

٢١٧٥
ح. ١

الاقناع لطالب الانتفاع، تأليف الحجاوي، موسى
ابن أحمد - ٩٦٠ هـ. بخط ر خيل اللهبين
سليمان بن هريس الا حسائي الحنبلي ١١٦٧ هـ.

٢٨٤ ق ٣٦ س ٣٣ × ٢٣ سم

١٥٣١

نسخة جيدة، خطها نسخ ممتاز، طبع.

الاعلام ٨: ٢٦٧، الأزهريّة ٢: ٦٣٧

١- المذهب الحنبلي، فقه المذاهب

الاسلامية أ- المؤلف بد الناسخ ج - تاريخ النسخ

۳۶۸ / ۳۹۸۱۷۱۳

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: **الدقناع** الرقم: **۱۵۳۱**

اسم المؤلف: **شرف الدين ابوسبحاموس بن احمد الجاوي** **لهدي كتيبان**

تاريخ النسخ: **۱۱۶۷** هـ

عدد الأوراق: **۹۲۸۴** جيلد

ملاحظات: **۴۱۷,۵**

ا. ح

هذا
الكتاب المسما بالافتاح وهو الجزء الاول من
مشتد لطائف الانشاع تأليف الشيخ الامام
العالم العامل العلامة والعمدة الفخامة
المتقن شيخ الاسلام شرف الدين
ابي النجا موسى بن احمد ابن موسى ابن
سالم ابن عيسى ابن سالم المقدسي
النجي وي الحسيني ثم الصافي
الدمشقي تخرجه الله برضوانه
واسكنه الفردوس العليا
من جنة علي مذهب
امام الائمة ومجلى
وجا المسكلات المذكورة
احمد بن حنبل كشيها في
رحمة الله ورضي عنه
ووالدينها و
المسلمين اجمعين
امين
عم

قال ابو الحارث
سمعنا ابا عبد الله يقول
انما العلم هو اذهب يد تيم الله من
احب من خلقه وليس بانه احد
بالحبيب ولو كان بالحبيب كان اولى
النا من به اهل بيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم **مسألة** اسحق ابن
ابرهيم بن ماسم احمد عن حديث ابراهيم
عليه السلام اجر اكرم على الناس ما معناه
فقال ينبغي ان يسمع انتهى

هذا قبل مدح الافتاح

- 1. يا خلد الافتاح در صحت
- 2. هو عمدة المنتهى والتكافي
- 3. حاز الرتبة ومغنيا وهو را
- 4. مستوعبا للزعم والشافي
- 5. ولتفتح ولتبدع ولتصنع
- 6. ورعاية الانشاع مع انصافي
- 7. حاول لتفتيح كذا التوضيح
- 8. وعلى ارادات بشي راوفي
- 9. ما استفاد في النعم طرا
- 10. مثله جمع الصحيح بناية الانطافي
- 11. العلم زين وشرف لصاحبه
- 12. فاطب هدية فتون العلم والادب
- 13. العلم كثر وخر لا نقاد
- 14. ثم القرن اذا صاحب صاحب
- 15. لا يتيسر وان كانت مطالبة
- 16. اذا استحضت به ان ترى فرجا
- 17. خلق الذي البصر ان يحض بجاذبه
- 18. وهذا القرع لا يواب ان يلج

دخلى في ملك الفقير الى الله تعالى
بن فيروز بن الشراي في ذي القعدة
٩٨١ هـ من الهجرت على مها
جرها افضل الصلوة
والسلام



ملكه الفقير الى الله تعالى
دخلى في ملك الفقير الى الله تعالى
بن فيروز بن الشراي في ذي القعدة
٩٨١ هـ من الهجرت على مها
جرها افضل الصلوة
والسلام

سئل المؤلف بما صورة ما قد لكم راضي الله عنكم
فاجاب له على اخر دين شرعي وله عياجه وتوحيات
الشرعي في ذلك فاجاب
ما صورة الحمد لله رب العالمين احواله المذكورة غير صحيحة
لانها لم تصادف ذمة لان احواله نقل الحق من ذمة الى ذمة
كما ذكر في المتن والتمنيح والكا في الحادي الكبير وغيره
ولكن تكون نصا وكافة في القبض والله اعلم وكتبه موسى بن الحادي الحسيني
سزاخط الشيخ محمد بن احمد بن علي السوي في الحادي في علي هاشمي
نسخته وقد نقلت ذلك منه والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآل



اخرى ولحي الطهارة به من حدث وخبث ورجل من جنسها الطهارة بما خلى
 به وتزول الخلو اذا صاهاها عند الاستعمال او ساركتها فيه زوجها او من تزول
 به خلوة النكاح من رجل او امرأة او محرم ولو كان المشاء كما في رواية ولا يكره
 ان يتوضى الرجل وامرأته او يغتسل من اناء واحد وجميع المياه لا المعصية من
 النساء ان يطاهره وكل طاهر يجوز به والطبخ به والجن وحوله ولا يصح استعماله
 في رفع الحدث وازالة الخبث ولا في طهارة من دبه والماء الخبث لا يجوز
 استعماله بحال الا لضرورة لغتة فخص بها وليس عليه ظهور ولا طهارة ولا تطهير
 معصوم من آدمي او بهيمة سواء كان نقي كذا ولا يكره ان يتوضى او يطبخ في
 متلف ويجوز ان يشرب به وجعله طهرا يطهر به ما لا يصل عليه وهو تقير الماء بطاهر
 ثم زال تغيره عادت طهروا به فان تغير به بعضه فما لم يتغير طهره
 نجس وهو ما تغير بخالطة نجاسة في غير محل التطهير وفي محله طهور ان كان
 واردا فان تغير بعضه فالتغير نجس وما لم يتغير منه طهور ان كان كثيرا وله استعماله
 ولو مع قيام النجاسة فيه وبينة وبينة قليل والافنجس فان لم يتغير الماء الذي
 خالطه النجاسة وهو يسير فنجس ولو كانت النجاسة لا يدركها الطرف مضى زمن
 سري فيه ام لا وما انقطع من قليل لسقوط فيه نجس والماء الذي يري كالماء الذي انقطع
 جوفه فليكن دفع النجاسة ان لم يتغير فلا اعتبار بالنجاسة فلو نجس الاناء في ماء
 جارفي غسلة واحدة ولو مر عليه جرات وكذا لو كان في با وجوه وعصرة عجب
 كل جريه ولو نجس فيه الحدث حدثا اضر للوضوء لم يرتفع حدثا حتى يخرج مرتبا
 نضارا كذا ولو مر عليه اربع جرات ولو حلف لا يقف فيه فوقف حث ونجس كل
 ما يركب ويتوسم ولين وكل طاهر كل عورة وخوفه بملقات نجاسة ولو مغفوا
 عنها وان كانا كثيرا وان وقت في مستعمل في رفع حدث او في طاهر غيره من
 الماء والنجس كثير فلهما بدون تغيرهما الطهور الا ان تكون النجاسة بول آدمي او عذرة
 الماء بوجه او الرطوبة او بالنبات فذابت نضرا واكتفى بوجهه بلا متغيره فينجس وعنه
 لا ينجس وعليه جاز هي المتأخرين وهو المذهب عندهم واذا انضم حسب الاحكام
 على فاولم يتصل القصد الى ماء نجس ماء طهور كثير او جري اليه من ساقية او ينوع
 فيه طهره اي صار طهورا ان لم يبق فيه تقير ان كان متنجسا بغير بول آدمي او عذرة
 وان كان باحدهما ولم يتغير فطهره باضافة ما يشق نزاحه وان تغير وكان ما يشق
 نزاحه فطهره باضافة ما يشق نزاحه مع زوال التغير او بنزح يبق بعده ما يشق
 نزاحه او بنزول تغيره يمكنه وان كان مما لا يشق نزاحه فباضافة ما يشق نزاحه
 عرفا كصاف طريق مكة مع زوال تغيره ان كان والمنزوح طهور ما لم يكن متنجسا
 او تكن عين النجاسة فيه ولا يجب غسل جوانب بين نزحت وارضها وان كان
 الماء النجس كثيرا فزال تغيره بنفسه او بنزح بقي بعده فصار طهورا ان
 كان متنجسا بغير البول والقذر على ما تقدم ولم يكن مجتمعا من متنجس كل دونه
 دونه فليكن كاجتماع قلة نجاسة الى مثلها فان كان النجس وكما لهما ببول او نجسا
 اخرى وكذا ان اجتمع من نجس وطهور وطاهر قلنان ولا تقير فكله نجس وتطهره
 في هذه الصورة هو ما كثر بما يسير بالاضافة فقط وان كثر بما يسير وكان

تارة في طهارة الجسد بكل ما يسير
 في طهارة الجسد بكل ما يسير
 في طهارة الجسد بكل ما يسير
 في طهارة الجسد بكل ما يسير
 في طهارة الجسد بكل ما يسير

بان
 حدث

كثيرا

كثيرا ما صنف اليد كذا او غير كذا لم يطهر **فصل** في الكسب قلنان نضرا عدا
 واليسر ونهما واما خمس مائة رطل عراقى تقريبا فيعفى عن نقصه ليس كرطل او
 رطلين واربعة مائة ونسبة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصري وما وافقه
 من البليان وما ية وسبعة ابطال وسبع رطل دمشق وما وافقه وسبعة وثمانيون
 رطلا وسبعة رطل حلب وما وافقه وثمانون رطلا وسبعة رطل وفضل سبع رطل
 مدني وما وافقه واحد وسبعون رطلا وثلاثة اسباع رطل بعلبي وما وافقه
 ومسا حتما مربعة راع وربع طو لا وذراع ربع عرضا وذراع وربع عمقا
 ومدور ذراع طو لا وذراعان ونصف عمقا والمكراد ذراع اليد والرطل العراقي
 مائة درهم وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وهو سبع القدسي
 وثمان سبعة وسبع الحلبى وربع سبعة وسبع الدمشقي ونصف سبعة وسبعة
 اسباع المصري وربع سبعة وسبع البعلبي وهو بالما يتبدل بشصون مثقالا
 واوقية وجميع القلنات العراقية عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم واوقية المصري
 اثنا عشر درهما وكذا الكسبي والمدني الا ان اوقية القدسي والحلبى ستة وستون
 درهما وثلاثة دراهم واوقية الدمشقي حشون درهمين واوقية الحلبى والبعلبي
 تسعين درهما واوقية البعلبي حشون وسبعون درهما وجميع القلنات بالدرهم
 اربعة وستون الفا وما يتان وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم فكذا
 اردت معرفة القلنات باي رطل اردت فاعرف درهم ثم اطرحه من درهم فقلبت
 مرة بعد اخرى حتى لا يبقى منها شيء واحفظ الاربطة المطروحة فما كان فهو مقدار
 القلنات بالارطل الكندي طرحت به وان بقي اقله من رطل فاسنبه منه ثم اجمعه الى
 المحفوظ **فصل** ان شكك في نجاسة ماء او غيره ولو مع تغير او طهارة
 بنى على اصله ولا يلزم منه السؤال ويلزم من علم نجاسة اعلام من اراد استعماله
 ان شرط انزالها للصلاة وان احتمل تغير الماء بشي منه من نجس او غيره علم
 وان احتملها فهو طاهر وان اجتره عدل متكلف ولو اصرارة وقفا ولو مستور
 الخ او ضاير الا ان المضطر يترك الى العمل به كذا بالخير والنجس لا كما في ناسق وهو حق
 وعين بالغ نجاسة قبل ان عين السب فان اجتره عدل ان كلبا ولغ في هذا الاناء
 ولم يبلغ في هذا وقال اخر لم يبلغ في الاول وانما دلح في الثاني قبل قول كل واحد
 منهما في الاثبات دون الثاني ووجب اجتنابهما لانه يمكن صدقهما كونهما في
 وقت او عين كلهن وان عين كلهما واحد لو قفا لا يمكن شره فيه متها قفا
 رجعتا وسقط قن لهما وبياح استعمال كل واحد منهما قلنا قال احدهما شره من
 هذا الا انك وقفا الاخر لم يشر بعد قول الميت الا ان يكون لم يتحقق شره مثل الضربة
 الذي يجبر على حشون فقدم قول كسبه وان شكك هل كان وضوءه قبل نجاسة
 الماء او بعده لم يعد وان شكك في كثره ما وقعت منه نجاسة فهو نجس او في نجاسة
 عظم فهو طاهر او في روضة فطاهره او في جفاف نجاسة على باب او غيره فيجوز
 بعدم الجفاف او في ولو غلب كلب او خدر راسه في اناء من بينه رطوبة فلا ينجس فان
 احصاه ما من راب ولا اماره كره سؤاله فلا يلزم جوابه وان اشتبه طهوره صباح
 بنجس او محيتم لم يتجر ولو نذر عدد الطهور او كان النجس غير بول وجب الكف عنهما

مقاله
 بلخ

عدد م

ع

كيفية بكافة الامور في كل وقت من غير ان يحل ان يكون نظير احد
 بالانحراف لزم الخط وان علم الخمس بعد تيممه وصلا فاعاد وان تضرعا من احد
 فبان انه الطهور لم يصح وضوءه ويلزم التحريم لكل وشرب ولا يثبت منه غسل منه
 بعده ولا يجرى مع وجود غير مستحب وان تضرعا بما لم يعلم نجاسة اعادة ما صلا
 حتى يتبين برأته وما جاز من الماء على الكفاية فطهره ان لم تكن نبشت وان كانت
 قد تعلقت بها فان كانت انت عليها الاطار طهرت قاله في الحظم والا فهو نجس
 ان تعلقت بها او كان قليلا وان اشبه طاهر بنجس غير الماء كما يباح وتحوها
 حرام التحريم بلا ضرورة وان اشبه طاهر بطهور لم يجرى وتوضا منها وضوء
 واحدا من هذه اعرافه ومن هذا اعرافه في كل غرة المحل ولو كان عنده طهور
 بيقين وصلى صلاة واحدة ولو توضا من واحد فقط ثم بان انه مصيب اعاد ولو
 احتاج الى شرب تحريم وشرب الطاهر عنده وتوضا بالطهور ثم تيمم معه احتياطا
 ان لم يجد طهورا غير مستحب وان استتبهت ثيابا طاهرة مباحة بنجسه او موحدة
 ولم يكن عنده ثوب طاهر او مباح بيقين لم يجرى وصلى في كل ثوب صلاة واحدة
 بعد الخمسة او المني من واد صلاة ينوي بكل صلاة الفحص وان جهل عددها
 صلى حتى يتبين انه صلى في ثوب طاهر او مباح وكذا حكم الامكنة الضيقة وصلي
 في قضاء واسع حيث شاء بلا تحريم ولا يضر اما من استتبهت عليه الثياب
 الطاهرة لم يضر بالخمسة وان استتبهت اخذها جنبية او اجنبية لم يجرى للمكاح
 وكذا فحشها وفي قبيلته كثيرة وبلده كبيرة له النكاح من غير تحريم ولا مدخل للتحريم
 في الفتوة والطلاق **باب** **الأنية** وهي الاوعية كلها اثناء
 طاهر يباح استعماله ولو كان ثوبا كجود ونحوه لا عظم اذ هي جلد وانا
 مغضوبا وانا منه حرام وانية ذهاب وقضيه ومضيه بها فيجوز على الذبح والاني
 ولو قليلا ومثله قذير ومسعود وجرة ومدخنة وسرير وكري وخلاف وفلان وشربة
 وملعقة وابواب ورفوف **قال** احمد لا تجزئ الخلة ونحوها من الانية ويجوز
 صوره ومطعم ومطلي ومكث ونحوه منها وتضع الطهارة منها وبها ونحوها فيها
 بان يجعلها مصبا لفضل طهارة فيقع فيها الماء المنفصل عن العضو ومن اثناء مغضوب
 او تحت المغضوب اوفى مكان مغضوب الا صبغة لسيارة غرقان فضة لحاجة كاستغيب قبح
 وهي ان يتعلق بها غرض غير زينة ولو وجد غيرها وبها شربها الى جنة وبدونها تركه
 وثياب الكفار كلهم واوانهم طاهرة ان جهل حالها حتى ما ولي عورتهم كالوعاء طاهر
 وكذا اما صبغوه او صبغة وانية مد مني الخ ومن لا يمس النجاسة كثيرا وثيابهم وبدن
 الكافر ولو من لا يحل ذبحه وطعامه ومأواه طاهر مباح وتضي كصلاة في ثياب الموصوفة
 والحي يضره والفقير والصبي مع الكراهة ما لم تعلق نجاستها ولا يجب غسل الثوب المصوغ
 في جب الصباغ مسلما كان او كافرا ايضا وان علمت نجاسته طهره با كغسله ولو بقي اللون
 ولا يضر جلد ميتة نجس بموتها بدبغه ويجوز استعماله في لباس بعد دبغه لاني ما يع
قال **ابن عقيل** ولو لم ينجس الماء بان كان يسع قلنت فاكثرت فيباح الدبغ ويحرم بيعه بعد
 الدبغ كقبيله وعنه طهر منها جلد ما كان طاهرا في الحياة ولو غلب ما كثر في شرب طهره
 بعده ويحرم اكله لا يبيع ولا يطره جلد ما كان نجسا في حياته بكافة كل شيء فلا يجوز ذبحه

كبيرة

لذلك ولا يغزوه ولو في الكثر وكما يحصل الدبغ بنجس ولا يغزى منشف للوطى به منق للنجس
 بحيث لو وقع الجلد بعده في الماء فسد ولا يتشعشع ولا يتريب ولا يربح وجعل الحصان
 وشرا ذباغ وكذا الكرش ويحرم افتراس جلود السباع مع التحريم بنجسها وبكره التحريم
 شعر خنزير ويحرم غسل ما خرب به وطبا ويباح منخله من شعر نجس في لباس وبكره
 الا شفاغ بالني سيات وجلد الثعلب كالحمة ولبن الميثة وانفتحها وجلدها وعظمها وقدرها
 وقطرها وعصها وحافرها واصول شعرها وریشها اذا انف وهو رطب او يابس
 نجس وصوف ميتة طاهرة في الحياة وشعرها ووبرها وریشها ولو غلب ما كثر كره
 ومادونها في الخلة وعظم سمكة ونحوه باطنه بيضه ما كثر صلب قشرها طاهر
 ولو سلفت في نجاسة لم تحرم وما بين ضحى من قرن والية ونحوها فهو ميتة وكذا
 يجوز استعمال شعر الادمي لحمه ويصح الصلاة فيه لطهرته والممسك وجلده
 ودود القز ودود القطاع ولعاب الاطفال وما سال من فم عند نوم طاهر
باب **الاستطابة واداب التحلي** يعني ان يقول اي التحلي عند دخول الخلاء
 باسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة وبكره دخوله بها وفيه ذكر الله بلا حاجة
 لا دارا لم ونحوها فلا بأس به نضا ومثلا حرز لكن يجعل فض خاتم في باطن كفه
 اليمنى ويحرم بمصيف الحاجة ويستحب ان يتعقل ويقيم رجله اليسرى دخولا
 ويمنى خروجا وفي غير البيان يقدم سيرة الى موضع جلوسه ويحناه عند منصرفه
 مع ما تقدم ومثله صام ومغتسل ونحوها عكس مسجد ومثله ودخل ونحوه
 ومختص ونحوه ويسن ان يعتد على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويفطمي راسه
 ولا يرفع يديه الى السماء ويسن في قضاء بعده واستناره عن ناظره وطلبه مكانا
 رخصا لئوله ولصق ذكره بصلب وان بعد اجبا والاستحباب قبل جلوسه وبكره
 رفع ثوبه ان بال قاعدا قبل جنسه من الارض بلا حاجة فاذا قام اسبله عليه
 قبل التصاب به واستقبل شمس ومم ومهت ربيع بلا حيلة وحش خذبة بعينه
 في كل حال وكذا امس فرج اربع له مسه واستحبابه واستحبابه بها لغز خذرة
 او حاجة فان كان استحبابه من غائط اخذ التحي ببسار لا يفسد به وان كان من بول
 امسكه ذكره بشماله ومسحه على الحجة فان كان الحجة صغيرا امسكه بين عقبيه
 او بين ابيه في قد صميه ومسح عليه ان امسكه والا امسكه الى يمينه ومسح ببسار
 الذكر عليه وان استطاب بها اجزاه وتباح المعونة بها في الماء وبكره بوله
 في شق وشرب ولو في بالوعة وماء راكد وقليل جار وفي اثناء بلا حاجة ونار لانه
 يورث السقم ورماد وموضع صلب وفي مستح غير معتد او صلب فان بال في المقيدة
 او للبلط ثم ارسل عليه الماء قبل اغتساله فيه فلا بأس وبكره ان يتوضى ويستنجي على
 موضع بوله او ارض متنجسة ثلثا يتنجس وبكره استقبال القبلة في قضاء ثم
 باستحباب او استحبابه وكلاهما في الخلاء ولو سلاط ورسل سلام ويجب التحريم معص
 عن هلكة كاعلى وغافل وبكره مسلام عليه فان عطش او سجع اذا نجا منه
 اجاب بقلبه وذكره فيه لا بقلبه وتحريم القراءة فيه وهو على حاجة ولبسه فوق
 حاجته وهو مضر عند الاطباء وكشف عورة بلا حاجة وبوله وقوطه في طريق
 مسلوكة وقوطه في ماء لا البحر ولا ما اعد لذكرك كالجاري في المظا هو ويحرم

ذكره السلام في الحمام وعلى ما يقال
 او ياكل او يشرب او يتفقط او يتناول
 او يذكر او يلقي او يحدث او يتحلى او
 لهم ومن يكره رفته او يدرك او يمسك
 يؤذنه او يقيم او يمسك باطرافه او
 في القضاء ونحوه وكذا ان يسلم على
 اجنبية الا ان تكون من الورقة او حرم
 طاعة لغيره

بوجهه وتغوطه على ما ينبغي عن الاستنجاء به كرهت عظم وعلى ما يتصل بجسمه كذا فيه وبه
 ورجله وبه المستنجى وعلى ما له حرجه كقطعهم وعلى قلوبهم المسلمين وبينهم وبينه وبين
 الجنازة وعلى علف دابة وغيرها وظل نافع ومثله مستمسك من الشئ والمثاق
 الناس تحت شجرة عليها ثمره مقصودة وهو ماء واستقبال القبلة واستقبالها
 في قضاء ولا يتيان ويكفي الخافه وحائلا ولو كوخة رجل ويكفي الاستنجاء بدابة
 وجدار ونحوه وجبله وارخاذه ولا يقرب منه كالحاكي في بيت والاكتسرة
 صلاة بحيث يستشعر ساقه ولا يكره كقول قاضي ولو لغير حاجة ان امن تلوثا
 وناظر ولا الوجه الى بيت المقدس **فصل** فاذا انقطع بوله السحب
 صبح ذكره بیده اليسرى من حلقته كدبر الى راسه ثلاثا وثلاثون مرة والاولى اربع
 ان يدي ذكره ويكره قبله ويحب ثوب وتكره بقصه على بوله للوسواس ثم يقول
 لا استنجي وان خاف تلوثا لم يستنجي ثم يستنجي مرتين بغير ماء فان عكس كره ومن استنجى
 في فراجه واستنجى في اخره فلا بأس ولا يجزي الاستنجاء في قبلي خشي مشكلا ولا
 في مخي ج غير فرجه ويستحب دلكا بیده بالارض الطاهرة بعد الاستنجاء ويجزي فيه
 احدهما والآخر افضل وجمعهما افضل منه **وفي التلويح** اما افضل لجمعها وهو
 سهو الا ان يقرأ في موضع العادة فلا يجزي الا الماء المقدي فقط كتحسيس
 مخي ج بغير خارج واستنجاء بجمعه عنه وان خرجت اجزاء الحقنة فهي خمسة وكما
 يجزي فيها الاستنجاء والذكر والآن في الشيب والبكر في ذلك سواء فلو بعد
 بول الشيب الى مخي ج الميض اجزاء فيه الاستنجاء لانه معتد ولو شك في بقدي
 الخارج لم يجب الغسل والاولى الغسل وظاهر كلامهم لا يمنع القيام الاستنجاء
 عالم يتعدى الخا وج **فاذا خرج** حين قوله تحق انك الحمد الذي اذهب
 عني الاذى وعافاني او يتخذه ويمشي خطوات ان احتاج الى ذلك للاستنجاء
قال المرحوم وغيره ويستحب ان يمكث قليلا قبل الاستنجاء حتى ينقطع اثر البول
 ولا يجب غسل ما امكن من داخل فرج ثيب من خي سنة وجنابة فلا تدخل
 يدها ولا اصبعها ولا ظهر لملته في حكم الباطن فيستغسل وضيقها بخر وج ما
 احششته ولو بلا بلل ويفسد الصوم بوصول اصبعها لا حيز اليه ويستحب
 لغسل الصامية غسله وداخلا الدبر في حكم الباطن لا فساد الصوم بنحو الحقنة
 ولا يجب غسل بخاسته وكذا احششته او كلف غير مفقود ويفسلا من منفق
 ويستحب لمن استنجى ان ينظف فرجه وسراويله لا من استنجى **فصل** ويصح
 الاستنجاء بكل طاهر جامد مباح منق كالخوخ والخبث والخزق والمقصود
 ولا نقاء بالاحجى ويصح بها ان الة العين حتى لا يبيث الاثر لا يزيله الا الماء
 ويكفي خشونة الحبل كالكافور والاروث والغطام والطعام ولو لم يمسحها وما
 له حرجه كما فيه ذكره ولت حديث وفقه وكرب مباحة وما حرم استعماله كذهب
 ونقصة ومتصل بجسمه ان وجلد سمكة وجلد حيوان من كاحشيشا وطبا فيهم
 ولا يجزي قانيان استنجى بعده بمباح او استنجى بمباح غير الماء لم يجزيه ويعين
 الماء وان استنجى بغيره من اجزاء الاستنجاء بعده يفتق ولا يجزيه الا ثلث
 مسميت اما يجزي شق او ثلاثة اجزاء ثم كل مسحة المسحاة والصفحة

في حرجه وسراويله لا من استنجى
 في حرجه وسراويله لا من استنجى
 في حرجه وسراويله لا من استنجى

وفي مصنف عبد الرزاق ان زحاة عليه السلام
 قالوا في اخرج يقول الحمد الذي اذهب
 عني الاذى وعافاني يقول الحمد الذي اذهب

مام

مع الاثنا ولو استنجى ثلاثة انفس ثلاثة اجزاء لكل حجر ثلاث شعب استنجى كل واحد
 بشعبه من كل حجر او استنجى انسان بحجر لم يغسله او كسر ما تجس منه ثم استنجى به ثانيا
 ثم فعل ذلك واستنجى به ثانيا اجزاء الحصول المعنى ولا نقا فان لم يبق زاد حتى
 ينقضي ويبين قطعه على وتران زاد على الثلاث واذا انقضى بالعدد المعتد كثر في زوال
 النجاسة بغلبة الطهر واذا الاستنجاء بخمس يعني عن سبيل وجب الاستنجاء او
 الاستنجاء بكل خارج الا اليدي وهي ظاهرة فلا تجس ماء ميبس او الطاهر و
 غير الملوث فان قوضا قبله او لم يصح وان كانت النجاسة على غير المسلمين او
 عليها غير خارجة منها صحت الوضوء والتيمم قبله والهاوي حرم صنع المحتاج
 الى الطهارة **قال الشيخ** ولو وقع على طائفة معينة كدبره ورأسه ولو في
 ملكه وتار ان كان في دخول اهل الذمة مطهرة المسلمين تضييق او تجسس او
 افساد ماء ونحوه وجب صنعهم وان لم يكن ضرر ولهم ما يستغنون به عن مطهرة
 المسلمين فليس لهم مزاحمتهم **باب السواك وغيره السواك** والسواك
 المسواك اسم للعود الذي يتسوك به ويطلق السواك على الفعل قاله الشيخ رحمه
 الله والتسوك الفعل وهو على انسانة ولسانه ولشدة مسنون في كل وقت لغير حاجته
 يسواك يابس ورطب ولصايم يابس قبل الزوال ويباح له برطب قبله ويكره له
 بعد لا يابس ورطب يسون له مطلقا اختاره الشيخ رحمه الله وجمع وهو ظاهر ليدل
 وكان واجبا على من يبيع عليه ويملك ويملك عند كل صلاة واشتاء من نوم ونقير
 راحية ثم بالكل او غيره وعند وضوء وقراءة ودخول مسجد ومذلل واطالة السكوت
 وخلق المعدة من الطعام واصوار الا انسان غرضا بالنسبة الى الانسان يبدى
 بجانب فيه الامين من ثنائه الاضراسه يسارة يعود لثني فثوب لا يجرحه ولا يضره
 ولا يتفتت فيه من اركه او عرجون او يتقن او غيرهما فله في مجازها ورد
 اجود ويفسله بعده ويسين ثيابه في ثنائه كليه فان الشاك بغير عود كما صبح او
 خرافة لم يجب السنة ويكره برحان وهو الاس وبه مان وعود ذكي الراحية
 وطرفا وقصب ونحوه وكذا التخلل بها وبالحصى ولا يتسوك ولا يتخلل بها بغيره
 ليدل يكون من ذلك ولا بأس ان يتسوك بالعود الواحد اثنا فضا عدا ولا يكره
 السواك في المسجد وباب آخر الاعساف **فصل** ومن الامتناعات
 الاذهان في بدن وشعر عبا يوما ويوما والا كحال كليله بارئد مطيب بمسك وور
 في كلاله ثلثة واتخاذ الشعر وسين ان يغسله ويسحبه فثما فثا ويذوقه ويكون
 للرجل الى اذنيه وينتهي الى منكبيه ولا بأس بزيادة على منكبيه وجعله ذقابة
 واعفا الحية ويحرم حلقها ولا يكره اخذها من اذ على القبضة ولا اخذها من خلف
 واخذ احد من حاجبيه وعارضيه وسين حلق الشارب او قص طرفة وحقه او في نصا
 وتقليم الاظفار منى لفاضيدا بخضر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البصير ثم اليسار
 ثم الابهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخضر ثم السبابة ثم البصير ويستحب غسلها بعد تقصا
 تكملا للوضوء ويكون ذلك يوم الجمعة قبل الصلاة وسين ان لا يجفف عليها في
 الغز ولا يذوقها الى حلقها او شئ وشق الا بطوالا نف وجعل العانة
 وله قصه وازالة بها شاة والسواك في العانة وهي غير ما فعله احد وتكره كثرته

مقالة
بلغ

وعنه

ويؤذي الدم والشعر والظفر فيفعله كل اسبوع وبكره تركه فوق اربعين يوما وبكره
 نشف المشيب وسين خضابه جانا وكتم ولا يابس بوس وزعفران وبكره يسوق اذ بان حصل
 به يد ليس في بيع او نكاح حرم وبين النظر في المداة وقوله اللهم كما حسنت خلقي تحسن
 خلقي وحرم عرجي على النادوا المطيب بما ظهر رجه وحلي لونه والمرأة في غير ذلك
 حكيمه لا يراها في غير بيتها يحسنه لانها ممنوعة في غير بيتها مما ينم عليها من
 حذر بها رجلها ليعلم ما تحقق وملك زينتها ومن فعل صرامة وغير ذلك وفي بيتها تطيب
 بما شئت وبكره خلق راسها وتصد من غير خذر ويحرم لمصيبة وسين تحب الاناء ولو
 ان يمدح عليه عودا واياك السقا اذ اصبى واغلق الباب واظن المصباح والجر عند
 الرقاد مع ذكر اسم الله فيهن ونظرة في وصيته ونفض فرائضه ووضع يده اليمنى تحت خده
 الايمن ويجعل وجهه نحو القبلة على جنبه الايمن ويتوب الى الله ويقول ما ورد في قوله
 الخرج اذ اهدأ من الرجل وبكره النوم على سطح ليس عليه تحجب ونومه على بطنه وعلى
 مناه ان خاف انكشاف عورته وبعد الفجر والعصر وحسب السجدة او بين نوم مستيقظ
 ونومه وحده وسفرة وحده ونومه وجلسه بين الشمس والظلمة ركوب البحر عند هبتي
 قال ابن الجوزي في طهره في النوم في الشمس في الصيف يجزى الداء الدثني والنوم في القمر
 جميل الا لوان الى الصفرة ويشغل الرأس انتهى ويحذر القابله فلفها الشمار ولا
 بكره خلق راسه ولو لم يغير نسكه وحاجة كقصه وبكره التدخ وهو خلق بعض شعرة
 الرأس وترك بعضه وخلق القف منفردا عن الرأس اذ لم يحجب اليه لحيمة او غيرها
 وهو موخر العنق ويجب خنثا ذكره وانثى عند بلوغه عالم يحجب على نفسه فيختف ذكره
 خنثى مشكول ونحوه وللرجل اجبار زوجه المسلمة عليه وز من صفر افضل الى
 التحميم باخذ جلد حشفة ذكره فان اقتصر على التحم سا جاز واخذ جلد انثى
 فوق جمل الا يلاجل تشبهه عرف الديكة ولا تؤخذ كلها من امرأة وبكره يوم سابع
 ومن الولادة اليه وان امرأة به وليه الا امر في حرة او برد او مرض يخاف من مثله الموت
 من الختان فتلصق او اهدا به وزعم الاطباء انه يتلف او يظن تلفه فممنوع ويجوز ان يخنث
 نفسه ان قوي عليه واحسنه وان ترك الختان من غير ضرر وهو يعتقد وجوبه
 فسوقا له في جميع الجرب ومن ولد ولا تعلق له سيقط وجوبه ولا تقطع اصبع مزادة
 نضا وبكره ثقب اذن صبي لا جارية نضا ويحرم على الرجل والمرأة منقذ ووشم وصل شعرة
 ولو بشعر بهيمة او اذن زواج ولا تقي الصلاة ان كان مجنونا ولا بأس بما يحتاج اليه لسد
 الشعر واباح بن الجوزي في الخصى وحده وحمل النبي على الذليل ليس او انه شعرا الفاجرات
 ويحرم نظرها اجنبية لا البائنة ولها خلق الوجه وحفره نضا وتحسينه وتحبته ونحوه
 وبكره حنك لجل وكذا الخنثى وهو ارسال الشعر الذي بين العذار والزخعة لالها
 وبكره النفس والتكتيب والتطريف وهو الذي يكون في راس الاصابع وهو القوم
 بل نفس يدها في الخنثاب خمس نضا وبكره كسب الماء بطنه ويحرم الذليل ليس والتشبه
 بالمرء ان وكرة احد الخي منه يوم كسبت والا ربعا او ثلث في الجمعة والقصد في معناه
 وهي انفع منه في بلد خاد وما في معنى الخي منه كالتشريط والقصد بالعكس
باب الوضوء وهو شرط استعمال ماء طهور في الاعضاء اربعة
 على صفة مخصوصة **وفرضه سنة** غسل الوجه واليدين الى المرفقين وصح الرأس وغسل

وهو ما يستعمل في وضوءه جني وبكره ارعدان
 وضوءه جني وبكره ارعدان
 وضوءه جني وبكره ارعدان
 وضوءه جني وبكره ارعدان

تقدم قال ابن عبد البر اجمع العلم في جميع
 الامور على اربعة الخلق وكون هذا الخلق
 من بعض خلقه على مائة سنة لا بد له
 وضوءه لشرائه تعالى في كل سنة

وفي الحديث اشدت ابراهيم بعد ما استعلم
 ثمانية سنة متفق عليه واللفظ للعباد في كل سنة

وهو ما يستعمل في وضوءه جني وبكره ارعدان
 وضوءه جني وبكره ارعدان
 وضوءه جني وبكره ارعدان
 وضوءه جني وبكره ارعدان

الرجلين الى الكعبين والذيتب والموالاة وسبب وجوبه الحدث ويجل جميع البدن كناية وطهارة
 الحدث فرضه قبل التيمم والنيية شرطه طهارة الحدث والتيمم وغسل وجهه وضوء
 مستحبهين وغسل يديه من فم اليد واليدين وغسل جميع البدن كناية وطهارة
 وجنابه ومسكته متمتعة متفصل منها ولا ينية للعد ولا ينية له ولا ينية له من حذر
 نفا من مسكته كانت او كانت به وبنيته عندها ولا ينية له ولا ينية له من حذر
 ايضا يغسل واستلام وتيمم من ازالة ما يمنع وصول الماء وانقطاع ما يمنع واستحبابه
 قبله وتقدم وطهورية ما يجرى وباحته ودخول الوقت على من حدثه دايم لفرضه ويشترط
 لغسل يديه واستلام وسوى ما تقدم وغسل وكثيره وفراغ موجب غسل وازالة ما يمنع
 وصول الماء وطهورية ماء وباحته ولو شرب ماء للشرب لم يجز التطهير منه وباتي في
 الوقوف ولا يشترط النية لظهوره الخبث وحملها القلب فلا يضر يسوق لسانه بخلق مقصده
 ولا ابطا لها ولا ابطال الطهارة بعد فرائضه ولا يفسد فيها او في الطهارة بعد فرائضه وان
 تسك في كسبه في شأنها لزمه استيفاؤها وكذا ان تسك في غسل عضو او مسح راسه في شأنها
 الا ان يكون وبها ما يسوا فلا يلتفت اليه فان ابطاها في شأنها بطل ما مضى منها
 ولو فرغها على اعضا الوضوء صح وان ترضى وصلي صلاة ثم احدث ثم ترضى وصلي اخرى
 ثم علم انه ترك واجبا في احد الوضوء بن لزمه إعادة الوضوء والصلاة وان جعل
 الماء في فيه يني اي ارتناع الحدث الاصف ثم ذكر انه جنبه فتوى ارتناع الحدثين
 ارتناعا ولو لبث الماء في فيه حتى تغير من ريقه لم يمنع وان غسل بعض اعضا بنية الوضوء
 وبعضها بنية التبرد ثم اعاد ما بقي به التبرد بنية الوضوء قبل طول الفصل اجزا واللفظ
 بها وبما نوافه هنا وفي سائر العبادات بدعه واستحبه سماعه القلب كثير من المتأخرين
 ومنصوص احد وجهي محققين خلافة الا في الاجرام ثباتي **وفي النزوع والتمشيط** سبب التطهير
 بها سببا فعلا كسنة وهو شهور وبكره الجرب بها وتكادها وهي اقصد رافع الحدث او الطهارة
 لما لا يباح الا بها حتى ولو نوى مع الحدث الخبث او الكبر او التلطيف او التعليم لكن
 ينوي من حدثه دائم الاستباحة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين بنية كقوله فان
 نوى ما سئل له الطهارة كقراءة وذكره واذا نوى ونوم ورفع تسك وعقب وكلام محرم
 كغيبته ونحوها وفعلها تسك الخ نضا غير طواف وكلمة من سجود والكل في الشبهة ح
 زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وفي الفصل تسمة او نوى التجدد ان سن ناسيا
 حدثه او صلاها بعينها لا يستيج غيرهما ارتفع حدثه ولغا تحميمه وسين التجدد
 ان صلى بينهما والا فلا وسين لكل صلاة التجدد التيمم وغسل وان نوى غسله فسينا
 اجزا عند الواجب وكذا عكسه وان ناسيا حصلوا المستحب ان يغتسل للواجب غسلان
 للمسنون غسلان آخر وان نوى طهارة مطلقة او وضوء مطلقا او الغسل وحده او
 لمروره في المسجد لم يرتفع حدثه وان اجتمعت احداث متنوعة ولو متفرقة فوجب
 وضوء او غسلا فتوى بطهارة احد بها ارتفع وهو وسابرها وان نوى احدها
 ونوى الا يرتفع غيره لم يرتفع غيره ولو كان عليه حدث قوم تغلط ونوى رفع حدث
 بول ارتفع حدثه وجب الا يتيان بها عند اول واجب وهو التسمية ويستحب عند
 اول مسن ناسيا ان وجد قبله واجب لغسل اليدين لغت قايما من نوم الليل فان غسلها
 بغيب نية لم يكن يغسلها ويجوز ثقب يمينها من يسر كصلاة ولا يبطا عمل يسير

مطلب
 اذا سئل ما للشراب
 لا يجوز الوضوء به

عليها ينقع يديه مفرجتي الاصابه على اطراف اصابع رجله لم يخرجها على مسطلي ودميه الى
 ساقه فان بدا من ساقه الى اصابعه اجزاءه وسينحس اليه باليمين واليسرى باليسرى
 وفي التخصيص والترغيب ليس تقدم اليه وحكم صبحه باصبع او اصبعين اذا كرا المسح
 بها حتى يصب مثل المسح باصابعه او بجاء يلك كثره ونحوها وعمله حكم مسح الرأس على ما
 تقدم وبكبره غسله ويصح مسح دوايد اكثر مما دونه وسطها اذا كانت مباحة منك
 او ذات ذوات بركية كانت العاهة او صغيرة لذكر لا انثى ولو لبستها لضروره برد
 وعذرة بشرط سترها بالماء بغير عادة بكشفه ولا يجب ان يحس معها ما جرت عادة بكشفه
 بل يمين ويجب مسح جميع جبهته لا يحد من تحت الحاجبين ولا يحد من تحت الحاجبين
 وجب نزاعها فان خاف نلها او ضرر ان يمسها لم يمسها ولا يمسها ولا يمسها ولا يمسها ولا يمسها
 والمخمة الخمسة وبمقصود المسح على ذكره باطل وكذا الصلاة فيه كالحق الخمسة وكذا
 الحرام لذكره واوصافه والصواب على جرحه او وجع حنجره ولو توارى في سوت حتى ولو كانت
 اصبعه فالتقاء حرارة كبرية وصفي ظهر بعض قدمه بعد الحديث وقبل انقضاء المدة او راسه
 ونحوه فيه او انتفض بعض عما صفة او انقطع دم مسخا حنة او ازال ضرر من سلس البول
 ونحوه او انتفض مده مسح ولو مسطها او في صلاة استأنف الطهارة وبطلت الصلاة
 وزوال جبهته وكشفه وخروج قدمه او بعضه الى ساق خفف كحلعه ولا مدخل في اليد في طهارة
 كبرى الا الجبهة وامراءه كرجل في مسح غير العاهة **باب فضل الوضوء**
 وهي مفيدة وهي ثمانية الخارج من السبيلين الى ما هو في حكم الطاهر ويحمله حكم الطاهر
 الا من حدثه دأيم قليلا كان او كثيرا نادرا او معتادا طاهر او نجسا ولو رجا من قبل
 انثى او ذكر فلو احتلم في قبل او دب قطن او ميلة ثم خرج ولو بلا بلك او قط في احتلمه
 وهما لم يخرج او خرجت المنة من الفرج او ظهر طرفه من اوراق او راس دودة او و
 طى دون الفرج فذهب ماؤه فدخل فرجها او استند خلته او مني امرأة اخرى لم يخرج
 نقض ولم يجب عليها الغسل فان لم يخرج من المنة او لم يمسح شي لم ينقض لكن ان كان المحتلم
 قد ادخل واسا الزرافة ثم اخرجته فنقض ولو ظهرت متعده فغسل ان عليها بل لا ينقض
 الا ان جهل او صب دهن في اذنه من صلا الى دماغه ثم خرج منها او من فمه ولا ينقض
 بسبب جرح من احد فرج حتى خشي مشكل غير بول وغايط **الفصل الثاني** خروج النجاسات
 من بقية البدن فان كانت غايطا او بولا فنقض ولو قليلا من تحت المعدة او فمها سواء
 كان السبيلان مفتوحين او مسدودين لكن لو انسدت المخرج وانفتح غيره فاحكام المخرج
 باقية وفي الشبهة الا ان يكون سد خلفه فمسح به الحديث المنفوق والمسدود كعضو زائد
 من الخشبي انتهى ولا يثبت للمنفق احكام المحتاد فلا ينقض خروج الريح منه ولا يخرج
 الا سحما رقيقه وغير ذلك وان كان تحت غايط او بول كالقوي والدم والقوي لم ينقض
 الاكثرها وهو ما خشي في نفس كل احد بحسبه فلو خشي على او شاد لا ذباب وبعود
 دما كثيرا فنقض ولو شرب ماء وقد فيه في الحال فنجس وينقض كشبهه ولا ينقض بلمع معة
 وصدر او راس لطا ورنة ولا جثا نصا **الفصل الثالث** زوال العقل او غيبته ولو نوم قال
 ابو الخطاب وغيره ولو لم يمسح في نفسه شي الا ان لم يمسح عليه ولم يمسح على
 اي حال كان واليسر عن فاه من جالس وقائم فان شك في الكثرة لم يلقه اليه ان راى روبا
 فهو كبر وان جهر خطريه له شي لا يدري ارميا او حديثا نفس فلا وضوء عليه وينقض اليسر

بلغ

من راعه وسجد ومستن ومشي وكسح كسح **الفصل الرابع** مس ذكر آدمي الى اصوله
 نشين مطلقا بيده ببطن كفه او بظفره او بغيره غير ظفر من غير جليل ولو بزايد وينقض
 مسه بفرج غير ذكر ولا ينقض وضوء ملبوس ذكره او فرجه او دبره ولا مسح باين وحمله
 وقلمه او فرج امرأة باينين ولا مس غير فرجها كالمنفق من المعدة او تحتها ولا مسه
 بغير يد غير ما تقدم ولا مس من آتد فان لمس قبل خشي مشكل وذكره ولو كان هو
 الا لمس نقض لا احدهما الا ان يمس الرجل ذكره لشهوة او عتس المرأة فرجه لها
 وينقض مس حلقه بدبره او من غيرهما اسكتهاها وينقض مس فرج امرأة الذي بين شفرتيها ولو
 خرج بول ومني وحيف لا شفرتها وهما اسكتهاها وينقض مس فرج امرأة اخرى
 ومس رجل فرجها ومسها ذكره ولو من غير شهوة **الفصل الخامس** مس بشرته بشرته انثى
 ومس بشرتها بشرته لشهوة من غير جليل غير طفلة وطفل ولو بزايد او زائد او شلا
 ولو كان الملبوس هيا او عجزا او مني ما او صغيرة تشبه ولا ينقض وضوء ملبوس به
 ولو وجد منه شهوة ولو لا انتشار عن فكر وتكرار نظر ولا مس شعر وظفر وسن وعضو
 مقطوع وامر مسه رجل ولا مس خشي مشكل ولا مسه رجل او امرأة ولا مس
 الرجل الرجل ولا المرأة المرأة ولو بشهوة فنه من **السادس** غسل الميت وبعضه
 ولو في قميص لا يجهل لنقض غسل وغاسل الميت في ثيابه ولباسه ولو مره لا من
 يصب الماء ونحوه **السابع** الكحل المجرى ورثا وغيره يقبل الا نثر لبثها ومرتجها
 والكبد لها وحملها وسننها وجلد لها وكبدتها ونحوه ولا طعام نجس محرم او نجس
اقتات موجبات الغسل كالنقا الحثا فيها وانتقال المني والاسلام الكافر وغيره
 وذكره فوجب الوضوء غير الموت فنه هذه النواقض المستثناة واما المخصوصة
 بالوضوء كبطان المسح بتراب مده وخلع حائله وغير ذلك فذكره كور في ابوابه ولا نقض
 بكلام محرم ولا زالة شعر وظفر ونحوها ولا بغيره ولا عاصت النار ولا يستحب
 الوضوء منها ومن ثيقن الطهارة وثيقن في الحديث او ثيقن الحديث وشك في الطهارة
 بني على اليقين ولو عارضه ظن ولو في غير صلاة فان ثيقنهما وجب اسبقهما فهو
 على ضد حاله قبلهما فان جهل حاله قبلهما تطهر وان ثيقن فعلهما رفع الحديث ونقضا
 لطا رة وجعل اسبقهما فعلى مثل حاله قبلهما وكذا لو ثيقنهما وعين وقتا لا يسعها
 سقط اليقين لتعارضه فان جهل حالهما واسبقهما او ثيقن حديثا وفعل طهارة
 فقط فعلى ضد حاله قبلهما وان ثيقن حديثا نقضا وفعل طهارة جهل حالها فحدث
 على اي حال كان قبلهما وعكس هذه الصورة بعكسها وباتي في الباب بعدة اذا
 شيع صوتا او شتم ربح من احدهما **الفصل** ومن احس حرم عليه صلاة
 فلو صل معه لم ينفى والطواف ولو نفل ولم يصح منه ويحرم عليه مس المصنف وبعضه
 من غير جليل ولو بغير يده حتى جلده وحواشيه ولو كان الماس صفيا لا يطهارة كاهلة
 ولو يمسها سوى مس صغير لو حافيه قران لا المكسوب فيه وما حرم بوضوء حرم بلا
 غسل والحديث حمله بطلاقة وفي خلافه وفي خرج فيه متاع وفي كفه ونصفه بكفه او
 فحود ونحوه ومسسه من وراء حائل كحل برقاء ونقا وبث فيها ثوبا ومس نفسه
 ور سائل فيها قران ومسح بغيره والماء يور عن الله والنور رة والا يجمل فان رفع
 الحديث عن عصف من اعضا الوضوء لم يجز مس المصنف به قبل كل الطهارة ولو قلنا

مطلب
ذكره

من راعه

يرفع الحديث عنه ويحرم منه بعضه من شمس لا بعضه طاهر اذا كان على غيره نجاسة
 ونحو ذلك كذا ثبت في الحديث من غير منسوخ ولو لم يكن في قراءة قه وتلكه ويجمع المسلم من
 ملكه له فان ملكه بارت او غيره الزم بالزلة ملكه عنه ويجوز للمسلم والذمي اخذ الاجرة
 على شتمه ويحرم بيعه ويأتي في كتاب البيع ونقصه والوزن به والاتكال عليه وكذا
 كتب العلم التي فيها قرآن والاكراه وان خاف عليها فلا بأس ولا يكره لفظ المصنف وشككه
 وكذا في الاغنية وفيه واسم السور وعدد الايات والاحزاب ونحوها وتحريم مخالفة
 خط عثمان في واي وايو الف و غير ذلك نصا وبكرة هذا الرجلين الاجمعة وفيه انما استدل
 بانه وتخطيه ورويه الى الاوضاع بلا وضع ولا حجة بل هو بحسب التمسك بالشيء **قال**
شيخ وجعله عند فقير مني عنه ولو جعل للفقراء هذه لكانوا يكرهون رجل يكتسب عند احد
 فغضب وقال هكذا يفعل بكلام الابرار ويحرم السفر به الى دار الحرب وتكره تخلية يده
 او فضة نصا ويحرم في كتب العلم وبيعها وتطبيعها وجعلها على كسبي وتكره الحبيب وقال
 ابن الزاغوني يحرم كتبه بذهاب ويؤمر بحكمه فان كان يجمع منه ما يتحول زكاه
 واستفناح الغال فيه فعليه ان يطعمه ولم يره حكيما وغيره ويحرم ان يكتب القرآن وذكر
 الله بشي نجس او عليه او هيلة فان كتبها به او عليه او منه او نجس وجب غسله وقال في
 الفنون ان قصد بكتبة نجس انها تفسد فالواجب قتلها انشأ وتكره كتابته في السور
 في ما هو مظنة بطلان وتكره كتابته غير من الذكر فيعلم يدس والاكراه شديد ويحرم
 دوسه وتكره احدا شرا ثوب فيه ذكر الله يجلس عليه ويداس ولو لي المصنف او انشأ
 دفن نصا ويباح تقبيله ونقل جماعة الوقت في جعله على عيشه وظاهر الخبر لا يقام له
وقال شيخ اذا اعتاد الناس قيام بعضهم لبعض فقامهم فكذلك كتاب الله احق وبيع
 كتابه ايتنا فاقبل الى الكفار **وقال** ابن عقيل تضمن القرآن المقاصد تضاهي مقصود
 القرآن لا بأس به كما تضمن في الرسائل آيات الى الكفار وتضمنه الشعر لصحة القصد
 سلامة الوضع واما تضمنه لغير ذلك فظاهر كلام من العليم الذي لم يلابس ان يقول
 سورة كذا والسورة التي يذكر فيها كذا او اداب القراءة تأتي في صلاة التطوع
باب ما يوجب الغسل وما ليس له وصفه وهو استئصال ما طهره في جميع
 بدن على وجه مخصوص **وموجب سبعة** احدها خروج المني من مجمره ولو دنا فبذلته فان
 خرج لغير ذلك من غير نائم ونحوه لم يوجب **والثاني** غسله وان انتبه بالغ او من يمكن بلوغه
 كابن عشر وجد بلا جهل كونه مينا بلا سبب تقدم نومه من برد او نظار او فكر او ملاعبة
 او استئثار وجب الغسل كشيئته مينا وغسلها اصابه من بدن وقرب وان تقدم
 نومه سبب من برد او نظار او فكر او ملاعبة او استئثار او شيئته مينا لم يوجب غسل
 ولا يجب يحلم بلا بلل فان انتبه ثم خرج اذن وجب وان وجد مينا في ثوب لا ينام فيه غيره
 فعليه الغسل واعادة المستيقن من الصلاة وهو نائم وان كان نياما هو وغيره فيه وكانا
 اهل الاحتلام فلا يغسل عليهما ومثله ان سمع صوت او شئ راى من احدتهما لا يعلم عينه لم يجد
 الطهارة على واحد منهما ولا يات احدتهما بالآخر ولا يصافيه وحده فيهما وكذا كل اثنين
 يتفقان على واحدة من احدتهما لا يعينه كرجلين لمس كل واحد منهما احد فرجيه
 خشي هتكه لغير سبوة والاحتياط ان يطهرهما وان احس بانفق الى المني فحبسه فلم
 يخرج وجب الغسل كوجهه ويثبت به حكم بلوغه وفطره وغيرهما وكذا انتقال حيضه قاله

لاص

مقابله
بالج

شيخ فان خرج المني بعد الغسل من استنائه او بعد غسله من جماع لم ينزل فيه او خرجت
 بقية مني اغتسل له بغير سبوة لم يوجب الغسل ولو خرج الى تلعة الا قلت او خرج المرأة
 وجب ولو خرج منه من فرجها بعد غسلها فلا يغسل عليها ويكفي الوضوء وان دس مينا او
 مني امرأة اخرى بسجى وقد دخل فرجها فلا يغسل عليها بدون انزال وتقدم في الباب قبله
الثاني تغيب حشفة اصلية او قدرا ان فقدت فلا حائل في فرج اصلي قبل كان او دبر
 من آذني ولو مكرها او بهيمة حتى سمكه وطرحي او هبت ولو حشيتا او نائما بان ادخلتها
 في فرجها يغيب الغسل على النائم والمجنون كهي وان استدل بحشفة من هبت او بهيمة وجب
 عليها دون الميت فلا يعاد غسله ويعاد غسل الميتة الموطوءة ولو كان الحي مع غيره بالغ
 نصا فاعلا ومفعولا يباح مع مثله كابنة شمع وبن عشر مينا من غسله وضوءه يجوز
 جباة اذ اراد ما يتوقف على غسله او وضوءه لغيره لثبته بتجديد او هات شهادته قبل غسله
 وبشفع حدته بغسله قبل البلوغ ولا يجب غسل بتغيب بعض الحشفة ولا بالادراج بال
 مثل ان لفت على ذكره خرقة او ادخله في كيس ولا يوطئ دون الفرج من غير انزال ولا بالضايق
 خا نيهما من غير الادراج ولا بسجاق بلا انزال ولا بالادراج في غير اصل او بغيب اصلي بالادراج
 رجلا في قبل خشي او بالادراج الخشي ذكره في قبل او دس بلا انزال وكذا الوطئ كذا واحد من
 الحشيتين الاخر بالذكر في القبل او الدبر وان كان اكل رجل وحشي في دبريهما فغسلهما
 الغسل وان وطئ الحشي بذكر امرأة وجب معه رجل في قبله فعلى الحشيتي الغسل واما
 الرجل والمرأة فيلزم احدهما الغسل لا بعينه ولو قالت امرأة لا يجني بي معني كذا
 لرجل فعليه الغسل والاحكام المتعلقة بتغيب الحشفة كاحكام المتعلقة بالوطئ
 الكا مل جمعا بعضهم حتى قبلت اربع هبة الاثنى ثمة احكام ذكرها ابن القيم في تحفة
 المودود في احكام المولود **الثالث** اسلام الكافر ولو مرنا او صحت اسرا وجد منه
 في كنفه ما يوجب الغسل او لا وسواء اغتسل قبل اسلامه او لا يلزم منه غسل بسبب
 حدث وجد منه في حال كونه بل يغيبه غسل الاسلام ووقت وجوبه على المحرم كونه وجوبه
 على المحرم المسلم اذا جامع الاحاديث ونفسا كما بينت اذا اغتسلت الوطئ زوج او
 سبب مسلم ثم اسلمت فلا يلزمها عادة الغسل ويحرم انما حيز اسلام لغسله او غيره ولو
 استئثار مسلمي فاشيا بعد اسلامه او اخر عرض الاسلام عليه بلا عذر لم يجز ولم يهر
 مرئ **الرابع** الموت بعد اغتساله بغير سبوة ومقتول ظاهرا وبات **الخامس** خروج
 حيض فان كان عليها جنازة فليس عليها ان تغتسل حتى ينقطع حيضها منها فان اغتسلت
 للجنازة في زمن حيضها صح بل يغيب ويؤجل حكم الجنابة ويأتي اول الحيض **السادس**
 خروج نفاس وهو الدم الخارج بسبب الولادة ولا يجب بلادة عذرية عن فلا يغسل
 الصوم ولا يحرم الوطئ بها ولا يأتي غلقة او مضغطة والوطئ مع الدم يجب غسله
فصل في نومه الغسل حرم عليه الا عتاف وقراءة اية فصاعدا لا بعض
 آية ولو كرهه ما لم يتجمل على قراءة تحرم عليه وله تسجيته والذكر وقراءة لا يجزي
 في الصلاة لا سراجا وله قول ما وافق قراءا ولم يقصده كالسجدة وقول الحمد رب العالمين
 وكآية الاسرجاج والركوب وله ان ينظر في المعص من غير تلاوة ويقرأ عليه وهو ساكن
 ويجمع كاف من قرائته ولو رجي اسلامه ولجيب عبور مسجد ولو غير حجة وكذا احايض ونفسا
 مع امن تلوته وان خاف ان تلوته حرم كل شئ مما فيه ياتي في الحيض ويمنع من عبادة واللبث

قف

دم ص

فعله **في** البخر عن استعمال الماء فيصير لغيره من جسد أو غيره ولغيره من جسد عن الوكعة وعن
 من يوصيه إذا خاف فوت الوقت أن ينظر من يوصيه وعن الاعتراف ولو بعد أو كثر من جسد
 باستعماله في بدنه من جرح أو برد شديد أو حرقا شديدا في منه نزلة أو مرضا أو نحوه بعد غسل
 ما يمكنه ونحوه من شدة أو خوف بقا شئ أو مرض شئ أو نحوه أو نزلة أو مرضا أو نحوه أو غلظت مظلوم
 أو غطش بخافه على نفسه ولو هو قفا أو رقبته المحترق ولا فرق بين الماء مله أو واحد
 من أهل الركيب ولينه من بدله له لا لظاهرة أو غيره بحاله أو على يديه أو بهيمة أو غيره
 المحترق **قال** بن الجوزي أن احتاج إلى الماء للعين والطنخ ونحوهما يتيمم به ولو كان في جوف
 الخاف من العطش ماء طاهر أو ماء نجس يكفي به غسله ولو كان في جوف الماء نجس فله العطش
 النجس أن استغنى عن شربه فإن خاف نجسهما ولو كان في جوف الماء نجس فله العطش
 وعلم عنه في مكانه وقتئذ لا فائدة له لو شربه ومن أمكنه أن يتوضأ ويجمع الماء ويشر به لم يلزمه
 لو أن النفس تهاوه من خاف فوت رقبته ساج له التيمم وكذا الخاف على نفسه أو ماله
 في طلبه ضارفاً محققاً لا خافاً كان كان بينه وبين الماء سبع أوجز بقى أوله ونحوه أو خاف غرقاً
 يلزم منه ويخرج عن وفائده أو خاف امرأة ففسا قبل جرم عليها الخرج في طلبه ولو كان
 خوفه لسبب ظنه ضيقاً عدم السبب مثل من رأى سواداً بالليل ظنه عدو فتبين أنه ليس
 بعد وقت بعد أن يتيمم وصلى لم ينجس ولو كان في الماء شئ من تلك البقعة أو مثلها
 غالياً ونحوه زيادة يسيرة كضرب يديه في بدنه من صداع أو برد لا يمكن ليجن عنه أو حياجه لنفقة
 ونحوها وجعل ود لوكاه ولبس منه طلبها وقبولها عاراً له وإن قد رعى ماء بغير ثوب
 يلبس به فيعصره لزمه أن لم تنقص قيمة الثوب أكثر من ثمن الماء ويلزمه قبول ماء وضوء
 وكذا الخاف له ما يوصيه لا قسراً ولا غشاً ويلزمه قبول الماء هبة لا غشاً ولا شراؤه بدنه في ذمة
 فإن كان بعرض بدنه جرحاً أو نحوه ونضر رقبته لم يلزمه قبول الماء بفسله مما قرب منه فإن عجز
 عن ضيقه لزمه أن يستناب أن قدسوا الأكنة التيمم فإن أمكن صبغها بالماء وجب وأما إذا كان
 الجرح في بعض أعضاء الوضوء لزمه مراعاة ترتيبه وهو الألية في وضوءه لا غسله فيتميمه له عند
 غسله لو كان صحيحاً فإن كان الجرح في الوجه قد استوعبه لزمه التيمم ولو لم يتم الوضوء وإن
 كان في بعض الوجه خيراً بين غسل الصحيح منه ثم التيمم وبين التيمم ثم يغسل الصحيح وجهه
 ثم يركل وضوءه وإن كان الجرح في عضو آخر لزمه غسل ما قبله ثم كان الحكم فيه على ما ذكرنا
 في الوجه فإن كان الجرح في العضو قد استوعبه لزمه التيمم وإن كان في وجهه ويديه ورجليه
 احتاج في كل عضو إلى تيمم في غسله ليحصل الترتيب ويبطل وضوءه ويتيمم بغيره وجب
 الوقت ولا يبطل طهارته بالماء أن كان غسله جنباً به ونحوها بغير وجهه بل التيمم فقط وإن وجد
 ما يكفي بعرض بدنه لزمه استعماله جنباً كان أو محدثاً ثم يتيمم للباقي وإن وجد ثوباً لا يكفي للتيمم
 استعماله وصلى ومن كان على بدنه نجاسة وهو محدث والماء يكفي أحدهما غسل النجاسة ثم
 يتيمم من الحدث إلا أن تكون النجاسة في محل يصح تطهيره من الحدث فيستعمل فيه غسلها ولا يصح
 تيممه إلا بعد غسل النجاسة ولو كانت النجاسة في ثوبه غسله أولاً ثم يتيمم **فصل**
 ومن عدم الماء وظن وجوده أو شكك ولم يتحقق عدمه لزمه طلبه في رجله وما قرب منه عذفاً
 خفيش من رجله ما عيك أن يكون فيه ويسقي في جهته الأربعة على ما يجب إلى ما قرب منه عادة
 التواكل السعي إليه ويسلر نقمة عن موارده وعما معهم ليهبوه له أو يبدلوه وقت الطلب بعد
 دخول الوقت فلا أثر لطلبه قبل ذلك فإن رأى خضرة أو شياً يدل على الماء لزمه قصد ما ستره

فإن كان في اليد أو في القدم
 أو في الوجه أو في الأعضاء
 يلزمه مراعاة الترتيب وهو
 من مذهب أحد وغيره من
 التيمم بعد كل وضوء بل هذا هو
 السنة والغسل بين بعض الوضوء
 يتيمم به عتق

ملف

وان كان يقربه ربوة أو شئ قائم أثاره فطلب عنه وإن كان سائر أطلعه أهاهه فإن أدله عليه نية أو علمه
 من ياله من قصدك ولينه من طلبه لوقت كل صلاة ومن خرج إلى أرض بلدة لم يركب أو صيداً واحتساب
 ونحوها حملها إن أمكنه فإن لم يمكنه حمله ولا الرجوع للوضوء إلا بقويت حاجته يتيمم وصلى ولا يعيد
 كل لو كانت حاجته في أرض قرية أخرى ولو كانت قرية واحدة ولو مرت بماء قبل الوقت أو كان معه
 غارقه لم يدخل الوقت وعدم الماء يصلح بالتيمم ولا إعادة عليه وإن مر به في الوقت وأمكنه
 الوضوء ولم يتوضأ ويعلم أنه لا يجد غيره أو كان معه ماء فمعه في الوقت أو باعه فيه أو وهبه فيه
 حرم ولم يصح الكيع والهبة أو وهبه له فلم يقبل حرم أيضاً ويتيمم وصلى في الجميع صحيح ولم يعد وإن
 شئ الماء أو جعله موضع يمكن استعماله ويتيمم لم يجز به كان يجد بعد ذلك في رجله وهو في
 يده أو يبيد بغيره إعلامها ظاهرة فاما إن ضل عن رجله وفيه الماء وقد طلبه أو كانت إعلام
 البير خفية ولم يكن يعرفها أو كان يعرفها وضل عنها فإن التيمم حرم به ولا إعادة عليه وإن
 أدرج أحد الماء في رجله ولم يعلم به أو ضل عن موضع البير التي كان يعرفها أو كان الماء مع عبده
 ولم يعلم به فمسدود نسي العبد أن يعلم حتى صلى بالتيمم فإنه يعيد ويتيمم لجميع الأحداث
 ولجميعه على جرح وغيره بالجملة على بدنه فقط تضرراً أو لغيره من الماء ولا إعادة بعد أن
 يخفف منها ما أمكنه لزمها وإن يتيمم حضراً أو سقراً أو فاض البرد وصلى فلا إعادة عليه ومن
 عدم الماء والتراب أو لم يمكنه استعمالهما لم يركب به فخرج لا يستطيع معها صس البشره بوضوء
 ولا يتيمم صلى على حسب حاله وجوباً ولا إعادة ولا يلزمه يد هنا على ما يجزي في الصلاة من قراءة
 وغير ذلك ولا يتنفل ولا يؤم متطهراً بماء أو تراب ولا يلزمه في غير الصلاة أن كان جنباً ونحوه و
 تبطل صلاته بالحدث فيها لا يخرج وجوب وضوءه وتبطل الصلاة على الميت إذا لم يغسل ولم يتم بغسله
 أو يتيمم بعد هاتوا فاد الصلاة عليه ويجوز نبشها لأحد منهما مع أمن نفسه **فصل**
 ولا يصح التيمم إلا بتراب طهور غير محترق له عيار يعلق باليد ولو على اليد أو غيره حتى مع
 وجوبه تراب لا يطين لكن إن أمكنه تخفيفه والتيمم به قبل خروج الوقت لزمه ذلك ولا يتراب
 مقبرة فكر نبشها فإن لم يتكر جاز وأما **فصل** أحد حمل التراب لأجل التيمم وقال **فصل**
 وغيره لا يحمله وهو الصواب ولو وجد التراب وتعدرت يديه لزمه مسح أعضائه به ويعيد وإن
 كان يجزي إذا مس يديه لم يعد ولو نحت في حصى صارت يديه يمسح التيمم به لا الطين الصلب كال
 رمي إذا دقة فإن خالط التراب ذو غبار لا يصح التيمم به كالجص ونحوه فكما ماء إذا خالطه
 الطاهران ولا يكره التيمم بتراب من صخر مع أنه مسجد وما يتيمم به كالمستعمل ولا بأس بما يتيمم
 منه وتسترط النية لما يتيمم به ولو يجمعه غيره فكل وضوء وتقدم في الوضوء فينبغي استباحة
 ما لا يباح إلا به فإن نوى رفع الحدث لم يجز به **فصل** ومن أفضله أربعة
 مسح جميع وجهه والحيته سوى ما تحت شعرة ولو خفيفاً ومضمضة واستنشاق بل يكرهان
 فإن بقي من غسل الوجه شئ لم يغسله بتراب أمر يديه عليه ما لم يغسل راحته فإن فصلها وكان
 قد بقي عليها غبار جاز أن يمسح بها وإن لم يبق عليها شئ ضرب ضرباً أخرى وإن نوى وأمر وجهه
 يمسح على تراب أو صخرة للريح في التراب ومسح به صحيح إلا أن يصفه مسح قبل التيمم فصح به
 ومسح يديه إلى كوعيه ثلثي قطعت يديه من الكوع لأم في مة وجب مسح موضع القطع وجب
 التسمية كوضوء وتقدم **فصل** وهو الألية في غير حدث أكبر وهي هاتر ما قد هاتر
 الوضوء وجب تعيين النية لما يتيمم به من حدث أصغر أو أكبر أو نجاسة على بدنه وإن كان
 عن جرح في عضو من أعضائه نوى التيمم عن غسل ذلك العضو فإن نوى جميعه صح وأجزاه

وان كان

هذا هو النسخة التي هي في كتابي...
هذا هو النسخة التي هي في كتابي...
هذا هو النسخة التي هي في كتابي...

عالم شر الخي سلف فيه وان مات فيه او حصل منه رطوبة في دقيقتين من الحيض وما حوله وبا
فيه طاهر فان اختلط ولم ينضج حرم وتقدم اذا وقتت الهية في ما يبع واذا خفي موضع نجاسة
في بدن او ثوب او مصل صغير كبيت صغير لم يمسح غسل ما يتقدم به ان السها فلا يكتفى بالظن وفي صحراء
واسعة ونحوها يمسح فيها بلا غسل ولا يتيم وبول الغلام الذي لم ياكل الطعام بشهوة نجس
يجزى فضجه وهو عزة بالماء وان لم ينضج ويظهر به وكذا اقية وهو اخف من بوله لا اني وضئي
واذا استنجس اسفل خف او جرد او نحوهما او رجل او ذئب لم يمسح غسله او غيرة وجب غسله
ولا يغني عن نجاسة ولو لم يدركها الطريق كالذي يعلق بارجله ذباب
ونحوه الا يسير م وما تولد منه من حيوان وعذبه وما خرج في غير ما تبع ومطعمه وقدره الذي
لم ينقض من حيوان طاهر من ادمي من غير غسل حتى يمسح بغيره ونجاس واستنجى فيه او
من غير آدمي ما كثر الا كبره ويغسل من غير آدمي ما كثر ودوم عرق ما كثر وما في خلخال
لحم طاهر ولو ظهرت حمرته فصا كدم سكره ويوكلا نوكدم سكره عليه ولو كثر بل سكره بياضه
وكدم بقره وقل وبراعته وذباب ونحوها والكبد والطحال ودود القرم والمسكة ونار رنة والعنبر
وما يسيل من فم وقت النوم والبخار الخارج من الخوف والبغى وبول سكره طاهر لا العلقلة التي
يخلق منها الآدمي او حيوان طاهر ولا البيضة المذكرة او التي صارت دما والاسحار نجس
يعني عن سيرة وتقدم في الاستطابة وعند سيرة طينة تشارع تحففت نجاسة وسيرة سلس بول
مع كل التحفظ ويسير دفان نجاسة وعبارها ونحوها ما لم تظهر صفته وسيرة ما نجس
وعما في عين من نجاسة وتقدم في الاوضه عن حمل نجس كثير في صلاة خوف وبأبي وما
تجسس بها يعني عن سيرة ملكه به في العنق عن سيرة وما عني عن سيرة عني عن اشركه على
جسم صقيل بعد المسح والمذي والفرج والحمار اهلي والبغل منه وسباع البهايم وجوارح
الطير وريثها وعرفها عند خلقه الزباد لانه من حيوان بري عنه ما كثر الكبر من البهائم
وابوالها وارواثها وبول الخنازير والخنزير والحيوان المذموم والحملات قبل حبسها
والودي والبول والغائط نجسه لا يعني عن سيرة منها وبغسل الذكر والاشيان
من المذي وطينة الشوارع وزياد طاهر ما لم يتنجس نجاسة ولا نجس الآدمي ولا طرفة
ولا اجزاء او ذئب ولا حيتيت ولو كانا اجزاه فلا نجس ما وقع فيه فغيره كدقيقه عرقه ورياقه
ونحوها وكذا اما لا نجس له سائله كذباب وبرق وخنافس وحقارب وصرصر وصرطان
ونحو ذلك وبوله وروثه ولا يكره ما مات فيه ان لم يكن صقلا من نجاسة كصراصير الحشرات فان
كان صقلا منها نجس حيا وميتا وللوزع نجس سائله نجسا كالحية والصفدج والفارعة
واذا مات في ما يسير حيوانا وسكره في نجاسته لم ينجس وبول ما يوكلا لحمه وروثه ورثه
وبزاقه ونحوه ودعوه وميتته طاهر كفي الآدمي ولو خرج بعد الاستنجاء وكذا ارضي به فرج منه
والمرءة ولبن عنه ما كثر وبهينه وميتته من غير آدمي نجس وسور المر وهو فضلة طما
وسرابه ومثل خلقة ودونه من طير وغيره طاهر كسور ما كثر اللحم فلا ياكل نجاسة ثم دلف في
ما يسير فطهر ولو لم يفرغ وكذا اثم طفل وبهينه ولا يكره سور حنك نصا وفي الحشر عقب
وعذبة بكرة سور الفأول لانه يورث النجاسة ويكره سور الدجاجة اذ لم تكن منظومة نصا
وسور الخبثان النجس نجس بالاسحار والاسحار نجس بالاسحار الخفد م
طبيعية يخرج مع العذبة من غير سبب ولادة من مفرجه بقيا دامت اذ بلغت في اوتانث
معلومة والاستحاضة سيلان الدم في غير اوتانث من مفرجه وفساد من عرق منه في ادنى

هذا هو النسخة التي هي في كتابي...
هذا هو النسخة التي هي في كتابي...
هذا هو النسخة التي هي في كتابي...

هذا هو النسخة التي هي في كتابي...
هذا هو النسخة التي هي في كتابي...
هذا هو النسخة التي هي في كتابي...

فتايلة
بلغ

الرج جسمي العاذل والناس الدم الخارج بسبب الولادة ويخرج الحيض خمسة عشر شيئا الطهارة له
والصوم وقراءة القرآن وهن المصحف والطواف وفعل الصلاة وجوبها فلا تقضيها وفعل
الصوم لا وجوبه فتقضيها ولا عتقك واللبث في المسجد والوطي في الفرج الا لمن به سبق بشرطه
وسنة الطلاق ما لم تسلم طلاقا بعوض او خلعا فان سئلته بغير عوض لم يمسح ولا اعتداد
بالاشهر الا المتوفي عنها زوجها وابتد العدة اذ اطلقها في اشهره وصرورها في الحيض ان خافت
تلويثه ولا يمسح الغسل للحياء والا حرام بل يجب ولا ضرر وهرها في حيضه ان اصابته تلويثه فيه
وجب خمسة اشياء الاعتداد بالغسل والبلوغ والحكم براءة الرحم في الاعتداد واستبراء الاماء
والكفارة بالوطي فيه ونجاس مذكورة حتى في الكفارة بالوطي فيه نصا الا في ثلاثة اشياء الاعتداد به
كونه لا يوجب البلوغ لمصولة قبله بالحمل ولا يحتسب به عليه في مدة الايلا واذا انقطع الدم ابيع
فعل الصيام والطلاق ولم يمسح غيرهما حتى تغسل فلو اراد وطيه او ادعت انها حائض وامكن
قبل نصا ويباح ان يستعملها بغير الوطي في الفرج ويستحب ستره اذنا ووطيه في الفرج ليس بكفارة
فان وطيه من يباح مع صلبه ولو غير بالغ في الحيض والدم يجزى في اوله او آخره ولو يباح له او وطيه
وبطاهر فاخت في اشياء وطيه ولو لم يستدم لان النزاع جاع فعليه دينار زينة فتعال خالها من الغسل
ولو غير مضروب او نصفه على الخبير كنارة مصر فامسح بقية الكنارات وتجوز الى مسكن واحد
كندز مطلق وتشتط بعز وكذا ابي ان طاعت حتى من ناس ومكره وجاهد الحيض او التبريم او بها
ولا تجب الكفارة بوطيه بعد انقطاع الدم وقبل الغسل ولا بوطيه في الدبر ولا يجزى اخراج
القيمة الا من العضة وبين الحائض وعرفها وسورها طاهر ولا يكره طينها ونحوها وعرفها ذكره
ولا وضع يد لها في شيء من المأكبات واقل سن تحيض له المرأة تمام تسع سنين واكثره خمس
سنة والحي مل لا تحيض فلما تترك الصلاة لما تراه ولا يمنع وطئا ان خاف الفت وتغتسل
عند انقطاعه استجبا بقضاء او قبل الحيض يوم وليلة فلو انقطع لاقل منه فليس يحيض بل دم
ضاد واكثره خمسة عشر يوما وغالبه ست او سبع واقل الطهرين الحيض ثلثة عشر
يوما وغالبه بقية الشهر الهلالي ولا حد لاكثره **فصل** في الحيض والدم
في سن تحيض كمثل ولو صفة او كدرة تجلس ويجزى ما تراه فترت الصلاة والصوم اقله
فان انقطع له ونه فليس يحيض وقفت واجبه صلاة ونحوها وان انقطع له حيضا وغسلت
له وان جاوزه ولم يعبر الاكثر لم تجلس الجوز بل تغتسل عقب اوله وتقوم وتغسل فيما
جاوزه ويجزى وطيه فيه قبل تكراره نصا فان انقطع به ما فاكثرا او قل قبله حي واوزه اكثره
اغتسلت وحكمها حكم الطاهرات ويباح وطيه فان عاد فكل لو لم ينقطع وتغتسل عند انقطاعه غسل
ثانيا تفعل ذلك ثلثا في كل شهر مرة فان كان في الثلث متساويا ابتداء وانتهى بيق
انه حيض وصار عادة فلا تثبت العادة بدون الثلاث ولا يعتبر فيها التوالي فتجلسه في
الشهر الرابع وتعيد ما فعلته في الجوز من واجب صوم وطواف واعتكاف ونحوها بعد ثبوت
العادة فان انقطع حيضا ولم يعد او ايسر قبل تكراره لم تعد فان كان على اعداء مختلفة فجا
تكرر منه صار عادة مذهبها كان خمسة في اول شهر وستة في ثامن وسبعة في ثالث فتجلس
الخمس تكرارها او غير مرتب عكسه كان ترى في الشهر الاول خمسة وفي الثاني اربعة وفي الثالث
سته فتجلس الاربعة فان جاوزدها اكثر الحيض فتستحيض فان كان متعينا بعينه اسود او حنث
او متعنا وبغيره فبقا حنثه من الاسود او الحنث او المستحيض ان صلى ان يكون حنثا
بان لا ينقص عن اقل الحيض ولا يجزى تكراره فتجلسه من غير تكرار كشيء بانقطاع ولا يعتبر

مطلب الحائض

الدم

ورأى كبره في ثوب واحد بيترها بستره والقبض اول من الرد آذا انقصر على ثوب واحد وان صلب
 في الرداء وكان واسع الخلف به وان كان ضيقا خالف بين طرفيه على منكبيه كالقصر فان كان
 جيب القميص واسعا سن ان يستره عليه ولو بشوكه فان رويث عورته منه بطلت فان لم يستره وشد
 وسطه عليه بما يستر العورة او كان ذ الحية ستر جيبه صحت فان اقتصر على ستر عورته واهرها
 العائقة في ثوب واحد ويستر طرفي فرض مع سترها ستر جميع احداهما بشي من لباس ولو وصف
 البشرة فلا يجزئ جيبه وحده وسين للمرأة الحرة ان يغطي في درع وهو القميص وخار وغطا وراستها
 وملكه وبني الجلباب ولا يقيم ثيابا في حال قيامه وبكبره في ثياب وبرفع بلا حاجه وانما اقتصر
 على سترها سوى وجوها كان صلت في درع وخار اجازها ولا تبطل الصلاة بكتف ستر من
 العورة لا يفتش في النظر عما لا يقصد ولو في زمن طوبى وكذا كثير في زمن وقصر فلو طارت
 المبرج ستره ونحوه عن عورته بندا منها ما لم يفت عنه ولو كانا في حال سترين بلا عمل كثير لم
 تبطل وان كسفت يسترها تصد ابطلت ومن صلب ولو غفل في ثوب حرير او كثره هجره على
 او مفضوب او بعض او ما عنه العيز حرام او بعضه بجل كان او امرأة ولو كانا عليه غيره لم يصح
 صلاته ان كان على ما ذكره او لا صحت لو كان المنهي عنه خاتم ذهب او دملج او عمامة او ككة
 سره يدا او خفا من حرير وان جمل او بشي كونه حريرا او غصبا او جسر بمكان عقيب او كان
 في جيبه درهم مفضوب صحت ولو صلب على ارض غيره ولو من رعدة او على مصلاة بلا غضب
 ولا ضرر جاز وصحت ويأتي في ابواب بعدة ويصلي في حرير لعدم ولا يعيد دعاءا مع مفضوب
 ولا يصح ثقل آبق ومن لم يجد الاثر باجنسا ولم يتدر على غسله صلب فيه وجوبا وادى فان
 صلب عريانا مع وجوده اعدا فان كان معه ثوبان جحسان صلب في اقلهما بخاسته **فصل**
 وضام جيب الاما يستر عورته فقط او منكبه فقط ستر عورته فقط وصلى في اقلها وان كانت كسفت
 عورته فقط او منكبه ونحوه فقط ستر منكبه ونحوه وصلى في اقلها جالسا استجابا بان لم يكن
 جميعه ستر العز جيب فان لم يكن الا احدهما خيس والاولى ستر الدبر وليكن منه تحصيل ستره
 بشرآء او استجرا ببقية المثل او بزيادة بيعة على الوضوء وان بذلت له ستره لزمه قبولها
 عارية لا هبة فان عدم بكل حال صلب جالسا يوهي ايماء استجابا بضمها ولا يشترع بل ينضم
 بان يقيم احدى فخف يه على الاخرى وان صلب قائما او جالسا وركع وسجد بالارض جاز ولا يعيد
 العريان اذا اقتصر على السرة وان وجد ستره مباحة فربية منه عرفا في اثنا الصلاة ستر وجوبا
 وبني وان كانت بعيدة ستره ابتداء وكذا الوعقة في الصلاة واجبة اليها ولو جهلت العتق
 او وجوب السرة او القدرة عليه اعدت كمالا معتقة تحت عبيد وتصلب المرأة جماعة وجوبا واما
 صم في وسطهم اي بينهم وجوبا فان تعد منهم بطلت الا في ظلمة ولا ايماءة عليهم ويصلون صف
 واحد او جوب بالاي ظلمة فان كان امكان صليفا صلوا جماعة عتق فاكث فان كانوا رجالا ونساء يتاعدوا
 لم صلب كل نوع لا تقسم وان كانوا في ضيق صل الرجال واستدبرهم النساء ثم صلبى النساء واستدبرهم
 بهن الرجال فان بذلت لهم ستره صلوا فيها واحدا بعد واحد الا ان يخافوا خروج الوقت فتدفع الى
 من يصلي للامامة فيصلي بهم ويتقدمهم ان عينه ربه والاقترع هو ان تشاءوا ويصلي الباقيون
 عراة فان كانوا رجالا ونساء فالنساء احرق فاذا صلبن فيها اخذها الرجال وان كان فيهم ميت
 صلب فيها الحي ثم كف فيها الميت ولا يجوز انظار كستره ان خاف خروج الوقت فان كانت
 حياء لم يصح ان يصلي فيها فان اعارها وصلى عريانا لم يصح صلاته وسجد ان يعيدها لم بعد
 صلاته ولا يجب يصلون فيها واحدا بعد واحد الا ان يخافوا خروج الوقت فيصلي فيها احدا بعد

جيب
تشد

م
اي نحو الريح

مقابلة
بلغ

ايديهم والباقيون عراة على تقدم فان امتنع صاحب الثوب من اعارته فالتسليم ان يدهم ويقتل بين
 ايديهم فان كان اقرضا منهم قد اصلوا جماعة وصاحب الثوب وحده وان اعارها لغيره من يصلح
 مائة جاز وصار حكمه حكم صاحب الثوب **فصل** بكرة في الصلاة السدل سواء
 كان تحت ثوب او لا وهو ان يطرح ثوبا على كتفيه ولا يرد احد طرفيه على الكتف الاخرى فان راد احد
 طرفيه على الكتف الاخرى او ضم طرفيه بيديه لم يكبره وان طرح القبا على اكتفيه من غير ان يدخل يده
 في الكتفين فلا بأس بذلك بالثياب والفتاوى وليس من السدل المكره **فصل** في ثوبه استعمال
 الصمغ وهو ان يضطجع بثوب ليس عليه غيره وتغطي الوجه واليدين والاركان ولذا لم
 يلا سب وشرا الوسط بما يشبه شد الزنار ولو في غير صلاة لانه يكبره التشبه بالكنز وكل وقت
 قال كسج التشبه بهم منحي عن اجازها وتماز لما صارت العمامة الصوى والزنا من سفل
 حرم لبسها وبكرة شد وسطه على القميص لانه من زي اليهود ولا بأس به على الثياب **فصل** ان غفل
 بكرة السدل بالحق لم يباحه ويستحب بملا يشبه الزنار كشد يدا ويضطجع ونحوها لانه استر العورة
 وبكرة لا صلاة شد وسطه في الصلاة ولو بغير ما يشبه الزنار وتقدم لا يقيم ثيابا ولا بأس با
 لا حيا مع ستر العورة ويجرم مع عدمه وهو ان يجلس ضامرا كبتية الى نحو صدره ويدير
 ثوبه من وراء ظهره الى ان يبلغ ركبتيه ثم يشده فيكون كالعمامة عليه والمصنف اليه ويجرم وهو
 كبيرة اسبال شيء من ثيابه ولو عمامة خذلا في غير حرب فان اسبل ثوبه فاجبة كستر ساق فجميع
 من غير خذلا اربع حاتم يرد الشد ليس على النساء ومثله قميصه اخذت رجلين من جنب فلم تعرف
 وبكرة ان يكون ثوب الرجل الى فوق نصف ساقه وتحت كعبه بلا حاجه ولا بكرة ما بين ذلك ويجوز
 للمرأة ان يذو ذيلها الى على ذيله الى ذراع ولو من منسأة المدن ويحتمل تطويله الى الرجل الى راس
 اصابعه او اكثر يستل وثق سبعة قصص او قصص كتم المرأة وثق سبعة من غير اراط وبكرة ليس
 نصف البشرة للرجل والمرأة ولو في بيتا ان راها غير زوج او سبيد تحل له ولا يجوز كنفها كنف
 وباتي وبكرة للنساء ليس ما يعنف اللين والخشونة والحج ويجرم عليها لبس العصا تيب الكبار
 اللاتي يشبهن بلبسها بالرجال وبكرة للرجل الزينة العريضة دون المرأة وبسرة زينة لا حرام
 كعمامة صمغ وفل صتارة للزينة للوضوء ونحوه وبكرة ليس هافيه شرة ويدخل فيها خلاص
 المصداك ليس ثوبا مغلي با او صحو لا كجبة وثيابا لا يعلو بعضها اهل الجنا والسيوف وبكرة خلاف
 زينة اهل البلدة ومزير به فان قصده به الارتفاع واطفا والتواضع حرم لانه ياكركه احمد الككة
 وبني فته لها بكرة تجزئها قال سبي من الرابا لا يرد حشر او لا يرد او سين غسل يديه وثوبه من
 عرق ووسج وبكرة ترك الوسخ فيها والاسراف في المباح **فصل** ويجرم على ذك
 والى ليس هافيه صورة حيوان وتعليقه وستر الجدر به وبشوية كبيرة حتى في ستر وسقف
 وحائط وسرير ونحوها لا افترشته وجعله حيا اهلكا هذه وتكره الصلاة على ما فيه صورة و
 لو على ما يداس والسجود عليه استكرهه ولا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جرس
 ولا جنب الا ان يتوضى ولا يقرب رفته فيها جرس وان ازيل من الصورة فالاشيق الحيا معه
 كالراس او لم يكن لها راس فلا بأس به ولا يلحق الصغيرة بالقب غير مصورة وشرا كنفها لافضا
 ريات في الحج وتباح صورة غير حيوان كسج وكل لا روح فيه وبكرة الصليب في الثوب ونحوه
 يجرم على رجل ولو كان قد اوشى لبس ثياب حرب ولو بطانة وثكته سراويل وشراة والمزاد
 شراة صفة كثر ابة البديد لا تبعا فانها كثر ويجرم اقتداسه واستناده اليه وانما و
 عليه وثرسده وتعليقه وستر الجدر به غير الكعبة وكلام اي المعالي يدل على انه صحل وناق

بكرة في الصلاة السدل سواء كان تحت ثوب او لا وهو ان يطرح ثوبا على كتفيه ولا يرد احد طرفيه على الكتف الاخرى فان راد احد طرفيه على الكتف الاخرى او ضم طرفيه بيديه لم يكبره وان طرح القبا على اكتفيه من غير ان يدخل يده في الكتفين فلا بأس بذلك بالثياب والفتاوى وليس من السدل المكره فصل في ثوبه استعمال الصمغ وهو ان يضطجع بثوب ليس عليه غيره وتغطي الوجه واليدين والاركان ولذا لم يلا سب وشرا الوسط بما يشبه شد الزنار ولو في غير صلاة لانه يكبره التشبه بالكنز وكل وقت قال كسج التشبه بهم منحي عن اجازها وتماز لما صارت العمامة الصوى والزنا من سفل حرم لبسها وبكرة شد وسطه على القميص لانه من زي اليهود ولا بأس به على الثياب فصل ان غفل بكرة السدل بالحق لم يباحه ويستحب بملا يشبه الزنار كشد يدا ويضطجع ونحوها لانه استر العورة وبكرة لا صلاة شد وسطه في الصلاة ولو بغير ما يشبه الزنار وتقدم لا يقيم ثيابا ولا بأس با لا حيا مع ستر العورة ويجرم مع عدمه وهو ان يجلس ضامرا كبتية الى نحو صدره ويدير ثوبه من وراء ظهره الى ان يبلغ ركبتيه ثم يشده فيكون كالعمامة عليه والمصنف اليه ويجرم وهو كبيرة اسبال شيء من ثيابه ولو عمامة خذلا في غير حرب فان اسبل ثوبه فاجبة كستر ساق فجميع من غير خذلا اربع حاتم يرد الشد ليس على النساء ومثله قميصه اخذت رجلين من جنب فلم تعرف وبكرة ان يكون ثوب الرجل الى فوق نصف ساقه وتحت كعبه بلا حاجه ولا بكرة ما بين ذلك ويجوز للمرأة ان يذو ذيلها الى على ذيله الى ذراع ولو من منسأة المدن ويحتمل تطويله الى الرجل الى راس اصابعه او اكثر يستل وثق سبعة قصص او قصص كتم المرأة وثق سبعة من غير اراط وبكرة ليس نصف البشرة للرجل والمرأة ولو في بيتا ان راها غير زوج او سبيد تحل له ولا يجوز كنفها كنف وباتي وبكرة للنساء ليس ما يعنف اللين والخشونة والحج ويجرم عليها لبس العصا تيب الكبار اللاتي يشبهن بلبسها بالرجال وبكرة للرجل الزينة العريضة دون المرأة وبسرة زينة لا حرام كعمامة صمغ وفل صتارة للزينة للوضوء ونحوه وبكرة ليس هافيه شرة ويدخل فيها خلاص المصداك ليس ثوبا مغلي با او صحو لا كجبة وثيابا لا يعلو بعضها اهل الجنا والسيوف وبكرة خلاف زينة اهل البلدة ومزير به فان قصده به الارتفاع واطفا والتواضع حرم لانه ياكركه احمد الككة وبني فته لها بكرة تجزئها قال سبي من الرابا لا يرد حشر او لا يرد او سين غسل يديه وثوبه من عرق ووسج وبكرة ترك الوسخ فيها والاسراف في المباح فصل ويجرم على ذك والى ليس هافيه صورة حيوان وتعليقه وستر الجدر به وبشوية كبيرة حتى في ستر وسقف وحائط وسرير ونحوها لا افترشته وجعله حيا اهلكا هذه وتكره الصلاة على ما فيه صورة ولو على ما يداس والسجود عليه استكرهه ولا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جرس ولا جنب الا ان يتوضى ولا يقرب رفته فيها جرس وان ازيل من الصورة فالاشيق الحيا معه كالراس او لم يكن لها راس فلا بأس به ولا يلحق الصغيرة بالقب غير مصورة وشرا كنفها لافضا ريات في الحج وتباح صورة غير حيوان كسج وكل لا روح فيه وبكرة الصليب في الثوب ونحوه يجرم على رجل ولو كان قد اوشى لبس ثياب حرب ولو بطانة وثكته سراويل وشراة والمزاد شراة صفة كثر ابة البديد لا تبعا فانها كثر ويجرم اقتداسه واستناده اليه وانما و عليه وثرسده وتعليقه وستر الجدر به غير الكعبة وكلام اي المعالي يدل على انه صحل وناق

الا من ضرورتها وكذا ما غلب عليه من غير طهر ولا اذا استوى بالظهور او وزنا او كان الحرب اكثر من ناول الطلوع
 لغيرة ولا يحرم خذوه ههنا ما سدي بالبرسيم والحم بودج بر او صوفي وخوخه وما عمل من سطر حرب و
 مشاققة وما يلقيه الصانع من فهد من تقطع الطاقات اذا دق وعزل ونسج فكل من خال له وان سمي
 الا ان خذ او يحرم على ذكر وضئى بلا حاجة لبس منسوج بذهبا وفضة او حوته باحد من فان
 استحالة لونه ولم يحصل منه شيء ابيض والا فلا ويباح لبس الحرب لحكمة ولو لم يوشك لبسه في زوالها
 ولعل ومريض وفي حرب مباح اذا اراد ان يفتن القتال ولو لم يجر حاجة ولو لم يجر حاجة كبطانة بيضة
 ودرع وخوخه او يحرم الباس صبي ما يحرم على رجله وصلاته عليه كصلاته وما حرم استعماله من
 حرب وفضة هب ومصور وخنجر حرم بغيره ونسج وخطاطته وتعليقه وتعليقه واجرة لذلك ولا من
 ويحرم لبس ذهب تبعا لغيره فخص خاتم كالمزد ويحرم تشبه رجله بالمرأة وعكسه في لباسه وغيره
 ويباح علم حرب وهو طراز الثوب ورشاق منه وسجف الفراء ولينة الجيب وبقي الذوق والجيب هو
 الطوق الذي يخرج منه الرأس اذا كان اربع اصابع معقوفة فاذا ذون وخطاطته به وازرار رور
 يباح الحرب للأنثى ويحرم ثيابه مدها فيه وقيل بكرة ويباح حشو الجهاب والذئب به ولو لبس ثيابه
 في كل ثوب قدر يعنى عنه ولو جمع صارت ثوبا لم يكره وبكره لرجل لبس من عفر وامر مصمت ولو بطنه
 وطيلسان وهو المقدر وكذا معصفر الا في احرام فلا بكرة وبكره التي في ثعلب واحدة ولو سيرا
 سواء كان في اصلاح الاخرى او لا وبكره في ثعلب مختلف بلا حاجة وبين استكمال النعال
 وتعاقد بها عند ارباب المساجد والصلاة في الظاهر منها والاجتهاد احيانا وتخصيص الحان بالطريق
 وبكره كثيرة الارزاقه وبسج كون النعل اصفر والخضاء احمر او اسود وبكره لبس الارزاق والخف والعريل
 قايما لا النعال وبكره نظره ملبس حرب وآنية ذهب وفضة وخوخها ان رغبه في التزين بها و
 المخاضة والتشمع وزينة اهل الشرك وبين التواضع في اللباس ولبس الثياب البليض وبهي فضل
 والنفاضة في ثوبه وبهذه وجعلهم واخلاء الذواية خلفه قال فيسبح اطال الله من الاسبال
 وبين تحتيها ويحذر ذلك العمامة كيف شاء ويباح السواد ولو لم يحد وقيل طر في الثوب وكذا الكتيان
 واليهيلت وهو القش ولو للنساء والمراد ولا تشبهه وبين السراديل والنبان في معانة والقبض والرداء
 ولا باس بلبس المرأة اذا كانت من جلد مأكول هكذا ويقع الصلاة فيها ولا يقع في غير ذلك كجلد
 ثعلب وسحور وفنك وتمامه وسنور وسجى ب وخوخه ولو ذكي وبكره من الثياب ما تعلق بخي سته
 لتبينة ورضاع وحيض وصغر وكثرة ملاستمها وجبا شربها وقلة الخبز منها في صفة وغيرها
 وتقدم بعضه وبكره لبسه واكثر الله جلد مختلفا في طرايته وله الباسه وابنه ويحرم الباسه ذهابا
 وخضه وحربا ولا باس بلبس الحبرة والا صوفي والا وبار والا شعاع من حيوان طاهر جها كان
 او شيئا وكذا الصلاة عليه وعلى ما يعمل من النطق والتكلم وعلى المحصر ويباح فعل حبس وبين
 لما لبس ثوبا جديا ان يقول الحمد لله الذي كساني هذا وهذا ورزقنيته من غير حول مني ولا قوة
باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة وهو الشرط السابع وتقدم حد النجاسة
 في كتاب الطهارة كطهارة بدن المصلي وثيابه ومواضع صلاة وهو محل بدنه وثيابه من نجاسة
 غير معفو عنها بشرط لصحة الصلاة فثبث لاقاها بدينه او ثوبه او جلداه عالما او جاهلا او ناسيا
 او حلا فادركه فيها نجاسة او اجرة باطنه نجس او بيضته مذررة او فيه فرج حيث او غفوة
 عن جباية مستحيلة ثم اذا دل على اجتنابه لم تقع صلاته لان منس ثوبه ثوبا او جابلا نجسا
 لم يستند اليه او ثابلا نجسا او ساجدا او كانت بين رجله من غير ملاقة او حمل حيوانا طاهرا
 او آدما صبيحا او سقط عليه فزالها او زلات سريعا بحيث لم يطل الزمن وان طين ارضا

مطلب

لا الانتعال

منه ان يلبس من غير طهر ولا اذا استوى بالظهور او وزنا او كان الحرب اكثر من ناول الطلوع
 لغيرة ولا يحرم خذوه ههنا ما سدي بالبرسيم والحم بودج بر او صوفي وخوخه وما عمل من سطر حرب و
 مشاققة وما يلقيه الصانع من فهد من تقطع الطاقات اذا دق وعزل ونسج فكل من خال له وان سمي
 الا ان خذ او يحرم على ذكر وضئى بلا حاجة لبس منسوج بذهبا وفضة او حوته باحد من فان
 استحالة لونه ولم يحصل منه شيء ابيض والا فلا ويباح لبس الحرب لحكمة ولو لم يوشك لبسه في زوالها
 ولعل ومريض وفي حرب مباح اذا اراد ان يفتن القتال ولو لم يجر حاجة ولو لم يجر حاجة كبطانة بيضة
 ودرع وخوخه او يحرم الباس صبي ما يحرم على رجله وصلاته عليه كصلاته وما حرم استعماله من
 حرب وفضة هب ومصور وخنجر حرم بغيره ونسج وخطاطته وتعليقه وتعليقه واجرة لذلك ولا من
 ويحرم لبس ذهب تبعا لغيره فخص خاتم كالمزد ويحرم تشبه رجله بالمرأة وعكسه في لباسه وغيره
 ويباح علم حرب وهو طراز الثوب ورشاق منه وسجف الفراء ولينة الجيب وبقي الذوق والجيب هو
 الطوق الذي يخرج منه الرأس اذا كان اربع اصابع معقوفة فاذا ذون وخطاطته به وازرار رور
 يباح الحرب للأنثى ويحرم ثيابه مدها فيه وقيل بكرة ويباح حشو الجهاب والذئب به ولو لبس ثيابه
 في كل ثوب قدر يعنى عنه ولو جمع صارت ثوبا لم يكره وبكره لرجل لبس من عفر وامر مصمت ولو بطنه
 وطيلسان وهو المقدر وكذا معصفر الا في احرام فلا بكرة وبكره التي في ثعلب واحدة ولو سيرا
 سواء كان في اصلاح الاخرى او لا وبكره في ثعلب مختلف بلا حاجة وبين استكمال النعال
 وتعاقد بها عند ارباب المساجد والصلاة في الظاهر منها والاجتهاد احيانا وتخصيص الحان بالطريق
 وبكره كثيرة الارزاقه وبسج كون النعل اصفر والخضاء احمر او اسود وبكره لبس الارزاق والخف والعريل
 قايما لا النعال وبكره نظره ملبس حرب وآنية ذهب وفضة وخوخها ان رغبه في التزين بها و
 المخاضة والتشمع وزينة اهل الشرك وبين التواضع في اللباس ولبس الثياب البليض وبهي فضل
 والنفاضة في ثوبه وبهذه وجعلهم واخلاء الذواية خلفه قال فيسبح اطال الله من الاسبال
 وبين تحتيها ويحذر ذلك العمامة كيف شاء ويباح السواد ولو لم يحد وقيل طر في الثوب وكذا الكتيان
 واليهيلت وهو القش ولو للنساء والمراد ولا تشبهه وبين السراديل والنبان في معانة والقبض والرداء
 ولا باس بلبس المرأة اذا كانت من جلد مأكول هكذا ويقع الصلاة فيها ولا يقع في غير ذلك كجلد
 ثعلب وسحور وفنك وتمامه وسنور وسجى ب وخوخه ولو ذكي وبكره من الثياب ما تعلق بخي سته
 لتبينة ورضاع وحيض وصغر وكثرة ملاستمها وجبا شربها وقلة الخبز منها في صفة وغيرها
 وتقدم بعضه وبكره لبسه واكثر الله جلد مختلفا في طرايته وله الباسه وابنه ويحرم الباسه ذهابا
 وخضه وحربا ولا باس بلبس الحبرة والا صوفي والا وبار والا شعاع من حيوان طاهر جها كان
 او شيئا وكذا الصلاة عليه وعلى ما يعمل من النطق والتكلم وعلى المحصر ويباح فعل حبس وبين
 لما لبس ثوبا جديا ان يقول الحمد لله الذي كساني هذا وهذا ورزقنيته من غير حول مني ولا قوة
باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة وهو الشرط السابع وتقدم حد النجاسة
 في كتاب الطهارة كطهارة بدن المصلي وثيابه ومواضع صلاة وهو محل بدنه وثيابه من نجاسة
 غير معفو عنها بشرط لصحة الصلاة فثبث لاقاها بدينه او ثوبه او جلداه عالما او جاهلا او ناسيا
 او حلا فادركه فيها نجاسة او اجرة باطنه نجس او بيضته مذررة او فيه فرج حيث او غفوة
 عن جباية مستحيلة ثم اذا دل على اجتنابه لم تقع صلاته لان منس ثوبه ثوبا او جابلا نجسا
 لم يستند اليه او ثابلا نجسا او ساجدا او كانت بين رجله من غير ملاقة او حمل حيوانا طاهرا
 او آدما صبيحا او سقط عليه فزالها او زلات سريعا بحيث لم يطل الزمن وان طين ارضا

متنوعة او بسط عليها ولو كانت النجاسة وطيفة او على حيوان نجس او على صبيح من جلوده عليه
 شيئا طاهرا اصفى حيث لم ينفذ الى طاهره وصلى عليه او على بساط طاهره نجس وطاهره طاهره
 او في علو سفله غصب او على سرير تحت نجس او على وجهه ارج نجس وصلى عليه صحت مع
 الكراهة وان صلى على مكان طاهر من بساط طهره نجس او تحت قد فيه جلد في طهره نجاسة ولو
 تحرك به كنه صحت الا ان يكون متعلقا به او كان في يده او في وسطه جلد مشدود في نجس او سفينة
 صغرى فيه نجاسة او حيوان نجس ككلب وقيل وحمار يجر معه اذا مشى او مسكه جلا او غيره
 ملق على نجاسة خلاصه وان كان لا يجر معه كالسفنينة الكلبة والحيوان الكلبة الذي لا يقدر
 على جره اذا استعصى عليه صحت ومتى وجد عليه نجاسة جلد كونه في الصلاة صحت وان علم
 بعد سلامه انه كان في الصلاة لكنه جلد عينه او حكمها او انما كانت عليه او ملاقيه او
 محي عن الزاوية او نسبها اعاد وعنه لا يبيد وهو الصحيح عند اكثر المتأخرين وان خاف
 جرحه او جرح ساقه وخوخه نجس من عظم او خيط في رجليه لم يلزمه ان يركع الصلوة لو خاف
 التلف لم ان عظامه اللحم لم ينجس له والا ينجس وان لم ينجس لزمه ان يركع الصلوة من لم يركع من الزاوية
 ان يركع الاصح اهله وان شرب خمر او لم يسكر غسل منه وصلى ولا يلزمه التي ويباح دخول البيع
 والكنايس التي لا صور فيها والصلاة فيها اذا كانت فظيفة وبكره فيها فيه صورة قاتلة
 تقي الدين والمذهب الذي يرضى عليه عامة الاصحاب كرهه ودخل الكنيسة المصورة فالصلاة
 فيها وفي كل مكان فيه مضارب كبرهه وهذا هو الصواب الذي لا شك فيه ولا ريب ان
 وظاهر كلام جماعة يحرم دخولها معها وان سقطت سنة او عمنه منه فاعاده وصلى به او لا
 او جعله موضع سن سنة وخوخها هكذا وصلى به صحت ثبت او لم يثبت لظهوره
 ولا يقع الصلاة في هبة قد عية او حديته فقلبت او لا وهي مدفون الموت ولا يضر قبل ولا قبل ان
 وتكره الصلاة اليه وباني ولاها اعدا للدفن ولم ينفذ فيه ولا ما دفن بداره والحنثي سنة فيها
 جماعة فتر واحد ويقع صلاة جنازة فيها ولو قبل الدفن بلاكراهة والمجدي في المبتدئة ان جرد
 بعد ذلك لم ينجس وان حدث بعد ذلك حوله او في قبلة فكصلاة اليه ولو وضع القبر والمجدي صفا
 لم ينجس ولم ينجس الوقت ولا الصلاة قاله في الهدي ولا في حوام داخله وخارجة وانتهى وكلها
 يعلق عليه اباب ويوجد في بيع ولا في حش وهو ما اعدا لقتل الحاجة فيمنع من الصلاة
 داخله بابه وموضع الكنيف وغيره سواء ولا في اعطى الابل وهي ما تقيم وتادى اليه ولا باس
 بمواضع نزولها في سبيلها والمواضع التي تلتا فيها لعلها او وردها ولا في حجره وهي ما ي
 للنجس فيه ولا في منزله وهي مرمى الزباله ولو طاهره ولا في قارعة الطريق وهي ما كثر
 سلوكه سواء كان فيه مساكنة او لا ولا باس بطريق الابيات القليلة وبما عدا من جادة الطريق
 عينة وبيرة وضوا في اسطحها كلبا وساباط على طريق ولا على سطح منار كالتقاضي تجري فيه
 سفينة والمختر والصحة كالسفنينة قاله ابو العلي وغيره ولو حدث طريقه او غيره من مواضع
 النسي تحت مسجد بعد بناءه صحت فيه والمنع في هذه المواضع يقيد ولا يقع في بقعة غصب
 من ارض او حيوان بان يقصبه ويصل عليه او غيره او سفينة ولا فرق بين غصبه لرجل الارض
 او دعواه ملكيته لم بين غصب منافق بان يبيع اجارته طالما او يقع يده عليه مدة او يخرج
 سبابا طافي موضع لا يجل وخوخه ذلك ولو جزء مشاعا فيها او بسط عليها جبا او بسط
 غصبا على مباح سوى جمعة وعيد وجنازة وخوخها ما تكسر الحاجات فتصح فيها كلها
 ضرورة وتصح على راحلة في طريق ونهر جده ما ذكره وان غير هبته مسجد فكل غصبه والامنع

صلاته

اي ما قد انشأه
 فيه

وهو
 من هذا النظر

المسجد غيره وصلى هو فيه او زجه وصلى مكانه حرم وصحت ومن وجبت عليه الميرة من ارض لم يجب عليه اعادة ما صلى به ويصح الوضوء والاذا ان اخرج الزكاة والصوم والمعتق في مكان غضب وضحي صلاة في بقعة ابنيته غضب ولو استند وصلاة من طوبى برد وديعة او غضب قبل دفعها الى ربها وصلاة من امره سبده ان يذهب الى مكان في الفم واقام ولو تقوى على اداء عبادته باكل شيء وصلى على ارض غيره ولو من روعة بلا ضرر او على مصلح بلا غضب ولا ضرر جاز وتقدم في الباب قبله وان صلى في غضب جاهلا او ناسيا كونه غضبا او جبره به صحت ويصل فيها للغير ولا يصيد وتكره الصلاة اليها ما لم يكن حائلا ولو كثر خروجه رجل وليس كسرة الصلاة فلا يكفي جازا للمسجد ولا الخط وخو به كسرة المتخلى وان عجزت اماكن التخصيص انتهى غير الغضب بما ينزل اسمها كجعل الحمام دارا او مسجدا ونبتش الموتى من القبرة وتحت عظامهم وتحت كسرة الصلاة فيها وتصح في ارض السباح والارض المسطحة عليها كارض الخسف وكل بقعة نزل بها عذاب كارض بابل وارض جابل وارض الجحيم ومسجد الضرار وفي المدبرة والرحا وعليها مع الكراهة فيمن وعلى الشجر جابل اولاد اوجد جحيمه وكذا حشيش وقطن مستنقش وان لم يجد جحيم لم تصح ولا يصح كون ما يجاذي الصدر مقرا فلو جاذاه رونه وتحتها صحت بخلاف ما تحت الاعضاء او صلى في الهوى او في ارجوحة وتحت ذلك لانه ليس بمسجد المقدمين على الارض الا ان يكون مضطرا كالمصوب وتكره في مقصورة حتى يضاهي مصلي في موضع نجس لا يمكن الخروج منه ويسجد بالارض وجوبا ان كانت النجاسة يابسة وانما او في غايه ما يمكنه وجلس على قد صبه ولا يضع على الارض غيره وكذا ان هو في ماء وطن ولا يصح التزبنة في الكعبة ولا على ظهرها الا اذا وقف على منتهى بحيث لم يتعد راءه شيء منها او صلى خارجها وسجد فيها ويصح نذر صلاة فيها وعليها وثاقل بل بين التخل فيها والافضل وجاهاكم اذا دخل ولو صلى لغير وجاهاكم اذا دخل جاز اذا كان بين يديه شيء منها خاص متصل به كالبيت والباب ولو مفتوحا او عتبة المرفة فلا اعتباره بالاجر المعقبا من غير بناء ولا الخشب غير المسور وتحت ذلك فان لم يكن شامرا مسجدا على منتهى ها لم تصح وان كان بين يديه شيء منها اذا سجد وبكت ما تم شامرا لم تصح ايضا اختاره الاكثر وعنه تصح والحق منها وقد ركبته اذ رفع وشي يصح الترجع اليه وبين التخل فيه واما الفرض فيه فكلما خلت ولو نقص بناء الكعبة وجب استقبال هو ضوؤه وهذا شأنه دون انقاضه ولو صلى على جبل خرج عن مساهمة بنيانها صحت الى هو آتيا وبان حكم صلاة الفرض على الرحلة وفي السفينة اول صلاة اهل الارض **استقبال القبلة**

والشأن صلى النبي صلى الله عليه وسلم الى بيت المقدس عشر سنين بمكة وستة عشر شهرا بالمدينة ثم اجهز بالترجعة الى الكعبة وهو الشراط من لصحة الصلاة فلا يصح بدونه الا لمحضه كالخروج حرب وهرب من سبل او نار او سبع وتحت ولونا ذرا لوكركه يصف حرجه وعين يديه اليه و قد يوطئ حرجه فتصح الى غير القبلة منهم بلا اعادة ولم يتخل راكب وما شئ في سفر غير حرم ولا مكره ولو قيل الا اذا تغلب في الحضر كراكب السابري مصره ولا راكب قاسيف وهو راكب القلادة وتطهرها على غير ضرب فلو عدلت به دابته عن جهة سيرة الحج عنها او جازها وتحت او عدل فهو الى غير القبلة تخلفه او نزلها او جهلا او سبوا او لظنه انها جهة سيرة وطال بطلت وان قصر لم يطل ويسجد للسبوان كان عذره السهو وان كان غير هذا في ذلك بان عدلت دابته وامكنه ردها او عدل الى غير القبلة مع علمه بطلت وان اخرج عن جهة

مطلب

مطلب قد راجع

سيرة فمما

سيرة فمما رقتا الى القبلة عند بطلت الا ان يكونا احرقا الى جهة القبلة وان وقعت دابته تقبلا او منتظرا رقتة او لم يبر السيرهم او نوى التزول بيلي دخلت استقبال القبلة ولو راكب المسافر انزال وهو في نافذة بطلت لا الماشي فيها وان نزل راكب في انشائها نزل مستقبلها وانما نضا وليزم راكب اقتضاها الى القبلة بالدابة او بنفسه ان امكنه بلا مضيق وكذا ان امكنه ركوع وسجود واستقبال عليه كان فهو في سفينة او حجة وتحتها او كانت راحلته واقفة والا اقتضاها الى غير ذلك واوصى الى جهة سيرة ويكون سجودا اخفض من ركوعه وجوبا ان قدس ويصحب فيه طهارة يحمله عن سرج واكاف وان وطئت دابته نجا سعة فلا بأس بطلتها الى سيرة عند انقضاء صلاة وان نذر الصلاة على الدابة جاز والوضوء وغيره من النوافل عليها سواء ويدير في السفينة والمحنة وتحتها الى القبلة في كل صلاة فرض لا نفل والمراد غير الملاح الى جهة وليزم الماشي ايضا الاقتضا الى القبلة بركوع وسجود وينقل البنا في الى جهة سيرة والوضوء في القبلة لمن قرب منها لم تكن بمكة اصابة العين ببدنه كله بحيث لا يخرج شيء منه عنها ولا يضر عكس ولا نزول ان لم تتحذر عليه اصابته فان نذرت على يدي اصل من جبل وتحتها اجتهد الى عينها ومعها يترك اصلها كما كان نزل لا بد من اليقين بنظر او حشر وتحتها واصابة الجهة بالاجتهاد ويعفى عن الاخران قليلا لمن بعد عنها وطمعن لم يتحذر على المعانة ولا على من يخبره عن علم سوى المساهلة لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقريب منه ففرضه اصابة العين واليهيد منه الى الجهة فان امكنه ذلك جهر ثقة مكلف عدل ظاهرا او باطنا عن يقين او باسناد لا يحرر ارب المسلمين لزوم العلم به وان وجد نفي ريب لم يحلها للمسلمين كما يلتفت اليها **فصل** فان استشهدت عليه القبلة فان كان في قرية ففرضه التوجه الى هي ريبهم فان لم تكن لهم السرا عنها ان كان جاهلا بالاشهاد فان وجد من يخبره عن يقين ففرضه الرجوع الى جهة وان كان عن ظن ففرضه تقليده ان كان من اهل الاجتهاد دينيا وهو العالم بما دللتها وان استشهدت عليه في كسوف وكان غائبا دلتها ففرضه الاجتهاد في معرفتها فاذا اجتهده وغلب على ظنه جهة صلى اليها فان تركها وصل الى غيرها اعادة وان اصاب وتقدر عليه الاجتهاد والقيم وتحتها او به مانع من الاجتهاد ذكره وتحتها او تعلقه عند الامارات صلى على حسب حاله وكلا اعادة وكل من صلى من هو لا يتلفعل ما يجب عليه من استنجاء او اجتهاد او تقليد او تحريم فغلبه الاية وان اصاب ويستحب ان يعلم ادلة القبلة والوقت ويستدل عليها بشيء منها النجوم وابتنائها القطب السماوي ثم الجدي والفرقدان والقطب نجم حقل حوله النجم دائرة كراشة الرجا او كالمسكة في احد طرفيها احد الفرقدان وفي الطرف الاخر الجدي والقطب في وسط الواسطة لا يبرح مكانه وآيما ينظره حد يد اظهر في غير لياي الفرقتين يستدل عليه بالجدي والفرقدان نانه بينهما وعليه يد وربيات نفس اكبرى وعندها اذا جعله وراكله كان مستقبله وسطهما في كل بلد ثم ان كان في بلد لا احراف له عن مساهمة القبلة للقطب صلا احد وما كان في خطها ففرضه استقبال القبلة وان كان البلد منحنيا عنها الى جهة المغرب اخرج المصلي الى جهة المشرق بقدر احراف البلد كبلاد الشام وهو مغرب عنها فان احرافه مشرق الى المغرب حتى نصف سدس الفلك يوف ذلك الفلكية وكلما قرب الى المغرب كان احرافه الى المشرق بقدره وعكس ذلك بعكسه اذا كان البلد منحنيا عن مساهمة القبلة للقطب الى المشرق اخرج المصلي الى المغرب بقدر احرافه وكلما كثر احرافه الى المشرق كثر احراف المصلي الى المغرب بقدره وان جعل القطب وراظهره في الشام وما حاذاه احراف

النبى

قليل الى المشرق كان مستقبلاً القبلة قال الشيخ في شرح العدة اذا جعل الشاهي القطب بين
 اذن اليسرى ونقرة القنار فقد استقبل ما بين الركن الشاهي والمذاب انتهى فطلع سهيل
 لا هذا الشام قبله ويجعل القطب خلف اذنه اليمنى بالمشرق وقال الشيخ ايضا العراقي اذا
 جعل القطب بين اذنه اليمنى ونقرة القنار فقد استقبل قبلته انتهى ويجعله على عاتق الابرص
 باقليم مصر ومنها الشمس والقرصان لهما وما يتقدم بها او صافيا وبها تطلع من المشرق
 على سيرة المصلي في البلاد الشمالية وتغرب في المغرب عن يمنة واليسار وهذا لا اول الشهر
 عند يمنة المصلي عند غروب الشمس في الليلة الثامنة من الشهر يكون على القبلة
 عند غروب الشمس في الليلة الحاشية على سمت القبلة وقت المشأ بعد مغيبه الشفق و
 في ليلة الاثنين وعشرين على سمتها وقت طلوع الفجر تقربا من الشام ومنها الرياح
 والاسند لال بها عرس في الصبي ري واما بين الجبال والبنيان فانها تدور وتختلف و
 تطل دلالاتها ومنها الجبال الكبار فكلها صاعدة عن يمنة المصلي الى يسارته وهذه دلالة
 قربة لكن تضعف من وجه آخر وهو ان المصلي يشبه عليه هذا المصلي الجبل الممتد خلفه او
 قد آصه تتصل الدلالة على جهتين والاشباه على جهتين هذا اذا لم يرد وجه الجبل فان
 وجوه الجبال الى القبلة وهو ما فيه صعوبة قاله في الخلاصة ومنها ان الكبار
 على المخدودة كدجلة والفرات والشمس وان وقع جحجحا وعنده فانه تجري عن يمنة المصلي
 الى يسارته الا ان الجبال من المشرق والمغرب ومنها بالشام وهو العاصي يحريان من يسار المصلي
 الى يمنة قلنا لا والاسند لال بالانارة خرج على الاسند لال بالجبال فانه تجري في الخلال
 التي بين الجبال صاعدة مع اقربا وهو الله اعلم **فصل** واذا اختلفت اجساد حليلين
 فاكثرت جهتين فاكثرت جهتين احدهما صاحبته ولم يبعث الله آية به فان كان في جهة واحدة بان قال
 احدهما يمينا والآخر شمالا صح ان ياتم احدهما بالآخر لا يوافق اجسادا صافيا ومن بان له الخطا
 الخوف والتم وينوي المأموم منهما المرافقة للعدو ويتبعه من قبله فان اجتمعا احدهما
 ولم يجتمعا الآخر لم يتبعه ويتبع جاهد بالادلة القبلة واعمر وجوبا او تقيا في نفسه لا يلزم
 القبلة فان تساوى بعده خيرا فان امكن الا على الاجساد بشي من الادلة لزمه ولم يقلد واذا صلى
 كجهر في حصة فاخطا او الا على بلد ليد اعاد فان لم يجد الا على او الجاهل او البصير المحبوس ولو
 في دار الاسلام من قبله صلى بالبحري ولم يقعد ومن صلى بالاجتهد او بالتقليد ثم علم خطأ القبلة
 بعد فرائضه لم يقعد ولو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك لم يلتفت اليه وبني وكذا ان زاد ظنه ولم
 يزل الخطا ولا ظهر له جهة اخرى ولو غلب على ظنه خطأ الجهة التي يصلي اليها ولم يظن جهة غيرها
 بطلت صلاته ولو اخرج وهو في الصلاة بالخطا يقينا لزمه تنوله والتم يحزن وان اراد جهته صلاة
 اخرى اجتمعا وجوبا فان تغير اجتهاده عمل بالثاني ولم يقعد ماصلي بالاول ولو في صلاة وبني
 نضوا وان امكن المقلد تعلم الادلة والاجتهاد قبل خروج الوقت لزمه ذلك فان ضاق الوقت
 عند فعله التقليد **باب** **الفنية** وهي الشرط الثاني وهي شرعا عزم القلب على
 فعل العبادة تروا الى الله تعالى فلا تقع الصلاة بدونها بجبال ولا يفرصها وعند تعليم جملة
 او خلاص من خضم او اومان سهر والمراد لا يمنع الصحة بعد اثباته بالنية المعهية لانه يفيض
 ثوابه ولهذا ذكره الجوزي فيما يفيض الاجر عليه مقصود في مع نية الصوم هو صوم الطعام
 او قصد مع نية الحج روية البلاد الثانية ونحو ذلك كنية التبريد والنظافة مع رفع الخدش
 وتقدم ويجب ان ينوي الصلاة بعينها ان كانت معينة من فرض كظهر وتلك الوقت كوتر

ضد واحد

علم

مقابلته بلغ

لام

في الوضوء

ورائيه

ورائيه والا اجزاء منه نية الصلاة ولا يشترط نية قضاء في فائيه ولا في ضيقه في فرض ولا في حاضيه
 ويصح قضاء نية اذ او عكسه اذا بان خلا في ظنه لا مع العلم ولو كان عليه طهرا حاضرا وفائيه
 فضلا سيما ثم ذكر انه ترك شرط في احدهما لا يعلم عينه صلى طهرا واحدة ينوي بها ما عليه ولو كان
 الظاهر ان فائيتين فتوى طهرانهما لم يجز به عن احدهما حتى يقين السابقة لا اجل المترتب بخلاف
 المنفردين ولو ظن ان عليه طهرا فائيه فقضاها في وقت ظهر اليوم بان الله لا قضاء عليه لم يجز عن
 الى طهرا وكذا الوضوء ظهر اليوم في وقتها وعليه فائيه ولا يشترط اضافة الفعل الى الله تعالى في
 العبادة كذا بلا يجب وبانها بالنية عند تكبيرة الاحرام والافضل صغار شتبا للتكبير فان تقدمت
 عليه من يسير بعد دخول الوقت في اداء ورائيه ولم يفتي مع بقا اسلامه حتى ولو لم تكلم
 بعد دعا وقبل التكبير وكذا الواقي بها عدايم قيام ويجب استصحاب حكمها الى اخر الصلاة فان
 طهرا في الشك او عزم عليه او تردد فيه او شك هل نوي فعل مع الشك عملا ثم ذكر انه نوي
 او شك في تكبيرة الاحرام او شك هل اتم نطقه وعصره ذكر فيها او نوي انه سيقطعها او علقه
 على شرط بطلت وان شك هل نوي فرضا او فلا اتما فلا لا ان يذكر انه نوي الفرض قبل ان يحدث
 عملا فيها فرضا وان ذكر بعد ان حدث عملا بطل فرضه وان احرز فرضا باعية لم يسلم من ركعتين
 بطلتها جمعة او غيرها او التراجع ثم ذكر بطل فرضه ولم يبرضا كالحكم كان عالما وان احرز فرضا فبان
 عدمه مكن احرز فائيه فلم يكن عليه او بان قبل دخول وقتها انكبت فلا وان كان عالما بالتعبد
 فيها وان احرز به في وقت المتسع ثم قلبه فلا لغرض صحيح حصل ان يوم منفردا لم يريد كصلاة
 في جماعة جاز بل هو افضل وبكرة لغرض الفرض وان استعمل من فرض الى فرض يجوز النية من غير
 تكبيرة الاحرام للثاني بطل فرضه الاول وصح فلا ان استمر وكذا حكم ما يبطل الفرض فقط اذا
 وجد فيه كترك القيام والصلاة في الكعبة والايتمام بغيره وانما لم يقترض بصي ان اعتقد
 جوارزه وهو لم ينفذ الثاني وان اقرن بالثاني تكبيرة احرام له بطل الاول وصح الثاني ومن
 شرط الجماعة ان ينوي الامام والمأموم حالهما فرضا ونفلا فينوي الامام انه مقتدي
 به والمأموم انه مقتدي فلو نوى احدهما دون صاحبه او نوى كل واحد منهما انه امام
 الآخر او مأمومه او نوى امامته من لا يصح ان يؤيده كما هي او امرؤة تقوم رجلا ونحوه
 او نوى الا يتيام باحد الامامين لا بعينه او بهما او بالمأموم او بالمفرد او شك في صلافة
 انه امام او مأموم لعدم الجزم بالنية او احرز بجوازها فانصرف قبل احراره او عين اها صا او
 صاموها وقلنا لا يجب تعيينهما وهو الاصح فاخطا او نوى الامامة وهو لا يرجو صحى احد
 لم يصح وان نوى الامامة ظاهرا صواب ما فهم صح لا مع الشك فان لم يحضر لم تقم وان احرز
 صفر او نوى الا يتيام او الامامة لم يصح فرضا كان او نفلا والمنصوص صحة الامامة في
 النقل وهو الصحيح وان احرز مأموما ثم نوى الا نفراد لعذر يبيح ترك الجماعة كقطر بل امام
 ومريض وعلمه بغاس او شى يفسد صلاته او خوفي على اهل او مال او نوت رفقته او خرج
 من الصف مغلوبا ولم يجد من يقف معه ونحوه صح ان استفاد عنها رتبة تعجيل الخوفا حاجته قبل
 فراغ امامه فان كان الامام يعجل ولا يتميز افراده عنه بنوع تعجيل لم يحزن فان زال العذر وهو
 في الصلاة فله الدخول مع الامام فان فارقه في قيام قبل اداء الفرائض ثم او بعد ذلك الدخول
 في الحال وفي الثانية بكل ما بقي وان كان في صلاة سر ووطن ان امامه لم يقدر او ان فارقه
 في ثانية الجمعة ثم جمعة ثالثة في الاولى فذكر حرم فيها حتى تقرب الركعتان وان كان لغير
 عذر لم يصح وان احرز اماما لم صار مفردا لعذر مثل ان سبق المأموم الحدث او نسي صلاة

ينوي

معرفة الفارقة

الى حد وحتي يبرهن ان لم يكن عذر وورفعها اشد واكثر لعذر ويستطاع ان يرفع اليه الكبرية كل من رغبها
 اشارة الى رفع الحجة بيمينه وبين يديه ثم يحطها من غير ذكر ثم يقبض بكفه الايمن كرفع الاسير و
 يجعلها تحت ستره وبعدها ذل بين يديه عشر ويكره على صدره ويستحب نظره الى موضع سجود
 في كل حالات الصلاة الا في صلاة الخوف اذا كان العدو في جهة القبلة فينظر الى العدو وكذا اذا
 استند الخوف او كان في موضع سبيل او سبع او ثقات او خوف بغيره او صباغ حاله وشبه ذلك
 مما يحصل له به ضرر اذا نظر الى موضع سجوده **فصل** ثم يستفتح سرا فيقول
 سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ولا ينفعك شفاعة احد
 ثم يقول سرا فيقول الحمد لله من الشيطان الرجيم وكيف ما تعود من الوارد حسن ثم يقرأ البسملة
 سرا او قبلها منها من الفاتحة وليست منها كغيرها بل آية من القرآن مشروعة قبلها وبين كل
 سورتين سوى براءة فيكره ابتداء آية بها فان تركها لا يستفاد ولو عجز حتى خوفي او العجز
 حتى يسلم او البسملة حتى يشرع في القراءة سقطت بقراءة الفاتحة من غير ان يقرأ الحمد والمسح
 ان ياتي بها مرة واحدة في كل آية وان كانت الآية الثانية متعلقة بالاولى تقولوا خمسة
 بالوصف او غير ذلك وتكون حروف المد واللين ما لم يجز ذلك الى التطويل وهي اعظم سورة في
 القرآن عظم آية فيه آية الكرسي وفيها احدى عشرة تشديدا فان تركها تركت شعبة من فوائدها
 او تشديدا لم يعتد بها وان قطعها عجز ما هو من ذكرها **فصل** في اركانها ركعتان او ركعتان
 لزمه استينافها لان كان يسير اكثر اسبوا او زما او اشتد الى غيرها غلظا فظال ولا يضر
 في حق ما هو ان كان قطع او السكوت مشروعا كالتامين وسجدة التلاوة والتسبيح بالتسبيح
 او لا يشرع في قراءة الاحكام ويبني ولا يطل بنية قطعا ولو سكوت يسير ويأتي في صلاة الجماعة اذا اخذ
 من يجلي المعنى او ابدل حرفا بحرف وحذف او يكره الا في ركعتين والحد وان يقول مع امامه
 اياك نعبد وياك نستعين وحده وما لك احد الى احد من ملك فاذ فرغ قال من بعد سكتة لطيفة
 ليعلم انها ليست من اجزاء الصلاة **فصل** في صلاة جهر ومفرد وعز مصلد ان جهر القراءة
 وان تركه امام او اسره ان به ما هو من الذكر ويأتي في الامام ايضا بالقراءة ولو تركه الامام فان
 تركه اتا من حتى يقرأ في قراءة السورة لم يعد اليه والاول المد ويجوز القصر في امني ويجوز تسديد
 اليهم فان قال ابن رب العالمين لم يسجد وسجدت الامام بعد هذا بقراءة ما هو من وليه
 اليه هذا فليكن لم يفعل مع القدرة عليه لم يقرأ صلاة فان لم يقرأ او ضاق الوقت عنه سقطت
 له صلاة فانه قد رها في عدد الحروف والايات من غير تكرار الآية لا الشئ بقدر ما كان لم يحن
 الا ببعض آية لم يكره فان لم يحن شيئا من القرآن حرم ان يتخير عنه بلفظ اخرى كعالم ونحوه
 بالفارسية وغيره ولا يسمى قرآنا فلا تحرم على الجنب ولا يجزئها من حلق لا يقرأ بحسب الحاجة
 ترجمته اذا احتاج الى تعليمه اياه بالترجمة وحصل الا نذار بالقرآن دون تلك اللغة كترجمة
 الشهادتين ولزمه ان يقرأ سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم فان لم يحن الا ببعض الذكر
 كرهه بقدر الذكر فان لم يحن شيئا منه وقف بقدر ما كان في الاخرى ولا يجوز له سانه ولم يكره
 الصلاة خلفه ما لم يكن يسجد ومنه صلي بلفظ القراءة من غير صحت **فصل** في قراءة البسملة
 سر ام سورة كاملة وجوز آية الا ان احد ان تكون طرية كآية التلاوة واية الكرسي فان قرأها
 انما سورة فلا بأس ان يسلم بها وان كان في غير صلاة فان شأ جهر بها وان شأ خافه ويكره
 الا في صلاة على الناحية وتكون في الفجر من طول الفصل واوله في ويكره بقصاره في الفجر من
 غير عذر ركعتين ومرفعا ونحوهما ويقرأ في المغرب من قناره ولا يكره بطولها وان لم يكن عذر نصا وفي

حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 يقرأ في صلاة ركعتين الحمد لله والثناء لله في كل ركعة
 لفظ لا يجزي صلاة طرية لم يقرأ في صلاة ركعتين
 الكتاب براه الدار قطني وقار ان شاء
 صحيح وعين في طريقة من غير عام صلي
 صلاة لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي
 جذاج يقرأ في صلاة ركعتين الحمد لله والثناء لله
 الفصن في الذي انقص فساد وبطلان
 تقول العرب اخذ جذا اناء ولدها اي
 الشئ وهو دم يتم خلقة فانه شئ في
 ركعة لم يقرأ بها وسقطت فاتحة لانه يتبع
 بقراءتها في الصلاة ويكتفى بها في الصلاة
 استمع شرحه للشيخ **فصل** في سجدة
 ليست
 من
 فان لم يحسن الآيات واحدة
 منها او من غيرها كرها
 بقدرها فان كان كسيرة آية
 منها وشئ من غيرها ص
 وعذر الى
 عذر م

اباقي من او ساطع ان لم يكن عذر فان كان لم يكره بانصر ويجوز الامام بالقراءة في الصبح واولي المغرب
 والعشاء ويكره لما هو من غير منفرد وقام لتضاه ما فاتة بعد سلام امامه بين جهر واخفات ولا
 بأس بجهر امرأة اذا لم يسمع اجنبي وحشي مثله وبسر في تضاه صلاة جهر نكرا ولو جماعة
 كصلاة سر ويجوز الجهر في ليلة في جماعة فقط ويكره جهر في نفل منها واو يلا يراعي المصلحة والا
 ظهر ان الامام قد نكرا من طلوع الشمس لا من طلوع الفجر وبالنسبة الى غير ذلك الى طلوعها
 ناله من مضاه وان اسرى جهر او جهر في سر بين على قرأته ويستحب ان يقرأ في الصبح من ترتيب
 السور ويجزئ تكبیر الطلعات ويتطلب به صلاة ويكره تنكيس السور في ركعة او ركعتين
 كالايات قال **فصل** في ترتيب الايات واجب لان ترتيبها بالنص اجماعي وترتيب السور
 بالاجتهاد لا بالنص في قول جمهور العلماء منهم المالكية والشافعية فتجوز قراءة هذه
 قبل هذه وكذا في الكفاية ولهذا الترتيب مباح من الصلوات في كل صلاة لكن لا يجوز على المصنف
 زمن عثمان ما صدره من سنة الخلفاء والراشدون وتداول الحديث على انهم سنة يجب اتباعها
 وان قرأ بغيره يخرج عن مصنف عثمان لم يصح صلاة ويجزئ لعدم ثبوتها عنه ويصح اذا
 صح سنة وتصح بما وافق المصنف وان لم يكن من العشرة نصا ويكره احمد قراءة حرة والكسائي
 والادغام الكبير لا يحرر واذا قرأ في ركعة من رواية اسمعيل بن جعفر ثم قرأ في ركعة
 من رواية ابي بكر بن عباس **فصل** ثم يرفع يديه برفع الايمن والاول بعد فاعله من
 القراءة مع ابتداء الركوع مكبر فيضع يديه مع جتي الاصاب على ركبتيه مقلدا كيدركية
 ويهد ظفرا حسونا وراسه حيا له ظفرا ويجزي في مرتبة عن جنبته ويكره ان يطبق احدى
 راحتيه على الاخرى ويجعلها بين ركبتيه وقدر الاجزاء اخذوا في حيث يمكن حسركبتيه بكفيته
 نصا فيكون وسطا من اناس لا يطول اليدين ولا قصيرهما وقدره في حلقها **فصل** في الجهر بحيث يكون
 اجنبا الى الركوع المحتدل اقرب منه الى القيام المحتدل وقدره من قاعه متايلة وجهه من
 وراء ظهر ركبتيه من الارض اذن متايلة وتتمشك الكمال ويقول سبحان رب العظيم
 ثلاثا وثلاثين الكمال واعلاه في حق امام الى عشر ومنفرد العرف وكذا سبحان رب الاعلى
 في سجود الكمال في رب اعز في ثلاث ومحمد ذلك في غير صلاة الكسوف ولو اخذت ثلاثا وثلاثين
 ولم يخطئ تاليه الركوع لم يجز ايه عنه وتكره القراءة في الركوع والسجدة ثم يرفع راسه مع رفع يديه
 ركعة الاولى **فصل** في الامام ومنفرد سمع الله لمن حمده مرتبا وجوبا ومعنى سمع اجاب ثم انشأ
 ارسال يديه وان شأ وضع يمينه على شماله نصا فاذا استوى قائما قال سبحان الله وبحمده
 ملاء السما وملأ الارض وملأ ما شئت من شئ بعد وان شأ عز على ذلك اهل الشا أو
 الحمد احم ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع مما عطيته ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند
 منك الجند او عز ذلك مما ورد في الامام يوم جده فقط في حال رفعه ولا يصح قول ربنا لك الحمد
 بلا او وبها افضل وان شأ قال اللهم ربنا لك الحمد بلا او وهو افضل وان شأ وبلا وان
 عطس حال رفعه لم يجز له نصا ولا يطل به ومثل ذلك لو اراد الشروع في الفاتحة
 فعطس فقال الحمد لله يعني بذلك عن القطع والقراءة ورفع اليدين في مواضع من تمام
 الصلاة ومن رفع ايم صلاة هين لم يرفع واذا رفع راسه من الركوع فذكر انه لم يسجد في ركوعه
 لم يعد الى الركوع اذا ذكره بعد الحمد فان عاد اليه فذكر في شطك الصلاة بعدة فان فعله
 ناسيا او جاهلا لم يطل ويسجد للسجدة فان ذكره المأموم الامام في هذه الركوع لم يدرك الركعة
 ويأتي في سجود السهو لم يكره ويجزئ ساجدا ولا يرفع يديه فيضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وان نفسه

من ص

ان اذا

ض ما قدام

قف على معنى

ضعر السموات

معا وشام الماية لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ويعتقد
 والا يستغفر ربيده اي يضبط عهده باصا به كما ياتي قال الشيخ وسبب الجهر بالتسبيح والتحميد
 والتكبير عقب الصلاة انتهى وبعد كل صلاة من الصبح والمغرب وهو ان يركل عشرين مرار
 لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يجزي ويغني عن كل شيء قد بين الله امره
 من ان يركل عشرين مرار وبعد كل صلاة اية الكرسي والاختصاص بالمعونة بين ويدعو بعد في عصر كحضر
 الملك في صلاته فيكون وكذا في غيرها من الصلوات ويبدأ بالحمد لله والشا عليه ويختم به ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم اوله وآخره ويستقبل غير امام هذا القبلة تركه لا صام ان
 يدعو مستقبل القبلة بل مستقبل المأمومين ويلج ويكبر ثلاثا وسرا افضل ويختم به وهو
 ادب الدنيا بسط يديه ورفعها الى صدره ويدعو بدعاء معروف بآداب وخشوع وخضوع
 وعزم ورغبة وحضور قلب ورجاء وينتظر الاجابة ولا يعمل ينقل دعوت فلم يسجد لي
 ولا يكبره رفع يديه الى السماء فيه ولا يباس ان يحسن نفسه بالادعاء بها والمراد الذي لا يفي منه
 عليه كالمسجد وتكبره الشاهد فاما ما يؤمن عليه كالمؤمنين مع الامام فيجمع والاخائهم وكذا
 القنوت ويسجد ان يخفف ويكبره رفع اليدين في صلاة وغيره الالحاج
 يكبر في صلاة التلات يسجد بلا حاجة كوف وحركة وينظر ان استدار بحملته او استدير
 ما لم يكن في الكعبة او في سدة حوق ولا ينظر الى السقف بعد ركعة مع وجهه ورفع يديه الى السماء
 لاحال التحسني في جماعة وتقبض يديه بلا حاجة كوف وحركة او يركب يديه او زوجه
 او اجنبيه بطلت الا في صورة من صورته والسجود عليها ويكبره حمله فضا او ثوبا
 وخوذه فيه صورة والى وجهه او في الرعاية او حيا او غيره وما يلزمه من ثوبا او سراجا
 وقد يلا وخوذه كمنعة موقدة وحمله ما يشغل واخراج لسانه وفتح فمه ووضع يديه في جملته
 لاني يده وكفه والى موقد ونائم وكافر واستناده بلا حاجة فان سقط لوان لم يركع وما
 يمنع كالحاكم وبردوخوذه وانتداس في راحته ساجدا او قافيا وهو ان يركع يديه ويحس
 على عقيبته وابتدأ في حاقا قناتا من احتبس بركه او حاقا من احتبس غايظ او مع ربي حبيته
 وخوذه او ثوبا الى طعام او شراب او جاع فيها بالحقا وماتق اليه ولوقاثة لغيره ما لم يرض
 الوقت فلا يكبر بل يجب وحجم استغاله بالظاهرة اذ نأ وكبره بحسنة وتقليم الحصى وقصه ووضع
 يده على خاصرته وترجم برحمته وخوذه الالحاج كلف شد يد مالم يكبر لاما راحة بين رجليه فيسجد
 كسنة يديه وتكره كسنة وفرة اصابعه وتكبره وتكبره وتكبره وتكبره وتكبره وتكبره وتكبره وتكبره
 من غير حاجة وصلاة مكنتها وعرضه وكفه وكذا ثوبه وخوذه وتكبره ولو نعلها لعل قبل صلاة
 وجوه في بيده اذ اسجد وان يخص جيبه بما يسجد عليه لانه شعار الرافضة لا الصلاة على جائل
 صوفي وشعر وغيرهما من حيوان كالتسبيح الارض ولا على ما يمنع صلاة الارض ويكره التحلي وان
 شاك بكنم عليه نذبا فان غلبه السجود وضع يده على فخذ ويكبره مع السجود وان يكتب او يعلق
 في قبلة شيء لا وضعه بالارض ولا تكبره كذا في التراب وكل ما يشغل المصل عن صلاة قال احد فوا
 يكره ان يجعل في القبلة شيئا حتى المصحف وتسويته التراب بلا عذر او تركه في الناحية في ركعة
 وفي المذهب والظن تكبره القراءة التي لفه تحرف البلد التي للامام في قراءة يجهر بها كما فيه من التنبيه
 للجماعة وضمان الصلاة على وجهه مكروه الشيخ ان ياتي بها على وجهه غير مكروه ما دام وقفا باقيا
 لان الاعادة مشروعة لخلد في الاولى ولا يكبره جمع سورتين فاكبر في ركعة ولو في ركعة تكبره
 سورة في ركعتين وتقرأ فيها ولا تكبره قراءة اواخر السور واساطها كما وايها وصلاة ركعة

وروى الامام احمد بن حنبل
 في مسنده عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ان قال
 بعد صلاة الصبح والمغرب لا اله
 الا الله وحده لا شريك له له الملك
 وله الحمد يجزي ويغني عن كل شيء
 وهو على كل شيء قدير عشرين مرار
 كتبت له عشر حسنات ومحطته
 عشر سيئات وكل واحد من كفتي
 رفته من ولد اسحق ومراقها
 كانت حرسا له ما بين ان يقر لها
 بكبره الى ان يقر لها عشيبة من كل
 سلطان وسوا انتهى من مسند الامام
 احمد بن حنبل

بلغ

سورة يجزئها مع اعتقاده جواز غيرها وتكره قراءة كل القرآن في فرض واحد لا قراءة كله
 في الفرائض على ترتيبه ويسن قراءة ما بين يديه يدفعه بلا عذر آدمي كان او غيره مالم يقبله فان
 عليه وقرا لم يرد من حيث جاء او يركب حيا او يركب في مكة المشرفة فلا وتكره صلاته بموضع
 يحتاج فيه الى الممر وتنفق صلاته ان لم يرد فان اتي دفعه بقفت فان اصر فله قتاله ولو صلى
 لا ينفق ولا يجازي ملكه بل بالدفع والركن باليد وخوذه كذا قاله الشيخ وقال فان مات من
 ذلك فذمه هدر انتهى ويأتي نحوه في باب ما يفسد الصوم فان خاف افساد صلاته بتكرار دفع
 لم يكره فيضمنه اذا التزم التكرار اكثر من مرة ويحرم مروره بين مصلي وسنن ولو بعد غنما وضع
 عدهما يحرم بين يديه قريبا وهو ثلاثة اذرع فاقبل بذراع اليد وفي المستوعب ان احتاج الى
 الممر والحق شيئا من امر انتهى فان امر بين يدي المأمومين فله ان يردده وهذا ياتم بذكر احتمال
 وصاحب الفروع يحيل ان ان لم يردده وان ياتم بذكر كذا ذكره عنه بن نضر الله في شرحه على الفروع و
 ليس وقت فكم يكرهه وله عذر التسبيح والاشهاد بذكر الله فيها كالكلمات العبد وله مثل
 حجة وعذر وملة وليس ثوب وعامة ولها وحمل شيء ووضعها واسارة بيد ووجه وعين
 وخوذه الحاح والاكراه مالم يطل ولا يتعدر اليسر بثلاث ولا غيرها من العدد بل العزم وما
 شابه فعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه لم يفسد وان شئت القبلة الشيخ دفعه فيه ان كان ثوبا وخوذه
 فان طال عرفا او قبل فيه من غير جنسه غير متفرق ابطلها عند كان او سواها مالم تكن ضرورة كالحالة
 خوف وهرب من عدو وخوذه وعذر الجوزي من الضرورة اذ كان به حرك لا يصبر عنه واسارة
 اخر من مغمومة او في كمل ولا ينظر بعهد القلب ولو طال ولا باطالة نظر في كتاب اذ اقبله
 ولم ينطق بلسانه مع كراهته ولا اثر لعل غيره كن مصر ولدها ثوبا فتركها ويكره حملها على
 المصلي والمذهب لا يردده باشارة فان رده لفظا بطلت ولو صام انسانا يرددها سلام عليه
 لم يطل ولان يفتح على امامه اذا ارشخ عليه او غلط ويجب في الناحية كتنسيان سجدة وخوذه
 وان عجز المصلي عن اتمام الناحية فكالمعجز عن القيام في تلك الصلاة ياتي بما يقدر عليه ويستقط
 عنه ولا يبعد ما عجز عنه ولا يبعد ما كان اماما صحت صلاته الا في حلقه والقاري بخلافه
 ويتم لنفسه وان اختلف الامام من يتم بهم وصل مع جاز ولا يفتح على غير امامه فان فعل
 كره ولم يطل ويكره لعا طهر المذهب بلفظه ولا ينظر به ويجهد في نفسه ومن دعا النبي صلى الله عليه
 وسلم وجبت عليه اجابته في الفرض والنفل وينظر به ويجيب والديه في نفل فقط وينظر به
 ويجوز اخراج الزوج من النفل لمن الزوج فان قرأ آية فيها ذكره صلى الله عليه وسلم صلى
 عليه في نفل فقط ولا يطل الفرض به ويجب رد كافر معصوم عنه يديه وخوذه كسليم وانقذ
 غريمه وخوذه فينبطح الصلاة لان كذا وان ابي مطلقا صحت ولان فرضه غريمه او سره ضاع
 او نكحها وخوذه الخرج في طلبه وان انا بذهني في الصلاة مثل سوا امامه او استيناف
 انسان عليه يسر رجلا ولا يضر لو كثر وكذا لو كثر انسان بشيء فليس يعلم انه في صلاة او
 خشي على انسان الرقوع في شيء لو ان تليف شيئا فنبطح به لغيره او ترك امامه ذلك وترفع
 صوته به لئلا يكره وخوذه ويباح بقرائة وتكبيره وشهيد وخوذه ويكره بخوذه وصغير كتنصيفه
 وشبهها وصفت امراء يبطن كلها على ظهر الاخر وان كثر ابطلها ولو عطس فقال الحمد
 لله او لعمركه شيء فقال لستم الله او سمع اوراق ما يلقه فقال ان الله وانا لله راجعون او
 راي ما يلقه فقال سبحان الله او قيل له ولد كذا غلام فقال الحمد لله او احرق دكانه وخوذه
 فقال لا حول ولا قوة الا بالله كره وصحت وكذا لو خاطب بشيء من القرآن كان يستأذن عليه

في مسجد

ق

فيقول ادخلوها سلام او يقول لمن السجدة يجي يا حي يا قيوم هذا الكتاب بقوة وان يدركه خطا او
 يزاق ونحوه في المسجد يصعد في ثوبه وفي غيره عن سياره او تحت قدمه اليسرى الحديث الصحيح
 وفي ثوب اولي ان كان في صلاة ونكته امامه وعن يمينه وتسبحة صلاة غير مأموم الى ستره ولو لم
 يجلس ما دام جدارا او شئ شاخص كربة او اذني غيره كافر او يهيم او غير ذلك مثل صورة
 الرجل تقارب طول ذراعين كثر فاما قدرها في الغلظ فلا حمله فقد تكون غليظة كالخياط او
 دقيقة كالسهم ويستحب قرب منه قدر ثلاثة اذرع من قدميه وان خافه عنها يسيرا فان لم يجد
 شاخصا وقدر غير من عصي ونحوها وضعا وعرضا الى احد ارجل من القنول ويكفي خط ونحوه
 وما اعتقه ستره فان لم يجد خطا كالللال ولا تجزي ستره مضمومة فالصلاة اليها كما
 لعبت وتجزي بخسة فاذا مر شئ من وراء السترة لم يكبره وانما ستره بينه وبينه اولم تكن له ستره
 غير بين يديه قد يبا كثره من السترة كلب السوء يهيم وهو لا يؤمن فيه سوى السواد بطلت
 صلاته لا بمرور امرأة وحمار وبغل وشيطان وسنور السوء ولا بالوقوف والجلوس قد اصابه
 ولا يستحب الجلوس احتيازا لستره فان فعل فليست ستره لان ستره الامام ستره كذا خلفه
 فلا يضر صلاته مروءته بين ايديهم وان مر ما ينقطع الصلاة بين الامام وسترته قطع صلاته
 وصلاتهم وله ان يقرأ في المصحف ولو حافظا وله السؤال والتفوق في فرضه ونفل عند آية رحة او
 عند اب حتى مأموم نضا ويحفظ صوته **فصل** اركان الصلاة اربعة عشر
 وهي ما كان فيها ولا يستطاع حيا ولا سهوا ولا جهلا للكتاب في فرض لقادر سوى عريان و
 خافي به وكذا اداة وقصر سقط لها جزع الخروج ومأموم خلف امام الحي الفاجر عنه بشرط
 وحدة ما لم يصير اركنا ولا يضر خفض الرأس على هيئة الاطراف والركن منه الانتصاب بقدر
 تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة في الركعة الاولى وثم بعد ذلك بقراءة الفاتحة فقط وان
 ادرك الامام في الركوع فبند التحنيط ولو وقف غير مضمود على احد سجدته كره واجزا
 في طاهر كلام الاكثر ومقام مقام القيام وهو القنود ونحوه فلعجز والمشتك فهو ركن في
 حنة وتكبيرة الاحرام وليست بشرط بل هي من الصلاة وقراءة الفاتحة في كل ركعة على الامام
 والمخفد وكذا على المأموم لكن يجهلها الامام عنه والركوع الا بعد ذلك في كسوف وتقدم
 الحجر في صوته والاعتدال بعده فخذ فيه الرفع منه وتقدم الحجر في منه ولو طول الاعتدال لم ينطق
 والسجود والاعتدال كمنه والجلوس بين السجدين والطمأنينة في هذه الافعال بقدر الذكر الواجب
 لذكره والتأسيس بقدره اذ في سكون وكذا المأموم بعد استصحابه من الركوع لانه لا ذكر فيه
 التشهد الاخر والركن منه ما يجزي في التشهد الاول وهو الحيثية لله سلام عليك ايها
 النبي ورحمة الله سلام عليك وعلى عا د الله الصالحين الشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
 او انا محمد اعبدته ورسوله **فصل** الشارح قلت وفي هذه القول نظر وهو كمال الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعده والركن منه اللهم صلى على محمد وال محمد وسلم تسليما لان الاتي
 صلاة جنازة وسجدة تلاوت وشكر ونافذة فتي واحدة على ما اختاره جمع منهم المحدثان
 في الكفني والشرح لا خلاف انه يخرج من النفل بتسليمه واحدة قال القاضي رواية واحدة انتهى
 وبها من الصلاة والتشيت **رواها** التي ينطق الصلاة بتركها عدا وتسقط سهوا
 جهلا نضا ولا ينطق به وسجدة السجدة ثمانية التكبير في محله فلو شرع فيه قبل انتقاله او كله بعد
 انتقاله لم يجزه ككامله واجب قراءة اركنا او شرعه في تشهد قبل عقوده وكذا لا ياتي بتكبير
 ركوع او سجود فيه ويجزي به فيما بين ابتدا الانتقال وانتهائه لانه في محله غير تكبير في احرام

قد انظر هذا

وركوع مأموم ادرك امامه ركانا فان الاولى ركن والثانية سنة والتسليم امام ومفرد و
 التشهد للكل وشيخ ركوع وسجود وركعت اعز في مرة مرة وفيه من في التكبير وتشهد اول
 على غير مأموم تام امامه عنه سهوا وان في سجود السهو وتقدم الحجر في منه قربا والجلوس له
رواها ذلك فستن افعال وافعال وهيات فستن الاقوال تسبحة عشر استفتاح
 والاستغفار والبسلة والتأمين وقراءة السورة في كل من الاولتين وصلاة الفجر والجمعة
 والعيد والتطوع كله والجه والاختفات وقول صلاة السموات بعد التكبير في حق من يشرع له قول
 ذلك وما زاد على المدة من تسبيح الركوع وسجود وركعت اعز في بين السجدة بين والمفرد
 في التشهد الاخر والدعاء آخره والصلاة فيه على النبي صلى الله عليه وسلم والركعة فيه عليه
 وعليهم وما زاد على الحجر في التشهد الاول والثبوت في الوتر وما سوى ذلك **فصل**
وهيات سميت هيات لانها صفة في غير ما رفع اليدين مبسوطة مضمومة الاصابع مستقبلات
 القبلة عند الاحرام والركوع والرفع منه وحطها عند ذلك وقبض اليدين على كوع الشمال واليمين
 تحت ستره والنظر الى موضع سجوده وتزقية بين يديه في قيامه ومراوحة بين يديه في الجلوس
 والاختفات وترتيب القراءة والتخفيف فيها للامام والاطالة في الاولى والتقصير في الثانية
 وقبض ركبتيه بيديه مضمومة الاصابع في الركوع ومد ظهره وجعل راسه حباله واليدان بوضع
 ركبتيه قبل يديه في سجوده ورفع يديه اولا في القيام وتمكين كل جبهته وانفذه وكل يمينه اعضاء
 السجدة من الارض في سجود لا وهي فالتحسين به عن جنبه وبطنه عن يمينه وتخذيه عن يساره
 والتفريق بين ركبتيه وانما مضمومة وجعل بطون اصابعها على الارض مفرقة فيه وفي الجلوس
 ووضع يديه عند منكبيه مبسوطة وتوجيه اصابع يديه مضمومة نحو القبلة رصها شدة المصلي
 بيديه وجبهته وعدهما بركبتيه وقبضه الى الركعة على صدره قد فيه معتمدا على ركبتيه
 بيديه والافتراس في الجلوس بين السجدين وفي التشهد الاول والتورك في الثاني ووضع اليدين
 على الخدين مبسوطين مضمومين الاصابع مستقبلا للقبلة بين السجدين وكذا في التشهد
 لكنه يقبض من اليمنى اليمنى واليسرى ويسرى ويحلق ايهما مع الوسطى ويشير بيسرى بيمينه والاشارة
 يمينها وشمالا في تسليمه وتفضل الشمال على اليمين في الاشارة ونية الخروج من الصلاة والخروج
 وهو معتمد يقوم بالنفس يظهر منه سكوت الاطراف **فصل** الشيخ اذ اغلب النواصير على
 اكثر الصلاة لا يبطلها وتقدم انها لا يبطل بعمل القلب ولو طال **فصل** ابن حامد وابن الجوزي
 يبطل صلاة من غلب النواصير على اكثر الصلاة ولا يشرع سجود لتركه سنة ولو تولى وان سجد
 فلا بأس بضاوان اعتقد كصحة الفرض سنة او عكسه او لم يفتقد شيئا وادها على ذلك وهو
 يعلم ان ذلك كله من الصلاة او لم يعرف الشرط من اركان فصلا **باب سجود السهو**
 لا يشرع في العبد بالسهو بوجوبه وسببه وهو زيادة ونقص وشك فزادنا فلكه سوع
 صلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر وحديث نفس ونظر الى شئ وسهو في سجدة او بعد سها قبل سلامه
 سواء كان سجوده بعد سلام او قبله وكثرة سته حتى يصير كسهوا من خطئه وكذا في الرضوء
 النفل والارالة النجاسة ونحوه ولا في صلاة حق في ثاله في انما يفتي في زاد من جنس الصلاة
 قياما او قعودا او ركوعا او سهوا اعدا بطلت وسهو اوله في جلسة الاستراحة سجود وذكر
 عاد الى ترتيب الصلاة بغير تكبير ولو نوى الفضة قائم سهوا ففرضه الركعة في سجود السهو
 ياتي وان زاد رتبة قطع حتى ذكره وبني على قبله قبله ولا يستشهد ان كان تشهد ثم سجد سلم ولا
 يستشهد به مسوق ولا يصح ان يدخل معه فيها من علم انها زائدة وان كان اماما او منفردا فبنيها

سنة م

ثقتان فأكبر ويلزمهم تنبيه الامام على ما يجب السجود لسببه لانه الرجوع من سببه هو زيادة او نقص ولو كان خطأ ما لم يتيقن صواب تنبيهه فيعمل بسببه او يتوقف عليه المستحبون فيستطون قويم ولا يلزمه الرجوع الى فعلهم من غير تنبيه في ظاهر كلامهم ولا الى تنبيه فاسقين ولا اذا بينهم واحد الا ان يتيقن صوابه والمدة المشبهة كما لو جلد في ظاهر كلامهم فان لم يرجع امام الى قول الشكيق فان كان هذا وكان الجرح ان نقص لم يطل ولا ابطت صلته وصلاته المأموم من لا واحد فأكبر عفيف وان كان سبوا بطلت صلته وصلته من اتبعه عالما لا جاهلا او ناسيا عرجيت منارته ويتم المفارقة صلته وظاهره هنا ولو لم يطل بطلت الصلاة الى موم بطلان صلاة امامه ويرجع طائف الى قول الشكيق نفسا ولو نوى ركعتين ففلا ينافي ان مقام ال ثالثا سبوا نالا فضل امامه اربعا ولا يسجد للصبر وان ان يرجع ويسجد ويرجعه ليل الا فضل ويسجد فان لم يرجع بطلت وعلم من ان يستكسر في العادة من غير جنس الصلاة كشي رتج باب ونحوه بطلت الصلاة وسبوه وجهه ان لم تكن ضرورة وتقدم ولا بطلت بيسر ولا يشترط سجدة ولا باس به لحاجة وبكره لغيره وان اكل او شرب عدا فان كان في وضو بطلت قلا او كثر وفي نفل بطلت كسيرة عرنا فقط وان كان سهوا او جهلا لم يطل سيرة فذا كان او نفلا ورا باس بيلج ما يقع في فيه او يترأسنا من بين يدي الطعام بلا مضغ مما يجري به ريقه وهو اليه يسير وحالا يجري به ريقه بل يجري بنفسه وهو ما لم يجرم بطلت به وبلغ ما ذاب بنية من سكر ونحوه كما كاد وان اقول مشرور في غير موضعه غير سلام ولو عدا كالأداء في السجود والعقود والتشديد في اقيام وقراءة السورة في الاحسنين ونحوه لم يطل ويسجد السجود لسببه وان سلم قبل اتمام صلاة عدا بطلت وان كان سهوا ثم ذكر قريبا عرفا تمها وسجد ولو خرج من المسجد فان لم يذكر حتى تمام فطعمه ان يجلس ليشتمض الى الاثنيان بما بين يمينه من جهة القبلة وان لم يذكر حتى شرف في صلاة غير با قطعها وان كان سبوا مدحنا ان صلته قد انقضت فكذا لا ان سلم من رابعة بطلت بنية جمعة او خمائة او السابح وتقدم في كسيرة فان طال الفصل او احدث او تكلم بغير مصلحة كقول با غلام اسقني ونحوه بطلت وان تكلم بغير مصلحة لم يطل **والمنفق** ككلامه في صلته لان تكلم بغير با على الكلام صلته ان سلم سهوا او نام فتكلم وسبق على لسانه حال قرأه كلمة لا من القرآن او غلبه سعال او عطاس او تشابف فان اذ كان سبوا ولم يكن مكرها عليه وان قرعته بطلت ولو لم بين حرفان لا ان يتبع وان نفع او انجى لانه خشية الله او تخشى من غير حاجة فبان حرفان فكلام ويكره استندعا البكا كالضيق ويأت في صلاة الجماعة اذا اذن في الصلاة **نقص** من ينسني ركعا غير التوبة لعدم انعقاد الصلاة بتركها فذكره بعد شروعه في قراءة التي بعد بطلت التي تركه منه فقط فان رجع عما عدا بطلت الصلاة وان ذكره قبله عدا ما في به وبما بعده بغيره فلو ذكر الركوع وقد جلس ان به وبما بعده وان سجد سجدة ثم قام فان كان جلس للفصل سجدة ان سببه ولم يجلس ولا جلس ثم سجد وان كان جلس لا سراحة لم يجزه عن جلسة الفصل كنية جلوسه ففلا فان لم يقعد عدا بطلت صلته وسبوا او جهلا بطلت الركعة فقط فان علم بعد جلوسه فتركه ركعة كاصلة ياق بها مع قرب الفصل عرفا كما تقدم فان كان المذرك تشهدا آخر او سلافا ان به وحسن وسجد وان سني اربع سجرات من اربع ركعات وذكر في التشهد سجدة في الحال سجدة فتمت له ركعة ثم اتي بثلاث ركعات وسجد للسجود وسلم وان ذكر بعد سلامه بطلت صلته نصا وان ذكره وقد قرأ في الخامسة فهي اولاه وتشهد سجدة في الاخيرة زيادة فغلبة وقبل سجدة الثانية زيادة فولية وان سني التشهد الاول وحده او مع الجلوس له ونص في صدر الرجوع والاثنيان به ما لم يستتم قايما ويلزم المأموم صابغته ولو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة وان استتم

وركان مكره

قائما ولم يترفع قدم رجوعه اولى وينبغي المأموم ولو علم تركه قبل قيامه ولا يشهد وان رجع جان وكره وان قرأ لم يجز له الرجوع وعليه السجود لذلك كانه وكذا حكم تسبيح الركوع والسجود ورأسه المتفرق بين السجدين وكل واجب تركه سهوا ثم ذكره فيرجع الى تسبيح ركوع قبل اعتداله لا بعدة وان تركه ترك لا يعلم موضعه بنى على الاخطأ فلو ذكر في التشهد انه ترك سجدة لا يعلم من الاولى ام من الثانية جعلها من الاولى والى بركعة وان تركه سجدة لا يعلم من ركعة او ركعتين سجدة وحصلت له ركعة وان ذكره بعد شروعه في قراءة الشكيق لفت الا تولى وان تركه سجدة لا يعلم من اتي ركعة اتي بركعة كما ملته وان جهل عين الركعتين بركعة بنا على الاخطأ ايضا فان شك في القراءة والركوع جعله قراءة وان شك في الركوع والسجود جعله ركعة عانا فان تركه آيتين من البتتين من الفاخه جعلها من ركعة وان لم يعلم من البتتين جعلها من ركعتين **نقص** في عهد الركعات بنى على اليقين ولو اصابها وعنه يتيقن امامه على غلب ظنه ان كان المأموم اكثر من واحد والابن على اليقين اختاره جمع وياخذ ما هو عند شكه بفعله امامه اذا كان المأموم اثنين فاكثروا في فعل نفسه سني على اليقين فلو شك هذا دخل معه في الاولى او الثانية جعله في الثانية ولو ادرك الامام ركعا ثم شك بعد تكبيرة هل رجع الامام واسم قبل ادراكه ركعا لم يقعد تلك الركعة وحيث بنى على اليقين فانه ياتي بما بقي عليه فان كان ما هو صا ان به بعد سلام امامه وسجد للسجود وان كان المأموم واحدا لم يقعد امامه ويبني على اليقين ولا ان شكه بعد سلامه نصا وكذا في سائر العبادات لو شك فيها بعد فراغها ومن شك في تركه ركعة فهو كركه ولا يسجد لشكها في تركه واجب ولا لشكها هل سني او في زيادة الا اذا شك فيها وقت فعلها ولا لشكها اذا زال و يتبين انه مصيب فيها ففعله ولو شك هل سجد لسبوه ام لا سجد وليس على المأموم سجود سهوا كما ان سبوا امامه فيسجد معه ولو لم يتم التشهد ثم يتم ولو سهوا سوا كان سهوا امامه فيها ادركه معه او قبله وسجد امامه قبل سلامه او بعده فلو قام بعد سلام امامه رجع ففعله معه وان شرف في القراءة لم يرجع وان ادركه في احد السجود في السجود الاخرة سجد معه فاذا سلم اتي بالثانية ثم قضى صلاته نصا وان ادركه بعد سجود السجود قبل سلامه لم يسجد ويسجد مسوقا لسلامه مع امامه سهوا او لسبوه هفه وفيما انفرده حتى في من فارقه لعذر ولا يعيد السجود اذا سجد مع امامه لسبوا امامه ان لم يسجد معه سجدة آخر الصلاة وان لم يسجد الامام سهوا او عدا لا اعتداله عدم وجوبه سجدة المأموم بعد سلامه ولا يابس من سجده لكن يسجد المكسوف اذا فرغ وسجد السبوا لما يطل عده الصلاة واجب سوى نفس سجدة سهوا قبل سلامه فانه يصح مع سهوه ويطل بتركه عدا ولا يجب السجود له وسوي ما اذا اذن لحاجيل المعنى سهوا او جهلا قاله المجد في شرحه والمذنب وجوب السجود وحكمه باميل سلام الا في السلام قبل اتمام صلاة اذا سلم عن نقص ركعة فأكبر وفيما اذا ابني الامام على غلب ظنه ان قلنا به ففعله يذبا ايضا وان سببه قبل سلام او بعده اتي به ما لم يطل الفصل عرفا ولواحي في عن التوبة او تكلم بغير مصلحة في صلاة فاضا اذا سلم وان طال الفصل او خرج من المسجد او احدث لم يسجد وصحة ويكتفيه جميع السجود وان ولو اختلفت محلها ونيل ما قبل السلام وان شك في محل سجده سجد قبل السلام وهي سجد بعد سلام كندم سجد سني ثم جلس فاستشهد وجوبا وتقدم في الباب قبله وان سجد قبله سجد سني بلك تشهد بعد بها وسجد سهوا بها يقول فيه بعد الرفع منه سجدة صلب الصلاة ومن تركه السجود الواجب عدا لا سهوا بطلت بما قبل سلامه لا بما بعده لانه منفرد عنها واجب لها كالاذا ان

باب صلاة التطوع وهي شرعا طاعة غير واجبة وافضلها الجهاد ثم لو ابع

مناجاة
بلفظ

آخر كل سورة من آخر النسخ ولا يكسر سورة الصمد ولا يقرأ الفاتحة وحسب من البقرة عتب الختم نصا
 ويتبع تحيين القراءة وترتيلها واعرابها والمكسر اذا اجتمع في كلمة على غير ما اعتادوا من الاعراب لا يجوز الاخلال به
 علمنا ان ذلك لا يجوز ويؤيد ذلك ما علمنا من تفسير القرآن ذكره في الادب الكبير عن بعض الاصول
 والشتم في القرآن والتدبر بالقلب منه افضل منه اذ راجع كثيرا في فهمه ويمكن حروف المد والمدون
 من غير تكلف قال احمد رحمه الله تعالى في بيان ما ينبغي ان يقرأه من القرآن وما لا يقرأه
 في قراءة القرآن اول السورة بعد الفاتحة افضل من قراءة آخره وقراءة الكلمة الواحدة
 بقراءة قاري اي من السبعة والآخر بقراءة قاري اخر جازم ولو في الصلاة هالم يكن في ذلك
 احكامه لمعنى القرآن ولا بأس بالقراءة في كل حال ثانيا وجازم لسا ومنه صحتها ولا بأس
 في الطرقتين ولا مع جهر صوته ولا مع سريته ولا مع جهره ولا مع الخساسة ولا مع الجسارة ولا
 والسريه وتكره في الواضع القنطرة واستدانت حال خروج الريح وجهره بها مع الجسارة ولا
 تمنع من جهره في القراءة ويستحب في المصنف والاستماع لها وكيفية الحديث عندها بما لا فائدة فيه
 وكذا احمد رحمه الله السريه في القراءة وثالثه الفاضي اذا لم يبين الحروف وتركها وكذا احمد
 قراءة الادارة وهي ان يقرأ قاري ثم يقرأ غيره وحكي عن اكثر العلماء انها حسنة
 كالقراءة بمجموعين بصوت واحد وكذا احمد رحمه الله قراءة الامان وقال يبي بدعة فانما حصل
 معها تفهيم نظم القرآن وجعل الحركات حروفا حرم وقال شيخنا الشيخ الذي يشبه الفناء مكرهه
 ولا يكرهه الشيخ جميع وكذا بن عقيل القراءة في الاسواق يصح فيها اهلها بالنداء والبيع ويكرهه رفع
 الصوت بقراءة تفلط المصلين ويجوز تقسيم القرآن بمقتضى اللغة لا بالارضي من غير لغة ولا نقل
 في ثلث في القرآن برأيه او بما يعلم فليست مفعلة من النار واخطا ولو اصاب ولا يجوز ان
 يجعل القرآن بدلا من الكلام من ان يرى رجلا جاء في وقته فيقول ثم حيث على يده يامس
 ويلتمس الرجوع الى تفسيره في لا التاقي ولا يجوز النظر في كتب اهل الكتاب نصا ولا كتب
 اهل البديع والكتب المشتملة على الحق والباطل ولا رايته وتقدم في نواقض الوضوء حمله من احكام
 المصنف **فصل** في النوازل المطلقة في جميع الاوقات الاوقات التي هي في
 صلاة الليل سنة مرغب فيها وهي افضل من صلاة النهار وبعد النوم افضل لان النسيئة
 لا تكون الا بعد راحة والتسبيح انما هو بعد النوم فاذا استيقظ ذكر الله وقال ما ورد بعد
 الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله
 وسبحان الله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ثم ان قال اللهم اغفر لي او دعاء
 استجيب له فان تضرع وصلى قبل صلاة ثم يقول الحمد لله الذي احيا في بعد ما ماتت واليه
 النشور لا اله الا انت لا شريك لك **الحمد** لك استغفر لك لذنبك واسألك رحمتك اللهم
 زدني علما ولا تدع قلبي بعد اذ هديتني وهد لي من لدنك رحمة انك انت الذي هدانا لهذا
 الذي رد علي روحنا وعافانا في جسدي واذن لي بذكرك ثم يستأجر واذا افاض وتام الى الصلاة
 من جوف الليل ان شاء استفتح باستفتاح المكث بزاوية وان شاء بقية كقوله اللهم لك الحمد انت فورك
 والارض ومن فيمن ولك الحمد انت فورك سموات والارض ومن فيمن ولك الحمد انت فورك
 حق وقولك حق والجنة حق والنار حق والنبون حق ومحمد حق وسألتك حق اللهم لك اسلمت
 وبك آمنت وعليك توكلت وابيك امنت وبك خاصمت وابيك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما
 اخرت وما أسررت وما أعلنت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت ولا

الحديث الذي هو في صلاة الليل سنة مرغب فيها وهي افضل من صلاة النهار وبعد النوم افضل لان النسيئة لا تكون الا بعد راحة والتسبيح انما هو بعد النوم فاذا استيقظ ذكر الله وقال ما ورد بعد الاستيقاظ ومنه لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ثم ان قال اللهم اغفر لي او دعاء استجيب له فان تضرع وصلى قبل صلاة ثم يقول الحمد لله الذي احيا في بعد ما ماتت واليه النشور لا اله الا انت لا شريك لك الحمد لك استغفر لك لذنبك واسألك رحمتك اللهم زدني علما ولا تدع قلبي بعد اذ هديتني وهد لي من لدنك رحمة انك انت الذي هدانا لهذا الذي رد علي روحنا وعافانا في جسدي واذن لي بذكرك ثم يستأجر واذا افاض وتام الى الصلاة من جوف الليل ان شاء استفتح باستفتاح المكث بزاوية وان شاء بقية كقوله اللهم لك الحمد انت فورك والارض ومن فيمن ولك الحمد انت فورك سموات والارض ومن فيمن ولك الحمد انت فورك حق وقولك حق والجنة حق والنار حق والنبون حق ومحمد حق وسألتك حق اللهم لك اسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وابيك امنت وبك خاصمت وابيك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما اخرت وما أسررت وما أعلنت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت ولا

حول ولا قوة الا بالله وان شاء اذا افتتح الصلاة قال اللهم ربنا جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر
 السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ههنا لما
 اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم وبين ان يفتح سجدة
 بر كعتين خفيفتين وان يقرأ فيه من القرآن فيه وان يقي بعد سجدة والنصف الاخير افضل
 من الاول ومن الثلث الاوسط واسئلك بعد النصف افضل نصا وكان قيام الليل واجبا
 على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينسخ ولا يرفع منه كونه الايلة عمدة وتكره مدوامه تياحه كله
 ويستحب المتأمل بين العشاء وبين وهو من قيام الليل لانه من المغرب الى طلوع الفجر الثاني ويستحب
 ان يكون له تطوعات يداوم عليها واذا ماتت يقضيها وان يقول عند كعبته والحسب
 والنوم وفي السفر وغيره قول ما ورد واستحب احمد رحمه الله ان يكون له ركعات معلومة من الليل
 والنهار فاذا انشط طر لها واذا لم ينشط خففها وصلاته الليل والنهار ركعتين متفرقتين وان تطلع
 في النهار باربع كالظلم فلا بأس وان سدره من ولم يجلس الا في آخره فان جاز وقد تركه الا في
 وفيه في كل ركعة ثلثا وسورة وان زاد على اربع نهار او اثنتين ليلا ولو جاز ثمانيا
 علم العدد او نسيه بسلام واحد كره وصح والتطوع في البيت افضل واسراره افضل ان كان
 مما لا يسرع له جماعة ولا بأس بصلاة التطوع جماعة ويكره جهره فيه نهارا وليلا راعى المصلحة
 فان كان الجهر انشط له في القراءة او جهرته من يستمع قرأه او يستمع من جهره فاجزأ افضل ان كان
 كان يقرئه من يتبعه او من يستمع به في صوته او خاف ربا فاسرار افضل وما ورد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفه او تطويله فالأفضل اتباعه وما عداه فكسرة الركوع وسجود
 فيه افضل من طول القيام ويستحب الاستغفار بالسحر والاكثار منه ومنه فاستسجد فتنه
 قبل الظهر وتقدم في سجود السهو من نوى عدد افرا عليه وصلاة القاعد على النصف من
 اجر صلاة القيام الا المحذور وبين ان يكون في حال القيام من بعد ما اذا بلغ الركوع فاستسجد
 قام لم ركع وان شاء ركع من خور لك يعني ركع في الركوع والسجود ويجوز له القيام اذا ابتدأ
 الصلاة جالسا وعكسه ولا يرفع من مضطجع لغير عذر وله يصح وسجود ان قدر عليه والا وصح
فصل في صلاة الصبح ووقتها من خروج وقت النهي الى قبيل الزوال عالم به دخل
 وقت نهى وعدم المداومة عليها افضل واستحبها جميعا محتشون وهو صواب واختارها
 كسجدة لم يبق من الليل ولا نخل فاعلم اذا اشتد الخوف واقلها ركعتان واكثرها ثمان وصح
 التطوع المطلق بعد ركعة وسجدة كركعتين وخمس مع الكركعة وصلاة الاستخارة اذا اهم
 بأمر وظاهره ولو في حج او غيره من العبادات وعندها والمسرا في ذلك الوقت ان كان فعلا
 غير كركعتين من غير الفريضة ثم يقول **الحمد** لي استجرك بعمرك واستغفرك بقد
 رتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب
الحمد ان كنت تعلم ان هذا الامر يسمي به عيشة خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرعي او في
 عاجل امري واجله فاقدر لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة امرعي او في عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر
 لي الخير حيث كان ثم رخصني به ويكول فيه مع العافية ولا يكون وقت الاستخارة عازما على الامر
 او عذمه فانه خيانة في التوكيد ثم يستشير فاذا اظهرت المصلحة في سعي ففعله وصلاة
 الحاجة الى الله تعالى او الى آدهي يتوضى ويحسن الوضوء ثم ليصلي ركعتين ثم ليكس على الله
 وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليكس على الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم

وجه اضافته الرب الى هؤلاء الملائكة
 مع انه قد رتب كل شيء من شريف هولاء
 وتفضيلهم على غيرهم انتهى وانما هذا
 فظلم من رتب ذلك كركع وقال المؤلف
 بالذکر وكن ذلك قوله رب العرش العظيم وغو ذلك
 من دلائل العظمة لعظمة شأنه تعالى انه رب كل
 شيء انتهى وقد يقال ان جلاله القابل
 بالهداية وهو لا اله الا الله لا يكون بالحق
 غير شريك بالوحي الذي هو سبب حياة الابرار
 وسكائيل بالنظر الذي هو سبب حياة الابرار
 واسرافيل بالنظر الذي هو سبب حياة الابرار
 حياة العالم وهو الارواح الى اجسادها
 فانتمس الى الله سبحانه برؤيته هذه الارواح
 العظيمة الموكلة بالحق له تأثير عظيم في
 حصول الحاجات والحاجة الى الله تعالى
 انتهى من شرح المحققين

سبحان الله رب العالمين العظيم الحمد لله رب العالمين استسكنك الله من كل شر
 تركه والغنيم من كل شر وصلاة من كل يوم لا بد ان يكون في ركعة واحدة ولا حرج
 في ركعة واحدة الا قضيتها بغيرها ارحم الراحمين وصلاة التوبة اذا اذنب ذنبا يتطهر به ويغفر له
 ثم يتقرب اليه تعالى وعند جماعة وصلاة التيسير ونحوه لا اربع ركعات في كل ركعة
 بالافاضة وسورة التيسير وحده وسهلها ويكبر خمس عشرة مرة قبل ان يركع في ركعة
 عشر ثم بعد ركعة عشر ثم في سجود عشر ثم بعد ركعة عشر ثم في سجود عشر ثم بعد
 ركعة عشر ثم ان يقوم عشر ثم في كل ركعة يفعلها كل يوم مرة فان لم يفعل في كل جمعة
 مرة فان لم يفعل في كل سنة مرة فان لم يفعل في كل سنة مرة فان لم يفعل في كل
 سنة وصلاة تحية المسجد وثلاث ان شاء الله اخر الجمعة وسنة الوضوء واجبا ما بين العشاءين
 وتقدم صلاة الرغائب وصلاة الالمنية ليلة النصف من شعبان فبعد صلاة الاصل لها
 قاله الشيخ وقال واما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل وكان في السلف من يصلي فيها
 تكن الا جئ في صلاة لا حجة فيها في المساجد بدعة انتهى وفي استحياء قيامها في ليلة
 العيد هذا معنى كلامه بوجوب في اللطائف **فصل** سجدة التلاوة سنة
 من كذا للقاري والمستمع وهو الذي يتقصد الاستماع في الصلاة وعينها حتى في طوافه
 تلاوتها ولو وضع قصر فصل وشيخ حدث وسجد مع وقفة ايضا ولا يشيخ لها مع وجود
 الماء والركب يوصي بالسجود حيث كان وجهه وسجد الماشي بالارض مستقبلا ولا يسجد السامع
 وهو الذي لا يتقصد الاستماع في الصلاة وعينها ولا الحاصل لقراءة غير اهاهه حال حتى نفسه
 ولا الامام لقراءة غيره فان فعل بطلت وهي سجدة شكر صلاة ينقصد لها ما يقصد لصلاة
 نافلة من الطلوع وغيرها وان يكون القاري يصلي اماما للمستمع فلا يسجد تمام القاري ولا عن
 يساره مع خلوه عينه ولا رجل التلاوة امرأة وحشي وسجد للتلاوة امر وزمن وصي وله
 الرفع من سجود قبل القاري في غير الصلاة وسجد من ليس في صلاة السجود الثاني في الصلاة
 وان سجد في صلاة او خارجها استسجد رفع يديه وتباس المذهب لا يرفع يديه ويلزم الما
 صوم مناجاة اما في صلاة الجهر فتكون ركعتيها بطلت صلاته ولا يقوم ركوع في الصلاة
 او خارجها ولا يسجد الذي بعد الركوع عن سجدة التلاوة واذا سجد في الصلاة ثم قام
 فان شاء قرا ثم ركع وان شاء ركع من غير قراءة وان لم يسجد القاري لم يسجد المستمع وهو
 اربعة عشرة سجدة في الحج ثلثان وفي المنفصل ثلاث وسجدة صلاته ليست من عزائم
 السجود بل سجدة شكر سجدة لا خارج الصلاة وفيها بطلت صلاة غير الجاهل والناسي و
 سجدة حتم عند سماعون ويكبر اذا سجد بالتكبير احرام واذا رفع ويجلس في غير الصلاة
 ولعل جلوسه نذر ثم يسلم تسليمه واحدة عند تحييده ولا تشهد وكيفية سجدة واحدة نصا
 الا اذا سجد سجدتين معا فيسجد لكل واحدة سجدة وسجدة لها والتسليم ركعتان وكذا الرفع
 من السجود ويقول في سجودها ما يقول في سجود الصلاة وان زاد غيره مما ورد في حق
 اللهم اكمل لي بها عزمك اجر او ضع ثوبا وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها
 من عبدك داود والا فضل سجوده عند قيام وكبره لا حرام قراة سجدة في صلاة سر وسجودها
 فان فعل منها ما هو بين المتابعة وتركها والا ولي السجود وكبره اخصا رايات السجود
 وهو ان يجهد في ركعة واحدة يسجد فيها او ان يسقطها من قراءته ولا يقضي هذا السجود اذا
 طال الفصل كما لا يقضي صلاة كسوف واستسقاء وسجدة الشكر عند سجدة ظهر ظاهرة

ويستحب عند صلاة عليه وسلم انه
 قائل او اسجد الانسان اعترافا
 الشيطان بغيره فيقول يا ويلتاه امر
 ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة
 وامرهت ابانا بالسجود فقايت فلي
 النار طع فيكون له اجر على السجدة

تفانظر ما بين السجود والتلاوة

او دفع نعمة ظاهرة عما مئتين او في امر يخصه نضا والا فنعيم الله في الجنة لا تحصى ولا يسجد له
 في الصلاة فان فعل بطلت لامن جاهل وناس وصفتها واحكامها كسجدة التلاوة ومن راي
 مبني في دينه سجد بغير حضوره وعينه وحال المحرم الذي عما في هذا استلزامه وقضاه على
 كسبه من خلق فضيلا وان كان في دينه سجد وقار ذكركم منه وسبيل الله العافية قال الشيخ
 ولو اراد الدعاء ففعل وجهه لله من التراب وسجد له ليدعوه فيه فهذا اسجد دلجل الله تعالى لا يبي
 بينهم والمكروه هو السجود بلا سبب **فصل** اوقات النبي خمسة بعد طلوع فجر
 ثمان الى طلوع الشمس وبعد طلوعها حتى ترتفع قدر راسه وعند ثمانية ولو يوم جمع حتى تزدول
 وبعد فرائض صلاة عصر حتى تشرع في الغروب ولو جمعا في وقت الظهر من صلح عصر اضيق الطوع
 وان لم يصل غيره ومن لم يصل لم يجز وان صلى غيره والا اعتبار بقضاءها لا بالشرع فيها فلو
 احرم ما لم يقبلها فلو لم يمنع من التطوع حتى يصليها وتغسل سنة الفجر بعدة وقبل العصر
 وسنة الظهر بعد العصر في الجمع تقدمها او تاخيرها واذا شرعت في الغروب حتى تغرب ويجوز قضاء
 الغداة بغير وفعل المتدورة ولو كان تدرها فيها وفعل ركعتي طواف فريضا كان او نفلا واعادة
 جماعة اذا اتهموا وهو في محبة المسجد ولو مع غير امام المحي وسواء كان صلى جماعة او وحده في كل
 وقت منها وصلاة جنازة في الوقتين الطويلين فقط وبها بعد الفجر والعصر لاني الاربعات
 اشكاه الا ان يخاف عليه ويحرم على غيره وغائب وقت النبي فزاد نطقا ويحرم الطوع بغيرها
 في شيء من الاوقات الخمسة وايقاع بعضها كان شرع في التطوع فدخل وقت النبي وهو
 فيها والا صل ثمانية ايا حة حتى يعلم وان ابتدأ فيها لم يشهد ولو جازها حتى حاله سبب
 كسجدة التلاوة وسنة رابعة وصلاة كسوف وخمس سجدة في غير حال خطبة الجمعة وفيها تفعل
 اذا دخل الا تمام يخطب ولو كان وقت قيام الشمس قبل الزوال بلا ركعة واحدة وكيفية
 في اوقات كسفي **باب** صلاة الجماعة **فصل** صلاة الجماعة اثنا عشر اماما ومستمعا
 بهما في غير جمعة وعيد ولولايته وعيد فان ام عبده او زوجته كانا جماعة لا بصغير في فرض وصي
 واجبة وجوب عين لا وجوب كفاية فيقال تاركها كاذن للصلاة الحركات حضر او سقرا
 حتى في حرق على الرجل الا احرار القادرين دون النساء والجنان لا شرط لصحة الا في جمعة
 وعيد ونقص من منفرد ولو تغير عذر وفي صلاة فصل مع الاثم وتنقض في الجماعة على صلاة
 بسبع وعشرين درجة ولا ينقض حرجا مع العذر وسن في مسجد وله فعل في بيته وصحروني
 مسجد افضل وسجدة النساء اذا اجتمع منفردات عن الرجال سواء كان اماما منهن او لا
 وبياح لمن حضروا جماعة الرجال تغلث غير مطيبات باذن ازواجهن وكبره حصن رها
 لحسن وبياح لغيرها وكذا اهي لساو عظموا ياتي تحتها ويابا وان كان بطريقه الى المسجد منكر
 كذا لم يدع المسجد ويكره ويأتي قال الشيخ ولو لم يمكنه الا بحشية في ملكه غيره ففعل فان
 كان البلد فقرا ولو الخوف ففلا فضل لاهله الا جتمع في مسجد واحد لا فضل لغيره
 الصلاة في المسجد الذي لا تمام فيه الجماعة الا بحضوره او ثلثا بدونه لكن في قصده لغيره
 كسركه امامه او جماعة قاله جمع ثم المسجد العتيق ثم ما كان اكثر جماعة ثم لا بعد فضيلة
 اول الوقت افضل من انتظام وكثرة الجمع وتقدم الجماعة مطلقا على اول الوقت ويحرم ان
 يؤم في مسجد قبل امامه ارباب الا باذنه لا بعده ويتوجه الامن يعادي الامام فان فعل لم يقم
 في ظاهر كلامهم الا ان يتأخر لعذر او لم ينطق بحضوره او ظن وكذا لا يكره ذلك اوضاف الوقت
 فيصلون وان لم يعلم عذره وتأخر عن وقت المعاد انتظر وروسل مع قرينه وعدم المسئلة وسعة

من الصالح
 بالتأد المشاة من فوق

حاشا للفاخرة ولو كان احد الفقهاء من انما او اعلم بالحكام الصلاة فقدم قاري لا يعلم
 فقه الصلاة غير فقهاء اهل البيت الا انهم كانوا قد سبقوا من قبلهم بنواهم على
 من سواهم ثم الاقدم بحجة بسبقهم الى دار الاسلام مسلما وصلى بالاسلام ثم الاتق
 ولا ورع ثم من تجارة الحجة ان المصلون او كان ائمة المسجد ثم رتبة فان تقدم المفضلون لاجازة
 واذا اذن المفضل المفضل لم يكن لا مضا ولا باس ان يؤم الرجل اياه فلا راحة وصاحب البيت
 وامام المسجد ولو عيبد او لا تتركه امامته بالاحرار احدى امامة مسجد وبينة من الكل اذا
 كان من تقي امامته وان كان غيرهما **الاصول** فصل منها فيهم تقدم غيرهما عليها بدون
 اذن ولها تقدم غيرهما ولا يكره بل يستحب ان كان افضل منهما وتقدم عليه **مسألة** وسلطان
 وسوا الامام الا عظم ثم ان ابيه كالتقاضي وكذلك سلطان اول من جميع نوابه وسيد في بيت
 عبده اول من بعده واول من عبده ومن مكاتبه ومبعض اول من عبده وحاضر
 ويصير وحضر في وقت ضيق ومعيه ومسا اهل اول من بعده فان قصر امام مسافر حتى
 المقيم يسبق في لم تتركه امامته اذ كان كالعكس وان لم تتركه وان تابعه المقيم حتى ولو كان
 الا في اعم صحة امامته وكرهت ولا تقي امامته فاسق بفعله او اعتقاد ولو كان فسقا
 ولو جعله علم فسقه ابتداء او لا فقهيد اذ اعلم وتصح الجمعة والعيد بالاعادة ان بقدرت خلف
 غيره وان خاف اذ صلى خلفه واعاد نصرا وان لم يصر ما صوم الا انما ادوروا فقه في افعالها
 صح ولم يعيد حتى ولو جازعته صلوا خلفه بامام وتصح امامة العدل اذا كان نائبا فاسق
 كصلاة فاسق خلف عدل وتصح الصلاة خلف امام لا يعرفه والاستحباب خلف من يعرفه
 والافساق من اقل كسيرة او دؤوم على صغيرة وثاني لم يتم في شروط من تقبل شيئا منه ومن
 صح اعتقادهم في الاصول فلا باس **بعض** خلف بعض ولو اختلفوا في الزرع والباري
 قريبا ومن صلى بآخرة لم يصل خلفه قاله بن تميم فان دفع اليه شيء من غير شرط فلا باس نصا
 ولا تقي خلف كافر ولو ببيعة مكذبة ولو اسره ولو صلى خلفه من يعلمه مسلما فقال بعد
 الصلاة فهو كافر لم يورث في صلاة الماهوم ولو حال من جهل حاله بعد سلاحه من الصلاة
 فهو كافر وانما صلى بغيره بااعاد ما صوم فقط كان كافر او جنة فبان بخلافه اوانه
 حتى شكك فبان رجلا ولو علم من انسان حاله او حال اسلام وحال افاقه وحال جنون
 كره جنة فقدمه فان صلى خلفه ولم يعلم اي اهل البيت هو اعاد وان صلى خلفه من يعلم انه كافر
 فقال بعد الصلاة كنت اسلمت وتعلت ما يجب للصلاة فعليه الاعادة ولا خلف سكران وان
 سكر في أثناء الصلاة بطلت ولا خلف افسق ولو جعله نصا ولا خلف من به سلس البول و
 مخز او عاجز عن ركوع او رفع منه كاحد ابوسجود او تقوى او عن استقبال او اجتناب
 نجاسة او عن الاقوال الواجبة ومخو من الاركان او الشروط الا بملكه ولا خلف عاجز عن
 القيام الا امام الحي وهو امام كل مسجد رايت المرحون والعلية وصليون وراة ووراء
 الامام الاعظم جلوسا فان صلوا قداما صحت ولا فضل له ان يتخلف اذا مرض والحالة
 هذه وان ابتدأ بهم الصلاة فاجل لم اعمل مجلسا او خلفه قياها ولم يجز الجلوس نصا
 وان ترك الامام ركعا او واجب او شرطه عنده وحده او عنده وعند الماهوم عالمي ايا
المصلاة او ان كان عند الماهوم وحده فلا وان ترك ركعا او شرطه محتلفا فيه بلاتا ويل
 تقليد اعاد وتصح خلف من خالف في فرع لم يفسد به ومن فعل ما يتقدم به في غير الصلاة
 مما اختلف فيه كركاء بلاولي وشرب نهيذ ومخو فان دلوا وم عليه فسق ولم يصل خلفه وان

قال ابو داود وسحق احمد
 سئل عن امام قال صلى
 بكر رمضان كذا وكذا
 وراهم قال اسأل الله كما فيه
 من يهدي خلفه شر

فصل في انظر

لم يسم فقال الموقد هو من الصفا به ولا باس بالصلاة خلفه ولا انكار في هذا الا جنة
 ولا تقي امامة احد او لا حتى شكك به حال ولا حتى شكك في ان لم يعلم الا بعد الصلاة
 اعدا وتصح بنسأ ويقفن خلفه وان صلى خلفه من يعلمه حتى شكك به حال ولا حتى شكك في ان لم يعلم الا بعد الصلاة
 الصلاة رجلا فعليه الاعادة وان صلى خلفه وهو لا يعلم فبان بعد الفراغ رجلا فلا اعد
 عليه ولا امامة صميم بالاف في فرض وتصح في نفل وملكه ولا امامة محدث ولا تجلس
 يعلم ذلك ولو جهله ما صوم فقط فان جهله فقد واما صوم من كلفه حتى قضى الصلاة
 حتى صلاة ما صوم وحده الا في الجمعة اذا كان الربعين بان صام فبان لا تصح وكذا
 لو كان احدا ما صوم من غير ما فيه وتقدم حكم الصلاة بالتي ستجهاهلا ولا امامة اهي نسبة
 الى الامم بقاري والا هي هو من لا يحسن الفاتحة او يدعي حرقا لا يدعي نعم وهذا الارش او لا يحسن
 فاما يحل المعنى كمن هذه اهلنا واهلهم ثا انفت وان اوت به مع القدرة على اصلاحهم لم
 تقي صلاة كيا ياتي وان عجز عن اصلاحه فوا في فرض الزكاة وما زاد عنه بتطل الصلاة
 بعده ولا يكره ان اعتد ايا حته وان لم يحسن او نسيان او آت لم يتطك ولم يفرخ امامته وان
 لم اهي اميا وقاريا فان كانا عن عيونه او الا هي فقط صحت صلاة الامام والاهي وبطلت صلاة
 الثاني وان كانا خلفه او الثاني وحده عن عيونه فسدت صلاة الكل ولا يصح اقتد العاجز
 عن النصف الاول من الفاتحة بالعاجز عن النصف الاخير والعكس ولا اقتد من يبدل حرفا
 منها بما يبدل حرفا غيرا ومن لا يحسن الفاتحة ويحسن غيرها فان بقدرها لا يصح ان
 يصلي خلف من لا يحسن شيئا من القرآن اذ اقيمت الصلاة وهو في المسجد والامام حين
 لا يصلي فان شكك وصلى خلفه واعاد وان شكك صبح وحده جماعة او وحده ووافقه في افعال
 ولا اعادة وان سبق لسانه الى تقيد نظم القرآن بما هو منه على وجه جيد معناه كقول له
 ان المصنفين في ضلال وسوء وخو لم يتطك ولم يبدل من ابدل منها حرفا بحرف لا يبدل
 كالاشع الذي يحجل الراجحنا وخو حكم من كان فيه الحنا جيد المعنى الاضاد المفضلة والضايف
 بظا فتصح كجمله لان كلا منهما من طرف اللسان وبين الاسنان وكذا كذا خروجه الصوت واحدا
 قاله الشيخ في شرح الهداية وان يدري على اصلاح ذلك لم يفرخ وتكره وتصح امامة كسائر الحسن الذي
 لا يجيد المعنى ومن يصح او تصح كرويته ومن اختلف في صحة امامته واختلف واقطع
 يد بين او احدهما او رجلا واحدا **ابن عقيل** او ان وافا الذي يكره الف
 والتمت الذي يكره الثاني ومن لا يفرخ بعض الحروف وان يؤم انثى اجنبية فاكث لا رجل
 معهن ولا باس ببنات حارمه ويكره ان يؤم قوما ككثيرهم يكرهه نحو نصا لحد في دينه او
 فضله فان كرهه بضعهم لم يكره والا ولمس الا يؤمهم **قال** شيخ اذا كان بينهما معادة
 من جنس معادة اهل الاهواء والمذاهب لم ينفع ان يؤمهم لعدم الاتفاق ولا يكره الا
 بتمام جه لان الكراهة في حقها ان كرهوه لدينه وسنته فلا كراهة في حقه ولا باس بامامة
 ولد زنا ولتط ومنق بلقان وحضي وجندي واعرابي اذا سلم دينهم وصلح اهلها وصح
 ايتام من يؤدي كصلاة بمن يقضيها وعكسه وتماخي ظهر بقاضي ظهر يوم آخر وصوفي
 بمشيم وما سيج على كماله بفساد ومشتغل بمفترض لان عدم الماء والتراب بمن نظري
 باحد هما ولا مفترض بمشتغل الا اذا صلى بهم في صلاة خوف صلاتين ولا يصح ايتام من
 يصلي الظهر بمن يصلي العصر وغيرها ولا عكسه **مسألة** السنة وقوف الماهومين
 خلف الامام الامام المرأة وامامة النساء فوسطا وجوبا في الاولى واستحب في الثانية

قال في الزرع وفي كلامه
 مع اب ما يدل على انه ان طعن الخلاف انكره في ذلك ولا يرد
 انتهى قال في شرحه رايه ان لا يصح من انظر
 الا لا في ولا قول العوام بل العرفا كانت ابي
 الحنا بكة مسجول في ايام ابن عباس بسط فقه في
 يستطيلون بالبي على اصح فقه في الزرع
 حتى ما يكتو منهم من الجهر بالسنة والقرت وهي
 مشقة اجتنابا في فلي جاء في ايام النخام وصات
 ابن يوسف وزات شكوكه الحنا بكة استدل عليه
 اصحاب ائمة في استقامة السلطة الظلمة فاستدل
 بالسنة واذ العوام بالسمايات والفتك عابدين
 بالبحر تاسف بيت اهل الفرية فاذا اتم لم تعلم
 في دونهم وليد من المساجد في بقاتهم انتهى
 شرح الشيخ منصور مرجه انه وجاه احسن الجراء

فصل في

فان يرتفع امامه ولو باجرام لم يصح صلاتهم غير اذ اخل الكعبة في نيل اذا انقلبوا وجعل ظهره الى ظهره
 امامه لا ان جعل ظهره الى وجهه لتقدم عليه ونجا اذا استدار الصف حولها فلا بأس
 بتقدم الامام اذا كان في الجهة المقابلة للامام فقط وفي سنة خريف اذا امكث المتابعة وان
 وقف امامه عن يمينه او جازيحه صح وان كان الامام واحدا وقف عن يمينه فان بان عدم صحة
 مصافته لم يصح فان وقف خلفه او عن يساره وصلى ركعة كاملة بطلت واذا وقف عن يساره
 احرم ان يراى من وراءه الى يمينه ولم يتطهر تحريمه وان كبده وحده خلفه
 ثم تقدم عن يمينه او جازيحه صح وتقدم الى الصفين يديه او كانا اثنين فكبد احداهما
 توسوس الاخر لم يكره قبل رفع الامام راسه من الركوع صح صلاتهم فان وقف عن يمينه واخر
 عن يساره اخرهما خلفه فان سبق اولهما لم يكن تاخرهما تقدم الامام فان تاخر الامام قبل احرار
 الاخذ ليصل خلفه جاز كفايا واذا احرار اثنين خلفه لم ان بطلت صلاة احداهما تقدم الاخر
 الى الصف او الى يمين الامام او جازيحه والاخرى المفارقة وان ادركهما جالس احرم ان يجلس عن
 يمين صاحبه او عن يسار الامام ولا تاخر اذن للمسئلة ولا اعتبار في التقدم والمساواة بموخر
 تقدم وهو العقب والام يضر كطول الماصوم لا نه متقدم براسه في مسجد فلو استويا في العقب
 وتقدمت اصابع الماصوم لم يضر وان تقدم عقب الماصوم عقب الامام مع تاخر اصابعه عن اصابع
 الامام لم يضر وكذا تاخر عقب الماصوم وان صلى قاعدا لا اعتبار بمجل القعود وهو الالية حتى
 لو صدر جلوسه وقدمها على الامام لم يضر وان ام خشي وقف عن يمينه وان ام رجل او خشي
 امرأته وقف خلفه فان وقف عن يمينه او يساره فكل جل في ظاهر كلامهم ويكره لها الوقوف
 في صف الرجال فان فعلت لم تبطل صلاتها من يمينها ولا من خلفها ولا امامها ولا صلاتها وان امر
 رجلا وصبيتا استحب ان يقف الرجل عن يمينه والصبي عن يساره او رجلا وامراة وقف الرجل عن
 يمينه وامراة خلفه ولا بأس بقطع الصف عن يمينه او خلفه وكذا ان بعد الصف عنه بضا وقدم
 منه افضل وكذا توسطه فان انقطع عن يساره فقال ب حامد ان كان بعد مقام ثلاثة رجال بطلت
 صلاتهم وان اجتمع اربع سن تقدم رجال احرار في عبيد الا افضل فالافضل ثم جسا كن كذا كن
 خنائى ثم نسأ ويتقدم من الجن الى الامام والى القبلة في قبر واحد حيث جاز رجل حر ثم عبد
 بالغى ثم جسي كذا كن خنائى ثم امرأه حره ثم امه وياق تتقدم ومن لم يقف معه الامراة او كافه
 او محبونا او خنائى او جسي او خمس يعلم مصافته ذلك ففقد كذا اجي في فزعه وامراة مع نسأ
 وان لم يعلم المحرك حدث نفسه فيها ولا علمه مصافته فليس يذوه من وقف معه متنفذ او من لا
 يصح ان يركبهم كالاصي والاحرس والعاجز ونافض الظهار والفا نسق وخوفه فضلا عما
 صححه وما جازيحه في جهة في الصف او وجده غير مرسوم دخل فيه فان هسي الى الوجهة
 عن صباين يدي بعض الماصومين كره فان لم يجد وقف عن يمينه الامام ان امكنه فان لم يمكنه
 خلفه ان يمينه بكلام او بجسي او باشارة من يقوم معه ويستعمل ويكره يجز به بضا ولو كان عبده
 او ابنه فان صلى فذكر ركعة ولو امرأه خلفه امرأه او عن يساره ولو جماعة مع خلو يمينه
 لم يضر ولو كان خلفه صف فان كبر ثم دخل في الصف واكفاه في ادراك الركعة او وقف معه
 اخر قبل الركوع فلا بأس وان وقع فذا اتم دخل في الصف او وقف معه اخر قبل ربيع الامام
 صح وكذا ان رفع ولم يسجد لان سجدة وان فعله لغيره عذر بان لا يخاف فوت الركعة لم يضر ولو
 زحم في الركعة الثانية من الجماعة فاخرج من الصف مبقى فذا افا نه يذوي صفارته الامام ويمنها
 جمعة وان اقام على متابعة امامه وتمها معه فذا صحت جمعة **فصل** اذا كان الماصوم

قف
 انظر
 ح

يرى الامام او من وراءه وكان في مسجد صح ولو لم يتصل الصفوف عن يمينه ان لم يركبها
 ان سمع التكبير والاذان كانا خارجين عنه او الماصوم وحده وامكن ان تصدح ان راي
 احدهما ولو صلا لا يمكن الا سطر اتي منه كسبا كذا وخبره وان لم يراهما والى له هذه لم يضر
 ولو سمع التكبير وكفى الروية في بعض الصلاة وسواء في ذلك الجماعة وعجزها ولا يشرط اتصال
 الصفوف ايضا اذا حصلت الروية المفردة وامكن ان تصد او لوجا وزلا شامة ذراع
 وان كان بينهما منبر تجري فيه السنين او طريق ولم يتصل فيه الصفوف عرفا ان صحت فيه
 او اتصلت فيه وقفا لا يصح فيه او انقطع فيه مطلقا لم يضر ومثله من يسفينة وامامه
 في اخرى غير مقررته يذوي غير سدة خوف ويكره ان يكون الامام اعلا من الماصوم كثيرا
 وهو ذراع فاكتر ولا بأس بيسب كد رجته منبر وخوها ولا بأس بعلو ما هو ولو كثر
 بضا وبياح اتخاذ المحراب بضا ويكره للامام الصلاة فيه اذا كان يمنع الماصوم مكانه
 الا من حاجر كصيف المسجد لا يسجد فيه ويوقف الامام عن يمين المحراب اذا كان المسجد واسعا
 بضا ويكره بظهوره في موضع المكتوبة بعد هاهنا حاجه كصيف المسجد وتركه ماصوم له او
 وتكره طالة المصعد للامام بعد الصلاة مستقبل القبلة ان لم يكن نسأ ولا حاجه فان
 طال انصرف ماصوم اذن والا استحب له ان لا ينصرف قبله ويسجد للنسأ فيما من عقب
 سلام الامام وثبوت الرجال تقليدا وتقدم في صفة الصلاة ويكره اتخا ذخيرة الامام
 مكانا بالمسجد لا يصلح فرضه الا فيه ولا بأس به في المنفل ويكره للماصوم الوقوف بين
 السوراي اذا قطعت صفوفهم عرفا بلا حاجه ولا كبره للامام ولو امست امرأه واحدة
 او اكثر لم يضر وقوف امرأه واحدة من خلفه متنفذة وتقدم ومما الاداب وضع الا
 قام بظهره عن يساره في صلاة وما موم بين يديه بلبا يذوي غيره **فصل** ويمنع في ترك
 الجماعة والجماعة مريض وخائف حركه او زيادة او تباطيه فان لم يتضرر بابتيا ندر اكبا او
 محب لا او تبرع احد به لزمته الجماعة دون الجماعة ان لم يكن في مسجد ومن لزمه ممنوع من فعلها
 كالمحبر ومن يذوي الا جنتين او احدهما او محضرة طعم محتاج اليه وله الشجع او خائف
 من ضياع ماله كقلة في بياد رها ودواب افعام لا حافظا غيره وخوفا ارثله كجز في نذر
 وطبيع على نار وخوفا او قن انه كالضايع يدل به في مكان كن ضاع له كبش او ابقه له عبد وهو
 يرجو وجوده او تقدم به من سفر ان لم يقف لا خذ ضاع كك قال المجد الا فضل تركه حار جو
 وجوده ويصلي الجماعة والجماعة او ضررته او في صبيحة نجيها او اطلق الماء على زرع
 او بستانه او نخيل ان تركه فسد او كان صبيحا على نبي نخيل عليه ان ذهب وتركه كفا
 طور البستان وخوفا او كان عركا ولم يجد سدة او لم يجد الاما يستعد عذرة فقط وخوفا
 في غير جماعة عراة او خائف موت رفيقه او قريبه ولا يحفه او لزمه بضا ان لم يكن عنده من
 يقوم مقامه او خائف على حريمه او نفسه من ضرر او سلطان ظالم او سبع اولد او مزارعة
 عنكم او جرس جرة لا وفاء له او فوت رفقة مسافر سفرا مباحا منسيا او مستند بها وعليه
 نفاس يخاف منه فذا في الوقت او مع الامام والصبر والتحمل على دفع الناس ويصلي معهم
 افضل او يظن بالامام او من عليه قود ان رجلا العقب ومثله حدث في ومن عليه حديثه
 ولا يذره او مشا ذ بظهوره او وحل او يركب او يركب باردة في ليلة مظلمة ولو لم يكن
 الرجح سدة يذره او انزل له عذرا له ابو المعالي قال **فصل** ابن عميل ومن لم يركب على عليه
 والمنكر في طريقه ليس عذرا ايضا ولا القعي مع قدرته فان عجز فبشرع فأكبر لزمه ولا يكره

قف
 انظر
 ح

مطلب
 حسن

كالمدح والوصي والامير اذا اراد في الصلاة طائفة من سجدة وطائفة يصلي بها ركعة تنوي مفارقة
 اذا استتم قائلها ولا يجوز قبله وتوحي المفارقة وجوباً لان من ترك الركعة لم ينل المصاهرة
 بتطل صلاة واحدة لنفسه اخرى بالجمعة وسورة ثم تشهد وسليط قد مضى سجدة وسجدة لسبحه
 امامها قبل المفارقة بعد فراغها وهي بعد المفارقة منفردة كسجدة يقضيها فانها قد فرغت حسبا
 وحكما وثبت قائلها بطريق قراءته حتى يحضر الاخرى فتصلي معه الثانية بقرا اذا اجازها بالغاثة
 وسورة ان لم يكن قرا فان كان قرا قرا بقرا بها ولا يقرأ الا في سجدة اخرى استحبها بالركعة
 ادراكها للركعة ويكون الامام تركه المسجدة وفي الفضل فعله مكررها يعني حيث لم يقرأ شيئا
 بعد دخولها معه انما او ركعة راعاها اذا اجلس للتحديق انما لا نفسها اخرى استحبها بالركعة حسبا
 لا حكما بسجدة لسبحه لا لسبحه ويكره الامام التشهد فاذا تشهدت سلم بهم لانها هو ثم
 به حكما وان كانت الصلاة هجره صلى بالاول ركعتين وبالثانية ركعة ولا تشهد معه عقبها ويصح
 عنهما ايضا وان كانت رابعة غير مقصورة صلح بكل طائفة ركعتين ولو صلح بطائفة ركعة وبالاخرى
 ثلاثا صلح وثلاثا في الاولى في المغرب والرباعية عند فرائض التشهد وينتظر الامام الطائفة الثانية
 جالسا يكرر التشهد فاذا انتهت قام فاذا اجلس للتحديق تشهدت معه التشهد الاول
 لمسبوق لم قامت وهو جالس فاستغنى وانتهت صلواتها فاذا تشهدت سلم بهم وتتم الاولى
 بالجمعة في كل ركعة ولا اخرى تتم بالجمعة وسورة فان قرئتم اربعاً فصلي بكل طائفة ركعة صحت
 صلاة الاوليتين وبطلت صلاة الامام والاخيرتين ان علمنا بطلان صلاة الامام لان جملتها
 والامام صحت كونه ان يصلي بطائفة ركعة ثم يقضي الى الركعة ثم يصلي بالثانية ركعة
 ثم يقضي ويسلم وحده ثم تأتي الاولى وتتم صلواتها بقراءة ثم تأتي الاخرى وتتم صلواتها بقراءة
 وهذه صفة ليست حتمية ولو لو وضعت الثانية ركعتين وقت مفارقة امامها وسليط لم مضى
 وانت الاولى فانت صحت وهو الوجه الثاني وهو المختار **الرابع** ان يصلي بكل طائفة صلاة
 ويسلي بها **الخامس** ان يصلي الرباعية المقصورة تأخذ وتصل مع كل طائفة ركعتين بها
 وضاً فكون له تأمة ولهم مقصورة ولو قصر الجاز مضرها وصلح بكل طائفة ركعة بلا قضاء
 فتح الاكثر صحت هذه الصفة **والسادس** ويصل الجماعة في التي في حضور بشرط كون كل طائفة
 اربعين فاكثرت فيصلي بطائفة ركعة بعد حضورها الخطبة فان احرمت بالتي لم يحضرها لم يصح
 حتى يجلب لها وتغني كل طائفة ركعة بلا جهرا ويصلح الاستسقاء ضرورة كالمسحوق والكسوف
 والعبد الكد منه فيصليها وسجدة لرحل سجدة في الصلاة بدفع به عن نفسه ولا يتخلله كسيف و
 سكين ويحرمها ما لم يكنه اكلها كغفر سابع على الوجه وهو رد ينسج من الدروع على قدر
 الراس بلبس تحت التلنسورة وصالها انفا ويشغل حمله كجوشن وهو النور الحديد ويحرمه ابو ذر
 غيره كرمح وقوس اذا كان به صق سقا فيكفه فان احتاج الى ذلك او كان في طريق اناس لم يكره
 ويجوز حمل بخمس في هذه الى آلة وما يخل ببعض اركان الصلاة الى جنة ولا إعادة **فصل**
 واذا انتهت في صلواتها وجوباً ولا يقرأ فيها رجالا وبركانا الى القبلة وغيرها من غير ان يصلي
 قدر الطائفة وسجودهم اخفض من ركعتهم وسوا وجد قبلها او فيها ولو احتاج عمداً كثيراً وشغل
 الجماعة بضاً وجب لكن يجتنب امكان المتابعة ولا يضر تأخر الامام ولا كونه ولا في حق المصلحة
 ولا تكونية سلاحهم ولا يزول التي في الايمانهم الكمال ولا يلزمهم اقتناها الى القبلة ولو
 امكنهم ولا يسجد على الدابة وكذا من هرب من عدو فربما صابها ومن سئل او سيج ويحرمه
 كذا كذا راو غريم ظالم او خاف على نفسه او اهله او ماله او ذنبه او غيره او طلب عدواً

في خوف

يخاف فخرته او خاف موت وقت وتوفيق يعرفه ومن خاف كيناً او مكيدة او مكرها صلى صلاة خوف
 وكان كذا لا سيما اذا خافهم على نفسه ان يصلي والمختار في موضع يخاف ان يظهر عليه صلى صلاة
 كيف ما امكنه قائلها وما عدا ومضطجها ومستلقيا الى القبلة وغيرها بالامام حضراً وسجداً ومن
 امن في الصلاة او خاف ان يغفل ويصلي صلاة الخوف لسواد ظننه عدواً ولم يكن او كان
 ويحرمها بلغ اعاد وان بان انه عدو وان كان يقصد غيره او خاف من التخلل عن الركعة عدواً وصلي
 سائراً ثم بان سلامة الطريق لم يعد وان خاف هدم سور او طم خندق ان صلى امنا صلح صلاة
 خائف ما لم يعلم خلافة وصلاة النقل تنفذ ويجوز فعلها كالعرض **باب صلاة الجمعة**
 وهي صلاة مستقلة لعدم انعقادها بنية الظهر فمن لا يجب عليه جوازها قبل الزوال لا أكثر
 من ركعتين ولا يجتمع في محل يسبح الجمع وانفصل من الظهر **وربما** بمكة قبل الهجرة **وتم**
 فعلت بمكة على صفة الجواز **وربما** بالمدنية انتهى وليس لمن قلدها ان يؤتم في الصلوات
 الخمس ولا من قلده الصلوات ان يؤتم فيها ولا من قلدها احدها ان يؤتم في عيد وكسوف و
 استسقاء والا ان يقلد جميع الصلوات فتدخل في عمومها وهي فرض عين على كل مسلم بالغ عاقل
 ذكر حر مستوطن ببناء يشمله اسم واحد ولو تفرق يسيراً كانا في البلد الذي تقام فيه الجمعة
 لزمته ولو كان بينهما وبين موضع فرائض لم يسمح التفرق وان كانا خارجا لبلد كمن تقوى
 قدبة لا يبلغ عددهم ما يشترط في الجمعة او كانا معهما في حياهم ونحوها او مسافرا دون مسافة
 قصر وبينهم وبين موضع من المنارة فصلا أكثر من قدسح تقر بسلام يجب عليه والا لزمته بغيره
 اذا لم يكن عذراً ولا يجب على مسافر قصر ما لم يكن سفره قصيرة نزلوا قام ما يمنع القصر لسقط
 ولم ينو استيطاناً او علم ونحوه لزمته بغيره ولا يؤتم فيها لزمته بغيره ولا الجمعة بمعنى
 وعرفة نصاً ولا على عهده ولا معتق بغيره ولو كان بينه وبين سيدة مائة وكانت الجمعة في
 نوبته ولا على مكانه ومدير ومعلق عنه بصفة وهي افضل في حقهم وحق المؤمنين ومن لا يجب
 عليه لمرض او سفر من الظهر ولا على امرأة وضئى ومن حضرها منهم احرأه ولم يتعقد
 به فلا يجب من العدة للمعتب ولا يؤتم فيها ومن سقطت عنه ركعة وضئى وخوف وحضر ونحوها
 غير سفر اذا حضرها وجبت عليه وانفصلت به واتم فيها فلو حضرها الى آخرها ولم يصلها او انفرق
 لسقط غير دفع ضرورة كان محاصياً اما لو انفصل حضره بعد حضورها فاد الاضراف
 له في ضرورة جاز عند الوجود المستطاع لمسافر ومن صلح الظهر ممن يجب عليه حضور الجماعة
 قبل صلاة الامام او قبل فرائض او تسكدها قبل صلاة الامام او بعده لم تقع صلاة وكذا الوصل
 الظهر اهل بلد مع قضاء وقت الجمعة والا فضل لمن لا يجب عليه انما خرج حتى يصلي الامام فان صلوا
 قبله صحت ولو زال عذرهم فان حضروا الجمعة بعد ذلك كانت تفلأ الا الصبي اذا بلغ فلا يسقط
 فرضه ولا يكره لمن فاته الجمعة او لم يكن من اهل جوبه صلاة الظهر جماعة ما لم يخف فتنه
 فان خاف اخفاها ولا يجوز لمن فاته الجمعة السفر في يومها بعد الزوال حتى يصليها الا ان
 يخاف فوت ركعة ويجوز قبله مع الكراهة ان لم يات بها في طريقه فيها **فصل** يشترط
 لقضائها اربعة شروط **احدها** الوقت فلا تصح قبله ولا بعده واوله اول وقت صلاة العيد نصاً وتعلل
 فيه جواز اربعة شروط وجب بالزوال وفعلها بعده افضل واخره اخر وقت صلاة الظهر فان خرج
 وقتها قبل فعلها امتنعت الجمعة وصلوا الظهر وان خرج وقت صلوات ركعة اتوا الجمعة وان خرج
 قبل ركعة بعد التسمية استأنفوا الظهر والمذهب يمتد الجمعة فلو بقي من الوقت ثلث الخطبتين والحرية
 او تسكوا في خروج الوقت لزمهم فعلها **الثاني** ان يكون بنية حجة البنا بما جرت العادة

وفي الخبرين عن ابن عباس
 جئت بعد الجمعة في مسجد النبي
 صلى الله عليه وسلم جمعة يجوز انما
 قرية من قرى بني النضير
 شرح للشيخ منصور

في

بالبناء من حجر اولين او طين او صلب او سيج يستوطنه اربعون بالامام من اهل وجوبه استيطان
 اقامة لا ينقطع عنها حينئذ ولا شئ فلا يجزى ولا يصح من مستوطن بغير ثبوت الشعر
 والقيام والجزاكي وحجها ولا في بلد يسكنها اهلها بعض السنة دون بعض بل في بلد دون البلد
 المعين او متفرقة بما لم يجز العادة به ولو سكنها اسم واحد فاختار من اهلها او بعضها واهلها
 مقيمون بها عازمون على اصلاحها فحكمها في اقامة الجمعة بها وان عزموا على النقلة عنها لم يجز
 لعدم الاستيطان وتصح فيما قرب البنيان من الصلوات ولو لم يجمعوا ولا يجمعوا بعد ولا يجمعوا عدد
 من مكانين متقاربين ولا يجمع جميعا كما صل في ناقص مع الغيب الموجب للسعي والاولى مع تيمم
 العدد فيها بجميع كل يوم وان جتمعوا في مكان واحد فلا بأس ولا يشرط للجمعة بالمصر **الثالث**
 حضور اربعين فاكثرت من اهل القرية بالامام ولو كان بعضهم خرسا او صمما لان كان الكلف
 كذلك ولا تنقذ باقل منهم وان قرب الاصم وبعد من يصح لم يصح ولو راي الامام اشتراط عدد
 في المأهولين فقلص عن ذلك لم يجز به ان يومهم ولزمه استيفاء احوالهم ولو راي الامام
 دون الامام لم يلزم واحد منهما فان نقصوا قبل اتمامها استأنفوا فظهر ان لم يجز فعل الجمعة
 مرة اخرى وان نقصوا بوقت العدد المعين نحو الجمعة سواها سمعوا الخطبة او لم يسمعوا قبل مصم
 وان ادرك صلاتهم مع الامام منها ركعة اثمما جمعة وان ادرك اقل من ركعة اثمما ظهر اذا كان
 قد بقي الظهور دخل وقتها والا لا تعتد نفلها ولا يصح اتمامها جمعة وان احرم مع الامام ثم
 رجع عن سجدة او سجد او سجدة على ظهر انسان او رجله او صاعده ولو احتاج الى
 موضع يديه وركبتيه لم يجز وضعهما على ظهر انسان او رجله فان لم يمكنه سجدة ازال الزحام
 وكذا لو خلف لم يرض او قوم او نسيان ونحوه فان غلب على خلقه ثوب الثانية تابع اهاصه في
 ثابته وصارت اولاه واثمما جمعة فان لم يتابعه عالما بغيره في ذلك بطلت صلاته وان جهله وجب
 ثم ادرك الامام في التسليم اقل ركعة اخرى بعد سلام اهاصه وصحت جمعة فان لم يدركه حتى
 يسلم استأنف ظهر اسوأ رجع عن سجدة او ركعة او غيرها وان غلب على خلقه الفركت فتابع
 اهاصه فيها لم يزل او غلب على خلقه عدم الفركت فسجد فبأدس الامام فركع لم يضره فيه حاول
 زال عنه من ادرك ركوع الاول وقد رفع اهاصه من ركوع الثانية تابعه في السجدة ففتح له ركعة
 مطلقه من ركعتي اهاصه يدرك بها الجمعة **الرابع** ان يتقدم خطبتان بعد دخول الوقت من
 مكلف عدل وهما بدل ركعتين لاهن الظهور ولا بأس بقراءتهما من ضحيته لمن يجنبهما كقراءة
 من مصحف ومن شرطهما كل منهما حمد الله بلفظ الحمد والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم
 بلفظ الصلاة ولا يجب حمد الله عليه مع الصلاة وقراءة آية ولوجن جنب مع تحريمها ولا بأس بالزيادة
 عليها ومالك ابو المعالي ومجته لو قرا آية لا تستقل بمعنى او حكم كقولهم ثم نظر او صدها متافا
 لم يكف والوصية بتقوى الله تعالى قال في التلخيص ولا يتبعين لفظها وانما اتقوا الله واطيعوا
 الله ونحوه انتهى وهو لا يثبت بينهما وبين اجزائهما وبين الصلاة ولهذا يستحب قرب المنبر
 من المحراب لئلا يطول الفصل بينهما وبين الخطبة فتستحب البداءة بالحمد ثم بالثناء وهو مستحب
 ثم بالصلاة ثم بالمواعظ فان تكسر اجزاء الا والنية ورفع الصوت بحيث يسمع العدد المعين ان لم يضر
 مانع فان لم يسمعوا خفض صوته او بعده لم يصح وان كانا لغز او غلظة او صغر ونحوه صح
 وان كانا كلفا طويلا او عجا وروى جميع عربي لا يضره من قوله صحته وان انقصوا عن الخطبة سكت
 فان عادوا قريبا من ان كثر التفرقة عرفا او نوات ركن منها استأنف الخطبة ولا تصح الخطبة
 بغير العربية مع القدرة كقراءة وتصح مع العجز غير القراءة فان عجز عنها وجب بدلها ذكر وحذف

العدد وسائر شروط الجمعة للقدرا واجب من الخطبتين وتبطل بسلام صوم ولو سيرا ولا يشترط لهما
 الطهارة ولا ستر عورة وازالة نجاسة ولا ان يتولاها ولا يمسها من يتولى الصلاة ولا حضور
 النيب الخطبة وهو الذي صل الصلاة ولم يخطب ولا ان يتولى الخطبتين واحد بل يستحب ذكره
مسألة وسين ان يخطب على منبر او موضع عال ويكون المنبر عن يمين مستقبل القبلة
 وان وقف على الارض وقت عن يسار مستقبل القبلة بخلاف المنبر وان يسلم على المأمومين
 اذا خرج عليهم واذا قبل عليهم ورد هذا السلام وكذا سلام منبره من منبر كناية على المسلم
 عليهم وايقظ آه سنة لم يجلس الى فراغ الاذان وان يجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة
 جدا انما جماعة بقدر سورة الاخلاص فان ابي او خطب جالس فصل بسكينة ويخطب قائما
 ويتمد على سيف او قوس او عصا باحد يديه وبالاخرى على حرف المنبر او يرسلا وان لم
 يعتمد على شئ امسك شئ له يسلمه او ارسلهما عند جنبه وسكنهما ويقصد لقاء وجهه
 فلا يلتفت يمنا ولا شمالا وان قصر الخطبة والثناء في وقتها فرفع صوته حسب طاقته وبقدر
 بلا تعظيم ويكون متعظا بما يعطى الناس به ويستقبلهم ويخبروننا اليه في مستقبله ويخبرون
 فيها واذا استند بهم فيها كره وصح ويدعو للمسلمين ولا بأس به كعتبة حتى السلطان والدي
 له مسجد في الجملة وبكره للامام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة ولا بأس ان يسلم باصبع
 يمينه ودعا آية تحت صعوده لا اصل له وان قد اسجدة في انشاء الخطبة فان شاء نزل نسي
 وان امكنه السجدة على المنبر سجد عليه وان تركه السجدة فلا حرج وبكره ان يسجد الانسان ظهرا
 الى القبلة ولا بأس بالحجوة فضا وبالقدر نصارى الجولس على المنبر رافعا ركبته الى صدره
 مقضيا باخص قد هين الى الارض وكان الامام احمد يقصد هذه الجلسة ولا جلسة اخشى
 منها ولا يشرط لصحة الجمعة اذن الامام فاذا فرغ من الخطبة نزل عند نزل المؤذن قد قاصت
 الصلاة ويستحب ان يكون حال صعوده على تودده واذا نزل نزل صرعا كما له ابن عقيل وغيره
مسألة وصلاة الجمعة ركعتان بين جهره فيها بالقراءة في الاولى بالجمعة وفي الثانية
 بالمناجزة بعد النافحة او يسبح ثم التأسيسية فقد صح الحديث بها وفي فجر يومها بالجمعة السجدة
 وفي الثانية هل اتي على الانسان ثاب حنك وبكره تحريم سجدة غيرها والسنة الكمال وتركه
 مد او منها نصا وبكره في غشائها بسورة الجمعة زاد في الرعاية والمناجزة ويجوز اتمامها
 في اكثر من موضع من البلد لحاجة كصديق وخوف فتنة وبعد ونحوه فتصح السابقة واللاحقة
 وهكذا العيد وان حصل الغنا بأشنتين لم تجز الثالثة وكذا امان ادوم حرم لعين حاجبة واذا ن
 امام فيها اذن فان فقلص مع عدم الحاجة بجمعة الامام التي اذن فيها او بأسرها هي الصحيحة
 وان كانت صبيحة فان استوفى في الاذن وعده فان الثانية باطلة ولو كانت في المسجد الاعظم
 والاخرى في مكان لا يسمع الناس او لا يرون عليه لا خصاصه بسلطان وحده به او كانت
 المسبوبة في قصبة البلد والاخرى في اقصاه والسبق يكون بتكبيره الاحرام وان وقعوا
 بطلت وصلى الجمعة ان امكن وان جهلت الاول او جهل الحال او علم ثم استنى صلوا ظهر اولو
 امكن ففعل الجمعة واذا وقع الجمعة عييد يوم جمعة فصلوا العيد والظهر جاز وسقطت الجمعة عن
 حضر العيد استأنف طح حضوره لا وجوب كد يضر ونحوه لا كسافر وعبد ولا فضل حصرها
 الا لا امام فلا تستط عنه فان اجتمع مع العدد المعين اقاموا ولا صلوا ظهر اماما من لم يصل العيد
 فلهما السعي الى الجمعة بلغوا العدد المعين او لا ثم ان بلغوا بانفسهم او حضر معهم ثم لم يعد
 لزمهم الجمعة والا فحقوا غفرانهم وسقطوا العيد بالجمعة ان فعلت قبل الزوال او بعده ففعلت

بينهما والخطبتان سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما وكيفية التثنية في موضعها قبلها و
 بعدهما وتضمنتا قايمة قبل صلاتهما ما كان او ما هو ما في صحاحنا او في مسجد ولا بأس
 اذا خرج او فارقه ثم عاد اليه لهما ومن كبر قبل سلام الامام صلى الله عليه وسلم على صفته بركبتيه
 ولو بنوم او غفلة في قضاة بعد طهارة ما كان وان غابته الصلاة سن قضاها وان
 ادركه في الخطبة جلس فسمعها ثم صلاها حتى شأء قبل الزوال او بعد على صفته ولو صعد
 لانها صارت تطوعا وسين التكبير الملقق في العبدن واظهاره في المساجد والمنازل والطرق وحضر
 وحضر في كل موضع يجوز فيه ذكر الله والجهنم لعينان في حق من كان من اهل الصلاة من
 ههنا وبالعراق وعبد ذكره او انشأ من اهل القدي والامصار وثنا كذا من ابتد اليل في العبدن
 وفي الخرج اليها الى فراغ الخطبة فيها لم ينقطع وهو في الخطبة لا يكسب في ادبار
 الصلوات وفي الاضحية يبذل المطول من ابتد اعش في الحج سولم يبعثه الاقام الى فراغ
 الخطبة يوم النحر والمقيد فيه يكسب من صلاة النحر يوم عرفان كان حله وان كان حرم ما في صلاة
 الظهر يوم النحر الى العصر آخر ايام التشريق فيها فلو روى حجة العتبة قبل النحر فمهم كلامهم
 يقتضي انه لا فرق حله على الغالب يومئذ ولو اخر الرمي الى بعد صلاة الظهر فانه يجتمع في حجة
 التكبير في الطلعية فيها بالتكبير ثم يلي بها ومن كان عليه سجود سهو اتي به ثم كبر عقب كل فريضة
 في جماعة وان شئ كبر وصلا فمقيم ويكسب ما هو عليه من سنة اما هو وصوب في بعد قضاة ومن
 قضى فيها قايمة من ايام او من غير ايام في عامه لا بعد ايامها لانه سنة مات حمله ولا يكسب حجة
 نافلة ولا من صلى وحدها ولا ياتي به الاقام مستقبلا الناس ورايهم العشر الايام المعلومات ورايهم
 التسبب في الايام المعدودات وهي ثلاثة بعد يوم النحر ثلثه ومن سني التكبير قضاة ولو بعد كلامه
 صكاف فان قام او ذهب عاد فجلس ثم كبر وان قضاها ما شأء فلا بأس ما لم يحدث او يخرج من
 المسجد او يطل الفصل ولا يكسب عقب صلاة عيد الاضحية كالنظر وصفة التكبير شفع الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ومنه الحمد ويحزي مرة واحدة فان زاد فلا بأس وان كبر
 ثلاثا حسن ولا بأس بشهنية الناس بعضهم بعضا بما هو مستفيض بينهم من الادعية
 ومنه وجد الفراع من الخطبة قوله العزة تقبل الله منا وسكوكا جواب وتعد فيه عشية
 عرفة بالامصار من غير تلبية وسحب الاجتهاد في عمل الخير ايام عشر ذي الحجة من النحر
 والصيام والصدقة وسائر اعمال البر لانه افضل الايام **باب صلاة الكسوف**
 وهو ذهاب احد النيرين او بعضه واذا اكسف احدهما فزعوا الى الصلاة وهي سنة مؤكدة
 حضر او سافر احث للنساء والصبان حضورها ووقتها من حين الكسوف الى حين التجلي
 جهالة وفرادي وسين له ايضا ذكر الله والدعاء والاستغفار والتكبير والصدقة والعق والقران
 الى الله بما استطاع والفضل لها ونفلا جماعة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة افضل ولا يشترط
 لها اذن الاقام ولا يستسقا كصلاتها صغرها ولا خطبة لها وان فاتت لم تقض كصلاة
 الاستسقاء وحجة المسجد وسجود الشكر ولا تعدادا ن صليت ولم يتجل بد ينكر الله تعالى و
 يدعوه ويستغفره حتى يتجلي وينادي بها الصلاة جامعة ندبا ويجزي في قوله الصلاة فقط ثم
 يصلي ركعتين يترا في الاول بعد الاستسقاء والسجود الفاعلة ثم بالثالثة او قدرها جهرا ولو في
 كسوف الشمس ثم ركعتين ركوعا طويلا فيسبح **باب جماعة نحو ما** آية ثم رفع فيسمع ويحمد
 ثم يقرأ الفاتحة ودون التراويح الاولى ثم يركع فيطيل وهو دون الركوع الاول منبته
 الى التراويح كنسبة الاول منها ثم يركع ولا يطيل عند الله ثم يسجد سجدتين يركع ولا يجز

الزيادة عليهما لانه لم يرد ولا يطيل الجلوس بينهما ثم يقوم الى الثانية فيفعل مثل ذلك من
 الركوعين وغيرهما لكن يكون دون الاول في كل ما يفعل فيها وصحاحنا انهما من ركعتين
 ويسلم وان تجلي الكسوف فيها اتها خفيفة على صفته وان شك في التجلي اتها من غير تحقيق
 فيعمل بالاصل في بناء سجدة وجود وان تجلي السبب عن بعضها فراءه صا فيها صلوا وان
 تجلي قبلها او غابت الشمس كاسفة او طلعت او الجهر والقر خاسف لم يصل ولا عبدة يقول
 الكسوف ولا يجز العمل به وان وقع في وقت سني ودعا ذلك بلا صلاة ويجز في فعلها على كل
 صفة وردت ان شأء اتي في كل ركعة بركوعين كما تقدم وهو الافضل وان شأء شأء اربع
 او خمس وان شأء فعلها كن فلة بركوع واحد والركوع الثاني وما بعده سنة لا
 تذكر به الركعة وان اجتمع مع كسوف جنازة قد مات فتقدم على ما تقدم عليه ولو مكنت
 ونصه على في وعصر فقط ويقدم على حجة ان اذن فريضة ولم يسرع في خطبته وكذا على عبد
 ومكنت ان امن الموت وعلى وتر ولو خيف فوته ومع تراويح وقدر فعلها تقدم التراويح
 ولا يمكن كسوف الشمس الا في الاستسقاء اخر الشهر اذا اجتمع النيران قال بعضهم في
 الثامن والعشرين والتاسع والعشرين ولا حشوف الحمد الا في الابدان وهو اذا انقلب
 قال **باب** في حجة اخرى العادة ان الشمس لا تنكف الا وقت الاستسقاء وان القر لا ينكف
 الا وقت الابدان وقال **باب** من قال من الغداة ان الشمس تنكف في غير وقت الاستسقاء
 فقد غلط وقال ليس له به علم وخلف الواحدي في قوله ان ابراهيم مات يوم العاشر وهو
 الذي انكسفت فيه الشمس وهو كما قال **باب** في حجة اخرى العادة ان الشمس لا تنكف الا وقت الاستسقاء
 ولا يمكن ان يغيب القر ليل وهو خاسف والله اعلم ولا يصلح لشئ من سائر الايات كالصواعق
 والريج السديدة والظلمة بالنداء والضياء بالليل ويجز في الايات كالمصواع
 كصلاة الكسوف **باب** صلاة الاستسقاء وهو الذي يطلب السقيا على صفة
 مخصوصة وهي سنة مؤكدة حضرا وسفرا فاذا اجازت الارض وهو صند الحطب وحط الحطب
 وهو احتباسه الا عن ارض غني مسكونة ولا حسله كدفع الناس الى الصلاة حتى ولو كان
 الخط في غير ارضهم او غار ما وعينها وانها راو نقص وضد ذلك ولو نذر الامام الاستسقاء
 من هذا الجذب وحده او هو وان سار لزمه في نفسه والصلاة وليس له ان يلزم غيره
 بالخروج معه وان نذر غير الامام انعقد ايضا وان نذر من الحطب لم ينعقد وصفته في صو
 ضفا واحكامها صفة صلاة العيد وسين فعلها اول النذر وقت صلاة العيد ولا تتعبد بنزول
 الشمس وتزافيها بما يقا به في صلاة العيد وان شأء بانا ارسلنا نوحا وسورة اخرى واذا
 اراد الامام الخروج لها وعقل الناس وامرهم بالتوبة من المعاصي والخروج من المطالع
 واداء الحقوق والصيام قال جماعة ثلاثة ايام يخرجون في آخرها صياها ولا يلزمهم الصيام
 بامره والصدقة وترك الشاحن ويعد بهم في ما يخرجون فيه ويتنظف بها بالفسك والسوء
 وان الله الدابة ولا يتطيب ويخرج الى المصلع متواضعا في ثياب بدلة متخشعا صند للاصفرا
 ويحج ان يخرج معه اهل الدين والصالح والسويخ وكذا الصبيان ويباح خروج اطفال
 وعجائز وبسائرهم ويومر سادة العبيد لافراج عبيدهم وكيفية من النساء ذوات الهيئات
 وكيفية لانا ان يخرج اهلا الذصة وصان على دين الاسلام وان خرجوا من تلك انفسهم لم يكسبه
 ولم يغنوا او اهرابا لانداد عن المسلمين فلا يجتنبون بهم ولا ينفردون بهم وحكم نسائهم
 ورقيقهم وصبيانهم وعجائزهم حكمهم ولا يخرج منهم سابة كالمسلمين فيصلي بهم ثم يخطب

مسئلة
تقديم الجنازة

خطبة واحدة يجلس قبلها اذا اصبحت المنبر جلست الاستراحة ثم يفتتحها بالتكبير يستعاويك فيها
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار وقراءة الآيات التي فيها الامر بكثرة الدعاء
 وهو مستطاع استغفر واربعين مرة كان غفارا يرسد السماء عليك من رايها ويمن رفع
 يديه وقت الدعاء وتكون خطوبتهما نحو السماء فيدعوا فيها ويكبر منه ويرفع يديه
 يدعيه جالساً واي شيء دعا به جاز ولا فضل بالوارد من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
 وصلى الله عليه وسلم استغفرت غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً بعد دعاءه جالساً ما طلق
 دأبنا نافعاً غير ضار عافاً جلا غير آجل اللهم استغفرك وبها عبادك وبها عبيدك ورحمتك واجي
 بلدك الميثم اللهم استغفرك العيث ولا تجعلنا من القنطين اللهم ستيا رحمة لا سبيا
 عن اب ولا بلا ولا هدم ولا عرق اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاداء والجهد والفناء مالا
 تشكوه الا انك اللهم انبت لنا الزرع واد لنا الضرع واستغننا بركاث السماء وانزل
 علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا الجوع والجهد والعري واشف عنا من البلاد ما لا يكتم غيرك
 اللهم انا مستغفر كرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدراراً ويوم صنون ويسقي
 ان يستقبل القبلة في انشاء الخطبة ثم يقول رداءه فيجعل ما على الايسر وما
 على الايسر على اليمين ويفعل الناس كذا كذا حتى ينزعه صاع ثيابهم ويدعو اسما
 حال القبلة استقبال فيقول اللهم انك امرنا بذكرنا بذكرنا اجابتك وقد دعونا
 كل امرنا فاستجب لنا واعد لنا انك لا تخلف الميعاد فاذا افرغ من الدعاء استقبلهم ثم حثهم
 على الصدقة والحمد فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو المومنين والمومنات ويقرأ
 ما يتيسر من قول الاستغفار الله في كل يوم وليلة لجميع المسلمين وقد كتبت الخطبة فان سقيل والاعادوا
 في اليوم الثاني والثالث والخامس ابي الله تعالى وان سقوا قبل خروجهم وكانوا قد تهيأوا الخروج
 خروجه صلوا وصلوا اشكروا والامم يخرجون اشكروا الله وسالوه المزيد من فضله وان سقوا بعد
 خروجه صلوا وينادي بها الصلاة جامعة ولا يشترط طهرها اذن الا امام في الخرج ولا في
 الصلاة ولا في الخطبة ولا باس بالوصول بالصالحين ونصير بالنبي صلى الله عليه وسلم وان استسقطوا
 عقب صلواتهم في خطبة الجمعة اصابع السنة ويستحب ان يقرأ في اول المطر ويخرج رحله ويأبى
 ليصيبها وهو الاستطارة ويستقبل في الروابي اذا سال ويستحضر ويقول اللهم صيبا
 نافعاً واذا اراد ان ياتي الكثرة المطر فحيف منه استحب ان يقول اللهم جريالنا ولا علينا
 اللهم على الصواب والاكمام وبطون الالوية ومنها نبت كسح ربنا لا تجعلنا مالا عامه
 لنا به الالوية وكذا كذا اذا اراد ماء النبع بحيث يضر استحب لهم ان يدعوا الله ان يخفف عنهم
 نصير منه الى اماكن ينفع ولا يضر ويستحب الدعاء عند نزول الغيث وان يقول صلاتنا بفضل الله
 ورحمته وحجهم بنوك كذا او اضافة المطر الى النور دون الله تعالى اعتقاد اكثر اجاعا ولا يكره
 في فركه اوله لم يزل برحمته الله ومن رأى سحاباً او هبت الريح سال الله خيره ونقود من شره ولا
 ييب الريح اذا عصفت بل يقول اللهم اني اسألك خيرا وخيرا ما فيها وخيرا ما رسلت
 به واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا
 اللهم اجعلها رباحا ولا تجعلها ربحا ويقول اذا سمع صوت الرعد والصواعق اللهم لا تقتلنا
 بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيافته
 ويقول اذا التقط الكوكب ما شاء الله لا قوة الا بالله ويقول اذا سمع نهيق حمار او نباح كلب
 استعفى بالله من الشيطان الرجيم واذا سمع صياح الديك سال الله من فضله وورج في الحديث

ان تترك قدح امان لاهل الارض من الفرق وهو من آيات الله تعالى انما جاءه ودعوا العامة
 ان غلبت حمة كانت الغنى والدماء وان غلبت حمة كان رخا وسرور هذا **كتاب**
النجاة تذكر الدوا الفضل ولا يجب ولو ظن نفعه وحججه جسم فان كان
 الدوا مسوما وغلب منه السلامة وجا نفعه ابع لرفع ما هو اعظم منه كغيره من الادوية ولا
 باس بالحمية وحججه بحججه الكلا وشربا وكذا اصولها وخواصها وخواصها وخواصها وخواصها
 امك طالق ثلاثا لم تشر به حرم شره وتحريم الهبة وهو عود او خرنه او خيط وخبره
 يتعلقها ولا باس بكتبت قرآن وذكر في اثناء ثم يسقى فيه مريفا وحامل لغير الولد ويسمن الاكثر
 من ذكر الموت والاستعداد له وعبادة المريض ونفسه غير المبتدع وحمله من جبرها المعصية من اول
 مرضه وقال ابن جهمان عبادته فرض كفاية **قال** شيخنا الذي يقتضيه النص وجوب ذلك
 واختاره جمع والمراعاة وظاهره ولو من وجع ضرر ورمه ودخل خلا فالاي المعالي بن النجاة
 وتحريم عبادة الذمي وباتى وسيله علمه عن حاله وينفس له في الاجل بما يطيب نفسه ولا يطيل الجلوس
 عنده وتكون وسط النواضيل ومما يكره وعشيا وفي رمضان لا ياكل جماعة ويفت
 به ويخير المريض بما يجده ولو غير طيب بلا شكوى بعد ان يجد الله ويستحب له ان يصبر والصبر
 الجليل صبر بلا شكوى الى المخلوق والشكوى الى الخلق لا ينافي بل مطلوبه وحسين طنه برب
 قال بعضهم وجوب ما يغلب الرجا ونصه يكون خيرا ورجاءه فانه يغلب صاحب هلكة قال
 شيخنا هذا العدل وبكره الا يفتن ويغني الموت لغيره ولا يكره لغيره ولا يفتن فتنه
 وعني السادة ليس من عني الموت المسمى عنه ذكره في الهدي ويذكره التوبة والوصية
 والرجوع من المظالم ويرغب في ذكره ولو كان مرضه غير خفيف ويدعو بالصلاة والحقبة
 ولا باس بوضع يده عليه ويرفاه ويقول في دعائه اذهب اليا سرب الناس واشف انت
 الشافي لا شفاء الا شفاءك شفاء لا يخادر شفاء ويقول اسال الله العظيم رب العرش العظيم ان
 يشفيك ويعافيك سبع مرات فاذا انزل به سين ان يلبه ارفع اهله واعرفهم عباد الله وآفهم
 له وشيئا هدا بل حلة جماء او شراب ويندي شفقتهم بقطنة ويلبته قول لا اله الا الله صرة
 فان لم يجد او شكلم بعد ها اعاد لتقنيه بلطف وهداية **وقال** ابن المعالي يكره تلقين الودعة
 للمحضر بلا عذر وسين ان يقرأ عند **يسر** والقائمة وتوجيهه الى القبلة قبل النزول به
 وثيقن موته وبعد على جنبه الا عين ان كان المسكان واسعا ولا على ظهره وعنه مستلقيا
 على قفاه اختاره الاكثر **قال** جماعة يرفع راسه قليلا ليلا يصير وجهه الى القبلة دون مصمما
 واستحب الموقوف والسارح نظرا لما به قبل موته فاذا مات سمن تعريض عينيه ويكره من
 جنب وحافض وان يقرأه والرجل ان يعقد ذات هي مد وتعقد ذات هي مد ويقول بسم الله
 وعلى وفات رسول الله ولا يتكلم من حضرة الاخيرة ويشيد كيبه ويلين فها صله عقب موته
 بالصاق ذراعيه بفضله به لم يعيد بها والصفاق ساقيه بفخذه به بطنه لم يعيد بها فان
 مشو ذلك عليه تركه وينزع ثيابه ويبسج يتقرب ويجعل على بطنه مراءاة من حديد او طين
 وخبره ويوضع على سريره غسله من جهتها على جنبه الا عين من راي رجليه ولا يرفع على
 الارض ويجب ان يسارع في قضاء دينه وما فيه ابراه من من اخراج كفاية وحج وتذرو عين
 ذلك وسين ترفيق وصية كذا قبل الصلاة عليه فان تعذر سائر اثاره في الحال استحب لو
 ربه او غيره ان يتكلم به عنه وسين الاسراع في تجهيزه ان مات غير فجأة ولا باس ان ينظر
 به من حضرة من ولي وكثرة جمع ان كان قد يامالم يحش عليه او يتق على الخضرين

وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم ان من اراد ان
 ادوية يداها بها ورقا مسير في بها رقا
 يتق بها هل يرد من قدر الله شيئا فقال اي
 من قدر الله ولذا تترك لغير لابي عبيد
 وقد قال له انظر من قدر الله يعني من الطاعون
 فقال انظر من قدر الله الذي قد راسه وقد قال فقال
 فانزلنا به انما خازن جنبه من كذا الخرافة وقد قال
 بعض اهل العلم الاثبات الى الاسباب شرك في
 التوحيد ونحو الاسباب ان تكون اربابا تدعو في
 العقل والاعراض عن الاسباب بالعلية قد
 في الشرع فلا اثبات الى الاسباب من باب
 احد ما شرك والا فخره دية وتوحيد فالشرك
 ان يعتد عليها ويظهر اليها ويعتقد انها
 محصلة للتقوى بد انتما فهو معرض عن
 المسبب لمقصودها انتما فهو معرض عن
 عليها واما ان التفت اليها التفات استمال
 وتنام بها وادارة الحق الجواب في ذهابها
 منار لها فهذا الاتفات عبودية وتوحيد
 اذا لم يخلف عن الاتفات عبودية وتوحيد
 ان تكون اربابا فافتح في العقل والحس والظفر
 فان اعرض عنها بالعلية كان ذلك قد خفي في الشرع
 والباطال له حقيقة التوكل القيام بالاسباب
 لا اعتداد بالقدرة على الحب والعق والابواب
 فان شاء منها ايقنا ها وان شاء جعلها
 مقتضيه لصداقها وان شاء اقام لها مؤنة
 وهو ارف نقارضا فافتحها هاتفة فافتحها
 لا يلفت الى الاسباب يعني انه لا يطعن اليها
 ولا يزوجها ولا يخافها ولا يركن اليها ولا يفتن
 اليها فلا يصح التوكل عقلا وشرعا الا عليه
 سبحانه وانه تعالى اعلم انتته انما عده
 من شره منازلة اسرار من بين القيم رحمه الله
 والى به جنبه وعنه جنبه وكره امير

وفي موت في البصقة او هدم او خوف من حرب او سبع او ترد من جبل او غير ذلك ومنى اذا انكسر
 في موت حتى يعلم موته با تخساف صد عليه وهيل الله وانفصال كفيه وار تحاء رجله وغيبوبه
 سواد عينيه في الجبالين وهو اقل احتمال ان يكون عرض له سكته ومخوها وقد يغيب
 بعد ثلاثة ايام ولها اليه ويعرف موت غيره بهذه العلامات ايضا وفيها وكذا النقي وهو
 النفا من ثوبه ولا بأس ان يعلم به انما ربه واحدا من غير ان يقاتل الا جري فليس مات
 عشيبة نكته تركه في بيت وحده بل يبيت معه اهله ولا بأس بتفصيله والنظر اليه ولو بعد تكفيله
فصل في غسل الميت يغسل وتكفيله والصلاة عليه ودفعه نحوها الى القبلة وحمله
 من كفالة وكيفية اخذ اجرة على شيء من ذلك وبان يخلو من قبل الفسل من امكن غسله لزم
 بقتله ان لم يجد تغيبه او تغيبه ومثله من دفن غير متوجه الى القبلة او قبل الصلاة عليه او قبل
 تكفيله ولو كلفا جريه فلا اول عدم بنسبه ويجوز بنسبه لغرض صحت التكفين كفته ودفعه
 في بقعة خبز من بقعة وصحابة صالح الا الشهد حتى ولو نقل رداءه لان دفن في مصرع لم يضر
 وبان في وحمل الميت الى غير البلد لغرض حرجه مكره ويجوز بنسبه اذا دفن لغرض لا يغسل ولا
 حنوط وكافرا دونه في قبره من دفن معه والماء في الجنب اذا اصابه كغيرهما في الفسل يسقط
 غسله بغسل الموت ويشترط له ماء طهور واسلام فاسل ونيتة وعقله ويجب ان يكون نية
 امنا عارفا بحكام الفسل ولوجبا او حاضرا غير كراهة وان حضره مسلم ونوى غسله وامن
 كما في اجابة شدة غسله فغسله نيا عنه فظاهر كلام احمد لا يصح وتقدم في الغرض والصحة ويجوز ان
 يغسل حلالا فحراما وعكسه لكن لا يكفنه لاجل الطبيب ان كان وكيفية ويصح من صحت واولى الناس
 بغسل الحر وصية ان كان عدلا ابوه وان علم ابنه وان نزل لم الارب فالأقرب من عصباته
 نسبها ثم نفعه ذوار حامة كيد ان لا الاجانب وتقدم الاصله فاضمنهم ثم غيرهم الا دين الاعرض
 الا حار في الجميع والاجانب اولى من زوجة وهي اولى من ام ولد واجنبية اولى من زوج وسيد
 والسيد احق بغسل عبده وباني ولا حق للقاتل في غسل المقتول ان لم يرثه عهدا كان القاتل
 او خطا ولا في الصلاة والدفن وغسل الميتة احق الناس به بعد وصيتها على ما سبق اهيا وان علمت
 لم يثبتها وان نزلت في الزنى فالزنى كغيره ويتقدم من تقدم من الرجال وعلمتها وحالها
 سواء كبت احبها وبنت اختها ثم الاجنبيات ولكل واحد من الزوجين ان لم تكن الزوجة ذمية
 غسل صاحبها ولو قبل الدخول ولو دفنت غيبته او بعد طلاق رجعي هالم تزوج لاول ابنتها
 ولو في مرض موته ونظر من غسل منها صاحبها غير العورة والسيد غسل اهله وطبختها او لا
 وام ولده كالأزواجين ويغسل مكابته ولو لم يشترط وطيرها وتغسله ان شرط والاولا ولا يغسل
 اهله المزدوجة ولا المكنتة من زوج ولا المعقود بعضها وان مات له اقرار دفعه واحدة بهدم
 ونحوه ولم يمكن جهرتين هم دفعه واحدة استجد ان يداها لا خوف فالأخفى فانما استوفى بها
 بالاب ثم بالابن ثم بالاولاد فالات فان استوفى والاخوة والاعمام ثم افاضلهم ثم اسنهم
 ثم بقية ولد رجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين ولو لم يخطه ومصرع عورة ونظرها
 وليس له غسل ابنة سبع فأكبر ولو هو ما ولا لها غسل ابنه غسل سبع ولو هو ما غير من تقدم
 فيها وان مات رجل بين سنين لا رجل معين او عكسه من لا يباح لهم غسله او غنى شكل
 يحكم بجائله ويحرم بدونه لغرض صحىم ورجل اولى بشيخه غنى شكل وان كانت له امه غسلته
فصل واذا اخذ في غسله ستر عورته وجب بالام لا بد من سبع ثم جردته من ثيابها
 الا كسبي صم الله عليه وسلم فلا ولو غسله في قميص خفيف واسع الكمين جاز وستره عن العيون تحت

هذا هو الوجه في غسل الميت
 وهو ان يغسل بالماء الطهور
 من غير ان يكون له عورة
 ولا بأس ان يغسله في
 غير القبلة اذا كان
 من غير متوجه اليها
 ولا بأس ان يغسله في
 غير القبلة اذا كان
 من غير متوجه اليها

ستر او ستره ونحوه كهيئة وكيفية النظر اليه لغرض حرجه حتى الفاسل فلا ينظر الا ما لا يدهنه **ثالث**
 ابر عتيل لان جميع صار عورة فلهم الشرح ستر جميع النشوي وان حضره غيره من يعين في غسله
 وليه فله الدخول عليه كيد شاة ولا يغطي وجهه ويحب حجب شعره حتى رجله وراسه عورة ولو
 غير شاة يثبت جناح يرفع راسه برق في اول غسله الى قريب من جلوسه ولا يشق عليه
 ويعص بطنه غير حامل بيده عصا رفيقا ويكث صب الماء حينئذ ويكون ثم يجوز ثم يلبس على يده
 خرقه خشنة او يدهخلها في كيس فيجربها احد فرجيه ثم ثابته للفرج الثاني ولا يحل مصرعورة
 من له سبع سنين فأكبر ولا النظر اليها ويستحب الا يحس ساير بدن الا بخرقه ولا يجز فعل الفسل
 فلور ترك تحت حجاب ونحوه وحضر اهله لغسله ونوى وحضى من يمكن غسله فيه صحىم ثم ينوي
 غسله ونيتة فوضه وكذا الغيم بدنه لم يسمي وحكم حكم ستمية وضوء وغسل حتى لم يغسل كفته
 ويعتبر غسل ما عليه من ثياب سنة ولا يكفي مسحها ولا وصول الماء اليها ويستحب ان يدخل اصبعيه
 السبابة والا بهام عليها خرقه خشنة فيلزم بالماء بين ستمية فيصيح اسنانه ومنزله وينظفها
 ولا يدخله فيها وينتفع بها تحت اظفاره بعد ان لم يكن عليها وبين ان يوضيه في اول غسلته
 كمنه حدث ما خلا المفضضة والاسنانه ان لم يخرج منه شيء فان خرج الحميد وضوءه وباني
 حكم غسله ويجزى غسله مرة وكذا الوضوء وسمى وغتم في ماء كثير واحدة وكذا الاقتصار عليها
 وبين ضرب سدر ونحوه فيغسل برق راسه ولحمة فقط وبدنه بالشفل ويقوم الخيطي ونحوه
 مقام السدر ويكون السدر في كل غسله وسين ثيابه فيغسل شدة الا ين من ثوبه راسه الى نحو
 رجله يبدأ بصفحة عنقه ثم الى الكتف ثم الى الرجل ثم الى اليسر كذلك ويغلبه على جنبه مع غسل شدة
 فيخرج جانبه الايمن ويغسل ظهره ووركه ونحوه ويغسل جانبه الايسر كذلك ولا يكبه على وجهه
 لم يفيض الماء والشراح على جميع بدنه فيكون ذلك غسله واحد في جمع فيها بين السدر والماء
 الشرع يفعل ذلك ثلاثا الا ان الوضوء في الاولى فقط يجد في كل مرة يده على بطنه فان لم ينشأ
 اثلاث غسله الى سبع فان لم ينشأ سبع فالاولى غسله حتى ينشأ ويقطع على وتره من غير إعادة و
 ضو وان خرج منه شيء بعد جميع غسلته التي سنة وضوءه بلا غسل لكن يحسب بالظن او يلجم به
 كما تفعل الكسبي ضنة فان لم يغسله ذلك حسبي بالطين الحرة الذي له قوة تمسكه المحل ولا يكبه
 حسوا المحل ان لم يستمسك وان خيف خروج شيء من ضا فذ وجهه ولا بأس ان يحسب بطنه و
 ان خرج منه شيء بعد وضعه في الكفا نه ولغها عليه حمل ولم يعد غسل ولا وضوء سواء كان في مكانه
 او قبله وسين ان يجعل في الآخرة كافر وسدرا وغسله بالماء البارد افضل ولا بأس بغسله
 بماء حار وحلال والاولى ان يكون من سيرة لينته كالصفاص ونحوه مما ينقى ولا يجرح و
 ان جعل على راسه قطناً فحسن ويندب ما ياتفه وصماخه من اذى واسنانه ان احتسب اليه
 والاكرة في الكل وان كان الميت هيشي اربهم جرب او نحو ذلك وامكن تمد يده بالثلين والماء
 الحار ففعل ذلك وان لم يمكن الا بعنف تركه فان كان على صفة لا يمكن تركه على التعش الا
 على وجه يشبهه بالمثل تركه في ثابوت او تحت مكبة كما يصنع بالماء في فصل المحل ولا
 بأس بغسله في حمام ونحوه طينة له حال غسله بخرا نقب برحلك الله ولا يغتسل غاسله بغسل ما
 سقى له فان لم يجد غيره تركه حتى يبرء ويغسل شارح غير حرج ويقل اظفاره ان طاروا خذ شعره بطيب
 ويجعل ذلك معه كعضو ساقط ويجاد غسله لانه جز وضوءه كعضو والمرا د يستحب وان كان الميت مقطوع
 الراس او اعضاءه مقطوعة لفق بعضها الى بعض بالطين الحرة حتى لا يتبين تشويهه
 فان فقد منها شيء لم يجعل له شكل من طين ولا غيره وان كان في اسنانه شيء يتركه وخيف سقوطه

شئ

فالحق الحق به قال المجد وغيره ان خشي التلف وان كان حجة الصلاة فيه فالمحبة الحق بكفنه
ولو كان لفافتين ويصلي المحي عريانا عليه وان شئت وسر كفته كفن من ثيابه وثيابه ولو لم يمتع هالم
نصرف في دين او وصية وان اكلم سبع او اخذ لا سيل ويبقى كفته فان كان من هالم فمت كثر وان كان
من صبيح فمت له لا لورثه صبيح وان جبي كفته فما فضل فله ان علم فان جعل فمت كفته آخر فمات
تعد رصده فبه ولا يجبي كفن لعدم ان سميت بجسديش **فصل في الصلاة على الميت**
يستقطر منها بواحد او حلا كان او امرأة او خشي كفسه ويشت لها الجها عده ولو لم يمتع
الا على النبي صلى الله عليه وسلم فلا احدا حاله وتعلم ولا يطاف بالجنائز على هذه الاماكن
ليصلوا عليها فميت كالا امام يقصد ولا يقصد والاولى بها بعد الوصي كسلطان ثم نائبه الامير ثم
الحاكم وهو الذي كلفه كسب اولى برقية بها من السلطان ويغسل ويدفن ثم اقر العصبه بش
ذ وارحاصه ثم الزوج ومع النساء في تقدم الاول بالامامة فان اجتمع اوليا حوت فيقدم الاول
بالامامة فان استوفوا في الكفنه اقرع ويتقدم المحر البعيد على المحر القريب ويتقدم العبد المكف على
الصبي والمرأة ثم قرعة ولو لم يكن كل صبي ان ينفرد بصلته على صبيته ان امن فساد او من تقدمه ولي
فمن غير ذلك فان بدرا اجنبي وصل بغيره ان فان صلح الولي خلفه صار اذا ناولا فله ان يعيد كصلاة لانها
حقه واذا سقطت فله ان يسقط التقدم الذي هو من احكامها وليس الوصي ان يقدم غيره ولا تصح الوصية
بتعيين صاموم لعدم الفائده ويستحق للامام ان يصفهم وان يسوي صفوهم ولا ينتصم عن ثلاثة
صنفين والقد هنا كغيرها وسين ان يقدم امام عند رجل ووسط امرأة وبين ذلك من خشي
فان اجتمع رجال حوت فقط او شاة وخلف او خشي فقط سوى بين رويهم ومنه وكام ويتقدم
الى الامام من كل فرع افضلهم فان شاة ووا قدم اكبرهم فان شاة ورافضا بق فان شاة ورافضة
ويتقدم الافضل من المولى امام المفضلين في المسبي ويجعل وسط المرأة حذا لصدور الرجل
وخشي بينهما وجمع المولى في الصلاة عليهم افضل من كصلاة عليهم منفردين والاولى معرفة
ذكر ريتهم وان يثبته واسمه وتسميته في دعائه ولا يعتبر ذكره ولا باس بالاشارة حال الداء للميت
ثم يحرم كاسب في صفة كصلاة ويضع يمينه على شاة ولا يتعد ذلك انما تحته ولا يستفتح ويكبر اربع
تكبيرات يقرأ في الاولى الفاتحة فقط سر او لو لم يقرأ ويصلي على كسبي صلى الله عليه وسلم في ان ينزل كما في
الفاتحة المستشهد ولا يزد عليه ويدعو في الثالثة سرا با حسنا ما يحضره ولا تقيته وسين بالاثور
ينزل الله عز وجل ولما شهدنا ما نعبدنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واشائنا انك تعلم مغفلينا
وشاوانا وانت على كل شئ قدير اللهم هذا احببته منا حبه على الاسلام ومن يؤمنه منا فميت
على الايمان اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم ترحله ووسع مدخله واغسله بايا والثلج
والبرد ونقه من الذنوب والخطايا يا ذا الجلال والإكرام اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه
وارزقنا من جنات عدن واجهه واجه الجنة واعده من عذاب عذابه واغفر له وارحمه وعافه واعف عنه
ونقر له فيه اللهم انك عبدك بن محمد نزل بك وانت خير من نزل به ولا اعلم الاخير اللهم ان كان
حسنا في زه با حسنا وان كان حسنا فميت ونز عنه **وان كان صغيرا** ولو اني ابلغ حجتنا وانا اسهر
جعل مكان الاستغفار له اللهم اجعله ذرا الوالد و ذرا الوالد و ذرا الوالد و ذرا الوالد و ذرا الوالد
ز يميني واعظم به اجرهما والحقة بصالح سلف المومنين واجعله في كفالة ابي ابراهيم ومعه بر حجتك
عذاب الحليم وان لم يعرف في اسلام والدع على المولى ويتولى في دعائه لا لامة لا لله ان الله ان الله
ابنه انك نزلت بك وانت خير من نزل به ولا يقول اهلها زوجا حيا من زوجا في ظاهر كلامهم
ويقول في خشي هذا الميت وخشي وان كان يعلم من الميت غير الخير فلا يقول ولا اعلم الاخير او يثب بعد

بلغ

سان
بالجنازة

العبد

وروى الامام احمد
في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ما من مسلم يصلي عليه امة
الا شفوا فيه وقال ابو الخليل الامة
اربعون الى مائة فصاعدا انتهى من المسند
للإمام احمد رحمه الله

الرابعة قلمه ولا يدعو ولا يشهد ولا يسبح بعد الفاتحة ولا يقرأ بها من تسليمة واحدة
عن عينية يحجر بها الامام ويجوز ثلثا وجهه ويجوز ثمانية عن يساره ويرفع يديه مع كل تكبيرة وسين
وتوقه مكانه حتى يرفع والواجب من ذلك القيام ان كانت الصلاة فزضا فلا تصح من فاعده ولا ركع
وانكبر ان الاربع فمات ترك منها غير مسبوق تكبيرة عهدا بطلت وسهوا ليكره ما لم يطل الفصل فان
طال الفصل او وجد ضايف من كلام وخشي استئناف الفاتحة فصاح وصغره والصلاة على كسبي
صلى الله عليه وسلم ودعوه للميت ولا يتعين الدعاء للميت في الثالثة بل يجوز في الرابعة ويتعين غيره
في محله وتسلمه ولو لم يطل ورحمة الله اجر او تقدم في صفة كصلاة وجميع ما بشرط لمكتوبة
مع حضور الميت بين يديه قبل الدفن لا الوقت فلا تصح على جنازة حيوية لانها كامام ولا من وراء
حائل قبل اكتمل كحائط وخشي ويشترط اسلام ميت وتطهيره بما او تراب بعد دفن ان تقدم راضع
عليه ولا يجب ان يسامه الامام الميت فان لم يسامه كره قاله في كراهية ولا يشترط معرفة ميت
الميت فتوفي على الحاضر فان توفي احدا لم يقرأ الميت بتعيينه فان بانا غيره فمات ابو المعالي انها لا
تصح وقال ان يقرأ على دفن الرجل فان امرأة او عكس فالتياح من الاجزاء ولا يجوز الزيادة
على سبع تكبيرات ولا النقص عن اربع والاولى ان لا يزد على اربع فان زاد امام تابعه فاصح
ان يسبح ما لم يظن بدعة او رفضه ولا يتابع ولا يدعو بعد الرابعة في المكابحة ايضا ولا يتابع
بنيان اذ على كسبي ولا يطل بجنازته ولو بعدا وينبغي ان يسبح بعد هاهنا لا يقرأ دونه كولا
يسلم قبله وسنن في الامام في الزيادة وان كبر على جنازة لم يجز في كبر ثمانية ونزاهما
فان جازي بك كبر اثنا عشر ونزى الجنازة الثلاث فان جازي بها بعد كبر الرابعة ونزى الكبر
فيصير مكبرا على الاول وحلق اربعها وحلق اثنا عشر ثلثا على اثنا عشر ثلثين وعلى الرابعة واحدة
فيا في ثلاث تكبيرات اخر فيتم سبعا يقرأ في الخامسة ويصلي في السادسة ويدعو في السابعة
فيصير مكبرا على الاول وسبعا وعلى اثنا عشر وعلى اثنا عشر خمسا وعلى الرابعة اربعاً فان جازي
بجنازة لم يقرأ بها بالتكبير بل يصلي عليها بعد سلامه وكذا الوجي بثنائية عقب التكبيرة
الرابعة لانه لم يبق من سبع اربع فان اراد اهل الجنازة الاول رفعها قبل سلام الامام لم يجز
وفي الكافي يقرأ في الرابعة الفاتحة ويصلي في الخامسة ويدعو لهم في السادسة ومن كبر
سبوا بعض الصلاة كبر ودخل مع الامام ولو بين تكبيرتين بدأ او بعد تكبير الرابعة قبل
سلامه ويقضي ثلاث تكبيرات ويقضي مسبوقا فانته على صفة بعد سلام الامام فان اذركه
في الدعاء تابع فيه فاذا سلم الامام كبر وقد الفاتحة ثم كبر وصلى على كسبي صلى الله عليه وسلم
ثم كبر وصلى على كسبي فان خشي رفعها تابع بين التكبير من غير ذكر ولا دعاء رفعت ام لا فان سلم ولده
يقضي صح ومتى رفعت بعد الصلاة لم ترفع لاحد فظاهره كبره ومن لم يصل استحب له اذا
وضعت ان يصل عليه قبل الدفن او بعده ولو جاعه على القبر وكذا الخريف وخو كالي شهر من
دفنه وزيادة تيسرة ويجوز بعد هاهنا ان تترك في الفضة المدة صلى عليه حتى يعلم فراغها
ويصل امام وغيره على كسبي عن البلد ولو كان مسافة قصر او في غير حية القبلة بالنية الى سهر
لا في احد جانبي البلد ولو كان تكبيرة او لو لم يقطع صطرا او صرنا ولا يصلي كل يوم على كل فانيب
ومن صل كره له اعادة الصلاة الا على من صل عليه بالنية اذا حضر ووجد بعض ميت
صل على جملته فسنن فيها وباتي او صلا عليه بلا اذن وهو اولى منه مع حضوره ففاد
بها **فصل** ويجزم ان يغسل مسلم كافرا ولو قديما او كفته او يصلي عليه او يتبع
جنازته او يدفنه الا لا يجز من يدافيه غيره فيؤا ربه عند العدم فان اراد ان يتبع قريبا له

على م

فصل في الصلاة
على الميت

انظر هذه الصلاة

المال حصته كالاصلي في ملكه بظهوره فلو دفع الى رجل الفاضل عليه على ان يرجع بينهما نصيبين
في حال الحول وقد ربح الفين فعلى رب المال زكاة الفين فان اداها منه حسب من المال والربح فينقص
ربيع عشر راس المال والمال الموصى به بتركه في حال الحول وهو على ملكه ولو وصى بنقص نصيب
سماحية زكاتها ما كان الاصل ومن لم دين على علي با ذل من قرض او دين عرض تجارة او مبيع لم
يتضمن بشرط الجبا راولا او دين سلم ان كان للتجارة ولم يكن انما انا او من مبيع او راس مال
سلم قبل قبض على جنهما ولو انفسخ العقد او صدق او عوض خلع او اجرة بالعقد قبل القبض
وان لم تستوف في المنفعة وكذا كل دين لا في مقابلته مال او مال غير زكوي كوصي به وهو ورث
وتمن مسكن وعقد كذا جري في حال الزكاة من حين ملكه عنها كان او ديناً من غير بيعه الا
نعاه لاضها لا اشتراط السوم فان عيشت تركت كغيرها وكذا الدية الواجبة لا تركي لانها
لم تستوف ما لا زكاي زكاه اذ قبضه او شتمك منه فكل قبض شيئاً اخرج زكاته ولو لم يبلغ
المقبوض نصيباً او ابراهمه لما مضى قصد ببقائه عليه الزكاة او لا ويجوز اخرجها
قبل قبض ولو كان في يده بعض نصيب وباقه دين او عصب او ضل زك ما بيده ولعله فيها اذا
ظن رجوعه وكذا دين مستطاع قبل قبضه لم يتغير عن نصف صدق قبل قبضه بطلاق او كله
لانفساخه ما جرت خذلان زكاة فيه وان استقطه من زكاه وان اخذ به من عوضه او حال
او احتال زكاه كعنه وهبها والبايع اخرج زكاة مبيع فيه خيار منه فينبطال البيع في قدسره
وان زكته صدقاً كله لم تنصف بطلاقه رجوع فيما بقي بكل حقه ولا يجزئياً زكاتها منه بعد
طلاقه لانه مشترك ومتى لم تركه رجوع بنصفه كما ملاحق تركه هي ويجب ايضا في دين على غير
علي وعلى صاقل وفي موجد وحجج دينية او لا وفي مفسد في جميع الحول او بعضه ويرجع المفسد
منه على الفاضل بان زكاة لتتضمنه بده كتلفه ويجب في ضايع كتلفه الحول الشريف على ربه او
ما بيده على منقطع فان اخرج الملتقط زكاة ما عليه منها لم اخذها ربه يرجع عليه بما اخرج
ويجب في مسروق ومصدق من مئسي في داره او غيرها او مذكور جهل عند من هو وفي موصوف
ومرهون ويجزئها الراهن منه ان اذن له المرفق او لم يكن له مال يودي منه ولا في غيبة
ويجب في مبيع ولو كان فيه خيار قبل القبض فيتركه بايعه مبيعاً عنه متعين ولا متعين ومشتريه
غيره ويجب في مودع وليس للمودع اخرجها منه فبها اذ ما ملكها وفي غايه مع عبده او وكيله ولو
ايسر ربه المال او حبس ومنع من التصرف في ماله لم تستطع زكاته ولا زكاة في حال من عليه دين
يستغرق النصاب او ينقصه ولا يجد ما يقضيه به سوى النصاب او ماله لا يتغير عنه ولو كان
الدين من غير جنس المال حتى دين خراج وارث جنسية تجارة وما استدانه لمؤنة جها
وجذ اذ ودياس وكري ارض ونحوه لا ديناً بسبب ضمان فيمنع وجوبها في قدرها حالاً كان
الدين او موجد في الاحوال الباطنة كالامنان وققيم عرض التجارة والمعدن او الظاهرة
كالعقار والحبوب والتمير وصفتي من لا يمنع بقدره انما تستقط من المال بقدر الدين كانه
جزءاً من ملكه لم يترك ما بقي فلو كان له مائة الف درهم وعليه مائة الف درهم فليس زكاة الا ربعين
فان ثابلاً احدى وستين فلا زكاة عليه لانه ينقص النصاب ومن كان له عرض من قسيه يباع
لو افلس يفي بما عليه من الدين جعل في مقابلته ما معه فلا يزكيه وكذا ان يبيده الف وله على
ملي الف وعليه الف ولا يجمع الدين خمس الركات وصلى ابراء المدين او مضى من مال
مستحدث ابتداءه لا وحده دينه من كفارة وزكاة ونذر مطلق ودين حج ونحوه كسنة ادهي
فان قال الله على ان اصدق بهذا او هو صدقة في حال الحول فلا زكاة فيه وان قال الله على ان

زكاة
ملا لا تجزئ

اصدق بهذا النصاب اذا خال على الحول وجبت الزكاة وتجزئ به الزكاة صدقاً وبطلانها
من الزكاة والنذر ان يقرها معها وكذا النذر الصدقة ببعض النصاب **الحال** مضمي الحول
بشرط ان يصاب تمام ويعفى عن سائتي الا في الخارج من الارض فاذا استفاد مالا ولو
من غير جنس ما يملكه فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول الا في السائمة وراعي التجارة فان
حول له حول اصله ان كان اصله فضاً وان لم يكن فضاً باقر لم من حين ملكه النصاب ويضم المستفاد
الى نصيب بيده من جنسه او في حكمه ويترك كل حال اذ انتم حول ولا يعتد بالنصاب في المستفاد
وان كان من غير جنس النصاب ولا في حكمه فله حكم نفسه فلا يضم الى ما عنده في حال ولا نصيباً
ولا شيء فيه ان لم يكن نصيباً ولا يبيد وارث على حول موصى به بل يستأنف حولاً وان ملكه
نصيباً صفاً وانفق عليه الحول من حين ملكه فله مقتضى بالدين فقط لم تجب لعدم السو ولا
يتقطع بموت الاموات والنصاب تام بالمتأخر ولا يبيع فاسد وصلى نقص النصاب في بعض
الحول او باعده او ابدله بغير جنسه او ارتد ما ملكه انقطع الحول الا في ابداله ذهبه بفضة وعكسه
وعرض التجارة وادخال الصيارف ويجزئ مما معهم عند وجوب الزكاة ولا ينقطع فيما ابدله
بجنسه مما تجب الزكاة في عينه حتى لو ابدل فضاً بامر السائمة بنصيبين زكاهما ولو ابدل
نصيباً سائمة بمثلها لم يظهر على عيب بعد ان وجبت الزكاة فله الرد ولا تستقط الزكاة عنه
فان اخرج من النصاب فله رد ما بقي برده عتمة المخرج والقول قوله في قيمته وان ابدله بغير
جنسه لم يرد عليه ببيع ونحوه استأنف الحول وصلى قصد ببيع ونحوه الزكاة الزكاة
بيد مضمي اكثر الحول حرم ولم تستقط ويترك من جنس المبيع لذكاة الحول وان قال لم اقتصد
القرار فان قلت عليه من يتيه والا قبل قوله واذا تم الحول وجبت الزكاة في عين المال لاهن
عينه فاذا مضى حولان فاكتر على نصيب لم يرد زكاة واحدة وان كان اكثر من نصيب
لنقص من زكاة لكل حول بقدر نقصه به الا ما كان زكاة الفهم من الابل حق الذمة و
تكرر بتكرار الاحوال ففي خمسة وعشرين بغير في ثلاثة احوال الاول حول ثبت حتى ض
لم ثمان شيئاً لكل حول اربع شيئاً فلو لم يكن له الا خمس من الابل اصبحت زكاة الحول
اثنان لكونها ديناً ولو باع النصاب كله تعلقت الزكاة به منه وصح البيع وباقه يعلق
الزكاة بالنصاب كعلق ارض بغيره لا كعلق دين بدين ولا بما لا يجوز عليه لنفسه ولا
تعلق شركة فله اخرجها من غيره وانما ابدل وجوباً له ولو ائلفه لزمه ما وجب في الثالث لا قيمة
وتصرف فيه ببيع وغيره ولا يرجع بايع بعد لزوم بيع في قدرها ونحوها فان تقدر
فستخ في قدرها ان صدقة مشتركة مشتر الحيا ر فيجب بمضمي الحول ولا يقبض في وجوبها
اكان الا اذا كان لو كان النصاب ثمانية عن البلد لا يقدر على الاخراج منه لم يكن منه اخراج
زكاة حتى يتمكن من الاداء منه ولو ائلف المال بعد الحول قبل التمكن منه ولا تستقط بتلف المال
الا الزرع والثمار اذا تلفت في حيا قبل حصاده جزاً او رايق وما لم يدخل تحت اليد كالدين و
تقدم صغارة وديون الله من الزكاة والكفا وق والنذر غير المعين ودين سج سوا فاذما
من عليه منها زكاة او غيرها بعد وجوبها لم تستقط واخذت من تركته في حيا وارث فان
كان صغيراً لم يمتدحان كان معها دين آدني وضاق ماله اقتصر بالخصص الا اذا كان به
رهن فقدم وتقدم افضية معينة عليه وتقدم نذر بجهن على الزكاة وعلى الدين وكذا لو
افلس حتى با **زكاة بصفة الانعام** ولا تجب الا في السائمة منها للدر والتعل
وهي التي تربيها حال الحول او اكثره طرفاً او وسطاً فلو استدرى لها ما تدرى او جمع لها ما

بان
تقدرت

تأكل أو اعتلت بنفسها أو علفها غاصب أو ربها ولو جازها فلو زكاة ولا يجب في العوازل أكثر الكسنة
ولو لا جارة ولو كانت سامة نكحها كالابن الذي تكره ولو نكح بالسامة العلة لم تترك بنته ما لم
يوجد أهل ولو ساءت بعض المحرور وعلقت بعضه فالحكم لا يكره ويحب في متولد بين سامة وصغير
ولا يعتبر للسموم والعلف بنته ولو ساءت بنفسها أو ساءت غاصب وجبت كغصبه جبارا ورع
في أرضه به خبز العشر على ما كانه كل لو بنت بلا زرع وهي ثلاثة أع **أحد** الأب فلان زكاة
فيها حتى تبلغ خمسة فحب فيها شاة نصفه الأب جردة وردة فان كانت الأبلا صعبة في
شاة صعبة تنقص فيشاة بعد نصف الأب فان أخرج شاة صعبة أو بعيت لم يجز به بكثرة و
كنصلي شاة في العشر شاة في خمسة عشر شاة في العشر شاة في العشر شاة في العشر شاة في العشر
الزكاة من الشاة من الضان اعتباران يكون لها ستة أشهر فأكثر وان كانت من المعن فستة فأكثر
وتكون أنثى فلا يجزي الذكر وكذلك شاة الجيران وأبناؤها أخرج اجزاها ولا يعتبر كونها من
جنس غنم ولا جنس غنم أبدا فإذا بلغت خمسة وعشرين فحب فيها بنت محال لها مسنة سميت
بذلك لأن أمها قد حملت محالها وليس بشرط والمأخذ الحامل فان كانت غنم وهي أعلا من
الواجب خبز بين أجزائها وبين شاة بنت محال بصفة الواجب فان عدتها أي ليست في عالم
أو فيه لكن صعبة اجزاها ابن لبون أو خنثى ولد لبون وهو الذي له سنتان ولو نقصت قيمته
غنما ويجزي أيضا مكانها حق أو جذع أو كفي أو لزيادة السن ولا جيران وبنت لبون ولو
جيران ولو وجد ابن لبون فان عدم بن لبون فزاده شاة بنت محال ولا يجزى فقد انقضت زيادة
سن الذكر المحرج في غير بنت محال فلا يخرج عن بنت لبون حقا إذا لم تكن في عالمه ولا عن
الحقة جذعا وفي سن ثلاثين بنت لبون لها سنتان سميت به لأن أمها وضعت في ذات
لبون وفي سن أربعين حقة لها ثلاث سنين سميت بذلك لأنها استقرت أن تترك ويحمل عليها و
يتركها الفحل وفي أحد عشر سنة جذع لها أربع سنين سميت بذلك لا سقط سننها ويجزي
غنما شاة لها خمس سنين بلا جيران سميت بذلك لأنها القت شاة وفي سن سبعين بنتا لبون
وفي إحدى وتسعين حقتان إلى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة فحب فيها ثلاث بنات لبون
لم تستقر الفرضية ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فإذا زادت على عشرين ومائة
حب فيها ما يعيد لم يتغير الفرض وكذلك أسائر الفروض من الأب والبن والعم لا تتغير بزيادة
بعض جيران وبقرة أو شاة فإذا بلغت مائتين ألف الفرضان أن شاة أخرج أربع حقات وان شاة
خمس بنات لبون إلا أن يكون النصاب كله بنات لبون أو حقا فلا يخرج منه ولا يملك إلى غيره لو كان
حالي بينهم أو محجونا فيمتنع أخرج أدون ويجزي وكذا الحكم في أربع مائة وان أخرج غنما من
الفرضين بلا شاة شاة كالأربع حقات وخمس بنات لبون أو عن ثلاث مائة حقتين وخمس بنات
لبون صح أما مع أكثر فلا كحقتين وبنتي لبون ونصف عن مائتين وان وجد أحد الفرضين كاهلا
والآخر ناقصا لا بد له من جيران مثل أن يجزى في المائتين خمس بنات لبون وثلاث حقات فيمتنع
الكامل وهو بنات لبون وان كان كل واحد يحتاج إلى جيران مثل أن يجزى أربع بنات لبون
وثلاث حقات فهو محجونا أيهما شاة أخرج مع الجيران فان بدل حقة وثلاث بنات لبون مع الجيران
لم يجز لعدم علة الفرض مع وجوده إلى الجيران وان لم يجد الا حقة وأربع بنات لبون أداها
وأخذ الجيران ولم يكن له دفع ثلاث بنات لبون وحقة مع الجيران وان كان الفرضان معد
وهن أو صعبين فلما عدول عنهما مع الجيران فان شاة أخرج أربع حقات وأخذ ثمان
شاة أو ثمانين درهما وان شاة أخرج خمس بنات محال ومعهما عشر شاة أو مائة درهم

يجوز أن يخرج بنات المحال عنهما ويضعف الجيران ولا الجذعات عن بنات اللبون وبنا
خذ الجيران مضاعفا ولا أن يجزى أربع بنات لبون مع جيران ولا جيران حقا وبناخذ الجيران وليس
فيها بين الفرضين شيء وهو الا وما صد فهو عفو لا يتعلق به الزكاة بل بالنصاب فقط ومن
وجب عليه سن فعد ما حقه المالك في الصدق والتزول فان شاة أخرج سن أسفلا منها
ومعا شاة ثمان أو عشرون درهما وان شاة أخرج أعلا منها وأخذ مثل ذلك هذا الساعي الاولي
يشيم ومجنون فيمتنع عليه أخرج أدون ويجزي ويعتبر كونها عدل البه في ملكه فان عددها
حصل الاصل فان عدم ما يليها استقل إلى الأخرى وضاعف الجيران فان عدده أيضا استقل
إلى ثالث كذلك وحيد عقد الجيران جاز جيران غنم أو جيران دراهم ويجزي أخرج جيران
واحد وثمان وثالث النصف دراهم والنصف شاة فلو كان النصاب كله دراهم وعددت
الفرضية فيه فله دفع السن المستقل مع الجيران وليس له دفع الأعلى وأخذ جيران بلا جيران
فان كان المحرج ولي يقيم أو محجونا لم يجز له أيضا التزول لأنه لا يجوز له أن يعطى الفضل من
مال اليتيم فيمتنع شاة الفرض من غير المال ولا مدخل للجيران في غير الأب من عدم مخرجية
البقر أو الغنم ووجد وشاة حرم أجزائها وان وجد أعلا منها فعد معها بقدر جيران قبلت منه
فان لم يفعل كلف شاةها من غير ما له **فصل النوع الثاني** في البقر ولا شاة فيها حتى تبلغ
ثلاثين فيحب فيها ببيع أو تباع لعل منها سنة فحاذي سنة فزاد في غنما وهو جذع البقر
ويجزي أخرج من غنم وفي أربعين مسنة وهي شاة البقر القت سنعا لها سنتان ويجزى
أخرج أنثى أعلا منها بدلها لأخرج من غنم وفي أربعين تباعان ثم في كل ثلاثين ببيع وفي
كل أربعين مسنة فإذا بلغت مائة وعشرين ألف الفرضان فيحب فيهن ثلاث سنات وبنا أربعة
ابنة ولا يجزي الذكر في الزكاة عتق البتبع في زكاة البقر وان لبون أو ذكر أعلا منه مكان بنت
محال فذا عددها وتقدم إلا أن يكون النصاب كله ذكورا فيجب فيه ذكورا في جميع أنواعها ويجزى
من الصغار صغيفة في غنم دون الأب وبقر فلا يجزي أخرج فضلان وبنا حبل فيقوم النصاب
من الكبار ويقوم منهن ثم يقيم الصغار ويؤخذ عنها كسيرة بالوسط والتقدير بالقيمة مكان
زيادة السن ولو كانت دون خمس وعشرين من الأب صغارا وجب في كل خمس شاة كالكبار
ويؤخذ من المراضة من خمسة فان اجتمع كبار وصغار وصحاح ومعيات وذكر وناث لم يؤخذ
إلا أنثى صغيفة كبيرة على قدر قيمة المالكين إلا إذا الزمة شاتان في مال كله معيب الا واحدة كلية
واحدة وعشرين شاة الجميع معيب الا واحدة أو كانت المائة واحدة وعشرين سحالا الا واحدة
كبيرة فيخرج في الأولى الصغيفة وصغيرة معها وفي الثانية الشاة وسحلة معها فان كانت نوعين
كالنخا في الصراب والبقر والجواصيص والضان والمعد والمقود منه بين وحشي وأهلي وأخذت
الفرضية من أحدهما على قدر قيمة المالكين فان كان فيه كرام وليام وسمان ومهزبل وجب الوسط
بقدر قيمة المالكين وان أخرج عت النصاب من غير نوعه ما ليس في مال من جاز أن لم تنقص قيمته
المخرج عن النوع الواجب **فصل النوع الثالث** في الغنم ولا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين
فيحب فيها شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة فحب فيها شاة ثمان إلى مائتين فإذا زادت واحدة
فحب فيها ثلاث شاة إلى أربع مائة فيحب فيها أربع شاة ثم في كل مائة شاة شاة ويؤخذ من صغف
ومن ضان جذع وهذا وفي كل موهو وجبت شاة على ما في بيانها في الأصحية وتقدم بعضه ولا
يؤخذ شمس الا في ضراب لحية برصى به حيث يؤخذ ذكورا ويجزي ولا هرة ولا ذات عوار
وهي المعيبة بندها بعض أو عتة عيب يمنع التحية بها إلا أن يكون النصاب كله ذكورا ولا أنثى

وهي التي لها ولد تسمى ولا حامل ولا طرفة فلي لا يتجمل غلبا ولا خيار المال ولا الكوفة وهي
 السمينه ولا سن من جنس الواجب اعلا منه الارضى ربه كمنه لبون عن بنت حنا ولا يحري
 اخرج القيمة سواء كان حيا او مصلية او في الفطرة او لا وان اخرج سنا اعلا من الفرض
 من جنس اجزا غير ي من عن تبليغ واعلا من السنة عنها ربت لبون عن بنت حنا وحقة
 عن بنت لبون وجوز عن حقة ولو كان الواجب عنده وتقدم بعض ذلك ويجوز في شية واعلا
 منها عن حقة ولا جبر ان **فصل** الخلطة في المراسي لها تائب في الزكاة ايجابا و
 استقاطا فتصير الاموال كمال المال الواحد في نصاب الزكاة دون الحول فاذا اختلفت نفسها او
 اكثر من اهل الزكاة في نصاب من الماشية حول لم يثبت لها حكم الا انفرادي بعضه فحكمها في الزكاة
 حكم الواحد سواء كانت خلطة اعيان بان يملك مالا مشاعا بآبارك او شرا او هبة او غيره او
 خلطة او صا فان كان مال من ماله صحت فلو استاجر لرحي غنمه بشاة منها فالحول
 ولم يزد بها فمما خلطت ن ولو كانت الاربعين من اهل الزكاة او بعون شاة مختلطة لزمهم
 شاة ومع انفرادهم لا يلزمهم شيء ولو كانت ثلثة انفس مكية وعشرون لكل واحد اربعون
 شاة لزمهم شاة واحدة ومع انفرادهم ثلاث شاة ويوزع الواجب على قدر المال
 مع الوصف فستة البقرة مختلطة مع شاة يلزم رب الستة شاة وحمس شاة ويلزم رب الستة
 شاة واربعة اخرى شاة ويشترط في خلطة او صا اشتراكها في مراح يضم الجهم وهو المبيت
 والمأوى ايضا وهو مكان اجتماعهم لئلا يذهب الى المدعى ومشر به وهو مكان الشرب فقط
 وجمل وهو موضع الحلب ويحل وهو عدم اختصاصه في طرفة باحد المالكين ان اختلف النوع
 فان اختلفت كالضأن والمضن والجاموس والبقر لم يضر اختلاف الفحل للضرورة وصرعى وهو
 صويح ضم المدعى ووقته وشرع على منصوصه احدى الحديك ويظهر اتحادهما في الفحل ولا يعتبر
 شية خلطة كالاوصاف والاعيان ولا خلط اللبن ولا اثر الخلطة من لبس من اهل الزكاة
 كالفاض والمكاشب والمديت ولا في دون نصابه ولا خلطة الناصب بمغصوب فان اختلف شرط
 منها او ثبت لها حكم الا انفرادي بعض الحول كان اختلاطا في انسا الحول في نصاب بعد انفرادها
 زكاة المفردين فيه وفيها بعدة زكاة الخلطة وان ثبت لاحدهما حكم الا انفراد وحده مكلان
 يكون لرجل نصاب ولا خردونه ثم اختلفا في انسا الحول فاذا اتم حوله الاول فعليه شاة واذا
 تم حوله الثاني فعليه زكاة الخلطة او يملك نفسان كل واحد اربعين شاة فخلطها في الحال من غير
 مضي زمان امكن بيعها ببيع احدى نصيبه اجنبيا او يكون لاحدهما نصاب منفذ فيشتري الآخر
 نصابا ويخلطه في الحال كما تقدم فان المشتري ملك اربعين مختلطة لم يثبت لها حكم الا انفراد
 فاذا اتم حوله الاول لزمه زكاة انفراد شاة واذا اتم حوله الثاني وهو المشتري لزمه زكاة
 خلطة نصف شاة ان كان الاول اخرجها من غير المال وان اخرجها منه لزم الثاني اربعون جزاء
 من تسعة وسبعين جزاء من شاة ثم يذكى ان فيها بعد ذلك الحول زكاة الخلطة كلما تم حوله احدى
 فعليه بقدر ماله منها واثبت من هذين الثالثين لو ملك نصابين شرهما ببيع احدىهما مشاعا
 كيان في قرىيا ومن كان بينهما نصاب خلطة ثمانين شاة فباع كل منهما عنده بغير صاحبه و
 استداها الخلطة لم ينقطع حدهما ولم يزل خلطهما وكان الوثب لهما البعض فلهما وكذا ولو
 ملك رجل نصابا شرهما ببيع مضمرة مشاعا او علم على بعضه وباعه ثم اختلفا انقطع الحول ويشان
 من حين البيع وان افرد بعضه وباعه ثم اختلفا انقطع الحول فلهما الا انفراد او كثر ولو ملك نصابين
 شرهما ببيع احدىهما مشاعا ثبت لهما بيع حكم الا انفراد وعليه عند تمام حوله زكاة منفذ ولو كان

الحال يثبت في هذه المسئلة والمبيع ثلثها ركي البايع بشاة واذا اهلك نصابا بشرا لم يملكه الا لا يتغير به
 الفرض مثلا ان يملك اربعين شاة في المحرم واربعين في صفر فعليه زكاة الاول عند تمام حوله ولا
 شيء عليه في الثاني وان كان الثاني يتغير به الفرض مثلا ان يكون مائة شاة فعليه زكاة الثانية اذ اتم
 حوله ومدرها بان تنظر الى زكاة الجميع فتستطع منها ما وجب في الاول ويحب الباقي في الثاني وهو
 شاة وان كان الثاني يتغير به الفرض ولا يبلغ مضا با مثل ان يملك ثلثين من البقر في المحرم وعشر
 في صفر فعليه في العشر اذ اتم حوله زكاة خلطة ربع مسنة وان ملكه مالا يبلغ نصابا ولا يغير
 الفرض فلهما شاة ومثله لو ملكه عشرة بن شاة بعد اربعين او ملكه عشرة من البقر بعد
 اربعين فلا شيء فيها واذا كان بعض مال الرجل مختلطا وبعضه الآخر منفردا اختلفا مع
 مال لرجل آخر فانه يصير ماله كله كالمختلط ان كان مال الخلطة نصابا والالم يثبت حكمها واذا
 كان لرجل مستون شاة كل عشر منها مختلطة بعشر بن لاخر فعلى الجميع شاة نصفها على صاحب
 الستين ونصفها على خلطها به على كل واحد سدس شاة فاما كل خلطة الى مال الكل فيصير
 كمال واحد وان كانت كل عشر منها مختلطة بعشر لاخر فعليه شاة ولا شيء على خلطها به لانهم لم
 يختلطوا بالنصاب واذا كانت ماشية الرجل هفتة في بلد في فاكش لا تقصر بينهما الصلابة
 فهي كالمجموعة وان كان بينهما مسافة قصر فلكل مال حكم نفسه كالحول لرجلين ولا تؤثر هفتة
 البلدان في غير الماشية ولا الخلطة في غير السائمة وللساعي اخذ الفرض من مال اي الخليطين
 شاة مع الحياجة وعدمها ولو بعد هفتة في خلطة اعيان وقد وجبت الزكاة مع بقاء النصبين
 ويرجع الماخوذ منه على خلطه بقيمة حصته يوم اخذت فاذا اخذ الرجل من مال الرب
 اشركه ورجع بقيمة ثلثي المخرج على شركه وان اخذ مالا اخر رجع بقيمة ثلثه فان اختلفا
 في قيمة الماخوذ فالقول قول المدعى عليه مع يمينه اذا احتمل صدقه وعدمت البينة وان
 اخذ الساعي اكثر من الفرض فلا تاويل كاخذه عن اربعين مختلطة شاة يتن مالا احدهما
 او عن ثلثين بغير اربعة رجوع على خلطه في الاولى بقيمة نصف شاة وفي الثانية بقيمة
 نصف بنته ففاض ولم يرجع بالزيادة لانها ظلم فلا يرجع بها على غير ظالمه وان اخذ هتبا وبل
 كاخذه صحبة عن مواضع او كبيرة عن صغار او قيمة الواجب رجوع عليه ويجزي ولو اعتقد
 الماخوذ منه عدم الاجبة جزاء ومن بذل الواجب لزم بقوله ولا تبعة عليه ويجزي اخراج
 بعض الخلطاء بدون اذن بقيتهم مع حصنهم ولا يثبتهم والا حشيط باؤ منهم وهذا اخرج
 منهم فوق الواجب لم يرجع بالزيادة **باب زكاة الخارج من الارض** تجب
 في مكمل مدخر من ثمرات وغيره فحب في كل الجواب كالخضرة والشجر والسكر وهو من
 الصغير لونه لون الخلطة وطبعه طبع الشجر في البرودة والذرة والطحينيات كلها كالباق
 والجص واللوبياء والعدس والماش والقرص حب عريض اصغر من الباق قلا والذخن والارز
 والهرطبان وهو الجلبانة والكر سنه والحب والحنش والسمسم ولا يجزي الاخراج
 من شجره وكبش البقول كلها كالهندباء والكرفس والبصل وبزر قطونا ونحوها وبزر
 الربا حن جبهها وبازير القدر كالكزبرة والكز والكز والكز والكز والكز والكز والكز
 الرنكا زياج وهو النمش والاسنونج وهو حب السنب والحدل وبزر الكنان
 والقطن والبطيخ والقرطم والفتاء والحب والبطيخ والرشا والفل وبزر التبنه الحنكا
 ونحوه وتجب في كل ثم ينال ويترك كالتمر والزبيب واللوز والفسنق والبندق والسماق لافي
 غناب وزيتون وقطن وسمان وقنب وزعفران وورس ونيل ونخلة وغيره او حنا وفارجل

منه او من غيره فان رجعت اليه بارت او هبة او وصية واخذها من دونه او رها له الامام بعد قبضتها منه لكونه من اهلها كما في جاز **مسألة** وحين ان يبع الامام ما عا خادما اذا ابد اصلاح العسر ويصير ان يكون مسلما امينا خيرا غير متهم ولو عبدا ويكفي خادما واحدا احرته على رب النخل والكرم فيخرج من ثمرهما على اربابه ولا يخرج من الحبوب ولا يخرج من الثمر والارض حرز مقدار العشرة في روست النخل والكرم وزنا بعد ان يطوف به ثم يقدركه ثم انظر في ثمرها المالك قد رزق الكافة بخير بين ان يتصرف بماله وبين حفظها الى وقت الجفاف فان لم يحسن ويصرف في صحته وكرهه وان حفظها الى وقت الجفاف في ذلك الموضع فقط وانما قول الخارص او لا وسواء اخذنا حفظها ضمانا بان يتصرف او امانة وان تلفها المالك او تلفت بغيره بغير ضمانا زكاتها بخلافه ان اراد ان تركه الساعي شيئا من الواجب اخرج المالك فان لم يبعث ساعيا فليعلم ان المال من الخالص ما ينبغي ان اراد التصرف ليعرف قدر الواجب قبل تصرفه ثم ان كان انما اعلم ان كل نوع وحده لا اختلاف الا في نوع وقت الجفاف وان كان نوعا واحدا فله خوص كل شجرة وحدها وله خوص الجميع دفعة واحدة وان ادعى برب المال غلط الخارص غلط صحته قبل ان يغيره لم يغيره بل لو قال لم يحصل في يدي غير ذلك وان لم يحصل لم يبدل وكذا ان ادعى كنه به عبدا ويجب ان يترك في الخوص لرب المال الثلث او الربع فيجوز الساعي بحسب المصلحة ولا يملك بهذه القدر المزدور والنصاب ان اكله وان لم ياكله كل بهيمة يأخذ زكاة الباقى سواء بالقسط وان لم يتركه الى وصي شيئا فله المالك هو وعياله يبدل ويؤكل ولا يحبس عليه ولا يملك هو وعياله من حبوب ما جرت به العادة كزيتون ونحوه وما يجنب به عليه ولا يهدى ولا ياكل من زرع وعمر مستر كزيتون شيئا الا باذن شرعيه ويؤخذ العسر من كل نوع على قدر حصته ولو شق لكثرة الانواع واختلافها ولا يجوز اخراج جنس عن آخر فان اخرج الوسط عن جيبه ورد في بقدر قيمته في الواجب منه ما اوضح الردي عن الجيد بالقيمة لم يجز به ويجب العسر على المستاجر والمستفيد ون المالك والخراج عليه دونها ولا زكاة في قدر الخراج اذا لم يكن له مال يتايل به لانه كد بين ادبي ولانه من موهنة الارض كمنفعة زرعهم واذا لم يكن له سوى غلة الارض وفيه ما فيه زكاة وما لا زكاة فيه كالحضر جعل الخراج في مقابلته لانه احوط للمنفعة ولا ينقص النصاب بموهنة الحصاد والدياس وغيرهما منه لسبق الوجوب ذلك وتلزم الزكاة في المزارعة الفاسدة من حكم ان الزرع له وان كانت صحيحة فعلى من بلغت حصته منها نصيبا العسر وصلى حصص غاصب الارض من زرعهم استقر ملكه وزكاه وان ملكه رب الارض قبل ان يفسد او زكاه وكذا **مسألة** المصاير والجداد والديان يلا ويجمع العسر والخراج في كل ارض خراجية فالخراج في رقيتها والعسر في غلتها ان كانت لمسلم وهي ما تمتعت عنه ولم تقسم وما جلى عنها اهلها خوفا منها وما صولوا عليها على انها كانت وتغير بها معهم بالخراج والارض العشرية لا يخرج عليها وهي الارض المملوكة كالتبلي العلم اهلها عليها كالمدينة ونحوها وما اصابه المسلمون واخطوه كالبحر وما اصاب اهلها على انهم يخرجون نصيبا عليها كالجزيرة وما اقطع الخلفاء الراشدون اقطاعا على ملكهم وما فتح عنه وقسم كمنصف خيبر ولا امام استأط الخراج على وجه المصلحة ويأتي ويجوز لاهل الذمة شراء ارض عشرية من مسلم كالحجج اجية ولا عشر عليهم كالمساكنة وغيرها لا زكاة فيها لكن يكره للمسلم بيع ارضه من ذبي واجرها او اعدائها نصيبا لا نقضه الى استأط العسر الخراج منها الا لتبلي فلا يكره ذلك ولا شي على ذبي فيها العسر من ارض خراجية ولا فيما استأجرة او استأجرة من مسلم اذا زرعه ولا فيما اذا جعل داره بستانا او

مطلب
انظر قوله يجب
الاكراه

مطلب

من رعة

من رعة ولا فيما اذ رضع الامام له ارض من الغنيمه او احيى صولنا **مسألة** وفي العسل العسر سواء اخذ من موت او من ملكه او ملكه غيره لانه لا يملك بملك الارض كالصيد ونصيبه عشرة اوراق كل مرق يفتح الراسية عشر رطلا عرا قيمه فيكون مائة وستين رطلا ولا يتكسر زكاته مفسرات ولو بقيت احوالا ما لم يكن للشيء رة ولا شيء في المن والشرنجيين والسير خشك ونحوه مما ينزل من السماء كالدون وهو طوطى وينزل على نبت مثلكه المعن او تعلق الرطوبة بها فيؤخذ وتطبخ احوال العسر والخراج باطل وعلمه في الاحكام كسلطان يبيع غيره هابان ضمانا بقدر معلوم ط يقتضي الاقتصار عليه في ملكه ما زاد وعمره ما نقص وهذا اضاف لموضوع العمالة حكم الا ما نه **مسألة** في العسر وهو كل مثل في الارض من غير جنسها ليس بها ثمنها يخرج من اهل الزكاة من معدن في ارض مملوكة له او مباحة او مملوكة لغيره ان كان جارا ولو من داره نصيب ذهب او فضة او ما يبلغ قيمته مضابا لحد من غيره بعد سبكه وتصنيفه منطبعها كان كصنف برصا ههنا وحده او غير منطبع كياقوت وعقيق وبنفس وزهر جرد وموهيا ونحوه ويشتم وزج وغيره من زهر وبلور وسبع وكحل ومضرة وكبريت وزفت وزبيق وزجاج وكحل وقار وسندس وسمن ونظا وغيره مما يسمى معدن فقيم الزكاة في المال ربع العسر من قيمتها او من عينها ان كانت اثمنا وما يجده في ملكه او موات فهو احوق به فان سبق اشان الى معدن في موات فالسابق اولى به مادام يعمل فان تركه جاز لغيره العمل فيه وما يجده في مملوكة لغيره ملكه فهو ملكه المالك ان كان جامدا او اها الجاري فمباح على كل حال ولا يمنع الذبي من معدن ولو بهارنا ولا زكاة فيما يخرج منه كالحايت المسلم لانه ليس من اهل الزكاة ويأتي ذكر المعادن في الاصول ووقت وجوبها فظهره واستفادها بها احرازه سواء استخرج في دفعة او دفعات لم يترك العمل بينهما في اهل الوجوده ثلاثة ايام ان لم يكن عذرا فان كان فبذواله فلا اثر لتركه لا صلاح آله ومرض وسف يسر واستراحت ليله او نهارا ما جرت به العادة واستفاد له بئس خراج بين النبلين او هبة عبيده او اجيرته ونحوه فيضم الجنس الواحد بعضهم الى بعض ولو من معادن في تكميل نصيب ولا يضم جنس الى آخر غير نقد ولو كانت متقاربة كقار ونقطة او حديد ونحاس ولو من معدن واحد ولا ضم مع الا بهما ولا يجوز اخراجها اذا كانت اثمنا نالا بعد سبكه وتصنيفه فان وقت الخراج عقبها فان اخرج قبل ذلك لم يجز ورد عليه ان كان باقيا او قيمته ان تلف فان اختلفا في القيمة او القدر فالقول قول القابض مع يمينه فان صفاه اخذته فكان قدر الواجب اجزا وان نقص فعلى المخير ان ينقص وان زاد رد الزيادة عليه الا ان يسحب به ولا يرجع بتصنيفه وموهنة بتصنيفه وسبكه على مستحجره كموهنة استخراجها فلا يصح سبب بذل كالحبوب فان كان ذلك دينا احتسب عليه كما يحسب بما افق على الذرع ولا يتكسر زكاته اذا لم يقصد به التجارة الا ان يكن نقدا وان استخرج اقل من نصاب فلا شيء فيه ولا زكاة فيما يخرج من البئر من اللوة ولو لم يكن جارا والعسر وغيره والجو ان كصيد بئر وان كان المعدن بد ارحسب ولم يقد ر على اخراجه الا بقدر صنفه فغنيمته تجنس بعد ربع العسر **مسألة** ويجب في الركاز الخمس في المال ابي نزع كان من المال ولو غير نقد قلا او كثر ويجوز اخراج الخمس من غيره ويصرفه مخرج الى المطلق المصالح كلها ويجوز للامام رد خمس الركاز او بعضه لو اجره بعد قبضه وتركه له قبل قبضه كالخراج وكل له رد خمس البئر والغنيمه وله ايضا رد الزكوات على من اخذت منه ان كان من اهلها لانه اخذ بسبب صحته كارساء وقبضها عنه دين كما تقدم في الباب فان تركها له

مطلب

من رعة

من غير قصد لم يربح او يخرى زواجه فترتبه بنفسه وبأقرب له ولو ذميا وصنعا هنا بدرا واما ما كان
صغيرا او صغيرا وخرجه عنهما الوالي الا ان يكونا واجدا جيرا فيه لهما فيه فلهما جرة ولو استوجرت
لغيره بغير او هدم بغير فخره فلهما لاجل الجيرة وان وجدوا بعد فخره من كسبه لسيده ان وجدوا
واجده في موته او نكاحه او ارض لا يعلم ما كانا او على وجه هذه الا ان اوفي طرف غير مسكون
او في طرفه اوفي ملكه الذي احياه وان علم ما كانا او كانت مستقلة اليه فلهما ايضا ان لم يكن
الملك لا ان الركا لا يملكه الملك الا ارض فلهما ان كانا بلا بنية ولا وصف فلهما مع بنية وان اختلف الرتبة
فادعى بعضهم انه لم يورثهم وانكر البعض فحكم من انكر في نصيبه حكم المالك الذي لم يعترف به وحكم
المدين من المالك المعترف وان وجد فيه لفظة فاجدها احق من صاحب الملك وكذا حكم
المستاجر والمستقيم في الدار كانا او لفظة فان ادعى كل منهما انه وجدته او لا وجدته
فقد لم يكتسب زيادة اليد الا ان يصفوا احدهما فيكون له مع بنية والدار كانا وجدته من دون
الجار هلية او من تقدم من الكفار في الجملة في دار الاسلام او عهد او دار حرب وقد عرفت جرة
او يجرى عنه لا منعة لغيره فان لم يقدس عليه في دار الحرب الا بجرعة لهم منعة فخصيصة عليه وعلى
بعضه علامة كغيره فان كان عليه او على بعضه علامة المسلمين او لم تكن عليه علامة كالا
وافي والحلي والسبايك فلهما لفظة **باب زكاة الذهب والفضة وحكم الصلي**
بج زكاتها ويعتد النصاب ففصل الذهب عشرين مثقالا وزنة التمثال درهم وثلاثة اسباع
درهم ولم يغير في جاهلية ولا اسلام وهو ثلثان وسبعون حبة شعير متوسطة وقيل ثلثان
وثلثون حبة وثلاثة اسباع حبة من الشعير المطلق ولا يفي بينهما وزنة العشرين مثقالا
لدرهم ثمانية وعشرون درهما واربع اسباع درهم وثلثون حبة من الشعير
وثلثون درهم خمسة وعشرون درهما وسبعادنيار وشعيرة ونصف **فصل** النضرة ما يتا درهم وما يتا قبل
صايرة واربعون مثقالا وفيها ربع العشر موزن او غير موزن والاعشار بالدرهم الا
سلامي الذي زنة ستة دوانق والعشرة دراهم سبعة مثاقيل فالدرهم نصف مثقال وخمس
وكانت الدراهم في صدر الاسلام مئة مثقال وسبعون حبة شعيرة او مئة البغلية نسبة الى ملكه يقال له راس
البغل الدرهم منه ثمانية دوانق والطينية نسبة الى طينة الكساح الدرهم اربعة دوانق فجمعته
بنوا امية وجعلوها درهمين مئة مثقالا درهم ستة دوانق وثلثون حبة شعيرة او مئة البغلية نسبة الى ملكه يقال له راس
والدرهم الاسلامي ولا زكاته في مفسوس شيئا حتى يبلغ قدر النضرة ما فيه من النضرة ما فيه
فان شكك هل فيه نضاب خالص خالص بين سبكه واخراج زكاة نفقة ان بلغ نضابا وبين النضرة
واخراج قدر من كانه يفتن وان وجبت الزكاة وشكك في زيادة استظهر فالف ذهب ونضرة
مختلطة صحت ماية من احداهما وان استنبه عليه من ايهما وتقدر العتدين زكي ستائة ذهبا
واربع ماية فضة وان اراد ان يركب المفسوس شيئا منها وعلى قدر الغش في كل دينار رجا وال
لم يتجزأ الا ان يستظهر فخرج قدر الزكاة يفتن وان اخرج ما لا غش فيه فهو افضل ويعرف قدر
غشه حقيقة بان يبيع ما على اء ما يبيع فيه ذهبا خالصا زنة المفسوس ويبيع على المائة ثم
يرفعه ويبيع بدله فضة نضرة المفسوس ويبيع المفسوس على المائة وهو اعلى من الاول
لان الفضة اخص من الذهب ثم يرفعها ويبيع المفسوس ويبيع على المائة ثم يبيع ما بين العلاء
الوسطى والعليا وما بين الوسطى والسفلى فان كان المفسوسا سوا نصف المفسوس ذهب
ونصفه فضة وان زاد او نقص فحسب به فعلى هذا لو كان ما بين العليا الى الوسطى ثلثي ما بين
العلايين وما بين السفلى الى الوسطى ثلثة كانت الفضة الثلثين والذهب الثلث وبالعكس الذهب

الثان والاول ان يكون الاثنا ضيفا او يتعين ان يكون اعلاه واسفله في السعة والفقير سواء كقصة
وتجرها ولا زكاة في غشها الا ان يكون فضة فيضم الى ما معه من النقد فضة كان او ذهبا وكيفية
ضرب نقد مفسوس وان اخذ ذهبا ونقدا فخرجت من نقد مفسوس به مع انكر اهله اذ اعلمه بذلك وان
جهد قدر الغش فان **فصل** النضرة والكمية عشر وهي ثلث المفسوس من ذهب ونضرة بالحق
بالطه في العقل حجة بلا نزاع بين علماء المسلمين ولو ثبت على الدوام ويقترب بها كثير السجيا
التي هي من المفسوس ومن طلب زكاة المال بما حرمه الله كقصة بنقصه كالمداوي وهي اسد تحت ما منه
ولو كان محتاجا باحوا وجب فيه خمس وزكاة ولم يوجب عالم فيها شيئا والقول بان تارون عليها
بأطال ولم يذكرها ويعلمها الا فيلسوف او اخا دي او ملكة ظالم وثالث ينبغي للسلطان ان يفرق
لهم فلو ساء تكون بقيمة العدل في معاملتهم من غير ظلم لهم ولا يجرى ذر السلطان بالفسوس بان
يشترى بها خاسا فيضرب فيجبر فيه ولا بان يجرى عليهم الفلوس التي بايديهم ويضرب لهم غير هابل
يضرب بقيمة من غير ربح فيه للمصلحة العامة ويعطى اجرة الصناع ما بين المال فان التجارة
فيها ظلم عظيم من ارباب ظلم الناس والمداوي لهم بالباطل فانه اذ احرمت المعاملة بها صارت عرفا وضرا
لهم فلو ساء اخرى افسد ما كان عندهم من الاموال بنقصا سهارهم فظلمهم فيها يضربها بغلا سحرها
وفي السنة من النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم الا من باس فاذ
كانت مستوية المقدار سحر الفاس ولم يغير في الاخر النحاس والفلوس الكاسدة الكاسدة
ليضربها فلوسا فيجوز ذلك يحصل بها المقصود من الثمنية وكذا كذا الدراهم التي تسمى ولا يضر
لغير السلطان قال **فصل** احد لا يبيع ضرب الدراهم الا في دار الضرب باذن السلطان لان الناس ان رخص
لهم ركبوا العتق لم يخرج عن جيبه صحيح وردى من جيبه ومن كل نوع جيبه وان اخرج
بقدر الواجب من الاعلى كانا افضل وان اخرج عن الاعلى مكر او بهرجا وهو الذي زاد قدر
ما بينهما من الفضل واجرة وان اخرج من الاعلى بقدر القيمة دون الوزن لم يجرى به ويجري قليل
القيمة عن كثيرها مع الوزن ويجري مفسوس عن جيبه ومكسر عن جيبه وسود عن جيبه مع
الفضل بينهما ولا يلزم بقوله ردى عن جيبه في عقد وغيره ويثبت الفسخ ويضم احد النقدين
الى الاخر في تكميل النصاب ويجوز عنه ويكون الضم بالاجزاء لا بالقيمة ففسدة مثلا قبل ذهبا نصف
نضاب وماية درهم نصف فاذا اضم اليه النضاب وان بلغ احداهما نضابا ضم اليه ما نقص عن الآخر
ولا يجوز اخراج الفلوس عنهما ونضم قيمة العدد الى كل منهما واليهما ويضم جيبه كل جيبه
ومضه وبه الى رد به وبثه **فصل** ولا زكاة في حلي صلب لرجل او امرأة من ذهب و
فضة معد لا يستعمل بها ح او اعادة ولو لم يعد او يلبس او يصفى عليه كرجل يتخذ حلي
النساء لا عارتهن وامرأة تتخذ حلي الرجال لا عارتهن **فصل** لا عارتهن وان كان الحلي
ليتم لا يلبس فله عارته فان فعلت زكاة والا فقيمة الزكاة فضاها الحلي المحرم كطوق
الرجل وسواره وخاتمه الذهب وحليته مراكب الحيوان ولها من الحلي كالحلج والسروج ومقاي
الكلاب وحليته الرقاب والمداية والمسط والمكحلة والميلد والمسرجة والمروحة والمسربة
والمد هنة والمسط والجو والمقنيد والاثنية وحليته كتب العلم والدراة والمقنيد وما اعد
للكر الحلي المواشط منها حله ليسم او لا او اعد لتجارة كحلي الصيارف او قنينة او اذخار
ورقته اذ احتاج اليه او لم يقصد به شيئا فقيمة الزكاة ولا زكاة في الجوهر والذوق وان
كسرت قيمته او كان في حلي الا ان يكون لتجارة فيقيم عليه ثمنه الفلوس كعدو ضا التجارة
فيها زكاة القيمة قال **فصل** الجدة وان كانتا للثقة فلا ولا اعتبار في نضاب الكل بوزنه الا الجاه

بالف

بأن
يمكن

المعد للتيارة ولو نقد ان لا اعتبار بغيره فلهذا يتفق النقد بغيره آخر ان كان احفظ للمنفعة او نقص
عن نصاب لا يضره وان انكسر الحكي وامكن لبسه كاشفاً من حرقه فهو كالحكيم وان لم يكن لبسه
فان لم ينجح في اصلاحه الى سبكه ويجتهد في صنعة وينتج اصلاحه فلا زكاة فيه وان لم ينجح في كسره او لم
ينتهي فففيه الزكاة وان احتاج الى جدي يصنعهم زكاة والا عتبه ربحي الا اخرج من الحكي المخرج
منه وان كان للتيارة او كان صاحب الصناعة ووجبت زكاة لعدم استعماله او اعاره وحوزه
فالا اعتبار في الاخراج بغيره فان اخرج منه شيئاً عا او مثله وزادها ثابلاً جوده في زيادة الصنعة
جاء وان اراد كسره لم يخرج زكاة كسره ينقص قيمته ويباح لذلك من الفضلة خاتم ولبسه في خضر
بسا وفضل منه او من غيره ولو من ذهب ان كان يبيع او يجعل فضة صايل كنه ولا بأس بجعله
مكافاً او اكسره ما لم يخرج عن العادة وجعل فضة منه او من غيره ولو من ذهب ان كان يبيع او يجعل
لبسه في سبكه ووسطه وظاهره لا يكره في الابواب والبصر ويكره ان يكتب عليه ذكر الله من
مزان او غيره ويجوز ان ينقش عليه صورة حيوان ويجوز لبسه وهي عليه ويباح التخمم بالعقيق
ويكره له جلد اصداء خاتم حديد وصنعة وخماس ورجل صاير وكذا دملوح ويباح له من الفضلة بغيره
سيف وحلية منقطة وجوشت وببضعة وهي الخزفة وحف وزان وهو شئ يلبس تحت الخف وحبال
وحذاء كالمعصر والنعل وراس الرجح وشبهة السكين والتر كاش والطلا لبس به وخنجر
ذو كور لا يخذ لنفسه عدة خذ ايتى او ضا طر فلا يخلو حوازه وعدم زكاة له وجوز ان يلبس ثيابا
فاكثر جميعها ويحرم عليه مسجد وحجاب ولو وقف على مسجد وحوزه فذلك من ذهب او فضة
لم يبيع ويحرم وتماز الموقف هو بمنزلة الصدقة فيكسر ويصرف في مصلحة المسجد ويحرم
ويحرم ثوبه سمف وحابط يذهب او فضة ويحرم ان يشره زكاة في الاستدانة فلم يجتمع
منه شئ فله استئذاضه ولا زكاة فيه لعدم الكفاية ولا يباح من الفضلة الا ما استثناه الا
صلى على ما تقدم فلا يخرج من ذلك وحسب لبسه منسوج يذهب او فضة او صخرة باخرها
وتقدم في سائر العورة ويباح له من الذهب بغيره السيل وذكر كنه عقيل ان بغيره سيف
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية مثاقيل وما دعت اليه ضرورية كانه وربط لسرا او
استنانه به ويباح للنساء من الذهب والنضرة ما جرت عادتهن بلبسه كالمخيط وخنجر
وسوار ودملوح ومطاط وعقد وطلا لعلاد وطلا وخنجر وما في الخافق والمقال من حراير
وتعاونيد وكرهها شبه ذلك مثلاً او كنه ولو زاد على ذلك مثقال حتى دراهم ودنانير معرافة
او في مرسله ويباح للرجل والمرأة الثعلي بالجوهر وخنجره ولو في حلي ولا زكاة فيه الا ان يبد
للكرى والتجارة كما تقدم ويجوز تشبه رجل بالمرأة بالمرأة برجل في لباسه وعذره ويجب
انكاره هو تقدم **باب عرض التجارة** وهي ما يبيع ويباع وسرا لا اجل
رجح عند النقد بن غايبا في الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت قيمتها نصاباً ويؤخذ منها لا
نحو حلي الرجح لامن العروض ولا يبيع للتجارة الا ان يملكها بفعله بنية التجارة حال التملك
بان يقصد التملك بها اما بخاصة محضه كالبيع والاجارة والصلح عن المال لجمال والاخذ
بالشفقة والهبة المقتضية للتأديب او استئذاهما بعم او غير محضه كالنكاح والخلع و
الصلح عن دم العبد او غير معاوضه كالهبة المطلقة والعقبة والوصية والاحتسابات
والاصطحاب والاصطيان فان ملكها بارت او ملكها بفعله بغير نية في نفى التجارة بها
لم تعد للتجارة الا ان يكون اشتراها بغيره تجارة فلا تحتاج الى نية وان كانت عنده
بغيره للتجارة فنفاه للقيمة بغيره للتجارة لم يبيع للتجارة الا حلي اللبس اذا انما يبيعه

بصفته صح

التجارة فيصير لها بغير النية لان التجارة اصيل فيه وتقوم العروض عند الحول بالاه خط لا
هل الزكاة وجوباً من عين او ورق سواء كان من نقد البلد ونقد الاوى وسواء سلعت قيمتها
بكل منهما نصاباً او باحدهما ولا يعتبر ما اشترى به ولا عتبه بغيره بعد ثبوت قيمته
ولا يرد بالذوق الا للقيمة فيقوم سادجة ولا عتبه بغيره آتية ذهب او فضة ويقتصر
الحضي بغيره وان اشترى عرضاً بنصاب من الاثمان او من العروض بنى على حوله وان
اشترى بنصاب من السائمة او باعه بنصاب منها لم يبين على حوله وان اشترى بنصاب سائمة
لتيارة بنصاب سائمة للقيمة بنى وان ملكه بنصاب سائمة للتجارة في حال الحول والرسوم
ونية التجارة بعد جوده ان فعلية زكاة تجارة دون رسوم ولو سبق حوله رسوم وت وجوب
زكاة التجارة مثل ان يملك اربعين مثاقيل فيتمتع بها دونها يبيعه درهم ثم يبيعه بغيره
في نصف الحول ما يبيعه درهم زكاة تجارة اذا لم يحوها لانه انفع للمنفعة فانه لم يبلغ
قيمة بنصاب التجارة فعلية زكاة الرسوم ولو ملكه سائمة للتجارة بغيره نصف حوله لم يقطع
نية التجارة استأنف حوله وان اشترى عرضاً للتجارة بغيره او زرعه بغيره تجارة او اشترى
شئاً للتجارة بغيره في عتبه الزكاة فاعترفت حوله بان يكون به والصلح في المرة واستند
الحب عند تمام الحول وكان قيمته الاصله تبلغ نصاب التجارة زكاة الجميع زكاة قيمة ولو
سبق وجوب العترة ولا عتبه عليه ما لم تكن قيمته دون نصاب كما تقدم فان كانت دون
نصاب فعليه العترة ولو زرع بذر القنية في ارض التجارة فزاجب الزرع العترة واجب
الارض زكاة القيمة وان زرع بذر التجار في ارض القنية زكاة الزرع زكاة قيمة ولو
كان العترة ما لا زكاة فيه كالسفرجل والتفاح ونحوهما او كان الزرع لا زكاة فيه كالخضروات
او كان لغير التجارة وعبيدها اجرة ضم قيمة العترة والخضروات والاجرة الى قيمة الا
صل في الحول كالدج ولو اكره من شرا عقاراً فزاره من الزكاة زكاة قيمة ولا زكاة فيما اعه
للكرى من عقار وحيدان وغيرهما ولو اشترى شئاً للتجارة بغيره بالف فضا وعند الحول
بالعين زكاة ما واخذ الشفعة بالف ولو اشترى بالعين فضا ر عند حوله بالف زكاة
واخذ الشفعة بالعين وان اشترى صباغها يبيع به ويبقى كنه عقاراً ونبيل وعصفر
ورحنة من عرض تجارة يقدم عند حوله لا عتبه منه عن صبيغ قائم بالذوق فففيه معنى
التجارة وحسبه ما يشترى به دباغ ليدبغ به كعصفر وقرط وما يدهنه به كسمن واصل ولا زكاة
فيما لا يبيعه له اشرى بغيره فضا من حطبه وقلبي ونورة وصابون واشنان وخنجره
ولا زكاة في آلات الصناعة واصنعة التجار ومقارير العطار والسمان وخنجرهم الا ان يبيعه
بغيره بما فيها وكذا الآلة الدواب ان كانت لحفظها وان كان يبيعها معها من مال تجارته ولو لم
يكن ما ملكه عين مال بل صنعة عين وجبت الزكاة ولو تملك عبد تجارة خطاً او عصداً
فصالح على مال صار للتجارة ولو اخذت محض للتجارة فتمت لم يملكه عاد حكم التجارة ولو
اشترى عرضاً تجارة بغيره فضا فضا عليه بغيره القطع الحول واذا اذنا كل واحد من
الشركيين لصاحبه في اخراج زكاة فاضاها معاً او جعل الشفقتين كل واحد منهما نصيب
صاحبه لانه افضل حكماً ولانه لم يبق عليه زكاة كما لو علم لم يشي وان اخرج احدهما قبل
الاخرين الثاني فعليه الاول على اوله يعلم لان ادى دنيا بعد ادا صوكه ولو لم يعلم ويرجع
المدك على الثاني بغيره بما قبض من الكلي ولو اذن غير شركيين كل واحد منهما لآخر في اخراج
زكاة فكل شركيين فيما سبق ولا يجب اخراج زكاة الا باليحب ويملك المال الموكلة انه اخرج

قبل دفعه وكيفية الى الساعي ومثل من دفع زكاة ماله اليه ولم ادع الى ان كان اخرها وتزجها من الساعي
 ان كانت بيده فان تلفت او كان دلفا الى الفساق وكذا كانا دلفا اليه فلا ومنه نذر زكاة
 قدم الزكاة فان قدم النذر لم يصح زكاة وله الصدقة نظو عاقل اخراج زكاة **باب**
زكاة الفطر وهي صدقة تجب بالفطر من رمضان طهرة للصائم من اللغو والرفث ومصرفا
 للزكاة وهي واجبة وشتم من صاع على كل مسلم حر ولو من اهل البادية ومكاتب ذكور وانى كبير
 وصغير ولو يتيما ويخرج عنه وليه من ماله وسيد مسلم عن عبده المسلم وان كان للتجارة
 لا الكافر ويجب في مال صعب للزكاة مؤنة نفسه وفي العبد المذموم والموصى به على ماله
 وقت الوجوب وكذا البيع في مدة الحيا فطرته على ماله وهو المستحق فان لم يكن للراهن
 شيء غير العبد بيع منه بقدر الفطرة اذا فضل عنده عند فطرته وهوت عياله يوم العيد
 ليلته صاع ويصير كون ذلك فاضلا بعد ما يحتاج لنفسه وكن ثلثه مؤنة من صاع
 وخادم وداية وحياب بذلة ودار يحتاج الى اجرها للنفقة وساعة يحتاج الى ثمنها وبضاعة
 يحتاج الى ربحها ونحوه وكذا كتب يحتاج للنظر والحفظ وحلي المرأة للبهن او لغيره
 يحتاج اليه ويلزم المكاتب فطرة زوجته وقدره من ثمنه ورقيقته وان لم يفعل
 الا بعض صاع لزمه اخر اجبه عن نفسه فان فضل صاع وبعض صاع اخر صاع عن نفسه
 وبعض الصاع عن ثمنه مؤنة وبكسبه المخرج عنه ويلزم المسلم فطرة من يورثه من المسلمين
 حتى زوجته عبده الحرة وما كان نفع من فطرته وخادم زوجته ان لزمته نفقة ولا لزم
 الذرير بآبائه اهل لان النفقة للمحل لا لها ولا من استاجر اجيرا وصنيرا بطعامه و
 كسوته كضيف ولا من وجبت نفقة في بيت المال كعبيد الغنمية قبل التسمية وانى ونحو ذلك
 ولا من لزمه نفقة زوجته الا هذه ليل فقط بل على سبيلها وتزجها كالنفقة فان
 لم يجد ما يورثي عن جميعهم بدا بنفسه ثم باصرته ثم برقيقته ثم بآبيه ثم بولده ثم على
 ترتيب الميراث الا قرب فالأقرب وان استقرى الثمان فأكثر ولم يفضل غير صاع اقرب
 ولا تجب عن جنين بل تستحب ومن يبيع جوفه مسلم شهر رمضان فله زكاة فطرته لان
 ما نه جماعة ولا اذا كان رقيقا واحدا بين شركاء او بعضه حر او قديم بثلث نفقة الشبهة او
 او الحقة القافة واحدا باثنين فأكثر فعليه صاع واحد ولا تدخل الفطرة في المداية فينفذ
 بعضه حر فان كان يوم العيد فدية العبد المقت نصفه مثلا اعتبر ان يفضل عن مؤنة نصف صاع
 وان كانت فدية السيد لزم العبد ايضا نصف صاع ومن عجز منهم عما عليه لم يلزم الا اطر سوك
 تسطه كسركي ذمي وان عجز زوج المرأة عن فطرته فاعليه ان كانت حرة وعلى سيدها ان
 كانت امته ولا ترجع الحرة والسيد بها على الزوج اذا اسير من له عهد آبق او ضال او مضمون
 او مجهول كاسب تعليم فطرته الا ان يشك في حياته تستسقط وان علم حياته بعد ذلك اخراج لما
 مضى ولا يلزم الزوج فطرة ناسن وقت الوجوب ولو حاصلا ولا من لزمته نفقة العبد
 المذموم بل اذا لم يسل اليه والصغيرة التي لا يمكن الاستمتاع بها ويلزمه فطرة صديقه
 ونحوها لا يحتاج الى كلفة ومن لزم غيره فطرته فخرج عن نفسه بغيره اذ نه اجزا الكملو
 اخراج باذنه لان الغير متحمل لاصل ولو لم يخرج من ثمنه فطرة غيره مع قدرته لم يلزم
 الغير شي ولا مكالمة بالاشراج ولو اخرج العبد بغيره اذن مسيده لم يخرج به وان
 اخذ ج عن لزمه فطرته باذنه اجرا ولا فلا ولا يمنع الدين وجوب الفطرة الا ان يكن
 مطالبا به ويجب به ويجب بغيره سمسر ليلية الفطر من اسلم بعد ذلك او من فرج اوله

ولو اتمه

ولد او هكذا عبد او كان معسرا وقت الوجوب ثم اسير بعد فطرته وان وجد ذلك قبل الفطرة
 وجبة وان مات قبل الفطوب او اسرا او بان الزوجة او علق العبد ونحو ذلك لا تسقط بعد
 وجوبها بموت ولا غيره ويجوز تعديها قبل العيد بيوم او يومين فقط واخر وقتها غروب الشمس
 يوم الفطر فان اخرها عنه الم وعليه القضاء والا فضل اخر اجها يوم العيد قبل الصلاة او قدرها
 ويجوز في سائر ايام السنة مع الكراهة ومن وجبت عليه فطرة غيره اخرها مكان نفسه وباني **فصل**
 والواجب فيها صاع عراقي من البر ومثل مكيل من التمر او الزبيب ولو شتم وعي العجم او الشخير
 او الاقط ولو لم يكن مؤنة ولم يعدم الاربعة او من جمع من ذلك ولا عجرة بوزن تمر وغيره مما يخرج
 سوى البند فاذا بلغ صاعا بالبر اخر اجها وان لم يبلغ الوزن ويجب في الشكيل ينزى على الوزن شيئا
 يعلم انه قد بلغ صاعا ليستسقط الفرض بيتين ولا يجزئ نصف صاع من بر ونحوه صاع دقيق و
 يجزئ سدس ولو مع وجود الحب وهو بر وشعير عجمي لم يظن وهو صاع الدقيق وزنه حبه
 ويجزئ بلانخل ولا قط لبن جامد يخفف بالمصل يعلم من اللبن المحيظ ولا يجزئ غير هذه الاوصاف
 الخمسة مع قدرته على تحصيلها ولا القيمة فان عدم المنصوص عليها خرج ما يقرب مقامه من حب
 ونحو ثبات اذا كان مكيبا كالذرة والدخن والماش ونحوه ولا يجزئ اخراج حب صعب كسوس
 وصبول وقديم تغير طعمه ونحوه ولا جاز فان خالط الخرج مالا يجزئ وكذا لم يجزئ به وان قل
 زاد قدر ما يكن المصق صاعا واجب الامام احمد تنقية الطعام وفضل من خرج من ثمنه
 ثم لم ينفق ثم شقير ثم يوقى ثم يوقى شعير ثم سويقا ثم انظر ويجوز ان يعطى الجماعة
 ما يلزم الواحد لكن الا فضل ان لا ينقصه عن ماله او نصف صاع من غيره وان يعطى الواحد
 الامام وتايبه اذا حصلنا عنده فقسرها رد بها الى من اخذ ثمنه وتقدم بعض ذلك وكان
 عطا يعطى عن ابويه صدقة الفطر حتى مات وهو برغ استحسنه احمد **باب اخراج الزكاة**
 لا يجزئ زكاة عن وقت وجوبها مع امكانه فيجب اخراجها على الفور كمنه من ماله وكذا راي
 الا ان يجازى في ضرر ارجوع ساع او خرفة على نفسه او ماله ونحوه او كان فقيرا يحتاج الى زكاة
 تحل كفايته ومعيشته باخراجها وتزجها عند سياره او اخرها ليعطيها لمن حاجته اسد اوله
 او جاز او لنذر اخراجها من النصاب الغيبة او غيرها ولو قدر على الاخراج من غيره وتقدم كتاب
 الزكاة او الغيبة المسقوت او الامام عند خوف رجوعه وكذا الامام والساعي الشاخير عند ربه العذر
 قسط ونحوه فان وجد وجوبه جهلا به وحاله يجزئ كفت به عهدا بسلام او سنه بياديه بغيره يخفى
 عليه عرف ذلك ونسب عن المعادة فان اصر وكان عامما بوجوبها كذا واخذت منه ان كانت و
 جبت واستتيب ثلثة ايام وجوبها فان لم يتب قبل كفت ومن منعها بخلافها او تركها واخذت منه و
 عزرا امام عدل فيها او عاقل زكاة مالم يكن جاهلا وان علمه لكون الامام غير عدل فيها لا يضعها
 مواضعها لم يفر وان عيب ماله او كتمه واخذها اخذت منه من غير ربا وبع وان لم يكن اخذها
 استتيب ثلثة ايام وجوبها فان تاب واخرج والا قبل جدا واخذت من تركته وان لم يمكن اخذها
 الا بقتال وجب الامام قتاله ان وضعها موضعها ولا يكتف بقوله من طوبى به فادعى ما يبيع
 وجوبها من نقصان الحول والنصاب او استعماله في بعض الحول ونحوه كادعى بقاء اوها او جرد
 ملكه فزيا او ان ما يهده لغيره او انه منقذ او مختلط قبل قوله بلا عيب وان اقر بتركها ولم
 يجزئ بغيره ماله اخذت منه بقوله ولم يكلف احضار ماله والصبي والمجنون يخرج عنهما وبهما
 من ماله كنفته اقرار بهما وزوجتهما واروسن جنتا بآبائهما ويستحب للنساء من ثمنه زكاة وفطرته

بيان
ومثل مكيل

على

عزم لمصلحة نفسه او غيره لعدم اهليته لغيره كما لو كنتم منها ولا يكون ابتداء المداخلة منه بنية الزكاة
 سواء كان المخرج عنه ديناً او عيناً ولا يكل الى المالك بها وان اخرج زكاة فثلث قبل ان يقبضها الفقير
 لمصر يدعيها ولا يصح صرف الفقير قبل قبضها ولو قال الفقير لرب المال اشتري بها ثياباً لم يقبضها
 منه لم يجز به ولو اشتراها كان للمالك ان يملكها وان تلف ثمنها منه ولا يجز اي اخرج ثمنه زكاة المال والفقير
 طافياً او صكرها ولو لم يجز به من ثمنها من الغرض وغيره او لمصلحة وجب على الامام ان يبعث السعاة
 عند قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر ويجعل حول الماشية الحرم وانا اخر الساعي فتمت زكاة
 عنده بلا عذر كما اجتماع الفقهاء او ان كوات لم يجز ويصير لغيره من ثمنه في اخر اجرة يوجبه
 وان وجد كساي ما لا يجز حول لم يجز به ومن ثمنه في قبضها عند وجوبها وصرفها في مصرفها
 ولا بأس بجعلها الى رب المال ان كان لا يملكها ثمنه فان لم يجد ثمنه اخرجه من ثمنه ان لم يجد ثمنه ولا
 اخرها الى العام الثاني واذا قبض الساعي الزكاة فرقها في مكانه وماتاً به فان قبض شي حمله والا
 فلا ولم يبع الزكاة من ما شئته وغيره لما جاز كنف ثمنه وموته ومصلحة وصرفه في الاصل
 للفقير او حاجتهم حتى في اجرة مسكن وان باع لغير حاجة ومصلحة لم يصح لعدم الاذن وبعض
 مئة ما قدره قال **احد** اذا اخذ كساي زكاة لم يملك له براءة الا ان يبرأ بها **سابع** آخر قبضها له
 فيخرج ثمنه البراءة فتكون حجة له **باب** **ذكر اهل الزكاة وما يتعلق بذلك** وهم ثمانية
 اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم **وسبب** جعل الشيخ عن ليس معه ما يشتري كتب العلم يشتغل فيها فقال
 يجوز اخذها منه ما يشترى به منها ما جاز اي ما كتب العلم الذي لا بد لمصلحة دينه ودينه منها
احد الفقراء وهم اسوء حال من المساكين والفقير لا يجز شيك البتة او يجز شيئاً من الكفاية
 دون بعضه من كسب او غيره ما لا يتبع هو ثمنه **الثاني** المساكين والمساكين من يجد معاشه
 الكفاية او ينفق ومن ماله نقد او عشرين درهماً فاكثراً ويقتصر من الذهب او غيره ولو كانت
 قيمته لا يتقدم بكتابتها فليس يفتي فيها اخذ تمام كفايته سنة فلو كان في ملكه عروضة للمدينة فتمت
 الف دينار او اكثر لا يرد عليه ربحاً قدر كفايته او لم يولد ثمنه بل يبيعها با او زرعا يبيع خمسة او سبعة
 يقوم بجميع كتابته جاز له اخذ الزكاة قال **احد** اذا كان له عقار او صنعة يشتغلها عشرة الا
 او اكثر لا يكتفي باخذ من الزكاة ومثله يكون له الزرع القائم وليس عنده ما يحصد ما اخذ
 من الزكاة قال **ثاني** قال **سابع** وفي معنى لا ما يحتاج اليه لامتداد موهبه وان لم ينقته بعينه في الزكاة
 وكذا من كتب يحتاجها للحفظ والمطالعة او لها حلي للبس او الكفاية في الحج والعمرة وان تفرغ قادر على
 اكتسب العلم ونقد الرجوع اعطى لان تفرغ للعبادة واطعام الجوع وغيره واجب مع انه ليس في المال
 حق سوى الزكاة وهذا يوجب له اخذ شيء ابيع له سواء لم يجز السؤال وله ما يفتنيه ولا بأس بمسألة
 شرب الماء والاستعانة والاستقرار اخذ ولا سوال كشي اليسير كشمس الفلفل وان اعطى ما لا يفي
 عليه مشكلة ولا استمرافا نفس مما يجز له اخذه وجب اخذها وان استشرفت نفسه بان قال ببيعها
 لي فلان او لغيره يفتي فلا بأس بالرد وان سال غيره لم يجز اخذها في صدقة او حج او غيره او حاجته
 فلا بأس والصدق ايضا يجب الى احد ولو سأل من ظاهره اكثر ان يعطيه شيئاً قبل قبول الدافع فيكون
 هذا كسواله مكرره عشرة دراهم وان قال اعطني شيئاً اني فقير قبل قول كفتير فيكون صدقة
 وان اعطى ما لا يفرقه جاز اخذه وعنده والاولى اهل بها فيه المصلحة **الثالث** العاملون
 على الجب وكاتبون وراسم وحاشر المعاشي وعدادها وكيال ووزان وساع وراعي وحمال
 جبال وحاسب وحافظ ومن يحتاج اليها غير قاض ووال وياتي واجرة كليلها ووزننا في اخذها
 وصورة دفنها على المالك ويشترط كون العامل مسلماً اجنباً مملوكاً كافياً من غير ذي الرقاب

ويشترط علمه بحكم الزكاة ان كان له مال عال التفرغ من وان كان مملوكاً او مدعي الامام ما ياحداً
 جاز الا ان يكون عالماً قاله القاضي ولا يشترط حرية ولا مقدرة واستشهادا ذكره في اولى
 وما ياحداً العامل اجرة ويجوز ان يكون الراعي والمحال ويحسبها كافر او عديم غيرهما صحت
 صنع الزكاة لان ما ياحداً اجرة لعله لا لعالمته وان وكل غيره في تفرقة زكاة ثم يدفع اليه من
 سهم العامل ويأتي وان تلف المال يهدى به لا تقدر بطلم بغيره واعطى اجرة من بيت المال وان لم
 يتلف فتمت وان كان كسب من شئته وان راى الامام اعطاه اجرة من بيت المال ويجعل له
 رزقاً فيه ولا يعطيه شيئاً ماله فله ويجوز الامام في العامل ان يشاء ان يسلّمه من غير عقد
 ولا شحبة شئاً وان شاء عقده اجرة ثم ان شاء جعل له اخذ الزكاة وتفرغ فيها او اخذها
 فقط وان اذن له في تفرغها او اطلق فله ذلك ولا فلا واذا اثار العامل بعد وجوب الزكاة
 تمسكاً فلا ياحداً ما حمية اخرى او عذر غيره انتظره ارباب الاموال ولم يجز جرد او لا يخرجوا
 بانفسهم باجراً او تملكه ثم اذا حضر العامل وقد اخرج او كان اجتهاداً صوّداً الى الجب
 ما استملكه رب المال وان لم يدا على ما اخرجه نظر فان كان وقت حجية باقياً فاجتهد العامل
 امضى وان كان فاشياً فاجتهد ودب المال الفقير وان استقط العامل او اخذ من ما يعتقده
 المالك لذمة الاخر اجزئاً بينه وبينه وان اوعى المالك دفعها الى العامل وانكر صدق
 المالك بلا يمين في الدفع وحلف العامل وبرئ وان ادعى العامل دفعها الى كفتير فانكر صدق
 العامل في الدفع وكفتير في محضه وقبض اقراره بقبضها ولو عرل وان عمل اصامه او تأييد
 على ذلك لم يكن له اخذ شيء منها لانه ياحداً برزقة من بيت المال ويقدم العامل باجرته
 على غيره من اهل الزكاة وان اعطى ثمنه الاخر وان يخلع به لعله لتقصه عمر وقبض شهادة
 ارباب الاموال عليه في وضعها غير موصولة لاني اخذها منهم وان شهد به بعضهم لبعض
 قبل الشك او انما خصم قبله وعزم العامل ولا فلا وان شهد هذا السهمان له او عليه لم يقبل
 ولا يجوز له قبول هديته من ارباب الاموال ولا اخذ رشوة وباتي عند طهارة القاضي وصافها
 فيه اخذ الامام لارباب الاموال قال **سابع** وكسب وليفه دفع حساب ما تولاها اذا طلب منه
الرابع المؤلفة قلوبهم وحكمهم باق وهم يربوا وقد صرح من كاف يرحم اسلامه او كلف
 ومسلم يرحم بعبودية قوة ايمانهم واسلام نظيره او يصح في الجهاد او الدفع عن المسلمين او كلف
 كالحج والجهاد ويحرمهم او مودة على جباية الزكاة فمن لا يعطيه انا ان يخوف ويهدى كقوم في طرف بلاد
 الاسلام اذا اعطوا امن الزكاة جبرها منه ويقبل قوله في ضعف اسلامه لانه صلاخ في قومه
 الا بيمينه ولا يجز للمؤمن المسلم ما ياحداً ان اعطى ليكن شريكاً بالدية للعامل والا حل
الخامس الرقاب وهم المكاتبون المسلمون الذين لا يجز ونوايا ما يردون ولو مع القوة والكسب
 ولا يدفع اليه من ثمنه على حجي المال وللمالك اخذ قبل حلول الجح ولو تلف بهده اجراءات
 ولم يضرها سواء عتق ام لا ولو دفع اليه ما يقضي به دينه لم يجز له ان يصره في غيره ولا ياتي
 قبل ان يرد عتق بغير عا من مسيد لا او غيره فما صعد منه في قول ولورجى او مات وبهده وما
 او استترى بالزكاة شيئاً لم يجز والارض بهده فهو لمسيد ويجز دفعه الى مسيد بلا اذن وهو
 الا ان يرد في العجزة اخذت من مسيد ويجز ان يهدي بها اسير مسلماً في ايدي الكفار
 فانه اهل المعالي ومثله لو دفع الى فقير مسلم غرضه سلطاناً لا ليدفع جوره ويجز ان يشتريه عنده
 رقبته بغيره لا من يفتي عليه بالشر اكتم محرم ولا اعتاق عبده او مكا بته عنه ومن اعتق من الزكاة
 فمأجهم من ولا يرد في عتق مثله في رواية وما اعتقه كساعي من الزكاة فولاؤه للمسلمين واما

المكاتب فلو لم يملكه ولا يعطى المكاتب فلهما الغرامة **السابع** الغارمون وهم المديون المسلمون
وهو من ياتى اذ عزم الاصلاح ذات البين ولو بين اهل دمه وهو من تحمل بسبب التلاف
نفس او مال او شئ دية او لا تسكين فنته وقت بين طائفتين ويبتدئ صلحهم على من يحمل ذلك
في دفع اليه ما يودي حاله وان كان غنيا ولو شربها وان كان قد ادعى ذلك من حاله ما لم يكن له ان
ياخذ له لانه قد سقط الغرم وان استدان واداهما جاز له الاخذ لان الغرم باق ومن تحمل ضمان
او كفالة عن غيره ما لا يحكم حكمه من غرم لنفسه فان كان الاصل والحمل معسرين جاز الدفع
الى كل منهما وان كانا صومرين او احدهما لم يجز ويجوز الاخذ بقضاء دين الله الشاخي من غرم
لاصلاح نفسه في صياح حتى في سر نفسه من الكفا فليأخذ ان كان عاجزا عن ولاء دينه
وياخذ هو ومن غرم لاصلاح ذات البين ولو قبل حلول دينهما وادفع اليه ما يقضي به دينه
به دينه لم يجز صرحه في غيره وان كان فقيرا وان دفع الى الغارم لفقره جاز ان يقضي به دينه
والفقه ان من اخذ بسبب يستقر الاخذ به وهو الفقر والمسكنة والعمالة والتالف صرحه
فيما شاء كسائر حاله وان لم يستقر صرحه فيما اخذ له خاصة لعدم ثبوت ملكه عليه من كد
وجه ولهذا استمر منه اذا برئ او لم يغرم وان وكل الغارم من عليه الزكاة قبل قبضها
منه بنفسه او تأنيبه في دفعها الى الغريم عن دينه جاز وان دفع المالك الى الغريم بلاذن
كفقره صح كما ان الاصلام قضاء الدين عن المحي من الزكاة بلا وكالة **السابع** في سبيل الله
وهم الغزاة الذين لا حق لهم في الدين ان يدفع اليهم كفاية عزاءهم وعودهم ولو صرح غنائم
وهي ادعى انه يريد الغزو قبل قتله ويدفع اليه دفعها صراحي فيعطى ثمن السلاح والدرس
ان كان فارسا وجولته ودرعه وحماره ما يحتاج اليه ويخيم لمن اخذ من الدين ان دون كفايته
من الزكاة ولا يجوز لرب المال ان يشتترها ما يحتاج اليه الغارمي ثم يصرفه اليه لانه
يتم ولا شراره فربها يصير جيبسا ولا دار ولا ضيقة للرباط او ينفقها على الغزاة
ولا عزوة على فرب اخرجه من زكاته فان اشتترى الامام بزيادة رجله فربها دفعها اليه
يقض عليها كما له ان يدفع عليه زكاة لفرقه او غرمه ولا يحل احد بزيادة كاهل ولا يغزو ولا
يجب بها عنه ولا يقض او الحج من الصلح فضايا خذ ان كان فقيرا اياك دية به فربها حج او غيره
او يستعين به فيه **الثامن** ابد الكسيل وهو المكسوف المنقطع به في سفر طاعة او صياح دون
المكسبي للسفر من بلده وليس معه ما يصله الى بلده او مستحبى مقصده وعودته الى بلده ولو
مع غناه بلده فيعطى لذلك ولو وجد من يقرضه فان كان فقيرا في بلده اعطى لفقره وتكون
ابن سبيل ما يصله ولا يقبل قوله انه ابن سبيل الا ببينة وان ادعى الى جرمه ولم يعرف له مال
في المكان الذي هو فيه او ادعى ارادة الرجوع الى بلده قبل قوله بغير بينة وان عرف له
مال في المكان الذي هو فيه لم يقبل دعوى الحاجة الا ببينة ويعطى كفقير والمكسكين تام كتابتها
سنة والعامل فقراة صله ولو جاوزت الثمن ويعطى مكاتب وغارم ما يقضيان به دينها
ولو دين الله وليس لها صرفة الى غيره كالفار وتقدم والمؤلف صاحب صلح به التالف والغارمي
ما يحتاج اليه لغزوه وان كثر ولا يناد احد منهم عن ذلك ومن كان ذاعمال اخذ ما يكسبه ولا
يعطى احد منهم مع الغني الاربعه العامل والمؤلف والغارمي والفارم لا صلاح ذات
الكسب ما لم يكن دفعها من ماله وتقدم وان فضل مع غارم ومكاتب حتى ولو سقط ما عليها
ببرائة او غيرها وغارم ابن سبيل شئ بعد حاجته لزمه رد كل ما اخذ شيئا لفكره فبسته
وفضل منه وان فضل مع المكاتب شئ عن حاجته من صدقة كمنطوق لم يسترجع منه

وياتي

واباقر ياخذون اخذوا مستقرا فلو كان ادعى كلفه من عرفه بغير او ادعى انسان
انه مكاتب او غارم لنفسه لم يقبل الا ببينة بخلاف غارم ويكفي الشك بالظن لا صلاح ذات البين
فان حق لم يقبل الا ببينة والبينة في عرف بغير ثلاثة رجال وان صدق المكاتب سيده او انما
عزيمه قبله واعطى وان ادعى الفقر من لم يعرف بالفقير قبل قوله وان كان جليلا وعرف له كسب لم يجز
اعطاؤه ولو لم يملك شيئا فان لم يعرف وكذا انه لا كسب له اعطاه من غير محين اذ لم يعلم بغيره
بعد ان يجزى وجوب ما في كاهل كلامهم انه لا حظ له فيها لغني ولا لغوي مكسب وان رآه
مجهلا قبل قوله ايضا لك ينبغي ان يجزم انه مال كاهل والقدرة على اكتساب المال بالبيع
ليس بغيره معصية فلا تمتع المرأة من اخذ الزكاة اذا كانت ممنوعه من نكاحها وتنفذ على
تحصيل المهر بالسكاح ولا تجز عليه وكذا لو انكسرت او كان لها اقارب يحتاجون النفقة وتقدم
اذ انقضى القادر لطلب العلم وتقدم الرجوع انه يعطى فان ادعى انه له عيال فله عطي ومن
غرم او سافر في معصية لم يدفع اليه الا ان يتوب وكذا الدواضي وكروا او زهرة ولو انكسرت
ماله في المعاصي حتى افتقر دفع اليه من سهم الفقر وسحب صرفها في الاصلاف الثمانية كلها
صنف منها ان وجد حصة وجب لاجرا ولا يجب الاستعانة بها كل لو فرقة الساعي ولا المقداد
من كل صنف كالعامل فلو لم يتصرف على صنف منها او واحد منه اجزاه وان فرقة ربه او دفعها
الى الامام الا عظم او ناسبه على القطر ثمانية شاملة لمقتضى الزكوات وغيرها سقط سهم العاقل
لا سيما ياخذ ان كفايتها من بيت المال على الاضافة والنيابة وتقدم وليس لرب المال
ولا لوكيله في ثمنه اخذ غيبه العامل كونه فعل وصيغة العاقل ومن فيه سبها كفاها
غيبا خذ بها ولا يجوز ان يعطى عن احد مما لا يمينه لا خيلاف احكامها في الاستفاد
غيره وان اعطى بها وعين لكل سبب قد رواه ان كان بينهما نصفين وتظهر فائدة لو وجد
ما يوجب الرد ويستحب صرفها الى قارب اكد فيه لا تفرقه مؤنتهم ويقرها فيهم على قدر
حاجتهم ولو اضر رب المال الى العامل من اهلته من لا تفرقه نفقة ليدفع اليهم زكاة تدفع
قبل خلطها بغيرها وبعده هم كغيرهم ولا يخرجهم منها ويجزي كسبيته دفع زكاة الى مكاتبه
والى غريمه لمقتضى دينه سواء دفعها اليه ابتداء او استوفى في حقه ثم دفعها اليه لمقتضى دين
المعد ضد مالم يكن حيلة فضا وقال ايضا ان اراد احيا ماله لم يجز توكل كفاضي وغيره معصية
الحيلة ان يعطيه بشرط ان يدفعها عليه من دينه لان من شرط ملكها حياها فاذا شرط الرجوع
لم يوجد وان رد الغريم من نفسه ما يقضه وفاء عن دينه من غير شرط ولا هو طاعة جاز اخذ
وتقدم الاقرب والاحوج وان كان الاجنبي احوج فلا يعطى الاقرب ويعطى السبيد بل يعطى الجميع
ولا يجاب بها قريبه ولا يدفع بها من صفة ولا يتقدم بسببها قريبا ولا غيره ولا يقي ماله
بها كقوم عودهم برامن ماله فيعطيه من الزكاة لدفع ما عودهم والجار اول من غيره
والارب اول منه وتقدم العالم والدية على صدمها وكذا اذا والعا بئله **فصل**
ولا يجزي دفعها الى كافر مالم يكن هو لفا ولو زكاة فله ولا الى عبد كاهل الفرق ولو كان سيده
فقيرا او اما من بعض حر فليأخذ بقدر حره بنسبة من كفايته مالم يكن عاملا ولا الى فقيرة
لها زوج عتي ولا الى عود دية شبهه في حال يجب نفقتهم منه ورث الاول لم يرث اثنى ذوي الارحام
منهم ولو في غرم لنفسه او كسبه او كان ابن سبيل مالم يكونوا اعمالا او موهبة او غزاة او غنا
ومن لذات البين ولا الى الزوج او الزوجة ولو لم تكن في موهبة كسبه وكذا عبده المقتصر
ولا لبنيها شئ كما كسبه صلح الله عليه وسلم وهم من كان من سلالة دهاشم قد خلد فيهم العباس

ولا يجزي قربة
مستحقة

صا بعد ان لم يكن رمضان السنة القابلة فان كان فلا يجزي عن واحد منهما وان ثبت ان الشهر الذي
صا بعد ان كان رمضان ثم لم يمتصه قضاء النقص وبات في حكم القضاء ويضي يوم عيد واما التبريق
وان وافق قبله لم يجز به وان جازي وسك هل وقع قبله او بعده اجزا او وصام شيئا من ثلاث سنين
فتس اليه ثم علم صام ثلاثة اشهر شهر على اشهر كالمصلاة اذا فاتته وان صام بلا اجتهاد فكون حقيقته
عليه القبلة وان ظن الشهر لم يحد فصام لم يجز به ولو اصاب وكذا لو شك في دخوله **فصل**
ولا يجب الصوم الا على مسلم عاقل بالغ قادر عليه فلا يجب على كافر ولو صرنا اهل الذمة تخفى صحة الصوم
فلو ارتد في يوم لم يمسلم فيه او بعد الا ارتد في يوم لم يمسلم فيه فعليه القضاء ولا يجب على مجنون ولا
يصح منه ولا على صغير ويصح من عديم العقل على وليه امر به اذا اطاقه وضرب حينئذ عليه
اذا ارتكبه بعد اذ اذات من البنية بالروية في النساء النهر لزمه الامساك ولو بعد فطرهم
والقضاء وان اسلم كافرا فافق مجنون او بلغ صغير فكذلك وكل من افطر والصوم يجب عليه
كالعقل لعينه عند روضه افطر بظن ان الغير لم يطلع وقد كان طلع او الشمس قد غابت ولم يقب
او اناسي للنسبة او طهرت حائضا او نفست او تقدمت النظم حائضا او تقدمت حائضا او تقدمت
مسافر او برأ من مرضه ففطر بين فعليهما القضاء والا مسافر وان بلغ الصغير سنين او احتلام صابرا
المه ولا قضاء عليه ان كان في من اليد كذا تمام ففطر ولا يلزم من افطر في صوم واجب غير
رمضان الامساك وان علم مسافرا انه يقدم غدا لزمه الصوم ايضا جلا في حي يعلل ان يبلغ غدا
لعدم تكليفه ومن عجز عن الصوم كبر او مرض لا يرجى برؤه افطر لعدم وجوبه عليه واظم على
كل يوم مسكينا ما يجزي في كفارة ولا يجزي ان يصوم عنه غيره وان سافر او مرض فلا فدية
لانه افطر بعذر عشا ولا قضاء ان قدر على القضاء فكف عنه حج عنه ثم عوفي ولا يستقط
الاطعام بالخير وبات في قريته والمريض اذا عجز عن زيادة مرضه او طوله ولو قبل مسلم
ثقة او كان صحيحا عجز في يومه او خاف مرضا لاجل عطش او غيره سمن ففطر وكذا
صومه واتما صام اجزا به ولا يفطر هو يرضي لا يرضي به الصوم لكن به جرب او رجوع
ضرب او اصابه او دخل وجوه ومثالب الاجري هذا صنفه شاق فان خاف لثما افطر وقضى
فان لم يقرب في كفا الم والا فلا ومن تأمل عدا او احاط العذر به لدة والصوم يرضه ساع له
الغطر بدون سمن بها بضا ومن به سبق يخاف ان ينشق ذكره جامع وقضى ولا يكفر بضا وان
انفتت شربة بغيره كالا سمن بيدة او يد زوجته او جارية وخو لم يجز وكذا اذا امكنه
الا يفسد صوم زوجته المسلمة البالغة بان يطا زوجته او اهنة الكتا بيتين او زوجته او اهنة
الصغيرتين او دون الزوج والاجاز للضرورة الى وطل حائضا وصائمة بالغ فوطي
الصائمة اولى وان لم تكن بالغوا يجب اجتناب الحائض وان عذر قضاء وكذا لو دام شبهة فكيف
يجز عنه الصوم على ما تقدم وحكم المريض الذي ينتفع بالجماع حكم من خاف تشقق فرجه والمساكين
سمن ففطر اذا افارق بيوت قريته كما تقدم في القصر وكذا صومه ولو لم يجد حقة
ويجزي به كذا لو سافر ليغفر حرمه ما ولا يجز للمريض وصافه ايج لم يمسلم في رمضان
عن غيره كقيم صحيح فيلغو صومه ولو قبله صوم رمضان الى فطر لم يمسلم به كالفطر وبطلان نفسه
ومن نوى الصوم في سفر فله الفطر عما ساءه من جماع وغيره لان من له الاكل له الجماع ولا كفاة
لحصول الفطر بالنسبة قبل الفعل وكذا امر بغير يباح له الفطر وان نوى الحائض صوم يوم
ثم سافر في اثنا يوم طوعا او كرها فله الفطر بعد خروجه لا قبله ولا افضل له الصوم والى ما
والمرضع اذا خافنا الضرر على انفسهما او ولديهما ايج لهما الفطر وكذا صومها ويجزي ان

قفص

فعلنا وان افطرا قضاء ولا اطعام ان خافنا على انفسهما كمرريض بل ان خافنا على ولد بهما اطعاما مع
النقص عن كل يوم مسكينا ما يجزي في الكفارة وهو على من يوفيه الولد على الفور وان قبل ولد المرضعة
شدي غيرهما وقد رت مستاجر له اوله ما يستاجر منه فعنت ولم تقطر وله صدى الاطعام الى مسكين
واحد جلة واحدة وحكم الصغير كصغير فيما تقدم فان لم تقطر فتغير لبنها او نقص خبز المستاجر
وان قصدت الاضرب راعت وكان للمالك ان ياكله بالفضل بطلب المستاجر ولا يستط الاطعام بالخير
وكذا عن الكبير والماتوس ولا اطعام من اخر مضارضا وغيره غير كفارة الجماع وبات في ولو وجد
آدميا معصوما في هذه كعذيق لزمه مع القدرة انقاده وان حصل له خذ الماء حلت له
يفطر وان حصل له سبب انقاده ضعف في نفسه فافطر فلا فدية كما كمرريض ومن نوى الصوم
بسلامة جذا او اعني عليه جميع النهار لم يصح صومه وان افاق جذا صومه صحيح ومن جن
في صوم وقضاء وكفارة وخو بها قضى بالوجوب السابق وان نام جميع النهار صح صومه ولا يلزم
المجنون قضاء من جنونه ويلزم المفق عليه **فصل** ولا يصح صوم ولجب الابنية من
الدليل لكل يوم نية مفردة لانها عبادات ولا يفسد يوم بفساد آخرها لقضاء ولو نيت حائضا صوم
غدا وقد عرفت انها تظهر بسلامة ولو نسي النية او اعني عليه حتى طلع الفجر او نوى نهارا صوم الغد
لم يصح ولو نوى من الليل لم اوف بعد النية بنية بطلان الصوم لم يطل وضطر بباله انه صائم
عذما فدى والاكل والشرب بنية الصوم بنية ويجب تعيين النية بان يقتصد انه يصوم من
رمضان او من مضاه او نذره او كفارته ولا يجب معه نية الفرضية في فوضه ولا الوجوب
في واجبه فلو نوى ان كان غدا من رمضان فهو غدا وان فطر واجب غيرا وعينه بنية لم يجز
عن واحد منهما وان قال والا فهو فطر ولا غانا ففطر لم يصح وان قال له ليلة الثلاثاء صمت
ومضاهي ومن قال انما صائم غدا ان شاء الله فان قصد بالشبهة الشك والتد في الغرم
والعقد فسدت نيته والالم لنفسه اذ قصد ان فعله للصوم بمشقة الله وتوفيقه
تيسره كما لا يفسد الايمان بقوله انما هو من ان شاء الله غير صمد في الحال وكذا اسائر العبادات
وان لم يرد في بيته بل نوى ليلة الثلاثاء من شعبان انه صائم غدا من رمضان بلا مستند شرعي
او مستند غير شرعي كحساب وخو لم يجز به وان بان منه ولا شك مع عظيم وقت ولو نوى
خارج رمضان قضاء ونذرا او نوى الا فطر من رمضان لم يفي ففطر او قبل نية القضاء
الى الغفل بطل القضاء ولم يصح التغل لعدم صحة فعله من عملية قضاء رمضان قبل القضاء وان
نوى قضاء وكفارة ظاهرا وخو لم يصح لما تقدم ومن نوى الا فطر افطر قضاء وكذا
ينزل كالمات كات في فطر ما عدا نواصح وكذا لو كان من نذرا وكفارة او قضاء وقطاع
بنية لم يفي ففطر ولو قبل نية نذرا وقضاء الى الغفل فكن انتقل من فرض صلاة الى فطر
ولو تردد في الفطر او نوى ان يمسك ساعة اخرى او ان وجد طعاما اكلت والا تمت وخو
بطلان صلاة ويصح صوم فطر بنية من النهار قبل الزوال وبعد وحكم بالصوم الشرعي
المأب عليه من وقت النية فيصح بقوع حائض طهرت وكما ناسلم في يوم ولم ياكل ولا يصوم بنية
اليوم **باب يفسد الصوم ويرجى الكفارة** من اكل ولو زابا او ما لا
يفذي ولا جماع في الجوف كالحصى او شرب او استنطق به لثا او غيره ففطر الى حلقته او دماغه
او احتنت او دوى الجانية او جربا يصل الى جوفه او اكمل بكل او صبرا او قطورا او ذروا
او اكله ولو غير مطيب يتحقق معه وصوله الى حلقته والا فلا او استنطق ففطا طعاما او
مرا او بلغا او دما او غيره ولو قد اود اكل الى جوفه او جوف في جسده كدماغه وحلقته

بلغ

الا فطر اذا تحققت الغربة وله الفطر بغلبة الظن وخطره قبل الصلاة او قبل السجود
 ما لم يحس طلوع الفجر انما في بكرة تاجر الجاع مع الشك في طلوعه لا لاكل والشرب قال احمد
 اذا شك في الفجر بالكل حتى يستيقظ طلوعه قال الاجري وغيره ولو قال لما كان ارباب الفجر
 فقال احدهما طلوع وقال الآخر لم يطلع الكل حتى يتفقوا وحصل فضيلة السجود بالكل او شرب
 وان قل وشام الفضيلة بالاكل وسين ان ينظر على وطب فان لم يجد فعلى عز فان لم يجد فعلى الماء
 وان يدعوك فطره فان له عند فطره دعوة لا ترد ويقول اللهم لك صمت وعلى رزقك
 افطر بسمي بك اللهم وحمدك اللهم قبل مني انك انت الكسيع العليم واذا غاب حاجب
 الشمس اعل افطر الصائم حكما وان لم يطمع فلا يباب على الرضال ومن فطر صائما فله مثل
 اجره وظاهره اي شيء كان وقال **كيفية المدا** استباحه ويستحب في رمضان الاكل والشرب في كل
 الايام والذكر والصدقة ويستحب التتابع في فطره في رمضان ولا يجان الا اذا لم يبق
 من شعبان الا ما يتسع للقضاء فقط ولا يكره الفضة في عشر ذي الحجة ويحب الفرم على التقاء
 في الموضع وكذا كل عبادة مشاغبة **فصل** ومن فطره رمضان كله تاما كان او
 ناقصا لعذر او غيره لا لاسير والمطعم وغيره مما قضى بعد دايامه المقدرة من اول شهر
 او من اثني عشر كاعداد الصلوات ويجوز ان يقضي يوم شتاء عن يوم صيف وعكسه وان
 كان عليه معه صوم نذر لا يخاف فوته بدأ بقضاء رمضان ويجوز تأخير قضاءه ما لم يفت
 وقته وهو ان يهلك رمضان آخر فلا يجوز تأخيره الى رمضان آخر من غير عذر ويجوز
 التطوع بالصوم قبله ولا يصح ولو استمع الوقت فان اخره الى رمضان آخر او رمضان
 ففعله القضاء والطعام مسكين لكل يوم ما يجزيه في كفارة ويجوز اطعامه قبل القضاء ومعه
 وبعد ولا افضل قبله وان اخره لعذر فلا كفارة ولا قضاء وان مات ومن دام عذره بين
 الرضائين لم يزل صام رمضان الذي اذكره ثم قضى ما فات ولا اطعم كل لومات
 قبل زواله فان اخره لعذر فمات قبل رمضان آخر اطعم عنه لكل يوم مسكين ولا يصح
 عنه لاه الصوم الراجب باصل كسر لا يقضى عنه ولا اطعم من راسه ما له او صم به او لا
 ولا يجزي صوم عن كفارة عن ميت ولو اوصى به فكن لو مات بعد قدرته عليه وقفا الا
 عتبار رجالة الوجوه وهو المذهب اطعم عنه ثلاثة مساكين لكل يوم مسكين ولومات
 وعليه صوم شهر من كفارة اطعم عنه ايضا وكذا صوم متعة وان مات وعليه صوم
 من ذر في الذمة ولم يصم منه شيئا مع امكانه ففعله عنه جزا فان لم يخلف تركه لم يلزم
 الولي شيء لكن بين له فعله عنه بنفسه لتفرغ ذمته كقضاء دينه وان خلف تركه وجب
 فيفعله الولي بنفسه استجابا فان لم يفعل وجب ان يدفع من تركته الى من يصوم عنه عن كل
 يوم طعام مسكين ويجزي فعله عنه باذنه وبدونه وان مات وقد امكنه صوم بعد
 ما نذره وقضى عنه ما امكنه صومه فقط ويجزي صوم جماعة عنه في يوم واحد عنه عشرين
 من الايام وان نذر صوم شهر بعينه فمات قبل دخوله لم يصم ولم يقض عنه قال **المجد** وهو
 مذهب سائر الامم ولا اعلم فيه خلافا وان مات في اثني عشر مستطبا فيه فان لم يصم لم يضر
 حتى انقضت ثمان في مرضه فعلى ما تقدم منها اذا كان في الذمة من ان كان امكنه فعله
 قبل موته فعلى عنه ولا كفارة مع الصوم عنه او الاطعام وان مات وعليه حج مندور
 فعل عنه ولا يقضى عنه من الحج في حياته وكذا الهرة المندورة ويجوز ان يجز عنه حجة
 الاسلام ولو بقيه اذن وليه وله الرجوع على التركة بما افق وان مات وعليه اتمكان في الدنيا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

ان

فعل عنه فان لم يمكنه فعله حتى مات فكل الصوم وان كانت عليه صلاة مندورة فعلت عنه ولا
 كفارة معه وطواف مندور كصلاة اما صلاة الغرض فلا تفعل عنه كقضاء رمضان
باب صوم التطوع وما يكره منه وذكر ليلة القدر افضل صوم يوم وفطار يوم
 وبين صوم ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان تكون ايام البيض وهي اثنا عشر والاربعة
 عشر والخامسة عشر وهو كصوم الدهر اي يحصل له اجر صيام الدهر لتضعيف الاجر من غير
 حصول المفصلة والله اعلم وسهت ايضا لا يبيضا ليل بالقرين منها رابا الشمس ومن صوم
 الاثنين والخميس وسنة ايام من شوال ولو صغرة من صامها بعد ان صام رمضان فكانما
 صام الدهر ولا يحصل الفضيلة بصياها في غير شوال وصوم التسع من ذي الحجة وآكله
 اتا سبع وهو يوم عرفه اجماعا انما من وهو يوم التروية وصوم الحرم وهو افضل الصيام
 بعد صيام شهر رمضان وافضل يوم عاشوراء وهو العاشر لم تأسوعا وهو الثامن وسين
 الجمع بينهما وان استحب اول كسبر صام ثلاثة ايام ولا يكره افراد العاشر بالصوم وبها آكله ثم
 العشر ولم يجب صوم عاشوراء عنه وجب لم يستحب اختاره الكسيع وصالح الية الموقوف والمناج وصيام
 يوم عاشوراء سنة وما روي في فضل الكحل والحضاب والاعتسار والمصافاة والصلاة
 فيه فكذب وصيام يوم عرفه كفارة سنتين قال في شرح مسلم عن العطاء المراد كفارة الضمان
 فان لم تكن رجب التحنين من الكفاية فان لم تكن رفع له درجات ويستحب صيامه لمن كان بهرقة من
 الحاج بل فطره افضل الا لمختص وقاد من عدا ما الهدي ويأتي ويكره افراد رجب بالصوم
 وتزول الكراهة بنظره فيه ولو لم يوافق ما او يصوم منه شهر اخر من السنة قال **المجد** وان لم يليه
 ولا يكره افراد شهر غيره وكل حديث روي في فضل صوم رجب او الصلاة فيه فكذب بافتاق
 اهل العلم ويكره عقد اخذ يوم الجمعة بصوم واحد يوم السبت الا ان يوافق عادة ويكره صوم
 يوم السبت نظرا ويصح اوبنية الرضا بنية احتياطا وهو يوم الثلاثاء من شعبان ان لم يكن
 في السبأ علة ولم يرب الناس الهلال او سجد به من ردت شهادته الا ان يوافق عادة او يصلي
 بصيام قبله او يصوم عنه قضاء او نذر ويكره افراد يوم نذر ومن رجاها وبها عدا ان
 لكفارة وكل عياله او يوم يفر دونه تقطعا الا ان يوافق عادة ويكره تقدم رمضان بيوم او
 يومين ولا يكره بالكره من يومين ويكره الوصال الا للشيء صلى الله عليه وسلم بما حله وهو الا ينظر بين
 اليومين وتزول الكراهة بالكل مرة ونحوها وكذا الحج والشرب ولا يكره الوصال الى السجدة وكنت
 تركه السنة وبني تعجيل الفطر وحرم صوم يوم العيد ولا يصح فطره ولا نفل وكذا ايام التوبة
 الا ان دم متعة وقرا ويأتي ويجزي صوم الدهر ولم يكره اذا لم يترك به حقا ولا خاف حسنه
 ضررا ولم يصم هذه الايام فان صامها فقد فعل صح ما ومن دخل في تطوع غير حج وعمره استحب له
 اتا صم ولم يجب لكن يكره قطعه بلا عذر وان افسده فلا قضاء عليه وكذا الا نذر الصدقة ولا القراءة
 ولا الاذكار بالشروع وان دخل في فطره كفارة او واجب موسع كقضاء رمضان قبل رمضان
 الثاني والمكسوبة في اول وقتها وعذر بذكره مطلق وكفارة حرم خروج منه بلا عذر بغير خلاف
 وتجب قطعه كد معصوم عن هلكته واتخاذ عزيمة ونحوه واذا دعا النبي صلى الله عليه وسلم
 في الصلاة وله تطعمه بهرب عزيمه وتطعمه نفلا وتقدم وان افسده فلا كفارة ولا يلزمه
 عنه ما كان قبل شروعه ولو شرع في صلاة التطوع قايما لم يلزمه اتاها قايما وذكر كفاية
 وجماعة ان الطواف كالصلاة في الاحكام الا انها خصة الدليل **فصل** وليلة القدر
 شريفة معظمه بوجاهة الدعاء فيها وسهت ليلة القدر لانه يندرج فيها ما كان في تلك السنة

فعل عنه

وهي باقية لم ترفع وهي مختصة بالعشر الاخير من رمضان وتطلب فيه وليا في الوتر كما راجها
 ليلة سبع وعشر من رمضان وهي افضل الليالي حتى ليلة الجمعة ويستحب ان ينام فيها مترجعا مستندا
 الى شئ من نصابها حتى ياتي دعوته ويستحب منه ما روت عائشة رضي الله عنها انها قالت يا رسول
 الله ان واقفتها فبها ارجل او على راسي قال فليكن الله بك عنك هذا يحب العصف ما عني
 وتشتغل في العشر الاخير لا انها ليلة هضبة وحكي ذكره عن الامير الا ربعه وغيرهم فمن قال
 لنزول جنة ان طالق ليلة كذا ان كان قبل صبي ليلة اول العشر وقع الطلاق في الليلة الاخرة
 وان كان صبي ليلة وقع الطلاق في الليلة الاخرة من العام المصلي قال المجتهد ويخرج حكم
 العتق واليمين على مسئلة الطلاق ومن نذر في يوم ليلة القدر تمام العشرة ونذره في
 اثنا عشر ليلة كطلاق ورخصا او فضل الشهر قال في كذا ليلة الا سائر في حق كسبي صلى الله عليه
 وسلم افضل من ليلة القدر وقال يوم الجمعة افضل ايام الاسبوع وقال يوم النحر افضل
 ايام العام وظاهر ما ذكره ابو بكر ان يوم عرفة افضل قال في الزروع وهو اظهر وعشرة في الحج
 افضل من العشر الاخير من رمضان وهذا اعتقاد كثير من علماء واهل العلم **باب**
ان اعتكاف واحكام المساجد وهو لزوم المسجد لطاعة الله تعالى على صفة مخصوصة من
 عاقل ولو صحت ظاهرها بما يجب غسله وارتداء ثوبه ساعة فلو نذر اعتكافا او اطلق اجزاؤه ولا
 يكفي عبوده ويستحب الا ينقص عن يوم وليلة وسمي جوارا قال ابن حبيب ولا يحل ان يسمى خلوة
 قال في الزروع ولعل الذكر اهله اول وهو سنة كل وقت الا ان يندره فيجب على صفة ما نذره
 ولا يختص بزمان واكد في رمضان واكد في العشر الاخير منه وان غلبه او غيره من التطوعات
 بشرط فله شرطه بخلافه على ان اعتكف شهر رمضان او كانت صفتها او معا فلو كان فيه مريضا
 او مريضا لم يلزمه شيء وهو يصح بغير صوم الا ان يقول في نذره بصوم وبه افضل فيه
 في ليلة مفردة وفي بعض يوم وان كان مضطرا او اذ لم يشترط الصوم في نذره فمضام لم افطر
 عاما بغير عذر لم يبطأ اعتكافه ولم يلزمه شيء ومن نذر ان يعتكف صائما او يصوم معتكفا
 او باعتكاف او يعتكف مصليا او يصلي معتكفا لزمه الجمع كذا في صلاة بصورة معينة لكان
 لا يلزمه ان يصلي جميع الزمان اذا نذر ان يعتكف مصليا والمرا ذكره اول كفتان وان
 نذر اعتكافا عشر رمضان او غير ففقد اجزاؤه بخلاف عشر ايام من آخر الشهر فنقص
 خفيضي بوما وان نذر ان يعتكف رمضان ففقد لزمه شهر غيره ولا يلزمه الصوم ولا
 يجوز الا اعتكاف المرأة ولا للصبي بغير اذن زوج وسيد فان شربا فيه بغير اذن فلهما تحليهما
 ولو كان نذرا فلو لم يحل صا صا واجزاؤه وان كان باذن فلهما تحليهما ان كان نذرا فلهما
 نذرا ولو غير هتفت فلا ولو رجا بعد الاذن قبل الشروع جازي الا اذا نذر في عقد النكاح اذن
 في فعله ان نذر من صا صا بالاذن والا فلا وام الولد والمهر والمحلقة خمسة حصص كعقد
 والى بيت ان يعتكف بلا اذن سببه وله ان يخرج بغير اذنه عالم بجلد خم ولا يمنع من ائناق المال
 في الحج ومن بعضه حر ان كان بينهما مائة فله ان يعتكف ويخرج في نوبة بلا اذنه والافلسية
 منه واذ اعتكفت المرأة اسمها ان تستتر بلباس حجاب وخبره وحكمه في مكان لا يصلح
 فيه الرجال ولا باس ان يستتر الرجل ايضا ولا يصح الا اعتكاف الابنية فان كان فرضا لزمه
 نية الفرضية وان نوى الخروج منه اي ابطاله بطل الى ثاله بالصلاة والصيام ولا يبطأ
 باعها ولا يصح من رجل نذر منه الصلاة جماعة الى في مسجد تمام فيه ولو من رجلين معتكفين
 ان لن عليه فعل صلاة من اعتكافه ولا يصح في كل مسجد وان كانت ثمة فيه بعض الزمان

فان في الاعتكاف
 ويكفي من فضله

جاز اعتكافه في بيته في ذلك الزمان فقط ولا يصح في مسجد تمام فيه الجمعة دون الجماعة وظاهره وجبته
 المحلطة وعليه باب نصا وصارته التي بابها فيه منه وكذا جاز به حكمه فيه حتى في الثواب في
 المسجد الحرام وكذا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم عند المشي وبنا رجب وجمع وحكي عن السلف
 وخالف فيه ابن عثيمين وابن الجوزي وجمع قال في الزروع وهو ظاهر كلام اصحابنا وشرفنا احمد
 ولا اعتكاف من لا نذر منه الجمعة في مسجد لا يصلي فيه بطل بخروجه اليها ان لم يشترط والا ففضل
 الاعتكاف في المسجد الجامع اذا كانت الجمعة تتخلله وللمراة وضمان نذر منه الجماعة كالمريض
 والمعدور ومن في قرية لا يصلي فيها غير الاعتكاف في كل مسجد الا مسجد بيته وهو
 اتحدت لصلاته ومن نذر الصلاة او الاعتكاف في مسجد غير الثلاثة فله فعله في غيره وان
 نذر في احد المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الاقصى لم يجز
 في غيرها وله شد الرجل اليه وان نذر في المسجد الحرام لم يصح كسبي صلى الله عليه وسلم ثم الا
 قضى فان عينه افضل منها في نذره لم يجز به فيها دونه وعكسه بعكسه وان نذره في غير
 هذه المساجد واراد الذهاب الى ما عني فان احتاج الى نذر حله خيره وان دخل فيه ثم انقضى
 معتكفه ولم يمكن المتام فيه لزم اقامه في غيره ولم يبطأ ومن نذر اعتكافا في شهر او عشر بعينه
 كالعشر الاخير من رمضان او اراد ذلك فطلو عا د خد معتكفه قبل ليلة الاولى وخرج بعد
 آخره ولو نذر بربا معين او مطلقا دخل قبل في الثانية وخرج بعد عزوب شمس ولم يجز نذره
 ساعات من ايام فلو كان في وسط النهار فقال لله علي ان اعتكف بي صا من وقتي هذا لزمه
 من ذلك الوقت الى مكانه ولا يدخل الليل وكذا نذر في معين يد دخل قبله وخرج بعد نذر
 اعتكاف رمضان او العشر الاخير منه استحب ان يبيت ليلة العيد في معتكفه ويخرج منه
 الى المصل وان نذر شهر مطلقا لزمه شهر متتابع نصا وحكمه في دخل معتكفه وخرجه
 منه لا تقدم ويكفي شهر هلا في ناقصه بلياليه او ثلاثون يوما بلياليه وان ابيت الثلاثين في اثنا عشر
 الفم رقتا منه في مثل تلك المساعة من اليوم الى دوي والثلاثين وان ابيت آ في اثنا عشر الليل
 لم يفي مثل تلك الساعة من الليلة الحادية والثلاثين وان نذر اياها او ياتي بعد ودة
 فله ترفيقا ان لم ينو التتابع وان نذر اعتكاف يوم لا يدخل ليلة وكذا عكسه وان نذر شهر
 معتكفا فله تتابعه وان نذر اياها او ياتي في متتابعه لزمه ما يتخللها من ليلة او نذر وان نذر
 اعتكاف يوم بغيره فلان تقدم في بعض النهار لزمه اعتكاف في الباقي منه ولم يلزمه قضاء ما
 فات كذا في اعتكاف رمضان وان قدم ليلة لم يلزمه شيء فان كان للثلاثة عذر يمنعه
 الاعتكاف عند قدمه فلان من حبس او مرضه قضى وكفى ويقضي بقية اليوم فقط
فصل ومن لزمه تتابع اعتكافه لم يجز له الخروج الا لما لا بد له منه كما جازت الا
 نسا من بول او غائط او في بفسه وغسل متنجس تحت جبهه والطلاوة عنه حدث الا الفحش
 وله تعديها ليصل بها اول الوقت ويتوضى في المسجد بلا ضرر فاذا خرج فله المشي على عادته
 من غير عجلة وتقصيد بيته ان لم يجد مكانا يليق بلا ضرر عليه فيه ولا منه كسفاية لا يجتنب
 مثله منها ولا نقص عليه ويلزمه قضاء اقرب منزله وان بدل لم صدقته او غيره منزله
 الزبيبة لقضا حاجته لم يلزمه المسئلة بتركه المروءة والاحتشام ويخرج بها في بناء كول
 ومشر وبها حاجته ان لم يكن له من ياتيه به ولا يجوز له دمه لاجل الكلفة وشربه في بيته
 وله غسل يده فيه في اثناء من وضوءه ويخرج من المسجد خارجا من المسجد ولا يجوز ان
 يخرج لنفسه ويخرج للجمعة ان كانت واجبة عليه او شرط الخروج اليها وله التبرك اليها

مفتي

يلج

لذلك وللصلاة فاذ اخرج من ذلك خرج الى معاشه وسيدان يمان عن عمل صفة ولا يكره السجود
 لعين النكس كرفع يديه وخصف نعله سواء كان الصانع يدعي المسجد بكنس ونحوه او لم يكن
 ويحرم للنكس كما تقدم الا ان كان في موضع السجود في موضع النكس فيه
 قال الحارثي لان الكفاية نوع يحصل للعقل في معنى الدراسة ويخرج عن ذلك تعليم
 الصبيان الكفاية فيه بشرط ان لا يحصل ضرر بحجروها السبب ذلك وسيل ان يمان عن
 صغيرة لا يميز لعين فصوله ولا فائدة وعنه جيزان حال جلوسه وعنه لفظه وخصوصه وكثير
 حديث لا يخرج من صوت بكرة ولا يظهر هذا انه لا يكره اذا كان جاحا او مستحي وعنه رفع
 الصبيان اصواتهم باللعب وعنه لا يمان عن امره كسبيل من العتيق والتصفيق والضرب
 بالدفوف ويمنع فيه اختلاط الرجال والنساء وايد المصلين وغيرهم بقول او قتل ويمنع
 السكران من دخوله ويمنع جنس البهائم من اللبث فيه وتقدم في الفصل ثالث بن عتيد ولا
 باس بالمناظرة في مسأله الفقه ولا جسد في المساجد اذا كان القصد طلب الحق فان كان
 مغالبة ومناظرة دخل في حيز الملاحة والمجادلة فيما لا يعني ولم يجز في المساجد انتهى
 يباح فيه عقد النكاح والقضاء والحكم والاشهاد الشعر المباح ويباح للمريض
 ان يكون في المسجد وان يكون فيه في خيمه واذا دخل البعير فيه ويصان عنه حافض ونفسه مطلقا
 والا تولى ان يقال يجب صونه عن جلوسهما فيه وسين ان يمان عن المروءية بان لا يجعل
 طوقها الا الحاجة وكونه طريقا قريبا حاجه وكذا الجنب بلا وضوء ويباح للمعتكف وغيره النوم
 فيه قال الحارثي وكذا ما لا يستندام كبيتوته الصنف والمريض والمسافر وقيلولة الحج
 ونحو ذلك لا ينام قدام المصلين وسين صونه عن اشاد شعر محرم وقبح وعنه لا عمل
 سماع واشاد ضالة ونشأ بها وسين لسا معان يقول له لا وجدتها ولا ردها الله عليك
 وعنه اقامه حد وسد سيف ونحوه وبكره فيه الحوض والفضول وحديثه الدنيا والارتفاق
 به واخراج حصاه وترا به للتبركة به وغيره ولا يتحمل الناس حصرة وقناه يله في الخراف
 كالاعراس والاعزبة وغير ذلك ومن له الاكل فلا يلوث حصرة ولا يلقي القمام ونحوها
 فيه فان فعل فعليه تشنيف ذلك ولا يجوز ان يغرس فيه شئ ويثلم ما عرس فيه ولو بعد
 ايقانه ولا حفريه ويا في اخر الوقف ويحرم الجاه فيه وثالث بن عتيم بكرة الجماع فوقفه
 التمسح بها يظلم والبول عليه وجوز في الرعاية الرجل فيه وعلى سطحه وتقدم بعض ذلك في اخر
 باب الوضوء ويحرم بوله فيه ولو في الماء وقصد وجأ منه وجوه ونحوه وان دعاه اليه حاجه
 كبيرة خرج المعتكف من المسجد ففعل وان استغنى عنه لم يكن له الخروج اليه كما لم يكن الذي يمكن
 احتماله وكذا حكم نجاسة في هوأة كالتل على قطع ودم ونحوه في الماء وان بال خارجيه
 وحسد فيه دون ذلك كرهه ويباح الوضوء فيه والغسل بلا ضرر الا ان يحصل معه بصاق
 او مقيط وتقدم بعضه في الباب وبعضه في اخر الوضوء ويباح غلق الابواب في عزاء اوقات
 الصلاة لتلايد خله من بكرة دخوله اليه وقتل البراعين والقتل ان اخرج به والاحرم القاءه
 فيه وليس لكاء دخول حرم مكة لاهرم المدينة وما دخر مساجد الخلد ولو باذن مسلم ويجوز
 دخولها للذمي اذا استوجر لعار ثلثه ولا باس بالجماع في المسجد والاكل فيه والاستلقاء
 فيه لمن له سراويل واذا دخله وقت السج فلا يتقدم الى صدره قال جرير بن عتيم ان كنا نسبح
 ان الملايكة تكون قبل الصبح في الصف الاول وبكره السؤال والتحدث عليه فيه لا على غير
 السالك وتقدم داخله بمناه في عكس خروجهم ويقول ما ورد وتقدم واذا لم يصل في نعليه

قبح

تفهم

وظهري في المسجد ولا يدم بها على وجه الكبر والتعظيم وان كان ذلك سببا لا تلاف شئ من
 ارض المسجد او اذى احد لم يجز ويضمن ما تلف بسببه والادب ان لا يفعل ذلك وسين كنس
 يوم الخميس واخراج كناسه وتنظيفه وتطعيمه فيه ونحوه في الجمع ويستحب شغل القناديل
 فيه كل ليلة وكثرة ايقادها زيادة على الحاجة يمنع منه قال الحارثي الموقوف على الا
 استصحاب في المساجد يستعمل بالمعروف ولا يزداد على المقدار ليلة نصف شعبان ولا ليلة الختم
 ولا ليلة المصاهرة بالبر غايه فان زاد ضمن لان الزيادة بدعة واضاعة مال الخلوقة عن
 نفع الدنيا ونفع الآخرة ويرد في عادة الى كثرة اللغط واللبس ويخل ثلث المصلين و
 قد تم كونه به باطل لا اصل له في كثره انتهى وينبغي ان اخذ شيئا من المسجد مما يصان
 عنه ان يلقيه فيه بخلاف حصصه ونحوها لاخذها في يده ثم رمى بها فيه ويمنع الناس
 في الجوامع والمساجد من السطوط حلق الفقهاء والقراء وسين ان يشغل في المسجد بالصلاة
 والقرائة والذكر مستقبل القبلة وكراهه احمد ان يستند ظهره اليها ولا يشبهه اصابعه فيه
 زاد في الرعاية على خلاف صفة ما شربها النبي صلى الله عليه وسلم ويباح اتخا الخراف فيه و
 في المنزل ويضمن المسجد بالانفاق اجماعا ويضمن بالغصب قاله كشيخ ولا يمان ان ياذن في بناء المسجد
 في طريق واسع وعليه حاكم بغير الناس ويحرم ان يبني مسجد الى جنب مسجد الا في حاجه كضيقة
 الاول ونحوه وبكره تطعيمه وبنائه وكذا يجلس واذا لم يبق من اهل الذمة في الزينة احد
 بل ما قوا واسلموا اجاز ان يتخذ البيعة مسجد لاسيما ان كانت بغير الشافع فانه منع عسوة
 قال كشيخ وثبت في الخبر ضرب الحيا واحترار الحصيد فيه وبكره لعنه الامام صا ومة هو وضع
 منه لا يصح الا فيه فان دام فليس هذا وكذا من غير ذلك فاذا قام فليفر الجوس فيه وليس له
 ان يقم منه انسانا ويجلس او يجلس غيره مكانه الا الصبي فيخرج عن المكان الفاضل وتقدم
 وصا قائم من موضع لعنه ثم عاد اليه فهو احق به وان كان اخر عذر سقط حقه بقباهه الا
 ان يخلط مصلح من غيره ونحوه وينبغي لمن قصد المسجد للصلاة او غيرها ان ينوي الا
 عتقاف هذه البيعة لاسيما ان كان حيا وان جعل سفل بيته او علوه مسجد اصح والتنع
 بالآخر وقيل يجوز ان يهدم المسجد ويحيد وبنائه لمصلحة فنه عليه قال القاضي امار حرم
 الجوامع والمساجد فان كان الارتفاق بها مضرا باهل الجوامع والمساجد منع منه
 ولم يجز للسلطان ان ياذن فيه لان المصلين بها احق وان لم يكن ضررا جان لا رتفاق بحجرتها
 ولا يشرع فيه ان يسلطان ولا يجوز احداث المسجد في القبلة وتقدم في اجتناب النجاسة
 ثالث بن عتيم ما علمت احدا من العلما كره المسواكة في المسجد والامارتد على ان يسلط
 كانوا يسيرون في المسجد واذا سرح شعره فيه وجمعه ولم يتركه فلا بأس بذلك سواء قلنا بطا
 الشعر او نجاسته واذا اذ انكر شعره فيه فنه بكرة وان لم يكن نجاسته فان المسجد يصان عن
 اللذات التي تقع في العينة **كتاب** **الحج** وهو قصد مكة للمسكة
 في زمان مخصوص وهو احد اركان الاسلام وهو فرض كفاية كل عام **فرض** سنة سبع عتد
 الاكثر ولم يجز كسبني صلى الله عليه وسلم بعد فدية سوى حجة واحدة وهي حجة الوداع ولا خلاف
 انها كانت سنة عشر وكان قارنا بفسا **القرعة** زيارة البيت على وجه مخصوص وتجب على
 المكمل كغيره ونقصه لا ويجوز ان في الممر مرة واحدة على الفور بخمسة **شرط** الاسلام و
 العقل ثلثا يجب على كونه ولو صرنا او يدا بقت عليه وعلى سائر فروع الاسلام كالتوحيد اجماعا
 ولا يجب عليه باستطاعته في حال ردة فقط ولا بطلان استطاعته بردة وان حج ثم ارتد

ثم اسلم وهو مستطيع لم يلزم منه حج وتقدم بعض ذلك في كتاب الصلاة ولا يصح منه وبطلان احرامه
 وحج منه برده منه ولا يجب على من جئنا ولا يصح منه ان عقده بنفسه وكذا الوضوء له ولغيره
 ولا يبطل استطاعته بغيره ولا احرامه به كاصوم ولا يبطل الاحرام بالانكاح والموت والسكر
والبلوغ والحسية فلا يجب على صغير ولا قننا وكذا امرأتها ومهرها وولدها ومعتق بعضهم
 يصح منهم ولا يجزي عن حجة الاسلام الا ان يسلم او يفتي او يسلط او يفتي في الحج قبل الخروج
 من عرفة او بعده قبل فوات وقته ان عاد فوقف ويلزمه العود ان امكن وفي العرفة قبل طلوعها
 فيجزي به تمام الموقف وغيرها في احرام العبد والحي انما يثبت باحرام وتوفيق موجودين
 اذن وما قبله قطوع لم ينقلب فرضا وقال المجتهد وجع ينقض احرامه موقوفه اذا اقتضت حاله
 تسبب مرضيته ولو سعى قبل او صغير بعد طواف القدوم وقبل الوقوف والعتق والبلوغ ولا
 قلنا السعي وكذا وهو المذهب لم يجز به ولو عاد السعي لانه لا يكره حتى وزنه عدده ولا
 تكراره وخالف الوقوف اذ هو مشروط ولا قدر له محدود وقيل يجز به اذ اعاد السعي و
 حجه المكيه باذن وليه وليس له تحليله ولا يصح بغير اذنه وعنه المكيه حجه وعنه وليه ولو
 كان الولي حرا او لم يجز وهو من يلي ماله ولا يصح من غير الولي من الاقارب وان اذن
 لمن يحرم عنه جان وصحت احرامه عنه عقده الاحرام له فيصير الصغير بذكره حرا ولو كان الولي
 وكلما امكنه فعله بنفسه كالوقوف والمبيت لزمه وسواء احضره الولي فيها او غيره
 وما حج عنه فعله كغيره لو كان لا يجز ان يرضى عنه الامن رضى عنه نفسه كما في الكفاية في الحج
 اي ان كان الولي حرا وقع عن نفسه وان كان محلا لم يعقد به وان امكن الصبي ان يتناول
 الشايك المحصى تأوله والا استحب ان توضع المجاعة في كفه ثم تحمله فترضى عنه فان وضعها
 الشايك في يده رضى بها فعمل يده كالتة فحسن وان امكنه ان يطوف فعمله والا حلف به لم يجز
 اوراها ويصح طواف الحلال به والحج طاف عن نفسه او لا لوجود الطواف في الصبي كقولهم من يرضى
 ولم يوجد من الحاصل الا الشية كمال الاحرام وتعتب الشية من الطائف به وبات في باب
 دخول مكة وكونه ممن يصح ان يعقد له الاحرام فان نوى الطواف عن نفسه وعن الصبي وترفع
 عن الصبي كالكبيرة يطاف به فهو لا يقدح في نفقة الحج التي تزيد على نفقة المحضر وكذا رتبة مال
 وليه ان يحل ان يشاء السفر به ثم يتأخر على الطاعة واما سفر الصبي معه للتميرة او حذمه او انى مكة
 ليستوطنها او يقيم بها لعلمه او غيره مما يباح له الكسف به في وقت الحج وغيره ومع الاحرام وعدمه
 فلا نفقة على الولي وعنده هو وجبون خطا فلا يجب بفعله شي الا فيما يجب على المكلف في خطا
 ونسيان وان فعل بهما الولي فعلا لمصلحة كتحطيطه برأسه ليرد او تطعيمه لمريض او جوارحه
 فكما رتبة على الولي ايضا فان وجب في كسرة صوم صام الولي ووطي الصبي كوطي البالغ ناسيا
 محض في فاسده ويلزمه القضاء بعد البلوغ فضا وكان الحكم اذا انحلت الصبي من احرامه لغوات
 او احراما ركنه اذا اراد القضاء بعد البلوغ لزمه ان يقدم الحج بالاسلام على المقضية فلو
 خالف وفعل فهو كالبالغ يحرم قبل الفرض بغيره وصحت بلغ في الحجة الفاسدة في حاله يجز به
 عن حجة الفرض لو كانت صحيحة فانه محض في نفسه لا يقضيها ويجز به ذلك عن حجة الاسلام و
 القضاء لا ياتي نظيره في العبد وليس للعبد احرام الا باذن سيده ولا للمرأة اوقاف الاحرام فلا
 الا باذن زوجها فان فعلت انقضت ولها تحليلها ويكفي ان كان المحصر فلو لم تقبل المرأة تحليله
 اثبتت وله ما شره لو كان باذن او احراما بغير اذن لهما فيه اوله يكون في فيه للمرأة لم يجز
 تحليلهما ولزوج والسيد الرجوع في الاذن قبل الاحرام ثم ان علم العبد برجوع سيده عن

اذنه فكلوا لم ياذن والا فالحلاف في عزل الوكيل قبل علمه ويلزم العبد حكم جنسية كمر معسر
 فان مات ولم يصح فليس له ان يطعم عنه وان افسد حجه بالوحي لزمه الكف في فيه والقضاء ويصح
 في رقعه وليس للسيد منعه من القضاء ان كان شر وعنه فيها افسده باذنه وان عتق قبل ان ياتي بها
 لزمه من ذلك لزمه ان يستدي بحجة الاسلام فان خالف حكمه كالحريه يبيد او غيره قبل
 حجة الاسلام فان عتق في الحجة انما يسد في حاله يجز به عن حجة الفرض لو كانت صحيحة فانه
 محض في نفسه لا يقضيها ويجز به ذلك عن حجة الاسلام والقضاء وان حمله المحصر او حمله سيده
 لم يتحلل قبل الصوم وليس له منعه منه واذا افسد حجه صام وكذا ان تمتع او قرن ولو باعه
 سيده وفروجه فمستد به كما فيه في تحليله وعدمه ولم يفسد البيع ان لم يعلم الا ان يحل با بيعه
 تحليله فيحليله المشتري وليس للزوج منع امرأته من حج فرضا اذ اتممت الشروط ونقضت
 عليه تقدر نفقة المحضر والا فله منعها من الخروج اليها والاحرام به لا تحليلها ان احرمت به
 وليس له منعها ولا تحليلها من العرة الواجبة وحيت قلنا ليس له منها فيصحبها ان تستاذن
 وان كان غائبا كسبت اليه فان اذن والاجرة بحج ولا تجز الى الحج في عدة الوفاة دون المبتوتة
 وبات في العدد ولو لم يحرمت بها اجب في الحلف بالطلاق التلذذ انما لا يحج العام لم يجز ان يحل وليس
 للوالدين منع ولد من الحج الرضا والنفار ولا تحليله منه ولا يجز للولد طاعتها فيه و
 لهما منعه من التطوع ومن كل سفر مستحب كالحج وكونت ليس لهما تحليله ويلزمه طاعتها في
 غير مصيبة ولو كانا غائبا سبقت وطهرت طاعتها فيها ولو امده والده بتأخير الصلاة ليصل به
 اخرها ولا يجز له منع ولده من سنة رابعة ولو لم ينفق عليه ان اصرم بفعله وزاد
 نفقته على نفقة الاقامة ولم يكتسبها والا فلا وليس له منعه من حج فرضا ولا تحليله منه ويدفع
 نفقته الى نفقة ينفق عليه في الطريق ولا يحل له مد يد في الحج **فصل في شرائط الحج**
 الاستطاعة وهي ان يكون له مال او حيلة له ما به وعوده او ما يقدربه على تحصيل ذلك
 فيعتبر الزاد مع قسب المسافة وبعد ها ان احتاج اليه فان وجده في المنزل لم يلزمه حمل
 ان وجده يباع بثلث مثله في القلا والمريض او بزيادة ميسرة والا لزمه حمله والزاد ما
 يحتاج اليه من مأكول ومشروب وكسوة ويتبع في الزاد والنفقة عند امكانه
 لبشر حيا جاورقها وان تطيب نفسه بما ينفعه ويستحب ان لا يشارك غيره في الزاد واماله
 واجتماع الرفاق كل يوم على طعام احدهم على المناوبة اليق بالورع من الشكره ويستحب
 ايضا القدرة على وقاية الزاد وتفتت الرحلة مع بعد المسافة فقط ولو قدر على المشي
 وهو ما تقتصر فيه الهداية لا في دونه من مكى وعزرة ويلزمه المشي الا مع عجز وكبر
 وعجزه ولا يلزمه الحيا ان امكنه وما يحتاج اليه من آلتها كالبكر او شراها كالمكمل عاذا
 لا يختلف احوال الناس فان كان من يكتفيه الرجل والقبت ولا يخشى السقوط اكتفى بذلك
 وان كانا من لا يجزي عاذا به بذلك ويخشى السقوط عتقها اعقب وجوده وحمل وما اشبهه مما
 لا يخشى سقوطه عنه ولا مسقة حية ويستحب ان يكون المرء جديا وان لم يقدر على خروجه
 نفسه والقيام بامره اعقب من يخدمه وكذا اذ اتمت ان كانت ملكه لانه من سبيله فان تكلف
 الحج من لا يملكه وامكنه ذلك من غيره يرضى بغيره مكلا ان يكتسب بجنازة كالحريه
 او معاونة من ينفق عليه او يكتفي لزم اذنه ولا يسهل الناس استحب له الحج ولم يجب ويكره لمن
 حرفة المسئلة قال احمد فيمن يدخر ابا دية بلا زاد ولا رحلة لا احب له ذلك ويتكلم على ازواد
 الناس ويعقب كونه فاضلا عما يحتاج اليه من كتب وصنك للسكنى او يحتاج الى اجرة لنفقته

من انظر هنا

او نفقة عيا له او بضاعة تجل ربحا المحتاج اليه وخادم وقضا دينه حال كان او موحلا له او
لا دمي وحالا به منه كذا ان فضل منه عن حاجته حية وامكن بيعه وشرا ما يكفيه ويغضل
ما يحج به لزمه ويقيم النكاح مع عدم الواسع من خاف العنت بضاعة من احتاج اليه ويشترا
كثيرا له اذ ارجع ما يتوم بكفايته وكفاية عياله على الدوام من عتاد او بضاعة او صناعة او
حتى دها ولا يصير مستطيعا بيده لا غيره مالا او موكوبا ولو ولد او ولد له من كذا له هذه الشروط
وجب عليه الحج على الفور ايضا فان عجز عن السعي اليه تكبرا او زمانا او مرضا لا يرجي بوجه او
تقولا لا يقدر معه بركب الا بشفقة مستديرة او سنان تضيق الخلقه وهو المهرول لا يقدر على
الشبوت على الرحلة الا بعيشته غير محتملة ويسمى المعصوب او است المراجعة من حج لزمه ان
وجد ثوبا ان يقيم من بلده او من الموضع الذي يسير فيه من حج عنه ويعتمر ولو امرأة عن
رجل ولا كراهة وقد اجزأ عنه ان عوفي قبل هجرته او بعده ان عوفي في بلد احرام انما يجب
لم يحج به كالحج استجاب من يرحل والى عتله ولو كان قادرا على نفقة راجلا لم يلزمه الحج
وان كان قادرا ولم يجد ثوبا ان يقيم بقاؤه في ذمته مع امكان المسير على ما ياتي ومن
امكنه السعي اليه لزمه اذ كان في وقت المسير وجدا طيبا آهنا ولو غير الطريق المختار بحيث
يمكن سلوكه حسب ما جرت به العادة براكا او بحرا الناب فيه اي في البحر مسلا هه وان غلب
الهلك لم يلزمه سلوكه وان سلم فيه قوم وهلكه قوم ولا غالب لم يلزمه قال شيخنا على
نفسه فلا يكون شهيدا او قال القاضي يلزمه ويشترط الا يكون في الطريق خفارة فان كانت بغير
لزمه قال المؤلف والمجوز اذا اذن من الغد من المبدأ وله ولعله مراد من الطول قال شيخنا
الخفارة يجوز عند الحاجة اليها في الدفع عن المحقر ولا يجوز مع عدمها ويشترط ان يرجع فيه
الماء والطين على المعتاد فلا يلزمه حمل ذلك لكل سفر في بقعة الوقت وهو امكان المسير بان
شك الشرايط فيه وفي الوقت سعة يتمكن من المسير لادائه وامن الطريق بان لا يكون فيه مانع من
حقوق ولا غيره من شرائط الوجوب كما تدل الا على ذلك البصر الذي يجرى الطريق ويلزمه اجرة
مطلة ولو تسرع لم يلزمه الهمة وعنه من شرائط لزوم الاداء اختاره الاكثر فيا تم ان لم يعتمر
على المعتاد كما تقول في طرأ الكيف فالعزم في العبادات مع العجز يتزوم مقام الاداء في عدم
الان فلو مات قبل وجود هذه بين الشرطين اخرج عنه من حاله فيجب عنه على الثاني دون الاول
وياتي ومن وجب عليه الحج فتوفي قبله فوطا او لم يوطا اخرج عنه من جميع ماله حجة وعمره ولو لم يوطا
وتكون من حيث وجب عليه ويجوز من اقرب وطنيه ومن خارج بلده دون مسافة العشرة
فرقا فلا يجز به ويستقط حج اجنبي عنه ولو بلا اذن وان مات طولا ونابيه في الطريق حج عنه
من حيث مات في ما بقي مسافة وموت لا وفلا وان صد فعل ما بقي وان وصى بالحج ففلا والطلو
جاء من الميتات ما لم تمنع منه قربة فان ضاق حاله عن ذلك او كان عليه دين احدث الحج
محضه وحج به من حيث يبلغ لضافة **فصل** ويشترط لوجوب الحج على المرأة ثمانية
كانت او تجوز لاصافة نفس ودونها وجود حرم وكذا اعتبار لكل سفر يحتاج فيه الى حرم لاني
اطراف البلد مع عدم الخوف وهو معتبر كمن لغور رشا حكم وهي بنت سبع سنين وكذا ثلث
عشيرة اما المرأة بغيرها لا يفتقر الى حرم لانه لا حرم لغيرها في العادة الغالبة انتهى
وتتوجه في عتقائها من الاما مثله على ما قال في الزروع وطا هر كلامهم اعتبار الحرم
للكل وعدمه لعدم الحرم للحرة والحرم زوجها او من حرم عليه على ان يبد بسبب او بسبب
فباح لزمه لکنه يستثنى من سبب مباح نسك وكسبي صلى الله عليه وسلم وخرج به ام الموطأ

هنا

بشيرة وزنا وبنتها وخرج بقوله لزمه المداغة فان عجز بها عليه عقوبة وتخليط لا حرمته
اذا كان ذكرا بالضاغة قد صلحا ولو عبد او نفقة عليها ولو كان زوجها ميتا ان تملك زاد
وراحلة لها ولو بذلت النفقة لم يلزمه السفر معها وكانت كمن لا حرم لها وليس العبد محرم
لنسيته ايضا ولو جاز له النظر اليها فلو حجت بغيره حرم حرم واجزاء ويصح من معصوب واجيب
ختمه باجرة او لا ومن تاجر ربا في ولا اثم والثواب بحسب الاخلاص وان مات المحرم قبل خروجه
لم يخرج وبعدة اذ كان قريبا رحيل وان كان بعيدا مضى ولو مع امكان اقامته ببلد ولم يضر
محصرة لكن ان كان حجها فقل عاوا مكنته الا حامة ببلد فهو اولى وان كان المحرم الميت زوجها
فبات له نسك في العدد ومن علم حجة الاسلام او قضا او نذر لم يصح ولم يحج ان يحج عنه غيره
ولا نذره ولا ناسا قلته فان فعل النذر في حجة الاسلام وحده ما اخذوا العرة كالحج في ذلك
ومن ان يوجب احدهما فله فعل نذره ونفقه قبل الاخر حكم الناب كالمعصوب عنه فلو حرم
بندرا وفعل ضمن عليه حجة الاسلام وقمع عنه ولو استجاب عنه او عن ميت واحد في فرضه
واخر في نذره في نسك جاز ويحرم حجة الاسلام قبل الاخر وايضا احرم اولاف حجة الاسلام
في الاخر عن نذره ولو لم ينو به ويصح ان ينوب الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل في الحج
والعرة وان ينوب في الحج ما سقطت عن نفسه مع قضاء العرة في ذمته وان ينوب في العرة
من اسقطها عن نفسه مع قضاء الحج في ذمته ولا يصح ان ينوب في نسك من لم يكن اسقطه عن
نفسه ويصح الاستئابة في حج التطوع وفي بعضه لقادر وعينه ومن اوقع فرضا او نذرا عن
حي بلا اذنه او لم يوطا مرة بحج فيعتمر وعكسه لم يحج تركاة فيقع عنه ويرد ما اخذ منه
ويصح عن الميت ولا اذنه كالمصدة ويتعين الناب بتعيين ومن جعل اليه التعيين فان
ابي عين غيره وكفى الناب ان ينوي عن المستنيب ولا يعتبر تسمية فقلنا وان جعل اسم
او تسمية لحي عن مسلم اليه المال يحج به عنه ويستحب ان يحج عنه ابوه ان كانا ميتين او عاجزين زاد
بعضهم ان لم يحج ويقيم امه لانها احو اليه وتقدم واجب ابيه على ثلثه **فصل** ومن
اداء الحج فليجهد في الخروج من المطالم ويجتهد في رفق صالح وان تيسر ان يكون عالما
فليصحب مسكرا به ويصلي ركعتين يدعو بها بعد غاء الاستخارة ويستحب هله الحج العام او غيره
ان كان الحج نفلا او لا يحج ويصلي في منتهى ركعتين لم يتقل اللهم هذا ادبي واهلي ومالي وو
لدي وذبيعة عندك اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الاهل والمال والولد قال الشيخ
يدعوا قبل السلام افضل ويخرج يوم الخميس قال ابن الزاخر في وغيره او اثنين ويكره ويقول
اذا نزل منزلا او دخل بلدا ما ورد **باب** **المواقيت** وهي مواضع وازمنة معينة
لعبادة مخصوصة وموقفات اهل المدينة بينة ذوالالحنية بينها وبين مكة عشرة مراحل وبينها وبين
المدينة ستة اعمال واهل الشام ومصر والمغرب الحجة وهي قربة كبيرة خربت بقراب رابع
الذي يحرم منه الناس على سائر الازاهب الى مكة ومن احرم من رابع فقلنا احرم قبل ذاة الحجة
بمسير مائة بينة وبين مكة ثلاث مراحل وقيل اكثر والسلافة اباقية بين كل منها وبين
مكة مرحلتان واهل اليمن يمسك ويقال المثل لغتان وهو جيل واهل نجد اليمن ونجد الحجاز
والطائف ومن وهو جيل واهل المشرق والعراق وخراسان ذات عرق وهي قربة خربت تدعى
من علاماتها المقابس القديمة وعرق هو الجبل المسرف على العقيق وهذه المواقيت كلها ثبتت
بالشعر ولا فضل ان يحرم من اول الحقات وهو الطريق الا بعد من مكة وان احرم من الطريق
الا قرب من مكة جاز يروي لا يهلهما ومن علمها من غير اهلهما يريها حج او عمره فان

من الشامي او المدي او غيرهما على غير صيغاته بلده فانه يحرم من الميتات الذي من عليه
 لانه صار ميتا ومن منتهى دون الميتات اي بين الميتات ومكة ميتاته من موضع
 فان كان له منتهى لا يجر ان يحرم من اوقاف مكة والاولى من البعيد واهل مكة ومن
 بها من غيرهم سواء كان في مكة او في الحرم اذا ارادوا العمرة فمن الحرم ومن التمتع الفضل
 وهو ادناه ويأتي آخره من الحج وان احرموا من مكة او من الحرم انعقد وعنه دم
 ان خرج الى الحرم قبل ان يمشي ولو بعد الطواف اجزائه حرة وكذا ان لم يخرج منه في المعنى
 قال حليج والزمكشي هو المشرك في حرم الاحرام من الميتات لا يقتضي البطلان فان احرم
 قارنا فلا دم عليه لاجل احرامه بالعمرة من مكة تغليب الحج فان ارادوا الحج من مكة ملكا كان
 او غيره اذا كان بينهما حيث شاء منها ونصبه من المسجد وفي الاضاح والمجهر من تحت
 الميزاب ويجوز من سائر الحرم ومن الحلة كالعمره ولا دم عليهم ومن لم يكن طرفة على ميتات
 او خرج عن الميتات فاذا ادى القرب الى احرام ويستحب الاحتياط مع جهله
 المحي اذا فاذا استأوى في القرب اليه من اهل مكة ومن لم يخرج من مكة احرام عن
 مكة بقدر حليج **فصل** ولا يجوز لمن اراد دخول مكة او الحرم او نسكا
 تجاوز الميتات بغير احرام ان كان حرا مسلما مكلفا فله ركوعه وتيقا او كافرا او غير مكلف
 ثم لم يمسك يده عن عتق واسلم كافرا من موضعهم ولا دم عليهم الا لقتل صبا او حروف
 او جارية متكررة كخطاب وبيع وتامد الكبد والصيد واحتسابا لشره وسخو كذا روى المكي
 الى خريته بالحمل ثم ان يدي له النسك او لم يرد الحرم احرام من موضعه ومن تجاوز بلا احرام
 لم يلزمه قضاء الاحرام وحيث لزم الاحرام من الميتات لدخوله مكة للنسك طاف وسعى وحل
 وحل وايض للنبي صلى الله عليه وسلم راضيا به دخول مكة بحلين ساعة وهي من طلوع الشمس الى
 صلاة العصر رواه احمد لا قطع بشر من جوارحه مريد للنسك او كان فرجه ولوجا هلا او ناسيا
 او مكرها لزمه ان يرجع فيرم منه ما لم يحلف بخرات الحج او غيره فان رجع فاحرم منه خلا دم
 عليه وان احرم دونته من موضعه او غيره لغيره فله دم وان رجع من الميتات
 لم يستقط الدم برجوعه وان افسد نسكه فلا دم سقط دم الحج ومنه وكذا ان يحرم قبل ميتاته
 وبالحج قبل اشهره فان فعل فهو حرم ولا يستعد احرامه بالحج عمرة وميتات العمرة جميع العام
 ولا يكره الاحرام بها يوم النحر وعمرته ورايام التشريق واسم الحج سؤال ودور القعدة وعشر
 من ذي الحجة ينوم الحرم وهو يوم الحج الاكبر **باب الاحرام والتلبية** وهو نية النسك
 سمي احراما لان الحرم باجماع حرم على نفسه اشياء كانت مباحة له بين لم يده ان يقتل
 ذكرا كان او انثى ولو حيا ايضا ونسكا فان رجعا الطهر من الميتات استحب تاجير الفضل
 حتى تطهر او لا اغتسلت او يتيم عادم الماء وتقدم ولا يضرب به بعد غسله قبل احرامه وان
 يستنظف بالزلة اكسره من حلقه لانه يوقض الشارب وينتف الا بيط وتقليم الاظفار ومطالع
 الداجية الكريهة وان يتطيب ولو امرأة في بدنه سواء كان بها بشق عينه كالمسك او اشبه
 كالعود والعود وماء الورد ويستحب لها حضايق مجنونة كثيرة تطيبه بها فان طيبه فله استئذان
 ما لم يتبعه فان نزع فليس له كبسه والطيب فيه فان فعل واشط الطيب باق او قل من موضع
 من بدنه الى موضع او نكح منه بيد فعلق بها او حى عن موضعه ثم ردة اليه فذ فان ذاب
 بالحناء او بالقرق فصال الى موضع آخر فلا شيء عليه وسين ان يلحق ثوبين ابيضين نظيفين
 ان اراد آجود يدين او عسليين فالرد آء على كسفيه والازار في وسطه ويجوز في ثوب واحد

ويجوز عن المخطوط وليس فليكن ان كان رجلا فاعلم انه فلها ليس المخطوط الاحرام والمخطوط كما في
 على قدر الملبس عليه كالقميص والسراويل والبس او لبس اذا اراد صلا او استنجى بشق
 مخطوط او ثوبه جاز في حرم عتق صلا مكسبه او ثوبه باو هو الاوى وان شاذ اذ اركب
 وان شاذ اذ اسار ولا يبيعه وقت نهي ولا من عدم الماء والشراب ولا يستعد الاحرام الا
 بالنية في شوطه ويستحب التلفظ بها احرام فيقصد نيته نفسا ومعينا ونية النسك كافيته
 فلا يحتاج معها الى تلبية ولا صوت هدي وان لبس اوساق هديا من غير نية لم يستعد احرامه
 ولو نطق بغير ما فواه بخلاف نية العمرة فيسبق لسانه الى الحج او بالعكس ان يفتي بما في اذنه دون
 ما لفظه ويستعد حال جماعه وسقط احرامه ويخرج منه بردة لا يجوز ان يغتسل ويحرمه
 ولا يستعد مع وجود احدها وتقدم ذلك لبعض فاذا اراد الاحرام ندى بقلبه قائل لا
 بلسانه اللهم اني اريد النسك الفلاني فيسره لي وتقبله مني وان حبسني حابس فمحلي حيث
 حبستني او فلي ان احل وهذا الاستعداد سنة ويقتد اذا عاقه عدو او مرض او ذهاب
 نقعة او حطاط يوقه ويحركه ان له التحلل وانه متى حل بذلك فلا شيء عليه ويأتي آخر باب
 الفوات والاحصاء فان استنطقا بما يودي معنى الاستعداد كقوله اللهم اني اريد النسك
 الفلاني ان يتسري وان فلا حرج علي جاز وان قال من نيت احللت او ان افسدت لم اقضه
 لم يصح وان نوى الاستعداد ولم يخلط به لم يقد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لصبا عذرة
 محلي من الارض حيث حبستني **فصل** وهو من بين التمتع والاراد والقران
 وافضلها التمتع ثم الاخر ادم القران وصفة التمتع ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج ويخرج منها
 ثم يحرم بالحج من مكة او قريب منها والافراد ان يحرم بالحج عند ذابا فخرج منه احرمه
 الاسلام ان كانت باقية عليه والقران ان يحرم بهما جميعا او يحرم بالعمرة ثم يبدل عليها الحج
 قبل الشروع في طوافها الا لمنعه القهري فيصحب ولو بعد السعي ويصحب قارنا ولا يعتبر لصحة
 ادخال الحج على العمرة الاحرام به في اشهره وان احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة لم يصح احرامه
 بها ولم يضر قارنا ويجب على المتمتع دم نسك لا جبر ان يستنطق بشرط **فصل** الاكوبة
 من حاضري المسجدة الحرام وهم اهل مكة والحرم ومن كان منه أي الحرم لامن نفسه مكة دون
 مسافة القصر وعمل القارن كالمفرد في الاجزاء ويستقط الترتيب للعمرة ويصحب الترتيب كحل
 يتاخر الحلاق الى يوم النحر فوطئه قبل حجة طواف القدوم لا يفسد عمرته اي اذ اوطى عوطاه
 لا يفسد الحج مثل ان يوطى بعد التحلل الاول فانه لا يفسد حجه واذ لم يفسد حجه لم تفسد عمرته
 عمرته منتهى لان متاهلا بهما احدهما دون مسافة القصر والاخر فوقها او مشكلا لم يلزمه
 دم ولو كان احرامه من البعيد او كان اكثر اقامته او اقامة ماله فيه لان بعض اهل من حاضري
 المسجد الحرام وان استوطن مكة او فلي في ضرتها فان دخلها صحتا تاويا الاتى صحتها
 بعد فراغ نسكه او نواها بعد فراغه منه او استوطن مكي بلدا بعيدا لم يحد مقاما متعتا
 لزمه **كتاب** ان يعتمر في اشهر الحج والاغتسل بالاشهر الذي احرم منه لا بالذي حل فيه فلي
 احرم بالعمرة في رمضان حل في سوا ال لم يكن صحتا وان احرم الا في بقية العمرة في غير اشهر
 الحج لم اقام بمكة واعتمر من التمتع في اشهر الحج وحج من عامه متمتع ايضا وعليه دم
كتاب ان يحج من عامه **فصل** ان لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فاكثرت فان
 فعل فاحرم ولا دم **فصل** ان يحل من العمرة قبل احرامه بالحج فان احرم به قبل حله منها
 صار تارنا **فصل** ان يحرم بالعمرة من الميتات او من مسافة قصر فاكثرت مكة ونسكه واذا

تف هذا

بله

وكان يدخل مكة قبل ذلك او دخلها
 ولم يطف لقد وعده

تف انظر الشرح

الموقف وغيره ان هذا ليس بشرط وهو الصحيح لانا لا نعلم ان المكي مستحقا ولم ينفى **السابع** ان ينوي التمتع
 في ابتداء العمره وانما لا يشرط ولا يعتبر وتخرج النسك من غير ان يشرط او ينفى او يشرط او ينفى
 ذلك عن الشئ كان عليه دم المتعة ولا يقرب هذه الشرط فيكون مستحقا فان المتعة تنص من المكي
 كغيره ويلزم دم تمتع وقران بطلوع فجر النحر وباق وقت ذبحه ويلزم القران ايضا دم منكر
 اذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام ولا يستطدم تمتع وقران بفساد نسكها ولا بقواته واذا
 قضى القران ثارنا له دم لانه لا يشرط دم القران في الاصل ودم القران في الثاني وان قضى منكر لم يلزم
 شئ وجزم عن غير واحد انه يلزم دم القران في الاصل فاذا اخرج احرام بالحي من العدة لم يضره ان يذبح
 حجه والا لزم دم وان قضى متعتا فاذا اختلف من العدة احرام بالحي من العدة لم يضره ان يذبح
 والموضع الذي احرم منه الاحرام الاول وبين لمن كان قارنا او صغرا فسخ بينهما بالحي
 ينوبان عمره مفردة فاذا اخرج احراما بالحي ليعرضا متعتين ما لم يكونا قارنا هديا
 او وثقا بغيره فلو مضى في النية فلفق ولو ساق المتع هديا لم يكن له ان يذبح فخرم بحج اذا طاف
 وسعى لغيره قبل تحمله بالكلية فاذا اذبح يوم النحر حل منه ما لم يذبحه من قبل فخرم بحج اذا طاف
 حال في الشهر الحج وغيره ولو كان معه هدي ثانيا كان معه هدي واحد عند المروة وحج خرة من الحرم
 جان والمراة اذا دخلت متعتة فحاضت قبل طواف العرة لم يكن لها ان تذل المسجد ولا
 تطوف بالبيت فان خشيته فوان الحج او خاضه غيرهما احرام بالحج وصارت قارنا ولم يقض طوافي
 القدوم ويجب دم قران ويستط عن العدة **فصل** من احرم من احرام مطلقا بان لا
 نفوس الاحرام ولم يعين نسكا صرح له صرفه الى ما شاء ولا يشرط ان يذبح احرامه بمسك
 صرفه الى العدة وان احرم بهما كما حرم به بمسك او بما احرم به فلا نكح العلم انفق احرامه بمسك
 فان كان الاول احرام مطلقا كان له صرفه الى ما شاء ولو جعل احرام الاول فكن احرام نسك
 ونسبه على ما ياتي وان شك هذا احرام الاول فكن لم يحرم فكيون احرامه مطلقا بصرفه الى
 ما شاء فان صرفه قبل طوافه وقع طوافه عما صرفه اليه وان طاف قبل صرفه لم يقرب بطوافه
 ولو كان احرام الاول فاسدا فيمنع حجه كذرة عبادة فاسدة وان احرم بحجتي او عرتين
 انفق احرامه باحدهما وان اختلف الاخرى وان احرم بنسك او نذر ونسبه وكان قبل الطواف
 انفق عمره استى باو يجوز صرفه الى غيرهما فان جعل قرانا او فدا صحت حج فقط ولا دم عليه
 وان جعله عمره فكنس حج الى عمره يلزم دم المتعة ويحرم عنهما وان كان شك بعد
 الطواف صرفه الى العدة ولا يجعل حج ولا قدانا لاحتمال ان يكون المنسي عمره لانه لا يجوز
 ادخال الحج على العدة بعد الطواف لانه لا هدي معه فيسحق ويحلق لم يحرم بالحج مع ثناء وقت
 وبقيته ويستط عنه فز صفة ويلزم دم بهل حال لانه ان كان المنسي حجا او فدا فادخل
 فيه في غير اوانه ومنه دم وان كان معتبرا انفق تحلل ثم حج وعليه دم المتعة وان جعله حجا
 او قدانا لم يصح ويحل بعد الحج ولم يحرم به عن واحد منهما للشك ولا دم ولا قضاء للشك
 في صبيهما وان احرم عن اثنين او عن احداهما لا يعين او عن نفسه وغيره ووقع عن نفسه
 ويضمن ويؤدب من اخذ من اثنين حجتيهما لم يحرم عنهما في عام واحد وان استأجر انسان في
 عام في نسك فاحرم عن احدهما بعينه ولم ينسبه صح ولم يصح احرامه لاحد من بعده فان سني
 عن احرم وتذرت صفة فان قرط اعاد الحج عنهما وان قرط الموصى اليه بذلك عزم
 ذلك والافق تركه الموصي ان كان الثاني غير مستاجر لذلك والافق ما **فصل**
 والتبليغ سنة وسن ابتداءها عقب احرامه وذكر نسك فيها وذكر العدة قبل الحج لقارن فيقول

فقد هنا

ليكن

ليكن عمره وحج والاكثر منها ورفع الصوت بها ولكن لا يجهد نفسه في رفعه زيادة على الطاقه
 ولا يستحب اظهارها في مساجد الجبل وامصاره ولا في طواف القدوم والسعي بعده وكبره ورفع الصوت
 بها حول البيت ثملا يشغل الطافين عن طوافهم واذا كان بهم ويستحب ان يلي عن الخرس ومريض
 وصغير وجنون ومجنون وعليه وسن الدعاء بعدها فيسئل الله الجنة ويعود به من انما يريد
 بما احب والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرفع يده صوتا وصفة التلبية لبيك اللهم لبيك
 لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والشكر لك والمملكة لا شريك لك ولا يستحب الزيادة عليها ولا
 تكرهه ولا يستحب تكرارها في حالة واحدة وتعال الموقف والشارح تكرارها ثلاثا في دبر الصلاة
 حسن ولا تشترع بغير العربية لقادر ولا بلغته ويتأكد استحبابها اذا اعلنا شتر او هبط واديا
 ون في الصلوات المكتوبات ولو في غير جماعة واقبال الليل والنهار وبالا سيما واذا التفت
 الرقاب واذا سمع مليا او في محظور اناسيا اذا ذكره او ركب دابة او نزل عنها او راي البيت
 ونسج في مكة والمسجد ومساكن مساجد الحرم ومسجد منى عرفات ايضا وبقيع الحرم
 ولا بأس ان يلي الحلال وتبلي المراءه ويعتبد ان شفع نفسه ويكره جهرها بالكثرة من سماع رفيق
 ويأتي قطعا اخر باب دخول مكة **باب** **محظورات الاحرام** وهي ما يحرم
 على الحرم فعله وهي تسعة **احداها** ازالة الشعر من جميع بدنه بحلق او غيره فان كان له
 عذر من مرض او قتل او قروح او صداع او شدة حر تكسرتة مما يقصر بايقاء الشعر ازاله وتبلي
 بالكل صيد لصورة **الثاني** تكليم الاخفار الا من عذر من خلق ثلاث شعرات فصاعدا او قلم
 ثلاثة اظفار فصاعدا ولو حنط او ناسيا فعليه دم ومنه دون ذلك في كل واحد طمأه
 مسكين وفي قصر بعض الظن ما في جميعه وكذا كل قطع بعض الشعرة وان حلق راسه باذنه او سك
 ولم ينهه ولو كان الخالق حرم ما فالفدية عليه كل اوكه على حلقه بيده ولا شئ على الخالق وان كان مكره
 بيده او ناسيا فعليه الفدية ومنه طيب غيره فكل من حلق حرم حلقه او عظم الظفارة ففدية
 حكم الدرس والبدن في ازالة الشعر والطيب واللبس واحد فان حلق شعر راسه وبدنه او نظيب
 اوليس فيه فدية واحدة وان حلق من راسه شعرتين ومن بدنه شعرة او بالنعكس فعليه دم
 وان خرج في هيشية شعر فقلعه او نزل شعر حريمه ففدية عينيه فان ازاله فلا شئ عليه وكذا ان
 انكسر ظفره فقصه او قطع اصبعه ففدية او قطع حبله عليه شعرا او قصه ففدية ان شعره وان
 حلقه ففدية او مشطه او راسه فسقط شعره ففدية شئ عليه ففدية وان يقطع شعره بالمشط او
 التحليل ففدية ويستحب الفدية مع الشك وله حكمة بدنه ورأسه برفق عالم بقطع شعره وله غسله
 في حمام وعينه بلا شئ ويغسل بغيره ويحلق ويحلق بها وان وقع في انقاراه صرخ فان اكل
 لذكاة المرض فلا شئ عليه وان انكسر ظفره فان ازاله انكسر فعليه الفدية **فصل الثالث**
 لقطعة الراس والاذا نأ منة وتقدم ذلك في الوضوء فاما كان منه حرم على ذكر تعطينته فان غطاء
 او بعضه حتى اذنيه بلا صق معتادا او لا كما حمة وخرقة وخرطاس فيه دوا او غيره او لا دوا
 فيه وعصا به لصداغ وخو ولبس وطين طلاء به او به او حن او غيره ولو بنورة لعند
 او غيره فعليه الفدية وان استظل في محل وخو من هودج وعمارة وهي حرم وفدا وكذا
 لو استظل بثوب وخو ركبا ونازلا ولا اثر للقصص وعلمه ففدية في فدية فيه ويجوز
 تبليد راسه بعسل او صمغ وخو فلا بد من غبار او ديب او عيشة شعته ولا شئ عليه وكذا
 ان حمل على راسه شيئا او وضع يده عليه او نصب حائله في البحر او برد امسكه انسان او رفع
 على عود او استظل بحجته او شجرة ولو طرح عليها شيئا يستظل به او سقيا او جدار ولو وضعه

فقد هنا

انظر هنا

اولاد المتلف بيضه فلي فرج الماهم صغيرا واولاد الغنم وفي فرج النخلة حمارا وفيما عداهما ميتته
ولا يحل لحم الكلب بيض الصيد ان كسرته وهو اوصى من عذره وحل الحلال وان كسرته حلالا فكل لحم حصيد
ان كان اخذه لا جد المحرم لم ينجس الكلب والابيض وان كسر المحرم بيض حصيد لم يحرم على الحلال ولو كان
الصيد صولوا صحنه من آء وقيمة ولا يملك الصيد ابتداء بغير آء ولو بركبته ولا يباح ولا يصطاد
فان اخذه باحد هذه الاسباب لم يلف فعليه جزا آءه وان كان صبيعا فعليه القيمة عاكه والجزا آء
وان اخذه رهنا فعليه الجزا فقط وان لم يلف فعليه رد ه الى مالكه فان ارسله فعليه ضمانه لما ملكه
ولا جزا آء وعليه رد المبيع ايضا ولا يستر الصيد الذي باعه وهو حلال تجب ولا عيب في كنه
ولا عز ذكرك وان رده المشتري عليه يعيب او حيا رفته ذكرك لم لا يخل في ملكك المحرم ويلزمه
ارساله وعلقه الصيد بارت وان افسد صيدا حتى يخلل لزمه ارساله فان تلف او ذبح او افسد
صيد حرم وخرج به الى الحلال او ذبحه حصيد حرم صحنه وكان ميتة وان احرى وفي يده صيد او ذبح
الحرم بصيد لم يزل ملكه عنه فبذره من اخذه ويختم من قتله ويلزمه ارساله في موضع ميتته
فيه وازالته يده المشكك هذه عنه مثل ما اذا كان في قبضته او رحله او حنيته او قصده او صولوا
بكل حبل معه وحقه دون يده الحكمية مثل ان يكون في بيته او ببلده او يدنا يديه في غير مكانه ولا
يضمن ثلثا ملكه فيه ومن عضبه لزمه رد ه فلو تلف في يده المشكك هذه قبل التمكن من ارساله لم يضمنه
والا صحنه وان ارسله اشياء من يده المشكك هذه فتم لم يضمنه ومن ملك صيدا في الحلال فادخله الحرم
او اوصكه في الحرم فخرج به الى الحلال لزمه ارساله فان تلف في يده صحنه وان قتل صيدا صابلا عليه
دفعه عن نفسه خشيته تلفها او مضرة كجره او تلف في حاله او بعض حيوانا له او تلف بذكرك لم يضمنه
ولو اخذه لبيبا ولم يذبحه ولو اخذ صالا يذبحه كيد مشاكلكه وان ارز منه جزا آءه ولا تأثر لحم ولا
احرام في حق لحم حيوان الشئ كسبيته الاضام والخنك والدجاج ولا في حقهم الاكل غير التلذذ كالقسط
وهي الحداة والذباب الا يقع وعزاب البين والفاوق والحية والعقرب والكلب العقور ولا يوجب قتلها
وقتل كل ما كان طبعه الاذى وان لم يوجب صيده كالا سدر والخر والذئب والفهد وما في معناه
ابا زبي والصقر والشاهدين والعقارب والحشرات المؤذية والزبجر والبق والجوز والباعث
والدحم واليوم والديقان ولا جزا آء في ذكرك ولا باس ان يرد بغيره وهو ذبح القراد عنه وجره
على المحرم لا على الحلال ولو في الحرم قتل قبل حيوانه من واسم وبذنه ولو بركبته ونحوه وكذا
رصه ولا جزا آء فيه ولا يحرم صيد البحر والاسماك والابار والسميون ولو كان حيا يعيش في البر والبحر
كالسحفاة والسرطان ويحرم الا في الحرم ولو للحلال وطيس الماء والجراد من صيد البر يضمن
بقية فان افترش في طريقه فقتله بمبشيه او تلف بغير طير حيا كالمشي عليه فعليه جزا آءه واذا
ذبح المحرم الصيد وكان مضطرا فله اكله وكف به مثل ضرورة في حجة الاكل وهو ميتة في حجة
غيره وتقدم عليه الميتة وما في الاطعمة وان احتاج الى فعله فحفظه فله فعله وعليه كف آءه
فصل السابع عند النكاح فلا يتزوج ولا يزوج غيره بولاية ولا وكالا ولا يقبل له
النكاح وعليه الحلال ولا يزوج المحرمه والنكاح في ذكرك كله باطل بعده اولا الا في حق ثمنه صلى
اسه عليه وسلم والا عتبار رجلا العقد فلو وكل محرم حلالا فقتله بعد حله حرم ولو وكل حلالا حلالا
مقتله بعد ان احرى لم يصح ولو وكله لم احرى لم ينعزل وكلمه فاذا حل كان كوكبه عقده ولو وكل
حلالا حلالا فقتله واحرى الموكل فماتت الزوجه وتوفي في الاحرام قتال الزوج قبله فالتوا قول
وان كان بالعكس فقتله ايضا وبها نصف الصداق ويصح مع جهلها ومقتله وان احرى الاحرام

انظر

بفتح

معد

الا عظم لم يكن له ان يتزوج ولا يزوج انا وبه ولا غيرهم بالولاية العامة وبه وجه خلفا وانا احرى نايبه
فكروا بكونه خطبة محرم على نفسه وعلى غيره وخطبة صول حرمه كخطبة عقده وحضوره وشهادته
فيه وتباح الرجعة للمحرم وتصح كسرها لامة لوطي وغيره ويصح اختياره من اسلم على آءه من اربع سنين
لبعضه في حال الاحرام ولا مذية عليه في شئ من ذلك كله كسرى الصيد **فصل الثامن**
الحرام في ذبح اصلي قبل ان اود بر من آءه من او عزه فمات قبل ذكرك قبل التحلل الاول ولو بعد التواقي
فسد نسكه ولو سلهيا او جاهلا او مكرها او نائمة نصا ويجب به بدنه ولا يفسد بغير الجاهل
عليها المضي في فاسده وحكمه حكم الاحرام الصحيح فيفعل بعدا لا فسادا كان يفعل قبله من التواقي
وعليه ما يجب من قبله من الوطي وغيره وعليه الفدية اذا فعل مخطورا بعده والتضام
على الفور ولو نذر او نذرنا كانا مكلفين والا بعده بعد حجة الاسلام على الفور ويصح قضاء عبد
في رفته وتقدم حكم افساد حجة وجه العبي من هيا احرى من الميتات او قبله ولا لزمهما من الميتات
وان افسد القضاء قضى الواجب لا القضاء ونفقة المرأة في القضاء عليها ان طأ وعت وان اكره
فعل الزوج ويستحب تزويجهما في القضاء من الموضع الذي اصابها فيه الى ان يجلبا بان لا يركب معها
على غير ولا يجلس معها في جأء وما اشبه ذلك بل يكون قريبا منها يركب احرى لانه صرحا
الفرقة في ذكرك كما يجب فيفسد الوطي قبل الفرج من كسرى لا بعده وقبل حلق ويوجب المضي في فاسدها
ويجب القضاء والدم وهو شاة فكذا ان كان صكيا او حصل بها صا ولا احرى للقضاء من الحبل
سواء كان قد احرى بها منه او من الحرم وان افسد المتزوج عمرته وحضى في فاسدها واعيا
خرج الى الميتات فاحرم منه بغيره فان خاف فوفى الحج احرى به من كسرى وعليه دم فاذا فرغ من حجه
خرج من الميتات بغيره الى التي افسد بها وعليه دم فاذا فرغ من حجه
من عمرته وان افسد المفرد حجة واتها فله الاحرام بالمرة من اذ في الحلال وان افسد القارن نسكه فعليه
فداء واحد وان جاء مع بعد التحلل الاول وقبل كسرى لم يفسد حجه قارنا كان او مفردا لكن فسد احرامه
فيحضي الى الحبل فحرم منه ليطوف للزيارة في احرام صحيح ويسعى ان لم يكن يسعى ويحلق لان الذي
بقي عليه بقية افعال الحج وليس هذه اعمرة حقيقية وبليته بشاة والتواقي كالمفرد فاذا طاف للزيارة
ولم يركب ولم يوطي في المعنى والشرح لا يلزمه احرام من الحبل ولا دم عليه لوجود اركان الحج وقيل في
الزود وعظمه كلام جماعة على سبيل وهو بعد التحلل الاول حرم لبقاء تحريم الوطي الثاني وجوده
صحة الاحرام **فصل التاسع** البشارة فيلزمه ذكرك في الشبهة بوطي او قبله او ليس
كذا انظر لشبهة فان فعل فانزل فعليه بدنه ولم يفسد نسكه كاللوم بغير لوم لم يكن لشبهة و
يأتي تحمته في الباب بعد **فصل العشرة** احرامها في وجسها فيحرم تقطيعه بغير
او ثياب او غيره فان غلظته لغير حاجة فذمت وفي جبهه كمر ورر جال قد يبا عنها بتدال الثوب من
نوت راسها على وجسها ولو صر وجسها ولا يمكنها تقطيعه جميع الراس الا في وجسها من الوجه
ولا كسفت جميع الوجه الا في وجسها من الراس ففسد الراس كلها ولا يحرم تقطيعه كسفا ويحرم
عليها ما يحرم على الرجل الا في لبس الخنيط وتظليل الحبل ونحوه ويحرم عليها وعلى رجل لبس
القنار من او قنار واحد وبها كلها يعلم للبدين الى الكوعين يد خلفي يستر بها من الح
كا كالجورب للرجلين كما يعلم للبشرة وبغيره الفدية كالثياب قال القاضي ومثلهما لو لفت على
بدنه خنقة او خنقا وسد ثوبا على جناء او كسده على خنقة لا يثا وقال هو كلام الاكر لا يحرم
وان لفتا بلاسد فلا باس ويباح فيها الخنط ونحوه من حلي كسوار ونحوه ولا يحرم عليها لباس
زينة وفي الرعاية وغيرها كيد وكيد لها كحل بائد وحقه غير مطيب لذينة لا لغيرها ولا كيد

خ
اولا

الا عظم

غير اذا لم يكن مطيبا وبكره لها خضاب لا عند الاحرام وتقدم ويجوز لها لبس المعصفر والكحل وغيرهما
 من الاصباغ الا انه يكره للرجل لبس المعصفر ولها تطهير ما يجتمع كبرية بغير طيب والنظر في المرأة
 لهما جميعا كدواة جرح وزالة شعر بعينه وبكره لذينة وله لبس خاتم وبط جرح وختان وقطع عضو
 عند الحاجة وان سجد فانا خارج في الخيطة الى قطع شعر فله قطع وعليه العدة ويجوز له الحرام ما سجد
 الله عنه من الرفق وهو الجاع وكذا التقبيل والفرج وان يعرض لها بالخش من العلام والعسوق
 وهو السباب والجدا وهو المرمى فيما لا يعني وسجد له قلة الكلام الا فيما ينفع وان يستعد بالنية
 وذكر الله وقراءة القرآن والامساك بالمعروف والنهي عن المنكر وتقليم الجاهل ومحو ذلك وما حرم
 ان يتجر ويضع الصنابير ما لم يتكلم عن واجب او مستحب **باب** **الفدية** وهي ما يجزى
 بسبب شئ او حرم وله تقديمها على فعل المحظور لعد ذلك ولو لبس وطيب بعد وجوب السبب المبيح
 ككفارة عيدين وبأيا وهو على ثلاثة اشياء **احدها** على التحنيط وهو نزعها من احد جانبي
 فيه بين صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين لكل مسكين مدبر او نصف صاع مكررا او سب
 او شجر او ذبح شاة فلا يجزى الخبز واختار كل من الاجزاء او يكون رطلين او اربعة ويدينجي ان يكون ادم
 وصايا كداه او فحل من بر وشجر وهي فدية خلق الشعر وتقليم الاظفار وتغطية الرأس واللبس و
 التطيب ولو حلق ونحوه لعد او عنده **الثاني** جزا الصيد بخير فيه بين الثلثان اختاره ذبح
 التطيب ولو حلق ونحوه لعد او عنده **الثاني** جزا الصيد بخير فيه بين الثلثان اختاره ذبح
 ويصدق به على مساكين الحرم ولا يجزى ان يقصد به حيا وله ذبح اي وقت شاء فله خضاب يابسه
 الخ او تقويم المسكين بدرهم بالموضع الذي الفه فيه ويقر به بيشري بها طعاما يجزي في الفطرة
 وان اجب اطعم من طعامه بمكة بقدر القيمة فيطعم كل مسكين مالا من حطمة او نصف صاع من
 غيره او يصوم عن طعام كل مسكين يوم ما وان بقي مالا بعد يوم ما صام يوم ما ولا يجزى التتابع في هذا
 الصوم ولا يجزى ان يصوم عن بعض الجزاء ويطلع عن بعضه وان كان مالا لا يملك له خير بين ان يشري
 بعينه طعاما فيطعمه للمساكين ويصوم عن كل طعام مسكين يوما **فصل** **الضرب الثاني**
 على الترتيب وهو ثلاثة انواع احدها من متعة وقران فيجب الهدي فان عدمه موصفه او وجده
 ولا يمس معه الا في بلد فدية فصيام ثلاثة ايام في الحج ولا يلزمه ان يقرب ضا ولو وجد من يقرضه ويعمل
 بطنه في غيره فان الظاهر من المعسر استمر اعساره فلهذا اجاز الانتقال الى الصوم قبل زمان
 الوجوب والا فضل ان يكون آخر الثلاثة يوم عرفة فيصوم له يومه ويقدمه الا حرام الحج قبل يومه
 الترتيب فيكون اليوم السابع من الحج صوما وهو اولها وله تقديمها قبل ايامه بالحج بعد ان حرم
 بالقرعة لا قبله ووقت وجوب صوم الايام الثلاثة وقت وجوب الهدي وتقدم وسبعة اذ ارجع
 الى اهلها ولا يصوم صوما بعد ايامه بالحج قبل فاعرفه رافا في ايام من لقاء اعمال الحج ولا بعد ها
 قبل طواف الزيارة وبعد يومه والاختيار اذ ارجع الى اهلها فان لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر
 صام ايام منى ولادم عليه فان لم يصمها قبل فاعرفه رافا في ايام من لقاء اعمال الحج ولا بعد ها
 ان احرى الهدي عن ايام النحر لغيره عذر ولا يجب شاة ولا تقرب في صوم الثلاثة ولا السبعة ولا بين
 الثلاثة والسبعة اذ اقتضى وقت وجوب عليه الصوم فتشريع فيه اوله يشترع ثم قد وعلى الهدي لم يملك
 الانتقال اليه وان شاة تتعلق من ان صوم المسقة ثمرات قبل ان ياتي به لغيره عذر اطعمه
 عنه لكل يوم مسكين مالا **الثاني** المحصر لزمه الهدي بنحو بنيت التحلل مكانة في بابها
 فان لم يجد صام عشرة ايام بالنية ثم حله ولا اطعام فيه **الثالث** فدية الرجل يجب به بدنية
 قارنا كان او مفردا فان لم يجدها صام عشرة ايام ثلاثة في الحج وسبعة اذ ارجع كدم المسقة لقتل الصبي
 وبه شاة ان كان في القرعة ويجب على المرأة المكطوعة مائة مثله ذكرا لا المكروهة والناحية والرجل على الواطئ

كالحج
 الفدية
 الاحرام وما يستحقه

اختار

ان يذبح عنها وتقدم ذكره **فصل** **الضرب الثالث** الدماء الواجبة لذات الحج بعد وثوقه برفقة
 وحقه لغرضه او غيره ولم يشترط ان يحل حيث حبستني او وجب للترك واجب كذلك الاحرام من
 الاحرام الميثاق او الوضوء برفقة الى الليل وسائر الواجبات فلهذا من الهدى ما يتيسر كدم المسقة
 على ما تقدم من حكمه وحكم القيلم الصيام وما وجب للمباشرة في غير الفرج فما وجب منه بدنية تحكها
 حكم الواجبة بالوطئ في الفرج وما عداها ما وجب بدنية بدما كما سمعت لم ينزل فيه فانه يجب شاة و
 حكمها حكم فدية الا ذى وان ذكر النظر او قبل او لمس لشهوة فاصنى او اسحقى فاصنى فلهذا بدنية
 وان امدى به لذ او امدى بظرة واحدة فاشاة وان لم ينزل او انزل عن فكر عليه او مذى بنظره
 من غير ترك او احتلم فلا شيء عليه وخطا كعد في القتل والمراة كالمراة مع شهوة **فصل**
 وان كسر محظورا من جنس كثير صيد مثل ان حلق او قلم او لبس او تطيب او وطئ او غيرها من
 المحظورات ثم اعاده ثانيا ولو غير الموطوءة او لا او لبس حنيط في راسه او بواضع صطيط قبل
 التكليم عن الاول كفارة واحدة تابع الفعل او فقه فلو قلم ثلاثة اظفار او قطع ثلاث شعرات في
 اوقات قبل التكليم لزم دم واحدة كز عن الاول لزمه لثا في كفارة وتعد كفارة الصيد بتعدده
 وان فعل محظورا من اجناس فعليه لكل واحد ذكرا وان حلق او قلم او وطئ او قتل صيدا علمدا
 او ناسيا او صحنطا او مكرها ولو ناسيا قطع شعرة او صوب راسه الى تنور فاحرق الله شعرة
 فعليه الكفارة وان لبس او تطيب او غطى راسه ناسيا او جاهدا او مكدها فلا كفارة ولبس منه
 غسل الطيب وخلع اللباس في الحال ومتى اخره عن زمن الا مكان فعليه الفدية وتقدم غسل الطيب
 في الباب قبله ومن روض احرامه لم يفسد ولم يلزمه دم لرضه وحكم احرامه باق فان فعل
 محظورا فعليه فداؤه ومن تطيب قبل احرامه في بدنية فلهذا استداه ذكرك في احرامه وتقدم وليس
 له لبس ثوب مطيب بعد احرامه وتقدم وان احرم وعليه عتص ونحوه فلهذا لم يثبت فان استدام
 لبسه ولو حطه فوق القطار في خلعه فدى وان لبس بعد احرامه بقا كان مطيبا وانقطع راحه
 او افرسته ولو تحتها بل غير ثيابا لا يمنع راحه ومباشرة اذ ارسل فيه ماء فاح راحه فدى
فصل وكل هدي او اكل من يتعلق بحرام او احرام كجر اء صيد وما وجب للترك واجب او
 عذات او بفعل محظور في الحرم وهدي تمتع وقران ومنذرو ونحوها يلزم منه ذبح في الحرم وتفرقة
 لحمه فيه او اطلاقه بعد ذبحه لمسكينة من المسلمين ان قدر على اتياله اليوم بنفسه او بمن يرسله معه
 وهم من كان به او واردا اليه من حاج وغيره ممن له اخذ ذكرا للحاجة فان دفع الى فقير في ظنه فبها
 غنيا اجزا او يجزي خيره في اي نوعي الحرم كان **فصل** **احد** مكره ومن واحد ومراة في الاجزاء او من كل
 منخروا افضل ان يخبر في الحج بمنى وفي القرعة بالمروة وان سلمه اليهم فخره اجزا والا استرده ونحوه
 فان ابى او عجز فلهما فان لم يقدر على اتياله اليوم جان خيرا في غير الحرم وتفرقة هدي والطعام حيث
 خره وفدية الا ذى واللبس ونحوهما كطيب بدم المباشرة دون الفرج اذ لم ينزل وما وجب
 بفعل محظور خارج الحرم ولو لغير عذر غير جزاء الصيد فلهذا نزلت حيث وجد مسكينا وفي الحرم
 ايضا ووقت ذبح فدية الا ذى واللبس ونحوهما وما حق به حين فعله وله الذبح قبله لعد وكذا
 ما وجب للترك واجب ولو اسكك صيدا او جرحه ثم اخرج جزاءه لم تكن الحج او المسكر او تقدم
 من ابع له الحلق فدية قبل الحلق ثم حلق او دم الاحصار يخرج منه حيث احصا واما الصيام
 والحلق وهدي التطهير وما سجد مسكنا فير به بكل مكان وكذا ذبح جزاء فيه شاة كما ضحية فيجزي
 الذبح من الضان والشني من المعز او مسج بدنة او مسج بدنة وان ذبح بدنة او بدنة فهو افضل
 وتكون كلها واجبة ومن وجبت عليه بدنة اجزاء لم يبق له كعكسه ولو في جزاء صيد ونذر ويجزى به

من كل واحد منهما سبع شياه ويجزى به عن سبع شياه بدنة او برة وذكر جماعة الا في جزاء صيد
باب جزاء الصيد جزاءه ما سيجزى به من مثله ومقاربه وبشبهه ويجزى العنبر
 والجزء اذا كان ملكا للغير وتقدم ويجزى جزاء الجزاء بعد الجزاء وقيل الموت وهو صواب
 احدهما ما قبله مثل من النعم خلقة لا قيمة فيجب عليه مثله وهو في عان احدهما ما قصت منه الصلابة
 ففيه ما قصت من النعم بدنة وفي كل واحد من حمار الوحش وبقرة والوعل وهو الاروي يقال
 لذكوره الا بيل والتمس منه الشئيل برة وفي الصبي كبش وهو في الضان وفي الصبي وهو الغزال
 عنده وهي الا بيل في المعز ولا شيء في الثعلب لانه سبع وفي البربر الصبي جدي ما بلغ من الاولاد
 المعز ستة اشهر وفي البربر جنة من المعز لها اربعة اشهر وفي الاربع عناق من الاولاد المعز
 اصغر من الجزة قاله في كسر الجوز وفي واحدة الحمام وهو كل ما عاب وهو شاة فيدخل فيه
 القطا والفراخ والوراسين والقارري والدباسي وحجوها **الفصل الثاني** ما لم تقص منه الصلابة
 فيرجع منه الى قول عدلين من اهله الجزة ويجوز ان يكون القاتل احدى سمات او ثلثين وحمله بن
 عقيل على ما اذا قتلته خطاء او جاهلا بحريمه وعلى قاتله اذ اقبل على حريمه اكله ويقتل كل واحد
 من اكبير والصغير والصحيح والمعيب والذكر والانثى والحامل والمأكل بمكته وتقدم بعضه وان
 مذى الصغير بكبير والذكر بانثى فهو افضل ولو جنى على حامل فالقتل جنيته ميتة حتى تقص الام
 فقط لا لوجزها وانما القتل حيال وقت تعيش مثله ثم مات ففيه جزاءه ويجزى جزاءه اعور من
 عين واعرج من ثمانية باعور واعرج من اخرى لا فدا اعور باعرج وعكسه ويجزى جزاءه انثى بذكر كعكسه
فصل الضرب الثاني خطا ما لا يملك له فنجب فيه بجمته مكانه وهو سائر الطير ولو اهد من
 الحمام كالاول والحياري والحجل واكبش من طير الماء والكركي وغير ذلك وان اكل جزاءه من صيد
 وان ذمل وهو ممتنع وله مثل ضمنه بمكته لحي من مثله وما لا يملك له ما نقص من قيمته وان قتل صيدا
 فقتل بشيء ولو باق سمويه او نقص في حال نفوره ضمنه لان تلف بعد نفوره في مكانه بعد امته
 وان رعى صيدا فاصابه لم يسقط على اخر فمات ضمنه ما قتل صيد المجرى فليلا لم يسقط على اخر ضمن
 المجرى فقط وان جرحه جرحا غير موجع فغاب ولم يعلم جرحه فعليه ما نقصه فيقوم صحيحا وجرحا غير
 مند مل لم يجزى بقتله من مثله وكذلك ان وجده ميتا ولم يعلم موته يجزى به وان وقع في ماء او تردي
 فمات ضمنه وان اذمل غير هتسج او جرحه جرحا موجعا فعليه جزاءه جميع وكل ما يضمن به الا دمي
 يضمن به الصيد من جبا شدة او سبب وكذلك ما جنت دابة بيدها او حمارها فقتل صيدا او الضمان
 على راكبها او قاتلها او ساقها وما جنت به جملها فلا ضمان عليه وتقدم وان اقلقت فالتلف
 صيد لم يضمنه كالادمي وان نصب شبيكة او حفيرا غير حق فوقع فيها صيدا ضمنه وان نصب شبيكة
 ونحوها قبل احراره فوقع فيها صيدا بعد احراره لم يضمنه كالوصادة قبل احراره وتركه في منزله
 تلف بعد احراره وان تلف ريشه او شعره او وبره فعاد فلا شيء عليه فان صار غير هتسج فكالجرح وان اشتهر
 جماعة في قتل صيد ولو كان بعضهم بمسكا او متعبا والاخر قاتلا فعليه جزاء واحد وان اكلوا
 بالصيد وان اشتهر كحلل ومجرى في قتل صيد حريمي فالجزاء عليهما نصفين وهذا الا شتر اك
 الذي هذا حكمه هو الذي يقع الفعل منهما معا او يجزى احدهما قبل الاخر ويميت منهما
 ما نجره احدهما وقيل الاخر مفعلي الجرح ما نقصه على القاتل جزاءه مجرى جرحا واذا قتل
 القاتل صيدا فعليه جزاء واحد **باب صيد الحريم** صيد الحريم صيد حريم
 مكته على الحلال والحريم من اكل منه شيئا ولو كان المتلف كافرا او صغيرا او عبدا فعليه ما على الحريم
 في مثله ولا يلزم الحريم جزاءه وحكم صيده حكم صيد الاحرام مطلقا الا القتل فانه لا يضمن ولا يكره

في ح

قوله

بالج

قوله

قوله فيه وان رعى الحلال من الحلال صيد في الحرم او بعض قوتية فيه او ارسل عليه او قتل صيدا
 على عصى في الحرم اصله في الحلال او مسكه طائفة في الحلال فمكته في الحرم ضمنه لانه ولو رعى
 الحلال صيد المأكل احرره قبل ان يصيبه ضمنه ولو رعى الحرم صيدا لم يحد قبل الاصابة لم يضمن اعتبارا
 بجالة الاصابة وان قتل من الحرم صيدا في الحرم بسهمه او كلبه او صيدا على عصى في الحلال اصله في
 الحرم او مسكه حرامه في الحرم فمكته في الحرم لم يضمن وان كان الصيد والصايد في الحرم
 زمانه بسهمه او ارسل عليه عليه فدخل الحرم لم يخرج فقتله في الحرم فلا جزاء فيه وان ارسل عليه
 من الحلال على صيد في الحلال فقتله او غيره في الحرم او فعل ذلك بسهمه بان سقط السهم فدخل الحرم
 لم يضمن ولا يكره كل لو ضمنه ولو جرح من الحرم صيدا في الحرم فمات في الحرم حله ولم يضمن **فصل**
 ويجزى قطع شجر الحرم حتى ما فيه حفرة كشوك وعوسج وحشيش حتى شوك وورق وسواك
 ونحوه ويضمنه الا اليابس وما زال بفعل غير آدمي او انكسر لم يبين والا ذخر الحماة والنعم
 والبرية وما زرع آدمي من قبل ورياحين وزروع وشجر غرس من غير شجر الحرم فيباح اخذه
 ولا انتفاع به وبما انكسر من الاعضاء وما قطع من الشجر بغير فعل آدمي وكذا الورق الساقط ويجزى
 رعي حشيش الا كالحشيش للبهائم واذا قطع ما يحرم قطع حرم انتفاعه وانتفاع غيره
 به كصيد ذبحه حرم ومن قطع صنم الشجرة الكيسة والمتوسطة بقرية والصغيرة بشاة والحشيش
 والورق بقتله والعصن بما نقصه وان استعمل الفصن والحشيش سقط الضمان وكذا الورق
 شجر فقتلت ويضمن نفسه ان ثبتت ناقصه وان قطع شجرة من الحرم ففسد ما في الحلال منه
 رد هاتان بقدر او بيعت او قلها من الحرم ففسد ما في الحرم فبيعت ضمنه وان قلها غيره من
 الحلال بعد ان غرسها هو ضمنه قاتلها بخلاف من قتل صيدا في حرم الحلال يضمنه ضمنه لانا قتل
 ويجزى بين الجزاءين قتل عيم ويضمنه كمن اصيد وان قطع عضا في الحلال اصله او بعضه
 في الحرم ضمنه لان قطع في الحرم واصله كله في الحلال **باب** لا يخرج من تراب الحرم ولا يدخل
 اليه من الحلال ولا يخرج من حجارة حكمه الى الحلال والخروج اسد يعني في الكراهة ولا يكره اخراجه
 ما زرع من لانه يتخلف فهو كالبرية وكنته افضل من المدينة ويسحب الحيا وبرة بها ولكن هاجر
 منها الحيا وبرة بها وما خلق الله خلقا اكرم عليه من محمد صلى الله عليه وسلم واما نفس تراب تراب
 فليس هو افضل من الكعبة بل الكعبة افضل منه ولا يبرف احد من العلماء افضل تراب القبر
 على الكعبة الا انما حني عياضه ولم يثبت اليه احد ولا وافقه احد عليه وحده الحرم من طرقي المدينة
 ثلاثة اميال عند بيوت السقي ومن اليمن سبعة عند امانة لبن ومن العراق كذلك على ثنية
 رجل وهو جبل بالمنقطع ومن الجفرة اربعة سبعة اميال في شعب عبد الله بن خالد ومن حدة عشرة
 اميال عند منقطع الا عسا ش ومن الطائف على عرقات من بطن نهر سبعة عند طرف عرفة
 ومن بطن عرفة احد عشر ميلا **فصل** ويجزى صيد المدينة والاولى ان لا تسمى
 يشرب بغيرها وذبح صحت تذكية ويجزى قطع شجرها وحشيشها ويجزى اخذ ما فيها من الحماة
 اليه من شجرها للرجل والقتل وعمر رجده وآله حشيش ونحو ذلك والعارضة لصنف الحلال و
 المسانيد من القامحيتين التي تنصب البكرة عليها والعارضة بين القامحيتين ونحو ذلك وحشيشها
 للعلف ومن ادخل اليها صيدا فلم اصساكه وذبحه ولا جزاء فيه ها وحشيشها وحده حرمها
 بين غير النور وهو ما بين لا يتسبى وتدره بريد في بريد نفسها وما جيلان بالهنية فتشرجيل
 صيد الى الحرة بتدوير خلف احد من جهة الشمال وغير مشهور بها ولا يحرم علم الحلال صيد وح
 وشجره وهو واد بالظاف **باب دخول مكة** بين الاغتسال له خولها ولو لم يفيض

فصل

الفصل في حرم المدينة
المكتوب

وان يدخلها بفرا من اعلاها من ثنية كذا وان يخرج من ثنية كذا من الثنية السفلى وان يدخل
المسجد من باب بني شيبه فاذا اراد البيت رفع يديه وكبر وقال اللهم انت السلام ومنك السلام حيثما
ربنا يا سلام اللهم من هذا البيت تعظيما وتكراما وما به ربنا ورضوانا عظم وشرفه
صالحه واعمره تعظيما وتكراما وتشرافا وما به ربنا والحمد لله رب العالمين كثير اكل هو اهله وكل من
تكرم وجهه وعز جلاله والحمد لله الذي بلغني بيته واذا كنت اهل البيت على كل حال اللهم
انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جعلت في ذلك اللهم تقبل مني واعف عني واصلي بذكرك في
سائر كل الايام لا اله الا انت يرفع بذلك صوته ان كان رجلا وما زاد من الدعاء حسن لشكره يدا
بطواف القرية ان كان معتمرا ولم يجتج ان يطوف بها طواف قدوم ويطوف للقدوم ويسعى طواف
الورد وان كان من زوايا داره وهو بحجة الكعبة وحجة المسجد الصلاة ويجزي عنه الركعتان
بعد الطواف فيكونا اول ما يبدا به الطواف الا اذا اقيمت الصلاة او ذكر من مضى فابعد او خاف
خوف ركعتي الفجر او الرز او حضرت جنازة فيقف عليها ثم يطوف ولا يركع الركعتين تاحيضا
الى الليل انما انت الحيف والنفس ولا تلاحم الرجال التمسك بالحجر كذا تسبى اليه كذا لا يمكن
الوصول اليه ويضطجع برأيه في طواف القدوم وطواف القرية للتمسك ومن في مكانه غير حامل
صعد راسا جميع السجود فيجعل وسطه تحت عاتقه الا يمن وطرفه على عاتقه الا يسير فاذا فرغ
من الطواف ساقاه ولا يضطجع في السجود ويبدي من الحجر الاسود وهو جهة المشرق فيجزيه
او يعضه بجميع يديه فان لم يفعل او بداء بالطواف من دون الركن كالباب ويحوي لم يحسب بذلك
الشوط ثم يستلمه اي يمس يده اليمنى ويقبله من غير صوت يظهر للقبلة ونحوه ويستلمه عليه فان
سقط استلمه وقبل يده فان سقط استلمه بيته فمقبله فان سقط استلمه يمينه او يسرى واستلمه
بوجهه ولا يقبل المشار به ولا يركع في احد ويقول بسم الله والله اكبر ايما ناكرا يقصد بها
يكبرا بركه ورواء بعد ذلك وتبا على السنة بغيره صلى الله عليه وسلم ويقل ذلك كذا كلما استلمه وزاد جاز
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فان لم يكن الحج موجودا او فقد هق بالمكان
واستلم الركن وقبله فان سقط استلمه وقبل يده ثم يأخذ على يمينه مما يلي باب البيت ويجعله على
يساره ليقرب جانه الى اليسار اليه فالركن يمس به يسمى الشاهي والعراقي وهو جهة الشام ثم يليه
الركن الغربي والشاهي وهو جهة المغرب ثم يليه جنة اليمن فاذا اتى عليه استلمه ولم يقبله ولا
يستلم ولا يقبل الركنين الا من بين راحتيه بيت المقدس ولا غيرها من المساجد والمكاتب التي فيها
الانبياء والصالحون ويطوف سبعا يرد في الثلاثة الاول منها ماشيا على راسه وحامل معه
ونساء ومحم من مكة او من قربها فلا يسير وهو الا اضطجاع لهم ولا في غير هذا الطواف ولا
يقضيه ولا بعضه من غيره وهو اسرع المشي مع تقارب الخطا من غير ركب وارسل اولي من الدون
من البيت بدونه وان كان لا يمكن من الرمل ايضا او يخطى بالنساء فالذي اولي ويطوف كيف هاهنا
فاذا وجد فرجة رمل فيها وتاخر الطواف له وللذين او لا حرمهم اولى ويحسب الاربعه الا ان
الباقية وكلها حاذي الحجر الاسود والركن الثاني استلمها وان سقط اشار اليها ويقل كذا حاذي
الحجر الاسود الله اكبر فخطوله القراوة في الطواف فتسحب لاجلها بركا ان غلط المصلين بين
الاسود واليمن ربا آتيا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ومن عذاب النار وكثير في بيته
طوافه من الذكر والدي ومنه اللهم اجعله صبرا ورأوسيا مستورا وذنبها مغفورا وبها غفر
وارحم وتجا وزعماء قلم وانت الاعز الاكرم ويدعوا بما احب ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويستمع
الحديث الا ان ذكره الرأفة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وما لا بد منه ومن طواف او سعى

هذا
النظر

رايا او نحو لا يغني عن ذلك لم يجز به ولعن ربحه يك ويقع الطواف عن المحل ان فربا عنه او نوى كل
منه ما عن نفسه وان فربا هذا المحل وقع عنه وان فربا احد ما عن نفسه والاخر لم ينو وتصح
لذ فربا وان عدت النية منه ما ان فربا كل منهما عن الاخر لم يصح لواحد منهما وان حمله به فربا
احدا عنهما وان طاف **مسك** منكسا بان جعل البيت عن يمينه او على جدار الحجر او شاذ روي ان
الكعبة يقع الذي هو القدر الذي تركه خارجا عن عرض الجدار من تحتها عن الارض قد رمل شي
ذراع لانه منها او ترك شيئا من الطواف وان قل او لم ينو او طاف خارج المسجد او محذرا ولو
حاضرا ولم ينو الناس انظاره حاله فخطا ان امكن او تجلسا او شاكاه في طهرته لا بعد
فراعه منه او عريانا او قطع بعضه على يد عمر فلو سهر او لعذر او احدث في بعضه لم يجز
فتسقط الموالاة فيه روي سعي وعنف الكعبة الشاذ روي ان ليس من الكعبة بل جعلها البيت
وعلى الاول لو صدر الجدار يديه في موازاة الشاذ روي ان صح وان طاف في المسجد من وراء
جائده من قبة وعندها اجزاء وان طاف على سطحه توجه الاجزاء قاله في الزوم والله اعلم
في عدد الاضواط اختلف باليدين ويتبدل قول عدلين وسين فعل سائر الناس على طرفة وان
قطع الطواف بفعل يسير او اقيمت صلاة مكتوبة او حضرت جنازة صلى وبني البناء
من الحجر وروى ان القطع من اثناء الشوط ثم يصلي ركعتين والاضطجاع في الزوم والله اعلم
من المسجد او غيره جاز ولا شيء عليه وبما سئله من كذا جاز ايها الله الاول قل
يا ايها الذين آمنوا ان نية كل واحد منكم ان يصليها الى غير سنة وسنة وسنة
بين يده انطأ يفر من الرجال والنساء وتقدم ويكفي عنهما مكتوبة وسنة رابطة وسنة
الاربع من الطواف كل وقت ولو جمع اسابيع فاذا فرغ منها ركع لكل اسبوع ركعتين والاول
لكل اسبوع عقبة ولا يسرع تقبيل المقام ولا يصح **فزع** اذا فرغ المصنع ثم علم كانه كان على
غيره روي احد الطوافين وجعله لزمه الاضطر وهو كونه في طواف العرة فلم يقم ولم يحل
منها فيلزمه دم الحلق ويكفي قد ادخل الحج على العرة فيصير فارنا ويجزيه الطواف للحج عن
التسكين ولو قدرنا من الحج لزمه اعادة الطواف ولزمه اعادة السعي على التقديرين
لان وجهه بعد طوافي غير معتق به وان كان وطئ بعد حمله من العرة فكيف بان ادخل حيا على
عمره فاسد فلا يصح ويلحق ما فعله من افعال الحج ويحسد بالوطئ الذي قصده الحج من
عمرته الفاسدة وعليه دم الحلق ودم الوطئ في عمرته ولا يحصل له حج ولا عمره ولو قدرنا
من الحج لم يلزمه اكثر من اعادة الطواف والسعي ويحصل له الحج والعمرة **فصل**
ويشترط لصحة الطواف اربعة عشر شيئا الا سلام والعقل والنية وسنن العمرة وطهارة
الحديث لا لطفل دون الثميين وطهارة الحنث وتكميل السبع وجعل البيت عن يساره والطواف
بجميعه وان يطوف ما سلك مع القدرة وان ياتي بينه وان لا يخرج من المسجد وان يستدعي
من الحج الاسود فيأخذه وسننه عشر استلام الركن وتقبيل او ما يقم مقامه من الاشارة
واستلام الركن الثاني والاضطجاع والرمل والمشي في مواضعه والدعاء والذكر والدنو
من البيت وركعتي الطواف واذا فرغ من ركعتي الطواف واراد السعي سنن عموده الى الحجر
ليستلمه ثم يخرج الى الصفا وما به وهو طرف جبل ابي قبيس عليه وحيث درج وفوقها اذ ج كانه ان
فوقها عليه نباحا ينادي بالبيت ان امكنه فيستقبله ويكبر ثلاثا ثم يمشي الى الله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده
ولعنه عده وهزم الاحزاب وحده ويقول لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه فخلص له الدين ولو

كثرة الكافرون اللهم اعصمني بدينك وطول عيشك وطول عيشك رسولك اللهم جنبني جدودي والهم
اجعلني ممن يحبك ولا يكرهك وابنيائك ورسلك وعبادك الصالحين اللهم جنبني اليك والى
ملايكك والى رسلك والى عبادك الصالحين اللهم يسر لي اليسرى وجنبني اليسرى واعف عني
في الآخرة والاولى واجعلني من امة المتقين واجعلني من ورثة جنة النعيم واعف عني خطيئتي
يوم الدين اللهم قلت ادعوني استجب لكم ولا تكللوا خلف المعاد اللهم اذ هديتني للاسلام فلا
تكن عني منه سنة ولا تمنعه مني حتى تقضي علي الاسلام اللهم لا تقصمني الى العذاب ولا
تؤخرني لسوء الفتن ولا يلبي ثم ينزل من الصفا ويحيي حتى يحاذي العلم وهو الميل الاخطر المعلق
بركن المسجد على يساره بخي سبعة اذ رجع فيسعي حادس سعيا شديدا يلهو به في الاوقات ولا
يؤذي حتى يتوسط بين الميادين الاخطر بين العلم والاخر احدهما بركن المسجد والاخر بالموضع
المعروف بدار العباس فيستريح شدة السعي ثم يمضي حتى ياتي المروة وهي اقل تعصيفان فير
قاهما بيا ويستقبل القبلة ويقول عليها ما قال على الصفا ويحجب استيعاب ما بينهما فان
لم يرها الصفا عقب رحليهما باسفل الصفا واصلا بهما باسفل المروة ثم يتقلب الى الصفا فيسعي
في موضع مستقيم ويسعى في موضع يعصيه الى الصفا ليعمل ذلك مسجعا يحجب بالذلة
سعيه وبالرجوع سعيه يفتتح بالصفا ويحتم بالمروة فان بدا المروة لم يحتم بذلك الشوط
ويكثر من الدعاء والذكر فيها بين ذلك وضرب اعفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز الاكرم
ولا ين السعي بينهما الا في حج او عمرة ويستحب ان يسعي طاهرا من الحيض والنفاس مستترا وشراطا
النيت والمواظاة والمراعاة لا يترك ولا تسعي شديدا ولا تسعي على غير طهارة كره وبطلان تقدم الطلوف
عليه ولو مسنونا كطواف القدوم فان سعى بعد طوافه لم يعلم انه طاف غير متطهر لم يجز به السعي ولم
تأخره عن طوافه لطواف غيره فلا يجب المواظاة بينهما فدا باس ان يطوف اول النهار ويسعى آخره
ولا يسعي عقب صلاة وان سعى مع طواف القدوم لم يعبه مع الطواف في الزيادة والاسعى بعدة فاذا
فرغ من السعي فان كان صمتها بلا هدي حلق او قصر من جميع شعوه وتدخل ولو كان صليدا
راسه فيستبشج جميع مخطورات الاحرام والا فضل هذا التقدير ليعتبر في الحلق ولا يسير في الحلق
التحلل وان كان معه هدي اذ حل الحلق على العمرة وليس له ان يحلق ولا يحلق حتى يحج فيجزم به بعد
طوافه وسعيه لعمرة كما ياتي وحلق من غير يوم النحر وان كان صمتها غير صمتها فان كان يحل ولو كان
معه هدي في شهر الحج او في غيره وان كان حاجا بقي على احرامه ومن كان صمتها او معتمرا
قطع التلبية اذ اسرع في الطواف ولا بأس به في طواف القدوم **باب صلاة الحج والعمرة**
يستحب لمتمتع حل من عمرته وبعثه من المحلن بمكة الاحرام بالحج يوم التروية وهو الثاني من ذي
الحجة الا ان يجد هدي متمتع فيخرج يوم السابع لم يكن آخر التلبية يوم عمرته وان يفعل عند
احرامه ما يفعل عند احرامه من الميثاق من غسل وغيره ثم يطوف السبعين ويصلي ركعتين ثم
يحرم بالحج من المسجد وتقدم ولا يطوف بعده قبل خروجه لوداع البيت فلو طاف وسعى بعده
لم يجز به عن السعي الواجب ولا يخطب يوم السابع بعد صلاة الظهر بمكة ثم يخرج الى منى قبل الزوال
فيلبى بها النظر مع الاحرام ويبعث بها الى ان يصلي معه العير وليس ذكره واجبا ولو صلي يوم الجمعة
ودلو صلي بمكة ممن يجب عليه وزالت الشمس فلا يخرج قبل صلاة المغرب قبل الزوال ان شاء خروجه وان
سأه اقام حتى يصليها فان خرج الاحرام امره ان يصلي بالناس فان اطلعت الشمس سار من
منى الى عمره فاقام بمنى نذبا حتى تزل الشمس ومنه موضع يوفى هو الجبل الذي عليه
انصاب الحرم على يمينك اذ اخرجت من هاهنا هي عرفة ثم يدور حولها فاذا زالت الشمس استحب

مفطحة
٢

ذكر

الامام اونايم ان يخطب خطبة واحدة يقصرها ويقتصر بها بالكبير ويعلم الناس فيها ما سكتهم
من الوقوف ووقته والدفع من عرفات والمبيت بمنى ولغة وعمره فدا باس ان يخرج من خطبة نزل
فصل الظهر والعصر جميعا ان جاز له وتقدم باذان او اقامتين وان لم يكن ذلك باس وكذا يجمع
غيره ولو صلي في يومه من غير حرفة ويستسجد له وكلها صلاته الا بطن عمره فانه لا يجز به الوقوف
به وهما عرفات الجبل المشرف على عرفة الى الجبال المتقابلة فله ان يصلي بها يطويها ويصلي بها
وسين ان يقف عند الصخرات وجبل الرحمة واسمها الكال على وزن هلال ولا يشترع بصعده
ويقف مستقبل القبلة رابعا بخلاف سائر المناسك واللبادات من اجلا ويكثر من الدعاء ومن قرأ
لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو
على كل شيء قدير اللهم اجعلني في علي بن ابي طالب وفي بصري في نورا وفي سعي في نورا وفي سري في نورا
بما احب حوزة الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة واختار من شئ وعينه وحكي اجماعا من الزوال
يوم عرفة الى طلوع فجر النحر من حبل بمرقة في هذا الوقت ولو كلفه ولو صار رابعا او ثانيا او
جاهلا بها وهو من اهل الوقوف صحح به لا يجز به ولا يصح عليه وسكران الا ان يفيق او يسهل بها
قبل خروجه وقت الوقوف فحين فانه كذا فانه الحج ويستحب ان يقف طاهرا من الحيض والنفاس ويحتم
الى ان يصلي اجماعا ووقفت عاصية رضي الله عنها حاضيا بامر النبي صلى الله عليه وسلم ولا تشترط
ستارة ولا استقبال القبلة ولا نية ويجب ان يجمع في الوقوف بين الليل والنهار من وقف
نهارا فانه دفع قبل غروب الشمس فعليه دم ان لم يجد قبله وان وافاها ليلة من وقتها او دم
عليه وان خاف فوت وقت الوقوف فصلاة خائف ان رجعا اذ ركه برزقة الجمعة في آخر يومها
ساعة الاجابة فاذا اجمع فضيلة يوم الجمعة مع يوم عرفة فان لا منية على سائر الايام فقال
في الهدي وامامها استغنا عن السنة القوام بانه يعدل شئنا وسبعين حجة فباطل لا اصل له
فصل ثم يدفع بعد غروب الشمس بسكينة خال ابوكم مستغفرا الى صلاته ولغة على طهارة
الماء من مع امام اونايم وهو اجماع الى ج فان دفع قبله كره ولا شئ عليه يسرع في العمرة
ويصلي في الطوافين كراهه فاذا وصلها صلي المغرب والعشاء جميعا قبل حط رحله بالقامة لكل
صلاة بلاذان وان اذن واقام لا يولي فقط لحسن ولا يتطوع بينهما فانه صلي المغرب في الطريق
تركة السنة واجزا فان فاتت الصلاة مع الامام بيا او بر من جمع وحدهم يبيت بها حتى
ينبع ويصلي الفجر وله الدفع قبل الامام وليس له الدفع قبل نفسه الليل ويباح بعده ولا شئ
عليه لانه وانها بعده وان جاء بعد الفجر فعليه دم وان دفع غير راحة وسقاة قبل نصفه
فعليه دم ان لم يجد اليها ولو بعد نفسه وحده المذلل صاحب الماذن ووادي محسن فاذا
اصبح صلي الصبح فجلس اول وقتها ثم ياتي في المشعر الحرام فينزل عليه ان اهكنه والا وتقف على
رجل الله ويصلي ويكبر ويحيا ويقول اللهم كل وقتنا فيه واريتنا اياه فوفقنا لذكرك
كل هذا بيننا واعفنا وارحمنا وعدتنا بقدرتك وقد كلفنا الخ فاذا افضتم من عرفات فاذا ذكرنا
الله عند المشعر الحرام واذا ذكره لا هديكم وان كنتم من قبله لمن الضالين لم افيضوا من حيث افاض
الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ثم لا يزال يدعوا الى ان يصلي جدا ولا بأس بتقدم
الضعفة والنساء **فصل** ثم يدفع قبل طلوع الشمس الى منى وعليه السكينة
فاذا بلغ وادي محسر اسرع رابعا كان او ما شيا قد رسمية ويجز به صليها الى ان يرسي حرفة
العقبة وهي آخر الجمرات مما يلي منى واولها مما يلي مكة ويأخذ حصي الجمار من طريقه قبل ان يصل
الى منى او من هرة ولغة ومن حيث اخذ فجاء ويكره من منى وسائر الحرم وتكبيره ويكون اكبر

انظر

انظر

البحر

المسلمين

مسلمين جاز قتلهم وان امكن الاضلاف من غير قتال من اوله وان كانا مشركين لم يجز قتلهم الا
 اذ ابدوا بالقتال او وقع النفي فان غلب على ظن الموصفين الظفر استجب قتلهم ولم يسع ما جرت
 فيه كفتحة ان احتاجوا اليه ويندون ولا غش كره اولي فان اذن العدو ولهم في العيون فلم يتقوا بهم فلم
 الا نصرا وان وقعوا بهم لم يمتهم المضي على الاحرام وان اطلب العدو حفره على تخليته الطريق وكان
 من لا يوثق بامانه لم يلزم بذله وان وثق والخافه كسيف فكله بغيره بذله ان كان العدو وكافرا
 وان كانت سيرة قبيحة من المذهب وجوب بذله ولو لم يمتدح التخلل قبل ذبحه هدي او صوم ورفض احرامه
 لم يجز ولزم عدم التخلل والكل محظور فعليه بعدة من قضاة على محصر ان كان فعلا ومن حصر عن
 واجب لم يتخلل وعليه دم وجه صحيح وان صد عن غيره دون البيت فخلل جرة ولا شئ عليه ومن
 احصر من رطل او ذهاب لثقة لم يكن له التخلل وهو على احرامه حتى يقدح على البيت فان فاش
 الى التخلل بغيره كغنياء كريف ولا يجوز هدايا مع الا بالحم فيسبك به ليدبح فيه والحكم في القضاة والتمه
 كما تقدم ويتقضي عبد في رثته وصغير كماله ويصح له ان يبعد البلوغ ولو احصر في حجر فاسد فله
 التخلل فان حل من زوال المحصر وفي الوقت مسعة فله ان يقضي في ذكرك العام ومن شرط في ابتداء احرامه
 ان يحل حتى مرصدا وضاعت نفقته او فدت له عتق او مال ان يحبس في حبس فمجيء حبس حتى فله
 التخلل بجميع ذكرك وليس عليه هدي ولا صوم ولا قضاء ولا غيره وله البقاء على احرامه فان قال ان
 مرصدا وعنه فانما حلال فني وجب كسر كل موجوده **باب الهدي والاضافي**
والعتيق الهدي ما يهدى الى الحرم من ثمن وعملها والاضافية ما يذبح من سبعة الانعام ايام النحر
 بسبب العيد تقربا الى الله تعالى ولا يجزي من غيرها كسمن لان مكة ان يهدى هديا والا ففضل
 فيها ابل لم يبق ثم غنم ان اخرج كاهلا لم يشرك في بدنه ثم يشرك في فتره ولا يجزي من ارجس
 ولا من احد ابني به وحسن فيها وفضلها اسمن ثم اغلا عتقا ذكرا انثى سوا واقرن افضل
 وسن استسماها واستسماها واغلا لونا الاشرب وهو الا حلي وهو الابيض او ما ياحنه كثر
 من سواده ثم اصغر ثم اسود قال احمد يجزي البياض وقال اكره السواد ولا يجزي الا الجذم
 من الضان وهو ما لم يستر اسنم والثني فما سواه فشي الا بذكر لم يفسد سني وبقي سنان و
 هجر سنة ويجزي اعلا سنانا ذكرا وجذع ضان افضل من ثني مف وكل منهما افضل
 من سبع بدنة او بقرة وسبع شياه افضل من بدنة او بقرة وذباة عذبة جنس افضل
 من الخلالة مع عذبة فبدنانا بتسعة افضل من بدنة بعشرة ورجح مكيح البدنة والحض
 راجح على النجعة ورجح الموقن اكبر على سائر النعم ويجزي النكاة من واحد ورضع وعن اهل
 بيته وعيا له مثل امرأته واولاده ومالكه والبدنة والبقرة من سبعة فما قل قال الذرعي
 الا عتق ان يشتركه الجميع دفعت فلو اشتركه ثلثة في بقرة اضحية وتالوا من جابر باضحية
 شاركوا في عتق عتق كرههم لم يجزي الا عن ثلثة قاله كثير اني انشئ والرد اذا اوجب
 على نفسهم رض عليه والجد ايسر فيهما كالبقر وسواهما ارجح فيهما القرية او جميعهم بعضهم
 ابقون اللحم ولو كان بعضهم ذبيحة في قياص قتلته قاله الشافعي ويعتبر ذبحا عنهم ويجزي ان يقتلوا
 اللحم لان التمسك ليست بها ولو ذبحوها على انهم سبعة فبأن ثمانية ذبحوا اشاة واخرتهم ولو
 اشتركه ثلثة في شاة على مكيح ارجا ولو اشترى سبعة بقرة ذبحت اللحم فعتقهم اشتره
 وليست باضحية **فصل** ولا تجزي فيها العور والي التي انخسفت عينها فان كان
 عليها بياض وهي تامة لم تذهب اجزاء ولا تجزي عينا وان لم يكن عينا هاتين ولا تحذف ولا تنق
 وهي الهزلية التي لا هي فيها ولا عرجا وتبين ظلمها وهي التي تقدر على المشي مع جنسها الى الحرم

هذا هو الهدي الذي يذبح في الحرم من ثمن وعملها والاضافية ما يذبح من سبعة الانعام ايام النحر بسبب العيد تقربا الى الله تعالى ولا يجزي من غيرها كسمن لان مكة ان يهدى هديا والا ففضل فيها ابل لم يبق ثم غنم ان اخرج كاهلا لم يشرك في بدنه ثم يشرك في فتره ولا يجزي من ارجس ولا من احد ابني به وحسن فيها وفضلها اسمن ثم اغلا عتقا ذكرا انثى سوا واقرن افضل وسن استسماها واستسماها واغلا لونا الاشرب وهو الا حلي وهو الابيض او ما ياحنه كثر من سواده ثم اصغر ثم اسود قال احمد يجزي البياض وقال اكره السواد ولا يجزي الا الجذم من الضان وهو ما لم يستر اسنم والثني فما سواه فشي الا بذكر لم يفسد سني وبقي سنان و هجر سنة ويجزي اعلا سنانا ذكرا وجذع ضان افضل من ثني مف وكل منهما افضل من سبع بدنة او بقرة وسبع شياه افضل من بدنة او بقرة وذباة عذبة جنس افضل من الخلالة مع عذبة فبدنانا بتسعة افضل من بدنة بعشرة ورجح مكيح البدنة والحض راجح على النجعة ورجح الموقن اكبر على سائر النعم ويجزي النكاة من واحد ورضع وعن اهل بيته وعيا له مثل امرأته واولاده ومالكه والبدنة والبقرة من سبعة فما قل قال الذرعي الا عتق ان يشتركه الجميع دفعت فلو اشتركه ثلثة في بقرة اضحية وتالوا من جابر باضحية شاركوا في عتق عتق كرههم لم يجزي الا عن ثلثة قاله كثير اني انشئ والرد اذا اوجب على نفسهم رض عليه والجد ايسر فيهما كالبقر وسواهما ارجح فيهما القرية او جميعهم بعضهم ابقون اللحم ولو كان بعضهم ذبيحة في قياص قتلته قاله الشافعي ويعتبر ذبحا عنهم ويجزي ان يقتلوا اللحم لان التمسك ليست بها ولو ذبحوها على انهم سبعة فبأن ثمانية ذبحوا اشاة واخرتهم ولو اشتركه ثلثة في شاة على مكيح ارجا ولو اشترى سبعة بقرة ذبحت اللحم فعتقهم اشتره وليست باضحية

منه صفة

ولا يفسد

ولا كسيرة ولا صريضة ببقا مرصدا وهو المنفرد للحمها يجزى او غيره ولا عصابة وهي التي ذهب اذنك
 او ثمنها وتلك صريضة اذن جرق او تخرج لا قد من النصف وكذا قرن ولا تجزي الجدا وهي جاذة الطير ولا
 هتما وهي التي ذهبت شياها من اصلا ولا عصاة وهي التي انكسر غلاف قرنها ويجزي ما ذهب دون
 نصف الميتة والجماد وهي التي خلقت بلا قرن والصمعا وهي الضميرة الا اذن وما خلقت بلا اذن والبيتر
 التي لا ذب لها خلقة او صطوطها والتي بعينها بياض لا يمنع النظر والحضي التي قطعت خصيتها
 او سلتا او رصتا فان قطع ذكره مع ذكرك لم يجزي وهو الحضي الجبوب وتجزي الى مل **فصل**
 والسنة بخلافها ما يذبح من ثمن وعملها اليسرى فيقطعها بالحربة في الوهدة التي بين اذن العنق و
 الصدرة ذبح بقر وغنم ويجوز عكسه ويأتى ويقول بعد توجيسها الى التخلل على جنبها الا اليسر
 حين يجزى يده بالذبح جسم الله والله اكبر اللهم هذا منك وكره وان قال قبل ذكرك وقبل تجزئته
 يده وجهت وجهي للذي فطر سموات الارض حسنيها وما انا الا من المسلمين اللهم تقبل مني كما تقبلت من ابراهيم
 وخليلك فحسن والا ففضل ذكرك صاحب ذبحا بنفسه وان وكل من يصح ذبحه ولو ذبحها جاز وصلى
 افضل ويكره ان يؤكل ذميا ويشهد بها بان وكل ولا بأس بقول الوكيل اللهم تقبل من فلان وتعتبر
 النية من الوكيل اذا وفي الرعاية ينوي عند الذكاة او الدفع الى الوكيل الاصح الشيعين ولا يعتبر
 سمية الصلح عنه ووقت ابتداء ذبح الضحية وهدي نذرا وتطوع ومتعة وقران يوم العيد بعد
 الصلاة ولو قبل الخطبة والا ففضل بعد ها ولو سبق صلاة اقام في البلد جاز الذبح او بعد ذلك
 بعد حلالي من لا صلاة في موضعها فان شئت الصلاة بالذوال صلي اذ او اخره آخر اليوم
 الا في ايام التشريق افضل اول يوم من وقته ثم هاليه ويجزي في التلثمها مع الكراهة
 وقت ذبح ما وجب بفعل محظور من حين وجوبه وان فعله بعد رفل ذبحه قبله وتقدم وكذا ما وجب
 لتركها واجبه وان ذبح قبل وقته لم يجز به وصنع به ما شاء وعليه بدل الواجب وان فات الوقت
 ذبح الواجب قضا وسقط التطوع **فصل** ويتعين الهدي بقوله هذا هدي او بتقليده
 او استناده مع النية لا بشرائه ولا بسوقته مع النية فيهما والاضحية بقوله هذه اضحية او لله
 فيها وخبره من الفاظ النذر ولو وجبها ناقصة نقصا يجمع الاجزاء كذبحها وكجزيه عن
 الاضحية كسرية ولكن ياب على ما يتصدق به منها فان زال عيبها المانع من الاجزاء كسرة
 الدرع والعرجا وزوال الشعر الا ارجاوت واذا بقي لم يزل ملكه وجان له نقل الملك فيهما
 بابدال وغيره وشراحيهما والبدال لحم بخير منه لا يبدل ذكرا ولا دونه وان علم عيبها بعد
 التعيين ملك الرد وان اخذ الا رشا فكفاهل عن القيمة على ما يان وان بان مستحقة بعد لزمه
 بدلها وان مات بعد تعيينها لم يجز بيعها في دينه ولو لم يكن له وقا الا ضما ولزم الورثة ذبحها
 ولو مورث مقامه في الاكل والصدقة والهدية وان اكلها مثلث واخذت هذه القيمة او باعها
 من اوجبها لم اشترى بالقيمة او اكل مثلها صارت معينة بنفس الشرا وله الركوب في حجة فقط بلا ضمة
 ويضمن نقصها وان ولد ذبح ولدها معها حاملها او حدث بعده ان امكن حمله او سقته
 الى حمله ولا فكهدي عطب ولا يشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها فان خالف حرم وضمنه
 ويجزى صوفها ووبرها المصلحة وله ان ينتفع به كلبسها او يتصدق به وان كان فقيرا انتفع بها كونه
 بقية الحى والبدن لم يجز جزاءه لا يجزى اخذ بعضها عشايا ولا يعطى الجازر شي منها اجرة بل هدية
 وصدقة وله ان ينتفع بحملها وجعلها او يتصدق بها ويجزى بيعها وبيع شيء منها ولو كانت تطوعا
 لا لها تعين بالذبح وان غنم اضحية او هدي بافسر بعد الذبح فلا شئ عليه وكذا ان عينه عن واجب

هنا صفة

منه صفة الركوب

بما اذا قصدهم المسلمون اهل الكفر فاقصد يفتلهم فقتلهم من غير عذر دنا
 عن نفوسهم وجسمهم واموالهم كقول الامام واجتباؤه وليتهم الرعية طاعة مني براه
 من ذلك وليتبعي ان يبتدئ بترتيب قوم في الجاهل ابلدا ديكفون من بائنا آيهم من المسلمين
 وبما يعمل حصونهم وصرفنا دقتهم وجيع مصالحهم ويؤثرون في كل ناحية امير بقلده امر
 الحرب وتبني الجهاد ويكون من له رأي وعقل وخبرة الحرب وصكاية العدو مع امانته ورزق
 بالمسلمين ونصير لهم وروصيه ان لا يحمل المسلمين على مملكتهم ولا يبايهم بيقول مطعون في الجاهل
 ان يقتلوا تحتها فان فعل فقد اساء ويستحق الله ولا عقل عليه ولا كفارة اذ اصابه احد منهم
 بطاعته فان عدم الامام لم يبرخر الجهاد وان حصلت غنيمه قسموها على موجب الشرع قال
 القاصي دتوخر تسمية الا ما حتى يقدم اهام احتياطا للفرج فان بعث الامام جيشا وامر
 عليهم اميرا فقتل اوصاف فلجيش ان يؤمر واوامرهم فان لم يقتل احد منهم ان يبايهم عليهم
 دافقوا عن انفسهم ولا يتبعون في ارض العدو ولا مع امير وبين الرباط وهو الاقامة بغير تقوية
 للمسلمين واقلة ساعة وتخاصم او يكون يوما فان زاد فله اجره وهو بالسند الثمور خروفا
 افضل وافضل من المكافاة بمكة والصلوة بقاء فضل من الصلاة بالخير وتكره لغير اهل
 الشغل لئلا يهلك من الذرية والنساء اليه لا الى غير جهنم في كهل العذر والحرس في مسيل الله
 نواهم عظيم وحكم الهمة باق ولا ينقطع الى يوم القيامة وكل بلد فتح لا تبقى منه طرة انما الهمة
 اليه وتجد على من يعجز عن الظاهر دتية بهار حرب وبها ما يغلب فيها حكم الكفر را دجماعة
 او بلد بغاة او بدع مضلة كرفض واعتزال ان تدر عليهم او لواءة ولون عدة ولولها
 راجلة ولا محرم وستن لنا در على اطاره ولا يجاهد تطوعا من عليه دين ولو من جلا لا دهي
 لاوتما على الاباد ن غريمه فان اقام ضامنا مليا اور هذا صحرنا وكثيلا يقبضه شرعا جائز
 ولا من اجواه حران حسلنا عاتلان الاباد نهما وان كان احدهما كذا كذا الاباد نه الان يتعين
 عليهم فيستقط اذ نهما واذا ن غريم كمن يستحب للمد بون اذ لا يتبع ضامنا للمد بون للقتل من الجاهل
 والوقوف في اول القتالة ولا طاعة للوالدين في ترك فرضه كقتل علم واجب يقوم به دينه
 من طاعة وصلاة وصيام ونحو ذلك وان لم يحصل ذلك ببلده فله السفر لطلبه بلا اذ نهما
 ولا اذ ن نجد واجدة فان خرج في جاهد تطوع باذ نهما لم يصفاه بعد سيره وقبل تعيينه عليه
 فعليه الرجوع الا ان يخاف على نفسه في الرجوع او يجد له عذر من مرضه ونحوه فان امكنه
 الاتمامة في الطريق ولا مصنى مع الجيش واذا حضر الصف يقين عليه لخصوه ولا يسقط اذ نهما
 وان كان رجوعه عن الاذ ن بعد يقين الجهاد عليه لم يوتر شيئا وان كانا كافرين فاسلم لم يفعلاه
 كان كنههما بعد اذ نهما وكذا حكم العزيم فان عرض للمجي هدد في نفسه مرضا وعجز او عجز فله
 الا بصراف ولربعد التنا الصفتين واذا ن له البراه في الجهاد وشرطا عليه ان لا يتا تلخصض القتال
 يقين عليه وسقط شرطهما **فصل** ويجزم نزار مسلم من كافرين رجاعة من صليهم
 وليت منهم الشبات وان ظنوا التلغف الا مخرج فيه القتال ومعنى التي ان ينجي زوالا الى موضع يكون
 القتال فيه امكنا مثل ان ينجي زوالا من ضيق الى ضيقة او من معطشة الى ماء او من شدة
 الى علو او عند استقبال الشمس او رجح الى استدار بها او يتر وا بين ايديهم لينتفضض صنفهم او
 تنفر ذليلهم من رجالتهم اوليهم وافهم فرصة او يستندوا الى جبل ونحو ذلك او يصيرون
 الى مخرج فكة ناصرة تقابل معهم ولربعد تال الشافي لو كانت الفتنة جبراسان و
 الفتنة بالجواز الجهاد اليها وان زادوا عن صليهم فلم العذار وفعوا وكن ان ظنوا التلغ

مطلبه ونجس

مسألة طاعة
الوالدين

بكره وان ظنوا التلغف انظر فاشبات اول بل يستحب بالوطن الكفلاك منيها نيتا اول
 يستاسروا قال احد ما يجيبي ان يستاسروا وقال قتال اجد الي الا سر سديد ولا بد
 من الموت وقول قتال ولوا عطفه الا هان قد لا يفتون وان استاسروا جاز فان جاء العدو
 بلدا فلا ظلمه الحصص منهم وان كان اكثر من نصفهم ليلحقهم مده او حقة وان لغتهم خارج
 الحصن فلم ينجيهم الى الحصن فان غزو افض هبت دوابهم فليس ذلك عذرا في الفرار وان
 تخين والى جبل ليقابلوا فيه رجاله جاز وان قتلوا احد من الغنيمه فلا شيء لهم اذ احترقوا
 غيرهم وان قاتلوا انهم قتلوا محترق في القتال فلا شيء لهم ايضا وان القى في صلبهم نار
 ناستعلت فقلوا ما يرون التسلافة فيه من المقام او الوقوع في الماء وان شكروا فقلوا ما شاءوا
 كما لو شقوا الكفلاك فيهم او ظفوه ظنا متساويا او ظفوا السلافة ظنا متساويا **فصل**
 ويجوز تبيت الكفار وهو كسبهم بيلد وقتلهم وهم غارون ولو قتل فيهم من لا يجز تزلله
 من امرأة اوصي وغيرهما وكذا اقتلهم في مطورة اذ لم يقصد منهم وروصيههم بالمخشيوق
 وقطع المياه عنهم والسالبة وان تضمن ذلك قتل الصبيان والنساء والاغارة على علاتهم و
 خطا بهي ونحوه ولا يجوز احراق قتلهم ولا تزييتهم ويجوز اخذ العسل والكله واخذ شهده
 كله بحيث لا يترك الخبي شيئا فيه ولا يترك له شيئا ولا يجوز عذر دوابهم ولو شاة
 ولو من دواب قتالهم الاحال قتالهم اولا كذا جيج ايه ويرد الجلد في العنفة واما الذي
 لا يرا الا لئلا يكل كالدجاج والحمام وسائر الطيور والصيد فحكمه الحكم الطعام ويجوز حرق
 شجرهم وزرعهم وقطعه اذ ادعت الى حاجته الى ائلافه او لا يقد ر عليه الا به او كما نوا يقبلونه بنا
 فينقل بهم ذلك لينتشر او ما تنصر المسلمين بقطعه لكونهم يشتغلون بهتانه لعلو فقتلهم او
 يستغلون به او ياكلون من ثمره او تكون العادة لم تجز به بيشنا وبين عدونا حرم قطعها
 عدا هذين القسمين هما لا ضرر وفيه للمسلمين ولا نفع سوى غلب الكفار والاطرار بهم فيجوز
 التلافة وكذا يجوز رصيههم بالانار والحيتات والعقارب في كفالت الجانيق وتدخينهم في
 المضامير ونحو الماء ليقدرهم ونفخ حصونهم وعاصمهم فاذا قتلهم لم يجز تحريقهم
 ويجوز التلافة كتبهم المبذلة وان اصبحت الاتساع بجلدها او ورقها واذا اظفر بهم حرم
 قتل جوي وامرأة وخشي ورهب ولو خافا لظاناس وشيخ فان وزمن واعى ومن المعنى
 رعبه وفلاح لاراي لهم الا ان يتا تلوا او يحرقوا عليه ولا يقتل معقولا مثله لا يتا تلوا
 باق ما يحصل به ابلوغ وتفتل المديف اذ كان من لو كان صهي قاتلا كاجاز على الجرح
 وان كان مأثورا من بركة فكل من كان من سواهم جاز رصيههم ويقصد القتال له ولو
 وقفت امرأة في صف الكفار او على حصنهم فقتلت المسلمين او تكسفت لهم جاز رصيهما و
 النكر الى فرجها الى حاجته الى دميها وكذا كذا يجوز رصيهما اذ كانت تلتقط لهم السهام او سقيهم
 الماء وان تتر سواهم مسلمين لم يجز رصيههم فان رهاهم فاصاب مسلما فعليه ضمانه الا ان
 يخاف عليها فخطف فيهم رصيههم ويقصد الكفار **فصل** ومن اسير سبي لم يجز قتله حتى
 ياتي به الامام الا ان يتنفع من المير معه ولا يحكمه اكرامه بغير او غيره او يدر منه او
 يخاف من هربه او يخاف منه او يتا تلوا او كان مريضا او مرضا مخرج عليه قتل اسير غيره قبل
 ان ياتي الامام الا ان يصي في حالة يجوز فيها قتله بل اسره فان قتل اسيره او اسير غيره
 قبل ذلك وكان المقتول رجلا فقد اساء ولا شيء عليه وان كان صبيا او امرأة او هامة الا صبر و
 عزم فقتله غنيمته لانه صار رقيقا بنفسه السبي ومن اسر نادى انه كان مسلما لم يقبل متركه

الام مقابله

الا بغيره فان شهد له واحد وحلف معه على سبيله قال جماعة ويقتل المسلم اباه وابنه ومخونه
 من ذوي قرابته في المشرك ويحرق الامير تخليه مصلحه واجتبا دلائل خبيره في الاسرى الا
 حرار المقاتلين والجا سوسين وياقي بين قتيل واسترقاق ومنه من آثم بمسلم او بمال فما فعله
 تعين ويجب عليه اختيار الاصل للمسلم فمضى راي المصلح في خصلته لم يحن اختياره
 ومن راي القتل ضرب عتقه بالسيف ولا يجوز التمثيل به ولا التقديس وان تردد رايه
 ونظره فالتقلد اولي والجا سوس المسلم بما قرب وياق الذي ومن استرق منهم او ودي
 بمال كان الرقيق والمال للقاتلين حكمه حكم العتقه وان سئل الاسارى من اهل الكتاب
 تخليتهم على اعطاء الجزية لم يحن في نسائهم وصبيائهم ويجوز في الرجال ولا يردول التخي
 الا بآبائهم ولا يسلط الاسترقاق حقا لمسلم والصبيان والمجانين من كتاب وغيره والنساء
 ومن فيه نفع ممن لا يقتل كاعشى وخبرة رقيق بنفسه السبي ويضمنهم قاتلهم بعد السبي لا يقتل وق
 عتقه ولم يقتله لمصلحه ويجوز استرقاق من تقبل منه الجزية وغيره ولو كان عليه ولا لمسلم
 او ذمي وان اسلموا تعين رقتهم في الحال وزال التحريم وصار حكمهم حكم النكاح وعليه الاكثر
 عمله يحرم القتل ويخير بين رقبته وفداء صحيح الموفق وجمع فيجوز التبدل المستخلص من
 الرقب ويحرم رده الى الكفار قال الموفق الا ان يكون له من ماله عشرة وعوها ومن اسلم
 قبل اسره لمخوف او غيره فلا تخيير وهو مسلم اصلي ومن صار لثارتا فحكمها كغيره من ذكر
 وانثى وبالع وصغير حرم مفا داته بمال وبيعه لثا ذمي وغيره ولم يصح ويجوز فداؤه بمسلم
 وينبغي الاسير المسلم من بيت المال فان فقد فخر مال المسلمين ولا يرد الى بلاد العدو وماله ولا
 يبيد ينجيد ولا يسلط ولا يعمى وام ولد بل يشاب ويخوها وليس للامام قتل من حكمه حاكم
 برقه ولا رقب من حكمه يقتله ولا رقب ولا يقتل من حكمه ينفذ اية وله المن على الدولة المذكورة وله
 قول القاتل من حكمه يقتله او رقبه ومن حكمه يرق او فداؤه بمسلم على حكمه لا يقتل ولو استرقاه
 احد من اهل دار الحرب لم يطلعه او اخرج الى دار الاسلام فله الرجوع عليه بما استرقه لا بغيره
 الرجوع اذا كان حرا اذ ان ام لم ياذن وياقي ومن سبي من اطفالهم او عبيد سبيهم منقذ او مع احد
 ابويه فمسلم وان كان اكساري ذميا بغيره مسلم وان سبي مع ابويه فهو على دينهما وان اسلم ابو
 جلد او طفل او صبي لا جلد وجدة او احد من اوصاها او احد من اوصاها في دارنا او عدها او احد من
 بلا موت كذا ذميه ولو بكاف او اشتهى ولم مسلم بكاف فمسلم في الجميع وكذا ان بلغ عتقا وان
 بلغ عا فله حقه عن الاسلام وانكفرت قاتله ورثت من جملته مسلما بموته حتى ولو سبق
 موتهما معا لورثتهما وان ماتا بها رجب لم يجعل مسلما ولا ينفخ في النكاح باسترقاق
 الزوجين ولو سبي كل واحد منهما رجل ولا يحرم الكفر بغيره في التسمية والبيع وان سبيت
 المرأة وحدها انفخ نكاحا وحلت لسايبها وان سبي الرجل وحده لم ينفخ وليس بيع الزوجين
 القئين او احد من اطفالهما مقام الباطل **باب** وجوب ولا يصح ان يترك بين
 ذمي حرم حرم ببيع ولا غيره ولو رضوا به او كان بعد البلوغ الا بقتل او اقتل او سبي او بيع
 فيما اذا ملكا اختين ويخبرهما على ما يالي ولو باعهم على ان يضمنهم نسبهما ينجح التفرق ثم بان
 عدمه فلابد بيع القئين واذا حضر الامام حصنا لم يملك الاصل من مصاديقه وهي ملازمة
 او اضرا ففان اسلموا او من اسلم منهم قبل القتل عليه او اسلم حرا في دار الحرب اخر له
 وماله ولو منقته اجابة واولاده الصغار والمجنون ولو جلا في السبي كانوا اوفى دار الحرب ولا
 يحرق امراءه اذ لم تسلم فان سبيت صارت رقيقه ولا ينفخ في النكاح نكاحا بغيره

على

على الاسلام في العدة وان دخل دار الاسلام فاسلم وله اولاده حرا في دار الحرب حرا واسلمين
 ولم يحن سبيهم وان سألوا المواد غنة بمال او غيره وجب ان كان فيه مصلحه سواء اعطوه حمله
 او جعلوه حرا جاسمرا اي خذ منهم كل عام فان لم يوافقوا لم يحن فقبيل منهم لم يحن فقبيل
 وحرم قتالهم وان لم يوافقوا ما لا على غير وجه الجزية فزاي المصلح في قوله قبله واذا اسلم حرا مسلما
 ارضا حرا بغيره استوفى عليه المسلمون في عتقه ومنا فها للمستاجر واذا اسلم رقيق
 الحربي وخرج اليها منقذ وان اسر سبيها او غيره واولاده وخرج اليها منقذ وكذا لا يرد
 في هدية والمال له والسبي رقيقته وان اسلم واثام بدار الحرب فهو على رقبته ولو جاز مولا
 بعد لم يرد اليه ولو جاز قبله مسلما لم يرد اليه ولو جاز قبله مسلما لم يرد اليه ولو جاز قبله مسلما
 او نزل من حصن فهو حرا وان نزل الى حكم حاكم عتقه ورصته الا امام جاز اذا كان مسلما
 بالغا عا فلا ذكرا عتقا عدلا لاهل الاحبة في ابي د ولوا على ويعتبر على له من القلة ما يتعلق
 بهذا الحكم وان كانا اثنين جاز ويكون الحكم ما اجمعا عليه وان جعلوا الحكم الى رجل بعينه الا امام
 جاز وان نزلوا على حكم رجل منهم او جعلوا التعيين اليهم لم يحن وان هات من القتل اعليه ثم
 اتفقوا على غيره من يسلط قاه صا صا وان لم يتفقوا وظلوا حكم لا يصح رد والى ما ضمنهم
 كافر اعلى المصاد حتى يتفقوا وكذا كذا ان رضوا بحكمهم من لا يجمع فيه الشرائط ووافقتهم
 الا امام عليه لم بان لا يصح لم يحكم ويرد الى ما ضمنهم كل كافر ولا يحكي الا بما فيه حفظ
 المسلمين من القتل والسبي والعدا فان حكم بالقتل على غير الذرية لم يحن فقبوله وان حكم بقتل ابي
 لم يحن فقبوله فان اسلموا قبل الحكم عليهم خصوا دماهم واموالهم بما تقدم وان كان بعد الحكم
 بالقتل عتقوا دماهم سيم فقط ولا يسترقون ويكون المال على ما حكم فيه وان حكم بانه للمسلمين
 مكان عتقه وان حكم عليهم باعقار الجزية لم يملك حكمه وان سألوه ان يتركهم على حكم الله
 لم يحن ان يتركهم ويخير بينهم كلاسرى من القتل والرق والمنا والعدا فلو تركه قتل اسر ورهبه
 بمقتضى بلا مصلحه ويجوز اخذه هالا ليدفعه اليهم **باب** ما يلزم الامام والجهل
 يلزم الامام والاهل الا بعد حياضه ويتبع هذا الحيد والرجال ينجح
 ما لا يصح للحرب كفس حطيم وهو الكيس وقم وهو شئخ الدم وضرع وهو الرجل الضعيف
 والحنيف ويحذرك من دخول ارضه العدو ويمنع من ذلك فلا يصحهم ولولضرورة وهو
 الذي يندفعه عن العدو وصرفا وهو الذي يجذب بقوة الكفار وضعفنا وصبيالهم يشهد
 ويحذونا او صكنا باضارنا وراعي بيتنا للعداوة وساعيا بالنفساد وصعدونا بنفاق وزنا
 ونساء الامراء الا صير حاجته وطاعته في السن لمصلحه فقط كسقي الماء ومعالج الجزية
 ويحرم ان يستحق بكاف الا لضرورة وان بيعتهم على عدوهم ثم خوفوا قال كسقي ومن
 نزل منهم ديار المسلمين انتقد عهده ويحرم ان يستعين باهل الا هو في شئ من امور
 المسلمين من عزو وعالة وكتاب وغير ذلك وسين ان يخرج يوم الخميس ويرتفع بهم في كسب حياض
 بقدر عليه الضعيف ولا يشهد على القدي فان دعت الحاجة الى الجدي السير جاز وبعد له
 الراد ويقرى نفوسهم بما يجيد اليهم من اسباب النصر ويعيد عليهم العرفا جمع عريف
 وهو القاري بامر القليلة والجماعة من الناس كالمقدم عليهم ينقل في حالهم ويتفقدهم ويتفقد
 الامير منه احد الهم ويستحب له عتق الا لوية الهخذ وهي العصا بيقعد على قنارة ويخوها
 والرايات وهي اعلام مرمجة وبغير الزنا ليعرف كل قوم رأيهم ويجعل لكل قاذفة شعارا
 يداعون به عند الحرب ليعرف بعضهم بعضا ويخبر لهم المنازل اهلها لهم واكثرها ماء ومرعى

اهل الجيش ما يحتاج اليه جاز له اخذه وصار احده من غيره وله اخذ سلاح من الغنيمة ولو
لم يكن محتاج اليه بقا له حتى تنقضي الحرب ثم يرد له ويجوز له ان يقطع النشاب ثم يرمي به
العدو وليس له القتال على فرس من الغنيمة ولا يربس ثوب وليس له اخذ سيف غنيمة وكوب
داية ضربة الا بغير طر ولا ركوب دابة جيش ولو بغير طر فان فعله فاجرة مثلها ومن اخذ ما يستعين
به في غزاة معينة فان فعله لم يزل له الا انفق في الغزو وان اعطيه يستعين به في الغزو ولم
يتركه لاهله منه شيئا الا ان يهرأل راس صفاة فيبعث اليه عياله منه ولا ينصرف فيه عند
الخروج مثلا يتخذ عن الغزو الا ان يهرأل راس صفاة فيبعث اليه عياله منه ولا ينصرف فيه عند
عليه اعزها رية ولا جيسر ففلا عليها ملكها ومثلها سلاح ونفقة فان باعه بعد الغزو ففلا راس
ولا يشتر به من قصده به ولا يركب دواب حسيب في حاجته ويركبها ويستعملها في مسيل الله ولا يركب
في الاصهار والقدى ولا يمس ان يركبها ويعلها وسهم الفرس الجيسر لمن عزا عليه
باب ثمة الغنيمة وهي ما اخذ من مال حربي منها يقتال وما الحق به كهراب
وهديته الا مير ومخن ومما لم يتخذ لغنيمة هذه الامة وان اخذ منهم مال او معاهدا فادركه
صاحبه قبل فتمت له تقسم ورد الى صاحبه بغير شيء فان قسم بعد العلم بانه مال مسلم او معاهد
لم تقسم تقسمه وصاحبه احق به بغير شيء ان كان اذام وله لزم السيد اخذها وبها بعد التمس
وصاسوا هالده اخذها وتركه غنيمة فان اخذها اخذها حيا وان اخذها او غنم المسلمين
شيئا عليه عداوة المسلمين من مراتب وعزها ولم يور في صاحبه قسم وجاز التصرف فيه وان
كانت جارية لمسلم اولها اهل الحرب فليس لها اخذها دون اولادها ومهرها وان ادرك
مفسوسا او بعد بيعهم وقسم ثمنه فمما اخذ به بتمنه كاخذه من مشرك به من العدو وان وجد
بيد مسؤل عليه وقد جاء نأيا ما ن او مسلما خلا حوله فيه وان اخذه من الغنيمة بغير عوض
او سرقة احد الرعية من الكفار او هبة اخذه هبة فصاحبه احق به بغير شيء وان قصر في فيه
من اخذه منهم صبي نصره مثل ان باعه الممغنم او رهنه ويملكه ربه انتر اعم من الثاني ويمنع
المطالبة بالتصرف فيه كالشفعة وترد مسلبة سبها العدم الى ردها وله ان يملكها منه مالا عنه
وزنا وما لم يملكه فلا يظن بحال ويأخذ ربه ان وجدته حيا نأيا ولو بعد اسلام من هو معه او
قصمه او شره منهم وان جهل ربه رقت ويملك اهل الحرب مال مسلم باخذه ولو قبل حيا رية الى
دار الكفر ولو بغير قهر كان ابو او شرد اليهم حتى ام ولد ومكاتب ولو بقي مال مسلم معهم حولا او
احوالا فلا زكاة فيه وان كان عبدا لم يمتعه صيده لم يفتقر ولو كانت امته من رعية فقيما من المذهب
الفساخ نكاحها فالكسب شيخ الصواب انهم يملكون احوال المسلمين ملكا مقيدا لا يبيعون ولا يملك
المسلمين من كل وجه انتمى ولا يملكون جيسرا ورفقا وذميا وحرا ومن اشترى من منهم
اطلعه او اخرجه الى دار الاسلام رجع بتمنه بنية الرجوع ولا يرد الى بلاد العدو بحال وتقدم
فان اختلفا في ثمنه عقول اسير ويعمل بقول عبد هاسوس انه لفلان وبوسم على جيسر وما
اخذ من دار الحرب من هو مع الجيش وحده او جماعة لا يقد ر عليه بد ونهم من ركا زواصا
له قيمة في مكانه كالدريسي وسائر الاخصاب والاجار والصموغ والصيود والقطعة حرك
والفصل من الاماكن المباحة وخو فممن غنيمة في الاكل منه وغيره وان لم يكن مع الجيش كما
لمتخصص وخو فالركاز لو اجدته وفيه الخمس وان لم يكن له قيمة كالقلام والمسن والادوية
فهو لا اخذه ولو صار له قيمة ينقله ومعاينة وان وجد لقطعة في دار الحرب من ضاع المسلمين
فكلما الى وجدها في غزاة الحرب وان شئت هلك في من ضاع المسلمين او المشركين عرفها حد لا

مسلم صح

ثم جعلها

ثم جعلها في الغنيمة ويعرفها في بلاد المسلمين وان ترك صاحب الغنيمة شيئا من الغنيمة عجزا عن حمله ولم يشتر
لنقال من اخذ شيئا فهو له فمن اخذ شيئا ملكه ولا مير اجزائه واخذه لنفسه كغيره ولو اراد الامير
ان يشترى لنفسه من الغنيمة فكل من لا يعلم انه وكيله صح البيع والاحرم وتملك الغنيمة بالاستيلاء
عليها في دار الحرب ويجوز ان يشترى وتبايعها وبها لمن شهد الواقعة من اهل القتال اذ كان قصده
الربا دائما او لم يتاثل من تجار العسكر واجرة آية التجار ولو للمير منه والمستاجر مع جندي ككافي
وساكن والمكاري والبيطار والحداد والاسكاف والحياط والصناع الذين يستعدون للقتال
ومعهم السلاح حتى من صنع لداينة او منعه ابواه لتحصينه بحضوره ولكن بعثهم الامير لمصلحة
كرسول وجاسوس ودليل وشبههم ولكن لم يشهدوا ومن خلفه الا مير في بلاد العدو ولو
لمرض بوضع حق في غير اولهم يهرأل راس صفاة فيبعث اليه عياله منه ولا ينصرف فيه عند
القتال كالمسلم والمفلوج والامثل المحكوم ومن به صداع وخو ولا يملك من وعبد لم يوزن
لها ولا لمن لم يستعد للقتال من التجار وغيرهم لانه لا تنفع فيهم ولا لمن شئ الا امام عن حضوره
او بلا اذنه ولا لطفل وجنون وفارس عجيف وخو ولا لمجنون ومرحوب ولو تركه ولو قاتلا
ولا يرضع لهم لعصيانهم وكذا كك من هرب من كاذب ولا يملكهم واذا الحق بالمسلمين مددا وهو
من الكفار اليها اسيرا او اسلم كافر او بلغ صبي او عتق عبد او صار الفارس راجلا او عكسه قبل
تقضى الحرب اسلم لهم وجعلوا كمن حضر الواقعة كذا وان كان بعد التقضي ولو لم يخرن او مات
احد من العسكر او انصرف قبل الاخر فلا يوزن في انشاء **باب** واذا اراد
الغنيمة بداء لا سلاح من غنيمة الى اهلها فان كان في الغنيمة مال لمسلم او ذمي دفع اليه ثم يوزن
الغنيمة من اجرة قتال وحال وجاز فوط وخي ن وجاسوب واعطا جعلا من دله على مصلحه ان
شرطه من العدو لم ينجس اليه فيقسم خمسة على خمسة اسهم سهم لله ولسوله صل الله عليه و
سلم ولم يسقط بموته بصرف مصرف النبي وخضا ايضا من المغنم بالصلى وهو شيء يتجاره
قبل الغنيمة كجارية وعبد وثوب وسيف وخو بصرف مصرف النبي وسهمه لذوي القربى
ورهم بنوها ثم وبني المطالب ابتاعه صاف ويجب تعميمهم وتفرقة بينهم للذكر مثل حظ الانثى
نشرين حيث كانوا حسب الامكان غنيمتهم وتفرقتهم فيه سوا جاهد او اولا فيبعث الامام
الى عماله في الاقاليم ينظر ما حصل من ذلك فان استقرت الاخماس فرق كل خمس فيما اثاره
وان اختلفت امر جعل الفاضل يدفع الى مستحقه فان لم يخذل واردي سلاح وكراع ولا
شيء لمواشيهم ولا اولاد بناتهم ولا لغيرهم من قرينين وسهم لليتامى الفقرا واليتيم من لا اب
له ولم يبلغ ولو كان له ام ويستوي فيه الذكر والانثى وسهم للمساكين فيند خلاصتهم الفقراء
فما صنفان في الزكاة فقط وفي سائر الاحكام صنف واحد وسهم لابناء السبي وشيوط
في ذوي قربى ويتامى ومساكين وابناء سبي كمنهم مسلمين وان يعطوا كالكافة ويبيع بسبهم
جميع البلاد حسب الامكان وان اجتمع في واحد اسباب كالمساكين اليتيم ابن السبي استحق
بكل واحد منها لكن لو اعطاه لبيته فزال فقره لم يعط الفقراء شيئا ولا حق في الخمس لكافر
ولا قن وان استوط بعض الغنائم ولو غفلنا حقه فهو للباقيين وان استقطه الكل فقيم ثم
يعطى النخل بعد ذلك من اربعة اخماس الغنيمة وهو الزيادة على السهم لمصلحة وهو المحصول
لن عمل كاستن السرايا بالثلث والربع وخو وقول الامير من طلع حصنا او ثغره ومن
جاء ناسين وخو فله كن او يرضع لمن لا سهم له وهم العبيد ولعقوب بعضهم بحسابه من رضى
واسام والنساء والصبيان المحبين ون على ما يراه الا امام من التسوية بينهم والتفضيل

زرع وان لم يزرع في ارضه اقل ما يزرع ولا يخرج على حاله بل انما اذا لم يمكن زرع
وان امكن زرعها على ما يوجبها من ارضها وجب نصف ارضها في كل عام قال الشيخ
الكروم بخلافه او غير ذلك سقط من ارضها وجب نصف ارضها في كل عام قال الشيخ
او اجارة او عمارة او غيره لم تجز المالكية بالخروج اليها والخروج على المالكية دون المستجير
وتقدم في زكاة الخراج من الارض وهو كالمدين يجلس به المورس وينظر به المعسر ومن كان في
يده ارض منها حق بها بالخروج كالمستجير وتنتقل الى وارثه من بعده على الوجه الذي كانت
في يد مورثه فان اشترى بها احد ابيع او غيره صار ثانيا احق بها ومعنى ابيع هنا ان يباع بها
من خراج ان منعنا بيعها الحقيقي وان عجز من يبيدها عن عمارتها وادارها اجاب على
اجارها ورفع يده عنها لتدفع الى من يعمرها ويقوم بخراجها ويحسب ارض الخراج استنادا
كاستناد الاجير ومعنى الشرائع ان تنتقل الارض بما عليها من خراج وبكره شرها للمسلم
ويجوز لصاحب الارض ان يرشها للعامل ويهدي له لدفع ظلمه في خراجها ليدفع له منه شيئا
فان شئ ما يعطى بعد ظلمه والهدية الدفع اليه ابتداء ويحرم على الكافل اخذها ويأتي
من ظلم في خراجها لم يجز له من عشرة اوقية راي الامام المصلحة في استنطاق الخراج عن انسان
او تخفيفه جاز ويجوز للامام اقطاع الارض والمعادن والدور ويأتي بعضه والكلف التي
تطلب من البلد جاز ويجوز له من عشرة اوقية ويحرم من قبله بعضه وجعل تسطه على غيره ومن قام فيها بنية العدل
وتقليد الظلم مما امكن له فهو كالحاكم في مسيل الله ذكره في كتابي في المسافة بعض
والظلم ما اخذ من حال الكافر في حجة الكفر فلا يفتل كخبره وخارج
باب الفدية وهو ما اخذ من حال الكافر في حجة الكفر فلا يفتل كخبره وخارج
وزكاة تقبلي وعشر مال في ربا حربي ونصفه من ذمي وما تركه وهو ما يؤخذ من ذمها في
الهدنة وغيرها وخمس خمس الغنيمة وحال من مات منهم ولا وارث له وحال المرتد اذا مات على
رودة فيصرف في مصالح الاسلام ويبدا بجند المسلمين ثم بالاسهم قالوا من عمارته الشفور عين فيه
كفاية وكفاية اهلها وما يحتاج اليه من يدفع عن المسلمين من السلاح والكرام ثم الاسهم قالوا لا حكم
من سد الشقوق جمع شوق وهو الخرق في احد جانبي النهر يركب الانكسار في حفرها وتنظيفها
وعمل الشاطي اي الحسب والطرق والمساجد وازراق التضخمة واللاجة والموزين والفتحة
ومن يحتاج اليه المسلمين وكل ما يعود نفعه على المسلمين ولا يجزى وان فضل عن المصالح
منه فضل قسم بين المسلمين غنيهم وفقيرهم الا عبيدهم فلا يزد العبد بالعتاق بل يزد سبيته
وعنه يقدم المحتاج قال الشيخ وهو اصح عن احمد واخا وابو حنيفة والحنفي لا حظ للرافضة
فيه وذكره في الهدية عن مالك واحد ويكون العطا كل عام مرة او مرتين ويلتزم للمالك ثلث
كفايتهم وكفاية عيالهم وستين البداة باولا والمهاجرين الا قرب غالا قرب من رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيبدأ من قرين بني هاشم ثم بني المطلب ثم بني عبد شمس ثم بني فزارة ثم يعطى
بنو عبد العزى ثم بنو عبد الوارث حتى تنقضي قرين وقد يشق بنو النضر بن كنانة وقيل بنو امير
بن هاشم بن النضر ثم باولا الا فضل لم يساكن العرب ثم العلم ثم الموالي والامام ان يفاضل
بينهم بحسب حسابته وحقها وان استوى اثنين من اهل البيت في درجة قدم السبقهما
اسلاما فاسن ما قدمه في درجة وسابقة ثم ولي الا من يجرى ان شاء الله بينهما وان شاء الله بينهما
على رايه وينبغي للامام ان يصنع دينيا لا يكتب فيه اسماء المتألفة وقدر اراهم ويجعل لكل
طائفة عريفا يتوكل بهم ويجمعهم وقت العطا ووقت الغزو والعطا الواجب لا يكون الا بالحق
عاقلا حرا صحيحا يعجز بيطيق العتال فان مرض مرض غير مرض العتال كزمانة وحرقها

خراج
مطلب الكلف

من المتألفة ويستقطب سهمه ومن مات بعد حلول وقت العطا دفعه الى ورثته حتى مات من اجناد
المسلمين دفع الى امرائه واولاده الصغار قدر كفايتهم فاذا بلغ ذكرهم اهلها للقتال واختاروا
ان يكونوا معك فله من ارضهم بطلبهم والا قطع فيهم ويستقطب من ارض المروءة والبنات بالنسب ويجز
وبت احوال ملكة المسلمين بضمه قتلته ويحرم الاخذ منه بلا اذن امام وبات ان عتقوا روك
باب الامان وهو صند الخوف ويحرم به قتل ورعي واسر واخذ مال ويستترط
ان يكون مسلم عاقل حرا ولو عتق احد من عبيد وانى وهرم وسفيه لامن كافر ولو صابوا
من مجنون وسكران وطفل وصفي عليه ونحوه ويحرم الضرر على ولائيه بدنه على عتق
سبيته ويبيع مفرقا او صلفا ويبيع من اقام واصير لا اسير كافر بعد استبداء عليه وليس ذلك
لا حاد الرعية الا ان يجزى له الامام ويبيع من اقام جميع المسلمين واما ان اصير لطفل بلده
فجلد باناسهم واما في حق غيرهم فهو كاحاد المسلمين لان ولايته على قتال او بكرة دون غيرهم
ويبيع امان احاد الرعية لواحد وعشرة وثلاثة وخمسة صغير بن عركمانية فاذا امان
اسير يد ارحب اذ اعتده غير مكرمه وكذا امان اجير وتاجر في دار الحرب ومن صح امانه صح اجاره
به اذ كان عدلا كالمصلحة على فعله ولا ينقض الا امان مسلم الا ان يخاف خيانة من اعطيه و
يبيع بكل ما يدل عليه من قول او اشارة معنوية ورسالة ولكن بحد اقل للكافرات آهل
اولا باس عتيق او اجير ترك او عتق او لم يول ولا تخش او لا تخش او لا خوف عليه اولادهم اولاد
سلاحه او مفرق من امانه وسيرة او مسلم عليه او امن يده او بعضه فقد امانه وكذا الوباة الامام فان
اشار اليهم بما اعتدوه امانا وقال اردت به الا امان فهو امان والا فالتقل قوله وان خرج
الكنار من حصنهم بناء على عقده الاشارة لم يجز قتلهم ويردون الى ما منهم وان مات المسلم
او غاب ردوا الى ما منهم واذا قال الكافرات آمن قرة الا امان لم ينعقد وان قتله لم يرد
انقض وان سببت كفرة وجاء ابيها بطلبها وقال ان عتيق اسير مسلما فافكك فافكك
حتى احضره قتال الامام احضره فاحضره اطلاقا فان قال الامام لم يرد اجاره لم يجز
على ترك اسيره ورد الى ما منه ومن جاء عتيق كافر فادعى انه اسيره او اشتراه بماله وادعى
المسك عليه انه امانه فانكر فالتقل قول المسلم ويكون على ملكه ومن طلب الامان ليسمع
كلام الله ويعرف شرايع الاسلام لم يرد الى ما منه واذا امانه صرى الى من
معه من اهل وصال الا ان يقول امانك وحدك ونحوه ومن اعطى امانا لفتح حصن ففتح
او اسلم واحد منهم لم ادعوه واشتب عليه فيهم حرم قتلهم واسر قاتهم وان قال كف عني
حتى ادركك على كذا ففتح معه قوا ليدلهم فما منع من الدلالة فلهم ضمة عتقه قال احمد
لبي علي وطلب منه الا امان فداها منه لانه يخاف شره وان كان اسيرة فله امانه وان اقيمت
السريرة اعلا جافاد عيالهم جاز وصا صين قبل منهم ان لم يكن معهم سلاح ويجوز عقد
لرسول وصفا من ويصحب مدة الهدنة بغير جزية ومن دخل حصنا دارهم با امان حرمت عليه
خياتهم وعما هلتهم بالربا فان خا منهم او سرق منهم او اقرض شيئا وجب رده الى اربابه
وما جاءنا منهم با امان فخاننا كان ناقضا لا مائة ومن دخل دار الاسلام بغير امان وادعى
الرسول او تاجر معه شاع يبيع قبل منه ان صدقته عادة كدخول تجارهم الدنيا ونحوه والا
فناسير وان كان جاسوسا فناسير وان كان هربا فلهما الطريق او حمله رجم في مركب ايتها ارسره
البنات من دوابهم او ابق بعض رقيقهم فمركب اذنه على صهي ولا يدخل احد منهم الدنيا
بلا اذن رسول ولا تاجر وينقض الا امان برده لا بالحيانة وتقدم وان اودع المستامن ماله

بيان
او من سب
توسعة من سبته بالدارية لا تخش
وهو بنية الميم والسا وسكون الواو اخره
سبون صملم رجي لسكون القاء وفتح الراء
قال ابن مسعود رضي الله عنه ان الله يعلم
بكل لسان فمن كان منكم اعمى افعال من سب
فقد اعلم ان من سبهم لم ينج من سبهم ولا ينج من سبهم

مسلم او موب او موضعه اياه ثم عاد الى دار الحرب ليقاربه او جاز على عزمه هذه النيات مع امانه
 ولقد دخل الى دار الحرب مستوطنا او حيا او تقصص في عهد الحرب ام لا انقص في نفسه
 وبقي في حاله فيسبغ اليه ان طلبه وان نصر في حربه ببيع او هبة ونحوها حتى نصره وان دخل اليه
 خفي وان كان المال معه انقص الا ان كان فيه كنفه وان اسر المستامن او اسرق وقت حاله
 فان عتق اخذ لا وان مات قتل فليحرق او اخذ مسلم من حرب في دار الحرب مالا مضاربه او
 حربي يعم و دخل به دار الاسلام ونحو في امان وان اخذه ببيع في الذمة او عرض في الممن في
 ذمة عليه اذ اؤده اليه وان اقتصر من حربي من حربي مالا لم يدخل اليها مسلم فعليه رد البذل
 كما لو توجج حربي ثم اسلم له من ماله واذا اسرق مستامن في داره او قتل او عذب ثم
 عاد الى الحرب او الى دار الحرب لم يخرج مستامرا ثابته استحقاقه ما له من امانه الا ان
 وان اسرق عبد مسلم فخرج به الى دار الحرب لم يدر عليه لم يغنم لا لانه لم يثبت ملكه عليه تكون
 السر باطلا ويؤدى الى بايعه ويرد بايعه النعم الى الحربي فان كان العبد ثابته ففعل الحربي قيمته
 وبياد ان الفصل واذا دخلت الحربية بامان فخرت وجبت ذمها في دارها ثم ارادت الرجوع
 لم تمنع اذا رخص زوجها او غارقا وان اسر كذا مسلما فاطلقه بشرط ان يقيم عندهم مدة
 او ابد ان رخصه الوفا قال لا يخرج ما ينبغي له ان يدخل معهم في التزام الاقامة ابد الا ان الهبة واجبة
 عليه انتهى وان لم يشترط شيئا او شرطه كونه رقيقا ولم يملكه فله ان يبتد ويسرق ويبيع
 لا صلاصته بالهبة وان اخذته على ذلك وكان مكرها لم تتعقد بيمينه وان امنه فله الهبة
 فقط وبلغ من المصني الى دار الاسلام ان امكنه وان تقدر عليه اقام وكان حكمه حكم من اسلم
 في دار الحرب فان خرج فادركه وتبعه قاتلهم وبطل الايمان وان اطلقه بشرط ان يبعث
 اليهم مالا باختياره فان خرج عا اليهم لم يرد الوفا الا ان يكون اصرافا فلا ترجع ويجوز ان يرد
 الايمان اليهم ان وقع شرطهم واذا اقام العدو في دار الاسلام المصدرة صح فاذا بلغها
 واختار البقاء في دارها الى الحربية وان لم يجد من على امانه حتى يخرج الى ما **باب**
الفدية وهي الفدية على ترك القتال مدة معلومة بعض بعض وعرض بعض
 مبادنة ومواد عموها هذه وهما لا يصح عقدها الا من امام او نائبه ويكون العقد
 لا زما وبلد الوفا بها فان هادتهم غيرهم لم يبع ولا يصح الاحتياط بها فان خاض الجهاد
 مخفي راعى المصلحة في عقدتها لصنف المسلمين عن القتال او لكسفة الفخر والبطيعة في
 اسلامهم او في اديهم الحربية او غير ذلك جاز ولو بمان من اصرافه مدة معلومة ولو فخر
 عشر سنين وان هادتهم مطلقا او معلقا بمشيه على شيئا او شيئا او شيئا فان او ما
 اقرهم الله لم يصح وان نقصوا العهد بقتال او خطا حرة او قتل مسلما او اخذ مالا انقص
 عهدهم وصلت دماءهم واموالهم ونسبي ذرارهم وان نقص بعضهم دون بعض فسكت
 باقيتهم عن التاقص ولم يوجد منهم انكار ولا صراصة الامام ولا يبري في كل ما تقص
 وان انكر من لم ينقص على ابايهم يقول او فعل ظاهرا او اعتد الا وارسل الامام باي
 منكر لما فعله انما تقص عليهم على العهد لم ينقص في حقه حقه وياصره الامام باليمين
 لياخذ انما قضا وحده فان امتنع من التبيين لم ينقص عهده فان اسر الامام منهم
 في ما قاد على الاسير ان لم ينقص واشتد ذلك عليه قبل قتل الاسير وان شرط فيها
 شرطا فاسد كقتله حتى شأه او رة النساء المسلمين او صداقته او رده حتى عا قتل
 او رد الرجل مع عدم الحاجة اليه او رد سلامهم او اعطاهم شيئا من سلاحه او من الآلات

منه فان مات فلو كان غني

الحرب او شرط لهم مالا في موضع لا يجوز بذله او اذ خالفهم بطل الشرط فقط فلا يجب الوفا
 به ولا يجوز واما الطفل الذي لا يصح اسلامه فيجوز شرط رده وحتى وقع العقد باطلا فدخل الناس
 من الكفار دار الاسلام معتقدين ان لا مان كما فعلوا حين وردوا الى دار الحرب ولا يرون في دار
 الاسلام وان شرط رد من جاء من الرجال مسلما جاز فاجبة فلا يمنهم اخذ ولا يجبره على
 ذلك وله ان يامرهم سر بقتالهم وبالحرب منهم وله ان اسلمهم معه ان يتخير وانا حية ويقتول
 من يدر وعليه من الكفار ويأخذون اموالهم ولا يدخلون في الصلح فان ضمن الامام اليه
 باذن الكفار دخل في الصلح واذا عقدوها من غير شرط لم يجز لئلا يرد من جاء مسلما او
 بامان حرا كان او عبدا او رجلا او امرأة ولا يوجب رد من المرأة واذا اطلقت امرأة او حبسية
 مسلمة الزوج من عند الكفار رجلا لكل مسلم اخر اجرا وان هرب منهم عبد اسلم لم يرد اليهم
 ويخرج ويضمن حاله لكونه مسلم ويجوز بقتله ويقتل ويقتل بغيره ماله
 ولا يجوز له ان يقاتل **فصل** وعلى الامام حامية من هادته من المسلمين واهل
 الذمة و من غيرهم كاهل حرب فلو اخذهم او هادتهم غيرهم حرام اخذنا ذلك وان سبواهم كفار
 آخرون او سبي بعضهم بعضا لم يجز لنا سربهم وان سبي بعضهم ولد بعض وباعه صح وناشر
 ولهم واهلهم كحربي باع اهلهم واولادهم وان خاف نقص العهد منهم باهارة يدل عليه جاز
 بئذ الهيم بخلاف ذمة فيعلمهم بنقص عهدهم وجوز باقتل الاغارة والقتال وحتى نقصا ومن
 دارنا منهم احد وجب رد جميعهم الى ما عندهم وان كان عليهم حد استوفى منهم وينقص عهد
 من لا ذمة له بقتل عهدهم رجالهم شيئا ويجوز قتل رعايتهم اذا قتلوا رعايتهم وصلى
 مات امام او عزل لزم من بعده الوفا بعقده **باب** **عقد الذمة واخذ الجزية**
 لا يصح الا من امام او نائبه ويجوز من غيرهما ويجب عقد هذا الاجتهاد الشرط ما لم يخذ غايته
 منهم وصفت عقدتها ان يرد عليهم الجزية واستسلام او يبدلون ذلك فيقول اقرتكم على ذلك
 ونحوها فانجزية ماله يؤخذ منهم على وجه الصغار كل عام بد لا عن قتله واقامتهم بدارنا
 ولا يجوز عقد الذمة المدة الا بشرط ان احدى التزام اعطاء الجزية كل حول والثاني
 التزام احكام الاسلام وهو قبول ما يحكم به عليهم من ادراك او ترك حرم ولا يجوز عقدها
 الا لاهل الكتاب ومن وافق في الدين بالقرية والا بخيل كالسامرة والفريخ وكمن له بشبهة
 كتاب كالمجوس والصابئين وهم جنس من النصارى نضا ومن عداهم فلا يقبل منه الا
 الاسلام والقتل واذا عقد الامام الذمة لكتاب من اهل كتاب لم يبين يقينا انهم
 عبدة او ثمان فاعقد باطل ومن التقل الى احد الاديان الثلاثة من غير اهلها بان تنمود
 او تقص او تجس قبل بعث نبينا صلى الله عليه وسلم ولو بعد التبدل فله حكم الدين الذي
 التقل اليه من غير اركا بالجزية وغيره وكذا بعد بعثه وكذا من ولد بين اوين لا تقبل الجزية
 من احدى اذ الاختار دين من تقبل منه الجزية وباي اذ التقل احد اهل الاديان الثلاثة
 الى غير دينه **فصل** ولا ترض الجزية من نصارى بني تغلب ولو بد لوها بل من
 حربي منهم لم يدخل في الصلح اذ ابدلها وليس للامام نقص عهدهم ويجوز الجزية عليهم
 لان عقد الذمة الجزية مؤبد وعقد عهده غير رضائي الله عنه فله ان يغيره الى الجزية وان
 سألوه وتوخذ ان كاهتهم عونها من ما سببه وغيرها مما يجب فيه زكاة صلي ما يؤخذ
 من المسلمين حتى لا يتركهم جزية فيؤخذ من نسائهم وصغارهم ومجانينهم وزناهم
 ومكافئهم وسبيهم ويجوزهم ولا تؤخذ من فقير ولا من له مال دون مضاب او غير ذلك

ولو كان المأخوذ من احدهم اقل من جزية ذي و يلقى بهم كل من اباهما الا باسم الصدقة من العرب
 وخيف منهم النصر كن تقص من تلوخ وبهرا او تهود من كنانة وحمير او نجس من بني تميم
 ومصر وما يؤخذ منهم جزية ولا جزية على من لا يكون قتله اذا اسر فلا يجب على صغير ولا
 امرأة ولا خنثى فان كان رجلا اخذ منه للمستقبل فقط ولا على مجنون ولا زمني ولا اعرج ولا سقيم
 فان ولا را هب بصره وهو الذي حبس نفسه وتخلي عن الناس في دينهم ودنياهم واما
 الرهبان الذين يتخلون الناس ويتخذون المزارع فيكونون كسائر الناس في أخذ
 منهم الجزية باتفاق المسلمين قاله شيخنا وتؤخذ من السرايين كغيره ولا على عبيد ولولا كفر
 بل على معتق ذي ولو اعتقه مسلم وصعت بعضه بقدر حاجته ولا على غيبه يعني غيبه عن
 معتق فان كان معتقلا وجب عليه ومن بلغ اوراق او استغنى عن نفسه فله الجزية في غير من
 اهلها بالعقد الاول ولا يحتاج الى استيفاء في عقد وتؤخذ في آخر الحول بقدر ما ادرك
 ومن كان يدين ويقيم لنفسه فاذا ابلغت حولا اخذت منه وان كان في الحصن فستأمن ومن
 لا جزية عليه فطلبوا عقد الذمة بغير جزية احيوا اليها وان طلبوا عقدها بجزية اخبروا
 ان لا جزية عليهم فان تبسوا بها كانت هبة مني امتنعوا منها لم يحسروا وان بذلها امرأة
 لدخول دارنا فكنت هي نا الا ان تبسوا بغير معرفتها ان لاشي عليها تكن بشرط عليها التزام
 احكام الاسلام ويعقد لها الذمة ورجع جزية وضاج الى اجتماع الامام وتقدم وعنه
 الى ما مضى به عمر فيجب ان يقسم الامام عليهم فيجعل على المومنين ثمانية واربعين درهما وعلى
 المتوسط اربعة وعشرين وعلى الادون اثنا عشر ويجوز ان يأخذ عن كل اثنا عشر درهما
 دينار ولا يتعين اخذها من ذهب ولا فضة بل من كل الا متعده بالقيمة ويجوز اخذ عن الجزية
 والخلف من عن الجزية والخراج اذا اتوا اجمعين وقبضوا والغني فيهم من هذه الناس غنيا
 عرفا ومضى بذل الواجب لزم قوله ودفع من مذهبهم باذي في دارنا وجرم قتالهم واخذ مالهم
 ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه الجزية الا ان مات او طرأ عليه ما دفع من جنون ونحوه فؤخذ
 من تركته ميت ومن مالحي وان طرأ المانع في اثناء الحول كوت سقطت ومن اجتمعت عليه
 جزية تسنين استوفيت كلها ولم تداخل وتؤخذ كل سنة هلالية مرة بعد انقضاءها ولا
 يجوز مطالبتهم بها عقب عقد الذمة ويمتنعون عن اخذها وحسب ايديهم عند اخذها و
 يقال قياهم حتى يأكلوا ويتعبوا وتؤخذ منهم وهم قيام والاخذ جالسا ولا يقبل منهم
 ارسالها مع غيرهم لزال الصغار ولا يجوز لقبها بنفسهم بل بحضرة الذي بنفسه و
 يودبها وهو قيام وليس للمسلم ان يتوكل لهم في آدابها ولا ان يصفها لولا ان يجبل الذي
 عليه بها ولا يعذب بون في اخذها ولا يشترط عليهم **فصل** ولا يشترط ان يشترط
 عليهم مع الجزية ضيافته من يربهم من المسلمين الحي وهدين وغيرهم حتى الراعي وعلف دوابهم
 ويبين ايام الضيافة والادام والعلف وعدد من يضاه من الرجال والنساء والمثمل
 فيقول تضيقون في كل سنة مائة يوم في كل يوم عشرة من المسلمين من جزية كذا او كذا او كذا
 من كسبي كذا او من التبت كذا ويبين لهم ما على الغني والغني يكون ذلك بينهم على
 قدر جزيتهم فان شرط الضيافة مطلقا في الكسح والزروع صحي وتكون مدتها يوما
 وليلة ولا يجب من غير شرط فلا يكفون الضيافة ولا الذبيحة ولا ان يفيع نارا برقع من
 طعامهم والمسلمون التزول في الكنائس والبيع فان لم يجدوا مكانا لهم التزول في الاقضية
 وفضول النازك وليس لهم تحويل صاحب المنزل من قان امتنع بعضهم من القيام بما يجب

عليه اجر

عليه اجر عليه فان امتنع الجميع اجبروا فان لم يمكن الا بالقتال فقتلوا فان قاتلوا انتقض عهدهم
 فان جعل الضيافة مكان الجزية صح واذا شرط في الذمة شرطها فاسد مثل ان يشترط عليهم
 ان لا جزية عليهم او اظهار المنكر او اسكانهم الحي ونحوه فنسخت العقد واذا اتوا اجمع
 فقد قد جزيتهم او ما صلت به بينة او كان ظاهرا اقرهم عليه وان لم يعرفه رجع الى قولهم
 بنينا ليسوا ان يكون جزية ولا تخليفتهم مع التهمة فان كان له كذبهم رجع عليهم واذا اعتد
 الامام الذمة كتب اسماؤهم واسماء اباؤهم وعلمهم ودينهم وجملة لكل طائفة من بني
 مسلمي كل بلد حال من بلغ افاستغنى او اسلم او سافر ونحوه او نقض العهد او خرق شيئا
 من احكام الذمة وما يبين كره بعض اهل الذمة ان معهم شارب كمنبي صلى الله عليه وسلم باسقاط
 الجزية عنهم لا يصح ومن اخذت منه الجزية كتب له براءة فتكون له حجة اذا احتاج اليها ويأتي
 في الباب بعد **باب احكام الذمة** يلزم الامام ان يأخذهم باحكام الاسلام
 في ضمان النفس والمال والعرض وقامة الحد عليهم فيما يعقدون تحريم كذا وسرقة لا فيها
 يعقدون وحل كسب وتجوز كحرم اوريدون صحة من العقود قال الشيخ واليهودي اذا
 تزوج بنتا اخيرا وبنت احمة كان ولده منها يلحقه وبنته باق تفاق المسلمين وان كان هذا النكاح
 باطلا باق تفاق المسلمين ويلزمهم التمييز عن المسلمين فيمنع طه الامام عليهم في شعورهم
 جود ومهادم وروسم بان تجوز اوضاعهم ولا يتخذوا اسما بين لانه من عادة الاسرائي وكره
 الفرق فلا يفرق شعورهم من غير تمييز كل فرق النساء وكذاهم فلا يتكلمون بكلمة المسلمين كالي اقسامهم الى
 عباد الله واي محمد واي الحسن واي بكر ونحوها وكذا القبح كالدن ونحوه ولا يمنعون الكنية بالكنية
 ولهم كسب غير خيل بلا سر حرصا بان تكون رجلاه الى جانب وظهره الى آخر على الاكث جميع الكاف
 وهو البرد عه وفي لباسهم بالغباء فيلبسون ثوبا يخالق لونه بقية ثيابهم كغسل اليهود وهو
 ضرب من اللباس معروفي واذا كن للنصارى يضرب الى السواد وهو الناضبي ويكون هذا في
 ثوب واحد لا في جميعها ولا مراء في غيار مختلفي اللون كاحمر وابيض ونحوه في السند
 الفرق الصف وجزءها في قلائسهم وعماهم حتى لغة للونها وما صارت القامضة الصفراء و
 الزرقا والخمر من شعورهم حرم على المسلم لبسها والظاهر انه يحترق في حق الرجال عن
 الضارب ونحوه الحصول التمييز الظاهر بها وهو في هذه الازمنة ومثلا كالاخام ولا يتقصدوا
 السيوف ولا جمل السلاح ولا يعلو اولادهم القرآن ولا باس ان يعلو الصلاة على منبي صلى الله عليه
 عليه وسلم ولا يتعلمون العربية ويمنعون من العمل بالاسلح وتعلم القتال بالقتال والرمي وغيره
 ويومر النصارى بشدا النار فوق ثيابهم وللمراة تحت ثيابها وكفي احدهما اي الخيار و
 النار ولا يمنعون فاخر الحجاب ولا العمائم والطيلسان لحصول التمييز بالخيار وان نار
 يجعل في ثيابهم حتى اقيم من رصاص او حديد جرس صغير لنحو لهم حاصلا ويلزم
 تمييزهم عن غيرهم عن قنونا تمييزا ظاهر الكفاية واولى ويمنع في مائة مقابرهم عن مقابر
 المسلمين وظاهره وجوب بئلا يصير المقبرتان مقبرة واحدة لانه لا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين
 ولا بعدت عنها كانه اصح ولا يجوز بناء شمس بسلام فان كان معهم مسلم يراه باسلام ولا
 تؤلمه كيف اصحت وكيف امسيت وكيف انت وكيف حاكك **فصل** ولا يجوز ان يقول له اهلنا
 وبهلا وكيف اصحت ونحوه ويجوز قوله اكرمك الله وهداك الله يعني بالاسلام ويجوز ان يقول
 الله بفاك واكرمك الله وهداك الله وكرهت ثوبا الى ما قد وثبت فيه صلاحا

سنة
 في اربعة ايام
 شهر الحجة
 في هذا
 والذمتين

عليه من اتبع الهدى وان سلم على من طهه مسلما لم يعلم انه ذنب عليه فله رد على مسلما وان سلم
احدهم لزم رده فبطل او عليه وبما لو او لم يرد واذا التفت المسلم في طريق فلا يوسع له
ويضطره الى اضية وتكره مصافحته وشهيدته وان ستمه كما في اجابه ويحرم ستميتهم وتفرقتهم
وعيا ديتهم وعنه جرح العيادة ان رجلا اسلامه فغيره عليه واخاره عيشه وعينه فان
عشيه ويحرم ستمه عينا للغير مع اليهود وبينة لهم فيه ومما داتهم لميديهم ويحرم بيعهم
ما يعلونه كنيسته او تحتها لا يحرقه وكلما فيه تخصيص لميديهم وتبينه له وهن من التثنية
بهم والتثنية بهم منيع عنه اجاعا انتهى وتكره التجرية والسفر الى ارض العدو وبلا ذلك
مطلقا والى بلا والخراج والبغاة والرواقض والبدع المضلة ونحو ذلك وان عجز عن الظاهر
دينه فيه حرم سفره اليها ويمنعون من تعليمه ببيان لا مسا والى علم بنيان جارسلم ولو كان
بنيان المسلم في غايه القصر ولو رضى وان لم يلاصق ولو كان البنا مشتركة بين مسلم وذمي ويحرم
هدمه عيشه يطلو عليه اسم الجار قرب او يورثه وان ملكوها على من مسلم او بنا مسلم او
ملكه دارا لا ينادى الذي دونها لم تنتفع لكانت دافعية لانه من اوطقت فان
تشتت العالي ولم ينهدم فله رده واصلاح ابي العالي ان امكن هدمه بمفرده وان كان في
صحة منزهة بن عن المسلمين لا يجرى ورهم فيها مسلم تركوا ما يبيعون حيث ارادوا ويمنعون من
احدا ان يبيع ويبيع في دار الاسلام وصوخته راجع ويحكم لصلواتهم في المستوعب
وصافته صلى الله عليه ان الارض لهم ولنا الخراج عنها فلم احدا كما تحت روت وان صولوا على ان
الدار للمسلمين فلم احدا بشرط فقط ولا يجب هدم ما كان موجودا منها وقت الفتح ولو كان
عنه ولهم رده ما تشق منها لا ان يادة ويمنعون من بنا ما استهدم منها ولو كانا او هدم
ظلمها ومن اظلم منكر واطلم رضى ب ناقوس ورفع صوتهم بكتا بهم او علم صيت واطلم رعيه
وصليب وكذا الكوش في نهار رمضان ومن اظلم ربيع ما كول في شهر رمضان مضاعفا كثيرا
ذكره القاضي ومن شرا مضاعف ثمنه وصدقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتان ذلك
ولا يصح ان يبيعون من شرائب اللغة والادب والعقود والنصر بين النبي لا قران فيها دون
كتب الاصول ويكره بيعهم شيئا مكتوب عليه بطرا او عترة ذكر الله او كلامه ويمنعون من
شاة قرآن واظلم رضى وخلفه فان فعلوا اتلفناهما والا فلا وان صولوا في بلادهم على اخطا
جزية او جرح لم يبيعوا شيئا من ذلك ويمنعون دخول حرم مكة ولو غير مكة لاهرم المدينة
فان قدم رسول لا بد له من لقاء الامام وهو به خرج اليه ولم ياذن له فان دخل عالما عذر
واخرج ويمنع الجاهل ويهدد ويخرج في له الموت وحك راج وبه حذر وعينهم فان عرض
او مات اخرجه وان دفن تيمس الا ان يكون قد بلغ فان صالحهم الامام عليه دخول الحرم بعض
فالصلي باطل فان دخل الى الموضع الذي صالحهم عليه لم يرد عليهم العرض وان دخل الى
بعضه اخذ من العرض بقدره ويمنعون من الاقامة بالحيات وهو الى جراته من غير
كالجامعة والمدينة وخبر والينبع وفدك وما والاها من قرانها قال عيشه منه يكره ونحوها
وما دونها وهو عترة الصوان من مكاتم كمان وليس لهم دخولها الا باذن الامام في
المستوعب وقد وردت اكنة بمنعهم من جيرة الغرب قال صاحبنا المراد به الحي من وجد الجيرة
على ما ذكره ابو عبيد من عدن الى ربيعة العراق طولا ومن تامة الى ما وسرا الى اطراف الشام
فان دخل الحي لا يجازره لم يقيم بموضع واحد اكثر من ثلاثة ايام وله ان يقيم مكد ذكرا في موضع
آخر وكذا في ثلث واربعة فان اقام اكثر منها في موضع واحد عذر ان لم يكن عذرا فان كان فيهم

صحة العترة
الى ارض العدو

له دين اجبر عليه على وتامة فان فقد رجاوات الاقامة لا يستيفه وان كان مؤجلا لم يمكن ويوكل
وان صرف جازات اقامته حتى يبرأ ويحجز الاقامة ايضا لم يرضه وان مات وقام به ولا ينعون
من يما ويبد ونحوها وليس لهم دخول مساجد الجاهل ولو باذن مسلم ويحجز دخولها للذي اذا
استوجب لها رتبها **فصل** وان اتجر ذمي ولو صغيرا او انثى او تغلبها الى غير بلد له كعاد
ولم يخذل منه الواجب في الموضع الذي سافر اليه من بلادنا فعليه نصف العترة صاعا مع من مال
التجارة وعينه دين ثبت على الذمي ببينة كركاة ولو كان معه جارية قاد على ان يزوجها او ابنة
صدقة ولا يعسر ثمن خسر وخلف يربها يوه وان اتجر جاري النيا ولو صغيرا او انثى اخذ من ثمنه
العترة دفعة واحدة سواء عترة او احوال المسلمين اذا دخلت اليهم ام لا ولا يوجب ذلك من عترة
دنايتهم منيها وتؤخذ كله عام صرة وعلى الامام حفظهم والممنع من اذاهم واستنقاذا لاسراهم
بعد تلك اسراهم ولو لم يكن نواحي هعونشاوان تخالفا الى حكمك مع مسلم لزم الحكم بينهم وان
يحكم بعضهم مع بعض او صفتا هوان او يستعدي بعضهم على بعض خيرة بين الحي وتركه
يحكم ويبيد يطلب احدهما في المصدا صيدا باقياهما ولا يحكم الا بحكم الاسلام ويكره
حكمنا لاسر يفتا وان لم يتحاكموا اليها فليس للحاكم ان يتبع شيئا من امورهم ولا يدعو
الى حكمنا ايضا ولا يحضر يهودي يوم السبت ذكره بن عقيل وان تبايعوا بوعا غا مسدة
وتقا بعضا من الطق قين ثم اتوا واسلموا لم ينتقض فعلهم وان لم يتبايعوا فنتقض سواء
كان قد حكم بينهم حكمهم ام لا لعدم لزوم حكم لانه لغز وان تبايعوا برباني سوتقا فنتقض
وان حاصل الذي باليد باع الخمر والخمر يرم اسلامه وذلك الحال في يده لم يلزمه ان يخرج
منه شيئا والاطفال المسلمين في الجبهة والاطفال المشركين في النار نصا ويات اذ اهابت ابو الخطاب
او احد بني المرتد وان اسلم بشرط ان لا يصلي الا صلاة ثنية او يركع ولا يسجد ونحوه صح
اسلامه ويؤخذ بالصلاة كاهلة ويمنع ان يكتب لهم كتابا بما اخذ منهم وبقدر الاخذ
وقدر المال يملكوا في حوزتهم شيئا قبل التفتا في الحول وان يكتب ما استقر من عترة
الصلي معهم في دواوين الاضمار لما اخذوا به اذ اتركوه وان سهره فضاقي او تسهر
يهودي لم يبق ولم يبق هل هنر الا الاسلام او الكسب الذي كان عليه فان ابي هدم
وحبس وضرب ولم يقتل وان استقر على اليهودي فضاقي فله يهودي باعزر واعلم جعله
يهودي ولا يكون مسلما وان انتقل الى دين الجوس او سعتة او هوسى الى غير دين اهل
الكتاب لم يبق ولم يقتل منه الا الا مملوك او السيف فيقتل ان ابي وان انتقل غير الكتابي
الى دين اهل الكتاب ولو هوسى سياتر كذا ان تجس وتثني **فصل في نكاح العبد**
من نكح بمخالفة شيء مما صولوا عليه حله ماله وذهبه لا يقد فقتنه على حكم الامام فاذا اذنع
من بذا الجرية او التزام احكام ملتة الاسلام بان يتنع من جري احكامها عليه ولو لم يحكم
بها عليه حكمه او ابي الصغار او قاتل المسلمين منفرة او مع اهل الحرب او نحو بدار حدة مقتي
بها انتقض عتده ولو لم بشرط عليهم وكذا الولد ذمي على مسلم ولو عبد اتقيل عتده او فتنة عن دينه
ان تعاون على المسلمين بدلالة مثله صابة المشركين وصراستهم باضارهم او زنا بمسلم
ولا يغير عليه اداء الشهادة على الوجه المعتبر في الوجه المسلم بل يكفي استنفاضة ذلك واستنفاذه
ناله كشيء او اصابه باسم نكاح او قطع طريق او تجسس للكفار او ابراجا سوسهم او ذكرا
لله او كاهم او دينه او رسولهم يسوق ونحوه ولا يفرق المسلم وايدانه سحر في نكاحه ولا ينتقض بقتض
عتده عتده نسا ية او اولاده الصغار الموجود لحق ابدار الحرب ولا ولو لم يكرهوا النكاح وان اظهر

مطلب اطفال المسلمين والمسلمين
قال القاضي وهو منصوص واحد تار
الشيخ غلط القاضي على احمد بل يقال
الاعلم بما كانوا عاملين مع

مطلب اطفال المسلمين والمسلمين
قال القاضي وهو منصوص واحد تار
الشيخ غلط القاضي على احمد بل يقال
الاعلم بما كانوا عاملين مع

منك او رجع صوته ككتابا ونحوه لم يستحق عمده وحيد النقص حينئذ لا هام فيه كالا لاسر الخاري
 على ما تقدم وما له في وجوب قتل لا اجل لنفسه العبد اذا اسلم ولو سببت كسبي صلح الله عليه وسلم
 ويشترط منه ما يقتضيه القتل وقيل يقدس سانه بكل حال اشارة جمع فان قيل في وجوب القتل وهو الصحيح
 من المذهب وقال ان سبب حربي كتاب باسلا من قبلت تو بتم اجاعا وتال من قولك منهم ديوانا
 للمسلمين النقص عمده وتقدم كمال ان جهر بين المسلمين ان المسيحي هو الله عوقب عم ذكرا اما بالقتل
 او بما دونه لان قاله سرائي نفسه **كتاب البيع** وهو مبني على حال
 ولو في الذمة او منفعة مباحة كمال الدار بمثل احد ما علم انما يبد غير با وقرض وله صور ثلث
 يتعد بها **احدا** الصبي القولي وهي غير مخصصة في لفظ بعينه بل كل ادى معنى البيع فيها
 الا يجب من بايع فيقول بعثك او ملكك ونحوهما كقولك بعثك او اسركك فيه او وهبته ونحوه
 والقبول بعده من مشتر بل لفظ اال على الرضى فيقول ابعثت او قبضت وما في معناهما كقولك
 او اشتريت او اخذت ونحوه ويشترط ان يكون المتبول علم وفق الايجي ب في القدر والقتل
 وصفته والحلول والاجل فلو قال بعثك بالذم صحته فقال اشتريت به بان مكسرة ونحوه لم يصح
 ولو قال بعثك بكذا آتانا اخذه بكذا لم يصح فان قال اخذته منك او بذكرك صح ولا يتعد
 بل لفظ السلم والسلف قاله في التخييص فان تقدم القول على الايجي ب صح بل لفظ امر او ما في
 محدد عند استفهام ونحوه وصح لا يصح ما ضيا كان مثله ابعثني او مضار عاصلا ابعثني
 بان قال بعثني بكذا او اشتريت منك بكذا فقال بعثك ونحوه او باراه لك فيه او هو باراه عليك
 او ان الله قد باراه او قال اعطيت بكذا فقال اعطيتك او اعطيت وان قال ابيع للمشتري
 اشتره بكذا او ابعث بكذا فقال اشتريت او ابعثته لم يصح حتى يقول ابيع بعد بعثك او ملكك
 قاله في الرعاية ولو قال بعثك او قبضت انشاء الله صح ويات وان رضى احد ما عند الآخر صح ما داما
 في المجلس ولم يتشا غلا بما يقطع عرفا والا فلا وان كان غلا بما عند المجلس فيما بينه او اسلم اليه
 بعثك او بعث فلا تادري بكذا افلا بلغه الخبر قبل صح **والثاني** الدلالة الحالية وهي
 المعاوضة تصح في القليل والكثير حتى اعطني بهذا الدرهم خبز فيعطيه ما يرضيه او يقول ابيع
 خذ هذا الدرهم فياخذه ومنها لو ساقته سلعة بثلثي ثمنه فيقول خذها او سبي ثمنه او اعطيتكها
 او بثلثي ثمنه فيقول خذها بثلثي ثمنه فيقول خذها بثلثي ثمنه او بثلثي ثمنه او بثلثي ثمنه او بثلثي ثمنه
 ونحو ذلك مما يدل على بيع وشرا ويصير في المعاوضة معاوضة القبض او الاقباض للمطالع لانه
 اذا اعتبر عدم التاجر في الايجي ب والقبول اللفظي على المعاوضة اولى وكذا اهب وهدية وصلة
 فيجب بين بنته بجهان البيت زوج تحليك ولا بأس بذكر البيع عند الشري مع الاذن وشروط
 البيع سبعة **احدها** التراضي به منبها وهو ان ياتى به اختيارا ما لم يكن بيع تلجئة وامانة
 بان يظهر ابيها لم يريدها باطنا بل خوفا من ظالم ونحوه ودفعه اهل وان لم يقول في العقد ثابنا
 هذا التلجئة قال صحيح بيع الامانة الذي مضمونه يستفهم المشتري بالاجارة والسكن ونحوه
 ذلك وهو عند باطل بكل حال ومقصودهما انما هو الربا باعلاء وراهم الى اجل ومنفعة الدار
 هي الربح والواجب البيع الى التاجر وان يرد المشتري ما قبض منه بثلثي ثمنه بثلثي ثمنه
 المشتري من المال الذي سقوه اجرة وكذا ابيع العازل وقيل منه بثلثي ثمنه بثلثي ثمنه فان
 باعه حتى فاض ظالم او خاف ضيقه او سقوه او غصبه من غير حق اطي صح ببيعته قال
 كسبي ومن استولى على ملك رجل بلا حق فطلبه لم يجد او صغره ياه حتى يبيعه علم بغيره
 فهذا مكره بخير حق فان كانا احدهما مكرها لم يصح الا ان يكره بحق مثل الذي يكرهه الحاكم

بازن متابع

على بيع

على بيع ماله لو شاء دونه فيصح وان اكره علم وان مال فباع منك مع سركه الشرا وهو بيع المضطرب
 ومن قال لا اشترى من زيد فاني عهده فاشترته بمان حرام تلمذه العهدة حصن البايع او غا
 كذا له اشترى منه عهده هذا او يرد وهو بايع ويرد ما اخذ له وعنه لو اخذ البايع والمعتري بالكر
 فانه مات احدهما او غاب اخذ الآخر بالثمن واختاره كسبي ويتوجه هذا في كل غائبة ولو كان
 الغائبة التي حدثت ولا مهر ولحققة الولد ولو قرانه عهده من هذه فكيبيع **فصل في** ان يكون
 العاقد جارا للمطرف وهو البا في الميعة الا الصغير المميز والسفينة فيصح بغيرها باذن وليها
 ولو في الكثير ويحرم اذنه لهما لعنه مصلحة ولا يصح منه قبول الهبة ووصية بلا اذن واختار
 الموفق وجمع بجمع من عهده ويصح بغيره ولو كان يمين وورثته وسفينة بغير اذن
 في بيعه وشرا فقيق في ذمته واقتراضه لا يصح كسفيه ويترك من عهده ارسلا به واذا
 في قول الدار ونحوها قال **الثاني** الفاضل ومن كان ذمته فاشترى اذ اظنا صدقة **فصل الثالث** ان
 يكون البيع مالا وهو ما فيه منفعة مباحة لعنه حاجه او ضرر في يجوز بيعه بثلثي حرام وعقار
 ود وقز ونبره وما فيها د عليه كعوضه سببا شاكرا فله ذكرك وديان لصيد سمك
 وعقل لمصدم وطير لقصد صوته كسبل وهدية وبغية وهي الدرة ونحوها وتحتل منفعة عن
 كوارته بشرط كونه مقدورا عليه ومنها معها وبه ونها اذ اشترى هذا خلا البها فيشترط معرفته
 بفتح راسها ومنها ههته وخفا بعينه لا يمنع الهبة كالصبرة ولا يصح بيعها بغيرها من غسل
 وتحتل ولا يبيع ما كان مستورا باقر اصه ويجوز بيع ههته وعنه لا يجوز اختاره في الهدي
 والثاني وصح في القواعد الفقهية ويجوز بيع ثوب وسباخ بياض وجوارح طيس قضبان لصيد
 بعلقة او قنبل ولولا وفخره ويضمنه لا يستلحقه وخرق كخلف لا للعب وكذا احد ببيع وكذا
 وصريه وجان عبد او اخا على نفس او ماله او جيت الفصل اول ولا يهل الخيار و
 ياتي آخر خيار العيب ومريض ولو ما بين سانه ولا يهل الخيار وقالت في صحارته فحكمكم
 مستحتم قتل بعد القدرة وصحتم تملك بغير وامة لمن به عيب فيسحق به الشكاح كخادم وبرص
 وهدية لمنعه من وطئها يحتمل وجوب اولا مما ليس لها منعه وبه قال **الثاني** فبيع حكا
 عنهم بن عمار في كتاب التبيان فيما يجد ويجزى من الحيوان ولين آدمية ولو حرة وكبيرة لا يبيع
 لبلد رجل ولا في ولو كانا ذميين ولا كلب ولو صاح الاقتناء من قتله وهو يعلم استأثره فله
 صح ما ولا عزم عليه لان الكلب لا يملك ويحرم اقتناء كلب كمن يرب ولو لحفظ البيت ونحوها
 الا كلب ماشية وصيد وحرك ان لم يكن اسود بهما او عقورا وباتي في الصيد ويجوز تربيته
 الجرو والصغير لاجل اقلته ومن اقتنى كلب صيد لم يترك الصيد مدة وهو سرب العود
 اليه لم يحرم اقتنائه في مدة شركه وكذا الوصود الذرع ابيع اقتنائه حتى يزرع زرع عا
 آخر ذلك ولو ملكك ماشية او باعها وهو يرب يربا عنيها فله امساكها ليعتق به
 في التي يشترها ومن مات حربي يده كلبه فخر شته احق به ويجوز اهدا الكلب المباح ولا امانة
 عليه ولا يصح بيعه من ذمته قاله بن براهيم فلو ربا في بقاء ببيع فيه لحرم الخيارات
 ولا سموم قال كسبي الا فاعلي فاما السلم من الحمايش والنبات فان كان لا ينتفع به او
 كان يقتل قليلا لم يحرم بيعه وان انتفع به وامكن التناوي ببيعه كالسعد ياب ونحوها جاز
 ببيع ويجوز بيع مصفوف ولو في دين ولا يصح كسيفه لكافر فان ملكه بارك او غير ذلك من بارك
 به عنه وكذا اجارته ورهنه ويلزم بذله لمن احتاج الى الفداء فيه ولم يجد مصفوا غيره ولا
 حتى الفداء فيه بلا اذن ولو لمع عدم الضرر ولا يكره شراؤه لانه استغناؤه ولا ابداله

صحة

بيان

الحجرات

لمسلم بمحض آخر ولو لم يبيع ببيع ويجوز بشرطه بارة ولا يقطع بشرطه ويجوز بشرطه وطبقته
والوصية به وتقدم بعض احكامه في ذل الوقت والوصية ببيع شر اكبر من نذرة ليعملها
لا خير ليرتفع لان في الكتب ما فيه الورد ولا يبيع ببيع آله ليعمل ولا حشرات سوى ما تقدم كقار
وحيات وعقارب وحولها لا يبيع ولا يبيع منها ولو ليططر الاسماك وجراذ او نحوها ولا
دم وحشيش وصمغ ولا سباع بها لم ويجوز طير لا يبيع لصيد كثير وذئب ورجل وسمك ورجل
وحدة وشرع محقق ونحوها ولا سرجين نجس وادها من نجاسة العين من نجس الميتة ونحوها
ولا يجل الا شفاع بيا يستباح ولا غيره ولا يبيع نصف معين من الماء وسيف ونحوها ولا يبيع
ادها من نجاسة ولو كان الله اذ احرمت شيئا حرم عنه ويجوز الاستباح بها في غير
مسجد على وجه لا يقدى نجاسته وان تدفع الى كافر في ذكركه مسلم ويعلم الكافر بنجاستها
لان ليس ببيع حقيقة وان اجتمع من دخانه مشي فهو نجس فان علق ثيبي عن عني ببيع
بيع نجس يمكن تطهيره كقالب ونحوه ويجوز بيع كسرة الكعبة اذا خلعت وتقدم ولا يبيع
بيع الحر ولا ماليس له ولو كان كالمباحات قل حيا زنا وتملكها ولو باع امته حاصلا لم يبرأ
وصنع صحيح فيها **فصل الرابع** ان يكون مملوكا بيا بعه ملكا تاما حتى اسير وما ذونا
له في بيعه وقت ايجاب قبوله ولم يعلم بان طئه لغيره فبان قد ورثه او قد وكل فيه كوت ابيه وهو
وارثه او وكيله فان باع ملكه غيره بغير اذنه ولو كسرة او اسيرى له بيمين ماله
شيئا بغير اذنه لم يبيع وان اسيرى له في ذمته بغير اذنه صح ان لم يسم في العقد سواء نقد
التمن من مال الغير ولا فان اجازة من اسيرى له ملكه من حين العقد والارم من المنة
فيقع الشراء وان حكم بصفته مختلف فيه كصرف الفضولي بعد اجازته صح من الحكم لا من حين
العقد ولا يبيع ببيع معين لا يملك ليشتر به وسيلم بل موصوف غير معين بشرط قبضه او قبض
عنه في مجلس العقد كسلم ويا في قريبا ولا يبيع ببيع ما في حقه ولو لم يقسم ونظم جازية كارض
الشام والعراق وحصر ونحوها لان عمر رضي الله عنه وثقه على المسلمين وانها في ايدي اربابها
بالخراج الذي ضرب به اجرة لها في كل عام ولم يقد رصدها لعموم المصلحة فيها ويبيع ببيع المساك
المرجوة حال الفتح او حدثت بعده وانما منها او من غيرها كبيع عرس مدي وكذا
ان راي الامام المصلحة في بيع شئ منه فباعه لم يورثه او اقطع او طاع عليه وقال في
الرعاية في حكم الاراضي المعقودة وله اقطاع هذه الارضه صف والدور والمعادن ارفاقا
لا تخليها ويا في مسئلة لو بيعت وحكم بصفته حاكم براه قاله الموفق وغيره الا ارضاهن العراق
فصح صلى الله عليه وسلم وهي الحيرة واليس والنجف وارض بني صلوتا ولا يبيع ببيع وقف غيره
وتفقه المراد منه باق ويا في الوقت ولا يبيع ببيع ربا مكة وهي المنازل ودار الاقامة
ولا الحرم كله وكذا اقطاع المناسك واولي اذ هي كالمساجد لا يفتح عنها ولا اجارة ذلك فان
سكن باجرة لم ياحك به بدفعها ولا يملك ماله عدي وهو الذي له مادة لا يقطع كياه العيون و
نفع البئر ولا ما في معدن جار كملح وقار ولفظ ونحوه ولا كلا وشوك ثبت في ارضه قبل حيازته
ملكه ارض فلا يبيع ببيع ولا يملك في بيعها كارض مباحة ولكن صاحب الارض احق بكونه في ارضه
قاله الموفق وغيره ومن حاز من ذلك شيئا ملكه الا انه يحرم دخول ملكه غير بغير اذنه لاجل
اخذ ذلك ان كان حيا عليه والاجاز بلا ضرر ولو استأذنه حرم منه ان يحصل ضرر وسواء
كان ذلك من جود في الارض خفيا او حدث بها بعد ملكها ولو حصل في ارضه سمك او عيشة فيها
طاهر لم يملكه ويا في الصيد والمصانع المدة لياه الامطار او اجرى اليها ماء من غير ملكه

كلام

ملكه ما في حيا حصوله فيها ويجوز بيعه اذا كان معلوما ولا يجل اخذ شئ منه بغير اذنه هاتكه
والطول التي يجتني منها الخيل ككلاء واولى ولا يجل اهل النخل لاهل الارض التي
يجتني منها قال حنيفة لان ذكره لا ينقص من ملكهم شيئا ما المعادن الى امددة المعادن الذهب
والفضة والصلص والرصاص والكل وسائر الجواهر كالياقوت والزهر والغير وزج ونحوها
فتملكه ملكه الارض علم ما ياتي ويجوز لربها ببيع ولا يجوز بغير اذنه ويستوي الموجد وفيها
خفيا قبل ملكه وما حدث بعد ذلك تقدم **فصل الخامس** ان يكون مقدرا على
تسليمه فلا يبيع ببيع ابق علم مكانه او جهله ولولا دار علم تحصيله وكذا اجل يشارد ونحوها
ونحوها ولا يجل ونحوه في العمري يالط الطير الرجوع او لا ولا يملك في حقه ما كان كان الطير
في مكان معلق ويمكن اخذه منه والسر في ما عصفاف يشاهد فيه غير متصلا به ويمكن
اخذة منه صح ولو طالت مدة تحصيلها ولا يبيع ببيع مضمون الا لخاصة او تدار على اخذها
منه فان عجز عن تحصيله فله الكسب **فصل السادس** ان يكون معلوما لهما بروية
تحصل بها معرفته مقارنة له وقت العقد او لبعضه ان دلت على يقينه والا فلا فيكون روية احد
وجهي ثوب غير متقوس وروية وجه الرقبة وظاهر الصفة المتساوية الاجزاء آمن حب وتمر
ونحوها وما في ضروري واعدال من جنس واحد متساوي الاجزاء ونحو ذلك ولا يبيع ببيع
الاخذ جبان يور به صاعا ويبيع الصفة على ان لا من جنسه وما عجز في الجسم او شبهه وروية
نكر روية ويحصل العلم بمعرفته ويصح بغيره وهو من عان احد ببيع عين معينه سواء كانت
العين غائبة مثلا ان يقول بعتك عدي التركي ويذكر صفاته او حاضرة مستورة كجارة
متعقبة وامتنعة في ضروريها ونحو ذلك فلهذا ينفع العقد عليه بده على البائع وتلك قبل
قبضه ويجوز التفرق قبل قبض الثمن وقبل قبض المبيع كما ضرر ويجوز تقديم الوصف في بيع
الاعيان على العقد كما يجوز تقديم الروية ذكره القاضي في محل وموافق ذلك يجوز تقديم الوصف
في السلم على العقد ولا فرق بينهما فلو قال اريد ان اسلفك في كرسنة ووصفه بالصفات
فلما كان بعد ذلك قال قد اسلفك في كرسنة على الصفات التي تقدم ذكرها فيقول الثمن
جاز والاش في بيع موصوف غير معين ويصفه بصفة تكفي في السلم ان صح المسلم فيه مثلات
يقول بعتك عديا تركيا لم يستقص صفاته السلم فيه فهذا في معنى السلم كمن علق سلم اليه عبد اعلم
غير ما وصف له فزده او علم ما وصف له فابده لم يفسد العقد ويشترط في هذا النوع قبض
المبيع او قبض ثمنه في مجلس العقد **فصل السابع** في بيعه ببيع يقينا او ظاهرا
مع غيبة المبيع ولو في مكان بعيد لا يقدى على تسليمه في الحال لكن يقدى على استظهاره غير
آمن ونحوه ثم ان وجده لم يغير فلا خيار له وان وجده متغير فله الفسخ على التراخي و
يسمى خيار الفسخ في الصفة الا ان يوجد منه ما يدل على الرضى من سقم ونحوه لا يبركوبة الدابة
في طريق الرد وصلى ابطال حقه من رده فلا ارش له وان اختلف في الصفة او افسخ فالمقول
قول المشتري وان كان يفسد في الرض او يفسد يقينا او ظاهرا او شكلا لم يبيع ولو قال بعتك
هذه البقرة بكذا فقال استقر بيمه فبان فرسا او حمارا لم يبيع ولا يبيع استصناع سبعة لانه
باع ماليس عند علم غير وجه السلم ويصح بيع العجى وشراؤه بالصفة كما تقدم نصا كقول كليم بصرا
وله خيار الفسخ في الصفة وبما يملكه معرفته بغير جاسة البصر كسم ولس وذوق وان اسيرى
مالك براه ولم يوصف له او راء ولم يعلم ما هو او ذكر له من صفته مالا يكتفي في السلم لم يبيع ببيع
وحكم ببيع ماله براه حكم مشتري فيما تقدم ولا يبيع ببيع المملوك او هو ببيع المضامن والمحر ولا مع

امد بان يعقد عليه مولا ومطلق البيع بكماله تبعاً كالبيض واللبن ولا يبيع ما في اصلا ب الخول
 ولا عيب الخول ولا يبيع جبل الجبل ومعه ثاج الشاج ولا اللبن في الضرع والبيض في الطير
 والمسكر في الفار والنزى في التمر والصوف على الظفر ولا ما قد تحل هذه الشجة او الشاة
 ولا يبيع الملامسة والمنا بذة بان يبيع شيئا ولا يشاء هذه فيقول اي ثوب لمسته او يذنه
 او لمسته او يذنه فيكون كذا ولا يبيع مستور في الارض يظهر ورقة فقط كلفت وتجل وتلد
 ويصل وثوم ويخذه وتلد كلفه ومشا هذه ويبيع ورقة المستغ به ولا ثوب ضطوي
 ولا ثوب يبيع بعضه فقط على ان يبيع بتيته فان احضر الحذر رابعاً مع الثوب وشرط
 على البائع شيئا صح اذ هو الشراط مستغلة البائع على ما في في الشرط في البيع ولا يبيع بيع
 العطا قبل قبضه وهو قسط من الديار ولا رقة به ولا يبيع معدن وحجارته ولا السلف فيه
 ولا يبيع الحصة وهو ان يقول ارم هذه الحصة خلع اي ثوب فقط فهو كذا وكذا او يقول
 بعكك من هذه الارض فجده ما تبلغ هذه الحصة اذ ارم شيئا كذا او يقول بعكك
 هذا كذا على ان متى رصيت هذه الحصة وجب البيع وكلها سدة ولا يبيع معدن ولا معدن
 من عديد او من عبيد ولا شاة من قطع ولا شاة من نستان ولا هو لاء العبيد الارواح
 غير معين ولا هذا القطيع الاشاة غير معينة ولو شات القيمة في ذكركم كله وان استثنى
 معيناً من ذكركم بغيره فانه جائز **فصل** وان باع ثوباً من هذه الصبرة وهي
 الكومة المجموعة من طعام او غيره صح ان يشاوت اجزاؤها وكانت اكثر من قبض فكلها او جزء
 مشاع منها سواء علمت صلب الصبرة او جهلا به للعلم بالمبيع في الاول والثاني وفي ان شاة
 بالاجزاء او كذا ارطد من دن او من زينة حديد ويخذه وان تلفت الا واحد فهو المبيع ولو
 فرق ثوباً من باع واحد منهما مع يشاوي اجزاؤها صح والا فلا وان قال بعكك ثوبين
 من هذه الصبرة الا كذا كذا لا يباع لانهما معلومان ولو قال بعكك هذه الصبرة باربعة دراهم
 الا بقدر درهمين صح وصار كانه قال بعكك ثلثة ارباع هذه الصبرة باربعة دراهم وان قال
 الا ما يشاوي درهمين لم يبيع وان اختلفت اجزاء الصبرة كصبرة قال القرية والمجدر من
 قرية التي يجمع ما يبيع به من البر مثلاً او السعير المختلف الاوصاف وباع قنينة منها لم يبيع
 وان باع الصبرة الا قنينة او الا اقل لم يبيع ان جهلا ثوباً واحداً صح واستثنى جامع من
 عشرة نستان كاستثنى قنينة من صبرة ولو استثنى مشاعاً من صبرة او حياط كثلث او ربع
 او ثلثة اشان صح البيع والاستثنى وان باع عشرة الشجرة الاصا عالم يبيع ويبيع بيع الصبرة
 جزاها مع جهلها او علمها ومع علم باع وحده يحرم ويصح وكثير الرد وكذا اعلم صنت
 وحده زبائع الفسخ ولا يشترط معرفة باطن الصبرة ولا شاة وي موضعها ولا يجد بايها
 ان يشاها ان يجعلها على ذكركم او ربة او حبي ينقص او يجعل الردى او الملول في باطنها واذا
 وجد ذكركم ولم يكن للمشتري به علم فله وللبائع الخيار بين الفسخ واخذ تفاوت ما بينهما وان
 ظهر تحسناً حصة او باطناً خيراً من ظاهرها فلا خيار للمشتري وللبائع الخيار ان لم يعلم بالخيار
 بعشر من درهمين فزنها بسخة لم يجد الصخرة زائدة كان له الرجوع وكذا امكن ان لا يذ
 ولا يشترط معرفة عدد رقيق وثياب ويخبرها اذ اشيا هذه صبرته وكل ما شات اجزأه
 من خبث وادهان ومكيل وموزون ولو اثنان في حكمه حكم الصبرة منها ذكركم فيها ومالا
 تتساوي اجزأه كارض وثوب ويخبرها فيكون فيه الروية فلو قال بعكك هذه الدار و
 اارة حدودها او اجزاءها مشاعاً منها كالثوب ويخذه او عشرة اذرع وعين الظن يبيع

سرعة بيع الحصة
٧

وان عثر ابتد انهما لم يبين انشأها لم يبيع لها وكذا من ثوب ومثله يعني يفسد دارك التي
 تلي داري قال احمد لانه لا يدري الى اين ينسحب وان قصد الاشاعة صح وان باع ارض
 لاجد بها او جرب ارض وهما يعلمان جرباً بها صح وكان مشاعاً فيها ولا لم يبيع وكذا الثوب
 وان باع ارضاً من هنا الى هنا صح وان قال بعكك من هذا الثوب من هذا الموضع الى هذا
 صح فان كان القطع لا ينقصه او شرط البائع قطعه وان كان ينقصه وشاها صح وكانا يكره
 فيه وان باع نصفاً معيناً من صبران لم يبيع وتقدم بعضه وان باع حيداً لانا كولا لاراسه و
 جلده واطرافه صح سفل او حيداً وان باع ذكركم منفرداً لم يبيع والذي يظهر ان المراد بعدم الصفة
 اذ لم تكن الشاة للمشتري فان كان له صح كبيع العشرة قبله وصلاحها لمن لا اصل له فان
 امسح مشر من ذكركم لم يبيع اذ اطلق العقد ولزمه قيمة المشتري بعد بان شرط البائع الذبح
 ليعيب المشتري لزم المشتري الذي يجرى دفع المشتري قاله في شرح المحرر والمشتري في الفسخ
 او باع سمياً او استثنى كسبه او شراجه او قطناً واستثنى حيداً لم يبيع كبيع ذكركم منفرداً وكذا
 الطحال والكبد ويخبرها ولو استثنى جزءاً مشاعاً معلوماً من شاة كربع صبي لاربعة اجزاء ويبيع
 بجزءه ووضعه في كيل لم يبيع فكذا ذكركم بلا عذر لم يبيع ويبيع بيع ما هو كونه في جوفه
 كرهان ويبيع جوفها ويبيع اباها وتلا والجوز واللوز ويخذه في قشر به مقطوعاً وفي شجرة
 والقطع قبل تشققه ويبيع الحب المستند في سنبله مقطوعاً وفي شجرة **فصل السابع** ان
 يكون الثمن معلوماً حال العقد ولو صبرة بمشاهدة وبوزن صخرة لا يعلمان وزنها بما يبيع
 هذا الكيل ولو كان بموضع فيه كيل معروف وينقصه عيباً مشراً فلو فسخ العقد رجع ببيع المبيع
 عند نقض معرفة الثمن ولو اشترى ثوباً بعقد ثم عقده باخر فالثمن الاول وان عقده سراً بثمن
 وعلا بنية باخر اخذ بالاول وثالث الخواص كسكاح وان باع السلعة بقرها اي المكسب عليها
 او باع به فلان ولم يعلمها او احدهما او بالذ درهم ذهاباً ومضاه او استقط لقطعة درهم او بما
 ينظم به السهر او بدينار مطلق وفي البلد نقود وكلها راجحة لم يبيع وان كان فيه نقد او احد
 النقود او احدهما الغالب صح والنصف اليه وان باع بعشرة صبي او واحد عشر مكسرة او بعشرة
 نقد او عشرين منسوبة لم يبيع ما لم يتفرقا على احدهما وان باع الصبرة كل قنينة بدرهم والقطع
 كل شاة بدرهم والثوب كل ذراع بدرهم صح لانهما كل قنينة بدرهم وخوفه وان قال بعكك هذه
 الصبرة بعشرة دراهم علم ان ان يدركه قنينة او انقصك قنينة لم يبيع لانه لا يدري ان يدركه ام
 ينقصه ولو قال علم ان ان يدركه قنينة لم يبيع وان قال علم ان انقصك قنينة لم يبيع وان قال بعكك كل
 قنينة بدرهم علم ان ان يدركه قنينة من هذه الصبرة الاخرى لم يبيع ولو قصد ان يخطئ قنينة
 من الصبرة لا احتسب به لم يبيع وان على قدر ثوبها او قال هذه عشرة اقتره بعكك كل
 قنينة بدرهم علم ان ان يدركه قنينة من هذه الصبرة او وصفه بصفة يعلم بها صح لان معناه بعكك
 ثوباً قنينة منها بدرهم وان لم يعلم القنينة او جعله ذهباً لم يبيع وان اراد ان لا احتسب عليه
 دراهم وهما تتساوي اجزأه كارض وثوب وقطيع غنم فيه نحو من مسابيل الصبرة وان
 باع ثوباً بمكة درهم الا ديناراً او قنينة من حنطة او غيره لم يبيع ويبيع بيع دهن وحسل

بيع الطلع
مسئلة

المعاوضة بغير المثل وان لا تزاغ فيه لانه مصلحة عامة لا تخصه ولا تنتم مصلحة الناس الا بالكلية
 وكذا احد البيع والشراء من مكن انهما فيه لا الشراء من اشترى منه ويحرم الاحكام
 في حق الادب فقط وهو ان يشترى به للثمن ويحسمه ليقبل فيخلو ويبيع الشراء ولا يحرم في الادب
 كما لعل والذيت ويحسمها ولا يخلو البنية في بيع الرعية الكبرى وعرضها ان من جلب شيئا او استقله
 من ملكه او استأجره او اشتراه من الرخص ولم يبيع في الناس اذن او اشتراه من
 بلوكين كغيره او البصره ويحسمها فلا يحسمه حتى يقبل او ليس يحكم بفساد تركه اذ خاره لئلا
 اولى انتهى ويحسم المحكم على جميعه كما يبيع الناس فان ابي وخلف الثلث فتره الامام ويرد
 ملكه وكذا اسلح ولا يكره اذ خاره فتره لا يملكه ودوابه سنة وستين نفعا واذا اشترت
 المحصنة في سنة المجاعة واصابت الضرورة خلت كثير وكان عند بعض الناس من ركناته
 وكذا يبيع له لم يكره به بل المضطرب وليس لهم اخذه منه وباتي آخر الاطعمة ومن ضمن صكنا
 لبيعهم فيه ويشترى وحده كره الشراء منه بلا حاجة ويحرم عليه اخذ زيادة بلا حق ويستقر
 سها في البيع الا في قليل الخط كالحجر البقال والطاير وبشرها ويحرم البيع والشراء في السج
 وتقدم في الاعساف **باب الشروط في البيع** وهي جمع شرط وصفاها هذا
 الزام احد المتبايعين الاخر بسبب العقد حاله فيه منفعة ويستتبع لثبوت الحكم عليه مقتضى
 للعقد حاله في الانتصار وهي صانها **اول** صحيح لازم وهو ثلاثة اشياء **احدها**
 شرط مقتضى عقد البيع كالشأن وضوحه وحول الثمن ونصف كل واحد منهما فيها بغير اليه وهو
 فلا يشر ذكره **الثاني** شرط من مصلحة العقد كاشتراط صفة في الثمن تأجيله او بعضه
 او رد عن معين ولو البيع او صنف معين به وليس له طلبها بعد العقد لمصلحة او اشتراط
 صفة في البيع ككون العبد كائنا او خصتها او اذ اصنعة بغيرها او مصلها او الامنة بكون او تحفظ
 او الدابة هلالا او لوني او غيرة اللون او العهد صيد او الطير مصوتا او بيض او حي
 من مسانعة معلومة او الارض خراجا كذا فيصير لازما فان واهبه والا فله الفسخ او ارض فخذ
 الصفة فان تقرر ربح يقين ارض وان شرط ان الطير يوقضه للصلاة او ان الدابة تحلب كل يوم
 كذا او اكسب ضاحي او الدابة هلالا او اشتراط الغنا او ان ياتي بالبريق لم يصح الشرط
 ان شرط العبد كافر او الامنة شيئا كذا او احدى ما فيها ثقت اعلا فلا فسخ له كالمو شرط سبعة
 فبات حجة او حاملة فبات عالمة وان شرط حاصلا ولوامة صح كذا ان طهرت الامنة
 حاصلا فلا شيء له وان شرط انها لا تحلب او تنقع الولد في وقت بعينه لم يصح وان شرط ان لا
 فبات حاصلا فله الفسخ في الامنة فقط لا في عيب في الادوية ولا في غيرها راد في الرعية والحمار
 ان لم يضر بالحمل ويأتي في خيار العيب ولو اخرجت بايع بصفة مضدته فلا شرط فلا خيار له ذكره
الثاني شرط بايع لثما معلوما في البيع كسكنى الدار شهر او حلال البيع
 الى موضع معلوم فيصير كجسده على ثمنه لا وطي الامنة ودواعيه وله اجارة ما استثناه
 واعايرته لم يترحم مقاصده لانه هو كثر منه ضررا وان تلفت العين قبل استيفاء بايع له
 بفعل مشتري او قتل بطله لانه اجرة مثله لان تلف بغير ذلك او شرط مشتري ببيع في جميع
 كحل الخط او كسره او طبا طر فوب او تنصيلة او حصا من ربح او جز رطبه ونحوه صح ان كان
 معلوما ولم يترحم بايع فله فلو شرط الحبل الى مثله وطول لا يترحم لم يبيع وان بايع المشتري
 العيب المستثنى ففعله يصح البيع وتكون في يد المشتري الثاني مستثناه ايضا وان كان عاميا
 بذلك فلا خيار له كمن اشترى امة مزوجه او دار مزوجة والا فله الخيار وان جمع بين شرط

نعم قال احمد لا يفسخ ان يمتد العقد
 وفي الرعية الكبرى يكره لو فسخ
 في كل حق كونه وتكره ان يفسخ
 سبعة بالمثل شرط البيع مفسر

ولم يمتد في البيع الا ان يكون ثمن مقتضاه او من مصلحة ويصح تغاير فسخ بشرط وباتي تغاير
 فسخ بشرط وان اراد المشتري ان يفسخ البايع ما يتقدم متاج البيع في المنفعة او بوجوه عنها لم
 يكره قوله وان تراصيا على ذلك جاز وان اقام البايع مقاصده من بعد العمل فلا يكره لانه
 بمنزلة الاجير المشتري وان اراد بطل العوض عن ذلك لم يلزم المشتري بقوله وان اراد المشتري
 اخذ العوض عنه لم يلزم البايع بذلك وان تراصيا على ذلك جاز وان تقدم العمل بتلف البيع
 قبله او استحق او بوجوه البايع وجع المشتري بعوض ذلك جاز وان تقدم العمل بتلف البيع
 والاجرة عليه كما لا جارة **فصل** في شروط البيع **الضرب الثاني** فاسد يحرم الشراطة وهو ثلاثة
 انواع **احدها** ان يشترط احد ما على صاحب عقد اخر كسلف او قرض او بيع او اجارة او شركة
 او صرف الثمن او غير هذا فيبطل البيع وهو بيعتان في بيعته المشتري عنه فاسد وكذلك كل
 ما كان في معنى ذلك فيلزم ان يقول على ان تزوجني ابنتك او على ان تزوجك ابنتي وكذا على ان
 تنقل علي عدي او ادا بي ثمن حصتي من ذلك فاسد **الثاني** ان يشترط في العقد ما ينافي
 مقتضاه نحو ان يشترط الا خسارة عليه او متى نفع البيع والا رده ولا يبيع ولا يهب ولا
 يفتق او ان اعطى فالاولا لم او يشترط ان يفعل ذلك او يترحم كبيع هذا لا يبطل البيع والشراء
 باطل في نفسه الا المتفق فصح ويصح عليه ان يباه لا نه حق له كذا لثرفان استع اعطى حاكم عليه
 وان شرط رهنا فاسد كذا او حقه او خيار او اجلا صريحا او تأخير تسليم مبيع بلا استثناء
 لغا الشرط وصح البيع ويأتي في الرهن في بابه والذي في فاسد عرضه في الكد علم بنسداد الشرط
 او لا الفسخ او ارش ما نقص من الثمن بالفاية ان كان بايعا او كان اذ ان كان مشتريا **الثالث** ان
 يشترط في العقد البيع كقوله بعتك ان جهتي بكذا او ان رضيت فافسخ فلا او يقول للمدعي ان
 جهتك تحلف في حمله والا فله لثمن كذا مبيعا **فصل** في شروط البيع **الاول** ان يشترط ان
 ان شاء الله ولا يبيع العبد بدن واجارته فيصير وهو ان يشترى شيئا او شيئا جرة ويعطى البايع
 والموجود رهما او اكثر من المسمى ويقول ان اخذته فهو من الثمن والا فالدرهم كذا فان لم
 العقد فالدرهم من الثمن والا فله البايع وهو جبروان منع اليه الدرهم قبل البيع وقال لا يبيع هذه
 السلعة لعيري وان لم اشترها فالدرهم كذا لم اشترها منه وجب الدرهم من الثمن صح
 ان لم يشترها فلصاحب الدرهم الرجوع فيه ومن علق عتوق رقية ببيع ثم باع عتوق ولم يشتر
 المكوك وان خلعتك فانت طالق ففعل لم يخلو وان قال لزيد ان يفتك هذا العبد فهو حرة فقال
 زيد ان اشترى بته فتك فهو حر لم اشترى به عتوق على البايع من حاله قبل القول **فصل**
 ان قال بعتك على ان تستدني الثمن الى ثلاث او حدة معلومة ولا يبيع بيننا ببيع وينفسخ
 ان لم يفعل وهو تعليق فسخ على شرط باي قدر ومثله على ان تستدني الثمن الى ثلاث او حدة فان لم
 تفعل في الفسخ او قال اشترى على ان تسلمني المبيع الى ثلاث فان لم تفعل في الفسخ صح وله الفسخ
 اذا فاش شرطه وان باعه وشرط البراءة من كل عيب او من عيب كذا ان كان او شرط البراءة من
 الحمل او ما عدا ذلك بعد العقد وبطل التسليم فالشرط باي قدر لا يبرأ به سواء كان العيب ظاهرا ولم
 يعلمه المشتري او باطنا وكذا البراءة من جرح لا يبرأ من عترة ويصح العقد وان سمي العيب واقف المشتري
 عليه او ابراه من برهين وان باعه ارضا او دارا او ثوبا على انه عشرة اذ ربح فان اكثرت فالببيع صح
 والا فله البايع مائة او لكل منهما الفسخ الا ان المشتري اذا اعطى المالك شيئا فلا فسخ له وان
 اتفق على افضاء لمشتري بعوض جاز وان بان اقل فذلك وكذا يفسخ على البايع والمشتري الفسخ واصفا
 البيع بفسط من الثمن برضي البايع والا فله الفسخ وان بطل مشتري جميع الثمن لم يملك البايع كونه

معرفة العرفيون

مسألة البراءة

البيع المبرور بغير
فاسد

وان اتفقا على بيع مضمون عنه جاز وان باع صبرة على انها عشرة اتفقا فبانت احد عشر فالبيع صحيح
والزائد للبيع مضافا ولا خيار للمستري وان بانت تسعة فالبيع صحيح وينقص من الثمن بقدره
ولا خيار له ايضا والمقبوض بعقد فاسد لا يملك به ولا ينفذ نص فيه ويضمن كالمقبوض بغيره
رد الثمن المتصل والمتصل واجرة ماله مدة قضاة في يده وان نقص ضمن نقصه وان تلف
فعلية ضمنه بغيره وان كانت امة في طهر فلا حد عليه وعليه مهر صلحها وارثها بغيرها والولد
حد عليه قيمته يوم وضعه وان سقط ماله لم يضمن وعليه ضمان نقص الولد وان ملكها الواطي
لم يضره ولد ويأين في اواخر الخيارات في البيع والعرض **باب الخيارات في البيع والعرض**
في البيع وجنسه والامانة الخيار اسم مصدر اختار وهو طلب خيرا لا مريضا وهو على سبعة
اشتمام **احدها** خيار المجلس حيث يكتفي في البيع ولو لم يثبت له وفي الشركة وفيه والصلح على حال
الاجارة على عين ولو كانت مدتها تلي العقد او تقع في الذمة وفي الشركة اذا شرط فيها عوضا معلوما
بمعنى انه يقع جائزا سواء كان فيه خيار شرط ام لا غيرهما وفيه واحد لحد في عقد بيع وطهر
عقد طهر بغير عوض وغيره اجبا راسا او ان كان لا بيع وغيره من بيعت عليه قال المتفق او
يعترف بغيره قبل الشراء ويثبت فيها قبضه شرط لصحة كصرف وسلم وبيع مال الربا جنسه ولا يثبت
في بقية العقد كالمساقاة والمزارعة والحالة والامانة والاخذ بالصفة والجملة والشركة والوكالة
والمضاربة والعهدة بغير عوض والوديعة والرصينة قبل المكاتبة وفي النكاح والوقف
والخلع والابراء والعقود على حال والرهن والضمان والكفالة ولكل من المتبايعين الخيار ما لم يتفق
بأبدا بينهما عرفا ولو اقاما فيه شهر او اكثر ولو كرها فان تفرقا خيارهما سقط لا كرها ومعه
يبقى الخيار في المجلس الذي زال فيه الاكراه فيه فان اكراه احداهما انقطع خيار صاحبه ويبقى الخيار للمكره
منهما في المجلس الذي زال فيه الاكراه حتى يتفرقا عنه فان رايها سبعا او ظالما خشيا حكم
بغيره باق عاصمه او حملها سبيل او فقههما ربح فأكراهه قاله بن عقيل وصحة ثم العقد وتفرقا
لم يكن لواحد منهما الفسخ الا بغيره او خيار الخيار شرط او عين على ما ياتي او محال ففسخ طهر صحيح
استمرط وان تبايعا على ان لا خيار بينهما او قال البياع بعتك على ان لا خيار بينهما فقال
المستري قبلت ولم يزد على ذلك او استقط الخيار بعد ذلك ان يقول كل منهما بعد العقد خسر
امضاة العقد او التنازع سقط او لا خيار لاحدهما بمجرد او استقطه او قال لصاحبه اخذ
سقط وبقي خيار صاحبه ويظل خيارهما مبرورا احدهما وبه من الآخر لا يجوز له وهو على
خياره اذا التفاق ولو خسر احداهما قاصدا لثنا ربه مقامه فان لم تقم اشارته او جاز
او اعني عليه قام اجرة او وصيه او الحاكم مقامه ولو التفاق بالعقد خيارا بعد لزومه لم يلحق والفرق
بأبدا انهما عرفا يختلف باختلاف مواضع البيع فان كان في قضاة واسع او صحيح كبير انهما
البيع فيه او سوق فبان احدتهما مكشي مستدرا لصاحبه فخطرات بحيث لا يبيع كلامه المقاد
وفي سفينه كبيرة بان يصعد احدهما الى اعلاها وينزل الاخر في السفينة وفي سفينه بان
يجز احداهما منها ويحشي وفي دار كبيرة ذات حجرات وبيت حجر وجه من بيت الى بيت
او مجلس او صفة ونحوه بحيث يعد مفارقاته وفي صغير بان يصعد احدهما الى السطح او يخرج
منه بان يني بينهما في المجلس حايطة من جدار او عتبة او ارجاء بينهما كالمساقاة او انما او
قاما فخصيا جميعا ولم يفرقا في خيار جماله وسواء قصد بالمفارقة لزوم البيع او حرامه او كراهي
لكن تحرم الفزقة بغيره اذ ان صاحبه خشية فسخ البيع **فصل في خيار الشرط** وهو
ان يشرط في العقد او بعده في زمن الخيارين لا بعد لزومه مدة معلومة فيثبت فيها وان طالت

فلو كان البيع لا يبقى الى مضيئة كطعام رطب بيع وحفظ عنه وان شرطه حيلة لبيع فيها اقضه حرم
نصا ولم يبيع البيع وان اراد ان يرضه شيئا يخاف ان يذهب فاشترى منه شيئا وجعله الخيار
ولم يبد الخيلة فقال احد جانين فاذا مات فلا خيار له ورثته وقوله يجوز له بيع لا ينتفع به الا
بالتلف او على ان المستري لا ينتفع بالبيع مدة الخيار فيقرضه بغيره ولا يبيع الخيار بمحرم الا
ان شرطه ابد او مدة غير ذلك او اجلا مجهولا لا يكون له متى ثبت او شاء زيد او قدم او هبت الريح
او لم يزل المطر او قال احدهما في الخيار ولم يزد كمدة او شرطه خيارا او لم يبين صفة او الى الحصاد
او الى الجذ او فليخر او يبيع البيع وتقدم في الباب قبله وان شرطه الى العطا او ارا وقت العطا وكان
معلوما صحيح وان اراد لنفسه المظالم في حرم ولا يثبت الا في بيع وصلي بغيره واجارة في الذمة
او على مدة لا تلي العقد لان وليته ويثبت في قسمه تراضا لا اجبارا كما تقدم في خيار المجلس وان
شرطه الا الى العقد لم يدخل العقد في المدة ويستطابا وله والى الظاهر وصلة الظاهر يستطابا وله وتثبت
وان شرطه الى طلوع الشمس او الى غروبها فيكون تعلقا بطلاق وعقد عليها فان كسرها في طلوعها
او غروبها بغيره فحق يتحقق وان جعله الى طلوعها من تحت السحاب او الى غروبها من تحتها لم يضر لجماله
ولا يثبت في بيع القبض شرط لصحة كصرف وسلم ونحوهما وان شرطه مدة على ان يثبت يومها
ولا يثبت يومها صحيح في اليوم الاول فقط وان شرطه مدة فابتدا وها من حين العقد فان شرطه
من حين التفريق لم يصح لجماله وان شرطه له ولم يزل دوني اوله ولزيم صحيح وكان اشتراط لنفسه
وتوكيلا لزيد فيه ويكون لكل واحد من المتبايعين شرطه وكيفية الذي شرط له الخيار الفسخ وان قال له
دوني لم يبيع ولو كان البيع عبد افشراط الخيار لم يصح سواء شرط له ابايع او المستري وان قال
بعتك على ان امسا صر فلا واحد ذلك بدقت معلوم صحيح وله الفسخ قبل ان يثبت امر وان شرطه
وكيد فهو كوكله وان شرطه لنفسه ثبت لهما وان شرطه لنفسه دون هو كونه او لا جنسي لم يصح واما خيار
المجلس فيقتصر بالوكيد فان حضر الموكل في المجلس وحج على الوكيل في الخيار رجعت حقيقة الخيار
الى الموكل وان شرط الخيار لاحدهما او لهما ولو صفا وتا صبح وان اشترى شيئين وشرط الخيار
في احدهما بعينه صحيح فان فسخ فيه البيع وجع بقسطه من الثمن وان شرطه في احدهما لا بعينه
او لاحد المتعاقدين لا يصح فله الخيار والفسخ من غير حضور صاحبه ولا رضاه
الطه الا صحى به عنه يرد اليك ان فسخ ابايع جزم به حكمه كالفسخ وقال وكذا المستهلكات التي
كاخذ الغرس والبناء من المستعير والمساكن والزرع من الفاسد قال في الاضاف وهذه الصور
التي لا يبعد لغيره خصوص صافي زعمنا هذا او قد كسرت الخيل ويحتمل ان يجعل كلامه ان اطلق على
ذلك انتهى وان مضت المدة لم يفسخ بطل خيارهما ولزم البيع وينتقل المالك في البيع زمن
الخيارين الى المستري سواء كان الخيار لهما او لاحدهما فان تلف او نقص ولو قبل قبضه ان لم يكن
مكيدا ونحوه ولم يفسخ منه ابايع او كان وقبضه فمضاهه ويبطل خياره فيفسخ ففسخه وينسخ
نحوه ويخرج ففعله وتلفه هدمه صفة الحيوان والعبد ولو باع نصابا من الماشية بشرط
الخيار لرجل زكاة المستري ويحتمل ابايع اذ احلف لا يبيع ولو باع حبل صيد بشرط الخيار لم
احرم في مده فليس له الفسخ ولو باع المشتق اللقطة بعد الحول لم يجرأ به في مدة الخيار
وجب فسخ البيع ورد هاتيه ولو باع الزوجية الصداق قبل الدخول بشرط الخيار لم يفسخ
الزوج قالوا لا عدم لزوم استردادهما ولو نصيب في مدة الخيار لم يرد به الا ان يكون غير
مفوضا على المستري لا شفاة القبض ولو باع امة بشرط الخيار لم يفسخ البيع وجب على البياع
الاستبراء ولو استبراء المستري في مدة خياره كذا ذلك ولا يثبت الاخذ بالفسخ في مدة

في بيع المبرور بغير
فاسد

تفهما

الخيار ولو باع احد الشريكين شقصا بشرط الخيار فباع الشقص حصته في مدة الخيار واستحق المشتري
 الاول ان يترفع شقص البيع من يد مشتربيه لانه شريك الشقص حال بيعه ويتخذ الثمن المعين والموت
 الى البايع ومن الخيارين وما حصل في البيع من كسب او اجرة او ثمن منفصل ولو من عينه كقوله وولد
 ولبن ولو في يد بايع قبل قبضه وهو امانة عنده فليست مضيا العقد او فسخه والتمس المتصل
 تابع للبيع والحمل الموجود وقت العقد صبيغ فاذا ولد في مدة الخيار لم يرد على البايع لزم رده
 في صحت سوا كان الخيار لهما او لاحدهما او لغيرهما الا اذا كان الخيار للمشتري وحده ونظر في
 في البيع والا بما حصل به بخر به البيع كركوب الدابة ليتنظر سيراها وجلب الشاة ليعلم قدر لبنها
 والظن على ارجاوحى ذلك وان كان الثمن في الذمة ونظر في البايع فيه حتى لا او مقاصد لم يبيع
 فان قصر في المشتري بيعه او هبته ونحوهما والخيار له وحده فقد قصر فيه وسقط خياره وكذا
 ان كان لهما او لبايع وحده ونظر في البايع كايان او قصر في باذن البايع او قصر لاصح اجنبى بلا
 اذ ندوان قصر في البايع لم يتخذ قصر منه ولو عتقا سوا كان الخيار له وحده او لا باذن المشتري
 ويكون في كيد البايع وسقط الخيار للمشتري ووكيلهما احلها او اذ لم يتخذ قصر فيها فقص في قصر
 ووطئه وقبلة وكسبه لسوءه وسوءه امضا بطل الخيار وصلى بطل خياره بقصر في خيار
 البايع باق بحاله الا ان يكون قصر في باذن البايع فيسقط وقصر في بايع ليس فسخا وان استعمل المشتري
 المبيع ولو بغير استعمال لم يطل خياره وكذا ان قبلة الى ربة المبيعة ولو لسوءه ولو لم ينعها
 او استعملت ذكره وهو بايم لو قبلة البايع وان اعلم المشتري فقد عتقه وبطل خياره
 وان تلف المبيع قبل القبض وكان مكيدا ونحوه بطل البيع وبطل معه الخيار وان كان بعدة او
 فيما عدا مكيد ونحوه بطل ايضا خيارهما واما ضمان ذلك وعده فيا في آخر الباب ووقف البيع
 كبيع وان وقف على المشتري الجارية فاحلها صارت ام ولد له وولد له حرة ثابت النسيب وان وطئه
 البايع فعليه الحد ان علم زوال ملكه ونحوه وان لم يعلم لحقة النسيب وولده حرة وعليه قيمته يوم
 ام ولد له وقيل لا حد عليه اختياره جارية وان لم يعلم لحقة النسيب وولده حرة وعليه قيمته يوم
 ولادته ولا بأس بغير الثمن وقبض المبيع في جنة الخيار كذا لا يجوز التصرف عن هاتدم ويا في
 في الباب اخر الخيار السباع لانه كذا تمته ومن ما يملكه بطل خياره وحده ولم يورث ان لم يكن
 طالب به قبل موته فان طالب به قبله ثوب كشفقة وحدث قتل وان جنة او اعني عليه تمام ولية
 مقاصد وان خرس فلم ينهم اشارة فكم من وان مات في خيار المجلس بطل خياره وخيار صاحبه
 كما تقدم ولم يورث **فصل الثاني** خيار الغنم ويثبت في ثلاث صور **احداها** اذا تلقى
 الركبان وهم القاد من صان السمن بجلو به وحي ما يجلب للبيع وان كان في اصابة ولو بغير قصد
 التلق فاشترى منهم او باعهم بشئ فلكم الخيار اذا اقبلوا السوق وعلو النهم قد غنوا غنيا
 بخر عن العادة **الثانية** في الخش وهو ان يزد في السلعة من لا يريد شراءها وهو حرام
 لما فيه من تعزير المشتري وخذ بعينه ويثبت له الخيار اذا اخجن الغنم المذكور ولو بغير موافقة
 من البايع او زاد بنفسه فيخر بين ردة وامساك قال ابن رجب في شرح النواية ويحط ما
 غنن به من الثمن ذكره الاصمى بقال المنع ولم يره لغيره وهو خيار الغنم والعيب والتدليس على
 مثل انتهي اختياره جمع ومن الخش اعطيت فيها كذا او هو كذا **الثالثة** المستسمل وهو
 الجاهل بالقيمة من بايع ومشتري ولا يحسن ما كسب فله الخيار اذا اخجن الغنم المذكور وقيل قوله مع
 بعينه انه جاهل بالقيمة مالم تكن قربة تكن به واما من له خيرة فبسه المبيع ويدخل على جيرة بالغبث

سعة الخش

ومن غنم لا يستحق له في المبيع ولو توقف ولم يستحق لم يغب فلا خيار لهما وكذا الجارية فان فسخ في الكسب
 كان الفسخ رعا للعقد من اصابه ويرجع المجرع المستاجر بالتسليم اجرة المثل لانه المستاجر وان
 كان قبض الاجرة رجع عليه مستاجر بالتسليم من المسمى من الاجرة في المستقبل وبما زاد من اجرة
 المثل في الماضي ان كان هو المعنونا وان كان المجرع مينا فنقص عن اجرة المثل في الماضي والغنم حرم
 والعقد صحيح فيمن وغنم احد الزوجين في ماله المثل لا يفسخ فيه فليس كبيع ويجزم تقدير
 مشتري ان يسووه كثيرا ليلد قريبا منه ذكره كذا وهو كذا في الغنم في الغنم وعندها ومن
 قال عند العقد لا خلافة اي لا خدعة فله الخيار اذا اخلك بفسا **فصل الرابع** خيار
 التدليس فعليه حرام للغنم ور والعقد صحيح ولا ارش منه في غير الكسب وهو صريح بان احد
 كتمان الغيب والثاني فله يزد به الثمن وان لم يكن عيبا كتحجير وجه الجارية وشريد شعها وتجهيد
 وجه ماء الرمي وارساله عند عرضها وتحسين وجه الصبرة وتقصيع النسيج وجه الثوب وضال
 الاسكاف وجه المتاع ونحوه وجمع اللين في ضرب بهيمة الانعام وهو التصريح فلهما يثبت للمشتري
 خيار الرد ان لم يعلم به او الا مساكاة وكذا الرخصة كذا من غير قصد كحرة وجه الجارية بخل او
 ثقب ونحوهما ولا يثبت بتسويد كفي عذبه ولو لم يظن انه كاذب او حدا ولا يعلف شاة او غيرها
 ليظن انها حاصلة ولا يثبت ليس ما لا يختلف به الثمن كتنبيض الشعر وتبسيطه او كانت الشاة عظيمة
 الضرع خلفه فظنها كثيرة اللبن وان قصر في المبيع بعد علمه بالتدليس بطل ردة وورد مع المصرة
 في بهيمة الانعام عوض اللبن الموجود حال العقد ويتعد بتعدد المصرة صاعا من تسليم ولو
 زادت قيمته على المصرة او نقصت عن قيمته اللبن فان لم يجد الثمن فقيمة هو وضع العقد واختار
 يعيد في كل بلد صاعا من غالب ثمنه فان كان اللبن باقيا حاله بعد الحلب لم يتغير رده ويزم قبوله
 ولا شيء عليه كره ما قبل الحلب وقد ارسله بالتصديع او شريه به من قبل شاة وانه غنم اللبن
 بالمحوصلة لم يلزم اياهم قبوله وان رضي بالتصديع فاصحيا لم وجد بها عيبا ردها به ووزمه صاع
 الثمن عوض اللبن وصلى علم المصدة بغير تدليس انما علم بين امساكها بلا ارش وبين ردها مع
 صاع غير تدليس فان مضت ولم يرد بطل الخيار وخيار غير **فصل الخامس** خيار التدليس على التراجي كخيار
 عيب وان صار لبنها عادة او زال العيب لم يحل الرد في قياس قوله اذ المشتري امة من وجه فخطاها
 الزوج اي بائنا لم يحل الرد وان كانت التصديع في غير بهيمة الانعام فله الرد **فصل السادس**
الخامس خيار العيب وهو نقص عيب المبيع كخسار ولو لم يتقص به القيمة بل زادت او نقصت قيمة عادية
 في عيب الجارية وفي التدليس وغيره فقصه بغيره سلاصة المبيع عنه كره وذهاب جرحه
 او سمن من كبر او زيادتها كالا صبيغ الذائة او الناقصة والعوى والعور والحول والحد والصلب
 وهو زيادة في الاجفان والطلش والحرس والصم والقرع والعمقان والبخر في الامتة والعبد
 البهق والبرص والجذام والنايج والكلف والعنل والسرور والفتق والرتق والاستحاضة والجوز
 والسعال والبحة وكثرة الكذب والتخنيك والشرور في الاصل والدين في رقة العبد والسيد مفسر
 والجنابة المرجية للمقود وكونه غنى والتاكيد والبثور وآثار الروح والجروح والبيج والجد
 الخدر وهو وسخ يركب اصول الاسنان والكلوم فيها والوشم وشاهات وهي حم في غير موضع
 وشراطين واهمال الادب والوقار في اما كنهها فضا ولعل المراد في عيب الحلب والصغير
 الا مستطال على الناس والحق من كبر فيها وهو ارتكاب الخطا على بصيرة يظنه صوابا وازننا من
 بلغ عشر فصا عدا عيبا كان امانة ولو اطمعنا هذا او منعوا وسرقة وشرب مسكرا واهابة وولده
 في راسه وحمل الا حرة ون البهائم لاد في الدعاية والحواشي ان لم يضر بالحكم وعدم ختان كبير

سعة العيوب في البيع

لا في اني وصفت وكونه اعسر لا يعل باليمين عليها المعتاد وتسمى عام كما هو مسمى بخلاف اخذ من
 الخضاع وحاشا وتسمى ما يكون القرب غير جديد مالم يظهر عليه اثر الاستعمال والزرع والغرس والا
 جارة او في المبيع ما يمنع الانتفاع به غايه كسحب او حقه في صنعة او رتبة او حقه في حقها في دار
 او حاشا في والي السوا تاله كسحب او حقه في صنعة او رتبة او حقه في حقها في دار
 وطول احدى تدبيري الا في وجزم كسوفها واكل الطين والوكع وهو اقبال الابهام على السباب
 من الرجل حتى يرا اصلها خارجا كالمعدة وكون الداو ينزل لها الجند وليس الغسق من جهة الاعلى
 او التفتل عيبا وكن الشوبه ومعدنة الفنا والحجامة وكونه ولد زنا وكونه في رتبة لا تحسن الطبع
 ونحوه او لا تحسن وانكسر وعجبه اللسان والفاقا والتميم والارث والعقابة والالغف والاحرام
 والصيام وعدة البهائم الا الرخصة ومن العيوب عشرة المركوب وكدمه ورشمه ومرة راسه
 وحسنه وسقمه وكية او بعينه طرفة او باؤ نه شق قد خطا او حلقه نفاغ او غرة او عتده او به
 زور وهو ثقب الصدر عن البطن او بيده او رجله شقاق او بطنه قد فتح وهو ثقب وسط القدم
 او به دخن وهو ثقب في الفخذ او في الفرج او في الرجلين عند قدم في اليمنى واليسرى وهو
 الكوع او بعينه مما صكك وهو ثقب في راسه او في راسه وهو كونه احدى عينيه زرقا والاخرى
 كحل او اي سودا **فصل** في اشترى مبيع لم يعلم عيبه لم يعلم عيبه علم البائع فكلمه او لم
 يعلم او حدث به عيب بعد عقد وقبل قبض فبما ضامنا على بايع ككيل وصورون ومعدن وصورون
 ومعدن على شئ ونحوه خير بين رد وعليه مؤنة رد كذا اخذ المثل كما صلا حتى ولو وقع عيبه او ابراهمه
 وبين امسكه مع ارش ولو لم يقبل رد الرضا البائع او سخط ما لم يقض اليه ربا كسرى حلي ففضة
 بزننه دراهم او قنير اهما يجري فيه الربا بمكمله لم وجده مبيعاً فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 ايضا عند مشر فسخ حاكم المبيع ود البائع المثل ويطلب بقيمة المبيع لانه لا يمكن ايهال العيب بلا
 رضئ ولا اخذ ارش وان اشترى شيئا او غيره فحدث به عيب عند مشر قبل قبضه ثلثة ايام
 او حدث في الرقبة برصد او جنون او جذا ام قبل قبضه ثلثة ايام فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 وان ظهر عيب في الحلي او الثياب بعد ثلثة ايام فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 في ثلثة ايام فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 والعقد في الثياب بن الزاغرني لا ينقص من اجرة الناصح ببيع بيبه والا فلا اجرة لما وضعه في
 غير مكانه وعليه نفعه في مكانه ويلزمه قيمة ما تلف به كذا من الكا عند وان ظهر في الما جرد عيبه فلا
 ارش له ويا في في اجرة ولا ارش قط ما بين قيمة المبيع والمجب في جمع بنسبة من ثمنه فيقوم
 المبيع صحيحا لم يقم مبيعاً فاذا كان الثمن مثلاً ما بينه وبين قيمة المبيع صحيحا لم يقم مبيعاً بنسبة من ثمنه فيقوم
 فالعيب نقص عشرة نسبتها الى ثمنه صحيحا عشرة فينسب ذلك الى الماية وحسن بنحوه خمسة عشر
 وهو الواجب للمشتري ولو كان الثمن خمسين وجب له خمسة ولو استقط المشتري خيار رد بعد ثلثة ايام
 له البائع وقيل جاز وليس من الارش في شئ ونقص على مثله في خيار معقده تحت عيبه وما كتب قبل
 الرد فهو للمشتري وكذا كذا خاوه المنفصل فحقا كالمثل واليمين وان حملت بعد الشراء فحقا متصل
 وان حملت بعد الشراء وولدت بعد ثلثة ايام فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 المتصل البائع كالمثل واليمين وان حملت بعد الشراء فحقا متصل
 فحقا متصل البائع كالمثل واليمين وان حملت بعد الشراء فحقا متصل
 من وجه فوطئة الزوج فان زوج المشتري فوطئة الزوج ثم اراد ردها بالبائع فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 الشكاح باقيا فان الشكاح عيب وان كان قد زال فكونه السيد وان زنت في يد المشتري ولم يكن عرف

مطلب حكم الارش

ذلك منه فهو عيب حادث حكمه كالصوب الحاد ثم ولو اشترى مثلاً عاقب حقه خذرا من اشترى
 فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 وان وطئ البكر او ثقيب او غيرهما عند ولو بنسبان صفة او ثمة او قطع ثوب خير بينه الا مسكه
 واخذ الارش وبين الرد مع ارش العيب التي وثق عنده ويا خذ العيب والواجب رد ما نقص قيمتها
 الا ان كان كانت قيمتها بكرا صاوية وثمها ثمانية رد معها عشر ين لانه ينسخ العقد يصير مضمونا
 عليه بقيمة بخلاف ارش العيب الذي باخذه المشتري الا ان يكون البائع وليس العيب ابي ثمة عن
 المشتري فله رد به ارش ويا خذ العيب كما صلا فانه احد في رجل اشترى عبدا فاقب في تمام
 بينه ان اياه كان هو جرد في يد البائع يرجع على البائع بخير بينه ان كان عيبه المشتري ويمنع البائع
 عيبه وكذا لو دل البائع على تلف عند المشتري يرجع بالثمن كله على البائع نصا وسوا ثقيب او تلف
 بفعل الله كما لم يقض او بفعل المشتري كره على البكر او اجنبي مثل ان ينجس عليه او بفعل العبد كالمعدة
 وسوا كان قد هبها للجمل او بعضه وان زال العيب الحاد عند رد ولا شئ معد وان زال
 بعد رد لم يرجع مشر على بايع بما دفعه اليه **فصل** وان ائتم العبة او عتق عليه او
 ثمل او ائتم له الا مة او تلف المبيع ولو بغيره كالمعدن او باعه او وهبه او رهنه او رهنه
 على عالم بعينه بعتين الارش ويكون ملك له كذا لورده عليه فله رد او ارش ولو اخذ منه ارش
 فله الارش ولو باعه مشر بها ليه له كذا لورده على البائع اثنان في ثلثة ايام فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 الثمين وان فعل ذلك عالما بعينه او بغيره بما يدل على الرضا في وقتي وسوم واجبي رد او استقال
 حتى ركوب دابة لغز جنبة ورد ونحوه ولم يحن الا مسكه قبل قبضه فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 له الارش كما صلا قال في الرعاية الكبرى والزوج وهو اظهر وتال في اقل عدة العاشرة
 بعد الماية هذا قول ابن عقيل وتال في القول الاول فيه بعد **فصل** قياس المذهب ان
 له الارش بكل حال وصوبه في الانصاف وان باع بعضه فله ارش الباقي لارده وله ارش المبيع
 وان صنفه او شبعه فله الارش ولارده وان فعل الدابة لم اراد ردها بالبائع فله الرد او الا مسكه حتى لا وان يقب
 الفرع بعينه لم ينسخ ولم يكن له قيمة الفعل على البائع ويملكه الى سقوطه ونحوه كالمعدن او بغيره
 بل ذهب لم اخذ عنه دراهم ثم رد المشتري ببيع مديم رجح المشتري بالبائع لا بالدرهم وان
 اشترى ما كوله في جوفه فكسره من جوده فانسد ولا قيمة لكسوره كبعضه جاج وبطخه لا نفع
 فيه رجوع بالثمن كله وليس عليه رد المبيع الى البائع لانه لا يملكه فله وان كان الفاسد في بعضه
 رجع بقسطه وان كان مكسوره قيمة كبعضه فقام وجوز فله خير ما رد ما نقصه وركب
 كان المكسر بقدر الاستعمال وان كسره كسرا لا يبق له قيمة فقيس الارش ولو طعن اشترى ثوبا
 فنشره في جوده مبيعاً فان كان مما لا ينقصه النشر رد واذ كان ينقصه كالمسحاة الذي يطوى على
 الطاقين فكسره فله الرد او الا مسكه وان اسكه وخيار عيب وخلف في الصفة او فلا سدر المشتري
 على التراخي فمن علم العيب واخر الرد لم يملك خياره الا ان يرجد منه ما يدل على الرضا وتقدم قريبا
 ولا ينقص الرد الى رضا البائع ولا حصوره ولا حكم حاكم قبل القبض وبعد واذ اشترى انسان
 شيئا وشرا خيارا او رجلا م مبيعاً فرضي احداهما فلا خرد نصيبه كسرا واحدا من اثنين فله رد
 عليها ورد نصيب احدهما وامسكه نصيب الاخر فان كان احدهما غائباً رد على الماخر حصته
 بسطها من الثمن ويبقى نصيب الغائب في يده حتى يقدم ولو كان احدهما باع الغائب كما لو كان لا
 خرافة كذا كذا سوا كان له في ضرا الوكيل او الموكل وان قال بعتك فقال احداهما قبلت جاز على
 ماهر وان ورثا اثنا خيار عيب فرضي احدهما سقط حق الاخر من الرد وان اشترى واحد مبيعين

او طعا صافي وعما يتكسب صنفته واحدة فليس له الارادتها او احكامها والمطالبة بالارث وان
 ثلث احدها في الباقي بتسليمه من الثمن والقرن في قيمته اثبات قوله مع عينية وان كان احدهما
 مبيعاً وابى الا بئس فله رد به بتسليمه ولا يملك رد السليم الا ان ينقصه تفريق كصافي باب وزوجي
 خذ او يجرى كج ربح وولد هاهنا ولا يملك رد احدهما بل رد بهما اولاً وان كان البايع الموكيل
 فملكه في رد لا على الموكل فان كان العيب مما يمكن حذونه فارتد به الموكيل وانكره الموكل لم يقبل
 اقراره على موكله بخلاف حيا راسطاً فما اردت المشتري على الموكيل لم يملكه الموكيل رد لا على
 الموكل وان انكره الموكيل فتزوجت العيب عليه فتكفل رد لا عليه بئس قوله لم يملك رد لا على موكله
 وان اختلفا عند من حدث العيب مع احتمال قول كل منهما كذا في ثوب ورثه وخز بهما فنقول فثبت
 مع عينية على البت فثبت بالله انه اشتراه وبه هذا العيب احدهما ما حدث عنده وله رد
 ان لم يخرج عن يده الى يد غيره وصلة لو اشترى جاري ربح على ان يملك ووطئاً وتقال لم اصبا
 بكراً فثبت له مع عينية وان اختلفا قبل وطئه اربث النساء الثقات وقيل قول امرأة ثمة
 وان لم يثبت الا قول احدهما كالاصح الزائدة والسجدة المذمومة التي لا يمكن حذونها مثلوا المرح
 الباطل الذي لا يثبت الا قول احدهما كالاصح الزائدة والسجدة المذمومة كونه قدما فالتقوى قول من
 يدعي ذلك فثبت عينية وقيل قول بايع ان الباع ليس المردود الا في خيار شرط فنقول فثبت وقيل
 قول مشتري مع عينية في عين من مبيعين بغيره ان ليس الذي دفعه اليه وقول قابض مع عينية
 في ثابت في الذمة من ثمن مبيع وقيل وسلم وعينه كذا هي هون في ذمة ان لم يخرج عن يده وان باع
 امه بغيره ثم وجد بالبعد عينا تله الضم واسترجاع الامه او ثمنها بغيره فثبت لها وكذا كذا سائر
 السلع المبيعة اذا علم بها بعد العقد وليس بايع الامه المتضمنة قبل استرجاعها بالقول لان
 ملكه المشتري عليها تام مستقر فلو اقدم الباع واعتق الامه ووطئها لم يكن ذلك شياً بغيره
 ولم ينفذ عنه ومن باع عبداً بغيره عقد به من قصاص او غيره يعلم المشتري ذلك فلا شيء له
 وان علم بعد البيع فله الرد او الارش فان لم يعلم حتى قتل بغيره لم يعلم المشتري ذلك فلا شيء له
 لو عاب عنده على ما تقدم وان كانت الجنابة موجبة للمال او للقدح فغني عنه الى حال والسيد
 وهو الباع مفسر فقدم حق المجني عليه فيستحق فيه مندية الجنابة والمشتري الحيا وان لم يكن
 عالماً فان فسخ رجع بالثمن وكذا ان لم يفسخ وكان الجنابة مستوعبة لرجعة العبد فاحدهما وان لم تكن
 مستوعبة رجع بغيره وان كان عالماً بغيره لم يرجع بشيء وان كان السيد هو سائر القتل الارش
 بذمه ويزول الحق عن رغبة العبد والبيع لازم وباتي في الاجارة لو عرس او بنى مشتري ففسخ البيع
 بغيره بزيادة في الثمن او بخلاف ذلك ولا به في جميعه بل من معرفة المشتري راس المال وهن انواع من البيع
 فيصح بافراطها وبلفظ البيع وهي البيع بتخيير الثمن ببيع المسارعة اسهل منه فالتولية البيع براس
 المال يقول الباع وليتكم او بغيره براس ماله اي بما اشترى به او بغيره المعلوم عندهما وهو الثمن المكتوب
 عليه والشركة ببيع بتسليمه من الثمن بخلاف الشركة في نفسه او ثمنه وخبره كقول شركة بيننا فلو قال لمن
 قال اشركني فيه اشركك في الضرف الى نصفه وان لفته آخر فقال اشركني وكان هذا الاخر عالماً بشركة
 الاول فما شركه فله نصف نصيبه وهو الربع وان لم يكن عالماً صح واخذ نصيبه كله وهو النصف وان
 كانت السلعة لثنتين فقال لهما آخر اشركا في منيهما فاشركاه معا فله الثلث وان اشركا احدهما فنصف
 نصيبه وان اشركه كل واحد منهما منفرداً كان له النصف ولكل واحد منهما الربع ولو اشترى ثمنين
 من الطعام فقبض بضعه فقال له آخر يعني بضعه فباعه انصرف الى النصف المتبقي وان قال اشركني

في هذا الثمنين بنصف الثمن ففعل لم يصح الشركة الا فيما قبض منه وهو النصف فيكون لكل واحد
 منها الربع ببيع الثمن والمشاركة ان يبيع بيمينه ويرجى معلوم فيقول راس ما في فيه ماية
 بطنك بها ويرجى عشرة فيصير بذلك هذه ويكون الثمن ماية وعشرة وكذا قوله على ان ارجع في كل
 عشرة درهما او قال ده يارده او ده وارده ويكره نضار والمواضعة عكس المراجعة ويكره فيها
 ما يكره فيها فيقول بطنك بها ووضعية درهم من كل عشرة فيحط منه عشر ويلينم المشتري بغيره
 درهما وان قال ووضعية درهم لكل عشرة كان الخط من احد عشر كلف كل عشرة فيك منه شعرون
 درهما وعشرة اجزاء من احد عشر جزءاً من درهم ومن اجزاء بيمينه ففقد به ثم ظهر الثمن انك
 للمشتري حط الزيادة في المراجعة وحطها من الرجوع وينقصه في الواضعة ويلينم الباع بالبيع بالباقي
 وان بان موقفاً وقد كتبه بايع في تخيير لم يعلم مشتري اخذ به موقفاً ولا خيار فلا يملك الفسخ فيبين
 ولو قال مشتراه ماية ثم قال غلطت والتمس زائداً عما اجرت فالتزل قوله مع عينية بطلب مشتري
 اختاره الاكث فمخلف ان لم يكن يعلم وقت البيع ان ثمنه اكثر فان حلف حينئذ مشتري بين الرد ودفع
 الزيادة وان نكل عن العيمين او اشترى لم يكن له غير ما وقع عليه العقد وتقدم في التخيير انه لا يقبل
 الا بيمينه ثم قال وعنه يقبل قول معروف بالصدق وهو اظهر انتهى ولا يحل مشتري بدعي
 بايع عليه علم الغلط وخالف الموقوف والسراج وان باع بدون ثمنه ما علم انه له وان اشترى
 بدون ثمنه فاجتبه ان اشترى به راسه او بالهكس او اشترى به بعد ما خاب ان اشترى به بغيره او
 بالعكس واشباه ذلك او من لا يقبل شهادته له كايه وبنه او صل مكانه او باكر من عنده حليم
 كثرته من غلام دكانه الحرة او غيره وكلمته في تخيير فليست في الخيار اذ اعلن بين الاصل
 والرد وان اشترى شيئين صنفته واحدة ثم اراد بيع احدهما بتخيير الثمن او اشترى اثناً شيئاً
 وتساها فاداد احدهما ببيع نصيبه من جهة فان كان من المتفرقات التي لا ينقسم عليها الثمن بالاجزاء
 كالشباب وخمسمائة ثم يبيع حتى يبين الحال علم وجهه كمن لو اسلم في بين بصفة واحدة فافقه على
 العينة فله بيع احدهما من جهة بيمينه من الثمن لان الثمن ينقسم عليهما فنصف لا باعتبار
 القيمة ولو كان له في احدهما او ثمنه رطلين كان له نصف الثمن وان حصل في احدهما زيادة
 على العينة جرت مجرى الحادث بعد البيع وان لم يبين فليست في الخيار بين الرد والاصح وان
 كان من المتماثلات التي ينقسم عليها الثمن بالاجزاء كالبند والشهين المتساويين جاز بيع بعضه
 من جهة بتسليمه من الثمن وان اشترى شيئاً بيمينه فله رطلين من ثمنه على وجه الارض ان يفسد
 بالمال ويبيع كالمشتري بيمينه قال لا جل الميسم الذي كان حال الشراء واذا اراد الباع الاجابة بيمينه السلعة
 وكان له في الميسم او زادت زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة اجبر بيمينه سواء غلبت او خسرت
 فان اظهره بدون ثمنه او لم يبين الحال لم يجز له ان يكره وان تغيرت بغيره بيمينه عليه
 او تلف بعضه او بولادة او عيب او باخذ المشتري بيمينه كالتصوف واللبس المجرود ومخبره اخبر
 بالمال وان حط الباع بعض الثمن عن المشتري او زاده في الاجل او الثمن او زاده المشتري
 في الثمن او حط له في الاجل في مدة الخيارين لم يملك بالبعد واخبر به في الثمن وان حط الباع كل الثمن
 فهو طهارة وما كان بعد ذلك لا يلحق به خيار واحد وكما لو جنى ثمنه المشتري ولو كان في مدة
 الخيارين وكالادوية والموتنة وانكسرت فانه لا يجز به في الثمن وان اجبر بالمال فحسن ولا يجز
 باخذ غاو استخداه ووطئ شيب ان لم ينقصه وما اخذ ارسل لعيب او جنابة عليه اجبر به على
 وجهه ولو كان في مدة الخيارين وطهارة مشتري لو كيد باعه كزيادة ومثله عكسه فان اشترى ثمنين
 بيمينه وقصره او بخبره بغيره او غيره اجبر به على وجهه فقط ومثله اجرة مكانه ومثله

في هذا

وهو المصوب وعلى الاول
لو لم يسبق شي اخر بالحال
ولو اشتراه بخمسة عشر
ثم باعه بعشرة صح

وزنه وحده وخياطه وعلل الدابة ولا يجوز ان يجزى بعشرين ولا ان يقول تحصل على بها وان
اشتراه بعشرة ثم باعه بخمسة عشر لم يبيع ما جبه بل يجزى بالحال او يحيط
الرجح من الثمن الثاني ويجزى انه يقوم عليه بخمسة ولا يجزى ان اشتراه بخمسة ولا يجزى ان اشتراه
بخمسة لا فذلك ج و قيل يجوز ان اشتراه بعشرة ثم اشتراه باي ثمن كان بينه ولم يضم الحسرة
الى الثمن الثاني ولو اشترى نصف ثمن بعشرة واشترى غيره باقية بعشرين ثم باعه جبراً بجمعة
او مضافة او بثلثي صنفه واحدة فالثمن لهما بالتساوي كسائر مضافات ولو اشترى ثلثيها
بعشرين ثم باه لهما فيه اثنان وعشرون فاشترى احدهما بنصف صاحبه بذلك السعر اخبر في
المرا بجمعة باحد وعشرين لا باثنين وعشرين **فصل** في بيع ما جبه من ثمنه لا خلافاً
المشتريين فبني اختلاف في قدر ثمن واحدة ولا بينة او لهما ثمنان ولو كانت السلعة تالفة لان
كل منهما مبيع ومعد على صورة وكلا احكام السماع بينهما ولا يمنع الا بينة المدعي بالثمن
الا اذا كان بعد قبض ثمن وفسخ العقد باثنية او رد بغيره فيقول باي عني ثمنه فيقول مستدعيان
فيجب ان يبيعا باي عني ثمن فيهما ثمنياً واشتراكاً ويثبت الثمن فيقول البائع ما جبهت بكذا
واما جمعة بكذا ثم المشتري ما اشترى بكذا او امّا اشترى بكذا وان نكل احد من لزمه ما قال
صاحبه بيمينه وكذا لو نكل المشتري عن الاثبات فقط بعد حلف باي عني فان منحل صرفها الحاكم واذا حلف
فرضي احد من يقول صاحبه اقر العقد والا فلكل منهما الفسخ فلا حاكم ولا ينفسخ بنفس التخاذل
ولا باي باكل واحد منهما الا حلف بما قال صاحبه وان كانت السلعة تالفة وتحتاج لفرجها الى قيمته
مثلاً ان كانت مثلية والا فقيمتها فيأخذ المشتري الثمن ان كان قد قبض ان لم يرض باي عني يقول وبائع
القيمة فان شاكوا وكانا من جنس ثمن واحد مثلاً ولا سقط الا قلة وثلثه من الاكثر وان اختلفا
في القيمة او في صفة او قدر فقول المشتري بيمينه فلو وصفها بيمينه كبرص وخرق ثوب وغيرهما فقول من ينفق
فان شاكوا او احدهما عن ركنيهما بمنزلة ثمنه ان كان الموت بعد التخلي او قبل الفسخ وان كان قبله وكان
الوارث حضر العقد وعلم حلف على البت وان لم يعلم حلف على نفي العلم واذا فسخ العقد في التخلي لفسخ الفسخ
ظاهر او باطنا في حقهما ولو مع ظلم احد منهما وان اختلفا في صفة ثمن اخذ ثمن البلد ثم غلبه رواجان
استوت فالوسط وان اختلفا في اجل او رهن او قدرهما سواء اجملا في سلم كرايا او شرط صحيح
او فاسد يبطل العقد او لا ارضين فقول من ينفق بيمينه عليه في دعوى عيب عدم الاذن ودعوى عيب
القصر ومثله دعوى اكرامه وجوز لان اذ ادعى احد من العقد والاخر عساده صدق مدعي
الصحة بيمينه وان اختلفا في قدر مبيع فقال بعثني هذا بثلثي ثمن واحد فقال بل احد من اوعيته
فقال بعثني هذا فقال بل هذا فقول باي عني وكذا حكم اجرة ولا يبطل البيع بجهل
الامة ودفع الثمن فقال بل روجعك فقد اتفقا على اباة العرج له وتقبل دعوى النكاح بيمينه وان
قال باي عني لا اسلم المبيع حتى اقبض ثمنه وتقال صفة لا اسلمه حتى اقبض المبيع والثمن عيب من نقد وعرض
جعل بينهما عدل يقبض منهما ثم يسلم اليهما فيسلم المبيع او لا ثم الثمن ومن امتنع منهما من تسليم
ما عليه مع احكامه حتى تلت صفة كفاية وان كان ديناً حالاً ففسخ لا يجس المبيع على قبض ثمنه
فيجب باي عني على تسليم مبيع ثم مشتري على تسليم ثمنه الحال ان كان معه في المجلس ويجب باي عني على تسليم
مبيع في مؤجله وان كان غائباً عنه في البلد جرح على المشتري في المبيع وبيته صاله من غير تسخير حتى
يجزى الثمن وكذا ان كان في رجه دون مسافة قصر وان كان او بعض مسافة قصر عدا او
المشتري معسر ولو بيعت الثمن فللبائع الفسخ في الحال والرجوع في عين حاله كالفلس وان كان
موسراً فما تلا فلا يفسخ له الفسخ وقال في كسح له الفسخ قال في الانصاف وهو كصواب وكذا وضع

مسئلة في بيع
القصر

مسئلة في بيع

مكره

تلك

قلنا له الفسخ فانه يفسخ بغير حكم حاكم وكل موضع قلنا يحج عليه فذلك الى الحاكم وكذا هو جبراً بحال وان
هرب المشتري قبل وزن الثمن وهو معسر فللبائع الفسخ في الحال وان كان موسراً ففسخ الحاكم حاله
ان وجد والا باع المبيع وقضى ثمنه منه وليس للبائع الامتناع من تسليم المبيع بعد قبض الثمن لاجل
الاستبراء ولو طالب المشتري البائع بكيل ثمنه نظراً لما لم يكن له ذلك وان كان يبيع خبازاً لهما ولا حد
لم يملك البائع مطالبة بكياله ولا فسخ ولا مشتري قبض مبيع في مدة خيار بغير ذن صريح من البائع **فصل**
ومن اشترى شيئاً بكيل او وزن او عدد او ذرع ملكه ولو لم يلقه ولو كان قتيلاً من صرة او رطلاً من
زبدية ولم يبيع مفرقة منه قبل قبضه ولو من باي عني ببيع ولا اجرة ولا هبة ولو يملك عوض ولا رهن ولو
بعد قبضه جزاً فملكه لكان وحجوه لعلهما قدره بان شاكاه كيله وحجوه ثم باعه به من غير اعتبار
وان اعلمه بكيله وحجوه قبضه ثم باعه لم يحج وكذا ان قبضه جزاً او كان حكيلاً فقبضه وزناً وان
قبضه مفرقة لم يملكه في كيله وحجوه بغير من عهده ولا يفسخ قبل اعتبار رة ففسخا كقبض وان لم يفسخ
قبل ذلك في قدره ان كان المبيع او بعضه مفقود او اختلفا في ثمنه على حاله وان اتفقا على ثمنه
على حاله وان لم يزد هبة منه شيء او ثبت بينه بكيل فان واخو الحق او زاد او نقص مبيعاً لا يتغير
الانصاف عليه فلا شيء على البائع والمبيع بزيادة المشتري وان زاد او نقص كثيراً يتغير بن الناس بكيله
فالا زيادة للبائع وانقصان عليه والمبيع مفرقة او روية سابقه من حلف ان البائع حتى قبضه مشتري
ولا يجوز للمشتري التصرف فيه قبل قبضه كسكلاكاً او هوزناً او غيرهما وان تلف المكيل وحجوه
او بعضه بانه سميته قبل قبضه فمن حال باي عني وينفسخ العقد فيما تلف ويجزى مشتري في ابني بين
اخذة بتسليمه من الثمن وبيته رده فلو باع ما اشتراه بما يقدر به حتى يوفيه من مكيل وحجوه
كلوا اشترى ثوباً او اشترى شقة بطعام فقبض الشاة وباعها او اخذ كسرة من الشفعة
لم تلف انطعام قبل قبضه انفسخ العقد الاول دون الثاني ولم يبطل الاخذ بالشفعة ويرجع
البائع الاول على مشتري الشاة او الشفعة بيمينه ذلك وباع اخذ الشفعة المشتري من مثله
الطعام لفسخه لرد فيه وان اختلف غير مشتري باي كان او غيره حيز مشتري بين الفسخ واخذ الثمن
وللبائع مطالبة مثله ببدله وبيته امضاً او ينفق وهو لهما بيع الثمن وبطال مثله محتمل ان كان مثله
والا بيمينه والاتلاف هبش ولو عجز عده وصحب باذنه لا عليه قبضه ولا يفسخ عليه الثمن وكذا حكم
من عجز على سخر قبل حيز اذ هو باي عني ولو عجز الثمن وان اختلفا بغيره ولم يجزى لم ينفسخ وبما سخر
وان عجز في يد باي عني قبضه ففسخه وبما في النما امانة في يد باي عني لا يفسخ اذ تلف بغير نظر ولو باع
شاة بغير فاكلمه قبل قبضه فانه لم تكن كساة بيد احد انفسخ البيع كالاته السامية وان كانت
بيد المشتري او اجنبي فمن ضمن من يبيده وصاحبه مكيل وحجوه كعبد وصدة ونصفاً يجوز
التصرف فيه قبل قبضه ببيع و اجرة وهبة ورهن وعق وغير ذلك فان تلف ثمنه ضمان مشتري
من قبضه ام لا اذا لم ينعهم منه البائع ولم اشتر منه المطالبة بتسليمه من شاة من البائع الاول
او الثاني ويبيع قبضه قبل نقد الثمن وبعده ولو بغير رضن البائع ولو عجز معين والثمن الذي ليس في
الذمة كالثمن وما في الذمة له اخذ به لا يستقرا ولا وحكم كل عرض صدق يفسخ بهلاكه
قبل قبضه كاجرة صنيعة وعرض في صلح مجبى بيع وحجوا حاكم عوض في بيع في حوان التصرف ووضعه
وكذا اهل انفسخ بهلاكه قبل قبضه كعرض عتق رطل عني على مال وصهر ومصاحبه عند عده
دارس جارية وقيمة مختلف وحجوه ككسح بلفظ او يفسخ مثله ولا يفسخ وان بقيت صدقه في صورت
او وصية او عتقية لم يفسخ قبضه وله التصرف فيه قبله لعدم ضمانه بعقد صا وضة كبيع مبيع من
وكو دينة وصا ل شركة وعارية وصا قبضه شرط الحية عقد كعصية وسلم لا يصح نصر في قبضه قبل

اتفقا على

مال

66
62

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

کلام حق

وإنما في أسبأ ومختص بأشياء ورد الشرع بتحريمها وهو عان رب الفاضل وربا النسيئة فاهاربا الفضل
فنجزم في كل مكيد وصوره بيع جنس ولو سيرا لا يتأتى كليله كمنه بكرة أو بخرش ولا وزنه كما دون
الارضة هذا الذهب والفضة مطعوم ما كان أو غير مطعوم كما جوب والاسنان والذرة والقطن
والخشب والصوف والحنا والكثبان والحدب والخاص والرصاص والذهب والفضة ويحذر ذلك لتكون
العلة في التفتيش كونها صور وفي جنس ويجوز استلزامها في الوزن من غير سواها ماء فإنه
لا ربا فيه مجال ولو قيل هو مكيد لعدم محوله عادة ولا يحجر في مطعوم لا يكال ولا يوزن كالمعد واث
من التفاح والرمان والبطيخ والجوز والبيض ويحذر هذا ولا ينال لا يوزن لصناعته كالمعد من
الصن والحدب والرصاص ويحذر كذا في الخبز واللحم والاسطال والابر والسكاكين والسياب و
الأكسية من حريم وتطبخ وغيرهما في بيع سكنين بسكنين وابرة بابرش ويحذر وكذا فلس
بفلسين عدد أو نون فقط وجيد الربوي ورويه ورويه وصنوه وصحبه ومكسورة في جواز
البيع متماثلا ويحريم متماثلا سواء كان يبيع مصنوع من الكوز ونات الا بمثلته وزنا وجوز
في بيع مصنوع مباح كخاتم ويحذر بيع جنسه بغيره حال جعله للاب في مقابلته الصنفه وكذا
جوزة مناسله يتصدقون بها ثمن قال وما خرج عن القوت بالصفة ككش قليس بربوي
والجنس بنفسه فيباح حيث بهر سيرة الشيع وفي المعنى والشرح وان قال للصايغ صغي في خاتما
وزنه درهم والعملة مكسرة وشه واجزى كد درهم فليس ذكرك بيع درهم بربوي قال هو اصبى بنا
للصايغ اخذ الدرهمين احدهما في مقابلته الخاتم والاخر اجرة له وجهل التساوي حالة العقد
كالم التماثل فلو باع بعضه ببعض جزا او كان من احد الطرفين حرم ولم يصح كدله بغيره هذه
الصبرة بهذه الصبرة وسما من جنس واحد وسما يجعلان كيلهما او كيل احد سما وان علم كيلهما
وسما وسما صح وان قال بعتك هذه الصبرة بهذه الصبرة صاعا بصاع او مثلا بمثل
فكيلها فبان تساويهما صح والا فلا وان كانتا من جنسين فقال بعتك هذه الصبرة بهذه مثلا
فكيلها فبان تساويهما صح البيوع وان تماثلا فزني صاحب الزيادة بدفعها الى الاخر مما ناو
رهن صاحب الناقصة بها مع نقصها اقر العقد وان تماثلا فزني صاحب الزيادة بدفعها الى الاخر مما ناو
جنسه وزنا ولا ما اصله الوزن كليله الا اذا علم تساويهما في معياره الشرعي فان اختلف الجنس
جاء بيع بعضه ببعض كليله وزنا وجزا فوصفا فلا كد ذهب بفضة ومحت بزيب وحنطة
بشعير واشنان بجلي وجص بنورة ويحذر والجنس حاله اسم خاص يشهد انما كد ذهب بفضة
وبرو شعير وعمره صلح فكل يشكين فاكثرا اصلهما واحدتها جنس واحد ولهم يكون ان اختلفت
مقاصدهما كدهن وروغن وبنفسج وزن بقر يا سمين اذا كانت من دهن واحد فهي جنس واحد
وقد يكون الجنس الواحد مستملا على جنسين كالتمر يشتمل على النوى وغيرها وسما جنسان واللبان
يشتمل على الخشب والذهب وسما جنسان فماداما متصلين اتصال خلفه فهما جنس واحد واذا
ميزا احدهما عن الآخر صار جنسين ومنع الاجناس اجناس كادقة واجاز وادقان
وخلول والهم اجناس باختلاف اصوله وكذا كد اللين فضان وحذر من عاها جنس وسمين ظهر
وجنب ولم احر جنس واحد والشحم واللاية والكدب والطحال والرية والروس والاكارع و
الدهاغ والكرش والمعا والقلب والجلود والاصواف والعظام ويحذر بها اجناس فلا يحرم التفاضل
بين اجناسها ويحرم بيع جنس منها ببعضه بعضا فلا يبيع خلد عن جلد زبيب ولو تماثلا
ويحذر بيع ديس بمثلته متساويا ويحرم بيع لحم بمثلته من جنسه اذا اشترع عظمه ولا يصح بيع لحم
بحوان من جنسه ويحرم بغير جنسه كبغير مأكول ولا يصح بيع جب بدقيقه ولا بسويقه ولا دقيق

روشن

جميع الثمن وان اشترى الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط التطلع فذلك جائز حتى بعد تمكنه من قطعها لمنه
مشترا وان لم يتمكن من صلتها ببيعها وان اشترى ارضا فزرعها فاشترى الثمرة على الوجه
صلاح بعض ثمره بشرط صلاحها وصلاح النوع الذي في البستان الواحد لا الجنس ولو افراد
ما لم يبد صلاحها مما يبا صلاحه وباعه لم يصح واذا اشترى بعض حب الزرع جاز بيع جميع ما في
البستان من ثمره كالنخلة فصلاح ثمر النخل ان يحترق ويصير العنب ان يتوه بالهواء الخلد وما
يظهر ثمره مما واحد من سائر الثمرات يظهر فيه الطبخ ويطبخ كله وما يظهر في بعد ثم كثر وعنه
ان يוכל عادة وفي حبه ان يشتد او يسهل **فصل** ومن باع عبدا او امته مال ملكه سيده
اي اياه او خصه به او عليه حلي فماله وحله للبايع الا ان يشترطه او بعضه المبتاع فيكون له ما اشترط فان
كان مقصده المال اشترط عليه وسائر شروط البيع وله العتق بحسب ما له كره وان لم يكن مقصده
المال وقصده شركة المال للعبه لينتفع به وحده لم يشترط ان كانت عليه ثياب **فصل** احد ما كان
للمحال من البايع وما كان للبيس المقصود من المشتري ويخذه عند افراسه وصورة دابة ونظائرها
ويخذه في مطلق البيع واذا اشترط مال العبد ثم رده باقائه او خيرا او عيبا رده ماله فان تلف
ماله واراد رده فاعليه قيمة ما تلف عنده ولا يفترق بين العبد وبين امرأته **بيع**
باب السلم والنظر في الدين وهو عقد على موصوف في الذمة موصوف في الذمة موصوف في الذمة موصوف في الذمة
في مجلس العقد وهو نوع من البيع ويشترط له ما يشترط للبيع الا انه يجوز في المدة ويصح بلفظ بيع
وسلم وسلف وكل ما يصح به البيع ولا يصح الا بشرط سبعة **احد** ان يكون فيما يمكن ضبط
صفاته من المكمل من حبوب وغيرها والموزون من الاجنار والمواعين والشيء ولو صاع عظمه ان عتق
موضع التطلع كالحب فخذ وجنب وغير ذلك ويعتبر قوله بقر او غنم او حمار او صاع خبز او ثني ذكر
او انثى خضري او غيره رصيع او فطيم معلومة او راعية سمين او هذيل ويلزم قبول اللحم بظاهره
كالنوى في التمر فان كان كاسل لم يلزم طر لم يجز في ذلك المذكورين والافقية الا ان يختلف بذلك كالم
الذجاج ولا الى ذكر موضع التطلع الا ان يكون كبيرا ياخذ منه بعضه ولا يلزم منه جمل الراس والمخ
السائين ويذكر في السمكة الزهر جردى او غيره والكبر والصغر والسمن والخل والطرقي والمخ
ولا يقبل الراس والذنب وله ما بينهما ولا يصح في اللحم المطبوخ ولا المشوي ويصح في السمك
المذروع من الشياح واما المذود المختلف فيصير في الحيوان منه ولو اذنتا في المواهل من
الحيوان ولا في شاة لبون ولا امة وولدها او اختها وعمتها او خالتها لغيره جملها في الصفة
ولا في فراكه معدودة فاما المكينة كالرطب وعنه والموزونة كالعنب وعنه فيصح فيه ولا يصح
في بقول وجلود وروس واكارع وبيض ورماد وعنه ولا في اواني مختلفة وروس واوراس
كلها ثم واسطال حنيفة وروس وقيل يصح حيث يمكن ضبطه ويصح فيها جميع اصطفا مقصود
معتبرة كالثياب منسوجة من قطن ونشاب ونبك صر سمين وحناف ورماد حنونة وعنه
لا في قضي مستحيلة على حنطب وقرن وعقب وتور وعنه ويصح في شدة وهو العسل في سدا
وزنا ولا يصح فيها لا ينضبط كالحمار كذا في دوايق وعقيق وشبهه ولا في عين من عقارب
نابت وعنه بها ولا مال يتلفه فطيلين مشوب او لا يتمز كمشوش من اثمان ومعاجين وحلوى
وروز وغالية ويصح فيها سكره فيه شيء غير مقصود لمصلحة كالجبن يوضع فيها الانجف والجن يوضع
فيه الملح وخذ التمر يوضع فيه الماء والسكك يوضع فيه الحنط وعنه ويصح في اثمان ونكهة
راس المال غير هذا لان كل ما ليسا حرام النسيان لا يجوز ان يسلم احد سما في الآخر ويصح في فروس
عددية او وزنية ولو كان راس ماله اثمانا لا يضره وهذا الصواب لكن ان كانت وزنية فاسلم

فيكون

فيكون راسا كصوف وعنه لم يصح لاجتماعهما على راسه بالنسيئة ويصح في عرض بعرض فلو جاز
بين ما احدثه منه عند محله لزمه قبوله ان احدثا صفة ومنه لو اسلم جارية صغيرة في كسيرة
في الحبل وهي على صفة المسلم فيه فاحضرها لزمه قبولها فان فعل ذلك حيلة لينتفع بها العبد
اوليا التي راية ثم يرد لها بغير عرض لم يجز **فصل** الثاني ان يصطبه بما يختلف به الثمن فاعط
ذلك جنسه فيقول مثلا تمر ونوعه فيقول بران او معقلي وعنه وقرنه فيقول صفار او كبار
ولونه ان اختلف كالنخل قد يكون منه اسود واحمر وبلده فيقول كوفي او بصرى وجرادته وقد صم
فان اطلق العتق اجزاء اي عتق كما كان لم يكن صسوسا ولا حشوا ولا متغيرا وان شرط عتق عام
او عامين فهو على ما شرط فيقول احدينا وقد يم وجردته وردته فيقول جيد او ردي وارطبه
كالتمر في هذه الاوصاف الا الحد يث والعتيق وله من الرطب ما ارطبه كله ولا ياخذ مستحدا ولا ما
قارب ان يثمر وهكذا ما يشبه من العنب والوزاكر كذلك سائر الاجناس ينظر فيها ما يختلف
به الثمن فالجنس والجودة والرداة والقدرة بشرط في كل مسلم فيه ويميز مختلف نوع ومن جود
وذكر ريشة وسمنه وراعيه وبانغا وسندها ويذكر **فصل** ان كان النوع الواحد يختلف
يرجع في سمن الرقيق اليه ان كان بانغا والا فالتق لقرن سيده وان لم يعلم يرجع في ذلك الى اهل
الخبرة على ما يقبل على قضي شتم قديما ويصف البربار بعة او صاف النوع فيقول سلوني والبلد
حوراني او بقالعي وصفار الحبيب او كبره وحديك او عتيق وان كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره
ولا يسلم فيه الا مصفى وكان كذا المسحور والتطنيا وسائر الجرب ويصف العسل بالبلد وريعي
او صيفي ابيض او اسود جيدا او ردي وله مصفى ويذكر ان صيد اجرة او كلب او فلي
او غيره لان الاجرة لا يوجب كصيد في سمنها وتكلمة الكلب الطيب من الزهد ويذكر من الرقيق
قد راخاسي او سدا سي يعني خمسة اشبار او سمنه اسود ابيض العجى او قضي وكلاهما عجي وتكلم
وجه وبكارة وشوبه وعنه هاوكون الجارية خمسة فقيلة الارادى سمينه وعنه ذلك بها يقصد
ولا يطول ولا ينتهي في عزة الوجود فان استقصى الصفات حتى انتهى الى حال يندر وجود
المسلم فيه بتلك الصفات بطل ولا يحتاج في الجارية الى ذكر الجودة والسبوطه كذا في صفات
الحسن والملاحة فان ذكر شيئا من ذمته لم يصح الا بالباربعة اوصاف الشايج فيقول من
شايج بني فلان والسمن بنت صفا ص بنت فلان وعنه واللون بيضا او حمرا او ورقا وذكر اوانثى
او صاف الخلد كما وصاف الابل واما البغال والحمر فينسب الى بلدها لانه لا تنسب الى شايج والبر
والغنم ان عرف لها شايج منبث اليه ولا في كالحمر ولا بد من ذكر النوع في هذه الحيوانات فيقول في
الابل نجشيه او عرسيه وفي الخيل عرسية او عجي او برذون وفي الغنم صان او صعد الابل والبغال والحمر
فلا النوع فيهما ويضبط السمن بالنوع من صان او عرسية واللون ابيض او اصفر جديا او ردي
فان افاضل في ذلك المهرى ولا يحتاج الى ذكر حديثه او عتيق لان الاطلاق يقتضي الحديث ولا يصح
المسلم في عتيقية لانه عيب ولا ينتهي الى حد يضبط به ويصف الزبد بالوصاف السمن وينسب
زبد بوجه او اصمه ولا يلزم منه جمل صغير من السمن والذنب ولا رقيق الا ان تكون رقيقة لمخ ويصف
السمن بالمرعى والنوع ولا يحتاج الى اللون ولا حليب يوصف لان اطلاقه يقتضي ذلك ولا يلزم منه قبول
مقيد ويصح السلم في الحنظل فضا ويصف الجبن بالنوع والمرعى ورطبا او باس جديا او ردي ويصف
البا ويسلم فيه وزنا بعضا من اللبن وينسب اللون وينسب الطبخ وعنه ويصف غزال القطر والكتان
بالنك واللون والغلظ والدة والنورمة والخشونة ويصف القطر بنكهة ويجعل مكان الاطلاق والدة
طوبى الشعر او قبيرها وان شرط فيه من نوع الجوز وان اطلق كان له جميع كالتمر بنواه ويصف

الابن يسم بالبلد واللون والغلظ والدقة ويصف الصوف بالبلد واللون وطول الكثرة او قوتها
وان كان حديقي او ربيعي من ذكر او انثى وعلمه تسليمه قطبا من الشوك والبعد ولو لم يشرط
وكن كك الشعر والوبر ويضبط الرصاص والنفيس والحديد بالنعيم فيقول في الرصاص قلعي او
استررب والنعومة والخشونة واللون ان كان يختلف بين يدي الحديد ذكر او انثى فان الذكور احو
واضنى ويضبط الاواني غير مختلفة الروس والاوسا طينها واولها وسبكها ودررها
كالاسطال الفاتمة الخطان ويضبط القصاع والاقداح من الحشب بذكر فخر خشبها من جرن
او نقت ودرها في الصخر والكبر والحق والصفيق والنفيس في الدقة وان اسلم في صنف ضبط
بنوع حديد وطوله وعرضه ودقته وغلظته وبلده وقدم الطبع او صحت ماض او غيره و
يصف طينته وجفنه ويضبط خشب البناء بذكر من طينته وبيسده وطوله ودره او سبك
وعرضه وبلده ان يرفع اليه من طينه الى طينه بذكر العرض او الدقة وان كان احد طرفي الغلظ
مما وصفه فقد زاد خيرا وان كان اقل لم يزد منه قوله وان ذكر الوزن او سمى اوله بذكره جاز
ولم يسم خال من العقد وان كان للعنق ذكر هذه الاوصاف وزاد سلبا او جليا او حوطا او غلظا
فان الجلي اتمى من السلب والخرط اتمى من الغلظ ويذكر خليا للخرط والغلظ واليسر و
الخرطية والوزن ويذكر خليا للنعيم والنعيم وسائر ما يحتاج الى معرفته ويذكر في النشاب
والنبل نوع خشبه وطوله وقصره ودقته وغلظته ولونه ونضله وريشه ويضبط حجارة الارضية
بالدرر والنفيس وان كان يختلف وان كانت للبناء ذكر اللون والقدار والنوع والوزن
ويذكر في حجارة الانية النوع واللون والقدار واللبس والوزن ويصف البلق ربا وصافه ويصف
الاجود واللبس بوضع القدر واللون والدور والنفيس ويذكر في الحصى النوع واللون والوزن وان
يقبل ما اصابه الماء فيخف ولا ما قدّم قد ما يثقل فيه ويضبط العنبر باللون والبلد وان شرطه وقطره
او قطعتين جاز والافل اعطاه وصفه العود الهندى ببلده كما يعرف به ويضبط اللبان
والمصططى وصمغ كسبي وسائر ما يجوز السلم فيه بما يختلف به ويذكر في الخبز خبز البر او شوي
او دخن او ارنى والنشافة والخرطية واللون فيقول حار ري او خشك والجودة والرداة
ويذكر في طين نفا ولونا وكبرا او صفرا او جودة ورداة وما لا يختلف به النشا لا يحتاج الى ذكره
فان شرط الاجود او الاردي لم يصر وان جاء به وصف او نوع اخر فله اخذه ولا يلزمه وان
جاءه بغير اخر لم يجر له اخذه وباجوده من نوعه لم يجر له قبوله فان قال اخذه وزد في درهما
لم يجر وان جاءه بزيادة في القدر فقال ذكره صحيح وان وجد عيبا فله ارضه او رده ويضبط الشا
فيقول كتمان او قطن والبلد والطول والعرض والصفاء والدقة والغلظ والنعومة والخشونة
ولا يذكر الوزن فان ذكره لم يصر وان ذكر الخدم والمقصود بذكره ان يذكره جاز ولو لم يصر وان ذكره
مقبولا او ليسا لم يصر وان اسلم في صنف ع ما يصنع عز لم يصر وان كان صنف يصنع بعد سنج لم يصر
وان اسلم في ثوب مختلف الغزل كقطن وكنا او قطن وابر يسم وكانت الغزل مضبوطة بان يقول السدا
ابر يسم والحمد كنان او خوه صحيح ويصح السلم في الكاغد ويضبط بذكر الطول والعرض والدقة والغلظ
واستواء الصنع **فصل الثالث** ان يذكر قدره في المكمل واللون في الموزون والذرع
في المذروع والعد في المعداد ويصح السلم فيه فان اسلم في مكمل وزنا او في موزون مكمل لم يصر وعنه
يصر اختاره المعروف وجع لا يصر في المذروع الا بالذرع ولا بد ان يكون المكمل وخو عند العامة
وان شرط مكمل لا يصر انما او ذراعا بعينه او صنف بعينه غير معلومة او في مثل هذا النشا
وخو لم يصر لكن لو عين مكمل رجل او ميل له او صنفه او ذراعه صحيح ولم يصر بغيره في معدود

مختلف يتقارب غير حيوان عدد او في غيره وزنا ان صح السلم فيه وتقدم قدره **فصل الرابع** ان يشرط
اجلا معلوما له وقع في الثمن عادة كقشر بني الكاف او نصه ونحوه فان اختلفا في قدره او صفته
او مكان التسليم فيقول السلم اليه وان اختلفا في اداء المسلم فيه فيقول السلم في ثمنه المسمى فيقول
المسلم اليه فان اختلفا عليه وثالث احدهما كان في المجلس قبل التزق وقال الاخر بعدة فيقول من
يدعي الغش في المجلس فان اقام ما بين يميني بما ادعيه قدمت ايضا بينته وان اسلم جالا او مطلقا
لم يصر الا ان يقع بلفظ البيع فيصح حالا ويكون بيعا بالصفة وتقدم وان اسلم الى اجل قريب كما
لي من والى كذا لم يصر الا ان يسلم في سني كجز ومو وقيوت ونحوها ياخذ منه كل يوم جارا معلوما
فيصح فان قبض البعض وقدر قبض الباقي رجع بفسطه من الثمن ولا يجعل الباقي فضلا على المقبوض
وان اسلم في جنس واحد الى اجليته او جنسين الى اجل صح ان يبين فسط كل اجل وعن كل جنس
والافلا وان اسلم جنسين في جنس واحد لم يصر حتى يبين حصته لكل جنس من المسلم فيه ولا بد
ان يكون الاجل مقدرا بزمان معلوم فان اسلم او باع او شرط الحيا مطلقا او الى حصاد او جذا
ونحوهما لم يصر الشرط والعقد في السلم والشرط في البيع ولا الحيا رويهم البيع فيها وتقدم في
السروط في البيع وان قال الى شهر كذا او ليله شهر كذا او فيه صح وحله وان قال يوديه فيه لم يصر
والى اوله واخره جاز ولا يلزمه واخره وان قال الى ثلاثة اشهر كان الى انقضاء ثلثه وينصرف الى الا
شهر الهلالية والى شهر روي كسباط ونحوه او عدي لهم لم يختلف كالنير وز والمهر جان ونحوهما
يعرفه المسلمون يصر ان عرفاه والا فلا يصر كالسحائب وعيد الفطير والى العيد او جهادى او ربيع
او النفرهما يشر كذا فيه شيان لم يصر والى عيد الفطر والى ايووم عرفة او عاشوراء ونحوها صح ومثله
الاجارة وان جاءه بالمسلم فيه في حله لزم قبضه كالمبيع المعين ولو قبضه بقبضه وان احضره بعد حله
الوجب فلكا احضر المبيع بعد تقبضه وان احضره قبل قبضه كان كانه من قبضه ما يتغير كالفاكهة
التي يصر السلم فيها او كان قد سجد دون حديته كالحب او كان حيا نانا او ما يحتاج في حفظه الى مؤنة كالغسل
رجه او كان الوقت حتى فاقضى على ما يقبضه لم يصر كالحب وان لم يكن في قبضه ضرر ولا يتغير
قد سجد دون حديته كالحديد والرصاص والزيث والعسل ونحوها لزمه قبضه وحيث قلنا يلزمه قبضه
وامتنع منه قبله اما ان قبضه حقه واما ان تبرأ منه فان اتي رفع الامر الى الحاكم فقبضه له وبرئ
ذمة المسلم اليه فيه وكذا الكاذب لم يجد اذا اتى به وباتى اذ يحل الكفاية قبل محله لكن لو اراد قضا
دينا عن غيره فلم يقبله رب الدين او اعسر روج بنفقة زوجته فهذا كذا اجنبى فلم يقبله لم يجز الا ان
يكون وكيله كتمليكك للزوج والمديون وليس السلم الا اقل ما يقع عليه كصنة وعلم المسلم اليه ان يسلم
الحبوب ثقيفة من التمر والعقد وغير جنسها فان كان فيها زياد ونحوه ياخذ هو صفا من المكمل
لم يجز وان كان يسير لا يشر له اخذه ولا يلزمه اخذ التمر ونحوه الا جازا ولا يلزمه ان يشاها
جنافة ولا يلزمه ان يقبل هعيا فان قبضه مخرجه هعيا فله المكمل بالبدل كالمبيع **فصل**
الخامس ان يكون المسلم فيه عام الوجود في جملة سوا كان موجودا حال العقد او معدوما فان
كان لا يوجد فيه او لا يوجد الا نادرا كالسلم في العنب والرطب الى غير ذلك لم يصر وان اسلم في
مرة تجلة بعينها او مرة بستان بعينها باصلها او لا او في رزعه المستحصدا ولا او قد رية
صغيرة او في نتائج فحل فلا او غنمه ونحوه لم يصر وان اسلم الى اجل يوجده فيه عام فان قطع و
نقد حصوله او قبضه **اما لعينة** المسلم اليه او عجز عن تسليمه حتى عدم المسلم فيه او لم يحل التمر
تلك السنة وما اشبهه حين بين صبره ونسج في الكلال والبعض المقر ويرجع براس مال او عوضه
ان كان معدوما وان اسلم في ذي في حرمه اسلم احداهما رجع المسلم فاقده راس مال **فصل**

مسألة

فان انظر

و موزون
رسم لایحه صح

مسلم الموطأ عليه

صاحب اليد وان اختلف في
الاذن فقال الراعي اخذ
بغير اذنه فقال بل باذنك
وهو في يد المرحض فقال ص

مسقطه در هذا الموضع
البيان

فان فعله فلا جد عليه ولا مهر وان تلف جزاء منها او نقصا مثل ان اقتضت البكر او افضاها فعليه قيمة
ما تلفت فان شأه جعله رهنا معها وان شأه جعله قضاة من الحق ان لم يكن حل وان كان قد حل جعله
قضاة لا غير وان ارادها بان اجبها بعد لزوم الرهن وولدت ما يقرب به ام ولد خرجت من الرهن
واخذت منه مائة حين اجبها فجعلت رهنا الا ان يكون الرهن باذن المدينه فان اذن لم يرجع فكل
لم ياذن وان اختلفا في الاذن فالقول قول من ينكر وان اقر المدينه بالاذن وانكر كون الولد من
الوطي الماذن فيه او قال هو من زوج او قاله فقال الراهن بغير يمين ان اذنت في المدينه بالاذن
في الوطي وبالوطي بالولادة وتخصي هذه بعد الوطي يمكن ان تلده فيها ولو اذن في ضربها فمضت بثلث
فلا ضل عليه واذا رهنها مائة حايلا او حايلا بولد لا يلحق بالراهن فالرهن حايلا وكذا كذا ان
كان يلحق به لكن لا يقرب به ام ولد مثل ان وطئها وبني من وجهه ثم ملكها ثم رهنها وان بانها حايلا
نقير به ام ولد بطل الرهن ولا خيار للمدينه ولو كان مسر وطئ في البيع وان اقر الراهن بالوطي بعد
لزوم الرهن قبل في حقه ولا يقبل في حق المدينه وان اذن من يمين لراهن في بيع الرهن بشرط ان
يجعل عنه رهنا مكانه او اذن في بيعه بعد حلول الدين صح ويبطل الرهن في عينه وصار الرهن رهنا
ويأخذ الدين الى مال من الثمن وما سواه يبقى رهنا له فان اختلفا في الاذن فنقول مرتهن فان
اقر به واختلفا في شرط جعل عنه رهنا فنقول راهن وان اذنت له في بيعه بشرط ان يجعل دينه من ثمنه
صح البيع ولما شرطه بكونه الرهن للمدينه الرجوع في كل تصرف اذ في غير قبل وموقعه فان اذنت
ان يرجع قبل البيع لم يقبل لانه يتعلق به حقا كالتك ولو ثبت رجوعه ونقص الرهن جاز رجوعه لم يلف
نقصه ونما الرهن متصلا كان او منفصلا وكسبه وعلاته وصوفه ولبنه وورق شجرة المعصود
وصدره وارسل الجناية عليه الموجه للمال وما يستعطف من لينة وسعفه وعرا جينه وزرجه ان اكتم
وما قطع من الشجر من حطب وانقضى الدار يكون رهنا في يد من الرهن في يد كذا لا يصلح شئ
صعد اذ ابيع وتاتي الجناية الموجهة للتصاص واذا اردت ان ترضى او دارا او عينا بغيره في الرهن
ما يبيع في البيع من شئ وغيره وما لا فلا **فصل** وموئنة الرهن في طعنه وكسبه
ومسكنه وجاز فله وكلفه وبقية تجزئة انا مات واجرة حتى يذ ان كان مني ونا وسعته وتلبيته
وزباريه وجذاذة ورعي ما شئته ورده من اباقة ومدا وان لم يرض او جرح وخشانه على الراهن
فان قدر اخذ ذلك من الراهن بيع منه فيما يجب عليه فله بعد الحاجته فان خيف استحقاقه
بيع كله وعلى الراهن تحفيث الثمرة اذا احتاجت اليه والحق موجد وان كان حاله بيعت وان التفت
على بيعه رجعت عنه رهنا بجزء جاز فان اختلفا قدم قول من يستقيم الا ان يكون من التفت
تيممه بالتحفيث وتدرجت العادة ببيع رهنا فباع ويجعل عنه رهنا وان التفت على قطعه في وقت
جاءه كان الحق او صرح جاز او كان الاصل القطع او التزك ويقدم قول من طلب الاصل ان كان
ذلك قبل حلول الحق والا قول من طلب القطع وان كانت الثمرة ما يستفاد بها قبل كذا لم يجز قطعه
قبله ولم يجز عليه وان اراد الراهن السفر بالمساكنة ليدعها في مكان آخر وكان له في مكانها
مصر عن ثمن سكة به فله يمين منه وان اجد مكانا فلم يجد ما يثمن سكة به فله السفر بها الا ان
يكون في يد عدل يرضيان به او يبيعهم الحاكم ولا ينفرد الراهن بها فان اشتهع الراهن من السفر بها
فله يمين ثمنها وان اراد السفر بها واختلفا في مكانها قدم من يبيع الاصل فان استوفى بدم قول
المدينه وان اراد فكلها عن البلد مع خصم الى مثله او اخصب منه لم يكن له ذلك وان اتفق عليه
جاء ولا يجبر الراهن على مداواة الرهن ولا انشاء العمل على الالانك ونحو ذلك مما لا يحتاج
اليه لبقاء الرهن وان جرت الماشية فله الرهن وذهبها بما يدعي ثمنه ولا يلحق بضره كالتفت ان

بائع متاع

والزينة اليسير وان خيف ضرره فلم يمين منه وهو مائة في يد المدينه ولو قبل العقد كبعد الوفاء او لا
ان تلف بغير نقد منه او نفق بغيره فلا شئ عليه لو تلفت تحت يد العدل وليس عليه ردة كالمودعة فان
سئل ما لك دفعه اليه لزم من نفق في يده من المدينه او العدل دفعه اليه اذ امكنه فان لم يفعل صار
حيا مالا وان نفق في يده او فرط زال ايمانه كود يمينه ويهره صحتي والرهن حايلا ولا يسقط به مائة شئ
من دينه كدفع عبد يبيعه ويأخذ حقه من ثمنه وكسبه صحتي صحتي بعد الفسخ على الاجرة ويتلفان بخلاف
حسب ابايهم المبيع المضمين على ثمنه فان استعطف بثلثه واذا تلف الرهن لم يلزم التمسك بالرهن ان يرهن
مكانه رهنا آخر وان قضى بعض دينه او ابراء منه وببعضه رهن او كفيل ومنع عما ناله الدافع او
المبرم والقول قول له في التنية واللفظ فان اطلق صرحه المدينه بشأه وان تلف بعض الرهن فما قبله
رهن بجميع الرهن الدين ولو عيشتين ثلثه احداهما ولا تملك بثلثه شئ من الرهن ولو امكن
مشمه حتى يقتضي جميع الدين حتى لو قضى احد الزائرين ما يخصه من دينه برهنه ويقتل قوله في التلف
دون الرد وان ادعا حيا وث ظاهر قبل قوله فيه يمينه تشهد بالحي وث لم يقر له بثلثه به بدو
وان رهنه عند رجلين فوفى احدهما او رهنه رجلا شئنا فراه احداهما انك في يمينه كتعدد العقد
فان اراد من انك ذهبيه صفا سهمه المدينه وكان الرهن مما لا تنقصه السهمه كالتكيل والموزون
فله ذلك والا فلا ويقدر في يد المدينه بعضه رهن وبعضه ودية واذا احل الدين لزم الراهن الا ان يات
فان استعطف من وفائه فان كان الراهن اذن للمدينه او العدل في بيعه باعه موقعا الدين لكن لو باعه
العدل اشتراط اذن المدينه ولا يحتاج الى يمين اذ ان الراهن ويجوز للعدل او للمدينه بيع ثمنه
الرهن كاصله بالاذن الاول فان لم يكن اذنا او اذن لم يخل له ونزع الاصل الى حاكم تجزئة على وفاء الدين
او بيع الرهن فان لم يفعل حبسه او غنمه لبيعه فان ابي باعه عليه وقضى الدين وحكم الفاعل
حكم المشتري من الوفاء **فصل** في بيع الرهن لا يجوز للمدينه ان يبيع الرهن الا بغير ربح المدينه وكان في بيعه
وهو في الحبس ضرر عليه وجب اخراجه ويضمن عليه او يبيعه وهو او وكيله **فصل**
فاذا ابيع الرهن من تراصني المتشاهنا ان يكون على يده صح قبضه وكان وكيله للمدينه وقام قبضه
مقام قبض المدينه في اللزوم به اذ كان من يمينه او وكيله وهو الجاني في التصرف مسلما كان او كافرا
عدلا او فاسقا ذكرا وانثى لا حصيا فان فعلا فقبضه وعداه سواء ولا عبدا بغير اذن سيده
ولا مكاتب بغير جعل وان شرط جعله في يد اشئ لم يكن الا لئلا يحفظه ويمكن اجتمعا
في الحفظ بان يجعله في حجر من عليه لكان واحد ضامه فاما سلمه احداهما الى الاخر فعليه ضمان
النصف فان مات احدهما او تغيرت حاله فبفسق او ضعف عن الحفظ او عداوة اقيم مقامه عدل
يقم الى الاخر وليس للراهن ولا للمدينه ان الم يتفقوا على نقل الرهن عن يد من تشاء رعا
ان يكون على يده ان كان عدلا ولم يتغير حاله عن الامانة ولا حدثت بينه وبين احداهما عداوة
وله ردة عليه وعليه بقبوله فان امتنع احدهما الحاكم فان دفعه الحاكم الى ايه من غير امتناعهما
ضمن الحاكم والا حين معا وكذا لو تركه لغيره العدل عند اخر صرح وجودهما ضمن العدل وانما يقدر
ان امتنعوا ولم يجد حاكم فتركه عند عدل اخر لم يضمن وان امتنع احدهما لم يكن له دفعه الى
الاخر فان فعل ضمن فان كانا معا يمين او تقبضا وكان للعدل عند من امره او سفرا ونحوه دفعه
الى الحاكم فقبضه او قبضه عدلا فان لم يجد حاكم او دفعه ثمة فان اودعه السعة مع وجود الحاكم
ضمن وان لم يكن له عند روكا ث الغيبة دون مساقعة التمسك فكل لو كانا حاضرين وان كان
احدهما غائبا ووجه حكمهما حكم الغائبين وليس له دفعه الى الاخر ضمهما وكل موضوع قسما لا يجوز
له دفعه الى احدهما اذ اذ دفعه اليه فعليه ردة الى يد فان لم يفعل ضمن حتى الاخر وان اتفقا على نقله

معرفة اذا تلف الرهن

عن يده جان وكذا كذا لو كان الرهن في يد المدين فمقتضى حاله لم يكن للرهن ولا للمدين فلهذا كان مقتضى حاله
فان تغيرت حال العدل بفسق او ضعف او حدثت عداوة بينه وبينهما او بين احد منهما فقل
طلب نقله عن يده ذلك ونقصا له في يد من اتفقا عليه فان اختلفا وضعه الى كذا عند عدل وان اختلفا
في تغيير حاله جاز الى كذا وعلى ما ظهر له وكان لو كان في يد المدين فمقتضى حاله في الشقة والحفظ للرهن
رفع عن يده الى الحاكم ليضعه في يد عدل وان كانت الحال او المدين لم يكن لورثتهما اصلا كما لا
يرضاهما فان اتفقا عليه او على عدل يضعه في يد عدل فلهذا كان مقتضى حاله وان اختلفا عند موت العدل او اختلف
الراهن وورثته المدين رضى الا امر الى الحاكم ليضعه في يد عدل وان اذن الراهن او المدين للعدل
في البيع او اذن الراهن للمدين فيه وعين ثوبا فقل لا يبيع الا بعد البذل فان كان فيه نقص
بائع باع عليه فان تساوت باع بجنس الدين فان لم يكن فيه جنس الدين باع بما يرى انه اصيل فان
تساوت عين حاكم نقدا ببيع به وان اختلف الراهن والمدين على العدل في تعيين النقد لم يسمع
مقوله واحد منهما ويرفع الامر الى الحاكم فيها مراه ببيع به بقدر البذل سواء كان من جنس النقد او لم يكن
واحق مقوله احد منهما او لا وحكم في البيع حكم الوكيل في وجوب الاحتياط والمصلحة من البيع بدون عيب المثل
وعين ذلك لكن لا يبيع هذا شيئا وصلى خالفته ما يابى له الوكيل المخالف وان قبض الثمن فقل
في يده من غير نقد ولا تقبيل ويقبل قوله في ثمنه من ضمان الراهن **فصل** وان استقر الرهن
المبيع رجوع المشتري به على الراهن ان اعلمه العدل انه وكيل ولا فاعلى العدل وبه كان وكيل باع مال
غيره وان علم المشتري بعد ثمن الثمن في يد العدل رجوع ايضا على الراهن ولا شيء من علم العدل فاما
المشتري فقد بان له ان عند الرهن كان فاسدا فان كان مسروبا في البيع ثبت له الخيار فيه ولا سقط
حقه وان كان الراهن مفسدا حيا او ميتا كان المدين والمشتري اسوة الغرض وان خرج صنفه بعد
دفع الثمن الى المدين رجوع المشتري على المدين وان كان المشتري رده ببيع لم يرجع على المدين
ولا على العدل ويبيع على الراهن وان كان العدل حين باعه لم يعلم المشتري انه وكيل كان المشتري الرجوع
عليه ويبيع على الراهن ان اقره العدل بالعيب او ثبت بينه وبينه ان كان مقتضى حاله مع عيبه فان نكل
مقتضى عليه بالثمن ورجع المشتري عليه لم يرجع العدل على الراهن لانه يقر ان المشتري ظلمه وان
تلف المبيع في يد المشتري لم بان مقتضى قبل وزن ثمنه فلففصوب منه تعمين من شدة من الغاصب
والعدل والمدين والمشتري ويتفق الضمان على المشتري ولو لم يعلم بالغيب لانه اتلف في يده وان
ادعى العدل دفع الثمن الى المدين فافكر ولم يكن مقصدا ببيته ولا حضورا رهن ضمن كل امره بالا
شأه فلم يفعل ولا يقبل قوله عليه في تسليمه لمدين فمقتضى حاله يرجع على المدين وان كان
رجوع على العدل لم يرجع العدل على احد وان رجوع على الراهن رجوع على العدل وان دفعه الى المدين
بحضرة الراهن او بيته وسواء كانت حاضرة او غائبة حية او ميتة ان صدقة المدين لم يرجع
عليه وباتى حكم الوكيل وان عطف المدين الرهن من العدل لم يرد له البذل عنه الضمان ولو كان
الرهن في يد المدين فقل لا يبيع من رضى القدي او ساعد به لم يرد له البذل عنه الضمان واذا
استرضى ذمي من مسلم هلا فلهذا خذ المبيع سواء جازعك في يده من غير ان يباعه الراهن
او تأييده الذي وجب المقرض بتمتد له فان ابي قبل له اما ان قبضه وانما ان يبري وان
جعل في يد مسلم فباعا المسلم لم يجز المدين على قبول الثمن وان شرط ان يبيعه المدين او العدل
الرهن صح ولم يبرئ منه وكذا كل شرط وانفق مقتضى العقد وان عذبا اوصاها عن لاعلمها
يعلمها وان اتلف الرهن في يد العدل اجنبى فقل المثل له لم يكن رهنه في يده مجزى الا خذ له
المطالبة به فان كان البذل من جنس الدين وقد اذنا له في وثاقه من ثمن الرهن ملكه الفاء هه

وان شرط شرط لا يقتضي العقد كالحرم والمجمل والمعدوم وما لا يقدر على تسليمه ونحوه او لا يبرئ الا
بباع عند حلول الحق او لا يباع ما حيفت ثمنه او يبيعه باي ثمن كان او لا يبيعه الا بما يرضيه او يستتبع به
الراهن او المدين او كونه ضمنيا على المدين او العدل او لا يقتضيه او ان جاز محبة في حكمه والا فالرهن
له بالدين او يبيع له بالدين الذي لم عليه عيب او لا يبيع في الدين من ثمنه او شرط الخيار للرهن او لا
يكون العقد لازما في حقه او يثبت الرهن ويكون رهنه ما يبرئ حلالا او كونه الرهن في يد الراهن
فالمشروط ما سدد والعقد صحيح كذا ان لم يكن مقتضى مقتضى لازم وان كان صحيحا لا يبرئ ما يبرئ فباطلا واذا
رهنه امره بشرط كونه عند امره او ذمي حرم لها او كونه في يد المدين او اجنبى على وجه لا يفي الى
الخيار به مطلقا ان يكون لها زوجات او سائر ذمي او سائر من صا رهنه معها في دارها جاز وان لم يكن
كل كذا فسد الشرط لا فضاة الى الخيرة المحرمة ولا فسد الرهن ويجوز ان يبيع على يده من يبيعه ان يكون
عنده وان كان مدين العبد امره لا زوج له ففسد شرط كونه عند ها على وجه لا يفي الى خياره بها
لم يجز ايضا واذا اقال الفريم رهنه كعبد ي هذا على ان يبرئ في الاجل كان باطلا واذا امسك الرهن
وتعنه المدين فلا ضمان عليه وكل عقد كان صحيحا مفسدا او غير مفسد ففاسده كذا كان من موقفا
او شرط انه يصير للمدين بعد الفضاة مدة صار بعد ذلك مفسدا لانه مقتضى حكم ببيع فاسد وحكم
الفاسد من العقود حكم الصحيح في الضمان **فصل** واذا اختلفا في قدر الدين الذي به الرهن
نحو ان يقول الراهن رهنه كذا عهدي هذا اياك فقال المدين بل بالدين او ثمن الرهن نحو قوله
ههنا كذا هذا افعال المدين وهذا ايضا ارده او قال رهنه كذا بالدين او ثمن الرهن فقال بل بالدين
او قال بعض الدين فقال المدين بل بكلمه او قال اقتضك عهدي في عقد شرط فيه رهنه قال بل خذ
او اختلفا في عين الرهن نحو ههنا كذا هذا افعال المدين بل هذا افعال المدين قول الراهن مع عيبه
وان اختلفا في ثمن العين او قيمتها حيث ذهبت المدين فقل له وان ابراه للمدين من احد الدينين
واختلفا في تعيينه فقل له مدين وان قال رهنه كذا هذا العبد فقال بل هذه العجزة خرج العبد
من الرهن وحل الراهن انه ما رهنه الى ربه وخرج من الرهن ايضا ولو ادعى المدين انه قبضه
منه قبل قوله ان كان بيده ولو كان بيد رجل عده فقال لا خير رهنه عدي عهدي هذا اياك فقال بل
عقبته او ذمي رهنه عدي او عاربه فقل له عدي سوآء اعترى بالدين او عدي هو ولو قال ارسلت
وكيلك فلهذا عدي هذا على العين **فصل** قبضها صني فقال ما اذنت له الا في رهنه بالثمن فان
صدقت الرسول الراهن حلف الرسول ما رهنه الا بالثمن ولا قبضه الا بالثمن ولا يمين على الراهن
فاذا حلف الوكيل بريا جميعا اي الرسول والراهن وان نكل فعليه الالف المختلف فيه ولا يرجع به
على احد وان صدق المدين فقل الراهن مع عيبه فان نكل قضى عليه بالثمن ويدفع الى المدين
وان حلف بري وعي الرسول الف ويصدق الرهن بالثمن وان عدم الوكيل او فقد راحله فقل الراهن
العين انه ما اذن في رهنه الا بالثمن ولا قبضه اكثر منه ويصدق الرهن بالثمن ولو قال رهنه كذا عدي
الذي يبيعه بالثمن قال بل بعثني به او قال بعثني به فقال بل بعثني به ولا يمينه حلف
كل منهما على ثمن ما ادعى عليه به وسقطا وياخذ الراهن رهنه ويصدق الالف بله رهنه وكل امين
يطلب قوله في الرد فطلب منه فليس له تاخير حتى يسلمه عليه ولو قلنا حلف وكذا استقيد ونحوه
لا يجز عليه وان كان عليه حجة فلهذا حجة كذا يباحجها واذا قبض الرهن بيمينه بيمينه ولا
يلزمه دفع الوثنية بل الاشارة باخذة قال في الغيب لا يجوز للمدين ان يبرئ منه وكذا الحكم
في تسليمه باي كتاب ابتاعه الى مشتري وياخذ اخر الوكا لانه ان الراهن انه استقر العبد قبل
رهنه وكذا به المدين عند واحدات منه قيمته ان كان موصرا وجعل رهنه كذا لو باشر عهده وان

نصف فاته ولصاحب الحق مطالبة من كسبه من غيرهما لشبهته في ذنوبهما جميعا او مطالبة لهما معا في الحياة
والموت ولو كان المصطفى عنه باذرا فان احوال رب الحق او احوال احوال العقد برى الضامن والكفيل
بطل الرهن ان كان برى المصطفى عنه برى الضامن وان برى الضامن او اقر بهما لم يقر له برى
من الدين او ابرء نكته لم يكن صفرا بالقبض ولم يبرأ المصطفى عنه وبرى الى من الدين صفرا بقبضه
ووجهه كذا الحق فليكن له من يرجع على مديون ويصير ان يضمن الحق عن الواحد اثنان فاكسر لسوء
صمن كل واحد جميعه او جزا منه فان قالا كل واحد من اهل الضامن كذا الا ان يكونا في اثنان في انفراد
له مطالبة لهما معا بالالف ومطالبة احد هما به فان قصاه احد هما لم يرجع الا على المصطفى عنه فان
ابراء المصطفى عنه برى الجميع وان برى احد الضامين برى واحد ووجهه وان ضمن احد هما صاحبه
لم يصح وان لا ضمن كذا الف فهو بينهما بالخصص فكل واحد منهما ضامن لخصمه ولو نكث
بالواحد اثنان صح ويصح ان يتكفل كل واحد من الكفيلين للآخر فلو سلمه احد هما برى وبرى
كفيله به لا من احضاره المكفول وان كفله المكفول به انكفيل لم يصح وان كفله به في غيره صح ولو ضمن
ذمي ذمي عن ذمي فاسلم المصطفى له او المصطفى عنه برى فهو والضامن معا وان اسلم الضامن
وحده برى ولو لم يبرأ المصطفى عنه ولا يصح الا من جازت التصرف الا المحجور عليه فليس فيصح
ضمانه ويصح به بعد ذلك الحجر عنه فلا يصح من صمن ولا يصح من ولا يصح ولو ضمن وقال كان
قبيل بلو علي وقال خصمه بل بعدة فانقول قول المصطفى له ونقدم فله في الجاني في البيع وكذا الوارد
الجون ولو عرق له حال جنون ولا يصح من سفبه ولا من عهده بغير اذن سيده ولو كان ذميا ذميا له
في التجارة ويصح باذنه وتعلق بدمه كسبه فان اذنه له في الضامن ليكون الضامن من المال الذي
في يده صح ويكون ما في ذمته متعلقا بمال الذي في يده العبد لتعلق حق الجاني به بقبضه الجاني كما لو
قال الحر صممت لك هذا الدين على ان تأخذ من مالي هذا صح ولا يصح ضمان المكاتب بقبضه بغير
اذن سيده كالف ولا يصح الا برضى الضامن ولا يصح رضى المصطفى له ولا المصطفى عنه ولا موقوف
الضامن لهما ولا كذا الحق معلوما ولا واجبا اذا كان ماله الى العلم والرجوع فلو قال صممت لك
صا على فلان او صا على فلان على او صا لداينه او صا لقره كذا او صا لقره به البينة او صا لقره به
الحساب بيننا ونحوه صح وضمان السوق وهو ان يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه
من عين مصفونة قاله الشيخ وقال يجوز كتابته والشهادة به لمن لم يبرأ من اذنه لا يبرأ من اذنه
واختار صحة ضمان حارس ونحوه وحرب ما يذهب من البلد او البحر وان غابته ضمانه عالم
يجب وضمان الجور لضماني السوق وهو ان يضمن الضامن ما يجب على التجار للناس من الدين
وهو جاز عند اكثر العلماء كما ذكره في حنفية واحمد وقال الطائفة الواحدة المتبعة من اهل الحنابلة
التي ينص بعضها بعضها بجرى مجرى الشخص الواحد في معاهدتهم واذ استورطوا على ان تجارهم يدخلوا
دار الاسلام بشرط الا يأخذوا والمسلمين شيئا وما اخذوه كانوا ضامين له والمضمون في حذمه اموال
التجار جاز ذكرك وجب على ولي الامر اذا اخذوا من التجار المسلمين ان يطالبهم بما ضفوه ويجيبهم على
ذلك كالحقوق الواجبة انتهى ولا يصح الكفالة ببعض الدين مبهما ولا بد من السلم وتقدم في بابه
وان قال صا اعطيتك فهو على ولا قرينة فهو لما وجب في الماضي ولم ابطال الضمان قبل وجوبه
ويصح ضمان دين الضامن نحو ان يضمن الضامن ضامن آخر فيثبت الحق في ذمته
الثلاثة ابراهيم قضاة بريت ذمهم كلها وان ابراهيم المضمون عنه برى الضامن وان ابراهيم الضامن
الاول برى الضامن ولم يبرأ المصطفى عنه واذ ابراهيم الثاني برى وحده ومتى حصلت براءة الذمة
بالا براءه رجوع فيها والكفالة كالضمان في هذا المعنى ويصح ضمان دين الميت ولو عثر مجلس ولا يبرأ ذمته

قبل القضاء وضمان كل دين صح اخذ الرهن به فان ادى الدين الضامن الاول رجوع على المصطفى عنه
وان اذاه الثاني وهو ضمان الضامن رجوع على الضامن الاول وهو علم الاصيل ويصح ضمان المهر
قبل الدخول وبعده ولو عن ابنه الصغير كالكبير وضمان عهدة بائع المشتري بان يضمن عنه الثمن
من حرج البيع مستحقا او رد بعيب او ارشدا العيب وعن مستر بائع بان يضمن الثمن الراجل قبل
تسليمه وان ظهر به عيب او اسحق فضمن ان العهدة في الموصوفين ضمان الثمن او بعضه عن احدهما
للاخر والفاظ ضمان العهدة ضمان عهدة او عهدة او دكره او يقول للمشتري ضمان خلاصتك هذه
او من حرج البيع مستحقا فند ضمانت لك الثمن ولو برى المشتري منه فضمن المصطفى له لا نقاض للمشتري
ويرجع بقيمة الثمن على البايع ويدخل في ضمان العهدة في حوضا منها ولو خاف المشتري فساد
البيع بعيب استحق المبيع او كون العرض ميبعا او كسبه في كل من الصيغة او جردة جنس الثمن
فضمن ذكرك صريحا صح كضمان العهدة ويصح ضمان نقص الصيغة ونحوها ويرجع بقوله مع يمينه
ولو له المقتضى على وجه السوم كسوم ولا يصح ضمان دين الكسبة ولا ضمان الامانات كالوديعة و
العين الموقرة والسراكمة والمضاربة والعين المدفوعة الى الحياطة والفضاء ونحوها الا ان يضمن
التقدي فيها ويصح ضمان الاعيان المصنوعة كالغصوب والعواري والمقتضى على وجه السوم
من بيع او اجارة فلو ضمن مقتضى على وجه سوم بان يساوم انسان على عينه ويقطع ثمنها
او لم يقطع ثم ياخذها ليدبها الهلكة فان رخصها ولا رخصها فضمنه اذ اتلف وصح ضمانه فيها الا
ان اخذها باذنه لم يبرأ الهلكة فان رخصها ولا رخصها فضمنه اذ اتلف وصح ضمانه فيها الا
يضمنه اذ اتلف بغيره بطل ولا يصح ضمانه قال الشيخ لو تعيب مصفونة عن اطلقة في موضع و
بيده في آخر بقا درعمل الرقاة فامسك الضامن وعزم بيضا بسببه ذكرك وانقعه في الحيس رجوع
به على المصطفى عنه وباقي اول الحجر ويصح ضمان المجلد في الجلالة وفي المسابقة والمناضلة وتقدم
ضمان الركن الجارية فلو كان كذا كقيم المسافات او جوارا كالدليات ويصح ضمان نفقة الزوجة
مستقبلة كانت او ماضية ويلزم ما يلزم الزوج ولو ادعى النفقة المعينة **فصل**
وان قضى الضامن الدين او احوال به مستعاضا لم يرجع بشئ ضمه باذنه او بغيره اذ نه ونأ وبما الرجوع
يرجع ولو كان الضامن واقفا او احدهما بغير اذن المصطفى عنه وان لم يتزوجا ولا يتدعيا بل ذهل
عن قصد الرجوع وعده لم يرجع وكذا احكم من ادى عن غيره دينيا واجبا لا ذكرك ونحوها ويرجع
الضامن باقل الامر منهما قضى حتى يفي بقيمة عرض عرضه به او قدر الدين وللضامن مطالبة له
المضمون عنه بتخليصه قبل الاداء اذا اطلب به كان ضمن باذنه والا فلا كذا ان ادى الدين فله المطالبة
بما ادى واذا كان له الف على رجلين على كل واحد منهما نصفه وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه
فان ابرأ الغريم احدهما من الف برى منه وبرى صاحبه من ضمانه وبقي عليه خمس مائة وان
قضاها احدهما خمس مائة او ابراه الغريم منها وعين الضمان بنقطة او بنية عن الاصيل او الضامن
الضامن في النية وان اطلق من فدا الى ما شاء منهما كما تقدم والمعتبر في الضمان لفظ الضامن ونية
في الاصل لفظ المبرى ونية وصفي اختلاف في ذكرك فالتقول قول من اعتبر لفظه ونية وان
ادعى الغافل حاضره وعقاييب وان كلا منهما ضامن عن صاحبه فان اعتذر في الحاضر بل ذكرك فله
اخذ الاذن منه فاذا اقدم الغائب واعتذر رجوع عليه صاحبه بنصفه وان انكر فخر له مع يمينه
وان كان الحاضر انكر فخر له مع يمينه فان قامت عليه بينة فاستقر في الف منه لم يرجع على الغائب
بشيء فان اعتذر الغائب ورجع الى حاضر عن انكاره فله الاستيفاء منه وان لم يقر على الحاضر بنية
حلف وبرى فاذا اقدم الغائب فان انكر وحلف برى وان اعتذر في لزمه دفع الف وان ادعى

الضامن انه قضى الدين وانكر المصنف له ولا يثبت جليل لم يرجع ضامن على مصنف عنه ولو صدقته
 الا ان يكون جضرة شجرة او اشجارا ولزمات السهم او غنابا ان صدقته المصنف عنه او شئت
 وان اعترف المصنف له بالصدق وانكر المصنف عنه لم يسمع انكاره وان قضى المجل قبل اجله
 لم يرجع حتى يجلس وان مات المصنف عنه او الضامن لم يجلس الدين وان ماتا فكل واحد ان وثق الزم
 والا حله ويصح ضمان الحال هو جمل فلصاحب الحق مطالبة المصنف عنه في الحال دون الضامن
 وان قضى المجل حلا صحيح ولم يلزم منه قبل اجله **فصل** الكفالة التزام رسيدي ضام
 احضار مكفول به فلو لم يرد حتى مات في المكفول له حاضرا كان المكفول به او غائبا باذنه وبغيره
 اذ نه ولو حبسا وجبوا ولو بغير اذنه ولو حبسا وبغيره احضارهما يجلس الحكم للشهادة عليهما بالانكاف
 وتنعقد بالانكاف الضمان كلاهما وان ضمن معرفته اخذ به ومعناه اني اعترف به وهو وان هو كان
 ثارا ضمنته كذا ضمنه فان لم يعرفه ضمن وتصح بيده من عليه دين لان مبيع ضمنا معلوما
 كان الدين او مجهول لامن كل من يلزمه المحض الى مجلس الحكم ولو مجهول لكون المجهول يمكن تسليمه
 باصر الى حكمه لا يبيده الى المجلس بالحقين جميعا وان كان مجهول ساعدا عند غير الحكم لم يلزمه تسليمه مجهول
 لان ذلك المجلس يخضع استيفاء حقه وتصح بالايمان المصنف نه كالفصوب والعوارض ولا يصح با
 الا ضمانات الا بشرط التقدي ولا بد وجه له ولا يشهد له ولا الى اجل مجهول ولو في ضمان
 كبحي المطر وجوب الرياح لانه ليس له وقت يستحق مطالبة فيه وان جعله الى المضاد والجد او كاجل
 في مبيع والا اول حكمة هنا ولا يصح بيده من عليه حقه او فضاصل لا تامة الحد لانه لا يجوز استيفاء حقه
 من الكفيل كحدن تاو سرته وقد ان الا لاجل مال بالذم وعظم السرقة ولا تصح بغير معين كاحد
 دهنين ولا بالحق من اجل دين الكفاية وان كفل بجزء شائع من انسان ككلمته ورعيه ونحوهما
 او عصفور منه كوجهه وبذرة ورجله ونحوه او روحه او نفسه او كفل بانسان على انه ان جاء به والا
 فهو كفيل باخر وضامن ما عليه او اذا قدم الحاج فان كفل بفلان شهر اصح ولو قال كفلت بيده
 فلان على ان يمس فلان الكفيل او على ان يمس به من الكفالة فسد الشرط والعقد وكذا لو قال كفلت
 كذا بهذا العذيم على ان يمس بي من الكفالة بفلان او ضمنته هذا الدين على ان يمس بي من ضمان
 الدين الا خيرا وعلى ان يمس بي من الكفالة بفلان وكذا الشرط في الكفالة او الضمان ان يتكفل
 المكفول به باخذ او يضمن دينه عليه او يبيع شيئا عينه او يبرج حقه داره ونحوه ولا يصح الا برضي
 الكفيل ولا يعتبر رضى مكفول له ولا مكفول به وتصح حاله وهو جمل كالفنان والفنان فان اطلق
 كانت حاله كالضمان لان كل عقد يدخله الحلول اقتضى اطلاق الحلول فان عين تسليمه في مكان لزمه
 تسليمه فيه وان وقعت الكفالة مطلقة وجب تسليمه مكان العقد كالسلم واذا كفل حاله
 مطالبة باحضاره ففي احضاره مكان العقد لتعيينه فيه او ككون الكفالة وقعت مطلقة او احضر
 في مكان عينه غير جمل او ككون الكفالة او احضره قبله ولا ضرر في قبضه وسلم او سلم مكفول
 به نفسه في جمل برى ولو لم يرد بعد برى ايده منه او قد سلمه او قد اخرجت نفسه من كفايته
 ما لم يكن كفايا بحد ذاته وان احضره وامتنع من تسليمه برى ولو لم يستند على امتناعه
 من تسليمه وان كانت الكفالة جمل لم يلزمه احضاره قبل اجلها قاله الشيخ ان كان المكفول
 في حبس الصريح فسلمه اليه فيه برى ولا يلزمه احضاره منه اليه عند احد من الامة ويمكنه
 الحاكم من الاخراج ليجي حكمه في برى ذلك وان مات مكفول به سواء وثق الى الكفيل في تسليمه حتى
 مات او لا وثقت العين المكفول بها بفعل الله تعالى قبل المطالبة بها برى الكفيل لا يبرأ الكفيل
 فيؤخذ من تركه ما كفل به فان كان دينه جمل فوثق ورثته به هذه او ضمنين والا حله ولا يبرأ

المكفول

المكفول له ورثته كعوي المطالبة باحضاره وان ادعى الكفيل براءة المكفول به من الدين وسقط
 الكفالة او قال لم يكن عليه دين جني كفلته فقول المكفول له مع عينه واذا طالب الكفيل المكفول به
 بالحضور معه لزمه ذلك ان كانت الكفالة باذنه او لغيره صاحب الحق باحضاره والا فلا فان كان

عن الامام محمد بن علي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 يا ايها الناس كونوا شقة وقليق في الدنيا
 منها يا ايها الناس قال في كتاب الله في ما قبل ذلك
 وفي ما بعد ذلك وعلم ما بين يديه هو الفضل ليس بالمال
 من تركه من خيار قصير والله ومن استغنى الله في غيره
 الله الله وهو على الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو
 الصراط المستقيم والذي لا يرجع له الا هو ولا يلتقي
 به الا المسنة ولا يشبع منه العلم ولا يخلق على كثرة
 الرد ولا ينقص عجايبه هو لم تفته الجن اذ سمعته حتي
 قالوا ان سمعنا قرانا عجايبا يهدي الى الهدى فلا مانع
 من قال به صدق ومن عمل به اجر ومن جاوره عليل
 ومن دعا اليه هدى الى صراط مستقيم اسناده مجهول
وقال من قرأ القرآن وعمل بما فيه البر والهدى
 القيام من احسن من ضيق الشح في راحة اليد
 القيا لو كانت فيك فالتكسر بالذي عمل به **وقال**

في نسخة

المكفول له وهو رتبة كوني المطلوبة باحضاره وان ادعى الكفيل براءة المكفول به من الدين وسقط
الكفالة او قال لم يكن عليه دين حتى كلفته تقفول المكفول له مع يمينه واذا طالب الكفيل المكفول به
بالحضور معه لزمه ذلك ان كانت الكفالة باذنه او لطلبه صاحب الحق باحضاره وان افلاحتان كان
المكفول به غائبا غيبة تقفول عن منقطعة اهل بقدر ما يحضي ويحضره وان لم يعلم فيها جنة لزمه
الدين متى عين اهل خان مضى ولم يحضره اما لقوان اولهما به واخفاة اولها متناعه او لغير
ذلك حيث تقفول باحضاره مع جنة لزمه ما عليه من الدين الا اذا شرط البراءة منه وكذا اعرض
العين المكفول به اذا لم يشرط الاصال عليه بثلثها فان اشترط بردي والسبب وان حجرة جهن هو
كيل على يد الغريم بمنزلة الكفيل الموجه عليه احضار الكفيم فان تقفول باحضاره ضمن ما عليه
ثاله كشيخ وقال واذا لم يكن الوالد صالحا لولد له ولا له عنده مال لم يجز لمن له على الولد حق ان
يطلب والده بما عليه لكن ان امكن الوالد معايشة صاحب الحق على احضار ولده بالقد يتجسبان
وحده لزمه ذلك وحيث ادى الكفيل ما لزمه لم يقدر على المكفول به فظاهر كلامهم انه في رجوعه
عليه كضامن رانه لا يسلم الى المكفول له ثم يسترد ما اداه بخلاف منصرف تقفول باحضاره
بقائه لا متناع بيعه وان كفل انسان واحدا فسلمه احدهما لم يبر الاخر وان كفل واحدا لثنتين فابراه
احدهما لم يبر من الاخر وان كفل الكفيل كفيل آخر صحح ثا برى الاول برى الثاني ولا عكس وان
كفل الثاني لثالث برى كل منهم براءة من قبله ولا عكس كضمان ولو كفل انسان واحدا او كفل كل واحد
منهما كفيل اخر فاحضره احدهما برى هو ومن كفل به وبقي الآخر ومن كفل به وصلى حال برى
الحق او اصيل او زال العقد برى الكفيل وبطل الدين لان الحق الة استيفاء في المعنى وتقدم اول
الباب ولو حيف من تحرق السفينة فالحق بعض من فيها متناعه في البحر التحق لم يرجع به مع احد ولو
نوى الرجوع ويجب الالتئان ان خيف تلف المركاب بالحرق ولو توال بعض اهل القضاة ف
لقاه فلا ضمان على الآخر وان قال القه وانما ضامنه ضمن الجميع وان قال وانا وركبان السفينة ضا
منون واطلق ضمن وحده بالخصه وان قال كل واحد منا ضامن لك ضامعة او شتمه ضمن اطلاق
ضمان الجميع سواء كانوا يسمعون قولك فسكن او قالوا لا تفعل او لم يسمعو وان وضعا بما تال لزمهم
وكذا الحكم في ضمانهم ما عليه من الدين ولو تال لزيد طلوع زوجته وعي الف او مهرها لزمه ذلك
بالطلاق قاله في الرعاية وقال لو تال بيع عبدا من زيد بجاهة وعلى حاية اخرى لم يلزمه شيء
باب الحوالة وهي عقد ارفاق لا خيار فيه وليست بيعا بل تنقل المال من ذمة المحيل الى
ذمة المحال عليه فلا يملك المحال على المولى ولا المحال برضاه اذ الم يشترط بسلام المحال عليه وجهله
او ظنه مليا الرجوع على المحيل محال اي سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فليس او هو
وكذا الحق دصح به في الفروع وغيره ولعل المراد اذا كان المحال للعلم الدين او صدق المحيل عليه
او ثبتت يمينه ثم ماتت وحضره اما ان ظنه عليه فجد ولم يمكن اثباته فله الرجوع عليه وتعم بلفظها
او معناها الخاص ولا يصح الا بشرط **احدها** انه يحيل على دين مستقر في ذمة المحال عليه ولو علم
الضامن بما ضمنه وجب وفي ذمة هب وفي الرعاية الصفي والمأويين ان قال احلتك بما عليه صح
لا احلتك به عليه اي الميت ونصح على المكاتب بغير مال الكتابية وان احال على مال الكتابية ولو جلد او
همل او اربس ماله بعد فسخه وتقدم او الصداق قبل الدخول او الاجرة بالبعد قبل استيفاء النافع
او فراغ المدة او بعض المبيع على الشري في هذه الخيارات او على حين من ودعية او مضاربة او استحقاق
في وقت او على ناكده او على ولي بيت المال او على ناطق الحق بعض المستحقين على جهة ونحوه لم يصح
ولا يشترط استصدار المحال به فان احال المكاتب سبيد او الزوج امرأة او المستشري اليها مع بعض

الموجيب

دفع معاً

عن النبي صلى الله عليه وآله قال من قرأ القرآن فاستظمه
فدله جلاله وحرم حرامه أدخله الله الجنة وشفعه
في عشره من أهل بيته **وقال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي ابن كعب
كيف تقراني الصلوة فقرأ أم القرآن فقال والذي
نفسى بيده ما أنزلت في المقرية ولا في الإنجيل
ولا في المزبور ولا في القرآن مسكها وأنها السبع
الآياتي والقرآن العظيم الذي أعطيت **وقال**
تعلم القرآن فأقره فان مثل القرآن لمن تعدوا فقر
وقام به كمثل جراب محشو مسكا تقوح مريحه كل مكان
ومثل من تعلمه فقرأ وهو في جوفه كمثل جراب أوتي على
مسك **وقال** من قرأ أحد المومنين إلى اليه المصير وإية
الكرسي حين يصبح حفظ بها حتى يمسي ومن قرأ
بها حين يمسي حفظ بها حتى يصبح **وقال**

المبيع في مدة الخيارين صح ولا يصح بحسب علم فيه ولا بد من ماله بعد فتح ولا يجوز له وان احوال من لا دين
عليه يتخلص على من له عليه مني وكالته بلفظ الحوالة يثبت فيها احكامها وان احوال من عليه دين علم من
لا دين عليه فهو اقتراض ولا يصح فيه فاقبض المحال منه الذي يرجع على المحيل لانه قرض وان ابراه
منه لم يصح البراءة لانه براءة لا دين عليه وان وجهه اياه بعد ان قبضه منه رجوع المحال عليه علم
المحيل وان احوال من لا دين عليه علم من لا دين له عليه مني وكالته في اقتراضه ايضا وليس شيء من
ذلك حوالته **الثاني** تماثل الدينين في الجنس كان يحيل من عليه ذهاب بذهب ومن عليه فضة بفضة
فان احوال من عليه ذهاب بفضة او بالعكس لم يصح والصفة قبل احوال من عليه صحح بمكسرة او من عليه
عقوبة ببيع من يبيع والحلول والتأجيل فان كان احدهما حالا والاخر موقعا او كان احدهما
الاشهر والاخر الى شهرين لم يصح الحوالة ولو كان التماثل حالين فشرط على المحال ان يخرجهما وبعضه
الى اجل لم يصح ايضا بشرط ذلك بشرط في المتأخر وتقدم آخر السلم والقدرة فلا يصح بيعه على فسخه
ولا عكسه ويصح فسخه من العشرة على الخمسة وبالفسخ على خمسة من العشرة **الثالث** ان يكون محال معلوم
على مال معلوم هما يصح السلم فيه من المتكليات وغيرها كعدود ومذروعات قال في حوالة الحوالة على ماله
في الدين ان اذن في الاستيفاء فقط وللحلول الرجوع ومطالبة المحيل ان يحيل برضاه ولا يعتبر
رضي المحال عليه ولا رضي المحال ان كان المحال عليه حليا فيجب ان يحال فان امتنع اجبر على قبولها
وبين المحيل بغير الحوالة قبل الاداء وقبل اجبار المحال على قبولها لا يعتبر الملاء في المال والقرض والدين
وفعله وتمكنه من الاداء ففي المال القدرة على الوفاء وفي القرض ان لا يكون مما خلا وفي الدين ان كان
حضوره مجلس الحكم فلا يلزم ان يحال على والده ولا علم من هو في غير بلد ولا يصح ان يحيل على ابيه
ومضى حيث فسخا لله بخير منه او بدونه او بتجديله او بغيره جاز وان رضي واشترط السداد
ولم يبرضه فبان مفلسا فله الرجوع على المحيل واذا احوال المشتري بالبيع بالثمن احوال البائع عليه به
فبان البائع باطلا كظهور العبد المبيع حر فان كان بينه فالحوالة باطلة وان كان بائنا والمحيل والمحال
عليه علم حرته من غير بينة فان صدقتهما المحيل فكذلك وان كان بهما لم يقبل منهما عليه استنبه ماله
بائع المشتري العبد اعترف هو وبائعه انه كان حرا لم يقبل منهما على المشتري الثاني وان اقاما بينة
لم يسمع لانهما كذا باها بدخولهما في التبايع وان اقام العبد بينة بغيره قبلت وبطلت الحوالة وان
صدقتهما المحال وادعى ان الحوالة بغيره عن العبد فقول مع حيمين اذ لم تكن لهما بينة وان اتفق
المحيل والمحال على حرته وكان بهما المحال عليه لم يقبل قولهما عليه في حرية العبد وبطلت الحوالة والمحال
عليه يعتبر للمحال بدين لا يصدق فيه فلا يخذ منه شيئا وان اعترف المحال والمحال عليه بحرية
العبد عن التبرار من هو في يده بغير بينة وبطلت الحوالة بالنسبة اليهما ولم تكن للمحال الرجوع على
المحيل لانه معترف ببراءته وان فسخ البيع بغير او اقاله او خيرا او الفسخ انكاح وخبره بعد قبض
المحال مال الحوالة لم يطل والمشتري الرجوع على البائع في مسئلة حوالته والحوالة عليه لا على
من كان عليه الدين في المسئلة الاولى ولا على من اهيل عليه في الثانية وان كان الفسخ قبل القبض لم يطل
الحوالة ايضا كالحوالة البائع بالثمن عرضا ويرجع المشتري على البائع بالثمن وبالفسخ او البائع من
المحال عليه وللبائع ان يحيل المشتري على من احواله المشتري عليه في الصورة الاولى والمشتري ان
يحيل المحال عليه على البائع في الثانية فاذا احوال رجلا على زيد بالف ما حال من زيد به على غيره صح
وهكذا الواحل الرجل عمر اعلى زيد بما ثبت له في ذمته فلا يضر تكرار المحال والمحيل واذا احوال
احدكم قال بل وكلمتي او قال وكلتكم قال بل احلتي فقال مدعي الوكالة وكذا ان اتفقا على انه قال
احلته او قال احلته يد يني او بالمال الذي قبل فلان وادعى انه اراد بها الوكالة هو انكر الاخر وان قال

تفصيل

احدهما

احلته

احلته يد ينيك واتفقا على ذلك وادعى احدهما انه اراد بها الوكالة فقال مدعي الوكالة **الحوالة**
باب الصلح وحكم الجوار الصلح التوفيق والسلم وهو مفاصلة بين صلح بها الى
مدافعة بين محتلين وهو اتفاق ومن الواجب الصلح في الاموال وبعد المرافعة ولا يقع في الغائب
الا عن الخطا من رتبة الى ما دونها على تبديل المدارة ليلوع بعض الغرض وهو من الكبر
العقد فائدة ولذا كثر حسن فيه الكذب وتكون بينه صليين واهل حسب وبين اهل البغي وعدل
وبين زوجين اذا خيف الشقاق بينهما او خافت امرأة اعداء زوجها عنها وبين متخاضعين
في غير مال وهو في الاموال قسمان احدهما صلح على الاقتراض وهو ان كان احدهما الصلح على
جنس الحد مثلا ان يقول له بدني فيضع عنه بعضه او بعينه فيذهب له بعضه وبأخذ الباقي فيصح
ان كان بعينه لفظ الصلح لان الاول ابراء والثاني هبة يعقده له شرط الهبة ويصح ان لم يكن
بشرط مثل ان يقول على ان قطعتني الباقي او عينة حقة بدني ولا يصح ذلك من لا يملك الكثير
كالعقارب والمأذون له وولي البتيم وناظر الوقت وحتى يتم الا في حال الانكاح وعدم البينة
ويصح عما ادعى علم موليه وبه بينة وان صالح عن موكب بعضه حال لم يبيع الا في كتابة وان وضع
بعض الحال واجل باقيد صرح الاستقاط دون التأجيل لانه وعد وان صالح عن الحق باكثر منه من
جنسه مثلا ان يصالح عن دية الخطا او عن قيمة متلف باكثر منها من جنسه لم يبيع كسلي وان صالح
بعرضه قيمة اكثر منه صرح فيها ويصح عن المتلف باكثر من قيمته وان صالحه ببعض بيت اقل له به
او على ان يسكنه سنة او يبيعه له من حقه عزفه لم يبيع وان اسكنه كان بشرط ما منه متى شاء اخذ حقه
منه وان اعطاه بعض داره بناء على هذا فحقى شأنا انتدعه منه وان فعل ذلك على تبديل المصالح
معتقد ان ذلك وجب عليه بالصلح رجوع عليه باجرة ما سكن واجرة ما كان في يده من الدار وان بنى
موقعا لبيت عزفه اجبر على نقضه واذا باجرة السطح مدة مقامة في يده وله اخذ آتية وان
اتفقا على ان يصالح صاحب البيت عن بناء بغير عوض جاز وان بنى العزفة بشرط من ارض صاحب البيت
والآتية فليس له اخذ بآتيه لانه ملكه صاحب البيت وان اراد نقض البناء لم يكن له ذلك اذ ابراه
الملك من ضمان ما يتلف به وان قال اقرني بدني واعطيك منه مائة ففعل صح الاقرار ولم يصح الصلح
وان صالح انسا مائة ليقبله بالعبودية او امرأه متلفة لتقوله بالزوجية لم يصح وان دفع
المدر عليه العبودية او الزوجية الى المديني ما لا يصح عند دعواه صح فان ثبت الزوجية بعد ذلك
بافترارها او بينة فانكاح باق وبطلت ما قبلها وان دفعته اليه ماله ليقبلها
بما وقع من طلاقها صح وحرم عليه الاخذ ولو طلقها ثلثا او اقل فصالها على حال التكرار دعواها
لم يجز **النوع الثاني** ان يصالح عن الحق المقر بغير جنسه فهو صاعا وصلة اي بيع فان كان بائنا
عن الثمن فخصر له حكمه وبعض عن فقد او عن العرض بنقدا وعرض فبيع وعرض دين يبيع بغير
جنسه باكثر من الدين واقل بشرط القبض ويحرم بجنسه اذا كان مكبلا او موزونا باكثر واقل
على سبيل المعاوضة لا على سبيل الابراء والمخططة وان كان بمنفعة كسكنى واروخة عهد
او علم من جعل له عملا معلوما فاجارة تبطل بتلف الدار وموت العبد لا حصة كسائر الاجارات
والمنفعة فيما بقي من المدة وان تلفت الدار والعبد قبل استيفاء شيء من المنفعة انقضت
الاجارة ورجع بما صالح عنه فان كان عتدا استيفاء شيء من المنفعة رجع بما صالح عنه وان كان
بعد استيفاء بعضها رجع بقسط ما بقي وان صالحه على ان يزوجه امته وكان من يزوج له نكاح
الاماء صح وكان المصالح عنه صداقا فان افسخ النكاح قبل الدخول بامر يسقط الصداق ورجع
الزوج بما صالح عنه وان طلقها قبل الدخول رجع بنفسه وان صالح عن عيب صبي بغير شيء صح فان

خ
اعل

بان انه ليس بجيب او زال سره كما يأتي في دفعه بما صالح عليه به وان صالحته المدة بشرطه ويصح لنفسه
صح وكان ما اقرت به من دين او عين صدقها وان كان الصلح عن عيب اقرت به في صبيح او الفسخ
لما كان بها يقطر صدقا رجوع عليه بما ارسله وان لم يفسخ النكاح وتبين عدم العيب كذا في
عين العبد طمعه عني او زال سره بما يغيب كلفة وعلاج ولم يحصل به تعطيل نفق رجوع بارسله لا يهر
مثلا وان صالح عني الذمة بشيء في الذمة لم يجر العرق قبل التهنن لانه بيع دين به دين وان ادعى
من عني في يد رجل فاقوله به بما صالح عليه وراهم جاز على الوجه الذي يجوز بيع المزارع على ما ذكر في
البيع ويصح الصلح عن الجهد لم يعلم اذا كان ما لا يمكن معرفته لى جهة تضامنا سواء كان عينا او
دينا او كان الجهد من الجاهل من الجاهل كصلح الزوجة عن صداقها الذي لا يبينه لها به ولا علم لها ولا
للوامكة بمبلغه وكان كذا الرجلان بينهما معاينة وحساب وقد مضى عليه من طوطي ولا علم
لكل منهما بما عليه لصاحبه او عين هو عليه لا علم له بقدره ولو علم صاحب الحق ولا يبينه له بتقيد
وتسديد فان امكن معرفته ولم تتعد ركنه كونه موجودا في صورة بعض الوراث عن ميراثه لا يبينه لم يصح
الصلح كبراءة من مجهول ولا يصح البراءة من عين بحال **فصل في التمسك بالشئ** الصلح عن الا
نكار بان يدعى عليه عينا في يده او دينا في ذمته فينكره او يسيك وهو يحل له ان يصالحه على مال فيبيع
بتقيد ونسيئة وتكون الما المصالح به بيعا في حق المدعي فان وجد فيما اخذه عينا فله رد وفسخ الصلح
وان كان شقفا مستقرا ثبت فيه كشفة وتكون ابراء في حق المنكر لانه دفع اليه المال افتداء
لعيته ودفع الضرر عنه فان وجد بالمصالح عنه عينا لم يرجع به على المدعي وان كان شقفا لم
تثبت فيه كشفة ولو دفع المدعي عليه في المدعي ما ادعاه او بعضه مصالح به لم يثبت فيه حكم
البيع ولا الشفعة وصح ان كان احداهما عالما بكذب نفسه فالصلح باطلا في حقه وما اخذه حرام عليه
ولا يشهد له ان علم ظلمه وان صالحه عن المنكر اجنبى باذنه او بغيا ذنه اعترف للمدعي بصحة دعواه
او لم يعترف صح سواء كان المدعي به دين او عينا ولو لم يكر ان المنكر وكلمه ويرجع مع الاذن فقط
وان صالح الاجنبى المدعي لنفسه لتكون المطالبة له غير معترف بصحة الدعوى او معترف بها والمدعي
به دين او عين عالما بغيره عن استنفاذها لم يصح فيه من كونه شرعا لم يثبت ببيع او دين لمن هو
في ذمته او مفضول لا يقد ر على تحليفه وتقدم حكمه في السلم والبيع وان علم او ظن العذرة فهو عليه
او عدها بم تبين القدرة صح في العين فقط ثم ان عجز عن ذلك فليس حينئذ بين صلح واصحابه
فصل في بيع الصلح عن كل ما يجوز اخذ العوض عنه سواء كان ما يجوز بيعه ام لا فيصح
عن القصاص بديات وبديته وبما قلنا منها وبكل ما يثبت مراحلا وهو جلا وعن سكنى الدار وعيب
المبيع ولو صلح عن القصاص بعبد او غيره فخرج مستحقا او حرا رجوع بغيره وان علم انه مستحقا او حرا
او كان جوهيا لا كدرا وبشرية بطلت التسمية ووجبت الدية او ارسل الجرح وان صالح على جوا من مطلق
من آده او غيره صح ووجب الوسط ولو صلح عن دار او عبد بعوض فان العوض مستحقا او حرا رجوع
في الدار او ما صالح عنه او بغيره ان كان ثلثا لان الصلح هنا بيع حقيقة اذا كان عن اقرار وان كان
عن انكار صح بالدعوى ولو صلح سارقا او شاربا او زانيا لم يملكه ولا يرفع له السلطان
او يشاهد على ان لا يشهد عليه حتى آده او يجرى اليه كذا في وجوهها او بما يوجب حلا او علم ان لا
يشهد عليه بالذور او شفعيا عن شفعته او مقف وفاعل حده او صلح بعوض عن خيار لم يصح
الصلح ونسقط الشفعة وحده القذف وان صالح على موضع قناة من ارضه جري فيها الماء
وبيننا موضعها وطولها جاز ولا حاجة الى بيان عقده لانه اذا ملك الموضع كان له ان يخرجه
فلم ان ينزل فيه ما شاء وان كان اجارة اشترط ذكر النقص وان صالح على اجراء الماء في ساقية

منها

الطلب

من ارض

من ارض رب الارض مع بقاء ملكه عليها اجارة لارض بشرط فيها تقدير المدة وسائر شروط
الاجارة ويصح تقدير الملك بتقدير الساقية وان كانت الارض في يد رجل باجارة جاز له ان يصالح
رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية مخدرة مدة لا تجا وزممة الاجارة وان لم تكن الساقية
مخدرة لم يجوز ان يصالح على ذلك لانه لا يجوز احداث ساقية في ارض في يده باجارة فان كانت
الارض في يده وتفاع عليه فكلما وجد وكذا المستقير وان صالح على اجراء ماء سطحي من المطر على
سطحه او في ارضه من سطحه او في ارضه عن ارضه جاز اذا كان ما يجري ما وده معلوما
بالمشاهدة واما بعد فتم المساحة لانه الماء يختلن بصغير السطح وكبره وبشرط معرفة
الموضع الذي يخرج منه الماء الى السطح ولا يقتدر الى ذلك المدة لدعوى الى جهة فيجوز
العقد على المنفعة في موضع الخراج عند من سجد كذا قال في القواعد ليس باجارة
محصنة لعدم تقدير المدة بخلاف الساقية فكانت بيعا تارة واجارة اخرى وان كانت الارض
او السطح الذي يجري عليه الماء مستجارا وعارية لم يجوز ان يصالح على اجراء الماء عليه بغير
اذن مالكه ويجوز اجراء ما في ملكك الانسان بلا اذنه ولو مع عدم بقرار او ارضه ولو كان مضروبا
الى ذلك ولو صالح على ان يسقي ارضه من زمرة او عينه مدة ولو حصينة لم يصح لعدم ملكه الماء
وان صالح على سهم منه ما كلفه وجوزه جاز وكان بيعا للدار او الماء تابع له ويصح ان يشترى هرا
في ملك غيره وهو موصوف في حاد كطيفه بابا وبقعة يحجزها لير او عمة بيت يعني عليه بنينا هو موصوف
وكن الوكان البيت غير مجبى اذا وصف العلو والسفل ويصح فله ذلك صلي ابد او اجارة مدة
معلومة وصح ان يقر له اى دية سواء زال لسقوطه او سقوطه الى ربط او غير ذلك ويرجع باجارة
مدة زواله عنه وله الصلح على زواله او عدم عوده **فصل** وان حصل في كونه او عده
جدا رله فيه شركه اعراض بشجرة غيره فطالبه بالتمسك لزمه فان لم يجز لانه ليس من فعله ويضمن
ربما ما تلف به بعد المطالبة ولمن حصلت في دعواه ازالته بالحق كما كان امكن ازالته بلا
اللاف ولا يقطع من غير مشقة ولا عذمة ملك ان يلومها ويخرجه لم يجز له الا ان يقطعها وان اقطعها في هذه
الحال عز منها وان لم يمكن ازالته الا يقطع ويخرجه فله ذلك ولا شئ عليه وان صالح عن ذلك
بعوض لم يصح رطبا كان الفحص او يابسا وفي المعنى السابق **فصل** في صحة واختاره بن حاصد
وبن عتيق وجزم به **جاءت** وان اتفقا على ان الثرة له او بغيره جاز ولم يلزم وفي المهرج في الا
طعمة هرة غصن في هو اى طريق تمام للمسلمين وان امتد من عروق شجرة الى ارض جارة فاشت
ضرا كذا شجرة في المصالح وطى الآبار واساس الحيطان او شفعها من نبات شجر او زرع لصاحب
الارض او لم يقر فالحكم في قطعة والصلح عنه كالحكم في الاعضاء الا ان العروق لا يمر لها فان اتفقا على ان
عانت من عروقها لصاحب الارض او جزء معلوما منه فكل صلح على الثرة فان حصت مدة ثم باصاحب
الشجرة دفع نباتا لصاحب الارض فعليه اجرة المثل هو وصلح من مال حائظ او زرع خشبه الى ملكه غيره
كغصن ولا يجوز ان يخرج الى طريق فاذ جناح هو الدرسين ولا ظله ولا سبابا وهو سقيفة بين
حائطين تحتها طريق ولا دكانا وهو الدكة المبنية للجولس عليها ولا ميل اب الا باذن امام او نائبه ان لم
يكن فيه ضرر وان استفاضة الضرر في السابا بيجت يمكن عبور رجل وعخه تحتها قال حنيفة والسابا
الذي يضر بالمارة مثل ان يحتاج الدرك ان يجنى راسه اذا مرهنا كذا وان غفل عن نفسه رعى عما حصة
او شجر راسه ولا يمكن ان يمر هناك جلا حال الا كسر قنينة والمحل المجلد لا يمر هناك فمثل هذا السابا
لا يجوز احده على طريق المارة بائنا فالتق المسلمون يلج على صاحبه ازالته فان لم يفعل كان له ولادة الامور
الزامة بازالتة حتى يزول الضرر ولو كان الطريق مستحفظا لم يرتفع على طول الزمان وجب ازالته اذا كان

ان لا يفرام

الا على ما ذكر وقال ومن كانت له مساحة يلقى فيها التراب والحيوان وينتشر الجيران به كذا فانه يجزى
 على صاحبها ان يدفع بغير الجيران اما بغيره او باعطائه لمن يقرها او يمنع ان يلقى فيها ما يضر
 بالجارين وقال لا يجوز لاجل ان يخرج في طريق المسلمين شيئا من اجزاء البنا حتى انه يبنى على
 تخصيص الخط الا ان يدخل في حده بقدر غلط الجدران التي لا يجوز ان يبنى في الطريق دكانا
 ولو كان الطريق واسعا ولو باذن امام ولا ان يفعل ذلك في ملكه انسان ولا طواغيت ولا ورع غير
 نافع الا باذن اهله ويخبر ما يلف به ولا يستط سئ من ضار به بنا كل اصله فان صالح عن ذلك يعوض
 صم ولو في الجناح والسباط ميسر طوك ما يخرج به معلوم المقدار في الخرج والعلو ولا يجوز ان يخرج
 في الطريق النافذ بين النسيم سوا جدران الماء المطر او سائر ما يمنع من ان ينفذ به وان اراد جدرانها
 للمسلمين ونفعهم في طريق صديق او كانت في حرم انسان بحيث يخاف سقوط انسان فيها او دابة ويضيق
 عليهم ممرهم لم يخرج وان حفرها في رايته من طريق واسع وجعل عليها ما يمنع الدخول فيها جاز
 كتمديد ها وبناء رصيف فيها وفي درب غير نافذ لا يجوز الا باذن اهله ولو صالح اهل الدرب
 عن ذلك يعوض من جاز سوا جدرانها النسيم او السبيل وكذا ان فعل ذلك في ملكه انسان واذا
 كان طريق دارة في درب غير نافذ ففتح بابا لغیر لا يستط ان جاز لان له رفع جميع حائطه ولا يجوز الا
 مستط ان الا باذن منهم وان صالحهم جاز ويجوز في درب نافذ قال شيخنا وان كان له باب في درب غير
 نافذ يستط منه استط اقا خاصا مثل ابواب السرا التي يخرج منها النساء والرجال المرة بعد
 المرة فلا ان يستط منه استط اقا ما ينبغي ان لا يجوز هذا التسمية ويجزم احدا في ملكه
 ما يضر جاره ويمنع منه اذا فعله كابتداء احيا كحفر الخندق الى جنب حائط جاره وبناء حرم الى جنب
 دارة يتاذي بذلك ويضرب ثوبا في باسطة امة دخانه وعمل دكانه وحده او حاداة
 يتاذي بكثرة دقه ويهين الحيوان ورحى وحفر بئر يقطع بها ماء بئر جاره ويسقي واشغال
 نار يتعدى الى البه ويحرق ذلك ويحرق ما تلف به بخلاف طمعه فيه وخبرة ويمنع من اجراء ماء الحمام
 في شرفه غير وان كان هذا الذي حصل منه الضرر سائبا مثلا من لم يفر ملكه مد بغيره ونحوها
 فاحيا انسان الى جنبه حوائطا او بناء دارا يتضرر به كذا لم يلزمه ان يترك ذلك الضرر وليس له
 صنعه من تعلية دارة ولو افضى الى سد الفضاعته او خاف من نقص اجرة دارة وان حفر بئر
 في ملكه فاقطع ماء بئر جاره امر بسدها ليعود ماء البئر الاولى فان لم يعد كلف صاحب البئر
 الاول حفر البئر التي سدت لاجل من ماله ولو ادعى ان يسه فسدت من حلي جاره او باوعدته وكان
 البئر اقدم منها طرح في الخلق والبالوعة فخطا لم يظفر في طمعه ولا يجرى في البئر علم ان حصادها
 بغيره وان ظهر فيها ذلك كلف صاحب الخلق والبالوعة ثقل ذلك ان لم يمكن اصلاحه ولو كان له جلد
 مصنع فاراد جاره عن سد بئر مما شري عروة كسرى تين ونحوه فيسوق حائط مصنع جاره و
 يزيله لم يملك ذلك وكان الجارة صنعه وقلعه ان غرسها ولو ان يارب في اخر درب غير نافذ ملكه فقله
 الى اوله ان لم يحصل ضرر كسبته مقابل بابه غير ونحوه فلم يملك ذلك ان لم يخل منه ان لم ياذن
 من عروة ويكفي اعادة ان اذن او حيا ثقله الى اول الدرب فله رده الى موضعه الاول ولو كان له دار
 بران مثلا صفتا ن ظهرك واحدة منها الى ظهر الاخرى وباب كل واحدة منهما في درب غير نافذ
 فرفع الحاجز بينهما وجعلها دار واحدة جاز وان فتح من كل واحدة منهما بابا الى الاخرى ليتمكن
 من التفرق من كل واحدة منهما الى الدارين جاز ولو كان في الدرب بابان فقط لم يملك احد
 قريبا من الباب الثاني والاخر من داخله فتمار عا في الدرب حكم بالدرب من اوله الى الباب الذي
 يلي بينهما وما بعده الى صدر الدرب لاخر يختص به ملكا له وله ان يجعله دهليزا لنفسه وان

يدخله في دارة على وجه لا يضر جاره ولا يضع على حائطه شيئا وليس له ان يفتح في حائطه جاره و
 لا الخيط المشترك بينهما ولا طاقا ولا غيرهما من الصناعات حتى يضر به ولا ان يعطيه ولا يحبس
 عليه سيرة ولا حائطا ولا حصان يحجز به بين السطحين الا باذن صاحبه وان صالحه عن ذلك
 بعد جاز وله الاستناد اليه واستناد شئ لا يضره والجلوس في ظله ونظرة في سراجيه بلا اذن
 قال شيخنا العيز والمصلحة التي لا قيمة لها عادة لا يصح ان يرد عليها عقد بيع واجارة وانفاقا
 كسكنها ولو كان له حق ماء يجري على سطح جاره لم يخرج له تعلية سطحه ليعين الماء ولو كثر ضرره
 وليس له وضع خشب على حائط جاره او المستركة الا عند الضرورة بان لا يمكن التسقيف الا به
 فيجوز ولو لم يتم وجوبه لم يضر ر الخيط وليس له منه منه اذن فان ادى اجبه حاكم وان
 صالحه عنه بشئ جاز وكذا حكم جدار صهي ومن ملكه وضع خشب على حائطه فزال يسقط له او قلعه
 او سقط الخيط فله اعادة بئر طه وصلى وجده او بناءه او مسيله ما دونه ونحوه في حق غيره او
 حجري ما سطحه على سطح غيره ولم يعلم سببه فهو له لان الظاهر وصنع جدران اخلا فقل صاحب
 الخشب والبناء والمسيلة مع عيونه فان زال فله اعادة له اخذ عرض عنه ولو كان له وضع خشب
 على جدار غيره لم يملك اجارته ولا اعارته ولا بيعه ولا المصالح به عنه لما كثر ولا لغيره لانه ابيع له
 من حق غيره لما جاز ولو اراد صاحب الخيط اعارته او اجارته على وجه يمنع هذا المسوق من وضع
 خشبه لم يملك ذلك ولو اراد هدم الخيط لغير حاجه لم يملك ذلك ان احتاج الى ذلك لغيره من
 انهاء ما اولى به الى مكان آخر او لغيره صحيح ملكه ذلك ولو اذن صاحب الخيط لجاره في البناء
 على حائطه او وضع سيرة او خشيعة عليه في الموضع الذي لا يستحق وضعه جاز وصارته عارية
 لازمة وباتي وان اذن له في ذلك باجرة جاز سوا كانت اجارة او صلحا على وضعه على التابيد
 ومضى زال فله اعادة وبشرط معرفة البناء والعرض والعلو والسمك والالات من الطين و
 اللبن او الطين والآخر وما استبه ذلك واذا سقط الخيط الذي عليه البناء او الخشب في اثنا
 مدة الاجارة نسقط المبيع او افضت الاجارة فيما بقي من المدة ورجع من الاجرة بقسط ما بقي
 من المدة وان اعيد رجع من الاجرة بقدر مدة سقوطه وان صالحه ما كذا الخيط على دفع خشبه
 او بناء بشئ معلوم جاز سوا كان ما صالح به مثل العوض الذي صولح به على وضعه او اقل
 او اكثر وكذا لو كان له مسيل ماء في ارض غيره او صيراب او غيره فضا على صاحب الارض صح
 ذلك بغيره لغيره جاز وان كان الخشب او الخيط قد سقط فضا على من بني على الا بعيد جاز
فصل ويلزم اعلا الجارين بناء سيرة تمنع مسارفة الاسفل لو كانت مسيرة قديمة
 فانهن متفانين يجب اعماد متفان الاسفل او اشتراكا بينهما ابي اجير مع الجارة الى السيرة فان كان
 سطح احد هما اعلى من سطح الاخر فليس لصاحب الاعلى الصعود على سطحه على وجه يشرف على سطح
 جاره الا ان يبنى سيرة يستتر كل تقدم ولا يلزم الاعلى سد طاقته اذا لم ينظر منها حاجر
 نظر من جهة جاره ويجبر السيرة على العادة مع شريكه في الاصل كالمسيرة فان اهدم حائطها
 او سقطها فطالب احد هما صاحب بئنايه معه اجبر فان امتنع اخذ الى حكم من ماله وانفق عليه
 فان لم يكن له عين ماله وكان له متاع باعه وانفق منه فان لم يكن له اقتدر من عليه وانفق
 السيرة باذن او اذن حاكم او بنية رجوع رجع بما انفق على حصة السيرة وكان بينهما كما كان
 قبل الهدم وان استهدم جدارهما او سقطها وخيف ضرره ففقه وجوب باقائه الى احد هما
 اجبره الحاكم وباتي في الخشب فمما تلف به وايضا هدمه اذن بغير اذن صاحبه فلا شئ عليه كما
 لو اهدم بنفسه وان اتفقا على بناء الخيط المشترك بينهما فاضين وملكه بينهما والتفتة كذا

مطلب

او قال الفيلسوف انا ابيعها واعطيكك ثمنها لم يملكه من قبله وان دفعنا الى الفيلسوف الثمن فبذلك لم يملك
 له الفسخ وصلى استاجر ارضنا للرجوع فافلس قبل مضي شيء من المدة ففلس جرحه ففسخ الاجارة وان كان
 بعد اقصاها او مضي بعضها لم يملك الفسخ تنزل بالمدّة من المدة المبيع ومضى بعضها ففسخ
 تلك بعضها ولو اكترى من اجل له مناعا الى بلد لم يملك الفسخ المكترى قبل حله فكذلك الفسخ
 وان اصدقا صدقة عنيا لم يفسخ نكاحها بسبب سخط صداقتها او نكاحها قبل الدخول فمرة تنصف
 الصداق وقد افلس وتزوج عين ماله من اجرة به بشرط ان يكون الفيلسوف حيا الى حين اخذها ولم ينفذ
 من ثمن المبيع شيئا ولا ابراء من بعضه ولسعة بجرحها ولم يملك على بعضها بطل ولا غيره
 فان تلف جزء منها كبعض اطراف العبد او ذهبت عينه او جرح او طويت البكرا وتلف بعض
 النكاح او اشهدم بعض الدار وخو لم يكن للبايع الرجوع وان باع بعض المبيع او وهب او وثقه
 ففسخه هذا ان كانت عين واحدة في مبيع وخو فانه كانت عينين كبكرا وخو بها وفي واحدة
 رجوع فيها ولم تنصف صفتها بما يزيل اسمها كنسج غزل وحذر دقيق وعمل زيت صابون وقطع
 ثوب قيصا وخي شمش ابر او عمل شريط ابر او طين حيا او حيا مضافا او عكسه او نوى
 ففتيت سخي او بيضا مضافا او خاوم خيطا بما لا يمتد ولا يتغير ولم يتغير بها حق من شفعة او جناية بان
 بشرى عبد لم يفسخ بعد تعلق ارض الجناية برقبته فان ابراء الغريم من الجناية ففسخ الرجوع
 وكذا لو استعمل كسيف او الدرعين حقه او رهنه وخو لكن ان كان الرهن اكثر من الدين فافضل
 منه رد على المالك وليس باية الرجوع في الفاضل وان كان المبيع عينين من جنس واحد اسماء ملكه البايع
 الرجوع في الاخرى كما اذا تلفت احدا العينين ولو كانت الرهات وضاعت تركته عن الدين وقد
 المرتهن برهنه ولو رهنه بعض العبد لم يكن للبايع الرجوع في باقية ولم يكن صيدا او ابايع جرحه فلا
 ياخذ له حال اجرامه ولم يزد في اداة متصلة كسكين وكبر وقلم صنعة وشاة وتنان وتجد دجل
 لان ولد تخان وجد شيء من ذلك منع الرجوع ووطى الشيب هالم تحلل وتزوج الامه لا يمنع
 الرجوع وبهي على نكاحها وبشرط ايضا ان يكون ابايع حيا وان كان الثمن هو جلا رجوع فيها فان
 خذها عند حلول الاجل فتوقف اليه ويصح الرجوع فيها وفي غيرها بالثمن على التراضي ففسخ
 بلا حكم حاكم اذا كانت الشروط ولو حكم حاكم بكونه اسوة العدم ما نقص حكمه بخلاف لا يفسخ الرجوع
 الى شروط المبيع من المهرنة والقدرة على تسليمه فلو رجوع في اقرصه وصار له فان قدر اخذها
 وان تلف من ماله وان تلفها حين استرجاعه بطل الرجوع عما زاد من الزيادة المتصلة كالولد
 والمهرة والكتب والنفقة لزال او نسيان صنعة او تركه او كبر او تغير عقله او كان ثوبا ففلس
 فلا يمنع الرجوع فيها خذها بجميع حقه والزيادة لبايع وان صبغ الثوب او وصرا اولت السويق
 فزيت لم يمنع الرجوع هالم ينقص بها والزيادة على قيمة الثوب هو السوق للفيلسوف ولو كانت
 السلعة صبغا فاصبح به او زينا فالت به او صا غير منسج بها بابا او جرحا ففسخ عليه او حشبا
 فسقط به ولا رجوع فان كان كصبغ والثوب لو ارجع في الثوب ولو كان الفيلسوف شريكا
 بزيادة الصبغ ففسخ به مع باقي الغرماء وان اشترى رقيقا وصا من واحد وسرها
 بها رجوع فيها وان غرس الارض او بنى فيها ففسخ الرجوع فيها ودفع قيمة الغراس والبناء فملكه
 او قلعه وصحان نفقه الا ان تختار الفيلسوف والعزم ما التعلل ويلزمهم اذ نسوا الارض و
 ارض نفقه الى اصل به وبغير به البايع مع الغرماء وله الرجوع فيها ولو قبل القلع ودفع قيمة
 الغراس والبناء او قلعه وان استعملوا من التعلل لم يجز عليه وان اباها القلع وادى دفع القيمة
 سقط الرجوع **فصل الحك الثالث** بيع المالك ماله وتسلم ثمنه على الغرماء ويجب عليه ذلك ان كان

مال

مال الفيلسوف من عينه حبس الدين فان كانت وجب ثمنه من حبس الايمان اخذوها وان كان فيهم من دينه
 من عين حبس الايمان وليس في مال الفيلسوف من حبسه ورهنه ان ياخذ من عينه الايمان جاز وان
 امسح وطلب حبس حقه اشترى له حبسه من الدين من حبس دينه ولو اراد الغريم الاخذ من المال
 المجموع وقال الفيلسوف لا اقصيك الا من حبس دينك فقدم ثمن الفيلسوف ولا يحتاج الى استئذان الفيلسوف
 في البيع لكن يجب ان يحضره او وكيله ويحضر الغرماء وان باعه من غير حضور رسم كلهم جاز وباعهم
 المالك ان يبيعوا مضافا بنا على المتاع فان شأنا بشفقة امضاه وان اختار الفيلسوف رجلا واختار
 الغرماء آخر او اشفقة منها فان كانا شفعين فقدم المتطوع فان كانا متطوعين فمضى احدهما الى الآخر
 وان كانا جعلا فقدم او ثقبها واعمرهما فان شأنا بقديم من يري ويستحب ان يبيع كل شيء في سوقه
 ويجوز في غيره وربما ادى الاجتهاد الى انه اصح بشرط ان لا يبيع بطن مثله المستقر في وقته او اكثر
 فان زاد في سلعة احد في مدة الخيار فمضى الاصل الفسخ وان كان بعد ذلك ومنه استجابه سوال المشتري
 الا قاله واستحب المشتري الاجابة ويجب ان يترك له من ماله ما تدعو اليه حاجته من مسكن وخادم
 ان لم يكونا عين مال الغرماء فان كان لم يترك له منه شيء ولو كان حيا جازا لكن ان كان له دارا يستغني
 باحدهما بيعت الاخرى وان كان له مسكن وامسح عن مسكن مثله بيع واشترى له مسكن مثله ورد الفضل
 على الغرماء وكذا ثياب كانت اذ ارضية لا يلبس مثله فان كانت اذ ابيعت واشترى له كسوة مثله
 لا يفضل منها شيء تركت وشروط الخادم الا يكون فنيصا ويترك له ايضا لخرقة فان لم يكن صاحب
 حرمته ترك له ما يتجر به لمؤنة المذكورة وينفق عليه وعلى من تلزمه نفقته من ماله بالمعروف وهو
 ان لم يكن له كسب يعني بذلك وان كان كسبه دون نفقته بطلت من ماله ويجوز من تلزمه مؤنة
 غير زوجته من ماله ان ماتت ماله على غيره كما تقدم وتكون في ثلاثة اقسام كل كان يلبس في حياته
 وتقدم في الرعاية وكسره في ثوب واحد وان تلف شيء من ماله تحت يد الاصل او بيع شيء من ماله
 واودع ثمنه ففلس عند الردع فمن ضمن الفيلسوف وبيدها ببيع اقله بقا والكسوة مؤنة فمبيع اول
 ما يبيع اليه الفيلسوف كالطعام الرطب ثم الحيوان ثم الاثاث ثم العقار ويبيع بقدر البذل وتقدم في
 الرهن نظيره ويعطى ماله وحافظ المتاع والتمن والحقا لئن اخرجتهم من مال الفيلسوف فقدم على دين
 الغرماء ان لم يوجد متبرع ونظيره ما يستدان على تركه الميت لمصلحة التركة فانه مقدم على الدين
 الثابت في ذمة الميت ويبدأ المحبني عليه ان كان الجاني عبدا لفيلسوف قبل الجاني كانت الجناية او جرحه ففسخ
 اليه الا قل من الارش او ثمن العبد ولا شيء له غيره وان لم ينف بارش الجاني وان كان الجاني الفيلسوف
 لمحبي عليه اسوة الغرماء بمن له رهن لازم فيقتصر بثمنه وان فسد له فضل ضرب به مع الغرماء
 وان فضل منه ففضل رد على المالك بمن له عين ماله او عين هو جرحه او مستاجرهما من ففسخ فافسح
 وكذا هو جرح نفسه وان بطلت الاجارة في اثناء المدة ضرب له بما جري مع الغرماء ولو باع شيئا او
 باعه وكيله وفضل الثمن ففضل ردده وخرجه مملعة مستحقة سواي المشتري الغرماء
 وان اجره او بيعها بعينه او شيئا غيرهما فمضى الفيلسوف لا جارة بالفسخ الا جارة بالفيلسوف
 انفسا المدة افسخت الاجارة وبغير مع الغرماء بقيمة الاجرة وان استاجر حلالا في الذمة
 لم يفسخ المجرع بالمشاير اسوة الغرماء وان اجر دارا لم يفسخ فافسح الفيلسوف والغرماء على البيع قبل
 انقضاء مدة الاجارة فلم يترك ويبعونه مستاجر فان اختلفوا فقدم قول من طلب جميع في اقل اداة
 استقر المستاجر بسلم المشتري وان اختلفوا على تاريخ جميع حقه تنقضي مدة الاجارة فلم يترك ولو
 باع سلعة ولو فكلا او حوزا فمضى ثمنها او لا لم يفسخ قبل تنقيصها فالمشتري احد الغرماء

حسن
 انظر هنا

وكان المستاجر الحق بالثمن التي استأجرها
 من الغرماء حتى يستوفي حقه فان
 فعلك البعير او فسد الدار

والرجح كله للمولى عليه والتجارة بما لها اول من تركها وله دفعه مضافا الى امواله من الرجح
وله ايضا عهده وهو دفعه الى من يجر به والرجح كله للمولى عليه وينبغي ان ينفذ في ماله
كما جبه سفره وخوف عليه او غيرهما ولو بلغا رهن ولا كفيل وبهما او باحدهما اولى فان تلف لم يضمن
قال القاضي ومضى الخطا ان يكون للرجح ماله في بلد من بلد آخر فيقتصر منه من رجح في
ذلك البلد ليعضيه به في بلد مقصد بل يكتفى بكونه في بلد آخر فيقتصر منه من رجح في
او غيرهما او يكونان في بلدان متباعدة ولا يحدده احد من قديمي كالمخطة ونحوها فتقضى
حوائجها بالسوس او شقق قيمته واسباة ذلك وان لم يكن فيه حظ لم يجز وان اراد ان يدفع ماله
تقضى له ثلثه اولى وان ادفعه مع امكان قرضه جاز ولا يضمن عليه وكل موضوع قلنا له قرضه
فلا يجزى الا للمخرج امين ولا يقضى له مودة ولا مكافاة ولا يقضى له وصي ولا حاكم منه شيئا وله
هبة بعوض ورهنه عند ثلثه في جبه ولو لم يجر بها شركاء العتق ولها وبناؤه بما جرت عادة اهل بلاده
به وفي المعنى وغيره فقلنا عن الاصل بيمينه بالاجب والطير لا باللب وان كان الشراء احظ من البنا
وهو صحت لغيره فقد جبه وله شراء الاصل بيمينه له ماله كغيره وتجرى صدقة بيمينه منها وتقدم
وصى كان خلط قوته ارفع به واليمين في الجنب وامكن في حصول الادم منه اولى وان كان افراده
ارفع به افراده ويجوز تركه في المكتبة وتعليمه الخط والكتابة والادب وما ينفعه واداء الاجرة
عنه وان يسلمه في صناعة اذا كانت مصلية ومهارة وحمله ليشهد الجماعة باجره فيها بلا اذن
حاكم اذا اراد المصلحة في ذلك كله وله بيع عقارها لمصلحة ولو لم يحصل زيادة على ثمن صكها
وانزاع المصلحة كيرة اما لا يحتاج الى ثقة او كسوة او قضاء دينه او مالا به منه وليس له ما
تدفع به حاجته او نحو في عليه الهلاك بغير اذن او خراب او نحو او يكون في بيعه غبطة وهو
ان يذل بغير زيادة كثيرة على ثمن صكها ولا يتقيد بالثمن او يكون في مكان لا ينتفع به او تفسد
قليل فيبيعه ويشترى له في مكان يكثر نفعه او يري شيئا يباع في شراه غبطة لا يمكن شراؤه
الا ببيع عقاره وقد تكون دار مرفوعة مكان بغير انقلام بالمقام فيها لسوء الجوار او غيبة
فيبيعه ويشترى له في بيوتها دارا بصلح له المقام بها والسبب في هذا لا يخص وان وضع لا
حدهما بمن يعين عليه ولا يملكه ففقدت لاعتسار الموصى له او غير ذلك وجب على الولي قبول الرخصة
والام بغير قبولها والولي ان ياذن للصغيرة ان تلعب بلعب غير مصورة اي بلا راس وله شراءها
من ماله بغير اذن ماله اولى وتقدم في سائر العورة بعضه وان لم يمكن الولي تخليصه من ماله
الا بدفعه الى وال يظلمه فله دفعه كل لو لم يمكن رد المصروف الا بكلفة عظيمة **فصل** ومن
بلغ سنه او حجب نأفانظر له له قبل وان ترك عنه الحجر فعدا ود السفرة او جبن اعيد الحجر عليه فان
ضيق السفيه ولم يبدل لم يجز عليه ولا يجز عليه ما لا ينفذ في امواله الا الحاكم ولا ينفذ عنه الا
بحكمه ويحجب الكبير اذا اختل عقله حجر عليه بمنزلة المجنون ومن حجر عليه استجابه اظهارة عليه ولا
شهاد عليه لتجنب معاصلة وان راى الحاكم ان يامر ضاذا ينادي بذلك ليعرفه الناس فخل
ولا يصح تزوجه الابا ذن وليه ان لم يكن حيا جاز اليه والاصح وتيقيد به المثل وان عضله الولي
بالزواج استقل فلو علم انه يطلق استمر له امة وياقوتة ويحج وليه له وينفق عليه ويكس بالمعروف
فان افسد ذلك عقله جاز كل تقدم في الصبي والمجنون ويصير تدبيره وصيته لا عمقه وجمته
ووقته ولا كفاية بالقصاص والعفو على ما لا يصح على غير ما لا يصح استيلاؤه وتعتق
الامة المستقلة به بجهته وان اتمجد او طلق زوجته او خلفها بماله وليت مدحكه في الحال وان
قبض عرض الخلع لم يصح قبضه فلو تلف لم يضمن ولا تبطل الشاة بغيره اليه بوجع خارجه والظاهر

مما لا يبيع بيمين

ولعانه ونفي النسب به وان اقر بما يوجب القصاص وطلب اقامته كان له به استيلاؤه فان عمل
على مال صحيح والصواب الا يجب المال في الحال وسقط القصاص وان اقر بنسب ولد صحيح وان صحت
احكامه من النفقة وغيرها كنفقة الزوجين ولا يفرق كسفيه زكاة ماله بنفسه بل وليه ولا
يصح تركه ولا حوالته ولا حوالته عليه ولا حوالته ضامنه ولا كفالة وتصبح منه ثمة زكاة عبادته بدينه
من حج وغيره لا تقدر عبادة ماله وان احرم الحج فزاد صحيح والنفقة من ماله تدفع الى ثمة ينفق
عليه في الظاهر وان كان نظرا وكان ثمة نفقة في السيف كنفقة في الحضر او ازيد لكن يكتسب ارايه
لم ينفقه وليه ودفع النفقة الى ثمة كالمقدم والا فله بحمله ويحكم بالصيام كالمحصر وتقدم
في كتاب الحج فان لم يمت كفارة عين او كفارة عينه كالف باصوم وان اعتق او اطعم لم يجز به
ولم ينفذ فان ترك عنه الحجر قبل ان ينفذ كمن ينفذ به السيد لان ثمة بعد التكفير وان اقر بماله
صحيح ولم يملكه في حال حجده وحكم بصر في ولي السفيه كحكم بصر في ولي الصغير والمجنون **فصل**
ولولي المحتاج عليه الحاكم وامينه ان ياكل ماله المولى عليه الا قد من اجرة مثله او قد ركنا به
ولو لم يقدره حاكم ولا يملكه عوضه اذا ليس وان كان غنيا لم يجز له ذلك اذا لم يكن باقانا قرضا
للولي ان ياكل شيئا جاز له اخذه حيا ناولا مع غنايته ولا يتبا في صحن الشيم ان كان يخلقه وياكل
ناظ وقد يجرى في بعضا وظاهره ولو لم يكن صحنا جازا في القواعد وقال فيمن لم ياكل اخذ اجرة عمله
مع قرضه والوكيل في الصدقة لا ياكل منها شيئا لاجل العمل وصلى زال الحجر فادعى على الولي نقدا
او ما يوجب ضلما ناو حقه بلبينة فقول ولي حتى في قدر نفقة عليه وكسوة او على ماله وعقاره
بالمعروف من ماله ماله لم يملك كن به او جاز له عادة وعرف كمن لو مال الرضي اتفقت عليه ثلاث سنين
ومال الشيم بلبات اي منه سنتين واتفقت على ماله ان هو قد فقل الشيم ويتقبل قول ولي
ايضا في جوده مروية وعظيمة ومصلحة وتلف ونحوه عند حاكم ويتقبل قوله في دفع الماله اليه
بعد رشده وعقله ان كان صغيرا والا فلا وليس للزوج حجر على امرأته الرشيدة في تبرع بشيء
من ماله ولو زاد على الثلث **فصل** لولي حميد وسيد عبد الاذن لهما في التجارة فبئسك
عنهما الحجر فبما اذن لهما فيه فقط وفي النزع الذي اصر به فقط وظاهر كلامهم انه كضارب في
البيع نسيتهم من حوله وان اذن له ان يشترى في ذمته جاز ويصح امره بقره ما اذن لهما
فيه وليس لاحد منهما ان يبيع كل فيما يبيع له صكها بنفسه وان اذن له في جميع انواع التجارة لم يجز
ان يجر نفسه ولا يبيع كل لغيره ولو لم يبيع عليه وان وكل فوكيل وصلى عند سيد ثمة انقل
وكيله والمجنون والطفل دون التمييز لا يصح بصرهما باذن ولا غيره ويصح شراء العبد من يبيع
على سيد له حم او غيره بشرط امرأته سيدة وزوجه حاجته المال وينفقه نكاحها وان
راه سيد او وليه يبيعه فكم ينهم لم يصر ما ذونا له واذا اضر في غير الماذون له يبيعه او شرا
بعين المال او في ذمته او بقرض لم يبيع ثم ان وجد ما اخذ منه جميع او غيره فله به اخذه منه ومن
السيد ان كان بيده وحيا كان فان تلف في يد كسبه او غيره رجح عليه بذلك وان ساكان
متعلقا برتبة العبد وان اهلكه العبد تعلق برتبة يديه سيدة او يسلمه ان لم يفتنه فان
اغتنه لم يمسك السيد الذي عليه عبد العتق لا ارش الحناية كله اذا كان اكث من قيمته ويضمنه
عكبه ان كان صكها والا بيمينه ويتعلق دين ما ذونا له في التجارة بذمة سيدة بالغا ما بلغ
حكم ما استدان او اعتد منه باذ السيد حكم ما استدان له للتجارة باذنه بربط الاذن بالحجر على
سيدة وصوته وجنونه المطبق ويتعلق ارض حنا ياله ويقيم متلفا بقرضه وسواء كان ما
ذونا له او لا ولا فرق في حاله من الدين بين ان يكون في التجارة الماذون فيها او فيما لم يوذون

ما يقبل فيه قول الولي

له فيه مثل ان ياذن له في التجارة في البئر فيجوز في غيره لانه لا ينكح عن التغريب او يظن ان سار له
ما ذ وناله في ذلك ايضا واذا باع السيد عبده الماذون له شيئا لم يصح واذا ابتاع عليه
دينه او ارش جنايته لم ملكه من له الدين او الارش سقط عنه ذلك وان حج عليه وفي يده مال
لم اذن له فاقطعه به صح ولا يملكه عبد بملكه ولا غيره ولا يملكه في كتاب الزكاة وما كسب عليه
مكاتبه فليس له وله ما كسبه عبد ولو لم يثبت كونه ماذونا له ومن وجد بها الشراء من غير
عيب فقال انا غير ماذون في التجارة لم يقبل ولا يباع من صفته الا في مثل ما يباع من ماله ولا
يطلب اذنا باق وقد يبيع رايلا وكماله وحريته واسر وجسمه بدينه وعصب ولا يصح بيع
ما ذون له به رايلا وكسوة ثياب وخيما ويجوز له هدية ما كسبه او اعاره دابة وعمل دعوة
وخو به بلا اسراق ولغيره ما ذون له الصدقة من قوته به عفيف وغيره اذ لم يضر به والمراة
الصدقة من بيت زوجها بغير اذنه بخلافه الا ان يمنها او يكون بخلافه فتسكن في رضاه فيجوز
فيها كصدقة الرجل بطعام المرأة فان كان في بيت الرجل من يقوم مقام امرائه تجارته
واخته وغلامه المتصرف في بيت سيده وطعامه فهو كزوجته وان كانت المرأة صغرة من
التصرف في بيت زوجها كالتى يطعمها بالفضل ولا يمكنها من طعامه فهو كالزوجة بالفضل
باب الوكالة وهي استئابة جازية التصرف في ملكه فيما قد خله النيابة وتصح بكل قول
يدل على الاذن كالكسك او فوضت اليك او اذنت لك في امره او اعطته او كاتبه وخو ذلك و
كل قول او فعل من الوكيل يدل على القبول ولو لم يعلم به او يصح قبولها على الغير والساجي بان
به كلفه في بيع شئ فيبيعه بهد مسنة او يبلغه انه وكيله منه شهر فيقول بثلث وكذا ما يراه القود
التي يذ كسركه ومضاربة ومساواة وخوها في ان القبول يصح بالفعل ولو ابي الوكيل ان يقبل
فلكل له نفسه ويعتبر بغيره وكذا قال في الانتصار فلو وكل زيد او هولا بغيره او لم يعرف
الوكيل هو كلفه لم يصح وتصح موثقة ومعلقة بشرط نحو اذا قدم الحاج فافعل كذا او اذا جاء الشتاء
فاستأجر كذا او اذا اطلب اهلي منك شيئا فادفعه اليهم واذا دخل رمضان ففعل كذا وكذا
او غانت وكيلي وخو ولا يصح التوكيل في شئ الا من يصح تصرفه فيه لنفسه سوى توكيل العتيق
وخو في عقد ما يحتاج الى روية وتقدم في جميعه ومثل الموكل سوى توكيل جازية واجد الطول
في قبول كساح امه لمن تباح له وتوكله عتيق في قبض زكاة كفتير وقبول كساح اخته وخوها من
ابيه لاجل بي وطلاق امرائه نفسه او غيرها بالوكالة فيصح فيه من ولا يصح في بيع ما يملكه و
لا طلاق من يتزوجها ولا توكيل العبد والسفينة في غير ما يملكه وتصح وكالة الممثلة باذن وليه
كغيره باذنه ويصح التوكيل في كل حق ادمي من العقود والفسوخ حاصرا كان الموكل او غائبا
ولو يبيع رضى الخصم حتى في صلح واعداد وليس توكيله في باقرار ولا بد من تعيين ما يقدره و
الارجع في تنسيه الى الموكل ولو اذنه ان يقصد بجال لم يجز له ان ياخذ منه لنفسه اذ كان
من اهل الصدقة ولا لاجل العمل وتقدم في الحج ويصح في عتق وبراءة ولو اقره بيمين وعمله وملكها
لا نفسها بالوكالة الحاصلة لا العامة وتقدم في الحج ويصح في عتق وبراءة ولو اقره بيمين وعمله وملكها
عبيده او امرائه في طلاق نسائه لم يملكه العبد العتق نفسه ولا المراة طلاق نفسها وان وكله
في ابراءه ما لم يكن له ان يبيعه نفسه كل ولو كله في حبسهم لم يملكه حبس نفسه ويصح في طلاق
ورجعه وحواله ورهقه ومعتق وكفالة وشركة ووديعة ومضاربة ومساواة
واجارة وقرض وبيع وهبة وصدقة ووصية وكفالة وتبني وافتاق وعتق وحكومة
وابتات حق وصحابة فيه ومملكة بها حات من صيد وحشيش وخو بها سوى ظاهر ولعان واما

ونذروا

ونذروا ولا وصاية وتقسيم بين زوجات وشهادة والتقاط واغتنام ومعصية وجزية و
رضاع وخو صلا لا تخله النيابة وله ان يوكل من يقبل له النكاح لكن بشرط الصحة عقده
تسمية الموكل في صلح العقد فيقول قبلت هذا النكاح لقنا او لموكلي لقنا فان قال قبلت النكاح
وقضى انه قبله لموكله ولم يذكر له يصح وله ان يوكل من يذ وج وليته ولو غير صحيح لان ولايته
لا يثبت بالشرع من غير جهة المرأة والذي يعنى اذنه فيه وهو التزوج وهو غير مانع كل فيه
ويأتي في اركان اذا كان الوكيل ممن يصح منه ذلك لنفسه ولو لم يثبت الا توكله جاز واجد الطول في قبول
نكاح امه لمن تباح له فيصح كل تقدم ويصح في كل حق قد خله النيابة من العبادات كغفرته
صدقة زكاة ونذر وكفارة وحج وعرة وكفالة طلاق تدخل بها لهما بخلاف عبادته بغيره
محضة كصلاة وصوم وطهارة من حدث وخو كصلاة وصوم والصوم المنذر ولا يفعل عنه الميت
وليس ذلك بوكالة ويصح قوله اخبر زكاة مالي من مالي وتصح في ابنت الحدود واستئابة
وله استئابة وحضرة من كل وعينه ولو في خصاص وحد قذف ولا ولي محض ربه منيها وليس
لوكيل توكيد فيما يتولى مثله بنفسه الا باذن موكله الا ان يقول له اصنع ما شئت او تصرف
كيت شئت فيجوز وان اذن بعين ان يكون الوكيل انساني اصينا اجمع تعيين الموكل الاول
فان وكل اصينا فصار خائفا فعليه عز له وكذا وصي يوكل وحاكم يتولى القضا في ناحية فيستتيب
غيره وما يجز عنه ككسركه له التوكيد في جميعه كسركه فيما لا يتولى مثله بنفسه وتكون من توكله
وكيل الوكيل وان قال الموكل للوكيل وكل عتقك صح وكان وكيله وكيله وان قال وكل عتيق او طلق
صح وكان وكيله موكله وحديث قلنا ان الوكيل الثاني وكيل الموكل فانه يتصرف بعزله وبغيره وخو
ولا يملك الوكيل الاول عز له ولا يتصرف بعزله وكيله الوكيل فانه يتصرف بعزله وبغيره
بغيره وكذا اوص الى من تكيهنا وصيا في ولا يوص ولا يوص ولا يوص ولا يوص ولا يوص ولا يوص ولا يوص
باذن سيده ولا يصح بغير اذنه ولو في ايجاب النكاح وقبوله وان وكله باذنه في شرا نفسه من
سيده او شرا عبده صح فلو قال استأنت نفسي لزيد وصدقا صح ولزم زيب الثمن وان جاز
صدقه السيد وكذا به زيب نظرات فان كان به في الوكالة حلف وبيع وللسيد فسخ البيع واستر
عبده وان صدقة في الوكالة وقال ما اشتريت نفسك ثا لي فافعل قول العبد وان قال كسيت
ما اشتريت نفسك الا لنفسك فقال بل لزيد فكذا به عتق ولزم صد الثمن في ذمته للسيد والمكاتب
ان يوكل فيما يتصرف فيه بنفسه وله ان يتوكل بغيره وليس له ان يتوكل بغيره جليل الا باذن سيده
فصل والوكالة عقد جائز من الطرفين يتصل بفسخ احدهما فلو قال لوكيله كل عتقك
فقد وكلتك مني الوكالة الدورية وهي صحيحة الغل بملكها وكلتكم فقد عزتكم فقط وهي صحيحة
معلقة بشرط وبطلت الوكالة بموت الموكل او الوكيل لكن لو وكل ولي البيت وناظر الوتف او عتقا
عتقا جازا غيرهما كالشركة والمضاربة لم يفسخ بموته لانه متصرف في غيرهما ويتكلم بخبر
مطلق من احدهما وبالحج عليه لفسقه فيما لا يتصرف كسفيه فيه وبفلس موكله فيما حج عليه فيه
وبفسق منها فيما فوط كاجاب في نكاح وان كان وكيله خي شتر ط فيه الا صانته كوكيله ولي
البيتيم حولي الوقت على المساكين وخو الغل بنفسه وعتق موكله وكان كذا كل عقد جاز
من الطرفين كسركه ومضاربة وجعالة وياقي ولا يتكلم بالعلم والسكر الذي يفسقه به في غير
ما ينافيه ولا بالاعانة والسقاي كلبس ثوب وركوب دابة وخو بها ويصير بالعتق ضامنا
لموكله في بيع ثوب فليس به صار ضامنا اذ اباعه صح ببيع وبه منيها فاذ اقتض الثمن
كانا مانعة في يده غير مصحون عليه فان رد عليه بغير عاد الضمان ولزم دفع اليه مالا وكله ان

هذا

النكاح

البيع

شفا
نکته دله

[illegible]

ومن وكل في شراعه
 من وكل في شراعه
 من وكل في شراعه
 من وكل في شراعه

مسألة اقرار
 الموكل ببيع

طالبه واخذ ولم يورث له الموكل **مسألة** وان وكل في شراعه فاشترى او وجد له مبيعاً
 فله الرد قبل اتمام موكله وان علم بمبيع قبل حشر فليس له شراؤه وان وكل في شراعه
 الا ان يبيع له في موكله ان يبيع له في موكله او يبيع له في موكله او يبيع له في موكله
 البين فاشترى له في موكله او يبيع له في موكله او يبيع له في موكله او يبيع له في موكله
 ببيع فيها باعه وان امره ببيع في سوق يبيع فيها باعه به في آخر صح ان لم يبيعه ولم يكن له فيه
 عن ض وان قال بعه من زيد باعه من غيره لم يبيع وان وكل في التصرف في زمن موكله لم يملك
 التصرف قبله ولا بعده فلو قال بعه في عقد المبيع قبله ولا بعده وان وكل في بيع مبيع ملكه
 تسليمه ولم يملكه قبض منه فان قبضه لم يملكه في كل موطن المبيع مستحق او مبيعاً محكماً واهين
 الا ان ياذن له في قبض البين او يذله عليه من يذله في بيع في سوق غائب عن
 الموكل او موصى ببيع المبيع بترك قبض الوكيل ويحق له قبضه من موكله وان اذ اقبض
 الوكيل او موصى ببيع الموكل وكذا الحكم في قبض سلعة وكل في موكله وان امره بقبض دراهم او دينار
 لم يصارف بغيرها ذنا وان اخذها اساء ولم يضمن ولا يسلم المبيع قبل قبضه من حيث كان
 القبض او قبضه بغيره فان سلمه قبل قبضه ضمنه وكذا الوكيل في شراؤه قبض مبيع وان كان له عند
 ملك ان يذبح ليقبض ويحق له قبضه من موكله وان وكل في شراؤه ملكه تسليمه من غير ان
 تسليمه بلا عن رضخه فان اشترى من غيره فله قبضه من موكله وان وكل في شراؤه ملكه تسليمه من غير ان
 دلت قدينة على ذكركه بعدة عن موكله ويحق له وان وكل في بيع مبيع فله قبضه من موكله
 المبيع لم يبيع ولم يملكه ولم يملكه المبيع في كل قليل وكثير لم يبيع وان وكل في بيع ماله كله
 او ما شاء منه او المطالبة بحقوقه كلها ولا يراى منه الا ما شاء منها صح وان قال اشترى لي
 ما شئت او عباداً ما شئت لم يبيع حتى يذرك النوع وقد راعى وان وكل في بيع ماله كله
 صح وان جهل الموكل والوكيل وان وكل في الخصومة صح ولم يكن قبضه في القبض ولا في الاقرار
 على موكله كما تواراه عليه بقدر وقد في كل قول وفي هذا لا يبيع منها مبيعاً وفي القبض لا يبيع
 الوكيل من علم ظلم موكله في الخصومة ولا شك في ما قال وكل الوكيل ظلمه ايضا ولا يبيع
 حبل القدر به مع ظلم ظلمه وان وكل في القبض كان قبضه في الخصومة وان وكل في قبض الحق
 من اثنان قبض قبضه منه او من وكيله لا من وارثه وان قال اقبض حتى اذن لي عليه او قبضه منه
 او من وارثه وان قال اقبضه اليوم لم يملك قبضه عند اذنيه وان كان له موكله وان
 امره ببيع ثياب الى قصار معينين فذبحه وسلبه لم يضمنه وان اطلق المالك ودفعه الى من لا يعرف
 عينه ولا اسمه ولا مكانه فقبضه فله قبضه ولو وكل في شراؤه حنطة او طعام شرعي برفق لا يتيقن
 وان وكل في الابراج فادع ولم يبيعه لم يضمن اذ انكر المودع وان وكل مودعاً او غيره في
 قضاء دين ولم يصره بائناً فقبضه في غيبته ولم يبيعه فانكر الغريم ضمن الوكيل قال في البيع
 وعينه سواء صدقة الموكل او كذا لم يملك له امره بالاساءة فلم يفعل الا ان قبضه حفرة الموكل
 او ياذن له في التصرف بغيره وان قال اشترى مني ثياباً او اذن مني بغيره او قبضت
 قبضت ثياباً فاشترى الموكل فله قبضه **مسألة** والوكيل امين لا ضمان عليه فيما تلف
 في يده من ثمن وصيئة وغيرهما بغير تصرف ولا تعد سواء كان يجعل ام لا فلو قال بعت ثياباً
 وقبضت الثمن فاشترى الموكل او قال بعت ولم يقبض شيئاً او اختلفا في ثمنه او تعد بظهره في
 الحفظ او حيا لغيره امره موكله مثل ان يذبح على انكر حبله على الدابة فلو قتلها او حلت عليها
 شيئاً لنفسه او قتلها في حفظه او لبست الثوب او امره بترك برد المال فلم تفعل او ادعى

مسألة
 الموكل ببيع

الموكل

مسألة

الموكل من غير تصرف ولا تعد سواء كان يجعل ام لا فلو قال بعت ثياباً
 سبيل الا هاتين كاذب والوصي والامين المالك والمشتري والمشتري والمشتري والمشتري
 اقراره بان يذبح في كل ما وكل فيه ولو في عقد النكاح ولو وكل في شراؤه فاشترى له او اختلفا
 في قدر المبيع فقال اشترى به بالث فقال الموكل بغيره فله قبض الوكيل وان اختلفا في رد
 عين او ضمانها الى موكله فله قبض الوكيل مع عينه ان كان مبيعاً او وصي وعامل وقت وظاهر
 متب عين لا يجعل بينهما ولا اجبره واستاجر وبيع في يده او في يده موكله ولا يورث
 وكيل في دفعه الى موكله او ورثته ولا يورثه في دفعه الى موكله الى غير من ائتمنه باذنه وكذا ان
 كل من ادعى الرد المبيع من البيعة وما ادعى من وكيله وورثته ومطارد ومودع او تلف
 في دس طاهر كمن يورثه من مبيع جيبش ويحق له قبض الوكيل الا ببيعة تشهد بالي دس في ثوبه انما فيه
 يتبدل قوله في التلف وتقدم في الرقن ولا ضمان بشرط وان قال وكيل او مضارب اذنت لي في البيع
 بشيء او في الشرا بكذا او اذنت لي في البيع بغير نقد البند فاشترى او قال وكنت في شراعه فقال
 بكذا او اختلفا في صفة الا ذن فله قبضه ولو وكل في بيع مبيع فله قبضه من موكله
 اذنت في بيعه الا انما خصه الوكيل والمشتري فله قبض المبيع وله ماله من مبيع كسأه منه با
 لعين ان كان باقياً بغيره ان تلف قال اخذ العتمة من الوكيل رجع على المشتري بها وان اخذها
 من المشتري لم يبيع حتى يرد واذا قبض الوكيل من المبيع فله قبضه من موكله لا يملكه تسليمه
 قبل ظلمه ولا يضمنه با غيره فان اخذ رده مع امكانه ظلمه بعد قبضه منه وان وعد رده
 لم يذبح في يده رده قبل ظلمه او ان كان تلف لم يقبل قوله ولو ببيعة وان صدقه الموكل برك
 وان لم يبعده برده لكن ماله او ماله مع امكانه لم ادعى الرد او التلف لم يقبل قوله الا ببيعة
 وان انكر قبض المالك لم يثبت ببيعة او اعترف فادعى الرد او التلف لم يقبل ولو اقام به ببيعة
 فان كان حجي دة انكره لا يتحقق على شيئا او ما انكره عند شي سبيع قوله الا ان يذبح رده او تلفه
 بعد قوله ما انكره عند شي وان قال وكنت ان اذن ورج كذا فله قبضه وصدقة المرأة
 فانكره فله قبض المالك بغيره بيمينه ويمينه ان لم يذبح ورجها ولا يملك الوكيل شيئاً ولو مات
 احداهما لم يبيعه الاخر في اذنه المرأة وانكره حلف وبرى لا يذبح الصداق في ذمته
 ولو ادعى ان فلاناً الفايك وكله في تزوج امرأة فتمت ورجها لم يذبح الفايك لم يذبح المرأة
 الا بتصديق المصلحة الورثة او يثبت ببيعة وان اقر الموكل بالوكيل في التزويج وانكره ان يكون
 الوكيل تزويجاً فله قبض قوله الوكيل يثبت التزويج وان وكل ان يزوج له امرأة فتمت ورج
 له غيرها او تزويج له بغير اذنه فله قبض قوله الوكيل يثبت التزويج وان وكل ان يزوج له امرأة فتمت ورج
 باع ماله غيره بغير اذنه فانكره المشتري او قال المشتري انكره بعت ماله غيرك بغير اذنه
 فانكره بايع وقال بعت ماله او بعت ماله موكلي باذنه فله قبض الموكل وان اثنى البايع والمشتري
 على ما يملك البائع وقال الموكل بغيره فله قبض قوله ولا يذبح ماله من العرض ويجوز الوكيل
 يجعل ماله بغيره ويجوز جعله وسحق الجعل مع الاطلاق قبل قبض الثمن ماله بشرط عليه الموكل ولو قال ببع
 ثيابي بعشرة فان ادفعها صح ولا يصح جعل مجهول ويصح بقرنه بالاذن وله اجرة ماله واذا
 قال لرجل اشترى لي بدينار عليك طبا ما او اسلف لي الف من ماله في كذا طعام ففعل لم يبيع فان
 قال اشترى لي في ذمتك او اسلف لي الف في كذا طعام فقبض الثمن عني من ماله او من الدين الذي
 لو عليك صح ولو كان له علم رجل دراهم فارسله ليرسله لا يقبضه ففعل اليه مع الرسول دينار ففعل
 مع الرسول من ماله باع لا يذبح ماله بقرنه الا ان يخبر الرسول العبد لم يذبح دينار الذي اذن له

مسألة
 الموكل ببيع

في قبض الدار عن الدار لم يكونا من ههنا الرسول ولو كان لرجل عند اخر دنائره وكما في قبض
 ان رسول الله اخذ دينار او ثوبا فاخذ دينارين وثوبين مضاعفت غنمته في الثوب والدينار الا ان
 على ابي عبد الله الذي اعطاه الدينارين والثوبين ويرجع به على الرسول واذا وكله في قبضه من وجه
 وتعلق الى داره او في بيع عبده او في قبض دار له في يد رجل لم يغاب فقامت الزوجية البينة
 انه طلق والعبد انه اعتقه ومن غلبه الدار انه ملكه فانه زالت الوكالة وان وكله في قبض عبده
 لم يثبت سببه الغزل الوكيل ولو باع له وكيله ثوبا فوكله المستعير منه في مدة الخيارين
 فهو لصاحب الثوب لانه من ياد في الثوب فله في **فصل** فان كان عليه حق او
 غلته وديعة لاسنان فادعى آخر انه وكيل صاحب في قبضه فصدقه لم يلزم منه الدفع اليه وان
 كذب لم يستحق كد عوى وصيته به فان دفع اليه فأنكر صاحب الحق الوكالة تخلف ورجع على الدافع
 وحده ان كان ديناره على الوكيل مع بقائه او قد يده في ثوب او ثوبين بطه وان لم يثبت فيه مع ثوبه
 يرجع الدافع وان كان عينا كودية ونحوها فوجدها اخذها وله مطالبة من شاء برد ههنا
 طالب الدافع فله دفع مطالبة الوكيل بها واخذها من يده وان كانت ثابته او تقدر برد ههنا بقدر
 من شاء ههنا ولا يرجع بها من ضمنه على الآخر الا ان يكون الدافع مدعيا الى الوكيل من غير قصد
 فيه جع على الوكيل وان ضمن الوكيل لم يرجع على الدافع وان صدق كذا ان كان الوكيل بقدر ثوبها او ثوبا
 استحقا الصلحان عليه فان ضمن لم يرجع على الدافع رجوع عليه ولو شهد بالوكالة
 اثنتان فقال احدهما قد عزله لم تثبت الوكالة فان قاله بعد حكم الحاكم بصحتها او قاله واحد غيرهما
 ثبتت فان قال لاجلها كان قد عزله ثبت الغزل وان شهد بها ههنا وكله يوم الجمعة بوشا ههنا
 وكله يوم السبت او شهد احدهما انه وكله بالعبودية والاخر انه وكله بالبيع او شهد احدهما ان قال
 وكلتكم والاخر انه قال اذنت لكم في التصرف او انه قال جعلتكم وكلاهما لو جعلا لم تتم الوكالة
 وان شهد احدهما انه اذن بوكيله يوم الجمعة والاخر انه اذن يوم السبت او شهد انه اذنه عند
 بالوكالة بالبيع والآخر انه اذنه بالعبودية او شهد احدهما انه وكله والاخر انه اذنه في التصرف
 او قال احدهما انه اذن عند يده انه وكله وقال الاخر انه شهد انه اذنه عند يده انه اذنه
 او صلى اليه بالتصريف في حياته تمت الوكالة بذلك وان شهد احدهما انه وكله
 في بيع عبده وشهد الاخر انه وكله وشهد الاخر انه وكله في بيعه وقال لا تبعة حتى تتشاورا
 او شئت صرقلنا لم تتم الوكالة وان شهد احدهما انه وكله في بيع عبده والاخر انه وكله في بيع
 عبده وجاز بيع حكم بالوكالة في العبد وكذا الوكيل احدهما انه وكله في بيعه لزيد والاخر انه وكله
 في بيعه لزيد وان شهد لزيد ولا تثبت الوكالة والغزل بخبر واحد فان شهد اثنتان بلا دعوى
 الوكيل ان فلانا الفأب وكل فلانا الى طرف فقال الوكيل ما علمت ههنا او انما تصرف عنه ثبتت الوكالة
 وان قال ما علم صدق الشاهدين لم تثبت وكالته وان قال ما علمت وسكت قيل ففسر فان
 فسر بالا ول ثبتت وان فسر بالثاني لم تثبت وتقبل شرا ذلة الوكيل على موكله وله فيما لم يملك
 فيه فان شهد بما كان وكيله فيه بعد عزله لم يقبل ايضا سواء كان خالصا فيه بالوكالة او لم يكن
 واذا كانت امة بين نفسه ففسر ان زوجها وكل في طلاق او شهد ابعزل الوكيل في طلاق لم
 يقبل ولا تقبل شركة ابني الرجل ولا ابويه له بالوكالة ويثبت الغزل بها لانهما شهدان لمن
 لا يدعيها فان قبض الوكيل غنم الموكل ادعى انه كان قد عزل الوكيل وان حقه باق في ذمة الغنم
 وشهد له اثنا لم يقبل شهادتهما وان ادعى ملكا بالوكالة ففسر له سببه او ابنا سببه او
 ابواه لم يقبل واذا حضر رجلان عند الحاكم فادعى احدهما ان الآخر وكله ولم يسمع شهادته ان مع الحاكم

ثم غاب

ثم غاب الموكل وحضر الوكيل فقدم خصم الموكل وقال انا وكيل فلان فأنكر الخصم كونه وكيله لم يسمع عناه
 حتى تقدم البينة بوثاقه لان الحاكم لا يحكم بعلمه ولو حضر رجل واحد على غائب مالا في وجه وكيله
 فأنكره فاقام بينة بما ادعاه حلفه الحاكم وحكم له بالمال فاذا حضر الموكل وحلف الوكيل وادعى انه
 كان قد عزله لم يثبت في الحكم وان ادعى ان صاحب الحق اخل به فكله عوى وكالة وصيته على ما
 تقدم والله ادعى انه مات وانا وارثه لا وارث له غيري لزمه الدفع اليه مع التصديق لا الاظهار
 ولبث هم العيين مع الاقرار انه لا يعلم صحة ما قال عينا كان او دينا وديعة او غيرها ومن طلب
 منه حق وامتنع من دفعه حتى يشهد القاض على نفسه بالتبطل وكان الحق عليه بغير بينة لم يلزم
 القاض الا سلفا وان كان الحق ثبت ببينة وكان من عليه الحق يقبل قوله في الرد كالمودع والوكيل
 بغير جعل فكن كذا وان كان حلفا لا يقبل قوله في الرد او يخلف في قبول قوله كالفأب وللشخص
 والمدعيان لم يلزمه تسليم ما قبله الا بالانكسار وضمن استبد على نفسه بالتبطل لم يلزمه تسليم الوثيقة
 بالحق الى من عليه الحق وتقدم بعض في الرد وان شهد بالوكالة رجل واحد وان شهد رجلان
 معه ثبت ذلك ان كانت الوكالة في المال ومن احبب بى كالة وظن صدقه قصر في وظيفته **كتاب**
الشركة وهي اجتماع في استحقاق او تصرف **فصل اول** في شركة اهل الكرم
 عرفوا وشركتهم هي وثنى ومن في معناه قلنا اهل الشركة ككتابي ولو غير ذمي لزمه العمل بالادب
 الا ان يلي المسلم التصرف وهي **فصل** لا يصح شريكها الا من جاز التصرف **فصل**
 شركة الغنم بان يشترط اثنتان فالكسار بما لهما ليهما فيه بيد شريكها او بغيرها
 بشرط ان يكون له من الربح اكثر من ربح صاحبه بلا عمل بما يدل على رضاها بمصير كل منهما
 لهما ولو **فصل** ان يكون المالان معلومين فان اشتركا في حق المطب بينهما شانهما صح
 ان عليهما قدر ما لهما من المال في الشركة كذا ربة مثلا يصح على غائب ولا في الذمة
 ولا على جهول وهي غنم ومضارب ويغني لفظ الشركة على اذن صح في التصرف وينفذ تصرف
 كل واحد منهما في المالين بحكم المالك في نصيبه والوكالة في نصيب شريكه ومنه ان يكون راس المال
 وراهم او دنايت فلا تصح شركة الغنم ولا المضاربة بعد من ولو ملكيا ولا بقرته ولا بقرته الذي
 اشترى به ولا بقرته الذي سيباع به ولا بمشقة كسرا ولا فوسر ولو نافقة ولا فقة وهي
 التي لم تقرب ولا اشر ههنا وفي الدبا وغيرهما لغش مبين لمصلحة كجة ففقت وطخها في دينار ومضارب
 ان يشترط لكل واحد منهما جزء من الربح مساعا معلوما كصنف او ثوب او غيرهما سواء بشرط
 الكل واحد على قدر ماله من الربح او اقل او اكثر فان قال الربح بينهما ثلثا صفا كان لم يذكر الربح
 او شرط لاحدهما في الشركة والمضاربة جزء جهول او درهم معلوم او ربح احد الثوبين او واحد السفرتين
 او ربح تجارة في شهر او عام بعينه او جزء او عشرة دراهم او جزء الا عشرة دراهم او دفع اليه الغنم
 مضاربة وقال كذا ربح نصفه لم يصح العقد وكذا اصنافا ومن ارعة ولا يشترط حلف المالين ولا
 اثنا فاما قدرا وجنسنا وصنفه فلو ثما احدهما قبل الحلف او خسرها وعليها ولو اخرج احدهما
 دراهم والاخر دنانير او احدهما مائة والاخر مائةين او احدهما ثمانية والاخر ثمانية عشر او ربح
 الدراج يرجعان بما اخرجاه من مالهما يملك منهما بعد عقد الشركة فبينهما عاهاما يشترط
 لنفسه من لهما والقول قوله في ذلك وان تلف احد المالين ولو قبل الحلف ففصلهما منها والوصية
 على قدر المال **فصل** ولكل منهما ان يبيع ويشترى مساومة ومراجه وتولية ومواضعة
 ويقتض ويقتض ويطلب بالدين ويخاضع فيه ويحبل ويحبال ويؤجر ويؤجر ويؤجر بالعباد لوط

ماله فان شرط له ربحا قدر
 ماله فهو مضاع لا يصح وان
 شرط له اقل منه لم يصح ايضا
 لا خذ جزءا من ربح صم

او بالثلثين ونحوه صح وكان تعدد نصيب للعامل وان اختلفت المجرى المشروط فلهذا قلنا
كان او كثر وان قال ضاه مضاربة وكذا تلك الدرجة ولكل ما بقي صح وله خمسة اشباع الدرج وان قال
تلك الدرجة وربع ما بقي فله النصف وان قال لك ربع الدرجة وربع ما بقي فله ثلثا وان قال نصف
وسواء عر فالجواب او جهلا به او يجهل ان يطلع الى اثنين مضاربة في عقد واحد فان شرط لها
جزء من الدرجة بينهما نصيبين صح وان قال لك اكن او كثر اكن الدرجة ولم يبين كيف هو فهو بينهما
نصيبين وان شرط لا حد بينهما تلك الدرجة ولفظ مضاربة وانما في له جاز وانما في رضا اثنان واحد بان
لها جاز فان شرط له ربعا متساويا ضاهما جاز وكذا ان شرط احداهما له النصف والاخر الثلث
ويكون باقي الدرجة مال كل واحد منهما له وان شرط ان يكون الباقي من الدرجة بينهما نصيبين لم يجر اذا
شرط اجزا من الدرجة للعامل فان كان لعب احدهما او لعب بينهما صح وان كان نصيبا لغيره
وان جهلا به بينهما وبين عبد احدهما اثنان فلهما حب العبد الثلثان ولا خلاف ان شرط لا
لا جنيبي اوله احدهما او امرأته او قديمه وشرط عليه عملا مع العاقل صح وكذا ناعا صليان وان
لم يشرط عليه عملا لم يصح المضاربة وكان حكم المساقاة والمزارعة بينهما تقدم وحكم المضاربة
حكم الشركة فيما للعامل ان يفعل ولا يفعل وما يملكه وفي الشرط لان ما جاز في احدهما
جاز في الاخرى وكذا المنع وان فشلت فالدرجة لرب المال وللعامل اجرة مثله حكمه خسر المال
او بوجه وما يضره فان لم يعمل العامل شيئا الا انه صرف الذئب بالورق مما يرفع الصرف
استحق العامل حصته ولا ضمان عليه فيها ويصح تحليقا والمخصوص وبيع هذا او ما حصل من
عنه فقد مضاربته ويصح تاقبها ان يقول ضاربته على هذه العدايم سنة فاذا مضرت
فلا يتبع ولا تشتت ولو قال متى مضرت الاجل فهو قد مضرت متى مضرت فان مضرت وهو
مضارع فاذا مضرت مضرا وان قال بغير هذا العرض وضاربته بثلثه او بثلثيها او بديني
ومضاربته او بعينه مالي الذي عصبته متى صح وزال ضمان الغصب ويصح قوله اذا قدم الحاج
مضاربته او بعينه او بغيرها وان قال ضاربته بالدين الكافي عليك او بديني علم زيد فقبضه
او قال طوقه من عليك شراكم هو مضاربته لم يجر وان اخرج ما لا يعمل فيه فهو واخره جرح بينهما
صح وكان مضاربته وكذا مساقاة وضاربة وان شرط فيهن عمل المالك او غلاصه صح كساقية
ولا يضر عمل المالك بلا شرط وان باع المضاربته برون عن المثل ضمنه كوكيل وله ان يشتري الغيب
اذا راي فيه مصلحة فلا يملك ولا يملك **فصل** وليس للعامل شرا من يفتقر على رب المال
بغير اذنه فان فعل صح وعقود ضمنه علم او لم يعلم وان اشتراه باذن صاحبه ايضا وتضمن المضارب
في قدره ضمنه وان كان في المال درجة رجوع المثل للعامل بحصته منه وان اشتري امراة
رب المال او كان ربه امراة فاشتري زوجها او بعضها صح ولو كان بعين المال واشتري المالك
فيهما ولا ضمانا على العامل فيما يفتقر من المهر ويسقط من النفقة وان اشتري من يفتقر على نفسه
ولم يظفر بوجه لم يفتقر وان ظفر بوجه عتق عليه قدر حصته وسرى الى باقيه ان كان موسرا وعزم
قبضته وان كان معسرا لم يفتقر عليه الا ما ملكه وليس له الشرا من مال المضاربة ان ظفر بوجه
والا صح كسرى الوكيل من موكله وليس له وحلي امته المضاربته ولو ظفر بوجه فان فعل فعليه المهر
والقريب ولا حد ولو لم يظفر بوجه وان علقته منه ولم يظفر في المال بوجه فله رقيق وان ظفر
بوجه فالولد حر ونظر ام ولد له وعليه قيمتها وليس لرب المال وحلي امته ايضا ولو عدم الزوج
فان فعل فلا حد عليه وان اجبرها صارت ام ولد له ولو لم يولد حر وتخرج من المضاربته وليس له ان
يضارب لاحرا اذ كان فيه ضرر على الاول فان فعل حرم وورد نصيبه من الدرجة في شركة الاول

وان لم يكن

مقالة
الخ

وان لم يكن فيه ضرر على الاول ولم يكن شرط للعامل نفقة وكان باذنه جاز واشتري الرق وان اخذ
من رجل مضاربة ثم اخذ من اخر مضاربة او عمل في مال نفسه او جرح فيه بوجه في مال البضا عتق
لصاحبها وفي مال نفسه له وان دبر الى العتق في وقتين لم يخلطهما فان اذن له قبل بضره في
الاول او بعده وقد بضر جاز وصار مضاربته واحدة والا فلا وليس لرب المال ان يشتري من
مال المضاربة شيئا لنفسه لانه ملكه وكسره الموكلا من وكيله وكذا شرا السيد من عبده الموقوف
وان اشتري احد الشريكين نصيبا شريكه صح وان اشتري الجميع لم يجر في نصيبه ووجه في نصيب
شريكه وليس للمضارب نفقة ولو مع السفرة الا بشرط كون كسره فان شرط له لم يجر فحسن وان
لم يشرط له واختلف فله نفقة حكمه عرفا من طعام وكسوة وان كان معه مال لنفسه بغيره او
مضاربة اخرى او مضاربة اخرى فالنفقة على قدر المالين الا ان يكن رب المال قد شرط له النفقة
من مال له مع علمه بذلك وان لغيره رب المال بطل اذنه في سفره اليه وقد بضر فاحذره فلا نفقة
لرجوعه وان مات لم يجب تكفينه وله التبرع باذن فاذا اشتري رجلا ملكا وصار مملوكا
ومضاربته ليس للمضارب بوجه حتى ميت في راس المال فان اشتري سلعين فبخر في احداهما وفي
احدى السفرتين وحسن في الاخرى جبرت الوضعية من الدرجة كما ياتي والمضاربة بها **فصل**
وان تلقى راس المال او بعضه او ثقب او خسر بسبب مرض او تغير صفة او نزل السعر بعد بضره
فيه جبرت الوضعية من بخره بغيره قبل قبضته ناضا او تنقصه مع ما فيه وان تلف بعض راس
المال قبل بضره فيه انفسخت فيه المضاربة وكان راس المال الباقي خاصة وان تلف المال لم يشتري
سلعة في ذمته للمضاربة فهي له وتضمنها عليه علم بثلث المال قبل بضره المثل ام جهله الا ان يجهله
رب المال وان تلف بعد الشرا قبل قبضته باثنا عشر في الذمته او تلف وهو والسلعة
فالضارب بها لهما والمثل على رب المال وليصير راس المال المثل دون الثاثل ولصاحب السلعة
مطالبة كل منهما بالمثل وبيع به العامل فلو كان المال مائة فخره عشرة ثم اخذ ربه عشرة لم ينقص
راس المال بالخسران لانه قد بخر في خمس الخسران لكنه ينقص بما اخذه رب المال وهو العشرة
وتسقط من الخسران وهو درهم وتسقط ويبقى راس المال مائة وثمانية اشباع درهم
فان كان اخذ نصف التسعين الباقية بقى راس المال خمسين لانه اخذ نصف المال فسقط نصف
الخسران وان كان اخذ خمسين بقى اربعه واربعين واربعة اشباع وكذا اذا بخر في المال لم يخذ
رب المال بعضه كان ما اخذه من الدرجة وراس المال فلو كان راس المال مائة فبخر في
ناخذها فقد اخذ سدسه فنقص المال سدسه عشرة وعشرين وتسقط ثلثه وثلث
بقى راس المال ثلثه وثمانين وثلث ولو اشتري عبدا من جماعة فبخر في احداهما وباجر الاخر خمسين
ناخذ منه ما رب المال خمسة وعشرين بقى راس المال خمسين لان رب المال اخذ نصف المال الموجود
فسقط نصف الخمسة لولم يملك العبد وباجر في عشرين فبخر في احداهما فبخر في نصف
المال الموجود فسقط نصف الخسران ولو لم يملك العبد وباجر في عشرين فبخر في احداهما فبخر في نصف
ستين ثم خسر العامل فيها معه عشرة في فله من الدرجة خمسة لان سدس ما اخذه رب المال
باجر للعامل نصفه وتما انفسخت المضاربة فيه فلا يجر به خسران الباقي وان اقتسم العشر بين
الدرجة خاصة ثم خسر عشرة في فله العامل ما اخذه وبقى راس المال تسعين لان العشرة
الباقية مع رب المال عتبت من راس المال وهي بقى العتق على راس المال وجب جبر خسرانه من
درجة وان اقتسم البخر بين عشرين ومستمرة والعقد باقي الا باثنا عشر فاقبل احد الا ان يقبض
راس المال صاحبه لم يبرده اليه فيقول اعلم به ثمانية فاجر بخر بعد ذلك لا يجر به وضعية الاول

وتشاهد نفسه صحتها واختاره الموفق وغيره قال المنع وهو ظاهر وصح في الاضافي ومن استأجر
 من الاربعة ما ذكره صح والاربعة بقدر القيمة كقولهم يبيع المهر فاما اذا استأجر اربعة اشهر واحد وان
 قبل الاربعة الطين في ذمتهم صح والاربعة اربعة اشهر واحد على رفقته لتفاوت وتدر
 العمل بثلثة ارباع اجر المثل وان قال اجر عبد ي ارباعه واجرة بيننا فالاربعة لكل اربعة
 ولا خراجة مثله ونظمه شركة شهود قاله كماله وقال وتلكا هذا ان يقيم مقامه ان كان
 على عمل في الذمة وكذا ان كان الجعل على شركاء في بعينه انتهى وصح في العقد المطلق المتساوي
 في العمل والاربعة ولو عمل واحد اكثر ولم يبيع مع طالب بالزيادة وتضمن شركة ولا لئلا لان الشركة
 الشريعية لا يخرج عن الوكالة والتضمن ولا وكالة هنا فانه لا يمكن ان يكون احداهما على بيع
 حال الغيب ولا ضمان فانه لا بد من تعيين بالذمة واحدة واحده منها ولا يقبل عمل مني كاجر المثل
 والاربعة بيننا وهذا في الدلالة التي فيها عقد كادل عليه التعليل قال كماله وانما هو
 النفا والعرض واحضار الذبون فلا خلاف في جواز الاشتراك فيه وقال وليس لولي الامر
 المنع بمقتضى مذهبه في شركة الابدان والوجوه والمساواة والمزارعة ونحو سها ما يسوغ
 فيه الاجتهاد انتهى وان جمع بين شركة عنان وابدان فوجوه والضار به صح **فصل**
في شركة المفاوضة وهي قسمان **الاصلي** ان يبدل خلا فيها الاكتساب النادرة كوجوه
 لقطه او ركاز او ما يحصل لهما من ميراث او ماله من احداهما من ضمان او ارض جارية
 ونحو ذلك فتأسدة وتلك منها ربح ماله واجرته عمله وما يستفيد له ويختص بهما من ما عظم
 او جناه او ضربه كذا الغيب **الثاني** تقع بينهما كل منهما الى صاحبه شرا وبيعا ومضاربة وتوكيد
 وابتعا في الذمة وصيانة بالمال وارضائها وصحان ما يرد من الاعمال فصح كذا الو
 استثنى كذا في ثبوت لهما او عليها ان لم يبدل خلا فيها كسبانا ورا وغرامة **باب** **المساواة**
والاصح والمزارعة المساواة دفع ارضا وتجرل عند ما كوله لمن يفرسه او مفروض معلوم
 لمن يعمل عليه ويقيم بمصلحة مجزى مساع معلوم من ثمرته والمزارعة دفع ارضا وجب لمن
 يزرعه ويقيم عليه او من روع لمن يعمل عليه مجزى مساع معلوم من المفضل ويثبت كون
 عاقديهما جازي يذى التصرف فيجوز المساواة في كل شئ له كماله كقولهم وقال الموفق وجمع نظم
 على ماله ورش يقصد كقولهم اوله زهر يقصد كورده ونحوه وعلى قيا سم يتجرل خبث يقصد
 كلون وصنصاف مجزى معلوم مساع من ثمره او ورته ونحوه يجعل للعامل ولو ساءه
 على ما يتكره من اصول البقول والخطرات كالنظن والمقايي والهادجان ونحوه او على
 شئ لا يكره كالجوز والصفصاف لم يجمع على الاول ونظم بلنظ مساواة ومعاملة ومفاحة
 واعمل بيتان هذا احق بكل ثمرته وبكل لفظ يرد في معناها وتقدم صفة البقول وتضم
 ومزارعة بلنظ اجرة وتضم اجرة ارضا بنقد وعروض ومجزى مساع معلوم مما يخرج
 منها فان لم يزرعها في اجرة او مزارعة نظرا الى معدل المخل فيجب القسط من المسعى
 منه ونظم اجره بقطعة معلوم من جنس الخاريج منها ومن غير جنسه ونظم المساواة على ثمره
 موجودة لم يتجرل وعلى ربح ثابت يفي بالعمل فان بقي من العمل ما لا يثبت ثمرته كالجوز ونحوه لم يضم
 واذا اساقاه على ودي يخل او صغار يتجرل الى مدة يجعل فيها غالبا مجزى من الثمرة صح وان اساقاه على شئ
 يفرسه ويعمل عليه حتى يتجرل مجزى معلوم من الثمرة او من الشرائق مشبها وهي المفارسة والمناصة
 صح ان كان الغرس من ربح المال قال كماله ولو كان ناظر وقت وان لا يجزى لناظر بعدد ببيع بغير
 الوقت فلا حاجة ان يثبت ان كان الغراس من العامل فصاحب الارض بالخيار بين قله ويضم له

تأمل معرفة شركة
 المفاوضة

سجود

طلب

نقصه وبينه تركه في ارضه ويبيع اليه قيمته كالمشترى في الارض ثم اخذه كالتبضع وان اختار
 العامل ملك شجرة فله ذلك سواء بذله له القيمة او لا وان اتفقا على القيمة فله اجرة الارض
 وان وبيع شجرة كون الغراس من ملكه بفساد من صاحب قال المنع وعليه العمل ولو دفع ارضه
 على ان الغراس والارض بينهما عند كل لودفع اليه الشجر ليس يكون الاصل والثمره بينهما
 او شرط في المزارعة كون الارض والزرع بينهما ولو عمل في شجر لهما وهو بينهما بفساد وشرط
 التنازل في ثمره صح ومن شرط صحة المساواة قد يبيع بغير الغراس من الثمرة كالتبضع
 والبيع فلو جعل للعامل جزءا من ماله جزاء او الجزاء لنفسه وابا في العامل جاز لم يكن
 حيلة يوافق في ثمره ولو جعل له اصفا معلومة او دراهم او جعلها مع الجزاء المعلوم فبطلت وكذا
 ان شرط له شئ غير بعينه فان جعل له ثمره سنة غير السنة التي ساقاه عليها فيها او شرط له شئ
 ساقاه عليه او عملا في غير سنة عند العقد سواء جعل ذلك كله حصة او بضم او جميع العمل
 او بضمه واذا كان في البستان شجر من اجناس كثيرة وشرطت للعامل من كل جنس
 قدر الكسوف بثمر الثمين وتلك التي يتقن ويربع اكثرهم او كان فيه انواع من جنس فشرط من كل
 نوع قدرها وسمايع فان قدر كل نوع صح وان كان البستان لاثنين فسا قيا عملا واحدا
 على انه لم يصف نصيب احدهما وتلك نصيب الاخر والعامل عالم ما لكل واحد منهما صح وكذا
 ان جعل ما لكل واحد منهما اذ شرطت قدر واحد او ارضا لثلاثة دارنا هذه بالذمة ولم يعلم
 نصيب كل واحد منهما ولو ساقا واحد الاثنين ولو لمع عدم التساوي بينهما في النصيب
 او ساقاه على بيتان ثلاث سنين على انه في حصة الاول النصف وفي الثانية الثلث وفي
 في الثالثة الربع صح ولا يفي المساواة الا على شئ معلوم بالروية او بالصفة التي لا يختلف بها
 كالبيع فان ساقاه على بيتان لم يبره ولم يوصف له او على احد هذين الى كملين لم يفي ونظم على
 العمل بالسقي **فصل** **في المساواة والمزارعة** عقد ان يباين ان يبطلان بما يتطل به
 الوكالة ولا يفتقر الى القول لفظا ولا الى صلب مدة يحصل الكل فيكون لكل منهما من ثمرتها
 بعد ظهور الثمرة في بينهما على ما شرطاه ويملك العامل حصته بالظهور ويملكه تمام العمل
 كما يملك المضارب ببيع العروض اذا فسخ المضاربة فيه حذ منه ودام العمل على العامل في
 المناصة ولو فسخ الى ان يتبين فان مات تمام وارثه مقامه في الملك والعمل وان باعه لمن يقدم
 حقا م جاز وصح شرطه كالمكاتب اذا بيع على كفايته والمشتري الملك وعمله العمل وان لم يعمل فله
 الخيار بين الفسخ واخذ الثمن وبين الاكسار واخذ الارش كذا اشترى صا بيا لم يعلم
 انه مكاتب وان فسخ العامل او هرب قبل ظهورها فلا شئ له وان فسخه رب المال فعليه للعامل
 اجرة عمله ويبيع ثمن ثمرتها وان ساقاه الى مدة تشكل فيها الثمرة غابا فلم يحل تلك حصة فلا
 شئ للعامل وان مات العامل وهي على عيने او جاز او جاز عليه لفسخ كسب المال وكما
 لو فسخ احدهما وان ظهر الشجر مستحقا بعد العمل اخذه ربه وثمرته ولا حق للعامل في ثمرته ولا
 اجرة له وله على الفاضل اجرة حكمه وان شمس الثمرة فلم تنقص اخذها ربه وان نقصت فله
 ارش نقصها ويرجع به على من شاء منهما ويستوفى الضمان على الفاضل وان استحققت بعد ان
 اقتسماها واكلاها فلهما ان يركب تضمن من شاء منهما فان ضمن الفاضل فله تضمنه الكلا وله تضمنه
 قدر نصيبه وتضمن العامل قدر نصيبه فان ضمن الفاضل الكل رجوع على العامل بقدر نصيبه
 ويرجع العامل على الفاضل باجرة حكمه **فصل** **في المضاربة** ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة والزرع
 وزادتهما من السقي ولا يستسقا والموت وآلته وبقره والاربع وقطع ما يحتاج الى قطع وتشتت

غيره

التي واصلح الحرف التي يتجتمع فيها الماء على اصول الخيل وادارة الدواب والتلقيم والتشخيص
واصلاح طرق الماء ووضع الشمس وقطع الخيش المصنوع من سوك وغيره وقطع الشجر اليابس
والذي ذكره كالفاس وغيره وتوزيع الزبل ونقل التمر ونحوه الى جريد وتجفيفه وحفظه في كس
وفي الجريد الى قسمه وكذا الجرد اذا سطر عليه ولا تغلبهما بقدر حصتهما فان سطر العامل
ان اجر الاجر الذي يحتاج الى الاستعانة بهم من التربة وتوزيع الاجرة او كم يقدرها لم يصح
كل لو سطر لنفسه اجر عمله لانه العمل عليه وعلى رب المال ما فيه حفظ المصلحة الاصل من سد الخيل
وملكه السباحة كما له في كس واجراء الانهار وحفر البير والدواب وما يدبره من آله واداب
وسر آله الماء وما يلحق به وتحصيل الزبل وقال الموفق وغيره والاولى ان البئر التي تدب الدواب
على العامل كسب الحرف فان سطر على احد من مالهم الآخر او بعضهم منسب السطر والعقد وحكم
العامل حكم المضارب فيما يقبل من له فيه وما يدعوا ان اتهم حلف وان ثبتت حيا نته ضم اليه من
شيء رفته كما لو صي اذا ثبتت حيا نته فان لم يمكن حفظه استعجر من ماله من يعمل العمل يقوم
مقامه ويريد يده فان عجز عن العمل لصنعه مع اماله ضم اليه توري ولا تنفع يده فان عجز
بالكلية اقام مقامه من يعمل والاجر عليه في الموضعين واذا ظهرت التمرة لم تلتف الا واحدة في
بينهما ويلزم من بلغت حصته منها بقاها وان ساقاه على ارض اخرى اجبة فالاجر على ربه
المال واذا اساق رجل او زرع ففاد العامل غيره على الارض او السقي بغير اذنه لم يجز
فان استاجر ارضا فلك ان يزارع غيره فيها والاجر على المشاجر دون المزارع وكذا يجر
لمن في يده ارض اخرى اجبة ان يزارع فيها والموفق في عليه ان يزارع في الوقت ويساق في على
سقي او يتبع في الكلف السلطانية العرف مالم تكن سطر وما طلب من حذيرة من كلف سلطانية و
نحوها ففعل مقرر الاسوال فان وضع على الزرع فعلى ربه او على القطار فعلى ربه مالم يشترط على
مستاجر وان وضع مطلقا فاعادة ويعتبر معرفة جنس البذر ولو تعدد بذر وفي المعنى او
تعدد المكان وان سطر ان سقى بغيري او زرعها سقيا فالربع وبكلمة او حنطة النصف او كذا
نصف هذا النوع وربع الاخر ويجعل العامل قد رسما او كذا الحسان ان لزمك حسارة والا
الربع او قال ما زرعته من شعير فلي ربعه وما زرعته من حنطة فلي نصفه او ساقيتك على
هذا البستان بالنصف على ان اساقك على الآخر بالربع لم يصح وان قال ما زرعته من سقي فلي
نصفه صح وان ساقا احد الشريكين شريكه وما جعل له من التمر اكثر من نصيبه مثل ان يكون الا
صل بينهما نصيبا فجعل له كلتي التمرة صح وكان السدس حصته من المساقاة وان جعل التمرة
بينهما نصفين او جعل للعامل الثلث فسدت ويكون التمر بينهما حكم المملوك ولا يستحق العامل
شيئا لانه مستبرع **فصل في المزارعة** تجوز بغير ضائع معلوم يحل للمزارع من الزرع
كل تقدم فان كان في الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على شجر صح وان اجر الارض وساقاه
على شجر صح كس بين اجرة وبيع وان كان حيلة على بيع التمرة قبل وجودها او قبل بدو صلاحها
بانا اجرة الارض باكثر من اجرتها وساقاه على شجر يجزى من الاجرة ونحوه حرم ولم يصح
سواهما بين العقد او عقد او احد بعد الاخر فان قطع بعض الشجر المثمر والحالة هذه فانه
ينقص من العرض المستحق بقدر ما ذهب من الشجر سوا ما يندرج في العقد او مصادره وسواء
قطعه المالك او غيره ولا تقع اجارة ارض وشجر فيها لغيره لانه لا يملكها الا بالبيع
ونحوه ويأتي في الباب بعده ويشترط كون البذر من ربه الارض ولو انه العامل وبقي العمل
الاخر ولا يقع ان كان البذر من العامل او منهما او من احد من الارض لهما او الارض والمال

الباح

مما يتبع

من الآخر

من الآخر والبذر من ثلثه او البذر من رابع وعنه لا يشترط كون البذر من ربه الارض واختاره
الموفق والمجد والسراج وابن رجب وابن حجر الجوزي وشيخ وابن كقيم وصاحب الفائق والحاوي
الصغير وهو الصحيح وعليه عمل الناس وان قال آجرتك نصف ارضي نصف البذر ونصف منعتك
ومنفعة بذرته وآجرتك واخرج المزارع البذر كله لم يصح لجماله المنفعة وكان كذا لو جعله اجرة
لا رضى اخرى او دأب لم يجز والزرع كله للمزارع وعليه اجرة مثلا لا رضى فان امكن علم
المنفعة وضبطها لا تختلف مع مخرقة البذر وان كان الزرع بينهما وان شرط ان ياخذ ربه
الارض ملكا بذرته ويتسما الباقى فساد وان شرط لاحدهما ثلثا انا معلومة او درهم معلومة
او زرع ناحية معينة او ما على الجداول اما هنذا او مع نصيبه فسدت المزارعة والمساواة
ومن عند العقد فالزرع والتمرة لصاحب وعليه الاجرة وحكم المزارعة حكم المساقاة في اذكرنا
والحصار والدياس والتصفية واللقاط على العامل وبكره الحصاد والجذ اذا قليا وان دفع رجل بذر
الى صاحب الارض لين زرع في ارضه ويكون ما يجزى بينهما فساد وتكون الزرع للمالك البذر
وعليه اجرة الارض والمال وان قال انا ازرع الارض بذر ري وعواملي وشقيتي بما جرت
والزرع بينهما لم يصح وان زرع شريكه في نصيبه صح ويشترط ان يكون للعامل اكثر من نصيبه
تقدم من ساقا وما سقط من حب وقت حصاد ثبتت في العام القابل فليد الارض مالكا كان او مستاجر
او مستقرا وكان النصيبان باع فصلا فحصد وبقي سيرا فصار سيرا فليد الارض وبناج التقاط
ما خلفه الحصاد دون من سنب وحب وغيره ويحرم منعه قائل في الرعاية واذا عصب زرع انسان
وحصده ابيع للفقر آ التقاط كسنبل المتساقط لوصد المالك وكما يباح دعي الكلا من الارض
المخصوصة وان خرج الاكثر باختياره وشرك العمل قبل الزرع او بعده قبل ظهوره وارا دان يبيع
عمل يد يده وما عمل في الارض لم يجز ولا سقي له وان اخرج ما كان كذا فله اجرة عمله وما انفق في
الارض ولا يجوز ان يشترط على الفلاح شيئا ما كولا ولا غيره من دجاج ولا غيره التي يسير في خدمة
ولا اخذه بشرط ولا غيره ولو اجر ارضه سنة لمن يزرعها فزرعها فلم يثبت الزرع في تلك السنة
لم يثبت في السنة الاخرى من المتساقط وعليه الاجرة لرب الارض مدة احتياها وليس لرب الارض
مطالبة بتعلم قبل اذ راكم **باب الاجارة** وهي عقد على منفعة مباحة معلومة
تؤخذ شيئا مائتا مدة معلومة من عين معلومة او موصوفة في الذمة او معلومة بعض معلومة
ويستثنى من مدة معلومة ما فني عنة ولم يتسم فيها فله عمر وهي والمساواة والمزارعة والقرابة
والمنفعة والكتابة يجوزها من الرضخ المباحة المستعقدها على وفق القياس ولا يقع الا من جاز
التصرف وتتعد بلفظ اجارة وما في معناها اضافة الى العين حتى اجر ثوبا او اكرت ثوبا او الى النفع
نحو اجر ثوب او اكرت ثوبا او ملكك شئ فله ان يبيع النفع حتى يملكه بنفسه او يسكن
الدار ونحوه او اطلق ولا يقع الا بشرط كذا **فصل في الاجارة** معدومة المنفعة اما بالعرف كسكن الدار
شئ او خدمة الادبي سنة فيجوز منه في الزمن الذي يقتضيه العرف فاذا كان له ما عرف اعني من
تعيين النفع ومنفعة وينصرف الاطلاق اليه فاذا كان عرف السكنى او لم يكن او اكثر اهلها فله
السكنى ووضع مناعه فيها ويترك فيها من الطعام ما جرت عادة الساكن به وله ان ياذن لاصحابه
واضيافه في الدخول والمبيت فيها وليس له ان يعمل فيها حداثة ولا قسار ولا نحو ذلك لاطعام
ولا ان يسكنها اياه ولا يدع فيها ما دأب ولا يذابا ولا يذال ولا نحوها وله اسكنه خليف وزايد
واما بالعرف كسكن بركة حد يد وزنه كن الى موضع معين ولو كان المحل كما باع فوجد المحل اليه
غائب فله الاجرة لذاته وان وجدته صلت في الرعاية وهو ظاهر التعقيب له المسمى فقط ويده

معركة التقاط ما خلفه
الحصاد من السنب

باب الاجارة

۱. نظر هفتاد و هشت

بند ۱۱۱

بذلك فلو لم يشترطه لكانت سقطت له العتق والاطعمة او دفعت الى خادها فارتفعت الاجرة لها
 وان قالت ارضعتني فالتك المستطوع فالتقل قد توفى ويشترط رتبة المستطوع ومعرفة مدة ارضاع
 ومكانه هل هو عند الموصية او عند وليته ولا بأس ان ترضع المسلمة طفلاً ككتابي بآجرة لا المحرم
 ولا يصح استيجارها به بعلها او باجر مسلم وعملها الا ان يشترط له موصفاً وعنده بيع اختياره
 صحيح وجع وان شرط الاجير طعام غيره وكسوته موصوفاً جاز لنفسه ويكون ذلك للاجير ان
 شاء اطعمه وان شاء تركه وان لم يكن موصوفاً لم يصح وانما جاز للاجير ان يشاء ان يشاء اليه وليس له
 اطعامه الا ما يوافقه من الاغذية فان استغنى الاجير عن طعام المستاجر وانما جاز له ان لا
 لمرض او غيره لم تسقط نفقته وكان له المطالبة بها وان احتاج الى ذلك المرض لم يلزم المستاجر ان
 يلزمه بقدر طعام الصحيح وان قطع الاجير طعامه فاحب ان يستغنى بنفسه وكان
 المستاجر يدفع اليه كثر من الواجب له لئلا يكل منه قدر حاجته ويفضل الباقي او كان في تركه لأكلمه كله
 ضرر على المستاجر بان يضره الاجير عن العمل او يقل له العتق من العتق من غير ان يدفع اليه قدر
 الواجب فقط او اكثر منه ومنه اياه ولم يكن في تقصيره لبعضه ضرراً بالمستاجر جاز فان قدم
 اليه طعاماً فطلبه او تلف قبل اكله وكان عليه ما يبدد لا يحبس فيما يطعمه من ضمان المستاجر
 وان خصه بذلك وسلمه اليه في مال الاجير والدية التي تقبل في الولادة يجوز لها اخذ الاجرة
 على ذلك وان تأخذ بلا شرط ولا بأس ان يجسد الزرع ويصرم الخمل بسبب ما يخرج منه
 قال احمد هو اجابتي من النافعة يعني مع جوارها ولا يجوز نفق الزين ونحوه ببعض
 ما يستطاع منه وله اجرة مثله ويجوز نفق كده ولتطعم بعضه مساعداً ويجوز له ذلك اذ
 يجوز له ان يرضع وليس لها اجارة لنفسها فان كان لها ولد لم يجز اجارتها ولا رضاع الا ان
 يكون فيها فضل عن ربه لان الحق للولد وليس للسيد الا انما طلق عنه فان كانت من وجهه بغير
 عيب لم يجز اجارتها لذلك الا باذن الزوج وان اجرتها للرضاع لم يزوها صحي النكاح ولا تنسخ
 الاجارة وللزوج الاستمتاع بها وقت نزاعها من الرضاخ والحضانة وتأتي اجارة الحرة في
 عسرة النساء ولا يقبل قولها انها ذات زوج او موصورة قبل نكاح بلا بينة **مسألة** وان
 دفع ثوبهم الى قصار او خياط ونحوهما ليعلمه ولو لم يكن له عادة باخذ اجرة ولم يعتقد اجارة
 او استعمل حالاً ونحوه او شأ هذا ان جاز له اخذ الاجرة صح وله اجرة مثله كغيره بها حتى خذوه
 انا علم انك تستعير او ان ارضيك ونحوه وكان ادخل الحمام وركوب سفينة ملاح وحلق
 راسه وتقليمه وغسل ثوبه وبيع له وشرب منه ما **مسألة** في التخييض ما يأخذها الحمامي
 اجرة المكان والسطل والكثير ويدخل الماء وتجاوز اجارة دار سكني دار حذمة عبد
 وتزوج امرأة وتصح اجارة حلي باجرة من غير جنسه وكذا من جنسه مع الكراهة وان
 قال ان خصيت هذا الثوب اليوم او رويها فذلك درهم وهذا افعاراً من جنسه وان زرعها
 بر الوعدتاً خياطاً بخمسة وذرة او حديد اربع عشرة ونحوه لم يصح وان كراهه دابة وتقال ان ردته
 اليوم بخمسة وهذا من عسرة او كراهه عسرة ايام بعسرة وما زاد فملك اليوم كذا صح ولا يصح ان
 كثير من مدة محرم له عسرة اياته او غيرها وان سمي لكل يوم شيئاً معلوماً في يده وان كراهه كل شهر
 بر درهم او كل ذرة بمائة صح **مسألة** دخل ستران من صاحبه الاجارة ان لم يضيئ او ليل منها فنفق
 عتق شخصي كل شهر على الف درهم في اول الشهر ولو اجرة شهر غير معين لم يبيع ولو قال آجر كذا هذا
 الشهر كذا او ما زاد فمحملاً به صح في عسرة الاول وان قال آجر كذا دراهم عسرة شهر كل شهر بر درهم
 صح واستاجر كذا حمل هذه الصبرة الى مصر بجسرة او ليل **مسألة** انك تقيد برهم او ليلها في كل قنطرة

PLK₃

وانما هو سحر نيق وبيع
فيه الميت المتع شرع

انظر هذا الكلام

بلغ

بدرهم وما زاد فحسب بذكره صح وكن كذا لكل النظار يدل على ارادة حل جميعه كقولهم التحل فغير اصلها
بدرهم وسائر ما يحسب بذكره او قال وما زاد فحسب بذكره برب باقتضاها كذا انهم ذكروا من
اللفظ لانه عندنا على ما علمنا من قوله انما هو سحر نيق وبيع فيه الميت المتع شرع
في كذا برب بدرهم حمله من باقتضاها او لتعلق في مندا كل فغير بدرهم او على ان التحل في مندا
فغير بدرهم على ان التحل في كذا بذكره لم يصح وان قال التحل في هذه الصبرة كل فغير بدرهم
وتعلق في صبرة اخرى في البيت بحسب بذكره فان كان يعلم ان الصبر التي في البيت بالمشاهدة
صح وان جعلها احد ما صح في الاولى وبطل في الثانية وان قال التحل في هذه الصبرة التي في البيت
لعشرة فان كان يعلم ان التي في البيت صح فيها وان قال التحل في هذه الصبرة وهي عشرة اعشرة
بدرهم فان زاد على ذلك فالحال ان يحسب بذكره صح في العشرة فقط وان قال التحل في كذا فغير بدرهم
فان قدم لي طعام فحلته فحسب بذكره صح بغير في الصبرة فقط **فصل الثاني** ان تكون
المنفعة مباحة لغير ضرورية متصوفة فلا يقع الاجارة على الزنا والسر واللعنا والنياحة ولا
اجارة كاتب كيت بذكره ولا اجارة الدار ليجعل كنيسة او بيت نار او بيع الخ والفقار شرط في العقد
اولا ولو اكترى ذمي من مسلم دارا فاراد بيع الخ فيها فلهما حب الدار ومنعه ولا يقع اجارة ما يحل به
دكانه من نقد وشمع ونحوهما ولا طعام ليجعل به على ما يذبحه لا يردده لان منفعة ذكرك غير متصوفة
ولا يوجب لغيره نفقة ولا يقع الاستيجار على حل صبيته ونحوها لا لغيره مضطر وحزير بها
ولا اجارة له ويصح لانتفاء ورافة ولا يكره الا اجارة ذكرك ويصح لكس كنفه ويكره له الا اجارة
كاجرة حريم ولو استاجره على سلاح بهيمة جلد لها او على القاء ميتة جلد لها لم يصح وله اجارة
مثلها ومثلها طين التي بنيت له وعمل السمسم بغيرها بالكلب والحي والحب ويجوز اجارة المسلم للذمي
اذا كانت الاجارة في الذمة وكذا العمل غير خذمة لا لغيره ولا لغيره المسلم له ولا باس ان
يجز للذمي بغيرها لاجرة ويكره ان كانا ووسا **فصل** ولا اجارة على ضربين احدهما
اجارة عين فاحرم بيعه فاجارته مثله الا الحرس والحرمة والوثن وام الولد وتصح اجارة كل عين يمكن
استيفاء المنفعة المباحة منها مع بقائها ولا يقع اجارة مال لا يمكن استيفاءه بها منها كارض
سجدة لا تنبت للزرع او لاهاء حقلها او لها ما لا يدوم لمدة الزرع ولا ذكرك ليرقظ لوقت
الصلاة ولا اجارة ما لا ينفع به مع بقاء عينه كالمطعم والمشرب ونحوه ويصح استيجار
دار ليجعلها مسجدا او حائط ليضع عليه اطراف فطسه اذا كان الحنفى معلوما والمدة معلومة
واستيجار رهن وهدي وهدي وبازي ونحوه للمصيد لا سباع البهايم التي لا تصيد له ولا فخر
ولا كلب ولو كان يصيد او يجرس ويصح استيجار كتاب للقراءة والنظر فيه او فيه خط حسن عجز
خطه عليه الا المصحف فلا يصح ويجوز نسخة باجرة وتقدم في كتاب البيع وعينه ويصح استيجار
نقد للتحلي والوزن وما احتيج اليه كالا نف وربط الاسنان به فان اطلق الاجارة لم يصح ولو
اخره مكبلا او موزنا او فلو سلم يصح ويجوز استيجار سحر ليجعل عليه الشيا ب او يسطر عليها
ليستظل بظلها وما يقع من الطبيب والصنل وقطع الكافور ونحوه للسقم ويصح استيجار ولده ودا
لديه لخدمته ويكره في والديه ويصح استيجار امة لخدمته وولده منها او من غيرها وجعلته
باثنا كانت او في جباله ولا تقع اجارة العين الا بشرط خمسة **احدها** ان يعقد على شئ العين و
اجزائها فلا تقع اجارة الطعام للكل كالتقدم ولا كسح ليعلمه ولا حيوان لياخذ لبنه ولا ليرضعه
ولده ونحوه ولا لياخذ صوفه وشعره ونحوه **الا في الظير** ولا استيجار سحر لياخذ سحرها او لياخذ
من عينها او نفع البير يدخل بها لدا رويها **قال** بن عثمة يجوز استيجار البير ليعق منه

اباما

ابا ما معلومة او دلاء معلومة لان هؤلاء البير وعمقها فيه نفع التفاع عجزوا لدولهم فاما
الماء من عند على الا باحة انتهى ويدخل بها ايضا حبر ناسخ وحيط خياط وكل كمال ومهرهم
طبيب وصبيغ صباغ ونحوه **وسئل** اهل اجارة بيت الرعا الذي يديره الماء فقال الاجارة
على البيت والاجار والحطب والحطب فاما الماء فانه يديره وينقص وينصب ويذهب فلا تقع عليه
اجارة ولا يجوز استيجار العمل للضرب فان احتاج الى ذلك ولم يجد من يطرق له جازله ان يذل
الكر اكثر الاسير ورشوة الظالم ليدفع ظلمه ويحرم على المطرق اخذه وان اطلق انسان غله بغير اجرة
ولا شرط فلهما له هدية واكرم بكرامة لذكره **قال** باس **الثاني** معرفة العين بروية او صفة يحصل
بها معرفة كسبه فان لم يحصل بها او كانت لا تباقي فيها كالدرا والعقار فستشترط مشاهدته
حديثه وصفا هدية قدر الحمام ومعرفة ماله ونصرة وصفا هدية الاقون ومطرح الرما دوسو دفع
الزنا **الثالث** القدرة على التسليم فلا تقع اجارة الا بقر والسك رد والمقصود لمن لا يقدر على اخذه
ولا اجارة مشاع مفرد لغيره بل يكره لانه لا يتدر على تسليمه وان كانت لواحد فاجر بغيره صح لانه يمكن
تسليمه الا ان يجر الشريك معا وباذنه قاله في الفايق وهو مقتضى تعليمهم ولا عين لا تثنى
فان كنت ومي لواحد وعنه بل اخذ به **الابع** استئجارها على المنفعة فلا تقع اجارة بهيمة من صنف
للحمل ولا اخر من على تعليم منطلق ولا اعلى للحفظ ولا كافر لعل في الحرم لان المبيع حرام كالحسي ولا
لقلع سن سليمة او قطع يد سليمة ولا الى بطن والنفاسة على كنس المسجد في حالة لا امانان غيرها
تكونية ولا على تعليم الكافر الزنا ولا على تعليم السحر والخمس والخنا او تعليم التوراة والكتب
المنسوخة ولا ارض لا تنبت للزرع لا تقدم ولا حرام محل كتب **الخامس** كون المنفعة مملوكة للمرجع
او ما ذواته فيها ويقع اجارة مستاجر لمن يقوم مقامه او ذنه في الضرر ولا يجوز لمن هو اكسر
ضررا منه ولا لمن يخالف ضرره من زره عالم يكن الما جوار حرا فانه ليس لمشا جره ان يوجره لانه
لا تثبت يد غيره عليه وانما هو يسلم نفسه او يسلم وليه ويقع لغيره موجدها ولو جدها بمثل الاجرة
وزيادة ولو لم يقض الما جوار مالم يكن حيلة وليس لموجد صطالبة المشا جرات في بالاجرة واذا
تقبل عملا في ذمه باجرة كخياطة او غيره فلا باس ان يقبله غيره باقلها منه ولو لم يعن فيه شيئا
ولمسقير لجا رتبا ان اذن له صغر فيها مدة بعينها والاجرة لربها ولا يقض صغر ربا في
العارية وتصح اجارة وقت فان مات الموجد انقضت ان كان الموجد المعقوف عليه باصل الاستحقاق
وهو من يستحق النظر لكونه موقوف فاعليه ولم يشرط الواقف ناظر بناء على ان الموت في عليه يكون له
النظر اذ لم يشرط الواقف ناظرا وان جعل له الواقف النظر او تكلم بكلام يدل عليه فله النظر يا لا
سحقا في الشرط ولا يبطال الاجارة بموته حينئذ يستاجر على موجد فاجب في تركته حيث قلنا
تنفسح ومنكم منقطع اجرا فاعلم ان انتقاله الى غيره باقطاع اخر وان كان الموجد ناظر العام او من
شرط له الواقف النظر وكان اجنبيا او من اهل الوقت لم تنفسح بموته ولا بعد له ملكه الطلق
والذي يتوجب له لا يجوز للموقوف ان يتسلم الاجرة لانه لا يمكن ان المنفعة المستقبلة
ولا الاجرة عليها فالتسليم لغيره قبضه مالا يستحقه بخلاف المالك ويصح هذا لطلب الطائفي
ان يطالبوا باجرة المشا جرات الذي سلف المستحقين لانه لم يكن له التسليم ولهم ان يطالبوا الناظر
ان كان هو المتلف وليس لم صرح بخلافه وكوت المشا جرات واذا اجر الوالي اليتم او ماله او ماله
العبد مدة لم يبلغ الصبي ورشد وعق العبد فان كان يعلم ببيع الصبي فيها او عتق العبد
بان كان معلقا انفسحت وقته عتقه وبلوغه وان لم يعلم لم تنفسح ولا تنفسح بموت الموجد ولا عجز
ولا يرجع العتيق على سيد لا يبي من الاجرة لكن نفقة في مدة باقي الاجارة على سيده ان لم تكن

بلغ

تعليم

تتفصح
مطالب

مشروطة على المستاجر ولو ترك المأجور أو اشتري أو استأجر أو وصي له بالعين أو أخذ صداقا
أو أخذ الزوج عرضا عن خلع أو صلى أو عزم ذلك فلا جارة على الجارة ولا قطع
كالوقف فلا جارة ثم استفتى الأقطاع ٤٢ لا خير في تنفس كل تقدم وإن كانت الأقطاع ٥
عشر الم نصح الجارة أنها كتنفسه **فصل** والجارة العين تنقسم قسمين أحدهما أن تكون
على صفة كاجارة الدار بشرط أو الأرض عامها والادهي للخدمة أو للخدمة ويسمى الجارة فيها الا
جيرة الخاصة وهو من قدر نفعه بأن من واذا تمت الاجارة وكانت على صفة ملك المستاجر
المنافع المعقود عليها منها وتحدث على ملكه ويشترط أن تكون المدة معلومة يغلب على الظن
بقائه العين فيها وإن طالت فإن قدر المدة بسنة مطلقة تحمل على حسنة المدة لئلا يقال
عددية أو سنة بالأيام فذلك ما يمتنع من مالان الشهر العددي ثلاثين يوما وما وافي
قال روية أو شمسية أو فاسية أو قطبية وبها يملأ منها جارة وهي ثلاث مائة وخمسة وستون
يوما وربع يوم وإن جهل ذلك أو واحد منهما لم يصح ولا يشترط أن تكون المدة العقد فلا جارة سنة
خمس في سنة أربع صح سواء كانت العين مشغولة وقت العقد باجارة أو بغيرها أو غيرها
إذا ملك التسليم عند وجوبه أو لم تكن مشغولة فلا نصح اجارة مشغول بغيره أو ببناء الغير
وعندهما ولو آجرة إلى ما يقع اسمه على شئيين كالعبدة وجادى وربع لم يصح فلا بد من تعيين
العبد فظهر واضح من هذه الحسنة أو سنة كذا أو كذا أجادى وخجوة وتقدم في حكمه وإن
علقها بشئ صفة كرجب فلا بد أن يبين من أي سنة وبيوم لابد لمن يبينه من أي السبع
وليس لو قيد مطلق الا بجا رة صفة كطولية بل العرف كسنتين ومضى بما قاله كسنة وإذا آجرة
في إنشاء شهر صفة لا تنال العقد كذا فلا بد من ذكر ابتداء الشهر كما كانت عليه لم يمتنع
أن ذكره ويكون من حين العقد وكذا أن أطلق فقال آجرة بك شهر أو سنة ومضى بها وإذا آجرة
سنة هلالية في أولها عدد اثني عشر شهرا بالاهلة سواء كان الشهر تاما أو ناقصا وكان كذا كان
العقد على الشهر وإن كان في إنشاء شهر يستوفى شهر بالعدد ثلاثين من أول المدة وآخرها نصف عليه
في النذر وبقيتها بالاهلة وكذا حكم ما يقبض فيه الأشهر كعدة الوفاة وشهر صيام الكفارة
ومدة الخمار وغير ذلك وإذا استأجر سنة أو سنتين أو شرا لم يمتنع إلى تقسيط الاجارة على
كل سنة أو شهر أو يوم **القسم الثاني** الجارة العمل معلوم كاجارة دابة للركوب أو موضع
معين أو يحمل عليها اليد فان اراد العدول إلى ملكه في المسافة والمخزونة والسهولة والامن
أو التي يعيد إليها أقل ضررا جاز وإن سلكه بعد صفة أو استأجره المثل للثأب وباتي
قرى وإن أكرى ظهر إلى بلد ركبته إلى مقده ولو لم يكن في أول عمارته أو اجارة بقدر الحرك مكان
أو ديار من ربح واستأجر راد هي ليدله على الطريق أو ربح لظن قدران معلومة وشيئة ط
معرفة العمل وضبطه بما لا يختلف ولا تعرف الأرض التي يريد حركتها إلا بالمشاهدة وأما
تقدير العمل فيجوز بأحد شيئين إما بالمدى كيوما وإما بمعرفة الأرض كعدة القطعة أو نحو
من هذا إلى هذا أو بالمساحة كجرب أو جربين أو كذا أذراعا في كذا فان قدره بالمدى فلا بد
من معرفة البقر التي يعمل عليها ويجوز أن يستأجر البقر مفردة ليقول رب الأرض الحرك بها
وإن استأجر بها صاع صاعا وبالشرا وبالدون وما وكذا الاستأجار البقر وغير هذا بأس الزرع
والاستأجار غنم لندوس له طينا أو زراعا وإن أكرى حيا لئلا يعمل لم يخلق له كسب للركوب وإلا
وحر الحرك جاز وإن استأجر دابة لا دابة الدابة اعتبر معرفة الحرك كسنة هدية أو صفة
تقدير العمل كيوما أو ليومين أو بالاطعام كقفير أو قنيرين وذكر جنس المخلوق إن كان يختلف

وان أكثرها لا دابة ولا دابة فلا بد من مشاهدة ولا بد من مشاهدة ولا بد من مشاهدة ولا بد من مشاهدة
ملاء الخوص وكذا كذا أن أكثرها للسقي بالخراب فلا بد من معرفة وتبين ربا لمن أو بعد العزوب
أو بملء بركة لا يسقي أرض وإن قدره بشئ ما سقيه جاز لأن شرا بها يتقارب في الغالب كبلد شرا
معدوم وإن استأجر دابة ليستقي عليها فلا بد من معرفة الآلة التي يستقي فيها من روية
أو بملء أو جاراها بالروية أو بالصفة وتقدر العمل بالزمان أو بالعدد أو بملء عملي معين فإن
قدره بعد المرات احتاج إلى معرفة المكان الذي يستقي منه والذي يذهب اليه ومن أكثر
من ورثه فلا بد من ورثه فلا بد من ورثه فلا بد من ورثه فلا بد من ورثه فلا بد من ورثه
كما لو أكثر من ورثه لاستقاء ما لم يملكه فداننا لا يستقاء الماء فذلك موضع وكل موضع وقع على
مدة فلا بد من معرفة الظن الذي يعمل عليه وإن وقع على عمل معين لم يمتنع إلى ذلك وإن استأجر ربح
الظن فقد ان معلومة احتاج إلى معرفة جنس المخلوق به أو شقيق أو ذرة أو غير ذلك لأن ذلك
يختلف ويجوز استأجار كمال ووزان العمل معلوم أو في مدة معلومة والاستأجار رجل ليل لزم
عنه بما يتصور ملازمته ويجوز الحفر إلا بالربا لأنها روافق ولا بد من معرفة الأرض التي يحفر
فيها وإن قدره بالعمل فلا بد من معرفة الموضع بالمشاهدة لكونها تختلف بالسهولة والعلامة
ومعرفة دور البئر وعمقها والبناء طولها وطول الشبر وعرضه وعمقه وإن حفر بيرا فعمله
سبيل شرا منها فإن شرا بها أو سبيلت فيه بربطته ونحو ذلك لم يلزمه سبيل
وكان على صاحب البئر وإن وصل إلى حصة أو جادى مع الحرك بل صفة لأن ذلك حتى لا يشاهد
من الأرض وإذا ظهر فيها ما يخالف المشاهدة كان له الخيار في جفسي فان فسخ كان له من الاجر
حصة ما عمل ففقط الاجر على ما بقي وما عمل ففقط كماله ما عمله ولم يبق فيقسط الاجر
المسمى عليها ولا يجوز تقسيطه على عدد الأذرع لأن العمل البئر سهل لقل القرب منه واسفله
سيف ذلك فيه وإن بلغ منه ماء صفة من الحرك فكل لصخرة ويجوز استأجاره بالزمان فلا بد من قدره بالعمل
ذكر عدد الورق وقدره وعدد مسطوره في كل ورقة وقدر الخواشي ودقة القل وعظمه فان
عرف الخط بالمشاهدة جاز وإن أمكنه بالصفة ذكره والا فلا بد من المشاهدة ويصح تقدير
الاجر بأجزاء الذرع وأجزاء الاصل وان قاطعه على شئ الاصل بأجر واحد جاز فان اخطأ بالسقي
البئر عفى عنه وإن كان كثيرا عرفا فهو عيب يرد به قال بن محمد ليس له هي أدية غيره حالة
النسخ ولا التشاغل بما يستغل سره ويوجب عظمه ولا العيزه حتى ينفذ وكذا الأعمال
التي تحصل بتخلد الشتر والقلب كالقصاص والنسابة ومضى بها ويجوز أن يستأجر من سمسار
يشترى له ثيابا فان عين العمل دون الزمان منه فجعل له من كل ألف درهم شيئا معلوما صح
وان قال كذا امسرت ثوبا فذلك درهم وكانت الثياب معلومة أو مقدرة بمن جاز ويجوز أن
يستأجره لينسج له ثيابا بعينه ونحوها **فصل في المدة** عقد على منفعة في الذمة
في شئ معين أو موصوف مضمون بصفت كالسلم فيشرط تقديره بعمل أو صفة كخياطة ثوب
وبناء دار وحمل إلى موضع معين ويلزمه حرك وعنه عقد العقد فلو ترك ما يلزمه قال جاز
بلا غير فذلك ضمن ولا يجوز أن يكون الاجر فيها إلا دما جازيا التصرف ويسمى الاجر المسترك
وهو من قدر نفعه بالعمل ولا يصح الجمع بين تقدير العمل والمدة كقوله استأجر بك الخياط لي هذا
الثوب في يوم ويصير جعله ويجزم ولا يصح اجارة على عمل يختص فاعلم أن يكون من أهل القرية
وهو المسلم ولا يقع الا قرية لفاعله كالحج أي النيابة فيه والقرية والأذان ونحوها كإمامة وامامة
صلاة وتعليم قرآن وفقه وحديث وكذا القضاء قاله بن حمدان ويصح أخذ جعله على ذلك كإخذة

فصل في المدة
٢٤

صفتي
كالجدة والنداء

بلا شرط وعلى رتبة قوله اخذ رزق على ما يتقدم من مقدم بهذه المصالح بخلاف الاجر
وليس له اخذ رزق وجعل واجر على ما لا يتقدم من مقدم وصلة صلة لنفسه وحجم عن نفسه و
ادراكه لنفسه وحجوه ولا يجوز ان يصلي عنه غيره فرضا ولا فلتة في حياته ولا في ماله فاذا اوصى بدارهم
لمن يصلي عنه تصدق بها عند لاهل الصدقة وحجوز الاجارة على ذبح الاضحية والهدى كترجمة الصدقة
ولم الاضحية وتصح على تعليم الحظ والحساب والسفر المباح وبشره فان شئت في المجلس اعاد تعليمه والا فلا
وتصح على بناء المساجد وكسرها واسراج خنادقها وفتح ابوابها وغرة وعلى بناء القنابر ونحوها وان
استاجر ليجدهم كقصده وبكره للمالك اجرة كذا خذ ما اعطاه بلا شرط وبطعمه الرقيق والبهائم
ويصح استجاره لخلق الشعر وتقصيرها ولختان وتقطع شئ من جسده للمحاجة اليه وضع عدم ما حرم
ولا يصح ويصح ان يتاجر كماله ليقول عينيه ويقدرك بالمدى وحجاجة الى بيان عدد ما يكون له كل يوم
مرة او مرتين فان كان في المدة فلم يبق الشئ الاجر وان برئ في اثباته انفسه الاجارة فيها بقي
وكذا الوصايا فان امتنع الموصي من ذلك مع بناء المرض استحق الطبيب الاجرة بحضي المدة فان
قد رها بالبر لم يصح اجارة ولا جعله لغيره في الجاهلية ويصح ان يتاجر طبيباً لمداواة والكلام
فيه كاللحام في الكلى الا انه لا يصح استحقاق الدواء على الطبيب ويصح ان يتاجر من يتعلم له فترسه
فان اخطأ فقلع غير ما امر بقلعه فقلعه وان برئ الصرض قبل قلعه انفسه الاجارة ويقبل قوله
في بروكه وان لم يبرأ لكن امتنع المتاجر من قلعه لم يجز **فصل** ويعتبر كون المنفعة للمساخر
فلو اكترى دابة لركوب الوجه لم يصح وللمساخر استيفاء المنفعة بنفسه وعلمك باعارة او غيرها
ولو شرط عليه استيفاءها بنفسه فسد الشرط ولم يلزم الوفاء به ويعتبر كون راكب فكله في
طول وقصر وعينه لا في معدته تركوب ومكلمه شرط زرع بر فقط ولا يضمنها مستعير من ان تلفت
من غير تقديط وياقي ولا يجوز استيفاء بماله الكثر ضرراً ولا بما يتخلف ضرراً ولا ان يسوق
المنفعة ومثلها وما دونه في الضرر من جنسها واذا اكترى لزرع الحنطة فله زرع مكعب
وحجوه وليس له زرع الدخن والذرة ونحوهما ولا يملك القدر ولا البذر وان اكترى لاجرها لم يملك
الاخر وان اكترى للعرض او البذر او لهما ملك الزرع ولا يتخلف الارض من قسمين احدهما ان
يكون لها ماء دائم اما من نهر لم يجز العادة بالقطعة الا ينقطع الامدة لانقوت في الزرع او من عين
تسبح او بركة من مياه الامطار يجتمع فيها الماء فيبقى به او من بئر تقوم بكنها بئر او ما يشرب
بعروق لنفاوة الارض وقرب الماء الذي تحت الارض فهذا كله دائم ويصح استيفاءه للعرض والزرع
وكذلك التي تشرب من مياه الامطار ويكتفي بالاعتناء منه السكاني ان لا يكون لها ماء دائم وهي
نوعان احدهما ما يشرب من زيادة معتادة تأتي وقت الحاجة كارض حصر الشارب من زيادة
النيل وما يشرب من زيادة الذرات واسبابهم وارض البصرة هي ربة من المد والجمر وارض
دمشق الشارب من زيادة برداء او ما يشرب من الاودية التي ربة من ماء المطر فهذا يصح اجازتها
قبل وجود الماء الذي يستقي به وبعده **الكتاب الثاني** ان يكون هي الماء نادراً او غير ظاهر كالارض
التي لا تكفيها الا المطر الكشد الكثير الذي يندرج وجوده او يكون شربها من بئر واحد في حجة
نادراً او من زيادة نادراً فهذا في شهر ان اجرها بعد وجود ما يستقيها به صح وقوله لا يصح
وان اكترى اهلها على انها لا ماء لها صح لا يندرج بالانتماع بها بالزول فيها وغير ذلك وان حصل
لها ماء قبل زرعها فله زرعها وليس له ان يبني ولا يغرس وان اكترى دابة للركوب او الحمل
لم يملكه الاخر وان اكترى لركوبها غير ما لم يجز ان يركب بسرج وان اكترى لركوبها بسرج فليس
ركوبها غير ما ولا بسرج الفل منه ولا ان يركب الخمار بسرج بر دون ان كان الفل من سرج اوافر

بلغ

لان كان اخذ او اقل ضرراً وان اكترى لركوبها لم يملكه حمل الاخر وان اجرها مكاناً
ليطرح فيه اردت في فطح ارد بين فان كان على الارض فلا مشي له وان كان على غرقة ونحوها
له اجرة المثل للآيد وان اكترى ليطرح فيه الد رطل فطل فترك فيه الد رطل صدق له
له اجرة المثل وان اجرها الارض ليزرعها او يغرسها لم يصح لانه لم يبين احدهما وان اكترى لهما
للزرع مطلق او قال لزرعها ما شئت وتغرسها ما شئت صح وله ان يزرعها كلاهما شياً وان
يغرسها كلاهما شياً وان قال لتشتفع بها ما شئت فله الزرع والغرس والبناء كيف شاء وان
خالف في شئ مما تقدم ففعل ما ليس له فعله او سلك طريقاً اشق مما عينها لزمه المسمى مع تفاوت
اجر المثل الا فيما اذا اكترى لركوبها ففعل ما شئت فله الزرع والغرس والبناء كيف شاء وان
لم يزرعها شئاً فله عليه ولو لم يكن به وحده فارد في عينه او الى موضع فجاز ولا فعليه المسمى واجر
المثل للآيد وان تلفت الدابة ضمن قيمتها سواء تلفت في الزيادة او بعد ردّها الى المسافة او
لو كانت في يد صاحبها الا الا يكون له عليه شئ وتلف في يد صاحبها بسبب غير حاصل من الزيادة
وان كان بسبب كسبه او كمن التجر في سنة واحدة ففقدت فان اكترى لركوبها ففعل ما شئت فله الزرع
والمثل للآيد وان كان المكترى يولى الكيل ولم يعلم المكترى بذلك فله المسمى فزاد عليه وان
كان المكترى يولى كيله وتجهيزه لم يعلم المكترى فله اجرة له في حمل الآيد وان تلفت دابته فلا ضمان
لها وحكمه في ضمان الطعام حكم من غصب طعام غيره وان تولى ذلك اجنبى لم يعمل فمستعد
عليها عليه لصاحب الدابة الاجر ويتعلق بضمها عليه لصاحب الطعام ضمان طعامه و
سواء كاله احد سوا وضعه الاخر على ظهر الدابة او كان الذي كاله وعياله وضعه على ظهرها
فصل ويلزم المجرم مع الاطلا كل ما يتكلم به من النفع مما جرت به عادة وعرف من
الآت ومثل ذلك ما ممر كوكب وجره ورجله وقبته وضراعه وكفه وهو الحياصة والبدة التي
في الف البعيد ان كانت العادة جارية به وسرجه واكافه وشدة ذكرك عليه ونق طيته وشدة الاحمال
والحمل والزرع والخط وقائمه وسابق ولزوم البعير ليندل للصلاة العذبة ولو فرض كفاية
للسنة رابته واكل وشرب ويلزمه جسده له لينزل لقضاء حاجته الانسان والطائرة ويدع
البعير واقفا حتى يفعل ذلك فان اراد المكترى ان يحم الصلاة فطالبه الجاهل بقصره لم يلزمه بل يكون
خليفة في تمام ويلزمه تبنيك لتكن ضيف وامانة رسمين ونحوهم لركوبهم ونزولهم ومركبهم و
لوطار باقاً ان احتاجت الدابة الى اخذ يد ومصر جسم قولى ذلك هو ما دون الجاهل ولا يلزمه حمل
وهجارة وضلالة ووطاف في الرحل وحبله وان بين الكهلين والعاملين بل على المتاجر كاجرة
وليد قال في التعقيب ومعدل قماش على مكران كانت في الذمة وقال الموفق انما يلزم المجرم
ما تقدم ذكره اذا كان الكيل على ان يذهب معه المجرم اما ان كان على ان يتسلم الراكب البهيمة ليركبها
لنفسه فله ذلك عليه انتهى وهو صحيح في بعض دون بعض والاولى ان يسرع في ذلك الى العرف
والعادة ولعله مرادهم فاما تعريض البهيمة والكنيسة وما حصل في الارض من بلد وقامه
فيلزم المتاجر اذا تسلمها فارعة ويلزمه مخرج الدار تسليمها منقطة وازالة الثلج عن سطح
ارض ولو جازاً لا جلد ودلو وبكرة ويلزمه مفايتها وتسليمها الى مكرت وتكون امانة معه
فان تلفت من غير تقصير ففعل المجرم بل لها ويلزمه ايضا عمارتها وسقفها بنصيبه باصلاح
منكسر واعاقمة ما يد وعمل باب وتطين ونحوه فان لم يفعل فله المتاجر كطبخ ويلزمه بتلطيظ
الحمام وعمل ابوابه وبركة ومستوقدة وهي الماء ولا يجزى على جدي ولو شرط على مكترى
الحمام او الدار ردة تعطيها عليه او ان يأخذ بقدر التعطيل بعد فراغ المدة او شرط على المكترى

انظر هذا الكلام
الحق السيد

وفي الارض عرس او بناء شرط قلعه عند انقضاءها او في وقت لزوم قلعه محييا ولا يجب على رب الارض
 عن امة نقص ولا على مستاجر شئ من حذر ولا اصلاح ارض الا بشرط وان لم يشرط قلعه او شرط بقاؤه
 فلما كان ارضه اخذه بالقيمة ان كان ملكه تاما وياي في كسفة تقسم العراس وان كان المستاجر
 شريكا في الارض شركة شائعة فبني او عرس لم انقضت المدة فلهما جرا خذ حصصه بغيره من الارض
 وابنا والغراس وليس له الزيادة بالقلع لا يستلزم امة تلغ حال يجوز قلعه ولا يملكه غير تمام الملك
 كما هو حق عليه والمستاجر ولا مرشدين او تركه بالاجرة او قلعه وصحان نقصه ولصاحب المستجر
 ببيع الملك ولغيره فيكون بمنزلة وفي التلخيص وغيره اذا اختار الملك القلعه وصحان النقص فان
 قلعه على المستاجر وليس عليه شئ من حذر لان الموجد قد علم ذلك انتهى ويجوز الخيرة في ذلك
 لرب الارض ما لم يجتز ما ملكه قلعه فان اختار قلعه ذلك وعليه شئ من حذر ولا يملكه غير تمام الملك
 قاله صاحب الفروع لا يمنع الخيرة من ارضه لرب الارض له او قلعه وصحان نقصه او تركه بالاجرة كون
 المستاجر وقف صابنا او عرسه فاذا لم يتركه في الارض لم يملك الوقت بالحكمة بل ما يفي خذ بسبب
 قلعه وصحان نقصه او ملكه بالقيمة يكون بمثابة ما لو تلف الوقت واخذت منه قيمته بغيره
 ما يتم مقامه فكذا هنا وهو كما قال وهو ظاهر وظاهر كلامهم لا يتلغ العراس اذا كانت الارض وقتا
 بل قال الشيخ ليس لاحد ان يتلغ عراس المستاجر من زرع محييا كانت الاجارة او فاسدة بل اذا بقي
 فعليه اجرة المثل وان اقباه بالاجرة فمضى بطل الوقت واخذ الارض صاحبه فاستغنى به كقول
 الخيرة ايضا صالم يكن البناء مسجد او نحو ذلك يندم ولا يملكه ولا يتركه الاجرة الى من والى ولا يناد بغير
 رضى رب الارض ولو عرس او بني مشترك فمضى البيع يجب كان لرب الارض الاخذ بالقيمة والتلغ
 وصحان النقص وتركه بالاجرة واما المبيع بقدر فاسدا اذا عرس فيه المشتري او بني فحكمه حكم
 المستقر اذا عرس او بني على ما ياتي في بابها وان كان فيها زرع بقاؤه يتقسط صاحبها
 يزرع في رعا لم تجز العادة بكماله قبل انقضاء المدة فحكمه حكم زرع الغاصب للمالك اخذ بالقيمة مالم
 يجتز مستاجر قلعه زرع في المال وتقر بغير الارض فان اختاره فله ذلك ولا يلزمه والمالك
 تركه بالاجرة وان كان بقاؤه بغيره تقسط مالم ان يزرع زرعاً ينتهي في المدة عادة ما بطل
 لغيره وغيره لزم تركه باجرة مثله الى ان ينتهي وله المسمى واجرة المثل كما زاد وصلى ارضه
 زرع شئ لا يتركه مثله في مدة الاجارة فلما ملكه منه فان زرع لم يملكه مطالبة بقلعه قبل
 انقضاء المدة ولو اكدت ارضه لزراع مدة لا تملك فيها وشرط قلعه بعددها وان شرط بقاؤه
 لغيره او سكنت فسدت واذا تسلط العين في الاجارة الفاسدة حتى انقضت المدة فعليه اجرة
 المثل مالم يملك او لم يملك وانما يتسلم لم يلزمه اجرة ولو لم يملك المالك وان اكدت به رايهم واعطاه
 عندها دنا بغيرهم انفسهم العتد رجوع المستاجر بالدرهم واذا انقضت المدة رفع المستاجر يداه ولم يلزمه
 الرد ولا مؤنة كونه وتكون في يده امانة ان تلفت من غير تقريط فلا ضمان عليه ولا تعبد دعواه اذ
 لا يبينه لانه يثبت له من نفسه كالمشتري والمستقر **باب السبق والمنازعة**
 السبق بفتح الهمزة الجمل الذي يسبق عليه ويسكنه الحجارة بين حيوان وحده والمنازعة المنازعة
 بالسهم بين المنازعة بفتح الهمزة على الاقدام وبين سائر الحيوانات من ابل وحمل وبغال وحمير
 وفيلة وحمل حتى حرام وبين سائر وماريق ونحوها او مستاجر ورعي اجرا ببيع ومقابل
 وكبره الرقص وهي السبق السبق وكلها يسمى لعبا الا ما كان مقيما على قتال العدو فيكون له بغيره
 وكذا امرات الاجار ونحوها وهي ان يرعى واحد الى صاحبه فقط هو كلام جليل لا يجزى اللعب
 المعروف بالطاب والنعيلة وقال كل مغل افض الى محرم كثير اخره السباع اذا لم يكن فيه مصلحة

راجع لانه يكون سببا للشكر والفساد وقال ايضا ما لحي وسئل عما اذا سبه به فهو ضمني عند وان
 لم يجرم جنسه كبيع وتجارة ونحوهما انتهى ويجب اللعب باله الرب قال جماعة والشافعي يعلم بسبق
 ضمني لاحد من نصابه ليس من اللهو المحرم ولا المكروه تأديب ومنه وملاعبة اهلهم ورسيد عن قسوة وكبره
 لمن علم الرعي ان يتركه كراهة مثله يندم ونحوه المصارعة ورفع الاجار لمعرفة الاستد واما اللعب
 بالزرد والسطر ونحوه الكباش ونحوه والديوك فلا يباح بحال وهي بالعرض احرى ولا يجزى بغيره
 الا في الخيل والابل والسهام وللرجال بشرط خمسة **احدها** تعيين المكونين بالروية وبشئ
 في ابتداء العدو والنتهاية وتعيين الرماة سواء كانوا اثنين او جماعة تعيين ولا يشترط تعيين الرابطة
 ولا القوسين والسهام ولو عينها لم تتعين وكذا ما يتعين لا يجوز ابداله كالمعين في البيع ومالا
 يتعين يجوز ابداله للعدو وغيره **الثاني** ان يكون المكونان والقوسان من نوع واحد فلا يصح بين عربي
 وسجيني ولا بين قوس عربي وقوس سبي ولا يكره الرعي بالقوس الفارسية **الثالث** تحديد المسافة
 والفاية وهذا الرعي مما جرت به العادة ويعرف ذلك بالمساهدة او بالذراع نحو ماية ذراع او ما
 يقي ذراع ومالم تجز به عادة وهو ما زاد في الرعي على ثلاث مائة ذراع فلا يصح ولا يصح تناضلهما
 على ان السبق لا بعد سمي رعي **الرابع** كون العوض معلوما ما بالمساهدة او بالقدار او بالصفة و
 يجوز ان يكون حالا وموقعا بغيره حالا وبغيره موقعا بشرط ان يكون مباحا وهو مملوك بشرط
 سبقه **الخامس** الخروج عن سببه القمار بان لا يخرج جميعهم فان كان الجمل من ماله من الامام
 او من بيت المال او من احد سمي او غيرهما على ان من سبق اخذ جاز فان جاء معا فلا شئ لهما وان
 سبق المخرج احدهن سبقه ولم ياخذ من الآخر شيئا وان سبق من لم يخرج احدهن سبق صاحبه و
 ان اخرج جميعا متساويا او متفارقتا مثل ان يخرج احدهما عشرة والآخر خمسة لا يجزى شيئا
 ويكره واحد ولا تجوز الزيادة عليه بكا في فرسه فريسيهما او بغيره بغيره او رعيه رعيهما فان
 سبقهما احرز سبقيهما وان سبقاه احرز السبقيهما ولم ياخذ احدهن شيئا وان سبق احدهما
 احرز السبقين وان سبق معه الممثل احرز السابق مال نفسه ويكون سبق المسبوق بين السابق والممثل
 الممثل نصفي وان جاء والفاية دفعة واحدة احرز كل واحد منهما سبق نفسه ولا شئ للممثل
 وان قال المخرج من غيرهما من سبق او صلي فله عشرة لم يبيع اذا كانا اثنين فان كان اكثر او قال
 من صلي فانا فله خمسة صح وكذا على الترتيب للاقرب الى السبق **وحيث** الخلية على الترتيب جمل
 فصل في مال خارج فحتاج في فني فاعطى من مل فله قيمته فسكت فسكت الاخير وفي الثاني وتقدم في المظلم
 جمل فحصل فحصل فمال فخرجت تاج الى اخره فان جعل للمصلي اكثر من السابق او جعل للمالي اكثر من
 المصلي او لم يجعل للمصلي شيئا لم يجز وان قال لعشرة من سبق فله عشرة صح فان جاء واحدا فلا
 شئ لهما وان سبق واحد فله عشرة او اثنا من سبق تسعة وناخر واحد فله عشرة للسبعة
 وان شرط ان المسابق يطعم المسبق اهي به او بعضهم او غيرهم او ان سبقته فله كذا او لا رعي
 ابل او شتر لم يصح الشرط وصح العقد **فصل** في المنازعة جملته وهي عقد جائز لا يوجب خذ بغيره
 رهن ولا كفيل لكل منهما فسخا ولو بعد حشر مع فيها مالم يظهر لاحدهما فضله فان ظهر فله الفسخ
 دون صاحبه ويطلب من احد المتنازعين واحد المكونين فلا يقسم وارث الميت مقامه ولا يقسم
 الحاكم من يقوم مقامه لا بموت المالكين او احد سمي ولا تلف احد القوسين والسهام ويشترط ارسال
 القوسين والبهيمتين دفعة واحدة ويكون عند اول المسابقة من يشاهد ارسالها ويرقبهما وعند
 الفاية من يضبط السابق منهما ويحصل سبق بالراس في صمائل عنقه وفي من خلفه وابل بكشفه
 وان شرط سبق باقدام معلومة لم يصح فتصف الخيل في ابتداء الفاية صفوا واحدا لم يقول المربى لذلك

معالم يجوز وكان قمارا لان كل واحد
 منهما لا يخلو من القمار ويغرم وسواء
 كان ما اخرجه صم

هل من مصلحة للميام او حامل الغلام او طامرج لجل فان لم يجبه احد كبره لئلا يخل خلاها عند الثالث ويخط
 الضابط للسبق عند انتهاء خطا ريتهم رجلين متقابلين احد ط في الخط بين ابهامي ارجلها
 والخط في الآخر بين ابهامي الآخر وتمت الخيل بين الرجلين ليعرف السابق ويجزم ان يجنب احدهما
 مع فرسه او وراه فز سالا راكب عليه يحركه على العدو وان يجلب وهو ان يصيح في وقت سباقه
فصل وحكم المناضلة حكم الخيل وتصح بين اثنين وحزبين ويشترط لهما شرط واحد
احدهما ان تكون على من يحسن الرمي فان كان في احد الحزبين من لا يحسنه بطل العقد فيه واخر
 من الحزب الاخر منكم وهم الشيوخ ان اجبوا او ان عند النضال جماعة ليعتدوا بعد العقد حزين بين برضاهم
 صحيح لا يترفع ويحل لكل حزين ريشة فخر واحد او اثنين او اكثر حتى يفرغوا ولا يجوز
 ان يتحارب كل واحد من الريشتين اكثر من واحد واحد وان اختلفا فخير بيد الحزبة اقترعوا ولا
 يجوز جعل ريشتين الحزبين واحد ولا الحزبة في تعيينهما اليه ولا ان يجتاز جميع حزينه او لا ولا
 السابق عليه ولا يشترط استواء عدد الرماة وان بان بعض الحزب كثيرا لاصابة او عكسه فادعى ظن
 خلافة لم يقبل **الثاني** معرفة عدد الرشق بكسر الراء وهو الرمي وليس له عدد معلوم فأي عدد
 اتفقوا عليه جاز وهو عدد الاصايب بان يقول الرشق عشرون والاصايب خمسة وعنه الا انه
 لا يصح اشتراط اصايب تدر كاصايب جميع الرشق او تسعة من عشرة ونحوه ويشترط استواءهما في
 عدد الرشق والاصايب وصفتها وسائر احوال الرمي فان جعل الرشق احدى عشر والاصايب احدى عشر
 او شرط ان يصيب احدهما خمسة والآخر ثلاثة او شرط اصايب احدهما عشرون والآخر خمسة او شرط
 او شرط ان يحيط احدهما من اصايبه ستمين او يحيط ستمين من اصايبه بسهم من اصايبه صاحب
 او شرط ان يرمي احدهما من بعد والآخر من قدام او ان يرمي احدهما وبين اصايبه سهم والآخر
 بين اصايبه ستمين وان يرمي احدهما على راسه شئ والآخر خال عن شئ او ان يحيط من
 احدهما واحد من خطايبه لا عليه ولا له واصايبه هذا مما تقوت به المساواة لم يصح **الثالث**
 معرفة الرمي هل هو مفاضلة او صاطرة او مبادر فالحق ضلته ان يقول اينا افضل صاحبه
 باصايبه او اصايبتين او ثلاث اصايبات ونحوه من عشرين رمية فقد سبق فأيهما افضل صاحبه
 بن ذلك فهو السابق وتسمى صاطرة لان ماضا وبأفنده من الاصايب يحيط غير معتد به ويلزم الال
 الرشق اذا كان فيه فائدة والمبادر ان يقول من سبق الى خمس اصايبات من عشر رمية فقد
 سبق فأيهما سبق اليها مع شئ وبها في الرمي فهو السابق ولا يلزم اتحاح الرمي وان اصايبه كل
 واحد منهما خمسة فلا سابق فلا يكفلان الرشق وصحى كان النضال بين حزينين اشترط يكون الرشق
 يمكن مقفه بينهما بغير كسر ويتكسرون فيه فان كانا ثلاثة وجب ان يكون له ثلثه وكذا اذا زادوا
 يجوز ان يقولوا نزع فنز حزب قد عتد من السابق ولا ان من حزب قد عتد فالسبق عليه ولا ان
 يقولوا نزع في ما بين اصايب فالسبق على الآخر وان شرطوا ان يكون فلان مقدم حزب وفلان مقدم
 الآخر لم يقلان ثانيا من الحزب الاول وفلان ثانيا من الحزب الثاني كان فاضلا واذا افاضل اثنان
 واخرج احدهما السابق فقال اجنبي انا شر يكفك في العزم والعزم ان فضلك فضعف كسب علي
 وان فضلك فضعف لي لم يجز وكذا ان كانا المتنافسين ثلاثة منهم محلك فقال رابع للمستقيمين
 انا شر يكفك في العزم والعزم وان فضلك احد المتنافسين صاحبه فقال الفضول اخرج فضلك
 واعطيك دنيا لم يجز وان ضحك العقد وعقد اخر جاز واذا اخرج احد الزعيمين كسب
 من عنده فسبق حزينه لم يكن على حزينه شئ وان شرطه عليهم فهو عليهم بالسوية ويقسم على الحزب
 الآخر بالسوية من اصايب ومن اخطا واذا اطلق الاصايب شأ ولا على اي صدقة كانت فان قال

خداصل فهو بمعناه ويكنى تأكيد او من صفات الاصايب خواستوه ما خرق الغرض وتثبت عند
 خوارق بالرائي ومقرطس بمعناه وخوارق بالراء المهمة وهو ما خرق الغرض ولم يثبت فيه
 ويسمى حوارق وخوارق وهو ما وقع في احد حجابي الغرض وهو ما خرم جانب الغرض
 خوارق ما وقع بين يدي الغرض لم يثبت اليه في صفة قتيلا واصايبه تقيدت بها وحصلت بعبارة
 وان شرط اصايبه هو وضع من الغرض كالدابة فيه تقيدت به واذا كان شرطه خداصل فاصايب
 ينصل السهم حسب له كيف كان فان اصايب بعد صفة او يترفع نحو ان ينقلب السهم بين يدي الغرض
 فيصيب موقفة الغرض او النقط السهم قطعتين فاصايب القطعة الاخرى لم يعتد به **الرابع** معرفة
 قتيلا الغرض طولا وعرضا وسهكا وارتفاعا من الارض وهو ما ينصب الغرض عليه اصايبه مجموع
 في الهدف من قدام او جلد او خشب او غيره يسمى شارة والهدف ما ينصب الغرض عليه اصايبه
 مجموع او حائط او غيره ولا يعتبر ذكر المبتدي بالرمي فان ذكره كان اولى وان اطلق لم يترأصا
 بعد العقد على تقديم احدهما جاز واذا شك في المبتدي منهما اقرع بينهما ولو كان للاحدهما شارة
 باخر ارجح كسب فان كان الحزب اجنبيا قدم من يختاره منهما فان لم يجز وشك حاز اقرع بينهما
 وايهما كان احق بالقتل لم يقدريه الاخر فله سهم لم يعتد له بسهمه اخطا او اصايب واذا ايد احدهما
 في وجهه الاخر في الثاني وان شرط البداء للاحدهما في كل الوجوه لم يصح وان قتلوا في كل شرط
 برضا صاحبهما واذا رمى البادي بسهم رمية اثنان بسهم كل واحد حتى يقتضيا رمية ما وان رمية سهمين
 سهمين فحس وان اشترط ان يرمي احدهما رمية ثم يرمي الآخر ويرمي احدهما عدد اثم يرمي الآخر
 مثله جاز وان شرط ان يبدأ كل واحد منهما من وجهين متواليين جاز وحسنه ان يكون لهما غرضان
 يرميان احدهما ثم يرميان اليه فياخذ ان السهام يرميان الاخر وان جعلوا غرضا واحدا جاز وان
 نشأ في الوقت فان كان الموضع الذي طلبه احدهما اولى مكانا يكون في احد الموقعين يستقبل
 الشمس او رجحان يوزن به استقبل لهما ونحو ذلك والآخر يستقبل به فاعدم قول من طلب استدبار
 الا ان يكون في شرطه استقبال ذلك فالشرط اولى كالوقوف على الرمي لئلا كان الموقعان سواء
 كان ذلك في الذي يبدى فينتبه الاخر فاذا كان في الوجه الثاني وقد انكح حيث شاء ويتبعه الاول
 واذا اطارت الرمي الغرض من وقع سهم موضعه فان كان شرطه خداصل احتسب له به وان كان شرطه
 لم يحتسب له به ولا عليه وان وقع في غير موضع الغرض احتسب به على رمية وان وقع في الغرض لم
 الموضع الذي طار اليه حسب عليه ايضا الا ان يكونا اتفقا على رمية في الموضع الذي طار اليه وكذا الحكم لو
 اتفقا على الرمي الغرض على وجهه وان عرضا عرض من كسر قوس او قطع وتر او رجم بسهم لم يحتسب
 عليه ولا له بالسهم وان عرضا عرضا فظلمت حياز تاضر الرمي وكبره للامين والشمود مدح احدهما او
 المصيب وعيب المخطي لما فيه من كسر قلب صاحبه ويمنع كلا منهما من الكلام الذي يقتضي صاحبه مثل
 ان يرمي ويخطي ويخطي بالاصايب ويمنع صاحبه على الخطا ويظن انه يعلمه وكذا الى اخره وان قال
 قائل ارم هذا السهم في ان اصبته به فذلك درهم وان اخطاك ففلك درهم لم يصح لانه قمار وان
 قال اصبته به فذلك درهم او قال ارم عشرة اسهم فان كان صدك اكثر من خطاك فذلك درهم او قال
 كل فلك سهم اصبته به فذلك درهم او بطل ان يدسم على النصف من المصيبات درهم او قال ان كان صدك
 اكثر فلك سهم اصبته به درهم صحيح وكان جعلا لانه لا وان شرط ان يرميا اربعا فلك سهم
 جاز وان شرط ان يرميا منها كل يوم قدر اتفقا عليه جاز وان اطلق العقد جاز وحل على التجمل
 والحلول كسائر العقود فبما كان من اول النهار الى آخره الا ان يعرض حذر من مرض او غيره فاذاء الليل
 تركا الا ان يشترط ليلتين فان كانت الليلة ممتدة صغيرة اكتمل بذلك والارصا في ضو شقة او مشعل

قال في القاموس
 من وضع الوتر

البضع والرجل والذرة والنجاس

بفتح تاء بلام الى

مطلب اذا اطلق المدة

بفتح تاء بلام الى

باب في العين المعارة والاعارة اباحة نفعها بغير عوض وهي مندوب
 اليها ويشتد كونها مندوبة بها مع بقاء عينها وتنفذ بكل قول او فعل يدل عليها كقولك اعزتك
 هذا او ايجرتك الا شفاع به او يقول المستعير اعزني هذا واعطني اركبته او اهل عليه من سلم
 اليه ويخبره ويعتبر كمن المعير اهلا للشرع شرعا واهلية مستعير للشرع له وان شرط في عوضها معلوم
 في موصية صحيح ونقص اجارة وان قال اعزتك عبدي علم ان تعيرني فرسك فاجارة فاسدة غير مضمون
 لغيرها لا يوضح في الخلف المباحة واعارة كحلب صيد اعادة الدارهم والدانير للدرن فان استعارها
 لينفقها او استعار مكيلا او موزنا ففرض وتصح في المنافع المباحة واعارة كلب صيد وفحل للفرس
 وتصح اعارة بضع وعبد مسلم لك فمخذه خاصة كاجارته لها واعارة صيد وما يحرم استعمال
 في الارحام المحرم فان فعل مثل ذلك الصيد ضمنه لله بالجزا والمالك بالقيمة واعارة عين لنفع محرم ك
 عارة دار لمن يتخذها كنيسة او يترك فيها سكرا او يعصي الله فيها وكاعارة سلاح لقتال
 في الفتنة وانية ليتناول بها ما هو اولى بالذهب والفضة ودابة من يهدي عليها حمارا وعبد
 وامة لغناء او زوج او زمر وسخوة وجب اعارة مصحف لمحتاج الى قراءة فيه ولم يجز غيره ان لم يكن
 مالكه حيا وجاز اليه ولا تغار الامة للاستمتاع فان وطء مع العلى بالزجر فلعنه الحد وكذا الهى ان طأ عنة
 وولده رقيق وان كان جاهلا فلا حد وولده حر ولو لم يوطء وجب قيمته للمالك ويجوز صدق المثل بينهما ولو
 سقط وعنه الا ان ياذن فيه السيد او المالك فانه كان له النجاسة بغيره او شوهها جازن وكان ان
 كانت بشابة وكانت الاعارة للمحرم او امة او وصي وان كانت لشاب كره خصوصاً للعزب و
 محرم اعارة ما عدا هذه امة لغز ما حرم وقال بن عتيق لا يجوز اعارة رثا للعباد الذين
 لا ينفذ لهم من قرابات ولا زوجات ومحرم الخلوة بها والنظر اليها بشهوة وتكره استعاره اية
 للخدمة لانه كبره للولد استخراجهما والمستعير الرد متى شاء وللعير الرجوع متى شاء مطلقا
 كانت او موقوفة ما لم ياذن في شفعه بشيء يستحق المستعير الرجوع مثل ان يعير سديا لجل مقامه
 او لو حارب مع به سنية فزعمها به وانجى في البقي فليس له الرجوع والمطالبة ما دامت في اليد حتى
 ترسى وله الرجوع قبل دحرها اليه ولا لمن اعارة ارض للدان حتى يبيع الميث ويصير رصيا قال
 بها ابننا وله الرجوع قبل الدفن ولا لمن اعارة حارطا ليضع عليه اطراف حشبه او لتعلمية شجرة
 عليه ما دام عليه وله الرجوع قبل الرضع وبعده ما لم يبين عليه او تكون العارية لازمة ابتداء فان
 خيف سقوط الى يط بعد وجعه عليه لنم ان التل لانه يضر بالمالك وان لم يخف عليه كمن استغنى عن
 ابقائه عليه لم يملك ان التل فان سقط عنه لهدم او غيره لم يملك رده الا باذنه او عند الضرورة ان
 لم يضر الى يط سوا اعيد باللة الاولى او غيره وتقدم في العمل ولا لمن اعارة ارض للزجر قبل المصا
 فان بذل المعير قيمة الزجر لم يملك له ذلك لانه وقتا ينشئ اليه الا ان يكون له ما يجسد نصلا
 يخصصه وقت اخذته عرفا واذا اطلق المدة في العارية فله ان يستغنى بها ما لم يرجع وان وقفه فله ان يستغنى
 بها ما لم يرجع او ينقضي الوقت فان كان المعار ارض لم يكن له ان يفسد ولا يبيع ولا يذبح بعد الوقت او الرجوع
 فان فعل شي من ذلك فكفاحب وان اعارها لفرس او بنة وشرط عليه القتل في وقت او عند رجوعه
 لم يرجع له منه القلع ولا يلزمه ستوية الارض الا بشرط وان لم يشرط عليه القتل لم يلزمه الا ان يعير له المعير
 المعير النقص فان قلع فعليه ستوية الارض وان ادى القتل في الحال التي لا يجبر فيها فله ان يبيع
 بقيته بغير رضى المستعير او تلمه وصفا فانه ادى ذلك ببيع لهما فان اياهما بيع شرك جازل وانما
 والمير التصرف في ارضه على وجه لا يضر بالمستعير الدخول لسبق واصلاح واخذ مائة وليس
 الدخول لغير حاجة من التفرج ونحوه وايضا طلب البيع وادى الاخر اجر عليه ولكل منهما بيع حاله

منه والى شانه ويؤتم المشرك مقام ابيح ولا اجرة على المستعير من حين رجوعه في حرس ونهائه
 سفينة في جهة بحر وارض قبل ان يبيع الميث بل في زرع وجرى ان يستعير دابة ليركبها الى موضع
 معلوم فان جازنه فقد بقى وعليه جرة المثل للذابة خاصة وان قال المالك اعزتك الى فرسخ
 وقال المستعير الى فرسخين فالقول قول المالك وان اختلفا في صفة العين حين التلف او في قدر القيمة
 فقول مستعير وان حمل حمل المثل بل الى ارض فثبت فيه ما لو لصا حبه سبق الى الحصاد ولرب الارض
 اجرة مئة وان احب ما ملكه قلع فله ذلك وعليه ستوية الحفر وما نقصت وان حمل غرسا فلفرس
 عشر شفعها عليه شفعه وكذا حكم نوى وجوه ولوز ونحوه اذا حمله فثبت وان حمل ارضا بغيرها
 فثبت في ارض اخرى كما كانت في مالها يجرى على ارضها وان تركها حبا لارض المستعير
 او البعير او الزرع ذلك لصاحب الارض التي انتقل اليها لم يلزمه نقله ولا اجرة ولا عين ذلك
فصل وحكم مستعير في استئناء المنفعة كاستئجار فان ارضه لفرس والبناء
 او واحد منهما فله ذلك وان ينزعه ما شاء وان استعارها للزجر لم يفسد ولم يبين وان استعارها
 للفرس والبناء فليس له الاخر وكساجر في استئناء يديا بنفسه وعين يقوم مقامه وفي استئناء
 بعينه وما دونه في الضرر من ان يعير ذلك الا انها يتخلفان في شيئين احدهما لا يملك
 الا عارة ولا الاجارة على ما ياتي وان كان في الاعارة لا يشرط لها تعيين نوع الاستعارة فلو اعارة
 مطلقا ملك الاستعارة بالعمد وفي كل ما هو مبيع له كالارض مثلا تصلي للبناء والفراس والزراعة
 والارتباط وما كان غير مبيع له واما مبيع كحبة واحدة كالبساط ان ما يصلي للفرس فالطلاق
 فيه كالتعيين للفرس بالعمد وله استئناء الكتاب المعارة ودفع الخاتم المعارة الى من يتفق له
 على مثاله واذا اعارة للفرس او البناء او للزراعة لم يكن له ما زاد على المرة الواحدة فان زرع
 او عرس ما ليس له غرسه فكفاحب واستعارة الدابة للركوب لا يفيد كسوفها والعارية الموقوفة
 مضمونة بقتلها يوم التلن بكل حال وان شرط في ضمانها وان كانت ضالية فبطلان وكل ما كان
 امانة او مضمونا لا يزول عن حكمه بالشرط ولو استعار وقتا ككتب علم وغيره ففقدت بغير تقيد
 فلا ضمان وان كان برهن رجوع الزمير ولو اركب دابة مضطجعة له ففقدت تحته لم يضمن وكذا ريف
 ربه ورايش وكليمه ولو قال لا اركب الا باجرة قال لا اخذ باجرة ولا عهد بينهما ففقدت وان تلفت
 اجزاؤها او كلها باستعمال يجرى في كل منصفعة ووطنفسة ونحوها او يجرى الزمان فلا ضمان
 وكل التلف ولها او الزيادة وليس مستعير ان يعير ولا يجرى الا باذن ولا يضمن مستعير منه مع
 الاذن وتقدم في الاجارة والاجرة لربها لانه فان اعارة اذن ففقدت عند ان في ضمن القيمة
 والمنفعة ايها شاء والفرار على ان كان عالما بالحل ولا استقر عليه ضمان العين ويستقر
 ضمان المنفعة على الاول وليس له ان يستعمل ما استعاره في غير ما يشعها فيه فملكه مثلا ان
 يحشو القيص قطن كل يفعل بالجو التي او يجرى فيه تاربا او يستعمل الناسف والطا نفس في ذلك او
 يستعمل بها من كسب او غيره فان فعل ضمن ما نقص من اجزاها بفساد الاستحالات فان اختلفا
 في هذا ذهب به اجزاها فقال المستعير بالاستعمال المعهود وقال المعير بغيره ولا يبينه فقول مستعير
 مع يمينه ويبدأ من ضمانها ويجب الرد بمطالبة المالك وبانقصنا الغرض من العين وبانتهى آت فثبت
 وبوت المعير والمستعير وحيث تاجر الزرد فيما ذكرنا فقيه اجرة المثل لصا ورثة كالمضروب قوله
 الحارثي وعلم مستعير مؤنه رد العارية الى مالكا كلفضوب لاصوة شتاء عنده وعليه ردوها اليه
 الى الموضع الذي اخذها منه الا ان يتفق على ردها الى غيره ولا يجب على المستعير ان يحملها الى موضع
 آخر فاذا اخذها بده مشق فطالبه ببيعها فان كانت معه لزم الدفع والا فلا واذا استعار

جائيس بمالك كلب فباح الاقنأ او ابعدها صغيرا عن بيت اهله لزمه رد بها وهو انه ارد
فان رد الدابة الى اصطلح مالكها او غلامه وهو القايح فخدمته وقتها امور عدا كانا اوجرا
او المالك الذي اخذها منه او الى ملكه صاحبها او الى عياله الذين لا عادة لهم بقبض مالهم
لم يبرأ من الضمان وان ردها او غيرها الى من جرت عادة بجره بان ذلك على يده كسائر الناس وزجره
متصرفه في ماله وخازنه ووكيله عام في قبض حقوقه قاله في المجرى بري وان سلم لغيره ان يركبه
الدابة المستركه فقلعت بلا تقرب ولا تعديا بساقتها فوق العادة ونحوه لم يضمن قاله في
وثائق شمس في الهبة ان شاء الله ومن استعار شيئا لم يضمنه مطلقا فلما كلفه اجر مثله بطلب
به من شاء منه فان ضمن المستعير رجع على المعير بها عزم ما لم يكن عالما وان ضمن المعير لم يرجع
على احد وياتي في الغصب **باب** وان دفع اليه دابة او غيرها لم يضمنه مطلقا قاله في المجرى
فقال بل اعترضني عيب العقد والدابة قائمه تقول القاصد وترد الى مالكها وان كانت بعد مضي
مدة لها اجرة تقول مالك فلما مضى من المدة دون ما بقي ولم اجرة ملك وان كانت الدابة
قد تلفت لم يضمن صاحبها المطالبة بقبضها لا قراره بما يسقط ضمانا ولا نظر الى اقرار المستعير
لان المالك رد قوله بقراره فملك وان قال امرتك قال بل اجرته والبيعانية تالفة او اختلعا
في ردّها فقول المالك وان قال امرتني او اجرته قال بل غصبتي فان كان اختلعا فيها عيب العقد
والبيعانية قائمة اخذها مالكها ولا شيء له وان كان بعد مضي مدة لها اجرة فقول مالك في
له اجرة المثل على القاصد وان تلفت الدابة ففي مسئلة دعوى القاصد العارية بها متفقان
على ضمان العين مختلفان في الاجرة والقول قول المالك فوجب اجرة المثل بما يقع في دعواه الاجرة
متفقان على وجوب الاجرة مختلفان في ضمان العين والقول قول المالك فوجب القاصد قيمتها
اذا كانت تالفة في الصور بين وان قال امرتك قال بل او دعيتي فقول مالك ويستوفى قيمة العين
ان كانت تالفة وتكسبا قوله انها فيضمنها ما انتفع به **باب الغصب وجباية**
البكر في الدواب الغصب حرام وهو استيلاء غير حربي عرفا على حق غيره قبرا بغير حق وتضمن ام
ولد وقتا وعقار بغير اذن او تلفت بغير حق ونحوه لكن لا تثبت به علم بضع فيصير تزويج الامه
المغصوبة ولا يضمن الغاصب مدها لو جسرهما عن النكاح حتى ماتت بالكبر ولا يحصل الغصب
من غير استيلاء فلو دخل ارضا انسان او داره صاحبها فيها ولا باذنه او بغير اذنه لم يضمنها
بخطئه كما لو دخل صحران له وان غصب كلبا بغير اذنه او بغير اذنه مستورة او تخلف في ماله
في يد غاصب لزمه رد له لا ما اربح فجمعه اخر فتخلل لغيره واليد هذا وان ائلف الكلب والخر وكون
المختلف ذميا لم يضمنه قيمته كما في خر غير مستورة ووجب اراقته خمر المسلم ومجرم ردّها
اليه وان غصب جلد ميتة بخمس لم يضمنه ردّه لانه لا يظهر به بغيره ولا قيمة له وان استولى على حر
لم يضمنه بملكه بذلك ولو صغيرا وياتي في الديات ويضمن ثيابه وحليته وان استعمله كرها او جسه
مدة فلعليه اجرة كالعبد وان صفه العهل من غير جنس فلا ولو عبدا **فصل** ويلزم رد المغصوب
الى محله وان بعد ان قدر على ردّه ولو عزم عليه اصناف قيمته فان قال له ردّه واعطاني اجرة ردّه
والا فمك بردّه او طلب منه حمله الى مكان اخر في غير طريق الرد لم يضمنه وان قال المالك دعوه في
المكان الذي نقلته اليه لم يملك الغاصب ردّه وان قال ردّه الى بعض الطريق لزمه ومما اختلف
عليه من ذلك جاز وان خلطه بما يمكن تمييزه منه او يميز بعضه كخطة بشعب او بسمسم او بغيره
الجب بكياره او زبيب احمرا باسود لزمه تخليصه وردّه واجر المميز عليه وان لم يمكن تمييزه فبالب
في الباب وان سقط المغصوب بملكه كجر بني عليه او خيط خاط به ثوبه او نحوه فان لم يكن الخيط والكس

لعل
وفي

باب
في
الغصب

بطل

الحج او كان مكانه حشبه فقلعت لم يجبرده ووجب قيمته وان كان باقيا بحاله لزمه ردّه وان انتفض
البنا وتفضل الثوب وان سرق بالمسامين با بالز من قلعها وردّها وان كانت المسامين من الحشبة
المغصوبة او مال المغصوب منه فلا شيء للغاصب وليس له قلعها الا ان يملكه المالك فيلزمه وان
كانت المسامين للغاصب من هبة المالك لم يجبر على قبولها وان استاجر الغاصب على عمل شيء من
هذه الاعمال فكريا فلا اجر عليه وان زرع الارض وردّها بعد اخذ الزرع فهو للغاصب وعليه
اجرها الى وقت تسليمها وضمن الانتقص ولو لم يزرعها فنقصت لترك الزرع كراعي البقر او
نقصت لغير ذلك ضمن نقصها وان ادركها ربها والزرع قائم فليس له اجبار الغاصب على قلعها
ويجب بينه وبين المالك الى الحصاد باجرته وبين اخذها بنقصته فبذلك المالك الهدر وعوض لو احدثه من
حشبه وسقي وغيرهما ولا اجرة كملكه في الارض ويتركه رب الارض ان احدثه قبل وجوب الزكاة
وبعد على الغاصب وان عرسها الغاصب او بني فيها ولو شربا او فطما من غير غضب فلا اذن اخذ
بقلع عرسه وبنائه وبنو الارض وارثي نقصها واجرته وان كانت آلات البنا من المغصوب
فاجرته مبنية والا جرت اجرة مبنية فلو اجرها فاجرة لها بقدر قيمتها ما ولو جسر الدار
او زرعها في مكانها بالبا ولو غصب ارضا وعراسها من شخص واحد فترسه فيها فلكل مالك الارض
فان ظاهرها بها بقلعه وله في قلعها عرض صحيح اجر عليه وعليه تسوية الارض ونقص الغراس
وان لم يكن في قلعها عرض صحيح لم يجبر وان اراد الغاصب قلعها ابتداء فله منه ولو لم يزرعها اجرة مبنية وطيرة
ومدها كزرع فيها فقدم لا كزرع ولو اراد مالك الارض اخذ البنا والغراس مكانا او بالقيمة
وابن مالكه لم يملك له ذلك وان اتفق على تقويمه عند جاز وان وهب الغاصب الغراس والبنا للمالك
الارض لم يخلص من قلعها فقلعه المالك جاز وان لم يزل في قلعها عرض صحيح لم يجبر على قبوله
وان اخذ ثوبا ارض وقص به لبس ردّه ولا شيء له الا ان يجعل منه ثوبا فله ان يحمله و
ياخذ بثمنه ان كان يحصل منه شيء وان ظاهرها للمالك يحمله لزمه ان كان فيه عرض صحيح وان جعله
آجر ونحوه لزمه ردّه ولا اجرة له لعله وليس له كسره ولا للمالك اجبارا عليه وان غصب فضيلا
فادخله داره فكبره وتقدر خر وجهه دون نقص الباب او حشبه وادخلها داره لم يضمن الباب شيئا
لا يخرج الا بنقصه ووجب نقصه ورد الغصيلة والحشبة وان كان حصوله في الدار من غير تقرب
من صاحبها فنقص الباب وضمانه على صاحب الغصيلة واما الحشبة فان كان كسرها اكثر ضررا من نقص
الباب فنقص الغصيلة وان كان اقل كسرت وان كان حصوله في الدار بعد وان صاحب كسرت دارا
دخلها فغصيلة او حشبة او تعدى على انسان فادخل داره فوسا ونحوها كسرت الحشبة وذبح الحيوان
وان زاد ضررا على نقص البنا وان باع دارا او فنيها ما يفسد اخر اجرة البنا وخرابا او جرحا او نقصا
الباب اقل ضررا من قلعها في الدار او تفصيله وذبح الحيوان نقصا وكان اصلاحه على البنا مع وان كان
الضرر لم ينقص ويصطلح على ذلك بان يشرى مشري الدار او غيره ذلك وان غصب لوجا فزعم
به سفينة لم يقطع وهي في اللجة حتى يخرج منها وترسي ان خيف عليه بقلعه ولو لم يكن فيها الا حمار الغاصب
او لم يكن فيها ذئب ورجح حريم وعليه اجرته اليه وان كان في اعلاها لا تفرق بقلعه لزمه قلعها ولصاحب
اللوح طلب قيمته حيث تاخر القلع فاذا امكن رد اللوح استرجعه ورد القيمة وان غصب خيطا في ط
به جرح ضياع مكرم وخيف من قلعها ضررا دمي وتلف غيره فغلبه قيمته وغير المحترم كالمرد والحر والكلب
الغصوب والخنزير وان كان مالكه للغاصب فليزمه ردّه وان كان غير مالك رد قيمته الخيط وان مات
الحيوان لزمه ردّه الا ان يكون آدميا معصوما غير القيمة وان غصب جوهرة فاستلعتها بهسية
فلم يحكم الخيط ولو ابتلعت شاة ونحوها جوهرة آخر غير مغصوبة ونحوها جوهرة اخرى على ذبحها ذبح

مرب الارض
خ

فقلت ولد ارجع باليمن وان كان ابي يع المقت واقيم بيته فان كان في حال البيع قال بعثك عبيدي
 هذا او ملكي لم يقبل بيته لانه يكد بها ولا يقبل وان اقام المدي البيته سمعت ولا يقبل شيئا
 ابيع له وان انكره جميعا فله اخلا فها **فصل** وان تلف المصوب او تلفه الغاصب او غيره
 ولو بلا عيب صفته بماله ان كان مكسلا او صون وانما ملك اجزا او ثوبا يملك كاللثام ولو لفرة او سبيكة
 والمحب والادهان اذا كان باقيا على اصله فان تلفت صفته كطبا صارتا وسمسم صارتا
 صفته المالك يملك ايها احب والدراسم المصوب تسعة الراجحة مطلية وان اعوز المثل لعدم
 او بعد او تلفا فعليه قيمة ماله يوم اعوز في بلده ولو قدر على المثل قبل اداء القيمة لا بعده لانه
 المثل ولم يرد القيمة فان كان مصوغا مباحا كقول ذهب وفضة وخماس ودراسم ومغزول
 صون وسنخر او ثوبا يخالف قيمته وزنه من زيادة او نقص فان كان من النقد بن او حلي باه
 قومه بغير جنسه وان كان حلي بها فمده بها شيئا من الحاجة واعطاه بقيمة عرضا وان كان
 يوم الصناعة كواني ذهب وفضة وحلي محرم ضمنه بوزنه فخط وفي الانتصار والمفادات
 لو حكم حاكم بغير المثل في المثل وبيع القيمة في المستقيم لم ينفذ حكمه ولم يلزم بقوله وان لم يكن مثليا
 حمله بيمينه يوم تلفه في بلد الغاصب من نقد فان كان فيه نقود فمن ثوبا او جوا وكذا اختلف بلاد
 عيب ومقبوض بعد فاسد وما اجري هجره مما لم يدخل في ملكه اي يجب فيه قيمته يوم تلفه او التلف
 مثله فان دخل في ملكه بان اخذ معلوما بكيلا او وزن او حلال من ثوبه في ايام لم يمسح به
 بعد ثمنه يعطيه بسعر يوم اخذه لانه ثبتت قيمته يوم اخذه ولا فساد في المال مثل شئ ثوبه
 ونحوه ولو عيب جماعة صفا عاقد واحد منهم سبهم واحد اليه لم يمسح به حتى يعطي سكاكاه وكذا لو
 صاكرة عنه بمال وكذا لو تلف بعض المصوب فنقصت قيمته باقية كزبرجي خف وصا عي باب
 تلف احداهما فعليه ردا باقي وقيمة التالف وارسل النقص وان عيب ثوبا بقيمة عشرة فليس له
 ثابله فنقص نصف قيمته ثم غلبت الثياب فدادت قيمته كما كانت رده وارسل نقصه وان رخصت
 الثياب فدادت قيمته كما كانت لم يلزم الغاصب الا حصة مع ردا الثوب وان عيب عبا فاقبل او
 ردا سائر او شيئا فاقبل رده مع ثبوت قيمته فادخلها المصوب منه ملكا ولا
 يملك الغاصب العين المصوبة بدفع القيمة ولا اكسا به ولو لا يثبت عليه ان كان قريبه فان قدر
 عليه بعد رده بتمتية المتصل والمنفصل واخذ القيمة بزيادتها المتصلة فقط ان كانت
 باقية والا بدلتها وليس للغاصب حبس العين لا سقر اذ القيمة كذا استقرى سرقا سدا ليس
 له حبس المبيع على رد الثمن بله يرد الثمن الى عدل يسلم الى كل واحد حاله وان عيب عصير فغير
 فعليه مثله وان انقلب خلا رده وما نقص من قيمة العصير او منه بغليانه وان عيب ثوبا فطالبه
 ما كانا في بلد آخر وجب ردها اليه وان كان المصوب من المتعومات لزم دفع قيمته في بلد العيب
 وان كان من الثليات وقيمة في البلدين واحدة او في البلد الذي لقيته فيه فله مطالبة
 بماله وان كانت اكثر فليس له المثل وله المطالبة بقيمة في بلد العيب وفي جميع ذلك متى قدر على المصوب
 او المثل في بلد الغاصب رده واخذ القيمة **فصل** وان كان المصوب منفعلة تقع اجازتها
 فحق الغاصب اجرة ذلك مدة مقامه في يده استوفى المنافع او تركها ذهب وان ذهب بعض اجزائه
 في المدة كحل المشقة لانه مع الاجرة ارسل نقصه وان تلف المصوب فعليه اجرة ثمنه ويقبل
 قول الغاصب انه تلف فطالب بالبدل وما لا تقع اجازته كغمر وطير مما لا منفعة له لم يلزم له اجرة
 وان عيب شيئا فغيره رده فادى قيمته فعليه اجرة ثمنه اذ القيمة فان قدر عليه بعد رده
 رده كما تقدم قريبا ولا اجرة له من حين دفع بدله الى رده وما دفع المصوب من بعد فاسد كمنافع المصوب

فقلت ولد ارجع باليمن وان كان ابي يع المقت واقيم بيته فان كان في حال البيع قال بعثك عبيدي
 هذا او ملكي لم يقبل بيته لانه يكد بها ولا يقبل وان اقام المدي البيته سمعت ولا يقبل شيئا
 ابيع له وان انكره جميعا فله اخلا فها **فصل** وان تلف المصوب او تلفه الغاصب او غيره
 ولو بلا عيب صفته بماله ان كان مكسلا او صون وانما ملك اجزا او ثوبا يملك كاللثام ولو لفرة او سبيكة
 والمحب والادهان اذا كان باقيا على اصله فان تلفت صفته كطبا صارتا وسمسم صارتا
 صفته المالك يملك ايها احب والدراسم المصوب تسعة الراجحة مطلية وان اعوز المثل لعدم
 او بعد او تلفا فعليه قيمة ماله يوم اعوز في بلده ولو قدر على المثل قبل اداء القيمة لا بعده لانه
 المثل ولم يرد القيمة فان كان مصوغا مباحا كقول ذهب وفضة وخماس ودراسم ومغزول
 صون وسنخر او ثوبا يخالف قيمته وزنه من زيادة او نقص فان كان من النقد بن او حلي باه
 قومه بغير جنسه وان كان حلي بها فمده بها شيئا من الحاجة واعطاه بقيمة عرضا وان كان
 يوم الصناعة كواني ذهب وفضة وحلي محرم ضمنه بوزنه فخط وفي الانتصار والمفادات
 لو حكم حاكم بغير المثل في المثل وبيع القيمة في المستقيم لم ينفذ حكمه ولم يلزم بقوله وان لم يكن مثليا
 حمله بيمينه يوم تلفه في بلد الغاصب من نقد فان كان فيه نقود فمن ثوبا او جوا وكذا اختلف بلاد
 عيب ومقبوض بعد فاسد وما اجري هجره مما لم يدخل في ملكه اي يجب فيه قيمته يوم تلفه او التلف
 مثله فان دخل في ملكه بان اخذ معلوما بكيلا او وزن او حلال من ثوبه في ايام لم يمسح به
 بعد ثمنه يعطيه بسعر يوم اخذه لانه ثبتت قيمته يوم اخذه ولا فساد في المال مثل شئ ثوبه
 ونحوه ولو عيب جماعة صفا عاقد واحد منهم سبهم واحد اليه لم يمسح به حتى يعطي سكاكاه وكذا لو
 صاكرة عنه بمال وكذا لو تلف بعض المصوب فنقصت قيمته باقية كزبرجي خف وصا عي باب
 تلف احداهما فعليه ردا باقي وقيمة التالف وارسل النقص وان عيب ثوبا بقيمة عشرة فليس له
 ثابله فنقص نصف قيمته ثم غلبت الثياب فدادت قيمته كما كانت رده وارسل نقصه وان رخصت
 الثياب فدادت قيمته كما كانت لم يلزم الغاصب الا حصة مع ردا الثوب وان عيب عبا فاقبل او
 ردا سائر او شيئا فاقبل رده مع ثبوت قيمته فادخلها المصوب منه ملكا ولا
 يملك الغاصب العين المصوبة بدفع القيمة ولا اكسا به ولو لا يثبت عليه ان كان قريبه فان قدر
 عليه بعد رده بتمتية المتصل والمنفصل واخذ القيمة بزيادتها المتصلة فقط ان كانت
 باقية والا بدلتها وليس للغاصب حبس العين لا سقر اذ القيمة كذا استقرى سرقا سدا ليس
 له حبس المبيع على رد الثمن بله يرد الثمن الى عدل يسلم الى كل واحد حاله وان عيب عصير فغير
 فعليه مثله وان انقلب خلا رده وما نقص من قيمة العصير او منه بغليانه وان عيب ثوبا فطالبه
 ما كانا في بلد آخر وجب ردها اليه وان كان المصوب من المتعومات لزم دفع قيمته في بلد العيب
 وان كان من الثليات وقيمة في البلدين واحدة او في البلد الذي لقيته فيه فله مطالبة
 بماله وان كانت اكثر فليس له المثل وله المطالبة بقيمة في بلد العيب وفي جميع ذلك متى قدر على المصوب
 او المثل في بلد الغاصب رده واخذ القيمة **فصل** وان كان المصوب منفعلة تقع اجازتها
 فحق الغاصب اجرة ذلك مدة مقامه في يده استوفى المنافع او تركها ذهب وان ذهب بعض اجزائه
 في المدة كحل المشقة لانه مع الاجرة ارسل نقصه وان تلف المصوب فعليه اجرة ثمنه ويقبل
 قول الغاصب انه تلف فطالب بالبدل وما لا تقع اجازته كغمر وطير مما لا منفعة له لم يلزم له اجرة
 وان عيب شيئا فغيره رده فادى قيمته فعليه اجرة ثمنه اذ القيمة فان قدر عليه بعد رده
 رده كما تقدم قريبا ولا اجرة له من حين دفع بدله الى رده وما دفع المصوب من بعد فاسد كمنافع المصوب

انظر هنا مقيد

بمنه لانه يكد بها ولا يقبل وان اقام المدي البيته سمعت ولا يقبل شيئا ابيع له وان انكره جميعا فله اخلا فها

مضمون بالقرائن والتفكير ولو كان العبد المضمون ذاصبا لزمه اجرة اعماله فقط وتقدم اول ايات
 ولو جسد حر او استعمله كرها **فصل** ونصقات الفاضل الحكيم وهي مالها حكم من صحة او فساد
 كالحق من المال المضمون وسائر العبادات والعقد كالمبيع والاجارة والانتفاع كما انك لا امة المضمون
 وعقودها تحريم ولا يفيح ويحرم على الحكيم كالتلف او استعمال كالكمل وليس هو محلي بها وان ايجز بعضا المال
 او عمن عين مضمونة فالدرج والبيع المستألة للمالك وان استمر في ذمته ثم فقد ما ولو من رديفة
 عنده او تراض بهما ولو لعين بنية نقد فالعقد صحيح والا تراض فاسد اي غير صحيح والرجع والسلع
 المستألة للمالك وان لم يبق الادب صراح الكلا عادية لا مال له عنده عن كونه في الزاد
 وان احتل في قيمة المضمون او في زيادة قيمته هلزادت قبل تلفه او بعده او في قدره او صفة
 فيه ولا يثبت ما لغيره قول الفاضل وان اختلفا في رده او عيب فيه بعد تلفه فحق للمالك لكن لو شاهده
 البينة العبد معيبا عند الفاضل فقال المالك حدث عند الفاضل وقال الفاضل بل كان فيه قبل عيبه
 فقال الفاضل وان ثبت في يده مضمون لا يعرف اربابها فسلط اليه اليكم وبلغ من عيوبها برئ
 من عيوبها وله المصدق قد بها عندهم بشرط ضمني كالتفريط ويستقط عنه الم الم غضب وكذا اهلون ووداع
 وسائر الامانات والا موال المحرمة وليس لمن هي عنده اخذ شيء منها ولو خفي او اذا تصدق
 بالمال لم خصه المالك حين بين الاجر وبين الاخذ من المتصدق فان اختار الاخذ فله ذلك والاجر
 للمتصدق ولو نوى جرد ما بيده من ذلك اوجز عليه في حياة ربه فلو ابد له ولا فلو رآه ولو
 ندم ورد ما عصبه على الورثة برئ من المنة لا من الم الم الغضب ولو رده وارث الفاضل فله المضمون
 منه مطالبته في الاخرة **فصل** ومن تلف ولو خطأ او سهوا لا يجر ما لا يجر ما العينة بغير
 اذ لم يضمن سوى التلف في مال مسلم وغير المسلم كمال حرلي وصايل ورفيق حال قطع الطريق
 ونحوهم لا يضمنه وان اكد على التلف فله مكرهه ومن اغترى ظالما باخذ مال انسان ودله عليه
 ضمه افضى به الزرير الى وان عزم بسبب كذب عليه عند وجه الامر فله تعزيم الكاذب وتقدم
 في الجرح وان اذ نرب المال في التلف فالتلف لم يضمن المتلف وان فتح قفصا عن طائر او جمل قيد
 عبيد او اسير او دفع لاحد من صر دا ففرد ه فقد هبب الوحل رباط سفينة ففقدت لصوص
 ربح او لا او فتح اصطبل فضاقت الدابة او حل رباط فرس او كاء على رقب ما بيع او جامد
 فاذا ابد الشمس او بقي بعد حله قاعد فالتفريط يربح او زلزله فالتفريط في كل في الحال او قليلا قليلا
 او خرج منه شيء بل اسفله فسقط او ثقل احد جانبيه فلم يزل يميل قليلا قليلا حتى سقط فله تعبد
 ذلك فعلة او تراخي عنه اهراج الطائر او الدابة حتى ذهب او لا وحمله لوزال لم يدين انسان عن عيب
 او جسد ان فرب اذا كان الحيوان مما يذهب بزوال اليد كالطير والبهائم الوحشية والبعير السار
 والعبد الا بق او نفذ الدابة بان صرخ فيها حتى شردت وان لم يعلم ذلك كذا لو زال يده الى قطرة
 حتى شربه الناس او الدواب افسدت النار او الماء بان فتح بابا به فيج عيره فيضرب المالك او سيرة
 والقرار على الاخذ ولو ضرب بيد آخر وفيما يدينار فضاغ ضمه ولو خي صم فاسقط عما منه عن
 راسه فتلفت او في زحام فضاغت ضمه ولو اقام عمو اجد اره المالك في آخر ورفع العود
 فسقط الجيد ارفي الحال فضمه وان وقع طائر انسان على جدار ففقدته اخر فطار لم يضمنه وان
 رماه فقتله فضمه وان كان في دارة وان قتلته وهو ما في دارة او هو آدر عيره فضمه
 ولو كانت الدابة المحلولة عتق او جنت ضمه جنايته كالحول مسلسل فهد او ساجد ركب
 فعتق او ان افسدت زرع انسان فكافسدا دابة نفسه على ما سياتي ولو فتح ثوبا فافسد بما
 زرع او شيئا فافسد بما لولا الخلق دابة رموها من شكال اي تضرب برجلها وان رمى الزرق

اي عقاب من الحق
 ٥

الذي بقي بعد حله وكما قاعد الانسان اخر اخص الضمان به وان بقي الطائر والفرس بجالهما فنفرهما
 اخر ضمه المضمون وان تلف وتلفه بمال لا يثبت الا بها فضمه لان دفع مقتضاها الى لص ولو جسد
 ما كاد دواب فتلفت لم يضمن وان ربحا دابة او او قتل في طريق ولو واسعا ولو لم تكن يده عليه
 فالتلف شيئا او جسد بيد او رجل او فم او تدرك في الطريق طينا او قسرا بطنج او ريش فيه ماء فزلق
 به انسان او خبسة او عود او حجر او كيس دراهم او اسد خبسة الى حائط فتلف به شيء فضمه ما
 التلف او تلف به ومن ضرب دابة مربوطة في طريق ضيق فزفسدت فمات ضمه صاحبها ذكره في
 القتل وان اقتصى كلبا عتقرا بان يكون له عادة بذلك ولا يقتنى او اسود بهيما او كلبا معلما
 للسلطان او اسدا او غمرا او نحوهما من السباع المستوحشة ففقدت او خربت او هربت تاكل الطير
 وتغلب القصور في العادة مع علمه بان تقدم الهه عادة بذلك فله ضمه فان لم يكن له عادة بذلك
 لم يضمن صاحبها كالكلب الذي ليس بعقور ولا يذوق بين الليل والنهار الا ان يكون دخل منزله
 بغير اذنه او باذنه وبشره انه عتق او غير موثق فلا يضمن ولا يضمن ما افسدت بغير ذلك
 يبول او يولع وله قتل كل باكل لحم ونحوه كالف اسق وقيد من عقيل وبغرة الحمار في حين الكلب
 فقط ولو حصل عنده كلب عتق او اسق وضار من عنده اقتناء واختيار فافسد لم يضمن وان
 اقتصى حمارا او غيره من الطير فارسله منها فلفظ جبا ضمه **فصل** وان ايج نار في
 موات او في ملكه او سق او ضمه فتعدي الى ملكك غيره فالتلف لم يضمن اذا كان ما جرت به العادة
 بلا افراط ولا تفريط فان قوط او افراط بان ايج نار اسق في العادة لكثرة او في ربح مديدة
 تحل الا بطيرانها او فتح ماء كثيرا بعد ي او منحه في ارض غيره او اوقد في ملكك غيره فطاو
 انط او لا ضمه ما تلف به وكذلك ان يثبت النار اعضاء بنجرة غيره الا ان تكون الاغصان في هواية
 فلا يضمن وان القتل الدراج الى داره بواب غيره لزمه حفظه لانه امانة فان لم يعرف صاحبها فهو
 للظن وان عرضة لزمه اعماله فان لم يفعل فضمه وان سقط طائر غيره في داره لم يلد له حفظه
 ولا اعلام صاحبها الا ان يكون غير محتسب فكالقرب وان دخل برجه فاعلق عليه اباب ناويا امساكه
 لنفسه فضمه والا فلا ضمه عليه وان حفر في فناءه وهو ما كان خارج الدار قد يابضها بغير
 لنفسه ولو باذن الامام وكذا البنا ضمه ما تلف به ولو جفها الم بآخرة او لا ويثبت عليه
 انما في ملكك غيره ضمه الى من حفرها او من حفرها او بني صبيها او خانها ونحوه في
 ساطله واسعة لنفع المسكين بلا ضرر بالماردة لا لنفع نفسه ولو بغير اذن الامام لم يضمن ما
 تلف به كبناء جسر وكذا الحفرها في موات لملك او ارتفاق او السخا عا م وينبغي ان
 يحمل عليها حاجزا قلم به لتتق في قالة كسبح ومن لم يمسك بغيره سدا يمنع من الضرر ضمه
 ما تلف به وان فعله ضمه لنفع نفسه او كان يضر بالمارة او في طريق ضيق ضمه مسوا فعلة
 لصحة عاصه او لا باذن الامام او لا لانه ليس له ان ياذن فيه وفعله عيبه بامره كفعل نفسه
 اعنته بعد ذلك او لا وبغير اذنه يعلق ضمنا به برقبته ثم ان اعنته فالتلف بعد عنته فعليه ضمنا
 ولو امره السلطان بفعله ذلك فضمه السلطان وحده وان فعل ما تعلق الحاجة اليه لنفع الطريق
 واصلاحها كازالة الطين والماء عنها وتفتيشها بغير فيها وحفر هده فيها وتكعب
 حجر بغير المارة ووضع الحصى في حفرة فيها ليملاها وتشتيف ساقية فيها ووضع حجر في
 طين فيها ليطا الناس عليه فهذا كله صراح لا يضمن ما تلف به وان بسط في مسجد حصيرا
 او بارية او سبطا او علق فيه قندلا او اوقده او نصب فيه بابا او عدا او بنا جدارا وسقته ارجل
 فيه رفا ونحوه لنفع الناس او وضع فيه حصلا لم يضمن ما تلف به وان جلس او اضطجع او قاني

تأمل هذا الكلام
 في العبد

مطلبه وان

المثل ما يرد ويكون المدفوع عشر في مائة ومثلها ان يكون كذا ويبيع من ثمنه ومثلها ان
 يبيع المشتق ويبيع الموهوب له المثل ومثلها ان يبيع المشتق بصره دراهم معلومة المثل
 مجموع المدة او نحو هذه وتحتها في جميع ذلك فندفع في الاولى قيمة العرض
 صافية او مثل العشرة واثني عشر في الثانية والثالثة عشر في الرابعة مائة المثل الموهوب له
 وفي الخامسة مائة المثل المجهول او قيمة ان كان باقيا ولو قدر معرفة المثل بثلث او موت دفع
 اليه قيمة المشتق وان بقدر من غير حيلة بان قال المشتري لا اعلم قدر المثل كان القول قوله مع
 يمينه وان لم يعلم حيلة وتشتط الشفعة فان اختلفا فهل وقع شيء من ذلك حيلة او لا فقول
 المشتري مع يمينه وتشتط وان خالف احداهما ما لا اظن عليه فطالب صاحب المثل اظهر له
 في ظاهر الحكم ولا يحمل في الباطن لمن عز صاحب الاخذ بخلاف ما لا اظن عليه ولا تثبت الا بشرط
 خمسة احدها ان يكون المشتق مبيعا او موصليا به صلى بمعنى البيع او موصليا به عن جناية
 موجبة للال او موهوبا بغير شرط غيرها بواب معلوم فلا شفعة في المشتق بغير عوض بحال
 كموهوب وموصى به وصورة ومخوكة ولا فيها عوضه غير ما لا كصداء وعوض خلع وصلى على
 دم بعد وما اخذ اجرة او جعالة او غنما في سلم او عوضا في ثمانية ومثله ما اشتراه الذي يجر
 او خنزير ولا يجب بفسخ يرجع به المشتق الى العاقبة كرهه بغير او مقابلة او لعين او اخذ
 منها عين **فصل الثاني** ان يكون مشتقا مشاعا مع شركاء ولو مكاتباً من عقار يتقسم
 مشتم اجبارا فما المقتسوم المجدود فلا شفعة لجاره فيه ولا في طريق نافذ فان كان غير نافذ
 لكل واحد من اهلله فيه باب فباع احدهم داره فيه بطريقا او باع الطريق وحده وكان الطريق
 لا يقبل القسمة او يتبطلها وليس لدار المشتري طريق الى داره سوى تلك الطريق ولا يمكن
 فتح باب لها الى شارع فلا شفعة ولو كان نصيب المشتري من الطريق اكثر من حاجته وان كان
 الطريق يقبل القسمة ودار المشتري طريق آخر الى شارع او امكن فتح باب لها الى شارع وجبت
 وكذا اهلها دار ومدين دار مشتركان ولا شفعة بالشرب وهو النهر او البئر لسقي ارض لهما
 وارض لهما اذا باع احدهما ارضه فليس للآخر الاخذ لمخدة من الشرب ولا يفي بجهت قسوته
 كحمام صغير وبئر وطريق وعراض صيغة ولا فيما ليس بعتق كسج وحيوان وبنا منه وجوهه وسيد
 ونحوهما الا ان البناء والغراس يوحى ان يتعلا لارض وكذا النهر وبئر ومخدة ودواب لا يملكه ظلمه
 وزرع فان بيع كسج وفيه ثمرة غير ظاهرة كالطلع غير المشتق دخل في الشفعة وان بيعت
 حصته من علودا ر مشتركة وكان السقف الذي تحتها لصاحب السقف او لهما اول صاحب العلو
 فلا شفعة في العلو ولا السقف وان كان السقف مشتركاً والعلو خاص للاحد الشريكين فباع العلو
 ونصيبه من السقف فليس لك الشفعة في السقف فقط **فصل الثالث** المطالبة بوجع على القرب
 بان يبيعه بالطلب حين يعلم ان لم يكن عندك له ان يخاف صمم ولو بعد ايام ولا يشرط في المطالبة حصول
 المشتري لكن ان كان المشتري عن يمينه المجلس حاضرا في البلد فالاول ان يبيعه على الطلب
 يباذره الى المشتري بنفسه او بوكيله فان باذره هو او بوكيله من غير اشهاد فهو على شفعته فان كان
 عند مثل ان لا يعلم او علمه لغيره الى الصبح اول سنة جوع او عطش حتى ياكل ويشرب او
 لطارة او غلاق باب او يخرج من الحمام او ليقضي حاجته او يذبح ذنبا ويقيم ويأتي بالصلاة يستنأ
 او يشهد في جماعة بخلاف غيره ولا يصح له ان يكون المشتري حاضرا عنده في هذه الاحوال
 الا الصلاة وليس عليه تخفيفها ولا الاقتصار على اقل ما يجزى في خاذل من صوابه معنى على
 حسب عادته الى المشتري وليس عليه ان يسرع في شتيه او يحرق دابة فاذا قيمه بدها بالسلام لا يطالب

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيع الشفعة
 في بيع الشفعة
 في بيع الشفعة

فان قال بعد ملام متصلا به باركة الله كذا في صفة يمينك او دعي له بالمخففة ونحو ذلك لم يطل شفعة
 لان ذلك يتصل بالسلام فهو من حيلته والدعوى له باركة في الصفة دعوى لنفسه لان الشفعة يرجع
 اليه فلا يكون ذلك رضا فان اشتغل بسلام آخر او سكت لغير حاجة بطلت وعليك الشفعة بالمطالبة
 ولو لم يقضه مع ملامه باليمن فيصير بضره من يمينه عند يمينه ولا يعتبر رضى المشتري فقط الطلب
 انما طالب او مطالب او اخذ بالشفعة او قائم عليه ونحوه مما يفيده من اذنا الاخذ فان اضر الطلب
 مع امكانه ولو جهلا باستحقاقه او جهلا بان انا خير مستقط لها ومثله لا يحمل مستقط الا ان يعلم
 وهو غائب عن اهلك فيشترى على الطلب بها فلا تشتط ولو اضر المبادرة الى الطلب بعد الاشهاد عند
 امكانه وتشتط اذا سار فهو او وكيله الى البلد الذي فيه المشتري في طلبها ولم يشهد ولو عوفي
 معتاد وان اضر الطلب والاشراد لغيره عنهما او عن كسب كالمريض لامن صداع والم قليل وكالمحسوس
 ظميا او بدنيا لا يمكنه اذ آتاه او من لا يجد من يشهد به او وجد من لا يقبل شهادته كالمراة والانس
 ونحوهما او وجد مستوري الحال لم يشهد بهما قال في تقييغ الزوج ينبغي ان يشهد بهما ولو لم يقبلهما
 وهو على شفعته او يجد من لا يقيم معه الى موضع المطالبة او لا يظهر من يداة في المثل او نقصا
 في البيع او لزم موهوب له او ان المشتري غيره او اخبره من لا يقبل خبره فلم يصدقه او انما يتابعها
 بدناير فبين ان يدراهم او بالكلية او اظهر ان اشتراه بنقد فبان انه اشتراه بعرض او بالعكس او
 بذبح من العرض فبان انه بغيره او اظهر ان اشتراه بالكلية فبان انه اشتري نفسه بنصفه او
 ان اشتري نصفه بثلث فبان انه اشتري جميعه بنصفه او ان اشتري الشفعة وحده فبان انه اشتراه هو
 وغيره او بالعكس فهو على شفعته ما ان اظهر ان اشتراه بثلث فبان انه اشتراه بالكلية او ان اشتري
 الكل بثلث فبان انه اشتري به بعضه سقطت شفعته وان كان المحسوس جيبس حتى يذمه اذ اوه و
 هو قادر عليه فهو كالمطلق ان لم يباذره الى المطالبة ولم يوكل بطلت شفعته وان اخبره من يقبل خبره
 ولو عدلا واحدا بعد الاواني فلم يصدقه او من لا يقبل خبره كفاشق وصبي وصدقة ولم يطلب او قال
 للمشتري يعني ما اشتريته او ما لمني مع ان لا يصح الصلح عندها او هبه في او يميني عليه او بعه
 من يمينت او حوله اياه او هبه له او كرهني او سافرتي او سافرتي صني او سافرتي ونحوه او
 قد رخصت على التوكيد فلم يفعل او لقي المشتري في غير بلدة فلم يطل به سوا وقال اغارتك
 المطالبة لا طلبة في البلد الذي فيه البيع او المبيع او لاخذ الشفعة في موضع الشفعة او لم يقبل
 او نسي المطالبة او البيع او قال بكم اشتريته او اشتريته رخصا او قال له المشتري بعتك او وليك
 فقبل سقطت وان دل في البيع اي عمل دلالا هو كسيرا ورضي به او ضمن عند او سلم عليه او دعي
 له بعده ونحوه كما تقدم ولم يشتغل بسلام آخر ولم يمتك لغير حاجة او قول كل واحد المتب يعين او جعل
 له الخيار فاختار امضاء البيع فعمل شفعته وان قال كسرك ببع نصف نفسي مع نصف نفسيك
 ففعل بثلث شفعته لكل واحد منهما في المبيع من نصيب صاحبه وان اذن في البيع او استقط شفعة
 قبل كبيع لم تشتط وان تركه ولي ولو ابا شفعة مع ليه صغيرا كان او جونا لم تشتط وله الاخذ بها
 اذا عطل ورشد سوا كان فيه حظا او لا وقبل لا يخذ بها الا اذا كان فيها حظ له وعليه الاكثر واما
 الولي فيجب عليه الاخذ بها له ان كان احظ والا يقين الذكرك ولم يصح الاخذ ولو عوفي ان لم يكن
 التي فيه الحظ لولي له ان اراد الاخذ فله ذلك وان اراد الاخذ في ثاني الحال وليس فيه مصلحة لم يملكه
 وان عطل الحظ اخذ له به وحيث اخذها مع الحظ ثبت الملكة للصبي ونحوه وليس له تقضه بعد البلوغ
 وحكم الصبي عليه والمجنون غير المطبوع المحسوس والغائب يشتط افاقتهم وكم ولي المجنون المطبق
 وهو الذي لا رضى افاقتهم وكسفيهم وكم ولي الصغير واذا مات مورث المثل بعد المطالبة بها لم يوجز

له فبان انه اشتراه بغيره
 او بالعكس او انه اشتراه
 فبان فبان انه اشتراه
 بغيره او بالعكس او اظهر
 انه اشتريه

واحدة عليها سراً وبه لم يضمن وان عين جيبه ضل في كفه وبه لا عكسه وان قال ان كفا في كفه فتركها
في يده او عكسه ضمن كل لوجه به في السرقة او امره بحفظها في بيته فتركها عنده الى مضيق الى
منزله وان امره ان يجعلها في صندوق وقال لا تعقل عليها ولا تنم فوقها في الغل او قال لا تعقل
عليها الا طفلاً واحداً جعل عليها طفليين فلا ضمان عليه وان قال اجعلها في هذه البيت ولا يدخل
احداً دخل اليه فوضاها في احد من حال ادخلهم او بعده ضمنها وان امره خاتماً فقال
اجعله في الخنصر فليضمنه في البصر لم يضمن لكن ان انكسر لغلظ او جعله في اعلى الثوب العليا ضمن
وان قال اجعله في البصر فليضمنه في الخنصر او في الوسخ لم يضمن في جيبها ضمن ولو امره
ان يجعلها في منزله فتركها في ثيابه وخرج بها ضمنها **فصل** وان دفع الوديعة الى من
يخلف ماله او مال ربه او كذا وجته وعبد و خلاصه وعقوب لم يضمن بكونه ربه ولو دفعها
الى الشريك ضمن كما لا جني المحض وله الاستعانة بالاجانب في الحمل والشغل وسبق الدابة
وعلفها وان دفعها الى اجنبي او حكم لعذر لم يضمن والاظهر والى كذا مطالبة ومطالبة الثاني
ولو كان جاهلاً بالمال ويستتر عليه الضمان ان كان عالماً ولا فلا وان اراد سفر او خاف عليها
عنده فله رد هاعلم ما نكح الماظر او من يخط ماله عاده او وكيله في قبضها ان كان وله كسرها
والحالة هذه ان لم يخف عليها او كان يحفظها ولم يضمن ولا ضمان وان لم يجد من يرد هاعلم عليه
حمله في سفره ان كان يحفظها ولم يضمن ولا ضمان وان كان قد كسرها او استتر بها او ضمن
الا ان يكون المستر بها لعذر كجلاء اهل البلد او هجوم عدو او حرق او غرق فلا ضمان ولو ادفع
مسافر منها فربها وتلف بالسر فلا ضمان عليه وان سافر بها ولم يجد ما نكح ولا وكيله فله رد
الى كذا فان تعذر ذلك او دعاه ثمة او دفعها الى من يضمنها الدفء واعلم به ثمة يمكن ذلك
الدافع فيكون كايدي اعمه فان دفعها ولم يعلم بها احد او اعلم بها غير ثمة او ضمن لاسيما الدار ولو
ثمة ضمنها وحكم من حضرته الوفاة حكم من اراد سفره في دفعها الى الحاكم او ثمة والوديعة للدار
جهد ملاكها يجرى التصديق بها بدون حاكم وكذا كذا ان قدما نكحها ولم يطلع على جبره وليس له ورثة
ويصدق بها وتقدم نظيره كذا في الغصب وآخر الدفء وان لم يضمن الحاكم فهو كذا اذا دفع
اليه وان قدري فيها بالتشاعة وترك الدابة لغير نفقها وليس الثوب او اخر اجزا لا لاصلاحها
كانت في اوليها او شرفها الى ربه لم يرد هاعلم به ثمة الا ماله او كسرها او كانت مشددة
فحل السند او مصرورة في خرقه ففقد الصرة او جدها لم يرد هاعلم بها او صنعها بعد طلب طالبها شرعا
والتيك من دفعها او خلطها بما لا يضمن منه ولو كان التقدي في احد من عيدين بعينه اذ نه بطلت
وضمن ولا تقيد وديعة الا بعقد جديد ووجب الدفء فوراً وان خلطها بعينه فالضمان عليه ومضى
جدها استجماً او ابراه من الضمان بديعة ولا يضمن بغير دية التقدي اذ تلفت وان خلطها
بمحمي كدراهم بدنانير او درهم بدينار او درهم بدينار او درهم بدينار او درهم بدينار او درهم بدينار
لعلفها او سقيها او ليس الثوب خافا عليه من عكس وخفي لم يضمن لو ان اخذ درهمين رده او بده
محمي او اذ ناله في اخذه منها او رده له بلا ان فضاع الكل ضمنه وحده الا ان تكون محسومة او
مشدودة او مصرورة او رده بدله غير محمي فيضمن الجميع كل لو لم يدر ايها ضاع ولو خرق اكيس
من فرق السد لم يضمن الا الخرق ومن تحته يضمن اربعة وما فيه وان اودعه صعيص صعيص او
وديعة فتلفت ضمنها ولا يبر الا بالتسليم الى وليه الا ان يكون صعيصا او ذرا او خفافا فله كذا معه
فيما حذرها فليضمنه فلا كمال الخياط والوجود في ماله اذ اخذ كذا وتلف وكذا لو اخذ المال

مسئلة من القضاة
خوف قطاع الطريق

مطلب التقدي

ويضمن ان لم يضمنها

من الغاصب

مطلب اذا

من الغاصب تحليصا ليرده الى مالكه وان اودع الصفيق ولو ثمن او المحض او المعنوي وهو المحض
العقد والسفيه وديعة او عاريم شيئا فالتلف او تلف يضمن بغيره او يضمن ذلك العبد
المكلف في رقبته اذ اطلقه واذا مات انسان وثبت ان عذره وديعة ولم تجد بعينه فبني دين
عليه تقدم من تركته كبقية الدين **فصل** المودع امين والقول قول له مع يمينه
فيما يدينه من ردة ولو علم يدينه او رقبته او خازنه او بعد موت ربه اليه وكذا ادعى تلف
ولو بسبب حرق من سرقة او ضياع وخفي فان ادعاه بسبب ظاهري كحريق وعرق وغارة ونحوها
لم يقبل الا بيمينه بوجود ذلك السبب في تلك الناحية وبكفي في ثبوته الاستفاضة فاذا ثبتت
فالتلف قوله في التلف مع يمينه وتقدم في الرهن والوكالة ويقبل قوله في الاذن في دفعها الى
الانسان وان دفع وما يدعي عليه من خيانة وتفريط ولا يقبل دعواه الرد الى ورثة المالك و
الحكم فان منع ربه منها او مصلته بلا عذر لم يضمن اذ ادعى تلف لم يقبل الا بيمينه ولو سلم وديعة
الى غير ربه كرها او صادرة سلطان لم يضمن كل واحد هاهنا وان آل الى امر الى الخلف
ولا بد حلف متساويان فان لم يحلف حتى اخذت منه وجب الضمان وان حلف ولم يتناول اثمه و
حيث انكاره وان اكره على اليمين بالطلاق فكل لو اكره على اقباع الطلاق قال الحارثي وحاصله
ان كان الضرر الى صلب بالتقديم كثيرا يوازي الضرر في صور الاكره فهو كذا لا يقع والا وقع
وان نادى السلطان من لم يحمل وديعة فلان عمل به كذا او كذا المحل من غير مطالبة اثم وعين وان اسلم
وديعة الى من يظنه صاحبها فثبت خطأه ضمنها وان قال لا توجد عن يمينه او ثبت بيمينه
فادعى رده او تلفا ساقطين لحجه لم يقبل وان اقام به بيمينه وان كان بعد حجة قبلت بهما فان
شهدت بيمينه بالتلف او اردت ولم يقين ذلك قبل حجه داه او بعده واصح لا صدق لم يستقط الضمان
ويأتين ان قال مالكه عند سخي او لاحق كذا على قتل ثمنه في الرد والتلف لكن ان وقع التلف بعد الحجة
وجب الضمان ولو قال كذا وديعة لم ادعى ظن البتة لم يعلم تلفها لم يقبل قوله ان مات المودع و
ادعى وارثه الرد او ان مورثه ردها او ادعاه الملتقط او صا طارت الدراج الى داره فبالم يقبل الا
بيمينه ومن حصل في يده امانة بدون وضع صاحبها كاللقطة ومما طارت الدراج الى داره فبالم يقبل الا
الى الرد مع العلم بها حبس وان يمكن منه وكذا اعلمه ذكره جميع قال في الاضاف وهو مرد غيرهم وكذا
الوديعة والمضاربة والرهن ونحوها اذا مات المودع ضمن وان شغلت الى وارثه لئوال الا يضمن
وكذا الوصي المالك عقد الايمان في الامانات كالوديعة والوكالة والسرقة والمضاربة ربه يجب الرد
على المورث ولو ال الايمان وان تلفت عند الوارث قبل امكن مردها لم يضمنه والا ضمن ويجب الرد
الوديعة الى مالكها اذ اطلبها فلان اخره بعد طلبها بلا عذر ضمن ويحمل لأكده ونوم وهضم طعام ومطس
كثير ونحوه بقدره وكذا الوارث بالرد الى وكيله فيمكن ودي ضامن طلبها الوكيل ام لا ومثله من اخر
دفع مال امر به بعد بلا عذر وليس على المستودع مونة الرد وحملها الى ربه اذ كانت صالحة
مؤنة فلت المونة او كسرت فان سافر بها بغير اذن ربه لم يضمن ردها الى بلد ها وثبتت الوديعة
بأثر الحميت او ورثة او بيمينه وان وجد عليها مكتوب وديعة لم يكن حجة وان وجد خطا ورثة
للان عند ي وديعة او على كيس ونحوه فقد فلان عمل به وجوبها وان وجد خطه بدنه لم يضمن
جار الوارث المحض ودفع اليه وان وجد خطه بدنه عليه عمل به ودفع الى من هو مكتوب باسمه
وان ادعى الوديعة انسان خافه ربه لا حدها فبني له مع يمينه ويحلف المودع ايضا للمدعي الآخر
فان نكل لزمه بدله وان اقره بها لم يضمن له ما ويحلف لئلا واحد منها فان نكل لزمه بدله فنفسها
لها واحد منها ويلزم كل واحد منهما الخلف لصاحبه وان قال لا احد منها ولا عرف عينه فان صدق

قضاة النظر موت المودع

او سكتا فلا يمين ويقرب بينهما وان كانا ذكرا فلهما عينا واحدة الله لا يعلم ويتبع بينهما فمن قرع
 حلف واحد هاتان لكل حكم عليه والزم التعيين فان ابقى الجدة على القيمة فتوجد القيمة والعين
 فيقتصر على عليهما او يتفقان ثم ان قامت بينة بالعين لاخذ القيمة سلمت اليه وروت القيمة
 الى المودع ولا شيء للمقارع وان اودعه اثنان فكل واحد منهما يتقسم فكل واحد منهما حقه
 لغيبه شرعية واذا امتنع سلمه اليه وان غصب الوديعة فلهما مع المطالبة بها وكذا مضارب
 ومضاربين ومضارب وان قال كل واحد منكم اني امانة فامتنع جميعا **باب الحيوات**
 وهي الارض للنفقة عن الاختصاصات وملكة معصوم فان كان الحيوات لم يجر عليه ملكة لاحد
 ولم يجر عليه ان عماردة ملكة بالاحياء وان ملكها من له حرمة او سكتة من كان واحدا من
 ورثته لم يملكه باحيا وان علم ولم يعقب لم يملكه واقطعه الامام من سكتة وان كان قد ملكه باحيا
 لم يترك حتى دلت على موته فلم يملكه باحيا اذا كان لمعصوم وان علم ملكه لعين غير معصوم فان
 كان بعد الحرب واندرس كائنات اصلي يملكه مسلم باحيا وان كان فيه ان ملكه غير جاهل
 كالخشب التي ذهبت اشجارها واندرست آثارها ملكة باحيا وكذا ان كان جاهليا قد يملكه بار
 عادوا ما ساكن محمدا فلا يملكه فيها لعدم دوام البقاء مع السكن والانتفاع قاله ابي ربي
 ويكره دخول ديارهم الا بآتي معتبر لئلا يصيبه ما اصابهم او تدينا او ترد ديارهم الملك عليه
 ومن احيا ارضا ميتة فهي له مسلما كان او ذميا ياذن الامام وغيره في دار الاسلام وغيرها
 الاموات الحرم وعمرات وصوات العنوة كغيره فيملكه ولا يخرج عليه الا ان يكون ذميا ولا يملكه
 مسلم ما احياه من ارض كان حصدا لم يملكه على انما لهم ولنا الخراج عليه ولا يملكه باحيا ما قرب من
 القاصر وتعلق بمصالحه كطريقه وفنائته ومجتمعه ناديه وصيد مياهه ومطرح قمامته وملق زبانه
 وآلته ومراحه وصحطه وحريم البئر والشجر والحيوان ومن تملك الخيل ومدفن الاموات
 ومناخ الابل والمنازل المعتادة للمساكين حول النياحة والبقاع المخصصة للصلاة العيد والاستسقاء
 والجنائز ودفن الموتى ونحو ذلك مما لا يجوز لغيره ملكه باحيا ولا يملكه الامام قطع
 ما لا يجوز لغيره ملكه وما لا يتعلق بمصالحه ملكه باحيا وللإمام اقطاعه ولو اختلف في الطريق
 وقت الاحياء جعلت سبعة اذرع ولا تغيب بعد ونحوه وان زاد على سبعة اذرع لانه للمسلمين
 ولا يملكه معادن ظاهره ولا تخفي وهي ما لا تنفذ الى عمق كالحجر وقار ونفط وكحل وحصى وياقوت
 وماء وتلج وهو مياه وبرام وكبريت ومقاطع طين ونحوها ولا باطنية ظهرت او لا كالحديد ونحوه
 باحيا ولا ما قبض عند الماء مما كان مملوكا وغلب عليه لم يقبض عند بل هو باق على ملكه ملكا
 لهم اخذه اما ما قبض عنه الماء من الجراب والبراق مما لم يكن مملوكا فملكه احد احياءه لموات
 وليس للامام اقطاع معادن ظاهرة او باطنية فان كان بقرب السطح موضع اذا حصل فيه الماء
 صار ملكا ملكة بالاحياء وللإمام اقطاعه واذا ملكه الحياء ملكه ميتا من المعادن الخاصة
 كعادن الذهب والفضة ونحوها باطنية كانت او ظاهرة بقاء وان ظهر فيه عين ماء او معدن
 جارا وكلا او شجر فلهما احد به بغير عوض ولا يملكه وما فضل من ما يملك الذي في قرار العين او البئر
 لزمه بدله لغيره ثم غيره ان لم يوجد ماء صراح ولم يتضرر به سواؤه اتصل بالمدرعي او بعد عنه
 ويلزم بدله لزمه غيره صامك يوذ بالذخول فان اذاه او كان له فيه ماء حسياء فيخاف عطش
 فلا بأس ان ينعيمه وكذا الوجزة في الماء وعند الاذى يورود المسكنة اليه فيجوز له ان يمسك
 فضلها اليه ولا ينعيمه بذلك الا استسقاء كالحبل والدلو والبكرة واذا حفر بئر لم يمسك
 فانما سكتة في ما يملكه والحق له بها كما حدتهم في حسمي والزرع والشرب وعند الصيق يقيم الاذي

محل اختلاف

محل لا يرد

في الباطن

في الباطن ثم ان حفرها لم ينفذ لغيره كما في حفر السفارة في بعض المنازل كالاعراب والنسك ان
 يتبع من ارضا فيحفر من لزمه شرب وواهم لم يملكها وهم احرار كما ما اقاموا وعليهم بدل
 الفاضل لشاربه وبعد رحيلهم تكون سائبة للمسلمين فان عاد واليه كما لو احرارها قال في المعنى
 وعلى كل حال ان احدا ان يسبق من الماء الجاري لغيره وطهارة وغسل ثيابه وانما عنه به في السبالة
 ذكرا مما لا يبرئ فيه من غير اذن اذا لم يجر اليه في مكان يحيط عليه ولا يحمل لصاحب المنع من ذلك
 وقال الخليلي الفضل الواجب بدله ما فضل عن شقته ونسخته عياله ونحوه منهم وطهارة
 وغسل ثيابه ونحو ذلك وعذو اسير ومزارعة وبساتين **باب الواجبات والارض**
 ان يحفرها بما يملكه من مزارعة ويكون البنية مما جرت عادة البلد البنية سواء ارادها
 لبقاء او لزرع او حضرة غنم وحطب ونحوها ولا يعتبر في ذلك تقصيف او حفر بئرها ما ان كانت
 لا تزرع الا به او يحفرها فيها بما يكون فيها ماء فان لم يصلح الى الماء فهو ملكه للشارع في الا
 حياء على ما ياتي او يفر من غير ما يحفر او يمنع مما لا يمكن زرعها الا بحسمه عند كارض الباطن
 وان كان المانع من زرعها كثرة الاجار كارض اللجاة فاحياءها بقلع اجارها وتنقيتها وان
 كانت غياضا واشجارا كارض السهل فبان يقطع اشجارها ويزيل عن وقتها المانعة من الزرع ولا
 يحصل الاحياء بمجرى الزرع ولا ينفذ في جعله عليها او شربك ونحوه يحيط بها ويكون لغيره ان
 حفر بئر عاديه وهي القديمة التي انقطعت وذوقها ماء جدد حفرها وعمارتها او انقطع ماءها
 فاستخرج ملكا وملكه حرما فحسين ذراعا من كل جانب وغير العادية على النصف وحريم عين وقناة
 ضمانية ذراع وحريم نهر من حاضيه ما يحتاج اليه لطرح كرايته وطريقه وبه وما يستلزم صاحبه
 بملكه عليه وان كثر له عمل اجار لحن على النهر ونحوه ووضع عرس وزرع ونحوها وحريم سجرة
 قدر حد الغصاة وفي النخل حد جريدها وارض لزرع ما يحتاجه لسقيها وربطاد وابل وطرح سبخا
 ونحو ذلك وحريم دار من دارات حورها مطرح ثراب وكذا سد وكلم وماء صيراب وصم الى بابها ولا
 حريم لدار حفر في ملكه الغير ويصرف كل واحد في ملكه وينتفع به بحسب حاجته به العادة فان
 بقى من صنع ومن حجر مواتا بان حفر بئر ولم يصلح الى مائها او دار حول الارض ثرابا او اجار او جدار
 صغيرا او سبق الى شيء صراح كالزيتون والخروب ونحوها فسقط واصلحه ولم يركبه ونحو ذلك او اقطع
 له امام لم يملكه بذلك وهو احرار به ووارث بعده ومن يملكه اليه بغير بيع وليس له بيعه فان
 ركب اي طم الزيتون والخروب ملكه وحريمه فان لم يجر احياءه وظالت المدة عرفا كالحق ثلاث سنين
 تبطل له اما ان يحبس او تتركه ان حصل مستوفى للاحياء فان طلب المصلحة لعذر مهل شهرين
 او ثلاثة او اقل على صايرها الحاكم وان لم يكن له عذر فلا يملكه احياءه غيره في مدة المهلة او
 تبطل لم يملكه وبعد ما يملكه ومن نزل عن وطيفه لزيد وهو لها اهل لم يتقدر غيره فان قدره
 والا فلهي للنازل وقال الشيخ لا يتعين المنزول له ويوالي من له الولاية من يستحقها شرعا وقال ابن
 القيم ومن هبده ارض خراجية فهو احرار بها بالخراج كالمساجر ويرثها ورثته كملك وليس للامام
 اخذها منه ودفعها الى غيره وان نزل عنها او ارض بها فالمنزول يملكه وللوزير احرار بها وتقدم
 ومثله ما صح صاحب كبر ومع غيره ولو آتت شخص بمكانه في الجمعة لم يكن لغیره سبقة اليه لانه احرار
 مقامه انفسه من حجر مواتا او سبق اليه او آتت به فرد صاحب الفروع بالتشبيه المذكور انه لم يتم النزول
 المذكور اما كونه قد اقبل من المنزول له او قبل الامضاء اذا كان النزول معلقا بشرط الامضاء
 ممن له ولاية ذلك فانه حينئذ يشبه المقتضى فيجوز فيه ما فيه من الخلاف اما اذا تم النزول ارضا
 بالقبول او الامضاء وتوقع الوقوع فليس لاحد التمسك ولا التقديس فيه وهو حينئذ يشبه المقتضى

لا

محل اختلاف

يلج

اذا احياء من تحتها وبالحوار بالمكان اذا اصاب رعيه لانه لا ترفع يد الحيي عما احياءه ولا الموكب من الال من المكان الذي اوتى به وصار رعيه **فصل** ولا مام اقطاع موات لمن يجيبه ولا يملكه بالاقطاع بل يصير كالموتى الشارع في الاحياء ولا يثبت في الامام ان يقطع الا ما قدر على احيائه فان اقطع اكثر منه لم يثبت عليه عن احيائه استرجعه وله اقطاع غيره موات تملكها او انتفاعا لمصلحة ويجوز الاقطاع من مال الخبز يترك في الاقطاع من مال الخراج والظاهر ان مادم بالمصلحة ابتداء ودوا ما خلوك ان ابتداءه لمصلحة لم يثبت في اكناء الحال فعدت فلا مام استرجعها وله اقطاع الجلس في الطرق الواسعة ورحاب المساجد المستعملة غير المحرقة مالم يضييق على الناس فيخرج ولا يملك ذلك المقطع ويكون احق بالجلوس فيه مالم يبعد الامام فيه فان لم يقطع الامام ذلك سبق اليها الجلوس فيه بغير اذن ويكون احق بها ولو يبدل مالم ينقل منها عندها وان اقال الجلوس فيها ازيل وان اجلس غلامه او اجنبا لم يقطع له المكان حتى يعود فملكوا ذلك الكناز فيه وليس له الجلوس حيث يمنع جاره روية الماعلين لماعه او وصو لهم اليه او يضييق عليه في كيد او وزن او اخذ او اعطاء وله ان يضل على نفسه فيها بما لا ضرر فيه من بارية وكساء وليس له ان يبيع دكة ولا غيرهها فان سبق الانسان فاكس اليها او الى خان سبل او رباط او مدرسة او خانكة ولم يبق قف فيها على تنزله ناطق او قف ومن سبق الى معدن مباح فهو احق بما ينال منه ولا يمنع مادام اخذ او لو طال وفي المعنى ومخرج فان اخذ قدر حاجته واراد الاقامة فيه بحيث يمنع غيره منه منع من ذلك فان سبق الانسان فاكس اليه وضاق المكان عن احداهم حمله اذ قد كثر يق وان حفره انسان من جانب آخر فوصل الى النبل لم يكن له منه ومن سبق الى صباح فاخذ منه مثل ما يثبت في الجراير والرتاق وكل موات من الطريق والقبض والشعر او من الجبل وغير ذلك من النبات او الال صيد ولو سمى وعينه وحطب وعش ولو لوع ودرجان ونحوه وصا ينفذه الناس رعيه ملكه والملك مقصود فيه على قدر الحاجة رعيه عنه وان سبق اليه انسان قسم بينهما ولو كان الاخذ للتحارة او للحي اجرة ولا يقترعان وكذا الوسيط الى جهات من الناس مما لا تتغير الهمة وما يستقط من الثلج والحد وسائر المباحة وان سبق الى القيط او نقطة او الى طريق من احواله فان راى القطة واحد وسبق آخر الى اخذها فمضى لمن سبق فان اصاب احدهما صاحبها باخذها فاحذها ونفاه لنفسه فهي له والالمن اهره في قول **فصل** واذا كان الماء في نهر غير مملوك كياه الا هطار والالمنار الصغار وان وقع الناس فيه وتشاحوا فلمن في اعلاه ان يبدأ فيمسق ويجيب الماسحق يصل الى كعبه ثم يسد الى من يليه كذلك الى آخرهم فان لم يفضل عن الاول او من يليه سقى فلا سقى للباقيين وان كان بعض ارض احد منهم مستقلا وبعضها مستقليا سبق كل واحد على حدها فان استوى انسان في القرب من اول النهر اقتسما الماء بينهما ان امكن والا فزح فان كان الماء لا يفضل عن احدهما سبق القارح بقدر حقه من الماء لم يتركه للآخر وليس له ان يسقي جميع الماء المساهاة الاخر له وانما الفرعة للستد م خلاق الا على مع الاستد فانه ليس للاستحقاق الا في الفاضل عن الاعلى وان كانت ارض احدهما اكثر من الآخر قسم الماء بينهما على قدر الارض ولو احتاج الاعلى الى كسب ثانيا قبل استنها سقى الارض لم يكن له ذلك ومن سبق في قناة لا ماله في نهار سبق آخر الى بعض افراها من فوق او من اسفله فملك واحد منهما ما سبق اليه وما كان ارض منه من الدخول بها ولو كانت رسوما في ارضه وان لا يملكه يقضي هجره كقناة في ارضه خو لا لانه لصاحبها وان كان النهر كبيرا لا يحصل فيه تراحم كالنيل والافرات ودجلة فملكوا احد ان يسقي منه ما شاء متى شاء كيف شاء وان اردا انسان احياء ارض يستقيها منه او من نهر غير مملوك جري فيه مياه الامطار ولو كان اقرب الى اول النهر لم يمنع مالم يضر باهل الارض الشارب منه ولا

مطلب ليس له

مطلب الاحتاج

سبق

مطلب فلو كان

سبق فلو كان سابقا في اسطوله ثم اخرج من كذا مكان فلو كان سابقا في سقي المحي اول الامام في كذا مكان ولو كان الماء ينسحب من كذا نهر صغير سبق الماء اليه من نهر كبير فاحصل فيه من الماء ملكه فلو كان في عدة جيبينهم على حسب العمل والنفقة فان لم يكنهم وشا اصاب سقيهم جازوا ان سقى الماء على قدر ملكهم فلو كان خبث او حجر مسقى الطريقين والوسط فيوضع على موضع مسقى من الارض في مصدم الى وفيه حذر او تقرب مستساوية في السعة على قدر حقوقهم يخرج من كل هذا وتقب الى ساقية من ردة الماء واحد منهم فاذا حصل الماء في ساقية الفرد به فان كانت اصلا كهم فلو كان قسم على ردة ذلك فاذا كان لا حصرهم نصفه وان كان كذلك وان كان سديهم جعله فيه ستة تقرب لصاحب النصف ثلثة تقرب في ساقية ولصاحب الثلث انسان ولصاحب السدس واحد فان اراد احدهم ان يخرج ماءه في ساقية غيره ليقسم في موضع آخر لم يخرج بغير رضا او ما حصل لاحد منهم في ساقية بغير رضاه بما اوجب من عمل عليه او دواب او عبارة وهي خبثة تمد على طرفي النهر او نقطة بغير الماء عليها وغير ذلك من التصرفات وما للنهر المشترك فليس لاحد منهم ان يقصر فيه بذلك فليس لاحد منهم فتح ساقية في جانبها قبل المقسم باخذ حقه منها ولا ان ينصب على حافتي النهر رجم تدور بالماء ولا غيره ذلك لان حريم النهر مشتركة فلم يملك التصرف فيه بغير اذنه واذ اقتسموا ماء النهر المشترك بالمياه او كان حق كل واحد منهم معلوما مثله ان يجعلوا لكل حصته من ما ولبية او لواحد من طلوع الشمس الى الزوال والاخر الى الغروب ونحو ذلك او اقتسموه ساعة واحدة واما من ضبط ذلك بغير معلوم جاز اذا اترضاوا به وتقدم في الصلح لواصلح النهر ونحوه الى عمارة او كرم ومن تركه وابته بملكه او فله العجزه عن غلبه او لا نقطه على ما سمي ملكها مستحقها ايضا لا عبد او مائة تركه عجز او لا ما التي في البحر خرفا من الغرق او انكسر السفينة واخرجهم قوم فزعم اخذوا بشفعة واجبة واجرة عمل متاع ولا مام ان يجبي ارض موات لرعي دواب المسلمين التي يقوم بجمعها من الصدقة والجزية ودواب الغزاة وما سقية الضخا عن البعد للرعي وغير ذلك مالم يضييق على المسلمين وليس ذلك لغيره وما حواه كمن يبيع الله عليه وسلم فليس لاحد نفسه ولا تغيير مع بقاء الخاجة اليه وعدصه ولا احياءه فان احياءه لم يملكه وكان له صياحه عليه وسلم فقط ان يحس لنفسه لم يملك وما حواه غيره من الامية جاز له ولا مام غيره نفسه ويملكه حبيب وليس للائمة ان يحولوا أنفسهم شيئا ومن اخذ ما حواه امام عجزه في ظاهر كلامهم وظاهره ولا ضار **باب المعلقة** وهي جعل شيء معلوم كاجرة لامن مال حربي فيبيع جهرا لا لئلا يهل له علا جازوا ولو جهروا او على مدة ولو جهروا لسوء جعله لمعين بان يقول من يبيع اجارته ان ردت لقطتي فلكذا فلا يستحقه من رد هاسفاه او غير معين بان يقول من رد لقطتي او وجدها او بنى لي هذا الخايط او رد عيدي فله كذا فيبيع العقد ويستحق المجعل بالرد ولو كان اكثر من دينار او اثني عشر درهما وان لم يكن اكثر فله في العهد ما قدره الشارع من فله بعد ان بلغه المجعل استحقه كمن يبيع في اشياء يستحق حصته مما صدر والجماعة تقتسمه واذا رد لم يكن له الجبس على المجعل فان تلف المجعل كان له مثله ان كان مملوكا ولا فقيته فان مات بغيرهم فمعل لواحده دينار او لاخر اشيز والاخر ثلثة دينار فان ردة الثلثة فلكل واحد ثلث جعله وان جعل لواحده صغير شيئا في ردة فله هو واخران معه واما لاردها فله معاونة له استحق جميع المجعل ولا شيء لهما وانما لاردها لثاخذ العوض لا لنفسه فلا شيء لهما وله ملك المجعل وانما الذي يحس صاحب الفضالة فقال من ردة فله دينار وفرد هارجل فله دينار على المادي لا يرضى العوض وان قال في الشدا قال فلان من رد ضالتي فله دينار وفرد هارجل فله دينار على المادي وان رداه من دون المساهمة للمعينة كان قال من رد عيدي من بلا ذلك فله كذا

انظر هذا الكلام
المفصيل

الخ

فردة من بعضها فلا يفسد ومن بعد منها له السمي فخط وان رده من غير البلد السمي فلا شيء له كما
 لو جعل في رد احد عبده معناه في رد الاخر وان قال من رد عبدي فله كذا ان رد احد عبده فله نصف
 الجعة لانه من فعله قبل ان يلفه الجعل لم يستحقه وحرم اخذه سواء رده قبل بلوغ الجعل او بعده
 ويصح الجعل بين ثمة والمدة والعمل وكلما جاز ان يكون عوضا في الاجارة جاز ان يكون عوضا
 في الجعة لانه وكلما جاز اخذ العوض عليه في الاجارة من الاعمال جاز اخذه عليه في الجعة ولا
 يجوز اخذ العوض عليه في الاجارة كالفسا والزر وسائر المحرمات لا يجوز اخذ الجعل عليه
 وما يخص فاعله ان يكون من اهل القرية لا يتعدى نفقه فاعله كالصلاة والصيام فلا يجوز
 اخذ الجعل عليه فاما ما يتعدى نفقه كالاذان ونحوه فيجوز وتقدم في الاجارة وان جعل عوضا
 مجهول لا يفسد من رد عبدي الا بقوله بضمه او من رد ضالتي فله ثلثها او فله ثوب ومخى ك
 او صحر ما كخر فله في ذلك كله اجرة المثل وان قال من ردوا دابة لي هذا حتى يبرأ من جرحه
 او مرضه او مرضه فله كذا الم يصح وهي عقد جائز لكل واحد منهما فسخا فسخا للعامل
 لم يستحق شيئا وان فسخها الجاعل بعد السراوع فاعله الاجرة عمله وان اختلف في اصل الجعل
 فنقل من يتقيد وفي قدره او المسافة من قبل جاعل ومن عمل لغيره فاعله الاجرة فلا شيء له
 ان لم يكن معد الاخذ الاجرة فان كان كالملاح والمكاري والنجار والحداد والحياط والدلال
 ونحوهم ممن يربح نفسه للثمن بالعمل واذن له فله اجرة المثل وتقدم معناه في الاجارة الا
 في تخليص شاة غيره من بحر او غنم او غنمة ولو عبد فله اجرة مثله والا في رد ابق من ثمن
 ومهبر وام ولا ان كان غير الامام فله ما قدره الشارع دينار او اثني عشر درهما سواء
 رده من داخل المصرا وخارجها قربت المسافة ام بعدت وسواء كان ميسرا ومي القدر او لا
 وسواء كان من رجال القرية او من غيرهم في عيال المالك او لا وان مات محتمل قبل وصول المدة
 وام الولد عتقا ولا شيء له وبأخذ منه ما انفق عليه او على دابة في قوت وعلف ولو لم يتأذن
 المالك مع القدرة عليه حتى ولو هرب منه في طريقه او مات فله الرجوع بما انفق عليه قبل
 هربه من عالم بغير التبرع لكن لا جعل له اذا هرب قبل تسليمه او مات ولو اراد استجداه به ل
 النفقة لم يجز كالعبد المهرهون ومن اخذ الابن او غيره فهو امانه في يده وان تلف بغير قربة
 فلا ضمان عليه وان وجد صاحبه دفعه اليه اذا اعترف في العبد انه سيده ان كان كبير او اقام بيعة
 فان لم يجد سيده دفعه الى الامام او نائبه فيحفظه لصاحبه او يبيعه ان راي المصلحة فيه فان
 باعه الامام او نائبه لمصلحة رآها فهي سيده فاعترف ان كان اعتمة قبل قوله وبطل البيع
 وليس لو اجدته بيعة ولا تملكه بعد ثبوت ثبوت كصوال الابل وهو في العمل في مال الغير انما اذا
 له من الشئ المشرق عليه كاجاز الكذب الجحيد ان الماكول اذا خيف موته لا يضمن ما نقص
 به بجم ولو وقع الخربق بدار ونحوها فهدمها غير صاحبها بغير اذنه على النار مثلا بشرى او هدم
 قريبا منها اذ لم يقدح في علم الوصول اليها وحيف ثمنها وعنتوها لم يضمن ذكره في الطرق
 الحكيمة ثم قال ولو راي السيد يقصد الدار المجررة فبادر وهدمها الى بطل المخرج فمسل
 ولا يهدم الدار كان محسنا ولا يضمن استئجاره وان وجب فرسا لرجل من المسلمين مع الناس
 من العبيد اي البهائم فاخذ الفرس منهم ثم ان الفرس مرض بحيث لم يقدر على الشيء جاز
 للاخذ ببيع بل يجب في هذه الحال ان يبيعه لصاحبه وان لم يكن وكذا في البيع وقد نص الاخذ
 على هذه المسئلة ونظائرهما ويحفظ الثمن قاله الشيخ وهو في الخامس من الفتاوى
 المصيرية **باب** **اللقطة** وهي اسم لما يلقط من مال او شخص ضائع ومافي

مطلب من فسخ

مطلب من لوقع

معناه لغير جرمي يلقطه غير ربه وينقسم ثلاثة احكام **احدها** ما لا تستعمل طهارة او ساط الناس
 كالسوط والشبع والرعيف والكسرة والتمرة والمصا ونحو ذلك وما قيمته كقيمة ذلك فيملك باخذه
 وينتفع به اخذه بملكه بغير دفع ولا فضل ان يصدق بملكه ولا يلزم منه دفع بدل ان وجد ربه
 وملك المراد اذا تلف فاما ان كان موجودا او وجد ربه فليز منه دفعه اليه وكذا الولي كذا من ومن
 في معناه قطعاً صغاراً صغيراً ولو كثر ومن تركه دابة بملكه او فلا تركه اياها لا يملكها
 او غيرها عن غفلة ملكها اخذها الا ان يكون تركها ليرجع اليها او ضلت منه وتقدم آخر
 احكام الموات وكذا ما القى خوف الغرق **الثاني** الضوال التي تمتنع من صغار السباع مثل الغلب
 والذئب وابن آوى ونحوها كابل وحيد وبقر وبغال وطيور تمتنع بطيرانها ونباه وفهود
 معكدة وكثر وخالف المتوقف فيها فهذا الغنم غير الا بقى حرم القنطرة ولا يملكه بغير ربه وان
 انفق عليه لم يرجع لتعديته فان تبع شيء منها دابة فخطره او دخل داره فخرجها فلا ضمان عليه
 حيث لم يأخذ ولم تثبت يده عليه لكن لا مام ونائبه فخطره او دخل داره فخرجها فلا ضمان عليه
 لقنطرة ولا يلزم صاحبا قنطرة ولا يملك في هذه الصفة ومن اخذه ولو لم يملكه ضمنه ان تلف او نقص كغاصب
 وان كتمه وتلف ضمنه بيمينه مرتين اما ما كان او غيره وان لم يتلف رده فان دفعه الى امام او
 نائبه او صراة برده الى مكانه زال عنه الضمان وكذا اخذ من نأيم او سالا بغير
 برده بل يتسلمه لربه بعد ان يملكه او امام او نائبه ويجوز التقاط الكلب المعلم وينتفع به في
 الحال ويسم الامام ما يحصل عنده من الضوال باستئصاله ويملكه عليها بيم ان كان له حتى يرجع
 فيه تركها منه ان راي ذلك وان راي بيعها او لم يكن له حتى يبيعها بعد ان يحبسها ويحفظ صفاتها
 ويحفظ ثمنها لصاحبها ويجوز التقاط الصغير المفقود حشمة التي اذا تركت رجعت الى الصبي
 بشرط عجز ربه عنها واجار الطواحين الكبيرة والقنطرة والاضراب الكبيرة ملحقة بالابل
 ويجوز التقاط قن صغير ذكر كان او انثى ولا يملكه بالالتقاط قال الموفق لانه محكوم بجره **الثالث**
 سائر الاموال كالاعنان والمناج وما لا يمتنع من صغار السباع كالغنم والفضلان والعجايل و
 حياش الجحير والافلا والاوز والدجاج ونحوها سواء وجد ذلك بمصره او بملكه لم يبيعه ربه
 رغبة عنه فمن لا يامن نفسه عليها لا يجوز له اخذها بحال فمن اخذها بهذه النية ضمنها و
 لو تلفت بغير تقصير ولم يملكها وان عرفها ومن اخذها بنية الامانة ثم طوى قصد الخيانة
 لم يضمن ومن امن نفسه عليها وتوفي على ثمنها فله اخذها والاضل لركها ولو وجدها
 بمطبعة وان عجز عن ثمنها او لم يامن فليس له اخذها وحتى اخذها لم يرد لها الى موصلا
 او شرط فيها ضمنها الا ان يكون ردها باذن الامام او نائبه ولو هتفها تقدم وان ضاعت
 اللقطة من ملتقطها في حول النقر يابغى بغير تقصير فلا ضمان عليه فان التقطها اخر فاعلم انها ضاعت
 من الاول فليبرر دها اليه فان لم يعلم الثاني بالمال حتى عرفها حولا ملكها ولا يملك الاول انشأها
 مطلقا اذا جاء صاحبها اخذها من الثاني وليس له مطالبة الاول وان علم الثاني بالاول فله ردها
 اليه فان اخذها وقال عرفها انت فغفرها ملكها ايضا وان قال عرفها وتكون ملكا لي ففعل فهو
 نأيم في التقدير يملكها الاول وان قال عرفها وتكون بيميننا ففعل صح ايضا وكانت بيمينها
 وان غصبها غاصب من الملتقط وعرفها لم يملكها والمقتطعة على ثلاثة اصناف **احدها** حيوان
 يملكه من قبل الاخذ من الكلب وعليه قيمته او يبيعه وحفظ ثمنه لصاحبه وله ان يتولى ذلك بنفسه
 ولا يحتاج الى اذن الامام في الاكل والبيع ويلزمه حفظ صفاتها في يدها وحفظه والاتفاق عليه
 من ماله ولا يملكه فان تركه ولم ينفق عليه ضمنه ويرجع به مالم يتعد ان تولى الرجوع والا خلا فان

بلغة لا

استوت الملائكة خير بينهم قال الحارثي واول الامور الحفظ مع الاتفاق ثم البيع وحفظ النعم
الاكل وعزم القيمة **الثاني** ما ينبغي منساده كطبيع وبنية وكرامة وحضرات وحجتها فيلزم
فعله الا حلف من كلفه وعليه بتمتد وبيع بلا حكم حاكم وحفظ عنه ولو تركه حتى تلفت ضمنه فان استويا
خير بينهما وتبديده جماعة بعد قدرته بقدر ما لا ينبغي فمعدنسا ده مستحقة ثم هو بالخيار الا ان
يمكن تخفيفه كالصبي فيفعل ما يريد في الحفظ عليه لما له من الاكل والبيع والتجفيف وعزامة التجفيف منه
فيبيع بعضه في ذلك **الثالث** سائر الاموال وليد منه حفظ الجميع وقدره على الفرح حينئذ فان كان
او غيره بالندى عليه بنفسه او بغيره في حيا مع الناس كل لا سوا في الحمايات وابواب المساجد
او بار الصلوات ويكرهه فيها ويكرهه في موضع وجدان في الوقت الذي يلي التقاطها حولا كما
منه را كل يوم مرة اسبق عالم مرة من كل اسبوع من سكر من مرة في كل شهر ولا يصنف بل يقول
من ضاع منه شيء او تلفت فان التفت في ضاعه في اقرب ابله من الضحى او اجرة المداخي على
المستطوع ولا يرجع بها ولا يقرى كلاب بل يستفيع بالمباح منه وان كان لا يرجع وجوه صاحب النقط
لم يجب تقصير في احد القولين ولو اخر التفت عن القول الاول او بعضه مع امكانه لم يستطع
لتقاطه طه بنية تحكمه او لم يرد قدره ولا يملكها بالتقديف بعد الحول الاول وكله لو تركه منه في
وهو سوس او شيئا او تركه في بعض الحول او وجدها صغيرا وحجته فلم يرد في وليته او ضاع
مقدرها الثاني مع علمه بالاول ولم يعلمه او علمه وقصد بغيره لنفسه لم يملكه وليس خيره
ان ياخذها سلطان جائر او يطالبه بالكره عذرا في تركه بغيره فان اخر لم يملكه الا بعد
واذا عرفه لم تقدر دخلت في ملكه بعد الحول حتى كالميراث ولو عرفه كالميراث ولقطة الحرم
او كان مستطوعا من صاحبها بعد وان عذرة **فصل** ولا يجوز له التصرف فيها حتى يعثر
وعاها وهو طر في كنيستها كان او غيره وكما عاها وهو الحيط الذي تشد به وعفا صبرا وهو الشد
والعقد اي صفتها وقدرها وجنسها وصفتها اي يجب مع ذكرك عند اراقة التصرف فيها و
سين ذكرك عند وجدانها واشكاه عند لين عليها لا على صفتها حتى لا يبرح موصفا لدم دفعها اليه
ان كانت عندنا ولو بلا بنية ولا يمين طن صدقة او لا فان وجدها قد خرجت على المستطوع ببيع او غيره
يجوز ملكها فلا رجوع له وله بدلها فان ادركها بنية ببيع الحيا يلزم بها بيع او لها في رزقه وجب الفسخ
او صدقة رزقه عليه انما اعطى فان صادفها ربهما قد رجعت اليه بنفسه او غيره اخذها بغيره ملكا
واما المستطوع قبل صفى الحول لما ملكها وبعدة لواجدها ووارث المستطوع كمن في تقديف وعذرة فان
صات المستطوع بعد تمام الحول لم يجر صا حيا اخذها من الوراثة وان كانت معدومة وضاعها
غيره بها ان كان تلفها بعد الحول بفعله او بغير فعله وان تلفت او نقصت او ضاعت قبل صفى الحول
لم يضمنه ان لم يظفر لاشا في يده امانة وبعدة يضمنه ولو لم يظفر بملكها ان كانت مملوكة والا فبغيره
يوم عرف ربه سوا تلفت بفعله او بغيره ولا يضمنه بغيره بعد ملكه لداصف بل لا بد من بنية
لان اقر العبد لا يصح فيما يتعلق بنفسه فان وصفا ان كان صا او وصفا ان كان قبل دفعها الى
الاول او اتاها بيمينتين اتدع بينهما كمن قد حلف واخذها وبعد دفعها لا شيء للداصف الثاني
ولو ادعى بها كذا واحد منهما من صفا احدهما دون الآخر حلف واخذها ومثله وصفا مخلصا
وصرفا يتحققه بالوصف ذكره القاضي واصح به على قياس قوله اذا اختلف المخرج والمساخر في ذلك
الدار من وصفه فهو له ولا يجوز دفعها بغير وصف ولا بنية ولو ظهر صدقة وان اقام اخر بنية
اشكاه لادعها من الوصف فان تلفت عند الوصف ضمنها ولم يضمن الدافع وهو المستطوع ان كان
الدفع باذن حاكم فلا يرجع الوصف عليه وكذا لو كان الدافع بغير اذن حاكم لوجب به عليه وعذرها

فان ادركه
مستطوع

جاء

بيان
تفقا

على ربه

على ربه ولو قال ما ملكا بعد تلفها اخذتها لذهب بها وقال المستطوع لا عرفها لنقله مع بنيه وان
وجد في حيا ان اشترى كنيستها فبغيره نقد الفلقة لواجده بعد فله ويبد ابا ببيع لانه يحتمل ان
تكون ابله لفتها من ملكه بالوجد صيدا صحنى با او في اذنه قراط او في عنقه حرز وان اصطا وسكة
من البحر فوجد في يده بطنها درة غير مشقة به فاني له وان باعها غير عالم بها لم يزل ملكه عنها فترد
اليه لو باع داره فيها حال لم يعلم به وان وجد في بطنها ما لا يكون الا لادعي كذا هم ودنا بغيره او
درة او غيرها صفتها او متصلة بذهب او فضة او غيرهما او في عين او سر غير متصل بالبحر
لقطة على الصياح وقد فيها وان وجدها المشري فالقديف عليه وان اصطا دها من عين او سر
غير متصل بالبحر كنيشة في ان ما وجد في بطنها من درة مشقة به او غير مشقة به لقطة وان وجد
غيره على الساحل فاني له فاني له وما اخذت عه كنياب في حمام او اخذ صا سرة وتركه بدله
لقطة وياخذ حقه منه بعد قدره ومن وجد لقطة بدار حرب وسوق في الجيوش عرفها سنة ابتداءها
في الجيوش وبقيتها في دار الاسلام لم يضمنها في المقتضى وان كان دخل بها ما عرفها في دارهم لم يضمن
له الا ان يكون في جيش فكالتي قبلها وان وجد لقطة في غير طريق صا في فاني لقطة **فصل**
ولا فرق بين كون المستطوع المستطوع غنيا او فقرا اصل او كافرا عدا لا او فاسقا ما من نفسه عليها
ويقيم الى الكافر والفاسق امين في قدرتها وحفظها وان وجدها صغيرا وسنية او صحنى في حمام
وليته بغير بنية فاذا عرفها فاني لواجدها وان تركها الرابي بيده بعد علمه ضمنها الوبي وان تلفت بيد احد
غيره بغير فاضمان عليه وان قراط ضمنها في صاله كما تلافه وكعب وللعبد التقاطها وتقصيرها بلا اذن
سيده كاحتطابها واصطفا دة وله اعلام سيده العدل بها ان اضمنه والا لزم سترها عنه و
سيده العدل اخذها منه وتركها معه ليعرفها ان كان عدا فان ابلغ العبد او تلفت بغير بنية قبل الحول
او بعده فاني رتبته ومثله ام ولد ومدر ومعلق عمة بصفة تكن ان تلفت بغير بنية ام الولد فذاها
سيدها بالاقدم بيمينتها او بيمينتها ما تلفت والمسايب كالحرق ومنه بعضه منه بنية وبينه سيده ولو
كان بينهما مهاداة وكذا حكم نادر من كسبه كهنية وهديته ووصية وركان وحجوة ولو استيقظ تأييم
لوجد في ثوبه صالا لا يدري من صا فهو له ولا تقديف **باب** **اللقطة** وهو فقل لا
يعرف نسبه ولا رقه بهذا اوضح الى سنن التميمي وقيل والمصنف الى البلوغ وعليه الاكثر والتقاطه
رض كفاية ويستحب للمستطوع الا شيا عليه وعلى صاحبه وهو حر في جميع احكامه مسلم الا ان يوج
في بلد كافر وحرب ولا مسلم فيه او يمينه مسلم كمن جرو اسير فكاك رقيق فان كثر المسلمون فمسلم
وان وجد في دار الاسلام في بلد كله اهلها فوصة فكاك وان كان فيه مسلم فمسلم ان امكن كونه منه
ولا تجب نفقة على المستطوع وينفق عليه من بيت المال ان لم يكن معه ما ينفق عليه فان قدر اقتراض
حاكم على بيت المال فان قدر رفعه من علم حاله الاتفاق جها لا ولا يرجع بالنفقة لاشا فز صك كفاية
فان اقتراض الحاكم ما اتفق عليه بربان رقيقا او له اب موسر رجوع عليه فان لم يظفر له احد وفي من
بيت المال وما وجد معه من فرائض تحتها او ثياب او صا في جيب او تحت فراشه او صدق تحتها
طريا او مطر وحاق ربيها منه كقوب موضوع الى جانه او حيا من مسكود وبطيا به فهو له وان كان
في خيمة او دار فاني له واول الناس بحضائنه وحفظ حاله لواجده ان كان اهلها مكلفا ربيها حرا
عدا لا ولو ظاهرا وله الاتفاق عليه صا وجد معه بغير اذن حاكم والمسحب باذنه ان وجد ويلبغني ان
ينفق عليه بالمعروف كالتيسيم فان بلغ اللقيط واختلف في قدر ما اتفق وفي الترتيب في الاتفاق
فقول المستطوع وله قبول هدية وصدقة ووصية ولا يقدر بغيره وصي ومجنون وسفيه وناسق وكافر
واللقيط مسلم ولا يدين رقيق بلا اذن سيده وليس له التقاطه بغير اذن سيده الا الا يحد من يلقطه

مطلبه وان وجد

ولا تورث او يقول قد قتل با رضى على فلان والنظر في ايام حياته او لفلان لم يمت بعد فلا
وكذا لو قتل بعد ان قتل فلان لم يمت بعد فلان او قتل فلان بعد ان قتل فلان لم يمت بعد فلان
ولا يقبل قول المتصدق في ان يترك ولا يصح الا بشرط **احدها** ان يكون في عين معلومة يصح بيعها
غير مصححة ويمكن الانتفاع بها ارباعا مع بقاء عيشها عرفا كاجارة واستغلال حرة ونحوه
كان او شجرة او ضيق لا كالحجر والاثاث والسلاح والمصحف وكتب العلم ونحوه ويصح وقف المساع
قله وقفه مسجد او بيت في المسجد في الحال فيمنع منه الجنب ثم القسمة متعينة هذه التعيينات
طريقا للانتفاع بالوقوف ويصح وقف الحلي للباس والعاريه ولو اطلق وقفه لم يصح ولا يصح
الوقف في الذمة كقوله وقفت عبدا او دارا لم يسم غير معين كاحد هذين ولا وقف ام ولد
فان وقف على غيرها علم ان ينفع عليها من مدة حياتها او يكون البيع لها من حياتها ويصح
لا وقف حليب وحمل صنفه ودهون وخنزير وسباع البهائم التي لا تصلح للصيد وكذا اجاز
الطير ولا ان يقف الحرفه وان صحت اجازته ولا ان يقف العبد الموصى له بخدمته ويصح وقف الكفاية
فاذا ادى بطله ووقف الدار ونحوها وان لم يذكر حد ودها اذا كانت محدودة ولا وقف ما لا ينتفع
به مع بقاءه دأيا كالثان الا يتبع كسب بخرج وبهاجم مفوضين فيباع ذلك وينفع عليه نص عليه
في النكاح الجيبس ولا مطعوم ومسروب وغيره ولا شئ من ربا حرام ولو وقف عند يد نقد على مسجد
وبه لم يصح وهو باق على ملكه صاحب فيه كونه ولو وقف به بدهن على مسجد ليقدر فيه جاز وهو من
باب الوقف قاله الشيخ **الثاني** ان يكون علم به من مسلم وذوي كالفراء والمساكين والنج والفقراء وكما به
الفقر والعلم والقدرة والاستغناء والفقار والاطلاق والمساكين والنج والفقراء وكما به
ولا تقرب من مسلم وذوي كالفراء والمساكين والنج والفقراء وكما به
غيره بشرط استحقاقه مادام ذميا لا ع وبقوله اذا سلم كعدم هذا الشرط ولا يصح
وقف السور لغني الكعبة ويصح وقف عبده على حرة السبي صلى الله عليه وسلم لا خارج ثابها
استعمال قنا دينا واصلا لا لا شعاعها وحده وتعلق سقورها الحبيب والتعقيق وكسب الحبيب
ونحو ذلك في الرعاية ولا يصح على كسب وبيت نادر وبيع وصداء مع وديوره وصالحها
ولو من ذمي بل علم من ينزلها من صارت وصحها زبها فقط ولو كان من اهل الذمة فقط ولا علم
تأبته المودة والاحبيل ولو من ذمي ووصية كوقد في ذلك ولا علم الا غنيا وقطاع الطريق
وجنس النسبة والمغني ولا علم بالتقرب على قدر وتخييره ولا علم من يقيم عنده في ذلك او يخدمه
او يزوره قاله في الرعاية ولا علم ببي مسجد عليه ولا علم وقف البيت الذي فيه القبر مسجد ولا علم
حربي وصدقة ولا علم نفسه فان فعل صرف في الحال الى من بعده ومن وقف على غيره واستثنى كل
الفلة له او لولده او غيره مدة حياته او مدة معينة او استثنى الاكل او النفقة عليه وعلى عياله
او الانتفاع لنفسه وعياله ونحوه ولو سكنى مدة حياته او بطعم صدقة صح سواء قدر ذلك او
اطلقه فلو مات المسترط له ذلك في اثناء المدة المعينة فلو رثته باقي المدة ولهم اجازة للوقوف
عليه وغيره ولو وقف على الفقراء فتنفذ مثله وتناول منه ولو وقف مسجدا او مقبرة او بيتا او مدرسة
لعموم الفقراء او لطائفة منهم او رباط او غيره للصوفية مما يصح فهو كغيره في الاستحقاق ولا انتفاع
لكن من كان من الصوفية جاعلا لماله ولم يتخلل بالاخلاق المحمودة ولا تاديب بالاداب الشرعية
غائبا لا ادا بوضعية او فاسقا لم يستحق شيئا قاله الشيخ وقال الصوفي الذي يدخل في الوقف على
الصوفية يعتبر له كرامة شرط الاول ان يكون عملا في دينه الثاني ان يكون صلايا لغالب الاداب

حياته

سئل

الشرعية في غالب الاوقات وان لم تكن واجبة كاداب الاكل والشرب واللباس والنوم والستر
والصحية والمعاملة مع الخلق الى غير ذلك من اداب الشرعية فلا يفتى في ما احدثه
بعض المتصوفة من الاداب التي لا اصل لها في الدين من التزام شكل مخصوص في لبسه ونحوها
ما لا يتجوز في الشرعية **الثالث** ان يكون قاضيا بكنهاية من الرزق بحيث لا يحسك ما فضل عن حاجته
في كلام طويل في كتاب الوقف من الفقهاء المصريين ولا بشرط في الصوفي لباس الحركة المتعارفة
عندهم من يد شينج ولا رسوم المستشرقين بما بينهم فما وافق منها الكتاب وحسنه من رخصتها لا
ينبغي ان يفتى في استراطه قاله الحارثي **الرابع** ان يقف على معين عليك ملكا مستقرا فلا
يصح على جبري لكونه مسجد ونحوه ما ولا علم ميت وجن وورثته ومدين ورام ولد وصحاب
ولا علم اصله لا يتبع كعلم اولادي او اولاد فلان او انشغل الى بطنه من اهل الوقف وفيهم حل
فيستحق بوضعه من عمر وزرع ما يستحق مستر ولا يصح على معدوم اصله كمن سيرك او يدر في او
لفلان ولا يصح بقاء ولا علم ملكه كجبريل وغيره ولا علم برسمه وان قال وقف كن او سكنت ولم يذكر مصرفه
قال لا يظهر بطلانه لان الوقف يقتضي التحليل ولا ان جهالة المصروف صالحة فقدم ذكره **الاربع**
ان يقف ناجر اثنان علمه بشرط غير صوته لم يصح وان قال هو وقف بعد موتي صح ويكون لازما ويعتبر من
كسبه وان شرط شرط فاسد كالحيا رفيه وتحويله وتغييره بشرطه وبيعته وصفي شاء ابطاله
ونحوه لم يصح الوقف ولو شرط البيع عند حيا رفيه وصرف الركب في مثله او شرطه للموتى بعده فسد الشرط
لفظ **الاربع** ان يكون الواقف من ذمي بغيره في حاله وهو المكلف الرشيد **فصل** واذا كان
الوقف على غير معين كالمساكين او من لا يتصور منه القبول كالمساجد والقنا لم يفتى في القبول من
ناظرها ولا غيره وكذا ان كان علم آدمي معين ولا يبطل بده كسكته ومن وقف شيئا لا يولى ان
يدكر في مصرفه جهته تدوم كالفقر او غيره فان اقتصر على ذلك جهته تنقطع كاولاده صح ويصرف
منقطع الا بعد الكوفة على من لا يجوز ان يعلم من يجوز ان يعلم من لا يجوز ان يعلم من لا يجوز ان يعلم
علم من لا يصح الوقف عليه ولم يذكر له هاهنا لا يصح بطل الوقف ويصرف منقطع الا آخره لو وقف
على جهته تنقطع ولم يذكر له هاهنا لا يجوز ان يعلم من لا يجوز ان يعلم من لا يجوز ان يعلم ان قلنا
يصح الى ورثة الواقف منسبا عندهم وقت حيا رفيه بعد انقضاء من يجوز الوقف عليه وقتا عليهم على
قد راسهم فيستحقون كالحراث ويصح المحجب بينهم فليست مع ابن الثالث ولا في منام مع اخ لا
السلس وجدواخ لا يدين اولاد يتنسمون نصيبين واخ وعلم ينفر به الاخ وعلم ينفر به
علم فان لم يكن له اثار او كان له فافتقر ضوا للفقراء والمساكين وقتا عليهم وان انقطع الجهة
الموقوف عليها في حياة الواقف رجع اليه وقتا عليه ويحل في صحبي الوسط فقط بالا اختيارين وان
قال وقفته سنة او الى سنة او الى يوم يقدم الى ج ونحوه لم يصح وهو الوقف الموقوف وان قال علم
اولادي سنة او مدة حيا في علم الفقهاء وان قال علم الفقهاء لم يصح اولادي صح للفقراء فقط ولا
بشرط للزوجه اخرج عن يده بل يلزم بحجده اللفظ ويذول ملكه عنه **فصل** يذول
ملك الواقف عن العين الموقوفة ويستقل الملك فيها الى الله تعالى ان كان الوقف على مسجد ونحوه
عليك الوقف الموقوف عليه ان كان آدما معين او جمعا محصورا فينظر فيه هو او وليه بشرطه وله
توزيع الا انه ان لم يشرط له غيره ولزمه بطلانها وبأخذ المهر ولا يشر وجهها ولا يفتقر فان اعققت لم
ينفذ فان كان نصفه وقتا ونصفه طائفة فاعتق صاحب الطائفة لم يسرع عنه الى الوقف وعليه فطرته
وزكاته ونفقته ان لم يكن له كسب ويقطع سارق الوقف وسارق ثمنه اذا كان على معين وملك
الموقوف عليه نفقه وصومته ونحوه وعلمه وكسبه ولبنه وعمرته وليس له وطى الا انه ولو اذن فيه الواقف

وان اذن فيه الوقت فان وطنا فلاحه ولا مهر وولد حر وعليه قيمته يوم الوضوء بشرط ان
يقوم مقامه ويضام ولد وتعتق من توجب قيمته في تركه بشرط ان يكون وقتا صحيحا والشر
وله ثمنك زرعة غاصب بالنفقة حيث يتحملك رب الارض وتلقاه البطن الثاني ومن بعده من اهل
الوقت من الوقت لاهل البطن الذي قبله فاذ امتنع البطن الاول من العيين مع شاهد لا يثبت
الوقت فليكن بعدهم الى ان وطى الموقوفه اجنبي ولو عبد بشبهة بظنه فاحده فاولدها فهو حر
وعليه المهر لاهل الوقت وقيمة الولد يصرف في مثله وان كان من زوج او زنا فهو وقت مهرها
وان تلفت به او تلفت بغيره ولو اهل الوقت او بعضه قطع طرف فعليه القيمة بشرط ان
مثلا او شقها يكون وقتا صحيحا والشرط ان يكون قتل مولا عبد فليس له عفو ولا تقديس بشرط
بقية بدله فان قطعت يده او بعض اطرافه فليقتل استيفاء النقص لان حقه وان عفى
او كان النطق لا يوجب النقص وجب نصف قيمته وان جنى الوقت خفاء فلا ركن على موته عليه
ان كان معيناً ولم يتعلق برقبته كام الولد ولم يلزم الموقوف عليه اكثر من قيمته كام الولد وان كان
غير معين كالساكنين ففي كسبه وان جنى جناية توجب النقص وجب فان قتل بجلد الوقت وان
وقت على كذا كذا ثم على المساكين فمات منهم رجع نصيبهم الى الآخر فاذا ماتوا فلهما كذا
ان وقت على ثلاثة ولم يترك له ما لا يفي حاجات منهم فكل نصيب حكم المنقطع كل واحد اجمعها وان قال
وتعتق على اولادي وعلى المساكين فهو بين الجهتين نصفين لا قضاء الاضافة المتسوية **فصل**
ويرجع الى شرط الموقوف فلو تعقب جملة اعماد الى الكل واستثناء كسر وكذا انخصص من صفة وعطف
بيان وتكيد وبدل ونحوه وجاز وجوز ونحوه على انه بشرط انه ونحوه ويجب العمل به في عدم ايجاره
وقدر المدة وتضمن على الموقوف عليه في تقدير الاستحقاق وتقدم كالمبدأة ببعض اهل الوقت دون
بعض نحو وقتت على زيد وعمر ويكره ويكره ابا الدفع الى زيد او وقتت على طائفة كذا او يكره ابا الدفع
او الا فتنة ونحوه وهو عكس التقدم وهو جعل الاستحقاق مشترك في حالة واحدة وترتيب
جعل استحقاق بطن مرتبة على آخر فالمقدم بقا اصل الاستحقاق الموقوف على صفة ان له ما فضل
والاستحقاق والمراد اذا كان المقدم شئ مقدرا فحينئذ ان كانت الفعلة وافرة حصل بعده فضل والا
فلا والترتيب عدم استحقاق الموقوف مع وجود المقدم وشروط كونه الذك والامر سوا ونحوه
وتفصيله كقوله للذكر مثل حظ الانثيين ونحوه ولو جعل شرط الوقت عمل بعادة جارية لم عرف
في مقادير الصرق كفتها الدارس ثم التمسوا ويوان شرط اخرج من ثيابهم وادخله بصدقة
ومعناه جعل الاستحقاق والحرمان مرتبة على وصف مشترك فترتيب الاستحقاق كالوقت بشرط
كونهم فقرا او صلي وترتيب الحرمان ان يقول ومن فسق منهم او استغنى ونحوه فلا شئ له او
احدا من ثياب من اهل الوقت وادخل من ثيابهم حتى لا يدخل من ثيابهم كسرهم كسرهم
تفسير شرط وكذا لو شرط ان ينتفع به ولو وقف على اولاده وشرط ان من تزوج من ابنته فلاحق
له او على زوجته مادامت عازبة صح وبقي في الخصانة بان لم من هذا اقال كسج كل متصرف في ولاية
اذ قيل يفعل ما يشاء فاعلم ان كان فعله لمصلحة شرعية حتى لو صرف الوقت بفعل ما يشاء
او ما يراه مطلقا بشرط ان يكون على الصحيح المشهور وقال وعلى الناظر بيان المصلحة فيجعل بها ظن
ومع الاستنباط ان كان عالما عادلا لاسما لم اجتهاده وقال لو شرط الصلوات الخمس على اهل
مدرسة في القدس كان الافضل اهلا ان يصلوا في الاقصى الصلوات الخمس ولا يفت استحقاقهم
على الصلاة في المدرسة وكان يفتي به ابن عبد السلام وغيره انتهى وان خصص المدرسة باهلها مذهب
او بلدا وقبيلة تخصصت وكذا كذا الرباط والخانقاه والمقبرة واما المسجد فان عين لا ماضية او نظرة

مطلب حسن

بلغ

مطلب وجع

شخصا

شخصا تميز وان خصص الامام به هب او الخطبة تخصصت به ما لم يكن في شئ من احكام
الصلوة حتى لف الصريح السنة او طاهرها سواء كان لعدم الاطلاع او تاويل وان خصص
المصلحة فيه هب لم يخص خلافا لصاحب التخصيص فان سيج قد ل الغنى لخصوص الوقت
كنصوص الشارح يعني في الغنى والدلالة لافي وجوب العمل مع ان التحقيق ان لفظه ولفظ الموصي
والخالف والناظر وكل عا قد يجعل على عا دة في حكمه ولفته التي يتكلم بها وافقت لغة العرب اولية
الشارع او لا وقال والشرط ان يلزم الوفا بها اذ لم يفيض الى الاخلال بالمقصود الشرعي ولا يجوز
الحا فظن على بعض مع فوات المقصود به قال ومن شرط في القربات ان يقدم فيها الصنف
المفضل فقد شرط خلاف شرط الله كشرطه في الامامة فقد لم غير العلم وقال لا يجوز ان ينزل
فاسق في جهة دينية كدراسة وغيرها مطلقا لا يوجب الا نكار وعقوبته فكيف ينزل وقال ايضا
ان نزل مستحق نزل بلا شرع لم يجز عرفه بلا موجب شرعي وقال في واقف وقف مدرسة وشرط ان
لا يصرف ريعها لمن له وجبة شرعية ولا يصرف في جهة اخرى ابي جاكيم في مكان آخر ان لم يكن
في الشرط مقصود شرعي خالص او راجح كان باطلا كما لو شرط عليهم من عا من المظلم والمهملس و
المسكن الذي لم يتجبه الشرعية ولا يفتهم الناظر من تناول كذا بينهم من جهة اخرى مرتبون فيها
وليس هذا البطل للشرط كذا كذا كذا العمل به انتهى وان شرط ان لا ينزل فاسق ولا شرير ولا صبي
ونحوه على به قال مشيخ الجهات الدينية فذلك الخرافة والمدارس وغيرها لا يجوز ان ينزل
ليها فاسق سواء كان فسقة بظلمه الخلق وتقدم عليه بقوله وفعله او فسقة بتقدمه
حدودا به يعني ولو لم بشرطه الوقت وهو صحيح وقال لو حكم حاكم بحضرة لوقف فيه شرطا لم يفسد
كتاب الوقت بخير كانه وجب بغيره والعلم به ان امكن وقال ايضا لو اقد الموقوف عليه انه لا يستحق في
هذا الوقت الا مقدر معلوما بشرط الوقت با انه يستحق اكثر حكم لم يفت حتى شرط الوقت ولا يمنع
من ذلك الاقرار المتقدم انتهى ولو سبب ماء للشرب لم يجز الوضوء منه ولا الغسل قال في الزوج
شرب ماء موقوف للوضوء يتوجه عليه واولى ويجوز للاغتيا الشرب من الماء الذي يسقى على
السبيل ويجوز تركيب الدابة لتسقيها وعلمها **فصل** ويجب جمع الى شرطه ايضا في الناظر فيه
والا فاق عليه سائر احواله فان عين الانفاق عليه من غلته او غيرها عمل به وان لم يعينه وكان
ذ اروح فمن غلته فان لم يكن له غلة فعلى الموقوف عليه المعين فان فقد ربيع وصرف في عين اخرى
تكون وقتا لمحل الضرورة فان عدم الفعلة كونه ليس من شأنه ان يوجب العبد بخدمه والغرس
ينزل عليه او يركبه او جرحه بغيره ففقتة وكذا لو اصابه في حبل او دار موقوف فله السكنى الحاج
او الغداة الى مدممة او جرحه بغيره بغيره وان كان الوقت على غير معين كالمساكين ونحوهم فنفتة
في بيت المال فان فقد ربيع كل تقدم وان مات العبد فمؤنة بغيره على ما قلنا في نفقة على ما تقدم
وان كان مالا روح فيه كالقمار ونحوه لم يجب عمارته على احد الا بشرط كالمطلوب فان شرط الوقت
عمارة عمل به مطلقا اوصع الاطلاق تقدم على ارباب الوضائف وقال شيخ الجمع بينهما حسب
الامكان اول الناظر الاستدانة على الوقت بلا اذ حاكم لمصلحة كسرا لوقف سنية او بغيره
لم يعينه ويتعين صرف الوقت الى الجهة التي عينها الوقت ويجوز صرف الموقوف على بناء
السجد لبنا مزارعة وصلاحا وبنا منبره وان يشترى منه سلم للسطح وان يبني منه ظلة ولا يجوز
في بناء مزارعة وخرقة مسجد ولا في سرامكا ونحوه في قال الحارثي وان وقف على مسجد
او مصلحة جاز صرفه في دفع الفارة وفي مكانا مسجد وصحارفي ومساجي وقتا ديل ووقف دور في
امام ووقوفه وفي قنات وسجك اذ اوقف على مصالح الحرم وعمارة فاقا يجوز بالوظائف التي

مطلب وقال

يحتاج اليها المسجد من التطهير والمحافظة والعرض وفتح الابواب واعلاؤها ونحو ذلك مما
 انصرف اليه وما يلا حذو الفقهاء من الوتف كزق من بيت المال لا يجعل ولا جارة في اصحابها و
 قال وكان ذلك المال الموقوف على اعمال البيت والموصى به والمندوب وقال ايضا من اكل المال
 بالباطل قوم لهم رواتب اصناف حاجاتهم وقوم لهم جهات معلومة كثير يأخذونه و
 يستنبطون بيهم قال والشيء في كل هذه الاعمال المستوطنة والوجبة ولو كانت الواقف
 اذا كان النايب مثل مستنبيه وقد يكون في ذلك منسدة راجحة كالاعمال المستوطنة في الاجارة
 على عمل في الزمة **فصل** فان لم يشترط ناظر او شرطه لاشياء فمات فليس للموقوف
 ولاية النصب ويكون الناظر الموقوف عليه ان كان آذيا معينا او جمعا محصورا كذا واحد على حصته
 وغير المحصور كالوقوف على جهة لا يتخصص كالتقديرات والمساكين او على مسجد او مدرسة او رباط او
 قنطرة ونحو ذلك الى كم او من يستنبه ووظيفة الناظر حفظ الوقف وعمارته وادبها وزرعها وهي حصة
 فيه ويحصل ريعه من اجرة او زرع او ربح والا حصة في تهيئة وصرفه في جهته من عمارته و
 اصلاح واعطاء مستحق ونحوه وله وضع يده عليه والتقدير في وظائفه ذكره في ناظر المسجد
 فينصب من يقوم بوظائفه من امام ومعلم في ذوقه وغيرهم كل ان ناظر الموقوف عليه نصب من
 يقوم بمصلحة من حاجته وان اجرت الناظر بانقص من اجرة المثل صحيح وضمن النقص ولا تنقض
 الاجارة لو طلبت زيادة قال المتبحر لو عجز سدا وبني فيها هو وقف عليه وحده فهو له حصرم و
 ان كان شريكا اوله الناظر فقط فقير محترم ويتوجه ان اشهد والا فلو وقف ولو عجزه للوقف
 او من الوقف فوقف ويتوجه في عرس اجنبي انه لا يوقف بشيئة انتهى وبذلك ناظر الوقف بمصر في نصا
 وظاهره ولو لم يكن صحيحا قاله في القواعد وقال **فصل** في اخذ اجرة عمله مع فقره وتقدم في
 الجرح ويشترط في انظر المستوطنة اسلام وتكليف وكفاية في التصرف وجزبه بوقفه عليه لا الذكورية
 ولا العدالة ويصحب في امين فان كان الناظر لغیر الموقوف من تعليمه او لبعضهم وكانت ولا
 بية من حاكم او ناظر فلا بد من شرط العدالة فيه فان لم يكن عدلا لم يقع ولا يثبت به فان
 فسق او اصر مستقرا بخلاف الشرط الصحيح عالما بتحريره فسق قازي بية فان عاد الى اهلية
 عاد حقه كالحصرم هو كالموقوف قاله في كماله قال وصلى شرط مستقط من ماله بقدر ما فاقته من
 الواجب وفي الاحكام السلطانية في القامد يستحق ماله ان كان معلوما فان قصر منه ترك بعض
 العمل لم يستحق ما قال به وان كان بخيانة هذه استحقه ولا يستحق الزيادة وان كان مجتهدا فاجرة
 ملكه فان كان حقه في الدبوان وعلم به جماعة من اجرة الملك وان شرط ناظر اجرة مكلفته عليه
 حتى يبقى اجرة ملكه وان لم يسمع له شيئا فقياس المذهب ان كان مشهورا باخذ الجاري على عمله
 فله جاري عمله والا فلا شيء له وله الاجرة من وقت نظره فيه وان كانت ولايته من واقف و
 هو فاسق او عدل ففقد صحيح وضم اليه امين وان كان الناظر الموقوف عليه اما جعل
 الواقف الناظر له او كونه احدا لعدم ناظر فهو احد بنكر اذا كان مكلفا رسيديا رجلا كان
 او امرأة عدلا او فاسقا لا نه ينظر لنفسه وان كان الوقف لجماعة رسيديا ينظر للجميع
 لكلا سنان في حصة فان الموقوف عليه صغيرا او سفيا او مجنونا قام وليه في النظر ففاسقه
 كملكه الطلق ولو شرط الواقف الناظر لغيره لم يعزله لم يصح عزله الا ان يشترط لنفسه وان شرط
 الناظر لنفسه لم يجعل لغيره او استده او فوضه اليه فله عزله ولناظر بالامانة وهو الموقوف
 عليه وحكم نصب ناظر وعزله واما الناظر المستوطنة فليس له نصب ناظر ولا الوصية بالنظر مالم يكن
 مشروكا له ولو اسند الناظر الى اثنين فاكشا وجعلهم الى كم او ناظر اليه لم يصح تصرف احدهما

البيع

مستقل

مستقل

مستقلا بلا شرط وان شرطه لكل مشيئا صحيح واستقل اليه به فلو تنازع ناظران في نصب امام
 نصب احدهما زيدا والاخر عمر فان لم يستقلا لم تتعد الولاية وان استقلا ونقبا انقذت
 للاسبق وان اتخذا واستقيا المنصوبان تقدم احدهما بقرة ولا نظر فيكم مع ناظر خاص كذا
 للملك الناظر العام فيعتزل عليه ان فعل ما لا يسوغ وله ضم امين اليه مع تغريبه او تهمته ليحصل
 المقصود وان شرط الواقف ناظر الوحد رسا او صعيدا او اماما لم يجز ان يقوم شخص بالوصاية
 كلها وتخصص فيه ومثال الشيخ ان امكن ان يجمع بين الوصاية لواحد فعل وما بناه اهل الشوارع
 والقبائل من المساجد فالا ماجة لمن رخصه لا اعتد احد للسلطان عليه وليس له بعد الرخص
 به عزله مالم تغير حاله وليس له ان يستنبيه ان نجاب قال الحارثي والاصح ان للامام النصب ايضا
 لكن لا ينصب الا بدعي الجبر ان وكذا الناظر الخاص لا ينصب الا من يرشاه الجبر ان وقال ايضا ليس
 لاهل المسجد مع وجود امام او نايبه نصب ناظر في مصالحه ووقفه فان لم يوجد كالقدي الصغار
 والامكان انانية او وجد وكان غير مامون او ينصب غير مامون فله النصب بتخصيصا للرفض
 ودفعه للمنسدة وكذا ما عداه من الاوقاف لاهله نصبا ناظر فيه كذا وكذا وان تعذر النصب من جهة
 هو لاء فله يمس الرية او المكان الناظر والتصرف وان نزل صحيحا تنفذ بلا شرطه لم يجب
 صرفه منه بلا موجب شرعي وتقدم مربيها ومن لم يقصر بوظيفة غيره من له الولاية لمن يقوم بها
 اذا لم يثبت الا اول وليته ثم الواجب ولا يجوز ان يترك في المساجد السلطانية وهي الكبار والا
 من ولاية السلطان او نايبه لثبات عليه فيما وكل اليه قال القاضي فان غاب من ولاية فلنا فيه
 احق ثم من رخصه اهل المسجد للقدراذنه وان علق الواقف الاستحقاق بصفة استحق من النصف
 بها فان زالت منه زال الاستحقاق فليس وقت على المستحقين بالعلم استحق من استحق به فان تركه
 الاستحقاق زال استحقاقه فان عاد عاد استحقاقه وان شرط الواقف في الصرف نصب الناظر لمستحق
 كالمدرس والمعيد والمتفهمة بالمدرسة مثلا فلا اشكال في توقف الاستحقاق على نصب الناظر
 له وان لم يشترط بل قال ويصرف في الناظر الى مدرس او صعيد او متفهمه بالمدرسة لم يتوقف
 الاستحقاق على نصب بل لو نصب مدرس او صعيد بالمدرسة واذا عثر له الطلبة بالامانة فاستادة وتاهل
 لذلك استحق ولم يجز حنا زعنة لوجود الوصف المستروط وكذا الواقف طالبه بالمدرسة متفهما ولم
 ينصبه فاصب وكذا الرشرط الصرف المطلق الى امام مسجد او صوفى او غيره قام امام ورخصه
 الجبر ان او قام بخدمة المسجد قائم ونحو ذلك قال الشيخ ولو وقف على مدرس ووقف فلنا ظلم الحاكم
 تنذر اعطيتهم فلو زاد النما جنولهم وليس تنذر الناظر امرا حقا كتقدير الحاكم بحكم لا يجوز
 له او لغيره من يادته ونقصه لمصلحة وان قيل ان المدرس لا يناد ولا ينقص بزيادة النما ونقصه
 للمصلحة كان باطلا لانه لهم والحكم بتقديم مدرس او غيره باطل لم نعلم احد يقيد به قال به ولا يما
 يشبههم ولو نفذ حاكم وانما تقدم القيم ونحوه لان ما ياخذ اجرة ولهذا يحرم اخذه فوق اجرة
 مثله بلا شرط قال في الفروع وجعل الامام والمؤذن كالقيم بخلاف للمدرس والمعيد والفقير
 فانهم من جنس واحد وقال الشيخ ايضا لو عطل مغل مسجد سنة تقسطن الاجرة المستقبلة
 عليه وعلى السنة الاخرى لتقدم الوصيفة فيهما فان خير من التعطيل ولا ينقص الامام بسبب
 تعطيل الزرع بعض العام قال في الفروع فقد ادخل مغل سنة في سنة واقفي غير واحد منا
 في زماننا فيما نقص عما قدره الواقف كل شهر انه يتم ما بعد وحكم به بعضهم بعد سنتين
 وراية غير واحد لا يراه ان تنسى ومن شرط لغيره الناظر ان مات فغدا نفسه او فسق فكموت لان
 تخصيصه للناظر وان شرط الناظر لافضل من اولاده فهو له فان ابي القبول انتقل الى من يليه

مطلب ليس له

في مدرسة وعنده وشيخ الجور الموقر ان ادركه او ان قطع في حياة البطل الاول فهو له وان
 مات وبقي في الارض مدة حتى اذا كانت الزيادة حادثة من منعة الارض التي للبطل الثاني
 ومن الاصل الذي لورثته الا اولها فان تقسم الزيادة على قدر القيمة وانما ان يعطى الورثة
 اجرة الارض للبطل الثاني وان عرسه البطل الاول من حال الوقف ولم يدركه الا بعد ان تقسم
 الى البطل الثاني فهو لهم وليس لورثته الا اول فيه سمي قاله شيخنا وان وقف على عقبه او تسلمه
 او ولد وولد له او ورثته دخل فيه ولد البطلين وان ولد له ولد البطلين فغيره من غيرهم
 وان وقف على قدر ابيه او قدر ابيه فلان فهو للذكر والانثى من اولاده واولاد ابيه ووجه وجد
 ابيه اربعة آباء مستوي فيه ذكره وانثى وصغيره وكبيره وعني وقتيب ولا يدخل فيه من غير ذلك
 دينه كباقي قريته ولا اهل ولا قدر ابنته من قبلها الا ان يكون في لفظه ما يدل على ارادة ذلك
 كقوله ويفضل من ابني من جهة ابي على قريتي من جهة ابي او قوله الا ابن خالتي فلانا او نحو
 ذلك او قدر بنته يخرج بعضهم عمل بها ويأتي في الوصايا حكم قدر ابنته او الا قد ابى واهل بيته
 وقد مره وسباهه واهله وآله كقدر ابنته والعنزة العنكرة وهي قبيلته وذو رحمه قدر ابنته من
 جهة ابيه ولو جاز واربعة آباء فيصرف الى كل من يرث بشرط او عصبية او بالرحم والاشراف
 اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم قال شيخنا واهل العراق كانوا لا يسمون بشرط الا من كان
 من بني العباس وكثير من اهل الشام وغيرهم لا يسمون بشرط الا من كان علميا اشتهر
 وجميع المذكور السام كالمسلمين وصغيره يكمل النساء لا عكسه وان قال لجماعة او لجمع من الاقارب
 ابيه فملائة ويقيم بها بعد الدخول الاول والاياص والعنزة البكر والشيب والعانس
 الاخوة والعنزة يكمل الذكور والانثى والاخرات الا ان كانت فالاياص والعنزة اب من لا زوج
 له من رجل وامرأة والا رامل النساء الا ان يفرقن او واهن بموت او حياة وبكر من
 لم ينزح لرجل ثيب وامرأة ثيب اذا كانا قد تزوجا والثيب بوز وال بكارة ولو من
 عزيز وج والرهط ما دون العشرة من الرجال خاصة لغزو اهل الوقف المتناولون له ولغيره
 العلماء حملة الشرع من علمي وفقيه لا ذوا ديب ونحوه لغزو وقدره وعلم كلام وطب وحساب
 وهندسة وهنية وقبيل روي وقدر ابيه قرآن وقرآنه ونحوه وذكره بن رزين فقها ومفتية
 كعلماء اهل الحديث من عرفه ولو حفظ اربعين حديثا لا من سمعه والقدر الا ان حفاظ القرآن
 وبني الصدر الاول هم الفقهاء والعلماء الناس الزهاد قال ابن الجوزي وليس من الزهاد ترك
 ما يقيم النفس ويصلح امرها ويعينها على طريق الاخرة فانه زاهد الجاهل وانما هو ترك
 فضول العيش وما ليس بضرورة في بقاء النفس وعلى هذه كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اصحابه واليستم من لم يبلغ ولا اب له ولو جهل بقاء ابيه فالاصلة بقاءه في ظاهر كلامهم وان
 وقف على اهل قريته او قدر ابنته او اخوته ونحوهم او وصي لم يدخل فيهم من غير ذلك دينه الا بقرينة
 كالصريح وان كانوا الكليم كفارا او يدينهم مسلم واحد وابا قاتلوا والواقف مسلم دخلوا وان كان
 فيهم كافر على غير دين الواقف لم يدخل وان وقف على جماعة يمكن حصرهم واستيعابهم وجب
 تقسيمهم والتسوية بينهم كل لواقع لهم وان امكن حصرهم في ابتداءه لم يمتد كوقوفه على
 رضى الله عنه نعم من امكن منهم وسوي بينهم وان لم يمكن حصرهم ابتداء كالمساكين والتبليغ
 الكبيرة كمنعها شتم وبني يقيم جاز التخصيص والاختصاص على واحد منهم وكما لو وقف على
 المسلمين كلهم وعلى اهل التليم كالشمام وصديقه كد مسوق وان وقف على الفقراء والمساكين
 تناول الاخر ومن وجد فيه صفات استحق بها ولو وقف على اصناف الزكاة او صفات فاكتر

في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره

في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره
 في حصره في حصره

او الفقراء والمساكين جاز لا تقتصر على صنف كزكاة ولا يعطى فقير أكثر مما يعطاه من زكاة
 ان وقف على صوابه وله موال من فوق ومن اسفل اختص الوقف بهم وان كان له موال من
 فوق ومن اسفل تناول جميعهم يستوفون فيه ولو عدم المولى كان المولى العصبية والسبب الثاني
 من البلوغ الى الشلائين والكامل من حد الشباب الى الحنين وكيفية منها الى السجدة والهرم منها
 الى الموت وابواب البر القرب كلها وافضلها الغزو ويبدأ به والوصية كالوقف في هذه الفصول
 وبما يبي باب الموصى له ذكر الفاظ لم تذكر هنا كلفظ الجيران واهل السكة وغير ذلك فليست اجمع
 هناك لان الوقف كالوصية **فصل** والوقف عقد لازم لا يجوز فسخه باقالة
 ولا غيرها ويلزم بمجرد القول بدون حكم حاكم ولا يصح بيعه ولا هبته ولا الخافضة به نصا الا ان
 تنقضي منافع المقصود منه بخلاف او غيره بحيث لا يرد شيئا او يرد شيئا لا يعدل عنه
 تنقضي رعايته وعود نفعه ولو مسجد احتج بضميقه على اهله ونفق رفق سيعم او خراب محله
 او كان موضع قدرا فيصير بيعه وبيع شجرة يهتك وجذع انكسر او يلبى او ينفك انكسر او يهدم
 وبيع ما فضل من بخارة خشبه ونخالة ولو شرط بدمه اذا فترط فاسد وبيعت منه
 في مثله او بعض مثله لم يمتنع في مصرفه فان سقطت صرف في جهة مثلا فاذا وقف على الفداء
 في مكان فتنقطع فيه الفداء وصرف الى غيرهم من العتاة في مكان جهة اخرى كسياتي ويجوز
 نقل آلة المسجد الذي يجوز بيعه وانما ضمه الى مثله ان احسبها وهو اولى من بيعه ويبيع حكم
 المسجد الثاني وبيع بيع بعضه لا صلاح ما بقي ان اتحد الوقف كالجبهة ان كان عينين او عيناً ولم
 تنقض القيمة بشئ يقضي والا يبيع الكل وافترق عبادة يجوز ان يراة وقف من آخر من رايه
 على جهته ويجوز اختصار ائمة الى اصنف منها وانفاق الفضل على اصلاح ويجوز تجديد
 بالمسجد لمصلحة لا تقسم مسجد بين بيكين الى دربين تحت لفتين ويجوز تقصص من رايه وجعلها
 في حايطة التحسين وحكم خرس جيبس اذ لم يصلح للفر وكوقف قبايع ويشترى بتمنه ما يصلح
 للفر ويجوز دشر البديل بغير وقف كبدل الحنية ورهن اثاث والاحتياط وقفه ويبيع حاكم ان
 كان على سبيل المحيدان والاناظره الخاص والاحوط اذن حاكم لم يمانع من عدم في كرم ويجوز بيع آلة
 وصرفها في عمارة وما فضل عن حاجته المسجد من حصه ورثته وصغله وانفاضة وآلته
 وتضمنه جاز صرفه الى مسجد آخر محتاج والصدقة بها على فقراء المسلمين قال شيخنا وفي سائر
 المصالح وبما مساكين لمستحق ربيع للقيام بمصلحة وفضله غلة هو وقف على معين استحق
 مقدار يتعين اصداده وذكره ابو الحسين واقصر عليه الحارثي وقال شيخنا ان علم ان ربيع يفضل
 دائما وجب صرفه لان بقاءه فسادا واعطاه فوق ما جاز له الواقف جاز حال ولا يجوز
 لغير الناظر صرف الفضل ومن وقف على ثمن فاحصل صرف في ثمن مثله وعلى قياسه مسجد ورباط
 ونحوهما ونفس في وقف على قطرة فافخر الماء او انقطع برصد لعلمه يجمع ويجوز حفر
 بئر وعرض شجرة في مسجد فان فعلت وطئت فان لم تقطع فممنوع للمساكين المسجد
 يتوجه جوار حفر بئر ان كان فيه مصلحة ولم يحصل به ضيق قال في الدعاية لم يذكره اخذ منها
 لغيره وان كانت الشجرة مفعلة ببناءه ووقفها معه فان عينه صرفا على به والا فتركه منقطع
 الاخر ولا يجوز نقل المسجد مع امكان عمارته دون العناية الاولى ويجوز رفعه اذا اراد اكثر
 اهله ذلك وجعل تحت سفله سقاية وحوائث قال في النون لا بأس بتغيير حجرة
 الكبيرة ان عرض لها مائة لان كل عصر احتاجت فيه اليه قد فعل ولم يظهر تكبره ولو تعينت
 الآلة لم يجر كالحجر الاسود لا يجوز نقله ولا يوقف غيره مقامه ولا ينقل المنسك معهم

بطل

مقتضى

جده بماله في ذمته وكذا الام ولا اعتراض للأب على تصرف الولد في مال نفسه بقوله المعاد وضأت
وعجزها والهدية تذهب للهدية ولا ترد وان قلت كذا راع وكذا راع خصوصاً الطبيب مع انقضاء
صانع القبول وليس ان يثبت عليها فان لم يستطع فليتركها ويترك على صاحبها ويقول جزاء الله
حيناً او يقدم في الهدية الجارية التي يابى به على العبيد ويجوز رد ههنا ما لم يرد ان يرد به بعده
معاً وصحة الهدية جارية في حله او يكون المعطى لا يتنوع بالكتاب المقتاد او يكون بعد السؤال واستئذان
النفوس لها او لقطع المنة وقد يجب الرد كهدية صيد لحرم **فصل** وعطية المريض في غير
مرض الموت ولو من غير ما اوتي غير محقق كرهه ووجه ضرر وسداع وجب وحسنه وسيرة ساعة
او يحرقها والا سهره باليسير من غير دم وخوفه ولو مات به او صار محققاً ومات به كصبي وفي مرض الموت
المخوف كالبرسام ووجه القلب والدية وذات الجنب والطاعون في بدنه او وقع ببلده او هاجت
به الصفرة او البله او الفلج والحمى المظيفة والرعاف الدائم والقيح المتداسر وهو الاسهل
المعقبات والفالج في ابتداءه والسيل في اشتهاؤه وصاقله صلى الله عليه وسلم ان عدلان من اهل البيت لا واحد
عند استنكاه ولو لم يمت منه حتى فطما يات ولو عتقا ووقفاً وصحابة كوصية في انما لا تصح لوارث
بشيء غير الوفاة ولا لاجنبي بزيادة على الثلث الا باجازة الورثة فيهما الا ان كانتا زوجاً
فيها جاز ويكون من راس المال وكذا الوصية بكنية بزيادة او اخلاقها يكون بقبضته ومنع في
المستوجب على العتق فقال وينفذ العتق في مرض الموت في الحال ويعتبر خروجه من الثلث بعد
الموت لا حين العتق فلو اعتق في مرضه احد فخرج من الثلث حال العتق لم يخرج ان يترجى
الا ان يصح من مرضه وان وهبها حرم على المتبرع وطهرها حتى يبرأ الواهب او يموت والا
ستلاد في المرض لا يعتبر من اوجه الثلث فانه من قبيل الاستسلاكة في صهره الا انكم وطليات
الاطعمة ونفائس الاشياء والنفاء في دفع الحاجات ويقتل انما اراد المريض به ولو وهب
في الصحة واقتضى في المرض فثلث الثلث ولو قضى بعض الفرض لم يناله الباقي فاحصا الا
مراض المحمودة كالسبل والجذام وحمى الربيع والخارج في دواهم فان صار صاحبها
قد اسلم مني حتى فذ ولا فطما يات كصبي والهرم اذ صار صاحباً فذا اسلم فكيف فوهنا كان
بين الصنفين عند التمام حرب فهو فيه واخطلت البطا يقتل للقتال سواء كان متفقين
في الدين او لا وكانت كل واحدة منهما مكاناً في الاخرى او احداهما مقبولة وهو ضمنها
فكفر حتى فاحصا انما هرة بعد طهرها او كان كل من الطائفتين متميزة لم يخلطوا
بينهما وهي سهام او لا فليس بخوف ومن كان في جهة البحر عند هيجانه او قدم ليقبل فصار
او غيره او اسرعه من عاداته القتل او حامل عند حتى ضا حتى تنجوا من ناسها مع
الم ولو بسقط تام الخلق بخلاف المصنفه الا ان يكون لم مرضه او الم او حبس ليقبل او
جر حاصو حيا لم يثبت عتقه كمرضه مخوف وحكم من ذبح او ابنت حسنة وهي امارة
لاخرها فقط كبيت ولو علق صحيح عتق بعد فوجده شرطه في مرضه ولو غير اختياره فثلث
ثلثه وان اختلف الورثة وصاحب العطية هذا اعطيه في الصحة او المرض فاقبل قهراً وان
كانت في راس الشهر واختلفا في مرض المعطى فيه فثلث المعطى وان يخرج الثلث عند البرعات
المخيرة بي بالاول فالاول منها ولو كان فيها عتق فان شأنا وثباتا وقعت دفعه
واحدة ثلث الثلث بين الجميع بالخصم وان قال المريض ان اعتقت سعداً فسيباً حراً
اعتق سعداً اعتق سيباً ان خرج من الثلث وان لم يخرج الا احداهما اعتق سعداً وحده ولم يبرح
بينهما ولو رقب بعض سعد لغير الثلث عن كلفه فثلث اعتق سيباً وان بقي من الثلث بعد اعتان

جمله

سعد ما يفتق به بعض سعيد تحت تمام الثلث منه وان قال ان اعتقت سعداً فسيباً حراً
حراً لم اعتق سعداً ولم يخرج من الثلث الا احداهما اعتق سعداً وحده وان خرج من الثلث اثنان
او واحد وبعض آخر عتق سعداً واقتدى بين سعيد وعمر وبنو بني من الثلث ولو خرج من الثلث
اثنان وبعض اثنان اقتدى بينهما لتكميل الحرية في احداهما وحصول التشتيت في الاخر
خبر وان قال ان اعتقت سعداً فسيباً حراً فسيباً حراً في حال اعتاقه في حال حكمه
سواء ولو رقب بعض سعيد فثلث شرط عتقهما فان كان الشرط في الصحة والا عتاق في المرض
فالحكم على ما ذكرناه وان قال ان ثلثت فعتق سيدي فثلث في مرضه باكثر من ماله المثل
فان زيادة صحابه بقتل من الثلث فان لم يخرج من الثلث الا الحبابة او العبد قد مات الحبابة وان
اجتفت عطية ووصية وضاق الثلث عنهما ولم يخرج جميعهما قد مات العطية ولو قضى مرضه
بعض عرمانه صحى ولم يكن لبقية الفرض الا اعتراض عليه ولو لم تقتركه ببقية الدية وماله لم
المريض في مرضه من حلالا يمكن دفعه واستفاد كارتش جارية عبيده وماله وض عليه بثلث المثل
ولو مع وارث وما يتبعه انما سبب بثلثه فباس المال ولا يتطل بثلثه عمه باقراره بعدة بدنه و
لوحاها وارثه بثلث في قدرها ان لم يخرج الورثة وصحت في غيرها بقسطه وللشخص وان
كان له شئ من قبله اخذه فلا خيار للشرطي ولو باع المريض اجنبياً وجاراه وله شئ من وارث
اخذه ان لم يكن حلياً لان الجارية لغيره ويعتق الثلث عند الموت فلو اعتق عتق لا يملك غيره
لم يملك ما لا يخرج من ثلثه بيمينه ان عتق كله وان صار عليه دينه يشترطه لم يفتق منه شئ
س وتفاوت العطية الوصية في اربعة اشياء **الاشياء** انه يبدى بالاول فالاول
منها والوصية يسوي بين متقدمها ومتأخرها **الشخص** لا يصح الرجوع في العطية بخلاف الوصية
المكان يثبت قبوله للعطية عند وجودها والوصية بخلافه **الزمان** ان المثل يثبت في العطية
من حينها ويكون مراعاة فاذا خرجت من ثلثه عند حدته بيمينه ان كان ثابته من حينه فلو
اعتق او وهب رقيقاً في مرضه فكسبه لم مات سيدة فخرج من الثلث كان كسبه له ان كان
معتقاً ولم يوهب له ان كان موهوباً وان خرج بضمه فلهما من كسبه بقدره فلو اعتق عتق
لا مال له سواه فكسبه مثل قيمته قبل صحت سيده فقد عتق منه شئ وله من كسبه شئ
ولو ركب سيده لا يشاء فيضار العبد وكسبه نصفين فيعتق منه نصفه وله نصف كسبه ولو ركب
نصفهما فلو كان العبد يساوي عشرة فكسبه قبل الوفاة مثلهما عتق منه شئ وله من الكسب شئ
ولو ركب شيطان فيعتق نصفه وبأخذ خمسة ولو ركب نصفه وخمسة وان كسب مثله قيمته
صار له شيطان وعتق منه شئ ولو ركب شيطان فيعتق منه ثلاثة اقسامه وله ثلاثة اقسام
ما كسبه واباقي للورثة وان كسب نصف قيمته عتق منه شئ وله نصف شئ من كسبه والورثة
شيطان فيعتق منه ثلاثة اقسامه وله ثلاثة اقسامه من اسباب كسبه وان اعتق جارية لم يوطئها
او غيره ومهر مثل نصف قيمتها فلو كسبت نصف قيمتها فيعتق منها ثلاثة اقسامها عتقها بثلثها
له مهرها وسبعان باعتاق والمحق في ولو وطئها لم يضر اخر لا مال له فوطئها الثاني لا مال
بعتق هبة الاول في شئ وعاد اليه بالوطئ الثاني ثلثه بثلث لورثة الاخر ثلثا شئ وللأول
شيطان فلهما ثلاثة اقسامها ولو ركب شيطان بوطئها ولو باع مريض فغيره الا يملك غيره يساوي
ثلاثة اقسامه بغيره يساوي عشرة وسماجنس واحد فيمحقج الى تصحيح البيع في جزء منه مع التخصيص
من الباقي سقط قيمة الردي من الجيد لم انصب الثلث الى الباقي وهو عشرة من عشرة بغيره نصفها
فيصح البيع في نصف الجيد بنصف الددي لا يبطئ فيبقى هذا من راس الفضل ولا شئ للمهر

انقل هنا
٢٢

سوى الجوار وان يثبت في علمها فان ثبت ذلك الاكثر من المأبأة فيصح البيع فيها بالنسبة
وهو هنا نصف الجيد بنصف الردي **فان ثبت** فاضرب ما حابا في ثلثه يبلغ ستمين ثم
النسبة قيمة الجيدة اليها فهو نصفه فيصح بيع نصف الجيد بنصف الردي **فان ثبت** فقل
المأبأة الثلثان وصحهما ثلثه فخذ للمشتري سرحين منه وللورثة اربعة ثم انصب المخرج
الى الكل بالنصف فيصح بيع نصف احد سرحين بنصف الاجرة **فان ثبت** يبيع سرحي من الاعلى
بشئ من الادنى قيمته ثلث سرحي من الاعلى فتكون المأبأة بثلثي سرحي منه فالورثة يبقون ثلثا
لا تملك شيئا بعدل مثل المأبأة منه وهو سرحي وثلث سرحي فماذا اجبرت وتماثلت عدل بثلثين
فالشئ نصف تغير فلم ينفذ الى ربها لو باعه عبد ليسا ويكلا ثلث لا عليك غيره بمسألة ولهم
بجزء الورثة صح بيع ثلثه بالعرف والثلثان كالتبعة فيرد الاجنبي نصفها وهو عشرة وبأخذ
عشرة بالمأبأة وان كانت المأبأة مع ارش صح البيع في ثلثه ولا هي بأه ولا هي فنصفه واذا انقض
الى اقل الزيادة او بفصل فكل مسئلة الاولى وتقدم في الفروع وعشرة في المسئلة الاولى ان
له ثلثه بالعرف وثلثه بالمأبأة لنسبتها من ثمنه فيصح بتقدير النسبة وان اصدق امرأة
عشرة لامل له غيرهما وصادق مثلها خمسة فمات قبله ثم مات فلها بالصادق خمسة وشئ
بالمأبأة رجع اليه نصف ذلك بموتها صار له سبعة ونصف لا نصف سرحي بعدل بثلثين اجبرها
بنصف سرحي وتماثل يخرج سرحي ثلاثة فلورثة ستة ولورثة ثمانية وان مات قبلها ورثة
وسقطت المأبأة ولو وهبها كل ماله فماتت قبله فلورثة اربعة اخماسه ولورثة ثمانية
خمسه ويأتي في الخلع له تنقيد والحد بين الناس والكل الطيب لاجلته وان فعله لتقويت الورثة
منع من ذلك **فصل** لو ملكك بنتك فماتت في مرضه اذ اعتقه في صحته او ملكك من
يعتق عليه بهيمة او وصية تحت من راس ماله ورث فلورثة ثلث ابنه خمس مائة ونسيان
الفاقد المأبأة من راس ماله ولو اشترى من يعتق على وارثه صح وعق على وارثه
وان دب ابن عمه تحت ولم يثبت ولو قال انت حر اخذ حيا في عقد وورث وليس عتقه وصية له
ولو اشترى من يعتق عليه ممن يثبت او اعتق ابن عمه في مرضه عتق من الثلث وورث
وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدره وورث بقدر ما فيه من الحرية ولو اعتق امته وورثها
في مرضه ورثته وعتق ان خرجت من الثلث ويصح النكاح ولا عتق قدره وبطل النكاح
ولو اعتقها وتيممها حاية ثم تزوجها وصادقها ما يثبت لامل له سواهما ومما صهر مثلها
بمات صح العتق ولم يتخذ الصداق لئلا يفضى الى بطلان عتقها ثم يبطل صداقها وان تدع
بذلك ماله لم اشترى ابالة من الثلث صح الشراء او لم يثبت فاذ مات عتق على الورثة
ان كانوا ممن يعتق عليهم ولا يثبت لانه لم يعتق في حياته **كتاب الوصايا**
الوصية الامر بالتصرف بعد الموت ولا تجب الاعل من عليه دين او عتقه وذرية او عليه واجب يوصي
بالخرج منه والوصية بالشرع بعد الموت وتصح من البالغ الرشيد سواء كان عدلا او فاسقا رجلا
او امرأة مسلمة او كافرا ومن المحجور عليه الفلاس ومن العبد والمكاتب والمذموم والولد في غير
المال وفي المال ان مات اعلن الرق ولا وصية للفكر ومن عتق منهم ثم مات ولم يغير وصية
صح لان الوصية تنقح مع عدم المال كالفقير اذ الوصي ولا شيء له ثم استعفى وتصح من
المحجور عليه لسنه بمال لا على اولاده ومن حكيما عدلا من سكران ومجنون ومبرم
خلد وذو التمييز ولا يمن المقتل لسانه بالشارة ولو فهمت اذ لم يكن ما يوصي منه نطقه
كما دروا من اخر لا تنقح اشارته فان فهمت صح وتصح في افاقه يخلف في الاحيان والضميد

في علمه

في علمه ان منع ذلك رخصة في حاله فكسبه وان وجدت وصية بخطه المأبأة باقرا ورثته او بنيه
تقدر في خطه صح وعلى ما علم يعلم من جوعه عنها وان تظا ولت صدته وتغيرت احوال الموصي مثل
ان يوصي في مرضه فيبرأ منه ثم يموت بعد هذا او يقتل لان الاصل بقاءه وعكسها ختمها الا شاهد
عليها ولم يعرف انه خطه لكن لو تحقق انه خطه من خارج عمل به لا لا يشك عليها وعكس الوصية
الحكم فانه لا يجوز له ان يبرأ منه خطه الشاهد ولو راى الحاكم حكم بخطه تحت خطه ولم يذكر انه حكم به او راى
الشاهد حكمه خطه ولم يذكر الشاهد لم يحكم الحاكم انفاذ الحكم بما وجدته ولا الشاهد الشاهد
بما راى خطه به وباتي في باب حكم كتاب القاضي الى القاضي واخر الباب الذي قبله وليس ان يكتب الوصي
وصيته ويشهد عليها **فصل** ان يكتب في صدرها هذا اما الوصي فلان انه يكتهد ان لا الله الا الله
وحده لا شريك له وان عجزا عبده ورسوله وان الجنة حق والنار حق وان الساعة لا ريب فيها وان الله
يبعث من في القبر وروى اوصي اهلي ان يثق الله ويصلحوا اذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان
كانوا مؤمنين وروى اوصي به ابن ابيهم بنهم ويعقوب بائني ان الله اصطفى لك الله الدين
فلا تخونوا الاوائم مسلمون **فصل** والوصية بهيئة المال ليست واجبة بل وصية لمن ترك
خيرا وهذا المال الكسب عرقا بخس ماله لقرين فقير لا يرث فان كان القريب غنيا فلمسكين وعالم ودين
وتحريم وتكره لغيرة ان كان له وارث وحده لا يرثها او عصبة او رحم يحجب وصيته بجميع
حاله فلو مات وترك وارثا او زوجا لا يرث الوصي بجميع ماله ورد بطلته في قدره من الثلثين
ويأخذ الموصي له الثلث ثم يأخذ احد النصفين من الباقي وهو الثلثان فيأخذ ربعها ان كان
زوجهم ونصفها ان كان زوجا ثم يأخذ الموصي له النصف من الثلثين ولو اوصى احد النصفين للآخر بماله كله
وليس له وارث غيره اخذ المال كله ارثا ووصية وتحرر الوصية وقيل تحرره وهو الاولى اختاره
جميع علم ماله وارثا عز احد الزوجين بزيادة على الثلث لاجنبي وبقي له ارث وتصح وتنفذ على
اجازة وارثه الا اذا اوصى على بعض الورثة فيقرض وتقدم في الباب قبله وانما سقط عنه ورثته دينيا
او اوصى بقضائه او اسقطت المرأة صداقا عن زوجها وعق عن جنايته وجبها المال فكل الوصية
وان وصى لولد وارثه صح فان قصد بذلك نفع الوارث لم يحجر عليها بينه وبين الله وتصح وصية الكل وارث
معين بقدر ارثه ولو لم يجر الورثة لرجل خلف ابنا وبنتا وعبد فجميع وصاياه ثمانية قيمتها خمس نفوس
له به ولها بهما وكذا وقفه لكن لا جازة فيما زاد على الثلث ولو كان الوارث واحدا وان لم ينفذ الثلث
بالوصايا ولم يخرج الورثة تخا صورا فيه ولو عتقا كسبا يد العول والعطايا المتعلقة بالموت كقول اذ اصت
فا عطا فلانا كذا او عتقا فلانا ونحوه وصايا كلها ولو كانت في حال الصحة وسوى بين متهما و
مؤخرها والعق وعذرة واذا اوصى بعق عتقه لزم الوارث اعتقا ويحجره الحاكم عليه ان ابي وان
اعتقه الوارث او الحاكم فهو حر من حين اعتقه ولا رة للموصي فان كانت الوصية لعتقه الى غير الوارث
كان الاعتاق عليه ولم يملك ذلك غيره اذ لم يمتنع وما كسب الموصي بعقته بعد الموت وقبل الاعتاق قبله
وان رد الورثة ما يثبت على اجازتهم بطلت الوصية فيه **فصل** واجازتهم تنفيذ لا هب فلا تنقح
الى شرطها من الايجاب والقول والقبض وحذرة ولا تثبت احكامها فلو كان المحجور ابا المحجور لم يكن
له الرجوع ولا يثبت بها من حلف لا يبرأ ولا يعتبر ان يكون المحجور معلوما ولو كان المحجور عتقا كان الولد
الموصي ينقص به عتبه ولو كان الموصي بعقته امه فولدت قبل العتق وبعد الموت تبعها الولد كام
الولد ولو قبل الموصي له الوصية المقتضاه الى الاجازة قبل الاجازة ثم اجيزت فالملك ثابت له من حين
قبوله وما جاز للثلث من الوصايا اذ اجيزت راجع به من لم يجز للثلث كل لو كان معنا وصيا في
احداها جاز للثلث والاخرى غير مجازة كمن وصى بثلث فاجاز الورثة الوصية المحجوزة للثلث

خاصة فان صاحب النصف يراحم صاحب الثلث بنصف كامل فيقسم الثلث بينهما على خمسة اقسام
النصف ثلاثة اقسام والاخر خمسة اقسام فيقسم الثلث بينهما على خمسة اقسام
في مرضه صوته وصية صوته وصية صوته غير معتبرة من ثلثه وان كان وقفا على الميراث
ولزم ويكفي فيها قول الوارث اجازت او مضيت او نفذت وسخرك ذلك فاذا قال ذلك لزم الوصية
وان اوصى او وهب لوارث فصار عند الموت غير وارث صحته وعكسه بعكسه لان اعتبار الوصية
بالموت ولا يصح اجازة وردهم الا بعد موت الموصي فلما اجازت او قبل ذلك او ردوا او اذ لنا
لمرد وشبههم في صحته او مذهب مرضه بالوصية من جميع ماله او لبعضه ورثته فلم يرد بعد موته
ومن اجازت الوصية اذا كانت جزاء مشاع من الشركة كنصفها ثم قال انما اجازت لاني ظننت
المال قليلا فالتفت بعد له مع يمينه وله الرجوع بما زاد على ظنهم الا ان يكون المال لا يفي ولا يفي
بينه يعلمه بقدره وان كان الميراث عينا كعبد او ثمن من يدين على الثلث وقال ظننت المال كثيرا
تحتاج الوصية من ثلثه فيما ن قلنا او ظهر عليه دين لم اعلمه او كان الميراث مطلقا معلوما لم يقبل
قوله ولا يصح الاجازة الا من جازت التصرف الا المفلس والسفيه **فصل** ولا يثبت للملك
للموصي له الا بقوله بعد الموت ان كان واحدا او جمعا محصورا او اوراخيا ولا عبرة بقوله و
قبل الموت ويحصل القبول باللفظ وبما قام مقامه من اللفظ والفعل الدال على الرضا يحصل
المرد بقوله ردت الوصية او ما قبلها وما ادى هذا المعنى ويجوز التصرف في الموصي به بعد
بموت الملك بالقبول وقبل القبض وان كان غير محصورين كالعلماء والمساكين ولا يمكن حضرم
كسبي يقيم او على مصلحه كسجد وحج لم يشترط القبول ولزم من يخرج الموت ولو كان منهم ذورحم
من الموصي به مثل ان يوصي بعبد للفقر او ابوه فقير لم يثبت عليه وان مات الموصي له بموت
الموصي او رد الوصية بعد موته بطلت وان ردها بعد موته وبعد قبوله ولو قبل القبض ولو
في مكيل ونحوه او مات الموصي له بقتل او بغيره قبل موت الموصي لم يثقل واذ لم يقبل بعد موته
ولا رد حكم عليه بالرد وسقط حقه من الوصية وكل موضع صح فيه الرد بطلت فيه الوصية ويرجع
للموصي به من الشركة ويكون للوارث ولو خص به الراد واحدا منهم وكل موضع امتنع الرد لا
يستترار ملكه عليه فله ان يخص به بعض الورثة ويستتر الصغار على الورثة بحج وموت مورثهم
اذا كان المال عينا حاضرة يتمكن من قبضه فلو ترك ما يتي دينا او عبدا فبقيته ما به موصي به
لرجل فتركت الدنيا بعد موت الموصي فقال احد وجب العبد للموصي له وذهبت دنياه الورثة و
تتعلق الوصية له بقوله وصيت لك اولادك يكره او اعطوه من مالي بعد موتي كذا او ادفنوا ابني
او جعلته لدا وهوله بعد موتي او هوله من مالي بعد موتي ونحو ذلك وتصح الوصية مطلقه ومقيده
فالمطلق ان يقول ان مات فتكون للمساكين او لزيد والمقيدة ان يقول ان مات من مرضي هذا او في هذه
البلدة او في هذه السورة فتكون للمساكين فان براء من مرضه او قدم في سفره او خرج من البلدة
ثم مات بطلت الوصية وان مات الموصي له بعد موت الموصي وقبل الرد والقبول قام وارثه مقامه
في القبول والرد فان كان وارثه جماعة اعتبر القبول والرد من جميعهم عند قبل منهم او رد حكمه فانما
كان فيه من ليس له التصرف قام وليه مقامه في ذلك فيفعل ما فيه الحظ وان فعل غيره لم يصح فعل
وصي لصبي يدي رحمه يوصي عليه بماله وكان على الصبي ضرر في ذلك بان تلتصه نفقة الموصي به
لكونه فقير او لا كسبه والمولى عليه موصي لم يكن له قبول الوصية وان لم يكن عليه ضرر تكون الوصية
به ذاك كسبه او يكون المولى عليه فقيرا لانه من نفقة القبول وان قبلها بعد الموت ثبت الملك حين القبول
فما حصل من كسبه او ثمناء منفصل فيه بعد موت الموصي وقبل القبول وكالولد والعم والابن والعم

انظر
مصدق

لان ملكهم ولو كانت الوصية بامة فوطيها الوارث قبل القبول واولدها صارت ام ولد له ولا ميراث عليه
ولد له حلالا له ميراثه وعليه نفقة الموصي له ان قبلها وان وطئها الموصي له كان ذلك مقبولا كالميراث
فثبت له الملك به وكفى الجعية ولو وصى بحرية فقبلها الفسخ النكاح فان اتت بولد كانت خالفا
بعد موت الوصية فهو موصي به معها وان حملت به بعد الوصية وولدت في حيات الموصي فهو له وبعد
موت قبل القبول الورثة ولا يبره ان ولدته بعده وكل موضع كان الولد للموصي له فانه يثبت عليه وان حملت
بعد موت الموصي ووصفته قبل القبول فلولدته بعده لا يبره وامه حرام ولد هذا كله ان خرجت من
الثلث وان لم يخرج ملكه منها بقدره وانفسخ النكاح وكل موضع يكون منه الولد لا يبره فانه يكون
له منه ثلثا بقدر ملكه من ابيه وسيرى العتق الى باقية ان كان موصيا والا فملك منه فقط ولو
كل موضع قلنا تكون ام ولد فانما نظير ام ولد هذا موصي له او موصي له باقية فوات قبل
القبول فقبل ان يزوج وعقود عليه الجدي ولم يترك منه ابنة شيئا ولو وصى له بارض فقبل الوارث فقبل
او عرس قبل القبول ثم قبل الموصي له فقبل الموصي المستر في الشفيع المستفوع وعرضه ولو بيع
سكن في شركه الورثة والموصي له قبل قبوله ثم قبل فلا شفيع له ولو كان الموصي به زكيا او بائنا القبول
مدة تجب الزكاة فيها في ملكه فلا زكاة فيه واما اعتبار عتق الموصي به فيموت الموت وباقي في باب الموصي به
فصل ويجوز الرجوع في الوصية وفي بعضه ولو باع ما قال فاذ قال قد رجعت في وصيتي او
ابطلتها او غيرتها او قال في الموصي به فهو لورثتي او ميعا في فهو رجوع وان قال اوصيت به لزيد فهو
لغيره وان لم يرد ولا شيء لزيد واذا اوصى لثلاثين بعين من ماله لم يوصى به لآخر او وصى له بثلثه
لم يوصى لآخر بثلثه او وصى له بجميع ماله لم يوصى به لآخر فهو يبينها ومن مات منها قبل موت
الموصي اورد بعد الموت كان الثلث لآخر لانه استمر اكتمل ثم اوصى بعبد لرجل ولا بثلثه منه
يبينها ارباعا وان اوصى به لثلاثين من اوصى له بثلثه بثلثه وان وصى لثلاثين بثلثي
ماله من الورثة لذكر ورد احد الوصيتين وصيته فلا اثر للثالث حلالا واذ اوصى الوارث ان اباة وصى
بالثلث لرجل واقام اخر بثلثه اوصى له بالثلث ورد الوارث الوصيتين وكان الوارث رجلا عدلا
وسبق بالوصية خلف معه الموصي له واستر في الثلث وان كان المقتل ليس بعدل او كان اعدا فالثالث
لم يثبت له البقية وان لم يكن لواحد منها بثلثه فاقاد الوارث اقل لفلان بالثلث او بثلث العبد
او اقل اخر به بثلثه متصلا فالقر له بثلثها وان باع الموصي ما اوصى به او وهبه او تصدق به او
رهقه او اكلمه او اكله او اثلثه او اوصيه في بيع او هبة او طهره لم يقبل منها او عرضه لبيع او رهقه او وصى
ببيع او هبة او طهره او اصدقه او جعلته عوضا في طلع او اجرة في اجارة او كان طهنا محسني به فاشا
او مسامح فسر بها با او قال ما وصيت به لفلان فهو حرام عليه او كانت العبد او ديرة او خطم بغير
على وجه لا يمتين ولو جبره بغيرها او ازال اسمه او زال هو او بعضه فظن الخطم او جبر الدقيق
او عظمه او جعل الخبز قمحا او عثر القطن والكتان او نسج القطن او عمل الثوب قميصا او فضله او
كان جارية فاجلها او ضرب النقرة دراهم او ذبح الشاة او بنا او عرس او نحر الخسبة بابا او الهند مت
الدار او بعضها وزال اسمها او اعمادها ولو بالتمسك القديم فرجوع لان حجب الوصية او اجرهم او رجوع
او زرع او وطئ الامه ولم يحل او خلطه بما يمتيز منه او ليس او سكن الموصي به او وصى بثلث ماله
فثلث المال او باع لم يملك مالا او سددت ولم يبدل اسمها او غسل الثوب وان اوصى بغيره من
صبرة لم يخلط الصبرة باخرى لم يكن رجوعا سواء خلطها بثلثها او بغيره منها او دونها وان زاد في الدار
عمارة لم يمتح الموصي له العمارة وتكون للوارث لا المنهدم المنفصل منها لان الانفاص منها وان
اوصى له بدار دخل فيها ما يدخل في البيع وان علق الوصية على صفة بعد موته اذا كان يدركها

والت

فرأيت كانت لسيد او زوج او بانيا اولاً قبل من اربع سنين ان لم تكن راساً او كانت فرأيت لزوج او
 سيد الا انه لا يطهاها بكنهه غمياً في بلد بعيد او مريضاً حراً منع الوطى او كان اسيراً او محبوساً او علم
 الورثة ان لم يطهاها او امره او ابداً كره فيست الملك له ما حين قبول الورثة له بعد صوته الموصى وان الفضل
 حتى بطلت الوصية وان وصى لمجد امرأة من زوجة او من سيدتها صحت الوصية له ان لم يكن به وان
 كان مني بلان او دعو الاستبراء فلا ولو وصى لمجد امرأة ذكراً او انثى تساوياً فيها وان
 فاضل بينهما فاعلم لقال وان ولدت احدهما منفرداً فله وصيته ولو توال ان كان في بطنك ذكر فله
 كذا وان كان فيه انثى فكذا في فنان فيه فلها ما شرط وان كان خشي في الكافي له ما لاني حتى يتبين
 امره وان ولدت ذكرين او انثيين فللذكر ما لذكره وللانثيين ما لاني وان قال ان كان في بطنك
 او ما في بطنك ذكر فله كذا وان كان ما في بطنك انثى فله كذا ولدت احدهما منفرداً فله وصيته
 وان ولدت ذكران انثى فلا شيء لهما لانه احدهما ليس هو كل الحمل ولا كل ما في البطن وان وصى لمن
 يحمل هذه المرأة لم يصح لانه وصيه لعدم وكذا المحبس لان لا يوصي بملكه لاحد هذين اقال لبحاري او
 قد بين فلان باسم مشترك ما لم تكن قد بينت دل على انه اراد ههنا من البحار والرب وان قال اعطى
 ثلثي احد هاتين وللورثة الخيرة وان قال عهدي غائم حر وله عاقبة وله عبدان بهذا الاسم عن احدهما
 بقرعة ولا شيء له **فصل** وان قتل الوصي الموصى ولو خطاً او قتل مدبره سيدة بطلت وكذا ان قتل
 مدبره ببيدة وان وصى لصف من اصناف او لكون او لجميع الاصناف صح ويعطون اجمعهم وينبغي ان
 يعطى كل صنف عن الوصية كما لو وصى لثلاث قبائل وتكفي من كل صنف واحد ويصح اعطى من امكن منهم
 ولقد لم اقبل الوصي ولا يعطى الا المستحق من اهل البلدة فلا تجب التسوية ويعطى كل واحد منهم
 قدر الذي يعطاه من الزكاة وان وصى للفقراء دخل فيهم المساكين وكذا العكس لان يذكر
 الصنفين جميعاً ويستحق تعميم من امكن منهم والدفع اليهم على قدر حاجتهم والبداءة باقارب الوصي
 كما تقدم وان وصى كتب القرآن او العلم صح وقصح المسجد ويعرف في مصالحه وان وصى بامرأة واطلق
 او ببيع عبدة واطلق الوصية باطلة وان وصى ببيع بئر شرط الفتح صحت الوصية وبيع كذلك فان لم
 يوجد من يشتريه كذلك بطلت وان وصى ببيع له رجل بعينه بمن معلوم بعه له وان لم يسم عن بيع
 بعينه فان قدر ببيع للرجل وابى ان يشتريه بالثمن او بغيره ان لم يعط الثمن بطلت الوصية وان
 وصى في ابواب البصر في الرب كذا ويبدأ بالفتوى وان قال صنع ثلثي حبة اراك الله فله حقه
 في اي جهة من جهات القرب والافضل الى فقره اقال به فان لم يجده فالى حقه من الرضا ع
 فان لم يجد فالى حبه وان في باب الموصل اليه اقال صنع ثلثي حبة ثبث وان قال تجدهم عبدي
 فلا ناسنة لهم هو حر صحت الوصية فان لم يهد الموصل له بالخدمة او وهب له الخدمه لم يقبل الا بعد
 احسنه واذا وصى ان يشتري عبداً بدين خمسة اية فيعتق ولم يبيع سيدة او اصنع من بيعه بالخمس اية
 او قدر سواه بموتها او لغير الثلث عن ثمنه فالحسنية للورثة ولا يلزم منهم شراء عبداً اخر وان اشترى وادخل
 فالباقى للورثة واذا وصى ان يشتري عبداً بالثمن فيعتق فلم يخرج من ثلثه اشترى عبداً بثلث ولا يشرط
 في صحة الوصية القرب فكل من كان له جلد اكنز او الجمل شرط في الاستحقاق لم يبعه فلو وصى لاجل الناس
 لم يبع وان وصى من لا يحج عليه ان يحج عنه بالحد من ثلثه مؤنة حجه بعد اخرى ركبها او راجل يدفع
 للحد او احد قدرها حج به حتى يشهد فلو لم يكف الا بال او ببقية حجه به من حيث يبلغ ولا يبع حج وصى
 باخر اجباله منفذ فهو كقول القصد عني لا يباخذ منه ولا يوارى ويجزى ان يحج عنه من الميتات وان
 قال حجوا عني بالثمن ولم يقبل واحد لم يحج عنه الاجبة واحده وما فضل للورثة وان قال حجهم بالثمن دفع
 الالف الى من حج عنه عنيه او الفان عنيه في الوصية فقال ليحج عني فلان بالثمن وصية له ان حج ولا يعطى

ابو الميزاب جازاز اقا
الموسي

12

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a diagonal line drawn across the bottom of the page.

محمود

ارصى بثلثة فاستحق مالاً ولو بثلث اجبر له قبل موته فيقع منها صيد بعد موته دخل ثلثه في الوصية
ويبقى منه دينه وان قتل واخذت دينه دخلت الوصية نبي سائر تحت على ملك الملك الميت فيبقى منها
دينه ويجوز منها ان كان قبل تجزئته ولو وصى بمائة بقدر نصف الدين حسب الدين على الورثة من ثلثه
فصل في الوصية بالمنفعة المفردة كخدمة عبداً وغلة دار وبثرة بستان او شجرة سواء
وصى بذلك مدة معلومة او بجميع الثمرة والمنفعة في الزمان كله ولا يحل لك واحد من الموصى له وللوارث
اجبار الاخر على السبق فان اراد احدهما سبباً بحيث لا يضر صاحبه لم يحل الاخر منه وان يستلج
مخطبها للوارث وان لم يحل في المدة المعينة فلا شيء للموصى له وان وصى له بثلث شاة وصورة او
يعتبر من ذلك من الثلث والا اجبر منه بقدر الثلث واذا اراد ان ينفق بها وكانت الوصية معتدة بمدة
قدم الموصى بمنفعة مسلوبة المنفعة تلك المدة ثم تقدم المنفعة في تلك المدة فينظر كم يتبقى وان
كانت الوصية مطلقة في الزمان كله فان كانت منفعته عبداً ونحوه فتقدم الرقبة بمنفعته لان
محمد الا منفعته له قيمة له وان كانت عمره بستان قوت الرقبة على الوارث والمنفعة على الموصى لان
الشجر ينتفع بظلها اذ ليس فاذا قيل قيمة الشجرة عشرة وبستان عشرة درهم علمنا ان قيمة المنفعة تسعة
ولو وصى بعبده او امرأته او مودة معينة مع والورثة عتقاً لا عن كفاية ومنفعته باقية للموصى
له ولا يرجع على المقتضى بشيء وان اعنته صاحب المنفعة لم يفتقر فان وجب صاحب المنفعة مضافه
للعبد او استقطب فللورثة الانتفاع لان ما يوجب للعبد يكون مبيداً ولهم بيعه من الموصى له
ولغيره لان المشتري قد يبيع السكك يحصل منافع من جهة الوصي اما بغيره او وصية او مصلحه
بحال وقد يتصدق بتكميل المصلحة كما في المنفعة بتكميلها له وقد يقتصر على كونه له الولاء وان
جئت سلموها او قد وثقها صلبه ويقتضي الانتفاع الوصية بحاله ولهم ان يشترطوا لاية تزويجها
وليس لهم تزويجها الا باذن مالك المنفعة ويجب بطلانها والمهر في كل موضع وجب للموصى له وان
وطئت بشبهة فالولد حر وللورثة قيمته عند الوضع على الواطى وان قتل وارث او غيره فلم
يتمسك بطل الوصية ويلزم القاتل قيمة المنفعة والموصى له استخداها حضراً وسفراً
المسافرة بلا واجارته واعارته وليس لواحد منهما وطبها فان وطأها احدهما المولا
عد عليه وولده حر فان كان الواطى صاحب المنفعة لم يضام ولله وعليه قيمة ولدها يوم وضعه
ولا عد عليه وحكمها على ما ذكر في وطبها اجنبى بشبهة وان كان الواطى مالك الرقبة صارت
ام ولد له وعليه المهر يجب عليه وقيمة الولد باخذ شركاؤه حصتهم منها وان كان قد ولد
وحده سقطت عنه وان ولدت من زوج او زنا فالولد للمائكة الرقبة لانه جزء منها ونفقته
على مالك نفقته وكذلك سائر الحيوانات الموصى بمنفعتيها ويعتبر خروج جميعها من الثلث
فتقدم بمنفعتيها وان وصى بثلث بثلثها ولاخر بمنفعتيها صح وصاحب الرقبة كالوارث فيها
ذكرنا ولو مات الموصى له بنفقة او الموصى له برقبة فللورثة كل واحد منها ما كان له وان
وصى له بثلث بثلثها ولاخر بثلثها صح والمنفعة بينهما ويجب الممتنع منهما ويكون النفقة
على قدر قيمته حق كل واحد منهما وان وصى له بثلث ولاخر بثلثها صح وليس لواحد منهما
الا انتفاع به الا باذن الاخر ايها طلب قلع الفص من التي تم اجيب الدين واجبر عليه وان وصى
له بمائة صح وتكون له لو اشترى او وصى له بمال الكفاية او بثلث منها صح والموصى له الا
سنتها والا برأى بثلثها احد هما والولاء للسيد فان عجز فاراد الوارث بغيره واراد الموصى له
النظاره او عكسه فالحكم للوارث وتقدم ذكر الوصية للمكاتب في الباب قبله وان وصى بثلثه
لرجل وبما عليه لاخر صح فان ادى لصاحب المال او ابراءه منه عتق وبطلت الوصية بثلثه وان

عج وصاحب الرقبة كسابقه وكان رقيقاً له وبطلت وصية صاحب المال وان كان قبضه من مال الكفاية
بثلثاً فهو له وان كانت الكفاية فاسدة فامضى له بثلثها في ذمة المكاتب لم يصح فان قال او وصى له
بما قبضه من مال الكفاية صح واذا قال اشترى او بطلت رقبته فامضى له بثلثها في ذمة المكاتب لم يصح
بما قبضه من مال الكفاية ومن اوصى له بشيء معين فبطلت وصية الموصى له بغيره قبل القبض بطلت الوصية
وان تلف المال كله غيره بعد موت الموصى له وان لم يات حذره زماناً فموت وقت الموت لا وقت
الاخذ وان لم يكن له من المال المعين الا مال غائب او دين في ذمة موصر او مفسر فللموصى له ثلث الوصية
وكذا ما اقتضى من الدين شيء او حصة من الغائب شيء ملكه من الموصى به قدر ثلثه حتى يحل له
كله وكل كذا الحكم في المهر ونفقة قيمته الى صلها بسعة يوم الموت على اذن صنفه من يوم الموت الى حين
الحصول وان وصى له بثلث بعد فاسق بثلثا فله ثلثه الباقي ان خرج من الثلث والا فله تسعة
ان لم يخرج الولد وصلة للموصى بثلث صبرة من مكمل او موزون فتلف واستحق ثلثها وان اوصى
له بثلث ثلثة اعيد فاسق اثنان او مائة ثلث الباقي وان وصى له بعبده قيمته ما ية ولاخر بثلث
ماله ومكمله غير العبد ما يان فاجاز الورثة فللموصى له بالثلث ثلث المائتين وربع العبد وكل من
اوصى له بالعبد ثلثة اربعة وان ردوا فله الوصى له بالثلث سدس المائتين وسدس العبد والموصى
له بالعبد نصفه وان كانت الوصية النصف مكان الثلث فاجازوا فلصاحب النصف ما ية وثلث
العبد لصاحب العبد ثلثة وفي الرد لصاحب النصف خمس المائتين وخمس العبد ولصاحب العبد خمس
والطريق فيها ان تنسب الثلث الى وصيتهما جميعاً وبما في الاول ما يان وفي الثانية ما يان وخمس
وتعطي كل واحد منهما في الاجازة مثل تلك النسبة وان وصى له بثلث ماله ولاخر بما ية وثلث ثلثهم
الثلث على المائتين فلم يزد الثلث على المائتين بطلت وصية صاحب التمام وقسم الثلث لكل واحد خمسون
بين الاخرين على قدر وصيتهما وان زاد على المائتين واجاز الورثة فبطلت الوصية على ما قال الموصى
واردوا فلهما واحد نصف وصيته وان ترك ستمائة ووصى لاجنبى بما ية ولاخر تمام الثلث فلهما
واحد منها ما ية وان رد الاول وصيته فللاخر ما ية وان وصى للاول بما ية ولاخر بباقي الثلث
فلا شيء للثاني سواء رد الاول وصيته او قبلها واذا اوصى لشخص بعبده ولاخر بثلث عليه
فمات العبد قبل الوصية قوت التركة بدونه ثم القيت قيمته من ثلثها وما بقي فهو لوصيه التمام
باب الوصية بالانصاف والاجازة اذا اوصى له بمثل نصيب وارث معين او بنصيب
فله مثل نصيبه مضافاً الى المسألة فاذا اوصى بمثل نصيب ابنه او بنصيب ابنه وله ابنا فله الثلث
وان كان ابناً فله الربع فان كان معهم بنت فله نصفان ومثل نصيب ولده وله ابنت فله
مثل نصيب ابنته ونصف نصيب ابنه فله مثل مائتين ونصف فله ثلاثة اثمانه اضعافه
اربعة اثمانه وثلثهم جاز وان وصى بمثل نصيب من لا نصيب له كبن بن وصى بنصيب ابنه وهو لا يرث له او
لكونه حتى الفال فيه او بنصيب اخوه وهو محجوب عن ميراثه فلا شيء للموصى له وان وصى بمثل نصيب
احد ورثته ولم يرثه او بمثل نصيب اقلهم ميراثاً فله مثل حال اقلهم نصيب فلو كان ابنا واربع زوجات
صحت هذه الثلثين ولا يثبت لكل احد اربعة سهم ولا وصى له سهم يزداد عليه فتعبر عنه ثلاثة وثلاثين
وان قال بمثل نصيب اكثرهم ميراثاً فله ذكره مضافاً الى المسألة فيكون له في هذه المسألة ثمانية وعشرون
نقمة الى المسألة فتكون ستين سهماً وان وصى بمثل نصيب وارث لو كان فله مثل حاله لو كانت الوصية وهو
موجود فان خلف ابنته فوصى بمثل نصيبها كانت لو كانت فللموصى له اربعة وان خلف ثلاثة بنين فله الخمس
وان كان اربعة فله السدس ولو كان اربعة فوصى بمثل نصيب احداهم الا مثل نصيب ابنه فاحص لو كان
مقتداً وصى له بالثلث الا خمساً بطلت الوصية فيكون له سهم يزداد على ثلاثين سهماً وتصح من اثنين وستين

له منها سمان ولكل ابن خمسة عشر وان قال بثلث نصيب فاصولها ان الاصل نصيب سمان وثلثا من ثلثه
او وصى له بالسدس الا السبع وهو سهم من الثلثين واربعين من ثلث السهم على الثلثين واربعين وتصح
من ستة وثلاثين نصيبا للموصى له سمان ولكل ابن واحد وعشرون وان خلفت زوجا واختا ووصت بمثل
نصيب لو كانت فلموصى له الخمس لان الامم الربع لو كانت فيجعل له سهم مضافا الى اربعة يكون خمسا وان خلف
بنتا فقط ووصى بمثل نصيبها فلموصى له النصف كالوصى بمثل نصيب ابن ليس له غيره وان خلف
ثلاثة بنين ووصى ثلثا بمثل نصيبهم فالامم بينهم على ستة فان اجازوا ومن بعدهم ان اردوا
فصل في الوصية بالاجزاء وان وصى له بجزء او حظ او قسط او نصيب او شئ اعطاه الورثة
ما شاء مما يؤول وان وصى له بسهم من ماله فله سدس عشر لانه سدس الميراث فان لم يتكلم في الوصية
المسئلة او كان نصيبا اعطى سدسا كاملا وان كانت فريضة اعطيت كزوج واخت لا بين اولاد
واعطى السبع وان كانت عارية كان من ماله جزءا زاد عولها به فبعضها للموتى وان وصى له بجزء
معلوم بمثل او ربع اخذته من ميراثهم فبعضه اليه وقسمت الباقي على مسئلة الورثة الا ان يزيد
على الثلث ولا يجوز منه ففقد من الثلث وتقسيم الثلثين عليها فان لم ينقسم ضربت المسئلة او وثقت
في ميراث الوصية فابلق غنمه تصح وان وصى بجزء من او اكثر اخذته من ميراثها وقسمت الباقي على
المسئلة فان زادت على الثلث وردوا السهم الى اصله للاوصية ثلث المال وقسمت الثلثين على
الورثة فلموصى له بثلث ماله ولا ضرب به بعد وخلف البنت اخذت الثلث والربع من ميراثها بصفة
من اثني عشر بنين ان اجازوا وتصح من اربعة وعشرين وان اردت اربعة السبعة ثلث
المال فتكون من احد وعشرين للوصيين الثلث سبعة وان اجازوا الاخر او اجازوا احداهما
لهما دون الاخر اجاز كل واحد من البنين لواء فاضربا وفق مسئلة الاجازة وهو ثمانية
في مسئلة الرد وهو واحد وعشرون ثلث ماله وثمانية وستين للذي اجيز له سمانه من مسئلة الا
جازة مضروب في مسئلة الرد والرد عليه سهم من مسئلة الرد مضروب في وفق مسئلة الا
جازة والباقي للورثة وللذي اجاز لهما من مسئلة الرد مضروب في الاجازة في وفق مسئلة الرد
والاخر سهم من مسئلة الرد في مسئلة الاجازة والباقي بين الوصيين على سبعة **فصل**
وان زادت الوصايا على المال عملت فيها عملك في مسايل القول فاذا وصى بنصف وثلث وربع وسدس
اخذت من اثني عشر وعملت الى خمسة عشر وتقسيم المال كذلك ان اجيز لهم او الثلث اذ ارد عليهم
وان وصى لرجل جميع ماله ولا ضرب منه ولم يباين فان المال بين الوصيين على ثلاثة ان اجيز لهما
والثلث على ثلاثة مع الرد فان اجيز لصاحب المال وحده فله ولصاحب النصف التسع والباقي لصاحب
المال وان ارد اجاز لصاحب النصف وحده فله النصف ولصاحب المال سمان وان اجاز احداهما
نفسه بثمانية على ثلاثة وان اجاز لصاحب المال وحده دفع اليه كماله في يده وان اجاز لصاحب
النصف وحده دفع اليه نصف ما في يده ونصف سمانه **فصل** في الجمع بين الوصية
بالاجزاء والوصية اذا خلف الابن ووصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بمثل نصيب احد ابنيه فملك
منها الثلث مع الاجازة والسدس مع الرد والباقي بالعمس وان كان الزوج والموصى به لزيد
النصف واجازا فهو له ولعمرو الثلث ويبقى سدس بين الابن وتصح من اثني عشر وان رد الى
خمس عشرة لزيد ثلاثة ولعمرو اثنان وان كان الموصى به لزيد الثلثين صححت الاجازة من ثلاثة لزيد
سمان ولعمرو سهم ومع الرد يتسار الثلث بينهما على ثلاثة وتصح من تسعة وان وصى لرجل بمثل
نصيب احداهما والاخر بثلث باقي المال فلصاحب النصف ثلث المال والاخر ثلث الباقي سمان مع الاجازة
ومع الرد ثلث الثلث على خمسة والباقي للورثة وان كانت وصية الثلث ما يبق من النصف فله ثمانية

عشر لصاحب النصف الثلث ستة والاخر ثلث ما يبق من النصف سمان يبق احد عشر للابن وتصح من
سنة وثلاثين لصاحب النصف اثنا عشر والاخر سمان ولكل ابن واحد عشر ان اجاز لهما ومع الرد
الثلث على سبعة وتصح من احد وعشرين للاول ستة وللآخر سهم ولكل ابن سبعة وان خلف اربعة
بنين ووصى لزيد بثلث ماله الاصل نصيب احداهم فاعطى ثلثا او ابنا الثلث والثلثا الثلث
لكل ابن سمان ولزيد تسع وان وصى لزيد بمثل نصيب احداهم الاسدس جميع المال ولعمرو بثلث باقي
الثلث بعد النصف صححت من اربعة وثلاثين لكل ابن ستة عشر ولزيد خمسة ولعمرو ثلاثة وان خلف
ابنا وبنتا واختا ووصى بمثل نصيب الام وسبع ما بقي والاخر بمثل نصيب الاخت وربع ما بقي والاخر
مثل نصيب البنت وثلث ما بقي فمسئلة الورثة من ستة يعطى الموصى له بمثل نصيب البنت ثلاثة
ثلث ما بقي من الستة وسهم للموصى له بمثل نصيب الاخت سمان وربع ما بقي سهم للموصى له بمثل
نصيب الام وسبع ما بقي خمسة السباع سهم فيكون الموصى به لهم ثمانية اسهم وخمس اسباع
سهم مضاف الى مسئلة الورثة وهي ستة ثلث اربعة عشر سمان وخمس اسباع سهم ليخرج الكسر جميعا
تلك مائة وثلاثة فلن في ثلث من اربعة عشر سمان وخمس اسباع مضروب في سبعة فله بنت احد
وعشرون والاخر اربعة عشر وللعم سبعة والموصى له بمثل نصيب البنت وثلث ما بقي ثمانية وعشرون
والموصى له بمثل نصيب الاخت وربع ما بقي احد وعشرون والموصى له بمثل نصيب الام وسبع ما بقي
اثني عشر وهكذا انقل لكل ما ورد عليك من هذا الباب واذا خلف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب
احدهم الاربع المال فخذ ميراث الكسر اربعة ووزد عليه اربعة ثلثا فله نصيب كل ابن ووزد على
عدد البنين واحدا واضرب به في ميراث الكسر ثلث ستة عشر اعط الموصى له نصيبا وهو خمسة و
استثنى منه ربع المال اربعة يبق له سهم ولكل ابن خمسة وان بنتا حصصت كل ابن ربع وقسمت
الربع الباقي بينهم وبينه على اربعة فاذا قال الاربع الباقي بعد النصف فزد على سمان البنين سمانا
وربما اضرب به في اربعة ثلث سبعة عشر للموصى له سمان ولكل ابن خمسة وبالجزء تاخذ ما لا يرد فتح
منه نصيبا الى الوصى واستثنى منه ربع الباقي وهو ربع مال الاربع نصيب صار هكذا مال الاربع
الا نصيبا وربعها يؤول الى نصيب البنين وهو ثلاثة فاجب وقابل ميراث ميراث النصف خمسة ومال سبعة عشر
وان قال الاربع الباقي بعد الوصية فاجعل الميراث ثلاثة ووزد عليه اربعة وهي النصف وزد على
سمان البنين سمانا وثلث واضرب به في ثلاثة ثلث ثمانية عشر سمان ولكل ابن اربعة **باب**
الموصى اليه الدخول في الوصية للموصى عليه قد تم وتركه اولى في هذه الايام
تصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف رشيد عدل ولو مستورا او اعمى وامراة وام ولد او عذر
الطفل الموصى عليه ولو عاجزا او بغير اليه قوي اصيل معاونه ولا يراد من الموصى له ولا يرد هكذا
ان كان قويا فحدث ضعف والاول هو الوصي دون الثاني والى رقيقه ورقيقه لا يؤول الا باذن
سيده ويجوز وجود هذه الصفات عند الوصية اليه وعند موت الموصى فان تغيرت بعد الوصية
لم يعمد قبل الموت عما دال عليه وان زالت بعد الموت او بعد الوصية ولم تغد قبل الموت انقل
ولم تغد وصية الاعمى جديده وينقل الا بصحابة قول الموصى وقصته او وصيت انكأ او الى زيد هكذا
اوانت او هو او جملته او جعلتك وصي ولا تقص الى خاص ولا سق ولا وصي ولو جازا طفا ولا الى جهنم
ولا الى كافر من مسلم ولا الى سفيه ولا نظر لحكم مع وصي خاص اذا كان كفوا في ذلك وتصح وصية
المستغنيا ان يجعل وصيا بعد بلوغه او بعد حضوره من عيبته ومخوفا وان مات فلا ن قتلان
وصي سنة لم يطلان بعد هذا فاذا قال او وصيت انكأ فاذا بلغ ابني فهو وصي صح في ذاك بلغ ابني
صار وصية وصية انكأ فاذا ناب ابني عن نفسه او صح من مرضه او استغنى بالعلم وصالح

امه او رشد فهو وصي صحيحة وصيا عند وجود الشرط والوصي الى واحد وبعد الى اخر
فهما وصيا نكاحا لو وصي اليهما جميعا في حالة واحدة الا ان يقول قد اخرجت الاول وليس لاحد
الا فتراد بالتصرف الا ان يجعل الموصي لكل منهما ما يجعله لاحدهما فيصرفه واذا انصرف فانما يظهر
ان المراد صدوره عند رايه لا ان يكون بين ان يشترط احدهما او الغيرة باذنهما ولا يشترط توكيلهما وان
ما تاحد منهما او جانا ونجاب او وجد منهما ما يوجب عنه له ولم يكن الموصي جعل لكل منهما الا فتراد بالتصرف
اقام الى كمال مقامه امينا وان اراد الحاكم ان يكتفي بابن في ماله لم يجز له وانما تاحا او جانا عن اهلية
الوصية جازا ان يقيم واحدا فقط وان جعل الموصي لكل منهما الا فتراد بالتصرف او جعله لاحدهما
صحة تصرفه من غير ان يقيم احدهما او جانا عن اهلية التصرف لم يكن للحاكم ان يقيم مقامه واكتفى
بابن في الا ان يجز عن التصرف وحده وحيث ما تاحا او جانا عن الوصية فليكن حكمه ان يقيم واحدا فقط ولو
حدث عجز لضعف او كثره عمل ونحوه او لم يكن لكل واحد منهما التصرف منفردا ضمن صيته واذا اختلف
الوصيان عند من يجعل المال منهما لم يجعل عند واحد منهما ولم يقسم بينهما وجعل في مكان تحت
اليه يهما وان نص وصيا ونصب عليه فافترس جمع الوصي الى رايه لا يتصرف الا باذنه جاز وان فسق الوصي
الفضل واقام الى كمال مقامه امينا ويصح قبول الية في حياة الموصي وبعد موته فمضى قبل
صا وصيا وله عن نفسه من شئ مع القدرة والعجز في حياة الموصي وبعد موته وحضوره
وعقبته وليس للموصي ان يوصي الا ان يجعل اليه ذكرا حتى ان يقول ان كنت ذكرا ان تصلي الى من
يحيى او كل من اوصيت اليه فقد اوصيت اليه او فهو وصي صحيح ويجوز ان يجعل للموصي جعلا ومقامه
الوصي الموصي له جازا على الورثة لا نه نايب عنهم ومقامه الموصي له لا يجوز
فصل ولا تصح الوصية الا في معلوم يحكم الموصي فعله كقضاء الدين وتقرير الوصية
والنظر في امر غير مكلف ورد الودائع واستردادها ورد عصب وامام بخلافه وحذفه ويسبق
لنفسه لا للموصي له لا نه يحكم ذكرا فله وصية ويصح الا يصا بين ويصح مولديه ولو كانت صغيرة
ولها جازا رها كالاب وباقي في باب اركان النكاح ولا يقتضي الدين الا بينه غير ما ياتي فاما النظر
على ورثته في امواله فان كان ذكرا ولا ية عليهم كالرشد بين غير اولاده من الاخوة والاخوات
واولاد ابنته وسائر من عدى اولاده لصلبه فلا تصح الوصية عليهم ولا من المرأة على اولادها
ولا باستيفاد دينه مع بلوغ الوارث ورثته ولو صح عنيته واذا وصى اليه في شئ لم يصح وصيا في
غيره مثل ان يوصي اليه بثلث ثلثه دون غيره او بثلثه دون غيره او بثلثه في امر طاعة وان جعل
لكل واحدة من هذه النصف وصيا جازا وتصرف كل واحد منهما فيما جعل اليه واذا اوصى
اليه بثلثة ثلثه وقضاء دينه فافترس في الورثة اخرج ثلثها في ايديهم او جازا في ايديهم وابو القاسم
الدين او جازا وقضاء دينه فافترس في الورثة اخرج ثلثها في ايديهم او جازا في ايديهم وابو القاسم
يبدا مدني باطن قضاء دينه يعلم على الميت ولو ظهر دين يستغرق التركة او جهل موصي له ففقد
جميع الثلث هو او حكمه بثلث ذكرا لم يقسم ولو اقام الذي له الحق بينه سكرت كجدة لم يشترط
الحاكم ان يكتفي بالسادة عند الوصي والاحوط عند الحاكم يقضي وصية كاذبة الى مسلم ان لم تكن تركته
عز او حنانيا او نحوهما والى من كان عدلا في دينه وان قال صنع ثلثي حيث شئت واعطاه او فقه
به على من يكتفي لم يجز له اخذ ولا دفع الى اقارب الوارثين ولو كان نفا ففتراد الوصي
ومن اوصى اليه بثلث بغير ية مكره او في السبيل فقال لا اقدر فقال الموصي افعل ما ترى لم يجز
خذهما بارتق لا بغيرهم لما فيه من تخصيصه ولو اوصى ببناء مسجد فلم يجز عرصة يدها في
مسجد صغير ولو قال يدفع هذا الى بيتي بني فلان فافترس بغيره والافترس فيه وان دعت حاجة للم

انظر لقاض
عز

الى بيع بعض العقار لقضاء دين يستغرق او حاجة صغار في بيع بعضهم من رثته ان ينقص الثمن
على الصغار رباح على الكبار وعلى الصغار ان ابو البيع او كانا غائبين وان كانا شركاء لم يبيع
عليه ولو كان الكل كسرا وعلى الميت دين او وصية يستغرق باعه الموصي اليه اذا ابو البيعة وكذا الوصي
امتنع البعض والحكم لا يقتضي بالاعتبار بل يثبت فيما عداه الا العذر وجب نص عليه قاله الى راي وانما
الاشان لا وصي له ولا حكم ببلده او مات بغيره ونحوها جازا لمسلم من حضره ان يجوز تركته ويؤتي
امره وينقل الاصلح فيها من بيع وغيره ولو كانت التركة اما قواما او احيانا ان يقول بغيره
حاكم وكيفيته منها ان كانت وامكن والا من عنده ويرجع عليه او على من يلزمه كلفه ان كان
نفا او مطلقا او لا استاذن حاكم مالم ينو التبرع **كتاب الفدايض** وهي
العلم بصفة الموارث وهو من غير التركة لا العذر بصفة نصيب مقدرا شرعا على حصة
واذا مات بهي من تركته بكتفه وحصوله وموتته بغيره ودفعه بالمعروف من صلب ماله سواء
كان قد تعلق به من رثته او ارسل جناية او لم يكن وما يقع بعد ذلك تقضي منه دينه سواء كانت
به ذكرا المال او صدقة الفطر او الكفارة والحج الواجب او ادمي كالدون والعقل وارث
البنات والفصوب وقيم المتلفات وغير ذلك فما يقع بعد ذلك تنفذ وصاياه من ثلثه الا ان يجزها
الورثة فتتخذ من جميع الباقي ثم يقسم ما يقع بعد ذلك على ورثته واسباب التوارث ثلاثة فقط هي
وهو القرابة والنكاح وهو عقد الزوجية الصحيح فلا ميراث في النكاح الفاسد ولا عتق و
موانعه ثلاثة القتل والرق واختلاف الدين وتباقي في ابوابها والنهي صلى الله عليه وسلم لم يورث
وكانت تركته صدقة والحج مع علم قد رتبهم من الرجال عشرة الابن وابنته وان نزل والاب والابنة
وان علا والاخر من كل جهة وابن الاخ الا من الام والعلم وابنته كذا وكذا الزوج وموال النعمة
من الاناث سبع البنات وبنات الابن وان سقط ابوها والام والجدة والاخت من كل جهة والزوج
وهوالة النعمة والوارث ثلثة فروض وعصبات ورحم والفروض ستة النصف والربع والحكم
والثلثان والثلث والسدس واصحابهم عشرة الزوجان والابوان والجد والجدة وابنته وبنات الابن
والاخذ من كل جهة والاخذ من الام قلنا مرجع الربع اذا كان ثلثها ولد او ولد ابنة والنصف مع عديهما
والزوج فاكتر الثمن ان كان له ولد او ولد ابنة والربع مع عديهما وبنات البنات لا تجب الزوج
من النصف الى الربع ولا الزوج من النصف الى الثلث وباقي في باب ذوالارحام ويرث اب وجد
مكمله ان عدم الاب مع ذكور يرث ولد او ولد ابنة بالفرض سدسا وبغيره نصيب مع النوا
ثبتتها في اخذ السدس فرضا لم يثبت ان يبق شئ بالتعصيب وبالتعصيب مع عديهما
فصل والجد الاب مع الاخوة والاخذات لا يورثن الابن او الاب يتقسمهم كاخ منهم مالم يكن الثلث
خيرا له فافترس وابي القاسم فان كان معهم ذور فرض اخذ من ضمنه لم يوجد الاخذ من المتأتممة
كاخ او ثلث الباقي او سدس جميع المال ولو عا يلا كزوج وابنتين وام وجد فتعطيه سهمين
من خمسة عشر فان لم يفضل عن الفضل الا السدس فهو له وسقط الاخوة كام وبناتين وجد
واخت واحد وام كسست والبناتين الثلثان يبق السدس للجد وسقط الاخوة الا في
الاكراهية وبني زوج وام واخذ وجد فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف
ثم يقسم نصف الأخت وسدس الجدة بينهما على ثلاثة فاضربها في المسئلة وعولها ثلث صبعة وعشر ية
للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت اربعة ولا يعول من مسايل الجدة مع الأخوات غيرهما
ولا يفرض لأخت مع ابنتها فان كان مكان الأخت أخ سقط لانه عصبه في نفسه وصحت
من ستم فان كان مع الأخت أخا أخرى او أخا أو أكلت الحجب الأم الى السدس وبني السدس لهما ولا

مطلب

فيكون الولد ابن مسلم او غير مسلم
ان دخل بيتا فافترس بغيره
العقب الا يرضى نفسه على بغيره
فقال قبيح من العلم
انما هذا العلم ان العقب لا يرضى
جد هو العقب الشئ غير بغيره
فقال

عن التركة واخذها الباقي فلو كان الاخوة سبعة ورثوا من الاب ثلث الام فلو لم يعم ولد ابنته
 وولد له ولوتر مخرج رجلان كل منهما ام الاخر فلو لم يعم كل منهما مخرج الاخر واولي ولد كل اب اقرهم اليه
 فان استقر واولي واولي من كان لا يورث فان عدم العصبية من النسب ورك المولى المقتول ولو انى
 عصبية من بعد الاقرب لما لا يقرب كسب كمولاه كذا كذا في الرد في ذوالارحام ولا يرك المولى من
 اسفل واربعة من الذكور يعصبون اخواتهم ويحبون من الفرض ويتقسمون ما ورثوا للذكر مثل
 حظ الانثيين وهم الابن وابنته وان نزل والاخ من الابن والاخ من الاب ويحب ابن الابن بنت عمه
 ايضا جميعا الفرض لا يورث في درجة ابن الابن يعصب من يورثه من اخواته وبنت عمه ومن اعلمه
 من عماته وبنت عم ابيه اذ لم يكن له من الفرض ولا يعصب من نزل منه وكل من نزل في درجة زاد في تقسيمه
 قبيل الاخر وصلى كان بعض بني الامام زوجا او اخا وام اخذ المالك فضا وتقسيمها فان كان معه عصبية
 غيره اخذ فزضه وشركا الباقي في تقسيمهم واذا كان زوجا وام واخوه لام واخوه لابن اب
 للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة الثلث والسقط سائرهم وتسمى التركة والمخارم
 اذا كان فيها اخوة لا يورثون وان كان مكانهم اخوات لا يورثون اولاد عمتهم وتسمى ام الزوج
 والسر بحية **باب اصول المسائل والقول في الرد** وتخرج الرد من سبعة اصول اربعة
 لا تقول وهي ما كان فيه فرض واحد وفرضان من نوع وهي اصل اثنين وثلاثة واربعه وهي نسبة
 فالنصف والربع والثلث والثلث والثلث والسدس فخرج من النصف واحدة مع الباقي كزوج
 واخ او نصفان كزوج واخات لا يورثون اولاد من اثنين والثلث واحدة مع الباقي كام واب او الثلث
 مع الثلثين كاخوات لا يورثون اولاد واخوات لام او الثلثان مع الباقي كبنيتي ابن وعم من ثلاثة والربع
 وحده او مع النصف من اربعة والثلث وحده او مع النصف من ثمانية وتسمى المسئلة التي لا قول
 فيها ولا رد عادله وهي التي استوي مالها وفروضها وتلك تقول والقول زيادة في السهام
 ونقصان في انصاف الورثة وهي اصل ستة واثنى عشر واربعه وعشرين وهي التي يجتمع فيها فرضان
 من نوعين فاذا اجتمع مع النصف سدس او ثلث او ثلثان فمن ستة وتقول الى سبعة وثمانية
 وتسعة وعشرة فقط وان اجتمع مع الربع احد تلكه من اثنى عشره وتقول على الافراد اربعة
 عشر فقط ولا يورث في هذا الاصل ان يكون الميت احدا الزوجين وان اجتمع مع الثماني سدس او ثلثان او
 سدس وثلثان في اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين فقط وتسمى الخلية ثلثة عدولها والمنهين
 ولا يكون الميت فيها الا زوجا **فصل في الرد** واذا لم يستوعب الفروض المال ولم تكن عصبية
 رد الناضل على ذوي الفروض بقدر فرضهم الا الزوج والزوج فله رد عليها فان كان المردود عليه
 واحدا اخذ المال كله فان كان جارا من جنس واحد كبنات او جدات اقتسموه كالعصبية من البنين
 والاخوة وغيرهم وان اختلفت اجناسهم فخذ عدد اجناسهم من اصل ستة ابدا واجعل اصل مسألتهم
 فان كان سدس سين كجدة واخ من ام فني من اثنين وان كان من الجدة ام من ثلاثة فان كان مكانها
 اخت من ابوين فني اربعة فان كان معها اخت لاب فني خمسة ولا يزيد على هذا ابدا لانه لو زاد
 سدسا اخر لكل المال فان انكسر على فريقتين منهم ظهر بنته في عدد سهامهم لانه اصل مسألتهم
 وان كان معهم احدا الزوجين فاعطه فرضهم من مسألتهم واسم الباقي على مسئلة الرد فان انقسم
 فزوجهم وام واخوت لام فثلث الزوج الدية والباقي ثلثة تنقسم على مسئلة الرد صحى المسئلة فان
 مسئلة الزوج فان لم ينقسم على مسئلة الرد لم يوافقنا فاضرب مسئلة الرد في مسئلة الزوج
 من له سكر من مسئلة الزوجية اخذة مضر وبها في مسئلة الرد ومن له سكر من مسئلة الرد اخذ
 مضر وبها في الناضل عن مسئلة الزوجية فزوج وحده واخ من ام مسئلة الزوج من اثنين ومسئلة

الرد من اثنين اضرب احدهما في الاخرى تكون اربعة وان كان مكان الزوج زوجا فاضرب مسئلة
 الرد في اربعة تكون ثمانية وان كان مكان الجدة اخت من ابوين انشئت الى ستة عشر وان كان مع
 الزوج بنت وبنت ابنت انشئت الى اثنين وثلاثة وان كان مضر من جدات صارت من اربعين وان
 كان مع احدا الزوجين واحد منصف واحد من مائة عشرين اخذ الفاضل عن الزوج كان عصبية ولا ينقسم
 المسئلة كزوج وبنت للزوج والتميم والباقي للبنت فوضا ورد وان واخذ الباقي مسئلة الرد بغير اخذ
 مسئلة الرد الى وقعا لم اضرب في مسئلة الزوجية من له سكر من مسئلة الزوجية اخذ مضر وبها
 في وفق مسئلة الرد ومن له سكر من مسئلة الرد اخذ مضر وبها في وفق الفاضل عن مسئلة الزوجية
 كاربعة زوجات وثلاث جدات وكما نفاذت مسئلة الزوجية من اثنين وثلاثة مسئلة الرد من
 ثمانية لان سهام البنات توافق عدد هذه بالربع فخرجت الى اثنين واخرى الى اثنين في عدد الجدات
 فكان ستة سكر في اصل مسئلة الرد وهي خمسة وبلغ ثلثين للجدات ستة وللبنات اربعة وعشرين
 وبين الاثنين وبين الفاضل عن الزوجات وهو ثمانية وعشرين معا فله بالانصاف خارج
 الثلثين الى خمسة عشر سكر اخر سكر في مسئلة الزوجية ببلغ اربعين وثلاثة وستة عشر سكر في كل من
 له سكر من مسئلة الزوجية اخذ مضر وبها في وفق مسئلة الرد وهو خمسة عشر ومن له سكر من
 مسئلة الرد اخذ مضر وبها في الفاضل عن مسئلة الزوجية وهو اربعة عشر فله زوجات اربعة
 في خمسة عشر سكر لكل من له وجه خمسة عشر فخرجت اربعة في خمسة عشر سكر في اربعة
 عشر باربعه وثمانية لكل جده ثمانية وعشرون وللبنات اربعة وعشرون في اربعة عشر سكر ثمانية
 وستة وثلاثة ثلث لثلاث بنات اثنا واربعين ومال من لا وارث له لبنت المال وليس بيت المال وارثا
 وانما يحفظ المال الضائع وغيره من جهة مصلحة **باب تصحيح المسائل** اذا انكسر
 سهم من بين من الورثة عليهم فاضرب عددهم ان يابن سهامهم او وفقه ان وافق في المسئلة وعدولها
 ان كانت عالية فابلق صحت منه الفرضية من له سكر من اصل المسئلة باخذ مضر وبها في ضرت
 فيه المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم فابلق فلوله ويصير لكل واحد من الفريقتين بقدر السهام عدد
 ما كان لها عتيم او وفق ما كان لها عتيم فافقه عليهم مثال ذلك زوج وام وثلاثة اخوة اصلا من
 ستة للزوج النصف الثلاثة وللأم السدس سهم ويبقى للأخوة سهمان لا تنقسم ولا يوافقهم فاضرب
 عددهم وهو ثلاثة في اصل المسئلة يكون ثمانية عشر سكر في ثلاثة ثلثة يكون لكل واحد منهم سهما
 ولو كان الاخوة ستة وافقههم سهامهم بالنصف فذهبهم الى نصفين ثلاثة وتعمل فيها كمثل في الاولى
 ويصير لكل واحد من الاخوة سهمان انكسر على فريقتين او اكثر وكانت ثلثة بعد اعتبار موارثتها
 السهام كثلثة وثلاثة اجتزأت باحد سهمي وضربته في اصل المسئلة كزوج وثلاث جدات وثلاثة اخوة
 لا يورثون اولاد تقسم من ثمانية عشر وان كانت صنف سبعة وتسمى صداخلكم وهو ان ينسب الاقل الى
 الاكثر بجزء واحد من اجزائه كنصفه او ثلثه او ربعه او خمس او سدس او سبعة اجزأت بأكثرها وضربته
 في المسئلة وعدولها لم يكن من له سكر من الاصل اخذ مضر وبها في ضرت فيه المسئلة وان كانت صباينة
 خمسة وستة عشر ضربت بعضها في بعض فابلق اخر سكر في المسئلة وعدولها لم يكن من له سكر
 من الاصل مضر وبها في ضرت فيه المسئلة وان كانت صنف اربعة وستة وعشرون او كانت
 عشر وثمانية عشر وعشرين وافقه بينا ابي عدد بنات بنت صنف من غير ان تقف بنتا لم ضربت
 وفق احداهما في جميع الاخر فابلق فاحفظه ثم انظر بينه وبين ان كان كان داخل فيه لم يجز الى ضرت
 واجزأت بالحقوظ وان وافقه ضربت وفقه فابلق او باينة ضربته فابلق في المسئلة فابلق ففقه تصح
 وان تماثل عدوان او باينة ثلث او وافقه ضربت احد المتماثلين في جميع انك او في وفقه

[illegible]

في الاول ثلث اربعة وعشرين الثلث لا تقسم بها المية التي في علم مسئلة ولا ثلثا ثلثا فاضرب
 الثلث في الاولي كل من له شئ من الاولي مضروب في الثلث ومن له شئ من الثلث مضروب في
 سهام الميت التي كان تحت البنت بنتين فان سلكا بقول الة ثلاثة عشر اضرب بها في الاولي تكون
 مائة واربعه فان ماتت كالتجميع سها صحت منه الاولي وان عملت فيها عملك في مسئلة الثاني
 مع الاولي وكذلك تقصع في الرابع واذ اقبل صحت ماتت عن ابوين وبنتين لم تقسم التركة حتى ماتت
 احدى البنين احتجج الى السؤال عن الميت الاولي فان كان رجلان فالاب جد وارث في الثلث مائة لانه
 ابواب وتصح المسئلة ان من اربعة وخمسين وان كان امرأة فالاب ابوام في الثلث مائة لا يتصح
 المسئلة ان من اثني عشر وهي كما هو عليه **باب تقسيم التركة** اذا كانت التركة
 معلومة وامكن سببه كل سهم وارث من المسئلة فله من التركة مثل سببه كزوج وابوين وبنتين
 المسئلة من خمسة عشر والتركة اربعون دينار فلكل زوج ثلاثة وهي خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية
 دنانير ولكل واحد من الابوين ثلثا خمس المسئلة ولكل واحد من البنين ثلثا الا بدين كليهما
 وذلك عشرة ولكل من ابوين ثلثي التركة على المسئلة وضربت الخارج بالقسمة في نصيب كل
 وارث فما اجمع فهو نصيبه وان شئت قسمت المسئلة على التركة فما خرج قسمته عليه نصيب كل وارث
 بعد بسطه من جنس الخارج فما خرج فخصميه وان شئت قسمت المسئلة على نصيب كل وارث ثم قسمت
 التركة على خارج القسمة فما خرج فخصميه وان شئت ضربت سها صحت في التركة وقسمتها على المسئلة
 فما خرج فخصميه وان شئت في مسايل المتاحات قسمت التركة على المسئلة الاولي ثم اخذت نصيب الثلث
 على مسئلة وكذلك انما تكون وان كان بين المتساوية والتركة صافقه فاقسم وفق التركة على وفق المسئلة
 وان اردت القسمة على قراريط الدينار فاجعل عدد القراريط كالتركة واعمل على ما ذكرنا وقراريط
 الدينار اربعة وعشرون فان كانت السها كثيرة وارت ان تعلم سهم القيراط فاقسم ما صحت منه المسئلة
 على اربعة وعشرين فما خرج فهو سهم القيراط فاذا اقصت عليها سها مائة فاقسمها على سها لانه
 احد ضلعي القيراط يخرج مائة تقسم على الضلع الاخر وهو اربعة يخرج خمسة وعشرون وهو سهم
 القيراط وان شئت قسمت وفق السها على وفق القيراط فاقض سدس السها مائة وهو مائة فاقسمه
 على سدس الاربعة والعشرين وهو اربعة يخرج خمسة وعشرون وان شئت اخذت ثلث السها مائة
 وسبعين وقسمته على ثلث الاربعة وعشرين وهو ثلاثة يخرج خمسة وعشرون وكذلك كل عدد قسمته على
 عدد اخر وان شئت فانظر عدد اذا ضربته في الاربعة وعشرين سها صحت حصه المتقسم او قارب
 فان بقيت منه بقية ضربتها في عدد اخر حتى يبقى اقل من المتقسم عليه ثم اجمع العدد الذي ضربته اليه
 وتنب تلك البقية من المتقسم عليه فتضربها الى العدد فيكون بذلك سهم القيراط صاله سها مائة ان
 تقرب عشرين في اربعة وعشرين تكون اربعة مائة ثمانية فاقض خمسة وخمسة اخرى في الاربعة وعشرين تكون
 مائة وعشرين وتقيم الخمسة الى العشرين فيكون ذلك سهم القيراط ومن عرف علم الحساب هاهنا عليه ذلك
 فاذا فرض سهم القيراط فكل من له سهم فاعطه بكل سهم من سهام القيراط قيراطا فان بقي له من السها
 ما لا يبلغ قيراطا فاسمه الى سهم القيراط واعطه منه مثل تلك النسبة وان كان في سهام القيراط كسر فاقطع
 بسط القراريط الصحيح من جنس الكسر وضم الكسر اليها واحفظ المجتمع ثم كل من له شئ من المسئلة
 فاضرب في خرج الكسر واحسب له بكل قدر عدد البسط قيراطا وان بقي ما لا يبلغ مجموع البسط فاسمه
 منه واعطه مثل تلك النسبة فان كانت سهام التركة دون الاربعة وعشرين فاسمها اليها واحفظ
 بسط الكسر ثم كل من له شئ من المسئلة اضرب في خرج الكسر واحسب له بكل قدر عدد البسط قيراطا
 صاله زوج وثلاثة واخترنا لا بدين يتصح من ستة عشر سببه الى الاربعة وعشرين ثلثان فخرج

الأمه ثلاثة وبسطه انما للزوج ثمانية فاضرب في ثلاثة باربعة وعشرين احسب له كل اثنين بقايط
 يكن له اثنا عشر قيراطا وكل الاخرى وان كانت الذكر منها من عتار كذا وربع ونحوه فان كانت
 اجعها من قرار بط الدار واقتسمها على ما حلت فذلك دار واربعة اربعة عشر قيراطا فاجعلها كلها
 ذنايب واعمل على ما سبق فاذا اختلفت زوجا واما واختلفت لابوين او لاب فامسك من ثمانية الزوج
 ثلاثة ربعي ربعا ونصف فاذا اقسمت السهام على المسئلة فله زوج ربع اربعة عشر قيراطا ونصفها
 وهو خمسة قيراطين وربع من جميع الدار وللام سهمان واربعة المسئلة ان بايتت السهام او وقعها ان
 مثل الزوج وان ثبتت وانفتحت بينهما وبين المسئلة وضرب المسئلة ان بايتت السهام او وقعها ان
 وانفتحت في زوج سهام العتار ثم كل من له شيء من المسئلة فاضرب به في السهام الموروثة من
 العتار او وقعها فابلق فاشبهه من صلب سهام العتار فما خرج فهو نصيبه في المسئلة المذكورة
 ليس بين السبعة والثمانية حصة فاضرب الثمانية في زوج السهام وهو اثني عشر تكن ستة
 وتسعين للزوج من المسئلة ثلاثة عشر وربع وسبعة اربعة وعشرين فاشبهها في ستة وتسعين
 مجدها ثمانية وثلاثة ارباع ثمانية فله من الدار مثل تلك النسبة وللاخت صكك وللام سهمان
 في سبعة اربعة عشر وهو عن الستة والتسعين وسدس ثمانية فله من الدار مثل تلك النسبة
 ومثال المداغة زوج وابوان وابنتان والذكر ربع دار وخمسها فالمسئلة من خمسة عشر فخرج
 السهام عشرون والمسئلة ثمانية السهام الموروثة من العتار بالثلاثة تسعة فخرج المسئلة
 الى ثلثها فخرج سهم الزوج عشرون تكون مائة فله زوج من المسئلة
 ثلاثة في وقت سهام العتار ثلاثة تسعة فاشبهها في المائة تكن تسعة اعشار عشرها
 فله من الدار تسعة اعشار عشرها ولك واحد من الابوين سهمان في ثلاثة ستة وربع ستة
 اعشار عشر الدار ولك بنت اربعة في ثلاثة اثني عشر وربع عشر الدار وعشر عشرها وان
 انقسمت سهام العتار على المسئلة فاشبهها من غير ضرب في شيء مثال ذلك زوج وام وثلاث
 اخوات متفرقات والذكر ربع دار وخمسها فالمسئلة من تسعة وخرج سهام العتار عشرون
 الموروثة منها تسعة منقسم على المسئلة للزوج منها ثلاثة وهي عشر الدار ونصف عشرها
 وللاخت من الابوين مثل ذلك ولك واحدة من البنات نصف عشرها واذا اقال بعض الورثة
 ما حجة له بالميراث اقسمت بقية الورثة ويوقف سهمه ولو قال قائل انما يرثني اربعة بنين ولي
 تركه اخذ الاكبر دينار وخمس ما بقي واخذ الثاني دينار وخمس ما بقي واخذ الثالث ثلاثة دنانير
 وخمس ما بقي واخذ الرابع جميع ما بقي والى ان كل واحد منهم اخذ حقه من غير زيادة ولا نقصان كره
 كانت التركة فاجواب كانت ستة عشر دينارا وان خلف بنين ودنانير فاخذ الاكبر دينارا وعشر
 ابائي واثني دينارين وعشر ابائي واثني دينارين وعشر ابائي والاربعة اربعة وعشر ابائي واستمر
 كذلك فاخذ الاصف الباقى واستوفى سهامهم فلم يبق للبنين والدنانير فخرج العشر وهو عشرة
 وانقص واحد ابدافا لباقي عدد البنين فاضرب عددهم في حمله والمربع عدد الدنانير وهو واحد
 وثمانون ولو قال انسان صحيح لم ير بعد اوصيه فقال انما يرثني امرأتك وجدتك واختك و
 عمتك وخالتك فاجواب ان كل واحد منهما زوج محدد في الارحام امه وام ابية فاولد الميراث
 كلا منهما بنتين فاما من ام اب الصحيح عمت الصحيح ومن ام امه خالته وقد كان ابوا الميراث
 تزوج ام الصحيح فاولد لها بنتين ونصيب من ثمانية واربعين **باب ذوي الارحام**
 وهم كل قرابة ليس بيني من ذن ولا عصبة وهم احدى عشر صنفا ولد البنات لصلب اولاد وولد الاخوات
 وبنات الاخوة وبنات الاعمام واولاد الاخوة من الام والعم من الام والعمات والاخوال والخاللات

واب الام وكل جدة ادلت باب بين ابين او باب اعلام من الجد ومن ادلى بهم ويرثون بالتشريك
 وظهر ان يجعل كل شخص بمنزلة من ادلى به فولد البنات وولد بنات الابن وولد الاخوات كما هي
 وبنات الاخوة والاعمام لابوين او لاب وبنات بنينهم وولد الاخوة من الام كما ياتهم والاخوال
 والخاللات واب الام كالام والعمات والعم من الام كالاب وابوام اب وابوام ام واخواتهم و
 اخواتهم وام ابى جد بمنزلة لهم في جعل نصيب كل وارث من ادلى به فان الفرز واحد من
 ذوي الارحام اخذ المال كله وان ادلى جماعة منهم بواحد واستوت صائر لهم منه بلا سبق تخصيص
 بينهم بالسوية ذكرهم كانوا هم ولو خالا او خالة فابن اخت صعد اخته او ابن بنته معه اخته
 او خال او خالة المال بينهما نصيبين فان استقط بعضهم بعضا كاب الام والاخوال فاستقط
 الاخوال لان الاب يستقط الاخوة والاخوات فان كان بعضهم قد يرب من بعض فالميراث لا يورثهم
 ويستقط البعيد منهم كما يستقط البعيد من العصباء بقدر سهمهم كمن له وام ابى ام او ابن خال فالميراث
 للمخالة لا يشترط تلقي الام بالولد درجة فان اختلفت صائر لهم من المداغة به جعلته كامنة وقسمت
 نصيبه بينهم على ذلك كمثل خالات مفترقات وكلمات مفترقات فالتكليف بين التركة
 خالات على خمسة والتكليف بين العتات كذا كذا فاجتنبوا حصة واحدة في ثلاثة تكن خمسة عشر
 للمخالة التي من قبل الاب والام ثلاثة والتي من قبل الاب سهم والتي من قبل الام سهم وللعم
 التي من قبل الاب والام ستة والتي من قبل الاب سهمان والتي من قبل الام سهمان وان خلف
 ثلاثة اخوال مفترقين فللمخال من الام السدس والباقي للمخال من الابوين وان خلف ثلاث
 بنات محمد صنفين فالمال لبنت العم من الابوين وحده وان ادلى جماعة منهم بجماعة قسمته
 بين المداغة بهم كأنهم احياء في صائر وارث فلو لم يكن ادلى به فابن اخت صعد اخته وبنت اخت اخرى
 فلبنت الاخت واخذت حق امها النصف بينهما نصيبين وللبنت البنت الاخرى حق امها النصف
 وان كان بنت بنت وبنت بنت ابن فمما اوجه لبنت البنت ثلاثة حق امها وللبنت بنت الابن سهم
 حق امها وان كان ثلاث بنات وثلاث اخوات مفترقات وكسبت عم فاقسم المال بين المدي بهمسد
 كأنهم احياء فلهما من الابوين النصف وللاخت للاب السدس وللاخت للام السدس ولعم السدس
 ونصيب من ستة فاعط بنت كسبت بقتة ثلاثة وبنت الاخت لاب سهمان وبنت الاخت لام سهمان وبنت
 الم سهمان وان استقط بعضهم بعضا عملت على ذلك كما اذا كان في مسئلة بنت الاخت لابوين بنت
 اخ لابوين فمما ايضا من ستة وبنت الاخ من الام سهم وابي في لبنت الاخ لابوين واستقط بنت الاخ
 للاب وبنت العم فان كان بعضهم اقرب من بعض في محبة الوارث ورث واستقط غيره اذا كان
 من جهة واحدة كسبت بنت وبنت بنت البنت وان كانوا من جهتين فبنت البنت البنت حتى يلحق بوارثه
 سواء سقط به القرية او لا كسبت بنت بنت بنت الاخ من الام المال لبنت بنت البنت والجهات
 ثلاثة ابوه واموه وبنته ومن ادلى بقدر ابين ورث بها ذات القرابتين كسبتين كسبت
 بنت بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومعه بنت بنت بنت اخرى فللابن الثلث وللبنات الثلث فان كانت
 امها واحدة فله ثلاثة وارباع المال وان اتفق معهم احد الزوجين فاعطه من حصة غير صحيح ولا
 معاول واقسم الباقي بينهم كما لو اتفردوا فاذا اختلفت زوجا وبنت بنت واخت فللزوج النصف
 والباقي بينهم نصيبين ونصيب من اربعة وان كان معهم خاله وعمة او خاله وبنت عم او بنت ابن عم
 فللزوج النصف والباقي للمخال له ثلثه وللعم ابنت العم ابنت ابن العم ثلثاه ونصيب من ستة وان
 خلف زوجا وابن خال ابينها وبنتي اخيه فللزوج النصف والباقي كانه الذكر بين ذوي الارحام
 فان خال ابينها في بعثة وهي جيدة الميته فيرث ميراثا وهو خمس فيكون له سدس الباقي

لطاف
میراث

۱۰۰

باب في الوصية منكره لا يرد لما في الرق وحقوقه ان كان جوهرا في النسب وهو محكم ولم ينشأ من غير
منافعة ولا في الاقرار والافلا ويثبت اربعة من سبعة ان لم يكن به مانع فلو كان به مانع ثبت من غير
يد في اقراره المقت به غير مكلف فانكر بعد تكليفه لم يسمع انكاره ولو طلب اقراره على ذلك لم يستحق
وانا اعترف انسان بان هذا ابوه فكا عتق ابوه بانه ابوه حيا امكنا ذلك وبغير اقرار الزوج و
المولى المقت اذا كان في الورثة وان اقر احدى الف وجنين الذي لا يراك معه بانه لا يراك من
غيره ففقد الا حرام او نأيم ثبت من غير الاقرار وان اقر بعض الورثة ففقد عدل لان من غيرهم او من
غيرهم ان ولد الميت لو اقر به في حيا تم او ولد على ذاك ثبت وارثه والام بثبت من غير المطلق
لان اقراره على الفقد وثبت من غير وارثه من المقر فقط لان اقراره على نفسه خاصة فلو كان المقر
اخا للمقر ومات المقر عنه وعن بني عم ورثة المقر به وبثبت من غير ولد المقر له بهما فثبتت
العقود ولو مات المقر عن المقر به وعن اخ منكر فارتبه بينهما واذا اقر به بعض الورثة ولم يثبت
من غيرهم لم يثبت المقر ان يدفع اليه فضل ما في يده عن غير ان كان حيا ففقد اقراره لم يثبت تجده
فان خلف الابن فاقرا احدهما باخ فلم يثبت ما في يده او باخ ففقد ما في يده فان لم يكن في يده
المقر فضل فلا شيء للمقر به فاذا خلف اخا من اب واخا من ام فاقرا باخ من ابوين ثبت من غير
واخذ ما في يده من الاخ من الاب فان اقر به الاخ من الاب وحده اخف ما في يده ولم يثبت من غير
وان اقر به الاخ من الام وحده او باخ سواء ولو من الام فلا شيء له وان اقر باخ من ام وام
اليها ما في يده **فصل** وطريق العمل ان يقر بصفة مسألة الافكار وتراعى المرافقة
وتدفع الى المقر بسهم من مسئلة الاقرار في مسألة الانكار والى المنكر بسهم من مسئلة الا
نكار في مسئلة الاقرار فافضل فهو المقر له فلو خلف ابوين فاقرا احدهما باخ ففقد من غير
في احد ما ثبت من غير وصار وكلاهما للمقر ربع المال والمنكر ثلثه والمقر ثلثه ان كان
الرابع والا فله الربع والباقي للمقر ويصح من اثنى عشر وان خلف ابنا فاقرا باخين فافضل في
كلام متصل ولا وارث غيره فاقرا او خلفا ثبت من غيرهما ولو لم يكونا قد عين وان اقر باخا
بعد الاخر اعطى الاول نصف ما في يده والاخر ثلث ما في يده لا اذا كان الاول باخا في وثبت
نصف الاول ووقف ثبوت نصف الثاني على تصديق يده ولو كان الثاني باخا وهو مصدق به
ثبت نصف الثاني وان اقر بعض الورثة بأصاغة للميت لزمه ما يفضل في يده من حصته
فان مات من انكر فاقرا به اربعة ارباعه وان قال مكلف مات ابني وانت اخي او مات ابونا
ومحن ابنا فقال هذا ابني ولست باخي لم يقبل انكاره وان قال مات ابوك وانا اخوك قال
لست اخي فالمال كله للمقر به وان قال مات زوجتي وانت اخوها فقال لست بزوجة قبل
انكاره **فصل** ومن اقر في مسئلة عدل بمن يدين العول كزوج واختين لا باولاوين
فواقرا احدهما باخ فاضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار ثلثه وثلثه من ثلثه وثلثه من ثلثه
يكون للزوج اربعة وعشرين وللنكحة ستة عشر وللنكحة سبعة عشر فلو كان حيا فاقرا
الزوج فهو يدعي اربعة والاخر يدعي اربعة عشر والمقر به من السهام تسعة فاقرا على سبعة
التي فيه عشر اسما للزوج سهران وللأخ سبعة فان كان اخا من ام فاقرا من غير مسئلة
الاقرار في مسئلة الانكار ثلثه اثنتين وسبعين وللزوج ثلثه من سبعة الانكار فلو ثبت مسئلة
الاقرار اربعة وعشرين ولولد الام ستة عشر وللأخت المنكحة ستة عشر وللنكحة ثلثة
يبقى في يدها ثلثة عشر وللأخ منها ستة يبقى سبعة لا يدعي احد ثلثي المقر فان صدق
الزوج المقر فهو يدعي اثني عشر والاخر يدعي ستة يكونان ثمانية عشر ولا تقسم على ثلثة

عشر ولا تراعى فاضرب ثمانية عشر في اصل المسئلة ثم كل من له شيء من اثنتين وسبعين مضروب
في ثمانية عشر وكل من له شيء من ثمانية عشر مضروب في ثلثة عشر وعلى هذا ما ورد عليك
باب ميراث القاتل القاتل يقتل بحق لا يدرك من المقتول شيئا اذا كان القاتل
مضربا بقصد او دية او كفارة عما كان القاتل او سببه عدا او خطا بغير شر او سبب مثل ان يحرق
بيد او يضع حجر او ينصب سكين او يخرج ظلم الى الطريق او يربك ماء ويحق او يخنق بغير قصد من
بهيمة فيهلك بها فهو روكه ولو كان القاتل غير مكلف انفرادا يقتل او يشارك فيه وكذا لو قتله
بغير او سببا ولده ويحق دواء او اوداه ولو يبيد او قصده او حجه او يبط سلعته لم يثبت فوات
ولو سبب دواء فاقطعت جنيته لم يترك من الفدية شيئا وما لا يضمن شيء من هذا القاتل
تضاها اوجدا او كفا او حرا او قتلا بغير اداة حق وارثه دفن عن نفسه وقتل العادل الباطل
في الحرب وعكسه لا يمنع الميراث منه عند المرق والسارق من قصد مصلحة موليه صالحة فعلمه
من سبب دواء او يبط خارج فوات او من امرأة انسان عاقل كبير بسط خراجه او قطع سلعه منه
فوات يترك ومثله من ادب ولده ولعلمه اوص **باب ميراث القاتل بغيره** القاتل
والمدبر والمكاتب وام الولد ومن علق عتقه بصفة ولم يترك له ولا يرث من ثمانية عشر
مقت بعضه ويورث ويحجب بقدر حريته بعضه وما كتب بغيره المدبر او رثه او كان قاتلا سم سببه
في حياته فهو له خاصة ولو رثته بعد موته فلو كان ابن نصفه حروا وعلم حرا فله نصف ما يترك
لو كان حرا وهو ربع وسدس من ولده ربع والباقي للمقر وكذا الحكم ان لم يقصد ذوالا فله نصف ما يترك
كده وعم مع ابن نصفه حرة فله نصف الباقي بعد ميراث الجدة ولو كان معه من يستقطه بغيره
انما مكاخ وعلم حريته فله النصف ولا خت نصف ما بقي من ثلثه للمقر ما بقي ولو كان مكان الابن
بنت فلها الربع وللام الربع تجوز لها عن نصف السدس والربع سهران وهن الباقي وام وبنت
نصفهما حروا بغير فليثبت بنصف حريتها نصف ميراثها وهو الربع وللام مع حريتها وربع
البنت الثلث ومع حريتها البنت السدس فقد ججزتها حريتها عن سدس فنصف حريتها تجوز
عن نصفه يبقى لها الربع لو كانت حرة ولها بنصف حريتها نصفه وهو الثمن والباقي للاب و
ان ثبتت لغيره اشهر احوالا كاختها فام وبنت نصفها حروا بغير حرة فتقول ان كانتا حريتين
فالمسئلة من ستة للبنت ثلثة وللام سدس سهم والباقي للاب وان كانتا رقيقتين فالمال
للأب وان كانتا البنت وحدها حرة فلا النصف والمسئلة من اثنتين وان كانت الام وحدها
حرة فلا الثلث وهي من ثلثة وكلها تدخل في خمسة فنصفها في الاربعة احوال فكلها اربعة
وعشر للبنت ستة وهي الربع لان لها النصف في حالين وللام الثمن وهو ثلثة لان لها
السدس في حال والثلث في حال والباقي للاب وترجع بالاختصار الى ثمانية عشر واذا كان عصفان
نصف كل واحد منهما حرة كخوب او ابنتين لم تكمل الحرية حتى ولو كان احدهما محجبا الاخر
كأب وابن ابنت ولهما ثلثة ارباع المال بالخطب والاحوال وللام مع الابنتين سدس وربع
سدس ولزوجه ثمن وربع ثمن وجعل في كسبها للام سدس وللزوجه الثمن وهو
على المذهب غير صواب ابنا بن نصف احداهما قد المال بينهما ارباعا تنزل لهما خطاها
بالاخرهما ويرد على كل ذي فرض وعصبة ان لم يصله من التركة بقدر حريته من نفسه
لكن ابهما استكمل برده ازيد من قدر حريته من نفسه منع من الزيادة ورد على غيره ان
امكنا والا فليثبت المال فليثبت بنصف حرة النصف ولا ينفق ولا ينفق النصف بالعصوبة
والباقي لبيت المال ولا ينفق بنصفها حرة البقية مع عدم عصبة وابنت وحدها بنصفها

الدار فانت حر بعد موتك فدخلها في حياة سيدها بعد موتك بعد موتك لم يبق وانما
بعد موتك في سكرها و ما كتب بعد الموت وقبل وجود الشرط للورثة وليس لهم التصرف فيه
بعد الموت وقبل وجود الشرط بسبع وخمسة وان قال اخذتم ربا سنة بعد موتي صح فلو ابراه زيد
بعد موت سيده عتق في الحال فان كانت الحرة ككتيبه وبها كان فاسلم العبد سقطت عنه
الحرة وعتق جيرانا واذا قال لعبد ان لم احضر بك عشرة اسواط فانت حر ولم يبق وقت لم يبق
حتى يموت احدكما وان باعه قبل ذلك صح ولم يفسخ جميع ولو قال لحي ربيته اذ اخذت ابني
حتى يستغني فانت حرة لم يفتق حتى يخذله الى ان يكبر ويستغني عن الرضاع وان قال لها انت
حرة ان شاء الله عتقت رباي في تعليق الطلاق بالشرط وان قال ان ملكك فلانا فخرجنا
وكل مملوكك املكه فهو حر صح وان قال اذ كنت عبدك لم يملكك لم يفتق وتقدم اخر شرط
البيع اذ اعلق عتقه على بيعه وان قال اخر مملوكك املكه فهو حر فملكك عبدا واحدا بعد وادبه
لم يفتق واحد منهم حتى يموت فبعتك اخرهم ملكا منذ ملكه وكسبه له دون سيده فان ملكك
امة حرم وطؤها حتى يملكك غيرها وكذا انك تبيع وهلم جرا فان تبيع منها اخرها ملكك كان او
لا دها اخرها من حين ولدتهم لانهم اولاد حرة وان كانا وطيبا فغلبه مملوكا لو ملكك
اشبه فاكك معا وعلق العتق على اول مملوكك يملكك فملكك معا او قال لاصته اول ولدك يبيع
حرف ولدك ولدك خراجا معا او اشكك الاول عتق واحد يفتق عمه واول مملوكك املكه حرم يملكك
الا واحد عتق وكذا اخر مملوكك وان قال لاصته اخر ولدك يبيع فهو حر فلدت حيا لم يفتق
الاول وعكسه يفتق الحي وان قال اول مملوكك او اخر مملوكك اشكك به حرم يملكك بارك او هلم جرا
لم يفتق وان قال اول ولدك يبيع او اذ اولدت ولدك فهو حر فلدت حيا لم يفتق الحي وعكسه
يفتق واول امة لي او امرأة تطلع حرة او طالق فطالع الكا عتق وطلق واحدة بقرعه ويبيع
حمل معتقه بصفته ان كان موجودا حال عتقا او حال تعليق عتقا الا ان حملته ووضعت بينهما
كما قبل التعليق وان علق عتق عبده بصفته فوجدت في حمة سيده عتق من راس المال وان وثق
في مرضه موته عتق من الثلث وتقدم في باب الهبة وان قال انت حر وعليك الف او علم الف
عتق في الاول ولا شئ عليه وفي الثاني ان قبل عتق والا فلا ومثلها لو قال على ان تقطيني الف
او الف او بعتك نفسك بالف او قال لاصته اعتقتك على ان تترجني وتاتي بعتق في اركان
انكاح وانت حر على ان تخذمني سنة عتق بلا قبول ولزمته الحرة فان ماتت سيده في الكا والسيه
رجع الورثة على العبد ببقية ما بقي من الحرة ولو باعه نفسه بحال في يده صح وعتق وله عليه الولا
ويجوز للسيد بيع هذه الحرة من العبد او غيره ولعل المدا بالبيع الاجارة وان قال ان اعطيني
الف فانت حر فمضى تعليق محض لا يبطل ما دام ملكك ولا يفتق بالبراءة منه بل يفتق
وان قال كل مملوكك لي او عبدك لي او عبدك ليكي او رقيقك حر عتق مديونة ومما يوقه وامهات
اولاد وعبدة عبدة الشا جواستقاصه ولو لم يبقها ولو قال عبيدي او اميتي حرا وزوجتي
طالق ولم يبق معينا عتق الكا وطلق كل نسائه لانه منفذ مضاف فيهم وان قال احدى عبيدي او
عبيدي او بعضهم حرو لم يبره او عينه وانسبه العتق احداهم بالقرعة وكذا الوادي احد مكاتبهم
وجعل وان قال لاصته احدكم حرة ولم ينجح وطيبا بدرن قد عه فان وطى واحدة لم تقط
الاخرى كالأعتق لم انسبها فان مات اقدم الورثة وان مات احد العبدات اقدم بينهن وبين
الحي فان علم ناس بعد هذا ان المقتضى غيره عتق وبطل عتق الاول الا ان تكون القصة بحكم حاكم
ينعتقان وقبل الورع يثبيل تقسيمه فيفتق من عينه وان قال اعتقت هذا ابلا هذا عتقا وكذا

الحكم في اقرار الوارث **فصل** وان اعتق في مرضه موته المحقق وكذلك التذبير والود
صية بالعتق من عبده مثل ان يقول اذ امت فعتق عبيدي حرو وكله يحتمل جميع عتق كله
فلو مات العبد قبل سيده عتق بقدر ملكه وكذا العا عتق شركا له في عتق في مرضه موته او دبره
وكذا يحتمل باقية ويعطي الشريك قيمة حصته وان اعتق في مرضه سته اعبد فيعتقهم سوا و
كله يحتمل بمظهر عليه دين مستغفرهم بغير ابي دينه فان اعتقنا ثلثهم لم يظلم له مال بخير جوف
من ثلثه عتق من ارق منهم وكان حكمهم حكم الاحرار من حين اعتقهم وكسبهم منذ عتقوا وان كان
قد تصرف فيهم ببيع او هبة او رهن او تزويج بغير اذن كان باطلا وان كان قد تصرفوا في
نصفهم حكم تصرف الاحرار فان لم يظهر له مال غير هبة جزئيا لم يملكه اجزاء كل اثنين جزاء
اذا عتق بينهم بغير حريم وسهمين رقب من خرج له اسهم الحرة عتق ورق ابى قوت فان كان قوتها
فان شاء اقدم بينهم بغير حريم وسهمين رقب من ثلثه حرو وان شاء اجزاءهم او بغير
اجزاء وادفع بينهم بغير حريم وتلك رقب من اى دار العدم بينه اقسمة لا يخرج من ثلثه حرو كقيد
اخر جان وان اعتق في مرضه عتق لا يملكه غيرهما قيمته احداهما عتقان والاخر ثلث حاية جمعت
قيمتهما او بقي فماتت فماتت الثلث اقدم عتق بينهما فان وقعت على الذي قيمته صائبا حرة في
ثلاثة ببلغت ما يرمي من ثلث منه الحرة لانه يكون العتق خمسة اسداسه وان وقعت على الاخرى عتق
منه خمسة اسداسه وكل شئ ياتي من هذا الباب فبطل ان يصير في ثلاثة بثلث بثلث وان اعتق واحد
من ثلاثة اعبد غير معين فمات احداهم عتق بينه وبين الحرة فان وقعت على الميت رقب الاخر
وان وقعت على احد الحرة عتق اذا خرج من الثلث وان اعتق الثلاثة في مرضه فمات احداهم في حيات
سيده اقدم بينه وبين الحرة وكذا الحكم لو وصى بعتقهم فمات احداهم وان قال اشترى من سيدي
بهذا المال واعتقني ففعل عتق ولو لم يشتريه المولى ان لم يكن اشتراه بغير المال والابطال
باب التذبير وهو تعليق العتق بالموت فلا تصح الوصية به وبقيته من الثلث سواء دبره
في الصحة او المرض فان لم يوف الثلث بها ومولدها اقدم بينهن فاما جرح القرعة لم يفتق ان
احتمل الثلث والا عتق بقدره وان فضل من الثلث بعد عتقه شئ قبل من الآخر كالمود دبره عبدا وامة
وان اجتمع العتق والتذبير في المرض قدم العتق ومن التذبير الوصية بالعتق ويصح من تصح وصيته
وصحجه لفظ العتق والحرية المعلقين بموت السيد ولفظ التذبير وما تقرق منها غير امر ومضارع
واسم فاعل وكما يات العتق المحقق تكون تذيير اذ اضاف اليه ذكر الموت ويصح تعليقته بالموت مطلقا نحو
ان مات من مرضي هذا اوتي عاصي هذا اوتي هذا البلد والدار فانت حرا ومديون وكذا انت مديون
اليوم يتقيد به فان مات السيد على الصفة التي شرطها عتق والا فلا وان قال اذ قرأت القرآن فانت
حر بعد موتي فقد اجمعه في حياة سيده صار مديرا ليعتقه الا اذا قال ان قرأت قرأت وان قال صمتي
شيت او ان شيت فانت مديون او اذ اقدم زيد او جاء راس الشرب ونحوه فانت مديون فمات مديون ولو
مراخيا او قدم زيد في حياة سيده لا بعد مديون وان قال صمتي شيت بعد موتي فانت حرا
واي وقت شيت بعد موتي لم يصح التعليق ولم يفتق وكذا لو قال اذ امت فانت حرا ولا اوتقال فانت
حرا ولست بحرة لانه استغفرهم وان ابطل التذبير او قال رجعت فيه او حرة او رهن المديون او وصي به
لم يبطل لانه تعليق للعتق مع صفة فان مات سيده وهو رهن عتق واخذ من ثلثه قيمته رهنها مكانه
وان غير التذبير فكان مطلقا ففعله مقيدا لم يصح التقييد وان كان مقيدا فاطلق صح لا من زيادة وان
ارتد المديون ولو حر لم يبطل تذييره فان سبها المسلم لم يملكه ويرد الى سيده ان علم جرم
قبل نفسه كونه مستتاب فان تاب والاقبل وان لم يعلم به حتى قسم فان اخذت سيده اخذها باليمن

الذي حسب به على اخذ اخذ وان لم يتخذ اخذ بطل تدبيره وصلى على ادلى سيد به بوجه من الوجه
عاد تدبيره وان مات سيد به قبل سبيته عتق فان سبي بعد لم يرد الى ورثة سيد به لكن
يستأب فان تاب واسلم صار سبيته يقيم بين الفاعلين وان لم يتب وهو قتل ولم يحضر استرقاقه
وان ارتد سيد به او دبره في رده لم يعاد الى الاسلام فالتدبير بطل وان قتل او مات
على رده لم يفتق والسيد بيع المدبر ولو امة ولو في عتق كمدب وعتقه فان عاد اليه
عاد التدبير وان جنى بيع وان قتل بغيره لم يبيع بعضه فباعه مدبر والسيد وطى
مدبرته وان لم يكرهه فان اولدها بطل تدبيرها وله وطى ابنتها ان لم يكن وطى امها
وما ولد منها عن سيد بها بعد تدبيرها كسبي يقتل بموته سواء كان موجبا واحال العتق
او العتق او حادوا بينهما ويكون مدبرا بنفسه فان بطل التدبير في الام ببيع او غيره لم يطل
في الولد وان عتقت الام في حياة السيد لم يفتق ولدها حتى يموت السيد فلو قالت ولدت
بعد تدبيره وانكر السيد فقتله وكذا ورثته بعده ولا يفتق ما ولدته قبل التدبير
لان لا يتبعها فيه وولد المدبر يبيع امة لا اباه واذا كانت المدبر او ام ولدته او دبره المملوك
صح فان ادعى عتق وان مات سيد قبل الاذى عتق ان حملته الثلث والا عتق منه بقدره
وسقط من الكتاب به بعد ما عتق وهو مكاتب فيبقى وان دبره ولده لم يبيع الا لانيه
فيه واذا عتق بالكتاب به كان ما في يده له وان عتق بالتدبير مع العجز عن اداء مال الكتاب
كان ما في يده للورثة لانه لا يفتق الا بموتها جميعا لا بفسادها لان كسب المدبر في حياة سيد
لسيده وبعدها له وان مات السيد قبل العجز واذا جميع الكتاب به عتق بالتدبير وما في
يده للورثة ايضا واذا دبر شركا له في عتق لم يبر التدبير الى نصيب شركه ولو موثرا فان
مات المدبر عتق نصيبه ان خرج من الثلث وان لم يذكركم بقية حصته شركه وان كان
بقى شرك في بقية ويعطى الشركه بقية حصته وتقدم اخر ابواب قتله وان عتق الشركه نصيبه
قبل موت السيد المدبر وهو موثر عتق وسرى الى نصيب شركه وعزم قيمته لسيد وان
دبر كل واحد منهما نصيبه فمات احدهما عتق نصيبه وبقي نصيب الآخر على التدبير ان لم يذ
كلت الميت بقية حصته شركه وان كان يفي بها سري اليها كل تقدم وان قال للعبد هما ان
مستافان حر فاذا مات احدهما فنصيبه حر لانه لا يفتق الا بموتها جميعا واذا اسلم مدبر
كافرا وقتله او مكاتبه النمل بالالة ملكه عنه فان اذن ببيع عليه وان انكر السيد التدبير ولا يبر
حلف على البت وان كان المنكر ورثة السيد بعد موته حلف كل واحد من الورثة على نفي العلم
ومن نكل منهم عتق نصيبه ولم يسر الى باقية وكذا نكل ان اقر لان اعتاقه بفعل الموروث لا بفعل
المقتول ولا النكاح وان شهد به رجلان او رجل وامرأتان او حلف معه المدبر حكم به وكذا الكتاب
وان قتل المدبر سيد به بطل تدبيره **باب الكتاب** وهي بيع سيد حقيقة نفسه
او بعضه بمال مؤجل في ذمة صاحب معلوم يصح السلم فيه من غير يعلم تسط كل حجم ومدة او
منفعة مؤجلة وهي مندوب لمن يبيع فيه خبيد وهو الكسب والامانة وتكرار كتابه لئلا يكتسب
له ولا يبيع كتابه المدهون والكتاب به في الصحة والمرض من راس المال واختار الموقد وجوز
انها في المرض المؤخر من الثلث ولو كانت في الصحة والسقط دية او عتقه في مرضه اقبل
حز وج الاقل من ورثته او دينه من الثلث ولو وصى بعتق او ابراء من الدين اعتبه
اقلها من ثلثه ولو حمل الثلث بعضه عتق وباقيه على الكتاب به ولا يبيع الا بقول من جاز
التصرف وان كانت المحمل رقيقته باذن وليه صح وان كانت سيد عبده المميز لا يجوز

وطفا غير معين فان فعل لم يتق بالادى بل يتحقق العتق به ان كان التخليق صريحا او لا فلا يتق
بما به الذي من عبده فان اسلم او احررها وتوافقا بينا افضنا العقد ان كان هو اتقا للشرع
وان كانت فاسدة مثلا ان يكون العوض خرا او حرة وقد تقا بعضا في الكفر افضنا لا ايضا وحصل
العتق سواء اشرافا قبل الاسلام او بعده وان تقا بعضا بعد الاسلام فهي كتابه فاسدة باقيا
ان كان الله وان اشرافا قبل قبضهم اطلنا انكابه ونصيحته في الميز في دار الحرب ودار الاسلام
فان دخلت ارضا منبذ اليه لم يتصرف اليها كملها الا ان يترا لها اليه فان كانت صحيحة الزمها حكمها
وان جاء وقد قهر احداهما صاحبها بطلت انكابه لان دار الكفر دار قهر ابا حرة من قهر صاحبه
ولو حرا قهر احداهما ملكه وان دخل من غير قهر من احداهما الاخر في دار الاسلام لم يطل ويتق
بقوله كما يتك على كذا مع قوله وان لم يطل فاذ ادبت الي فانت حر ولا يقع الا بعض من مباح يصح
السلم فيه من غير اي موقت فحين فاكس يعلم لكل اجل بخم قسطه ومدة شراوت او لا فلا يقع حالة
ولا على عبد مطلق ولا ثوبت التحمين ساعتين ونحو ذلك بغير ماله وقع في القدرة على الكسب
صوبه في الاضاف وان كان ظاهرا كلام الاصح بخله وتقي على خدعة مفرقة من غير مدبر
فاكس كان يكره في اول المحرم على خدعة منه وحره في رجب او على خياطة كسب وبنا حايطة عينها
وكذا لو قال ان تخدمني هذا الشهر وخياطة كذا اعقبك الشهر او على ان تخدمني شهر من وقتي هذا
وشهر عقب هذا الشهر وان كان به على خدعة شهر معين او سنة معينة لم يبيع لانه بخم واحد ويقع
على خدعة وماله قد تمت الخدعة او تخرت ان كان المال مؤجلا ولو الى انكاشها بخلاف الخدعة
فانه لا يشرط ثباتها واذا كانت العبد ولد حال فانه لسيد ه الا ان يكره المالك فان كانت
له سر به ان جوز لنا للعبد التسري او ولد له منها فهو لسيد ه واذا ادعى ماكو بته عليه فقبضه
السيد او وليه او ابيه او غيره منه عتق لا قبل الادى ولا لبراء وان كان بته على دنا بغير ثبارة من دراهم او بالعكس
لم يقع البراءة الا بقدر ذلك من مالي عتق فلو كان في ملكه ما يردى فهو عبدا ما بقي عليه درهم
فان ابراءه بعض ورثته من حقه منها وكان موثرا عتق عليه كله وما فضل في يده بعد الاداء
له فان مات او قتل لو كان انقضى السيد قبل الاداء فطلعت القسمة ان كانت به ومات عبدا وكان
ما في يده لسيد ه وان تجل ما عليه قبل حمله لزم سيد ه اخذ عتق ان لم يكن فيه ضرر فلو لم ي
جعله الامام في بيت المال ثم اداه الى السيد وقد حمله وحكم بقتل المالك في الحال واذا كانت عليه على
جس كدنا بته ودراهم او عرض لم يلزم منه قبض غيره واذا ادعى العوض وعتق فبان له العوض جميعا
لله ارشده او عرضة ان رده ولم يطل عتقه واذا حضر مال انكابه فقال السيد هذا احرام او عتق
فان اقر به المالك بته او ثبت بيمينه لم يلزم السيد بقوله ولا يجوز له وكذا نكل نفقة الزوج وصداقها
وكذا حقا وعوض في عقد فان انكر ولم يكن السيد بينه فقول العبد مع يمينه ثم يجب اخذ دية بعتق فان
نكل عن اليمين لم يلزم السيد بقوله وان حلف قبل السيد اما ان يقبضه واما ان يتره ليعتق فان قبضه
وكان قائم كتابته عتق العبد ولم يمنع السيد من التصرف فيه ان لم يبر به لاحد وعليه اتمه فيما بينه وبين
البر وان ادعى انه عتق من فلان لزمه دفعه اليه فان ابراءه من مال انكابه لم يلزمه قبضه لانه
لم يبيع له عليه حقا وان لم يبر به ولم يقبضه كان له دفع ذلك الى المالك لينوب اليه في قبضه ما عتق
ويقتل العبد ولا بأس ان يجعل المالك سيدا ويبيع عنه بعض كتابته وان استغنى على زيادة
الاخذ والد ين لم يجز واذا ادعى السيد مال انكابه ظاهرا فقال له السيد انت حر او قال هذا
حرم بان العوض مستحق لم يفتق بذكره فلو ادعى المالك بته ان السيد قصد بذكره عتقه وانكر السيد
فانكسر قول السيد **فصل** وعكس المالك بته نفع نفسه وكسبه والاقرار وكل يعرف يصح ماله

وهو عقد التزويج وهو صيغة في العقد هي زافي الوطى والمعقود عليه منفعة الاستمتاع لا ملكية
حين لم ينل له شهوة ولا يفي الزنا ولو فقيرا واستفاد به افضل من التخلي لغيره العباد ونياح
لما لا شهوة له ويجب على من يفي الزنا من رجل وامرأة على اوطان وتقدم حيثما على حج واجب
مضا ولا يكتفي في الواجب بمرة واحدة بل يكون في جميع العود لا يكتفي بالعقد الاستمتاع ويجوز في شهوة
ومن امرأة به والمدة او احد من مال احد امرأة ان يتزوج قال كني وليس لها الزامه في الحج
من لا يريد فلا يكون عاتقا ككل ما لا يريد ويجب بالذم وليس له ان يتزوج ولا يترك زوجته ولا
يتبرأ ان كانت به ارحم الا لضرورة ويصح النكاح ولو في غير الضرورة ويجب عليه ولا يتزوج
منهم وسيجب نكاح دينه ولورده ان يكون مصلحتهم في نكاح الكلب ارجح من بيت معدون بالدين
والقنا عن حسيه وهي النسب اية طيبة الاصل لا يثبت زنا ولا يقطع ومن لا يعرف ابوها وان تكون
جميلة اجنبية ذات عقل لا حقا ولا يدين على واحدة ان حصل بها الاغتاف وسين وقال الاكثر
يباح لورده بعد الخط لمن اراد خطبه امرأة وغلب على ظنه اجابته وكبره ويناصل المحاسن
ولو بلا اذن ولعله اولى ان امن الشهوة الى ما يظهر منها غلبا كوجه ورقبه ويد وتقدم فان لم
يتيسر له النظر او كرهه بعد امرأة شاملا لم ينعها له ونظر المرأة الى الرجل اذا عزم
على نكاحه لا ينعجب منه ما يعجب منها قال بن الجوزي في كتاب احكام النساء وسيجب لمن اراد
ان يزوجه ابنته ان ينظر لها شاملا باستحسن الصورة ولا يزوجها ذمها وهو البتة وباقي ابائ
بعده وعلى من استشهده في خاطب او خطوبه ان يدركها من مسامحة وعندها ولا يكون عليه
حرمه اذا قصد به النكاح فان استشير في امر نفسه بينه كقول له عند عي كني وخلقي شديدا
يخفى ولا يصلح من النساء من طال لبيها مع زوج ومن التفتيل ان يتزوج كني صبي ويحل
المرأة من مائة النساء فانهن يفسدن عليه والاولى ان لا يسكن بها عند اهله ولا
يدخل بيته مراها ولا ياذن لها في الزوج ولرجل نظر ذكرا ورأسه وساقه من الامة المتامة
وهي المطلوب سزاوها وكذا الامة غير المتامة وهو اصوب في التنقيح ومن ذوات
مصارمة وهذا من حرم عليه على الشاهد بنسب او سبب صراح كرسى الانسا النبي صلى الله
عليه وسلم فلا وتقدم في الحج منظر الامام المن في بها وابنتها لان تحريم سبب محرم
وكذا المحرمات باللعان وبنت الموطوءة وبجبهة وامها ولا تسافر المسلمة مع ايها الكافر لانه
ليس محرما لها في السفر نصا وان كانت الامة جميلة وحبيبة الفتنة بها حرم النظر اليها
كالغلام الامرد الذي تحشى الفتنة بنظره ونص ان الجميلة التي تقرب ولعبد لا يعضض ومفكر
وامن الموفق بل حظر ذلك من مولاته وكذا اعز اولي الاربع وهو من لا شهوة له ككثير
وكثير ومختك ومن ذهبت شهوته لم يرض لا يزوج برقة وينظر حين لا شهوة كسجود وبها
الى غير عورة ملاءة ويحرم نظر حضي وصحوب الى اجنبية نضا كالحمل ولما هذا نظر مشهود
عليها تحلا واداء عند المطالبة فيه تكون السادة وائمة على عينها ونفسه وكثيرا مع
الحاجة وكذا امن بها في بيع واجارة ويؤخذ ذلك ولطبيب نظر وليس ما يدعو الى اجرة
الى نظرها وليس حتى ذمها وباطنه ولكن مع حضور محرم او زوج وسير منها ما عدا موضع
الحاجة ومكلم من يله خلاصة مريض او مريض في وضوء واستنجاء وعندها والتحليها
من عرق او حرق وتخرجه وكذا الرجل عانة من لا يحسن حلق عانة نضا ولحيه صبي
عنه ذي شهوة نظر ما عرق السرة وتحت الركبة وذو الشهوة وبنت تسع كذا يحرم وما
له النظر لا يحرم البروز له ولا يحرم النظر الى عورة الطفل والطفلة قبل الجمع ولا مكسها نصا

ولا يجب سترها مع امن الشهوة ولا يجب الاستئذان منه في ستر المرأة مع الرجل ومع المرأة مع
الرجل ولا يجب سترها مع الرجل ولو امره نظر ما عرق السرة وتحت الركبة وحشي مكس في النظر اليه
كالمرأة ونظره الى رجل كنظر امرأة اليه ويظهر الى امرأة كنظر رجل اليها ويجوز النظر الى
الغلام لغير شهوة ما لم يحفل اذا راها في حرم اذا كان صبيما ويحرم النظر الى احد منهم بشهوة
او حشوا نصا وكس كنظر واولى ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر ولا يجوز النظر الى عورة الاجنبية
مصد او يحرم نظر شعرها لا البياض وتقدم في السواك وصورتها ليس بعورة ويحرم التلذذ به
ولو بقاءة ويحرم النظر مع شهوة تحديق مسمى في ودابة يستشبهها ولا ينع عنها وكذا الخلوة
بها ولورثتها ويحرم الخلوة لعنه حرم على الكمل مطلقا كخلوته باجنبية فاكش وخلوة اجاب بها
ويحرم جيران يستشبه المرأة او تستشبه كالفرد وقال كني الخلوة بامر حسن ومضا جفته
كالمرأة ولو لمصلحة تعليم وتأديب والمفكر هو ليد عند من يعاين كذا كذا ملعون ديوك ومن
عرف بجنتهم ومعارضة بينهم منع من تعليمهم وقال احد لرجل معه غلام جميل هذا ابن اخي
الذي ارى كذا الا يحكي معك في طريق وكذا احد مصافح النساء وسدد ايضا حتى لم يجر وجرة
لوالد وجوز اخذ يد عجز وشوها ولا بأس للقادم من سفر بتقبيل ذات المحارم اذا لم يخف
على نفسه لكن لا يفعل على الغم ابا الجبهة والراس والكل واحد من الزوجين نظر جميع بدن
الاخر وكسها كراهم حتى النجس قال القاضي يجوز تقبيل مخرج المرأة قبل الجماع وكثيره
بعد وكذا السيد مع امته المذمومة والوكنية وكبره ثم رجلين او امرأتين او امرأتين
معتدين تحت ثوب واحد او في واحد قال في المسوق ما لم يكن بينهما ثوب وان كان
احدهما ذكرا غير زوج ومسيه وحرم مع امرء او ابغ الاخرة عشر سنين ذكورا كانا
او انثى او انثى او ذكورا فرق بينهم في المضاجع فيحصل لكل واحد منهم فداشا واحدا
الى ما عرق السرة وتحت الركبة قال في التحجب وعنده وكثيره النظر الى عورة نفسه **فصل**
في حرم التعريج وهو ما لا يحتمل غير النكاح خطبة معتدة باين الا لزوجه تحله ويحرم
تقريب وهو ما يفهم منه النكاح مع احتمال عثرة خطبة رجعية ويجوز في عدة الوفاة
واباين بطلاق ثلاث وبغير الثلاث ويعني لعنه وعيب وهي في الجواب كهي منها جلد ويحرم
والعقد يعني ان يقول اني مثلك لا عيب ولا تقربيني بنفسك فاذا انقضت عدتك فاف
عليكيني وما استبده ذلك مما يدل على رغبته فيها وتحريم ما يدع عنك وان قضى شيء كان
ومحذ كذا فان صرح بالخطبة او عرض في موضع يحرم مان فيه ثم تزوج بعد طهارتها صح نكاحه
ولا يحل لرجل ان يخطب على خطبة مسلم لا كاف ولا ينعها ان احبب نصرانيا او نصرانيا
ان علم فان فعل صح العقد كخطبة في عدة بخلاف البيع فان لم يعلم احبب ام لا اورد ولو بعد
الاجابة او لم تكن اليه او اذن له او سكنت عنده او كان قد عرض لها في عدة وتركة الخطبة جائز
ولا يكره للولي ولا للمرأة الرجوع عن الاجابة لغرض وبلا عن حد كبره واستد منه تحريم
من مريض له ولي الا امره على الصدقات او غيرهما يستحقه فيجي من يراه او يترعه منه والسوق بل
في الرد والا اجابة عليه ان لم تكن مجبرة ولا منع الاولي لكن لو كرهت المجاب واختارت غيره
وعينه سقط حكم اجابة وليس لان اختيارها مقدم على اختياره قال كني ولو خطبت المرأة
هو الخطب ونظر الاولي ان خطبه امرأة او وليها بعد ان خطب هو امرأة فان هذا ابتداء للمخطوب

الحسين عليه السلام
 العظمى للبركة والبركة
 شريف ويزيد محمد شرفه

في الموصفين كما ان ذلك انما هو الذي طلب وهذا اعترافه البيوع على بيع احبته قبل انعقاد العقد وذلك
 كله ينبغي ان يكون حراما انتهى والسعي من الاب لا يتم في التزوج واختيار الاكفاء غير مكره
 لفعله ولو اذنت لوليها ان يزوج من رجل بعينه قبل عدم بيعه احبته المسلم خطيبته ام لا لان
ويجب عقد النكاح في الجدة مسأله بعد خطبة ابن مسعود خطبته الى قدا وعيزة قبل الا
 يجاب والقبول وكان احدا اذا حضر عقد نكاح ولم يخطب فيه بها قام وتركه وليست واجبه **والى**
ان الجدة محرمه وشعيرة ونسبته ومفرد بالله من سائر ذواتنا ونسبنا ونسبنا ذواتنا من بعد
 الله فلا مصل له ومن يهمل فلا هادي له **والله** ان لا اله الا الله **والله** ان لا اله الا الله **والله** ان لا اله الا الله
 وبقرات تلك ايات الله حوتها لا تسمى الا وانتم مسلمون اتفق الله الذي سئلوا به والارحام
 ان الله كان عليكم رقيبا اتفق الله وتولوا ولا سند بها يصحكم انما لكم وفيكم لكم ومن نطق الله
 ورسوله فقد خالف قضا عظمي **وبعد** فان الله اصبر لنكاح ونسب عن السفايح فقال محمد او امر
 وانكحوا الا باهي حكمه والصالحين من عبادكم الاله ويجزي من ذلك ان يشهد ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم والمسيح خطبة واحدة لا اثنان احدهما من الزوج قبل موته ويوجب ضرب الدف و
 المصوت في الاملاك حتى يشهدوا بغيره قبل احد ما الصوت قال يتكلم ويحدث وسيل اظهار
 النكاح وبما في آخر الرقعة وان يقال للمنفذ زوج باركة الله لكم وعليكم وجميع بينكم في حيزه عانته
 وان يقول اذ انزلت اليه الامم في اسماكم حيزها وخبر ما جعلتها عليه واعوذ بك من شرها
فصل في النبي صلى الله عليه وسلم في واجبات الوتر وهو قيام الليل او غيره احتيا لان الاظهر
 وصاحات وكلمات قاله احد فالواجبات الوتر وهو قيام الليل او غيره احتيا لان الاظهر
 اثباتي والسرارة لكل صلاة والا حيزه ورقتها النحر وفي الرعاية والضي وعظمه يعني قيام الليل
 ولم ينسخ وان يحسب مشاورة بين فراقه والاتا صفة معه والكار المكنة اذ اراده على كل المشاورة
 في الامر مع اهله واصحابه ومصابرة العدو الكتيب للوعد بالنصر وجمع الرمن بالعين و
 الاشارة بهاد صنع شرع لامة الحرب اذ البسها حتى يلقى العدو وامسكرك من ركعت نكاحه ومن
 السحر والخط وتعلمها ومن نكاح الكتابة كالا صفة ومن اكل الصدقة ولو تطوعا او غيره ما كرم
 والذكرة مع حد ابته وبها بنوها ثم وبها المطلب وقال القاضي في حق له تعالى انا احللكم الزنا
 الاله تدل على ان من لم يهاجر معه لم يحل له وكان لا يصح ان لا على من صلات وعليه دين ولا وناه له
 كانه ممنوع منه الا مع ضمان وبما في ذلك لاصح به في الصلاة عليه ثم نسخ المنع وكان اخر يصلي عليه ولا
 ضمان ويؤذي دينه من عنده وفي كل صلاه لا يمنع من الاركة وفي عمن المساء لا يرك ولا يقتل
 بالاجماع وايضا له ان يتردد في عدي عدي وفي الرقعة كان له ان يتردد في عدي عدي الى ان
 انزل الله تعالى لا يحل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواجه انتهى ثم نسخ نكح
 الاله لرسول الله صلى الله عليه وسلم بترك التزوج عليهن فقال تعالى انا احللكم الزنا
 ائتوا جود هذه الاله وله التزوج بلا ولي وبلا شهود وبلا مهر وبلفظ الهبة وتحت له المدة بشرط
 الله كن يثب واذا تزوج بلفظ الهبة لا يجب مهر بالعقد ولا بالدخول وله ان يتردد في زمن
 الاحرام وان يرد في الاحرام بلفظ الهبة لا يجب مهر بالعقد ولا بالدخول وله ان يتردد في زمن
 يتولى طر في العقد وان كانت خلية ورغب فيها وجبت عليها الاجابة وحرم على غيره خطبتها وايضا
 له الدخول في الصوم وحسن النية وان لم يجزى من الصلح من المعظم ولا يكره كذا
 ويحرمها وايضا له دخول مكة بلا احرام والمقاتل فيها ساعد ولد اخذ الماء من العطشان وان
 يتكلم بغير احدي الكلاك نضا وجعلت تركته صدقة فلا يرك وفي عمن المسكيل يباح له ملكه

اليمين مسلمة كانت او مشركه واكرم بان جعل خاتم الانبياء وخير الخلق واهم افضل الامم و
 جعلت شدا على الامم بتبليغ الرسل اليهم واصحابهم خير القرون واهم معصومة على من الاجتمعت
 على الضلالة واجماعهم وهم وينسخ بشرعهم الشرايع ولا تنسخ بشرعهم جعل كتابه معجزة ومحفظة
 عن التبدل ولو ادعى عليه احوال على حق كان القول قوله بغير حجة وظاهر كلامهم في وجوب
 القسم والتسوية بين الزوجات كغيره وظاهر كلام ابن الجوزي انه غير واجب وجعل اول
 بالكر منين من انفسهم ولين لم كل احد ان يقسم بنفسه وماله فله طلب ذلك وان حجب اكثر من
 نفسه وماله وولده والناس اجمعين وحرم على غيره زوجه بعد موته وهن ازواجه في
 الدنيا والاخرة وجعلت اهراسات الموته في حقهم النكاح ووجوب احكامهم وظاهر
 وحقهم عتق من ولا يتعدى حقهم نكاحهم الى قدا ابنتهم اجابا وجعلت نسا ابنتهم وعتاقهن
 منعقبا ولا يحل ان يسألن نكاحا الا من وراء حجاب ويجوز ان يسألن غيرهن مسأله فله واولاد
 بناتهن يسألن اليه دون اولاد بنات غيره والخمس من طاهر منه وطهر طاهر بعد موته بلا نزع
 بين العلى ولم يكن له في في النكاح ولا في غيره من النكاح ولا في غيره من النكاح ولا في غيره من النكاح
 انكاه وسأوى الانبياء في معجزاتهم وافترقا بالقرآن والثاني وجعلت له ولا منه الارض مسجد
 وزايتها طهورا ونظرا بالعب هيرة شرب وبعث الى الناس كانه واعطى السقا عنة العظمى والتمام
 الحمد ومعجزاته باقية الى يوم القيامة وينبع الماء من بين اصابعه بركة من الله تعالى حلت في الماء
 لوضعه اصابعه فيه فحمل ينور ويخرج من بين اصابعه لا انه يخرج من نفس اللحم والدم كما ظن بعض
 الجهال قاله في الهدي ومن دعاه وهو يصلي وجب عليه قطعا واجابته وتطوعه بالصلة قاعدا
 كقطعه قايما في الاجر وقال القتال على النصف كغيره وكل من له القضا يعلم وهو سيد ولد آدم
 واول من تنشق عنه الارض واول شافع واول حشفع واول من يرفع يده في باب الجنة وهو اكثر الانبياء
 نبيا واعطى جوامع الحكم وصفوا صفة في الصلاة كصفوف الملايكه ولا يحل لاحد ان يرفع صوته فوق
 صوته ولا ان يناديه من وراء الحجاب ولا ان يناديه باسمه فيقول يا محمد بل يقول يا رسول الله
 يا نبي الله وخطيب في الصلاة يقول محمد عليك اية الكني ورحمة الله وبركاته ولو خاطب فحوا
 غيره بطلت صلاته وخاطب ابيليس باللعنة في صلاة ته يقول لعنة الله عليه ولم يطلد وكانت
 القدية حلالا له لا خلاف غيره من صلاة الا صور فلا يحل لهم طهيرة رجاياهم ومن رآه في المنام
 قد رآه حقا لان الشيطان لا يتيك به وكان لا يتكأب وعرض عليه الخلق كلهم من آدم الى من
 بعده كلهم آدم الاسماء كل شيء ويلفه سلام الناس بعد موته وانكذب عليه ليس ككذب على
 غيره ومن كذب متعمدا لم ينزل من النار ومن كذب عيناك ولا ينال قلبه فلا تقص بوضعه ولو
 مضطجعا ويؤذي من خلفه لم يؤذي اصاحبه روية بالعين حقيقة نضا والدفن في البستان يختص به
 ليل لا يتخذ قبره مسجد او زياره قبره مستحب للرجال والنساء وخص بصلاة ركعتين بعد العصر ولم
 تكمل ان يسدي ليعطى اكثر وله ان يقضي وهو عقيب ان وان يقضي فله ويحكم لنفسه وولده
 ويشهد لنفسه وولده ويقتل سادة من يكره له صلى الله عليه وسلم **باب اركان النكاح**
وشروطه او كانه الزوجان الخ ليمان عن الكوانع والايجاب والقبول ولا ينقض الا بهما مرتين
 الا يجاب اولاه وهو اللفظ الصادر من قبل الولي او من يقوم مقامه ثم القول بعدة وهو اللفظ
 الصادر من قبل الزوج او من يقوم مقامه ولا يصح ايجاب من يحسن العديم الا بلفظ النكح
 او زوجت ولكن ملكها او بعضها لا خراعتها وجعلت عتقا صداقها ونحوه ولا يحصل قبول
 لمن عيشها الا بقبول تزويجها او نكاحها او قبيل هذه النكاح او هذا التزوج او تزويجها

او زوجت هذا النكاح او قبلت فقط او تزوجت او قال الخاطب المولى ان زوجت فقال نعم وقال للمزوج
اقبلت فقال نعم واخبر المولى وحكيه وجمع الفقاه بغير العبدية لم يحسنه وقال حكيه ايضا في عقد
بما عده الناس نكاحا باي لغة كان وان شئت كل عقد وان شرط بين الناس ما عده هو شرطاً في
لا سيما بقرن حدودها تارة بالسرعة وتارة باللفظ وتارة بالعرف وكذلك العقد انتهى فان كان
احد المتقارفين حزيناً للعبدية دون الاخر اقل الذي حزيناً للعبدية به والآخر باي بلسانه فان كان
كل منهما لا يحسن لسان الاخر ترجم بينهما لغة يعرف اللسان فيها ولا بعد ان يعرف الشك هذان
اللسانين المتقارفين باي حكم توفى في العقد ويصح ايحى بغيره ويحتمل ما يشاء من غير
يفرضها صاحبها والكسوف او بينه فضلاً من انما در على النطق ولا من اخرج لا فقه الكسوف
فان قد علم على نفسه ما لم يحسنها بالعبدية لم يلزمه وكذا معناه في النكاح لساناً ولو قال المولى
للمتزوجة زوجتك فلانة بفتح التاء او جملها باللفظ صح لانه عارف وان اوجب النكاح لم يحسن
او اعني عليه قبل التحويل بطل العقد كونه نصاً لان نام ولا يصح تفكيك النكاح على شرط مستقبل
كقولهم ان وصفت زوجتي جارية فقد تزوجتك او زوجتك ما يحسنها او من في هذه الدار
وهي لا يعلم ما فيها بخلاف الشرط الحاضرة والماضية صحت قوله زوجتك هذا المولود وان
كان انثى او زوجتك ابنتي ان كانت عذراً قد انقضت او ان كنت ولياً وهما يعلمان ذلك فانه
يصح وكذا ان قلنا بمعية الله او قال زوجتك ابنتي ان نكحت فقال قد نكحت وقبلت فيصح قال
ابن ابي رجب واذا وجد الايجاب والتحويل انعقد النكاح ولو كان المولى في بعض ايام
عليه قبل ان يتزوج بلفظ الهبة وتقدم في ايجاب قبله وان تقدم التحويل الايجاب كقولهم تزوجت
ابنتك او زوجتي بنتك لم يصح نصاً وان تزوجها عنه صح ما دام في المحكم لم يثبت خلافاً
بلفظهم عرفاً وان تفرق قبله بطل الايجاب وان اختلف لفظ الايجاب والتحويل فقال المولى زوجتك
فقال المتزوج قبلت هذا النكاح او بالعكس صح ولا يثبت الجارية في النكاح وسواء في ذلك خيار
المجلس وخيار الشرط **فصل** في شرطه خمسة احدها يقين انه زوجت فلا يصح زوجتك
ابنتي وله بنات حتى عيها بان يكثر اليها او يسميها او ينفق بها تحمين به عن غيرها كقولهم اكبر
او الصغرى او الرسل او البهائم فان سماها مع ذلك كان تأكيداً ولو لم يكن له الا واحدة صح ولو
سماها بغير اسمها وكذا لو سماها بغير اسمها وان سماها باسمها او بغيرها ولو يثبت
بنتي لم يصح وكذا له بنتان عايشة وتاخره فقال زوجتك بنتي عايشة وقبلت في ايجاب
فأخذه وان سماها في العقد غير من خطبه قبل بطلان الخطوب لم يصح ولو رخص بعد علمه بالثالث
كان قد اصابها وهي جاهله بالمال او التحريم فلها الصداق يرجع به على وليها قال احمد لان عمره
وتحريم اليه التي خطبه بالصداق الاول يعني بعقد جديد بعد الفضا عدة التي اصابها ان كانت
عنه حرم الجمع بينهما وان كانت ولدت منه بحد الولد وان علمت انها ليست زوجته وانما حرمه
عليه وامكنته من نفسه في زانية لا صداق لها **الثاني** رضاها او رضا فتوم مقامها فان لم
يرضاها او احدهما لم يصح كمن تزوج بغيره الصغير والمجرب ولو باعقبت بغير اموالهم
عقبا بغير النكاح بمهر المثل وعذره ولو كرها وليس لهم خيار اذا بلغوا وتزوج بنات الابكار
ولو بعد البلوغ وشبه لهما دون تسع سنين بغير اذنهم وليس ذلك للجد ويسمى استئذاناً بغير اذن
لها وامها بنفسه او بنسوة كانت ينظر ما في نفسه لهما وامها بذلك او لى واذا تزوج ابنة الصغير با
مراة واحدة وبأكثر ان راي فيه مصلحة وصية اجبراً اخذت بتعيين بنت سبع كفى الا بغيره
المجبر فان امتنع من تزويجه من عينته فهو على مثل سقطت ولايته ومن تخلف في بعض الاحيان

ان عقله يسر ساهم او من يرضى من جوارح الرضا لم يصح تزويجه الا باذنه وليس للاب تزويج ابنته باللفظ
العاقلة بغير اذنه الا ان يكون سفيهاً وكانا اصله له ولم يتحول النكاح لابنة الصغير والمجرب لم يصح قبول
صغير النكاح باذن ابيه نصاً لا لغيره ولا للمجرب ولا للمجرب ولا للمجرب ولا للمجرب ولا للمجرب ولا للمجرب
الا بكار والشيب الامانة ولو كان نصف الامانة حرم بمثلها ما كان الدوق اجبارها ويقتضى اذنها
واذن ما كان البقية كامة لا شئ ويقتول كل منهما تزويجه ولا يقول زوجتك بغير اذن ابيه
عبد الصغير ولو مجنوناً لا يحسنه الا بكار ولا يجوز لسائر الاولياء تزويج كبره الا باذنه الا
المجرب فلم يصح تزويجه اذ اخبر منها المكيل الى الرجل لو يفت ذلك من كلامه وشبهه كذا الحال
مها اليهم وخوفاً وكذا ان قال اهل الطب ان علمتها تزول بتزويجه ولو لم يكن لها ولي الا انهم
زوجها وان احتاج الصغير العاقل او المجنون المطلق ابلغ الى النكاح في جبة النكاح او غيره
زوجها الحاكم بعد الاب والوصي ولا عليك ذلك بقية الاولياء وان لم يحجبها اليه فليس له تزويجها
وليس لسائب الاولياء تزويج صغيرة لها دون تسع بحال ولا للمولى لم تزويجها خلافاً لما في الفرع
فانه لم يفت عليه ولهم تزويج بنت سبع فاكبر باذنها او زوجها او صبي صغير نصاً واذا نكح الشيب
الكلام وهي من وطئت في الفرج بالزنا حال ولو بزنا وحيداً كذا بالشبهة وعادت البكارة
لم يزل حكم النكاح به واذا نكح الصبيات تزويجها بخلاف الاب وان نكحت او نكحت فمكنتها ونطقها
بلغ فان اذنت فلا كلام وان لم تاذن استحب ان لا يجبرها وزوال النكاح باصبع او بغيره او بغيره
وعذره لا يغير صفة الاستئذان وكذا وحلي دبره ويقتضى الاستئذان ستمية الزوج على وجه
نكح معقبتها به ولا بشرط ستمية المهر ولا الشبهة بخلافها عن الموانع الشرعية ولا الاشياء
على اذنها والا حياط الاشياء دون اذنها وانكحت صدقت قبل الدخول لا بعدة و
ان ادعت الاذن فانكر ورثته صدقت ومن ادعى نكاح امرأة لم يثبت له لم يحل له الا
بعده جدي فان اقر المولى حكماً وكان صبيها اجبارها صح اقراره والا فلا **فصل الثالث**
الولي فلا نكاح الابوي فلو تزوجت نفسها او غيرها او نكحت غير وليها في تزويجها ولو باذنه وليس
فيها لم يصح وان حكم بغيره حاكم او كان المولى لعقده حاكماً لم ينقض وكذا سائب الا كنهه الناس
كل حكم بالسفينة بخلافه وجب امتناعاً من زوجها بشرط نطقها به ولو نكح ان كانت غير محجورة
عليها والا فزوج امتها وليها في حاله ان كان الخاطب تزويجها وكذا نكح في احد ابنة الصغير
ويجبرها من جيب سيدتها ويرجع معتقاً عصمتها المعتقة من النسب فان عدم فاقرب وليها لغيره
المعتقة باذنها فان اجتمع ابن المعتقة وابوها فالابن اولى ولا اذن لسيدتها واصل الناس بنكاح
المدة من المولى روم ابوها بامه وان علا واولى الاجداد اقر بهم نكاح ابنتها لم يندوان سفك
لم اخرها لابويها لم لا يبيها بغيرها كذا وان تزولوا لم العلم لا بدين لم لا بغيرها كذا وان
تزوجوا اقرت العصبات على ترتيب الميراث واذا اكلت ابنتهم احد هما اخ لام فكاخ لا بدين واخ
لاب لم المولى المنعم لم اقرت عصباته ويقدم هذا ابنته وان نزل على ابنته لم لا سلطان وهو
الامام او الحاكم او من فوض اليه ولو من بفاة اذا استولوا على بلد ومن حكم النكاح وهو صالح الحكم
لحكم ولا ولاية لغيره المعصيات هذا الاقارب كالاخ من الام والخال وعم الام وابيها وخوهم ولا
من اسلمت على يده فان عدم الولي مطلقاً او عطلت زوجها ذك ذلك المكان كولي البلد
او كبرى وامير القاطن وخوفاً فان قد رز وجها عدل باذنها قال احمد في دفعتان قد يراي رئيسها
يزوج من لا ولي لها اذا احتاط لها في الكفو والمهر اذا لم يكن في الرضا قاض وان كان في البلد
حاكماً والى التزويج الا بظلم كظلم جعل لا يستحقه صار وجوده كعدمه وولي امه ولو اقرت سيدتها

قال المولى
المولى

او بواحدة منهما او لم يدخل بواحدة فان كان لم يدخل بهما فعليه لاحد منهما نصف المهر بقدر ما
عليه وله ان يعتد على احديهما في الحال بعد فراق الاخرى وان كان دخل باحديهما اقرع بينهما
فان وقعت الغرة لغير المصاهرة فلها نصف المهر والمصاهرة وان وقعت للمصاهرة فلا شيء
للاخرى والمصاهرة المسماة جميعه وله نكاح من شئت عصبها فان نكح المصاهرة فله ذلك في الحال وان
اراد نكاح الاخرى لم يجز حتى تنقضي عدة المصاهرة وان كان دخل بهما واصدا بهما فلا حد بينهما
المسمى وللأخرى مهر المثل يعتد به بينهما وليس له نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة
الاخرى وان ولدت منه احديهما او كلاهما فالنسب لاحد به ولا يحرم الجمع بين اخت رجل
من ابية واخته من امه ولو في عقد واحد ولا بين من كانت زوجته رجل وابنته من غيرها
وكيفه بين بنتي عمه او عمتيه او بنتي خالته او بنتي خالتها او بنت عمه وبنت عمتها او بنت خاله
وبنت خالته ولو كان لرجلين بنتان لكل رجل بنت ووطي احداهما فالحق ولد بهما بهما فزوج
رجل بالامه وبالسنتين فقد تزوج ام رجل واخوته وان استترى اخته امراة او
عمته او خالتها صح ولم يحل له وطئها حتى يطلق امراة وتنتهي عدتها ووطي الرجل
ملكه وان استترى جارية ووطي احد له سري اخته وعمته وخالتها يحل له سري المقتدة
والمنزوجة وان استترى من حرم الجمع بينهما في عقد واحد صح وله وطئ احديهما وليس
له الجمع بينهما في الوطئ واما الجمع بالاستمتاع بمقتدات الوطئ فيكده ولا يحرم قاله ابن
عقيل فان وطئ احداهما فليس له وطئ الاخرى حتى يحرم المدة طوة على نفسه بغير اذن زوج
بعد استبراء أيها وانزله ملكه ولد يبيع ويحرمه للمأجور قاله شيخنا وابن رجب ويعلم انها
ليست بحاملا ولا يكفي استبراءها بدون زوال ملكها ولا تحريمها ولا زوال ملكها بدون
استبراء ولا كتابتها ولا رهنها ولا بيعها بشرط خيار ومملكه هبتها لمن يملك استبراءها
من كبتها ولو لولد فلا خلاف ووطئها واحدة بعد واحدة فوطئ احدى بنتي محرم لاحد منهما
لانه ان يمسك عنهما حتى يحرم احديهما ويبقى بينهما فان عادت الى ملكه ولو تهدوا في الباقية
لم يجب واحدة منهما حتى يحرم الاخرى قال ابن رجب انه هذا ان لم يجب استبراء فان وجب
لم يلزمه ترك اخته فيه ووطئ حسن وان وطئ امراة تزوج اخته لم يصح فان حرمت عليه
لم تزوج الاخت بعد استبراء أيها فان رجعت اليه الامه فالزوجية يجرى لها وحلها باق ولم يلزم
واحدة منهما حتى يحرم عليه الاخرى وان اعتق سريته لم تزوج اخته قبل فراغ مدة
استبراء أيها لم يصح ايضا وله نكاح اربع سواها وان استترى اختين مسلمة ومجوسية
فله وطئ المسلمة وان وطئ امراة بغيره او زنا لم يجز في العدة ان تزوج اخته ولا يطأها
ان كانت تزوجة ايضا ولا يعتد على رابعة ولا يطأها ولا يمنع من نكاح امه في عدة حرة
باين شرطيه فتنته ولو استبهرت اخته باجنبه في باب الطهارة وحرم نكاح موطئة
بشهرته في العدة الاعلى والى ان لم يكن لزوجها عدة من غير ولينسب للمهر ان يجمع بينا اكن
اربعة ولا للمرأة ان تزوج بالكر من رجل وله السري من الاما ولو كتابت بها كتاب من
غير حصر وكان للنبي صلى الله عليه وسلم ان تزوج باي عدد شاء وشيخ محمد بن المنه والاعباد
ان يزوج اكثر من اثنيتين وليس له التمسى وياقي في نفقة المملوكه وكن نصفه حرة اكن
نكاح ثلاث نساء ومنطلق واحدة منهن يجمعهم لم يجز ان تزوج اخرى حتى تنقضي عدتها ولو
كان الطلاق بثلثا وان ماتت جاز في الحال ايضا فلو قال اجنب سني بانتها عدتها في مدتها
افتضاها وها فيها فكن به فله نكاح اخته ووطئها في الظاهر ولا تستط السكنى والثلثة و

منه الولد وتنتط الرجعة **فصل** في المحرمات لعارضه ولتحريم عليه زوجته غيره
والمعتدة والمستبركة منه من وطئ مباح او محرّم او من غير وطئ والمدة بعد العدة بالحل
وتحريم ان ابنة اذ اعلم زناها على الذاني وغيره حتى تنقوب وتنقضي عدتها فان كانت حاصلا
منه لم يحل نكاحها قبل الوضع وقد بشرها ان تزاود عليه فتعتق وقيل بتبنيها كغيرها من
غير مودة واختاره المصنف وعنفية فاذا تابت حل نكاحها للذاني وغيره ولا تستط طرية
الذاني بها اذ انكحها وان زنت امراة ورجل قبل الدخول او بعده لم ينفخ النكاح ولا يطل
الرجل امه اذ اعلم منها بخبر او محرّم مطلقته نكاحا حتى تنكح زوجا غيره وياقي في الرجعة
باب من هذا او محرّم المحرم حتى تحل وتقدم في محظورات الاحرام ولا يحل لمسلمه نكاح كاف
بالحال ولا لمسلم ولو بعد النكاح كافر الا اصابه نساء اهل الكتاب ولو حرمات والاول ان
لا يزوج من سنيهم وتال يخفى نكاحه كذا يحرم بلا حرجه ومنع النبي صلى الله عليه وسلم من
نكاح كتابيه ومن نكاح امه مطلقا واهل الكتاب هم اهل التوراة والابنجيل كاليهود والنصارى
والنصارى ومن وافقهم من الامم فاما المستسك من الكفار بغير ابراهيم وميث وزبور
داود ونبيسا اهل كتاب لا يحل منّا نكاحهم ولا يزوجهم كالمجوس واهل الاوثان وكن احد ابويها
غير كافي ولو اختارت دينه اهل الكتاب وتكاتب نكاح مجوسية ووطئها بمك يمين لا يجزى نكاح
كتابيه نكاحا وتحل سني تغلب ومن في معتاده من نصارى العرب ويهودهم والذموزي
النصيرية والشيعة لا تحل ذبايحهم ولا نكاح نسايتهم ولا ان يتكلموا بالمسلم وليته والمدة
يحرم نكاحها على اي دين كانت ولا يحل لمسلم ولو خطبا او مجوسيا اذ كانت له شهوة يخي في
معها موافقة المحظور بالمعصية نكاح امه مسلم الا ان يخي في عنت الفزونة اما الحجة صحة
اما الحجة فانه مكبر او سمي ونحوهما نكاحا ولا يحد طول النكاح حرة ولو كتابيه بان لا يكون معه
مالا حرة يكفي نكاحها ولا يحد على عنت امه ولو كانت بيد رجل والعصم عنها مع ذلك خير وافضل
وله نكاح ذلك مع صغر وجهه الحرة او عتيبتها او مرضها او كان له مال ولكن لم يزوج
لقبحه وشبهه اوله مال غايب بشرطه فان وجد من يقرضه او رخصت الحرة بتأخير صداقتها
او دون مهر مطلقا او تقرب فكلها بغيرها او بذل له باذل بان يزوج عنه او يهبه او لم يجز
من يزوج الا بالكر من مهر المثل بزيادة يخفى بحاله لم يلزمه والعقل قول في حشوية العنت
وعدم الطول حتى لو كان في يده مال فادعى انه ودعيه او مضاربة قبل قوله ومن بغيرها حرة
اول من امه وصلى تزوج امه ثم ذكر انه كان موسرا حال النكاح او لم يكن يخشى العنت فز
بينهما فان كان قبل الدخول وصدة محسنة فلا حرج وان كان به فله نصفه وان كان بعد الدخول
فعليه المسمى جميعه واذا تزوج الامه ونكح السرة كان ثم ايسر ونكح حرة او زال خوف العنت
او حرة لم يطل نكاحها وان تزوج حرة فلم تقفه ولم يجز طول الحرة اخرى جاز له نكاح امه ولو
جمع بينهما في عقد واحد وكذا الوتر زوج امه فلم تقفه ساع له نكاح ثابته ثم قاله ثم رابعه ولو
في عقد واحد اعلم انه لا ينفذ الا ذلك وتكاتب حرة في ذلك لمسلم ولو له الجميع منهن من رقب
السيد الا ان يشترط الزوج حريته فيكون حرا قاله في الدرر والابن القيم والعبد ومهر ومكاتب
ومعتق بغير نكاح امه ولو فقه عند السلطان ولو على حرة وان جمع بينهما في عقد واحد صح
وليس له نكاح سيدة ولا ام سيدة او سيدة ولا لغيره ان تزوج امه له فيها ملكه ولا امه مكاتبه
ولا امه ولد من النسب دون الرضا ولو كان ملكه كل واحد من امه له نصفه من الامه
ولا لغيره نكاح عبيد ولد لها ولهن ذلك مع رق وللعبد نكاح امه ولدها ويصح نكاح امه من

الثاني واحد او اكثر كما في حريمها وان كان ثلثها عتيقه فلا خيار له والحكم في المدبره وام الولد
المعلق عتيق بصفته كالا مة المختلص والقن وولد ام الولد يتقدم كانه عبد وكذلك ولد المعتق
بعضه ويولد حراً ولهها بقدر ما فيه من الرق وكان كذا كذا المختلص ويهدى له ابوه وصهرها ويهدى
ولدها لها الا ان يكون الغرض منها فلا شيء لها ويكفي كونه امة بهينه فقل لا يحج والده عوي
ولا بابا قدا رها وان حملت المغير ورهبها فضر بها ضارب فالتت جنينها ميتا فلعن الظارب عزة
بشرها ورثته وان كان الضارب اباها لم يردك ولا يجب فداء هذا الولد للسيد وينزق بينهما
ان لم يكن صمد يجوز له النكاح الا ما وان كان صمد يجوز له النكاح فان رضى بالطلاق معها فاولدت
بعد الرضى فهو رقيق وان كان المغير عبد فولد احداً رقيقاً اذ اعتق لثقله بدمه ويرجع
به على من عذره كاصرة بالطلاق غيره بانه لم يملكه ويخرج عليه بالمراسم ايضا ويكره رجوعه
على الغار ان يكون قد شرط له ان لا يحرره ولو لم يتاثر الشرط العقد حتى صح ايهما مخرجها قال
في المصنف والشرح والمحقق الغار صلا ليه الفار ابتداءً فانه كان الفار حسيده ولم يفتق
بذلك فلا شيء له على الزوج وان كانت الا مة تعلق به فميتها وان كان اجنبياً رجع عليه كركبها
وان كان الغار ورثتها وصن وكيلها فالصن ان يمتنعها وان تن وجت حرة ارا مة
رجلا على انه حرا ويقتنه حراً فان عبد اقلها الحيا ر بين النسخ والا مة صلا فانه اختارت
الحرة الا مة فلا وليا لها الا مة اذن عليه كذا في الكفاة وان اختارت النسخ فلا ذك
من غير حاكم كذا في حجة عبد وان عجزها بنسب فبان دونها وكان ذلك صلا بالكتابة فليها
الخيار وان لم يخل بها فلا خيار راسبه ما لو شرطت فقيتها فبان بطلان شرطه وصحة ذلك
صلا لا يقتصر في الكفاة كالجبال وخوفاً فبان قبل صلا فلا خيار لها وكل موضع حكم فيه بفساد
العقد فمقدق بينهما قبل الدخول فلا مهر وبعدة لها مهر المثل وكل موضع نسخ فيه
النكاح مع صحته قبل الدخول فلا مهر وبعدة يجب المسمى **فصل** وان عتقت
الا مة كلها وزوجها حراً وبعضه فلا خيار لها وان كان عبد اقلها النكاح بنسبها بلا حاكم
فاذا قامت اختارت نفسها او مسمى النكاح افسخ ولو قامت فمقتت نفسها ونوت المفا رة كان
كنايه عن النسخ وهو على التخي فان اعتق قبل فسخها او رضى بها بامامهم او امكنة من
وطيها او مباحشاً او تقبيلها طابعه او قبلة يهي وخوفاً مما يدل على الرضى بطل خيارها فان
ادعت الجهد بالعتق وهو صا حياً ر جملته او الجهد بمكة النسخ لم يسمع بطل خيارها ويجوز
للزوج الاقدام على وطئها اذا كانت غير عاكمة ولو بطل الزوج لها عوضاً على النسخ رة جاز
نصاً ولو شرط معتقها عليها دوام النكاح تحت حرا وعبد اذا اعتقها فمقتت لزمها ذلك
فان كانت معتقة او مجنونة فلا خيار لها في الحال وكذا الحيا ر اذا بلغت ستاً وعقت ماله
بطل الزوج قبل ذلك ولا يجب زوجه من وطئها وليس لوليها الا خيار عتقها فان طلقت
قبل ان تختار وقع الطلاق وبطل خيارها ان كان بائناً وان كان رجعي اوعتت المعلقة
الرجعية فلها الخيار فان رضى بها بامامهم بطل خيارها وان فسخت في العدة بنت على ما مضى
منها تمام عدة حرة فان راجعها فلها الفسخ فان فسخت لم يمتد وقت زواجها بقيت معه
بطلقة واحدة وان تزوجها بعد ان عتق رجعت معه على الكلد الطلقتين وصلى اختارت
الفقة بعد الدخول فالمر للسيد وان كان قبله فلا مهر وان اعتق احد الشريكتين وهو مهر
فلا خيار لزوج مدبرة له لا يملكه غيرها ويقتصر ما ية بعدد على ما يتبين مهرها
مات كسيد عتقت ولا نسخ قبل الدخول لئلا يسقط المهر او يتنصف فلا يخرج من الثلث

فندق بعضه فمقتت النسخ فمقتت من كلام المكون اطلق وان عتق الزوجان معا فلا خيار لها
وان عتق العبد ومقتت امه فلا خيار له لان الكفاة لا تقتصر فيه لانيها فلو تزوج امرأة صلا فبان
امه فلا خيار له ولو تزوجت رجلاً صلا فبان عبد اقلها الحيا ر فكذا في الاستدانة ويستحب لمن
له عبد وامه متزوجان فاراد عتقهما ابتداءً بالرجل لئلا يثبت لها عليه خيار **باب العتق**
في النكاح اذا وجدت زوجة زوجها صحيحاً باي مطلق مع الذكر لم يبق منه ما يملك به او اشك فلها
الفسخ في الحال فان امكن وطئها بالباقي فاذا علا وانكرته قبل تولها مع عيبتها وان بان عيبتها لا يملك
الوطي باقراة او بيعة على اقتداره او يتكول له كما ياتي اجل سنة فقل له منذ تزاجته اني لم ينصرب له المدة
ولا ينصرب غيره ولا يقتبر عتقه الا بعد بلوغه ولا يجتنب عتقه عليه صلا ما اعتق له ولو عزل نفسه
او سله حسب عليه فان وطئ فيها والا فلا الفسخ وان وجب قبل الحمل ولو بطلها فلها الخيار من
وقتها فان حال قد علمت اني عتقت قبل ان انكحها فان اقرت او ثبت بهينه فلا يزوج ولا يامرأته
وان علمت انه عتق بعد الدخول فسكتت عن المطالبة لم يملكها بعد فلها ذكك ويؤجل سنة من يوم
تزوجها وان قامت في وقت من الاوقات رضىت به عتقها لم يملكها المطالبة بعد وان لم تقتر فم
تلك بينه ولم يبرع وطئها خلف فان لكل اجل فان اعتقت امه وطئها صرة في القبل ولو في مرض
بغيرها منه الوطي او في حيض وسخه او في حرام او في صبيحة وظاهرة ولو في الردة بطل كونه
عتيقاً وان وطئها في الدهر او في نكاح سابق او وطئ عتقها لم تنال العتق لانها قد نظر او ان
ادعى وطئ بغير تشهد بعد رثتها امراة ثمة اجل والا فوطئ شاة امراة يتن وان لم يشهد بها احد
فالقول قوله وعليه اليمين انه قال ان لثتها وعادته وان شهدت بزوجها لم يزوج عليه العي
وان قامت زالت بغيره وكذا ان اقرت بعتقه وادعى وطئها في المدة وان كانت ثيباً وادعى وطئها
بعد ثبوت عتقه وانكرته فقولها وان ادعى الوطي ابتداءً مع انكار العتق وانكرته فقولها مع عي
فان تلك تقضي بطلانها ويكون في زوال العتق تقييب المدة او قد رها من مطلق مع انكار
وان ادعت زوجها صلا فمقتت عتقه فمقتت له المدة ويكون القول قوله هنا في عدم الوطي ولو كانت
ثيباً وان علم ان عجزه عن الوطي لعرض من صغرا او مرض صرحوا الزوال لم ينصرب له المدة وان كان
كسراً او مرضاً لا يزوج زواجه لم ينصرب له المدة وكل موضع حكم فيه بطل عتقه فان كان في ابتداء
الامر لم ينصرب له مدة وان كان بعد صر بها الفطمت وان كان بعد الفضا ثيباً لم ينصرب له خياره وكل
موضع حكم فيه بدم الوطي فيه حكمه بعينه كالأول **فصل** ويثبت الخيار في فسخ النكاح
بعدم ابرص او جنون ولو افاق فانه اختلفاً في بياض جيسده هل هو بهيق او برص او في علقته
الخد من ذهاب شعر الحجبين هل هو جدام فان كانت للمدعي بينة من اهل الجزة والشقة
فشهد بما قال ثبت قوله والا حلف المتكسر والقول قوله وان اختلفاً في عيوب النساء اريت
النساء الشقات ويثبت قول امرأة واحدة عدل فان شهدت بما قال الزوج والا فالقول قول
المرأة وان زال العقل بعد صر فهو اعما لا يثبت به خياره فان زال المصن وداه به الاعما فهو
كالجنون يثبت به الخيار ويثبت الرق وهو كون الفرج مسدوداً او مصلحاً لا مسلكاً للذكر فيه
وبالجنون والعقل وهو لم يجهت فيه بسدة وقيل القرن عظم او عتده تمنع ولوج الذكر وقيل العقل
رغوة تمنع لذة الوطي ويثبت شيء يخرج من فرج المرأة عيبتها بالادرا التي للرجال في الخصيب
وعلى الاقوال يثبت به الخيار وبأخر اق صابن حسيب وصابن حرج قول وصني وحجهم
الزوج والاستطلاق قول وصني وحجهم عياله في فرج وبأ سورا وصورا وخصا وهو قطع
الخصيتين وسله هو سلهما ووجاه وهو وضهما وكونه خشي غير مسكك واما المسكك فلا يصح

نكاحه ووجد ان احدهما بالآخر عيبا به عيب غيره او مكله الا ان يجد المجهول المراءاة ثلثا فلا ينبغي
ان يشك لهما الخيار قاله الموفق والشا رح وجد وكذا بعد العقد ولو بعد الدخول قاله شيخنا وعلمنا
يدل عليه وهذا لا يرجح بالمهر على احد الا انه لم يحصل عذر ويثبت باستحضار وقوعه في راسه ولم
يرجح منكره فان كان عيبا بالغير فلا خيار له والعقل قول له مع عيبه في عدم علمه وان رضى بعيبه لم يضر
عيبا غيره اخر من غير جنسه فله الخيار فان كان العيب الذي رضى به سيرا فبان كثيرا لمن ظن المهر
في قليل في حصده فبان في كثير منه او زاد بعد العقد فلا خيار له واذا كان الزوج صديقا به
جنونا او جديا ام او برصا فله النسخ في الحال ولا ينتظر وقت امكن الدخول وعلى قيا منه الزوج
اذا كانت صغيرة او جنيته او عفا او قرا **فصل** وخيار العيوب والمهر وطه على الشراعي
لا يستطع الا ان يوجد دلائل على الرضى من قبل او وطي او تمكن مع العلم بالعيب او ياتي بصره ارضي
فان ادعى الجهل بالخيار ومكلمه بجهله فلا يظهر ثبوت النسخ قاله شيخنا وفي العنة لا يستطع بغير قول
ومن نال العيب فلا نسخ ولو كانت عيبا فبان ان لا عيب بطل فسخ واستمر النكاح ولا نسخ
بغير العيوب المذكور كعور وعرج وعي وحسن وطه من وطع به او رجل وكل عيب ينقض الزوج
الاخر منه خلا فلا ينقضه فان شرط الزوج ثلثا او سطرط بكر او جميله وخوفه فبانث بخلافه
فله الخيار وكذا لو شرطت او شرطت جدا فبان عيبا او تقدم في الهب قبله ولو بان عيبا او كان عيبا
ولا ينزل فلا خيار له الا في الوطي لان الاصل الولا يصح فسخ في خيار العيب وخيار الشرط الا في
حكمه فيفسخه او يردده الى اصله الخيار ويصح مع عيبه زوج والاولى مع حصوره والنسخ لا يقتض
عدم الطلاق وله رجعتا بنكاح جديد وتكون عنده على طلاق ثلاث وكذا اسباب النسخ الا في
اللعن فان فسخ قبل الدخول فلا مهر وبعد او بعد خلوها للمسمى ويصح به على من عزم من رجل
وامراءة عاقله وولي وكيل ايها الف بالفرصت بشرط ان يكون عيبا به او عيبا به ولو عاقله وقت
العقد لم يجد نقدي بهم ولا سكن ولا نفقة الا ان يكون عيبا به او عيبا به ولو عاقله وقت
الولي فالاختيار على الولي ومنها ومن الوكيل نصفان بينهما وان اكر الوكي ولو كان حين له رويته
او الوكيل عدم العلم بالعيب ولا يبينه قبل قوله مع عيبه وان ادعت عدم العلم بعيب نفسها واحتمل ذلك
تحكما حكم الولي قاله الزركشي ومكلمه في الرجوع على الفار لو زوج امرأة فادخلها عليه عيبا به
بلحقه الولد وتجرى زوجته بالمهر الاول وتقدم خوله فيها في الهب اركان النكاح وان طلقها قبل
الدخول لم يفسخ علمه ان كان بها عيب فعليه نصف الصداق لا يرجع به وان هات او ماتت قبل العلم
او بعده وتبطل الفسخ فلا الصداق كما مضى ولا يرجع به على احد **فصل** وليس لولي صغير
وصغير وصغيره وصغيره وسيد امته تزويجهما عيبا به او عيبا به ولو كان له يبيع فيهن
مع علمه والاصح وجوب عليه الفسخ اذا علم قاله في المعنى والشرح وسرح ابن حبان والزراري
في شرح الوجيز وغيرهم خلافا لما في كتب نفقة لالولي كبره تن ويجهها عيبا به غير رضاها لانها
تملك الفسخ اذا علمت به بعد العقد وان اختارت نكاحا محبوبا او عفت لم يملك وليا الذي
يعقد نكاحا منها وان اختارت نكاحا محبوبا او عفت ولم او ابرصا فله منها وان علمت العيب
بعد العقد او عفت به لم يملك الولي اجبارها على الفسخ لاطاحة في النكاح لاني دواصر
باب نكاح الكفار حكمه حكم نكاح المسلمين فيما يجب به وتحتج المحرمات وتوقع الطلاق
والظهار والابلاء ووجوب المهر والقسمة والاباحم للزوج الاول والا حصان وعز ذلك فاذا طلق
الكافر ثلاثا لم تنت وجها قبل زوج واصحابه لم يسل لم يبق عليه وان طلق اول من ثلاث لم يسل
مضى عنده على ما بقي من طلاقها وان نكحها كتابي واصحابها حلت لمطقتها ثلاثا سواء كان المطلق

نكاح
الكافر

مسألة او كافر وان طلق الكافر الذي من اصراءه لم يسلها فقلية كرامة الظاهر وتنفذهم على ناسد
نكاحهم وان خالف النكحة المسلمين اذا اعتقدوا في دينهم ولم يرتفعوا اليها فان ارتقا قبل عقده
عقد ناه على حكمنا واما ان ثانيا في انكاحه لم ينعقد هذا لكيفية عقدهم ولا يعتبر له شروط النكحة المسلمين
من الولي والسند وصيغة الايجاب والقبول واسبابه فذلك لا ينفذهم على نكاح محرم في الحال
كالمحرمات بالنسب او السبب وكالمعتد والمعدة والمجوسية والمجلى من الزنى والمطلقة ثلاثا او
شرط الخيار فيه متى شاء اولا الى مدة سما فيها وخوفه بغيره في بينهم فان كان قبل الدخول فلا مهر
وبعد مهر المثل وان كانت المدة باج اذن كعقدته في عده من عت او طلق بها سهود او بطل
وصية او توجها على احد ما بنت بعده عقد او قبل الاسلام والشافعي اقر وان فيه حريه
من طاقها او طوعته واعقده نكاحا اخر وان لم يعتد اه نكاحا لم يبق له ليس من النكاح وكذا
ذمي وصفي كان المهر صفي او ماسدا وقبضه استقر وان كان صفي ولم يقبضه اخذته وان لم يقبض
الفاصل او لم يسم لها مهر المثل ولو اسلم والمهر غير قبضه فان قبضه فلا وطق قبل الدخول راجع
بنصفه ولو تلف الخلو لم يطلو رجع بنصف مكله وان قبضت بعض الحرام وجب حصه ما بقي من مهر
المثل وتعتبر الحصة فيها بدخله كيد او وزن او عدد **فصل** واذا اسلم الزوجان معا
بان ثلثهما بالاسلام دفعة واحدة او اسلم زوج كتابيه فبما على نكاحهما سواء كان قبل الدخول او
بعده وان اسلمت كتابيه تحت كتابي او احدا من وجه غير الكتابيين قبل الدخول انفسخ النكاح ولا يكون
طلاقا وان سبقت فلا مهر وان سبقت فله نصفه وان قالت سبقتني قال بفسخه فله مهرها وان قال
سبقت احدا ولا تعلم عيبه فله ايضا نصفه وان قال اسلمنا معا ففسخ على النكاح وانكرته فقولها
وان اسلم احداهما بعد الدخول وقت الامر على فزاع العدة فان اسلم الاخر فبها بقى النكاح والا
تبطل فسخه منذ اسلم الاول ولو وطئ مع الوقت ولم يسلم الاخر فله مهر المثل وان اسلم فلا مهرها
نفقة العدة ان اسلمت قبله لا بعده وان اختلفت في السابق او جهل الامر فقولها وان قال
اسلمت بعد سترين من اسلامي فلا نفقة لك فيهما ففالت بعد ستره فقولها ولو اتفقت على انها
اسلمت بعده وفالت في العدة ومحال بل بعده فقولها والنسخ النكاح وان قال اسلمت في عت
وانكاح با ووفات بل بعد انقضائها ففقهه وجب المسمى بالدخول مطلقا وسواء في ذكرنا
اتفقت الاران او اختلفت **فصل** وان اردت معا او احدهما قبل الدخول انفسخ النكاح
ويستطع المهر وبه دتما معاويين نصف برده وان كانت بعد الدخول وقتت الزنة على انقضاء
العدة وعين من وطئها واستقطقت بردها لا بردها وسواء في وان وطئها مع الوقت
ادب وجب لها مهر المثل لهذا الوطي ان كانت على الردة او ثبت المهر منها حتى انقضت
العدة ويستطع ان اسلم او المهر قبل انقضائها وجب لها المسمى ان لم تكن قبضته وان استقل او
احدهما الى دين لا يبق عليه او يحبس الزوجين انكح يبين فله رد **فصل** وان اسلم احد
وتختمت كذا من اربع فاسلمن صعد او كن كتابيات امسكت اربعا ولو كان حرا ولو من صيحات
وفارق سابع هذا ان كان مصلحا سواء تزوجهن في عقد او عتود وسواء كان من امسكت منهن
اول من عقد عليهن او اخرهن والا وقت الامر حتى يكاف وليه الاخير وعليه كنفته
الى ان يختار ان هات الزوج لم يبق وارثه معا صوان اسلم البعض وليس البعض كتابيات مكله
اصاها ونسخ في مسلمة خاصة وله بغير امسك مطلقا وخلافه حتى تنقض عدة البقية او يسلم
وصلة الاختيار اختارت نكاحا هو لاء او مسكتهن او اختارت حبسهن او امسكتهن او نكحهن
او امسكت نكاحهن او ثبت نكاحهن او امسكت هو لاء او تركت فله لاء او اختارت

هذه الفسخ اوله مساكه وحرة وان قال لما زاد على الاربع منتهى نكاحه كان اختياره الاربع
قال منتهى هو لا فسخه لم يكن طلاقا له لا اختيارا له غير هذا الا ان يكون له والمهر من الفسخ نكاحا
بالاختيار ان كان دخل به ولا مولا ولا مهر لها ولا يصح تعليق الفسخ ولا الاختيار بشرط ولا فسخ نكاح
مسكوك لم يتقدمها الاسلام اربع وعدة ذوات الفسخ هذا اختار ولم يتقدم فسخ وعدها
عدة المطلقات وان ماتت احدى المختارات او بائت منه وانقضت عدتها قبل ان يتكف واحد من
المختارات وتكون عدته على طلاق ثلاث فان لم يتقدم احدهما بجس لم يفسخ بغيره وليس للمختار
عنه ولم ينفذ حتى يختار طلاقا واحدة او وطريقا فقد اختارها وان وطئ الكل يمين الاول له
وان طاهر والا فمهرها او مولا لم يكن اختيارا فان طلق الكل ثلاثا اخرجها لغيره اربع منتهى
المختارات ووقع الطلاق وله نكاح البواقي بعد انقضائه عدة الاربع وان مات فعلى الجميع الطول
الامرين من عدة وفاة او ثلاثة قروا وان كانت من حيض وعدة حامل بوضعه وصغيرة وآية
بعده وثلاثة والكبريات لاربعة بغيره وان اختار جميعا من الصلح جائز كيف ما اصابه من هذه
البيان من عدة او اسلم او اسلم والاخرى بالحب لم يفسخ النكاح وان اسلمت امرأة ولها زوج
او اكثرت وجاها في عقد واحد لم يكن لها ان تختار احداهما ولو اسلموا معا وان كان في عقد فالفسخ
الاول وما بعده باطل وان اسلم ونكحه اختار او امرأة وعدها او فسخها اختار منتهى واحدة
ان كانتا كيتبتين او غيرهما واسلمت احداهما بعد في العدة ان كانت عدة ران كانت اما وبنتا
منه نكاح الام وان كان دخل بها او بالام ففسخ نكاحها وان اختار احدى الاختين ونكحها
لم يبطها حتى تنقضي عدة اختها وكذا نكح اذ اسلم ونكح اكثر من اربع فان كنت في نكاحها
اربعا ونارقت ابها قيات لم يبط واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المختارات او يمين وان
كانت مختارا فثلاثة احدها من نكحها وتلك المختارات ولا يبط اربعة حتى تنقضي عدة المختار
وان كنت ستاختار في اثنتين فله وطئ اثنتين من المختارات وان كنت سها فثلاثة فله وطئ
واحدة من المختارات وكل الفسخ عدة واحدة من المختارات فله وطئ واحدة من المختارات وان
اسلم قبل ان يطلها قبل انقضائه عدتها لم يفسخ نكاحها اختار ان يطلها لم يفسخ نكاحها
اربعة منتهى وان كان وطئها بين اربعة فله نكاحها وان كان وطئها بين اربعة فله نكاحها
ان كان في غير زوجة وحكم حكم ما لو طأب بذلك اجنبية فان اسلم بعضهن في العدة بينا اليها
زوجته فوقع طلاقه ولو كان وطئها لوطئها لوطئته وان كانت المطلقة غير طاهرة فله وطئ
لا يبرأ منه وكذا ان كان وطئها قبل طلاقها وان طلق الجميع فاسلم اربع منتهى او اقل وعدها
ولم يسلم البواقي فقيمت الزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بغيره فان اسلم البواقي فله ان يطلها
منتهى **فصل** وان اسلم حرة تحتها اماء فاسلمن معه احدى العدة وكان في حال اجتماعهم
على الاسلام من قبله نكاح الاماء اختار منتهى واحدة ان كانت نكحه والا اختار من ينفذ
الى اربع والا ففسخ نكاحه وان اسلم مومرا ولم يسلمن حتى اعسر فله الاختيار منتهى وان اسلم
وهو مومرا فلم يسلمن حتى اسير لم يكن له الاختيار منتهى وان اسلم بعضهن وهو مومرا وبعضهن
وهو مومرا فله الاختيار من اجتمع اسلامه واسلامهن وهو مومرا وان اسلمت احداهن
بعده لم يفسخ نكاحها فله الاختيار بشرطه وان عتقت لم يفسخ نكاحها وان عتقت لم يفسخ نكاحها
بين اسلامها واسلامها فقيمت الاولى وان كانت نكحه والا اختار من البواقي مومرا وان اسلم
وتحت حرة واماء فاسلمت الحرة في عدتها قبل ان يفسخ نكاحها وقيمت الحرة ان كانت نكحه
هذه اذا لم يفسخ نكاحها في العدة فان عتقت لم يفسخ نكاحها في العدة فان عتقت لم يفسخ نكاحها

اماء فاسلمن معه احدى العدة لم يفسخ نكاحها اختار منتهى واحدة ان كانت نكحه والا اختار من يفسخ
نكاحها **فصل** وان اسلم حرة تحتها اماء فاسلمن معه احدى العدة وكان في حال اجتماعهم
على الاسلام من قبله نكاح الاماء اختار منتهى واحدة ان كانت نكحه والا اختار من ينفذ
الى اربع والا ففسخ نكاحه وان اسلم مومرا ولم يسلمن حتى اعسر فله الاختيار منتهى وان اسلم
وهو مومرا فلم يسلمن حتى اسير لم يكن له الاختيار منتهى وان اسلم بعضهن وهو مومرا وبعضهن
وهو مومرا فله الاختيار من اجتمع اسلامه واسلامهن وهو مومرا وان اسلمت احداهن
بعده لم يفسخ نكاحها فله الاختيار بشرطه وان عتقت لم يفسخ نكاحها وان عتقت لم يفسخ نكاحها
بين اسلامها واسلامها فقيمت الاولى وان كانت نكحه والا اختار من البواقي مومرا وان اسلم
وتحت حرة واماء فاسلمت الحرة في عدتها قبل ان يفسخ نكاحها وقيمت الحرة ان كانت نكحه
هذه اذا لم يفسخ نكاحها في العدة فان عتقت لم يفسخ نكاحها في العدة فان عتقت لم يفسخ نكاحها
اختار من يفسخ نكاحها **فصل** وان اسلم حرة تحتها اماء فاسلمن معه احدى العدة وكان في حال اجتماعهم
على الاسلام من قبله نكاح الاماء اختار منتهى واحدة ان كانت نكحه والا اختار من ينفذ
الى اربع والا ففسخ نكاحه وان اسلم مومرا ولم يسلمن حتى اعسر فله الاختيار منتهى وان اسلم
وهو مومرا فلم يسلمن حتى اسير لم يكن له الاختيار منتهى وان اسلم بعضهن وهو مومرا وبعضهن
وهو مومرا فله الاختيار من اجتمع اسلامه واسلامهن وهو مومرا وان اسلمت احداهن
بعده لم يفسخ نكاحها فله الاختيار بشرطه وان عتقت لم يفسخ نكاحها وان عتقت لم يفسخ نكاحها
بين اسلامها واسلامها فقيمت الاولى وان كانت نكحه والا اختار من البواقي مومرا وان اسلم
وتحت حرة واماء فاسلمت الحرة في عدتها قبل ان يفسخ نكاحها وقيمت الحرة ان كانت نكحه
هذه اذا لم يفسخ نكاحها في العدة فان عتقت لم يفسخ نكاحها في العدة فان عتقت لم يفسخ نكاحها

فصل
في
نكاح
المسلم
بغير
مهر

يجعل اليها طلاق صحتها ان سئمت لم يصح كما لو اصدقتا خيرا ولها من مطلقا وان تزوجها على الذان
كان ابوها حيا والعين ان كان ميتا لم يصح وان تزوجها على الف ان لم يكن لها زوج او ان لم يجرها من
دارها او بلدها او العين ان كان له زوج او ان لم يجرها من دارها او بلدها او العين ان كان له زوج او ان لم يجرها من
ارتز وجك فاعتقدت او ماتت اعتقدت كمن على ان تزوج ي عتق ولم يملكه من سبي او اذ ارضت الصداق
واطلق صح ويكون حلالا وان فزعه او بعضه الى وقت معلوم او الى اوقات كل جزء منه الى وقت
معلوم صح وهذا الى اجله وان اجله او بعضه ولم يذكر محل الا جلد صح ومحل الفدية البنية فلا
يجل منه الرجعية الا باقتضاء عدل **فصل** وان تزوجها على غير ما ارضت او خسر او احوال
منصوص صح النكاح ولها من مطلقا وان تزوجها على عهد بعينه فطلعه مملوكا له فخرج حرا او
معتق مملوكا يمتعه يوم العقد وان وجدت به عيبا فلا خيار بين امساكه واخذ ارسله او رد واخذ
يتمتع او مملكه ان كان مملوكا كبيع وكذا ان كان فدا صفة بشرطه وعلى جبة خذ في جبة خمر او معتق
فلا مملكه خلا وعلى هذا الخبر وان كان فدا او ارسل الى عبده صح صحة التسليم ولها
المسا ر اليه كالزوال فعتقك هذا الاسود واسرار الى ايض او هذا الطويل واسرار الى مقبر وعلى
عبد يخرجه حرا فبها قيمة المهر واخذ الرقيق وعلى عبد فبان مملوكا بصفته حرا او مستقرا او
على الف ذراع فبانت شهادته حذيت بين اخذ الف وقيمة الثابت وبينه ردة واخذ قيمة الكلا ويح
عصم فبان خيرا فلا مملكه العصب فان كان مملوكا فبانت حذيت بين اخذ الف وقيمة الكلا ويح
يكره شرط شيئا من صداقها لنفسه بل ولو الكلا اذا كان حرا يصح تملكه ويكره ان كان مملوكا فبانت حذيت بين اخذ الف وقيمة الكلا ويح
فاذا تزوجها على الف لهما والف لا يبيع صح وكانا جميعا مملوكا وعلى ان الكلا له يبيع ايضا وكان
مملوكا ولا يملكه الاب الا باقتضاء مع النية وسرطه لا يحجب بمال البنت قاله في المهر ومن عقيل
والحق والشارح فان طلقها قبل الدخول بعد قبضه رجوع عليها في الاول بالذوق في البنية بعد
قبضه ولا سبي على الاب فيما اخذه ان قبضه بنية التملك وقبل القبض باخذ من الباقي ما
سما وسرطه وان فعل ذلك غير الاب صح صحة التسليم والكل لها وللأب تزويج ابنته البكر والشبه
بدون صداق مطلقا وان كرهت كبيرة كانت او صغيرة وليس لها الا ما وقع عليه العقد وان
فعل ذلك غير الاب باذن صح ولم يكن لغيره الاعتراض اذا كانت سريره وان فعله بغير اذنه صح
مهر المثل ويكمله زوج وتكون الولي صا وصا وان زوج ابنته الصغرى بمهر المثل او اكثر صح وان لم
ذمة الابن وان كان معتق الا ان يضمنه ابوه كمن مبيعه وان تزوج امرأة ففحق ابوه او
غيره فقتلها عشر سنين صح موصرا ان الابن او معتق وان دفع الاب الصداق عن ابنته الصغرى
او اكبر لم يطلق الابن قبل الدخول فنصف الصداق للابن دون الاب وكذا الوارثت قبل
الدخول فرجع جميعه وليس للأب الرجوع فيه عجنى الرجوع في العيبة لان الابن ملكه من غير
ابيه وللأب قبض صداق ابنته المحجور عليها لا الكبيرة الرشيدة ولو تكرر الاب باذن كذا في
تتمتع في الاب **فصل** وان تزوجها باذن سيده صح وله نكاح امه ولو
امكته حرة وتلقو صداق ونفقة وكسوة وصك بذهبة كسيد لها ولا يملك مع الاذن المطلق
الا واحدة وزايدة على مهر المثل في رقبته وان طلق رجوعا فله ارتجاعها بغير اذن سيده
لا إعادة البان الا باذن وان تزوج بغير اذنه او اذنه له في التزويج رجوعا فله ارتجاعها بغير اذن سيده
معين او من جنس معين فتكبح غير ذلك لم يصح النكاح ويجب موطئها مهر مطلقا في رقبته لا يجر
الدخول والمخلوة يندب بحسب بلائق من عتمة او المهر الواجب وان اذنه له في تزويج صح
او اطلق فتكبح نكاحا فاسدا فلعينه ما ذون فيه وان اذنه له في نكاح فاسد وحصلت اصاها فالحكم

على السيد وان زوجه امته وجب مهر المثل ويصير به بعد عتقه بضاوان زوج حرة لم ياعه لها ينكح
في الذمة صح وانفسخ النكاح ولها على سيده المهر ان كان بعد الدخول فان كان المهر وعنده من جنس
ثقا صا بشرطه ونفقة المقاصة في المهر وان كان محجرا قبل الدخول سقط نصف الصداق و
انما باهايا بالصادق صح قبل الدخول وبعدة وانفسخ النكاح ويبيع سيده عليها بنصفه ان
كان قبل الدخول ولو جعل كسيد العبد مملوكا بطل العقد من زوج ابنته من رقبته من يعق على الابن
لو ملكه اذ فذره له قبل **فصل** وتلك الزوج الصداق المسمى بالعقد فان كان معين
العبد والدار والمأسأة كلها القصر في مئة وخمسة المصنوع والمفصل لها وزكاة ونقصه و
مخا نه عليها سواء قبضته او لم تقبضه فان زكته لم تطلعت قبل الدخول كان ضيق الزكاة كلها
عليها الا ان يعقب قبض فتكون ضيقا عليه لانه بمنزلة الفاضل الا ان يملك بغيره فيكون ذلك
بعض منها يستلحق عنه ضيقا وان كان غير معين كقنين من صبرة ملكته ولم يدخل في ضيقها
ولم تملك التصرف فيه الا بتبعضه كبيع وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج اذ ائتم لم يطل
الصداق بطله وان قبضت صداقها لم تطل قبل الدخول رجوع بنصف عتبه ان كان باقيا ولو النصف
فقط ولو مضافا ويدخل في ملكه مهر او لم يجره كالمهر فاصطه من غايه كله بعد دخول
بنصفه ملكه فهو بينهما نصيب فان كانت وتد بقرة فيه يبيع او هبة قبضه او عتق
او رهن او كما به منع الرجوع في نفسه ونكبت حقه في القيمة ان لم يكن مملوكا ولا يبيع الرصية و
الشركة والمضاربة والتدبير وان بقرت باجارة او تزويج رقيق خير الزوج بين الرجوع في
نصفه ناقص وبين الرجوع في نصف قيمته فان رجوع في نصف المتاجر صبر حتى تنتهي الاجارة
ولو طلق على ان المهر كله لها لم يصح الشرط وان طلق ثم عتق صح وان زاد الصداق زيادة منفصلة
رجع في نصف الاصل والزيادة لها ولو كانت ولدا امته وان كانت متصلة كطلع فحل ويكره
وحرر ارض فني لها ايضا فان كانت غير محجور عليها حذيت بين دفع نصفه زايدين ودفع
نصف قيمته يوم العقد ان كان معتق او غير المحجور له قيمته بنصفه يوم الفدية على ان صفة من وقت
العقد الى وقت قبضه والمحجور عليها لا تقطع الا نصف القيمة وان كانا قصدا بغير جنسية عليه
جنب زوج غير محجور عليه بين اخذه ناقصا ولا سبي عليه له غيره وبين اخذ نصف قيمته يوم
العقد ان كان معتق او غيره يوم الفدية على ان صفة من يوم العقد الى يوم القبض وان كان
نقصه بجنسية جنان عليه فله صح ذلك نصف الارش وان زاد من وجه ونقص من وجه كعبد معين
كبد ومعتق كسرة واعا رة صبا على اخرى وحل الامه ومثل ان يعلم صفة وينسب اخرى
او يطل ل وتعلم فملك منها الحيا سرا ولا ار كسرة واعا رة كل كان او امه سميت لم يملك
لم سميت ولا الارثاق سوق وحصل البهية زيادة ما لم ينسد اللحم وزرع وعرض نقص الارض
ولو اصدتها صيدا لم يطل وهو حرم دخل ملكه ضرورة كارك فله امساكه ولو كان في بانصفته
او ارضا فبنتها فذل الزوج قيمة زايادة لملكه فله ذلك قاله في المدة النصف بزيادة
لانه قبله وان كانا نالفا وصحبا بد بين او سبعة رجوع في المثل بنصف مملوك وفي غيره بنصف
قبضه يوم العقد ان كان معتق او غير المحجور يوم الفدية على ان صفة من يوم العقد الى يوم القبض
ولو طلق قبل اخذ المصنف ان ذلك تثبت المصنف منها اخذ صداقا قدم المصنف وان نقص الصداق
او تلف في يدها بعد الطلاق وقبل المطالبة وبعد ما ضمتها وان قبضت المسمى في الذمة فهو كالمعين
الا انه لا يرجع بغيره ومعتق في نفقته يوم قبضه ويجب ردة بعينه والزوج هو الذي
يدع عقد النكاح فاذا طلق قبل الدخول فايها على لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جاز

الا مري في ماله يري منه صاحبه سواء كان المعنف عنه عينا او دينيا فان كان دينيا سقطت بلفظ العينة و
 التملك والاسقاط والا يراى والعنف والصدقة والتكليف ولا يفتقر الى قبول وان كان عينا في يد
 احد من الطرفين الذي هو في يده فهو ذهبيته يصح بلفظ المعنف والمعتكف ولا يصح بلفظ الابرا
 والاستقاط ويقتصر الى القبض فيما يشترط القبض فيه وان عني غير الذي هو في يده صح بهذه الالفاظ
 كلها ولا يملك الاب العنف عن نصف ماله الصغيرة او الصغيرة او المحجوز على وجه يستحق صداقا عنها
 غيره من الاولاد ولو كانت امرأة الصغيرة او الصغيرة او المحجوز على وجه يستحق صداقا عنها
 مثل ان تفعل امرأته ما ينسج نكاحا برضا عتة او ردة او نصفه كطلاق من كسفية او رضاء
 من اجنبية لم ينسج نكاحا برضا عتة او ردة لم يكن له يسلم العنف عن شيء من الصداق
 واذا ابراءته من صداقها او وهبته له لم يملكه قبل الدخول بغيره في النكاح الا في ولو اشترى
 عينا بها ية ثم ابراءه بالبيع من العتة او وهبته ثم وهبها لغيره وجب المهر في بيع عينا فله
 المبيع والمطالبة بالعتة او اخذ ارض القيب مع امساكها فان وهب المهر في العتة لم يملك
 اقلس المهر في النكاح في ذمة خرب البائع بالعتة مع الغرماء ولو كانت عتة لم تستطع
 مال النكاح بغير عتة قال المدعي وعينه ولم يرجع على سيده بما كان عليه من الابل او كذا
 لو استقط المهر بغير العتة بغير ما ابراءه واستوفى الباقي ولو تقي المهر اجنبية مبرعا
 لم يستطع او نصفه فالراجح للرجوع لوجه ولو خالفه بنصف صداقها قبل الدخول صح وصار الصداق
 كله له بنصفه بالطلاق ونصفه بالخلع وان خالفه على مثل نصف الصداق في ذمتها صح وسقط
 جميع الصداق بنصفه بالعداوة ونصفه بالطلاق ولو كانت له اخذتني بما يسلم لي من صداق
 او على الا تبعة عليك في المهر ففعل صح وبهرى من جسمه وان خالفه بمثل جميع الصداق في ذمتها
 او بصداقها كله صح ويرجع عليه بنصفه وان ابراءت من ماله المهر او البتاع او من سمي لها
 مهر فاسد كالحمل والمجهول من المهر صح قبل الدخول ويجوز ان تطلق قبل الدخول رجوع عليها
 عتلا بغير مهر امكلا فان كانت السراة من نصفه لم تطلق قبل الدخول رجوع بنصف مهر
 المثل الباقي ولا متعه لها وان اردت من وجهه الصداق او ابراءته من قبل الدخول
 رجوع عليها بغير مهر ولا يبرأ الزوج من الصداق الا بتسليم المهر او كذا ان كانت ربة
 ولو تكبرا ولا يبرأ بالتسليم الى ابيه او الى غيره فان فعل وانكرت وصوله اليها طلق الزوج و
 رجعت عليه ويرجع على ابيه وان كانت غير ربة سلمت الى ابيه في ماله من ابيه او ربة
 او اباكم او من اقاصم اليكم **فصل** وكذا في ردة جاء من قبل الزوج قبل الدخول كطلالة
 وخلعه ولو سبق الوفاة او سلا من ردة او من اجنبية كرضاع ومخبة تنصف المهر ويجب
 بها المتعة لعين من سمي لها وكذا تعلق طلاقها على فعلها ونكاحها عند فعله قال **فصل** لو علق
 طلاقا على صفة من فعلها كذا في ماله مهر ففعلته فلا مهر لها وقواه ابن رجب ولو اقر الزوج
 بنهب او رضاء او غير ذلك من المنسبات قبل منه في انفسه في النكاح دون سقوط النكاح
 فان صدقته او شئت بغيره سقط ولو وطئ ام زوجته وابنته بشبهة او زنا انفسه النكاح و
 لها نصف الصداق وكل من ردة جاء من قبل الدخول كسلاها وردت رضاء عتة من
 ينسج نكاحا برضا عتة او رضاء عتة وهي صغيرة ونسج لعين واعسا رة مهر اولئذ او غير
 او لمقتها تحت عتة ونسج لعين او لفقد صفة شرط فانه يستقط به مهرها ومقتها ان
 كانت من ماله وكذا نسج بشرط صحيح بشرط عليه لا العقد لم ينف به وفرة الله ان سقط كل

المهر ونسج

المهر وينصف بشرط زوجه لا محبة ولو من ماله صحت مهرها وبشرط ان لا يكون له مهر اخر
 يسهلها فان ردت لنفسها فلا مهر لها فضا وان كان بغير مهرها لم يستطع **فصل**
 ويقدر الصداق المسمى كمالا حرة كانت الزوجة او امته صرحت وقيل كالدخول حتى ولو قتل
 احد من الاخر او قتل نفسه وطهر في فزوج ولو دخل وطلاق في مرض موت قبل دخوله وخلاوة
 به عن بالغ وجهين ولو كان فزا ولو كان الخي لي اعصى او نكح ما مع علمه ان لم تنفقه ان كان ضمن بها مثله
 بما يوجب حكمها ولا تقبل دعواه عدم علمه به ولو كان اعصى بها ان لم تنفقه لان العادة ان لا
 ينفق عليه ذلك فقد تمت العادة فضا على الاصل قال الشيخ فكذا ادعى انفا فانه العادة هناك
 انما انتهى انتهى ويقبل قول مدعي الخي في الخيوة وتقررة الخيوة المذكورة ولو لم يطل ولو كان
 بهما او با حدهما ما منع حسي كج ررتة ونفقا وة او شرعي كاصرام وحض وموم ووجع الخيوة
 حكم الوطئ في تكليل المهر ووجوب العدة ومخيم اختها واربع نسواها اذا طلقها حتى تنفقه
 عدتها ونسوت الرجعة عليها في عدتها ونفقتها العدة وبكرت النسب لاني الاصل ان لا يباح
 لمطلقة ذلك ولا يجب بها الفسول ولا انكحاره ولا يخرج بها من العدة ولا تحصل بها الفسولة
 ولا تقصد بها العادات ولا تحرم بها المهر وبقدره ليس ونظر فزوجا بشبهة وفيه مهر
 تقبيلها بحالة الناس لا النظر اليها ولا تحلها ماء الزوج ويثبت به النسب وهذا يزوج لبيت
 من المهر بضا فاقبل العقدان وعدوه ولم يفرج بضا فانه حكمه وقال فينا اذا انفق على
 النكاح من غير عقد فاعطى اباها لاجل ذلك شيئا فمات قبل العقد ليس له استرجاع ما
 اعطاهم فمات وما حصل بسبب النكاح فمهر وما كتب فيه المهر لها ولو طلق قبل ان يزوج ولو
 طلق في فترة تهرى لم تقصد كذا في قبل الدخول رد ابيه الكل ولو قد به فضا وكذا في فترة اختيار
 مستط المهر وتثبت المهر به مع فسخ حشر له او نصفه وان كانت العتة لعين العاقل فبها
 بسبب العقد كاحرة الدال ويخفى فضا فمات قبل الدخول ان فسخ ببيع باق له وحتى بها ينفق على
 تراخ لم يردده والارده وقتا بغيره فسخ لعقد كذا او عيب فله ردة والارده ورضاع و
 خي العتة **فصل** وان اطلقت الزوجان او ورثت بها او الزوج وولي عتة حكمه في
 قدر الصداق او عينيه او ممتلكة او جنسه او ما يستحق به فقول زوجه او وارثه بيمينه
 ولو لم يكن مهر حكمه في تسمية مقل له بيمينه ولها مهر مثل فان طلق ولم يطل بها فله المقتة
 ومن خلفه ففعل نفسه خلف على البتة وعلمه عتة على نفي العلم وان انكر ان يكون لها
 صداق عليه فالتقول قولها قبل الدخول ويعود فبها يوافق مهر مكلها سواء ادعى انه وفاتها
 او ابراءته منه او قول لا يستحق على شيء وان دفع اليها الفاء او عتة فقال دعتة صداق
 قالت هبة فمقل له مع يمينه لكن ان كان من غير جنس الواجب حكمه رده ومثل البتة بصداقها
 وان اختلفا في قبض المهر فقولها واذا كره العقد على صداقين سر وعلا بية اخذ بالرايد وان
 قال هو عقد اسرته لم يظهر بره وقال بل عقدان بينهما فمقتة عتة لها ولها المهر في العقد
 ان في ان كان دخل بها ونصفه في العقد الاول ان ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول
 واذا اصر على الا نكار ببطلت فانه ادعت انه دخل بها في النكاح الاول لم تطلق طلاقا باقيا
 تزوجها فضا ثانيا حلت على ذلك واستحققت ولو اتفقا قبل العقد على مهر وعتدها باكره صفة اخذ
 بما عقد به هذا ولا يجهل وسحب ان فيهما وحدت به وشروطه ولو ردت في البيع فالعق
 ما اتفقا عليه والزيادة على الصداق بعد العقد تلحق به تحكما حكم الاصل المعهود عليه فيما يرد
 وينصفه ويملك الزيادة من حيثها وزيادة مهرامة بعد عتتها لها ايضا **فصل**

مطلب

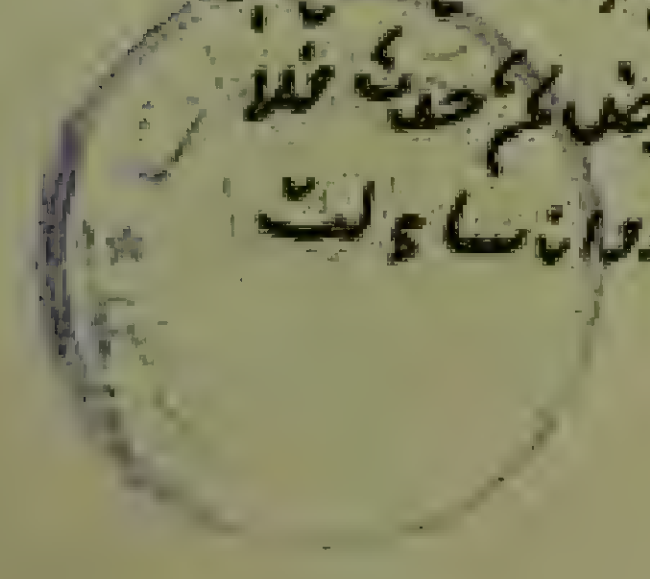
في المخطوطه وهي على ضربين يميني يمين البضع وهو ان يزجره ابنته المحيرة بغير صداق او تاذن
 المرأة لوليها ان يزجرها بغير صداق سواء سكت عن الصداق او شرط عليه **والثاني** تزويج المهر
 وهو ان يزجرها على ما يشاء او شاء اجنبي او يزوج على ما يشاء او يزوجها وتزوجها فانكاح
 صحيح وجب مهر المثل بالعقد فلو فوضها بغير مهر او بغير مهر المثل كان المهر كأن لم يعقد
 بايعا لان المهر وجب بالعقد في ملكه ولو فوضت المرأة لنفسها لم يملكها بغير مهرها بعد تغير
 مهر مثلها او دخولها بها وجب مهر مثلها حاله العقد مطلقا والمطالبة بغير مهر وفي كل موضع فسد
 فيه التسمية فان تزوجها على فرضه جاز وجب حكم المسمى قليلا كان او كثيرا اسواء كانا عالين
 مهر المثل او لا والا ففرضه حكم الحاكم بقدر مهر المثل وصار حكم المسمى يتنصف بالطلاق قبل الدخول
 ولا يجب المثل معه فاذا فرضه لم يملكه عدل على ان ثبوت سبب المطالبة كنفقة او اجرة
 المثل والنفقة وتزوجه حكم خلافه في حكمه مالم يتغير السبب وان فرض لها غير الزوج والى حكم مهر
 مثلها وزوجته لم يصح فرضه وان مات احداهما قبل الاصابة وقبل الفرض ورثه صاحبها وكان لها
 مهر نسائها فان فارقتا قبل الدخول في طلاق او غيره ولم يكن لها الا المهر وهي معتبرة بحال
 الزوج في يساره او عساره على الموضع قدره وعلى المقتدر قدره فاعلاها خادما اذا كان
 موسرا وادناها كسوة بخلافها في صلواتها فاذا دخل بها قبل الفرض استقر مهر المثل فان طلقها
 بعد ذلك لم يجب المهر اذا كان فقيرا او المقتدر يجب على كل زوج حر وعبد ومسلم وزمن لكل
 زوجة مهر ضمن حره او امته مسلمة او ذمية طلقت قبل الدخول وقبل ان يفرض لها ويستحب
 لكل مطلقة غير لها وصلة الامه لسيدها كالمهرها وتسقط المهر في كل موضع يستقط منه كالمهر
 وجب في كل موضع يتنصف فيه المسمى ويجوز الدخول بالمراة قبل اعطائها شيئا مفوضا كانت
 او ضمنى لها ويستحب اعطائها شيئا قبل الدخول وان ضمن لها صداقا فاسد او طلقها قبل الدخول
 وجب عليه نصف مهر المثل واختار القاضي واصحابه وغيرهم والمهر المهر المهر
 ومهر المثل معتبر بمن يساويه من جميع اقاربها من جهة ابيها وامها كما ختمها وعتمها وبنت
 اخيها وبنت عمها وامها وزوجها بنتها وغير ذلك القدي قاله في معتبر النساء في المال والرجال
 والعقد الاول والسنن والكرارة والشيء به والبلد وصراحة منبها وكلما يختلف لاجله الصداق
 فان لم يوجد الا وسرها زيدا بقدر فضيلتها وان لم يوجد الا فوطيا بقدر نقصها فان كان
 عا دهم التحليف على عشرين شهرا دون غيرهم اعتبر ذلك وان كان عا دهم اتا جيل ففرض مؤجلا
 والا حالا وان لم يكن لها اقارب اعتبر بشهرها بنساء بلدها فان عد من قبل النساء سبها
 بها من اقرب البلاد اليها فان اختلفت عا دهم او مهر رهن اخذ بالوسط الحال **فصل**
 واذا فترت في النكاح الفاسد قبل الدخول بطلت او جرت او غيرهما فلا مهر فيه وان دخل
 او خلا بها استقر المسمى بخلاف البيع الفاسد اذا تلفت فانه يضمن بغيره لا يضمن ولا يصح تزويج من
 نكاحا فاسدا قبل طلاق او فسخ فان ابي الزوج الطلاق فسخه حاكم وجب مهر المثل بمطالبة
 بغير مهره ومكرهه على زنا في قبل ولو كانت من مهره ولو كانت من مهره لم يضمن مهره
 البتة مثل ان تشبهه بزوجه لم يضمن الحال ويعرف انها ليست زوجته ثم تشبه مرة اخرى
 عليه بزوجه ثم تشبهه بزوجه الاخرى او بامته وتزوج ذلك فمقدد وفي الزنا اذا كانت مكرهه
 او امه مطلقا وعنه بغيره اذن مسيدها لا يبعد دوا على بغيره مثل ان تشبهت عليه بزوجه ودامت
 تلك الشبهة حتى وطئ مولاها ولا يبعد في نكاح فاسد ولا مهر بوطيها في دبر ولا في اللواط بالذكور
 ولا الخطا وعنه على ان نكاحا لو اذن له في قطع يدها فمطهرها الا امه مكرهه او اوطى في نكاح باطلا بالاجماع

مطلب اذا سبها لها مهر فاسدا

نكاح زوجة الغير او المعتدة وهو عالم بالحال وتزويج الرجلي وهي مكرهه عالمه فلا مهر لانه
 زنا من جيب الحد وهي مكرهه وعنه عليه وان جهلت عن لم ذلك او كونه في عدة فملكها مهر المثل كما
 لموطاة بغير مهر ولا يجب ارش بكاره مع وجوب المهر للموطاة بغير مهر او زنا من طلق امراته
 قبل الدخول طلقه وظنه انها لا تبين بها فوطيها لم يضمن مهر المثل ونصف المسمى **فصل**
 وان دفع اجنبيه فاذا ذهب عن رثتها فمطلوب ذلك با صبي او غيره فاعلى ارش بكاره وهو ما
 بين من البكر والشيب وان فعل ذلك الزوج لم يملك طلاق قبل الدخول لم يكن لها عليه الا نصف المسمى
 وللمراة صنع نفقة حتى يقبض مهرها المالكه او المولى (منه ووليها) المطالبة به ولو لم يقبض للاستمتاع
 فان وطئها مكرهه لم يستقط مهرها حقها من الاضناع وحيث قلنا لها صنع نفقة فلا السفر بغير اذنه
 ولها النفقة ان طلق للاستمتاع فان كانت حرة او عتقها او غيرها عتقها او غيرها عتقها او غيرها عتقها
 وان كان مؤجلا لم يملك صنع نفقة ولو دخل قبل الدخول ولو قبضته وسكت نفقة لم يمانعها من مهرها
 صنع نفقة ولو اتي كل هذا الزوجين التسليم الواجب اجبر زوجهم بزوجهم وان باذرا حدهما به اجبر
 الاخر وان باذرا فهو مسلم الصداق فله طلب التمكن فان ابيت فلا عذر فله استرجاعه وان تبرعت
 بتسليم نفسها لم اراد الا امتناع بعد الدخول او خلوة لم يملكه فان امتنعت فلا نفقة وان اعسر
 بالمهر الحال قبل الدخول او بعده فله فسخه فلو رعت بالمقام معه مع عسرته او تزوجه
 عالمه بغيره امتنع الفسخ ووليها صنع نفقة وباري في النفقات والحيرة لسيد الامه لا لولي صغيره
 وهو لا يصح الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم **باب الوصية واواب الاكل وهي**
 اسم الطعام العريس خاطبة قال يحيى روي بالادخول الشهي وخبرت العادة قبله بغيره شديدا
 لطعام املاك على زوجهم وعذيرها واعذار الحنان وخبره وخبر من لطعام ولادة اي خلاصا
 وسلا منها من الطلق وعقبة الذبح للمولود وكيفية ونقيضه بفتح القاد من سفر والجمع
 طعام القاد هو قال ابن القيم في تحفة المودود وهو الزاير وحذا في لطعام عند حذاق صبي وو
 ضيعة وهي طعام المالك ومسند اخ المأكول في ختمه القاري والعنبره تدح في اول يوم في رجب للافاء
 والتسري ذكره بعض النكاح فغيره والقرى اسم لطعام الضيفان والماء به اسم لكل دعوة لسبب او
 غيره والا ذب صاحب الماء به فان علم الداعي فقال ايها الناس هلم الى الطعام او يقول الرسول
 تدان لي ان ادعوا من لقيت او من لقيت وقد ثبت ان خصم مني الجليل وان خصم من مادون قم
 لاني نوري وجميعها جارية وليس منها شيء واجب ووليته العرس سنة مكرهه ولا شيء قليل كدنيا
 من سفره وسن ان لا تنقص عن سنة والاول الزيادة عليها وان نكح الكثر من واحدة في عقد
 او عقد اجزاه وليمه واحدة اذا فترها عن الكثر والاجابة اليها واجبة اذا عتبه داع مسلم حرم
 هجره ومكسبه طيب في اليوم الاول وهي حق للماعي تسقط بعنفه وقدم في التعقيب لا يلزم القاصح
 حضور وليه عرس ومنع لابن الجوزي في المنهاج من اجابة خالكم وفاسق ومعتدع ومفاسد بها
 او فيها معتدع متكلم بهد عمه الا لراد عليه وكذا ان كان فيها معتدع يفسد او كذب ووالا ابيح اذا كان
 قليلا وان كان المدعو مريض او مريض او مشغولا يجوز له حال او كان في سدة حرا او برد او مطر
 يبل الثياب او وحل او كان اجيرا ولم ياذن له المشاجر لم يجب والعبد كالحرا اذ ناله سيده و
 المكاتب ان حضر كسبه لم يلزم منه الحضور الا ان ياذن له سيده وفي التعقيب ان علم حضوره الا راؤل
 ومن من استنهم تدارى بملكه لم يجب اجابته وتكره اجابة من في ماله حلال وحرام كملكه منه ومعاملة
 وتقول هدية وهدية وتزوجه وقيل يحرم كالمكرهه ان كان كرهها قال الراجح وهو قيا من المذهب
 وسبيل احمد عن الذي يعامل بالدي ايوكل عندة قال لا وفي الرعاية لا ياكل حتى يملكه يحرام بهلا

ولا يباح شربه ولا الطبخ به ولا استعماله فان طبعه يدور عن اكله والنفوس لا تملك الشهيوات واليافع ويباح
منها بين ان قد تقدم في الطهارة وديار قوم لو صحت عليه فبكره شراب ماءها واستعماله
وظاهر كلامهم لا يكره الاكل قايما واذا شرب سمن ان يبا ولا يمين وكذا غسل يديه ورش ماء ورج
وشبهه ويبدأ بافضلهم ثم على الصبي ويستحب ان يغتسل عن جلوسه ويكره على نفسه المحتاج ويحفل
استناده على شيء لا في الشاء الطعام ولا بعد دبره وتقدم في باب السواك ويلقى ما خرج
النفال ويكره ان يستلذه وان قلعه بلسانه لم يكره ابتلاعه ولا ياكل مما شرب عليه الخس ولا ما اخلط
بجرام الاضرة ولا يلزم جلوسه ولا يشترط لعنه الا بالادب والطعام وفي معنى ذلك تقدم بعض
الضيغان على ما لا يدون فلهذا بعض الاخر قال في الفروع وما جرت العادة به في طعام سائل وسر
وحقه وتلقم وتقدم على كل صبي يحفل كلامهم وحسن وجواز هذا الظاهر في ان ياكل ولا يخلط طعامها
بطعام ولا يكره قطع اللحم بالسكين والشهية عنه لا يصح وينبغي الا يدا في قطع اللحم الذي تقدم
للضيغان حتى ياذنوا له في ذلك ولا بأس بالشهية وتقدم في باب الامام والجميع وان تصدق منه
بعضهم قال احمد ارجو الا تكون به بأس لم يزل الناس يفعلون ذلك وعلى ذلك يتوجه حديث
احد السريكين بما يباح له عادة وعرفنا وكذا المضارب والضيف ويحذر ذلك والسنة ان يكون
البطن اذا كان في الطعام وتلك للشرب وتلك للنفوس ويحذر كثر اكله كثيرا بحيث لا يورثه ومع
حق اذى ويحذر جرم ويكره ادمان اكل اللحم وتعليق الطعام بحيث يضره وليس من السنة
ترك اكل الطيبات ولا بأس بالجمع بين طعمين ومن السرف ان ياكل كل ما استديت وما اذله
طيبا نه في حياته الدنيا واستمتع بها نفقت درجاته في الاخرة وقال احمد يوجب ترك الشراب
ومراوده ما لم يخالف الشرع وياكل ويشرب مع ابناء الدنيا بلا ادب والمروءة ومع الفخر بالايثار
ومع الاخر ان يبالا بنسبها وضع العلق والتعلم ولا يتصنع بالانهاض ولا يكثر النظر الى الكمال
الذي يخرج منه الطعام ويستحب الاكل مع الزوج والولد ولو طفلا والمملوك وان يكره الايدي
على الطعام ولو من اهل بيته وولده وسين ان يجلس على مائدة الطعام وان لم يجلس اطعمه
صنو وكما اكل مع الجماعة الا يرفع يده قبله حتى يكفوا ويكره لصاحب الطعام صلاح طعامه
وتقدم عليه لانه دناؤه **فصل** ويستحب ان يباسط الاخوان بالحديك الطيب والحبايات التي
تليق بالحال اذا كانوا منصفين وتقدم ما حضر من الطعام من غير قكل ولا يتقصره واذا كانا
الطعام قليلا والصنفين كثره فالاول تركه الدعوة ولا سيما اذا كان قليلا ومن ادب احضار
الطعام بجعله وسين ان يحضر بدعوة الاقربا والصالحين واذا اطلع مرقه فليكثر من ما يلهي
ويتعاهد بعض جيرانه واذا حضر الطعام والصلاة فقد تقدم اخراصة الصلوة ولا خير فيها
لا يضيف وتقدم الفاكهة قبل غيرها لانه اصل في باب الطل ويكره اكل ما لم يطبخ اكله منه
ولا يبيت اذ شرب في التقديم ومن التكلل ان تقدم جميع ما عندك قال كسبي اذا دعي الى اكل دخل
بيته فاكل ما يكره ثم قبل ذهابه انتهى ولا يجمع بين النوى والتمر في طبق واحد ولا يجمع في
كفه بل يضعه من منه على طرفه وكذا اكل ما فيه عجم وكفلا ولا يخلط قشر البطيخ الذي اكله بما لم ياكل
ولا يصح به لان في جمعه ليطرح كلفه وربما صدم راس الجليس او قطر منه سقى في حاله الذي
ولرب الطعام ان يحضر بعض الضيغان بشيء طيب اذا لم يذ ذيرة ويستحب للضيف ان يفضل شيئا
لا سيما اذا كان من بيت كره بفضله او كان لم يذ ذيرة وفي سكره وسلم يستحب لصاحب الطعام اراهل
الطعام ان ياكلوا بعد فراغ الضيغان ثم ياكلوا الا ان يرضى في الصبح والاولى النظر في ذائق
الحال ولا يشرع تقبيل الخبز ولا الخبازات ولا ما استثناه السكر وحده ان ياكل ما استخرج من الخبز

ودوجه ويترك اباي ولا يتقصر الزاير طعاما بعينه وان خسر بين طعامين اختار الايسر الا
ان يعلم ان مصنفه ليس باحد ولا يتقصر عن تحصيله ذلك وينبغي ان لا يتقصر بالاجابة الى الدعوى
فليس الاكل بل ينوي به الاقتداء بما حسنه واكرم احبه المؤمن وينوي صيادته لنفسه عن مسمى به
الظن بالكلب ويكره اكل النعم والبصل ويحرم سبي ان يجعل ماء الايدي في طست واحد
ولا يقد الى ان يحتلي ولا يضع الصابون في ماء الطست بعد غسل يديه وظاهر كلامهم لا يكره
غسل اليد بالطيب ومن اكل طعاما فليقلقه الله به باركة في فميه واطعمه خيرا منه واذا شرب لبن قال
الله به باركة في فميه وزنا منه واذا وقع الذباب في طعام او شراب سمن غمس كله فيه لم يكره
ويصل يديه ويغسل من ثوبه ويصل وزهوه صنة وراحيه كرسية وتياك عند النوم وفي الشرب
تفضل على غيره من الطعام وهو ان يكره الخبز اي يفتنه ثم يبله بمرق لحم او غيره واذا شرب غطاه
حتى يذهب فوره فانما اعظم للبركة ويكره رفع يده قبله بل يديه وان يبيت عيره عن الطعام
بذراعه ثمانية من قطع لفته ولا يقوم على الطعام حتى يرفع يده وان اكل تمرا عتقا ونحوه فتسكه
واخرج سوسه والطعام البهيمية الخبز تركه اول الاكل جدا او كان يسيرا ومن حسنه ان يخرج
مع ضيقه الى باب الدار ويحس ان يأخذ بركا به ويروي صديقا من اخذ بركا به من لا يرضى
ولا يجا فنه غفلة قال ابن الجوزي ينبغي ان يتواضع في جلوسه واذا حضر ان لا يتصدر
وان عين له صاحب البيت مكانا لم يثقله وانما في العرس وغيره والفاطمة فكرهوها لانه
سببه التهنئة والتقاطه دناءة واستقاط مروة ومن اخذ منه سقى ملكه ومن حصل في حقه
منه سقى فهو له كالو ثبت سكره في البحر من وقت في حقه وليس له احد اخذ منه فان قسم على
الى اخره لم يكره وان كثر ان وضعه بين ايديهم واذا نكحهم في اخذته على وجه لا يتبع تاهب
وسبنا اعلان الشكاح والضرب عليه بدق لا حلف فيه ولا صفر جم النساء ويكره للرجال ان يقدم
بعض ذلك في باب الشكاح ولا بأس بالقرن في العرس وضرب الدق في الختان ولو قدم الفاس
ويحرم كالعروس ويحرم كل علة سوى الله في كذا صارو طينور ورباب وجنك ونامي و
منه نه وجف نه وجف دوز ماره الراعي ويحرم سوا واستلمت كثر او سروس
باب عشرة النساء والعشرة والنسب وهي ما يكون بين الزوجين من الالفة
والاستقام يلزم كل واحد منهما معاينة الاخر بالمعروف من الصفة الجيدة وكذا الاذى والا
يأمله بحقه مع قدرته ولا يظهر الكراهة لبلد بل يسر وطلاقة ولا يتبعه اذى ولا نه وحقه
عليها اعظم من حقها عليه وسين يحسن الحلق لصاحبها والبرق بدوا حلال اذا كان ابن الجوزي
معاينة المرأة بالانطق مع اقامة طيبه ولا ينبغي ان يعاينها قدره حاله ولا يفتني اليها سرا
يخاف اذا عته ولا يكره من العفة ولكن عتدا من غير ان يواطى ليلته مني بالسر من اجله
واذا لم العتد وجب تسليم المرأة في بيت الزوج ما لم تشرط ببيتها اذا طبعها و
كانت حرة يمكن الاستمتاع بها ونصف بنت متع مسنين فاكتر ولو كانت لغوة الخلقه فلكن
ان خافت على نفسها الاضغان عظم فلها منه من جاعها وعليه النفقة ولا يثبت له خيار
النسب ويستمتع منها كما يستمتع من الحايض وان انكر ان وطئها يورثها البينة و
يقتل قول امرأته نفقة في صنف خراجا ومزوج به وعبالة ذكره د ومخوة وتنظر بها وقت اجتماعها
للحاجه ويلزمه تسليم ان يذلت ولا يلزم ابتداء تسليم مع ما يمنع الاستمتاع بالكلية ويجوز
زواله كاحرام ومرض وصفر وحيف ولو قال لا اطا وصلى امتنعت قبل المرض لم يكره ذلك فلا
نفقة وان كان المرض غير مرض الزوال لم يكره تسليمها اذا طبعها وتسلمها اذا بدلت وان ساءت



بأنه ما كان له أن يزوجها في خراجه ولا زيارته وخوفه بل ببطاعة زوجها **فصل** في القسم
وهو قول زعيم الزمان على زوجاته ويلزم غير طفل أن يساوي بين زوجاته في القسم إذا كان حرا وكلهن
أحراراً ما كان كلهن ليلية إلا أن يرضى بالزيارة وعما دأب القسم الليل ويخرج في شهره في معاشه
وقضى حقوق الناس وما جرت العادة به ولصلة العسك والفر ولوقبل طلوعه كصلاة النهار
وحكمه كسبته والكلالة التي يقيمها عند الموت الموقوف من خروجه حكم ساير حكمه فان تقدر عليه المقام
عندها ليل للسفل أو حبس أو ترك ذلك لغير عذر تضاه لها ويدخل الشهر رتباً لليلة
المأصية وإن أحب أن يجعل الشهر مضاًفاً إلى الليل الذي يتبعه جاز لأن ذلك لا ينافي وقت
الكل من معيشته بالليل كما يحرس فان يقسم بالشهر ويكون الليل تبعاً وليس له البداءة بأجله
ولا السفر أو بأكبر من واحدة إلا بقرعة أو رضاهن ورضاه فان رضين ولم يرض واراد خروج
غيرها أخرجها وإذا باتت عند احداهن بقرعة أو غيرهما لزمه المبيت عند انك نبيد ان كن اثنتين
فان كن ثلاثاً أخرج في الليلة التي نبيد فان كن أربعاً أخرج في الليلة الثالثة ويصير في الليلة الرابعة
إلى الرابعة بغير قرعة ولو أخرج في الليلة الأولى فجعل سبباً للأولى وسبباً للثانية وسبباً للثالثة
وسبباً للرابعة ثم أخرج كلهن مرة واحدة جاز وكان لكل امرأة ما خرج لها ويقسم لمقت
بعضها بالحبس ويقسم المريض والمحبوب والعنينة والحضي كالصبي فان سبق علم المديون
استأذنا وزوجهم ان يكون عند احداهن فان لم ياذن له أقام عند احداهن بقرعة أو كثر
جميعاً ان أحب ويطلق بغيره من صامون وليلة وجوباً فان خيف منه فلا تقسم عليه لأنه لا يحصل
منه أمن ولا يقسم لمحبوبه في منتهى وان لم يعد إلى الولي في القسم ثم أخرج في الزوج قضى المفضل
ووجبه تخصيصاً بأقاربه وإذا أخرج في فقهه واحدة وقضى يوم جوفه للأخرى ولا يجب عليه التوبة
بينهن في وطي ودوا عليه ولا في نفقة وسفورات وكسوة إذا أقام بالواجب وان أمكنه ذلك كان
أحسن وأولى ويقسم لزوجته إلا ما له ليلة لأنها على النصف من الحرة والحرمة ليلتين وان كانت كرام
فان عتقت الأمة في فوطتها أو في فوطه حرة صحت قبلها فلها قسم حرة فان عتقت في فوطه
حرة متأخرة لم يلزمها فوطتها على حكم الرق فلا تنادى أمة بكسوة ويكون للحرة ضعف هذه
الأمة والحرة في كسوتها لامة دون سيدتها فلها ان تنسب ليلتها لزوجها وبعض صرايرها
كالحرمة وليس لسيدها إلا اعتراض عليها ولا ان يهيم دورها ويقسم في بعض ونفساً ومريضه
وصغيره ولدتها وصغيره يمكن وطيرها ومن الآء أو طاهر منها وهو صوم من وجوبه ما مر
لها ولا قسم لرجعهم صرح به في الفقه ومخرج وان ركش في الحضانة وما لم صرح به في الفقه لا يزوج
رجع حضنتها على ولدها وهي يقسم لمن سافر بها بقرعة إذا قدم ولا يجب عليه كسوة
الرجع وان كان بغيره لزمه من العتق مدة تجبته حاله تكون الضررة رخصت بسفرتها ويقضى
مع قرعة ما نفقه كسفر أو تخلفه من مدة أقامة وان قلت وإذا خرجت القرعة بأحداهن
لم يجب عليه كسوفها وله تركها والسفر وحده لا يفيد من خرجت لها القرعة وان وهبت
حقها من ذلك جاز إذا رضي الزوج وان وهبته للزوج أو لجميع أو امتنعت من كسوف
سقط حقها إذا رضي الزوج واستأنف القرعة بين البواقي وان إلى فله كرهاً على كسوف
معه وان رضي الزوجات كلهن بسفر واحدة معه أو أكثر جاز من غير قرعة إلا الأيرضا
الزوج ويبدل غير من اتفقن عليها فيصالح إلى القرعة وكسوف الطويل والعنينة في ذلك
سواء وصحت سافر بأحداهن إلى مكان كالقدس مثلاً لم يبدل إلى مصر فله استئجارها
معه وإذا سافر به وجبت بقرعة أو إلى كل واحدة ليلة في رحلتها من خيمة أو خدكة أو خا

سفر فهو كسوف المقيمة وان كانتا جميعاً في واحدة فلا تقسم إلا في العزائش فلا يجد ان يخص نزلها
واحدة بالليلته فيه دون نزلها الأخرى ويجوز دخولها في ليلتها إلى غيرهما إلا لضرورة
مثل ان يكون هنز ولا بها لوقت صبي السبع أو ما لا بد منه فان لم يلبث عندها لم يقض وان لبث
أو جازع لزمه ان يقضي لها مثل ذلك من حق الأخرى وان قبل أو باشر وخوفه لم يقض
والعدل القضاة وكذا يجزى دخولها في غيرهما إلا إلى جبه ولا يجزى ويجوز ان يقضي ليلية
صيف عن ليلة شتاء أو ليلتين عن أخرى وعكسه والاولى ان يكون لكل واحدة من نسائه
مسكناً يبيتها فيه فان اتحدت لنفسه مسكناً به على اليم كل واحدة منهن في ليلتها ويومها
ويجلبه من ضرته جاز وله دعاء البعض إلى مسكنه ويأتي البعض وان امتنعت من دعائها
عن اجابته سقط حقها من القسم وان أقام عند واحدة ودعا الباقيات إلى بيتها لم يجب
عليهن إلا جابهم وان حبسها سقط حق كل واحدة ليلتها فليست من طاعتها ان كان مسكن
مكسولاً ولا لم يلبث منهن فان اطلقه لم يكن له ان يتكبر العدل بينهن ولا استدعاء بعضهن
دون بعض كما في غير الحبس فان كانت امرأة في بلد ينفع العدل بينهما بان يقضي إلى الفاء
بهم في أيامها أو يتركها اليد فان امتنعت من القدر مع الامكان سقط حقها لئلا يزوجها
وان قسم في بلد يربى جعل المدة بحسب ما يمكن كسفر وشهر أو أكثر أو أقل على حسب الثبات
البلدين وان قسم ثم جاء يقسم للثالثة فيه فاعتلت الباب دونها ومنعه من الاستئجار بها أو
قالت لا تدخل علي أو لا تبني عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم والنفقة فان
عادت إلى المطاوعة استأنف القسم بينهما ولم يقض للثالثة شراً فان كان له أربع نسوة
وأقام عند ثلاث منهن ثلاثاً ليلية لزمه ان يقسم عند الرابعة عشر فان نشرت احداهن
وظهر واحدة فلم يقسم لها وأقام عند اثنتين ثلاثاً لم يثبت ثم أظا عتد الثالثة واراد القضاء
للمفضلة من قسم لهما ثلاثاً والثالثة ليلية خمسة أو وار فليكن المفضلون خمسة عشر ليلة
ويجعل للثالثة خمس ثم يقسم بين الجميع فان كان له ثلاث نسوة فقسمن بين اثنتين ثلاثاً
ليلة ولكل اثنتين ثم تزوج حديقته ثم اراد ان يقضي للمفضلة من قسم بين اثنتين ثلاثاً
اذا كانت بكر أو ثلاثاً ان كانت ثيباً لم يقسم بينهما وبين المفضلة من قسم حديقته جبيع
للحديقة **فصل** وان اراد التقلد لمن يلبس إلى بلد ينسأ به فامكنه استئجار الك
في سفره فليقل ولا يجوز له افراد احداهن بغير قرعة فان فعل وقضى للباقيات وان لم يمكنه
أو سبق عليه وبعدت بهن جميعاً مع عيرة ممن هو محرم لهن جاز ولا يقضى لاحد وان انفرد
بأحداهن بقرعة فاذا وصل البلد الذي انتقل اليه فقامت معه فيه قضى للباقيات هذه
كولها معه في البلد فما حصة وان امتنعت من كسوفها من المبيت عنده أو سافرت
بغير اذنه أو باذنه في جنتها سقط حقها من القسم ونفقة وان بعثت إلى حصة وانتقلت من
بلد إلى بلد باذنه لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم ويقضى لها بحسب ما أقام عند ضررتها
وللمرأة ان تنسب حقها من القسم في جميع الزمان وفي بعضه لبعض صرايرها باذنه أو
لها كلهن أو لهن جميعاً كسوة منهن ولو أبت الموهوب لهما ولا يجزى رغبة ذلك عمل فان
أخذت عليه من لانت ما رده وعليه ان يقضي لها لانتا بكسوة بشرط العوض ولم يسلم لها
فان كان عوضاً غير المال كان رضاه زوجها عنها أو حرة جاز وتال كسوة قيس المذهب
جواز أخذ العوض عنه سائر حقها من القسم وعيرة ورتب كلامها في ما يقضى جواز
ان كانت تلك الليلة الموهوبه ليلية الموهوبه لهما وآلى بينهما والام حرة الأب في الباقيات

وصحى رجعت في الحجة عما دعتها في المستقبل فقط ولو لم يعلم الا بعد فراغ
الليله ولها هبة ذلك ونقصها وعجزها لوجهها لم يسكنها ولو لم يعلم الا بعد فراغ
في ملكه العيين وله الاستمتاع بهن وان نقص زوجهما لم يسكنها ولو لم يعلم الا بعد فراغ
اي الزوجان كما اذا باتت عندهما او في مكانه او عند صديقته وسبق له هذه كيف شاء وان
شاع كان زوجات او اقل او اكثر وان شاع سواى وان شاع فضل وان شاع استمتع ببعضهن
دون بعض وسبق التسوية بينهما ولا يفضلن ان لم يرد الاستمتاع واذا احتاجت الاصل الى
النكاح وجب عليه اعفاها ما لم يطهر او تزوجها او يبيعها **فصل** واذا تزوج بكرة
ولوامة اقام عندها سبعا وشيا ولو امة ثلاثا ولا يحتسب عليها ما اقام عندها فاذا انقضت
صدقة اقامته عند الجديده عاد الى ان تقسم بين زوجاته كل مكان ودخلت بينهما فصار اخرهن
نفره وان احبب الشيب ان يقسم عندها سبعا فغنى للبواقي سبعا سبعا وان تزوج
امراة يتنفر عنها اليه في ليلة واحدة كره له ذلك بكرة كانت او شيبين او بكر او شيا ولم يقسم
اسبقها دخولها في حق العقد لم يعود الى ان يقسم بينها حق العقد لم يقسم
فان ادخلها عليه بعد عقد واحد بها بقرعه وكبره ان تزوج اليه امراة في صدقة حق امراة
زفت اليه قبلها وعليه ان يقسم للاول ثم يقضي حق الثاني وان اراد سبعا فخر جبت القرعة
لا حدى الجديدين ساف بها ودخل حق العقد في قسم السبعة فاذا اقدم بها الاخرى فوجها
حق العقد فان قدم من سبعة قبل حصني هبة يتقضي فيها حق عقد الاولى ثم في الحضر
وقضى للحاضرة حقا فان ضجبت القدعة لعين الجديدين ساف بها فاذا اقدم قضى
الجديدين حقا واحدة بعد واحدة يقدم السابقة دخولها او بقرعه ان دخلها معا
فان ساف جديده وقد عيه بقرعه او رضى في شهرها اتم فان تزوجها بعد قضى لها
واذا اطلق احدى بشاؤه في ليلتها او الى ريس في شهرها اتم فان تزوجها بعد قضى لها
ليلتها ولو كان قد تزوج غيرها بعد طهرها واذا كان له امراة ثالثة عند احديهما
ليلته ثم تزوج ثالثة قبل ليلته اتم ان يقره ببليلتها ثم يبيت ليلته عند المطلقه
ثم نصف ليلته للجديده ثم يبيت واختر المرفق واليسار لا يبيت بغيرها بل ليلته كاملة
لان حرج ولو ساف باحدى زوجتيه بقرعه ثم تزوج في سبعة امراة اخرى وزفت اليه
فعلية تقدر بما يامها ثم يقسم **فصل** في النكوز وهو مصصتها اياه فيما
يجب عليه واذا اظهر منها امارات النكوز بان شاع قل او تدافع اذا دعاها الى الا
استمتاع او تجيبه متبر منه فكله ويختل اديها في حقه وعظما فان رجعت الى الطاعة و
الادب هدم الحجر والضرب وان اصررت واظهرت النكوز بان عصته واحتشمت من اجابته
الى الفراش او ضجبت بغيره اذ نه ونحو ذلك هي في الموضع ما شاء وفي الكلام ثلاثة ايام
لا يفتيها فان اصررت ولم تردع فله ان يضر بها فيكون الضرب بعد الحجر في الفراش وشكرها من
الكلام ضربا غير مبرح اي غير شديد يفرقه عن بدنها ويحجب الوجه والبطن والمواضع المحزنة
والمتحسنة عشرة اسواط قل وقيل بدارة او صر اى صندوقا معلقا لا يسهط ولا يثقب
فان تلفت من ذلك فلا حتى ن عليه ويمنع منها من علم عنهما حقا حتى يؤدبه ويحسين عشرتها
ولا يساع له احد لم ضربها ولا ابوها ولا ان فيه ابتداء للمودة وله تاديبها كذا على تركه فرائض
العهد تارك وتعالى بها فان ادعى كذا منهن ظلم صاحب اسكنهما الحاكم الى جانب كذا يسكن في
عليهما فكيف حالهما كما فكيف عن عائلته واغلاص من خبره بالظن وبك ما لا يضاف ويكن

الا سكان المذكور بعد بحث الحكمين فان خرجا الى الشقاق والعداوة وبلغا الى المشاحة بعث الحاكم
 حكيمين حديث مسلمين ذكر بينهما عدلين متكلفين فقيهين عالمين بالجمع والفرق ليعلما ما بينهما
 من جمع بينهما او تفريق بينهما او خلع والا ولي ان يكونا من اهلها وليتبع لهما ان ينفيا
 الا صلاح لقوله تعالى ان يريد اصالا حايه فقل لهما بينهما وان يطلعا ويتصفا ويتعانا
 يتوخيا ولا يخاصا بذلك احد منهما دون الآخر وسما وكيدان هذا الزوجين في ذلك لا يرسلان الا
 برضا لهما وتوكيلهما فلا يمكن ان ينفيا الا باذنه فياذن الرجل لتوكيله عليا يرافقه من طلاق
 او اصلاح وتاخذ المدة لتوكيله في الخلع والصلح على ما يراه ولا ينقطع نظرهما بغيره الزوجين
 او احدهما وينقطع لغيره اياهما وحدهما ويحل ما يبطل العكالة وان امتنع من التوكيل لم
 يجب عليه كذا لا يزال الحاكم يبحث ويستبحث حتى يظهر له عن الظالم حيزه ويستقر في صفة
 الحق ولا يصح الا براء من الحكمين الا في الخلع خاصة من وكيله المدة فقط وان خافت اصراره
 بشؤونها او اذعر احد عشرها بكبر او غيره في صفة عنه بعض حقوقها او كلها تسترضى
 بذلك وان شأنت رجعة في ذلك في المستقبل فعلا لما ضي وبات اذا اختلفا في النسك
 او بدل التمسك في النفقة **باب الخلع** وهو قرابة امرأة بعوض بالفاظ
 مخصوصة واذا كرهت المراجعة زوجها الخلع او خلعت او نفقت دينه او كبره او ضلعه او نحو
 ذلك وخافت ان يتركه حقة مما حالها كان على العدة على عدها تقديري به فتركه منه وسن
 اجابها الا ان يكون له اليها ميل ومحبة فيجب جبرها وعدم انفادها وان خالفت مع
 استئذان الحال كره ووقع الخلع وان عطلها اي ضارها بالضرر والتضييق عليها او ضارها
 حقها من القسم والنفقة ونحو ذلك ظلمت في نفسها فالخلع باطل والعرض مردود
 الزوجية لها الا ان يكون بلفظ طلاق او بغيره حكمه فيقع رجعي والنفقة وان فعل ذلك
 لا تنتهي او فعل ذلك اياها او شؤرها او تركها فزنا فالخلع صحيح ولا ينتهي الخلع الى حاكم
 من ولا يارسى في الحيض والطمه الذي اصابها فيه اذا كان نسوا لها وتقدم في الحيض
 يصح من كل زوج يصح طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان او ذميا ويعتصم عوضه ولو كانا
 وهجو راعية لفلان فان كان هجو راعية لعنه ذلك كعبه صغير حكيم وسفير دفع المال
 الى سيد وربي وليس له طلاق ابنته الصغيرة ولا الخجون ولا طلاقها وكذا سيد صغير
 وهجون وليس له طلاق ابنته الصغيرة ولا طلاقها بشئ من مالها او يصح الخلع مع الزوج
 ابالفلانة السبعة وضع الاجنبي الجاني التعرض فغير اذنها ويصح بدل العرض فيه منها بان
 يقول الاجنبي اخلع زوجتك او طلقها على الف او بالف على او على سلعتي هذه فيجيبه فيصح
 ويلزم الاجنبي وحده العرض وان قال على مهرها او سلعتي وانا ضامن او على الف
 في ذمتها وانا ضامن فيجيبه هو وان لم يضمن حيك على سمي العرض منها لم يصح وان قالت
 له طلقني وضرتي بالف فطلقها وقع بهما بائنا واستحق الف على بائنه وان طلق احداهما
 لم يحق شيئا وان قالت طلقني بالف على ان تطلق ضرتي او على ان لا تطلقها ففعلت ما لم يخط
 صحيح او الشرط والبدل لا ضمان فان لم ينف لهما استحق على السالبة الا ان كان
 الف ومن صدقها المسمى وان خالعت امرأة بغير اذن سيدها على شيء لم يصح وبائنه
 يصح ويكون العرض في ذمتها كاستئناسها بائنه وكان الحكم في المكاتبه الا انه ان كان بائنه
 سيدها سلمته مما في يدها وان لم يكن في يدها شيء فهو في ذمة سيدها وان خالعت
 المحجور عليها لسفه او صغر او جنون لم يصح ولو اذن فيه الولي فيقع رجعي ان كان بلفظ الطلاق

يحكى القصد الفاكس وان شئت ان سطره او رسته والاف في طائفه اختلغا فحقها كما ياتي باحضار
الالف ولو كانت ناقصة في العدد واذا ثبت في قبضه طلق باينا وملكه وان لم يقبضه الا ان اعطته
دون ذلك او سبيكه ببلغ الف لان السبيكه لا تستمر دهرهم وان قال انت طالق بالثلاث لم تطلق
حتى تنسأ بالقول فماذا عت ولو على التراخي وقع باينا واستحق الف وان قال انت اخلفني بالثلاث
او على الف او طلقني بالثلاث او على الف او قال انت وكذا الف ان طلقته او خلعتني او ان طلقته في ذلك
الف فعلى الفور بان قال خلعتك او طلقتك وان لم يذكر الف بانته واستحق الف من عاين
نقد البلد ولها ان ترجع قبل ان يجيبها ولو ماتت طلقني بالثلاث الى شهر فطلقها قبله فلا شيء له
نضا وان قال من الآء الى شهر فطلقها قبله استحقه وان قال انت طلقني بالثلاث فقال خلعتك
ينوي به الطلاق صح واستحق الف والالم يصح الخلع ولم يستحق شيئا لانه ما اجابها الى ما بدلت
العرض فيه واخلفني بالثلاث فقال خلعتك لم يستحقه لانه وقع طلاقا ما طهرته ووقع رجعا وطلقني
واحدة بالثلاث او على الف او وكذا الف ونحوه فطلقها ثلثا او ثنتين استحقه وطلقني واحدة بالثلاث
فقال انت طالق وطلقه بالثلاث بالاول واستحق الف اما اذا اجابها انت طالق
كلاهما فتقع الثلث ان كان ولا يستحق شيئا وان ذكر الف عقيب انك نية بانته بالاول او رجعيه
ولعت انك لا تريد تطلق ثلثا وهو موافق لقولنا عند المذهب وطلقني ثلثا بالثلاث فطلقها واحدة
لا يستحق شيئا ووقع رجعيه وان لم يكن بقي من طلاقها الا واحدة ففعل استحق الف على
اولم تطلق فان قال والى له هذه انت طالق طلقتهين الاول بالثلاث والى له نية بغير شيء ووقع
الاولى واستحق الف ولم تقع انك نية وان قال الاول بغير شيء ووقع وحدها ولم يستحق
شيئا لان لم يجعل لها عرضا وكلمت الثلث وان قال احدا لهما بالثلاث لهما الف وطلقني
عشر بالثلاث فطلقها واحدة او اثنتين فله شيء له وان طلقها ثلثا استحق الف وان كان له
اصرا وان احدا لهما وسكيد لا فقال انما طلقته بالثلاث ان شئت ان شئت ثلثا شيئا لزم الرشيد
نصف الف وطلقت باينا ووقع بالآخر رجعيه ولا شيء عليه ومثل له للرشيد بين الثلث طلقته
بالثلاث فقبلت واحدة طلقته بقسطها وان قالت قد شئت طلقته باينا ولت مبرما العرضا بينهما و
قول اصرا نية طلقته بالثلاث فطلق واحدة بانته بقسطها من الف ولو قالته احدا لهما فرجعيه ولا شيء
له ولو قال انت طالق انت طالق وعليك الف او على الف او بالثلاث فقبلت في المجلس بانته واستحقته
وان لم تقبل وقع رجعيه وله الرجوع قبل قبولها ولا يتخلل باينا بين لهما الف في المجلس بعد عدم
قبولها وان طلق ثلثا بالثلاث فقبلت واحدة بالثلاث او بالعين وقع الثلث واستحق الف
وان قالت قبلت جميعا لم او قبلت واحدة من الثلث بثلث الف لم يقع وان طلق طلقتهين
احد لهما بالثلاث ووقع بها واحدة ووقع الاخرى على قبولها وان قال الا ب طلق ابني وان بري
من صداقتها فطلقها ووقع رجعيه ولم يبرأ ولم يرجع على الاب ولم يضمن له وان قال الزوج بغير طلق
ان ابرأ نتي من صداقتها فقال قد ابرأ بك لم يقع الا اذا قصد الزوج مجرد الانفصال بالبراء وان
قال لبي طلق ان يريته من صداقتها لم يقع وان قال الا ب طلق على الف من ماله او على الدرر
فطلقها طلق باينا وتقدم في كتاب الصداق لو خالفته على صداقتها او بعضه او ابرأته منه
فليها ود **فصل** واذا خالفته في مرض موته صح وله الاقل من المسمى في الخلع او
ميراثه منها وان صح من مرضها ذلك فله جميع ما خالفها به وان طلقها في مرض موته او اوصى
لها باكثر من ميراثها لم يستحق اكثر من ميراثها وان خالفها وجاهها في راس المال وكل ما
صح ان يتصرف في الخلع لنفسه صح فكله ووكالته فيه من حر وعبد وذكر وانى ومسلم وكافر ومجوس

مطلب الا برأ

عليه رشيد

عليه رشيد فاذا وكل الزوج في خلع اصراة مطلقا في الخلع فمما زاد صح وان نقص من المهر
رجع على الوكيل بالنقص وصح الخلع ولو خلع وكيله بلا مال كان الخلع لغوا وان عين للوكيل العوض
فقد صح منه شيء لم يصح الخلع وان وكلت المرأة في ذلك في الخلع فمهرها فمادون او مهرها فمادون
صح وان زاد صح وان وكلت الوكيل الزيادة وان خالف الوكيل الزوج او ان وجه جنسا او جلودا او نقد
البلد لم يصح الخلع ولو كان الزوج وكيله والزوج واحد فله ان يتولى طرفي العقد كالنكاح
واذا خالفها او نظا لغيرها اجبا بما بينهما من حقوق النكاح فلا يستطعن شيئا منها ولو سكت عنها
كالديون ولا يستطعن نفقة عدة الحاصل ولا نفقة ما خلع بيعه **فصل** واذا قال
خالعتك بالثلاث فافكرته او قالت انما خالعتك عجزى بانته والقول قد لا يصح مع عيبتها في العوض
ان قالت نعم لكن ضمنه عجزى لزمها الف وان اختلفا في قدر العوض او عينه او تاجيله وعوض
الخلع حال من نقد البلد او جنسها او صفته او هلك هو وزني او عدي فمهرها مع عيبتها وان
علق طلاقا او عتته بعبثه ثم خالفها او ابانها بثلث او دونه وباعده من جديت الصفقة لم يعاد
فمن وجهها وملكه من جديت الصفقة وعتته وكذا الحكم لو قال ان بنتي مني ثم تزوجتك فانت
طالق فبانت ثم تزوجها وحرم الخلع صلبه لا ستطاع عيها الطلاق ولا يصح وتماثل الخلع كما لا يصح
نكاح المحلل وقال ولو اعتقد البينونة بنكاح ثم فعل ما خلف عليه فكم طلق اجنبية فتبين
اصراة على ما ياتي في باب النكاح في الطلاق ولو خالف ونقل المحلوف عليه بعد الخلع معتد ان
الفعل بعد الخلع لم يتناوله بيمينه او فعل المحلوف عليه صفتا ان وال النكاح ولم يكن كذلك فهو
كالخلاف على شيء يظنه ثبانا بخلاف ظنه ولو اشهد على نفسه بطلاق ثلث ثم استثنى فافترى بانته
لا شيء عليه لم يبرأ من اقراره لمعرفة مستندة ويقبل قوله بيمينه ان عتته في اقراره ذلك
عن جهل منه انتهى فبانت في صريح الطلاق **فصل** في صريح الطلاق
فبانت النكاح او بعضه ويبرأ عند الحجة اليه كسوء خلق المرأة او سوء عشرتها وكذا التضرع بها
من غير حصول الغرض براء وبكره من غير حاجه ومنه يحرم كفي الغنى ونحوه ومنه واجب كطلاق
المولي بعد التبرع اذا لم ينف ويسحب فقد بطل في حق الله **فصل** في صريح الطلاق
يكنه اجبا ورضا عليها وفي الحال التي يخرج المرأة الى الخلع لغة من شقاق وعينه ليزيل الضرر
وتكونها عليه عفيفه وتضمن رعاها بالنكاح وعند يجب لثلاث عتته وابتدأ بطلاق في حق الله قال كفي
اذا كانت تدينني لم يكن ان عيبتها على تلك الحال بل يفارقه والا كان دينها انشئ ولا بأس في عضها
في هذه الحال والتضييق عليها لتفتدي منه وانما لا يفسخ نكاحها وتقدم في باب المحرمات
في النكاح واذا تركت ان زوج خالفه فالمرأة في ذلك صلتها محتاج ولا يجب الطلاق اذا اصره
ابوه وان اصرته امه فقال احمد لا يجيب طلاقه وكذا اذا اصرته ببيع سريره وليس لهما ذلك
ويصح من زوج مكلف مختارا عاقا حتى كفاي وسفيه ومن لم يتلفه الدعوة واخرس تعلم اشارته
ربا في باب صريح الطلاق وكذا نية وطلاق مرتين موافق فان عجلت المنة فيها طلق وتزوجها بطل
ويصح الطلاق من عيها يعقله ولو دون عشر ويحكم ان زوجة تبين منه به وتحرم عليه ويصح في كليم
وتكلم فيه ويقدر ارادة لفظ الطلاق لمعناه فلا صلاح لفتيه بكرة وحكاه عن نفسه وعينه
ولا لمن زال عقله بسبب بعد رغبة كالمجنون والنائم والحفي عليه والمبرم ومن به شقاق ولا لمن اكره
على شرب مسكرا او شرب ما يزيل عقله ولم يعلم انه يزيل العقل او اكل بنجيا ونحوه ولو لعينه حصة
لان ذلك المجنون والحفي عليه بعد افاقتهم انهما طلقا وتزوجا وتزوجا طلاقا فان زال عقله بسكر
ونحوه محرم ولو خلط في كلامه وصرأته او سقطت عيها بين الاعيان فلا يبرأ في صاعه من ضاع

قوله
فصل
في
الطلاق
نفسه

فقد لم يجر له (اختلاف) في نيته وان قال انت اخذت فقط او قبلت فقط ولو مع النية او اخذت اصري او
اخذت اصري او اخذت روي لم يقع الطلاق حتى تقول مع النية اخذت نفسي اربوي او لا زواج
اولا تدخل على وشعره ويجوز ان يجعل اصري بيبها بموضع حكمه كما لا عوض له في ان لم
الرجوع فيها يجعل لها والى بطلانها في الغنى فاذا قالت اجعل اصري ببي ي واعطيك عبدي
هذا فقبض العبد وجعل امرها بيدها فله ان يحتج بها لم يرجع او يطل وان قال لا طلاق نفسي فليس
على الداعي وهو من كيد بطلان الرجوع فان قالت اخذت نفسي ونوى الطلاق وقع وليس لها ان
تطلق اكثر من واحدة الا ان يجعل اليها اكثر منها اما بلفظه او نيته ولو قال طلق ثلاثا فقلت ثلاثا
بنيتها وتلك بتو له طلاقك ببيك او بغيرك في الطلاق ما عليك بقوله امرتك ببيك ولا يقع
بقولها انت طالق او انت مني طالق او طلقك قال في الدرر منه صفة طلاقها طلق نفسي اربا ملكا
طالق وان قالت انا طالق لم يقع وحكم التوكيد الا جني حكما فيما تقدم فليقع الطلاق بانك اعمه الفرج
او ثمانية بلبه ولو كمل فيه جرح ونظا اصرا اختيارا وطلاق على الداعي في حق وكيد وتقدم بعض ذلك
اخذ كتاب الطلاق ووجهه على كسبي صلى الله عليه وسلم تحييه ان واجهه ان وهبه لاهله او اجنبي او
لنفسه فزدت او لم ينو طلاقا او نكاحا ولم ينو له فليقع كسبه لغيره نصا وان قبلت فواحدة
رجعية اذ انما هو اطلاق نيته الطلاق او حلت دلالة الحال وان نوى ثلاثا او اثنتين ووقع ما
منه كسبية النكاحات الخفية وتقتب نية وهو هوب له كواهب ويقع اقلها اذ اختلفا في النية وان
نوى بالقبلة الطلاق في الحال وقع ولم يحتج الى شهودها ومن شرط وتخرج الطلاق الشك به الا في
موصوفين نعم ما اذا كتب صريح طلاقا او اطلق الاخرى بالانكاح فان طلق في نفسه لم يقع كالقول
ولو انك اربا بصبغ مع قلبه فقل ان هذا في لا يلزم منه ما لم يلفظ به او يحرر لسانه فظاهره يقع ولو لم
يسمعه بخلاف القرابة في الصلاة **باب ما يختلف به عدد الطلاق بالرجال** في
ملك الحر والمعتق بعض تلك طلاقات وان كانت تحت امره وملك العبد المكاتب ووجه اثنتين ولو
طرى رقة على قذحي بعد ارجس فاسترق وقد كان طلق اثنتين وان كان تحت حرة فلو علق تلك
بشرط مزج بعد عتقه طلق ثلاثا وان علق تلك بعتقه لعت اثنتان ولو علق بعد طلقه ملك تمام
الثلاث ولو علق بعد طلقين او عتقا صاعا لم يملك ثلثا لانه فلو علق بعد طلقين لم يملك نكاحا وباتي
في الرجوع واذا قال انت الطلاق او انت طلاق او الطلاق في لازم او الطلاق لمن مني وبلغ مني الطلاق
او علي الطلاق ولو لم يذكر المأذون وحيثما مضى صيرا ايا ان او معلقا بشرط او معلقا فابيه ويترك ثلاثا
مع نيته وضع عدما واحدة فان قال طلاق لمن مني ووجه ولسه اكثر من زوج فان كان هناك
نية او سبب يقتضي تعميما او تخصيصا عمل به ولا يقع بالملك واحدة واذا قال انت طالق ونوى ثلاثا
فلك ان كنيته بان طالق طلاق او طلاق الطلاق ومعناه واحدة اختار دية اكثر المستند صير ولو وقع
طلقه ثم قال جعلتها ثوبا ولم ينو استيفا في طلاق بعد ذلك فواحدة وانت طالق واحدة ونوى ثلاثا
واحدة وانت طالق هكذا او انك اربا صاعا بعد الثلاث طلق ثلاثا فان قال اردت بعد المعتق صير
قبل منه وان لم يقل هكذا اربا صار فطلقته واحدة قال في الرعي ما لم يكن له نية وانت طالق
واحدة بل هذه ثلاثا طلق الاولى واحدة وانك نية ثلاثا وانت طالق بل هذه طلق وان قال
هذه او هذه طالق ووقع بانك نية واحدة الاولى لينة كهذه او هذه بل هذه طالق وان قال
هذه او هذه طالق ووقع بالاولى واحدة الاخرى بيب كهذه بل هذه او هذه طالق وباتي في
باب النكاح في الطلاق له تتمه وانت طالق كل الطلاق او اكثره بالملك او جميعه او مستهبة او غايه
او كعد الف او بعد الحصى او النطر او الرجوع او الرصد او التراب او المأذون ووجه او يا ما طالق او انت

مايه طالق او انت مايه طالق ونحوه طلق ثلاثا وان نوى واحدة وكل انت طالق كالف او مايه فان
نوى في صغر بيبها قبل حكي لا في قبل كعد الف وانت طالق الى مكة لم ينو بلوغها او انت طالق بعد
مكة طلق في الحال ويكره في الطلاق في المأذون والمستبدلان قال امك الطلاق او غلظه او اكبره
بابا او المرحدة او اطلقه او اعرضه او صلا الدنيا او صلا البيت ونحوه او ضل الجبل او ضل عظم الجبل
فواحدة رجعية صالم يند اكثر وكذا اعضاه صحيم في الاضاحي ووجه في التخييم وتخييم الفروع انها
كلان وان نوى واحدة وانت طالق من واحدة الى ثلاث طلق اثنتين وانت طالق ما بين واحد
وكلان واحدة وانت طالق طلقه في اثنتين ونوى طلقه مع طلقين فلك وان نوى موجه عند
الحساب فثنتان ولو لم يعد فم وان قال الى حساب او غيره اردت واحدة قبله وان لم ينو ووقع بامره
الحاسب ثنتان وبغيرها واحدة وطلاق نصف طلقه في نصف طلقه في نصف طلقه بلك
حال وان قال بعدد ما طلق ثلاثا من وجهه ووجهه عدده وطلقه **فصل** وجزء طلقه كهي فاذا
قال انت طالق نصف طلقه او نصف طلقه او جزء منها وان قال او نصف طلقين طلق طلقه وان قال
نصف طلقين او نصف ثلاث طلاقات او ثلثه نصف في طلاق او اربعة اثلاث او خمسة ارباع ونحوه
فثنتان وان قال ثلثه انصاف طلقين فلك ونصف طلقه ثلث طلقه وسدس طلقه فواحدة
وان قال نصف طلقه وملك طلقه وسدس طلقه طلق ثلاثا وان قال لاربعة او ثمانية بيبك او
عليك او بيبك بلا او ثقت طلقه او اثنتين او ثلاثا او اربعا بيبك او اربعة بيبك او اربعة بيبك
مستمرة كل طلقه بيبك من وقع بالاثنتين ثنتين على كل واحدة اثنتان وبانك لاربعة بيبك
واحدة ثلاثا وكذا اما بعد هاهن الصور وان قال او ثقت بيبك خمسا او سبعا او ثمانيا
ووقع بلك واحدة طلقثان وان او ثقت سبعا فاربعة او ثقت بيبك طلقه وطلقه فلك
وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها او ثقت بيبك طلقه فطلقه او طلقه بيبك طلقه او
ثقت بيبك طلقه او ثقت بيبك طلقه او ثقت بيبك طلقه ثلاثا الا التي لم يدخل بها فاشا تبين
بالاولى فان قال انت طالق ثلاثا او طلقثان ثلاثا فلك ثلاثا **فصل** وان قال نصفك
او جزء منك او صبيك او بيبك او دعتك طالق طلق لك لو قال اصبيك او بيبك طالق ولا يصح لها
ولا يدا او قال ان ثقت فبيعتك طالق فقامت بعد قطعها لم تطلق وان قال شريك او طفركت او سكرت او
صبيك او بيبك او سوا ذلك او بياضك او بربك او دعتك او عركت او رحك او حركت او سمكت
او بصرك طالق لم تطلق وحيثما كان طالق طلق وان نوى طلق في جميع الشهور
والبلدان وحكم علق في الكل كطلاق **فصل** اذا قال المدخول بها انت طالق ونوى
بانك نية الاتباع او لم ينو بها ايقاعا ولا تأكيدا طلق طلقين وان نوى بانك نية التاكيد او انها صا
او كانت غير مدخول بها فواحدة وبشرط في التاكيد ان يكون متصلا فلو قال انت طالق لم يضمن
لنحوه بل نوى اعد ذلك للمدخل بها طلقثان نية ولم تنفقه نية التاكيد وان نوى بانك نية التاكيد
الاولى لم يقبل لعدم انصاف التاكيد وان اكداك نية بانك نية صحيح وقبله وكذا التاكيد الاول بهما
وانت طالق طالق طالق بيبك واحدة صالم ينو اكثر وان قال انت طالق وطالق وطالق واول بانك
لم يقبل لانه غاي بيبها وبين الاولى جرحي يقتضي المعايير والعطف وهذا يمنع التاكيد وان اكدا
انك نية بانك نية قبل لانه صلا في لفظها وان قال انت طالق طالق طالق او انت طالق لم يضمن
فالحكم فيها كالتي عطفها بالواو وان غاي بيبها جرحي فقال انت طالق وطالق او طالق لم يضمن
وطالق او طالق وطالق فقلت لم يقبل في شئ منها ارادة التاكيد لان كل كلمة صافية لما قبلها جرحي
لها في لفظها والتاكيد انما يكون بتكرير الاول بصيغة واحدة وانت طلقه انت صافرة وكد

الاول بهما قبل لا ثم يغاير بينهما بالمرور في الموضوع للمنفقة بين الاثنا ظاهرا اعاد اللفظ بمقتضاها
وان ان بالواو ولم يتقبل وان ان بشرط او استثنى او صفة معتبة جله اختص بها فاذا اقال انت طالق
انت طالق فيها تان جملتان لا تتعلق احدهما بالآخرى فلو تعقب احدهما بشرط او استثنى او صفة
لم يتناول الاخرى بخلاف معطوف مع معطوف عليه فانها شتى واحدة ولو تعقبه بشرط لعدا الى الجميع
وانت طالق فظا لولا ولم طالق او بل طالق او طالق طلقه بل طلقته او بل طلقه او طالق طلقه
بعد ها طلقه او بعد طلقه او قبل طلقه او قبلها طلقه طلقتهين وان كانت غير مدخول بها بان
بالا ولى لم يملكها بعد ها لكن لو اراد بعد ها طلقه ساء وتعد قبل حكم وان اراد بقوله قبلها طلقه
في نكاح آخر وان زوجا قبل طلقه قبل ان وجد ذلك وانت طالق طلقه معها طلقه او مع طلقه او
طالق طلقه طلقتهين ولو غير مدخول بها وان قال معها اثنتين وتبع ثلاث والمعلق كما لم يخبر في هذا
سواء قدم الشرط او اخره او كرهه فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقه لم طلقه لم طالق
لم طالق قد خلت طلقته ثلاثا واحدة ان كانت غير مدخول بها وان دخلت الدار فانت طالق
طلقه معها طلقه او معها طلقه قد خلت طلقته طلقتهين ولو غير مدخول بها وان قال لغير
مدخول بها انت طالق لم طالق ان دخلت الدار وان دخلت الدار فانت طالق فظا لولا قد خلت
طلقه واحدة ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق قد خلت
طلقه مدخول بها وغير ها اثنتين وان قصد افهاما وتاكيدا وتبع واحدة وان كره الشرط
صح الجزاء ان كانا فقال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار
فانت طالق طلقه ثلاثا وثلاثين حين قال الطلاق بل فيه تكرره لا فعل كذا او كذا الا يقع
الكم من طلقه اذا لم ينو **باب** **الاستثنى في الطلاق** وهو اخراج بعض
الجملة بالاول او ما يقوم مقامها كغيره وسوى وليس ولا يكون وحاشا وعدا وخلافه من متكلم
واحد يصح استثنى النصف فاقول من طلقاته ومطلقاته واقراره لا ما زاد عليه نصا فاذا
قال انت طالق ثلاثا او ثلاثا او ثلاثا او ثلثين او خمسا او سبعا او تسعا او اربعة او اربعة
او ثلاثا او اربع طلقه طلقه ثلاثا وانت طالق طلقتهين الا واحدة يقع واحدة وانت طالق ثلاثا
الا واحدة او اثنتين ولا يصح استثنى الصحيح من ابا كل الا في هذه المسئلة لعلم فانت طالق
الا واحدة او ثلاثا او واحدة او الا واحدة او الا واحدة او واحدة او ثلثين او
واحدة او اربعة او اثنتين ثلثات او ثلاثا او واحدة او خمسا او اربعة او ثلاثا او طالق
وطالق وطالق او واحدة او الا طلاقا او طلقتهين او واحدة او واحدة او طلقتهين ونصف الا طلقه
او ثلثين وثلثين او اثنتين او الا واحدة ثلاثا كعطفه بالفاء او بيم ولو اراد الاستثنى عن
المجموع في قوله طالق وطالق فطلاق الا واحدة دين وقبل فيقع اثنتان والاستثنى يرجع الى
تلفظ به لا الى ما عليه ويشترط فيه وفي شرط وخوفا اتصال معناه لفظا او حكما كما تنطاع به
بتنفس وحزه ونيت قبل تمام المستثنى منه وقطع جمع بعده قبل اخره واختاره **ابن**
كثير في اعلام الموقعين قال لا يضر فصل بينه واستثنى وانت طالق ثلاثا واستثنى
بقلمه الا واحدة وقعت الثلث وان قال سبعا او ثلثين او واحدة بقلمه لم تطلق وان
قال سبعا او اربع او اثلاث او اثنتين طلاقا واستثنى واحدة بقلمه لم تطلق في الحكم
ان قال امرأه من سبعة طلقني فقال سبعا طلق ولا يضر له او قال له لم تطلق سبعا فقال
سبعا طلاقا فلقهن كلهن فان اخرج السالبة بنيت دين في الصورتين ولم يتقبل في الحكم فيها
باب **الطلاق في الماضي والمستقبل** اذا قال انت طالق امس او قبل ان انت زوجا وفوق

ورفعه اذن وقع والام يقع فان قال اردت ان زوجا قبلي طلقا او طلقا الثاني نكاح قبل هذا قبل هذه
ان كان قد وجد ما لم تكن قرينة من غضب او سواها الطلاق ونحوه فان مات او حيا او خرس قبل
العلم به اذ لم تطلق وانت طالق قبل قد وم زيد بن سهر فقد تم قبل مضيه او معه لم تطلق ويحرم
وطبقا من حين عقد الصفة ان كان الطلاق بينهما ولو كانا المنفعة الى ان يتبين وترجع الطلاق
وان قد تم بعد سهر وجزاء يسع وترجع الطلاق تبينا وترجع فيه وان وطبقا يحرم فان كان وطلى
لصه المهر ان كان الطلاق باينا وان قال لها بعد النكاح يوم فاكك كك مرة يقع الخلع معها قبل
الطلاق بحيث لا يكون معها باينا وكان الطلاق باينا لم تقدم زيد بعد السهر يوم صح الخلع
وبطل الطلاق وان قد تم بعد سهر في ساعه وقع الطلاق البائن دون الخلع وترجع بالعوض
ان كان الطلاق رجعيا صح الخلع قبل وترجع الطلاق بعده ما لم تنقض عدتها وكذا الحكم لو قال
انت طالق قبل موتي شهر لكن لا اريدك بعد عدم التسمية وان مات احدكما بعد عقد الصفة
يوم حين لم تقدم زيد بعد سهر وساعه من حين عقد الصفة لم يرب احداهما الاخر الا ان يكون
رجعيا فانه لا يقطع التوارك ما دامت في العدة فان قد تم بعد الموت بشهر وساعه ومقت
الزعة بالموت ولم يقع الطلاق وان قال اذ امته فانت طالق قبله بشهر لم يصح وان قال انت طالق
قبل موتي او قبل موتك او قبل موت زيد او قبل قد وم زيد او قبل دخلت الدار طلقته في الحال
وان قال قبيل موتي او قبيل قد وم زيد لم يقع في الحال بل يقع في الوقت الذي يليه الموت وان
قال قبل موت زيد وعمرو بشهر وقع باولهما موتا وان قال بعد موتي او مع موتي او موتك
او مع موتك لم تطلق وان قال يوم موتي طلقته في اوله وان قال لا طولا حياة طالق فمقت
احدهما يقع الطلاق اذن لا وقت يحينه وان تزوج امرأته لم قال اذا مات ابي واستر بك
فانت طالق فمات ابي او استرها طلقته ولو قال اذا ملكتك فانت طالق واسترها لم
تطلق فان كانت مدبرة فمات ابي وقب الطلاق والعق معها ان خرجت من النكاح وان لم يخرج
من النكاح فمات ابي لم ملكك الا بن حرة منها او كلها فينفخ النكاح **فصل** **في استثنى**
طلاق ونحوه كراي في استعمال القسم ويجعل جواب القسم جوابا لم في غير المسجل فاذا اقال انت
طالق لا قهر ومن وقام لم تطلق فان لم يقع في الوقت الذي يحينه حنة وانت طالق ان اذك لعقل
كان احداهما عاقلا لم يحن وان لم يكن عاقلا حنة كما لو قال والله ان اذك لعقل وان شك في عقله
لم يقع الطلاق وانت طالق لا اكلت لذي الذئب عاقلا حنة كما لو قال والله ان اذك لعقل وان شك في عقله
كان صادقا لو قال والله ما اكلته وانت طالق لو لا انك لطلقتك وكان صادقا لم تطلق
ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق لم قال انت طالق لا كرك طلقته في الحال وان حلفت
بعقبي عهدي فانت طالق لم قال عهدي حرا من طلقته وان قال ان حلفت بطلاق امرأتي
فقد يحرمني قال انت طالق لقد صحت امر عتي لعبد وان علق الطلاق على وجود فعل
مستحيل عادة او في نفسه فالاول كانت طالق ان صحت كسرى او كسرى الميت او الهيمه
او طرقت او طرقت او طرقت الحرة او طرقت ماء هذه النهر كله وحملت الحمل ونحوه وان كان
كان ردت امسا وجمعت بينه الصديق او ان كان الواحد اكل من اثنين او شرب ماء هذا
الكوثر ولا ماء فيه لم تطلق كخلفه بالله عليه وان علقه على عدمه كانت طالق لا شرب ماء الكوثر
ولا ماء فيه علم ان فيه ماء او لم يعلم او ان لم يشرب ولا ماء فيه او لا صديق سمى او ان لم
اصددها او ان اول طلقته الشمس او لا تطلق فلان فاذا اهلوصيه علمه او لا طرقت ونحوه
طلق في الحال فكل لو قال انت طالق ان لم ابع عهدي فمات العبد وعق وطلاق حرام وتذرعين

من الطلاق

بالله كطلاق وان قال انت طالق اليوم اذا جاء عندك تطلق اليوم ولا عند وانت طالق كما علم من ذهب
كسنة والشبهة واليهود والنصارى طلق بكلام لا يستحق الصفة لانها لا تذهب لجمع ولعقد التكليف
فان لم يقل بكلاما واحدا ويقرب من ذلك ان طالق علمه ما يذهب **فصل** في الطلاق
في زمن مستقبل اذا قال انت طالق عدا اليوم السبت او في رجب طلق باول ذكرك كالزوال اذا دخلت
الدار في انت طالق فاذا دخلت اول جزء منه طلق واما اذا قال انك اقصك حقت في شهر رمضان
فاصرا في طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضاء يده في الموضعين لا يمنع من طلق زوجته قبل
الحق وانت طالق اليوم او في هذا الشهر او في الحول طلق في الحال فان قال اردت اخر هذه الاوقات
او وسط الشهر او يوم كذا من الشهر او في الشهر او في سنة او في رجب او في راسد او استقبله او حجه
فلا بد من ولا يقبل حكما وانت طالق في اول رمضان او في سنة او في رجب او في راسد او استقبله او حجه
طلق باول جزء منه ولم يقبل قوله اردت اخره او وسطه ونحوه في حوا او باطن وان قال بانقضاء
رمضان او انقضاء او نقادة او مضيه طلق في اخر جزء منه وان قال اول شهر رمضان
او اول يوم منه طلق بطلوع فجر اول يوم منه وانت طالق اذا كان رمضان او الى طلال رمضان
او في طلال رمضان طلق وقت سيده الا ان يكون اراد من الساعة الى الهلال فتطلق في
الحال وان قال في صبي ثلاثة ايام طلق في اول اليوم انك وانت طالق اليوم او عدا وانت طالق
عدا او بعد عدا طلق في اول اليوم انك وانت طالق اليوم او عدا وانت طالق عدا او بعد عدا
طلق في اسبق الوقيت وانت طالق اليوم وعدا او بعد عدا وفي اليوم او في عدا وفي بعده فواحدة
في الاول كقوله كل يوم وكلام في الثانية كقوله في كل يوم وانت طالق اليوم ان لم يلق في اليوم
او اسقط اليوم الاول او اليوم الاخير ولم يلق في بيده وقع في آخر جزء منه ويأتي في ابا
بعد اذ اسقط اليومان وانت طالق اليوم ان لم اتزوج عليك اليوم طلق في آخره ان لم يتزوج
فيه وان قال لعبدك انك ابعدك اليوم فاصرا في طالق فلم يبعه حتى خرج اليوم طلق وان عطف العبد
او مات او مات الى الف او المراه في اليوم طلق وان دبره او كاتبه لم تطلق قبل خروج اليوم كجواز
بيعه وان وجهه لا يشان لم يقع الطلاق لانه يمكن عوده اليه في اليوم خيبه في اليوم وان قال
ان لم ابع عبدي فاصرا في طالق ولم يبيعه باليوم فبانت العبد لم يقع الطلاق فان عتق بالكتابة
او غيرها وقع وان قال لزوجتي اربع ايام اطلقك فليعلم فوضعا لها طالق ولم يلقها
الليله واحدة من طلق بكلاما واحدا في ابا به بعده **فصل** وان قال انت طالق يوم
يقيم زيد او في اليوم الذي يقيم فيه زيد فانت او ماتا في يوم قد وصم او لم يمت احد منهما
في ذلك اليوم تبين ان طلاقها وقع من اول اليوم وانت طالق في سنة رمضان ان قد تم زيد فقدم
فيه طلق من اوله وانت طالق في عدا اذا قدم زيد فماتت قبل قد وصم لم تطلق وان قد تم زيد و
ان زوجا ن حيا ن طلق عقب قد وصم وانت طالق اليوم عند الحقت اليوم واحدة الا ان يبريد
طالق اليوم طلق وطالق عدا طلق فتطلق الشئيين في اليومين فان قال اردت ان تطلق في
احد اليومين طلق اليوم ولم تطلق عدا وان اراد نصف طلق اليوم ونصف طلقه عدا فماتت
وان نوى نصف طلقه اليوم وباقيها عدا طلق اليوم واحدة وانت طالق الشهر احوالى حوله طلق
بعضه الا ان ينوي طلاقها في الحال فتطلق في الحال كانت طالق الى مكة ولم ينو بلوغها الى مكة
وانت طالق في اليوم الى سنة طلق في الحال فان قال اردت ان عدا الصفة من اليوم وهو موعده بعد
سنة لم يقع الا بعدها وان قال اردت تكرير طلاقها من حين لفظت الى سنة طلق في الحال ثلاثا
ان كانت قد خولها وانت طالق في اخر الشهر تطلق في اخر جزء منه **وقيل** بطلوع فجر اخر يوم القضاء

الاول من اول اخره تطلق بطلوع فجر اخر يوم منه ويحرم وطيه في تاسع وعشرين ذكره ابن الجوزي
والمراد ان كان الطلاق باينا وفي اخر اوله تطلق في اخر اول يوم منه واذا مضى يوم فانت طالق فان
كان فيها او وقع اذ اعاد النهار الى صلوته وان كان ليلا فغروب الشمس وانما طلق فان
طالق طلق اذا مضى اثني عشر شهرا بالاهله وبكلمه الشهر الذي حله في اثني عشر بالعدد وان قال اذا
مضت السنة او هذا الشهر طلق فان طلق طلقه باسلاخ ذي الحجة فان قال اردت بالسنة التي
عشر شهرين وقيل وانت طالق في كل سنة طلقه طلق الا في الحول والاثني عشر في اول المحرم وكذا الاثني
ان بقيت الزوج في عصمته وان بانته حتى مضت سنة اثني عشر شهرا لم يقع ولو كان في الثانية
او اثنائه وقت الطلق عتبه فان قال اردت بالسنة التي عشر شهرا قبل حكما وان قال اردت ان
يكون اول حنين المحرم دين ولم يقبل في الحكم وانت طالق يوم يقيم زيد فقدم زيد فماتت
حقت علم ان قد تم بالدين او جهلا وسواء كان القاد من لا يمنع بيمينه كالسلطان والحاج
والاجلبي او من يمنع باليمين من القاد من لا يمنع بيمينه كالاغلام والخدم وان قد تم
به ميتا او مكرها لم تطلق وضع النية يحمل الكلام عليها وان قال انك هذا الصبي يخرج فانت
طالق فتلك الصبي بغير اختيارها يخرج فان كان نوى ان لا يخرج حقت وان نوى الا ان يبعه لم يحن
نفسا وان لم تعلم بيمينه انصرف بيمينه الى فعلها فلا يحنث الا اذا خرجت بنفسها في حفظه او با
ختيارها **باب تعليق الطلاق بالشرط** وهو ترتيب متى غير حاصل على شيء حاصل
او غير حاصل بان واحد في امرين او يصح مع تقدم الشرط واخره في اخر القسم في قوله انت طالق
لا فعلن ويصح بصرحيه وبكنايته مع عتبه ومن صح بيمينه صح بيمينه وان فصل بين الشرط
وحكم بسلام منظم كانت طالق بان يمينه ان قت لم يضر بيمينه سكونه وشبهه ونحوه كانت
طالق استغفر الله ان تمت او جهان اسم ان تمت وانت طالق صليته رننا ونصبا يقع بيمينه وتتم
من وادي المضا فذ الى شخص صحيحا فاعدا او صفوا ولا يصح الا من زوجه فلو قال ان تزوجت
فلانة او ان تزوجت امرأة فبي طالق لم تطلق ان تزوجا ولو كانت عتيقه كلفه لا انفك كذا
فلم يقع لزوجه لم تزوج اخرى وفعل ذلك وان قال لا يحنث انت طالق ان تمت تزوجه
لم قامت لم تطلق وان علق زوجه طلاق بشرط لم تطلق قبل وجوده وليس له ابطاله فاذا وجد
طلق فان مات احدهما قبل وجود بشرط واستحل وجوده سقطت اليمين وان قال عجلت ما
علقتة او واقعت لم يتجمل وان اراد تجمل طلاق سوى ذلك الطلقه وقع بها فاذا جاء الزمن
الذي علق الطلاق به ونسي زوجته وقع بها الطلاق المعلق وان قال سبق لسا في بالشرط ولم
ارده وقع في الحال وان قال انت طالق لم قال اردت ان تمت دين ولم يقبل في الحكم **فصل**
وادوات الشرط المستعمله في طلاق وعقوباتها ستان واذا وصى وكلى وكلى وحدها
للنكر او وكلى وحدها ولو علم التراخي اذا جردت عن لم او نسي فورا او نسيته فاما اذا نوى الفرية
او كانت هناك قد يتبدل عليها فانه يقع في الحال ولو جردت عن لم فان انفصلت بلم صارت على الفرية
الا ان فقط نفيا والباقي تابع عدم نسيه او نسيه فورا وسواء اوصيت اي الى الوقت او الى الشخص او
هل اذا انفصلت بهما لم فاذا قال ان او اذ او حتى او في وقت او كلى فانت طالق او من او
ايكمن قامت فني طالق او انت طالق لوقت فماتت طلق ولو قال الاربع في مسئلتى من قامت
او ايكمن قامت طلق كلهن وكذلك ان قال من اعنتها او ايكمن اقامت طلق كلهن و
على نسيه لو قال اي عبدي او من ذكرك او من ذكرك من عبدي فهو حر فماتت طلقه كلفه عتقا
وان ذكره النيام لم يتكرر الطلاق الا في كل لا تقدم وان قال سكرت رمانه فانت طالق وكلما

ما يله وان كان انى فلها ما يتا ن فولدتها لم يتوفا شيئا من الوصية **فصل في تعلية بالولادة**
اذا علق على الولادة فالت ما يصير به الاصلام ولد وقع ويقبل قوله في عدم الولادة قال
الفاضل واصحى به ان لم يتر بالجل قالوا وان شهد النسح بما قالت طلقت وان ولدت ذكرا فالت
طالق واحدة وان ولدت انثى فالت طالق شنتين فولدتها دفعة واحدة طلقت ثلاثا
وان سبق احداهما بدون سنة اشهر وقع ما علق عليها وبانت بانها في ولم يتلق بها كانت
طالق صاعا انتصافا عند تركه وسبته اشهر فالت وطه بينهما فالت لان انك في حمل مستان
وان استكمل كنفية وصنعها وقت واحدة بيقين ولغا صار ادو الريح ان يكت صامها ولا فرق
بين من تلده حيا او ميتا وان قال ان كان اول ما تلده ذكر فالت طالق واحدة وان كان
انثى فالت شنتين فولدتها دفعة واحدة لم يقع بها شيء وان ولدتها دفعتين طلقت بالاول وبانت
بانها في ولم تطلق به وان قال كل ولدت ولدا فالت طالق فولدت ثلثة معا طلقت ثلاثا وان
ولدتهم متتابعين من حمل واحد طلقت بالاول طلقة وبانت بانها في اخرها ولم تنقضي عدتها لانها
لا تنقضي الا بوضع كل الحمل وانقضت العدة بانك ولا تطلق به ذكره في المعنى وانك في وعدها
وذكر في الاضاف ان عدتها تنقضي وهو سهو وان قال ان ولدت الشين فالت طالق للسنة
فطلق لغيرها لم ادرى بعد طهر من حيضه وان لم يبدد فالت طالق ولدت فالت طالق طلقت
واحدة وان كنت حاصلا ببلاد فالت طالق واحدة وان ولدت انثى فالت طالق شنتين فولدت
غلاما كانت حاصلا به وقت الحين ببيتها انما طلقت واحدة حين حلت وانقضت عدتها بوضع
وان ولدت انثى طلقت بولادتها طلقتين واعتدت بالفرق وان ولدت غلاما وجارية وكان
الغلام اولهما ولادة ببيتها انما طلقت واحدة وبانت بوضع الجارية ولم تطلق بها وان كانت
الجارية ولدت اولها طلقت ثلاثا واحدة بجل الغلام والشين بولادة الجارية **فصل**
في تعلية بالطلاق اذا قال اذا طلقك فالت طالق لم قال ان طالق طلقت صدخول بها طلقين و
غيرها واحدة فان قال عنيت بقولي هذا انك تكرهين بها او قمت عليك ولم ارد ايقاع طلاق سوى
ما باشرتك به دين ولم يبدل في الحكم وان طلقها بانها لم يقع كان خلعك فالت طالق فتعلق لم تطلق به وتقدم
في الشروط في البيع واذا طلقك فالت طالق لم قال ان قلت فالت طالق فتدامت طلقت طلقين وكذا
لو جاز لا بعد التعليق اذ التعليق مع وجود الصفة تطليق ولو قال اولان فالت طالق لم قال
ان طلقك فالت طالق فتدامت طلقت بالقبض واحدة ولم تطلق بالتعليق الطلاق وان قلت فالت
طالق لم قال ان وقع عليك طلاق فالت طالق لم قال ان طالق شتان لم دخول بها ولغيرها واحدة
وبين المخرجة ولا يقع ثلثة لانك لم تقع بايقاع بعد عقد الصفة وان قال بعد هذا ان خرجت
فالت طالق خرجت طلقت بالخروج طلقة وبالصفة اخرى ولم تقع ثلثة وكذا وقع عليك طلاق فالت
طالق لم وقع بها سنة او سبب او بصفة عند هذا بعد ذلك او قبله فالت ان وقعت الاول وانك لم
رجعيتين واذا طلقك فالت طالق لم قال اذا وقع عليك طلاق فالت طالق لم قال ان طالق
طلقت صدخول بها ثلاثا وكلما طلقك طلاقا ملك فيه رجعتك فالت طالق لم قال ان طالق طلقت
الشين وان كانت الطلقة بعد من او في غير صدخول بها بان بالاول فان طلقك الشين طلقت
انك لم وكلما وقع عليك طلاق وان وقع عليك طلاق فالت طالق قبله ثلاثا لم قال ان طالق
طلقت ثلاثا واحدة بالمخرجة وتحتسب المخرجة من المعلق ويلقب قوله قبله وبالي السر حبيب وتقع بغير صدخول
واحدة وبالي المخرجة وان وطنتك وطيا بها او ابنتك او منخك نكاحك او رجعتك او ان طاهر
او آليت منك او لا عنك فالت طالق قبله ثلاثا فالت طلقك فالت طالق لم

قال ملكه للصرة لم طلق الاول طلقت الصرة طلقت بالصفة والاول شنتين طلقت بالمباشرة ووقعه
بالصفة تطليق لانه احدث حينا طلقا بتعليقه طلاقا ثانيا وان طلق انك فيه فقلت طلقت طلقة
ومثل هذه قوله ان طلقت حفصة فمرة طالق او كل طلق حفصة فمرة طالق لم قال ان طلقت عمر
فحفصة طالق او كل طلق عمر فحفصة كالصرة في المسألة التي قبلها وعكس المسألة قوله لمره
ان طلقك حفصة طالق لم قال لحفصة ان طلقك فمرة طالق فحفصة هناك كغيره ولو علق ثلاثا
بتطليق عيك الرجعة لم طلق واحدة طلقت ثلاثا وتقبل الدخول يقع ما يجزه وهو لا يقع غير
وان قال لزوجاتك الاربع ابنتك وتقع عليها طلاق فقرارها طلاق لم وقع على احداهن طلاقه
طلقت ثلاثا ثلاثا وان قال كل طلق واحدة فقلت حفصة من عبيدي حررتك طلقت الشين فقلت ان
من عبيدي حررتك طلقت ثلاثا فقلت احراز وكل طلق طلقت اربعة فاربعة طلقك معا
او صفقات عتق خمسة عشر عبدا الا ان يكون له فيه مخرج فمخرجها في ولو جعل مكان كل ان اعنت
عشرة وكلما اعتقت عبدا من عبيدي فاربعة من بني طالق وكلما اعتقت الشين فاربعة
طالقتان لم اعنت الشين طلق الاربع وكلما اعتقت عبدا من عبيدي فاربعة من جوارية حررة و
كلما اعتقت الشين فاربعة من جوارية حررة فقلت ثلاثا حررتك وكلما اعتقت اربعة فاربعة
احراز فاربعة عتق من جوارية خمسة عشر عبدا ما عتق من عبيده في المسألة المتقدمة
وان دخل الدار رجل فعتق من عبيدي حررا وطلبا طلقا فقلت ان وان دخلها اسود فقلت
وان دخلها فعتق فاربعة احراز فقلت رجل فعتق طلقا اسود عتق عتق وان قال اذا طلق
طلاق فالت طالق فقلت انما اذا طلقك فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق فالت طالق
الطلاق فالت طلق شين وان قال اربعة طلقك الطلاق الاول دين وتقبل الج
مراذاتها بعض الكتاب وفيد الطلاق ولم يقع ذكره لم تطلق ولو كتب اليها اذا قرأت كتابي فالت
طالق فعتق عليها ووقع ان كانت لا تحسن القراءة والافلا ببيت الكتاب الا بكتاب مثل كتاب
كفا فيح الى انما حتى واذا شهد احدكم على كذا لم يشهد به عند الحكم لان شهد ان هذا خطه
فصل في تعلية بالحلف الحلف بالطلاق تعاقب في الحقيقة قال ابو يعلى الصغير ولقد الو
حلف لا حلفت فقلت طلاقا بشرط او صفة لم حلفت الشين هي في الحلف ملك ركعة له في المعنى المشهور
وهو الحلف على فعل او المانع منه او بصدق خبر او تكذيب كقوله ان لم تدخل الدار فالت طالق او لا
فعلت او ان فعلت او ان دخلت الدار فالت طالق او ان طلق لعد عدم زيد او لم يقدم اشهر قوله
والله وخبري فاما التعليق على غير ذلك كانت طالق اذا طلعت الشمس او بعد الحاج وخبري بشرط
محض لا حلف فلا يقع به الطلاق المعلق على الحلف وكذا اذا شئت فالت طالق فالت طلق واذا حلفت
فالت طالق فالت طلاق بدعي واذا حلفت فالت طالق فالت طلاق سنة فاذا قال ان حلفت بطلاقك
فالت طالق لم قال ان طالق ان قلت او دخلت الدار او ان لم تدخل او ان لم يكن هذا القول في خبر
طلقة في الحال وان قال ان حلفت بطلاقك او ان كل طلق فالت طالق واعداده مرة اخرى طلقت واحدة
وصريتين فمشتين وثلاثا طلقت صدخول بها ثلاثا الا ان يقصد باعادته اياها فلا تطلق سوى الا
ولي وان قال لا صريتين ان حلفت بطلاقك فالت طالق فالت طلاق واعداده طلقت كل واحدة صريتين طلقت
فان كانت احدهما غير صدخول بها فاعداده بعد وقوع الطلقة الاول لم تطلق واحدة منهما
لكن لو وقع بعد ذلك اياها لم حلفت بطلاقك طلاقا لا اخرى طلقه واذا راها في غير ذلك
تطلق ولو جعل لكل بدل ان طلقك واحدة وثلاثا طلقة عتق حلفه ثانيا وطلقتين بما انك اياها
رحلت بطلاقها ولو قال لزوجتي حفصة وعمره ان حلفت بطلاقك فمرة طالق لم اعداده لم تطلق

قوله و هو عتق بيمينه و قصد منه
الحرق لا ينجى التمسك ان لم يعلم المحلوق
بيمينه فتمساك في النار كفر وعص
و عدم حقيقه طعنا اظهر انتهى
واها ان قصد بيمينه ان لا يخلف الوعد
فنفعلوه كمدفعا لم يحسن قال سفي
الرحماتين والى وى وغيرهم ذكره
في الانصاف انتهى حاشيته

71.

[illegible]

[illegible][illegible]

وہی ہے

الزوج وانما يتوفر على ضربها وان ادعت احدي الزوجات انه طلقا طلاقا بين به فانكرها
فقولها فان مات لم تزكها وعليها العدة **فصل** اذا كان له اربع نسوة فطلق احداهن لم تلج
اخرى بعد قضاء عدتها لم مات ولم يعلم ان من طلق فماتت زوج رابع ميراث النسوة ثم يقع بين الاربع
فان يبين خربت قرعتها حرمت وورث الباقيات وان طلق واحدة لا يعينها او يعينها فانسبها
فانقضت عدة الجميع فلم تنكح خا مسبه قبل القعدة ومتى علمناها بعينها اما بعينها او بغيره فمقتضى
من حين طلقها لا من حين عدها وان مات الزوج قبل التعيين اعتدنا باطول الاجلين من عدة
الوفاة او الطلاق وعدة الطلاق من حين طلق بوجدة الوفاة من حين موته وان كان الطلاق رجعي
فعليه من عدة وفاته **فصل** وان ادعت ان زوجها طلقها فقولها فان طلقا فلا وسعت ذلك او
ولا يتقبل فيه الا رجلا عدلا وان اختلفا في عدد الطلاق فقولها فان طلقا فلا وسعت ذلك او
ثبت عندها بقول عدلين فان لم يحل لها تكسبه من نفسها وعليها ان تقر منه ما استطاعت وتعتدي
منه ان قدرت ولا يترتب له وطء منه ولا يقع معه ويختفي في بلدها لا يخرج منها ولا تنزوح حتى
يظهر طلاقها ولا ينفقه وتضا فان قصدت الذرع عن نفسها فاعل الى نفسه فلا تم عليها ولا ضمن
في اياها فانما في الظاهر فانها تزول بحكم القتل ما لم يثبت صدقها وكذا الوادعي نكاح امرأة كذا وقام
بذلك بينة شاهدة زور في حكم الحاكم بالزوجية وكذا الزوج تزويجا باطلا فسلمت اليه بذلك واذا
طلقها فلا تسد عليه اربعة اثم وطيبها اثم عليه الحد نصا فان حجه طلاقها وطيبها اثم قاضت بينة بطلاقه
فلا حد عليه فان قال وطيبها عما بان كنت طلقته فلا تاك ان اقرارا منه بالان في عتبه فيه ما يعتبر في الا
قرار بان **فصل** ان طار ظاير قتال ان كان هذا غير ابا فقلنا طالق وان لم يكن غير ابا فقلنا
طالق فهي كالمغسبه وان قال ان كان غير ابا فقلنا طالق وان كان حيا فقلنا طالق لم تطلق واحدة منها
اذا لم يعلم فان قال ان كان غير ابا فماتي حرة او امرأتي طالق فلا تاك اقرارا لم يكن غير ابا فقلنا
لم تقصا ولم تطلقا وحرمت عليهما الوطى الا مع اعتقاد احدهما خطأ الا غير فان اشترى احداهما اصة
الاخر اتمعه بيتهما فان وقعت القرعة على امة فلو ابراهمه وان وقعت على المستقرة فلو ابراهمه
حتى يتصا وتا على امر يتقدن عليه فان اقر كل منهما انه الحائث طلق زوجا لهما وعقبت اصابا
وان اقر احدهما حرة واحدة وان ادعت امرأة احدهما او امة عليه الحنة فقولها ولو كان عبد
مسترك بين مومنين فقال احدهما ان كان غير ابا فلتصبي حرة وقال الاخر ان لم يكن غير ابا فلتصبي حرة
عققت على احدهما فلتصبي بالقدم والولاء لم فان قال ان كان غير ابا فلعبد حرة وان لم يكن غير ابا فامتنى
حرة ولم يعلم عققت احدهما بقرعة فان ادعى احدهما او كل منهما انه الذي عتق فقول السيد صلح
بيمينه فان قال ان كان غير ابا فلتساو طوائف وان لم يكن غير ابا فلعبد حرة احدا ولم يعلم صلح من الشر
في المكيل حتى يتبين وعليه نفقة الجميع فان وقعت القرعة على الغائب طلق النساء وورث العبد
وان وقعت على العبد عتقت او لم يطلق فان قال لامرأته واجنبية احديهما طالق او طالق سلمى طالق
واسمها مسلمى وقال لهما انك طالق او لهما بنت غيرهما طلقتم امرأته فان قال اردت الاجنبية
دين ولم يقبل في الحكم الا بقية منه منك ان يدفع بيمينه طلقا او يتكسر به من مكررة وان لم يبرز زوجة
ولا الاجنبية طلق زوجته وان نادى امرأته فاجابته امرأته اخرى او لم تجهد وهي الى امره
فقال انت طالق فظننها المناداة طلقا المناداة فقط فان قال علمت انها غيرها ووردت طلاق
المناداة طلقا معا فان قال اردت طلاق ابنتي طلقتم وحدها وان لقي اجنبية فظننها امرأته
فقال فلا نه انت طالق فاذا ابي اجنبية طلق زوجته نصا وكذا العلم بيمينها بل قال انت طالق وان علم
انها اجنبية واراد بالطلاق زوجته طلق وان لم يرددها بالطلاق لم تطلق ولو لقي امرأته فظننها

احمد

[illegible]

مطالعہ کائنات جامعہ

مطلب اذا كتب اليها

[illegible]

هذا الشهر او اشهر في الجنتين باله لم يكن صوليا فان قال ان وطيتك فله على ان اصيلة عشرين ركعة كان
صوليا **الشرط الثاني** ان يحلف على اكثر من اربعة اشهر ويعقد على شرط يغلب ان لا يوجع في احد منها مثل
والله لا وطيتك حتى ينزل عيسى او يخرج الدجال او الدابة او غير ذلك من الشراط الساعة او ما
عسى اوحى اموت اوحى حتى يخرج ولدك او زيد اوحى بغيره من حكمه والعادة انه لا
يقدم في اربعة اشهر اوحى حتى يخرج ولدك او زيد اوحى بغيره من حكمه والعادة انه لا
الشح في الصيف او يعلقه على شرط مستحيل كوالله لا وطيتك حتى تصعد في السماء او تغلب في البحر ذهب
او يكتسب الغراب ويخفه اوحى حتى يغلب في البحر او يكتسب الجمل فيلبيس بجل وان قال والله لا وطيتك
عبري فيكون صوليا فان قال اردت بغيري حتى يغلب في البحر او يكتسب الجمل فيلبيس بجل وان قال والله لا وطيتك
مدة او ليطلق انك لم يكن صوليا حتى ينزل اكثر من اربعة اشهر وان قال حتى يقدم زيد او
مخولا مما لا يغلب على الظن عدده في اربعة اشهر او لا وطيتك في هذه المدة او مخصوصه او محض
او منقوطة اوحى بغيره في غلبه او تقضي او باذنه او بغيره في غلبه او تقضي او باذنه او بغيره في غلبه او تقضي
اربعة اشهر او يظن ذلك كذا بول بقل وجها في حب ونحوه في اوانه وقد حرم حج في زمانه اوحى
تدخلي الدار وتلبسي هذا الثوب اوحى استنزل بصر يوم اوحى السرك او اعطيك ما لا اولا وطيتك
الاربعة اولا وطيتك مكرهه او محرمه ونه فليست باللاء وان قال حتى تسري في الخمر او تنزل في
ولدك او تسرك في صلاة الفرض اوحى اقله في اربعة اشهر اوحى تسقط صلاتك او دينك عني او
حتى تسقط ولدي او تسبيحني دارك او يسبيحني ابوك دارك ونحوه في اربعة اشهر او لا وطيتك عند
حرم ظهري وكان ظاهره في غلبه او تقضي او باذنه او بغيره في غلبه او تقضي او باذنه او بغيره في غلبه او تقضي
صريضة فليست ببول الا ان يكون بها مرض يرجى بروه ولا ينزل في اربعة اشهر فان قاله لها وبني
صحيحه فزنت مرضا يمكن بروه في اربعة اشهر لم يصح صوليا وان لم يجز بروه في اربعة اشهر
حايضا او نفسا او محرمة او صائمة فرضا اولا وطيتك ليل او نهار فليست ببول ولا وطيتك حتى
تغلب في اربعة اشهر او لا وطيتك في اربعة اشهر او لا وطيتك في اربعة اشهر او لا وطيتك في اربعة اشهر
او مات الولد قبل مصي اربعة اشهر فليست ببول والله لا وطيتك طاهر او وطيتك مباح في اربعة اشهر
وان قال ان وطيتك في الله لا وطيتك اوان دخلت الدار من غير الله لا وطيتك لم يكن صوليا حتى يوجه
الشرط والله لا وطيتك في السنة الا مرة اولا لا يوجع في احد منها الا بوجع في احد منها الا بوجع في احد منها
ويست منها ثلثها والله لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك
عما اخر ولا وطيتك نصف عام او لا وطيتك نصف عام ولا وطيتك عما قال والله لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك
المدة القصيرة في الطويلة وان نوى باحدى المدينتين غير الاخرى او قال لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك
عما اخر او قال لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك عما قال والله لا وطيتك
احدهما في الاخر فاذا مضى حكم احدهما بقي الاخر فان قال في المحرم والله لا وطيتك هذا العام ثم قال
والله لا وطيتك عما مضى من رجب الى تمام السنة او قال في المحرم والله لا وطيتك عما مضى من رجب
في رجب والله لا وطيتك عما مضى من رجب الى تمام السنة او قال في المحرم والله لا وطيتك عما مضى من رجب
او في ما بعد من بقية العام الاول حنك في احدى المدينتين ولبس مكرهة واحدة وتقطع حكم
الالبلاء وان فاء في الموضعين حنك في احدى المدينتين وان حلف على وطيتك عما مضى من رجب الى تمام السنة
مضي اربعة اشهر اخل الا بلاء ولم يوقف بعد اربعة اشهر حنك بعد اربعة اشهر حنك بعد اربعة اشهر حنك
كالخلف على اكثر منها اذا مضى مدينته قبل وتقدم في اربعة اشهر والله لا وطيتك اربعة اشهر فاذا مضى
فوالله لا وطيتك اربعة اشهر من حلف بول كذا لم يحكم المولى لما بان من قصده من الاصل

بها قال في الفصل وعلق الا شبعه بمدينتين ولا تترك الوطى مضرا بها من غير عيب ضرت له صفة
الالبلاء فكذا الجنتين وتصدق الاضمار وهكذا الحكم في كل مدينتين من المدينتين بوجع في احد منها اربعة اشهر
مكلا في اشهر حنك او لا شبعه ونسبته وان قال والله لا وطيتك اربعة اشهر حنك او لا شبعه ونسبته وان قال والله لا وطيتك
عيبه وطيتك ولا يكتسب في المستحب **فصل** وان قال والله لا وطيتك ان يكتسب في المستحب
ولدت احيا فلول ولا وطيتك الا ان تسكني او يكتسب في المستحب او لا طيتك اولا او لا طيتك اولا او لا طيتك اولا
ولا وطيتك واحدة ممكن من مدينتين بحيث يوطى واحدة وتخل بمدينتين الا ان يوطى واحدة وتخل بمدينتين
مولا منها واحدة وان اراد واحدة مدينتين اخرجت بغيره لا بتعيينه ولا وطيتك كل واحدة
ممكن قول ما جيعت في الخيال وتخل بمدينتين يوطى واحدة ولا يوطى في وقت واحدة من مدينتين
او مدينتين ولا طيتك لم يصح قول طيتك في اربعة اشهر والله لا وطيتك اربعة اشهر والله لا وطيتك
اخذت بمدينتين في اربعة اشهر فان رجع المطلق او تزوجها بعد بغيره بنتها عما حرم بمدينتين وان الاء
من واحدة لم قال لا اخرى شركتك معها لم يصح صوليا من انك فيه ويصح الالبلاء بكل لغة من عيبين
العربية وهي لا يحسنها فان الاء بغيره لا يصح صوليا ولو نوى صوليا عند اهلها فان اختلف
الزوجان في معرفة ذلك فقل له اذا كان منكلي بغيره فان الاء بغيره وقال جرى على لسان
من غير قصد لم يقبل في الحكم وان الاء من الرجعية صح وان الاء من حنك الاء ولا يصح الالبلاء
من الرضا والرضا **الشرط الرابع** ان يكون من زوج عتيق الوطى مسلم كان او كافرا او عبدا مسلما او
حقيقا او مريضا يرجى بروه فلا يصح الالباء الجني غير المحرم ولا المحرم ولا العاجز عن الوطى يجب
كامل او مكمل ولو الاء لم يجب بطل الالباء ويصح الالباء السكران والمكمل كطلاقهما ولا يشترط في صحة
الالباء الغضب ولا قصد البطلان ولا طلاق ولا بلاء ولا طلاق ولا طلاق ولا طلاق ولا طلاق ولا طلاق ولا طلاق
مدة الالباء في الاحرار والرقق سواء واذا اسلم الذي لم يقطع حكم الالباء ولا حتى السيد الامه في طلب
الطية والعنف عنها بل لها ولو حلف الالباء امته او اجنبية مطلقا او ان تزوجها لم يكن صوليا وسواء
كانت الزوجة حرة او امه مسلمة او كافرة عاقلة او صبيحة صغيرة او كبرية وتطابق مكرهه اذا كلفت
فصل واذا صح الالباء وضربت مدة اربعة اشهر ولا يطالب بالوطى فيهن وانما المدة من حين
اليمين ولا تقتصر الى ضرب حكم كدة العدة فاذا مضى ولم يوطى ولم يوطى ولم يوطى ولم يوطى ولم يوطى
وبني الجاه فان ابى امه با لطلاق فان لم يطلق طلق الحاكم عليه طلاق في اخر الباب ولا تطلق بمجرد مصي
المدة فان كان به عن ربي المدة يوطى بالوطى ربا بعد مدينته كجسه واحدا من وجوه احتساب عليه
عدته وان كان المانع من جهتها كضعفها وصرفها وجسها وصيامها واعتكافها الفرضين واحدا
ونفسا وعيبها ونسوزها وجنبها ونحوه وكان موجودا حال الالباء فابتداء المدة من
حين زوالها وان كان طاريا في اثناء المدة استوفت حنكته وان كان قد بقي منها اكثر من اربعة
اشهر والاستطحا حكم الالباء ولا يبنى على ما مضى كدة الشهر في حرم الكفارة الا الحيض فانه يحسب
عليه عدته وحنك الالباء ولا يقطع مدينته ان طار او ان الاء في الردة فابتداء المدة من حين رجوع الرذل
منها الى الاسلام فان طر في اثناء المدة انقطعت وحرم الوطى فاذا عمدا الى الاسلام استوفت
سواء كانت الردة منهم او من احدهما وكذا ان اسلم احد الزوجين وان طلقها في
اثناء المدة بعض الوطى او بائنا يفسخ او بائنا برودة او اسلام احدهما وانقضت عدة
الرجعية انقطعت المدة فان عمدا فمقت وجها وقد بقي من المدة اكثر من اربعة اشهر حنك وان
كان الطلاق رجعيا ولم تنقض العدة بنت فان رجعها بنت ايضا وان الاء من زوجة امه ثم استن
ثم اعتقها وتزوجها او كان المولى عبيدا فاستن امه ثم اعتقها ثم تزوجها عدا الالباء وان

عقبت جميعه فان نوى به الكفارة اجزاء عنه وان نوى الجزى الذي باسره بالا عتق
عن الكفارة دون بقية لم يحسب له الا ما نوى **فصل** في ما لم يجد رقبته ففعله صيام
شهرين صائبا بغير حراك ناء او عدا فلا يجزى ان يظفر فيها ولا ان يصوم فيها من غير الكفارة
ولا يجب فيه التتابع ويكون فعله كما يتابع بين الركعات فان تحلل صومها صوم شهر رمضان
او فطر واجب كفطر العبد بين ايام التبريد او كحضر او نفاس او حيض او اغشاء او جرح ولو غير
صحت في او سفلر سيجان الفطر او فطر الى مل والمرصع لهما على انفسهما او على ولدتهما او لهما
او شيان او لخطاء لاجل كذا ان يظن ان العجز لم يبلغ وقد كان طلع او فطر فظن ان الشمس قد غابت
ولم تغرب او ولى غير المظاهر مشاهير واصحاب المظاهر منها في اثناء الاطعام او الصلوة ليل او نهارا
ناسيا للصوم او لظن سيج الفطر او لم يقطع التتابع وان افطر فظن انه قد اتم الشهرين فان غاب
او ظن ان الواجب شهر او احد او ناسيا لوجب التتابع او افطر لعذر عذر او صام تطوعا او قضاء
او عن نذر او كفارة اخرى او اصحاب المظاهر منها يداؤنا او لونا سببا او مع عذر سيج الفطر
انقطع ويصح صومه عما نواه وان لمس المظاهر منها او باسرها دون الفرج على وجهه يظفر به
قطع التتابع والا فلا وحكي انقطع التتابع في هذه الاستيناف فان كان عليه نذر صوم غير معين
اخره الى فراغه وان كان معينا اخر الكفارة عنه او قد مرها عليه ان اصك وان كان اياما من كل
شهر كصوم الخميس او ايام البقيع قد تم الكفارة عليه وقضاءه بعد ما وجب ان يبني في صوم
الشهرين من اول شهر ومن اشكاه فان الشهر اسم على بينة التمهيد ولكن لا يبرها فان بدا
من اول شهر فصام شهرين بالا هذه اجزاء وان كانا فقيص او احدهما وان كان بدا من
ركن شهر وصام شهرين يوما او صام شهر بالاحلال وشهر بالعدا فكم صام خمسة عشر
الحرم وصوم خمسة عشر من ربيع اجزاء وان كان صغرا فاصا وان نوى صوم رمضان
عن الكفارة لم يجز به عن واحد منهما وانقطع التتابع حاضرا كان او مسافرا **فصل**
فان لم يستطع الصوم لكس او مرض ولو رجي زواله او في زيادة او نكاح او لغيره فلا يصح
فيه عن جراح الزوجه اذا لم يقد ر على غيرها او لضعف عن معيشته لزمه اطعام مسكين
صليها حرا او مكاتب ذكرها كان او انثى كبير كان او صغيرا ولو لم ياكل الطعام ولو صومنا او يقضي
لها ولغيرها ويجوز دفعها الى مكاتبه والى من يعطى من زكوة لى جبه ولا يجزى دفعها الى كاف
ولا الى ثمن ولا الى من لا مرمو به ويجوز ان ينفق في هذه الفقر او المسكنه فان بان عتيا اجزاء
لان بان كافا او قننا وان ردوها على مسكين واحد مسكين واحد مستين بوما لم يجز به الا ان لا يجد غيرهما
وان دفع الى مسكين في يوم واحد من كل رتب اجزاء كل لو كان الفايح اشدين ولودفع مسكين
هذا الى ثلثين مسكينا من كفارة واحدة لكل مسكين صان اجزاء ثلاثون ويظفر ثلاثين
فان دفع المسكين من كفارة اجزاء عن كل كفارة ثلاثون والمخرج في الكفارة ما يجزى في الفطرة
فان كان قد تملكه عجزه ككك كاذرة والدخن والارز لم يجز اخر اجبه واخراج الحب افضل فان
اخرج دقيقا جاز لكن يزيد على المقدار يبلغ المدحيا او يخرج به بالوزن رطلا وكذا ولا يجزى
اخراج خبز وعنده واختار جمع اجزاء الخبز ولا يجزى من البراقل من مد ولا من التمر والشعير
والزبيب والاطا اقل من مد من ولا من خبز البر اقل من رطلين بالهرات ولا من خبز الشعير اقل
من اربعة ارطال الا ان يعلم انه مد من البر او مد من الشعير فما اذا اخذ من دقيق البر كذا كذا
رطلا وكذا او من الشعير مثليه فخر وقسم على عشرة مسكين في كفارة اليمين اجزاء ولو لم يبلغ حد
البر عشرة رطلا ولا خبز الشعير اربعة رطلا وكذا في سائر الكفارات ويستحب اخراج ادم مع الجوز

ولا يجزى القبيحة ويجب ان يملك المسكين القدر الواجب من الكفارة فان عفا المسكين او عفا له
ولو بعد فاكتر لكل واحد لم يجز به فان قد تم لهم شتين هذا وقال بينكم بالسوية قبلوها اجزاء ولا
يجب انشايع في اطعام الكفارة **فصل** في اجزاء اطعام الفقراء ولا عتق وصوم الا ان شئت
عن الكفارة مع الكفارة او قبله بيسير وفيه الصوم واجبه لكل ليلة ولا يجزى فيه من شية التبريد فقط
فان كانت عليه كفارة واحدة فينوي عن كفارة في اجزاء الا وان كانت عليه كفارة من جنس
واحد لم يجز تعيين سببها ولا استدخال فلو كان صفا هو من اربع سنوة فما عتق عدا عن ظاهرا
اجزاء عن احد منهن وحلت له واحدة غير معينة فخرجه بقرعة فان كان الظاهر عن ثلاث سنوة فما عتق
عن احدها هلك وصام عن اخرى ومرض فاطم عن اخرى اجزاء وحلت له الجميع من غير قربة ولا
تعيين وان كانت من اجناس كظفر او تمل وجاع في رمضان وعينها لم يجب تعيين السبب فيها ولا
تدخال فلو كانت عليه كفارة واحدة سني سببها اجزاء كفارة واحدة وان كانت كفارة من
من ظاهرا او من ظاهرا سرقت فقال اعتقت هذا عن هذه وهذا عن هذه وعن هذه عن هذه احدي
الكفارات وهذا عن الاخرى من غير تعيين او اعتقها عن الكفارة سني او اعتقت كل واحد منهما
عنهما جميعا اجزاء ولا يجزى تقديم كفارة قبل سببها فلا تجزى كفارة الظاهر قبله ولا كفارة
اليمين عليه ولا كفارة القتل قبل الجرح فلو قال لعبد انت حر الساعة ان تظفر عتق ولم يجز به
عن ظاهره ان تظفر ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظفر امي لم يجز التكفير قبل الدخول ولو قال
لعبد ان تظفر فانت حر عن ظاهري لم تظفر عتق العبد ولم يجز به عن الكفارة فان لم يجد ما يطعم
لم يستطع ويتق في ذمته وتقدم في باب ما يفصد الصوم بعض ذلك وحكم اكله من كفارة **كتاب**
اللعان وما يلحق من السب وهو عريضة كدات موكلات
بأبنا من الجانيين مقدونه باللعن او لضعف قايمة مقام حد قد في او تقدر في جانيه وحدان في جانيه
اذ اوقد في الرجل زوجته باللعن في طهرها بها فيها او لا في قبل او بدركا ياتي ولم يصدقه ولم يات بالبينه
لزمه ما يلزمه بيق في اجنبية من حد او تقدر بوحكم نفسه وردت شدة فانه لا عن ولو وحده
سقط عنه ولم استقام بعضهم ايضا باللعان ولو ربي منه سقط واستقط وابق منه ايضا بتصديق
وله اقامة البينة بعد اللعان ولو بقي الولد وشبهت صوحيا وصفتة ان يقول ان زوجي حاكم او ناسيه
فكذلك الحكم رجل اهل الحكم وياقي في النقص اشهد باللعن اني لمن الصدوق في ميثار ميت به امر في هذه
من الزنا مشير اليك ولا يجزى مع حضورها والاشارة اليها السمية ونسب كالا يحتاج الى ذلك في
سائر العقود وان لم تكن حاضرة اسمها ونسبها حتى يتكلم ذلك اربع مرات ولا يشترط حضورها
معها بل لو كان احدهما غائبا عن صاحبه ممكن ان لا عن الرجل في المسجد والمراة على بابها لعذر جاز
لم يقول في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذب بين عينا وصيته به من الزنا وتبكي العبد
لم تقول اشهد بالله ان زوجي هذا الكاذب بين عيني وما في به من الزنا وتبكي العبد ان كان حاضرا
وان كان غائبا اسمه وشبهته فاذا اكلت اربع مرات تقول في الخامسة وان لعنة الله عليه ان كان
من الصادقين فقط وتزني السبي بايني وما في به من الزنا فان نقص احد من الاطراف الخمسة
سبكا او بقاء باللعان قبله او تلاعنا بغير حضور حاكم او ابدل لفظه اشهد بانضم او اخلط او
اولي ولفظ اللعنة بالا بعد داو ابدلها باللفظ او ابدلت للظن الغضب بالسخط او قد صفت الغضب او
ابدلت باللعنة او قد تم اللعنة او ان به احدهما قبل القام عليه او علقه بشرط او لم يوال بين الكلمات
عرفا او ان به بغير العريضة من حيثها او ان به قبل مظاهرها له بالحد مع عدم ولد يريه لغيره لم يقدر به
وان عجز عنه بالعدية لم يملك منها تعليمها ويصح بلسانها فان كان الى حكم حيسر لسانها اجزاء وكذا وسب

218

ان يحضر معه اربعة محشون لسانها وان كان لا يحسن فلا يجزي في الترجمة الا عدلان واذا اقيمت
اشارة الاخرس منها او كتابته صح لعادته بها ولا فلا واذا اقيمت في الاخرس او لاعت لم يطق لسانه
فيلكم فانكر القدر في اللسان لم يقبل الكاركة للقد في وقيل اللسان فينا عليه فيطاب بالحد ويحققه النسب
ولا يقد الزوجه فان لا عن لسقط الحد ونفي النسب فلم ذكره ويصح اللسان من اعتد لسانه وارس
من نطقه بالشاركة فان رجوعه نطقه بقول عدلين من اطباء المسلمين النظر في ذلك **فصل**
والسنة ان يتلأ عتيا ما يحضر جماعة ويوجب ان لا ينقص عن اربعة في الاوثاق والا ما كان المعظم
عني مكة بين الركن والمقام وبالد بين عند مشي النبي صلى الله عليه وسلم وفي بيت المقدس عند الصخرة
وفي سائر البلدان في جوامعها وتقف الحائض على باب المسجد والرجال بعد العصر وقال ابو الخطاب
في موضع آخر من الاذنين لان الدعاء بينهما لا يرد فاذا بلغ كل واحد منهما الى صفة امره كما
رجلا فامسك بيده على عم الرجل وامسك بدها على في المداغة ثم يعظه فيقول الله فانها
الموجب وعذاب الدنيا اهلون من عذاب الآخرة واذا اقيمت في مسألة ولو سلمت فاعلم ان لا يرد كل واحدة
بلعان فينبذ بلعان الذي يتد بالخطا له فان كان له جيبا وتساخن به ابا حواهن بقرعه وان لم يتسا
محت به ابلعان من سماء مشهون ولو بها واحدة مع المشاحة من غير قرعه صح وان كان كانت المرأة
خفة حب الى كم من بلا عن بينهما ثابا عنه ويوجب ان يبعد معه عدلا يلا عن بينهما وان بعد
وحده جان **فصل** ولا يصح الا بين زوجين ولو قبل الدخول ولو نصف الصداق عاقلين
بالعين سواء كانا مسلمين او ذميين حريين او رقيقين عدلين او غاسقين او صحرى ودين في قد في
او كان احدهما كذبا واذا اقيمت في اجنبية فعليه الحد وان كانا صحرى والنقص من لغيرها وان
قد في لم تزوجا او قال لامرأة زنت قبل ان التمسك احد ولم يلا عن حتى ولو نفي الولد وان
ملكه امه لم تقدر في قتلها ولو كانت حرة او امه عليه ولا تقدر في وان قال لامرأة زنت ان طلق
ياذ انشد فلا عتيا فلعان بلا عن وان قال ان طلق فلا عتيا ولا عتيا ولا عتيا ولا عتيا ولا عتيا
الا ان يكون بينهما ولد فله ان يلا عن لنفيه وكذا لو ابا لها بفسخ او غيره لم تقدر في بزمان في النكاح
او في العدة او في نكاح فاسد لا عن نفي الولد والاصح ويصح ايضا اذ لم ينفق القدر في الى النكاح
وان قال قد فنتي قبل ان تتزوجني وتقال بل بعده او ثقات بعد ما بنت منك وتقال بل قبله فتقوله
واذا اشترى زوجة الاصة لم يمتد بوطيقا لم ات بولد لستة اشهر كان لا حقا به الا ان يدعي الا
سببا فيستفي عنه لانه ملحق به بالوطي في المكك دون النكاح وان لم يكن اقد بوطيقا او اقد به
او ات به لدر ستة اشهر منه وطا وكان ملحقا بالنكاح ان امكن وله نفيه باللعان وهل
ينكح هذا اللعان المحرم المؤبد على وجهين وان قد في زوجته الرجعية صح لعانها ولو لم يكن بينهما
ولد وكل موضع قلنا لالعان فيه فالنسب لا حق فيه ويجب بالقدر في حرجه من حد او تقدر من الا ان
يكون القادر جيبا او صحرى فلا ضرب فيه ولا لعان وان قد في الصغيرة التي لا يجي مع مكلا او المجنون
حال جنونا عن رولا لعان بينهما حتى ولو اراد نفي ولد المجنون ولا يكون لاحقا به ولا يحتاج في التعذيب
الى صلبة وان كانت الصغيرة يوطي مكلا كالبنت تسع مضاعفا فعليه الحد وليس لوليها المطالبة به
ولا بالتعذيب ولا بها حتى يبلغ ثم انشا الزوج اسقط الحد باللعان وان قد في المجنون واهل ذل حال
اقتضا او قد في واهي عاقله لم جنت فليس لوليها المطالبة فاذا افاقت فلها المطالبة بالحد وللزوج
استقاطه باللعان وان قد في الزوج وهو طفل لم يجد وان ات امرأته بولد لم يوجب شهادته ان كان له
دون عشر سنين وان كان هجونا فلا حرج لقله وان ات امرأته بولد ففسخه لا حرج به فاذا اعتل
فله نفيه وان ادعى انه كان ذاهب العقل حيث قد قد فأنكرته ولا يبينه ولم يكن له حال علم فيه زوال عقله

قال

قال لقول قد قلها مع محشونها وان عرف جنسها ولم يعرف له حال الحاقه فتقوله مع محشونها وان عرف له حال
نوجان **فصل** القدر في الذي يترتب عليه الحد او اللعان ان يتد بها بادن في القتل والحد
ينقول زنت او اياها او لا يتك تنشينا وسواء في ذلك الا على البصيرة فان قال وطيت بنسبه
او مكرهه او نكحها او نكحها او جنت او وطيت بنسبه والولد من الواطي فلا لعان ولو كان بينهما
ولد ويحققه نسبه ولو قال وطيت فلا بنسبه وكنت عاتقه فله ان يلا عن وينفي الولد احدا ولو الموقوف
وعليه وان قال لامرأة التي في جباله لم تنان او لم اقد فحك وكنت ليس هذا الولد صبي فهو ولدا
في الحكم ولا حد عليه وان قاله بعد ان ابا لها او قال له لست ببنه ففسدت بينه وتكفي امرأته صحرى انه
ولد على فراشه محقة نسبه وان قال ما ولدته مني او استغفرت او استغفرت فقلت بل هو ولي فحك
لم يقبل قولها ولم يوجب نسبه الا يبينه وتكفي امرأته صحرى تشهد بولادته له فاذا كسبت ولدها محقة
نسبه وكذا كذا لا يقبل دعواها بالولادة اذ اعلمت طلقا بها بولادته وحرف الا صدها لتحصن ولدها محقة
قولها فيه لتعقبي عتيا به وان ولدت تزوجت فاقترأ حد مني وان لا اخر او سكنت محقة نسبه فان
كان قد قد في امها وطا لست بالحد فله استقاطه باللعان والا حواهن المشايان اخوانا لام فقط لا يتواركان
باخرة ابوة وان ات بولد فنتفا ولا عن نفيه لم ولدت اخرا قل من ستة اشهر لم ينكحها ان
باللعان الاول ويوجب في نفيه الى لعان ثانيا فان اقر بان في او سكنت عن نفيه محقة لانهما توامان تكون
ها بينهما اقل من ستة اشهر وان ات بان في بعد ستة اشهر فليس توكفين وله نفيه باللعان
وانا استلحقه وترك نفيه محقة ولو كانت قد ماتت باللعان لانه يمكن ان يكون قد وطيقا بعد وضع الا
ول وان لا عنها قبل وضع الاول فانت بولد لم ولدت اخر بعد ستة اشهر لم يوجب نفي وان مات
الولد او مات واحد من توأمين او ماتا فله ان يلا عن نفي النسب **فصل** فان صدقة المذوج
فيها رماها به مرة او مرارا او سكنت او عقت عنه او نكحت رانها باربعة سوا او قد في اخر سوا
او ناطقة فخرست او صما محقة النسب ولا حد ولا لعان وان كان اقرارها دون الاربع مرات او اربع مرات
لم رجعت فلا حد عليها وان كان قد قبل لعانها فلا لعان بينهما وان كان بعد كالم تلع عن مهي
وان مات احد من قبل اللعان او في اثناء لعان احد من قبل لعانها ورثه صحرى وهو المحل الزوج
نسب الولد ولا لعان لكن ان كانت قد طابت في حياتها فان اوبى لها يتوصون في الطلب به وهذا
فان طوبى به فله استقاطه باللعان واذا قد في امرأته ولم يبينه بناتها فليس حرج بين لعانها واما
البينة وان قال لي بينه غيبيهما اهل البيوت او اشد منه فان ات بالبينة والاحد الا ان يلا عن
ان كان زوجا فان قال قد فنتها وهي صغيرة فقلت بل كسرت واقام كل واحد منهما بينه بما قال فها
قد مان وكذا كذا ان اختلف في الكنف او لرق او الوقت الا ان تكونا هور حنتين تاريخا واحدا فيسقطان
في احد الوجهين وفي الاخر يترجم بينهما فان شهد انه قد في فلا يرد فيها لم يقبل شرك وسمي
لا عتيا فها بعدا وانه ابراه وزانت العداوة ثم شهدا عليه بذلك لم يقبل بعد ردها وان
ادعيا انه قد فها ثم زانت العداوة ثم شهدا عليه بقدر في زوجته فقلت ولو شهدا انه قد في امرأته
لم ادعيا انه قد فها فان احصا فادعيا الى ما قبل شرك وسمي بطلت وان لم يفيها وها وكان ذلك قبل
الحكم بشرك وسمي لم يحكم به لا بعده وان شهد انه قد في امرأته واهما لم يقبل وان شهدا على ابيها
انه قد في امرأته فقلت وان شهدا بطلاق المرأة فزوجا ن ولو شهدا كسا هذا انه اقد بالبرية
انه قد فها وشهدا اخر انه اقد به ذكره بالجمية بنيت الشك دة وكذا لو شهدا احدهما انه اقد به ص
الحجس والاخر من الحجس والحجة وان شهدا احدهما انه قد فها بالبرية والاخر بالجمية او شهدا احدهما انه
قد فها من الحجس والاخر من الحجس لم يثبت وان لا عن وكنت عن اللعان فلا حد عليها وجبت حتى

٢١٩

تقرأ بها أو تلعن ولا يعرض للرجوع حتى تظلمه فان اراد اللعان من غير طلبها فان كان بينهما ولد
يريد نفيه فله ذلك **فصل** واذا لم يلحقا بينهما ثبوت اربعة احكام احدها سقوط الحد
عنه ان كانت محضه او النكاح ان لم تكن محضه فان نكح اللعان او عن تمامه فله عليه الحد وان ضرب
بعضه فقال انا الا عاصم فله منه ولم يملك المرأة عن الملاعة عن الرجل يزوجها فان نكحها
برجل بعينه سقط الحد عنه لهما بلا عنه وذكر الرجل في لعانه او لم يكره وان لم يلا عن فملك واحد منهما
المطالبة وانهما طاب جد له وجره وان قد في اجنبية او اجنبيا فله عليه حدان ويجوز من حد الاجنبية
بالبيعة ومن حد الله وجهه او باللعان وكذا في كل محله واحدة الا انه اذا لم يلا عن ولم يبق بينه وبينه احد
وان قال لن وجهه بالزانية بنت النسيء فقد فيها بكلمتين فان حد واحد بينهما لم يحد الا في حق حتى
يبرأ جلد من حد الاول **باب** النكاح بينهما ولو لم يبق في الحكم فلا يلحق الطلاق ولزمه ان يفرق بينهما
من غير استيفاء استيفاء لهما ويكونه قد نفيته بمعنى استيفاء حصول الغرض **باب** النكاح الموعود فلا
يحل له ولو اكدت نفسه وان لا عنها احد لم يثبت لها الحد **باب** النكاح الموعود اذا ذكره في
اللعان في كل صرة صريحا وتخيلا بان يقول اذا قد فاني لم يصبر عليه فادعى انه اعتزلها حتى
ولدت استشهد بالله اني لصادق فيما ادعيت عليه او غيرها رصيدها به من الزنا وحتى لا يظن انه لم يصدق
الا ان يعيد اللعان ويذكر فيه ولو نفي او لا ذكره لعاننا وادعى ولا يثبت عنه الا ان ينفيه باللعان انما
وهو ان يوجه اللعان منهما جميعا فلا يثبت بلعانه الزنا من حد واحد وان نفي الحمل في اللعان لم يثبت فاذا
وصفت اعاد اللعان لتفريق **فصل** ومن شرط نفي الولد ان ينفيه حاله علمه بولاده من غير
تأخير اذا لم يكن عند ثبوت ابوك لا يثبت ذلك بطلان هو علم ما جرت العادة فان كان نكاحا حتى يصح
ويستمر اناس وان كان نكاحا حتى ياكل او يشرب او ينام ان كان نكاحا فليس يثبت به ويستخرج دابته ويكره
ويصلح ان يضره الصلابة ويجوز له ان كان غير محرم وانما هو من استعماله فان اضره بعد هذا
لم يكن له نفيه ومن شرطه ان لا يوجد منه دليل على الاقرار به او بوضعه او ثقا وسكت عن قوله
او هني به فسكت او صحت على الدعوى او قال احسن الله جزاك او بارك الله عليك او زكك الله منك او اخر
نفيه صح اصحابه لحدته نسبة واستنفع نفيه وان قال اخر نفيه رجاء صوته لم يحد بذلك وان قال لم اعلم
بولادته وامكن صدقه بان يكون في محله اخرى قبل قوله صح محله وان لم يمكن مثلا ان يكون معها في
الدار لم يثبت وان قال علمت ولادته ولم اعلم ان في نفيه او علمت ذلك ولم اعلم انه على الفور وكان ضمن
حتى علمه ذلك كعامة الناس ومن هو حديث عهد بالاسلام او من اهل البادية قبل منه وان كان
نفيه لم يثبت منه وان اضره الجسر او مرض او عجز او استقال فحفظ مال خفافه في ضيقه او عجزه
عن نفي خفافه حتى يتاوىب عنهم ذلك لم يثبت نفيه وان قال لم اصدق الخبر به وكان مستورا العادة
او كان الخبر مستفيضا لم يثبت قوله والا قبل وان علم وهو غائب فاصححه السير في استيفاء به لم يثبت خياله
وان اقام من غير حاجة بطل وصق اكد به نفسه بعد نفيه واللعان كحدته نسبة حيا كان او ميتا عليه كان
او ميتا او ميتا وكان ولد منه الحد ان كانت محضه والا للغير به فان دعي عن اكداب نفسه وقال لي بينه
اجتمعت بينهما واراد استيفاء الحد باللعان لم يسمع وان ادعت انه قد فاني كرهت فاني قاصت به بينه فقال
صدقت البيعة وليس ذلك قد فاني لان الف في الرضا بان كان با وانما صدق نفي رصيدها به لم يكن ذلك
اكد بالنفس وله استيفاء الحد باللعان فان قال لها زنتي لارصيدها باننا فقامت البيعة عليه بعد هذا
لان منه الحد ولم يسمع بيعة ولا لعانه ولوا نكحت الملا عنه علم الولد ثم استوفى الملا عن رجعت عليه بالنفقة
وباقي في النفقة ولا يلحقه نسبة باستلحق وزنته لم بعد صوته ولو نفي من لم يثبت وقول انه من
زنا ان لم يلا عن **فصل** فيما يلحق من النسب من ولدت امرأته من امكان كونه منه ولو صح عيشه

بأن
الطلاق

ولا ينقطع الا مكان عند المحض بان تلعن بعد ستة اشهر منذ امكن اجتمعا عديدا او لا مكان من اربع
سنتين منذ بانها وهو من لم يملكه كانه عسر حقه بنسبه مالم يلعن باللعان ومع فقه اقله يكمل به من
ولا يثبت به عدة ولا رجعة ولا يحكم ببلوغه وان نكح فيه وان است به لدون ستة اشهر منذ تزوجه
وعاش والاحقة بالا مكان كل بعد او لا مكان من اربع سنين منذ اباها او اجترت بانقضاء عدتها
بالف وبعثت به لاكثر من ستة اشهر لم يلحقه الزوج فاصا ان طلقا فاعتدت بالادعاء ولم ولدت قبل مضي
سنة اشهر من اخر وقت صلاة ولزم ان يكون الدم حيضا وان قارعا حاملا فولدت لم ولدت اخر قبل
مضي ستة اشهر كحدته وان كان بينهما اكثر من ستة اشهر لم يلحقه وان نكح في الحيض او نكح في غير الحيض
لم يجمع به كالف في تزوجه كحدته الحاكم او غيرا ويطلق في المجلس او يموت قبل عيشته عنهما او يتزوج
وبينهما مسافة لا يصلح اليها في المدة التي ولدت فيها لم يلحقه وان امكن وصوله في المدة كحدته وان كان
الزوج حيا لم يدون عشر سنين او مقطوع الذك والاشياء او الاشياء فقط لم يلحقه بنسبه ويلحق
مقطوع الذك فقط والعين **فصل** وان طلقا طلاقا رجعي فادعت لاكثر من اربع سنين منذ
طلاقا وقبل نصف سنة منذ اجترت بغير العدة او لم تجتر او لا قبل من اربع سنين منذ انقضت عدتها
لحدته بنسبه وان اجترت بموت زوجها فاعتدت ثم تزوجت في بياض ما ولدت له نصف سنة فاكتر وان
مطل رجل امرأة لازوجها بنسبه فادعت لاكثر من سنة واحدة من دورات عند الحد الحقت به
الولد ولو تزوج رجلا من اثنتين فزفت كل واحدة منهما الزوج الاخرى فطلقا فوطئا وحملت منه لم يولد
الولد بالوطئ الا بالزوج وان وطئت امرأة امه بنسبه في طهر لم يصبر عليه فادعت له حتى اتت بولد
لسته اشهر من حيض الوطئ حتى الوطئ وان نفي عن الزوج من غير لعان وان انكر الوطئ الوطئ في قوله
بنسبه يمين ويلحق بنسب الولد بالزوج وان ادعت به لدون من ستة اشهر من حين الوطئ حتى الزوج فان
استدرك في طهر فادعت بولد يمين ان يكون منهما حتى الزوج لان الولد للزنا وان ادعى الزوج انه
من الوطئ فقال بعض اصحابنا يعطى على القافة معها ويلحق بمن الحقت معها فان الحقت بالوطئ كحدته
ولم يملك نفيه عن نفسه وان نفي عن الزوج بغير لعان وان الحقت بالزوج كحدته ولم يملك نفيه باللعان وان
الحقت بهما حتى بهما ولم يملك الوطئ نفيه عن نفسه وظل عليه الزوج نفيه باللعان على روايتين فان لم
يوجد قافة او استشهد عليهم حتى الزوج وان ادعت امرأة بولد فادعت ان من زوجها قبله وكانت تزوجت
بعد انقضائها بعد اربع سنين منذ بانها من الاول لم يلحق بالاول وان وضعت له قبل من ستة اشهر
منذ تزوجه ان لم يلق به ويثبت عنهما وان كان لاكثر من ستة اشهر فهو ولده وان كان لاكثر من ستة
اشهر منذ تزوجه ان لم يلق به ويثبت عنهما من اربع سنين من طلاق الاول ولم يعلم انقضائها العدة حتى بمن الحقت
القافة فان الحقت بالاول ان نفي عن الزوج بغير لعان وان الحقت بالزوج ان نفي عن الاول وليس للزوج
نفيه وتعتبر عدالة القافين وذكر سرية وكثرة اصحابه لاحريته وتكفي واحدا ولا يثبت قوله بغير
ولا بالحق عذره وتقدم في اللقيط بعض **فصل** ومن اعترف بوطئ امته في الزوج او دونه
لان قد يجامع فيسبق الماء الى الزوج فولدت لسته اشهر كحدته وان ادعى العذر او عدمه الا ان
يدعي الاستبراء ويحلف عليه فيثبت بذلك فان ادعى الاستبراء فادعت بولد لدون ستة اشهر من حين القتر
الاخر كحدته وان اعترف او باعها ونكح بعد اعترافه بوطئ فادعت بولد لدون ستة اشهر من حين القتر
او البيع حتى به ويضرم ولدهم والبيع باطل وكذا كذا ان لم يستر بها فادعت به لاكثر من ستة اشهر وادعى
المسري الله من البائع فهو ولد البائع سواء ادعاه البائع او لم يدعه وان ادعاه المسري لنفسه وادعى
كل واحد منهما انه لاخر والمسري حده بالوطئ اري القافة وان استبرأ ثم اتت بولد لاكثر من
سنة اشهر لم يلحقه بنسبه وكذا ان لم يسترها ولم يقد المسري فللبائع به وان ادعاه بعد ذلك وصدقه المسري

بحقه انفسه وبطل البيع فان لم يكن البايع اقل من طهره قبل بيعه لم يلحقه الولد جبال سواء ولدته
 ستة اشهر او اقل وان اتفقا على انه ولد البايع فهو ولد له وبطل البيع وان ادعاه البايع ولم يصدقه
 المستعني فهو محبب للمستعني كالرباع عهد الم اقر انه كان اعقبه والقول قول المستعني مع عينه ويلحق
 الولد بوطي الشهادة وفي نكاح فاسد فيه شبهه نكاح صحيح لا يملك عينه ولا انك لشبهة مع نكاح
 وان دخل المحض من لاهلك له عليه ولا يشبهه صكك لم يلحقه شبهه **كتاب العدد**
 واحدها عدة وهي التي بعد المحرم وشركا كل امرأة فارقت زوجها في حياته قبل الميسر والخلو
 فلعدة لها عليه وان خلاها وهي مطا وعده ولو لم يجدها ولو في نكاح فاسد فليس عدة سواء كان
 بهما او باحدهما مانع من الوطى كاحرام وصيام وحض ونكاح ومرض وجب وعشه ورتق وظفار
 وايداء واعتكاف او لم يكن الا لا يعلم بها كاعنى وطفل ومن لا يولد لمثلها لصفته او كانت لا يوطى مكلها
 لصفته او عيها مطا وعده وفارقا في حياته فلعدة عليها ولا يملك صداقها ولا يجب بانخلو به ولا يوطى
 في نكاح صحيح على بطلانه فارقا او ماتت عشا وان وطئها ثم ماتت او فارقا اعتدت لوطئها بثلاثة قرو
 منه وطئها كالمزني بها من غير عقد ولا يتجمل صاها الرجل ولا باقبله والميسر من غير خلو ويجب على
 الذمية من الذي والمسلم ولو لم تكن من دينهم وعدتها كعدة المسلمة ويجب على من وطئها مطا وعده
 كانت او مكرهه الا ان يكون الواطى لا يولد لمثلها لصفته وهو هذا ذهب المالكية **والمعتدات** ست احدها
 اولات الاحمال ان ينعهن حملن حرا يركن او ماء او مسلمت او كانت من فرقة الحيوة او المرات
 ولا تنقض عدتها الا نوض على الحمل ولو لم تظهر وتقتسل من نفاسها لكن ان تزوجت في مدة النفاس حرام
 وطئها حتى تظهر فلو ظهر بعض الولد فهي في عدة حتى ينفصل بآمين ان كان واحدا وان كان اكثر فحتى
 ينفصل باق الاخير فان وصفت ولد وصكت في وجودها لم تنقض به عدة ما قصر به الامه ام
 ولد وظهر ما يتبين فيه شيء من خلق الانسان كراس ورجل فان وصفت مصغره لا يتبين فيها شيء من
 ذلك فذكر ثقات من النساء انه صمد خلق آدمي لم تنقض به عدة وكذا البراءة تطعم او دها او
 علمته لكن لو وصفت ولم يتبين فيها الخلق فسكت ثقات من القائل ان فيها صمد خفيه بان يركب
 انها خلقة ادمي انقضت به عدة وان اتت بولد لا يلحق به شبهه كأمراة صغير لا يولد لمثلها وحضي
 صحيح ومطلق محب عقد ومن اتت به بدون ستة اشهر منذ عقد عليها بعاش او بعد اربع سنين
 منذ ماتت او ابانت او انقضت عدتها ان كانت رجعية لم تنقض عدتها به وبعد بعده عدة وفاة او
 عدة خرافة وجبت واول مدة الحمل ستة اشهر وغالبها تسعة واكثرها اربع سنين واول ما
 يتبين به الولد احد ومما نونا يوما **فصل الثاني** المتوفى عنها زوجها ولو طفلا ولو طفلة
 لا يولد لمثلها ولو قبل الدخول فتعدت ان لم تكن حاملا منه اربعة اشهر وعشر نبال بعشرة ايام ان كانت
 حرة وان كانت امه فتعدت وان كانت حاملة من غيرة اعتدت **فصل الثالث** الذي وجب بعد وضع الحمل وح
 معقوب بعضها بالحساب من عدة حرة وامه ويجب الكسر وان ماتت زوجها الرجعية في عدتها استأنف
 عدة وفاة من حين موته وسقطت عدة الطلاق واذا اتت المريد في عدة امراة استأنفت عدة وفاة
 ولو اسكت امراة كافر ثم مات قبل انقضائها العدة انتقلت الى عدة وفاة في قياس التي قبلها وان
 طلقها في الصحة بانها لم ماتت في عدتها لم تنقض عدتها وان كان الطلاق في مرض موته اعتدت الحول
 الاجلين من عدة طلاق وعدة وفاة الا ان تكون لا تركه كلامه او الهرة يطلقها العبد او الذمية يطلقها
 المسلم لو تكون لأي هواء لعدة الطلاق والخلع او نكحت ما يفسخ نكاحها فتعدت للطلاق لا غير وان كانت
 المطلقة مبرأة او معينة ثم استبرأ ثم ماتت اعتدت كل واحدة الا طول منبرها ما لم تكن حاملة وان ماتت
 للديين المطلق في مرضه بعد انقضائها عدتها بالحيض او بالسنهور او بوضع الحمل او كان طلاقه قبل الدخول

ولید

فليس عليها عدة الموت ولا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة وإن ارتأيت المتوفى عنها فليظهر أمارات
الحمل من الحركة أو انفتاح البطن وانقطاع الحيض ونزول اللبن من ثديها وغير ذلك قبل أن تنكح ولو بعد
طراخ شهور العدة لم تنزل في عدة حتى تزول الريبة وإن تزوجت قبل ذلك لم يصح النكاح ولو بينت عدم
الحمل وإن كان بعد الدخول لم يفسد نكاحها ولم يحل وطئها حتى تزول الريبة وإن كان قبله وبعد العدة
لم يفسد أيضا إلا أن تأتي بولد والمرد ويعيش له من سنة أشهر منذ نكحها فيفسد فيها وإن كان بعد
طراخ شهور العدة وقبل النكاح لم يصح أن يقع عليها وإن ماتت عن امرأة نكاحها فاسد كالنكاح المختلف
فيه فعليها عدة وفاة **فصل الثالث** في الطلاق والمفارقة في الحياة بعد الدخول بها بطلاق
أو خلع أو لعان أو رضاع أو فسخ بغير أو عسر أو اعتاق أو اختلافاً من دين أو غيره فعندها ثلاثة طرق
أن كانت حرة أو بعتاً وقت أن كانت أمه أو أقرها الحيض ولا يقيد بالحيض التي طلقت فيها فإن قال الزوج
وتبع الطلاق في الحيض أو في أوله وماتت قبل في الطهر الذي قبله أو ماتت حرة في الطلاق مع القضاء
الطهر فوقع في أول الحيض وماتت قبل بقي منه بقية فالقول قولها وإذا انقطع دمها من الحيض انكسرت
لم تحل للزوج حتى تمتثل وإن فرطت في الاعتسار إلى مدة طويلة وتنقطع بقية الأحكام بانقطاع
دمها في الرجوع **فصل الرابع** في المفارقة في الحياة ولم تحض لأياس أو صفت فعدت ثلثة
أشهر وإن كانت أمه ولو لم ولد شهرين ومن بغيرها فحساب ولا يبقاء من حين وقوع الطلاق سوء
كان في أول الليل أو النهار أو في أي شيء من ذلك الوقت إلى مئة فإن كان الطلاق في أول الشهر اعتبر
ثلثة أشهر بالأهلة وإن كان أثناءه اعتدت بثلاثة أشهر بالأهلة ومن النكاح تمام الثلثة يومها
سكناً الأول وحدها لا يأس فسون سنة واختار واحد لأكثر سنة وإن حاضت الصغيرة في عدتها ولو قبل
انقضائها لم يلحقها ابتداء الطهر وإن كان بعد انقضائها بالشهور ولم يلحقها لم يلزمها استئناف وإن
يئست ذات القرء في عدتها ابتداء عدة آسية فإن بان بها حمل من الزوج سقط حكم صاهضين
إن مارته من الدم لم يكن حيضاً وإن عقت الأمه الرجعية في عدتها بنت على عدة حرة وإن كانت
بأبنا بنت على عدة أمه وإن عقت تحت عبد فاختارت نفسها اعتدت عدة حرة **فصل الخامس**
من ارتفع حيضها ولو بعد حيضه أو حيضتين لا تدري ما رفعه اعتدت سنة تسعة أشهر للحمل وثلاثة
للعدة لأنه لا يثنى عدة على عدة أخرى وإن كانت أمه فاحداً عشر شهراً فإن عاد الحيض إلى الحرة
أو الأمه قبل انقضاء عدتها ولو في آخرها لم يأنقض اليبس وإن عاد بعد مضى ولو قبل نكاحها
لم تنقض فإن كان عادة المرأة أن يثب عليها بين حيضتين لم تنقض عدتها إلا بثلاث حيض و
إن طالت وعدة الجارية التي أدركت ولم تحض والمستأجرة الناسية والمستأجرة المبتدئة ثلثة
أشهر والأمه شهران وإن كانت لها عادة أو غير ذلك كانت عادتها سبعة أيام من أول
كل شهر قضى لها شهران بالخلال وسبعة أيام من أول الثالث فقد انقضت عدتها وإن علمت أنها حاضنة
في كل شهر أو شهرين ونحوه ونسيت وقتها فعدتها ثلثة أشهر إن عرفت ما رفعه من مرض
أو ضاع أو نفاست فلا تنال في عدة حتى يعود الحيض فنقضت به أو بلغ حد سن آسية فنقضت
عدتها وعنه تنظر والمهر إن حاضت اعتدت به وإذا اعتدت بسنة **فصل السادس**
أمرأة المفقود الذي انقطع خبره لغيبه ظاهره الهلاك كالذي يقدر ما بين أهله أو يخرج إلى الهلاك
فلا يرجع أو يعرض إلى مكان قدس ليتقضي حاجه ويرجع فلا يظهر خبره أو يقدر في سفارة أو بين
الصفيين إذا قتل قوم أو من عرق مركبه ونحو ذلك فإنها تنظر أربع سنين ولو كانت أمه لم تنقض
للوفاة أربعة أشهر وعشر أو الأمه شهران وخمسة أيام وفي التمتع كره وهو سهو ولا يقيد الأمر
بالحكم ليحكم بضم المدة وعدة الوفاة والفتره ولا إلى طلاق ولو زوجها بعد اعتدائها فلو مضت

فصل السادسة

[illegible]

تقر ذكر الفسخ
في هذه النسخة

منه وبقضى

للاحر وان الحقة بها حقة بها وان انقضت عدتها به منها وان انقضت عدتها او اشكك عليها او لم توجد قامة
وحتى اعتدت به بعد وضعه بثلاثة قروء ولكان ان ينكح بعد انقضائها وان وفي رجلان امرأة
ببشرهم او زنا فعليه عدتان لهما واذا تزوج معدة وبها عايمان بالعدة وبشهر النكاح فيها ووطيها
فيها فمما زنا عليها حد الزنا ولا مهر لها ان لم تكن امة ولا يعلقه النكاح وان كانا جاهلين بالعدة او التزويج
ثبت النكاح والوطي الحد وجوب المهر وان علم بقودونه فعليه الحد والمهر ولا يعلقه النكاح وان علمت به في وقت
فعليه الحد فلا مهر لها ولا يعلقه النكاح **فصل** وان طلقا واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقا ثانيا فبشر
بنت على ما مضى من المدة وان راجعا في طلاق بعد دخولها بها او قبله استأنفت العدة كغيرها بعد الرجوع
بشر او غيره وان طلقا بائنا في نكاح في عدتها في طلاق فيها قبل دخولها بها بنت على ما مضى **فصل**
وبلغيم الاحد في العدة كغيرها في نكاح في طلاق في نكاح صحيح وبياح وبياح وبشر في نكاح على ما مضى في نكاح
ولا يجب في نكاح فاسد والحليلة والذمية والمكفنة وغيرها من سواها وهو اجتناب ما يدعوا الى جماعه
ويرغب في النظر اليها ومحسنتها من زينة وطيب ولو في ذلك كره ورد وبشر في نكاح وبشر في نكاح وبشر في نكاح
الكن لها ان يجعل في فرجها طيبا اذا اغتسلت من الحيض ولا بأس بدخول غير مطيب كذيت وبشر في نكاح وبشر في نكاح
بشر في غير وجهه ويحرم ان تحتضن وان تحجر وجهها وان تبسضه باسفيد اجع العريس وان جعلها عليه
مبا بصفرة وان تحتضن وجهها ويدبرها وان تحجر وجهها وما اشبه ذلك مما يحسنه وان تكحل باحد
ولو كانت سودا الا اذا احتاجت للدوي فتكحل بلبا وعشيرة نراو ياح بشر في نكاح وعشيرة وبشر في نكاح
كستظيف وتعليم اظفار رؤسها بط وخلق شعر من ذنب اخذة واغتسل سبدر واغتسل ساط ودخول
حمام ويحرم عليها الثياب المصنعة للتحسين كالعصفر والخزعنف والاحمر والازرق العاصيين والاصفر
المطرز والحلي كله حتى الخاتم والحلقة وما صبغ غيره ثم يصبغ فكحصبغ بعد صبغ ولا يحرم الابيض وان
كان حسنا ولو صبريا ولا الملون لدفع الوسخ كالكملى والاسود والاحمر المصبغ والانتخاب وبشر في نكاح
لها التبرك في الدرس والبسط والسور وراكب الميت لان الاحد في البدن لاني الدرس وبشر في نكاح
فصل ويجب عدة الوفاة في المنزل الذي وجبت فيه وهو الذي ماتت زوجة وهي ساكنة فيه
سواء كان زوجها او باجارية او اعرابية اذا تطلع الورثة باسكانه فيه او السلطان او اجنبي وان انتقلت
الى غيره لزمها العود اليه الا ان تدعى الضرورة الى الخروج منه بان يحل لها ماله او تحبس على نفسها من
الدم او غرق او عدو او غير ذلك كزوجها الحق او لا يجد ما تنكر به او لا يجد الا من ماله او في المعنى وغيره
او يطلب منها فوق اجرتها فتسقط السكنى وسكن حيث شاءت ولا سكن لها ولا نفقة في مال الميت ولا
على الوارث اذ لم تكن حاملوا لم اخرها لادها ولا تخرج بيلا ولو لحاج به للضرورة ولها الخروج لحوائجها
فتطو ولو وجدت من يقضيها وليس لها البيت في غير بيتها فلو تركت الا عتد في المنزل او لم تجد عصية
وبعد العدة بمضي الزمان والامه كالحرة في الاحاد والاعتد في منزلها لان سكنها في العدة كسكنها
في حياة زوجها السيد امساكها بها او يرسلها ليلها فان ارسلها بيلا ولم ير اعتدت زمانها كله في المنزل
والبدن كالحضيرة فان انتقلت الحلة انتقلت معهم وان انتقل غير اهل المرأة لزمها المتام مع
اهلها وان انتقل اهلها انتقلت معهم الا ان يبقى من الحلة من لا تخاف على نفسها منهم تغييرا بين الاقارب
والرحيل فان هرب اهلها فحقت هربتهم معهم فان امنت اتامت قضاء العدة في منزلها وان
مات صاحب السفينة وامرأة تفرقها ولها مسكن في البر كسكنة في البر وان لم يكن لها مسكن سواها
وكان لها فيها بيت يسكنه السكنى فيه يجب ان يجتمع مع الرجال واهلها المتام فيه بحيث تامن على نفسها
ومعها هو ما لزمها ان يقضي به وان كانت ضيعة وليس معها محرم الا ان يحبسها او تامة فيها الا بحيث
تحتلظ بالرجال لزمها الانتقال عن غيرها واذا نال المرأة زوجها في النكاح من بلد الى بلد او من

دارك دار فوات قبل خرم جها من الدار او البلد قبل نقل ماعها من الدار او بعدة لزمها الا عند ادبي
الدار وان مات بعد انتقالها الى الكا بينه اعتدت فيها وكذا ان مات بعد وصولها الى البلد الا فوان
مات ولبى بين الدارين او البلد في خبرت بينهما وان سافر بها لعين الثقله مات في الطريق فميتا وهي
دون مسانعة العصر لزمها العود وان كان موثقا خبرت بين البلدين واذا ماتت الى مقعدها فلها
الا ما هه حتى تقضي ما خرجت اليه وتنقضي حاجتها من تجارة او غيرها وان كان حردا لزمها العود
زيارته ولم يكن قدر لها مدة ان ماتت ثلاثا وان كان قد رلها مدة فلها انما مته فاذا مضت مدتها او
ققت حاجتها ولم يكن المخرج جوع خوف او غيره امتت العدة في مكانها وان امكنها الرجوع لكن
لا يمكنها الرجوع الى منزلها حتى تنقضي لزمته الا قامة في مكانها وان كانت فصل وقد بين منها
نهي لزمها العود لثا في مكنها وان اذن لها في الحج او كانت حجة الاسلام فخرجت من مات
فخصيت فوات الحج مضت في سفرها وان لم تخش وهي في بلدها او قد يابها يمكنها العود اقامت لتعقبي
العدة في منزلها والامضت في سفرها ولو كان عليها حجة الاسلام فماتت لزمته العدة في منزلها وان
فاتها الحج وانما احرمت قبل موته او بعده وامكن الحج بينهما بان تاتي بالعدة في منزلها وتخرج منها
العود ولو تبا عدت وان لم يكن قد مات مع البعد الحج ومع القرب العدة بما لو لم تكن احرمت ومكنها عليها
في الرجوع خوف او ضرر فلها المكضي في سفرها كالبحيرة ومضى رجعت وقد بقي عليها شيء منها اتمت
به في منزل زوجها **فصل** في عقد باني حيث شاءت من بلدها في مكانها ما دون ولا شاع
ولا ثبت الا في منزلها وجب باقلها كانت دار المطلق مشعرا لهما واقمنها السكنى في موضع منزلها كالحقة
وعمل الدار وبينها باب مغلق وسكن الزوج في ابي في جاز كلوكا نا حجر بين متي ورتين وان لم يكن
بينها باب مغلق ولها موضع تستريح لاي اها او معها محرم تحتفظ به جازضا ولو غاب من
لزمته السكنى لها او منعها منه اكثره انما لم من ماله او قرض عليه او فضا جرت وان اكثرته باذنه
او اذن حاكم او بدنها للغير عن اذنه رجعت ومع القدرة ان فوت الرجوع رجعت ولو سكنت ملكا
فلها اجرة ولو سكنته او كسنت مع حصول ربه وسكنته فلا اجرة لها وليس له الخلة مع امراته ابان
الامع زوجه او امته احد لهما وان اراد اسكانا ابان في منزله او غيره مما يفضلها تحصيلها لزمته
ولا حتى ورثه لزمها ذلك ولو لم تزل منه ففقه كقعدة لشبهة انك ناسد او مستبارة بفقو وحكم
الرجعية في العدة حكم الموتى عنها في لزوم المنزل **باب الاستبراء** وهو فقد علم براه
رجم ملكا عينا حد واما اوز والامن حمل غا بيا احد ما يستبرأ به اذا ملكه ولو طفلا امه يبيع او هبة او
ارك او سبي او وصية او عتق او غيره ذلك لم يجعل له وطيبا ولا الا سماع بها بقبله او نظر لشبهة ولا
بما دون ذلك بركا كالتا ونييا صغيرة يوطا ملكها او كبيرة ممن تحلل او صملا لا تحلل حتى يستبرأ وسوا
ملكها من صغير او كبير او رجل او امرأة او محبوب او من رجل قد استبرأ لها لم يوطاها وان
استبرأ غير من وجه فاعتقها قبل استبرأ بها لم يبع من وجه بقبله ولغيره شكاها قبل الاستبراء مع
الرق والعتق ان كان البائع ما وطي او وطى ثم استبرأ ولا يجب استبراء الصغير التي لا يوطا ملكها
ولا بملكه انى من انى وان استبرأ زوجه او عتقتها بملكه او فمك امته من الرهن او اسلمت امته
الحق سبي او المردة او الوثنية التي خاضت عنده او كانا هو المرد فاسلم او استبرأ مكانه ذوات
مما رجه فخص عنده ثم تجزا او زوج هبدا امته فطقت قبل الدخول او استبرأ عتقه انا جرامة
فاستبرأها ثم اخذها سيدة حلت بغير استبرأ كمن سيج في الزوجه ليعلم هل حملت في زمن الملك
او غيره وان كان ما استبرأ الملكا من غيره وان حى رجه بعد ان خاضت عنده واخذها السيد
لغيره لزمه الاستبراء وان وطى المشتري الباني وبني حامل حملها كان موجود حال البيع من غير البائع

انقضى استبرأها بوضع ثا اجد ولا يلحق بالمشتري ولا يبيع به ولكن يفتقه لانه قد شرك فيه لانه
يزيد في الولد انتهى ويجزم وحل مستبرأه من استبرأ بها فان فعل لم ينقطع به وبني في حله ما مضى فان
حلت قبل الحيضة استبرأ ت بوضع وان استبرأ اجبها فبها وقد ملكها حايضا فذلك وفي حيضه انما
عنده تحلل في الحال يجعل ما مضى حيضة وان وجد استبرأه مستبرأه في يد بايع ومضى وبني بملكه بعد
الاستبراء وقبل التبعض اجزاء ولا يكون الاستبراء الا بعد ملكه المشتري لجميع الاصة فلو ملكه بعضها لم يملك
باقية لم يجز الاستبراء الا من حين ملكه باقيا وان باع امته او هبها ومضى ثم مات ابيه فبني او
غيره حيث انتقل الملك وجب الاستبراء لها ولو قبل القبط ان افترقا فلا يجب وتقدم في الاقالة ويكفي
استبرأه من حينها المشتري وان استبرأه من وجه فطقت الزوجه قبل الدخول وجب الاستبراء لها
وان خلقت بعدة او مات او فلكها بعدة او زوج امته لم تملك بعد الدخول او اعتقت في العدة لم يجب
استبرأه اكثاء بالعدة واذا كانت الاصة لرجلين فوطياها لم يملكها رجل اخر اذ استبرأه واحد
وان اعتقها لزمها استبرأه **فصل** واذا وطى امته ثم اراد تزويجا او بيعا لم يجب حتى يستبرأ
فلها خائف وفلما حي البع دون النكاح وان لم يوطى او كانت آيسة لم يملكه استبرأها اذ اراد بيعها
لك سيج واذا استبرأ جارية فوطى بها حمل لم تحل من خمسة احوال **احدها** ان يكون البائع امه بوطيا
عند البائع او قبله واتت بولد له من سبعة اشهر او يكون ادعاه وعنده المشتري فلو يبيع ويقتراهم
ولد له والبائع باطل **الثاني** ان احد لهما استبرأه ثم اتت بولد لاكثر من ستة اشهر من حين وطاها المشتري
فالولد له والجارية امه ولد له **الثالث** ان تبه لاكثر من ستة اشهر بعد استبراء احد لهما ولا اقل من ستة
اشهر منذ وطياها المشتري فلا يكون يلحق بها احد منهما ويكون ملكا للمشتري ولا يملك فبيع فان ادعاه
كل واحد منهما فهو للمشتري وان ادعاه البائع وحده فمضى منه المشتري كقعدة وكان البائع باطلا وان اكد به
فالقول قول المشتري في ملكه الولد **الرابع** ان تاتي به بعد ستة اشهر منذ وطياها المشتري وقبل استبرأه
فمنه للاحق به فان ادعاه البائع فاقوله المشتري كقعدة وبطل البائع وان اكد به فالقول قول المشتري وان
ادعاه كل واحد منهما انه من الاخر عرض على القعدة فالحق بغير الحق به منها وان الحق بهما فالحق بهما
ويشبه ان يبطل البائع ويكون الجارية امه ولد البائع **الخامس** ان تبه لاكثر من ستة اشهر منذ باعها
ولم يكن اقرب بوطياها البائع صحيح والولد مملوك للمشتري فادعاه البائع فالحق كذا في ذلك واذا اعتق
امه ولده او امته الذي كان يصحبها قبل استبرأه او مات عنها لزمها استبرأه لنفسها لكن لو اراد ان يزوجها
او استبرأه بعد وطياها ثم اعتقها او باعها مستبرأه بوطيا او كانت امه وجه او معتقة او مملوكة عدتها من
زوجها فاعتقها واراد تزويجا قبل وطياها فلا استبرأه وان ابانها قبل الدخول او بعدة او ماتت فاعتدت ثم
ماتت سيدتها فلا استبرأه ان لم يوطا وان باع ولم يبيعه فاعتقها المشتري قبل وطياها واستبرأه استبرأت
او تمت ما وجد عند مستبرأه واذا تزوج امه ولده ثم ماتت عتقت ولم يملك منها استبرأه وان بانت من الزوج
قبل الدخول بطلاق او موت زوجها او طلاقه بعد الدخول فاعتدت عدتها ثم ماتت سيدتها فاعلم ان الاستبراء
وان مات زوجها وسيدتها ولم يعلم السابق منها وبين موتها اقل من شهرين وخمسة ايام لزمها بعد
موت الاخر منها عدة الحرة من الوفاة فقط وان كان بينهما اكثر من ذلك وجعلت المدة لزمها بعد موت
الاخر منها الا طول ما عدة حرة لوفاة او استبرأه ولا ايشك الزوج وان ادعت امه صرورة تحريمها
على وارث وطى صرورة او مستبرأه ان لم يزوجا صرورة وان اعتق امه ولده او امته كان يصحبها من حمل
له امه ابانها فله ان يزوجها في الحال من غير استبرأه وان استبرأه رجلا في وطى امته لزمها استبرأه
فصل يحصل استبرأه حامل بوضع الحمل كله وبحيضة لا ببقية الحمل فحيض وعقبى شهر لا يبيد
وصغيرة وبانيه لم تحض وتصدق في الحيض فلو اكثرته فقال احبنتني به صدق وان ارتفع حيضها ولم تند

ما رفعه فبعضه اشهر تسعة للحمل وكثير للاستبراء وان عرفت ما رفعه انتظرت حتى تحسب ربي به او ارضع
من الالبان فستسري استبراهل **كتاب الرضاع** وهو سرها حصص لبن او سكر
وغرة ثاب من لبن من ثدي امرأة حرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا تثبت بغيره احكام النسب من النفقة
والارث والعتق ورد الشك دة وغير ذلك لان النسب اقوى واذا حملت المرأة من رجل يثبت نسب ولدها
منه وقاب لها لبن فارضعت به ولو مكرهه طفلارضا عا حرمها صار ولداهما في تحريم النكاح واباحه النظر
والخلوة ويثبت المحرمية واولاده من البنين والبنات وان سفلوا اولاد ولداهما وصار ابوهن واباها اجوده
وجدهن واخوة المرأة واخواتها احواله وخالاته واخوة الرجل واخواته احواله وعماته وجميع اولاد المصع
الذي ارتضع معهم والى ذلك قبله وبعدة من زوجة وجميع اولاد الرجل الذي انشبه الحمل اليه
من المصع وغيره احواله المرتضع واخواته واولادها واخواته وان نزلت درجاتهم
وتشتر حرمه الرضاع من المرتضع الى اولاده واولاده وان سفلوا فبعضهم وان اولادهم
ولا تشتر الى من في درجت من اخواته ولا الى من هو اعلا منه من ابائهم وامهاتهم وعماهم و
عماته واخواته وخالاته فتحل مرضعهم لابي مرتضع واحميم وعلمه وحمل لابيهم من نسب وحمل
لابيهم من نسب ان يتزوج اخوة من الرضاع وتحل لهم مرضعهم واخواتهم وعماهم من النسب لابيهم واخواتهم
من الرضاع وان ارضعت لبنين ولداهما من الرضا والمعتق بلعان طفلا صار ولدا لها وحرم على الزاني والملاعن
تحريم مصاورة ولم تثبت حرمه الرضاع في حقها كالنسب وان ارضعت لبنين اثنين وطبق بينهما وتثبت
ابوتهما للمولود فالمرتضع ابنتهما او ابوهما منهن ابنته ثبت بذلك انما هو ابوهما وان ثلثة اثنان
عنهما او اسكن عليهما او لم يوجد قاضيه ثبت التحريم بالرضاع في حقهما وان انتن عنهما بانا قاضيه لكون
ستة اشهر من وطئهما او اكثر من اربع سنين من وطئ الا قاضيه المرتضع عنهما فان كان المرتضع حاربه
حرمت عليهما تحريم مصاورة وحرم اولادهما عليهما ايضا لانها ابنته مؤخرتها فهي ربيته لهما
وان كان اب لاصراة لبن من غير حمل فقدم كلبن اكبر لم ينشأ الحرمه فله ولا ينشأ الحرمه غير لبن المرأة
فلو ارضعت طفلا من بيمه او رجلا او ضئى مشكلا لم ينشأ الحرمه **فصل** ولا تثبت الحرمه بالرضاع
الا بشرط احدى ان يرتضع في العامين ولو كان قد فطم قبله فلو ارتضع بعد فطامه لم يثبت الحرمه او
ارتضع الفاصمه كلها بعد فطامه لا يثبت ان يرضع اللبن الى جوفه من حلقه فان وصل الى فمه ثم حجم
او اصطن به او وصل الى جوفه لا يثبت ان يرضع اللبن الى جوفه من حلقه فان وصل الى فمه ثم حجم
مضاعدا ويشترط ان يكون متفرقات على اصطن به ثم تركه شيئا او لتنفس ولو تعلقه او لا سفلوا من ثدي الى
غيره او من امرأة الى غيرها او قطع عليه فني رصعة فني محاد ولو قد ربي فني رصعة اخرى وسقط طئي
انف وجور في فم كرضاع وكذا اجبن عمل منه ويحرم من ذلك خمس فان ارتضع دونها وحملها بسقط طئي
وجور اذا سقط او اوجر كل الخمس برطاع ثبت التحريم ولو حلب في اناء لبن دقة واحدة او دفعت
في سقي لطفل في خمسة اوتات فني خمس رصعات وان حلب في اناء خمس حلبات في خمسة اوتات لم يسقط
دقة واحدة كان رصعة واحدة ويحرم لبن الميتة اذا حلب او ارتضع من ثديها بعد موتها كما وجب
في حياتها في شربه بعد موتها ولو حلب لاسير من لبن امرأة فشر به منه وهي ميتة حش وحرم اللبن
المشوب كالحض ان كانت حفاة باقيد وسواء خلط بطعام او شراب او غيرهما فان حجب حلب من سنة
وسقط لطفل فني كل لوارضعت من كل واحدة منهن **فصل** واذا تزوجت بكبيرة ذات لبن من غير
ولم يولد لها وبكبرات صفا يرضعها فبعضه اشهر تسعة اشهر حرمت الكبيرة ابدا او بغير نكاح الصغيرة وان
ارضعت اثنتين منفردتين او معا انشأ نكاحهما وان ارضعت اثلاث متفرقات انشأ نكاح الثلاث
ولبن دون اثنتين وان ارضعت احداهن منفردة ثم انشأت معا انشأ نكاحهما وله نكاح احدى الثلاث

وان كان دخل الام حرم النكاح ابد اولو ارضعت الثلاث اجنبية في حالة واحدة بان حلبته في ثلاث اواني واو
حربهن في حالة واحدة او ارضعت اثنتين معا او حربت احدى في حالة واحدة حرم عليه نكاح الكبيرة ابدا
واقتصر نكاح الثلاث وان ارضعت اثنتين نكاحهما وان ارضعت احداهن منفردة ثم انشأت معا
انشأ نكاح الجميع وله نكاح احدى الثلاث وكل امرأة حرم عليه ابنتها كما حرمه زوجته واخواته وربتهن
اذا ارضعت طفلا حرمته عليهن وكل رجل حرم ابنته كخيم وابنه اذا ارضعت امرأة ابنته بلبنه طفلا حرمته
عليه وطئ نكاحها منه فبعضه اشهر تسعة اشهر وان ارضعت امرأة احد هؤلاء لبنين غيرهم لم تحرم عليه
لانها صارت ربيته زوجا وان ارضعت من لا تحرم بناتها كعمته وخالتها لم تحرم عليها ولو تزوج بنته
عنه فان ارضعت جدتها احداهما صغيرا انشأ نكاح لهما وان ارضعت الزوج صارت زوجته وان
ارضعت الزوج صارت عمته وان ارضعتهم جميعا صارت عمهما وصارت عمته وان تزوج بنت عمه فارتفعت
جدهما احداهما صغيرا انشأ نكاح لهما وان ارضعت الزوج صارت زوجته وان ارضعت ابنته صارت
خالته وان تزوج ابنته خالته فان ارضعت الزوج صارت زوجته وان ارضعت خالته زوجا
فصل كل من افسد نكاح امرأة برطاع قبل الدخول فانه الزوج يرجع عليه بنصف مهرها
الذي يلزمه لها وان افسدت نكاح نفسها قبل الدخول سقط مهرها وان كان بعد لم يسقط ويجب
على زوجها وان افسده غيرها بعد الدخول وجب لها مهرها ويرجع به ولها الاخذ من المفسد
لها فاذا ارضعت امرأة الكبرى الصغيرى فانفصل نكاحهما فبعضه اشهر تسعة اشهر ويرجع به
على الكبرى وعليه مهر الكبرى المسمى ولا يرجع عليه بشئ اذا كان اداها لغيرها وان كان لم يدخل بها
فلا مهر لها ونكاح الصغيرى بطل وان دبت الصغيرى الى الكبرى وهي نائمة او عقي عليها او يحسنه
فارتفعت منها انفصلا نكاح الكبرى ويرجع على الصغيرى بنصف مهر الكبرى قبل الدخول ونكاح
الصغيرى ثابت وان كان دخل بالكبيرة حرمها ولا مهر للصغيرة وعليه مهر الكبيرة ويرجع به على الصغيرة
وان ارتفعت الصغيرة منها رصعتين وهي نائمة ثم انشأت الكبيرة فبطل نكاحها ثلاث رصعات
فعلية مهر الكبيرة وثلاثة اعشار مهر الصغيرة ويرجع به على الكبيرة وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه
خمس مهرها ويرجع به على الصغيرة وان ارضعت بنت الكبيرة فالحكم في النكاح والنفقة كما لو ارضعت الكبيرة
والرجوع على الموضع التي افسدت النكاح وان ارضعت ام الكبيرة انفصل نكاحها معا فان كان لم
يدخل بالكبيرة فله ان يتكهن من ثديها ويرجع على الموضع بنصف صداقها وان كان دخل بالكبيرة فله
نكاحها وليس له نكاح الصغيرة حتى تنفصل عدة الكبيرة لانها قد صارت اختا فلا يتكهن في عدتها وتكون الحكم
ان ارضعت ابنة الكبيرة لانها دبر عمه الكبيرة واخواتها والمحل بينهما حرم وكذلك ان ارضعت اختها
ولا تحريم في شئ من هذا اعلم التا بعد لانه تحريم جميع الا اذا ارضعت بنت الكبيرة وقد دخل بها واذا كان
لرجل خمس امهات اولاد لبن منه فارتفعت امرأته للصغيرى كل واحدة منهن رصعة صارا بالها
وحرمت عليه لامهات الاولاد لعدم بكون الامومة وان ارضعت طفلا كان كذا صارا للمولى اباله وحرم
عليه المصنعات لانه ربيتهن وهن موطوات ابوهن ولو كان له خمس بنات تزوجهن فارتفعت امرأته للصغيرى
رصعة رصعة خلا امومة ولا يصير الكبيس والكبيرة جد او لاجدة ولا اخوة المصنعات اخد الاولاد اخواتهن
خالات ولو كل الطفل خمس رصعات من ام رجل واخواته فبعضه اشهر تسعة اشهر وزوجته ابوه من كل واحدة رصعة
نكاح كذا اي لا تحريم واذا كان لامرأة لبن من زوج فارتفعت به طفلا ثلاث رصعات فانفصل نكاحها
تزوجت باخر فصار لها من لبنين فان رصعت منه الطفل رصعتين صارت امه له ولم يصير واحد من الزوجين
ابا له وحرم عليها ان كان انثى تكون ربيتهن وتكون ولدها واذا كان له ثلاث بنات فبعضه اشهر تسعة اشهر

امراة له صغرى كل واحدة منهم رخصت لم تحرم المصنعة وحرمت الصغرى وتثبت الابوة كما لا
صومعة وعليه نصف مهرها ويرجع به عليها على قدر رضا عمن وعلى الاولى الخمس وعلى الثانية
خمس وعلى الثالثة عشر ولو كان لامراة ثلاث بنات من غير ما رخصت ثلاث نسوة له صغرا وكل واحدة واحدة
ارضا عا كما صلا ولم يدخل بالكبيرة حرمت عليه لامراة من جهات النسوة ولم ينفذ نكاح الصغرى لانها لم
اخوات ابناهن بنات خالات لان الربيبة لا تحرم الا بالدخول بها ولا ينفذ نكاح من كل رضا عا او لا
وان كان دخل بالام حرم الصغرى ايضا وان ارضعت واحدة كل واحدة منهم اثنتي عشرة حرمت الكبيرة و
قليل لا تحرم اختارها الموطو والنكاح صحيح في الاضاف **فصل** اذا اطلق بكبيرة مدخل بها
فارضعت صغيرة بلبنة صارت بنتا له وان ارضعت رخصتها بلبنة غيره صارت ربيبة وحرمت عليه
ويرجع على الكبيرة بنصف المهر للصغيرة وان كان ما دخل بالكبيرة نكاح الصغيرة وان اطلق صغيرة في
رضعت امراة له حرمت المصنعة فان كان لم يدخل بها فلا مهر لها وله نكاح الصغيرة وان كان دخل
بها فلا مهر لها وحرمت عليه وان دخل بها جميعا فالحكم في التحريم على ما مضى ولو تزوج بكبيرة واخر صغيرة
لم يطلا قما وتزوج كل واحد منهما زوجا اخر لم يفسد النكاح الصغيرة الكبيرة حرمت عليه وان كان
زوج الصغيرة دخل بالكبيرة حرمت عليه الصغيرة وكل من قلد بتزويجها لم يفسد نكاحها وهو مقرون
بنفس نكاحها **فصل** اذا اطلق امراة ولها منه ابن فزوجت بهي فارضعت بلبنة النفس نكاحا
منه وحرمت عليه وعلى الاول ابدا ولو تزوجت البهي الاول لم يفسد نكاحه لمقتضى كونه زوجا كبيرا فصار
لها منه لبن فارضعت به البهي حرمت عليها ابدا قال في المستوعب وهي مشبهة بحبيبه لانه يحرم طهر
الرضا عا اجنبي قال وكذلك لو زوج امته بهي لم يفسد نكاحها فاختارت فراقه لم تزوجت بهي
اولدها فارضعت بلبنة هذا الولد زوجها الاول بعد عتقه حرمت عليها جميعا ولو تزوج رجل
ام ولد له او امته لبهي فزوجها فارضعت بلبنة سيدتها حرمت عليها ولا يفسد نكاحها هذا اذا كان البهي حرا
لان من شرط نكاح الحر الامانة خرف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل فان تزوج بهي كان النكاح فاسدا
وان ارضعت لم تحرم على سيدتها **فصل** متى كان مفسد النكاح جاعع وزرع المهر على رضا عتق
المحرمة لا على روضه من فلو سبق ففسد وجهه صغيرة من ابن ام الزوج خسر صرات النكاح نكاحا والزمه
نصف مهرها بيبين فان سقطت واحدة شرطين واخرى ثلاثا فعلى الاولى الخمس وعلى الثانية خمس و
عشر وان سقطت واحدة شرطين وساقها ثلاثا شرقات فعلى الاولى الخمس وعلى كل واحدة من الثلاث
عشر وان كان له ثلاث نسوة كبار وواحدة صغيرة فارضعت كل واحدة من الثلاث الصغيرة اربع رضعا
لم يخل في انا مقيته الصغيرة حرم اكبارها فان لم يكن دخل بها فنكاح الصغيرة ثابت وعليه لكل واحد
حدة كك صدقها يرجع به على صديقتها لان افسا دنكاحا حصل بغيرها وتعلم وان كان قد دخل بأحد
اكبار وحرمت الصغيرة ايضا ولها نصف صداقها يرجع به عليها ان كانا ولدت دخل بها المهر كالا وان
خلت في انا وسقطت احدا من الصغيرة خمس مرات كان عليه صداق صديقتها يرجع به عليها ان كان
قبل الدخول لانه افسدت نكاحا حيا وسقط مهرها ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها فمهرها
لا يرجع به على احد وان كل واحدة من اكبار ارضعت الصغيرة خمس رضعات حرم النكاح فان كان
لم يدخل بها فلا مهر لها وان كان دخل بها فمهرها واحد مهرها ولا يرجع به على احد
وتحرم الصغيرة ويرجع بها لزمه من صداقها على المصنعة الاولى **فصل** اذا ارضعت
زوجته الامراة الصغيرة فخرمتها عليه كان ما لزمه من صداق الصغيرة له في رتبة الامنة
وان ارضعت ام ولد له حرمتها ابدا ولا غرامة عليها ويرجع على صديقتها وان ارضعت ام ولد له
امراة ابنة بلبنة فسخت نكاحها وحرمتها لانها صارت اخته وان ارضعت زوجة ابنة بلبنة حرمتها

عليه

عليه لانها صارت بنت ابنة ويرجع الاب على ابنة باقلا لا مهرين صاغرين له زوجته او مقيته لان ذلك
من جناية ام ولد له وان ارضعت واحدة منها بغير ابنة سيدتها لم تحرمها لان كل واحدة منها هبات
بنت ام ولد له **فصل** واذا انكح في الرضا عا او عده بني على البنت لان الاصل عدم الرضا عا
في المسئلة الاولى وعدم وجود الرضا عا المحرم في ان ابنة لكون من النسب فان كان اول فاله ينفذ
وان شهد به امراة واحدة مرسنة على فعلها او فعل غيرها او رجل واحد ثبت به نكاح ولا ينفذ
تزوج امراة لم قال قبل الدخول بهي اختي من الرضا عا النكاح فان صدقته او ثبت ذلك بيبين
فلا مهر لها لم تعد انها صغرة وعامة عاتمة بالتحريم فان رجع عن ذلك وكذب نفسه لم يقبل في الحكم
واما فيما بينه وبين ابنة فان علم كذب نفسه فالنكاح بحاله وان كذب في ذلك لم يزل عن البنت
بالنكاح وان قال بهي عتي او خالتي او ابنة اختي او ابنة اختي او امي من الرضا عا واحسن صدقته مهر
كالزواج اختي وان لم يمكن صدقته فكل ان يقول بهي فكله او اصف منه هذه هي او لا كبر منه او
لمنكحه هذه ابنتي لم تحرم عليها لو قال ارضعتني واياها حتى او قال هذه حوى والى في الاور
بقا به من النسب يحرمها عليه كالحكم في الاقرار بالرضا عا وان ادعى ان زوجته اخته من الرضا عا
فانكرته فشهدت بذلك منه او ابنته او ابنة لم يقبل شكا دتمه وان شهد بذلك امها او بنتها او ابوها
قبلت وان ادعت ذلك المرأة وانكرها الزوج فشهدت بها امها او ابنتها او ابوها لم يقبل وان شهد
لها ام الزوج او ابنته او ابنة قبل وفي التعقيب والبلغة فوسمدهم ابوها لم يقبل بل ابوها يعني بل
دعوى قائله في التعقيب وان كانت هي التي قالت هو اختي من الرضا عا فان كان بها اولم تات بالبينة
فهي زوجة في الحكم فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كانت قبضته لم يكن للزوج اخذها وان بعد
الدخول فان ادعت انها كانت عاتمة بانها اخته ويحرمها عليه وفي وعته في الوطى فلا مهر لها وان
انكرت شيئا من ذلك فله المهر وهي زوجة في الحكم واما فيما بينه وبين ابنة الله فان علمت حيا اقرت
به لم يجل لها مسكنته ولا يحكمين من وطى وعليه ان تفدحي وتقدم منه كالمثالي التي علمت ان زوجها
ظانها ثلثا وتقدم ويلبني ان يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول اقل المهر من المسمى او مهر المثل
وان كان اقرارها باخوته قبل النكاح لم يجل لها نكاحا ولا يقبل رجوعا عن اقرارها في طاهر الحكم
وكذلك الرجل اذا اقر ان هذه اخته ونحوه قبل النكاح واحسن صدقته لا يجل له ان يتزوج بها بعد
ذلك في طاهر الحكم وان ادعت امراة سيدة بعد وطى لم يقبل وقبلة يقبل في تحريم الوطى لا في بؤت
العتق واذا تزوج امراة لها لبن من زوج قبلة تجلت منه لم تلد ولم يزل وبنيها او لم تحمل مني للولد
وان زاد زيدا في اوانه فارضعت به طفلا صار ابنا لها وان لم يزد او زاد قبل او انه او لم يجل
وزاد باوطى فلا ولد وان انقطع لبن الاول لم ياب بجلها من انكح في فوطيها وحسب ولدت فالبنت للساني
وحدة الا اذا لم يزد ولم ينفذ من الاول حتى ولدت مهر لها وان ادعى احد الزوجين على الآخر انه
اقر انه اختي صاحب من الرضا عا فانكره لم يقبل في ذلك شهادة النساء المنفردات لانها شهادة على
الاقرار وكسرة لبن الفاجرة والمسرحة والذميمة والخنا والنخبة وسبب الخلق والجدها والبرها
والهيبه وفي التعقيب وعمما فانه يقال الرضا عا بغير لطباع ويستحب ان تعطي النظر عند الفطام
عند احواله وتقدم في الاجرة وليس للزوج ان يذمعه غير ولدها الا باذن الزوج قاله كسبي
كتاب النفقات وهي جميع نفقة وهي ثلث من ماله من غير اوداها وكسوة
ومسكنة لزوجها ويلزم ذلك الزوج لزوجته ولو لم يصبها يصح لغيرها بالمعروف وهي مقدرة بالكفاية
وتختلف باختلاف من يجب له النفقة في مقدارها لان اعتبارها بحال الزوجين فيقدره كالحكم
بحالهما عند التنازع فينفذ للموسرة تحت الموسرة من الرضا عا البنت ودهنه واده الذي جرت

٢٥٠

قوله ما روي في الوجيز وغيره جزم به في
الطلاق والمذهب وهو كذا الذهب
والسنة والخاصة والهادي وغيرهم
وقد مر في الركنين والحق في الصغير وغيره
الخاصة **تتم** ينبغي وجوب
التمسك لمن اعتادها لعدم غناها عنها
عادة وملاها لغيره في حاشية لا يخفى مضمونها
رحم الله ورخص عنه وجهاه اهل الجاهل
بجده ومكره انه غفر رجم جوا كدريم واسما علم

عادة امثالها بالكلية من الارز واللبن وغيرهما يطبخ به اللحم مما لا تتركه عرفا وان تتركه بآدم نقلها
الى ادم عذرا ولما عاده الموسر بين ذلك المرضع وحطبه وعلى بطيخ وقدر اللحم رطلا عراقي تكن نجانا
في ادم هان قال في الوجيز وغيره كل جمعة مرتين وما يلبس مكلها من حرير وخز وجيد كثر في وطنه
واقلم قيص وسراويل وقفايه وهي ما قصعه فوق المقتعة وتسمى لطرحه ومقتعه وملاس وجبة الشنا
وللنوم فرائش ولبان في وجوه لا يحسن ذلك بالقطن المنزوع الحب اذا كان عن البلد وملاجه للحيا ورازار
وللبطوس زلي وهو سباط من صوف وهو العطن نفسه ورقيق المحصر ويراد من عند الكباب ما جرت
للعادة يلبسه صبا لا غنا عنه دون ما للبلد والذليله والمعصرة تحت المعصر من ادنى حبل البلد كحشيرة
بادمه القلا لم يعرفها كالباقلا والجل والبقلا والكاهج وما جرت به عادة امثالها وهذه رجمة عادة
وفي الوجيز وغيره في اللحم كل شهر مرة وما يلبس مكلها او ينام فيه من غليظ القطن والكتان وللنوم فرائش
صوف وكساء او عباة للقطا وللبطوس بارية او خبيش والتمسك بطنه تحت المتوسط والموسرة مع
المعصر والمعصر مع الموسر المتوسط من ذلك عرفا وعليه نفقة البنت من غلبت قوت البلد به
بافنا حية التي ينزلونها ويحب ما تحتها من اليد هذا للسراج اول الليل او اخره على اختلاف انواعه
في بلدان السمن في موضع والذيت في اخر والشحم في اخر والبشر في اخر لا لاهل الجفاء وابا ديج
ولا يجب لها ان تفرج وهو الملقح ومثله الخف ونحوه لانه لم يبين امرها على المرحوم ولا بد من ماله
الدار وكيفي تجرف وتشتب والعدل ما يليق بها وحكم المذهب والعبد كالمعصرة ومن نفسه حران كان
صومرا فكيف سطين وان كان معصرة فكيف سطين ولا يجب في النفقة الحب فلو طابت مكان الجند جبا او داهم
او دتقا او غير ذلك او كان الكسوة داهم او غيرها لم يلزم منه بذله ولا يلزمه قبوله بغير رضاها
لو بذله وان تراضيا على ذلك جاز وليس هو معاوضه حقيقة والظاهر من الرجوع عنه بعد التراضي
في المستقبل ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كداهم مكلها ولا يقاض عن الما في بربوي وعليه مؤنة
نظا فتداهن الداهن والصايد والسدر من ثياب كسرب وغسل كسرب ووضوء وغسل من حيض
ونفاس وجنايم ونجاسه وكذا الحنط واجرة القيمة وتبييض الدست ونحوه ولا يجب عليه الادوية
واجرة الطبيب والحجام والفاصد والحيا والمخاض ونحوه الا ان يبذل منها التبريد به او قطع راحته
كسبته منها ويلزم صرا تركها ونحوه فانها عند وان احتاجت الى من يخدمها تكون مكلها لا تخدم
نفسها او كخدمها ولا خادما لها لخدمتها خادما حيا او عبيدا لها كسري او عارية ولا يلزمه ان
يملكها اياه ولا خادما لخدمته ولو كانت جميلة فان طابت منه اجرة خادما لها فلو فاقها رزان ابي وقال
انا انيك بخادم سواه فله ذلك اذا ما بين يديها ولا يكون الخادم الامن يجوز له النظر اليها
امام امرأة او ذور حرم صوم فان كان ملكها كان تعيينه اليها وان كان ملكه او استأجره او استأجره
تعيينه اليه ويجوز ان تكون كسبه ويلزمها قبل ولديها خادما القسمة ولا يلزم اجرة من
يوضي مرضيه ويلزمه نفقة الخادم وكسوته بقدر نفقة الفقيرين الا في الشقة فلا يجب عليه
لها ما يفرق بنظا فتداهن الداهن والسدر لاسيما فان احتاجت الى خف وملاجه لاجبة الحرم
لن من الا اذا كانت باجرة او عارية فليجبر وجبره ولا يلزمه كسوته من نفقة خادما واحد فان قالت
انا اخادم نفسي واخذ ما يلزمها في دمي لم يلزمه وان قال انا اخادمك لم يلزمها قبوله ولو ارادت
من لا اخادم لها ان تتخذ خادما وتنفق عليه من ماله فليس لها في ذلك الا ان ياذن الزوج **فصل**
وعليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وصيحتها كالزوجة سواء الا انها يعود بنظا فتداهن
فاما الابن فيسقط او طلاق فان كانت حاملا فلها النفقة تاخذ كل يوم قبل الوضع ولها السكنى والكسوة
وان لم تكن حاملا فلا شيء لها فان لم ينفق عليها نيطن كالبلاء بين انفق حاشا فليجبر عليه نفقة ما مضى

سواء قلنا بالنفقة للحمل او لا من اجله في كل حال منهم وعكسها يرجع عليها ولو ادعت انها حامل
انفق عليها ثلاثة اشهر الا ان تظهر ساقا قبل ذلك بحض او غيره فيقطع النفقة فان مضت ولم يبين
رجع عليها سواء دفع اليها حاكم او يقبض شرط انما نفقة او لم يشرط وان ادعت الرجعية الحمل
فانفق عليها اكثر من مدة عدتها رجوع عليها بان زيادة من يرجع في مدة العددة اليها ولا يرجع
بالنفقة في السكاح الفا سيد اذا تبين وسواء كانت النفقة قبل مفارقتها او بعد مفارقتها لا فرق
على جنبه ويجب للحمل لاهل من اجله وتنفق قبلها وانصرف في بيتك تنجب على زوجك لاسيما حامله
لما عنه حامل ولو نفاه لعدم صحته نفقه فان نفاه بعد وطعه فلا نفقة في المستقبل فان استحققت رجعت
عليه الامم بالنفقة وباجرة السكنى والرضاع سواء قلنا النفقة للحمل او لا من اجله ويجب على كل
من وطئ بشبهة او نكاح فاسد على الواطي وملكه عين على السيد ولو اعتقه وعلى وارثه زوج مته
من مال حمل ميسر مكلها فتسقط عنها ابنته وان تلت من غير نكاح وجب بدله ولا يجب على زوج ربيته
ولا معصرة ولا غايب ولا تنكح في الزمة كنفقة الاقارب وتسقط بعضي الزمان مالم تستدك باذن
حاكم او تنفق بنفقة الرجوع اذا امتنع من الاتفاق من وجب عليه ولا يجب على من لا يلحقه نسب الحمل كزنا
ولا على وارث مع معصرة زوج ولا يجب فطرة حاصل مطلقه ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضا في النكاح لان
النفقة ليست لها ولو وطئت الرجعية بشبهة او نكاح فاسد لم يان بها حمل يمكن ان يكون من الزوج و
الواطي فليجبرها النفقة حتى يقضي وبعد الوضع حتى يتكشف الاب منها متى ثبت شبهة من احداهما
رجع عليه الاخر بما انفق ولا نفقة من المرأة لمتوفي عنها زوجة ولو حاصله ونفقة الحمل من نفقه
ولا لام ولد حاصل وينفق من حال حملها نصا ولا سكن لهما ولا كسوة ولا يجب النفقة في السكاح الفا سيد
لغير حامل ولا ما شرع غير حامل فان كان لها ولد اعطاه نفقة ولدها ان كانت هي الحاضنة له
والمرصعة ريعطيه ايضا اجرة رضاعا ان طابت بها فان امتنعت من فرائشه والانتقال معه الى
مسكن مكلها او خرجت او سافرت او انتقلت من منزلها بغير اذنه او اوتت السفر اذ لم تسقط
بلدها فهي باسرها **فصل** ويلزمه دفع القوت الى الزوج في صدره مكلها ولو نكح اذا طلقت
النفس فانه اتفق على اجرة او تجلبه لمدة قليلة او كثيرة جاز واختار في كل ما يلزمه عليك بل ينفق
بحسب العادة انتهى ولو كانت معزوجة عادة سقطت نفقتها وكذا ان كسها بدين اذنها او
اذن وليها ونحوه ان يقيد بها وان رضيت الجانصة اجرة طهره وجنزه فان طابت احداهما دفع نفقة
عن النفقة او الكسوة لم يلزم الاخر وكذا اول الباب ويلزمه كسوته في كل عام مرة ويلزم الدفع
في اوله لانه اول وقت الوجوب وتملكها مع نفقة بالقبض وعطى ووطئ ونحوهما ككسوة ولا تنكح
المسكن والمرحمة الطعام والمأوى والمسطر ونحو ذلك لانه امتناع قاله في الديانة وان اكلت معه
عادة او كسوا فلا اذن ولم يشرع سقطت والقول قولنا في ذلك واذا قبضتها فسرته او تلفت او بليت
لم يلزمه عوضا واذا انتصت السنة وهي حبيبة فليجبر كسوة السنة الاخرى وان ماتت او ماتت او ماتت
قبل مضي السنة او تسلفت النفقة او الكسوة فحصل ذلك قبل مضيها رجعت بقسطه لكن لا يرجع
ببقية يوم الفرية الا على ناسخ واذا اجتمعت النفقة قبل التصرف فيها على وجه لا يضر بها ولا ينهك
بدينها فيجوز لها بيعها ونفقتهما والصدقة بها وغير ذلك فان عا د عليها بضرر في بدنها ونفقته في
استمناها لم يملكه واذا دفع اليها الكسوة فاردت بيعها او انفق بها وكان ذلك بغيرها او بغير
ابنتها بها او سترها لم يملك ذلك ولو اهدى لها كسوة لم يسقط كسوتها ولو اهدى لها طعاما
كلمه وتبرع بها الى الغلام يسقط قوتها فيه وان غاب مدة ولم ينفق عليها نفقة ما مضى سواء تركها
لغيره او غيره فرفضها حاكم او لم يرفضها واذا انتفت في عينه من ماله فبان ميتا رجعت عليها الوارث

مطلب اذا طلقت

مطلب من نفقة

٢٢٦

الحاكم اليه فان لم يعلم خبره او تفرقت النفقة منه وتقدم لها الفسخ ولا يصح الفسخ في ذلك كله الا بحكم
حكم فسخ بطلبه او تفرقت بامر من فسخ الحكم فتردد لا رجعة فيه ومن ترك الاتفاق الواجب لامتنة
لغيره او غيره مدة لم تستطع ولو لم يفرقها حكم وكانت في ذمة من يبيعها فان النفقة ما وجب
منها وما يجب في المستقبل وتقدم في الصلح والصدق **باب نفقة الازواج وامهاتهن**
والمرء يجب عليه نفقة والديه وان علو مولده وان سفل او بعض حتى ذوي الارحام منهم ولو حجبه
مفسر بالمعروف من حلال اذا كان في اعتقائه وله ما ينفق عليهم فاضلا عن نفسه وامراهته ورثته
يؤدونه ويؤلفون وكسوتهم وسكناتهم من ماله واجرة ملكه ونحوه او كسبه لا من اصل البطاعه ونحو
الملك وآلة العمل ويجوز قماره على التمسك ويلزمه نفقة كل من يرثه بقرض او تقصيص من سواه
سواء ورثه الاثر او لا كنفه وعتيقه وبنته احية وميتة فاما ذوي الارحام من غير عهود
النسب فلا نفقة لهم ولا عليهم ويتعلق لوجوب الاثر في ثلاثة شروط **احدها** ان يكون المنفق عليهم
قراءا لا مالا لهم ولا كسب يستغنوا به عن اتفاق غيرهم وان كانوا مومنين بحال او كسبه بكيفية
فلا نفقة لهم **الثاني** ان يكون لمن يجب عليه النفقة ما ينفق عليه من فاضل عن نفسه اياها من
ماله وامهاتهن كسبه فن لا يفضل عنه شيء لا يجب عليه شيء **الثالث** ان يكون المنفق وارثا ان كان من غير
عهودي النسب واذا كان للغير ولو حله وارث غير اب فنفقة عليهم على قدر ارشهم منه فام وجد
على الام الثلث والباقي على الجد وجدة واخ على الجدة السدس والباقي على الاخ وام ميتة يستحق
اربعا وابنة وبنت بنتها الثلثا فان كان احداهم مومنا لم يفرق بينهما بزيادة ماله لم يكن
من عهودي النسب وعلى هذا المعنى حساب النفقات الا ان يكون له اب فينفق بالنفقة تمام ام وابوه
الكل على ام الام ومن لم ابنت لغيره واخ مومنين فلا نفقة له عليهم ومن لم ابنت لغيره وجدة مومنة فالنفقة
على الجدة وكذا اب لغيره وجد مومنين وابنه وجد والاب مفسر على الام ثلث النفقة والباقي الجد وان
كان معهم زوجة فثلث ثلثه وابنه واخوانه وجد والاب مفسر فلا شيء على الاخوين لانها محجوران وليسا
من عهودي النسب ويكون على الام الثلث والباقي على الجد وان لم يكن في المسئلة جد فالنفقة كلها على الام ويجوز
نفقة من لا حرفة له ولو كانا حيين مطلقا ولو من غير الوالدين ويلزمه حذمه من يبيع نفسه او غيره
في حقه كزوجته ويبدأ بالاتفاق على نفسه فان فضل نفقة واحد فلكل واحد ما يملكه من ثمنه بقرضه ثم لا يفرق
فلا قرب ثم العصبه ثم التساوي وان فضل عنه ما لا يكفي واحد لم يملكه فان كان له ابوان قد هم
الاب فان كان معهما ابن قد هم عليه عليهما وقال القاضي فيما اذا اجتمع الابوان والابن ان كان الابن
صغيرا او مجنونا قد هم وان كان الابن كبيرا او الاب من من فروع حتى وفي المستوعب يقدم الاحوج من
من تقدم في هذه المسائل وان كان له زوجة او ابنة او ابن او ابن قد هم والابن ويقدّم جد على اخ واب
على ابن ابن وابنه ابني ام ومع ابني اب يستويان ونحو كل ما هم باخف من وجبت له النفقة
مع اختلاف دينه الا بالولاء او بالحق القاهر ومن ترك الاتفاق الواجب مدة لم يلزمه عوضه الا ان
فرضها حكم او استدان باذنه لكونه لو غاب زوج فاستدان لها ولا اولادها الصغار رجعت ولو اشغ
زوج او قريب من نفقة واجبه بان تطلب منه فيمنع رجع عليه منقوب بنية الرجوع ويلزمه نفقة زوج
من تلزمه مومنة واعفان من وجبت له نفقة من اب وان علوا ابن وان نزل وغيرهم اذا احتاج الى
النكاح بزوجه حرة او سرية نفقة او يدفع اليه مالا يزوج به حرة او سرية به امه والتجنيب
للزوم بذلك وليس له ان يزوج بغيره ولا ان يملكه اياها ولا كبيرة ولا استمتاع فيها ولا ان يزوج امه
ولا يملك استمتاع ما دفع اليه من جارية ولا عوض ما زوج به اذا ايسر ويقدم تعيين قريب ان
استوى المهر ويصدق انه تايق بلا عين وان ماتت اعفانها لان طلق بغير عذر او اعفان وان اجتمع

لغيره تعالى وتنفق ربك الا فقير والاولاد والاولاد
احدنا وحده الا حصة الاتفاق في عرسها عند
فاجتنبوا لغيره تعالى وصاحبها في الدنيا صورا
وهذا المعروف القام بغيرها عند حاجتها
ولقولها عليه السلام ان الطيب ما اكتمت من كسبه
وان اولادكم من كسبه رواه ابو داود والترمذي
وحسنه وقال ابن المنيذر اجمع اهل العلم ان
نفقة الوالدين الفقيهين الذين لا كسب لهما ولا
مال واجبة في مال الولد على قدر ما يفي بمقتضى
رجه ابيه وارضاه وجعل منه الزوج ما اوفاه

جدا ولم يمكن الا اعفان احداهما تقدم الاقرب الا ان يكون احدهما من جهة الاب فيقدم وان بعد
على الذي من جهة الام ويلزمه اعفان امه كابيه اذا طلعت ذلك وخطبها كذا والواجب في نفقة الزوج
قد انكفاه من الجهر والادام والكنسوة والمسكن بقدر العادة كما ذكرنا في الزوجه ويجب على المعتق نفقة
عتيقه فان مات مولاه فالنفقة على الوارث من عتيقه على ما ذكرنا في الولاء ويجب عليه نفقة اولاد
معتقه اذا كان ابوانهم عبدان اعفان ابوينهما بقرض الولاء الى معتقه صار ولا وهم لمعتق ابوينهم ونفقتهم
عليه وليس على العتيق نفقة معتقه لانه لا يرثه وان كان ذلك واحد منهما مولا الآخر فعلى كل واحد منهما
نفقة الآخر وليس على العبد نفقة ولده حرة كانت الزوجه او امه ولا نفقة اقاربهم الا احرار ونفقة
اولاد المكاتب الا احرار واقاربهم لا يجب عليه ويجب عليه نفقة ولده من امته وان كانت زوجته حرة
لنفقة اولادها عليها فان كان لهم اقارب احرار كجد واخ مع الام انفق كل واحد منهم حسب ميراثه
والمكاتب كالمعتق بالنسبة الى النفقة وان كانت مكاتبه حرة فان اراد المكاتب التبرع بالنفقة
على ولده من امته او مكاتبته لغيره سدا او حرة فليس له ذلك وان كان من امته لسيده جاز لا من
مكاتبته لسيده **فصل** ويجب نفقة طهر الصبي في ماله فان لم يكن له مال نفع من تلزمه نفقة
ولا يلزمه لما في المولى ولا ينظم طهره الا باذنه ابويه الا ان يضر وليس للاب وضع امرأته من خدعة
ولدها منه ولا من ارضاعه اذا طلعت ذلك وان طلت اجرة مطلقا يوجد من يتبرع برضاها على احد
وسواء كانت في حبال الزوج او مطلقه فان طلعت اكثر من اجرة مطلقا ولو يبيع لم تكن احق به الا لا
يوجد من يرضعها الا على زيادة ولو كانت مع زوج آخر وطلت رضا بعد باجرة مطلقا يوجد
من يتبرع برضاها صا جدا ارضي الزوج انما واذا ارضعت الزوجه ولدها وبني في حبال
والده فما حاجته الى زيادة نفقة لزمه وللسيد اجبارا م ولده على ارضاع ولده حيا فان عنت
على السيد حكم رضاع ولدها من حكم المطلقة البائن والامعتقت الام صناع ولدها لم تجبر الا ان
يضطر اليها ويجوز عليه كسبه عليه ان يستغني بها والزوج منع امرأته من رضاع ولد غيره
ومن رضاع ولدها من غير لا من حين العقد الا ان يضطر اليها بان لا يجد من يرضعها غيرها ولا
يقبل الا رضاع من غيرها فيجوز للمكاتب من ارضاعه او تكون قد شرطته عليه نصا وان اجرت نفقة
للرضاع لم تزوجه لم يملك الزوج ضمها الا جارة ولا ضمها من الرضاع حتى يقضي المدة استغني
مالا استغنى امه مستأجرة وتقدم في عشرة التمسك **فصل** ويلزم السيد نفقة زوجته
قد ركنا بينهم بالمعروف ولو مع اختلاف الدين ولو ابوا التفرقت الامه او عفي او من امرض او
انقطع كسبه من غاب قوت البلد وادم مطلقهم وكسوتهم من غاب الكسوة لامثال العبيد في ذلك
البلد الذي هو به وعطاه ووطاه او مسكن وماعون وان ماتوا فعليه تكفينهم وتجهينهم ودقنهم
وسيا ان يلبسهم بما يلبس ويطعمهم بما يطعم فان ولهم نفقة او ضمه ولا ياكل بلا اذن ولا يبيع ان يبيع
بين عبيده واهاليه في الكسوة والاطعام ولا يأس بزيادة من يبيع ولا يبيع في الكسوة ويلزمه
نفقة ولده امته الرقيق دون زوجته ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبيد ويلزم المكاتب نفقة ولدها
ولو كان ابوة مكاتبها وكسبه لها وتنفق على من يعظم حر بقدر رغبته وبقيتها عليه ولم يولي امه ملكها
يجز به الحر بلا اذن ويلزم السيد تجزينهم اذا طلعت الامه يستمتع بها ولو لم يملكها بشرط وطهر فان
ان اجبر فقصده الامه انه ما يملكها وان زوجها بمن عبيد غير الرقيق فلا الفسخ واذا كان
للعبد زوجة فعلى سيده تمكينه من الاستمتاع بها بطلاق ومن غاب عن ام ولده زوجته فحاجة نفقة
تألف في الرعاية زوجة الى كم وحفظ صهرها للسيد وكذا الحايضه وطى واما الامه فقال القاضي اذا غاب
سيدها عتيقه منقطع فطلعت الزوج زوجها الحاكم وتقدم في اركان النكاح ويجوز ان يملكها من العمل

انظر

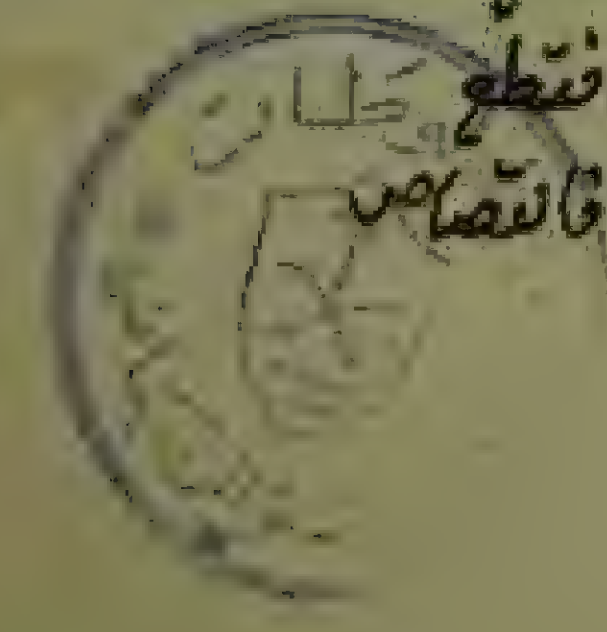
عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمُ

حديث صاحب النسقة بكسر النون
مضمون رواه مسلم والنسائي في طريق
رايل بن محمد وزواه ابو داود والترمذي
وابن ماجه في طريق ابي هريره
وفيه قال وكان مكتوبا بنسقة
فخرجت بنسقة فسمي ذا النسقة
والله اعلم
٥

او عطفها او بر د في عدة غير في مثلها غلبا بغير ان يتعد عليه الطلوع فاما لم يتعد فغير كثر
شكر موضع فضا ده والمدة التي يموت فيها غلبا تختلف باختلاف الناس والاموال فاذا
عطف في الحرمان في الزمان القليل وعكسه في البرد وان كان في عدة لا يموت فيها غلبا فعد الخطا
وان شككت فيه لم يجب القود **السابع** ستفاه سما لا يغلبه او خلطه بطعم ثم اطعمه اياه او خلطه بطعم
فأكله وهو لا يعلم فمات فعليه القود ان كان مثله يقتل غلبا وان علم انه به وهو بالغ عاقل فلا ضمان وان كان
غير مكلف ضمن وان خلطه بطعم لنفسه فأكله انسان بغير اذنه فلا ضمان عليه فان ادعى ان ذلك بالسم
عدم علمه ان قتله لم يقتل بالجرم وفلازم العلم انه يموت وان كان سما لا يقتل غلبا فقتله عمد وان
اختلف هل يقتل غلبا او لا ولم يبينه على بها وان قال يقتل النقص الضعيف دون القوي او غير
ذلك عمل على حسب ذكرك فان لم يكن مع احد من بينه في القول قول السامعي **الكامل** ان يقتل سحر يقتل
غلبا فهو عمد وان قال لم اعلم فالا لم يقتل قوله فهو كسر حكا واذا وجب قتله بالسم وتلك كان قتله به حرا
وجب دية المقتول في تركته والمعيان الذي يقتل بعينه قال ابن بطرسي في حاشيته الفرع ينفي ان يلحق
بالساحر الذي يقتل سحرا غلبا فاذا كانت عينه يستطلع القتل بها وينعله باختياره وجب به القصاص
وان فعل ذلك بغير قصد الجنان فيقتل به بغير قصد ان خطا يجب فيه ما يجب في قتل الخطاء وكذا اما التلغف بعينه
يتجه فيه القول بضمي انه الا ان يقع بغير قصد فيقتل به بغير قصد ان انتهى في القود **السابع**
ان يشهد انسان فأكلف على شخص يقتل عمدا او رده حيا مقتول القود او رده فأكلف بزيادة شخص ونحو
ذلك مما يجب التمسك بقتل بغيره بدمهم بدمهم او اعترفوا بقتلهم التمسك بقتلهم القصاص وتلك التي لم
اذا حكم على شخص بالقتل غلبا بذلك مقتله فاعتد في فعله القصاص ولو ان انوي الذي بالشر قتله
اعتد عليه بقتل النكاح او تعد قتله فعليه القصاص وحده فان اقر النكاح هذا في الولي والحاكم جميعا
بذلك ففعل الولي والمباشر القصاص وحده ايضا وان كان الولي لم يباشروا بما شر وكيل فان كان الوكيل
على فعله القصاص وحده والا فعلى الولي فيقتل به بغير علم بالقتل ثم دوي ثم يبينه وحكم ومثل ذلك
الدية التي لم يبينه فهو بغيرهم سواء على الحاكم مثله واحد منهم ولو رجع الولي والمبينة ضمه الولي
وحده ولو قال بعضهم عهدنا قتله وقال بعضهم اخطأنا بدين كل قايده نفسه دون البعض الاخر قاله
ابن قدامس في حاشيته الفرع او قال واحد عمدت قتله وقال الآخر اخطأت فلا قود لكل المستعد وعليه
حصته من الدية المخلطة وعلى المخطئ حصته من الدية المخلطة ولو قال كل واحد منهم تعمدت واخطأ
شركي او قال واحد منهما جميعا وقال تعمدت واخطأ صاحبي او قال واحد عمدت ولا ادري ما فعل
صاحبي فعليه القود ولو قال واحد عمدت اخطأ عند وجهي معه وقال الآخر اخطأنا فخطأنا عند وجهي
معه لزم المقتل بالعهد القود والاخر نصف الدية مخففة ان كانا اثنين وان قالوا اخطأنا فعليه الدية
مخففة ونحوه في بيعة بيرا وسره ليقتل فيه احد فوقع فمات فان كان دخل باذنه قتل به لا ان
دخل بلا اذنه او كانت مكشوفة جيب بياها الدخول او لم يقصده ولو جعل في حلقه بياها فخطأه
وشدها في شئ عمال وشركه تحت حجر اغار له آخر عمدات قتله من يله دون رابطة وان جعل الخرافة
فلا قود وعلى قتله في مال الدية ولو شهد على ظهر قبه منقوشة والقال في البحر وهو لا يحسن السباحة في
اخر فخرق القبة فخرق في الجو فخرق في القاتل هو الذي واخر رحمة ان المال للدين القود ان لم
والا الدية وان الاصل لا يترك **فصل** ونسب العمد يسمى خطا والعهد وعهد الخطا ان يقصد
الجنانية اما القصد العمد وان عليه اوتى ديه لم فيسرق بما لا يقتل غلبا ولم يجرم بقتل قصد قتله
او لم يقصد حتى ان يضرب بسوط او عصا او حجر صغير او يلكه لا يبيده او يلقيه في ماء قليل او يسحقه
لا يقتل غلبا او يساقطه لا يقتل غلبا او يصبغ بغير او يصفو به على سطح او يخفي فيسقطان او

يقتل عاقل فيصيح به فيسقط فيموت او يذ طبع عقله فقتله الكفارة اذا ماتت والدية على العاقل وان صاح
بكل او مكلفه فسقطت الدية عليه وامسك الحية بجرم وجنايته فماتت فمستكفاه من مدعي المشقة ونحو
تلك الدية ومن طعن انما لا يقتل فقتله عمد بمنزلة من الكفا حتى يبين فانه لم يقصد قتل نفسه **فصل**
والخطا كرمي صيد او غرض او شخص ولو قصص ما او بهيم ولو صحت ما فيصيب ادميا معصوما لم يقصد
او يلقب عليه نائم ونحو لا فعليه الكفارة والدية على العاقل وان قتل في دار الحرب من يلقنه حربا فيقتل
مسلي او يرمي الى صف الكفار فيصيب مسلما او يترس الكفار بمسلم ونحو في على المسلم ان لم يرمهم بغير صميم
فيقتل المسلم فمات احميه الكفارة بلا دية وقال كذا في هذا في المسلم الذي هو بين الكفار معدن ولا يدرى
والمسلم الذي لا يمكنه الهجرة والمخرج من صفهم فاما الذي يلق في صف قتلتهم باختياره فلا ضمان
بحال وان قتل بسبب كالذي يحفر بئر او يصب سكين او حجر او نحو لا يقتل به ولم يقصد جنائيه من قبل
الى التلاف انسان جنسية سبيل الخطا وان قصد جنائيه فقتله عمد بجرم وعهد العبي والمجنون خطأ ولا
قصاص فيه والدية على العاقل حيا وجبت والكفارة في ماله ولو قال كذا حال النحل صغير او حيوانا
اقتل صدق بعينه وما في في الباب بعده **فصل** وتقتل الجماعة بالواحد ان كان فعل كل واحد
منهم صالحي يقتل به والا فلا مالم يتواطوا على ذلك وان عفى عنهم الولي سقطت القود ووجبت الكفارة دية
واحدة وما في حكم الاشارة في الطر فيقتل من يجب القصاص فيما دون النفس وان جرحه واحد جرحا
واخر صاية فمات سوا في القصاص والدية فان قطع واحد يده واخر رجله واو حقه فمات فمات فمات
قتل جميعهم والعفو عنهم الى الدية من كل واحد لهما ولدان بغير عن واحد فمات منه تلك الدية وتقتل
الاخرين وله ان يعفو عن اثنين فمات منه كل منهما وتقتل الثالث وان برأت جرحه احد منهم ومات
من الجرحين الاخرين فله ان يقتل من الذي برأ جرحه بقتل جرحه وتقتل الاخرين او يخل منها
دية كاملة او يقتل احد من ياتخذ من الاخر نصف الدية وله ان يعفو عن الاولين او يبرأ جرحه ويأخذ
منه دية جرحه وان ادعى الموضع ان جرحه برأ جرحه من دية وتكون به شرعا لا فان صدقة الولي بقت حكم
البر بالمشية اليه فلا يملك قتله ولا مطالبة بقتل الدية وله ان يقتل منه موصيه او ياتخذ منه ارثا
ولم يقتل قوله في حق شرعيه فانه اختار الولي القصاص فقتله فمات وان اختار الدية لم يملك منها اكثر
من ثلثيها وان كل به الولي جلت له الاقتصار منه او مطالبة بقتل الدية ولم يكن له مطالبة بقتل
بالكسر من ثلثيها وان شهد له شرعا ببراءة لهما الدية كامة للولي اخذها منهما ان صدقها
وان لم يصدقها او عفى الى الدية لم يكن له اكثر من ثلثيها او يقتل بها وان كان قد تابا وعدلا
فيسقط القصاص ولا يلزم منه اكثر من موصيه وان قطع واحد يده من الكوع واخر من المرفق فمات
فمات قاتلنا حاكم بيرا الاول فان برأ في فانه اند حل القطع ان اقتيد الاول بان يقطع من
الكوع والثاني ان كانت كفة صفت عتد اقتيد ايضا فيقطع يده من المرفق وان كان له كف فحكمه
ولو قتل جماعة بافعال لا يصلح واحد منها لقتله حتى ان يضرب به كل واحد سوطا في حاله او ضربا
فلا قود ومنه عن قواطع وجسمان الصواب القود وان قتل واحدا فعلا لا يتفق معه الحيوة كقطع
حسنة او مرمية او وجبه بغير عمد آخر فاقاقتل هو الاول ويعزرا في كل يوم وجان على
ميت وان شق الاول بطنه او قطع يده لا ثم ضرب ابي عنقه فمات في هو القاتل وعلى الاول ضمان
ما آتلف بالقصاص او الدية ولو لم يجرم الاول نهض الى الموت لا حاله الا انه لا يخرج به عن حكم
الحيوة ويتفق معه الحياة المستقرة كخرف المعاف او ام الدماغ وضرب الكا في عنقه فمات قاتل الثاني
وان رماه من شاة حتى زان يسلم منه او لا وتلك اخر ببيت فقتله او رماه بسهم فمات قاتل
عنقه اخر قتل وتخرج السهم به او القى عليه صخرة فمات اخر راسه بالسيف قبل وقوعه عليه فالقصاص

انما مسالك الفقه



التي هي وهو الحكم في المقطوع وان كان قد قطع جميعها فلم يبق امر في الشك في حكمه في الذكور
الانثيين وان يا تيس من الكس في حاله اعطى نصف دية الذكور والانثيين ونصف دية الشكرين وحكمه
في نصف ذلك كله وان اوضح انسا فذهب من عينه او سمعه او شمعه فانه يرضى في خاذهب والا يستعمل
ما يذهب من غير ان يحكي على حد قس او اذنه او انفه فان لم يكن سقط القود الى الدية وان اذهب كذا
بشعر لا قود فيها كمثل ان يكون دون الموصحة او لطم فان ذهب ذلك لم يجز ان يفعل به كما يفعل كذا في الجرح
بما يذهب ذلك فان لم يذهب سقط القود الى الدية وان لطم عينه فذهب بصرها وابيضت وتفتحت
عرجت عين الجاني حتى يقصر كذا بدها او بمرارة عجيبة وتذهب حتى يذهب بصرها
بعد تغطية عينه الاخرى بقطر وغره وان وضع فيها كذا فذهب بصرها من غير ان يحكي على الحد
جوز وان لم يكن الاذهب بعض ذلك مثل ان يذهب بصرها دون ان يبيض وتفتحت فحكمه
في الذي لم يكن القصاص فيه **فصل** الشرط الذي في القصاص في الاسم والموضع فتعذر العينين
باليمين واليسار باليسار من كل ما تقسم الى يمين ويسار من يده ورجله واذن وحشيه وتدعي واليه
وخصيه وشفره والعلية بالعلية والسفلى بالسفلى من كفه وجفنه واعلم فلا تؤخذ يمينه بيمينه ولا يساره
بيساره ولا عليا بسفلى ولا سفلى بعلية وتؤخذ الاصبع والسب والامثلة بحملها في الاسم والموضع ولو
قطع اعملة رجلي العلية وتقطع الوسطى من تلك الاصبع من اخر ليس له عليه فضا حب الوسطى حينئذ
اخذ عقل اعملة الاذن ولا قصاص له بعد وبين ان يضر حتى تذهب عليا فاطع بقود او غيره لم يقصص من
الوسطى ولا ركن له الا ان الجاني ليرى ان قطع من ثلث السفلى فلما فعل ان يقصص من العلية لم يملك ان
يقصص من الوسطى لم يملك من السفلى سواء جاء او واحد بعد واحد فان جاء صاحب الوسطى او
السفلى يطلب القصاص قبل صاحب العلية لم يجز ان يبين ان يرضى باللعن او القصاص حتى يقصص
الاول وان عثر فلا قصاص لهما وان اقتصص فملك في القصاص وحكم ان ذلك مع ان في الجاني
مع الاول فان قطع صاحب الوسطى والعلية فاعليه دية العلية وقد دفع الى صاحب العلية وان
قطع الاصبع كلها فاعليه القصاص في الاعملة الكاشفة وعليه ارش العلية الاول وارش السفلى على
الجاني لصاحبه وان عثر الجاني عن قصاصه وجب ارشها بدينه اليه ليدفعه الى الجاني عليه وان قطع
اعملة رجلي العلية لم يقطع اعملة آخر العلية والوسطى من تلك الاصبع فلا يول قطع العلية لم يقطع
ان في الوسطى وبأخذ ارش العلية من الجاني وان باء ران في فقطع الاغليتين فقد استوفى حقه و
للاول الارش على الجاني وان كان قطع الاغليتين او لا قدم صاحبهما في القصاص ولصاحب العلية ارشها
وان باء ر صاحبها فقطع فقد استوفى حقه وتقطع الوسطى للاول وبأخذ الارش للعلية ولو قطع
اعملة رجلي العلية ولم يكن للقاطع اعملة فاستوفى الجاني من الوسطى فان عثر الى الدية تقاصا وسأطا
وان اختار الجاني القصاص فلم يملك ويذهب ارش العلية ولا تؤخذ اصلية بزيادة ولا زائدة
باصلية ويؤخذ زائدة عياله هو ضما وخلفه ولو تفاوتا قد ران ان اختلاف في غير القدر لم يؤخذ ولو
بتر اظفها فان لم يكن للجاني زائدا يؤخذ حكمه وتؤخذ كاملة الاصابع بزيادة اصبعها فان تراضيا
على اخذ الاصلية بالزيادة او عكسه واخصر بيمينه او اخذ شئ من ذلك بما يحكي عنه لم يجز لان الدماء
لا تستباح بالاباحه والبذل فلا يحل لاحد قتل نفسه ولا قطع طرفه ولا يحل لعينه ببدله فان فعلا فمقطع
يسار رجليه من له قود في عينه او عكسه بتر اظفها او قطعها تقديرا او خصر بيمينه او قال اخرج عينك
فاخرج يساره عدا او عظم او ظنا منها جرحي فقطعها اجزاء على كل حال ولم يبق قود ولا فمجان
حتى ولو كان احدهما جرحا لانه لا يذهب على التقديري **فصل** الثالث في القصاص في العصب
والكف فلا تؤخذ صحيحه بشلا ولا كامة الاصابع لما قصه ولا ذات الظفر بما لا يخلو رجليه ولا يابسه

ان يقصص

الانف رصلي الى ثي اوله فلو قطع من له خمس اصابع يدي من له اربع او قطع من له اربع يدي من له
ثلاث او قطع ذ واليد الكامة يدا فيها اصبع شلا فلا تقصصه وان كانت المقطوعة ذات الظفر
الا انها خضراء او مستحسنة اخذت بها السليمة ولا يؤخذ لسانا قطبا خرس ولا ذك صحيحا
شلا ولا ذك فحل بذكر حصي ولا عنيين ويؤخذ هارن الاشم الصحيح بجارن الاشم والمخزوم وهو
المقطوع من راسه والمستحسنة وهو الردي واذا نسيب صحيحه باذن اصم شلا ويؤخذ صعب من
ذ كره كله بصحيح وعمله فتؤخذ الشلا بالشلا اذا من من قطع الشلا الثلث وتؤخذ ان قصه بانا
اذ انسا وتا حية بان يكون المقطوع من يدي الى في كالمقطوع من يدي الجاني عليه فانا اختلافان المقطوع
من يدي احدهما الا بدهم وحش الاخرى اصبع غيرهما لم يجز القصاص ولا يجب له اذا اخذ العيب بالصحيح
وانا قص بانا يده مع ذلك اركس وان اختلاف في شلل العضم وصحة فالقول في الجناية في صحة
مع عييه ونظف كمن في انفلا ع وعود وان قطع بعض لسان او صان او شفه او حشله او ذكرا
اذ ن قد ران اجزاء وتفتحت كمنف وربع واخذ منه مثل ذلك المساحة **فصل** الرابع في الجرح
البراح فيقتصر في كل جرح ينشأ الى عظم كالمقطع في الوجه والراس وجرح العظم والساعد و
الغدة والساق والقدم ولا يمتد في القصاص في يدي دون النفس بالسيف ولا بالهيشني منها الزيادة
وسواء كان الجرح فيها او غيرها فان كان الجرح موضعه وما اشبهها فبالمرسي او حديد او حافية
معدة لذ كره ولا يستوفى الا من له علم ان ذلك الجرح احمي ومن اشبهه فان لم يكن لولي علم بذلك اصر
لاستنا به ولا يقصص في غير ذلك من الشجر والجرح كادون الموضحة او اعظم منها كالجسم والمقطع
والما صرعه وله ان يقصص فيمن موضع ويحب له ما بين دية الموضحة ودية تلك الشجرة فياخذ في
المرسنة خمس من الاول ومن المقتله عشر او في الما صرعه ثلث وعشر منها وتلك او يغيره في الجرح
بالمساحة من كانه في الموضع او في بعض راسه مقدار ذلك البعض جميع راس الشجر وزيادة
كان له ان يرضى في جميع راسه ولا ركن له للزائد وان اوضح كل الراس ورأس الجاني كبر فله قد رجمته من
اي جانب ساء المقتص لا من جانبين جميعا لانه ياخذ موضعين بموضع كان راس الجاني عليه كبر
فما وضعه الجاني في مقدمه ومؤخره موضعين قد رجمته راس الجاني في ثلث الجناحين ان يرضى
موضحة واحدة في جميع راسه او يرضى موضعين يقصص في كل واحدة منهما عن موضحة ولا ارش
في ذلك وان كانت الشجرة بقدر بعض الراس منها لم يعدل على جانبها الا غير كذا اذا اراد الاستين من
موضع وشبهها فان كان على موضعها شعر ازاله ويعدل الى موضع الشجرة من راس المسحور فيعلم طولها
وعرضها بخمسة اخطام يضعها على راس الشجرة ويعدل طرفه بسواد او غيره لم ياخذ حد بد عرضها
كعرض الشجرة فيضها في اول الشجرة ويجريها الى آخرها فياخذ مثل الشجرة طولها وعرضها ولا يراعي
العمق **فصل** وان اشترى جماعة في قطع طرف او جرح موجب للقصاص حتى ولو موضع و
سأوت افعالهم فلم يمتد فعلا احد منهم عن فعل الآخر مثل ان يضعوا حديد على يد لا ينجي ملوا
عليها جميعا حتى يبين او يشهد او بما يوجب قطع فيقطع ثم يرجعوا عن الشكر دة او تركه هو انسا ناعلي
قطع طرف فيجب قطع الكرهين والكره او يلقن اصرة على طرف انسا فيقطع او يمدوها فتبين
ومخه فليس لهم كلام القصاص وان تفرقت افعالهم فقطع كل انسا من جانب او قطع احدهم بغير الفصل
واعنه غيره او ضرب كل واحد ضربه او وضعا منسا راعى مفصلا ثم صده كل واحد اليه مرة حتى
بات اليه فلا قصاص وسراية الجناية كهي في القود والدية في القصاص ودونها حتى ولو اندمل
الجرح فاقصص استقصض منى فلو قطع اصبعها فماتت اخرها الى جانبها وسقطت من مفصل او
كلت اليد وسقطت من الكوع وجب القصاص في ذلك وان شل فغير دية دون القصاص وسراية القود

او القوت مصنفه فثبت ثبات من القول بل انه مبداء خلق آدمي لو بقي بقدر اوضرب بطن حربية او
مرتدة عاهد انما سلبت لم يوصفت جنينا ميتا فلا سبي فيه وان شهد ان فيه صورة خفية ففيه عزة
واذا كان ابو الجنين كتابا بين فترته نصف قيمة عزة المسلم وقيمة عزة جنين المجوسي اربعون درهما
فان نقد وجود عزة بهذه الدراهم وجبت الدراهم وان لم يجد العزة وجبت قيمتها من احد الاصول
في الدية لان الجزة الى الجاني في دفع ما يشاء من الاصول **فصل** والعزة صور وكيفية عند كانه
سقط حيا يرثها ورثته فلا يرث منها قاتل ولا رقيق وورثت عصبته سيد على يده جنين سقط لا جنين
اصغر الا يكون حيا فان سقطت حيا لم يات ورثته نصيبها من العزة لم يرثها ورثتها وان ماتت
قبله لم يات ورثتها من يترك احد اهلها صاحبها وان خرج حيا لم يات قبله لم يات او ماتت لم يخرج حيا لم
يأت ورثتها لم يرث ورثته وان اختلف ورثتها في اولها موتها فلها حكم العرق وان التقت جنينا ميتا
او حيا لم يات بماتت ثم التقت اخر حيا ففي الميت عزة وفي الحي دية ان كان سقط لم يات ورثته من يتركها
الاخر لم يرث ورثته ان ماتت وان كانت الام ماتت بعد الاول وقبل الثاني ورثت الام والجنين ان كان
من دية الاول ثم اذا ماتت الام ورثها الثاني لم يرث ميراثه لورثته فان ماتت الام بعدهما ورثتها
جيبا وان ضرب بطنها فالتقت اجنبه ففي كل واحد عزة وان اقتصهم اهلها ولو تيمموا لم يات ميراثها
ففي كل واحد منهم دية كاملة وان كانت ام الجنين امه وتزوجت فقد حررت او كانت ذمية حاملها من
ذمي وماتت على اصلها فقد رسلته ولا يهلك في العزة حنكي ولا حصي ولا حنكي ولا حنكي ولا حنكي ولا حنكي
برية في السبع ولا طهارة ولا من له دون من له سبع سنين بل من له سبع فاكروا ولو جازوا حنكي عسكر ولو
اسود كما بيضه **فصل** وان كان الجنين مملوكا ففيه عسكر قيمة امه يوم الجنامة فقد اوقعه كسلا صفة
ويجوز ان يعسر بها بغير تسليم ولو كانت امه حرة فقد رسلته او يزوج عسرا ويقتلها بغير ارادتها
فان نفع الام وولد المدبرة والمكاتب والمملوك عسرا مائة درهم او اذ اجمعت من غير سيد هاهنا غير
من يعسر عليه له حكم ولد الام لانه مملوك وجنيت معتق بعضها بالحساب واذا سقط جنين ذمية
قد وطبها مسلم وذمي في طهر واحد وجب فيه ما في الجنين الذمي فان التقت بعد ذلك بالمسلم فعليه تمام
العزة وان ادعت نصرانية او وثنية ان جنينها من مسلم من وطئ سبيته او زنا فان اعترف الجاني
فعليه عزة كاملة وان اعترف العاقلة ايضا وكان مما تجلها فالعزة عليها وتختلف مع الانكار وعليها
ما في جنين الذميين والباقي على الجاني وان اعترف العاقلة ذمي الجاني في العزة عليها مع دية امه وان
انكر الجاني والعاقلة فالقول قولهم مع ايمانهم انا لا نعلم ان هذا الجنين من مسلم ووجبت دية ذمي ولا يلزم
اليقين على البت وان كان مما لا يحتمل العاقلة فالقول قول الجاني مع عيظه ولو كانت النصرانية امه
مسلم فادعى الجاني ان الجنين من ذمي سبيته او زنا فقول ورثة الجنين **فصل** وان كانت الام بين
شركيين فقلت بحدك فضر بها احداهما فاسقطت حنكها لم يات ميراثها عسرا مائة درهم وسقطت حنكها
نفسه وان اعتد الضارب بعد ضربها وكان عسرا لم يات ميراثها عسرا مائة درهم وسقطت حنكها لم يات ميراثها
سبيته نصف عسرة قيمة الام ولا يجب عليه ضمها في ما اقتصم وان كان عسرا سري العتق اليها
والجنين وان ضرب على سيد بطن امه فقتلت مع جنينها او عتق وحده لم يات ميراثها عسرة
وان كان الجنين مملوكا ففيه عزة قيمتها عسرة دية امه وان كان احد ابويه ثيبا والاخر ذميا
اعتد اكثر الام دية من اب او ام واخذ عزة قيمتها عسرة دية وان سقط الجنين حيا لم يات ميراثها دية
حد ان كان حيا او فقتله ان كان مملوكا اذا كان سقط لم يات ميراثها عسرة دية وان سقط الجنين حيا لم يات ميراثها دية
فصاعدا اذا ثبت حيا به باستهلاكه او ارتضا عنه او تنفسه او عطا سبه او غيره فكذا مما تعلم به حيا
ولا تثبت حيا به بغير حركته واختلاف ولده من ستة اشهر حكم الميت وان التقت حيا في آخر فقتله

وكانت عليه حيا لا مستقرة فعلى انك ان الفصل اذا كان عتقا او الدية كما حلت اذا كان سقط لم يات ميراثها
مكمله وان لم يكن عليه حيا لا مستقرة بل كانت حركته كحركة الدية بوجه ان التقت الاول وعليه الدية كما حلت
وبوجه الثاني وان بقي الجنين حيا وبقيت حركته كحركة الدية بوجه ان التقت الاول وعليه الدية كما حلت
من جنينته وان اختلفا في حركته حيا ولا يثبت ميراثها من جنينها **فصل** اذا ادعت انه
ضربها فاسقطت جنينها فانكرت القول فقتله وان اقرت بقتل جنينها فقتلها بقتلها وانكرت اسقاطها فقتله
ايضا مع عيظه ان لا يعلم اسقاطها وان ثبت الاسقاط والضرب وادعى انها ضربت نفسها او ضربت دوا اسقطت
وانكرته فان كان اسقطته عتق ضربها فقتلها وان ادعى انها ضربت نفسها او ضربت دوا اسقطت
منه فقتلها وان اسقطت بعد الضرب بياض وبقيت حيا لم يات ميراثها اسقاطها فقتلها وانكرت اسقاطها فقتله
صالحه فقتلها كالموت وانكرت اسقاطها فقتلها بقتلها وان اقرت بقتل جنينها فقتلها بقتلها وانكرت اسقاطها فقتله
وان تالت في بعض المدة فادعى بربها فقتلها وان تالت سقط حيا وتالت حيا فقتلها وان ثبت حيا به
وقالت لو قتلت يعيشت مكمله وانكرت فقتلها وان تالت سقط حيا وتالت حيا فقتلها وان ثبت حيا به
وان تالت مات عتق الاسقاط وقال عاش مدة فقتلها ومع التنازع تقدم بينة وان ثبت انه
عاش مدة تالت المراءة بقي صالحا حتى مات وانكرت فقتلها ومع التنازع تقدم بينة وان ثبت انه
استهلك الجنين وسقطت دية الجنين وانكرت فقتلها وان تالت سقط حيا وتالت حيا فقتلها وان ثبت حيا به
باستهلاكه او جانيه حيا به دية كاملة فالدية في ماله وان كان مما تجلها فالعزة عليه وفيه عزة وفيه عزة
العاقلة بوجه الثاني في حال التنازل وكل من القول فقتله مع عيظه **فصل** وان انفصل منها
جنينان ذكر وانثى فاستهلك احدهما واقتتل على ذلك واختلف في الاستهلاك فقال الجاني في هو الانثى
وقال وارث الجنين هو الذكر فقول الجاني فان كان لا احد منهما بينة قدم بها وان كان لهما بينتان وجبت
دية الذكر وان اعترف الجاني باستهلاك الذكر فالتقت العاقلة فقتلها فان اختلفت كانت عليه دية الام
نفي وعلى الجاني تمام دية الذكر وهو نصف الدية وان اتفقوا على ان احدهما استهلك ولم يعرف لزم
العاقلة دية انثى وتجب العزة في الذمي لم يتركها وان ضربها فالتقت بياض الجنين فان كان القاتل
مقترا بياض المراءة صاكت الى ان التقت حلت اليد في ضمان الجنين لم يات ميراثها سقطت حيا او حيا لو قتلت
لا يعيشت مكمله ففيه عزة ولا عتق حيا به حيا لم يات ميراثها فقتلها بقتلها وان ثبت حيا به بغيرها وان
القتل اليد والام لم يات ميراثها الجنين ضمن اليد وعندها ثم ان القاتل حيا لو قتلت لا يعيشت مكمله
ففي اليد نصف عزة وان التقت حيا لو قتلت يعيشت مكمله لم يات ميراثها بياض الجنين واليد والقائمة هذه
يحتمل ان تكون الحيا لم تخلو فيه قبلها ارضي القاتل فان قلنا انها يد من لم تخلو فيه الحيا ارضي
خلفت فيه ولم يحضر له ستة اشهر او اشهر عليه من وجب نصف عزة واذا اشربت الحامل دوا فالتقت
به جنينا فعليه عزة لا تراث ضربها لانها قاتله وان جنى على بغيره فالتقت جنينها ففيه ما نعتقها
فصل وتعلق دية النفس لاله الطرف في قتل خطأ تقطع في ثلاثة مواضع حرم مكة واحرام
اشهر حرم قطيفين اذ لكل واحد تلك الدية فان اجمعت هذه الحرمات الثلاثة وجب دية ونحوها
كلام الخرافة لا تغلظ لذلك وهو في الآيات والاخبار واختاره جمع وان قتل مسلم كافرا كتابيا
او غير كتابي حقا دمه عدا الصنف الدية على قاتله لا رالة القود وان قتل ذمي او قتل الذمي
مسلم لم يقتل الدية عليه وان جنى رقيقا خطأ او عدا لا عود فيه او فيه قود واختير المال او تلف
مالا بغير اذن سيده فقتل ذكرا بربقة ينجي سيده بين ان يذبحه بارس جنائنه او يبيعه الى ولي
الجنابة فيملكه او يبيعه ويبيع عنه فان كانت الجنابة اكثر من واحدة لم يكن على محسب اكثر من قيمة الا
ان يكون امه بالجنابة او اذن له فيها فيلزم صده الاربعين كله فلو اصره ان يقطع يد حرقه فقتل السيد دية

يد البحر وان كانت اكثر من قيمة العبد وكذا الواحدة ان يخرج منه ولو تملك العبد اجنبي تعلق الحق بقتله
جزم به في المجرى واختاره ابن بكر والمطالبة للسيد والسيد يطالب بالثمن بالقيمة وان سلم اليه في سيدة
فاني في الجنابة بقتله وتلك بعد ان انت وادفع عنه التي لم يلزمه ويبيعه حاكم وان فضل من ثمنه شيء عن ارش
الجنابة فهو للسيد والسيد المستحق منه بقتل وعينه وينفذ عنه علم بالجنابة او لم يعلمه ويعتبر اذا
اعتقه ما يلزمه من ضمانه اذا استغنى من تسليم قبل عقده وان باعه او وهبه صح ولم يزل تعلق الجنابة
عن رقبته فان كان المسترعى عالم بحاله فلا خيار له ويستقل الخيار في قتله وتسلية اليه كالسيد الاول
وان لم يعلم قتله الجنابة بقتله صكاه ورد وان اجنبي الرقيق عهدها فعلى الولي عند القصاص على رقبته لم يملكه
بغير رضاه سيد وان اجنبي على الشئ فاكسر خطا واستكر كونه بالخصص فان على احداهم اوقات الجنابة
عليه فحق بعض ورثة تعلقوا ابائهم بكل العبد وسكرى ولي القود اليه في عقوبته وان جرح العبد
جرا تعلق عنه لم يمت من الجراحه ولا هاله لم يمت العبد عشر دية المحر واختار السيد فذاه بقتله
صحي العفو في كونه لانه تملك ما هات عنه وان تملك ن للورثة ولو ان عسرة اعين قتلوا عهدها فاعلمهم
القصاص فان اختار السيد قتلهم فله ذلك وان هلك الى مال تعلقت قيمة عهده براتبهم على كل
واحد منهم عسرة هات يباع منه بقدرها او يديه سيد لا فان اختار قتل بعضهم والعفو عن بعض
فله ذلك وان قتل عهده بيا لم يضمن قتل بالاول منها فان على عهده الاول قتل في وان قتلها
دعفة واحدة اقرح بين السيد بين من وقت له العسرة اقتصد وحق الآخر وان على عهده القصاص هو او
على سيد القتل الاول الى مال تعلق برقبته العبد والى الثاني ان يقتص فان قتله الاخر سقط حق
الاول من القيمة وان على الثاني تعلقت قيمة القتل الثاني برقبته ايضا ويبيع فيها ويتيم عنه
على قدره القسيتين ولم يقدم الاول بالقيمة **باب دية الاعضاء وما فيها من الدية**
ما في الاشياء من دية واحدة فدية دية نفسه وما فيه منه شيئا ففدية ما في الدية وفي احداهما نصفها
وما فيه منه ثلاثة اشياء فدية الدية وفي كل واحد منها ثلثها وما فيه منه اربعة اشياء فدية الدية
وفي كل واحد منها ربعها وما فيه منه عسرة اشياء فدية الدية وفي كل واحد منها عسرة
العشرين الدية ولو مع حول وعش وصرح وبياض لا ينقص البصر من كبره او صغيره وفي احداهما نصفها
تلك ان كان بهما او باحديهما بياض ينقص البصر نقص منه بقدرها **وفي** ذهاب البصر الدية وفي
ذهاب احديهما نصفها فان ذهاب الجنابة علم راسه او عينه او عذرا او الجنابة وجبت الدية فان ذهاب
كم عا لم يجب وان كان قد اخذها ردها وان ذهاب بصرة او سمعة فقال عدلان من اهل الجفرة
لا يرجع عوده وجبت وان قال لا يرجع عوده الى مدة عيناها قبل انتظرت البصر ولم يخط الدية حتى
تتقضي المدة فان بلغها ولم يبع او مات مصيبها وجبت الدية وان قلع اجنبي عينه في المدة استمرت
علم الاول الدية او القصاص وعلم الثاني حكومة فان قال الاول عاد صوته وانكر الثاني فقول الملك
مع عيبيه وان صدرت الجنابة عليه الاول سقط حقه عنه ولم يهلك من له على الثاني وان قال اهل الجفرة
يرجع عوده لكن لا تدفع له مدة وجبت الدية او القصاص وان اختلف في ذهابه رجع الى عدليه من
اهل الجفرة فان لم يجر هذا اهل الجفرة او نقدر معرلة ذلك اعتبر ان يوافق في عين السكس ويقرب
حكمي من عييه في اوقات غفلة فان طرأ على عينه وخاف من الذي تخشى به فهو كاذب والا حكم له
وكذلك **الحكم** في السمع والسمع والسمع وان اجنبي تنقص صوته عييه او سمع ديبا صوته او جرحه
يتغير البصر في كونه وان اختلفا في نقص سمعه وبصره فقول الجنابي عليه مع عييه وان ادعى نقص صوته
احداهما عيبه العلمية واختلفت الصحيحة ونقصه شخصه او يعطى الشخص شيئا كعينه مثلا
ويشاهد في جبهة شيئا فكلما قال قد رايت فوصف لونه علم صدقه حتى ينشأ في ذواته

روية علم موضع الانتباه بخط او غيره ثم تسد الصحيحة وتطلق العلمية وينصب له الشخص ثم يذهب
في الجهة حتى تشبه رويته فيعلم موضعكم ثم يدار الشخص الى جهة اخرى فيصنع به مثل ذلك ويعلم عند
المسافتين ثم تدور عن رقبته بل ينشأ فان كانتا سواء فقد صدق وينظركم بين مسافة العلمية والصحيحة
ويحكم له من الدية بقدر ما بينهما وان اختلفت المسافتان فقد كذب فيرد حتى يتسوي المسافة من
الجنابة وان اجنبي على عينية ثلثا او اقل او عسرة وخفه في كونه لا يوجب دية فاعوجبت والجنابة
على الصغير والمجنون كالجناية على المكلف لكن المكلف ختم نفسه والصغير والمجنون وليهما فاذا
موتت العينية عليه لم يحلفا ولم يحلف الولي فاذا تكلفا حلفوا في عين العور دية كاملة فان قلدا
صحيح فله القود بشرطه مع اخذ نصف الدية وان قلع الاعور عين صحيح لا يملك عييه او قلع الحما كتم
خطا فليس عليه الا نصف الدية وان قلع العين الحما كتم لعينه الصحيحة عهدها فلا قصاص وعليه دية
كاملة وان قلع عيني صحيح عهدها حيز من قلع عييه ولا شيء له بخبرها وبين الدية وفي يد اقطع او رجليه
نصف الدية كقيمة الاعضاء فلو قطع يد صحيح قطعت يده **وفي** الاستئثار الا ربعه وهي الاجفان
ولو من اعلى الدية وفي كل واحد منها ربعها فان قلع العينين باجنابهما وجبت ديتان **وفي** اهداب العينين
وهي الشعر الذي على الاجفان الدية وفي كل واحد منها ربعها فان قطع الاجفان باهدابها لم يجب اكثر
من دية وفي كل واحد من الشعور الثلاثة الاخرى الدية وهي **الشعر** الراس **واللحية** **والخايشين** كقيمه
كانت او خفيفه جيلة او قبيحة من كبر او صغير بحيث لا يتقود ولا يمشي في هذه الشعور الاربعة
لقد امكان المساواة في حاجب نفسه او في بعض ذلك بقسطه من الدية بقدر المساحة وافراد
الشعر قبل اخذ الدية بسقطت وبعدة تدون في من شعر اللحية او غيره من الشعور ما لا جال فيه
فدية كاملة **وفي** الشئ رب حكومة **وفي** الاذن ولو فاضح الدية وفي احديهما نصفها وان قطع بعض
الاذن وجب بالحساب من ديتها بقدر الاجزاء وكذا اقطع بعض المارن والحلم واللسان والسنن و
الشفة والاعلمة والسنن والشفة طولا فان اجنبي على اذن فاسحققت اي شئت ففدية حكومة
فان قطعها قاطع بعد اسحققت فاففيتها ديتها **وفي** السمع اذ ذهب منها الدية وان ذهب من احديهما
نصفها وان قطع اذنيه فذهب سمعه فديتان فان اختلفا في ذهاب سمعه فانه يفتنل ويصاح به
وينظر اضطرابه ويأكل عند صوت الرعدة والاصوات المزججة فان ظهر منه انزعاج او انتفاة او ما
يدل على السمع فقول الجنابي مع عييه وان لم يوجد شيء من ذلك فقول مع عييه وان ادعى نقصان
سمع احديهما فاحذرا بان تسد العلمية وتطلق الصحيحة ويصير رجل من موضع سمعه ويهدل كما
تقدم في نقص البصر في احدى العينين ويؤخذ من الدية بقدر نقصه وان ادعى نقصان السمع
فيها حلف وجبت فيه حكومة **وفي** مارتن الا مف وهو ما لان منه ولو من احشم الدية وان
قطع المارن وشيئا من القصبه فدية واحدة **وفي** كل واحد من المنخري والحنجرة ينشأ ثلث الدية
وفي قطع احداهما مع نصف الحنجرة نصفها وصع كلة **وفي** السمع الدية وفي ذهابها من احد المنخريين
نصفها وفي بعض حكومة وان نقص من احداهما قدر ما يقد ربه نقص السمع من احدى الاذنين وان
قطع اثنى فذهب سكره فديتان وان ادعى ذهاب سكره خسر بالروح الطيبة والمنسنة فان هس
للطبيب وتكر من المشت فقول الجنابي مع عييه والا فقول الجنابي عليه مع عييه وان ادعى نقص سكره
فقله مع عييه **والاعوجج** وجب ما يخرج من الحكومة وان قطع مع الاذن اللحم الذي تحته فلي اللحم
حكومة كقطع الذراع اللحم الذي تحته وان ضرب الله فسكره او عجز لونه فحكومة وفي قطع يده
ذلك كاملة فان قطعته الاجلدة بقي معها معلقا به فلم يملك واجتبه الى قطع ففدية دية وان ردها
لحم او ارباة فدية فالحكم ففدية حكومة **وفي** الشففتين الدية وفي كل واحد منها نصفها فان هربها فدية

او تخلص فلم يقطع على الاسنان او استخرجت فصار لا ينفصلان عن الاسنان فنفهمها الدية وان
تخلصت بعض التخلص في حكومة وحد السكة السفل من اسفل ما تحتها عن الاسنان واللسان فما ارتفع
عن جليدة الذن وحده العليا من مرق ما تحتها عن الاسنان واللسان الى انقلبه بالمخارج والحاجت وحدها
طول لا طول الفم الى حاشية السدقين وفي اللسان الناطق الدية وفي الكلام الدية وفي الذوق اذا ذهب
ولو من لسان اخر من الدية والذوق خمس الخلاوة والحرارة والحمية والعذوبة والملوحة فاذهب واحد
صنها فلم يتركه وادرك الباقي في الدية وان ذهب اثنين من لسان وفي ثلاث ثلاثة اقسام وفي
اربعة اربعة اقسام وان لم يترك بواحدة ونقص الباقي في خمس الدية وحكومة لتقصها الباقي وان جنى على
لسان ناطق فاذهب كلامه وذوقه قد يمان وان قطع فذهبها معا فدية واحدة وان ذهب بعض
الكلام وجب من الدية بقدر ما ذهب بقدر ذلك بحر وفي المعجم ولا يمان فدية وعشر من حرفها على الحرف الواحد
ربيع سبع الدية وفي الحرفين نصف سبعة وكذا اصلها حسا ما زاد ولا يقل منه ما فاض على اللسان من
الحروف او تعلق ولا بين السقفية والحلقية واللسانية وان جنى على شفوية فذهب بعض الحروف
وجب فيه بقدره وكذا كان في ذهب بعض حروف الحلقية واللسانية وان ذهب حرف من معجمها عن ظم كجعله
احدا لم يوجب غير اشارة الحرف وان ذهب حرفا قبل مكانه حرفا آخر فكل ان كان يقول درهم
نصار يقول درهم او دهم او دهم فذهب من الحرف الذي اذهب فان جنى عليه فذهب البديل وجب دية
انها لا تاصل وان لم يذهب شيء من الكلام لكن حصلت فيه عجمة او عجمة او فاقاة فعليه حكومة
فان جنى عليه جازا آخر فاذهب كلامه فذهب الدية كاصلة فان اذهب الاول بعض الحروف واذهب
الباقي بقية الكلام فعلى كل واحد منهما بقسطه وان كان النطق من غير جنسية عليه **في ذهب**
اللسان فذهب كله فان كان ما يوسا من زوال لثغته فذهب بقسطه ما ذهب من الحروف وان كان
غير ما يوس من زوالها كالتصغير فيه الدية كاحلة وكان كذلك اكبر اذا امكن زوال لثغته بالتعليم و
ان قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام فان استويا شكل ان قطع ربيع لسانه فذهب ربيع كلامه
من ربع الدية فان ذهب من احداهما اكثر من الاخر كان القطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه او
بالعكس وجب بقدر الاكثر وهو نصف الدية في الحلقية وان قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام
ثم قطع آخر بقية فذهب بقية الكلام فاني الاول نصف الدية وعلى الثاني نصف الدية وعلى الثالث
اللسان ولو قطع نصفه فذهب ربع الكلام ثم قطع آخر بقية فذهب الاول نصف الدية وعلى الثاني
ثلاثة ارباعها وانما دكله او ذوقه او لسانه سقطت الدية وان كان بقسطها ردها وان قطع نصفه
فذهب كل كلامه ثم قطع آخر بقية فذهب كلامه لم يوجب رد الدية وان قطع فذهب كلامه ثم عاد
اللسان دون الكلام لم يرد الدية وان اقتص من قطع بعض لسانه فذهب من كلامه الى ما كان
ذهب من كلامه المحبني عليه او اكثر فقد استحق حقه واستحق له في الزيادة من سارية القود و
سارية القود غير مضمونة وان ذهب اقل فللمقتض دية ما بقي لانه لم يستوف بهله واذا قطع صغير
لم يتكلم لظن لثته فذهب الدية وان بلغ حدا يتكلم فليس عليه فذهب فذهب حكومة كل لسان الاخرس وان
كسر فتنطق ببعض الحروف وجب فيه بقدر ما ذهب من الحروف لا ثمانية ان كان ناطقا وان كان
قد بلغ الى حد يتحرك باللسان وغيره فلم يتحرك فذهب حكومة وان لم يبلغ الى حد يتحرك فذهب الدية
وفي كل سن من السن خمس من الابل والاراس والانياب كالاسنان اذا اقلعت بسنخها وهو ما يظن
صنها في اللحم او تعلق الظاهر فقط سواء تعلق في دغمة او دغمة وان قلعت منها السنخ فقط ولو كان ظهو
الذي جنى على ظهرها فذهب حكومة ولا يجب بقلع سن الصغير الذي لم ينفذ في الحال سني لكن ينظر
عدها فان هفت مدة يئس من عودها وجبت ديتها الا ان بنت من لسانها اخرى وان عادت فقيرة

ومسألة او طول من اخوانها او اصفر او احمر او اسود او خضرا فحكومة دون امكن تقدير بقصها
عن نظرها او كان فيها كلمة امكن تقديرها فذهبها بقدر ما قص وان بنتها ما يليه عن وصف الا
سنان بحيث لا ينقطع بها فذهبها وان كان ينقطع بها فذهبها حكومة وان جهل مكان السن سنان
اخرى او سن حيوان او عظم فثبتت وجبت ديتها وان اقلعت هذه السن في حكومة وان قلعت سن او
قطع طرفة وحفرة مما اخرده فالخمس فلم ارش بقصه وان ابانه اجلي وجبت ديتها وان عادت سن
من قبلها لم يرد له بعد الا من سن حرد هارد ديتها ان كان احدا هاردا وان كسر بعض ظاهرها السن فذهب
من دية السن بقدره كالنصف وان جاء آخر فكسر الباقي منها فعليه بقية الارش وان اختلفا في القول
قول المجني عليه في قدر ما اقل كل واحد منهما وان انكسفت الدية عن بعض السن فالدية في قدر
الظاهر عادة دون ما انكسفت على خلاف العادة وان اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك باخواتها
فان لم يكن لها سني تعقب به ولم يمكن ان يعرف ذلك اهل الخبرة تقول الجاني وان قلعت سنانا مضطربا كغيره او
مرض او كانت ماضيا فدية من المصنع وحفظ الطعام والريق وجبت ديتها وكان ذلك ان ذهب بعض ماضيا
وبقي بعضها وان ذهب ماضيا كلها فدية كاليد السلول وان قلعت سنانا فيها داء وكلمة ولم يذهب شيء من
اجزائها فذهب الدية لسنن صحيحة وان سقط من اجزائها شيء سقطت من ديتها بقدر ما اذهب منها وجب
الباقي وان كانت سنية فذهب من ديتها بقدر نقصها كالونقص بكسر ها وان جنى على سنه فذهب منها
اضطراب فذهب حكومة وفي سنن السن والظفر والاذن والا لثه بحيث لا يزول عنه ديتها فان ذهب
بعد ذلك لثتها فذهب حكومة فان احرمت السن او اصفرت او خضرت او اكلت او حرقت فحكومة فان
قلعت بعد ذلك قاتل فحكومة ولو بنتت من غلام صغير مسر داهم اشترى له عادت سودا فدية **وفي**
الليدين الدية وفي اللسان الذي ان فيهما الاسنان السفل وفي احداهما نصفها فلو قلعتها بما عليها من الاسنان
سنان وجبت ديتها وحده الدية وفي اللسان الذي في احداهما نصفها وسواء كانا قطعتا من
الكون او المتك او دما بينهما فان قطعها من الكون لم قطعها من المتك او من قبلها فذهب في المقطوع
ثانها حكومة وان جنى عليها فاسلمها واذهب نصفها او اسلم رجله او ذكوره او لثته او اسكتها
وكانت سانية الا عظم فذهب دية كاصلة الا الاذن والالفه على ما تقدم وان جنى عليه فذهبها او نقص
توتها او ثنائها فحكومة وان كسرهما ثم اجبرت مستقيمة فحكومة لثتها ان كانتا ذكورا وان عادت
معوجه فحكومة اكثر وان كان الجاني انا كسرهما ثم اجبرهما مستقيمة لم يمكن فان كسرها فذهب
حبرها فاستقامت لم يسقط ما وجب من الحكومة في اعدائها وفي انكسرها فحكومة اخرى وجب
دية اليد في يد المرفق وقدم الا عرج ويدا العجم وهو اعوجاج في الرسغ فان كان له كنان في ذراع
او يمان في عضد واحد يمين باطنه دون الاخرى او اكسر بطش او في سميت الذراع والاخرى
عمره عند او احد يمين تامة والاخرى ناقصة فالاول باي الاصلية والاخرى زائدة فاني الاصلية ديتها
والعقاص بقطعها عند او في الزاوية حكومة سواء قطعها مفردة او مع الاصلية وان استويا من كل
الاجزاء فان كانتا غير باطنيتين فذهب حكومة وان كانتا باطنيتين فذهب جميعا دية يد واحدة وحكومة
للزاوية وان قطع احد يمين فلا فدية وفيها نصف ما فيها اذا قطع اي نصف يد وحكومة وان قطع اصبع
من احد يمين فذهب ارش اصبع وحكومة وان قطع ذوا اليد التي لها طرفان لم يقطع ولا احد يمين
وكذا الرجل وان قطع كفا باصبع لم يوجب الدية الا يد او ان قطع كفا عليه بعض اصابع دخل ما حاذى الا
صابع في ديتها وعليه ارش باقي الكف وان قطع الكلمة بظفرها فليس عليه الا ديتها وفي كل بلا اصابع
وذراع بلا كف وعضد بلا ذراع حكومة **وفي** الرجلين الدية وفي احد يمين نصفها وتقليها كاليد من مفصل
الكعيب مثل مفصل الكعيب فان كان له قد صان على ساق فكاليد على ذراع واحد فان كانت احد يمينه اقل

في خفة فكسر العظم ووصل منه فليس يحيا فيه ايضا وعليه دية متقلة بكسر العظم ومنه ان حكمه وان جرح
في ذكره فوصل الى جرحي البول او في جفته فوصل الى بيضة عينه حكمه كما دفعه اصابه في فرجه بكر واخل
عظم فخذا وان جرحه في وركه فوصل الجرح الى جوفه او اوصى من وصل الى فخذه فاعليه دية جانيته وصحة
وحكمه جرح الفخا والورك وان اجافه ووسع اخر الجرح فجا يفتان على كل واحد منهما ارسل جانيته
وان وسع الطيب باذنه او اذن وليه لمصلحة فلا شيء عليه وان اذله سكين في الجانيته فمخرجه
عزير ولا شيء عليه وان خاطها في آخر فقطع الخط وادخل السكين فيها قبل ان يلتحم عزراشد من نقر
الذي قبله وعزم عن الخط وخرجه الجناط ولا شيء عليه وان التمت الجانيته فمخرجه اخر مني جانيته اخرى عليه
ارسله وان التمت بعضها دون بعض فتق ما التمت فاعليه ارسل جانيته وان تقطعت ما التمت فليس عليه ارسل
جانيته وحكمه من فعل مثل فعله قبل ان يلتحم منها شيء وان وسع بعض ما التمت في الظاهر فقطع في
الباطن فقط فاعليه حكمه ومن وطئ زوجته وهي صيرة او حيلة لا يوطأ سكرها لثقله فخرق ما بين مخرج
بول ومثلي او ما بين القبل والبر فلم يستسك البول من صفة الدية وان استسك فاعليه كسر الدية ولا شيء
المهر المسمى في النكاح صح او سكر الجانية وتكون ارسل الجانية في حاله ان كان عذرا محضا وهو ان يعلم انها
لا تقطع وان وطئها بغيره فان علم ذلك وكان مما يجمل الايضحي اليه ففعل العاقلة فان اذله الجرح
وزال الاضحا وجرحه حكمه فقط وان كانت كبرية فمخرجه الجانيته لثقله او اجنبية صطا وعة
كبرية ولا يشبهه وهي حرة مكنته فمخرجه ولا مهر كما لو اذنت في قطع يد لها فسرعة الى نفسها وان كانت
مكرهه او وطئها بغيره فافضاها لثقله وتكون مكنته وصلا وكسركا وان استطلق بولها
فدية فقط **فصل** وفي كسر الضلع بعير وفي الترقوتين بعير وفي احديهما بعير الترقوة
العظم المستدير حول العنق من الخي الى الكتف لثقله دية ترقوتان وفي كل واحد من الذراع وهو الساعد
الحي مع العظمي الزند والعنق والفخذ والساق اذا جرح ذكر مستقيم بعير لثقله او لثقله ولا مقدار في
غير هذه العظام وما عدا ما ذكرنا من الجروح وكسر العظام مكر حرزة الصلب والفصص والعلنة
ففيه حكمه حرزة الصلب ان اريد بها كسر الصلب ففيه الدية والحكمة ان يتوجع الجاني عليه كانه
عبد لا جانية به لم يتوجع وهي به قد برأت فما نقص من القيمة فله ضلعة من الدية كانه قيمته وهو صحيح
عشر ون قيمته وبه الجانية تسعة عشر ففيه نصف عشر دية لان يكون الحكمه في شيء فيه مقدار فلا
يلغ به ارسل المقدرفان كانت في النجس دون الموصح لم يبلغ بها ارسل الموصح وان كانت في اصبع
لم يبلغ بها دية الا اصبع وان كانت في اربعة لم يبلغ بها دية وان كانت في اربعة لم يبلغ بها دية لان كان في اربعة
حال الجانية ولا تكون قدر فان لم تنقص حال الجانية ولا بعد الا ان كان بل زادته حسنا كانه لثقله لثقله امرأة
واصبع او يد رابطة فلا شيء فيها كما لو قطع سلعة او ثوبا او بطن خراجا وان لطمه في وجهه فلم يترك فلا
ضمان ويغزر سكر لو شتمه **باب** العاقلة وما تحمله وهي من عظم تلك الدية فكل شيء سبب جناية
غيره ففما قلته التي ذكرنا ان اوائس ذكر عصبته نذبا وولاء قدر بينهم وبغيرهم حاضرهم وغايبهم و
صحيحهم ومريضهم ولو هو ما وزنا واعى ومشمع ابا وة وابنة وة ولا يهتبه ان يكونوا
ركن في المال بل متى كانوا ايرتقوا لولا الجرح عقلت او ليس منهم الا حرة لاه ولا سائر ذوي الارحام
ولا ائف وج ولا المولى من اسفل ولا صول المولا وهو الذي يوالي رجلا يجعل له ولادة وبضته ولا
الحليف الذي يحالف آخر على التناص ولا العبد وهو الذي لا عسرة له ينضم الى عسرة غيره فيعده منهم و
ان عرف نسب قاتل من قبله ولم يعلم من ابي بطنه لم يعقل عنه ولا يدخل لاهل الديوان في العاقلة
وليس على غيره ولو صعد ولا صبي ولا رايل العقل ولا امرأة ولا حشيش مشكل ولو كانوا معتقدين ولا
رقيق ولا حتى لا يدين في عمل شيء من الدية ويحمل المومنين غيرهم وهو هذا من مكر نسا با عند حلول

الحول فاصلا عنه كجركه وكذا رة كذا رة وحظ الامام واليكم في احكامهم في بيت المال كخطا وكسب ففعل هذا
للأمام عزل نفسه وحظا وبما الذي تحمله العاقلة ويشبهه في غير حكم على ما تلتهمه وكذا الحكم ان زاد
سوطا كخطا في حد او نقر بر او جهلا حولا او بان من حكمها بشيء دية غير اهل في ان في بيت المال وياتي في
كتاب الحدود ودونها قل بين ذمي وحربي بل بين ذميين اذا احدثت ملة بينهما فلا يقتل سواد ذمي
ولا نصراني عن الآخر فان شهود نصراني او شهود يهودي او ارتد مسلم لم يقتل عنهم احد وتكون جناياتهم
في احوالهم كسائر الجنايات التي لا تحلها العاقلة ومن لا عاقلة له اوله وعجزه عن الجميع فالدية يورثها
عليه ان كان ذميا اخذت او باقية من بيت المال حالة دفعة واحدة فان نفذت فليس على القاتل شيء
لان الدية تلزم العاقلة ابتداء ولو روى ذمي او مسلم صيدا لم يقتل منه لم يصاب السهم اذ صيدت
فالدية في حاله ولو اختلف دين جاحر حاله جرح وزهون حملته عاقلة حال الجرح ولو جنى ابن المعتقة
من عبد فقتله على حوله امه فان عتق ابوه او اخو ولاؤه لم يكرت جنايته او روى سهمه فلم يقع السهم حتى يفتق
ابن عمار كس في حاله **فصل** ولا تحل العاقلة عدا محضا ولو لم يجر فيه القطع كان ذمي ولا عبد
تمل عدا او خطا ولا طرفه ولا جنايته ولا يجره دابة ولا صليح النكاح ولا اعتدانا بان يقع على نفسه جناية
خطا او سبهم عمدت جيب تلك الدية فمخرجه الدية ولا صليح النكاح ولا اعتدانا بان يقع على نفسه جناية
دية الذم الحرس المسلم الا غرة جنين مات مع امه جنايته واحدة لو بعد موتها لا قبله لتقصه عن النكاح
فهذه الكلمة في حاله في حاله ولا تحل دية المرأة وتحمل من جرحها ما يبلغ ارسله تلك الدية النكاح كانه
انقر لا يدينها وكذا الحكم الكتابي ولا تحل شيئا من دية الوثني والمجوسي لانه دون النكاح وتحمل سبهم العبد
كالخطا وما جرحه جرحا وما جرحه كل واحد من العاقلة غير مقدروا يرجع فيه الى اجنبه واليكم في فعل
كل انسان منهم ما يسهل ولا يثقل ويبدأ بالاقرب فالاقرب كعصبات في حراك لكن يرخد من بعيد
لضيمه قريب فان استعنت احوال الاقرب بين لها لم يتجوزهم والا استقل الى من يليهم فليبدأ بالاقرب
بالا بناء لم بالاحوة كسب بينهم لم بالاعمام لم بينهم لم اعمام الجرح لم بينهم كذا
ابا فاذا اختلفت المتسابون ففعل الحول المعتق على عصبته الا اقرب بالاقرب كالميراث سواء تقدم
صاحبها بالابن على من يدين بالاب وان تشاوى جماعة في الزب وكس ولو روى حالهم بينهم ومن
صار اهلا عند الحول ولم يكن اهلا عند الوجوب كعنتي سبعتني وصبي يبلغ دجوتن يغير دخل في التحمل
وعاقلة ابن املا عند عصبته امه **فصل** وما تحمله العاقلة يجب موصلا في ثلاث سنين في آخر
كل سنة ثلثه ان كان دية كاهلة كدية النفس او طرف كالانف وان كان النكاح كدية المامومة وجب
في آخر السنة الاولى وان كان نصف الدية كاهلة كدية اليد ودية المرأة والكتابي او ثلثها كدية
الغني وجب النكاح في آخر السنة الاولى والنكاح في اواسط السنة الباقي من النصف في آخر السنة وان
كان اكثر من دية مثل ان اذنت سبع انسان وبصره جناية واحدة فليقتل سبعت سنين في كل سنة تلك و
كذا لو قتلت العشرة الام وجنيتها بعد ما استقبل لم يزد في كل حول على تلك دية وان قتل اثنين
او اذهب سمعه وبصره جناية يتنقد بينهما في ثلاث سنين من كل دية تلك في كل حول وابتداء الحول في الجرح
من حيد الا ان حال وفي القتل من حين الموت سواء كان قتلا جرحا او عن سارية جرح ومن مات من
العاقلة قبل الحول او اختفى او جيل لم شيء وان مات بعد الحول لم يستطع وعده غير مطلق خطا تحمله العاقلة
وتقدم في كتاب الجنايات **باب** كفارة القتل من قتل نفسا محرمة او سكره فيها
ولو نفسه او قتل او صتا هنا او صتا هنا او ما جرى جرحا او سبهم عمدت بسبب في جناية او بعد
موتة كسب بين وضرب سكين وشدة زور لا في قتل عمد صحت ولا في قتل اسير حربي يمكنه ان ياتي به الا
مام فقتله قبله ولا في قتل مشاء حرب وذريتهم وصلى لم يلقه الدعوة ان وجد عليه كفارة كاهلة في حاله

ولو كان القاتل اما في خطاء بجهل به المالك او كما في ارضه عن رقة منه فان لم يجد مضافا
شكرا بين متنا بعين وتقدم حكمها عند كفاية الظاهر ولو لم يكن ضربة امرة فالتقت جثثهما ميتا ارجيا
لم مات فعليه الكفارة لا بالقاء مضغرة وان قتل جماعة لم تضاعف كفارة وسواء كان المقتول مسلما او كافرا
معتق او حرا او عبدا صغيرا او كبيرا او انثى وسواء كان القاتل كبيرا او صغيرا او حرا او معتقا او كافرا
او عبدا او ذكرا او انثى ولا تجب كفارة اليمين على العبي والمجنون ولا يكفر العبد بالصيام ولا في آخر كتاب
الايمان ولا يكفر من حال غيره فكيف وليه ومن رضى في دار الحرب مسلما يعتقد كاذبا او رضى الى صف
الكفار فخاصا بهم فيهم مسلما فعليه الكفارة ولا كفارة في قتل صاحب كنفل حربي وبأغ وصايل وزان
محصن وقيل قصاصا او حدا ولا في قطع طرف وتسل بهيمة او اكبر الذنوب بالسرك باله قتل القتل ثم الزنا
نصا **باب القصاص** وهو اي ان مكررة في دعوى قتل معصوم ولا تشبه الا بشرط **اوجها**
دعوى القتل عند الخطاء وسببه عدى على واحد معصوم مكلف ذكر وانثى حرا وعبدا مسلما او كافرا ملتزم
ذكر كانا المقتول او انثى حرا او عبدا مسلما او كافرا وسببه على العبد سيده وام الولد والده والمكاتب
المعلق عنه بصفته كالقن فان قتل عبد المكاتب فلهما ثلثا ان يقتل على ابي في ارضه غير قتل او يقتل فليس له
ان يقتل ولو استمرى المأذون له في الجيرة عبد او مملوك سيده عدا فقتل فاقصاصه لسيده دون
ولا قصاصه فيما دون النفس من الجراح والاطراف والمال غير العبد والدعوى فيه كسائر الحقوق البينة على
المدعي واليمين على من انكر عينا واحدة وكذا لو ادعى القتل من غير وجود قاتل ولا عداوة والمجور عليه السب
او فليس كغيره في دعوى القتل والدعوى عليه الا انه اذا اتهم بقتل ولا حجة الا بالثبوت عن اليمين لم يلزم
في حال جحوده ولو جرح مسلما فله الجرح ومات على الردة فلا قصاص مدمان كان مسلما فارتد وارثه
قتل القصاص فله ذلك وان ارتد قبل موت مورثه كانت القصاص من الوراث وان لم يكن له وارث
سواء فلا قصاص منه فيه وان ارتد رجل فقتل عبدا او قتل عبدا ثم ارتد فان عاد الى الاسلام فله
القصاص والا فلا **فصل** التكن اللوث ولو في الخطاء وسببه العدا والوث العداوة الظاهرة كقوى
هابية كان بين الاضمار والظن خبير ولا بين الظاهر والظن بطلب بعضها بعضا كشار وما بين احياء العرب
وهذا الذي بينهم الدماء والحروب وما بين البغاة وادخل العدل وما بين الشرط والمصرص
وكل من بين وبين المقتول صفين يغلب على الظن انه قتله قال القاضي يجوز لنا ان يقتل على القاتل
اذا غلب على ظنهم انه قتله وان كانا غائبين عن مكان القتل لان الاضمار ان يحلف على غيب ظنه كما ان
من استمرى من انسان شيئا في آخر يدعيه جاز ان يحلف انه لا يستحق لان الظاهر انه هلك الذي باعه
وكن كك لو وجد شيئا بخطه او خط ابنته في دمه جاز ان يحلف انه لا يستحق لان الظاهر انه هلك الذي باعه
اذا باع شيئا ولم يعلم فيه عيبا فادعى عليه المشتري انه معيب واراد رد ثمنه فله ان يحلف انه باعه بريئا من
العيب ولا ينبغي ان يحلف المدعي الا بعد الاثبات وتغلبت على ثبوت البينة ويحلف المدعي ان يعلم
يعرفهم ما في اليمين الكاذبة ويدخل في اللوث لو حصل عداوة بين سيد عبدا ومعتقه فله جرحه وقتله
في صحراء وليس معه غير عبده كان ذلك لو كان في حق العبد ولورثة سيده القصاص فان لم تكن عداوة
ظاهرة ولكن غلب على الظن صدق المدعي كقوى جأ عدا عن قتله او كانت عصبية من غير عداوة ظاهرة
او وجد قتيل عند صومع سيف ملطخ بدم او في زحام او شجرة دماء جاعة صم لا يشك القاتل بها دمه
كانتسأى واليهيان والفساق او عدل واحد ونسبه او تفرقتا عن قتيل او شهد رجلان على
انسان انه قتل احد الذين القتل او شهد ان هذا القاتل قتل احد هذين او شهد رجلان على
هذا القاتل وسببه الاخر انما قتل احد او شهد احد ان قتل سيده والاخر سببه وهو ذلك فليس بل
ولا يشترط مع العداوة الا يكون في الموضع الذي به القتل غير العدا ولا ان يكون بالقتيل ان القتل كذا

في اذنه

في اذنه او الله وقول القاتل تقتلي فلان ليس بلوث ومضى ادعى القتل عدا او غيره او وجد قاتلا في
موضع فادعى اوليا قوه على قاتل مع عدم اللوث حلفا على عدا عليه عينا واحدة وبري وان نكل
لم يقض عليه بقوله بل يدين **فصل** في الاثبات في الدعوى فان كان بين بعضهم بعضا فقال
احدهم قتل هذا او قال الآخر لم يقتله هذا او بل قتل هذا لم تقتل القصاص عدا كان المقتول او
ثامنا لعدم اليقين فلو كانت الدعوى على اهل المدينة او حيلة او واحد غير معين لم يسمع فان لم
يكن به احد منهم ولم يدا في الدعوى مثل ان قال احدهم قتل هذا او قال الآخر لا تعلم قاتله لم تثبت ايضا
وكذلك ان كان احد الوليين غائبا فادعى الحاضر ذنبا لغيره او ادعى جميعا على واحد ونكلا احدهما
عن الايمان لم تثبت القتل واذا قال الولي بعد القصاصه فلهما ما هذا الذي قتلته او ظنهم به دعوى
القتل عليه او قال كان هذا المدعي عليه في بلد اخر يرمي قتل وليي وكان بينهما بعد لا يمكن ان يقتله
اذا كان فيه بطلت القصاصه ولو لم يرد ما اخذ وان قال ما اخذت حرام سبيل عن ذنبا فان قال اردت
ان كنت في دعوى عليه بطلت قصاصه ايضا وان قال اردت ان الايمان تكون في جنب المدعي عليه له
تبطل وان قال هذا مفضوب واقر بجن عصبية منه لم يرد عدا عليه ولا يثبت قتله على من اخذ منه
وان لم يقر به لاحد لم يرفع يده عنه لا يثبت مقتله وسقته والقول قوله في مرادة وان اقام المدعي عليه
بينة انه كان يوم القتل في بلد بعيد من بلد المقتول لا يثبت عليه القصاص في يوم واحد بطلت الدعوى
وان قالت بينة مسند ان فلانا لم يقتله لم يسمع هذه البينة فان قال قاتلا ما قتل فلان لم يقتله فلان
سمعت وان قال اشان ما قتلته هذا المدعي عليه بل انما قتلته فان كان به الولي لم تبطل دعواه ولم يرد
القصاص ولا يلزم منه رد البينة وان اخذ وقال وان صدقه الولي او قال له بموجب القتل لم يرد ما اخذ
وبطلت دعواه على الاول وسقط القصاص عنه ولم يثبت له القصاص في الجنايات واليهيان واليهيان في القصاصه
في المدعين ذكرهم كالفريق ولو واحد اخذ من القصاص والنساء والخنا واليهيان واليهيان في القصاصه
عدا كان القتل او خطا فان كان في الاثبات من لا حد له فيها اتهم الرجال القتل فقط والحق الجميع وان
كان الجميع لا حد له لم يثبت القصاص الا في اثباته فان كانا اشين فاكسر العقد غائب او غير مكلف او ناكل عن
اليمين فلهما صر مكلفا يحلف بنفسه ويحلف بغيره بيمينه من الدية ان كانت الدعوى خطا او سببه عهد
فاذا ادم الغائب وبلغ الصبي وعقل المجنون حلف ما عصبه واخذ من الدية بفسطه وان كانت عدا له
تثبت القصاصه حتى يحضر الغائب ويبلغ الصبي ويعقل المجنون لان الحق لا يثبت الا بالبينة الكاملة و
البينة هنا ايمان الا ويا وكلمهم ويحلف ايضا ان لا يكون المدعين بينة وتكليف قاتل لشخص الدعوى
وامكان القتل منه وصحة القتل وطلب الورثة واتفاقهم على القتل وعين القاتل وتقدم بعضه وليس
من شرط ان تكون الدعوى بقتل عدا فوجب القصاص فلو كان القاتل معصوم لا قصاص عليه كالمسلم
يقتل كافرا والمجرب يقتل عبدا سمعت القصاصه لكن ان كان على قاتل عدا محض لم يقتل الا على واحد معين
وكن ان كان خطا او سببه عهد ان قلنا تجري بينهما القصاصه **فصل** في القصاصه بينا في القصاصه
بايمان المدعين فيلفون حشيش عينا حاضرة حاكم انه قتلته ويثبت حقه قتلته فان لم يجزوا حلفا المدعي
عليه ولو اصره اربعة حشيش يمينيا وبري ويعتبر حضور المدعي عليه وقت اليمين كالبينة عليه وحضور المدعي
ايضا ويختص الايمان بالوارث المذكور دون غيره لم يقتل بين الرجال من ذوي الارحام والعرض
والعصبات على قدر اربابهم ان كانوا جماعة وان كان واحد محبنا وان كانوا احمشا حلف كل واحد محبنا
وان كانوا اكثر حلف منهم فحسن كل واحد محبنا وان كانوا اقل فان انقسمت من غير كسر مثل ان يحلف
المقتول ابني واخا وزوجا حلف كل واحد حلفا صريحا حشيش وعشر بين محبنا وان كان فيها كسر حلفا حشيش
كزوج وابن يحلف الزوج ثلاثة عشر محبنا والا بن محبنا ولا بنين وان كانوا اقل حلف كل واحد حشيش

بينة

عشر وان كانا فيهم من لا قسامة بحال كانا نسأ يسقط حكمه فابن وبنت يحلف الابن حلفين واخ واحد لا ب
وام واحد لا ب قسمة الابن بين الاخيرين على احد عشر على الاخ من الابن في ثنية وعلى الاخ
لام ثلاثة لم يحجب الكسر عليهم فاحلف الاخ من الابن سبعا وثلاثين والاخر اربع عشر **فصل**
وان مات المستحق اتفق ان وارثه ما عليه من الايمان على حسب موارثتهم وحجب الكسر فيما عداهم كل
ربح في حق ورثة القتل فان مات بعضهم قسم نصيبهم من الايمان بين ورثته فلو كان للقتيل ثلاثة
بنين قسمت ايمانهم بينهم على كل واحد ستة ايمان فان كان موته بعد شر وعدي الايمان فحلف بعضها
استنفاها ورثته ولا يستوفى على ايمان لان الحلف جرت مجرى اليمين الواحدة وان جرت في اثباتها لم
اخرى او تساعدا عنه الحاكم في اثباتها يتم وله بيتان لان الايمان لا يبطل بالتقيد بكون الحاكم ان عرل
في اثباتها غيرها عند انك في ثلاثين في مجلس واحد فكذا الوكيل الحاكم في اثباتها انظاره
فان نظره **فصل** واذا حلف الاولياء استحققت القود اذا كانت الدعي عن الايمان يمنع منه ما نزع و
صفة اليمين ان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم خائفة الاعين وما تحفي الصدور لقد قتل فلان
ابن فلان الفلاني ويكسر اليه فلانا ابني او اخي صنفه اباقتله صانعا كره غيره عهد او سببه عهد او خطا
سبب او بما يقتل عاكبا وحز ذلك فانه اقتصر على لفظه والله كفى ويكون باجر فان قال والله صنفه ما
او صنفه با اجزاء قال القاضيه بقدره او لم يبق لا لانه لم يحلف المعنى وباني اسم من اسماء الله او صنفه
من صفات ذاته حلف اجزاء اذا كان اطلاقه ينصرف الى الله ويقول المدعي عليه والله ما قتلتك ولا
سأركت في قتلهم ولا فعلت شيئا مات منه ولا كان سببا في موته ولا صعبا على موته فان لم يحلف المدعي
او كان نساء حلف المدعي عليه قسما عينا وبني فان لم يحلف المدعي عليه لم يرخصا بيمين المدعي عليه
فناه الامام من بيت المال فان تقدر لم يحجب علم المدعي عليه شيء وان رضوا بعينه فنكح لم يحجب وزا
الدية ولا مضاف ولو رد المدعي عليه اليمين على المدعي فليس للمدعي ان يحلف ويقضي صيته في راحة
بجمعه وطراف ما بيت المال **كتاب الحدود** وهي جميع حد وهو شرهما عقوبة
مقدرة لجميع من الوقوع في مثلهم وحجب اقامته ولو كان من يقيم شرهما لم يستعمل عليه في المعصية
او عونه ولا ذلك الا ما هو في النهي عن المنكر فجميع بين معصيتين ولا يحجب الحد الا على مكلف
مكلف علم بالتحريم فان زنا المحض في اقامته وافر في اقامته ان زنا في اقامته فعليه الحد فان اقر في
اقامته ولم ينفقه الى حال او سددت عليه البيعة بازنا ولم ينفقه الى اقامته فلا حد ولو استدل ذلك بغير
اقرارين بها وهي ناعية فلا حد على الشايم منها وان جهل جهل الزنا ومثله جهل جهل الزنا وعين المرأة مثل
ان يرف اليه غيره امرأته فيظن امرأته وقد فرغ اليه جارية فيظن انها جارية فيظن انها جارية فلا حد
عليه وباني في ابواب بعده ولا يجوز ان يقيم الحد والامام او نائبه لكن لو اقامه غيره لم يضمنه نصا
فيما حده الا للاف الا للسيد الموكلف العالم به وبشر وطه ولو فاسقا او امرأة فله اقامه الحد بالجلد
تقطعا لرقبه ولو مكاتب او موهونا او مستأجرا ولو انكح الزنا والشرب وحد القذف فله ان يعزله
في حق الله وحق نفسه ولا عليك القتل في الردة والقطع في السرقة بل ذلك للامام ولا عليك اقامته على
حق شرك ولا على من يضمن حرم ولا على اقامته الحد وجهه ولا على علمه رتبته عليه كاجلي ولا عليك
المكاتب ولا يضمنه كسيد حتى يثبت عنده اذنا او اقرار الرقيق الا واز الذي يثبت به الحد اذا علم شر وطه
او بينه يسمعا ان لا يحسن سماعها ويعرف بشر وطه العدم وان ثبت بعلمه فله اقامته للامام
ونائبه ويحرم اقامه الحد في المسجد فان اقيم فيه سقط العزف **فصل** ونقض بالجلد قايما
بسوط واحد يد فيجرح ولا خلق حجم بين القضيض والعصا ولا مضرب بعصا ولا غيرها وان كان السوط
منقوصا اجزاء وان راى الامام الجلد في حد الحر بالجر يد والقتال والايدى فلم ذلك ولا يجد الحد

ولا يبط ولا تشديد ولا يجر د بل يكون عليه غير كيا ب السبأ كالقضيض والقيضين وان كان عليه غير
اوجه محسوسا فترعت ولا يبال في ضربه بحيث يفتق الجلد ولا يبدى ابطه في رقع يد وسبق تقري
النضاب على اعنائه وجسده فلا يزال في موضع واحد لئلا يفتق الجلد فان فعلا اجزا او كيك منه في
مواضع اللحم كالليتين والفخذين ويقتل والراس والوجه والفرج والبطن من الرجل والمراة وهو وضع
القتل فيجب اجتنابها ونقض ب المرأة جالسة وتشد عليها كياها وتشد يداها فلا تشكف ويضرب
منها الظهر وما ربه ويعتبر له شبهة فكله يصير قربة فيضرب به الله وما وضع الله ذلك فان جلدك
للتسفي ايم ولا يبعد ولا يقترب المدالة في الحد وقال محمد بن عيسى وفيه نظر والجلد في الزنا تشد الجلد
بجلد القذف ثم الشرب ثم النضاب وكل موضع وجب فيه الضرب من حد او تقدر بفسطاطه انما ليم
وجسده بعد الحد واذا ب كلام ولا يجر حد الزنا لمرضاها كان او جلد لانه يجب على الفور ويقام في
الحز والبرد فان كان مريضاً او نضابا لم يجر او في سدة حرا او بر دوا كان الحد جلد اقيم عليه بسوط يومين
معه الثلث فان كان لا يطيق الضرب وخشي عليه من السوط اقيم باطراف الكيا والقضيض الصغير
وشراخ الفخذ فان خيف عليه ضرب بجارية شراخه جرحه او في عكول ضربه واحدة او جرحين شراخا
جرحه او في عكول ضربه بين ولا يقيم الحد رجما كان او غيره على جلد ولو فني زنا حتى ينفق فان كان
رجلهم ترحم حتى تستقيه اللبايم ان كان له من يرضعه او تكفل احد برضاعه رجعت ولا تركت حتى تقطعه
وان لم يظهر حمل لم تفر لاحتمال ان تكون حملت من الزنا وان ادعت الحمل قبل فقهها او كان جلد افاذا
ارضفته وانقطع الفقا س وكان قد تفرق من يرضعها اقيم عليها الحد وان كانت في تناسخ او ضعيفة تجازي
تلفها لم يقيم عليها حتى تظهر وتوفي وهذا الذي تقتضيه السنة الصحيحة وقال ابو بكر بن ابي
الحد في الحال بسوط يومين مع الثلث فان خيف عليها من السوط اقيم بالعتكول واطراف الكيا
وتقدم بعض ذلك في السبأ النصارى ويؤخر سكران حتى يصح الفل خالف وحده سقط ويؤخر قطع
خوف تلف وان مات في حد او قطع سرقة او تفرق او تاديب مقتاد وتقدم في الديات فلا ضمان عليه ان
لم يلزم انا ظير فان الزم ولم يفر ضمن وان زاد في الحد بسوطا او اكثر عهدا او خطا او في السوط او اعتد
في ضربه او بسوطا لا يحتمله ضربه بحد الدية كما اذا القى على سفينة هو وزوجه او فقرها فان كانت
الزيادة من الجلاص من غير امرها فلان على عاقلة وضار بزيادة فزاد جلاصا حرمها ضمة الاصر
والا تضارب وان تعذر العاد فقط او اخطا ودعي الضارب الجمل ضمة العاد تعد ذلك او اخطا
في العدد ونقلا الامام في الزيادة بسببه عهد تحمله العاقلة وان كان الحد رجلا لم يحفر له رجلا كان او امرأة
ثبتت بيمينه او اقراره بيمينه كيا ب المرأة عليها بيلاشككف والسنة ان يذرا الناصر لمرجوم
من كل جانب كالدائرة ان كان ثبت بيمينه لا باقرار يعني لاحتمال ان يهرب فيمترك وسين حصن وشهد
الزنا وبدا يقيم بالرجم وان كان ثبت باقراره الامام والحكم ان كان ثبت عنه لم يرمج الناس
ويجب حضور الامام او نائبه في كل حد وضاد في اقامة الحد فهو نائبه ويجب حضور طائفة
في الزنا ولو اوجدا مع من يقيم الحد وصلى رجوع الحد جردنا او سرقة او شرب قبل الحد عن اقراره
بان يذلل كذبت في اقراره او لم اقل ما اقرت به او رجعت عن اقراره ومعه قبل منه وسقط
عنه الحد وان رجعت في اثباته او هرب تذكره وجوبه وان قال ردوني الى ايم وجب ردك فان تم عليه
الحظ من الميم الرجوع بالدية لا الا برب ولا من طلب الرد الى ايم ولا في رجوع بيمينه من لم يترك

فصل واذا اجتمعت حد وداسه وفيه قتل مثل ان سرقت وزنا وهو محصن وشرب الخمر
وتلف في المحاربة استوفى في القتل وسقط سائرهما كذا ينبغي ان يقتل للمحارب لانه حق ادهو
يسقط الرجيم وان لم يكن فيها قتل فان كانت من جنس مثل ان زنا او سرقت او شرب صارا قتل اقامته

شكرا اودع الضرب امراته او امرته فاجابه غيرها فوطيها او وطى امرته المحرمه او المهره
او المهره او في عدة استبراء او في نكاح او ملك او ملكه مختلف في عدة نكاح مستعد وبلاولي
او بلا شهود ونكاح السكنا والتخليل ونكاح الاخت في عدة اخذها ابان وخاصه في عدة رابعه
باب نكاح المحرمه وعقد نكاحي ولو قبل الاجازة وشرا فاسد بعد قبضه ولو اعتقد بغيره فلا حد
وتقدم وطى بايع في عدة خبار يعقد بغيره وان جهل بغيره الزنا لم يحد له في عدة باسلام او شوه
بياديه بغيره او بغيره نكاح باطل اجاعا فلا حد ولا يستقط الخ بجهل العقوبة اذا علم المحرم لغيبه
صاعدا وان اكرهت المرأة على الزنا والمفصل به نكاحا قهرا او بغيره او بالمعنى من طعام او شراب اضطر
اليه ومخوف فلا حد وان اكره الرجل على الزنا فزنا حد وعنه لا واختاره المحدث وجمع وان اكره على ايلاج
ذكره باصبعه من غير ان يمسها او باسن المكلف المكرهه او ما صوره ذلك فلا حد وان وطى ميتة او
ملكه امه او اخته من الرضاع فوطيها عز وجل لم يحد وانما اشترى ذات حرة من النسب ممن يفتق
عليه ووطيها او وطى في نكاح جمع على بطلانه مع العلم كنكاح الزوجه والمعتقة ومطلقة ثلاثا
والخاصة وذوات المحرم من النسب او الرضاع او زنا محرم به مستانسه او نكح بنته من الزنا بها وحلم
جناحة على الله لم يبلغه الخلاف فيحمل اذن على معتقد بغيره او استاجر امرأة للزنا او لغيره فزنا بها او
بامر له عليها فضاصل او بصغيرة بوطا مكرها او بغيره او باصراة ثم تزوجها او باصراة ثم استأجرها
فعليه الحد وان امكن المكلفه من نفسها صحت اذ لا يحد بغيره او لا يحد بغيره او لا يحد بغيره او لا يحد بغيره
او ادخلت ذكرنا في فطيرها الحد **الرابع** يثبت الزنا ولا يثبت الا باحد امرين احدهما ان يذبحه اربع
مرات في مجلس او مجلسا وهو مكلف حقا ويصرح بذلك حقيقته الوطى ولا ينزع عن اقراره حتى يثبت
الحد فان اقر الزنا باصراة فلكل بته فعلية الحد دونها كما لو سكنت او لم تسكن لولا يصح اقراره الصبي
والمجنون ولا من زال عقله بنوم او اغما او سكر دواء وحيد الاخرى اذا اقرت اشارة وان اقر
بوطى امرأة واحدة فافتكرت المرأة الزوجه ولم تقرب بوطيها رباها ففلا حد عليه ولا
مهر لها وان اعترف بوطيها وان زنا بها مطلقا وعدة ففلا مهر ولا حد على واحد منهما الا ان يقر اربع
مرات وان ادعت انه اكرهها عليه او اشتبه عليه فعليه المهر ولو شهد اربعة على اقراره او رباها بالزنا
ثبت الزنا ولا يثبت بدون اربعة فان اكره او صدقهم دون اربع مرات فلا حد عليه ولا على الشهود ولو لوكت
البينة عليه وان ادعى نفسه اقرارا صاهم رجع عن اقراره لم يستقط عنه الحد **فصل في الاقرار**
ان شهد عليه ولو ذبحا اربعة رجال مسلمين عدول اقرارا وكانوا لا يعبون الزنا بزنا واحد يقولون
رايناها عيب ذلك او حقيقته او قدها في فزها كالحليل في المكحلة والركا في البير ويجوز للشهود
ان ينظر والى ذلك منها لا قاصه الشهادة عليها ولا يثبت ذكر مكانا ولا زمانا ولا مكانا ولا ذلك المكن
بها ان كانت الشكدة على رجل ولا ذكر الزاني ان كانت الشكدة على امرأة وبكفي اذا شهدوا انهم
روا ذكره في فزها والتمسبه فاكيد ويكسر طر ان يجي الاربعة في مجلس واحد سوا عجا واهنت قين
او صحتهم صدقهم او لا فان جاء بعضهم بعد ان اقام الخكم من مجلسه او شهد ثلاثة واستنق
الاربعة او لم يكلها فمهم قد فته وعليه الحد وان كانوا اقسا او عينا او بعضهم فعليه الحد
وان شهد اربعة مستورون ولم تثبت عدالتهم او صحت احدا لاربعة قبله وصفه الزنا فلا حد
عليهم فان شهد ثلثة رجال وامرأتان حد الجمع وان كان احدا لاربعة زوجه احد الثلاثة الزنا
الزوجه ان لا حد وان شهد اربعة فذا المستنقذ عليه محسوب او رقا احد والمقتضى وان شهد
عليها فتبين انها عذراء لم يحد اليها ولا الرجل ولا الشهود وبكفي شهادة امرأة واحدة بعد زنا
وان شهد اثنان ان زنا بها في بيت او بلاء او يوم ومكان ان زنا بها في بيت او بلاء او يوم اخر او شهد

اشان ان زنا باصراة بيضا واشان ان زنا باصراة سوداء فمهم قد فعلوا فمهم لم يشهدوا بواحد وعليهم
الحد وان شهد اثنان ان زنا في زواية بيت صغير عرفا واشان ان زنا بها في زواية اخرى واشان ان الله
في قبيص ابيض او عامر واشان في امر او نكاحه كملت شهادتهم وان كان كبير والابن او بنان متباينان فمهم
قد فته والمقتول في الزمان كالمقتول في المكان متى كان بينهما ما من متباين لا يمكن وجود الفعل الواحد
في جميعه كطريق النهر لم يكل شهادتهم فان كانا باصراة وان شهد الله قباها فمهم وعنه واخر اشان
مكره لم يكل وحدك هذا كذا وعنه لثقة المراءة وحد الاربعة لثقة الرجل وان شهد اربعة فجمع
او بعضهم قبل الحد الاربعة وان رجع احدهم بعد الحد وحده ان رجع حد القذف وعليه ربع مائة
بشره حشيم ربا في الرجوع عشا الشكدة واذ ائتمت الشكدة بان نافضه فمهم المستنقذ عليه لم يستقط
الحد وان شهد كذا لكان واعترف بغيره لم يكل البينة ولم يجب الحد فان كملت البينة بكمالات الشهود
او غابوا اجاز الحكم بها واقاصه الحد حران شهدوا بواحد او اقر به وجب الحد ويقتض الشكدة بالحد
من غير مدع وان شهد اربعة ان زنا باصراة وشهد اربعة اخرين على الشهود انهم هم الزناة بها
لم يحد المستنقذ عليه ويجوز الاقولون للثقة والكل زنا من مسلم او ذمي وجب الحد لا يقبل فيه الا
اربعة شهود ويؤيد خليفه اللواط ووطى المراءة في دبرها وان اوجب القذف بركبتي البسمة والامه
المشركه والمزوجه قبل فيه رجلا كالمشهود بالمباشرة دون الفرج ومخوها وان حملت امرأة لا زوج
لها ولا سيد لم يحد بغيره ذلك وسئل السجيا فان ادعت انها اكرهت او بوطي بشبهة او لم تقدر في
بان نال الحد ويستحق الا حرام او اليكم الذي يثبت عنه الحد بالاقرار القذف لثقة المقتضى الرجوع اذا
لم يوالد خوف اذ المريم ولا باس ان يعرض له بعض الخاضعين بالرجوع او بان لا يقر ويكره لمن علم
بجانه ان يحكم على الاقرار **باب القذف** وهو ان يرمي بزا او لواط او شكدة به
عليه ولم يكل البينة وهو كسيرة من قذف في ولواخرى باصراة صغيرة ولو في غير دار الاسلام
وهو مكلف حقا ويحصى ولو ذوات محرم او عجبها او حضا او صريفا مدنا او قفا او قرا احد
كما بينا جلدة وقن ولو عوق قبل حدة اربعين ومعتق بعضه بحسبه سعى ابويه وان علو فلا حد
بقذف ولد وان نزل كقذف ولا يقر وان لم فان مقتضى امر ابويه وهي اجنبية منه فمهم قبل استيفائه
لم يكن لابنه المطالبة فان كان له ابن اخر من غيرة كان له استيفاءه كله اذا هانت بعد المطالبة
ويجوز الابن بقذف كل واحد من ابويه وامهاته وان علو ويحد بقذف على وجه الفرج ويكسر طر لاقاصه
الحد المطالبة المقتضى وحاصلة الطلب الى اقاصته بان لا يعفو ولا ياتي القاذف بيمينه بما قد فته به
ان لا يصدقه المقتضى وان لا يلاعن القاذف ان كان زوجه وهو حق لادعي ولا يستخلف فيه ولا يقبل
رجوعه عنه ويستقط بعض المقتضى ولو بعد المطالبة لا يحسن بعضه وان قال انني قد فته عز
القاذف فقط وليس للمقتضى الاستيفاء الحد بنفسه وقد في غير المحصن كسرك وذمي ولو كان
القاذف سيده ومسلم لم دون عشرين سنين وسلم لها دون تسع ومز ليس بعفيف يوجب القذف فقط
وقد طلب بغير القذف اذا قذف له لا السيد والمحصن كذا هو المحرم المسلم القاذف الذي يباح مع مثله العفيف
عنا اننا طاهر او زنا بها من زنا وملا عنه وولد لها ولد زنا كغيرهما ويجوز قذفهما وصنعت زنا
منهما او من غيرهما ببينة او شهد به شاهدا او اقر به ولو دون اربع مرات او حد لثقة واحد
عليه قاذفه ويحذر ولو قال لثقة زنا في شركه او كان عجبيا كزوج بذا صرح بعد ان اسلم بان اني
فلا حد عليه اذا اقره بذلك ولا يكره ولا يكره في المقتضى في البلوغ بل يكون مثله بطلا كان عشرة وابنة
تسع ولا يقيم عليه الحد حتى يبلغ المقتضى في بطلان به بعد بلوغه وليس لوليها المطالبة عنه وكذا لو حن
القذف او اعني عليه قبل الطلب وان كان بعد اقيم كالمزوجه في استيفائه العفص لم يحد او اعني عليه

لثقة تعالى الله بغير من المحصنات القاذفات
لثقة في الدنيا والآخرة عليهم عذاب عظيم
وتولى عليه اسلام اجنبيا البيع المحرمات
قالوا وما هي يا رسول الله قال النساء
بأهله والسر وتبدل النفس التي هم اليها
يا محمد وكنى الربا والمهر مال التيمم والتيمم يوم
الزحف وقذف المحصنات القاذفات المحرمات
صنعت عليه بغيره بغيره

وان قد في غايها اعتبر قد و منه و طلبة الا ان يكتب انه طالب في عيشته فحين وان كان القاذ في حياها او صبر سى
 او ناسيا او صغيرا فلا يجد عليه بخلاف السكران وان قال لمرءة مسلمة زنيته وانت حبيبة و منصرف
 عن شبع لم يجد و يفرز و كذا ان قد في صغير المدون و من عشر سنين وان عسرة سبيع فاكس من عمرها او عسرة
 فاكس من عمره حد وان قال القاذ في المدون و في كفت انت صغير احين قد نكحت قال بل كبير فالقول قول
 القاذ في وان احكم كل منهما بينة به عارة و كانتا صلتا فكل واحد منهما اوصافه و من صغير و من كفت
 قاذ فان يوجب ان المقرب و الحد وان بيننا تاريخا و احدا فكل واحد منهما اوصافه و من صغير و من كفت
 و هو كبير و من كفت و سقطا و كذا ان كان تاريخ بينة المدون و من قبل تاريخ بينة القاذ في وان قال
 لمرءة مسلمة زنيته وانت حبيبة او اوصافه لم تكن كذا حد وان لم يكتب و ان كان حد ايضا و كذا الوعد في
 و هو كذا النسب و ادعى رقبته و فكرته و ان كانت كذا حد لم يجد فان قالته اردت قد في في الحال فاكسها
 لم يجد ولو قال زنيته وانت صر كذا حد اردت قد في بالزنا و الشكر صاعا فقال بل اردت قد فاكس
 بالزنا ان كنت صر كذا حد لم يجد و من بينة و هكذا ان قال زنيته وانت عبيد و ان قال لها يان اسيرك
 زناها في حال كذا لم يجد و لو قد في هذا اقرت زنا مرة فلا لعان و يفرز و من قد في محصنا فزال
 احصا نه قبل اقامة الحد لم يسقط الحد عن القاذ في وان وجب الحد على ذي او صر كذا حد في حال كذا
 لم يجد و لو قد في حد و القاذ في حرم الا في مو صغير احدهما ان يبي امراته في
 في طهر لم يصح فيه فيعتل لها لم تله ما يمكن ان من الزنا في فيجب عليه قد في و في ولدها و في المحرر
 و غيره و كذا لو وطئها في طهر زنت فيه و من ولد من الزنا في و في الترعين نفيه حرم مع الترد و ان كان في
 ان يراها في و لم تله ما يمكن ان من نفيه او يستغفر زناها في اناس او احب به كذا او راي رجلا يفرز
 بالجنود و يفرز اليها في في الترعين خلوه فياخذ قد في و لا يجب و في اولا من قد في و ان انت
 بولد في لوف لوفها و يفرز رجلا غير و الذي لم يجد نفيه بكذا هالم تكن قرينه و ان كان يفرز عنها
 لم يجد له نفيه و لا يجوز قد في بغير من لا يفرز بغيره و لا يفرز بغيره رجلا من عند هاهنا غير
 ان يصيب زناها مع قرينه **فصل** و صرح القاذ في حال كذا حد في عذبة حتى يان يا عا
 زنا فرك يا لوطي يا مصحف يا منيوك قد زنيته قد زنيته او انت ان اناس فصح انشا او كسرهما
 للذكر و الا نفي في قد لم زنيته او انت ان من فلا نه يجد للمني حبل و ليس بقاذ في لفلان و قال لرجل
 يا زانية او يا بنته زانية او لامرأة يا زنا او يا شخص زانيا او قد فيهما انهما و طيت في دبرها او قد في
 رجلا بوطي امرأة في دبرها او قال لها يا منيوك ان لم يفسره بفعل زوجه او سيد اخر كان القاذ
 بعد حر بيتا و فسره بفعل كسبه قبل القاذ و لا يقبل قوله بما يحيله و يجد فان قال اردت زنا العين
 او عاها ليد او بوطي انك صر قد لوط او تعمل عمل قوم لوط غير اني ان الذكر و نحوه لم يقبل و كذا
 يجب الحد بفعله لا يجب الحد على القاذ في به كوطي البهيمة و المباشرة دون الفرج و لو وطئ بالبهيمة و قد في
 المداءة بالمساحة او بالوطي مكرهة و القاذ في بالنفس و النظر و قوله لم يست مانيك اولست بولد فلان
 قد في المداءة لان يكون صنف بلعان لم يستحقه ابو و لم يفسره زنا امه و كذا ان نكاحا عن قبيلة او قال يا ابن
 الزانية و ان نكاحا عن امه او قال ان لم تفعل كذا اقلست باب فلان و من روي في قتله من هاهنا فها
 الزانية و لم يعلم الراسي او اختلفا في شئ فقال احدهما الكاذب هو ابن الزانية و لم يعرف الراسي
 فلا حد وان كان يعرف الراسي قاذ في و ان قال لولده لست بولد في فهو كذا في قد في امه يقبل نفيه
 بما يحمله و زنا في الجبل موصوف اصحح و لو سمع يعرف العربي كذا لولم يقبل في الجبل او كذا لكانا في
 و ان قال لرجل زنيته بفلان او قال لها في بكذا فلا ان او يا ابن الزانية كان قاذ في قاذ فاكسها بكذا
 و ان قال يا نكاح امه و هي حبة فكلية حدان فصلا و يان اني ابن الزاني كن كذا ان كان ابوه حيا و ان اقرانه

زنا بامراءه فهو قاذ في قاذ و لو لم يلد منه حد الزنا باقراره **فصل** و كذا في و القدر يض
 يجوزت يد اكر او رجلك او يدك او رجلك او يدك و نحو قوله لامرأة رجل قد فضحه و عطيت او
 نكست راسه جعلت له قرضا علفت عليه اولاد من غيرة او نكست فراسه او يقبل من بني صميد باحمال
 ان الحلال ما يفرز كذا الناس بالزنا او يا نكاحا يا تحب يا ضيعة او يقبل من بني صميد باحمال
 او يقبل من احد من بني صميد او ما افرز ان او ما افرز من بني صميد او ما افرز من بني صميد او ما افرز من بني صميد
 يسمع رجلا يفرز في رجلا فيقول صدقت او صدقت ضيعة قلت او اخبرني او اسرني فلان انك فلان
 انك زنيته و كذا به فلان او قال يا ولد الزنا قال في الرعية او قال لفلان اجد كذا عند راعي الكافي يا
 ولد الزنا قاذ في لاهه فله كذا ان فسر بالزنا فقل في وان فسر بها يحمله غير القاذ في قبل مع
 بينة و عذر فان نكح لم يجد و عذر ايضا و ان كان نوى الزنا بالكنانة لزم منه الحد و يفرز منه الحد
 نيته و عذر رقبته لم ياكس في صناعه ياكس رقبته يا عور يا قطع يا اعس يا صعد يا ابن الزنا الاعس
 يا غام يا حر و ياكس رقبته يا صراني يا غاسق يا فاجر يا حمار يا نيس يا راضي يا ضيعة البطر او الفرج
 يا عذبة الله يا جارب يا شارب الخمر يا كذاب او يا كاذب يا كاذب يا كاذب يا كاذب يا كاذب يا كاذب
 زنت عبيتك يا قذبان يا قذبان يا قذبان يا قذبان يا قذبان يا قذبان يا قذبان يا قذبان يا قذبان
 سوس و نحو ذلك **فصل** و ان قد في اهل بلد او جماعة لا يتصور الزنا من جميعهم عادة
 لم يجد و عذر كسبه بغيره و لو لم يطلعه احد منهم و ان قال لامرأة يا زانية فقلت بك زنيته لم يكن
 قاذ في و سقط عنه الحد بفسادها و لا يجب عليها حد القاذ في لانه يمكن الزنا منها به من غير
 ان يكون زانيا بان يكون قد وطئها بشبهة و لا يجب عليها حد الزنا لانه لم يفرز رقبته و من قد في
 له هو رقبته حي حي رقبته او لا ما كان او غيرهما لم يكن له ان يطالب في حياته بموجب قد في فان
 مات و قد طالب صار للوارث بفسادها كما ان للورث بفسادها اعتبارا باحصائه فان عفى القاذ في او لم
 يطالب او مات قبل الطلب لم يورث فلا حد و ان قد في صبي محصن او لا و لو صبي غير ادهات الوارث
 حد قاذ في بطلب و ارث محصن خاصة و ان كان للوارث غير محصن فلا حد و ثبت حق قد في الميت
 و القاذ في المورث جميع الورثة حتى الن و جين و ان عفى بعضهم حد الباقي كاصلا و من قد في النبي
 صلى الله عليه وسلم او امه كذا و قتل و لو تاب نكح او كان كافرا فامتنع ما قاسم لان سبه القاذ في لم
 اسلم و تقدم اخر باب احكام الذمه و كذا الام كذا في غير نبيته قاله ابن عبد و من في تكملة و لعله
 مراد غيره و ان قد في جماعة يتصور منهم الزنا عادة بكملة واحدة و قد في واحد اذا اذله او
 لو فترقت او واحد منهم عفي لم يطلب ثم لاحد بعده و ان اسقطه احد منهم فغيره المطالبة و استيناف
 و يسقط حق العاق و ان كان بكملة حد لكل واحد حد و من حد القاذ في لم اعاده او بعد لعانه
 لم يعد عليه الحد و يفرز و لا لعان و ان قد في بكذا اخر مع طول الزمان و الا فلا و ان قد في رجلا
 مرات بزنا او زنيات و لم يجد فحد واحد **فصل** و يجب التوبة من الشهرة القاذ في و الغيبة و
 غيرهما و لا يشترط لصحة التوبة ذلك اعلامه و لا ان ياعلاه اذ قال عفي عليه و زيادة ابنه و
 قال قاضي و شيخه القادر يحرم اعلامه و قيل ان علم به المخطوم و لا دعاه و استغفر له
 يعلم و ذكره كذا عن كذا العلى و قال وعلى الصحيح من الروايتين و لا يجب الاعتراف و لو سأل
 فغيره و لو وقع استغفاره لا يفرز مطلقا لصحة توبته و مع عدم التوبة و الا حسان فغيره كذا
 و يمينه عفى و قال و اختيار اصحابنا لا يعلم بل يدعوا له في مقابلة مظنة و قال و من هذا الباب
 قول النبي صلى الله عليه وسلم اعيا مسلم بكملة او سببته فاجلده كذا صلاة و زكاة و قد في توبته بها اليك
 يوم القيمة و قال ايضا زناه بزوجته غيرة كذا كالفقيه و لو اعلم بها ففك و لم يبينه ففك ففك ففك ففك

هو الذي رضي ان
 يخذ الرجل على
 شايه شره

وقوله الله عليكم أكبر كماله عا عليه ومن دعى عليه ثلثا فلان يدعى عا على ظالمه بمثل ما دعى به حتى أخذ كماله
 ولعلك الله أو يكتفم بغيره في يد حتى يأكل يا حشر بغير ظلمه ان يقول له مثل ذلك أو يفتريه وحققت كلمة
 في موضع آخر انه لا يفتري من لعنه كل تقدم واذا كان ذنب ظالم انفسا دين المظالم لم يكن له ان يفتد دينه
 كلف له ان يدعى عا عليه بما يفتد به دينه مثل ما فعل وكذا الفاعل على الكذب لم يكن له ان يفتري عليه الكذب
 لكن له ان يدعى عا الله عليه بمن يفتري عليه الكذب نظير ما فتره وان كان هذا الاقل اصح مما لا والله اذا عاقبه
 بمن يذبح به مثل ذكرك لم يفتق منه ولا ظلم فيه وقال واذا كان له ان يستعين بخلاف من وكيل ووال وغيره
 فاستعانة به لفته اولى بالحق ان استغنى وقال احد الدعاء فقال من دعا فاما صبر **فصل** في القواعد
 التي تقصد النساء والرجال اتم ما يجب عليها الضرب البليغ ويذهب شرف ذكرك بحيث يستفيض في النساء
 والرجال واذا ركبت دابة وضعت عليها ثيابا ونودي عليها هذا امراء من يفعل كذا او كذا مكان من اعظم
 المصالح قاله شيخنا وقال لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصر صرعا اما بجسدها وبثقلها عن البحر ان او غير
 ذكرك وقال سكتى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه محرم الله ومنع عمر ابن الخطاب الضرب
 ان سيكن بين الكاهن والمثاهل ان سيكن بين الغراب والنقار باخاف الفتنة به من المدينة وامر النبي
 صلى الله عليه وسلم بنبي الخنثيين من البيوت وقال يعز من عيسك الحية ويدخل النار ويحرقه وكان ابن سينا
 صلما بانه صلما في اوانه مسلما في مع حسن اسلامه وكذا امر قال لذهبي يا جاح او سمي من الزنا القور
 والنساء هكذا جاحا الا ان يسمى ذكرك جاحا يندج الكفار والصائكين واذا ظهر كذب المدعي في دعواه بما يرد في
 به المدعي عليه عزرك به واذا **باب** **القطع في السرقة** وبني اشد حال محرمة لغيره واخرجه
 من حرز ماله بشرة له فيه على وجه الاختصاص فلا قطع على منتهب ولا محض لسرقة الا خلاص نوع من الحفظ و
 النهب ولا على غاصب ولا على خاين في دية او عارية او غيرها ولا جاحد ودية ولا غيرها من الامانات
 الا العارية فيقطع بحجدها وبسرقة سلم وشاب واجار ولبن وسكاية وسرجين طاهر وتلج وصيد وفاكهة وطليخ
 وذهب وقضبة ومضاع وخشب ونزرة وجص وزرنيخ وخنجر وخنجر وقلوب وزجاج وبيتر طافي قطع سارق ان
 يكون مختلفا حتى راوا ان يكون المسروق مالا محرما ماله به وبخرجه من ماله او نأيه ولو حل غلته وقفا
 وليس من مستحقه وتقطع الطرار وهو الذي يسرق ناضا من جيب انسان او كره او صفته وسواء بط
 ما اخذ منه المسروق او قطع الصحن فاخذه او ادخل يده في جيب فاخذه ما فيه او بعد سقوطه ويقطع
 سرقة العبد الصغير الذي لا عيال له ان كان كبير لم يقطع سارقه الا ان يكون نائما او مجنونا او اعرجيا لا يميز بين
 سيده وغيره في الطاعة لا بسرقة صاحب راحم ولد ويقطع سرقة مال المكاتب الا ان يكون السارق
 سيده ولا يقطع حران كان صغيرا او لا بما عليه من حلي من ثياب ولا بسرقة مصحف ولا بما عليه من حلي
 زائد ولا يكتب بدع وقصا وبلا لاله فهو كطعن نوص ما ورتبته وان بلغت قيمته منفصلا ناضا
 ولا بما عليه من حلي ولا يجرم كسر خنزير وصيته سواء سرقت من مسلم او كاف ولا بسرقة صليب او صم من
 ذهب او فضة ولا يائنه فيها خر او ماء ولا بسرقة ماء وسرجين نجس ويقطع بسرقة اناة عند تلج قيمته
 منكر ناضا وبسرقة دراهم او دنانير فيها ثيابا يركب العلوم الشرعية وعين موقوفه على صعيد
 وانا صعيد محل الحرم ومنعه فيه كسكين متعددة لنجس الخنازير وسيف معد لتعلق طريق وان سرق حذيلة
 قيمته دون نصاب في طرفه دينا رصدا ويعلم به قطع **فصل** في السرقة والافلا **فصل** في السرقة
 ناضا بوقوع ثلاثة دراهم او ربع دينار اي مقال او عرضا قيمته كاحد ما وتغير قيمته حال اخرجه من الحرز
 فان كان في النقد غش لم يجب القطع حتى يبلغ ما فيه من النقد الخالص ناضا وسواء كان النقد مصرى او اوثق
 او حليا او مكر او يقيم احد في النقد الى الآخر بالاخر آفي تكليل النصاب وان سرق عرضا قيمته ناضا او ملكه
 يسع الوهبة او غيرها بعد اخرجه من الحرز ولو قبل رفعه الى الخيكم بعد اخرجه قبل الحكم او بعد قطع وان ملكه

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{8}$
 3. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{16}$
 4. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{8} = \frac{1}{16}$
 5. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{8} = \frac{1}{32}$
 6. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{16} = \frac{1}{32}$
 7. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{16} = \frac{1}{64}$
 8. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{32} = \frac{1}{64}$
 9. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{32} = \frac{1}{128}$
 10. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{64} = \frac{1}{128}$
 11. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{128} = \frac{1}{256}$
 12. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{256} = \frac{1}{256}$
 13. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{256} = \frac{1}{512}$
 14. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{512} = \frac{1}{512}$
 15. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{512} = \frac{1}{1024}$
 16. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{1024} = \frac{1}{1024}$
 17. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{1024} = \frac{1}{2048}$
 18. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2048} = \frac{1}{2048}$
 19. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{2048} = \frac{1}{4096}$
 20. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4096} = \frac{1}{4096}$
 21. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4096} = \frac{1}{8192}$
 22. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{8192} = \frac{1}{8192}$
 23. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{8192} = \frac{1}{16384}$
 24. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{16384} = \frac{1}{16384}$
 25. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{16384} = \frac{1}{32768}$
 26. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{32768} = \frac{1}{32768}$
 27. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{32768} = \frac{1}{65536}$
 28. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{65536} = \frac{1}{65536}$
 29. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{65536} = \frac{1}{131072}$
 30. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{131072} = \frac{1}{131072}$
 31. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{131072} = \frac{1}{262144}$
 32. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{262144} = \frac{1}{262144}$
 33. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{262144} = \frac{1}{524288}$
 34. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{524288} = \frac{1}{524288}$
 35. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{524288} = \frac{1}{1048576}$
 36. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{1048576} = \frac{1}{1048576}$
 37. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{1048576} = \frac{1}{2097152}$
 38. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2097152} = \frac{1}{2097152}$
 39. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{2097152} = \frac{1}{4194304}$
 40. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4194304} = \frac{1}{4194304}$
 41. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4194304} = \frac{1}{8388608}$
 42. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{8388608} = \frac{1}{8388608}$
 43. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{8388608} = \frac{1}{16777216}$
 44. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{16777216} = \frac{1}{16777216}$
 45. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{16777216} = \frac{1}{33554432}$
 46. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{33554432} = \frac{1}{33554432}$
 47. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{33554432} = \frac{1}{67108864}$
 48. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{67108864} = \frac{1}{67108864}$
 49. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{67108864} = \frac{1}{134217728}$
 50. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{134217728} = \frac{1}{134217728}$
 51. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{134217728} = \frac{1}{268435456}$
 52. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{268435456} = \frac{1}{268435456}$
 53. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{268435456} = \frac{1}{536870912}$
 54. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{536870912} = \frac{1}{536870912}$
 55. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{536870912} = \frac{1}{1073741824}$
 56. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{1073741824} = \frac{1}{1073741824}$
 57. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{1073741824} = \frac{1}{2147483648}$
 58. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2147483648} = \frac{1}{2147483648}$
 59. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{2147483648} = \frac{1}{4294967296}$
 60. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4294967296} = \frac{1}{4294967296}$
 61. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4294967296} = \frac{1}{8589934592}$
 62. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{8589934592} = \frac{1}{8589934592}$
 63. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{8589934592} = \frac{1}{17179869184}$
 64. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{17179869184} = \frac{1}{17179869184}$
 65. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{17179869184} = \frac{1}{34359738368}$
 66. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{34359738368} = \frac{1}{34359738368}$
 67. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{34359738368} = \frac{1}{68719476736}$
 68. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{68719476736} = \frac{1}{68719476736}$
 69. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{68719476736} = \frac{1}{137438953472}$
 70. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{137438953472} = \frac{1}{137438953472}$
 71. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{137438953472} = \frac{1}{274877906944}$
 72. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{274877906944} = \frac{1}{274877906944}$
 73. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{274877906944} = \frac{1}{549755813888}$
 74. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{549755813888} = \frac{1}{549755813888}$
 75. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{549755813888} = \frac{1}{1099511627776}$
 76. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{1099511627776} = \frac{1}{1099511627776}$
 77. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{1099511627776} = \frac{1}{2199023255552}$
 78. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2199023255552} = \frac{1}{2199023255552}$
 79. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{2199023255552} = \frac{1}{4398046511104}$
 80. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4398046511104} = \frac{1}{4398046511104}$
 81. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4398046511104} = \frac{1}{8796093022208}$
 82. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{8796093022208} = \frac{1}{8796093022208}$
 83. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{8796093022208} = \frac{1}{17592186044416}$
 84. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{17592186044416} = \frac{1}{175921$

[illegible]

حطب وحطب وقص الخصار
لو كان في فندق معلق عليه
وحرر صح صح

فان تخرج عن القوب زال الحرز وان كان القوب او غيره من المتاع بين يديه كيد البزازين وقاس الباعه
وجز الخبز حيث يكاد يمشط اليه فهو حرز وان نام او كان غائبا عن موضع مكانه فليس بحرز
وان جعل المتاع في القارب وحكم عليه اي يمسكها بحيط وحده ومعهما حائط يشاهد هاهنا فحرز والاول
وحرز سفل في شط بربط وحرز قلا وطبيع وقد وره وحرف وراي الشرايح وهي مراكب او
خشب اخر كان في السوق حارس وحرز حراس القير وفي المرمى بالراعي ونظره اليها اذا كان يراها في
القارب ومالك عند منقذ خرج عن الحرز وحرز حوله اهل سايره بشطرها مع قايدها بحيط
كثير الاغصان اليها ويراعيها او زمام الاول منها بيده والى قطار كلب فيها وراه كفايد او يسيروا
يراهن سواها كانت معطرة او لا وان كانت باركة فان كان معها حائط ولونا يما وهو معتدله فهي
محروزة وان لم تكن معتدلة وكان الحائط ظرا اليها بحيث يراها فهي محروزة وان كان نائما او مشغولا عنها
فلا فان سرق من اجال الحائط السارية المحروزة متاعا قيمته بضابا وسرق الحائط قطع وان سرق الحائط بما عليه
وصاحبه نائم عليه لم يقطع وان لم يكن صاحبه عليه هذا التفصيل في الابل التي في الصحرا فما التي
في البيوت والمكان المحصن على الوجه الذي ذكرناه في الباب مني محروزة وحكم ساير المراكب كالابل وحرز
كباب في حاتم او في اعدال وعزل في سوق او خان وصاحبه في شراي الدخول اليها في حائط كنعونه على
المتاع وان فرط حائطه نائم او انشغل فلا يقطع ويضمن الحائط ولو لم يستحفظه وان استحفظ رجل آخر
متاعه في حائطه سرق فان كان حائطه في حقله فعليه الغرم ان كان التمام حفظه واجابه الى ماله وان لم
يجبه كمن سكت لم يلزمه غرم ولا قطع على السارق في الموصفين وان حفظ المتاع بنظره اليه وحرزه منه
فسرق فلا غرم عليه وعلى السارق القطع وحرز كنعن مشر وعنه في حائطه من العنبر ان كان
القبز مطمو صا ح الذي حرز به الدابة وهو مكث له ولو عدم الحية وثبت منه دية والافير ميراث
فمن يشك القير واخذ الكنعن قطع والحصم فيه الورثة بقدر حصة الحية في المطالبه فان عدلوا فانيب
الا مام فلو كنعن اجنبي فكذلك فان اخرج من اللحد ووضع في القبر من غير ان يخرج منه فلا قطع فان
كنه رجل في كنعن ثلاث فانيب او اربعة في اكثر من خمس فسرق الزايد عنه ذلك او تركه في تابوت
فسرق التابوت او تركه معه طيب مجموع او ذهب او فضة او جوهر لم يقطع باخذ شيء من ذلك لانه
ليس بمشروع وحرز جدار الدار كونه مني فيها اذا كان في القربان او كانت في الصحراء وفيها حائط فان
اخذ من اجزاء الجدار وخشبه ما يبلغ نصفه وجب قطعه لانه هدم الحائط ولم يخلقه والله كانت
الدار في الصحراء لا حائط لها فلا قطع على من احدث من جدارها شيئا وحرز الباب تركيبه في موضع
مغلقة كان او مفتوحا وعلى سارقه القطع ان كانت الدار محروزة في ذكرنا واما ابواب الخرايا
في الدار فان كان باب الدار مغلقة فهي محروزة مغلقة كانت او مفتوحة وان كان مفتوحا لم تكن
محروزة الا ان تكون مغلقة او يكون في الدار حائط وحلقه ابواب ان كانت مسجورة فهي محروزة فان
سرق باب مسجور منه باب الكعبة المنصوب او سرق من سقفه او جداره او نارية شيئا قطع لا
يسرقه سائر الكعبة ولو كانت مغلقة عليها ولا يسرقه قناديل مسجورة وحصره ونحوها ان كان السارق
مسلم ولا يقطع ومن سرق من غير حجر او حمار نخل فهدا لك قبل اذ قال الحرز كاذبة من روس نخل
وسمي من بيتان لم يقطع ولو كان عليه حائط وحائط ويضمن عودله ميتة وسرق منه بضابا بعد
ابوابه الحرز حائطه وسرق من سيرة في دار مسجورة قطع وكذا الحائض سرق من المرمى من غير
ان تكون مسجورة فممن بيتان يمينها ولا قطع كثر وكث وما عدا هذا يضمن بقية مرة واحدة او يملك
ان كان صلبا ولا قطع في عام هجرة غلا نفا اذا لم يجد ما يشتر به او ما يشتر به واذ اسرق الصنف
من مال مضمين من الموضع الذي انزل فيه او موضع لم يحرزه عنه لم يقطع وان سرق من موضع حرز

عندنا نكاه منعه قراه فسرق بقدره لم يقطع وان لم يقطع وان لم يقطع وان لم يقطع وان لم يقطع
والوديعه والعارية او المال الذي وكل فيه فسرقة اجنبي فلعنه القطع وان عصب عنها وسرقها
واحرزها فسرقتها سارق او عصب بيتا فاحرز فيه ماله فسرقة منه اجنبي لم يقطع **فصل**
ويشترط انتفاء الشبهة فلا يقطع بسرقة مال ولد وان سفل او سوا في ذكك الاب والام والابن
مال اقا ربهم كالخوة والاخوات وما عداهم ولا يقطع العبد بسرقة مال سيده وام الولد والمذنب والمكاتب
كالقن ولا يقطع المكاتب بسرقة ماله ولا يقطع الانسان بسرقة ماله لا يقطع عبده بسرقة ماله كما
بابه واولاده وغيرهم ولا مسلم بسرقة من بيت المال ولو عبدا ان كان سيده مسلم ولا بسرقة من مال
فيه شرك او لاحد من لا يقطع بالسرقة منه ولا بسرقة من غنيمته له فيها حق اولاده او اولاده او
لسيده وان لم يكن من الغنيمتين ولا من احد من ذكرنا فسرق منها قبل اذ اخرج الخمس لم يقطع وان اخرج
الخمس فسرق من اربعة الا خافس قطع وان سرق من الخمس لم يقطع فان قسم الخمس خمسة اقتسام فسرق
من قسم السد وسرقة لم يقطع وان سرق من غيره قطع الا ان يكون من اهل ذلك الخمس ولا يقطع احد الا من
يسرق منه من مال الاخر ولو من حرز عنه ولا يقطع المسلم بسرقة من مال الذي في المستامن ولا يقطع
سرقة ماله كقود وحدق في وضمان متلف وان زنا المستامن بغير مسلمة لم يقطع عليه الحد كما هو
تقدم في باب حد الزنا ولا يقطع المذنب الا اسرق فان قال السارق الذي اخذته هلك كان عندا ودية
او رهنا او ابتعته منه او وهبه في اواذني في اخذته او في الدخول الى حرزه او عصبه مني او
من ابني او بعضه في فالحقول حول المسروق منه مع يمينه فان حلف سقطت دعوى السارق ولا يقطع
عليه ولو كان معوقا بالسرقة لان صدقته محتمل وان نكل قضى عليه **فصل** واذ اسرق السارق
من مال السارق السارق والمفصوب منه مال الغاصب من الحرز الذي فيه الغنم المضمومة او السرقة
ولو متعمدة او اخذ عين ماله فقط او مضمون بضاب من المال المتدعي لم يقطع وان سرق منه بضابا من
غير الحرز الذي فيه ماله او سرق من مال من لم يملكه دينه او ما يذ لان غير محتملين من ادائه او قد المالك
على اخذ ماله فسرقة وسرق من مال المتدعي او الغنم فعليه القطع وان عجز عن استيفائه او ارش
جناية فسرق قد رد دينه او حقه فلا قطع وان سرق اكثر من دينه فمكافئ مضمون منه اذا سرق اكثر من
دينه على ما مضى ومن قطع بسرقة غير فدا فسرقه قطع سواء سرق من الذي سرق منه او غيره
من سرق له مرات قبل القطع اجزاء حد واحد او جميع ولو سرق المال المسروق او المضمون اجنبي
لم يقطع ومن اجرد اركه او اركه لم يقطع منها مال المتصير او المشاجر قطع **فصل**
ويشترط ثبوت السرقة اما بشهادة عدلين او بصفت السرقة والحرز وجنس النصاب وقدرة واذا وجد
القطع بشرا دتم لم يسقط بغير ثبوتها ولا صحتها ولا شتم البينة قبل الدعوى وان اختلف الشاهدان
فشهد احدهما انه سرق يوم الخميس او هذا البيت او سرق ثوب او ثوبا ايضا او هو وباشهد
الاخر انه سرق يوم الجمعة او من البيت الاخر او ثوبا او ثوبا اسودا او صريحا لم يقطع الا اختلف
في الاكورية والافقية او باعسا في مرتين يذكرون فيه شروط السرقة من النصاب والحرز وعندها والحرز
والعبد ولو ابقا في هبل سوا ولا يرفع عن اقراره حتى يقطع فان رجع قبل ولا قطع خلافه
ثبت ببينة تشهد على فعله فان انكاره لا يقبل فان قال اخذته في ان سرق منه لم يحلف وان شهدت
على اقراره بالسرقة لم يجد نقا البينة بذلك لم يقطع ولو اقر مرة واحدة او اثبت بشاهدتين او
اقر رجوعا لصرامة المسروق ولا قطع وان كان رجوعه وقد قطع بعض المفضل لم يتم ان كان رجوعه
بروكة يكون قطع الا قد وان قطع الاكثر فمقطوع بالخير لان شاة وتقطع ولا يلزم القاطع وتقطع ولا يباس

بالليل لا يدري ما يكون واذا وجد رجلا يري باسراة فقتلها فلا قصاص عليه ولا دية الا ان
تكون المرأة مكرهة فعليه القصاص وهذا اذا كانت بينة او صوغته اليه والافعليه ايضا في الظاهر
وتقوم في شروط القصاص بعض ذلك والبينة شاهدان اختاره ابو بكر وان قتل رجلا وادعى انه
ضربه فلم يمكنه دفعه الا بالقتل لم يقبل قوله بغير بينة وعليه القود سواء كان القتل يعرف بغيره
او عياره او لا فان سركت بينة انهم راوا هلقا صعبا الى هلقا اسهل من شهور رفض به هذا منه
لقد روان سركه وانهم راوه واخذوا له ولم يدركوا سلاحا او ذكروا سلاحا غير مشهور لم يسقط
القود بذلك وان عض يد انسان عضها من غير ما غاصت يده من غير ولو بعنف فسقطت شايكة يده
وكان اما في معنى العض فان عجز دفعه كصايل وان كان العض مباحا مكل ان يحسكه في موضع يضرب
باصبعه او يعصر يده ويخوذ كذا مما لا يقدري على التخلص منه الا بعضه فعضه فاسقط من اسنانه
ضممه وان نظر في بيته من خصاص الباب او من ثقب في جدار او من كوة ونحوه لا من باب متوح
فرضا صاحب الدار بحصاة ونحوها او طعن بعد فقلع عينه فلا شيء عليه ولو امكن الدفع بدونه
وسواء كان في الدار انسان او كان حجر ما ونظر من الطريق او من ملكه او لا فان ترك الاطلاع ومضى
لم يجزى فيه فانه ما كان المطاع ما تقدمت اوله او لم ار شيئا حين اطلع لم يضمنه وليس لصاحب الدار
رميه بما يقتل ابدا فان لم يندفع برميده بالسكي اليسير جازر رميه باكثر منه حتى ياتي ذلك على نفسه
ولو شجع الاعلى او البصر على من في البيت لم يجز طعن اذنه ولو كان عريانا في طريق لم يكن له رمي من
نظر النية وان عقرت كلبه من قرب من اولادها او ضربت ثوبه لم تقتل بل تقتل وتك في جند
قاتلوا عريانا بغيره اموال تجزى ليردوه لهم حيي هددون في سبيل الله ولا ضمان عليهم في قود ولا دية
ولا كفارة **باب قتال اهل البغي** نصب الامام الاعظم فرض كفاية ثبتت باجماع المسلمين
عليه كامة ابي بكر صبيحة اهل الجدل والعقد من العلماء ووجوه الناس بصفة الشهود او يجعل الا
مرسور في عدد محصور يستنفذ اهلها على احداهم فانفقوا عليه او بنص من قبله عليه او باجتهاد او
بقهره اناس بسيفه حتى اذ عناله ودعوه اماما ويظهر كونه قريبا بالغا عاقل سميعا بصيرا ناطقا
حرا ذكرا عاقل لا عاقل ابيد كافي ابداء ودواجا وان تنازعوا اثنان متكافيان في صفات التبرج
قدم احدهما بقرعه فان توبع لاثنتين فيهما شرايط الامامة فلا مام الاول وان توبع لهما معا او حمل
السابق منهما فالعقد باطل فيهما ويجوز تعيين لهما وتقرضه على الناس بطريق الوكالة فهو وكيل
المسلمين فلم عزل نفسه ولهم عزله ان ساءل القوم القتل الصديق اقبلوني اقبلوني والامم اجاز
ولا ينهزل بنفسه ولا يموت من بايعه ويحرم قتاله والى اوجس من عن قبضته اضنا في اربعة **احكام** قوم
استنقوا من طاعته وخرجوا عن قبضته بنيرانه ولا يفلح طاعة الطريق وتقدم ذكرهم **الكتاب** لهم تاويل
الا انهم نفس سيرة لا ضعة لهم كالفسرة ونحوهم حكم طاعة الطريق **الكتاب** الجوارح الذين يكرهون
بالذنوب ويكرهون اهل الحق وعثمان وعليه والحجة والبرهان وكثيرا من الصبيبة ويستحلون دماء المسلمين
واصولهم الا من خرج معهم فمقتله يجوز قتله ابتداء والاجارة على جرحهم وذهب احمد في احدى
الروايتين عنه وطائفة من اهل الحديث الى انهم كفار مرتدون حكم المرتدين قال في النسخة
الرعاية وهي الشهد وذكر ابن حنبل انه لا خلاف فيه وذكر ابن عقيل في الارشاد عن احمد بن حنبل ان
خان في اصل الجوارح وروافض ومرجيه **الكتاب** قوم من اهل الحق باينوا الامام ورأوا خلقه او
مخالفة بشاير او بلسان صواب او خطا ولهم معة وشركة يجتاز في كفرهم الى جمع جيوش وهم البغاة
في خرج على امام ولو غير عدل باحد هذه الوجوه باغيا وجب قتاله وسواء كان فيهم واحد مطاع او كانوا
في طريق ولايته او في موضع سطو محيط به ولايته او لا وعلم الامام ان يراسلهم ويساعدهم ما ينفعون

انظر هنا حسن

مطلب تكفير

منه ويريد ما يدركون من مظنة وبكيفية ما يدعون من شبهة ولا يجوز قتالهم قبل ذلك الا ان يخاف
كلهم وان ابرو الرجوع وعظم خوفهم القتال فان قاتلوا او الا ان صدقتا لهم ان كان قاتلا او الا اضره الى
الا مكان وعلى رعيته معونة على حربهم وان استنظره مدة رجاء رجوعهم فيها انظرهم وان ظن انهم
مكيدة لم ينظرهم وان اعطوه عليه مالا ان يذلوها على انظارهم لم يجز اخذها له ذلك فان كان
في ايديهم اسرى من اهل الدول واعطوا ابد لك رهايت منهم قبلهم الامام واستنظر للمسلمين فان
اعطوا الاسارى اطلق رهايتهم وان قتلوا احد منهم لم يجز قتل رهايتهم ولا اسراهم فاذا انقضت
الحرب خلا الرهايت كما تحلى الاسارى منهم وان سلوه ان ينظرهم ابدا ويدهم وماهم عليه ويكفي
عن المسلمين وخاف قهرهم ان قاتلهم تركهم وان قوي عليهم لم يجز امرهم على ذلك وان حصنهم من
لم يقاتل لم يجز قتله وان قاتل معهم عبيد ونساء وجيوش قتلوا مقبيلين وتركوا احد برمي كغيرهم
وتكره قصد رجمه الباغى يقتل فان فعل ورثه ويحرم قتله بما يعي انكافه كالتجنيق والاراء الصريرة
مكنا ان حيا طاب لهم البغاة ولا يحكيهم التخلص الا بذكرك وان رهايتهم البغاة بذكرك جازر حياهم عتله
وان اتلفت طائفتا منهم فقد رالاهم على قهرهم لم يجز واحدة منهم وان عجز وخاف اجتمعا
على حربهم ضم اليه اقره بهما الى الحق وان استويا اجتمعا بر ابيهم ضم احديهما ولا يقصد بل ذلك معونة
احديهما بل الاستغاثة على الاخرى فاذا هزمها لم يقاتل من معه حتى يدعوه الى الطاعة ويحرم
ان يستعين في حربهم بكا او بمن يري قتلهم هدرين الا الضرورة وله ان يستعين عليهم بسلاح انفسهم
ركب اعلم وهو خيلهم عند الضرورة فقط ولا يجوز في غير قتالهم ومنى القصد الحرب وجب رده اليهم
كسائر اموالهم والمراهق منهم والعبد كالحمل واذا تركوا القتال امار الرجوع الى الطاعة او بالقاء السلاح
او بالفرية الى ثيابه او الى غير ثيابه او بالفرج الجراح او مرض او اسرحهم قتلهم واتباعه وتسل مدبرهم
وتقتل جرحهم فان قتل مدبرهم او جرحهم فلا حق ولا خلاف في ذلك ولا يجوز ان يغتلبهم حال ولا
شئى لهم ذرية وجب رد ذكرك اليهم ان اخذ منهم ولا يرد السلاح والكرامع حال الحرب بل بعدة
ومن اسره من رجالهم من دخل في الطاعة خلي بسيلهم وان اربى وكان جلد حبس ما دامت الحرب قائمة
فاذا انفصلت خلي بسيلهم وشروط عليهم ان لا يعود الى القتال ولا يرسل مع بقا مشركتهم فان بطلت
شركتهم ولكن يتوقع اجتماعهم في الحال لم يرسل وان اسر حبي او امرأة فعقل بهما كلي يفعل بالرجل
ولا يخل في الحال ويجوز فداء اسارى اهل العدل باسارى البغاة ولا يقتل اهل العدل ما ائلقوا
عليهم حال الحرب من نفس او مال ولا كفارة فيه فان قتل العادل كان شهيدا ولا يفسل ولا يبيع
عليه ولا يضمن اهل البغي ايضا ما ائلقوا حال الحرب من نفس او مال ومن ائلف من الطائفتين
شيئا في عهد الحرب ضمه ومن قتل من اهل البغي غنسل وكفنت وصلى عليه واذا لم يكونوا من اهل البغي
فليسوا بائسقين بل محطيين في تاويلهم فقبل شهادتهم وبات في الصلابة وما اخذوا في حال
امتناعهم من ذكاة او خارج او جنة لم يبعد عليهم ولا على باذله لصدقهم وما اقاموا من
حد وقع موقعه ايضا خارجا عن كاف او غيرهم ومما ادعى دفع ذكاة اليهم قبل بغير بينة ولا يقبل دعوى
دفع خارج ولو كان الدافع مسل ولا دعوى دفع جنة اليهم الا ببينة ولا ينقض صحت حكم الحاكم الا ما
ينقض صحت حكم غيره وان كتب قاضيهام الى قاضي اهل العدل جاز قبله كما به والاولى ان لا يقبله وان
ولي الخراج قاضيا لم يجز مقضا وكذا وان اكتب اهل البغي في حال امتناعهم ما هو جيب حدا ثم قدر
عليهم اقيم عليهم وان اعاناهم اهل ذمة او عهد انتقض عهدهم وصاروا اهل حرب الا ان يدعوا
لشهادتهم كان يظن انهم يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينقض وان
اكرههم البغاة على معونتهم او دعوا ذلك قبل منهم ويظهر من ما ائلقوا من نفس ومال حال الحرب

بيان

وغيره وان استعاضا بالهلل الحرب الحرب وان اظهر قوم راي الحق ارجح مثل تكفير من ارتكب كبيرة وترك الجفاعة
واستحوال دماء المسلمين واهوالهم ولم ينجحوا الحرب لم يتفر من لهم وان سبوا الامام او عدل لا غيره او
غيره بالنسب عزهم وان جنوا جنبا او اتوا احد ائمة عليهم وانا اوتيتك طائفة لعصية او طلب
رياسة في طائفتان وتضمن كل واحدة ما اختلفت على الاخرى فلو قتل من دخل بينهم ليصلح وجهه قاتله
صلى الله عليه وسلم **باب حكم المرتد** وهو الذي يكفر بعد اسلامه ولو صحت اطماعه ولو هار لا يفتن
اشرك بالله او جحد بين بيته او جحد بينه او صفة من صفاته او اتخذ له صاحبة او ولد او ادعى النبوة او
صدق ما ادعاه او جحد بينا او كتابا ما كتب الله او شيئا من اوجده الملائكة او البهائم او سب الله او رسوله
او استهزأ بالله او رسوله او كتبهم قاتل كسيف او كان مبعوثا لرسوله او لما جاء به اتفاقا ولو جعل بينه
وبين الله وسابا يطيق كل عليهم ويدعوهم ويسبهم لهما على الشهادتين او سجد لعنهما او قرأ في
يقول او فعل صريح في الاستهزاء بالدين او جحد منه امته فالتفت ان او طلب ثأنته او عذبه فقتله
او صدق ور على مثله او استشاط لحرصته او اكل لا سلام او الشهادتين او احدى ما كلف لا يفتن حتى كثر السعد
ولا يعتقد او نطق بكلمة الكفر ولا يعرف معناها ولا من جراح على لسانه سبعا من غير قصد لشدة فرجه
او دهش او غير ذلك كقول من اراد ان يقول اللهم انت ربي وانا عبدك اللهم انت عبيدي وانا ربك
ومن اطلق الشهادتين كره كراهة لعناهم وصلواتي عرغا فصدقه بما يقول فهو مستبد وكذا دون
كفر لا يخرج عن الاسلام وان اتى بما يخرج عن الاسلام مثل ان يقول هو بيني وبين الله او بيني وبين
او بيني وبين الاسلام او القرآن او النبي عليه السلام او يعيد الصليب ويخون ذلك على ما ذكره في الا
يمان او قذف النبي صلى الله عليه وسلم او اياه او اعتقد قدام العالم او جحدت الصانع او سبوا بعد الله او
هو عبده او لم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى او شتى في كفرهم او صحه من ههنا او قال قولا
يتوصل به الى تضليل الامة او تكثير الضلالة فهو كافر وقاتل كسيف من اعتقد ان الكنائس بيوت الله
وان الله يعبد فيها او ان ما يفعلونه اليهود والنصارى عبادة لله وطاعة له ولرسوله او انه يجب ذلك
او يرضاه او اعانهم على فتحه او قاصده دينهم وان ذلك قربته او طاعة فهو كافر وقاتل في موضع
آخر من اعتقد ان زيارته اهل الذمة كالبسمة قد به الى الله فهو مرتد وان جعل ان ذلك محرم عرف
ذلك فان اصر صرا صرنا او قال قول القائل ما علم الا الله ان اراد ما يقول اهل الامم والاحاد من انه موجه
الا الله ويقررون ان وجد الخالق هو وجود المخلوق والخالق هو المخلوق والمخلوق هو الخالق والعبد هو الرب
والرب هو العبد ويخون ذلك من المعاني وكن ذلك الذي يقولون ان الله تعالى بذاته في كل مكان ويجعلونه مخلوقا
بالمخلوقات يستأب فان تاب ولا قتل وقاتل من اعتقد ان لا احد طريقا الى الله من غير ما به النبي محمد
صلى الله عليه وسلم ولا يجب عليه ان يهاجهم او ان له او لغيره خراجا عن ائمة واحدا ما يوجب به او قال قولا
صحيحا الى محمد صلى الله عليه وسلم في علم الظاهر دون الباطن او في علم السريعة دون علم الحقيقة او قال قولا
من الاولياء من سبهم الخرج عن شريعة كما وسع الخبز الخرج عن شريعة موسى او ان غير هدي
النبي صلى الله عليه وسلم اكل من هديهم فهو كافر وقاتل ان قول له تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه
عبدني قد رفاق الله ما قرئ شيئا الا هو وقع وجعل عبادة الاحنام ماعبد والا الله ان هذا من اعظم
الناس كذبا في الكتب كذا وقاتل من استحل المحرمات كذب بلا نزاع وقاتل لا يجوز لاحد ان يلعن النذرة
بل من اطلق لعنهما يستأب فان تاب ولا قتل فان كان من يعرف انها من الله من عند الله وان يجب
الايمان بها فهذا يقتل يستأب لها ولا يقتل بغيره في اظهر تركي العلماء واهل العن دين اليهود الذي هم عليه
في هذا ان كان فلا بأس عليهم في ذلك وكن ذلك ان نصبت النذرة التي عندهم بما يتبين ان ذلك قصد تحقيرها
مكلا ان يقال شيع هذه النذرة لا يجوز العمل بما فيها ومن عمل اليوم بشرايع الكهنة والقسوسة

فهو كافر فهذا الكلام وخبره حولا شيع على قائله **فصل** وقيل من سب الصبي بغير واحد منهم
واقتل بسببه دعوته ان عليا له اربعون نبلا غلط فلا شك في كذا كذا اهل لا شك في كذا من
موقف في تكفيره وكذا من رجم ان القرآن نقص منه شئ وكلمة او ان له اربعون نبلا باطنية تستطع الاعمال
المسيرة وخر ذلك وهذا قول القضاة صلي والباطنية ومنهم المتأمنون شيعه ولا خلاف في كذا هؤلاء
كلهم ومن قتل في عاصيته ورضي الله عنه بما رآه الله منه كذا خلافا ومن سب غيره هاهنا من اوجه
صل الله عليه وسلم فقتله قاتل ان احدهم ان كذب واحد من الصبي به والى في وهو الصحيح انه كذا فب
عاصيته ورضي عنه واهما من سبهم سببا لا يقدح في عدا الله ولا دينهم مثل وصف بعضهم بخل او
جبن او قلة علم او عدم ذلك وخبره فهذا لا يستحق التاديب والعقوب ولا يكفر واهما من لعن وتبجح وكذا
فهذا المحل الخلاف يعني هل يكفر او يفسق برؤوف احد في كذبه وقوله وقيل يعاقب ويحبس
حتى يموت او يرجع عن ذلك وهذا المشهور من مذاهب ما كذا وقيل يكفر ان استحل واهما من لعن
وتبجح مطلقا فهذا المحل الخلاف يعني هل يكفر او يفسق والمذهب يقر بطلان اول باب العقوبة
وفي الفتاوى المصرية انه يستحق العقوبة البليغة باقتفاء المسلمين وتنازعوا هل يعاقب بالقتل
او بما دون القتل وقال واهما من جاور ذلك كمن رجم انهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا انهم سبوا لا يفتنون بضعة عشر او انهم فسقوا فلا ريب ايضا في كذا قائل ذلك بل من شك في
كذبه فهو كافر ان شئ من الصانع المسلول ومن انكر ان يكون ابو بكر رضي الله عنه صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كذب الله تعالى اذ يقول لصاحبه وان تجد وجوب العبادات الخمس
او شيئا منها وصليها الطهارة او حل الخمر اللحم والفاة او اكل الزنا وخبره او ترك الصلوة او شيئا
من الحرمات الظاهرة المجمع على تحريمها ككلمة الخنزير والخمر والشبابه ذلك او شك فيه وصلة لا يجهل كذا
وان استحل قتل المعصومين واخذوا من الهيم بغير شهاده ولا تاويل كذا وان كان يتاويل كذا ارجح
يحكم بكفرهم مع استحوالهم دماء المسلمين واهوالهم متفق بين من كذا الى الله وتقدم في المحاربه
الاسلام شهادته ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة واتى الزكاة وحج البيت
مع الاستطاعة وصوم رمضان فمن انكر ذلك او بفضله لم يكن مسلما ومن ترك شيئا من العبادات
المحسنة وانا فان عزم على ان لا يعلم ابدأ استتيب عارضا وجوبا كما كذا وان كان جاهلا عارضا فان
اصر قتل جادا ولم يكفر بالا بصلاته اذ ادعى اليها واشتد او بشرط او كذا هجوعا عليه فقتل كذا
وتقدم في كتاب الصلاة ومن شفع في رجل قاتل لوجاء في النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما
قبلت منه ان تاب بعد القدرة عليه قتل لا قبله في اظهر قول العلماء **فصل** ومن ارتد
عن الاسلام من الرجال والنساء وهو بالغ عاقل مختار ردي الى تلكه اياه وصيق عليه وحسن
فان تاب والا قتل بالسيف الارسل الكفار اذا كان صريحا بدينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقتل الا امام او نايه
حرا كان المرد او عبدا ولا يجوز اخذ الفداء عنه وان قتلته غيره بلا اذنه اساء وعزروا لم يضمن سواء قتل
قبل الاستئذان او بعدها الا ان يكون بدرا حرب فلكل احد قتله واخذ ما حقه من مال والطفل الذي
لا يفعل والمجنون ومن زال عقله بلوغا او نكرا دواءه ما لا يصح ردته ولا اسلامه لانه
لا يمكن لسلامه فان ارتد وهو مجنون فقتله قاتل فعليه الفدية وان ارتد في صحة لم يضمن في حال جنونه
فاذا افاق استتيب ثلاثا فان تاب والا قتل وان عقل الصبي الاسلام صح اسلامه ورضته اذا كان
حصينا ومعنى عقل الاسلام ان يعلم ان الله ربه لا مركبة له وان محمدا عبده ورسوله فاذا اسلم حبل بينه
وبين الكفار وشق لاه المسلمين ويدين في مقامهم اذ احاطت فان قال بعبده لم ارد ما قلت او قال كبر
لم يفتن الى قتله واجب على الاسلام فلا تقتل المرتدة الى اصل حتى تضع ولا الصغيرة حتى يبلغ

يستتاب بعده ثلاثة ايام فان تاب والا قتل قال احمد فيمن قتل كافرا مسلما ولم يعطه
قابلا الاسلام يقتل ويحبس ان يفي وقال وان اسلم على صلاتين قبل او بعد الجرح ومثله اذا اسلم على
الركوع وركعتي الحج وغيره ومن ارتد وهو مسكران صحت رده ولا يقتل حتى يصح امره ثم ثلاثة ايام
ايام من حين صحته يستتاب فيها فان تاب والا قتل وان قتلته قبل ان يفي حال سكره او بعده قبل استنابته
لم يقتله وان مات في سكره او قتل صلاتا كافرا وان اسلم في سكره ولا اصلها صحيح اسلامه ثم
يسأل بعد صحته فان ثبت على اسلامه فهو مسلم من حين اسلامه وان كفر فهو كافر من الاثم
ولا يقتل في الدنيا اي في الظاهر ثبوت رده في وقت الضيق وهو المذاخر وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر
كما يخلو له والمبا حيد ومن يفضل صوته على النبي صلى الله عليه وسلم او انه اذا اهلست له المعرفة
التحقيق سقط عنه الامر والنهي وان العارف المحقق يجوز له التدين بدن اليهود والنصارى
ولا يجب عليه الا اعتصام بالكتاب وحسنه واصلها هو لا في سكره ولا في نكرته رده او سبب الله ورسوله
صريح او انقصه ولا السحر الذي يكفر بسحره ويقتل بطل حاله ما في الاخرة فيصدق منهم في
قوته قبلت بالظن ومن اظهر الحبيب وايقظ الفسوق فمات في رده في وقت كثر بدهمه قبلت قوته
ولو دأبه وقيل ثوبه القاتل فلو اقتصر منه اعطى عنه قبل بطلان المقول في الاخرة فليس
وجهان **قال ابن القيم** والتحقيق ان القتل يتحقق به ثلاثة حق حقه وحق المقول وحق اللوحي
فاذا اسلم القاتل نفسه طوعا واختيارا الى الولي ندما على ما فعل وهو ظاهر انه تعالى وقوته بضره
سقط حق الله بالتوبة وحق الاوليا بالاستيلاء او الصلح او العفو وبقي حق المقول بغير ضلله عنه
يوم القيمة عفا عنه التائب ويصلي بينه وبينه **فصل** من قتل من قتل كافر
موجدا كان كاليهود او غير موجدا كالنصارى والمجوس وعبد الاوثان اسلامه بان يتكلم
ان لا اله الا الله وان محمد الله ورسوله ولا يكف عن صحته رده ولا يكف الاقرار بما نسب اليه ولا
يكف الاقرار بما جحد ويكفي حجة لردته بعد اقراره بها لا بعد بينة بل حجة اسلامه ولا يعزرفان
لم ينعلى استتباب فان تاب والا قتل لكنه ان كانت رده بانكاره عرضا او احلالا هزم او جحد بني او
تاب او سكتي منه او الى دين من يعتقد ان جحد ابعث الى الحرب خاصة فلا يصح اسلامه حتى يتبعها
جحد ويشهد ان محمد البعث الى العالمين او يقول الا بربى ضحك ديني لى الاسلام مع الاثبات
بالسكوت ديني ولا يفي قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد وان قال لا اله الا الله في استنابته ان النبي رسول
محمد لم يحكم بالسلامه لانه يحتمل ان يدين غير نبينا ورسوله انا مسلم واسلمت او انا مؤمن او انا بري
من كل دين بخلاف دين الاسلام فبقوله اصلها كان او مرتد او علم ما يداهمه وان لم يات بها
لشهادتين وقال اي يعل الصغين لا خلاف ان الكافر لو قال انا مسلم ولا انطق بالشك ذهب لم يحكم
بالسلامه وفي الاستناب لو كتب الشكادة صار مسلما ولو اكرهه ذمي او مستأصفا على اقراره به
لم يصح لانه ظلم حتى يوجب منه ما يدل على اسلامه طوعا مثل ان يكتب على اذنه بعد زوال
الاكراهة وان مات قبل ذلك تحكم حكم الكفار وان رجع الى الكفر لم يجز قتله ولا اكرهه على الاسلام
بخلاف حديثي وصرفه فان يصح اكرهه اصرها عليه ويصح طاعها فان مات قبل زوال الاكراهة عنه
تحكم حكم المسلمين ومن الباطل ان لم يعتقد الاسلام بغيره باق على كفره باطنا ولا خطاه في الاسلام
وان اتى الكافر بالشكادتين لم يمس لم ارد الاسلام همارسنا او يجيب على الاسلام نصا واذ اصبح
او اذن حكم بالسلامه اصلها كان او مرتدا اجما عدا او قدامي بدارا الاسلام او الحرب ولا يكتب بصلاته
حتى ياتي بصلاته بيمينها عن صلاة الكفار من استناب قتلنا والركوع والسجود فلا يصح صلح
قيام وان صام او زك او حج لم يحكم بالسلامه مجرد ذلك فلو مات اكرهنا فاقام وارثه بينة انه صلى

بعد رده حكم بالسلامه ورثته لمسلم الا ان يكتب الله ارتد بعد صلاته او يكون رده مجرد من بنية او
تاب او بني او صلتك ونحو ذلك من الهدى فلا يحكم بالسلامه بالصلاة ولا يبطل احصان قذف ورجم
برد لا فاذا اتى بها بعد اسلامه جرحا او جرحا بغيره في رده نصا كقتلها فبقي ردهم ولا يبطل عبادته
التي فعلها في الاسلام من صلاته ووجع وغيرها اذا عاد الى الاسلام **فصل** ومن ارتد لم يزل ملكه
وملكه باسباب التمسك كالصيد والاحتشاش والالتباب والشراب والرجل ونفسه اجارة خاصة او
مستكبره ولا يبرك ولا يورث ويكون ملكه موقوف او ينجع من التصرف فيه ومن وطئ امراة الى ان يسلم فاذا
اسلم عصم دمه وماله وان لم يحكم به حاكم وينفق منه على من قبله من نفسه ونفسي ذرية وارثه جنبا
ما كان منها بعد الردة على قتله فان اسلم اخذ له او بغيره ونفذ بغيره ونفسي ما ائلفه لغيره ولو في
دار حرب وسواء كان المقتل واحدا او جماعة عدا صارتهم صفه او لا وان تفرج او تفرج وليته او اهله لم
يصح وان مات او قتل من اصاب ماله فيها من حيث موته وبطل بغيره وان لم يبدد الحرب فهو وما بعده
كزني لكان احد قتله بغير استناب به واثمها بعد ما بدارتا من املاكه فملكته ثابت فيه وبغيره فبما حين
صوته وان لم يبدد الحرب او قتل من اصاب ماله فيها فملكه ماله في الحفا فيه من بيعه جوده الذي يجاه
الى نفقة واجارة ما به بقا ومكانه بيد الذي كمل ويعتق بالادى واذا ارتد الذ ورجل وحقا بهار
الحرب قد رجليه لم يجز استنابهما ولا استنابا في الاولاد من الذين ولدوا في الاسلام ومن لم يسلم
منهم قتل ولو ارتد اهل بلده وجرا فيهم حكمهم فدار حرب يجب على الامم قتالهم ويغنم ما لهم ويحذر استناب
من حيث هو ولد بعد الردة واقراره بجهنم ولا يجزي على المرتد رده رجلا كان او امراة لم يبدد الحرب
او اقام بدارا الاسلام ومن ولد من الاولاد المرتدين قبل الردة او كان جملا وقتها فحكمهم بالسلامه
ولا يجز استنابهم صفا او لا كبر او بعد البويع يستتابون كما ياربهم ولا يبر من ردهم ولا ذوات
ابن الطفل او الحمل او المميز او احداهما في دارنا على كزلام لا جده وجدته فحكمهم كالميراث وكذا
لو علم الابوان او احداهما بطلا هو كزنا ذمية ولو بكاف او استنابا ولد مسلم بولد كاف نصا قال
القاضي او وجد بدار حرب وتقدم في كتاب الجهاد اذا سبى الطفل والطفل الكفار في انا رفسا واخا
مخرج تكليفهم في القيمة ومثلهم من بلغ منهم صبيونا ومن ولد اعلى ابيهم وصار ردهم فارق
مهما وان تصرف المرتد لعقوبة بالوكالة صح ولا يملك من ماله ما تركه من العبادات في رده
ويملك من ماله ما تركه قبلها وان قتل من يكافيه عنها فعليه النصاص والوحي حجب بين القتل و
العقوبة عنه فان اختار النصاص قدم على قتل الردة فقد صحت الردة او اخرجت وان عفى على مال
وجبت الدية في ماله وان كان خطاء وجبت ايضا في ماله قال القاضي فوضف منه في ثلاث سنين فان
قتل او مات اخذت من ماله في الردة بصلته الردة بالاقترار وبالبيعة **فصل** ومن اكره
على الكفر فلا فضله ان يصبر ولو اتى ذلك على نفسه وان لم يصبر واجاب بظاهر لم يصبر كافر اذا كان
قلبه مطمئن بالايمان وصلى زال الاكراهة امر باظهار اسلامه فان اظهر والا حكم بان كافر من حين
نطق به وان شهدت بيته انه نطق بكلمة الكفر وكان مجبوسا او مقيدا عند الكفار وفي حاله خونه
لم يحكم برده وان شهدت انه كان آصفا في حال نطقه حكم برده وان احدى ورثته رجعه الى الاسلام
لم يقتل الابيمنية وان شهدت عليه باكل كمن جحد برده في رده فان قال بعض ورثته اكرهه مستنابا
او اكرهه برده حرم ميراثه ويدفع الى من يدعي اسلامه قد رجعنا لانه لا يدعي اكرهه منه وباقي
ليست المال فان كان في الورثة صغيرا او مجنون دفع اليه نصيبه ونصيب الفقير برده المديون
فصل ويرجم قتل السحر وتعليمه وفعله وهو عقد وركا وكلام يتكلم به او يكتبه او يعمل شيئا
يؤثر في بدن المسحور او قلبه او عقله من غير ما شره له وله حقيقة فتم ما يقتل وما يضره وما يخذ

من كثر من استناب بعد ما
صار جملا قال حو

وفيه حياة مستقرة يمكن ان يادتها على حركة هذا بوج سواء التثبت الى حال يعلم انها لا تقبض معه
او تقبض حلت ان تحركت بيد او رجلا او طرف عين او مصع ذنب اي تحركه وحده وسئل احمد
عن شاة من صبيحة خا فدا عليها الموت فذا جورها فلم يعلم منها اكثر من انما طرقت بعينها او تحركت يدها
او رجلا او ذنبها فبعضه فشهد الدم فقال لا بأس وان لم يبق منها حيا ثلث الاصل حركة المذبح لم ينج
لانه لو ذبح ما ذبحه المجرى لم ينج وما قطع حلقه او ابينت حسنة وحده ففي حكم الميتة **البراع**
وكما سمع الله عند حركة يد لا وهو ان يقول جسم الله لا يتوهم غيرها معها ويحذف بغير العربية ولو مع
القدرة عليه وبين التكبير معها فيقول جسم الله والله أكبر ولا يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
عليه فان كان اخرس او صم بل اسم الى السماء ولو اشارة باليد تدل على التسمية وعلم ذلك ان كان حيا
فان تركه التسمية عند اوجده لم ينج وسهوا تباح ويشتبه قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمي على شاة
وذبح غيرها تلك التسمية لم ينج وكذا لو راى قطيعا منسما واخذ شاة فذبحها بالتسمية الاولى ولو
جهل عدم الاجزاء وقال الموفق وجب عليه تكون التسمية عند الذبح او قريبا منه فصل بكلام الام والاول
كالتسمية على الطير ذكاة فلو اجمع شاة ليل جرحا وسمى ثم القى السكين واخذ سكين اخرى او رد
سلاما او كلم انسانا او استسقى ماء ثم ذبح حل ويضمن اجبر وحده ترك التسمية عند اوجدها
وان ذبح الكتابي باسم المسيح او باسم الله او اسم المسيح او غيره لم ينج واذا لم يعلم اسمي الذابح احم لا
وذكر اسم غير الله فحل ولا يحصل ذكاة جنين مأكول خذ جرح من بطن امه بعد ذبحها بذكاة امه
اذا خرج ميتا او مخر كما ذكره المذبح بوج اسعرا ولم يشهد ويسحب ذبحه وان كان ميتا يخرج الدم
الذي في جوفه وان كان فيه حياة مستقرة لم ينج الا بذبحه ولو جاء بطن ام جنين مصريا فاصاب
مذبح الجنين فهو مذبح والام ميتة **فصل** في توجيب الذبيحة الى القبلة وكون المذبح

على شقة الدير ورغمة وحمله على الاله بقوة واسراع القطع ويكره الى غير القبلة وباله كاله
وان جحد السكين واليد ان يصير او يذبح شاة واخرى تنظر اليه ويكره كسر عنق المذبح وسطحه
وتقطع عنقه منه وتؤد ريشه حتى ترتلق نفسه فان فعل انسانا واكثرت ويكره ففتح اللحم بضاق
الموفق مراده الذي يبيع لانه غش واذ جرح فخرق في مآو حرج عليه سمي يقتله من قبل وعنه
يجل اختاره الاكثر واخرج كتابي ما يحرم عليه يقتل كذا في النظر وهي الابل والتمش النعام والبط و
ما ليس بمشقوق الاصابع او ما زعم انه حرم عليه ولم يثبت عندنا تحريمه عليه كحال الدية ونحوها
لم يحرم عليها ومعناه ان اليهود اذا وجدوا الرية لاصقة بالاصلاع امتسقوا من اكلها را عيين
تحريمها ويسمونها اللازقة وان وجدوها غير لاصقة اكلوها واذ ذبح حيوانا غيره مما يجزى لم يحرم
عليها التحريم المحرم عليهم وهي شحم رتيق يغشى الكرش والامعاء وشحم الكليتين ولنا
ان نحلها من غير ما ينقل الملك والترك تركها ولا يجزى لمسلم ان يطعمهم شيئا من ذبيحة ايضا تحريم
عليهم وتحلل ذبيحتنا لهم مع اعتقادهم تحريمها وفي بقاء تحريم السبت عليهم وجهان وفائدة
حل صيدهم فيه وعنده قال ابن عقيل لا يحضر ميو ديا يوم السبت لبقاء تحريمه عليه وان ذبح
لعيدة وتكنيسة او المجرى لالهته او للذهوة او للكو اكب فان ذبحه مسلم مباح وان ذبحه الكتابي
وسمي الله ولم يذكر غير اسمه حل وكرة وعنه يحرم واختره في حجة ولا يترك المصورة ولا المحجمة و
هي الطير او الارنب يجعل عنضه يدمي حتى يقتل ولكن يذبح ثم يرمي مو ان شاة او المصورة
مثلها الا ان المحجمة لا تكون الا في الطير او الارنب واسبابها والمصورة كل حيوان يجس للقتل
ومن ذبح حيوانا فوجد في بطنه جراد او سمكة في بطن سمكة او جبارا او سمكة في حوصلة طير او
حيا في بطن جمل ونحوه لم يحرم وكرة ويحرم بول وروث طاهران وتقدم اول الاطعمه ويجزى المذبح

منه ذبح موضع جمل فذبح اكثر اهلهم ولو جهلت تسمية الذابح واسم الحيوان الذي يذبح على الصحيح
كتاب الصيد وهو مصدر بمعنى المفعول وهو اقتناء حيوان
حلال متو حلالا غير صليل ولا مقدور عليه وهو مباح لقا صده ويكره له وان كان فيه
ظلم للناس بالعدوان على زرعهم واصوالهم فحرام وهو افضل مأكول والزراعة افضل مكتسب
وقيل عمل اليد وقيل التجارة وافضلها في بزر وعط وزرع وغرس وما سبته والبط في الرقيق و
صبرق وسين التمسك ومعرفة احكامه حتى مع الكفاية قاله في الرعاية وقال ايضا مباح
كسب الحلال لزيادة المال والجاه والرفعة والتكبر والتوسعة على العيال مع سلامة الدين والعرض
والدرة وبرائة الذمة ويجب على من لا وقت له ولا ثمن تملكه من صيد الكلب ليعاله على كل
نقل ويكره تركه ولا يملكه كمال على اناسي قال احمد لم ار مثله الفاعل الناس وقال في قوم لا يعلمون
ويقولون نحن متوكلون هو لا مبتدعنا وفضل الصايغ خياطه وكل ما نصي فيه فهو حرام نصا و
ادناها حياكة وحجامه وراشد لها كراهة صبيغ وصباغه وحداثة ونحوها ويكره كبسهم وكسب الخمار
لانه يؤثر تساو قله ومن يباشر النجاسة والغاصد والمزينة والبراجي والحنا ونحوهم حرام
صنعتهم وينبغي ان في الزرع والمراد مع امكان اصلي منها وقاله ابن عقيل ويحب الغرس والمزينة
واختاذ الغنم وان رمى صيدا فابسته ملكه ثم ان رماه اخر فقتله وان كانت رصيدة الاول موحية
بان خزنه او ذبحته او وقعت في خاضته او قلبه وجراحتة الثاني غير موحية او اصابته مذبحة او خزنه
حل ولا ضمان على الكافي الا ما نقصته من خرق جلده ونحوه وان الاول غير موح حرم ويغرم قيمته
لاول مخر وحابا خرج الاول الا ان تخزن رصيدة او تذبحه او تذركه فمذبح حيازة مستقرة فيجوز
وان كان المرصيا حيا او شاة للغير ولم يوح حيازة وسريا فعل الكافي نصف قيمته مخر وحابا خرج الاول
ويجوز ما سبى الاول وان رمى الصيد مباحا فقتله كان حلالا وملكه ما بينهما فان كان حرج احدهما
موحيا والاخر غير موح ولا يشبهه ملكه فهو لصاحب الجرح المرحي ولا شيء على الاخر وان اصابه
احدهما بعد صاحبه فوجد لا ميتا ولم يعلم بعد صار بالاول ممتنعا او اكل ويكره بينهما فان
قال كل منهما انا ابيته لم يقتله انت حرم وبقي صان لاجل الضمان وان اتفقا على الاول هضمها
فقال الاول انا ابيته ثم قتله الاخر وانكر الثاني اثبات الاول له فانقول قول الثاني ويحرم على الاول
والقول قول الثاني في عدم الاثبات مع يمينه وان علمت جراحه كل منهما وان جراحه الاول لا يبق
معهام امشاع مثل ان كسر جناح الطاير وساق الظلي فالقول قول الاول بغير يمين وان علم ان ذلا
يزيل الا مشاع مثل خدش الجمل فقول الثاني وان احتمل الاخرين فتقوله ايضا ولو رماه فابسته ثم
رماه مرة اخرى فقتله حرم **فصل** في ان ادرك الصيد وفيه حياة مستقرة بل مخر كا

كهرلة المذبح فهو كالميت لا يحتاج الى ذكاة وكذا لو كان فيه حياة مستقرة من حركة المذبح و
لكنا لم يسمع الوقت لذكاة الميت وان اتسع الوقت لذكاة الميت لم ينج الا بالذبح حيا فان حيا لم يذبح
به لم ينج ايضا ولو اصابه دابة مفعومة فالصيد لما كرها ولو اصابه الصيد على الصايغ من الذبح بان
جعل بعد واخذ حتى مات بقيا حل وان ادرك الصيد ميتا حل بشرط ان يذبحه **احد** ان يكون الصايغ
من اهل الذكاة ولو اعمى وتعد شرط الاما لا يقتصر الى ذكاة كوت وجراذ فيباح اذا صاده من
لا تباح ذبيحة فان رمى مسلم وغير كتابي او متولد بينه وبين كتابي صيدا او ارسله عليه جارا او
شاة وكذا كل صبيغ مسلم في صيد يقتله لم يجز سواي وقع سهمهما فيه دفعة واحدة او احدهما
قبلا الا اخر لكونها تحية كلب المسلم ثم قتله الاخر وفيه حياة مستقرة حرم ويغرمه له فان اصاب سهم
احدهما يقتله دون الاخر مثل ان يكون الاول قد عقره صيدا مثل ان ذبحه او جعله في حكم المذبح

على روى الامام احمد بن حنبل
عن شاة غير ابي حنبل في ذكاة
بها الا حنبل في ذكاة
من غير شاة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انسان اوسيع او دابة او طير فهو
صدقة انت من المسند للامام احمد بن حنبل

ان كان الشا في وجهه غير موح فالحكم للاول فان كان الاول المسلم ابيع وان كان المجوسي لم يبيع
ان كان المرح انما في موحيا ايضا فباح ان كان الاول مسل لان الاباحه حصلت به وان كان الاول
غير موح والشا في موح فالحكم للمجوسي في الخطر والاباحه وان رد كلب المجوسي الصيد على كلب المسلم
قتله حل وان صاد المسلم بـ كلب المجوسي حل صيده وكره وعكسه لا يحل وان ارسل المسلم كلبا
فزره المجوسي فزاد عدوه حل صيده وعكسه لا يحل ولو وجد مع كلبه كلبا اخر وجهه حاله
هل يسمى عليه ام لا وهل استرسل بنفسه ام لا وجهه حال صيده هل هو من اهل الصيد
ام لا ولا يعلم ايها قتله او علم انهما قتلاه معا او علم ان المجوس هو القاتل لم يبيع وان علم حال الكلب
الذي وجد مع كلبه وان الشرايط المعتبرة قد وجدت فيه حل لم ان كان الكلبان قتلاه معا
فولوا جميعا وان علم ان احدهما قتله فهو لصاحبه وان جهل الحال حل اكله ثم ان كان الكلبان
مستقلين به فهو بينهما وان احدهما متعلقا به فهو لصاحبه وعلى من حكم له به الممين وان كان
الكلبان فاحيه وقتل الاخر حتى يصطلي فانه خيف فساد به بيع واصطلي على كلبه والاعتبار بالظلية
الراسي وسائر الشروط حال الرصي فان اردت اوصافه بعد رميه وقبل اصابعه حل **فصل**
الشرط الثاني في الالة وهي نوعان **الاصلي** هو الذي يشترط له ما يشترط لالة الذكاة ولا بد من جرحه
به فان قتله بقتله لم يبيع كسبه وفيه وبشدة وعصى وجر لاحد له ولو شذخه او خرقه او قطع خلقه
وصريحه فان كان حله كصوان فكمعروض وان صاد بالجراد وهو عود مودد ورجاجيل في راسه
حديده اكل ما قتل حجة دون عرضه وكذا سهم ورجع وحرية وسيف ومخو يضرب به صغى فيقتل
فكله حرام وكذا ان اصاب حجة فلم يجرم وتقتل بقتله وان نصب جناحه او سكاكينه وسمى عند نصبها
فقتلت صيده او لو بعد موت صاحبها او ردة ابيع ان جرحته والافلا وان قتل سهم مسموم لم يبيع اذا
احتمل ان السم اعان على قتله ولو رماه في وقع فمات بقتله قتله او تروى نذرا بقتله مملوك او وطى عليه
سرى فقتله لم يحل ولو كان المرح موحيا وان وقع في ماء ورأسه خا رجها وكان من طير الماء او كان
الشرطي لا يقتل مملوك ذلك الحيوان مباحا وان رمى طيرا في الهوى او على شجرة او جبل فوقع على الارض
فمات حل لان سقوطه بالاصابة وان رمى صيدا او لولا جرحه ولو غير موح فقتل بقتله عن عينه لم وجد
صيدا ولو بعد رميه وسماه فقطع فيه او اشره ولا اشر به غيره حل وان وجد به سهم او سهم غير سهم
او سهم في سهمه او في قتله به او اكل منه سبعة يصح ان يكون قتله لم يحل وان كان الاثر مما لا يقتل
ملكه مثل اكل حيوان ضعيف كسور رقبته من حيوان قدي او ثمن من وقعته فباح ولو ارسل
عليه كلبه فغره فقتل عن عينه او غاب قبل عقده لم وجد صيدا والكلب وحده او الصيد بغيره او
يعقب به او عليه حل وتقدم قريبا لو وجد مع كلبه كلبا آخر وان رمى او ضرب صيدا فان كان بعضه
ولو نصب مناجل ونحوها فان قطع مقطعتين متساويتين او صفاتين او قطع راسه حل وان ابا
منه عضوا غير الراس ولم يبق فيه حياة مستقرة وكانت البينونة والموت معا او بعد بقليل اكل
وها بين منه وان كانت مستقرة فالحل حرام سواء بقي الحيوان حيا او اذركه فذكاه او رماه بهم
اخر فقتله وان بقي معلقا بجملته حل جملته لانه لم يبق وان اخذ قطعة من حوت واقلت حيا ابيع ما
اخذ منه وحل الطريدة وهي الصيد يقع بين الترم لا يقدر من على ذكاه فيقطع منه ذاهب بقطعة
ويقطع الآخر ايضا حتى يوفى عليه وهو حي وكذا اذا نادى **فصل** **الشرط الثالث** في المرح فباح
ما قتله اذا كانت معلية الا الكلب الاسود البهيم وهو ما لا يبا من فيه او بين عينيه نكتتان كل
اقتضاه الحديث الصحيح فيوم صيده كغير المعل الا ان يدركه في الحجة فيذكي ويحرم اقتناؤه وتلقه
وسين قتله ولو كان معليا وكذا الفنزير ويحرم الانتفاع ويجب قتل كلب عقور ولو كان معليا ويحرم

اقتناؤه ولا تقتل كلبه عقرت من قرب من ولدها او خرقته ثم به لا تقتل وتقدم اخر الحد المباح بيت
ولا يباح قتل الكلب غير ما تقدم ويباح اقتناؤه الكلب والعهد وكل ما يمكن الاصطيان به وتلقه كذا
والجوارح نزعان احدهما ما يصيد بانه كالكب والعهد وكل ما يمكن الاصطيان به وتلقه كذا
الشيء ان يسترسل اذا ارسل وينزجر اذا ارسل في حالة صيده الصيد واذا اصكرك لم ياكل
ولا يبيتر تكراره بل يحصل مرة فان كان اكل بعد تلقيه لم يجرم ما تقدم من صيده ولم يبيع ما اكل
منه ولم يخرج عن كونه معليا فباح ما صاده بعد الصيد الذي اكله منه وان شرب دمه ولم ياكل
منه لم يجرم ويجب غسل ما صابه في الكلب والشا في ذوا الخب كالباري والصقر والغراب و
الشا هيت ونحوها وتلقه بان يسترسل اذا ارسل ويبيع اذا ذبح ولا يبيتر ترك الا كذا ولا يبا يجرم
الصيد فان قتله بعد منه او خنقه لم يبيع **فصل** **الشرط الثالث** ارسال الالة فاحد الصيد
فلو سقط السيف من يده فغره لم يحل وان استرسل الكلب او غيره بنفسه او ارسله ولم يبيع لم يبيع
صيده فان زجره ولم يزد عدوه فقتل كذا وان زجره فقتل اسلحه وسمى او سمي وزجره ولم يقف
لكنه زاد في عدوه باسلا به حل صيده لانه غير لة ارساله وان ارسل كلبه او سهمه الى هدف فقتل
صيده او ارسله يريد الصيد ولا يرصد او قصد انسانا او جوارح او رمى عينا غير ما صيد صيده او
رمى جحر ابطه صيده او شوك فيه او غلب على ظنه انه ليس بصيد او ظنه ادعي او بهيمة فاصاب
صيده لم يحل فان رمى صيدا فاصاب غيره او رمى صيدا فقتل جوارحا او ارسل سهمه على صيد فاعانته
الدرج فقتله ولو لاها ما وصل او وقع سهمه في جرح فزده على الصيد فقتل حل الجميع والجرم بمنزلة
السهم فان رمى صيدا فاقبته ملكه فان تحا مل وصحى غير مستغف فاحذه غيره لزمه ردّه ولو دخل
خيمته او داره ونحو ذلك لو مشى بالشبكة على وجه لا يقدر على الاضغاع وان لم يشبهه وبقى محتفى
فدخل خيمته انسان فاحذه او دخلت خيمته داره فاعلق باه وجهه لم يجرم او لم يقصد تملكها او غشش
طير غير مملوك في برج أو فخر فيه ملكه ومثله احيا ارضها بكثرة ونصب خيمته وتلجج حركه لذكاة
ونصب شبكة وشرك وفخ ومخيل ان كذا وحسن جرح له اربا لجانه بمخيف لا يفتل منه وان صنع
بركة ليصيد به سمكا فاحصل فيها ملكه وان لم يقصد بها ذكاة لم يملكه كقول حل صيد في ارضه او حصل
فيها من هذا الماء او غشش فيها طائر ولغيره احذه كالماء والكلاء وان رمى طرا على شجرة في دار
قوم فطره في دارهم فاحذه فهو للراعي ولو وقع صيدا في شرك انسان او شبيكة ونحوه واشتبه
ثم اخذه انسان لزمه ردّه وان لم تحسبه الشبكة وانقلت منه في الحال او بعد حين لم يملكه وان
اخذت الشبكة وذهب بها فصاد انسان ملكه ويرد الشبكة فان مشى بها على وجه لا يقدر على الاضغاع
فهو لصاحبه كذا لو اصكبه الصايد وشبته يده عليه ثم انقلبت منه وان اصطاد صيدا فوجده عليه
علامة ملكه كقلادة في عنقه او قرط في اذنه او وجد الطير مقصورا الجناح لم يملكه ويكون لقطه ومن
كان في سفينة فوق شبيكة او وقت في حجرة فهي له دون صاحب السفينة وان وقعت فيها فله صاحبها
وان وشبته بفعل انسان لقصد الصيد كالصايد والذي يجعل في السفينة صنوا ابا ليل ويدق بشي
كالجرس ليثبت السمك في السفينة فلا يصايد وان لم يقصد الصيد بهند ابل حصل اتفاقا ما لم يفت
في حجرة ولا يصاد الخيام الا ان يكون وحشيا ويحرم صيد سمك وعجرة بئى سنة كذره وصيده ودم وعينه
يكبره وعليه الاكثر وان منه الماء حتى صاده حل اكله ويكره الصيد ببسات وردان لان ما واهها الحشوش
وبعضها دغ وشبها شحاط عشا او يربط ويخرا طير وكل شيء فيه روح ومنه وكذا لا يليل ولا فخره من وكه
ولا بما سكره ولا بشبكة وشركه وفخ ودبق وكل حيلة وكه جماعة بمقتل كينفقد وبضه لا بأس ببيع البندق
ويرمى بها الصيد لا للصيد واذا ارسل صيدا او قال اعتكفك لم يزل ملكه عنه كذا لو ارسل البعير والبقرة

فائدة تارة في ما كنبت قط
ولا حلت بالله صادقا ولا كاذبا
رحم

الماروي ابو داود عن يزيد بن عمار
قال ليس منا من جلف بالامانة ورجاله
ثقات قال الزركشي ظاهر ائمة الحديث
القديم فلذلك قالوا كاهن حاتم بن ابي ظاهر
المعتمد بن الحسن والشرح وغيرهم اذ كاهن
زيد بن عمار بن يحيى من رعيته انه سخط منهم

وہ بھی

زبد لم يلزمه حينئذ فان لم يعلم مسكنته لعينه او جوفه او موت اخلت اليه ولا اشرب الا ان يشاء
زبد فان شاء فله الشرب وان لم يشاء لم يشرب فان خفيت مسكنته لعينه او جوفه او موت او جوفه
لم يشرب وان شرب حلت ولا اشرب الا ان يشاء زبد فان شرب قبل مسكنته زبد وان قال زبد
قد شربت الا شربت اخلت بعينه وان قال قد شربت او ما شربت الا شربت لم يخل فان
خفيت مسكنته لزبد الشرب ولا اشرب اليوم ان شاء زبد فقال زبد قد شربت الا شربت فشرط
خفا وان شرب قبل مسكنته لم يخل وان خفيت مسكنته في حكم المذموم والمشتبه في هذه المواضع ان
يقول بلسانه قد شربت واذا اخلت ليفعلت شيئا ونوى وقتا بعينه فشرطه وان لم ينو لم يخل حتى يبيح
من فعله اما يتلف المحلوف عليه او موت الخائف ونحوه وان لم يكن له نية لم يخل حتى قبل الياس من فعله واذا
خلف على عيدين فزاد غيرهما ضمنا حسن له الخلف والتكليف ولا يستحب تكرار الخلف فان اقرط
كره واذا دعي الى الخلف عند الحكم وهو محض استحباب اذنى بعينه فان خلف فله باس **فصل**
وان حرم امتد او شيئا من الخلال غير وجهه كقول ما اخل الله على حرام ولا زوجة له او هذه الاطعام
على حرام او طعمه على كالميتة والدم ونحوه او علقه بشرط مكن ان الكفة فهو على حرام او حرام على ان فعلت
كن او نحوه لم يجرم وعليه كفارة يمين ان فعله وان قال هو يهودي او نصراني او كافرا او مجوسي او
يكفر بالله او يعبد الصليب او غير الله او يري من الله او من الاسلام او القيان او النبي صلى الله عليه
وسلم او لا يراه الله في جوفه كن ان فعلت كذا ان فعلت كذا او قالنا استحل اننا او شرب الخمر او اكل لحم
الخنزير او ترك الصلاة او الزكاة او الصيام ونحوه ان فعلت كذا لم يكفر وقد فعل محرما نكرا
التوبة منه وعليه ان فعله كفارة يمين واذا راع الموقف وان ظلم لا كفارة وان قال عصيت الله وانما
اعصى الله في كل ما امرني به او صحت المصحف ان فعلت وحش ولا كفارة وان قال اخرته الله او
قطع يدي به ورجليه او اذله النار او لعنه ان فعل او لم يفعل او عجز لا فعل ولا حر لا فعل وان
فعلت كذا افعال فلان صدقة او فعل فلان حجه او مال فلان حرام عليه او فلان يري من الاسلام ونحوه
فلفظ وان قال ايمان السبعة نكروني عيني رتبها الحجاج والخليفة المعتمد تشتمل على اليمين بالله
والطلاق والعتاق وصدقة المال فان كان الخالف بعدتها ونواها انقضت بعينه بما فيها وان لم
يبررها ولم يبرها او عرفها ولم يبرها او نفيها ولم يبرها فلا شيء عليه ولو تاجر ايمان المسلمين بلفظ مني
ان فعلت كذا او فعله لزمه يمين الظاهر والطلاق والعتاق والنذر واليمين بالله اذ انوى ذكره ولو حلف
بشي من هذه الخمسة فقال له ارض عيني مع عيني اوانا على مكن عيني كذا يري الترام مكن بعينه لزمه
ذلك الا اني اليمين بالله وان لم ينو شيئا لم تنفذ بعينه وان قال على نذر او عيني او على عهد الله وحياته
ان فعلت كذا او فعله كفر كفارة يمين وكذا على نذر او عيني فقط وان اخرج عن نفسه حلف بالله ولم
يكن حلف مني كذا كفارة عليه **فصل** في كفارة اليمين ونفيها تحييب وترتيب فخير من لزمه
بين ثلاثة اشياء اطعام عشرة مساكين مسكين احرام ولو صغار جنسا كان المظعم او اكثر او كسوتهم او
تحرير رتبة فمن لم يجد مضيا ثلثة ايام او كسوة ما يجزي صلاة الاخذ الفرض فيه للرجل ثوب ولو
عتيقا اذ لم تدب توبة او لم يجد يمينه ان يصلي فيه الفرض لثوبا بان يجعل على عاتقه منه شيئا او ثوبا
يتزر به احداهما ويرتدي بالآخر لا يجزيه هيزر وحدة ولا سراويل ولا المرأة درع وفارس يمينها
ان تضلي يمينه وان اعطاها ثوبا واستعاها يمينه ان يستبرأ بها ورأسها اجرة او ويجوز ان يكسوها جميع
اصناف الكسوة مما يجوز للاخذ لبعده من قطن وكتان وصوف وسدر وجوب وخر وحرير وسوكان
مصبوغا او لا او خاما او مصبورا ويجوز ان يطعم بعضا ويكسوا بعضا فان اطعم المسكين بعض (الطعام)
وكساه بعض الكسوة او اعطى نصف عبدا او اطعم او كساهم او اطعم وصام لم يجز كفارة بكفارة الكفارات ولا

يشتمل الى الصوم الا اذا حجب كجهنم عن ذكاة الفطر ولو كان ماله غايه استدان ان قدر والا صام و
الكفارة بغير الصوم انما تجب في الفاضل عن حاجته الاصلية الصالحة لمكمله كذا يحتاج الى مسكنتها
وداية يحتاج الى دكوبها وخادم يحتاج الى خدمته فلا يلزم صريع ذكاة فان كان له عتار يحتاج الى اجرة
لوعنة او حواجه الاصلية او بضاعة يحتاج الى علم او كتاب او كفاية او كفاية او كفاية او كفاية او كفاية
اليه استقل الى الصوم وتقدم بعض ذكاة في الظاهر ويجب التتابع في الصوم ان لم يكن عذرا وجب كفارة يمين
ونذر على الفور اذ احضرت وان شاء كثر قبل الحنث فتكونا محمله لليمين وان شاء بعدة فتكونا مكفرة فيها
في الفضيل سوا عموما كذا كفارة او غيره ولو ان الحنث حراما ولا يصح نذر يمينه على اليمين واذا
كثرت بالصوم قبل الحنث لفقره لم حنث وهو موصوف لم يجز الا وصرا يمينانا موصيفا واحد على فعل او افعال
قبل التكفير فكفارة واحدة وصكته الحلف بنذر مكررة ولو حلف على واحدة على اجلاس مختلفته
كقول له والله لا اكلت ولا شربت ولا لبست فكفارة واحدة حنث في الجميع اوفى واحد ويتولى البقية وان
كانت الايمان مختلفه الكفارة كالظن واليمين بالله فلكل يمين كفارة يمين وليس له نذر ان يكفر بغير صوم
ولو اذ ناله سببه في الفتوى والاطعام لانه لا يملك وليس لسببه من الصوم ولو اصر صومه ولو كان
الحلف والحنث بغير اذ ناله لا صفة من نذر ويكفر كما في ولو صر يمين بغير صوم ومن بعضه حر فلكه في
الكفارة حكم الاخر او تقدم في الظاهر بعض احكام الكفارة فليها **باب جامع الايمان**
لا يصح بعده تقدم نية على عموم لفظه وعلى السبب سواء كان مائرا او موقفا لفظا هو اللفظ او متعلقا
له فالكواقي لفظا هو ان ينوي باللفظ هو جنوعه الا صلح مكن ان ينوي باللفظ العام لغوم وبالمطلق
الاطلاق وسائر الالفاظ ما يبيد الى الاقوام منها والتميز لا يتوحد انواعا منها ان ينوي بالعام
الخاص مكن ان يحلف لا ياكل لحما ولا فاكهة ويريد نفي بعينه وغا كفة بعينه ومنها ان يحلف على فعل شيء
او تركه وينوي في وقت مكن ان يحلف الا يتعدى ذلك ويريد اليوم او لا اكلت ويريد الساعة او لا عي
ال عذري فحلف لا يتعدى نفي العدا اختصت بعينه بما نوا ومنه ان ينوي بعينه غير ما يفرمه السامع
منه كما تقدم في القاي ويل في الحلف ومنها ان يبريد بالخاص العام كقوله لا يشرب فلان الماء من العطش
ينوي قطع كل ماله فيه منه او كان السبب قطع المنه فانه حنث باكل حنث واستعارة دابة وكل
ما فيه المنه الا بالكل كقوله في صنوع ناره وطلح حاطمه او حلف لا ياتي مع ذرجه في دار سماها يبريد
حنثاها فبمع جميع الدور ولا يبريد بواحد منهن بل يبريد بقطع صنوعها كما ياتي في شرط الصراف
اللفظ له الى ما نوا احتمال اللفظ له لم تقدم فان نوى ما لا يحمله مكن ان يحلف لا ياكل حنثا يعني به لا
يدخل بيتا لم تنصرف اليه الى الموقفي فان لم ينو شيئا لفظا ولا غيره رجع الى سبب اليمين وما
يعنيها فلو حلف ليقضي حقه عدا فقصاه قبله لم يحنث اذ قصد الايجاز وانه السبب يقتضي
التجمل قبل خروج العدا فان عدا لم يبريد الا بقضائه في العدا وكذا الاكل شيئا او لا يبعثه او لا يمشي به
او لا يمشي به ونحوه وان قصد مطلقه فقصاه قبله حنث وان حلف بالبيع يمينه الا يملكه فباعه بها او
باكثر لم يحنث وباقه حنث لا استمر يمينه يمينه فاسر مسكرا بها او باكثر حنث لا باقل وان حلف لا
يقتض هذا النوع حلف النوع من كذا افعال قد اخذته وتكن ذهب لي كذا افعال احمد حيلة قبل له فان
قال ابايع ايمنك كذا او اذهب فلان شيئا اخر قال هذا كله ليس بشيء وكراهه ولا يدخل دار او نوي
اليوم لم يحنث بال دخول في غير ولا يقبل قول في الحكم وان كانت بطلاق او عتاق لم يقبل لعق حتى لا دمي
ولا يبريد بواحد منهن بل يبريد بقطع صنوعها فباعه واستمر يمينه يمينه يمينه يمينه وان

فيكون به ما عينه لكن لو كانت المكلف والمعين او اتلفه قبل عتقه لزم كفارة بيمين بلا عتق كما تقدم في الباب
وراءه ثم ان الطوائف على اربع طوائف اهل البيت والسجعي كطوائف وكذا الوفا بالعهود على وجه مشي عند كثره
صلاة عن اهل البيت او نذر المراءاة الحجة حاضرة وخوة فيفي بالطاعة على الوجه المستوعب
وتلغي تلك الصفة ويكفر وتقدم معناه ولا يلزم الوفا بالعهود ويحرم بالاستئذان
القضا والالتزام والقضا جميع اقسامية وهو الالتزام وفصل الحقوق ما شئت وهو من كل شيء كالامانة
العقل فاذا اجمع على ذلك انما هو اربعة رتبة دينية ونسبية شرعية وفيه فضل عظيم لمن قرى على
القيام به وادان الحق فيه قال الشيخ والواجب انما هذه الدنيا وفرة فاما من افضل القضايات وانما افسد
حال الاكثر لطلب الدنيا سم والبال بها انتهى وفيه خطر عظيم ووزر كبير لمن لم يرد الحق فيه لمن عرف الحق
ولم يقض به او قضى على جهل في النار ومن عرف الحق وقضى به في الجنة ويجب على الامام ان ينصب
في كل اقليم قاضيا وان يختار له من افضل صلح على وورع وان لم يعرف ساءل عن يصلح فان ذكر له
من لا يعرفه احضره وساءل فان عرف عدالتها واجتهدت في اقامة الحق وكتب له بذلك عهدا وان يستعمل
طاعة في سيرة وعلا نيته وتحري العدل والاجتهاد في اقامة الحق وكتب له بذلك عهدا وان يستعمل
في كل شئ يصلح اصلي من يقدر عليه ويجب على من يصلح له ان اذا اطلب ولم يجد غيره ممن يوثق به الدخول
فيه لم ينكح عاهدا له منه ولا يجب عليه طلبه ومن لا يجتهد ولم يجتمع عليه شروط حرم عليه الدخول
فيه وصل كان من اهل بيته او غيره مثله فله ان يليم ولا يجب عليه ولا على ان لا يجب اذ اطلب ويكره
له طلبه ولا تارة الامارة وطريقة السلف الامتثال وان لم يمكنه القيام فيه بالواجب فله ان يظلم السلطان
او غيره حرم وتاكيد الامتثال ويجوز بطل المال في ذلك ويجوز اخذ وطالبه فيه مما سرق اهل له
وتصح تولية مضمون مع وجود الفضل والاستئذان والقبول الا بتولية الامام او نائبه ومن
سقط حشرها محرفة المولى كون المولى على صفة يصلح للقضا ويقين ما يولى الحكم فيه من الاعمال والبلدان
ومساكنه بالولاية في المجلس ومساكنه بها في العهد والشرع والعدل على ان لا يتعدى اقليم العهد
او يترد عليه بحضرة له نصيبا معه الى بلد ولا يتعدى فيقتضاهم له السكينة ويقول لهما السكينة على ان
قد وليه وصلا البلد الفلاني وتقدمت اليه بما يشترطه من العهد عليه ولا تصح الولاية بمجرد ذلك بل من
غير اسرها دون ان كان البلد قريبا من الامام يستفيض اليه ما يجزى في بلد الامام نحو ان يكون بينهما
خمس ايام فما دونها جاز ان يكتفى بالامانة دون السكينة كما تكلم به والاشهاد ولا يشترط
عدالة المولى بكسر اللام ولو كان نائب الامام والفاظ التولية صريحة سبعة وليك الحكم وقيل تك
والمستنبطك واستعملتك ورددت اليك وفوضت اليك وجعلت اليك الحكم فاذا اوجد احدها
وقبل المولى الى صفة المجلس او الغائب بعده او شرع الغائب في العمل العقول وانكسبه نحو اعتماد
عليك وعولت اليك ووكلت اليك واستندت الحكم اليك فلا تصح حتى تقترب بها من حق فاحكم او
فتول ما عولت عليك وما استنبطه **فصل** وتولية الولاية الحكم العامة ويلزم بها فضل
الخصومات واستعلاء الحق من هو عليه ودفعه الى ربه والنظر في احوال الدنيا والحيات والمنا
والجس على من يدعى الجرح عليه لسلطة او فلس والنظر في الوقوف في عمله باجرا عنها على شرط الوقت وتنفيذ
الوصايا وتزويج النساء اللاتي لا ولي لهن واقامة الحد واقامة الجمعة بالاذن في اقامتها ونصب
امامها وكذا العهد ما لم يخضها بالامام والنظر في مال الغائب وجباية الخراج واخذ الصدقة ان لم يخضها
بعامل والنظر في مصالح عليه كمن الاذي عن طرقات المسلمين واقتسامهم وتصفيت حال سبوحه وامان
وليست يتقوى او يستبدل من يصلح قال في التبصرة ويستفيد ايضا الاحتساب على الباعة والمشتريين
والزامهم بالسعر قال في حاشيته ما يستفيد بالولاية لاحد له شرعا بل يتلق من الالفاظ والاحوال والقرى

ولا يحكم ولا يولي ولا يسمع بينه في غير علمه وهو محل حكم فان فعل لن وجب اعادة الشهادة كقوله لا يحكم
المرزوق من بيت المال لنفسه واصحابه وخطابه مع الحاجة وعدمه فان لم يجعل له شيء وليس له ما يملكه
وقال المحققين لا اقصي بيشكال الا يجعل جاز ولا يجوز الاستئذان على القضا والمقضي احد المرزوق من
بيت المال ولو تيقن عليه ان يقضي وله كفاية لم يأخذ ومن اخذ رزقا لم يأخذ والاخذ اجرة خطه وعلى
الامام ان يقرض من بيت المال لمن نصب نفسه لتدريس العلم والتزويج والاحتكام ما يقضيه عن
التكسب **فصل** ويجوز ان يولي عهده النظر في عموم النظر في عموم النظر في كل البلدان
وان يولي خاصا في احدى اوقافها من يولي عهده النظر في بلد او محله خاصة فيمنع من يولي في اهل
ومن طرى اليه كمن لو اذنت له في شره ويجوز ان يولي عهده من عمله لم يصح شره ويجوز ان يولي
له في غير عمله ولو دخلت بعد الى عمله فان تالت اذا حصلت في عمله فقد اذنت له في شره في عمله
بناء على جواز تعليق التوكال بالشرط او يجعل اليه الحكم في الدعايات خاصة او في قدر من المال لا يتجوز
او يقرض من اليه عهده الا تكلمه دون غيرها ويجوز ان يولي من غير هذا فله وان كان من الحكم في مثله
فله الحكم به ويجوز ان يولي قاضيين فاكتر في بلد واحد يجعل لكل واحد منهما عملا سواء كان المولى
الامام او القاضى خلفا فله ان يجعل الى احدى الحكم بين الناس والى الاخر عهده الا تكلمه فان جعل
اليه عملا واحدا جاز في حكمه كل واحد باجتهاد ولا يفسد الاخر اعتراض عليه ولا تقضى حكمه فان تنازع
خصما في الحكم عند احدهم تقدم قول الطالب ولو عند نائب فله ان يولي في الدعوى عند عهدهما
في عن جميع باق اعتبر انما الحكم اليه فان استقر باقرع بينهما ولا يجوز ان يولي القضا لواء
على ان يحكم عهده بيمينه فان فعل بطل الشرط وعمل الناس على خلافه كالاية فربما قال في حاشيته من واجب
تعليد الامام بيمينه استئذان فان تاب ولا قتل قال وان قال يولي في كان جاهلا فلا بد له ان كان
مستعيا لامام فخا لفته في بعض المسائل لقوة الدليل او يكون احدهما اعلم او اتق فقد احسن ولم يقدح في
عدالة قال وفي هذه الحال يجوز عند ائمة الاسلام بل يجب وان احدى نص عليه ويجوز ان يولي
الامام الى انسان تولية القضا وليس له ان يولي نفسه ولا ولده ولا ولده بحال ولا وكلمه في الصدقة بحال
يجز له اخذ ولا دفعه الى طرف بل فان مات المولى بكسر اللام او عزل المولى بغيره مع صلاحه لم يطل ولا يته
كما لو عزل الامام لاند نائب المسلمين لا الامام وكان الك عهده لمصلحة المسلمين كحال ومن ينصبه لحيانية
مال وصرفه واصير جهاد ووكيل بيت المال وصحبت قاله في حاشيته وقال ايضا في الك لا ينزل بالقرار المستنيب
وموته حتى يقوم غيره مقامه انتهى ولا يطل ما فرضه فارض في المستقبل ولا يتغير حيث حي لم قبل
علمه فليس كوكيل فان كان المستنيب قاضيا فعزل لبقا به او زالت ولايته بموت او عزل او غيره كالمو
اخذ فيه بعض شروطه انزلوا او من عزل نفسه انزلوا او من عزله فولي غيره فبان حيا
لم ينزل ويستحب ان يجعل للقاضي ان يتخلف وان نهاه لم يكن له ان يتخلف وان اطلق فله ذلك وتصح تولية
قضا وامارة وامره بشرط واذا قال المولى من نظري الحكم في البلد الفلاني من فلان وفلان فهو خليفة
او قد وليته لم تتعقد لمن ينظر لجهة المولى منه ما وان قال وليت فلانا وفلانا فمن نظر منهما فهو خليفة
الفقد لمن سبق منهما بالنظر **فصل** ويشترط في القاضي عتق صفات ان يكون بالغ عاقل ذكرا
حر اكلن يقضي ولاية عباد امارة سرية وقسم صدقة وفي امانه وصلاة وان لم يكن مسلما عدلا ولو تابيا
من قد في فلا يجوز توليه فاسق ولا من فيه نقص يمنع الشهادة وان يكون سميا بغيرا فاطما حشره او لو
لي من ذهب امانه للصحة او اخذ في الاوصاف والرعائية او مقفلا او عليه عمل الناس مدة فولي بولا
تفقدت احكام الناس وكذا المفتي فيما عي كل منتهى الناطة امانه ومناخرها وتقبله كبار من طهه في ذلك
ويحكم به ولو اعتقد خلافه لا بد مقفلا قال في حاشيته من نصب الاجتهاد ينتقم حتى لو ولا في الموارث لم يجب

زوجه المهر تقار لا تتحقق على شيئا لم يصح الجواب وبلد من المهر ان لم يقيم بينة باسقاطه كذا في دعوى
قضاء اعراف به لا يستحق على شيئا ولا في الوارث في مرض صوته لا يصحها عليه لم يقبل الابينة
انها اخذت من او استقطبت في الصحة ولو قال كذا في مرض صوته لا يصحها عليه لم يقبل الابينة
لان لا يكتفى في دفع الدعوى الا بنصر ولا يكتفى بانها في مرض صوته ولو قال كذا في مرض صوته لا يصحها عليه لم يقبل الابينة
عليه او حلف المذكر انه كاذب فيها ادعاه على ان لم يقبل وعنده من الجبات وما لم يردج
في فظا صبر من باب الظري الا ان قال في حقيقة مرضه والصواب ما قاله من الجبات وما لم يردج
صاية فقال ليس له حلف صاية اعتبر قوله ولا شيء حلفا كاليمين فان نكل عما دون الماية حكم عليه
بماية الا جازا ولم يدعي ان يقول لي بينة ولو لم يكن ان يقول انك بينة قبل قوله وبعد ان قال لي بينة
قبل ان يثبت فاحضرها فاذا احضرها لم يثبتها الى ان يثبتها حتى يثبت المدعي ذلك فاذا اسأله
المدعي سواها قال من كانت عندك سرقة فليذكرها ان شاء او يقول بما تشهد ان ولا يقول له
استهدا وليس له ان يلتزم ما كتبتهما ودفعتها ربحا فاذا شهدت البينة سرقة صالحة واتقوا الحق
لم يجز له تردد في حاله في الحال ان يحكم اذا سأل له المدعي ان كان الحق لا دعي معين وتقدم اذا
كان غير معين اوله واذا حكم وقع الحكم لا زما لا يجوز الرجوع فيه ولا تقضي الا بشرط المتقدم في باب
اداب القاضي وبقي بعضه آخر الباب ولا يجوز ولا يصح الحكم بغير ما يعلمه بل يتوقف ولا خلاف انه يجوز
له الحكم بالاقرار واليمين في مجلسه اذا سمعه معه شاهدان فان لم يسمع معه احدا او سمعه شاهد واحد
فله ايضا والاولى ان يحكم اذا سمعه معه شاهدان فاما حكمه بعلمه في غير ذلك مما رآه او سمعه
قبل الولاية او بعده فلا يجوز الا في الجرح والتعديل ويجزم الا عن احد عليه لغيره سمية السهو
وقال كذا في طلب سمية البينة ليمكن من القدر بالاتفاق في الفروع ويتوجه عليه لو قال
حكمت عليه بذلك او لم يذكر مستندة قال في الدعوى لو شهد احد انك فعلت به بعض الدعوى قال
شهدت عندي بما وضع به خطه فيه او عادة حكام بلده وان كان الشاهد عدلا كتب تحت خطه شهد
عندي بذلك وان قبله كتب شهد بذلك عندي وان قبله غيره واخبره بذلك كتب وهو مقبول فان
لم يكن مقبولا كتب شهد بذلك وقال للمدعي زدي شهودا او ترك شاهدك اسماء وتكفل للقاضي
علامه يعرف بها من بين الحكام نحو الحمد لله وحده او غير ذلك وتكون بغير غلظ ولا يغيرها الا ان
يكون نائبا فيبقى اصلا او يستحل من بلد الى بلد فلا يحصل ليس ويكتفي بها فوق السطر الاول
تحت البسملة من حد اخرها ويكون بعد اداء الشهادة وتامل الحجة المكتوبة ويكتب تحت العلامة
جري ذلك او ثبت ذلك او ليس شهد بكذا في الحكم بوجهه ويحذف ذلك بحسب ما يقتضي المقام وان
كتب المذكر خطه فالاولى ان يكون تحت خط الشاهد في المكتوب فيكتب ان فلان ابن فلان الواضح
خطه اعلاه عدل فيما شهد به وجزم بدم القاضي القاضي في المكتوب عند شهادة الشاهد بالعلم الغليظ
كما تقدم وان شاء جلت واحد نحو شهد اعندي او شهد والنسابة او الاربعة او افر دكل واحد جلت
وان كان الشاهد جليل القدر كالاخير وحكيه كتب اعلمي بذلك بلفظ الشهادة وان كان المكتوب
فيه اوصال اسفل كل موضع وصل بكلمة يتلى العلامة كقمتي يا له او حسي الله وعونه **فصل**
وان قال المدعي مالي بينة فقول المذكر مع بينة الا النبي صلى الله عليه وسلم اذا ادعى عليه او ادعى
ظهوره لم يلا يمين فعلم المدعي ان له اليمين على خصمه فان سأل احدا منه وظن سبيله وليس له
استدلاله قبل سوال المدعي فان احلفه او حلف قبل سوال المدعي لم يمينه فان سألها المدعي
اعادها له ولا بد في اليمين من سوال المدعي طوعا واذا نال في قوله مع الكراهة تخالفه مع
علمه بكذا به وقد رتب على حقه نصا ويجزم تخلف البري دون الظالم ودعوى نائبة وتكليفه وتكون

يمينه على صفة جو ابيه لخصمه ولا يصحها باسقاطها واما لا يمينه وتزعم القدرية واما الا المظلم ولا جلت
في حلفه في حلفه ولا يقضي قضاء وحكم المذكر على الفروع وقال لا يمينني فمعه من ثمن ثمنه فحين حصل
جبلته كمينه ولو اوصاه من احلفه واراد به ذلك كان له عوالة المتقدمة فله ذلك لو اراد به ذلك
بدي في هذه الدعوى فلو جرد بها وطلب ذلك ولا يجوز ان يحلف المذكر الا على ما علمه ولو ادعى الساعية
خاف ان يجهل او لا يلا من عليه وبينه هو جلد اذا اراد غريمه من سفر وان لم يحلف قال له انك
ان حلفت ولا قضيت عليك بالتكفل وتزعم انه يقول له ذلك وكذا يقول في كل موضع قلنا يتوقف المدعي
عليه فان لم يحلف قضى عليه او اسأله المدعي ذلك هو كالحلف بينة اقرار ولا يمين ولا يمين على المدعي
وان قال المدعي لي بينة بعد قول خصمي بينة لم يسمع وكذا اقرار له كتب شهودي وفي كل بينة انما في
زور سواولي ولا تبطل دعواه وان قال لا اعلم لي بينة في حلفه بينة صححت وان قالت بينة فحين تشهد
كذلك فقال هذه بينتي سمعت كذا لو شهدت له بغيره فهو مكذب لها وان ادعى شيئا فاقتر له بغيره
لزمه اذا صدقه المقر له والدعوى بحاله ولو سأل له حلفا منه حتى يقيم اجبت في المجلس وان لم
يحضرها في المجلس صرفه ولا يجوز جهسه ولا يلزمه باقائه كيد ولزمه له المدعي ذلك وان قال
ما اردت ان تشهد لي لم يحلف اقامة البينة وان قال لي بينة واوبد يمينه فان كان غايبه عن المجلس
قريبه او بعيدة فلا خلافه وان كانت حاضرة فيه فليس له الا احديهما وان حلف المذكر احضر المدعي
بينته حكم بها ولم تكن اليمين من ذلة الحق ولو سأل المدعي احلفه ولا يقيم البينة فحين كان له اقامتها وان
كان له ذلك فلا خلاف في الحال او ما يقصد منه المال عرفه الى ان لم يمانح مع شاهده ويستحق فان
قال لا احلف وارضى بيمينه استخلف له فاذا حلف سقط الحق عنه فان عاد المدعي بعد ذلك وقال ان احلف
مع شاهده لم يستخلف وان عاد قبل ان يحلف المدعي عليه فبذل اليمين لم يكن له ذلك في هذه المجلس
وان سكت المدعي عليه فلم يقر ولم ينكر او قال لا اقر ولا انكر او قال لا اعلم قد رخصه قال القاضي ان اجبت والا
جبلتك ناكلا وقضيت عليك ولو اقام المدعي شيئا لهذا واحد اقم حلف معه وطلب عين المدعي
عليه فاحلف له ثم احضر شاهده اخر بعد ذلك بثلث بينة وقضى بها وان قال المدعي عليه في حجب صا
ادعاه لم يكن جيبا وان قال لي حساب ربي ان انظر فيه لزمه انظاره ثلاثا وان قال ان ادعيت انفا
برهني كذا الي عندك اجبت وان ادعيت هذا انك لا تبصني ولم تبصني فقم والا فلا حرج لك علي
فجواب صحيح وان قال بعد بوقت الدعوى بينتي قضيت او ابراني ولي بينة با نقضا او البراء وسأل
الانظار انظر ثلاثا وللمدعي حلفا لزمته فان حلف المدعي على نقي ما ادعاه واستحق فان نكل
فقضى عليه بتكوله وصرف هذا كله ان لم يكن انكر او لا سبب الحق فاما ان انكره لم يثبت فادعى قضا
او ابراء سابقا لا نكاره لم يسمع وان اليمين نصا وان شهدت البينة للمدعي فقال المدعي عليه حلفه
انه يستحق ما شهدت به البينة لم يحلف وان ادعى انه اقاله في بيع فله تخليفه **فصل** وان
ادعى عليه عينا في يده فاقدر بها الحاضر مكلف سبيل المقر له عن ذلك فان صدقه صار الحضم وصار صا
البدلان من ماله في يده اعترف ان يده نائبة عن يده فان كانت للمدعي بينة حلف حكم له بها وللقر
بيمينه على المقر والا فقول المدعي عليه وهو المقر له بها مع بينة فان طلب المدعي احلافه انما كانت
العين في يده انه لا يعلم انما في حلف له فان نكل لزمه بذلك وان قال المقر له ليست لي وهي للمدعي
حكم له بها وان قال ليست لي ولا اعلم لمن هي او قال المقر له فان كانت للمدعي بينة حكم له بها وان
لم تكن له بينة وجهل لمن هي سلمت اليه ايضا بلا يمين فان كانا اثنين اقرعا عليهما وان قال المقر له
بهي ثلث استقلت الخصومة اليه وان اقر بها لغايب او غير معين سقطت الدعوى عنه وصارت
على المقر له ثم ان كان للمدعي بينة سلمت اليه ولا يحلف وكان الغايب على خصمه وان كان مع المقر بينة

اليمين فله

على قسم المضاف كذا راجع فمقتضى ما ذكره من ذلك دار وقت عليه او متاجرة بها او ملك لها فاقسمها ما يابا
 بزمان بان جعل في يد احد من شركاء او عا ما ونحوه وفي يد الآخر ملكا او عا ما بان يسكن احد من
 بيت والاخر ملكه ونحوه جاز لان المضاف كان عيانا فان شئنا واخترنا على واحد بمقتضى ما كتب في مدته
 لكن لا يدخل الكتاب اننا در فنان اشق على المراه باه وطلب احدهما فلوله الدور الذي ياخذ فيه نصيبه
 وطلب الاخر نصيبه وجبت اجابة من طلب الصغير لانه اقرب الى الاستيفاء من اللقطة والهدية والركان
 وان شئنا يا في الجيران اللبون له نصيبه هذا انما هو هذا الوفا وفي العبرة تكون عتق هذا اعاص
 ولهذا اعاص ما لم يقع ما فيه من الثلث والظن هو ان يبيع كل واحد منهما نصيبه لصاحبه في المدة
 ويكون ذلك كله جاز لان ما فلوله احد من قبل استيفاء في يده فله ذلك وان يبيع بعد غرض ما انفر
 به وان كان يبيعهما ارض فيها رزق فلهما فطلب احدهما قسمها دون الزرع فتمت كالتالي وان طلب قسمته
 ان رزق دونها او فخرها فلا اجابة وان تراصيا عليه وان رزق نصيب او فخر جاز وان كان يبيع او يستبدل
 مستبدل الجب لم يبيع ولو تراصيا وان كان يبيعها بغير اوقافه عين يبيع ما وهذا لا تنفع الحاجة بقدر
 حقيقته والمآل بينهما على ما شرطه عند استرجاعه وان راضيا بقسمه ما يابا بالثمن او بجزا بان يبيع
 جاز مستورا وخفية في مصلح المآل فيه فقبلا على من راضيا بهما جاز فان اراد احدهما ان يسبق نصيبه
 ارضا لا يشترط لها من هذا الماء لم يبيع وتقدم في باب احياء الموات **فصل في البيع والشراء**
 فتدبر اجابة روي ما لا ضرر فيها عليهما ولا على احد من اهلها رد عوض كارض وسعة وقربة وبيانات
 ودار كبيرة ودكان واسع ونحوها سواء كانت متساوية الاجزاء او لا اذا امكن قسمتها بتعدد السهم
 من غير شئ يجعل معها فان لم يمكن ذلك الا يجعل شئ معها فلا اجابة ولو لم تقسم ارض بيتان دون شجرة
 وعكسه والجميع فان قسمها الجميع او الارض قسمتها اجابة ويحل شئ فيها وان قسمها الشجر وحده فلا اجابة
 ومن قسمه الاجابة قسمته مكمل وموزون من جنس واحد فلهذا ولبن ودبس وخل وتمر وعنب و
 نحوها فاقطع احد من القسم فيها واني الاخر اجابة ولو كان وليا على صاحب الحصص وليقسم حاكم مع
 عينة ولي وكذا على غايب في قسمة اجابة فان كان المشترك مكليا وهو المكمل والموزون وطالب الشريك
 او امتنع جاز للاخر اخذ قدر حصة عند ابي الخطاب لا عند القاضي واذن الحاكم يرفع النزاع وتقال في
 في قرية مشاعة قسمها فلا حرجها هل يبيع فقال اذا اشيا بوازر رزق كل منهما حصته فالزرع له ورب
 الارض نصيبه لان من تركه من نصيبه مالكة فلا حرجه الفاضل او مضافا مستمرا وبهي ارض حرق لا يبيع
 فيصحب وتقدم بدار من احدهما اذا كان على جهتين فاكسفا على جهة واحدة فلا تقسم عينة قسمة
 لانه انما كانا تعلقوا حق الطهارة التي فيه وان لم تكن كذلك تجوز المراه باه وهي قسمة المضاف وتنفذ الحيوان
 مدة كل واحد عليه فان فضل الحادث عن العادة فللاخر النسخ ويجوز قسمته ما يعظم وقت وبعضه
 طلق بدار عوض من رب الطلق ويرد عوض من مستحق الوقف وقسمة الديار في ذمم الغزاة وتقدم في
 الشركة ويجوز قسمة الثمار فرضا ولو على شجر قبل بد واصلا حده بشرط التيقن وقسمته لم يهدى واضافي
 وغيرهما وصرهون فلوله هذه سهمه متساويا عالم قامم شريكه صحيح واخترت بسمه بالرهون ويجوز قسمة
 ما يكال وزنا وما يوزن كيلة وتفرقها فيما قبل القبض ولا خيار فيها ولا شفقة ولا يثبت من خلف لا
 يبيع اذا قامم ولو كان بينهما ما سوية مشتركة فاقسمها في انشاء الحول واستند ما خلطة الاوصاف
 لم ينقطع الحول وان ظهر في القسمة عينا فاحص لم يقيم لتبين انشاء الاقرار وان كان بينهما ارض يزر
 بعضها سبي وبعضها بعل او في بعضها شجر وفي بعضها نخل وطلب احدهما قسمته كل عين على حده وطلب
 الاخر قسمتها عيانا بالقيمة تقدم من يطلب قسمته كل عين على حدة ان امكن التسوية في حده ويرد به
 ان لم يمكن وامكن التقدير بالقيمة عدلت واجيب المحتسج والافلا **فصل في بيع الشراء**

يتبعها

يتبعها بالقسمة وتقامم بنصيبه او يتبعها بالقسمة وتقامم بنصيبه او يتبعها بالقسمة وتقامم بنصيبه
 مناهم باجر متعلقهم ليقسم نصيبه جاز وان استاجر ولا جيبا باجرة واحدة لزم كل واحد منهم من
 الاجرة بقدر نصيبه من القسوة حاله كونه شرط وسواء طلب القسمة او احدهما واجرة كاشد بخير القسم
 البلاء ووكيل واحد للمحفظ على ما ذكره وفلاح كاشد كاشد قاله صحيح وقا را ذا احاطهم الفلاح بقدر ما عليه
 او سيقم الصنف حل لهم وقال وان لم ياخذ الوكيل لنفسه الا حرة جارة علم بالمعروف والزيادة باقية
 المقطع فاقطع هو الذي ظلم الفلاح حينما في المعطى للوكيل المقطع من الصنف ما بين يده على اجرة ملكه
 ولم ياخذ لنفسه الا حرة جارة له ذلك وكذا ويكره ان يكون مسلما عدلا عارضا بالقسمة قاردا لم يفرق
 وعينه وعارضا بالخصاب فان كان كاشدا او فاضلا او جاهلا بالقسمة لم تقسم الا بتراضيهما وبعدل
 السهم بالاجزاء ان تساوت وبان القيمة اذا اختلفت وبالردان اقتضت فاذا اختلفت واطرحت القسمة لزممت
 القسمة ولو كان من جنس واحد او ردتا سواهما بنفسهما او في سهم لانهما كل من اتيه ولا يغير رضاهم بقدر
 ويقدر بالسهم لا يغير احدهما او يغير اقسام احدهما ان يكون السهم متساوية وقربة اجزاء القسمة
 متساوية كارض بينه سته لكل منهم سته ففقدل بالمساواة ستة اجزاء متساوية وقربة اجزاء القسمة
 ان تكون السهم متساوية والقيمة مختلفة ففقدل الارض بالقيمة وتجعل ستة اسهم متساوية القيمة
 ان لم تكن ان تكون القيمة متساوية والسهم مختلف ففقدل الارض بالقيمة وتجعل ستة اسهم متساوية القيمة
 للثالث السدس واجر او في متساوية القيمة ففقدل ستة اسهم الرابع اذا اختلفت السهم بالقيمة
 ففقدل السهم بالقيمة وتجعل ستة اسهم متساوية القيمة لم يفرق وان ضار احد من الارض بخير فزعه لزممت
 برضاها وتقدم فان كان فيها تقويم لم يجز اقل من تقا سمين لانهما شاة بالقيمة والاجر او واحد واذا
 ساء لوا الى كم قسمة عقار لم يثبت عنده له ملكه لهم لم يجب عليه قسمه بل يجوز ان يقسمه ولو لم يكن ب
 القسمة انه قسمه مجزود عواهم بملكه لانه بينة شهدت لهم بملكهم وان لم ينفذ اعطى طلب القسمة لم يقسمه حتى
 يثبت عنده ملكهم وتبين ما اقر عواجان والاحوط ان يكتب اسم كل شريك في رقعة لم يدرج في بناء في سبيع
 او طين متساوية قدر وزنا لم تطرح في حجر من حضره كذا وبقال له اخرج بندقه على هذا السهم فمن
 خرج اسمه كان له لم يملك بكنهه والسهم الباقي كذا كذا لك ان كان ثلثا كذا واستوت سهاهم وان
 كتب اسم كل منهما في رقعة لم يفرق اخرج بندقه لفلان وبندقه لفلان جاز وان كان سهمهم الثلثة ففقدل نصف
 وثلث وسدس وجزء المقتسوم ستة اجزاء واخرج الاسماء على السهم لا غير فتكتب باسم صاحب النصف
 ثلثا وربع الثلث وربع السدس وربع ربعه وخرج بندقه على اول سهم فان خرج عليه اسم رب
 النصف اخذه مع الثاني والثالث وان خرج القسمة اسم صاحب الثلث اخذه والثاني لم يفرق بين الاخرين كذلك
 والباقي للثالث وان كان بينهما داران متجاورتان او متصلة عدنانا او خانانا او اكثر فطلب احدهما ان يقسم
 نصيبه في احد الدارين او احدا الى بينة ويجعل ابن في نصيبا لا طرا ويجعل كل دار سهمهما لم يجز المحتسج تساوت
 القيمة او اختلفت **فصل** ومن ادعى غلطا فيما تقاسموا بانفسهم واسمهم واعلوا رضاهم به ولم
 يصدقه المدعي عليه لم يثبت اليه ولو اقام به بينة الا ان يكون مسترسلا فيبين بما لا يسامح به عادة و
 ان كان فيما قسمه قاسم الى كم قبل قسمة المتكسر مع بينة الا ان يكون للمدعي بينة فتنقض القسمة وتعاد وان
 كان فيما قسمه قاسم بنصيبه وكان في شريك في الرضى بعد القسمة لم يسمع دعواه والا فهو كقاسم الى كم واذا
 تقاسموا ثم استحوذ من حصصه احد ما سكي معين بطلت وان كان المستحق من المحققين على السواء لم يطل فيما
 بين وان كان في نصيب احدهما اكثر او ضرره اكثر كسبه طر بقة وجري هاية او صورة ونحوه او كان شائبا
 بينهما او في احد من بطلت وان ادعى كل واحد منهما ان هذا من سهمي الفاقضت واذا اقتسما دارين
 ونحوهما قسمتهما شرا من فبني احدهما او عرس في نصيبه لم يفرق مستحقا ونقص بناء وقطع غرسه رجع على

شركه بنصف قيمته ولا يرجع به في قسمة اجبا رواد خرج في نصيب احدهما عيب فلم يفسد القسمة
لان ما جاء به من هذه الاصل مع الارش ويصح بيع الزمكة قبل قسمة الدين ان قضى ويصح القسمة
اختار ابن عقيل لا يفسد الا مع بقاء الورثة فلا يلزم فيه المقتضى ان يورثه بخله فما
خرج من ثلثه من مبيع من ماله وانما لم يفسد لان مقتضى الدين به كقول جارية لا رهن ويصح قسمها
وخطوب الدين بعد القسمة لا يفسد لان مقتضى الدين به كقول جارية لا رهن ويصح قسمها
دون الاخر في نصيبه وبيع نصيب الاخر وان اقتسم اذ اذات اسطى يحرم عليه الماء عن احدهما
فليس له ان يفسد منه جركا ان الماء الا ان يكونا تشارطا على ماله وان اقتسم دار فحصل الطرف في حصته
احدهما ولا يفسد الاخر لم يفسد القسمة وان كان له ظلم في وقت في حصته احدهما فمضى له بمطلق العقد
وولي الموالي عليه في قسمة الاجبا بمنزلة وكذا في قسمة القرا حتى اذا ارادها حصلته
باب الدعوى والبيات واحد دعوى وهي ايضا في القسمة استحقاق
في يد غيره او في ذمته والمندعي من يطالب غيره بحقوقه استحقاقه عليه واذا استكت بتركه والمندعي
عليه المطالب اذا استكت لم يتركه ولو جحد البيات بينه وبين المدعي العداوة الوجه كالمسألة فافترس ولا يصح
دعوى وانكار الا من جاز التصرف كمن يبيع الدعوى على نفسه فيما يوجده به حال سفره وبعد فك
جرحه وحيل اذا انكر وتقدم واذا ادعى عليه لم يخل من ثلثة اقسام احدها ان يكون في يد احدهما
فاني لم مع ميسره ان لم ولا حق للمدعي فيها اذا لم تكن بينة ولا يثبت المنكر بها كقوله با بينة بل يرجع
الدعوى فلا يثبت له بجزء اليد وان ساءل المدعي عليه الحاكم كتابة بحضور مجازي اجابه وذكره عليه انه بقي
بيد لا انه لم يثبت حايه فلو تنازعا دابة احدهما واكبه اوله عليه حمل والاخر اذ بزم صامرا او سائرا
منه لا ول وان اختلفا في الحمل فادعاه الراكب وصاحب الدابة فهو للراكب بخلاف السرج وان تنازعا
ثياب عبد عليه فلصاحب العبد وان تنازعا قميصا احدهما لابسها والاخر اخذها فله حمل الاول والاكث
كم في يد احدهما وباقية مع الاخر وان تنازعا عمامة طرفها في يد احدهما وباقية في يد الاخر فلهما سواء فيها
ولو كانت دارقيا اربعة بيوت في احدها ساكن وفي الاخر ساكن واختلفا فلهما واحد ما هو ساكن فيه
وان تنازعا الساحة التي تيطر منها الى البيوت فهي بينهما نصفين ولو كانت ساحة مسلوحة بيد احدهما
جحد لها وسواها بيد الاخر فلهما واحد ما هو ساكن فيها واذا تنازعا دارقيا فلهما في ابره ومقتضى فلهما الحياط وان
فلهما واحد منهما ما يبد صاحبه وان تنازع صاحب الدارقيا فلهما في ابره ومقتضى فلهما الحياط وان
تنازع هو والراعي فلهما للراعي وان تنازعا عرسه فيها بنا او سكر فلهما في ابره ولا احدهما فلهما له وان
تنازعا حايطا معقودا بينا احدهما وحده او متصلا به ايضا لا لا يمكن احدهما بعد بناء الحايط وله عليه
آثار وهو من البناء وتقال له طاق اوله عليه بناء كحايط مبيع عليه او عقد مبيع عليه او قبلة
اوله عليه سيرة مبيع ومخ هذا فهو له وان كان معقودا بينا به عند امكان احدهما كالمسألة باللب والاخر
فانه يمكن ان يضرع من الحايط المبيع بنصف البيعة او آجرة ويجعل مكان البيعة صحيحة او آجرة صحيحة تعقد
بين الحايط لم يضرع به وان كان محلول من بنايه اي غير متصل به بينا به بل بينهما سق مسطيل كما
يكون بين الحايط وبين النصف احدهما بالآخر او معقودا بينهما فلهما بينهما سق مسطيل كما
ان نصفه له وان جحد كل واحد منهما على جميع الحايط انه له جاز وان كان لا احدهما بينة حكم له بها وان
كان لكل واحد منهما بينة تقارنتا وصار كمن لا بينة لهما فان لم تكن لهما بينة وحلها عن البيعة
كان الحايط في ايديهما على ما كان وان جحد احدهما ولكل الاخر قضى على الساكن وان كان متصلا
بيناه احدهما دون الاخر فهو له صح عيونه ولا تنجز الدعوى بوضع حطب احدهما عليه ولا بوجوه
الاخر والتدوين والتحصيص ولا يستقر عليه غير مبنية لانه مما يتساجم به ويمكن احدهما ولا يجمع قد

القط في الحطب اي عقد الحطب التي يثبت بها الحطب وهو بيت بطل من حطب وقصب وان تنازع صاحب
الفلو والسفل سئل منصوبا او درجة فلصاحب الفلو وكذا العروة التي عليها الدرجة الا ان يكون
تحت الدرجة مسكن لصاحب السفل فتكون بينهما وان كان تحتها حطب مسطير لم يثبت الدرجة لاجل
وانما جعل صرفا يجعل فيه جازما ويحذف من صاحب الفلو وان تنازع صاحب الفلو والدرجة في النصف
بينهما فان كانت في الوسط في ايديهما بينهما وها فلهما لرب السفل وان تنازع في النصف الذي
الفلو وان تنازع المجرى والمستاجر في رقب مقلوع او مقلوع له شكل منصوب في الدار فلهما
والا بينهما وان كانا لا يدخل في بيع وجرت العادة به وما لم تجزم اى دة فلهما وان تنازعا دارقيا
اي بينهما فلهما احدهما وادعى الاخر نصفها جعلت بينهما نصفين والبيات على مدعي النصف وان كان
لكل واحد منهما بينة بما يدعيه تقارنتا في النصف فيكون النصف لمدعي الكل والنصف الاخر لغيره
لتقديم بينته وان كانت الدار في يديك لا يدعيه فلهما فالنصف لمدعي الكل والنصف الاخر لغيره
في النصف الاخر فمن خرجت له العروة حلف وان كان لكل واحد منهما بينة تقارنتا وصار
كل لا بينة لهما وان تنازع زوجه او ورثتها او احدهما كالمسألة او ورثة الاخر وان اختلفا في قسمة
البيت وخرجه او بفضله فما يصح للرجل كالمسألة والسيف فللرجل وما يصح للنساء كالمسألة وشيا بهن
فللمرأة والمصحف له اذا كانت لا تقرا وما يصح لهما كالمسألة والراعي وسواها في ايديهما سطر
الحكم او صراط في المسألة وسواء اختلفا في حال الزوجية او بعد البيعة فلهما وان كان المتاع
على يدي غيرهما ولم تكن بينة اذع عن قرض منهما حلف واخذة ولو اختلفا هناك في آلة وكان لهما
حكم بالآلة كالمسألة لصاحبها كالمسألة العطارين للطار رواد لهما رفاقا لم يكونا في مكان واحد
واختلفا في عين غير قراض بينهما وكل من قلنا له فهو له مع بينة اذا لم تكن بينة وان كانت لاحدهما بينة
حكم له بها من غير عيدين وان كانت العينة بيد احدهما وكان لكل واحد منهما بينة سمعت المدعي وهو
التي رجع وحكم له بها سواء اقيمت بينة المنكر وهو الداخل بعد رفع يده او لا وسواء شهدته بينة انما
له تحت في ملكه او كطبيعته من الداهم او لا فان اقام الداخل بينة انه استأجرها من الخارج واثام
الخارج بينة انه استأجرها من الداخل قد صحت بينة الداخل ولا تنفع بينة الداخل قبل بينة الخارج
وتقدم بينهما وتسمع بعد التقدير قبل الحكم وبعد التمسك وان اقام الخارج بينة انما ملكه واثام
الداخل بينة انه استأجرها منه او وقفها عليه واعتقدت امت اش فيه ولم ترفع بينة التي رجع يده
كقوله ابراهيم من العين اما لو قال لي بينة غايبة طوبى بالتسليم لان تنازعه يطول **فصل**
الشر الثاني يكون العين في ايديهما او في غير يد احد ولا بينة فيقال ان وتقسيم بينهما وكذا ان سحلا لان
كل واحد منهما يستحق ما في يده الاخر بكتوله وان نكل احدهما وحلف الاخر قضى له جميعها فان ادعى
احدهما فخرها فادون والاخر اكثر من بقيتها او كلها فالقول قول مدعي الاول مع بينة وان تنازعا
مسألة وهو السد الذي يرد ماء النهر من جابه حاجر بين احدهما وارض الاخر فلهما بينهما
وكذا ان سحلا لانهما حاجر بين ملكيهما وان تنازعا صفيحا دون التمييز في ايديهما فهو بينهما نصفين
يتحلفان ولا يقبل دعواه الحرية اذا بلغ للابنة الا ان يعرف ان سبب يده غير الملك مثل ان يقطع حبل
تقبل دعواه الرقة لان القبط محكوم بحرية وان كان لكل منهما بينة فهو بينهما ايضا وان كان بينهما
تقارن في حرم من حر الا ان تقوم بينة برقة كالمسألة الا ان البالغ اذا اقر بالرق ثبت رقة والا كان لاصحابها
بينته بالهبة حكم له بها وان كان لكل واحد منهما بينة لم يقدم اسبقهما تاريخا بل سواء فان وقعت احدهما
واطلقت الاخرى والعين بيد احدهما (وسهلت بينته بالملك وسهلت كساج او سبب غيره وبينه بالملك وحده

مسلم وخلفه ابني مسلم او كانا مسلمين فقالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
 فان قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا انما قالوا
 حرا وان كانا عبيدا فادعوا انهم عتقوا وابوهما في ذلك وان ثبتت عقدة في رمضان
 فقال الحرمان انما في شعبان وقال العتيق انما في شهر ربيع الاول وقال الحرمان
 شهد على رجلين بقتل عتق عليه الشاهدان بغير عتق في النكاح او الاصل او الاولين
 فقط فلا تملك ولادة وان صدق الاولين فقط حكمه بغير عتق ولا بد من شهادتين
الشهادات واحد هاتيك دة تطلق على القتل والاداء وهي
 حجة شرعية تظهر الحق ولا تقبل فيه وهي الاخبار بمصلحة بالخطا خاصة وتلك في غير حق الله في حق الله
 واذا اتهموا وجبت كتابتها وتلك في حق ربي الحق واذا ادعى احدكم في القتل او في
 والاداء انما لا سقط عن الجميع وان امتنع الكل انما او يقر في وجوب القتل والاداء ان يقر
 من قبل شهوده ويقر عليه بما لا يقر به في يده او ما له او اهله او عتقه ولا بد في الزانية
 ويقتصر الاداء بحكم من قبل الاداء فلهذا لا يسمع قول احدكم على الزوج والبعيد
 فيما دون مسانعة العتق والنسب وغيره سواء لو ادعى شاهد او في الاخر وقال احلف ان بلدي
 اثم ولو ادعى فاستحق القتل فله الخصم ولو مع وجود عتق لان القتل لا يقتل به العتق ومن شهد
 مع ظهور نفسه لم يدر لانه لا يمنع صدقه فلهذا لا يجرم اداء انما سبق ولا يضمن من بان فسقه وجرم
 اخذ اجرة وجعل عليه القتل والاداء ولو لم يصدق عليه كذا ان عتق عن المكس او تاذى به فله اخذ
 اجرة من كسبه من ربه الشك في وفي الرضا وكذا امر كسبه وعتق من وصفت وصقيم حد وقد وجب
 مال بيت المال وصحبت الخليفة ولا يقبل من على مسلم بقتل كافر ويباح لمن عتقه شكا دة عتقه الله اقامتها
 من غير تقدم دعوى ولا يثبت ويجوز الشهادة بحد قتل المسلم باليمين في حق
 الله كقرضه للقرابة ليرجع ومن عتقه شكا دة كذا دعي بغيره لم يقيم حتى يسأله ولا يقدر فيه كشادة
 حصة ويقيمها بطلبه ولو لم يطلبها حاكم ويخبره فان لم يعلم استجبه له اعطاه من سألها اقامها ولو لم يطلبها
 حاكم ويجوز كتمانها وبين الاشهاد في كل عقد سوى نكاح فوجب ولا يجوز للشاهد ان يشهد الا بما يعلم برؤية
 او سماع من شاهد او بيمينه الخواص فالدوية تحضر الا في القتل والعتق والسرقة والسرقة والسرقة
 والرضاع والولادة ويحذف في كل حال جرحا جاز ان يشهد في حضرته لم يقره عتقه وان كان غائبا
 فحرفه من يمينه اليه جاز ان يشهد ولو على امرأة وان لم يتيقن معرفته لم يشهد مع غيبته ويجوز
 ان يشهد على عتقه اذا عرف عتقه ونظر اليه وجها قال احمد لا يشهد على امرأة حتى ينظر الى وجهها
 وهذا الجدل على الشهادة على من لم يتيقن معرفتها فاحصا من يتيقن معرفتها وعرف صوتها يقيضا فيجوز
 وقال احمد انما لا يشهد على امرأة الا باذن زوجها وهذا الجدل انما لا يدخل عليها بيمينه الا باذن
 زوجها ولا يقبل انشأته الى صبيته عليه حاضر مع غيره ووصفه وان شهد باقراره بيمينه
 كما سئل في حال ولا قوله طوعا في صحتة مطلقا بالظاهر وان شهد بسبب موجب الحق واستحقاق
 غيره ذكره والسماع صريحا بان سماع من المسموع عليه كالطلاق والابراء والعقد وحكم الحاكم وانفاذ
 الاقرار وغيرها فيلزم ان يشهد به على من سمعه وان لم يشهد به لا يستحق به او مع العلم به واذا اقال
 المتعي سببان لا تشهد واعلى ما يجري بيننا لم يمنع ذلك الشك دة والزوج اقامتها وسماعها
 جهة الاستفاضة فيما يتعذر علمه غائبا بدينه كالنسب والموت والملك المطلق وشروطه والنكاح
 عقد او دوا ما والطلاق والخلع والوقف وحصرته والعتق والولادة والولاية والعتق وما اشبه ذلك
 فيشهد بالاستفاضة في ذلك كله ولا يشهد به الا عن عمد يقع العلم بجبرهم ولا يشترط فيها ما يشترط

من السماع
 ما يجوز عليه الشهادة
 مطلقا

في الشهادة على الشك دة ويكتفى بالسماع ويلزم انما قالوا انما قالوا انما قالوا
 بها نفع وفي الغني شكا دة اصحاب المسائل شكا دة استفاضة لا شكا دة على شكا دة وقال القاضي
 الشك دة بالاستفاضة طلبة خبر الشك دة وقال تحصل بالشك والعتق وان سمع انما قالوا بيمينه
 اب او ابن فصدقه المقتل جاز ان يشهد له به وان كان به لم يشهد وان سكت جاز ان يشهد ومن راي
 شيئا في يد اثنان صدق طلبة فيصرف فيصرف في الملاك من نقص وبقاء واجارة واعادة ونحوها
 جاز ان يشهد له بالملك والورع الا يشهد الا باليد والتصرف في خصوصها في هذه الايام
 ومن شهد بشكاح او عتق من العتق فلا بد من ذكر شرطه وتقدم في شرط الحكم وان شهد برفاء
 فلا بد من ذكر عتق الرضا وتوابعه شرب من شربها او ما له من حطب من في المولى فلا يملك ان يشهد
 انه انما من الرضا وان شهد بقتل حاج ان يقول لغيره بيمينه او غيره او جرحه فقتله او مات من
 ذلك وان قال جرحه فمات لم يحكم به وان شهد بقتل كافر في يده او ما له او اهله او عتقه في اي زمان وان
 راي ذكره في فرجها وان شهد بيمينه الشك دة في السرقة منه والعتق والموت وصفه السيرة وان
 شهد بالعتق في ذكر المقتل وفي وصفه القتل وان شهد ان هذا العبد لمن امتد وهذه المرأة مكرمة
 سيرة لم يحكم به حتى يقر لادله في ملكه وان شهد الله استرها من فلان او عتقه عليه
 او اعتقه لم يحكم به حتى يقر لا وهي في ملكه وان شهد ان هذا القتل من قطعه او اطلقه من يمينه
 او اطلقه من صفة حكم له بها لان شهادته ان هذه البينة من طلبة حتى يقر لا بائنا في ملكه
 وان شهد لمن ادعى انك صبيك انه وارثك لا يعلم ان له وارثا صا حاكم له بيمينه سواء كان من اهل
 الحرمة الباطنية او لا ويعطى ذوالفرض من صفة كمالا لا يعلم ان له وارثا غيري في هذه البلد
 او بارض كذا فكذا لان قال لا تعلم له وارثا في البيت لم ان شهد ان هذا وارثك في ركة الاول
 وان شهدت بينة ان هذا ابنه لاوارثك له غيرك وبينه اخرى لاخران هذا ابنه لاوارثك له غير
 ثبت نسبهما وتسم المال بينهما ولا تدر الشك دة على النفي بدليل المسئلة المذكورة ومسئلة
 الاعسار والبينة فيه وان كان النفي محصورا قبلت كقول الصحابي فطر السكين فضلي ولم يرض
 ولو شهد اثنا في حقل واحد منهم انه طلق او اعتق قبل وكذا لو شهد خطيب الله قال او فعل
 على المنبر في الخطبة شيئا لم يشهد به غيره مع المشاركة في سماع وبصر ولا يرضى قولهم اذا
 القرد واحد فيما تنو من الدواهي على نقله مع شكا ركة خلق كثير وان شهد الله طلق او اعتق
 او اطلق من وصايا واحدة وشيا عينا لم يقبل ويصح شكا دة مستند وشكا دة من سماع مكلف يقر
 بحق او عقد او عتق او طلاق او يشهد شاكها بحق او يسمع الحاكم يحكم او يشهد على حكمه وانفاذه
 ولزمه ان يشهد بما سمع **فصل** وان شهد احد الشاهدين من انه اعتق بيمينه عملا
 لو قتله عملا وشهد الاخر انه اعتق بيمينه او قتله وسكت ثبت القتل وصديق المدعي عليه في صفة
 وان شهد الفاعل صحت في نفسه كالتلف في قتل زيد او بائنا كسره وعصب واختلاف في
 وقت او مكانه او صفة متعلقة به كلفته والقتل بما يدل على تفارب التعيين لم يثبت البينة فلو
 شهد احداهما انه عصبه ثوبا اخر وشهد الاخر انه عصبه ثوبا ايضا او شهد احداهما انه
 عصبه اليوم وشهد الاخر انه عصبه امس لم يثبت البينة وكذا لو شهد احداهما انه سرق
 انه سرق اليوم او شهد احداهما انه سرق مع الن وال كسب ايضا وشهد الاخر انه سرق
 مع الزوال كسب اسود او شهد احداهما انه سرق هذا كسب عتقه وشهد الاخر انه سرق
 عتقه وكذا القذف اذا اختلف الشاهدان في وقت قذفه وان امكن تعدد ولم يشهد بائنا
 فيكس شيئا شهد فمجهل بمقتضى ذلك ولا يثبت في وان كان يد لك شكا دة بيمينه كسبها ان ادعى

الشرع من شهادته
 بالارث والحقنة له

وصحى زالت الموانع مشتم على الجاني والعقل المجنون واسلم الكافر وقاب الفاسق قبلت شره دتمهم بجره
فكذلك ولا يعتبر في انتساب اصلاح العمل وقربة غير قاذف فيهم واقلع وعزم ان لا يعود وانه كان فسقا
شركه واجب فلا بد من فعله وسارح ويصير مظلوما الى ربها او الى ورثة ان كان ميتا او جعله ميتا في
خلد ويصير له معسر قربة قاذف بزنا ان يكون بنفسه كذب حيا ويصير بقربته قبل الحد كحيا من قذف
وعقبة وحل بها قبل اعلامه والقتل منه والقاذف بالشك تركه ودمه ودمه ودمه حتى يثوب
واشكاه بالزنا اذ لم تكن البينة تقبل روايته لاشكها دمه وتقبل شره دمه العبد حتى في حد وقوله كالحل
وتقبل شره الامه فيها تقبل فيه شره دمه للمرة ومضى بقتل عليه حرم على سيده معسر منها وتوزر
شكها دمه الاصل في المراتب وبها سمع قبل صحتها وجوز شره دمه الاصل في المراتب اذا اتفق الصوت
وبالاستقضية وبها راء قبل عا اذا اعرافا على باسده ونسبه في الميراثه الا بعينه قبلت اذا اوصفه
للمالك بما يميز به فان شكك وكذا الحكم اذا اقر برؤية العين المشبهة لها او عليها او بها كالت او عينية
اشترى وان شهد عند الحاكم لم على او فرس او صم او جرد او موات لم يمنع الحكم بكما دمه وتقبل شره دمه ولابد
الزنا في الزنا وغيره وتقبل شره دمه الاضامن على نفسه كالمريض على ربه وان كان باجرة واقاسم
على شتمه بعد فراغه ولو بوضو والى حكم على حبه بعد الغزل وشركه دمه القوي على البهاري وعكسه
باب احوال الشهاده وهي ستة احدها قرابة الولادة فلا تقبل شره دمه عمو في النسب
بعضهم لبعض من والدي وان علا ولو من جهة الام والى وان سفل من ولد البنين والبنات الا من
زنا ورضاع وتقبل شره دمه بعضهم على بعض وبها في اقراره كاخيه وعمه وابنه وخاله ونحوهم والبنات
لصده يقرب ولو في اعتقده وعكسه ولو اعتق عبد من قاذف رجل ان المعتق عضبهما منه فشهدا العتقا
بصدق المدعي لم تقبل شره دمه لانهما الى الرق وكذا الوشيد بعد عتقها انا معتقهما كان غير
بالحال العتق او بجره شهادي حريتهما وكذا الوعتق بتدبير او وصية فشهدا بدين يستوجب
الشركة او وصية مؤثرة في الرق **الثاني** الزوجية فلا تقبل شره دمه احد الزوجين لصاحبه ولو بعد
الزواج ان كانت ردت قبله ولا قبلت وتقبل عليه في غير الزنا ولا شره دمه السيد لصده ولا العبد
لصده قال ابن مفرقه لو شهد عند الحاكم من لا تقبل شهادته الحاكم كمن كسره دمه ولد الحاكم عنده لاجني
او والده او زوجته فيما لا تقبل فيه شره دمه النساء لتوجه عدم قبولها وقال لو شهد على الحاكم
بحكمه من شهد عنه بالتحكم فيه الاظهر لا تقبل وقال تركية اشكاه رقيقته في حنك دمه لا تقبل
اشتمى ولو شهد بانان على ابينها بقذف ضرة امرها وهي حنة او طلاقها قبلت قال في الرغيب ومن
هو انفسه المعصية فلا شهاده لمن عرف بها وبالفراط في الحمية كمن عصب قبلية على قبيلة وان لم يبلغ
رتبة العداوة ومن جلد مع شره دمه لم ترد **الثالث** ان يجر الى نفسه لثقا كشره دمه السيد لمكاتبه
والملك تب لسيده والوارث يجر مورثه قبل ان يذم ماله فلا تقبل وتقبل له بدينه في مرضه فلو حكمه
بماله الشهاده لم يغير الحكم بعد موته ولا تقبل شره دمه الوصي للميت ولو بعد عزله والوكيل لموكله
والشريك للشريك والاجر لمتاجر فيها هو وكيل فيه او شريك او مستاجر فيه ولو بعد الغزل
وقد اخل الاجارة والفضال الشريك ولا احد الشفيعين بعض الاخر عن شفيعه او بيع الشفيع
الذي يجب فيه الشفيعه وان استظف شفيعه قبل الحكم بغيره دمه قبلت لا بعد الرد ولا عزم المخلص بحال
بعد الحجر اوليت له عليه دين بحال ولا مضاربه بحال المظاربة ولا حكم ووصي لمن في حجره وتقبل
عليه ولا تقبل لمن له كلام واستحق في سبي وان قل كد باط ومدرسة **الرابع** ان يذم عن نفسه
ضركه دمه العاقلة يجر شهيد قتل الخنزير والفرد ما يجر شهيد الدين على المخلص والسيد يجر
من شهد على مكاتبه او عبده بدنه والوصي يجر الشكاه على الاثم والشريك يجر الشكاه على

قوله على من لا تقبل
شره دمه

بجره كشره دمه من لا تقبل شره دمه لا يشان ان الشاهد يجر الشكاه عليه ولا تقبل شره دمه
الغاصص للمخضون عليه بقضا الحق او لا براء منه ولا شره دمه بعض عزماء المخلص على بعض باسقاط
دينه او استثنائه ولا من اوصى له بحال على ما يبطل وصيته اذا كانت وصيته بها من اوصيته اما الصبي الثالث
عليه او تكون الوصيتان معينين وتقبل فتبا من يدفع عن نفسه من يراها **الخامس** العداوة العداوة
كشره دمه الحق وقيل على قاذف الزنا وجع على امرائه ثوبا والزنا والمقتول عليه على القاتل والجورح على
الوارث والمخطوع عليه الطريق على قاطعه فاق شهد ان هو لا يقطع الطريق عليه او على القاطع
لم يقبل وان شهد ان هو لا يقطع الطريق على قاطعه فاق شهد ان هو لا يقطع الطريق عليه او على القاطع
الطريق عليه معهم وان شهد انهم يقطعون الطريق على قاطعه فاق شهد انهم يقطعون الطريق على قاطعه
يقول الشكاه دمه كون العداوة الغير ايسر سواء كانت صورته او مكتوبة في العداوة في الدين كالمسلم
يشهد على الكافر والمحقق من اهل السنة يشهد على المعتدج فلا ترد شره دمه لان الدين يحلله من ارتكبه
محظوف في دينه وتقبل شره دمه العداوة وده وتقبل عليه في عقد شكا وجوه من شهد بجره مستكره
بين من ترد شره دمه له وبين من لا ترد لم تقبل لانه لا تتبعض في نفسه ومن سرق من سرقه احد
وعنه من حرم وطالب له الشكر فشهد عدوه **السادس** من شهد على حاكم فردت شره دمه بجره بجره او
زوجيه او عداوة او طبع نفع او دفع ضرر لم يزال المانع فاعادها لم تقبل لان ردت المفسق في احوالها
بعد التوبة ولو لم يشهد بها الفاسق عند الحاكم حتى صار عدو لا قبلت وان ردت كشره او صنف او جنون
او خرس لم ياعادها بعد ذوال المانع قبلت وان شهد عند الحاكم حاكم حاكم لم يمنع الحكم كشره او صنف
او شهية فاعادها دة ابتداء وها مسروق عليه كقذف البينة لما شهدت عليه لم ترد شره دمه
بذلك وكذا امقا ولتد وقت غضب وكذا امقا ولتد وقت غضب وكذا امقا في الاحوال بدون عداوة
ظاهرة سابعة وان حدث مانع بعد الحكم لم يستوف حد ولو قاذف ولا قاذف قبله وان شهد لمكاتبه
المورد وكره يجر قبل بدنه فدت لم اعادها بعد العتق والبراء يجر قبلت **باب**
ذكر الشهادة به وعددها لا تقبل في الزنا واللواط اقل من اربعة رجال وكذا الاقرار به يشهدون
انهم اقربا فان كان المقر بهما اعجب قبل منه شره دمه وان كان من عذر بوجلي فزجر منه بجره او امة
مستكره ونحوها ثبت برجلين ولا يقبل قول من عرف بالعتق انه فقير الا بثلثة وتقدم ولا تثبت بقتية
الحدود باقل من رجلين وكذا القوي ويثبت القوي بقراره مرة ولا يقبل فيما ليس بجقوبة ولا مال
ويطرح عليه الرجال لما بها كساح وطلاق ورجعة وسنن وولا وايضا وتوكيل في غير حال
تدليك شهود وجرهم اقل من رجلين ويقبل في موضعه ونحوها دة اية طبيب واحد ويطلب
واحد مع عدم غيره فان لم يتفقد رفاشان فان اختلفا قدم قول صبيته ويقبل في حال ومما
يقصد به المال كالبسج واجله وخياره ورهون وصحة وتسميته ورق وجوهول النسب واجارة وكسرة
وصلي وطلبه وايضا في حال وتوكيل فيه وقرض وجناية الخطا ووصية معين ووقف عليه وشفعة
وجوالة وعصب وادلاق مال وضمانه وفسخ عقد صا وضمنه ودعوى قتل كافر لاخذ سلمه ودعوى
اسير تقدم اسلا منه لمفع رقة وعتق وكسابة وتدبير ونحو ذلك رجلان او رجل واحد او رجل
وعين المدعي وجب تقديم الشكاه دة على العيين ولا يشترط ان يكون المدعي هادي صادق
في شهادته وكل موضع قبل فيه شك هادي عيين فلا فرق بين كون المدعي مسلما او كافرا او انا سقا
رجلا او امرأة ولا تقبل شره دمة امرأتين وعين المدعي ولا اربعة نسوة فاكثر مقام رجلين قال
القاضي يجوز ان يحلف على ما لا يجوز الشكاه دة عليه مثل ان يجد خطبه ديناه على انسان وهو
يعرف الله لا يكتب الا حقا ولم يذكره الا بجد في روض ما يخبر ابيه بخطبه ديناه على انسان ويعرف من

مجانبة
مجانبة

ولا يصح اقرار المجنون الا في حال افاقته وكذا المبرس وانما المفق عليه وان ادعى جنونا لم يقبل الا بيمينه
ولا اثر له فكره الا ان يقرب بيمينه ما ذكره فيه صك ان لا يكره ان يقرب لاني يقرب لغيره واولع ان يقرب بيمينه
بدنا يبرأ على الاقرار بطلاق امرأته فيقول بطلان عيشتي او يقرب بيمينه عهد فيصم اذن والاكراه على وزن
مال فباع فذلك له كصح وتقدم اول كتاب جميع وعرف حق ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا
بيمينه الا ان تكون هناك دلالة على الاكراه كقيد وجنس وترك كل به فيكون القول قوله مع عيینه
وتقدم بيمينه اكراه على بيمينه طوعية وان قال من خطا هذه الاكراه علمت اني لو لم اعراض بها لطلوني
فلم اكن مكرها لم يصح لانظن منه خلاصا ومن يمينين الاكراه ومن اقر في مرض منته بشي فبها قرارة
في صحته الا في اقراره بما لا وارث فلا يقبل الا بيمينه او اجازة ويلزمه ان يقرب وان لم يقبل اذا كان حقا وان
استترى من وارثه شي فاقوله بيمينه كقوله ولا يحل من المرض في المرض عزمها الصحة بل يقرب من عليه
لان اقراره بعد تعلق الحق بما له كان اقرار في مرضه بعيد ثم يدين او عكسه قرب العين اجزأ ولو اعترف عبدا
لا يبيعه غيره او وهبه لم اقر بدينه فله عتقه وهيبة ولم ينقض باقراره وتقدم حكم اقراره فليس وسفينة
في الحج وان اقر لامرأته في مرضه بهر لم يقبل ويلزمه مهرها بالزوجية لا بالانكاح ويصح اقراره باخذ
دين من اجنبي ولا اقر لوارثه واجنبي صح لا جنبي والاعتبار بحالة الاقرار لا بهر بحال الموت فلو اقر
لوارثه فمضى عنه الموت غير وارث لم يلزم اقراره لانه باطل وان اقر لغير وارث واعطاه صح وان
صار عبدا لموت وارثا وان اقرت في مرضها ان لا مهر لها لم يصح الا ان يقيم بيمينه باخذها او باستفاد
وكذا حكم كل دين ثابت على وارث وان اقر المريض بوارث صح وان اقر لامرأته بدين لم يباشره ثم تزوجا
وهات من مرضه لم يصح اقراره وان اقرت ان لا طلاق في صحته لم يستقط ميراثها **فصل**
وان اقر عبدا ولو ابقا بعد اطلاق او قصاص فيما دون النفس اخذ به في المال وان اقر بقصاص في النفس
لم يقص منه في المال ويتبع به بعد العتق وطلب جواب الدعوى منه ومن سيدة وان اقر السيد عليه
بمال او بما فيه كسبائة الخطأ صح ويؤخذ منه ذية ذلك لا بما يوجب قصاصا ولو ضمن دون النفس
وان اقر العبد جناية خطأ او شبه عمد او عصب او سرقة مال او غير الماذون له بحال عن معاصنة
او مطلقا او ماذون لم يحال لا يتعلق بالتجارة وكذا به السيد لم يقبل على كسبه وان تدهمت عليه بحين
على مال فنكح عنها فلما حجب المال وسواء كان ما اقر بسرقة باقيا او نافيا في يد كسبه
او يد العبد ويتبع بما اقر به بعد العتق ويقطع في سرقة في المال قال احمد في عبدا سرقة دراهم
في يده انه سرقة من رجل والرجل يدعي ذلك وكسبه يكون به فالدراهم لسيدة ويقطع العبد ويتبع
بذلك بعد العتق وما صح اقرار العبد به من الخضم فيه ولا سفينة وان اقر بالجناية مكاتب تعلق
بدقينة ولا مته ولا يقبل اقرار السيد عليه بذلك وان اقر غير مكاتب بحال السيدة اوسيد له لم يصح
وان اقر العبد برقة لغيره من هو في يده لم يقبل وان اقر السيد انه باع عبده فانفسه بالف وصدقه
صح ولزمه الا ان يكون مكاتبه وان انكر حلف ولم يلزمه شي ويعتق فيهما وان اقر لغيره بحال صح
وكذا لما ملكه ويطلب بهرة اي رد مال له وان اقر له بشكاج او قصاص او غير من القذف وصدقه العبد صح
وله المطالب به والعنف وليس لسيدة مطالبة بذلك ولا عفو وان اقر بيمينه لم يصح وان قال على
الف بسبب هذه اليمين لم يكن مضر لاحد وان قال لما كتبها على الف بسببها صح وان قال بسبب
حمل هذه اليمين لم يصح وان اقر لمسجد او مقبرة او طريقه صح ولو لم يذكر سببا وتكون لمصالحها
ولا يصح له الامع السبب وان تزوج بمهر لثوب النسب فاقرب بالرق لم يقبل وان اقر بولد امته انه
ابنه مات ولم يتبين ميل انت به في ملكه او غيره لم يصح ان يولد لولد المتوفى ولم يباذعه فانزع
بنسب صغير او مجنون مجهول النسب انه ابنه وهو محمد ان يولد لكل المتوفى ولم يباذعه فانزع ثبت

مطلب لا يبيح الاقرار

شبه منه وان كان الصغير المجنون ميتا ورثه ان كان كبيرا فقلنا يموت حتى بعدته وان كان ميتا
 يموت ارثه ونسبه وان ادعى نسب مكلف في حياته فلم يصدقته حتى مات المقر ثم صدقته بقت نسبه
 وان بقت وله اهم فمات بعد موت المقر تدعى زوجه ميتة لم تثبت بذلك لان الوجه ان المقر ينسب صغيره
 لم يكن معها ابنة وجبة امه وان قد مات امه او من ولد الدرم ومعهما طفل فاقرب به رجل فله ولها
 لو ولدت امرأة رجل وهو غائب عنها بعد عشرين سنين او اكثر من عيبتها فله الولد وان لم يوف
 له مقدم اليها فلا عرف لها فزوج من ولدها ومن اقرب نسب الخ او عم في حياة ابنيها وجداه لم يقبل
 ان كان بعد موتها ومن الوارث وحده صح اقراره وبقت النسب وان كان معه عمه لم يقبل في
 المقر له من الميراث في يد المقر وتقدم في باب الاقرار من ترك في الميراث وان اقرب اب او ولد او زوج
 او وصي اعقده قبل اقراره ولو استقطبه وارثا معه وما اذا امكن صدقته ولم يدفع به نسب الغير و
 صدقة المقر به او كان ميتا الا الولد الصغير والمجنون فلا يشترط تصديقهما فان كانا او عقدا وانكرا
 لم يسمع انكارهما ولو طلبا اطلاق المقر يستحق لان الاب لو عاد في النسب لم يقبل منه وبقي في تصديق
 والد بولد وعكسه سكوت اذ اقر به ولا يعتبر في تصديق احد منهما كزوجه فيسقط انكاره بقت نسبه
 تقدم في الشكيات ولا يصح اقرار من له نسب معروف بغير هؤلاء الاربعة الا ورثته اقراره اقل له
 موروثهم وان خلف ابنتين مكنتين فاقرا احداهما باخ صغيركم مات المنكر والمقر وحده وارث بقت
 المقر به منها فلو مات المقر بعد ذلك عن بني عم وعش الاخ المقر به ورثه وبنهم وان اقر من عليه ولا
 بنسب وارث لم يقبل الا ان تصدقته مولاة وان كان مجهول النسب ولا ولاء عليه فصدقته المقر به وانكف
 قبل وان اقرت امرأة ولو بكه انكاح على نفسها قبل ان كان مدعيه واحدا او تقدم في طريق العلم فصدقته
 فلو اقرت لاشكين او اقاما بينة في قدم السبق فان جعل قول ولي فاجعله فسحا ولا يحصل الصحيح
 باليد وان اقر رجل او امرأة بذوجية اخر فلم يصدقته الاخر بعد موته صح وورث الا ان يكون
 كزبه في حياته وان اقر ولي حجة عليها بنكاح قبل وان كانت حرة حرة وهي معة له بالاذن قبل ايضا
 والا فلا وان ادعى صحاح صغيرة بيده فرق بينهما وفسخه حكم وان صدقته اذا بلغت قبل فدا ان من
 ادعت ان فلانا زوجها فأنكر فطلبت الفرقة يحكم له عليه ولو اقرت صروجه بولد فحقا دون زوجها
 واطلاقا وان اقر الورثة بدين على موروثهم لم يسم مقضاة اما من الشركة لتعلق الدين بها فللورثة
 تسليمه فيه وان اصبوا استخلصوا ووفاء الدين من مالهم فلم يذكروا ويلزمهم اطلاق الا من قيمته
 واول الدين بمنزلة الجاني وان اقر بعضهم لزمه بقدر نصيبه كذا قراره بوصية مالم يتكلم منهم عدلان
 او عدل ومعين قليل منهم الجميع ان وقت به الشركة وباني اخر باب ما اذا وصل باقراره ما يغيره ويقدم ما
 ثبت بيمينه او اقراره صحت على ما ثبت باقراره ورثته ان حصلت من احد فان لم يكن له بيت تركته لم يلزمهم
 سعي وان اقر الوارث لرجل بدين يتعرق الشركة ثم اقر بثلثه لآخر في مجلس كان لم يكن تركه ان كان الاول
 ويعزوه للمقر للشك وان اقر لرجل امرأة فالحال صح الا ان تلقيه ميتا او يتبين الاحمل ولا يتبين ان الحمل كان
 موجودا حال الاقرار فيبطل وان ولدت عيا وميتا فالمال للحبي حوال ولدت ذكر وانثى حين فليها بالسوية
 الا ان يعرفه الى ما يقتضي التفاضل فيعمل به وان قال للحمل عني ان جعلته ماله او حقه فهو وعد وان قال
 له عني الف او اقرتني او دية اضرتها منه لزم لا اقر حثي الف ومن اقر بكبيره ما قل حال في يده فلو كان
 المقر عبدا او نفس المقر بان اقر بقر نفسه للغير فلم يصدقته بطل اقراره ويترتب المقر فان عاد المقر
 فادعاه لنفسه او انك قبل منه ولم يقبل بعد ها عود المقر له او لا في دعواه وكذا لو كان عودا في دعواه
 قبل ذلك **باب ما يحصل به الاقرار** اذا ادعى عليه اني فلان اوجده او صدقته او انا
 صرته او بدي عودا كان صرا وان قال مجنون ان يكون محقا او عسى او لعل او اظن او احسب او اقدر او اؤخذ

五

در رسم او مع در رسم او موقت او تحت او مع او قبله او بعد در رسم اوله در رسم بل در رسم او در رسم مكن در رسم
 او در رسم بل در رسم ن در رسم او در رسم ن اوله در رسم ن بل در رسم او عسرة بل سبعة لزمه الاكثر وله در رسم
 و در رسم او در رسم مكن در رسم مكن در رسم مكن در رسم مكن بالاول او الفاء او مكن
 قال در رسم در رسم در رسم ن در رسم ن بالاول او الفاء او مكن بالاول او الفاء او مكن بالاول او الفاء او مكن
 وله على هذا الدرسم بل هذا ان الدرسم ن لزمه الكسرة و ان قال قنبر خطه بل قنبر شعير او در رسم بل
 دينار لزمه مع اوله على در رسم او دينار بل لزمه احد مكن بتفصيله و ان قال له على در رسم في دينار لزمه
 در رسم و ان قال قنبر العطف او معني مع لزمه الدرسم و انه دينار و ان قال در رسم اها دينار مكن مكن ابا در رسم
 و ان قال اسلمة في دينار فمصلحة المكن بل بطل او ارا لا لان سلم احد القديس في الاخر لا يصح و ان كذب لزمه
 الدرسم و ان قال له در رسم في مكن و فخره بالسلم او قال في مكن اشتريته منه السنة وضد بطل
 اقراره لانه ان كان بعد الترتيب بطل مسلم و سقط الخ و ان كان قبله فالتعريف بالخيار بين الخس و الاضطرار
 كذا به المقتضى فقول صح عيينه وله الدرسم ذكره و كذا راج و ان قال در رسم في عسرة لزمه در رسم الا ان يرين
 الحساب فيلزمه عسرة او الجمع فيلزمه احد عشر و ان قال له عندي مكن في جراب او سكن في جراب او كذا
 في صندوق او عندي عليه عناية او دابة عليه سراج او نص في خاتم او جراب فيه ثمر او قنبر فيه سيف او
 صندوق فيه قنبر او جلاب في جارية او في دابة او دابة في بيت او سراج على دابة او عناية على عنبه او دار
 صخر و سكة او زينة في رفق او حرة و حرة فاقرار بالاول لا الثاني و ان قال له عندي عناية او عناية
 او قنبر صخر او سراج او سيف قنبر او قنبر او دار جلاب او سرة بطا عناية او سراج مكن مكن
 او مكن مكن او سلم لزمه ما ذكره و ان قال خاتم فيه قنبر مكن عناية او دار او قنبر مكن مكن و اطلق مكن
 جاءه بخاتم فيه قنبر و قال صادرت القنبر لم يقبل قوله و اقراره بكنية او بكنية ليس اقراره بارضها
 فلا يملكه عرس مكن منها لو ذهبت ولا يملكه رقب الارض قلعه و ثمرتها لغيره بها و اقراره باهه ليس اقرار
 بملكه ولو اقر ببيتان مكن الا شيئا ولو اقر بكنية مكن الا عضدان و المحدثه او لا و اخر اوطار و اوطار

و قد وافقوا في هذا من هذه الشبهة الشرعية طرس يوم الثلاثاء المبارك
 ثامن عشر شهر ربيع الآخر سنة ١١٩٢ م سبعا و ستين
 بعد المائة و الا ان علم صاخرها افضل الصلاة و السلام و ذلك بقل
 الفقير الحقير المذنب بالذنب و محتصر تراب ابدام العلى و الصالحين
 و حبيب الله بن سليمان بن يحيى بن سليمان بن هجر بن
 الاحساى مولد و الحنبلى هذا لها عفا الله له و لو ان الله
 و كذا شجرة و كذا احسن اليه و لجميع المسلمين و المسلمين
 الاحياء منهم و الاموات انه قريب
 مجيب للمعوذات و صلح الله على
 سيدنا محمد و على اله و صحبه
 و سلم تسليم و السلام



ثم الكتاب بحمد الله بارين و من بلا شك بعد الموت يجيب
 يا رب فاعف عن رجل كان كاتبه يا قاري الخط قل يا رب آ صلي
 آمين آمين لا رضى بواحدة حتى تصيف اليها الف آ صلي
 مستبق خطوطي برهة بعد موتي الا اني تبس و تغنا انا على
 يا قاري يا سيدنا سل الله رحمة لصاحبها المدفون تحت الجنادي

و قد وافقوا في هذا من هذه الشبهة الشرعية طرس يوم الثلاثاء المبارك
 ثامن عشر شهر ربيع الآخر سنة ١١٩٢ م سبعا و ستين
 بعد المائة و الا ان علم صاخرها افضل الصلاة و السلام و ذلك بقل
 الفقير الحقير المذنب بالذنب و محتصر تراب ابدام العلى و الصالحين
 و حبيب الله بن سليمان بن يحيى بن سليمان بن هجر بن
 الاحساى مولد و الحنبلى هذا لها عفا الله له و لو ان الله
 و كذا شجرة و كذا احسن اليه و لجميع المسلمين و المسلمين
 الاحياء منهم و الاموات انه قريب
 مجيب للمعوذات و صلح الله على
 سيدنا محمد و على اله و صحبه
 و سلم تسليم و السلام

ثم الكتاب بحمد الله بارين و من بلا شك بعد الموت يجيب
 يا رب فاعف عن رجل كان كاتبه يا قاري الخط قل يا رب آ صلي
 آمين آمين لا رضى بواحدة حتى تصيف اليها الف آ صلي
 مستبق خطوطي برهة بعد موتي الا اني تبس و تغنا انا على
 يا قاري يا سيدنا سل الله رحمة لصاحبها المدفون تحت الجنادي